الجمهورية التركية

جامعة صقريا

معهد العلوم الاجتماعية

القسم الرئيسي: العلوم الإسلامية الأساسية

القسم: الحديث

شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

تأليف

إسماعيل حقّي البروسوي

المتوفّى سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٥م

(رسالة الدكتورة)

حقّقه وعلّق عليه

نجمي صاري

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الله آيدينلي

تمّوز -2017

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المحقِّق

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسولنا الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد: فهذا الكتاب الذي بين يديك هو شرح كتاب نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله من عالمٍ لا يُشقّ له غبار، ومتصوّف تعطرت بذكره وشهرته البلدان والأقطار العثمانيّة والتركيّة في حياته وبعد مماته، وهو إسماعيل حقّي البروسوي (ت 1137هـ/1725م) رحمه الله، صاحب التّصانيف البديعة، والمؤلّفات المتقنة المريعة، الذي تفضل على العلم وأهله بكتابة ترجمة خاصّة لنفسه في بعض كتبه.

وقد حداني إلى إخراج هذا الكتاب، والقيام على تحقيقه والتعليق عليه وضبطه قيمتُه العلميّة، وفوائدُه الكثيرة، والتي هي في بعض مباحثها كتابٌ آخرُ متكاملٌ يدلّ على تبحّر المؤلّف وسعة علمه. وقد قسّمتُ هذا العمل في الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

(أ) **إسماعيل حقّي البروسوي، ويحتوي على:**

1- ترجمة حياته

2- مصنّفاته

3- مصادر الترجمة

(ب) **دراسة عن كتاب "شرح نخبة الفكر" لإسماعيل حقي البروسوي، وينتظم فيها:**

1- اسم الكتاب ومدى تحقّق نسبته إلى المؤلّف

2- موضوعه

3- مصادره

4- سبب تأليفه

5- منهجه في كتابه

6- تاريخه

7- وصف النّسخ الخطيّة للكتاب

8- منهجنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه

(ج) **التحقيق، وفيه النصّ المحقّق**

والله أسأل أن ينفع به كما نفع بمؤلّفه.

(أ) **إسماعيل حقّي البروسوي**

1– ترجمة حياته

إسماعيل حقّي البروسوي (ت 1137هـ/1725م) رحمه الله كان من مشايخ الجلوتيّة بعد شيخه عثمان فضلي آتپزاري (ت 1102هـ/1691م) – قدّس الله سرهما – وهو عالم، مفسّر، أصولي، فقيه، متكلّم، متصوّف، حنفيّ المذهب، جَلْوَتِيّ الطريقة.

هو إسماعيل اسماً، وحقّي لقباً، ابن مصطفى بن شاه خدابنده بن بيرام چاوش، الشّهير بالبروسوي[1]؛ وقد ذكر البروسوي في طرة بعض مجاميعه بخطّه أنّ أصل أسرته من السّادات على ما سمعه من والده، وكان والده مصطفى يسكن في آق سراي ويداوم على مجالس الذكر، ولَمّا احترق منزلهم في الحريق المشهور بـ الحريق الكبير في سنة 1062هـ (1652م) هاجر أبوه إلى آيدوس، واشتغل هناك بالزراعة، وداوم على صحبة الشيخ عثمان فضلي رحمه الله، وكذلك نشأ ابنُه إسماعيل في هذه الأسرة.

ولد إسماعيل حقّي البروسوي في آيدوس من بلاد بلغاريا الآن سنة 1063هـ (1653م)، وتوفيت أمُّه وهو ابن سبع، وكان أوّل أستاذ له في آيدوس الشيخ أحمد أفندي، تعلّم منه الكتابة والقراءة وأساس اللغة العربيّة والتّركيّة في حوالي خمس سنوات، وهذه هي التّربيّة الأولى في حياته.

وزار الشيخُ عبدُ الباقي أفندي (ت 1101هـ/1690م) أسرةَ إسماعيل حقّي سنة 1074هـ (1664م) وأراد أن يأخذ إسماعيل إلى محافظة أدرنة لتربيته وتدريسه، فاستأذن من أبيه فأذن له، فأخذه إلى أدرنة، وبقي عنده سبع سنوات، وفي مدّة إقامته هناك تعلّم منه الصّرف والنّحو، وحفظ كتابي الشّافية والكافية لابن الحاجب (ت 646هـ/1249م)، ودرس بعض الرّسائل في المنطق، والملتقى في الفقه لإبراهيم الحلبي (ت 956هـ/1549م)، وكتاب شرح العقائد في الكلام لسعد الدين التّفتزاني (ت 791هـ/1389م)، وبعض الرسائل في علم الآداب، وكتاب مفتاح العلوم للسّكّاكي (ت 626هـ/1299م) في المعاني والبيان، وكتاب شرح المنار لابن الملك (ت 821هـ/1418م) في أصول الفقه، والثلث الأول من كتاب أنوار التنزيل للبيضاوي (ت 685هـ/1286م).

فلما أجازه أستاذه الشيخ عبد الباقي أفندي اتجه إلى إستانبول، والتحق بحلقة تدريس عثمان فضلي أفندي (ت 1102هـ/1691م) في خانقاه الجلوتيّة، وكان بينهما تعارف قديم ، وكان الشيخ عثمان فضلي أفندي خليفة الشيخ عبد الله أفندي الشهير بـ ذاكر زاده (ت 1068هـ/1657م)، وبقي إسماعيل حقّي عند شيخه عثمان فضلي أفندي، ولازمه ثلاث سنوات، وفي هذه المدة تعلّم الفارسيّة جيداً، وسلك مسلك الجلوتيّة وقام بالرّياضة والزهد، وتخرّج في العلوم لديه، وطالع كتبَ مؤسّس الطريقة الجلوتيّة الشيخ محمد محي الدين أُفْتاده (ت 988هـ/1580م)، وكتب الشيخ عزيز محمود الهُدَايي (ت 1038هـ/1628م) حتى أتمّ الشيخُ عثمانُ فضلي أفندي تربيتَه المعنويّة، ومن ثمّ اتخذه خليفةً له سنة

---

[1] المنسوب إلى مدينة بروسه أو بروسا التركيّة المعروفة حاليّا بـ بورصة (Bursa)، هي رابع مدن تركيا سكّاناً وإحدى أهمّ المدن الصناعيّة التركيّة، وهي مركز محافظة بورصة. تقع في شمال غرب البلاد ضمن منطقة مرمرة، بين مدينتي إستانبول وأنقرة. بلغ عدد سكانها لإحصائيّة عام 2016م إلى 2.901.396 نسمة. كانت بورصة عاصمة لولاية عثمانيّة بين 1326 و1365. وفي فترة العثمانيّين كان يُطلق عليها (خداوندگار) وتعني هدية الله، بينما أشهر ألقابها حاليّاً هو "Yeşil Bursa" أي: "بورصة الخضراء" بسبب كثرة الحدائق العامّة والمتنزهات الموجودة حولها، فضلا عن الغابات المتنوّعة الشاسعة المنتشرة حول المنطقة. وبجوار المدينة يقع جبل أولوداغ الذي يرتفع عاليا خلف مركزها وهو أيضا منتجع شهير للتزلج. وتنتشر في تلك المدينة أضرحة السلاطين العثمانيّين الأوائل كما أن فيها العديد من مباني العهد العثماني التي تشكل معالم رئيسيّة للمدينة.

1086هـ (1675م)، وأرسله إلى أُسكوب للوعظ والإرشاد وأقام هناك ستّ سنوات، وفي هذه الفترة تزوّج وهو ابن أربعة وعشرين سنة ببنت الشيخ مصطفى العُشّاقي (ت 1090هـ/1679م) سنة 1087هـ (1676م)، واشتغل بالوعظ والإرشاد والتّدريس. وتحاور مع بعض الرجال الذين يستهزئون بالكتاب والسنة، وشدّد عليهم في وعظه وتذكيره، وشكوه إلى مفتي أسكوب، وأرسلوا إلى شيخه رسالةً فيها كذب وافتراء عليه.

بعد هذه الحادثة أمر الشيخُ عثمانُ فضلي أفندي بذهابه إلى كوپرلي، وبقي هناك أربعة عشر شهراً، ثمّ إلى أُسْتُرُومْجَه وبقي هناك ثلاثين شهراً، ثمّ إلى بروسه للوعظ والإرشاد؛ لأن الخليفة الشيخ صنع الله أفندي (ت 1095هـ/1684) كان قد توفّي فيها. ووصل إلى بروسه في أواخر سنة 1096هـ (1685م)، وتردّد إلى إستانبول لزيارة مرشده الشيخ عثمان فضلي أفندي بين سنوات 1097هـ (1686م) – 1101هـ (1690م) خمس مرّات.

فلما نُفِيَ الشيخُ عثمانُ فضلي إلى قلعة ماغوسه من القلاع القبرسيّة[2] دعاه إلى زيارته هناك، فاستجاب إسماعيلُ حقّي لهذه الدعوة، وفي أثناء الزّيارة أدّى إليه الأمانة ، واستخلفه في مقامه، وبعد عودته إلى بروسه توفّي الشيخُ عثمانُ فضلي سنة 1102هـ (1691م).

وذات يوم بعد انتقال شيخه إلى الرّفيق الأعلى دخل عليه بعضُ الرجال[3] والتمسوا منه أن يكتب كتاباً يستضاء به في الطّريق ويتجدّد به العهد لأهل التّوفيق والتّحقيق كما أشار إليه إسماعيل حقّي في قوله: "فرأيت أنّ الله تعالى إنّما جعل ذلك السؤال في فيه إظهاراً لما كنت أخفيه وإنّ الضنّة بعد هذا كالتّفقّر مع وجود الغني، وكنز الله تعالى لا ينفد ولا يفنى، فشرعت في سرده بمزيد العيان ونظمه ببنيان بديع البيان بقدر ما فتح الله عليّ من فتوح الوقت الصافي شعر الشاعر ... وسمّيت هذا الكتاب بـ تمام الفيض في باب الرجال على ما أشير إليّ بين النوم واليقظة ... ."[4] وأتمّ الكتاب سنة 1103هـ (1692م).[5]

واستدعاه السلطانُ مصطفى الثاني الأزهري (ت 1115هـ/1703م) لاشتراكه في سفر نَمْچَه وأَرْدَلْ بقيادة الوزير الأعظم ألماس محمد باشا (ت 1109هـ/1697م)، وبعد عودته من السفر نوى الحج، وسافر إلى مكة المكرّمة وعاد إلى بروسه بعدما بقي هناك سبعة أشهر سنة 1111هـ (1700م)، وتوطّنها، وأقام هناك عشر سنوات، وألّف تفسيره المسمّى بـ"روح البيان في تفسير القرآن" في أثناء إقامته هناك.

في سنة 1122 هـ (1710م) سافر مع إخوانه للحج مرّة ثانية، وفي هذا السفر أقام في مصر شهرين فتلقّى من الشيخ إبراهيم البِرْماوي الأزهري (ت 1106هـ/1694م) فاستجاز فأجازه، وعاد منها آخر سنة 1122هـ (1710م)، وبعد عودته إلى بروسه سافر إلى تكفورداغ (تكيرداغ) سنة 1126هـ (1714م) وأقام هناك ثلاث سنوات ، ثمّ عاد إلى بروسه سنة 1129هـ (1717م).

بعد مدّة قصيرة سافر البروسوي بالإشارة المعنويّة إلى الشام سنة 1129هـ (1717م)، وأخذ عن الشيخ أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي الأزهري (ت 1126هـ/1714م) فاستجازه فأجازه، واجتمع هناك بالشيخ عبد الغني النابلسي الأزهري (ت 1143هـ/1731م) رحمه الله وجرت بينهما بعض مناقشات في التصوّف. ألّف البروسوي

---

[2] أي: القبرصيّة. هكذا ضبطه البروسوي في مواضع عديدة من كتابه تمام الفيض في باب الرجال. انظر مثلا: 6/2، 37.

[3] تمام الفيض في باب الرجال للبروسوي، 11/1. هو "عثمان ده ده"كما ذكره البروسوي في موضع آخر من تمام الفيض في باب الرجال، 38/2.

[4] المصدر السابق، 11/1-12.

[5] المصدر السابق، 217/2.

بالشام بعض مؤلّفاته، وكمّل فيها شرحه على النخبة بعد أن بدأ في شرحه في تكفورداغ (تكيرداغ) لكنّه لم يوفّق لتكميله فيها، وعاد من الشام إلى أُسكدار (إستانبول) سنة 1132هـ (1720م)، وأقام فيها ثلاث سنوات (1132هـ/1720م-1135هـ/1723م)، ونقل مركز الجلوتيّة (خانقاهه) من بروسه إليها، وألّف هناك أكثر مؤلّفاته، وفي سنة 1135هـ (1723م) بدعوة بعض أحبّائه رجع إلى بروسه، وعاش هناك حتى آخر عمره .

توفّي الشيخ إسماعيل حقّي سنة 1137هـ (1725م) في بروسه وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، ودفن أمام خانقاهه ومسجده الذي بناهما قرب طوزپازاري.

2- مصنّفاته

للشيخ إسماعيل حقي من المصنّفات في العلوم المختلفة ما تزيد على المائة، عربيّة أو تركيّة. ونحن سنذكر منها ما يتعلق بعلم الحديث فقط، وتفصيل ذلك موجود في بحثنا باللغة التركيّة: رسالة ابن حجر في علم الحديث (1083هـ/1672م، عربيّة)؛ شرح نخبة الفكر (1129هـ/1717م، عربيّة)؛ شرح الحديث الأربعين (1098هـ/1688م، عربيّة)؛ شرح الأربعين حديثاً (1137هـ/1725م، تركيّة)؛ مجموعة متفرّقة (1134هـ/1722م، عربيّة-وتركيّة)؛ كتاب المرآة لبعض الأحاديث والآيات (1130هـ/1718م، عربيّة)؛ رسالة كنز مخفي (1134هـ/1722م، تركيّة)؛ شرح الحديث "المؤمن مرآة المؤمن" (1133هـ/1720-1721م، عربيّة)؛ شرح الحديث "إذا تحيّرتم في الأمور فاستعينوا من أهل القبور" (1134هـ/1721م، تركيّة)؛ شرح الحديث "لأنا أكرم على الله من أن يدعني في الأرض أكثر من ثلاث" (1122هـ/1710م، تركيّة).

3- مصادر الترجمة:

الأبحاث المتعلّقة بحياته موجودة في مؤلّفاته الأهمّ منها "تمام الفيض في باب الرجال" (عربيّة)، وكتاب "السلسلة الجلوتيّة" (تركيّة)، كما أنّ الباحثين الأتراك مثل محمد علي عيني والدكتور ثاقب ييلديز والدكتور علي ناملي أجروا البحث عن كتب إسماعيل حقي البروسوي، وعن المعلومات المتفرقة في شَتَّى الكتب عن حياته كما فصّلنا ذلك في بحثنا باللغة التركيّة.

وقد ترجمه عدد كبير من العلماء والمصنّفين باللغة التركيّة والعربيّة، ونحن سنذكر هنا بعض المصادر التي تحدّثت عنه بالعربيّة فقط:

هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 1/219-220.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا أيضاً، مواضع كثيرة.

مقالات الكوثري للكوثري، ص 358-359.

الأعلام للزركلي، 1/313.

معجم المؤلّفين لعمر كحّالة، 1/266-267.

معجم المفسّرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر لعادل نويهض 1/88-89.

مناهج المفسّرين لمنيع عبد الحليم محمود، ص 265-271.

(ب) دراسة عن كتاب "شرح نخبة الفكر" لإسماعيل حقي البروسوي

1- اسم الكتاب ومدى تحقّق نسبته إلى المؤلّف:

اسم الكتاب: لم يذكر المؤلّف اسم كتابه في الشرح إلّا إنّه أخبر في مقدّمته أنّه كتبه شرحاً على النخبة قائلاً: "هذا شرح على النّخبة ألقى الله في رُوعي أَن أضع سُماه، هذا ما أراد الله"[6]، لكنّ المؤلّف نفسه في كتبه الأخرى سمّاه بـ شرح نخبة الفكر، وذكره كذلك بهذا الاسم حسين بن إسماعيل أيوانسرائي (ت 1201هـ/1787م) بعد وفاة المؤلّف بـ 64هـ/62م سنة، وقال: "إنّه مجلد كبير" في كتابه حديقة الجوامع (ص 618)، وذكره أيضاً بهذا الاسم إسماعيل باشا (ت 1339هـ/1921م) في كتابه هديّة العارفين (219/1-220) وغيره كما فصّلناه في بحثنا باللغة التركيّة.

وهنا لا بدّ من إلفات النّظر إلى أنّه يفهم من تسمية المؤلّف للكتاب أنّه شرح المتن المسمّى بـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وليس كذلك، وإنّما هو: شرح شرح نخبة الفكر أي: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر كلاهما للحافظ ابن حجر كما هو موضّح في محلّه.

أمّا مدى تحقّق نسبته الى مؤلّفه: فلا أدلَّ على نسبته لمؤلّفه من المؤلّف نفسه في كتابه هذا وعدّة من كتبه أخرى، ونسبه له كذلك عدد من العلماء كما أشرنا إليه مفصّلاً في بحثنا باللغة التركيّة.

2- موضوعه:

هذا العمل الذي قدّمناه إليك هو تحقيق للطّرَف الأوّل (المقدّمة، والأخبار، والأخبار المقبولة) من كتاب شرح نخبة الفكر لإسماعيل حقّي البروسوي رحمه الله تعالى؛ شَرَحَ فيه مؤلِّفُه كتاب نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله، وهو من الشّروحات التفصيليّة التي يحتوي على التحاليل اللغويّة، والفوائد التفسيريّة والحديثيّة والفقهيّة والكلاميّة، والمعارف واللطائف الصّوفيّة والسلوكيّة.

3- سبب تأليفه:

قال المؤلّف عن سبب تأليفه لهذا الكتاب في مقدّمته: "هذا شرح على النّخبة ألقى الله في رُوعي أَن أضع سُماه، هذا ما أراد الله، فليرد أهل الحقّ بالحقّ للحقّ ما شاء الحقّ فَحُمادى ذلك رضاه، وأرجو أن يجمع شملي وهو الجامع، وأن ينفع بما جرى به قلمي وهو النافع"[7]، وقال أيضاً في نهاية الشرح: "هذا وقد تمّ ما أراد الله فإنّ مراده لا يتخلّف عن إرادته"[8].

4- منهجه في كتابه:

نلخّص منهج البروسوي في هذا الكتاب بما يلي:

- استخدم فيه الشارح أسلوباً يتميّز بالإيجاز المفيد وسهولة العبارة، وسلامة الذوق في التعبير وحسن الاختبار في النّقل عن العلماء، واتبع منهجاً قويماً ينفرد بالدِّقّة والتحقيق والاستيعاب والتدقيق.

---

[6] نسخة الأصل، ورقة: **١/١ب**.

[7] نسخة الأصل، ورقة: ١/١ب.

[8] نسخة الأصل، ورقة: ٢١٢/٣ب.

- عنى بتوضيح عبارات "نخبة الفكر" و شرحه "نزهة النظر" حقّ العناية، وبيّن ما فيهما من غموض، وحلّ ما في الظّاهر من إشكال، واهتمّ بضبط غريب الألفاظ من الأعلام، والأماكن، والمواضع، والكنى، وغيرها بالحروف.
- ذَكَرَ فيه اختلاف نسخ النخبة و شرحه النزهة عند الحاجة إلي ذكرها.
- سلك في شرحه مسلك التحقيق المعروف حينئذ، وهو إتمام النصّ الموضوع في القوسين بما يستكمل به إيضاحه، ويتمّ به المراد منه، ويدفع به الاشتباه عنه، وبيّن رأيه في الغالب موافقاً أو مخالفاً للمؤلّف الحافظ ابن حجر أو غيره من المحدّثين.
- أورد في خلال شرحه مواضع مختلفةً من حاشية العلّامة قاسم بن قُطْلُوبُغا (ت 879هـ/1474م) على نخبة الفكر المسمّى بـ"القول المبتكر على شرح نخبة الفكر"، وصدّره بألفاظ: "قال التلميذ"، "قال تلميذ المصنّف"، "قال تلميذه"، "بعض المحشّين"، "قال بعضهم"، يعني بها كلّها تلميذ الحافظ ابن حجر قاسمَ بن قُطْلُوبُغا، وناقش ما قاله الحافظ قاسم، وردّ عليه في مواضع عديدة.
- أورد أيضاً في خلال شرحه مواضع عديدةً بكاملها، من "شرح شرح نخبة الفكر" لملّا علي القاري (ت 1014هـ/1605م)، ما عدا جمل يسيرة في بعض المواضع، من غير أن يذكر اسم الكتاب واسم مؤلّفه، وصدّره بألفاظ كثيرة متنوّعة منها: "قال بعضهم"، قال بعض الشُّرّاح"، "فمن قال"، "قيل"، "كما قيل"، "كما وُهِم"، "على ما وُهِم"، "كما تُوهّم"، "ومن فسّره بـ"عند" لم يكن عنده ما عندنا"، "وأما من قال ... فقد أتى بلغو من الكَلام"، "لأنّ بعض الحَمْقى ذهب ..."، "كما وقع من بعض أهل العلّة تكلّف غير خال عن العلّة"، "ومن قال ... فقد تكلّف بحيث يمجّه الفم كأنّه العلقم"، "كما ذهب إليه بعض الأوهام"[9]، "كما اختاره بعض من يثق به النّاس وليس بذاك"، وناقش ما قاله الملّا علي القاري، وردّ عليه في مواضع عديدة من شرحه.
- عنى بجمع أقوال العلماء المحدّثين في التعريف بأنواع الحديث بكل دقّة واعتناء وتحقيق وتمحيص، مع ترجيح الأنسب والأوفق منها.
- ربط أنواع الحديث ببعضها، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث وصلتها ببعضها البعض.
- اعتنى بتمحيص المسائل المختلف فيها، والقضايا الشائكة، واستخراج زبدة التحقيق فيها.
- وضّح إعراب بعض الكلمات والجمل التي ظاهرها الإشكال، وعنى عنايةً تامّةً بتحليلات لفظيّة من صرف ونحو.
- ترجم لمن ورد في المتن من الرّجال ترجمةً موجزةً في أوّل موضع مرّ فيه ذكره، ثمّ أحال إلى هذا الموضع عند تكرار الترجمة نفسها.
- سرد بعض المسائل التفسيريّة والحديثيّة والفقهيّة والكلاميّة والمعارف واللطائف الصّوفيّة والسلوكيّة المتعلّقة بالحديث وعلومه.

[9] هو هكذا في نسخة الأصل، ورقة: ١/١٧٧أ، وفي (ق)، ورقة: ١١٦أ، وفي النّسخ الأخرى. يبدو أنّ المؤلّف يريد أن يقول به: "كما ذهب إليه بعض أصحاب الأوهام".

5- مصادره:

نقل البروسوي عن عدد كبير من الكتب العربيّة والتركيّة والفارسيّة، وهو ما يقارب مائتي كتاب في التفسير والحديث والفقه والكلام والتصوّف واللغة والبلاغة والقواميس والمعاجم والشرح والرجال والسير والتاريخ والأماكن والبلدان وغيرها من العلوم المختلفة كما فصّلناه في بحثنا باللغة التركيّة.

6- تاريخه:

أشار المؤلّف في نهاية نسخته الأصليّة بالحساب الأبجدي إلى أنّه تمّ تحرير هذا الشرح في سنة 1129هـ (1717م) قائلاً: "فله الحمد شكراً وله المنّة فضلاً ومنه الفيض والجود، لكل من دان له بالسّجود، وبذل له الوجود، وذلك في الطّاء والكاف، بعد الألف والقاف، من هجرة مَنْ عليه الصّلوات والتّسليمات آلاف بعد الآف، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم من الأسلاف والأخلاف."[10] وهو حينئذ بالشام كما ذكرناه في ترجمة حياته، وذلك بالحساب التّالي:

(ط: 1000) + (ك: 100) + (أ: 20) + (ق: 9) = 1129 (المجموع)

7- وصف النّسخ الخطيّة للكتاب:

كتاب شرح نخبة الفكر لإسماعيل حقّي البروسوي قلّ أن تخلو مكتبات إستانبول وبروسه عن نسخة منه أو نسخ، وهذه النّسخ كلّها متوافقة في مضمونها لنسخة المؤلّف فيما لحظنا، عدا خلافات يسيرة من النّساخ، وربّما كان بعضها من تعديل المصنّف إسماعيل حقّي البروسوي، والبقيّة من سهو القلم. وقد وُفِّقَتْ لنا مجموعة نسخ صحيحة موثّقة توثيقاً علميّاً حسب أصول المحدّثين، صوّرناها من مكتبات شتّى في إستانبول وبروسه بتركيا، وكان التّوفيق البالغ من الله عزّ وجلّ الحصول على نسخة المؤلّف ولذا جعلناها الأصل في هذا العمل.

وقفنا للكتاب على ثماني نسخ خطّيّة في مكتبات إستانبول وبروسه، واعتمدنا منها في تحقيق هذا الكتاب على سبع نسخ خطّيّة كما بيّنّاه بالتفصيل في بحثنا باللغة التركيّة. وسنتحدّث هنا عن النّسختين خطّيّتين من بين هذه النّسخ فيما يلي بإيجاز، وسنشير إلى النّسخ الأخرى بالرّموز فقط:

1- نسخة الأصل (الأصل): هي نسخة المؤلّف التي جعلناها أصلاً واعتمدنا عليها في إثبات متن الكتاب. وقد أشرنا إلى هذه النسخة بـ (الأصل).

هي النسخة المحفوظة في مكتبة إنبي في بروسه برقم 35-37. تتكون هذه النسخة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول (35) 215 ورقة، والجزء الثاني (36) 222 ورقة، والجزء الثالث (37) 212 ورقة على أنّ مجموعها 649 ورقة، وكتبت بخط التعليق بشكل جيّد واضح، في كلّ صفحة 15 سطراً، ومتن نخبة الفكر فيها مكتوب بالحبر الأحمر، ومتن نزهة النّظر فيها مشار إليه فوق السطر بالخط الأحمر، وعلى هوامش النّسخة بعض تصحيحات للمؤلّف نفسه، وقد تمّ تحريرها في سنة 1129هـ (1717م).

2- نسخة قصيده جي زاده (ق): هذه النّسخة انتهى ناسخها السيّد الحاج حافظ محمد أمين خطيب خداوندگار من تحريرها في سنة 1237هـ (1821م). الظاهر فيها أنّها نسخت من نسخة المؤلّف بعد وفاته بمائة سنة كما ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك في البحث التركي. وقد أشرنا إلى هذه النسخة بـ (ق).

---

[10] نسخة الأصل، ورقة: ٢١٢/٣ب؛ نسخة (ل)، ورقة: ٢٦٣/٢أ.

هي نسخة محفوظة في مكتبة سليمانيّة في إستانبول برقم 46، وهي في 445 ورقة، ، وكتبت بخط التعليق بشكل جيّد واضح، في أكثر الصّحف 27 سطراً، وفي بعضها 26 سطراً، ومتن نخبة الفكر فيها مكتوب بالحبر الأحمر، ومتن نزهة النّظر فيها مشار إليه فوق السطر بالخط الأحمر، وعلى هوامش النّسخة بعض تصحيحات للنّاسخ نفسه.

3- نسخة بايزيد (د).

4- نسخة راغب باشا (ر).

5- نسخة قليج علي باشا (ع).

6- نسخة عاطف أفندي (ط).

7- نسخة برتونيال (ل).

8- منهجنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه:

اكتفينا في بحثنا هذا بتحقيق الطّرف الأوّل (المقدّمة، والأخبار، والأخبار المقبولة) من الكتاب لكثرة أوراقه وهي 240 ورقة من نسخة المؤلّف، وراعينا في تحقيق هذا القسم من الكتاب والتعليق عليه الاختصار والاقتصار على المهمّ الذي يحتاج إليه إثبات نصّ الكتاب، وتسهيل فهم معانيه ومقاصده، وذلك خشية الإطالة وتضخيم الكتاب. كان عملنا في هذا الكتاب قائماً على النّقاط الآتية:

1- اعتمدنا نسخة "إنبي" أصلاً في إثبات نصّ الكتاب لكونها نسخة المؤلّف، وأشرنا إليها في الحاشية بـ (الأصل)، ثمّ قمنا بمقابلتها على النّسخ الأخرى في الحاشية أيضاً، ورجعنا إلى المصادر التي أخذ عنها المؤلّف للتأكّد من صحّة النصّ وسلامته من التحريف.

2- أثبتنا في الحاشية اختلاف النّسخ.

3- المعلومات التي ذكرناها زيادةً على متن الكتاب أثبتناها في حواشي الصفحات، ورقمناها بأرقام متسلسلة لزيادة التيسير في الدراسة والمراجعة وصنع الفهارس.

4- عُنينا بإثبات علامات الترقيم المعاصرة؛ وتفصيل فقرات الكتاب وتمييزها لأهميّة ذلك البالغة في تيسير فهم المعنى.

5- ربطنا أجزاء الكتاب ببعضها لتيسير فهمه، وتحصيل الصورة العامّة التي يحصّلها الكتابُ نتيجةَ متابعة السّبْر والتقسيم.

6- عزونا الآيات الكريمة إلى مواضعها في المصحف.

7- خرّجنا الأحاديث والآثار والنّصوص الواردة في الكتاب بالعزو إلى مصادرها الأصليّة مع مراعاة الاختصار، وبيّنّا درجة كل حديث مِمَّا لم يَرِد في أحد الصحيحين من صحّة أو ضعف نقلاً من نقّاد الحديث.

8- ترجمنا الأعلام الواردة في الكتاب باختصار، ورجعنا إلى كتب التراجم لبعض أسماء الرّجال.

9- عزونا الأقوال الواردة في الكتاب إلى قائليها من مصادرها الأصليّة.

10- ترجمنا بعض الكتب الواردة في الشرح.

11- علّقنا على الكتاب بما تمسّ إليه حاجة القاري من إيضاح لغامض، أو حلّ لمشكل، أو زيادة فائدة مهمّة، وعلّقنا أيضاً على بعض المسائل التي أوردها المؤلّف؛ إمّا نقداً، وإمّا استدراكاً، وإمّا تأييداً، وإمّا شرحاً وبياناً.

12- وضعنا عناوين مناسبة لبعض الفقرات جعلناها بين معقوفتين تيسيراً للقارئ.

13- كتبنا مقدّمات للكتاب تكون كالمدخل له، توصل القارئ إلى مبتغاه ومقصوده؛ كترجمة للمؤلّف ومصنّفاته، وتعريف بـ "شرح نخبة الفكر للبروسوي" من اسم الكتاب ومدى تحقّق نسبته إلى المؤلّف، و وصف النّسخ الخطيّة للكتاب.

14- صنعنا فهرساً للموضوعات في آخر الكتاب.

وفي الختام أنوّه على أنّ هذا جهدٌ من مُقلّ، وعملٌ من قاصر، فمن وجد خللاً أو عيباً في التحقيق والتعليق عليه فلا يبخل علينا ببيانه، لعلّنا نتداركه قبل أن نطبعه إن شاء الله تعالى، وهو في البداية والنهاية مشاركةٌ منّا جميعاً في إبراز تراث علمائنا الأتراك، وإظهار كنوزهم، رحمنا الله وإيّاهم، وختم لنا ولهم بالصّالحات من أعمالنا وأعمالهم، إنّه بكلّ جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كتبه

نجمي صاري

12.07.2017

النصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الشارح إسماعيل حقّي البروسوي][*]

ربِّ اشرح لي صدري ويَسِّر لي أمري واختم لي بالخير بحرمة من له السُّرى والسّير، يقول الفقير سَمِيّ الذّبيح الشّيخ حقي، شرّفه الله تعالى بمزيد التّرقي، وحفّه بأنوار التجلي الحقّي. هذا شرح على النّخبة ألقى الله في رُوعي أَن أضع سُماه[1]، هذا ما أراد الله، فليرد أهل الحقّ بالحقّ للحقّ[2] ما شاء الحقّ فَحُمادى[3] ذلك رضاه، وأرجو أن يجمع شملي وهو الجامع، وأن ينفع بما جرى به قلمي وهو النافع.

[مقدمة الحافظ ابن حجر]

(**قَالَ**) أَتى بصيغة الماضي لأن الكلام من حيث إنّه مِن قبيل التقريظ مؤخر عن الْمَقُول. (**الشَّيْخُ**) هو من طعَن في السّنّ وهو من أحد وخمسين إلى ثمانين، ولَمَّا كان من شأن الشيخ أن يكثُر تجاربه ومعارفه أطلق على من كثُر علمُه وإن كان شاباً، وقُدِّم الشّابُّ العَالِمُ على غيره؛ لأنّ العلم صفةٌ شريفةٌ إلهيّةٌ. ورد في الأثر "الشّيخ في قومه كالنّبيّ في أمّته"[4] أي: بالنظر إلى قوّة عقله وكثرة علمه، وترى أقرب النّاس إلى درجة البهائم وهم التّرك وأجلاف العرب ونحوهم يبالغون بالطبع في توقير شيوخهم؛ لأنّ التجربة ميّزتهم عنهم، بل وأكبر الحيوانات شخصاً وأقواها بدَناً كالفيل إذا رأى الإنسان احتشمه وخاف منه لإدراكه أنّه مُستولٍ عليه بحيلته. (**الْإِمَامُ**) هو من يُؤْتَمُّ به ويقتدى[5]. والمراد هنا الإمام في الدّين لاسيّما في علم الحديث. (**الْعَالِمُ**) العلم ما أعطاه النّظر الصّحيح العقلي والكشف الصّريح الإلهي بحيث **[١/١ب]** لا يقدح فيه الشُّبَه عند العالِم به وإلّا فليس بعلم كأكثر العلوم النّظرية والكشوف الخياليّة، ولذا يقال: علم اليقين بمعنى العلم الراسخ المستقِرّ في القلب. والمراد العالِم بالعلوم الشرعيّة، فإنَّ علوم أهل البدع والهوى ليست بعلم. (**الْعَامِلُ**) قَرَنَهُ بالعالم، ووصفه به؛ لأنّ العالم الغير[6] العامل والجاهل سواء في سوء الحال. والمراد: العمل على وجه الصّواب والسنة، وهو أن يكون على

---

[*] هذه العناوين التي بين المعقوفتين زيادةٌ على الأصل زدناها تيسيراً للقارئ.

[1] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: "أي: اسمه". وأيضاً هكذا في (ر)، و(ق).

[2] سقط من (ق).

[3] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة:" أي: غاية ذلك". وأيضاً هكذا في (ر)، و(ق).

[4] الديلمي، مسند الفردوس، 373/2 (رقم 3666). وذكره عدد من العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. انظر: الموضوعات لابن الجوزي، 128/1؛ الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 231-232 (رقم 253)؛ المصنوع لملّا علي القاري أيضاً، ص 115 (رقم 169)؛ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين السخاوي، ص 298-299 (رقم 607)؛ اللآلىء المصنوعة للسّيوطيّ، 140/1-141؛ كشف الخفاء للعجلوني، 22/2-23 (رقم 1576)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 286 (رقم 46)؛ ص 488 (رقم 58)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 240/8-242 (رقم 3766).

[5] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 93؛ حاشية المطوّل لحسن جلبي محمد شاه بن شمس الدين الفناري الحنفي (المتوفّى سنة 886 هـ.)، ص 20؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 206/1.

[6] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. قال النوويّ: "قال الإمام أبو نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي في كتابه المسائل السفرية: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام، قال: وعندي أنه تدخل اللام على غير وكل وبعض، فيقال عل الغير ذلك والكل خير من البعض، وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنّها المعاقبة للإضافة نحو قول الشاعر: "كان بين فكها

النهج الذي ورد عن الشارع. وهذا العمل وسيلة العلم اللدنيّ كما أشار إليه قوله عليه الصّلوة[7] والسّلم[8]: "من عمل بما علم وَرَّثَه الله علم ما لم يعلم"[9]. فالعلم علمُ دراسةٍ وعلمُ وراثةٍ؛ والأوّل المقرون بالعمَل طريق الثاني. فطوبى لصاحبه ولمن استأهل به ولذا قال بعض الأكابر: "من لم يكن معارفه من طريق التّقوى والعمل الشّرعيّ والسلوك المرعيّ فمعارفه شيطانيّة نفسانيّة لا اعتداد بها أصلاً"[10]. (**الْحَافِظُ**) أي: حافظ الحديث؛ لأنّه المتعَارَف في هذا الفن. فلا ينافي حفظ القرآن أيضاً وقد ثبت أنَّ الإمام أبا حنيفة لم يقبل محمد بن الحسن للدَّرس إلا بعد استظهار القرآن، فاستظهره في أُسْبوع[11]. والحافظ من حفظ الكتب السّتة أو مائة ألف حديث أو من روى ما يصل إليه ووَعى ما يحتاج لديه[12]. (**وَحِيدُ دَهْرِهِ وَأَوَانِهِ**) إضافة الوحيد بمعنى "في" أي: المنفرد في زمانه وما بعده بالعلم والفضل؛ لأنّ الدّهر الزمان الطويل، والأوان كالزمان لفظًا ومعنىً فهو مِنْ عطف الخاص على العام، والأنسب بمقام التّرقي العكس كما لا يخفى. ويقال: فلانٌ **[٢/١أ]** نسيجُ وحدِهِ بالإضافة. وأصله أنَّ الثوب الرفيع لا يُنْسَج على منواله غيرُه وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله عدة أثواب، فاستعير ذلك لكل كريم وذي فضل وشرف. والمنوال خشبة الحايك[13]. (**وَفَرِيدُ عَصْرِهِ وَزَمَانِهِ**) العصر والزّمان كالدّهر والأوان. والفريد الجوهرة النّفيسة. وفيه تشبيه له بالجوهر النّفيس في النّفاسة كما أن في الوحيد تشبيهاً له بالثّوب الرّفيع في القيمة، وبهذين التّشبيهيْن يَخرج الكلام عن أن يكون حشواً. (**شِهَابُ الْمِلَّةِ وَالدِّينِ**) بحذف المضاف بمعنى شهاب أهلهما. والشّهاب: "الشّعلة السَّاطعة من النار المتوقّدة"[14]. والملة اسم لِما شرعه الله تعالى لعباده على لسان الأنبياء مِنْ أمللتُ الكتاب إذا أمليتَه وهو الدّين بعينه لكن باعتبار الطاعة له، وتحقيقه أنَّ الوضع الإلهي مَهْمَا نُسِبَ إلى مَنْ يؤدّيه عن الله يُسمّى ملةً، ومهما نُسِبَ إلى مَنْ يُقيمُه ويعمل به يُسمّى دِينًا. وقال الرّاغب[15]: "الملّة لا تُضَاف إلَّا إلى النبي صلّى الله عليه وسلم. ولا تكاد تُوجَد مضافةً إلى الله سبحانه ولا إلى آحاد الأمّة، ولا تُسْتَعمل إلَّا في جملة الشَّرائِع دون آحادها"[16]. ثمّ الشّهاب الذي يسطع من النار وإنْ كان ناراً لكن النار في الحقيقة من جملة الأنوار. فالمعنى نور أهل الملة والدين يستضيؤن بعلمه في حياته وبعد مماته، كما يقال: فلانٌ حجّة الله على الخلق أي: به يحتجّ عليهم، ولكن لَمَّا كانت نسبة هذا العلم إلى علم غيره **[٢/١ب]** كنسبة الشهاب إلى ما عداه من الأنوار كنور الكوكب والسّراج عبّر عنه بالشهاب إشارة إلى شدّته وقوّته، وأنّه يُزيل ظلمات الأوهام والخيالات أشدّ الإزالة، ويُحرق الشُّبَهَ والشُّكوكَ أشدّ الإحراق.

والفك". إنما هو كان بين فكها وفكها، فهذا لأنه من نص على أنّ غيراً يتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثمّ أن الغير يحمل على الضد، والكل يحمل على الجملة، والبعض يحمل على الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضاً من هذا الوجه، والله تعالى أعلم". تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 246/3 (مادة غير).

[7] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، إلّا أنّه في (ل): الصّلاة.

[8] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): والسّلام.

[9] أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، 14/10-15، وقال بعد أن رواه: "ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْكَلَامَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، عَنْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَهِمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَ هَذَا الْإِسْنَادَ عَلَيْهِ لِسُهُولَتِهِ وَقُرْبِهِ، وَهَذَا الحَدِيثُ لَا يُحْتَمَلُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بِنِ حَنْبَلٍ". ضعّفه أيضاً عدد من العلماء. انظر: الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 313 (رقم 450)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 235 (رقم 413)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 287/2؛ 347/2 (رقم 2542)؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملّا علي القاري، 402/5؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 286 (رقم 43)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 611/1 (رقم 422).

[10] لم أجده.

[11] انظر: بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن حسن الشيباني رضي الله عنه للكوثري، ص 6.

[12] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 121-122؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 421/2.

[13] في (ع): الحائك.

[14] انظر: مفردات ألفاظ القرآن للرّاغب الأصفهانيّ، ص 465.

[15] هو: أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل الرّاغب الأصفهاني المتوفّى سنة 425 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 120/18-121 (رقم 60).

[16] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 773.

ومن فسّره بالنّجم فقد غفل عمّا ذكرنا وخالف اللغة وظنّ أنّ النجمَ نفسَه هو الشهاب الذي يُرجَم به. تَدَبَّرْ. (**أَبُو الْفَضْلِ**) كنيته، كأنَّ الفضل والزيادة في العلم والكمال قد تولَّد منه كما يقال: أبو المعالي وأبو المكارم. وأمّا حَمْله على أنْ يكون له ولد مُسَمّى بالفضل فيأباه مقام المدح وإنْ كان يساعده تكنّي أكثر العلماء بأكبر أولادهم. (**أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ**) اِعلمْ أنَّ أحمدَ ومحمّداً وعليّاً وأمثالَها لا يدخل عليها اللام الزائدة وإنْ كانت في الأصل صفات صالحة لها؛ لأنّ هذا النّوع من اللام يتوقف دخولها على السماع. ولم يُسْمَع استعمال الأسماء المذكورة باللام بخلاف نحو حارث وعباس. فمن كتب كتبه العليّ إخباراً عن نفسه فقد أَشعر بعلو ذاته. (**الْعَسْقَلَانِيُّ**) نسبة إلى عسقلان بلد مشهور بساحل الشام يحجّه النصارى ويَجْمعُه غزّة[17] ورَملة ونحوُها. فِلَسطين بكسر الفاء وفتح اللّام وهي البلاد التي بين الشام وأرض مصر، وأمّا القَسْطلاني فنسبة إلى قَسْطَلَة وهي مدينة بالأندلس منها صاحب المواهب اللّدنيّة[18]. وكان أبو الفضل أحمد عسقلاني الأصل كِنانيّ النّسب وُلد في ثاني عشر شعبان سنة ثلث[19] وسبعين وسبعمائة، ثمّ اشتغل بالعلم ورحل إلى الأقاليم الشامية **[١/٣أ]**، وسمع الحديث بالقدس وغزّة ورملة ونابلس، وسافر اليمن وحلب وهو يملي ويحدث، وصنّف فتح الباري في شرح البخاري عشرين مجلداً وهو من أعظم مصنفاته، وصنّف غيره في علوم شتّى، ونَشَر العلوم من الحديث والفقه وغيرهما بالقاهرة وغيرها، وتولّى قضاء الدّيار المصريّة في أوائل دولة الأشرف بَرْسْباي في سنة ست وعشرين وثمانمائة، واستمر إلى أيام الظاهر چقمق. وتوفّي في ثامن عشر ذي الحجّة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. وكان أبوه علي من أعيان التُجّار ومن العلماء والشّعراء أيضاً[20]. ومِن شعره:

يارَبِّ أعضاء السجود عتقتَها   من فضلك الوافي وأنت الواقي

والعتق يَسري بالغِنَى يا ذا الغِنَى   فَامْنن على الفاني بعتق الباقي.[21]

توفّي سنة سبع وسبعين وسبعمائة. (**الشَّهِيرُ بِابْنِ حَجَرٍ**) أي: المشهور بإطلاقه عليه، وجه ذلك على المشهور كثرة ماله وضياعه على أنَّ المراد بالحجر الذهب والفضّة كما في القاموس[22]. ويدل عليه كون أبيه من أعيان التُجّار كما مرّ آنفاً، فيكون كابن السبيل للمسافر البعيد عن ماله لملازمته له. "وابن الطريق: للصّ القاطع، وابن الليالي: للمعمّر، وابن الماء: لطير الماء. وابن داية: للغراب بإضافة الابن إلى داية البعير، لكثرة وقوعه[23] عليها إذا دَبِرتْ"[24]، كأنَّ الدّاية تغدوه كما تغدو الأمّ ولدها. وقيل: سُمِّي به لكونه لقب أبيه الخامس محمود وذلك أنّه كان حامل الحجر، فيكون كالأسماء الغالبة لا الأعلام الوضعية القصدية. والأَوْجَه أنّه عَلَم أُريد به الثّبات **[١/٣ب]** تَفَؤُّلاً[25]، ومنه لفظ قَيَا[26] في لسان الترك بمعنى

---

[17] في (د)، و(ر)، و(ق): وغزّة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل: غزّة بدون واو العطف.

[18] هو: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري المتوفّى سنة 923 هـ. انظر لترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، 169/10–171؛ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، 102/1–103 (رقم 60).

[19] في (ل): ثلاث.

[20] والده هو: نور الدّين علي بن قطب الدّين محمّد العسقلانيّ المتوفّى سنة 777 هـ. انظر لترجمة: الجواهر والدرر لترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، 107/1–108.

[21] انظر: الجواهر والدرر لترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، 108/1.

[22] انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص 475.

[23] أي: وقوع الغراب.

[24] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، 226/1–227 (تفسير سورة البقرة، الآية: 185).

[25] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "تفاؤلاً" لموافقته لمعنى الجملة.

[26] أي: Kaya.

الصخرة، فإنّهم يسمّون به الرّجال والنّساء بطريق التّفوّل[27] أو كان ذلك على عادة العرب من غير اعتبار معنى الثبات؛ لأنّهم كانوا يسمّون بنحو الجبل وصخر وجندل وصَفوان ورملة قال الرّاغب: "الأحجار بطون من بني تميم، سُمُّوا بذلك لقومٍ منهم أسماؤهم جَنْدَلٌ وحجر وصخر."[28] انتهى. (**أَثَابَهُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِهِ**) الثّواب الجزاء؛ لأنّه يثوب ويرجع إلى العامل. والإثابة إعطاء الجزاء والعوض، وقد تجرّدت ههنا لمطلق[29] الإعطاء. والمعنى أعطاه الله الجنة بفضله ورحمته. وفيه إشارة إلى أنّه لا يدخل أحد الجنّة بعمله على ما ورد في الحديث[30]، بل الدخول بالفضل والمنة، واقتسام الدرجات بالعمل، والخلود بالنيّات. فمن قال[31]: "جازاه الله أعلى درجاتها بزيادة على عدله بمقابلة علمه وعمله"[32] فهو لم يَهْتد إلى معنى الكلام. وفي إيراد لفظ الفضل حسن التيام بما قبله، وإشارة إلى أنَّ جزاء الفضل هو الفضل، وأنّه مقتضى الألوهيّة.

(**اَلْحَمْدُ لِلّهِ**) اللام للتخصيص والتمليك والثّبوت كما في المال لزيد. وليس المراد بالحمد المحكوم عليه بأنّه لله هو نفس المصدر إذ لا قيام له بدون المنتسبَيْن فكيف يختصّ بأحدهما، ولا الحامديّة وذلك ظاهر، بل الهيئة الحاصلة من النّسبة المفادة بالمصدر وهي المحموديّة؛ فإنّها مختصّة به تعالى إذ كل حمد من كل حامد يرجع إليه تعالى وهو الغنيّ الحميد **[١/٤أ]**. وأمّا محمودية العبد فبوسَاطة النّعمة دون الحقيقة. (**الَّذِي لَمْ يَزَلْ**) في جانب الأزل. (**عَالِماً قَدِيراً**) ولا يزال في جانب الأبد أيضاً أن يكون كذلك، فهو العليم القدير أزلاً أبداً سرمداً. فإنْ قلتَ كيف هذا ولم يكن في الأزل معلوم خارجيّ يَصلح لتعلّق العلم والقدرة به قلتُ الأشياء معلومة مشهودة لله تعالى في حال عدمها فهو تعالى يميّزها بأعيانها، ويفصّل بعضها عن بعض تفصيلاً ثبوتيّاً ما عنده فيها إجمال، ثمّ إذا آلَ الأمْر إلى العين الخارجي بالتجلّي النوريّ يميّزها ويفصّلها تفصيلاً وجوديّاً، وكذا هي مقدورة له تعالى في تلك الحال؛ لأنّ المقدور لا يكون إلّا مَعْدوماً فعند تعلّق القدرة به يُخرِجه إلى الوجود العيني. ولا يزال العالَم مَقدوراً وهو موجود؛ لأنّ الله تعالى كل يوم وآن غير منقسم في شأن من الشّؤن فيقلّبه من حال إلى حال ومن طور إلى طور. ومتعلّق القدرة في الحقيقة هو الإيجاد لا الإعدام. وقوله تعالى ﴿وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾[33] ليس المراد بالذّهاب ههنا الإعدام. وإنّما هو نقل من حال إلى حال. فمتعلّق القدرة ظهور المحكوم بالحال التي انتقل إليها فأَوجَدت القدرة له تلك الحال، فما تعلَّقت إلا بالإيجاد. فإنْ قلتَ: كيف الحمد على صفات الذّات مثل العلم والقدرة والحيوة ونحوها وهي ليست من قبيل الجميل الاختياري؟ قلتُ: تلك الصفات لَمَّا دلّت على الأفعال الجميلة الاختياريّة نزَّلَتْ منزلتها فحمد عليها لذلك وكان على المص[34] أن **[١/٤ب]** يقول: عليماً قديراً ليتطابق[35] الصفات بعضها مع بعض في الصيغة، وأن يقدّم الحيوة[36] التي هي أصل الصّفات الإلهيّة كلّها، فكأنّه نظر إلى شرف العلم فقدّمه على غيره مع رعاية براعة الاستهلال في الجملة. تَدبّر. (**حَيّاً قَيُّوماً**) أورد القيوم مع أنه لا تعلُّقَ له

---

[27] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "التّفاؤل" لموافقته لمعنى الجملة.

[28] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 773.

[29] في (ق):المطلق. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي جميع النّسخ الأخرى.

[30] انظر: البخاري، "المرضى"، 19، (رقم الحديث: 5673)؛ "الرقاق"، 18، (رقم الحديث: 6463، 6467)؛ مسلم، "صفات المنافقين"، 71–78، (رقم الحديث: 2816–2818)؛ أحمد، المسند، 264/2.

[31] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 124.

[32] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 124.

[33] سورة المؤمنون، الآية: 18.

[34] هذا اللفظ مختصر كلمة المصنف كما يظهر من (ل). هو هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط) هكذا: المص.

[35] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، إلّا أنّه في (ر): ليطابق، وفي (ل): لتطابق. والصحيح هو "لتتطابق" كما في (ل) لموافقته لقواعد اللغة.

[36] في (ل): الحياة.

بالمقام اقتداء بالقرآن. وهو أيضاً اسم أعظم فما من شيء من الأشياء إلا وله حيوة[37] حقّانية وقيامٌ بنور الله تعالى وبقاءٌ بإبقائه فله الدوام بتجدد الأمثال والتقلّب في الأطوار لا بعينه إلّا الإنسان الكامل، فإنّه المظهر المطلق. فَاعْرِفْ. (**سَمِيعاً بَصِيراً**) أخَّر البصير؛ لأنّ مقام الرؤية أتمّ من مقام السمع فهو من باب التّرقّي. وفيه إشارة إلى أنّ صفة السمع والبصر غير صفة العلم، وأَنّ الله يسمع ما يجري على لسان الاستعداد من الطلب والسؤال ويرى الممكن ويطّلع على حاله وهو في كتم العدم. فله أسماء حُسْنى وصفات عُلْيا قد وُسمت الذّات الواجبة بها وتحلّت. فيالها من حُسْن زايد مطلق لا يجلّيه إلا لِلأبصار الحادّة. (**وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهِ إِلَّا اللهُ**) عطف الشّرح على المتن فغيّر السَّبْك من الاسمية إلى الفعلية مع المحافظة على الصيغة الواردة من الشارع، وأورد المتكلمَ وحده دلالةً على شهادته بخصوصه وتحقيقًا لتوحيده. والشّهادة عبارة عن الإخبار الصادر عن علم ويقين بالشّيء المخبر عنه[38]. فيكون المعنى أُقِرُّ عن صميمِ قلبٍ وأخبر عن علمٍ يقينٍ أنْ لا معبود[39] بحق إلا الله، فالإله المنكَّر **[١/٥أ]** عبارة عن المعبود بحقّ. وهذه كلمة توحيد بالإجماع بطريق نفي الأُلوهيّة عن الغير وحصرها فيه تعالى. (**وَحْدَهُ**) حال مؤَكِّدة بمعنى منفرداً في أُلوهيّته. ويجوز أن تكون منتقلةً بمعنى موحِّداً أَنَا وأصله أَحِدُه وَحْده فحذف الفعل الذي هو الحال وأقيم المصدر مقامه. (**لَا شَرِيكَ لَهُ**) بيان لِما قبله، إذ ليس المراد بالوحدة التي تقابل الكثرة؛ لأنّها إضافية بل الوحدة التي تقابل نفي الشّركة، وهي مبدأ الوحدة الأولى كالإطلاق في حقّه تعالى، فإنّه إطلاق ذاتيّ حقيقيّ لا إضافيّ اعتباريّ، وهو الإطلاق الذي يقابل التّقييد فإنه حادث لكونه في مقابلة الحادث، ومن جهل هذا المعنى منع إطلاق الوجود المطلق على الله تعالى، وأين الوجود بشرط لا شيء –وهو الوجود العام– من الوجود لا بشرط شيء –وهو الوجود المطلق– فإنّ الوجود العام لا يوجد إلّا في ضمن الخاص بخلاف المطلق. فَافْهَمْ. (**وَأُكَبِّرُهُ تَكْبِيراً**) عطف على "أشهد" أي: وأعظّمه تعظيمًا بليغًا فأَصِفه بوحدة الوجود وبصفات الكمال وأنزّهه عن الشريك وعن صفات النقصان فله الكمال في ذاته وصفاته وكمال ذاته ووجوده يَرْجع إلى معنى الدوام أزلاً وأبدًا وإلى كونه مَصدراً للوجود كلِّه، ولذا قوبل الكبيرُ بالصغير لأن الصغير لا كمالَ له في ذاته وصفاته والعظيمُ بالحقير لأن العظيم هو الذي لا يُحيط العقل بكنه حقيقته لكمال سعته كما قال ﴿وَاللهُ وَاسِعٌ﴾[40] وحال الحقير أن يكون مُحاطاً لنهاية ضيقه.

(**وَصَلَّى اللهُ عَلَى [١/٥ب] سَيِّدِنَا**) إنشاء للتّصلية لكن في إيرادها على صورة الخبر إيماء إلى تحقّقها؛ لأنّ الله تعالى قد صلّى عليه وكذا ملائكتُه كما في القرآن[41]. والمعنى نزّل عليه رحمته الخاصّة به، وهي رحمة لا يَعلم حقيقتَها إلّا هو، إذ الرّحمة على كل شيء إنّما هي بحسبه ومقدار حاله، ولَمَّا كان النّبيّ عليه الصّلوة[42] والسلم[43] أعلى حالاً ومقاماً من غيره على الإطلاق كانت الرّحمة النّازلة عليه أتمّ الرحمات وأكملها، وهذا من عطف الفعليّة على الاسميّة وهو وإنْ كان لا يناسب البلاغة إلّا أنّه شايع[44] بين المصنّفين، ومنه أوّلُ مقدّمة الجزري[45] في التجويد[46]. و"السيّد" في الأصل المتولِّي لأمور

---

[37] سقط من (ق). وهو في (ل): الحياة.

[38] انظر: كتاب التعريفات، ص 204.

[39] في (ق): "أن لا معبود أن لا معبود" بالتّكرار. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي جميع النّسخ الأخرى بدون تكرار.

[40] انظر: سورة البقرة، الآية: 247، 261، 268؛ سورة آل عمران، الآية: 73؛ سورة المائدة، الآية: 54؛ سورة النور، الآية: 32.

[41] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب، الآية: 56.

[42] في (ل): الصلاة.

[43] في (ع)، و(ل): والسّلام.

[44] في (ل): شائع.

[45] هو: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمّد بن محمّد بن يوسف، المتوفّى سنة 833 هـ.

[46] انظر: التمهيد في علم التجويد، ص 39.

السّواد أي: الجماعة. ولَمَّا كان ذلك من شأن مَنْ هو مُهذّب الأخلاق قيل لكل فاضل: سيّد. وفي الحديث "أنا سيّد الناس يوم القيمة[47] ولا فخر"[48] ومنه يُعلَم أنّ ولد آدم في قوله "أنا سيّد ولد آدم"[49] محمول في العُرف على نوع الإنسان، وأنّ نون الجمع في عبارة المص[50] عبارة عن الناس فإنّه إذا كان عليه الصّلوة[51] والسلم[52] سيّدَ الناس كان سيّدَ المَلَك والجنّ أيضاً لظهور فضل النّاس على غيرهم من الخلائق (**مُحَمَّدٍ**) الذي حُمِد مرة بعد أخرى في أفعاله وأحواله وأخلاقه، ومنه يظهر أنّ الأسماء[53] والكنى تنزل من صَوْب السّماء، وأنّه لها تأثيرات في المسمّيات وهذا الاسم السامي متعلّق بمسمّاه الجسمانيّ. وأمّا الاسم "أحمدُ" فَنَاظِرٌ إلى مسمّاه الروحانيّ ومنه أخذ[54] لواء الحمد؛ لأنّه كان أكثر حمداً من سائر الأرواح العالية. (**الَّذِي أَرْسَلَهُ**) أي: الله تعالى **[١/٦أ]**. (**إِلَى النَّاسِ**) الإرسال يُقابَل بالإمساك كما يدلّ عليه قوله تعالى ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ﴾[55]. والمراد به ههنا بَعث من له اختيار. والنّاس جمع إِنْس أصله أُناسٌ جمعٌ عزيزٌ حُذفت همزته تخفيفا وعُوّض عنها حرف التعريف ولذا لا يكاد يُجمع بينهما، سُمّوا بذلك لظهورهم وتعلّق الإيناس والإبصار بهم كما سُمّي الجنّ جنّاً لاجتنانهم واستتارهم عن أَعْيُن النّاس. (**كَافَّةً**) أَسودهم وأَحمرهم أي: العَرب منهم والعجم مطلقاً من غير فرق بين قوم وقوم كما يزعمه اليهود ومن يليهم في العناد والجحود، وهو نُصِب على الحالية من الناس بمعنى جميعًا من الكفّ بمعنى المنع ثم نقل إلى معنى كل وجميع فلا عِبرة لتائها بعد النّقل لكونها بمنزلة سائر أجزائها وقَول الرّاغب في قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[56]: "أي: كافًّا لهم عن المعاصي، والهاءُ فيه للمبالغةِ كقولهم: رَاوِيةٌ وعَلَّامَةٌ"[57] انتهى. يدلّ على أنّه جعل كافّة حالاً من الكاف واعتبر المعنى الأصليّ. وقال غيره: إنّه مما قُدِّم لفظه وأُخِّر معناه كما في ﴿غَرَابِيبُ سُودٌ﴾[58] فيكون حالاً من النّاس كما في صور التّأخير قالوا: العَرب لم تُلْحِق لام التّعريف بكافّةٍ كما لم تُلْحِقها بلفظةِ معاً وطُرّاً وقاطبةً ولم تَقَعْ مضافةً غير حال إلّا في كلام من لا يُوثق بعربيّته. وفيه أنّ صاحب الكشّاف[59] استعملها بالإضافة غير حال[60]، وهو إمام أهل العربية يُسْتَشْهَد بتراكيبه، ولعلّ الوجه في ذلك أنّ لكافّة جهتين: جهة الأصل فباعتبارها لا تُضيفها، وَجهة النّقل فباعتبارها **[١/٦ب]** تُضيفها فتقول كافّة أولي العقل كما تقول جميع أولي العقل[61]. ومن اعتبار الأصل ما قال صاحب

---

[47] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. يعني به يوم القيامة.

[48] أحمد، المسند، 144/3؛ الدارمي، "المقدمة"، 8، 198/1-199، (رقم الحديث: 53)؛ الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، 323/6، (رقم الحديث: 2345). صحّحه الألبانيّ. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 100/4.

[49] الترمذي، "تفسير القرآن"، 17، (رقم الحديث: 3148)؛ "المناقب"، 1، (رقم الحديث: 3615)؛ ابن ماجه، "الزهد"، 37، (رقم الحديث: 4308)؛ أحمد، المسند، 2/3. صحّحه الألبانيّ. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 100/4 (رقم 1571.

[50] في (ل): المصنِّف.

[51] في (ل): الصلاة.

[52] في (ع)، و(ل): والسّلام.

[53] في (ق): الإنسان. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[54] في (ق): أُخد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[55] سورة فاطر، الآية: 2.

[56] سورة سبأ، الآية: 28.

[57] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 713.

[58] سورة فاطر، الآية: 27.

[59] هو: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، المتوفّى سنة 538 هـ.

[60] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، 583/3 (تفسير سورة سبأ، الآية: 28).

[61] في (ق):النّقل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

الكشّاف في قوله تعالى ﴿ٱدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[62]: "من أنّه يَجُوز أن يكون حالاً من السِّلْم؛ لأنّها تُؤَنَّث كما تؤنث الحرب"[63] انتهى. ونظيره لفظة الذّات فإن التاء وإنْ انسلخ عنها معنى التّأنيث، ولذا أطلق على الله تعالى إلّا أنّه يقال الذّات المقدّسة اعتباراً بالأصل أو بتأويل النّفس والحقيقة والهويّة فسقط اعتراض ابن الكمال[64]: "من أنّه كيف جعل كافةً بمعنى مانعةً حتى يكون حالاً من السلم وقد نقلت عن معناها الأصلي الذي دخلها التأنيث باعتباره وانسلخ عنها ذلك الوصف"[65] انتهى. وقال بعض أهل الإشارة[66]: "كافة من الكَفْت، وهو الضمّ. قال تعالى ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً﴾[67] أي: تضمّ الأحياءَ على ظهرها والأمواتَ في بطنها"[68]. فكذلك ضمّت شريعته جميع الناس فلا يَسْمَع به أحدٌ إلا لزمه الإيمانُ به، بل ضمّت شريعته الإنس والجن كما قال الجن ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾[69] وعمَّت العالَمَ رحمتُه التي أُرسل بها. (**بَشِيراً**) أي: مُبشراً لمن أطاع بالجنّة [والقُربة والوُصْلة، والإِبْشار بالفارسيّة: "مژده دادن وَ شَاد شُدَن"[70]][71] وبَشَرْتُ الرجل بَشْرًا وبُشُوراً وبُشْرَى وأَبْشَرْتُه وبَشَّرْتُه أَخْبَرْتُه بِسارٍّ بسَط بشَرةَ وَجْهِه وظاهرَ جلده وذلك أنّ النفس إذا سُرَّتْ انتشر الدم في البَشرة انتشار الماء في الشّجرة. (**وَنَذِيراً**) أي: ومُنْذِرًا لمن عصى بالنار **[٧/١أ]** والبُعد والقطيعة قال الرّاغب: "الإنذار: إخبارٌ فيه تخويفٌ كما أنّ التّبشير إخبارٌ فيه سرورٌ"[72] انتهى. والفعيل قد يجيء بمعنى الْمُفْعِل كالبديع بمعنى الْمُبْدِع، والأليم بمعنى الْمُؤْلِم ونظائره كثيرة. (**وَعَلَى آلِهِ**)[73] آل الرجل خاصّته الذين[74] يَؤُل[75] إليه أمرهم للقَرابة أو الصُّحبة أو الموافقة في الدّين. "وآلُ الرّسول من هو على دينه وملّته في عصره وسائر الأَعْصار؛ سواءٌ كان نسيباً له أو لم يكن. ومن لم يكن على دينه وملّته فليس من آله، فأبو لَهب وأبو جهل ليسا من آله ولا من أهله"[76] ذكره القرطبي[77] في تفسيره[78]. وأَعاد لفظة (عَلَى) لما قيل مِن أنّ أهل السنة التزموا إدخال (على) على الآل ردّاً على الشّيعة فإنّهم مَنَعوا ذكر "عَلَى" بين

---

[62] سورة البقرة، الآية: 208.

[63] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، 252/1 (تفسير سورة البقرة، الآية: 208).

[64] هو: شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بان كمال باشا شيخ الإسلام الرومي الحنفي، المتوفّى سنة 940 هـ. من تصانيفه: "الآداب"، "الآيات العشر في أحوال الآخرة وحشر"،" أربعين الحديث"، "أشكال الفرائض"، الإصلاح والإيضاح للوقاية في الفروع"، "إظهار الإظهار قلى أشجار الأشعار في الأدب"، "تاريخ آل عثمان تركي إلى سنة 933 هـ."، "تجريد التجريد متن وشرح في الكلام"، "تحقيق معنى الأيس والليس"، "تحقيق مقال القائلين"، "تصحيح لفظ الزنديق وتوضيح معاني الدقيق"، "التعريفات" وغيرها من الكتب. انظر لترجمته: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 141/1-142؛ الأعلام للزركلي، 133/1-134.

[65] الرسائل لابن الكمال باشا، 287/2.

[66] لعل المؤلّف يقصد به الرّاغب الأصفهاني كما أشير إليه في التعليق الآتي.

[67] سورة المرسلات، الآية: 25.

[68] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 713-714.

[69] سورة الأحقاف، الآية: 31.

[70] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 449/2.

[71] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[72] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 797.

[73] في النّسخ المطبوعة للنّزهة للحافظ ابن حجر رحمه الله: وعلى آل محمّد.

[74] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، إلّا أنّه في (د)، و(ق): الذي.

[75] أي: يَؤُول.

[76] انظر: الجامع لأحكام القرآن، 260/1 (تفسير سورة البقرة، الآية: 49).

[77] هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي القرطبي، المتوفّى سنة 671 هـ.

[78] المسمّى بـ الجامع لأحكام القرآن كما تقدّم.

النّبيّ وآله ونقلوا في ذلك حديثاً وهو "من فصَل بيني وبين آلي بعَلَى لم تنله شفاعتي"[79]. "ورُدَّ بأنّه غير ثابت، وعلى تقدير الثّبوت فالمراد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه أي: من فصَل بيني وبين آله بعلي بن أبي طالب بأَنْ يجعلَ عليّا من آله دون غيره، فيكون فيه تَعْريضاً[80] للشّيعة فإنّهم الذين يَفْصِلون بينه وبين آله به لفرط محبتهم له"[81]. (**وَصَحْبِهِ**) تخصيص بعد التّعميم لأجل التّعظيم. وهو جمع صاحب كَرَكْبٍ جمع راكب وجمعه أصحاب، وللصّحابيّ معنيان: عُرْفِيّ وهو مَنْ يكون كثيرَ الصُّحبة كما يقال: فلانُ خادمِ فلان إذا كان كثير الخدمة له. ولغويّ وهو مَنْ يكون مُصاحباً ولو سَاعةً ومنه ﴿اَلصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾[82]. وسَعيد بن الْمُسيّب[83] اعتبر الأوّل فلم يعدّ من الصّحابة إلّا من قام مع النبي صلّى الله عليه وسلم سنةً أو سنتَيْن **[٧/١ب]**. والباقون اعتبروا الثّاني حتى قالوا من رآه من المسلمين فهو صحابيّ وذلك لشرف رؤيته، وإنْ كان بينه وبين من تكرَّرتْ رؤيته وصُحبته أو شهد الْمَشَاهِدَ معه فَرْقٌ جليٌّ كما يأتي في أواخر الرّسالة، يدلّ عليه قوله صلّى الله عليه وسلّم: "أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم"[84]. فإنّ كونهم نجوم الهدى ومصابيح الرّشاد إنّما يحصل بطول الصّحبة وكثرة الأخذ والضّبط. (**وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً**) عطف على قوله "وصلّى الله" وتسليم الله عليه كصَلوته[85] لا يعرف حقيقتَه إلّا هو، وظاهره أن يقول: السّلام عليك أيّها النّبي ورحمة الله وبركاته، وتكثيره: إدامته، ومنه يعلم أنّ ترك التّأكيد في جَانب التّصلية من قبيل الاكتفاء، أو لأنّ الإطلاق مصروف إلى الكمال، وكمال التّصلية إدامتها، ولم يكتف بالإطلاق في جَانب التسليم رعايةً للفواصل، ولم يُعِد (عَلَى) بأن يقول: "وسَلَّم عليه" اكتفاءً في ذكره في قرينه واقتداءً بما وقع في القرآن[86]، هذا وفي هذا المقام فوايد[87]: الأولى: ذكر لفظ السيد في مقام التّصلية تعظيماً له وعملاً بما وقع منه من إخباره بسيادته كما في بعض الأحاديث وقد مرّ. والثّانية: الجمع بين الصّلوة عليه وعلى آله فإنّ الصّلوة عليه لا تكمل إلّا

---

[79] ذكره العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. قال الملّا علي القاري: "بَاطِلٌ لَا أَصلَ لَهُ، وَهُوَ مِنْ مُفْتَرَيَاتِ الشِّيعَةِ الشَّنِيعَةِ" الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص 339 (رقم 511). وقال العجلوني: "هذا من موضوعات الشيعة قبّحهم الله"كشف الخفاء، 351/2 (رقم 2554). وقال القاوقجي: "موضوع" ثمّ نقل كلام الملّا علي القاري السابق. اللؤلؤ المرصوع، ص 193 (رقم 601).

[80] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "تعريضٌ" لموافقته للغة.

[81] انظر: كشف الخفاء للعجلوني، 351/2.

[82] سورة النساء، الآية: 36.

[83] هو: سَعِيدُ بنُ الْمُسَيِّبِ بنِ حَزْنِ ابْنِ أَبِي وَهْبِ بنِ عَمْرِو بنِ عَائِذِ بنِ عِمْرَانَ بنِ مَخْزُومِ بنِ يَقَظَةَ، الإِمَامُ، العَلَمُ، أَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ، الْمَخْزُومِيُّ، عَالِمُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَسَيِّدُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِ. توفي بالمدينة سنة 94 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 54/1-56 (رقم 38)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 217/4-246 (رقم 88).

[84] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 898/2، 923-925، (رقم الحديث: 1684، 1756، 1757، 1759، 1760)؛ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، 82/6؛ القضاعي، مسند الشهاب، 275/2، (رقم الحديث: 1346). ذكره العلماء في ضمن الأحاديث شديدة الضعف. قال ابن عبد البر بعد أن روى الحديث بطرقه: "هذا إسناد لا تقوم به حجة، لأنّ الحارث بن غصين مجهول" جامع بيان العلم وفضله، 925/2. وقال ابن حزم بعد روايته للحديث: " أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة وهذا منها بلا شك، فهذا رواية ساقطة من طريق ضعيف إسنادها". الإحكام في أصول الأحكام، 82/6-83. ضعّفه عدد من العلماء. انظر: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، 350/4-351 (رقم 2594)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 147/1 (رقم 381)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 144/1-153، 631-632 (رقم 58-62، 438). الحديث روي صحيحاً بلفظ "النجوم أمنة أهل السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون". انظر: مسلم "فضائل الصحابة"، 207، (رقم الحديث: 2531)؛ أحمد، المسند، 398/4-399؛ ابن حبان، الصحيح، 234/16-235، (رقم الحديث: 7249)؛ البيهقي، الإعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص 179-180.

[85] في (ل): كصلاته.

[86] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب، الآية: 56.

[87] في (ع)، و(ط): فوائد.

بالصّلوة[88] على آله؛ فإنّ ذكر آل إبراهيم مع إبراهيم في قوله "كما صلّيتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم"[89] يُوجب ذكر آل محمد مع محمد لفضلهم عليهم كفَضْله عليه. وفي بعض الأحاديث "إذا صليتم عليَّ فعَمِّمُوا"[90] قال السّخاويّ[91]: "لم أقف عليه بهذا اللفظ **[٨/١أ]**، ويمكن أن يكون بمعنى: صلّوا عليَّ وعلى أنبياء الله، فإن الله بعثهم كما بعثني"[92] انتهى. ويؤيده ما ورد "إذا سلّمتم عليَّ فسلِّموا على المرسَلين فإنّما أنا أحدُهم"[93] كما في تفسير فتح الرّحمن[94] وحواشي ابن الشّيخ[95] وغيرها[96]. ويمكن تعميم الأوّل عملاً بظاهره أي: إذا صليتم عليَّ فأَدْخِلوا الأنبياء معي وكذا آلي وأصحابي فإنّهم من نوري كما قال: "أنا من الله والمؤمنون من فيض نوري"[97]. والثّالثة: الجمع بين الصّلوة[98] عليه والسّلم[99] خُروجاً من الخلاف؛ فإنّ الشّافعيّ[100] أوجبه عملاً بظاهر ماورد في القرآن[101]. والرّابعة: الجمع بين الذّكر اللساني والقلبي فإنه أفضل

---

[88] في (ل): بالصلاة.

[89] البخاري، "أحاديث الأنبياء"، 10، (رقم الحديث: 3370)؛ الترمذي، "تفسير القرآن"، 33، (رقم الحديث: 3220)؛ ابن ماجه، "إقامة الصلوات"، 25، (رقم الحديث: 906)؛ أحمد، المسند، 244/4.

[90] الحديث لا أصل له بهذا اللفظ. قال شيخ الإسلام ابن حجر: "لم أقف عليها". انظر: الغمّاز على اللمّاز للسمهودي، ص 34 (رقم 15). كذا قال السخاوي كما تقدّم في المتن. انظر: الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 116 (رقم 29)؛ المصنوع لملّا علي القاري أيضاً، ص 54 (رقم 21)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 60 (رقم 67)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 96/1-97 (رقم 250)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 328 (رقم 33).

[91] هو: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفّى سنة 902 هـ.

[92] المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 60 (رقم 67). الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف، 216/2، (رقم الحديث: 3118)، والبيهقى فى شعب الإيمان، 148/1، (رقم الحديث: 131)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، 380/7-381، 105/8، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب 385/2، (رقم الحديث: 3710). حسّنه العلماء بمجموع طرقه. انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 60 (رقم 67)؛ القَولُ البَدِيعُ في الصلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ للسخاوي أيضاً، ص 61-62؛ الجامع الصغير للسّيوطيّ، ص 310 (رقم 5034)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 1124/2/6-1131 (رقم 2963)؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 706 (رقم 3782).

[93] أخرجه أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين، 167/1، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، 335/2. حسّنه الألبانيّ بمجموع طرقه. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، 1126/2/6-1127.

[94] المؤلّف يعني به "فتح الرحمن في تفسير القرآن" لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي المقدسي الحنبلي، مؤرخ باحث، كان قاضي قضاة القدس، المتوفّى سنة 927 هـ. انظر: الأعلام للزركلي، 331/3. انظر للحديث فيه: 557/5. ذكره البروسوي في روح البيان، 497/7 (تفسير سورة الصفات، الآية: 181) قائلاً: "وفى الحديث: "إذا سلمتم عليّ فسلموا على المرسلين فإنما انا أحدهم" كما فى فتح الرحمن وحواشي ابن الشيخ وغيرهما".

[95] المؤلّف يقصد به "حاشية محي الدّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي" لمحيي الدين محمّد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، المتوفّى سنة 951 هـ. مفسّر، من فقهاء الحنفية. كان مدرساً في إستانبول. له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي: أربعة مجلدات، قال الحاج خليفة: "وهي أعظم الحواشي فائدةً وأكثرها نفعاً وأسهلها عبارة"، وشرح الوقاية في الفقه، وشرح الفرائض السراجية، وشرح المفتاح للسكاكي، وشرح البردة، وحاشية على مشارق الأنوار للصاغاني. انظر: الأعلام للزركلي، 99/7. لم أجده في النسخة المطبوعة للحاشية. ذكره البروسوي في روح البيان، 497/7 (تفسير سورة الصفات، الآية: 181) قائلاً: "وفى الحديث: "إذا سلمتم عليّ فسلموا على المرسلين فإنما انا أحدهم" كما فى فتح الرحمن وحواشي ابن الشيخ وغيرهما".

[96] انظر: روح البيان للمؤلّف، 497/7 (تفسير سورة الصفات، الآية: 181).

[97] لم أجده من حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. ذكره المؤلف أيضاً حديثاً في أماكن عدة من تفسيره. انظر: روح البيان، 535/5-536 (تفسير سورة الأنبياء، الآية: 107)؛ 56/9 (تفسير سورة الفتح، الآية: 29)؛ 442/10 (تفسير سورة البلد، الآية: 3). ذكره عدد من العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، 72/11-73؛ أحاديث القصاص لابن تيمية أيضاً، ص 55 (رقم 4)؛ اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشيّ، ص 139 (رقم 182)؛ الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 139 (رقم 72)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 122 (رقم 190)؛ تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع، ص 36؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 48 (رقم 43)؛ تنزيه الشريعة لابن عراق، 402/2 (رقم 39)؛ تذكرة الموضوعات للفَتَّني، ص 86؛ كشف الخفاء للعجلوني، 237/1 (رقم 619)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 326 (رقم 20)؛ ص 342-343 (رقم 40)؛ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لأبي عبد الرحمن محمد بن محمد درويش الحوت الشّافعيّ، ص 93 (رقم 391).

[98] في (ل): الصلاة.

[99] في (ل): والتسليم.

[100] ستأتي ترجمته.

وبين الكتابة أيضاً فإنه أَبْيَن وأَثْبَت. وفي الحديث "من صلّى عليَّ في كتاب لم تزَل صلوتُه جاريةً له مادام اسمي في ذلك الكتاب"[102]. والمراد جريان ثوابه وقِسْ عليه فضل البَسْملة والحمد في الخط.

(**أَمَّا بَعْدُ**) أي: بعد البَسْملة والحمد والصّلوة[103]؛ فإنّ لكلّ منها دخلاً في حصول التبرّك في كل أمر ذي بال مشروع فيه فيكون بترك شيء منها أبتر[104]، أما ذكر الله والحمد له تعالى فأَمْرُهما ظاهر بتعلّقهما بمُولِي النِّعم ومُسبِّب الأسباب، وأمّا التّصلية فهي من باب شكر الواسطة؛ لأنّه تعالى جعله مفتاحًا لكل خير ووسيلةً لكل سعادة. فنسيانه[105] من موجبات الْمَحق[106] والخسارة. (**فَإِنَّ التَّصَانِيفَ**) "جمع تَصْنيف بمعنى جعل الشّيء صنفاً صِنْفاً وقسماً قِسماً كأبواب الكتاب وفصولها"[107]. وهو ههنا بمعنى المصنَّف على لفظ المفعول تسميةً له بالْمَصدر. ولا فرق بين التّصنيف والتّأليف في عُرف أهل الظّاهر، وأمّا أهل الحقائق **[١/٨ب]** فيقولون: التّصنيف ما ليس فيه مَزْج من كلام الغير بخلاف التّأليف، فكُتُب الحقائق المشحونة بمكاشفات أصحابها مُصنَّفات لا مؤلَّفات. (**فِي اصْطِلاَحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ**) صفة لما قبله أي: التّصانيف الواقعة في اصطلاح جماعة يجمعهم العلم بحديث الرّسول [صلّى الله عليه وسلم][108] وهم خاصّة الأمّة، كما قيل:

[أهل الْحَدِيثِ][109] هُمْ أهل النَّبِيِّ وَإِنْ   لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسَهُ صَحِبُوا[110].

---

[101] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب، الآية: 56.

[102] الطبراني، المعجم الأوسط، 232/2، (رقم الحديث 1835)؛ قوام السنة، الترغيب والترهيب، 330/2، 331، (رقم الحديث 1697، 1699). قال الهيثمي في مجمع الزوائد، 136/1-137: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ بِشْرُ بْنُ عُبَيْدٍ الدَّارِسِيُّ، كَذَّبَهُ الْأَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ". ذكره العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. انظر: الموضوعات لابن الجوزي، 164/1-165؛ اللآلى المصنوعة للسّيوطيّ، 185/1-187؛ كشف الخفاء للعجلوني، 338/2 (رقم 2518)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 329 (رقم 42)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 320/7-324 (رقم 3316).

[103] في (ل): الصلاة.

[104] أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، 87/2، (رقم الحديث: 1232)، ومن طريقه السّمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، ص 51، وتاج الدّين السبكي في طبقات الشّافعيّة الكبرى، 12/1 بلفظ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرّحيم أَقْطَعُ". وعزاه النّوويّ في الأذكار، ص 167-168، والسّيوطيّ في الجامع الصغير، ص 391 (رقم 6284)، وفي تدريب الرّاوي، 48/1 إلى الحافظ عبد القادر الرُّهَاوِيّ في الأربعين من حديث أبي هريرة. هذا الحديث رُوي بألفاظ مختلفة، ذُكر في بعضها لفظ: "بحمد الله" [انظر مثلاً: أبو داود، "الأدب"، 18، (رقم الحديث: 4840)؛ ابن ماجه "النكاح"، 19، (رقم الحديث: 1894)؛ النسائي، عمل اليوم والليلة، ص 345، (رقم الحديث: 494، 495)]، وفي بعضها لفظ: "بذكر الله" [انظر مثلاً: أحمد، المسند، 359/2؛ النسائي، عمل اليوم والليلة، ص 346، (رقم الحديث: 497)] مكان قوله: "ببسم الله". اختلف في حكمه أهل العلم قديماً وحديثاً فبعضهم حسّنه بمجموع طرقه كابن الصلاح، والنّوويّ، وابن حجر، والمناوي، والعجلوني، وضعّفه بعضهم كالسّيوطيّ، والألبانيّ، ومحقّقي مسند الإمام أحمد: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ومحقّق الأذكار: عبد القادر الأرنؤوط. انظر: الأذكار للنّوويّ، ص 167-168؛ تلخيص الحبير لابن حجر، 129/1؛ 315/3 (رقم 1597)؛ الجامع الصغير للسّيوطيّ، ص 391 (رقم 6284، ضعّفه بهذا اللفظ)، ص 391 (رقم 6283، 6285 حسّن الأوّل بلفظ "بالحمد لله"، وضعّف الثاني بلفظ "بحمد الله")؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ أيضاً، 48/1، 52؛ التّيسير شرح الجامع الصغير للمناوي، 32/5-33 (رقم 6283، 6284، 6285 حسّن الأوّلين، وضعّف الأخير)؛ فيض القدير للمناوي أيضاً، 17/5-19 (رقم 6283، 6284، 6285 حسّن الثّاني، وضعّف الأوّل والثالث)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 156/2 (رقم 1964)، ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ، ص 613 (رقم 4217)، إرواء الغليل للألبانيّ أيضاً، 29/1-30 (رقم 1)؛ تحقيق مسند الإمام أحمد، 329/14-331، (رقم الحديث: 8712)؛ تحقيق الأذكار، ص 167-168. انظر أيضاً: إرواء الغليل، 30/1-32 (رقم 2)؛ ضعيف الجامع الصغير، ص 613 (رقم 4216، 4218)؛ سلسلة الأحاديث الضّعيفة، 303/2 (رقم 902)؛ ضعيف التّرغيب والتّرهيب، 475/1 (رقم 958)، تحقيق مشكاة المصابيح، 942/2-943 (رقم 3151). كلّها للألبانيّ.

[105] في (ق): ونسيانه. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

[106] سقط من (ق).

[107] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 136.

[108] ما بين المعقوفتين هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، إلّا أنّه في (ق): صلّى الله عليه. وهو في (د) بدون صلّى الله عليه وسلّم.

[109] ما بين المعقوفتين هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (د): "أهل الحديث أهل الْحَدِيث" بالتّكرار.

ويجوز أن يكون حالاً كما هو المشهور، و"الاصطلاح" تخصيص اللفظ اللغوي [بمعنى غير اللغويّ][111] يعني العُرف والتّوافق على استعمال ألفاظ مخصوصة في معان مقصُودة فهذا العُرف، والتّخصيص إن صَدر من النحويّ فهو اصطلاح النحويّ وإن صدر من الفقيه فهو اصطلاح الفقيه وإن صدر من المحدِّث فهو اصطلاح أهل الحديث، وهكذا؛ لأنّهم تصالحوا وتوافقوا عليه من الصُّلح وهو إزالة النِّفار بين الناس، و"الحديث" في اللغة: الجديد. وفي عُرف العامّة الكلام والخبر. وفي عُرف المحدّثين ما يُحَدَّث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم. فكأنّه لوحظ فيه مقابلة القرآن إذ ذاك قديم وهذا حادث، وفي الصِّحاح: "الحديث: ضدّ القديم ويُسْتعمل في قليل الكلام وكثيره"[112]. وقال الرّاغب: "كلُّ كلامٍ يبلغ الإنسان من جهة السّمع أو الوحي في يقظته أو منامه يقال له: حديث، وسَمَّى الله تعالى كتابَه حديثًا فقال ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾[113] وقال ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾[114] وفي الحديث "إنْ يكنْ في هذه الأمّة مُحدَّثٌ فهو عُمر"[115]. عَنى به مَنْ يُلقى في رُوعه من جهة الملأ الأعلى"[116] انتهى **[٩/١أ]**. ولَمَّا كان الكلام الإلهيّ متميّزاً عن غيره بإطلاق القرآن عليه ومشتهراً به كان[117] مطلق الحديث هو[118] الحديث النّبويّ؛ لأنّه حديث كامل وخبر تام، كما أنّ السّنّة المطلقة سنّته عليه الصّلوة[119] والسّلم[120]. ثمّ إنّ موضوع[121] علم الحديث[122] درايةً ذات النّبي صلّى الله عليه وسلم من حيث إنّه نبيّ، وغايته[123] الفَوز بسعادة الدارين. وروايةً الراوي والمرويّ من حيث القبول والرّد، وغايته ما يُقبل ويُرَدّ من ذلك. وإنّما قيّدنا بالحيثيّة لأن موضوع كل علم ما يُبحث فيه عن عوارضه الذّاتيّة كبدن الإنسان لعلم الطبّ فإنه يُبحث فيه عن أحواله من حيث الصّحة والمرض، وكالكلمات لعلم النّحو فإنه يُبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء (**قَدْ كَثُرَتْ**) في نَفْسها حال كون تلك التّصَانيف (**لِلْأَئِمَّةِ**) فهي حال من ضمير كَثُرَتْ يعني أنّ أئمّة الحديث صنّفوا في هذا الفنّ كتباً كبيرةً ورسائلَ وفيرةً كما سَيُصرّح ببَعْضها (**فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ**) أي: في الزّمان الْمُتقدّم والْمُتأخّر فبين المتن والشّرح تجنيس تامّ. والقديم محمول على ما بعد المائة الأولى؛ فإنّهم قالوا: إنّ الكتب والتّصَانيف محدثة لم يكن شيء منها في زمان الصَّحابة وصَدْر التّابعين بل حدثتْ بعد المائة الأولى من الهجرة بعد وفاة الصّحابة وأجلّة التّابعين وكان الأوّلون يكرهون كَتْب الأحاديث وتَصنيف الكتب لِئلّا يشتغل النّاس بها عن القرآن والحفظ والتّدبر والتّفكر. وأوّلُ من

---

[110] هذا الإنشاد ذكره غير واحد من العلماء. انظر: قواعد التحديث للقاسمي، ص 61، 482؛ الحطّة لصديق حسن خان، ص 67؛ تحريم آلات الطرب للألبانيّ، ص 69؛ صفة صلاة النّبيّ للألبانيّ أيضاً، ص 44. قال الألبانيّ في صفة صلاة النّبيّ، ص 44: "هو من إنشاد الحسن بن محمد النسوي كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء له في 'فضل الحديث وأهله'". وانظر أيضاً كلام محققي قواعد التحديث والحطّة.

[111] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

[112] انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابيّ، المتوفّى سنة 393 هـ.)، 278/1.

[113] سورة الطور، الآية: 34.

[114] سورة النجم، الآية: 59.

[115] البخاري، "فضائل أصحاب النّبيّ"، 6، (رقم الحديث: 3689) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ مسلم، "فضائل الصحابة"، 23، (رقم الحديث: 2398) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ محدَّثون، فإن يكنْ في أمّتي أحدٌ فإنّه عمر".

[116] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 222-223. نهاية الجملة في المفردات كالتالي: عَنى به مَنْ يُلقى في رُوعه من جهة الملأ الأعلى شيءٌ.

[117] في (د): كأنّ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق).

[118] في (ق): والحديث النّبويّ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[119] في (ل): الصلاة.

[120] في (ع)، و(ل): السّلام.

[121] في (د): موضع. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى.

[122] سقط من (د).

[123] في (ق): وغاية. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي جميع النّسخ الأخرى.

دوّن الحديث ابنُ شهاب الزّهريّ[124] في خلافة عمر بن عبد العزيز[125] بأمره خوفاً من دروس العلم وذهاب العلماء **[٩/١ب]**، وهو أي: عمر مجدّد رأس المائة الأولى بالاتّفاق. وأوّل من صنّف فيه ورتّبه على الأبواب الإمام مالك[126] بالمدينة في خلافة الرشيد[127].

[بدء التّصنيف في علوم الحديث]

(**فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ**) أي: في اصطلاح أهل الحديث وما يتعلّق بالحديث من العلوم. ودلّ (مِنْ) التّبْعيضيّة على كثرة الأوائل وهذه الأوّليّة يحتمل أن تكون حقيقيّة وأن تكون إضافيّة. تدبَّر. (**الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ**)[128] المتوفّ سنة[129] ستّين وثلثمائة. (**الرّامَهُرْمُزِيّ**) نسبة إلى رامهرمز[130] من بلاد الأهواز من إقليم خوزستان الذي بين البصرة وفارس. قال شيخ الإسلام خَواهَرْ زَاده[131] في شرح مختصر القُدوريّ[132]: "المركّب إذا نُسِب يكون[133] النّسبة من الجانبَيْن كما يقال: تزوّجتُ راميّة هُرمزيّة"[134]. وقال الحريري[135]: "الوَجه[136] أن يُنْسب إلى الصّدر، فيقال: راميّ؛ لأنّ الاسم الثاني نزّل منزلة تاء التأنيث التي تقع طارفةً، وتلتحق بعد تمام الكلام، فوَجب لذلك أن يَسقط من الكلام كما يَسقط تاء

---

[124] ستأتي ترجمته.

[125] هو: عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ بنِ عَبْدِ شَمْس بنِ عَبْدِ مَنَافِ بنِ قُصيِّ بنِ كِلاَبٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، الْمُجْتَهِدُ، الزَّاهِدُ، العَابِدُ، السَّيِّدُ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَقّاً، أَبُو حَفْص القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، الْمَدَنِيُّ، ثُمَّ المِصرِيُّ، الخَلِيفَةُ، الزَّاهِدُ، الرَّاشِدُ، أَشَجُّ بَنِي أُمَيَّةَ، المتوفّ سنة 101 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 118/1-121 (رقم 104)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 114/5-148 (رقم 48).

[126] هُوَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، حُجَّةُ الأُمَّةِ، إِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مَالِكُ بنُ أَنَسِ بنِ مَالِكِ بنِ أَبِي عَامِرِ بنِ عَمْرِو بنِ الحَارِثِ بنِ غَيْمَانَ بنِ خُثَيْلِ بنِ عَمْرِو بنِ الحَارِثِ الحِمْيَرِيُّ، ثُمَّ الأَصبَحِيُّ، الْمَدَنِيُّ، المتوفّ سنة 179 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 383/2-386 (رقم 539)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 91/27-120 (رقم 5728)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 207/1-213 (رقم 199)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 48/8-135 (رقم 10)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 5/10-8 (رقم 6723)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 12/2-15.

[127] هو: الخَلِيفَةُ العَبَّاسِيُّ، أَبُو جَعْفَر هَارُونُ الرَّشِيدُ بْنُ الْمَهْدِيِّ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمَنْصورِ أَبِي جَعْفَر عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ الهَاشِمِيُّ، العَبَّاسِيُّ، المتوفّ سنة 193 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 286/9-295 (رقم 81)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 334/1.

[128] هنا في الأصل مكتوب فوق الكلمة: الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد من أهل المشرق، وخلّاد بالتشديد مثل كتّاب وشدّاد. وهو في (د): بن خلّاد من أهل المشرق. وأما في (ر)، و(ق): الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد من أهل المشرق.

[129] في (ق): في سنة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

[130] قال ياقوت الحموي: "رامَهُرْمُز: ومعنى رام بالفارسيّة المراد والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكأنّ هذه اللفظة مركبة معناها: مقصود هرمز أو مراد هرمز، وقال حمزة: رامهرمز اسم مختصر من رامهرمز أردشير، وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، والعامّة يسمونها رامز كسلا منهم عن تتمة اللفظة بكمالها واختصارا، ورامهرمز من بين مدن خوزستان تجمع النخل والجوز والأترنج، وليس ذلك يجتمع بغيرها من مدن خوزستان." معجم البلدن، 17/3.

[131] هو: أَبُو بكر مُحَمَّد بن الْحُسَيْن البُخَارِيّ ابْن أُخْت القَاضِي أبي ثَابت مُحَمَّد بن حُسَيْن البُخَارِيّ، المعروف بـ بكر خواهر زاده أو خواهر زاده فقيه المتوفّ سنة 483 هـ. كان شيخ الأحناف فيما وراء النهر. مولده ووفاته في بخارى. له "المبسوط"، و"المختصر"، و"التجنيس" في الفقه. انظر لترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين الحنفي، 236/1 (رقم 599)؛ 49/2 (رقم 157)؛ الأعلام للزركلي، 100/6.

[132] انظر: شرح مختصر القدوري لخواهر زاده، مكتبة سليمانية، خسرو باشا، تحت رقم: 92، ورقة: 18 ب، في أواخر باب صفة الصلاة. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 226.

[133] في (ل): تكون. وهذا هو الصحيح لموافقته للغة.

[134] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 226.

[135] هو العَلاَّمَةُ، البَارِعُ، ذُو البلاغتين، أَبُو مُحَمَّدٍ القَاسِم بن عَلِيِّ بنِ مُحَمَّد بن عُثْمَانَ البَصرِيّ، الحَرَامِي، الحَرِيرِيّ، صاحِبُ كتاب المقَامَات، المتوفّ سنة 516 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 460/19-465 (رقم 268).

[136] في (ع): الوجب. ويبدو أنّ الصواب هو "الوجه" كما في درّة الغواص، وفي فروق حقي.

التأنيث"[137]. ثم قال: "نعم وعندهم أنّه متى وقع لَبْس في النّسب إلى الاسم المركّب لم يُنسب إليه، ولهذه العلّة منعوا من النّسبة إلى أحد عشر ونظائره إذ لا يجوز النّسب إلى مجموع الاسمَيْن فيقال: أحد عشريّ، كما يقول العامّة في النّسب إلى الثّوب الذي طوله أحد عشر شبراً، ولا يجوز أن ينسب إلى أوّله لاشتباهه بالنّسب إلى واحد، ولا إلى ثانيه لالتباسه بالنّسب إلى عشر، فامتنع النّسب إليه من كل وجه"[138]. ووقع في عبارات الفقهاء هذه المسائل تسمّى بالاثنى عشرية. قال ابن الملك[139] في شرح **[١/١٠أ]** الْمَجمع[140]: "[هذه التَّسْمية][141] غلط من جهة العربيّة؛ لأنّه لا يجوز النّسبة إلى اثنى عشر ولا إلى غيره من العدد المركّب إلّا إذا كان علَماً. فحينئذ يُنسب إلى صدره فيقال: خَمْسيّ في خمسة عشر وبَعْليّ في بَعْلبَك" ذكره في المفصّل[142]، وقال خواهر زاده: "ينبغي أن يُقال اثنيّة عَشْريّة كراميّة هُرْمزيّة"[143] انتهى. وحاصل قول أهل العربيّة أن المركّب إذا كان عدداً بدون العلميّة لا يُنْسَب إليه؛ لأنّ الجزئين حينئذ مقصودان فلو حُذِف أحدهما اختلّ المعنى ولو لم يُحذف أُستُثقل، فالمركّب يُنسب إلى صدره إذا لم يكن عدداً لاستثقال النّسبة إلى كلمتَيْن. هذا في غير المركّب الإضافيّ، وأمّا المضاف فإن كان المضاف إليه[144] مقصوداً بمدلوله في أصل الوضع كابن الزُّبَيْر قيل: زُبَيْريّ، وإلّا كعَبْد مناف قيل: عَبديّ. (**كِتَابَهُ**) بالنصب على أنّه مفعول لفعل مقدّر كأنّه قيل: أيَّ شيء صَنَّف، فقيل: صَنَّف كتابَه. (**الْمُحَدِّث**) بكسر الدّال المشدّدة عطف بيان لكتاب. وكون الكتاب محدِّثًا إنّما هو باعتبار من يُذكر فيه من المحدِّث وإلّا فالْمُحدِّث هو من كَتَبَ مائة أَلْف حديث أو تَحَمَّلَ الحديث روايةً واعتنى به درايةً أي: علم ما يتحمّله الحديث من المعاني، أو كَتب وقَرأ وسَمع ووَعى ورَحل إلى المدائن والقرى وحصّل أصولاً من متون الأحاديث وفروعاً من كتب الْمَسانيد والعلل والتّواريخ التي تقرب من ألف مُصنَّف. (**الْفَاصِلَ**) أي: الفارق بين الرّاوي والواعي. ومعنى الرّاوي ناقل الحديث بالإسناد **[١/١٠ب]**، الواعي هو الحافظ الجامع ولاشكّ أنّ كل مُحدِّثٍ واعٍ راوٍ بدون العكس. (**لَكِنَّهُ**) أي: القاضي. (**لَمْ يَسْتَوْعِبْ**) أي: لم يأت بالاصطلاحات كلها ولم يُورد فنون علُوم الحَديث بأَجْمَعها؛ لأنّه أوّلُ كتاب صُنّف في هذا الفن ومِن البَعيد الإحاطة وأن لا يترك الأوّل للآخر شيئاً لأن الأذهان متفاوتة في الاستخراج والضّبط. "وكم بين العارف والبارع في المعرفة، وما ليلة المزدلفة كيوم عرفة"[145]. يقال: "وَعَبَهُ كوَعَدَهُ: أخذهُ أَجْمَعَ، كأَوْعَبَهُ وَاسْتَوْعَبَهُ"[146]. قال البيهقيّ[147] "الاستيعاب: اَزْ بُنْ بَرَكَنْدن أي: كالاستيصال [و همه را][148] فرارسيدن"[149].

---

[137] انظر: درّة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، ص 184. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 226.

[138] انظر: درّة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، ص 184–185. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 226.

[139] قال فيه الزّركلي: "محمد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فِرِشْتَا الرومي الكَرْماني الحنفي، المعروف بابن ملك فقيه حنفي، من المبرزين. له "مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار– ط" في الحديث، و "شرح تحفة الملوك – خ" لمحمد ابن أبي بكر الرازي، فقه، و"شرح مجمع البحرين لابن الساعاتي – خ" فقه، و" شرح المنار – ط" في الأصول، و" بدر الواعظين وذخر العابدين – خ" وغير ذلك. توفي سنة 854 هـ. الأعلام للزركلي، 59/4؛ عثمانلي مؤلفلري لبروسه لي محمد طاهر، 350/1. انظر أيضاً: مقدّمة تحقيق شرح مصابيح السنّة لابن ملك، 11/1–13.

[140] في (ق): مجموع. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر). المسمّى بـ شرح مجمع البحرين لابن الساعاتي. الكتاب ما زال مخطوطاً في مكتبات إستانبول. لم أجد النص المذكور فيه. انظر: مكتبة سليمانية، قسم : عاشر أفندي، تحت رقم:101، ورقة: 48 ب. نقله المؤلّف عن ابن الملك أيضاً في فروق حقّي، ص 225.

[141] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[142] انظر: المفصل في علم اللغة للزمخشري، ص 251. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 225.

[143] انظر: شرح مختصر القدوري لخواهر زاده، مكتبة سليمانية، خسرو باشا، تحت رقم: 92، ورقة: 18 ب، في أواخر باب صفة الصلاة. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 226.

[144] سقط من (ق).

[145] هو من بلاغات الزّمخشريّ. انظر: الكلم النوابغ (مطبوع مع النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ لسعد الدين التّفتازانيّ) لأبي القاسم جار الله محمود ابن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، ص 37.

(وَالْحَاكِمُ) بالرّفع عطف على القاضي والحاكم في عُرْف هذا الفنّ هو من أحاط بجميع الأحاديث متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخًا وهو أعزّ من مخّ البَعُوض وبيض الذّر. **(أَبُو عَبْدِ اللهِ)**[150] المتوفّى سنة ثمان وسَبْعين وثلثمائة[151]، وأشار بالكينة إلى أنّ المراد بالحاكم ههنا هو الحاكم الكبير الْمُسْتدرِك على الصّحيحين كما سيأتي لا الحاكم أبو أحمد[152] وغيرُه فإنّ الحاكم متعدّد وهو تلميذ أبي عليّ الحافظ النَّيْسابوري فإنّ نسبتهما واحدة. **(النَّيْسَابُورِيُّ)** نسبة إلى نَيْسابور بفتح النّون والسّين الْمُهملة أحسن مدُن خراسان وأَعْظمها وأَجْمعها للخيرات وإنّما قيل لها نيسابور لأن سابور بن هُرمز المدعوّ ذو الأكتاف أحد ملوك الفرس المتأخّرة لَمَّا وصل إلى مكانها أَعْجبه وكان مَقْصَبَةً فقال يَصلح أن يكن ههنا مدينة فأمر بقطع القصب وبناء المدينة فقيل: **[١١/١أ]** نَيْسابور، والقَصب بالفارسيّة: "نَىْ"[153] يقال: نَيْستان بمعنى الْمَقْصبة قال في القاموس: "سَابُور مَلِكٌ، مُعرّبُ شاهْ پور"[154] انتهى. والأصل پورشاه بمعنى شهزاده والعربي يقول: ابن الْمَلِك، وقيل له: ذو الأكتاف؛ لأنّه سار في آلاف إلى نواحي العرب الذين كانوا يعيشون في الأرض فقتل من قدر عليهم ونزع أكتافَهم، قال في تاريخ گُزِيدَه: "چون أَز قتل مَلول ودلكير شُد فرمُود تاشانئه[155] أَعْراب بيرُون ميكردند وإيشان بسَخْتى مى مُرْدند وأعراب أورا بَدِين سبَبْ ذو الأكتاف گُفْتَه"[156]. **(لَكِنَّهُ لَمْ يُهَذِّبْ)** يعني أنّه وإن اسْتوعب في كتابه جميعَ فنون الحديث وعلومه لكنّه لم يُنَقِّحْه من الزّوايد[157] ولم يأت به على ما ينبغي من الاصطلاح، يقال: هذَبه وهذَّبه مخفّفا ومشدّداً "نقَّاه وأَصْلحه وأَخْلصه"[158]. والتهذيب بالفارسيّة: "پاكيزه كردن"[159]. **(وَلَمْ يُرَتِّبْ)** بأن لم يجعل كل صنف من الأصناف في مرتبته اللايقة[160] به. فكان كتابه كعقد انقصَم فتَناثرَتْ لآليه؛ فإنّ التّرتيب لغةً: "جَعْل كلّ شيءٍ[161] في مرتبته، واصطلاحاً: جَعْل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عَليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبةً إلى البعض بالتقدُّم

---

[146] انظر: القاموس المحيط، ص 181.

[147] هو صاحب كتاب تاج المصادر: أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد المقري البيهقيّ، المتوفّى سنة 544 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 208/20-209 (رقم 132)؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ أيضاً، 845/11 (رقم 194).

[148] ما بين المعقوفتين هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ق): وهَمه.

[149] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 761/2.

[150] هنا في الأصل مكتوب فوق الكلمة: محمّد بن عبدالله بن محمّد بن البَيِّع بتشديد الياء الْمُثنّاة المكسورة. وهو في (د)، و(ر) هكذا أيضاً لكنه في سطر المتن. وأما في (ق): محمّد بن عبدالله بن البَيِّع بتشديد الياء الْمُثنّاة المكسورة. هو: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَمْدُوَيْه بن نعيم بن الحَكَم، لإِمَامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، أَبُو عَبْدِ اللهِ بنُ البَيِّع الضَّبِّيّ، الطَّهْمَانِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، الشّافعيّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 405 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1039/3-1045 (رقم 962)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 162/17-177 (رقم 100).

[151] ما ذكره المؤلِّف هنا هو تاريخ وفاة الحاكم الكبير أبي أحمد كما سيأتي في التعليق الآتي؛ لأنّه توفّي سنة 378 هـ. أما الحاكم أبو عبد الله توفّي سنة خمس وأربعمائة كما أشار إليه المؤلّف في شرح قوله "الإصفهاني" في الصفحة الآتية.

[152] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، الثَّبْتُ، مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ، مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ إِسْحَاقَ النَّيْسَابُورِيُّ، الكَرَابِيسِيُّ، أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ الكَبِيرُ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ "الكُنَى" فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ، المتوفّى سنة 378 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 976/3-979 (رقم 914)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 370/16-377 (رقم 267).

[153] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 113/1. وفيه: ناى.

[154] في القاموس المحيط، ص 517: شَاهْبور.

[155] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: بَغْرِنْ كُورَكِي. وهو هكذا أيضاً في (د)، و(ر).

[156] تاريخ گُزِيدَه للمستوفي، ص 107-108.

[157] في (ع)، و(ل): الزّوائد.

[158] انظر: القاموس المحيط، ص 184.

[159] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 547/2.

[160] في (ل): اللائقة.

[161] سقط من (ق).

والتأخُّر"[162] كالقياس بخلاف نحو الْمَعجون المركّب من أجزاء؛ فإنّه وإن كان يُطلق عليه الواحد لكنّه لا ترتيب فيه، "والتّأليف أعمّ من التّرتيب؛ فإنّه جَعْل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، سواء كان لِبَعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدُّم والتأخُّر [أَوْ[163] لا"[164]. والتّركيب مثل التّرتيب لكنّه ليس لبعضها نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخّر][165] فبَيْن التّأليف **[١١/١ب]** والتّرتيب عموم مُطلق والأعمّ هو التّأليف وبينه وبين التّركيب تساوٍ.

(وَتَلَاهُ) يقال: تَلَوْتُه تُلُوًّا تَبِعْتُه والتِّلو بالكسر ما يتلو الشّيءَ. أي: تَبِع الحاكِمَ بأن جاء بَعده بزمان مُتَقارب[166]. **(أَبُو نُعَيْم)** كزُبير وهو أحمد بن عبد الله الحافظ[167]، مات سنة ثلثين[168] وأَرْبعمائة في إِصْفهان وكانَ مَولده أيضاً بها سنة أربع وثلثين[169] وثلثمائة[170]، ولذا نسب إليها[171] فقال: **(الإِصْفَهَانِيُّ)** واصبهان بفتح الهمزة وكسرها وبالباء على استعمال أهل الغرب وبالفاء على استعمال أهل الشّرق، مَدينة عظيمة بعراق العجم كثر المحدّثون منها، وهي أشهر بلاد الجبل وهي عبارة عن عراق العجم الفاصل بين عراق العرب وخراسان وبلاده المشهورة اصبهان وهَمْدان والرّيّ وزَنْجان[172]. قال في القاموس: "أصلها اسپاهان، أي: الأَجْناد؛ لأنّهم كانوا[173] سكّانها، أو لأنّه لَمَّا دعاهم نمرُود[174] إلى محاربة مَن في السّماء، كتبوا في جوابه: اسپاهان[175] آن نَه كِه بَاخُدَا جَنْكْ كُنَنْد، أي: هذا الجند ليس ممّن يحارب الله تعالى"[176]. قال ابن خلّكان[177]: "سپاه معناه العَسْكر وآنْ أداة[178] الجَمْع. فكان جموع عَسْكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الْمَوضع، مثل عسكر فارس وكِرْمان والأَهْواز وغيرها فعرّب. وقيل: اصبهان، بناها الإسكندر ذو القرنين"[179]. واعلم أنه سبعة من الحفّاظ في سَاقة أصحاب الكتب أَحْسنوا التَّصْنيفَ وعَظُم الانتفاع بتصاينفهم: أبو الحسن علي بن عمر الدّارقطني البغدادي مات ببغداد سنة خمس وثمانين وثلثمائة[180]، ثمّ الحاكم أبو عبد الله بن البَيِّع النَّيْسابوري مات بنيسابور سنة خمس وأربعمائة **[١٢/١أ]**، ثمّ أبو محمّد عبد الغنيّ بن سعيد الأَزْدي حافظ مِصْر مات بمصر سنة تسع وأربعمائة، ثمّ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله الإصفهاني مات في إصفهان سنة ثلثين وأربعمائة، ومن الطبقة الأخرى أبو عمر يوسف بن عبد

---

[162] انظر: كتاب التعريفات، ص 118.

[163] في كتاب التعريفات: أم.

[164] انظر: كتاب التعريفات، ص 112.

[165] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[166] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: "كما سيتضح ذلك". وهو في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن.

[167] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: "صاحب التّصانيف الكثيرة في علم الحديث". وهو في (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن. أمّا في (د) فهو غير موجود أصلاً.

[168] في (ل): وثلاثين.

[169] في (ل): ثلاثين.

[170] في (ل): وثلاثمائة.

[171] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1092/3-1098 (رقم 993)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 453/17-464 (رقم 305).

[172] انظر: معجم البلدان لياقوت الحمويّ، 206/1-210.

[173] سقط من (ق). وهو موجود في القاموس المحيط أيضاً.

[174] في القاموس المحيط: نُمْرُوذُ.

[175] في القاموس المحيط: إِسْبَاهْ.

[176] انظر: القاموس المحيط، ص 789.

[177] هو: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلّكان البرمكي الإربلي، المتوفّى سنة 681 هـ.

[178] في (د): أدات.

[179] انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 92/1.

[180] في (ل): وثلاثمائة.

البرّ النّمري حافظ أهل المغرب مات بشاطبة من بلاد الأندلس سنة ثلث[181] وستين وأربعمائة، ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البَيْهقيّ مات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ونقل إلى بَيْهق فدُفِن بها. وبَيْهق كصَيْقل ناحية قرب نيسابور على عشرين فَرْسخاً منها، ثمّ أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي مات ببَغْداد سنة ثلث[182] وستّين وأربعمائة هكذا رتّبهم ابن الصّلاح في مقدّمته[183]، فمن قال[184] في معنى: "وتلاه أبو نُعيم": "تَبع الحاكمَ في مرتبته[185] وعدم تهذيبه"[186] فقد سقط عن المرتبة وإنْ كان في الكلام الآتي دلالة على عدم التهذيب والترتيب أيضاً ويدلّ على أنّ التلوّ ههنا بمعنى المجئ بعده قولُه فيما سيجيء ثم جاء بَعدهم (**فَعَمِلَ عَلَى كِتَابِهِ مُسْتَخْرَجاً**) الفَاء لترتيب. العمل على المجيء البَعديّ. واعلم أنّ هذا المقام لا يتّضح إلّا بإيراد مقدمة وهي أنّ أهل هذا الفن يقولون الْمُستدرَك والْمُستخرَج بفتح الراء فيهما، فالْمُستدرَك: "عبارة عن اسْتدراك أحاديث أي: زيادتها على شرط واحد من الأئمّة المصنّفين لم يذكرها في كتابه، كمستدرك الحاكم فإنّه اعتنى بالزيادة في عدد الحديث الصّحيح على ما في الصّحيحين وجمع ذلك في كتاب وسمّاه الْمُستدرَك"[187]، والْمُستخرَج: "أنْ يخرّج المصنِّف أحاديث أحد السّنن المصنّفة في الحديث بأسانيد **[١٢/١ب]** لنفسه من غير طريقهم ليجتمع إسناده مع إسنادهم أو إسناد أحدهم في شيخه أو مَنْ فوقه وقد يوجد في الفرع ما لم يكن في الأصل من زيادات وتتمّات يَحْصل بها التفاوت بينهما في الألفاظ وفي بعض المعاني"[188]، فمثل هذا يقال له: الكتاب المخرّج المعمول على الكتاب الفلانيّ، فإذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله "مستخرَجاً" بفتح الرّاء ونصبه على أنّه مفعول "عَمِلَ". وقوله "على كتابه" متعلّق "بعمل" أو حال مِن مستخرجًا قُدّم عليه لكونه نكرة والمعنى أن أبا نُعيم عمل "مُستخرجاً" على منوال كتاب الحاكم يعني خرّج كتاباً على أسلوب كتابه بأنْ ذكر فيه ما ذكره الحاكم في كتابه من غير التزام ألفاظه، بل بعض معانيه وزاد عليه زيادات لم تُوجَد فيه كما دلّ عليه العُرف، وكذا قوله: (**وَأَبْقَى**) أي: ومع[189] ذلك ترك. (**أَشْيَاءَ**) كثيرة كما دلّ عليه التّنكير مع معونة المقام أيضاً. والإبقاء بالفارسيّة: "باقى داشتَنْ"[190] والإبقاء من الشّيء والاستبقاء ذكر بعضه وترك بعضه. والأشياء اسم جَمْع على رأي الجمهور كطرفاء أصله شيئآء بهمزتين بينهما ألف، فقلبت الكلمة بتقديم لامها على فائها فصار وَزْنها لَفْعاء ومنعت الصّرف لألف التأنيث الممدودة، وقيل: هو جمع شيء على أنّه مخفّف من شيّئ كهَيْن مخفّف من هَيّن والأصل أَشْيِئَآء كأهونآء بزنة أفعلآء فاجتمعت همزة لام الكلمة والّتي للتأنيث إذ الألف كالهمزة فخفّفت الكلمة بأن قلبت الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها فصارت أشيِيَاء فاجتمَعتْ ياآن أُولاهما عين الكلمة فحذفت تخفيفًا فصارت أشيَاء ووَزنها أَفْلاء ومنعت الصّرف لألف التأنيث، وقيل: إنّما **[١٣/١أ]** حذفت من أشيِيَاء الياء المنقلبة من الهمزة الّتي هي لام الكلمة وفتحت الياء المسكورة لتَسلم ألف الجمع فوزنها أَفْعَاء. (**لِلْمُتَعَقِّبِ**) أي: للّذي جاء في عَقِبه وتأخّر عنه بالزمان؛ فإنّ العَقِب وهو مؤخّر الرِّجل كناية عن التأخّر. وقولهم "عقيبه" بالياء من

[181] في (ل): ثلاث.
[182] في (ل): ثلاث.
[183] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 386-387.
[184] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 138.
[185] في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 138: ترتيبه.
[186] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 138.
[187] انظر: كتاب التعريفات، ص 296.
[188] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 295؛ تدريب الرّاوي للسيوطيّ، 117/1.
[189] في (ق): وسع. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).
[190] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 525/2.

الأغلاط وإنْ استعمله المصنّفون، وهو في إشباع الكسرة مثل قولهم سَلِيس بالياء؛ فإنّه غلط أيضاً. وتفسير المتعقّب هنا بالمعترض ممّا لا يساعده المقام أصلاً وإنْ جاء "تعقّبه" بمعنى "طلب عورتَه أو عثرتَه"[191].

(ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُمْ) أي: بعد هؤلاء الحفّاظ الثلثة[192] و"بعد" لتأكيد "ثمّ" كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾[193] وإنّما غيّر الأسلوب بإيراد "ثمّ" الدّالة على التّراخي لِمَا بين وفياتهم من التّفاوت الزّمانيّ لكن لا يخلو الكلام من الرّمز إلى فضل الخطيب وتباعد رتبته في الجملة كما يدلّ[194] عليه الأوصاف الآتية **(الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ)** أحمد بن عليّ بن ثابت. **(الْبَغْدَادِيُّ)** كان فقيهًا فغلب عليه الحديث والتّاريخ وله تاريخ بَغداد قال في عيون الأنباء: "صنّف قريباً من مائة"[195]. والعجب أنه كان في وقته حافظ الْمَشْرِق، وابن عبد البرّ حافظ المغرب فماتا في سنة واحدة وهي ثلث[196] وستّون وأربعمائة. دُفن الخطيب إلى جانب قبر بشر الحافي ببغداد. وكانت ولادته سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة[197]. وكان من المتعصّبيين جداً على الإمام أبي حنيفةَ[198] وأصحابه وأهل مذهبه سامحه الله تعالى. فانظر أن العلم المجرّد لا يعطي الحقائق بل ربّما أفسد العقائدَ وأثار الذّمائم، نسأل الله العصمة. وبغداد وبغذاذ بمهملتين ومُعجمتين وتقديم كلّ منهما أي: **[١٣/١ب]** إعجام الأوّل وإهمال الثّاني وعكسه سُمّيت بها؛ "لأنَّ كسرى أُهدي إليه خَصِيّ من الشرق فاقطعه بغداد أي: أعطاها إيّاه طُعمة له؛ فإنّ الإقطاع بالكسر: إعطاء. الأَقطاع بالفتح أي: الرّزق والأرض. وكان لهم صنم يعبدونه في الشّرق يقال له: بَغْ فقال: الخصيّ بغ داد أي: أعطاني الصنمُ لإشراكه بالله تعالى. ولذا كان الفقهاء يكرهون هذا الاسم. وسمّاها المنصور مدينة السّلام؛ لأنّ دجلة كان يقال لها: وادي السّلام، أو بناها السّفّاح[199] أوّل الخلفاء العبّاسيّة وسمّاها بذلك ثم كانت مقرّهم إلى أن انقرضوا. وقال بعضهم: بَغْ اسم شيطان. وعلى التقديرين فيه شرك وإن لم يُلَاحظ المعنى. وقيل: بغ بمعنى باغ بالعجميّة والعرب تقول البُسْتان وداد اسم رجل يعني بستان داد"[200] انتهى. وقيل كانت مَرْجة خضراء فيها صَوْمعة راهب اسمه بغداد فسمّيت باسمه[201]. **(فَصَنَّفَ فِي قَوَانِينِ الرِّوَايَةِ)** أي: أصولها وقواعدها الكليّة المشتملة على المسائل الجزئيّة؛ "فإنّ القانون لفظ سُرياني، رُوي أنّه اسم المسطر بلغتهم"[202]. وفي الإصطلاح مرادف للأَصْل والقاعدة. وفي القاموس: "القانون مقياس كلّ شيء والجمع قوانين"[203] انتهى. والمراد بالرّواية

---

[191] انظر: القاموس المحيط، ص 150.

[192] في (ل): الثلاثة.

[193] سورة البقرة، الآية: 74.

[194] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "تدلّ" لموافقته للغة.

[195] لم أجده في عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي (موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة)، المتوفّى سنة 668 هـ.

[196] في (ل): ثلاث.

[197] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1135/3-1146 (رقم 1015)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 270/18-297 (رقم 137).

[198] الإمامُ، فَقِيهُ الْمِلَّةِ، المجتهد، عَالِمُ العِرَاقِ، إمامُ الحَنَفِيَّةِ، أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بنُ ثَابِتِ بنِ زُوطَى التَّيْمِيُّ، الكُوفِيُّ، مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللهِ بنِ ثَعْلَبَةَ. أصله من أبناء فارس .ولد ونشأ بالكوفة، وتفقّه على حماد بن سليمان .وتوفّي ببغداد سنة 150 هـ. ودفن بمقابر الخيزران. من آثاره: الفقه الأكبر في الكلام وغيره. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 168/1-169 (رقم 163)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 390/6-403 (رقم 163)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 265/4 (رقم 9092)؛ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لمحي الدين القرشي، 26/1-32.

[199] هو: أَبُو العَبَّاسِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ ابْنِ حَبْرِ الأُمَّةِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمِ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ القُرَشِيُّ، الهَاشِمِيُّ، العَبَّاسِيُّ، أَوَّلُ الخُلَفَاءِ مِنْ بَنِي العَبَّاسِ، المتوفّى سنة 136 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 77/6-80 (رقم 18)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 183/1، 195.

[200] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 456/1-457.

[201] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 51.

[202] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 138.

[203] ص 1582.

رواية الحديث. (**كِتَاباً**) وافياً كما دلّ عليه التّنكير، وكذا قوله: (**سَمَّاهُ الْكِفَايَةَ**) أي: في قوانين الرّواية كما دلّ عليه ما قبله، والمعنى وَضَع اسم ذلك الكتاب الكفاية ليوافق الاسم المسمّى؛ فإنّ الكفاية ما فيه سد الخَلّة وبلوغ المراد في الأمر وكان الكتابُ كذلك. وجَعْلُ التأليف مسمّى باسمٍ[204] وذِكْرُه في أوّله ممّا استحبه المصنِّفون **[١/١٤أ]**. (**وَفِي آدَابِهَا**) أي: وصنّف أيضاً في آداب الرّواية بعد تحمّلها. والأدب: "رعاية الأمور الْمُسْتحسنة والتحرز عن الأمور الْمُسْتقبحة"[205]. قال بعض المحققّين: "الأدب مشتقّ من المأدبة وهو الاجتماع على الطّعام"[206]، والأدب عبارة عن جماع الخير كلّه. قال عليه الصّلوة[207] والسّلم[208]: "إن الله أدّبني" أي: جمع فيَّ جميع الخيرات؛ لأنّه قال: "فحسَّن أدبي"[209] إذ جَعلَني محلًّا لكل حُسْن، والأديب الجامع لمراتب العُلوم. والفُنون الأدبيّة هي العلوم العربيّة الْمُنقسمة إلى اثنى عشر قسماً، سُمّيت بها لتوقّف أدب النّفس في المحاورة والدّرس عليها؛ ولأنّها جامعة لسائر العُلوم تدعوها إلى نَفْسها لتُسْتفاد منها؛ لأنّ الأَدْب أيضاً الدعاء إلى الطّعام. (**كِتَاباً**) كاملاً. (**سَمَّاهُ الْجَامِعَ لِآدَابِ الشَّيْخِ**) أي: في الأداء[210]. والمراد بالشيخ: الماهر في علم الحديث، وأداؤه إيصاله إلى السامع بعبارته على وجه الوفاء والكمال (**وَالسَّامِعِ**) أي: سامع الحديث من فم الشّيخ. وآدابه إنّما هي في تحمّله. وقدّم الشّيخ لتقدّم رتبته؛ إذ لا سماع ولا ضبط إلّا بعد الأداء[211]، فهو أوفق للوُجود الخارجيّ ولتعظيمه؛ لأنّ تقديم الاسم تعظيم للمسمّى ولمراعاة السّجع بتأخير السّامع. وفيه إشارة إلى أنّه لا بدّ للشّيخ من الأدب ليقتدي به غيره؛ إذ من لا أدب له لا يصحّ الاقتداء به ولو كان من أرباب الأحوال؛ لأنّ الحال إنما توجِبُ احترامَه لا الْاقتداءَ به فلا بدّ من الأدب في كل حال للشّيخ وصاحبه. حكي أنّ الإمام أبا حنيفة دعا على زفر[212] حين كشف رأسه عنده[213]؛ ولذا قلّ الاعتبار بأقواله.

(**وَقَلَّ فَنٌّ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ**) وهي نيف وستون فنّاً على ما ذكره **[١/١٤ب]** البعض[214]، وذلك كالمتواتر والمشهور والعزيز والغريب إلى آخر ما ذكروه جرحاً وتعديلاً. والقلّة والكثرة تُسْتَعملان في الأعداد كما أنّ العِظم والصِغر يُسْتعملان في الأجسام، ثمّ يُسْتعار كلّ منهما للآخر، ويُعبّر عن العدَم بالقلّة كما في هذا المقام، ولهذا يَصحّ أن يُستثنى منه على حدّ ما يُستثنى من النّفي، والفنّ يقال للنّوع من الشّيء والمعنى، ولم يُوجد نوع من أنواع الحديث وضَرْبٌ من

---

[204] سقط من (ق).

[205] انظر: كتاب التعريفات، ص 73.

[206] انظر: القاموس المحيط، ص 75.

[207] في (ل): الصلاة.

[208] في (ل): والسّلام. وفي (ع): عليه السّلام.

[209] أخرجه عبد الكريم السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، ص 1. ضعّفه عدد من العلماء. انظر: العلل المتناهية لابن الجوزى، 178/1 (رقم 284)؛ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشيّ، ص 111–112 (رقم 148)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 49 (رقم 45)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 24–25 (رقم 8)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 72/1–73 (رقم 164)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 327 (رقم 25)؛ أسنى المطالب للحوت، ص 35 (رقم 86)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 173/1 (رقم 72)؛ (208/5)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 36 (رقم 249).

[210] في (ق): الآداب. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 139.

[211] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 139.

[212] في (ق): زفرفر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي جميع النّسخ الأخرى. هو: أَبُو الهُذَيْلِ زُفَرُ بنُ الهُذَيْلِ بنِ قَيْسِ بنِ سَلْمٍ العَنْبَرِيُّ، البَصرِيُّ، الفَقِيهُ، الْمُجْتَهِدُ، الرَّبَّانِيُّ، العَلاَّمَةُ، صاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، المتوفّى سنة 158 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي، 38/8–41 (رقم 6)؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفيّة لمحيي الدين الحنفي، 243/1–244 (رقم 622)؛ الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة لمحمد عبد الحي اللكنوي، ص 75.

[213] لم أجد من ذكر هذه القصة.

[214] أوصله ابن الصلاح إلى خمس وستين نوعاً. انظر: علوم الحديث، ص 7–11. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 140.

ضُروبه بوَصف من الأوصاف. (**إِلَّا وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ**) أي: إلّا حال كونه متّصفًا بهذه الصّفة وهو أنّه صنّف في ذلك الفنّ فهو إستثناء من أعمّ الأحوال والأوصاف[215]. (**كِتَابًا مُفْرَدًا**) أي: غير مختلط ومركّب بفنّ آخر، حتّى زادَتْ تصانيفه الخَمْسين[216] وذلك من كمال إحاطته بعلوم الحديث، فدلّ على مَهارته في هذا الفنّ، وأنّه كان أعلى كعباً وأوسَع ذرعاً[217] فيه من غيره، فإنّ غيره إنّما صنّف في بعض الفنون، أو كتاباً جمع فيه الكلّ أو غالبها كهذه الرّسالة ونحوها. (**فَكَانَ**) أي: الخطيب البغداديّ. (**كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ نُقْطَةَ**) بضم النّون اسم جارية ربَّتْ جدتّه أمَّ أبيه وأمّه يعرف بالإضافة إليها كإسمعيل ابن عليّة فإنّ عُليّة أمّ إسمعيل من ثقات المحدّثين. ولإضافة الابن إلى المؤنّث وإلى غير الأب وجب إثبات أَلِفِه كما عُرف في علم الخطّ. مات ابن نقطة سنة تسع وعشرين وستّمائة من الهجرة[218]. (**كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ**) أي: جَرى على نَصفة وعدل لا على ظلم وجَوْر. (**عَلِمَ**) عِلمَ يقين. (**أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ**) أي: أهل الأصول منهم. (**بَعْدَ الْخَطِيبِ**) وتصانيفه. (**عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ**)[219] عِيال الرّجل **[١٥/١أ]** بالكسر: من يُنْفق عليه ويَقوته[220]. وفي الحديث: "الخلق كلهم عيال الله"[221]. قال العسكري[222]: "هذا على المجاز[223] والتوسّع، كأنّ الله تعالى لَمَّا كان الضّامن لأرزاق العباد والكافل[224] بهم[225] كان الخلق كالعيال له تعالى"[226]. وقال الشّافعيّ: "الخلق كلّهم عيال أبي حنيفة في الفقه"[227]. فأطلق المصنِّف على المحدّثين الّذين جاؤا بعد الخطيب العيال لكونه أعطاهم ما يَمونهم أي: يقوم بكفايتهم من علوم

---

[215] هنا في حواشي الأصل، و(د)، و(ر)، و(ق) مكتوب: "ويجوز أن يكون [الصحيح: تكون] الجملة صفة لفنّ، والواو لتأكيد اللّصوق على نحو قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾." سورة الحجر، الآية: 4.

[216] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "على الخمسين" لموافقته لمعنى الجملة.

[217] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ر)، و(ع): ذراعاً. وهذا هو الصحيح لموافقته لمعنى الجملة.

[218] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 4/1412–1414 (رقم 1133)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 22/347–349 (رقم 216).

[219] انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لأبي بكر بن نقطة، ص 154.

[220] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 140. لو قال المؤلّف: " عِيال الرّجل بالكسر: من يُنْفق عليهم ويَقوتهم" لكان أصوب؛ لأنّ "عيال" جمع.

[221] أبو يعلى، المسند، 6/65، (رقم الحديث: 3315)؛ البزار، المسند [كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، 2/398، (رقم الحديث: 1949)]؛ الطبراني، المعجم الكبير، 10/86، (رقم الحديث: 10033)؛ ابن عدي، الكامل، 5/1810، 6/2340، 7/1611؛ أبو نعيم، الحلية، 2/102، 4/237؛ البيهقي، شعب الإيمان، 6/43، (رقم الحديث: 7446، 7447)؛ الديلمي، مسند الفردوس، 2/201، (رقم الحديث: 2995). ضعّفه عدد من العلماء. انظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 144 (رقم 194)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 235، 243 (رقم 441، 460)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 8/191؛ المطالب العالية لابن حجر، 1/262 (رقم 897)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 136 (رقم 205)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 1/457–458 (رقم 1220)؛ (1/474 (رقم 1258)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 4/372–373 (رقم 1900)؛ (8/84)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 432 (رقم 2946).

[222] يبدو أنّ المؤلّف يقصد به العالم اللغويّ أبا هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، المتوفّى بعد سنة 400 هـ. انظر لترجمته: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحمويّ، 2/918–922 (رقم 323). وهناك العسكري آخر وهو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الأَدِيبُ، العَلاَّمَةُ، أَبُو أَحْمَدَ الحَسَنُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَعِيدٍ العَسْكَرِيُّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 382 هـ. انظر لترجمته: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحمويّ، 2/911–918 (رقم 322)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 16/413–415 (رقم 301).

[223] في (ق): المجار. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[224] في (ع): والكفيل.

[225] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "لهم" لموافقته لمعنى الجملة.

[226] انظر: كشف الخفاء للعجلوني، 1/458.

[227] أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله الصيْمَري الحنفي، ص 26، 128؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 13/346؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشّافعيّ وأبي حنيفة رضي الله عنهم لابن عبد البر، ص 136؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، 60/117؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 2/504؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، 28/437؛ 29/433، 434؛ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذّهبيّ، ص 30؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ أيضاً، 2/990؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 6/403؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 1/168؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين الحنفي، 1/456.

الحديث، بحيث لا يحتاجون إلى غير كتبه بل يأخذون منها نصيباً وافراً وحظّاً كاملاً يَنْمُو به إدراكاتهم، وبما ذكر من قول الشّافعيّ ظهر أنّ الخطيب أيضاً عيال[228] أبي حنيفة[229] في الفقه وهو مع ذلك على البغضاء له ولأهل مذهبه كما سبق؛ وهو من أعظم جُحود النّعمة.

(**ثُمَّ جَاءَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ**)[230] زماناً ورتبةً. (**عَنِ الْخَطِيبِ فَأخذ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ**) أي: من علم أصول الحديث. ولو قال: "ثمّ جاء بعض من أخذ من هذا العلم" لكفى، لكنّه أَوْرد التأخّر تأكيداً للتّراخي المفهوم من كلمة "ثمّ" كما سبق نظيره. (**بِنَصِيبٍ**) الياء زائدة؛ لأنّ "أخذ" يتعدّى بنفسه، أيضاً يقال: أخذه وأخذ به أي: تناوَله. "والنّصيب: الحظّ المنصوب، أي: المعيَّن"[231]. والتّنكير يدلّ على التّعظيم أي: بحظّ عظيم وافر تناوله من كتب الخطيب وغيره كما دلّ عليه جمع الكُتُب فإنّه وإن ترك الأوّل للآخِر إلّا أنّ الفضل للمتقدّم وأنّ المتأخّر طُفَيْل لِموايد[232] علومه، وَلولا القدماء وآثارهم لَمَا كان للمتأخّرين هذه الجمعيّة.

(**فَجَمَعَ**) الفاء تفسير لمعنى المجيء والأخذ. (**الْقَاضِي عِيَاضٌ**) بن موسى اليَحْصُبي السّبتيّ نسبة إلى يَحصب بن مالك قبيلة مشهورة بالمغرب، وإلى سَبْتَه مدينة **[١٥/١ب]** مشهورة بها. كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنّحو واللغة وكلام العرب وأنسابِهم، وله التّصانيف المفيدة كالشّفاء وغيره، دخل الأندلس وأخذ بقرطبة عن جماعة، ثمّ ولّي قضاء غِرناطة وأخذ عن مشايخ يقاربون المائة، وُلد بمدينة سَبْتَه في نصف شعبان سنة ستّ وسبعين وأربعمائة، وتوفّي بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وخمسمائة[233]. وعياض بغير لام؛ لأنّه عَلَم ولم يكن مما سمع دخول اللّام عليه وهو في الأصل مصدر بمعنى العِوَض وأصله عِوَاض. (**كِتَاباً لَطِيفاً**) قليل الأوراق سهل المأخذ[234] ولِكمال لَطافته ودقّته. (**سَمَّاهُ الْإِلْمَاعَ**) فلا يخفى لطف عبارة اللّطيف. والإلماع بكسر الهمزة من لمع البَرق أضاء كألْمع وكأنّ فيه إشارات كاللّمعات ينتقل منها أهل الأفهام إلى المرادات وذلك أنّ الكلام الْمُوجَز المختصر من قبيل الإلماع والإشارة، كما أنّ المطوّل المفصّل من قبيل التّصريح والعبارة.

(**وَأَبُو حَفْصٍ**) [عطف على القاضي أي: وجمع أيضاً أبو حفص][235] الشّافعيّ[236]. (**الْمَيَّانِجِيُّ**)[237] "نسبة إلى مَيانَج بفتح الميم والنّون معرّب مَيَانَه بلد بأذربيجان[238]"[239]. وإنّما نسبه؛ لأنّ المكنى بأبي حفص كثير. (**جُزْءاً**) نصب على مفعوليّة جمع الْمَحذوف أو عطف على "كتاباً"؛ لأنّ الواو يقوم مقام حرفين في العطف لقوّته. والمراد به الجزء المتعارَف عندهم، أو الرّسالة المختصرة؛ لأنّها بالنّسبة إلى المطوّلات كَالجزء من الكتاب (**سَمَّاهُ مَا لَا يَسَعُ الْمُحَدِّثَ جَهْلُهُ**) قدّم

---

[228] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "من عيال" لموافقته لمعنى الجملة.

[229] في (ع): أبيح.

[230] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى. وهو في متن النّزهة بزيادة كلمة بعدهم: "ثُمَّ جَاءَ **بَعْدَهُمْ** بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ".

[231] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 808.

[232] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (ق): مواليد، وفي (ع): لمفايد. الموائد جمع مائدة كما في مختار الصحاح للرّازي، ص 602.

[233] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1304/4-1307 (رقم 1083)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 212/20-219 (رقم 136).

[234] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) في الهامش: "دلّ على هذا المعنى قوله فيما يأتي (فَلَخَّصتُهُ فِي أَوْرَاقٍ لَطِيفَةٍ) أي: قليلة يسيرة".

[235] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[236] سقط من (د).

[237] هو: عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشيّ العبدريّ، تقي الدين أبو حفص، المعروف بالْمَيَّانِشِيّ، نزيل مكة وشيخها وخطيبها، المتوفّى سنة 581 هـ. انظر لترجمته: العبر في خبر من غبر للذّهبيّ، 245/4؛ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقيّ الدين الفاسيّ، 334/6-335؛ شذرات الذهب لابن العماد، 272/4.

[238] هنا في الأصل، وفي (ر) مكتوب تحت الكلمة: "على مسيرة يومين من مَرَاغَه".

[239] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 239/5؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 142؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 212/1.

المفعول حفظًا للاستعمال؛ لأنّه يقال: لا يَسعُك أن تَفعل كذا أي: لا يجوز؛ لأنّ **[١٦/١أ]** الجائز واسع غير ضيّق. ويقال: لا يَسعني مخالفته أي: لا يجوز لي مخالفته. فمن رفع المحدّثَ وقال لا يطيق المحدّثُ جهلَه فهو لم يُطق شرح هذا المقام. وإنّما لم يجز للمحدّث جهل ما في ذلك الجزء لكونه ممّا لا بدّ منه عقلاً أو عند أهل هذا العُرف. وإلّا فالإصطلاحات ليست ممّا يلزم الإثم بجهله حتى يكون[240] معرفتها واجبةً شرعاً، إلّا أن يكون شيء يؤدّي جهله إلى خطر في الدّين. والجهل بسيط وهو عدم العلم بالشّيء لا مع اعتقاد العلم، ومركّب وهو عدم العلم بالشّيء مع اعتقاد العلم به؛ فالأوّل وسيلة العلم؛ لأنّ صاحبه متطلّب دون الثّاني.

(**وَأَمْثَالَ ذَلِكَ مِنَ التَّصَانِيفِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ**) الظّاهر من البيان أنّ "أمثال" منصوب بالعطف على المنصوبات السّابقة ومعنى وصنّف بعض آخر منهم، وجمع أمثال ما ذكر من التّصانيف الّتي اشتهرَتْ وظهرَتْ ظهوراً بيّناً بين أهل الحديث. وقيل: أمثالُ ذلك مبتدأ خبره محذوف أي: وأمثالُ ذلك كثيرة. (**وَبُسِطَتْ**) أي: جعلت بعض تصانيف الأئمّة مبسوطةً بأن وضعَتْ ابتداء على البَسْط وتوسيع الدائرة، كما في قولهم: سبحان من كبّر الفيل أي: خلقه ابتداء على الكِبَر وعِظَم الجثّة. (**لِيَتَوَفَّرَ عِلْمُهَا**) الوَفر من المال والمتاع الكثير الواسع وهم متوافرون أي: فيهم وَفْرة وكثرة. والمعنى ليتكثّر علم التّصانيف المبسوطة فيتكثّر علوم الناظرين فيها لما فيها من كثرة الفوايد[241]. (**وَاخْتُصِرَتْ**) أي: جعلت الأُخر منها مختصرة محذوفة الزّوائد مقتصرةً على المقاصد. وهو على أسلوب قرينه[242] كما في قولهم: سبحان من صغّر البعوض أي: خلقه **[١٦/١ب]** أوّلًا صغيراً لا أنّه خلقه كبيراً ثمّ صغّره، ونظيره التّقليل والتّكثير وقد يكون الشّيء مُقلَّلًا من الْمُكثَّر كسورة الأحزاب كانت تقارب سورة البقرة أو أطول منها ثم رُفع أكثرها من الصّدور ونُسِخ فبقي ما بقي[243]. (**لِيَتَيَسَّرَ فَهْمُهَا**) ويَسْهل حفظها لا ليقلّ علمها لأن الاختصار حذف في اللفظ دون المعنى. والمراد بتيسّر الفهم سهولة إحاطتها؛ لأنّ المبسوط لا يحيط به كلّ فهم لانتشاره فالمختصر نافع للمبتدي. والحاصل أنّ كلاًّ من البَسط والاختصار ممدوح بسبب الأغراض الصّحيحة.

(**إِلَى أَنْ جَاءَ**) أي: استمرّ الأمر على ما ذكر من الكثرة والبَسْط والاختصار إلى أن جاء وظهر في العين الخارجي. (**الحَافِظُ**) للأصول. (**الْفَقِيهُ**) في الفروع الشّافعيّ في المذهب. (**تَقِيُّ الدِّينِ**) أي: المتّقي في دينه أو تقيٌّ دينُه بأن لم يتلوّث بما يغايره، أو تقيّ أهل الدّين والتّقوى التحرّز عن المعاصي مطلقاً. (**أَبُو عَمْرٍو**) بالواو إحترازاً عن الإلتباس بعُمر. (**عُثْمَانُ**) [بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النّصري[244] الشّهرزوري الشّرحاني. والنّصري بفتح النّون

---

[240] في (د)، و(ل): تكون. وهذا هو الصحيح لموافقته للغة.

[241] في (ق): الفوائد.

[242] في (د)، و(ق): قرينة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر).

[243] نقله المؤلِّف عن أبي بن كعب رحمه الله في روح البيان، 256/7 (تفسير سورة الأحزاب، الآية: 73). قال الحاكم الجُشَمِيُّ (المتوفّى سنة 494 هـ.): "وروى جماعة من نقله الحديث عن أبي بن كعب أنّ سورة الأحزاب تقارب سورة البقرة، وكان فيها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. ورووا عن عمر قريبا منه، ورووا عن عائشة أنها– أي: السورة– كانت تقرؤ في زمن الرسول صلّى الله عليه وسلم مائتي آية، فلما كتب عثمان رضي الله عنه المصاحف لم يقدر عليها إلا على ما هي الآن! ولما رووا هذا القدر وجدت الرافضة لنفسها مجالا، فرووا في هذه السورة ما يتجاوز هذا الحد، وذكروا أن فيها النص على تكفير عثمان وغيره من الصحابة فحذفوه منها ...". وقال أيضاً: "ولا يجوز في مثل هذه الروايات إلا القول بأنها من دسيس الملحدة الذين غرضهم هدم الإسلام وإبطال التمسك بالقرآن، إذ هو الأصل في الإسلام، وإلقاء الشك في قلوب المستضعفين. ولو جاز ما قالوا لجاز أن يكون فيها آيات ناسخة لكثير مما نتمسك به من الشرائع،– وهذا يقتضي الشك في الشرع كما اقتضى الشك في القرآن– ولجاز لليهود أن تقول: قد غير القرآن مع كثرة الحفاظ له! وكيف يعترض عليه بمثل هذه الأخبار وهي آحاد غير صحيحة". نقلاً عن الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير لعدنان محمد زرزور، ص 414–415. انظر للتفصيل في المسألة: القرآن والتحريف لمحمد بن عبد الرحمان السيف، ص 82–83.

[244] في (ق): النصر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

وسكون[245] الصّاد بعدها راء نسبة إلى جدّه أبي نصر المذكور. وشرحان بفتح الشّين المعجمة وبعد الألف نون، قرية من أعمال إربل من شهرزور[246] وكان مولده بشرحان][247]. (**ابن الصّلاح**) أي: صَلاح الدّين أبي القاسم. (**عَبْدِ الرَّحْمَنِ**) بن عثمان الموصليّ فقوله عبد الرحمن بالجر عطف بيان للصّلاح وصلاح الدّين كتقيّ الدّين في اعتباراته والمصدر بمعنى الفاعل ويجوز أن يكون معنى صلاح الدّين سبب صلاحه وصلاح أهله أو[248] أهل صلاحه كحجّة الله بمعنى أهل حجته وسيف الله بمعنى أهل سيفه ومنه سيف الله المسلول لخالد بن الوليد رضي الله عنه[249]. ويجوز أن يكون معنى حجّة الله أنّ الله تعالى يحتجّ به على غيره لكونه رأساً في الدّين وأصلاً راسخاً لأهل اليقين **[١٧/١أ]**، وكان ابن الصّلاح أحد فضلاء عصره في التّفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وله مصنّفات وفتاوى مُسَدّدة. سافر إلى خراسان وتولّى التّدريس بالمدرسة الصلاحية بالقدس الشريف، ثمّ انتقل إلى الشّام، ولد سنة سَبْع وسبعين وخمسمائة، وتوفّي سنة ثلث[250] وأَرْبعين وستمائة بدمشق، ودُفن بمقابر الصّوفية خارج باب النّصر[251]. وعثمان يقال: عَثم العَظم المكسور اذا انجبر على غير استواء فيبقى فيه نُتُوٌّ ومنه اشتقّ عثمان كما في الأزاهير. وفي القاموس: "العُثمانُ فرخ الحُبَارى، وفرخ الثُّعبان، والحيّة أو فرخها. وأبو عثمان الحيّة. وعثمانُ عشرون: صحابيّاً"[252] انتهى. ويؤيّد ما في القاموس أنّ من أسماء الحية العُثْم كما قاله الدَّمِيري[253]. (**الشَّهْرَزُورِيُّ**) بالرفع؛ لأنّه نسبة أبي عَمْرو. وقال في عيون الأنباء: "البصريّ الكرديّ الشَّهْرزوري"[254]، وهو بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الرّاء وضم الزّاي، بلدة كبيرة بين الْمَوْصل وهَمْدان مَعْدودة من أعمال إِرْبل وهي كإِتْمِد مدينة كبيرة قرب[255] الْمَوْصل"[256]. ومن اللطائف ما أُنْشد خطاباً للمَحبوبة:

وَعدتِ بأن تَزُورِي كل شهر ... فزُورِي قد تقضّى الشهرُ زوري[257]
فشُقَّة بيننا شهرُ الْمُعلّى ... إلى البلد المسمّى شهر زُور
وأشْهُر هَجْرك المحتُوم صِدْق ... ولكن شهر وصلك شَهْرُ زُور[258].

والشُّقَّة البُعد والمسافة، وشهر المعلّى بمعنى القمر المعلّى؛ لأنّ الشّهر يجئ بمعنى القمر. والمقص[259] بيان أنّ بينه وبين الحبيبة إلى البلد المسمّى بـ شهروز[260] مسافة شَهر. ومعنى شهرزور بلد زُور، وزُور اسم ملِك بنى شهرزور **[١٧/١ب]** كما في

---

[245] في (ق): وكون. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[246] في (ق): من زور. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[247] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل مكتوب في الهامش. وهو في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل) هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن. وهو في (د) غير موجود أصلاً.
[248] في (ق): "و". وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[249] هو: خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد اللّه بن عمر بن مخزوم بن يَقَظَة بن كعب، سَيْفُ اللهِ تَعَالَى وَفَارِسُ الإِسْلاَمِ، وَلَيْثُ الْمُشَاهِدِ، السَّيِّدُ الإِمَامُ، الأَمِيْرُ الكَبِيْرُ، قَائِدُ الْمُجَاهِدِينَ، أَبُو سُلَيْمَانَ القُرَشِيُّ، الْمَخْزُومِيُّ، الْمَكِّيُّ، وَابْنُ أُخْتِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الحَارِثِ، المتوفّى سنة 21 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 366/1-384 (رقم 78)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 215/2-219 (رقم 2206).
[250] في (ل): ثلاث.
[251] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1430/4-1433 (رقم 1141)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 140/23-144 (رقم 100).
[252] القاموس المحيط، ص 1465.
[253] في حياة الحيوان الكبرى، 152/2. الدميريّ هو: أبو البقاء كمال الدين محمّد بن موسى بن عيسى بن علي الدميريّ المصريّ الشّافعيّ، المتوفّى سنة 808 هـ. انظر لترجمته: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر، 348/2.
[254] لم أجده في عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، المتوفى سنة 668 هـ.
[255] هنا في الأصل، وفي (ر) مكتوب فوق الكلمة: "على مرحلتين منها".
[256] انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 70/4؛ معجم البلدان لياقوت الحمويّ، 375/3-376.
[257] هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق) مكتوب تحت الكلمة: "خطاب".
[258] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق) مكتوب تحت الكلمة: "كذب". انظر للأبيات: معجم البلدان لياقوت الحمويّ، 376/3.

القاموس[261]. مات بها الإسكندر ذُو الْقرنين عند عَوده من بلاد الشّرق. قال ابن خلّكان: "فيها قبر يعرف بقبر الإسكندر لكن أهلها لا يَعرفون من هو"[262]. (**نَزِيلُ دِمَشْقَ**) أي: نازل في الشّام بطريق الهجرة إليها "ودمشق كحِضَجْرٍ وقد يكسر ميمُه، قاعدة الشّام، سُمِّيت بِبانيها دَمشاق بن كنعان[263]، أو دامَسْقيوس" كما في القاموس[264]. وقال السُّهَيلي[265]: "سمّي بدمشق بن نمرود عدوّ الخليل عليه السّلم[266]. وكان دمشق قد أَسْلم وبنى جامع إبراهيم في الشّام"[267]. وقيل بنى الشّام غلام إبراهيم عليه السّلم[268] وكان حبشيا وهبه له نمرود. وقيل غير ذلك[269]. وهي غير مُنْصرفة للعلمية والعجمة. (**فَجَمَعَ**) أي: ابن الصّلاح. (**لَمَّا وُلِّيَ تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ**) أي: حين أعطي ولاية تَدريس علم الحديث أصوله وفروعه كما يشعر به الإطلاق. والتّولية بالفارسيّة: "ولايت و تصرّف دادن"[270]. ودَرَس الكتاب[271] يَدْرُسُه ويَدْرِسه دَرْساً ودِراسةً: قرأه، كأَدْرَسَهُ ودَرَّسه" كما في القاموس[272]. قال الكرمانيّ[273]: "الدّرس القراءة على سرعة وقدرة عليه، كأنّك تجعل الشّيء الذي تقرؤه مُذَلَّلاً لأن أصل الدّرس الوطء والتّذليل"[274]. وقال الرّاغب: "دَرسَ الشّيءَ معناه بقي أثره وبقاء الأثر يقتضي انْمِحَاءَه في نفسه فلذلك فسّر الدُّروس بالانمحاء وكذا دَرس الكتابُ ودَرستُ العلمَ تناولتُ أثرَه بالحفظ ولَمَّا كان ذلك بمداومة القراءةِ عُبِّرَ عن إدامة القراءة بالدّرس"[275] انتهى **[١٨/١أ]**. (**بِالْمَدْرَسَةِ الأَشْرَفِيَّةِ**)[276] قال الإمام السّيوطيّ[277] في تاريخ الخلفاء: "ومن الحوادث التي في أيّام المستنصر بالله[278] أبي جعفر منصور بن الظاهر بأمر الله في سنة ثمانٍ وعشرين وستمائة أمر الملك الأشرف صاحب دمشق ببناء دار الحديث الأشرفيّة وفُرِغت

---

[259] هذا اللفظ مختصر كلمة المقصود كما يظهر من بعض النّسخ. هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط) هكذا: والمقص. أمّا في (ع)، و(ل): والمقصود.

[260] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): بشهرزور.

[261] في القاموس المحيط، ص 541: "شَهْرَزُورُ: مدينةُ زور بن الضَّحَّاكِ".

[262] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 70/4.

[263] هنا في الأصل، وفي (ر) مكتوب تحت الكلمة: "بن نمرود بن كنعان".

[264] ص 1141.

[265] هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ الأندلسي: حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير. ولد في مالقة، وعمي وعمره 17 سنة. ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنّف كتبه إلى أن توفّي به سنة 581 هـ. من كتبه: الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، وتفسير سورة يوسف في خزانة الرباط، والتعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، والإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين. وله أيضاً الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، ونتائج الفكر في النحو. انظر لترجمته: الأعلام للزركلي، 313/3.

[266] في (ع): السّلام، وفي (ل): الصلاة والسّلام.

[267] انظر: التعريف والإعلام فيما أُبْهِمَ في القرآن من الأسماء والأعلام للسهيلي، ص 220. انظر أيضاً: في معجم البلدان لياقوت الحمويّ، 464/2.

[268] في (ع): السّلام، وفي (ل): الصلاة والسّلام.

[269] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 20-21.

[270] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 818/2. فيه: "راندن" بدلاً من "دادن".

[271] في (ق): الكتابة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر). وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[272] ص 701.

[273] هو: أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ الْكِرْمَانِي الْبَغْدَادِيّ، المتوفّى سنة 786 هـ. انظر لترجمته: الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 66/6-67 (رقم 2183)؛ شذرات الذهب لابن العماد، 294/6.

[274] الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 51/1.

[275] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 311-312.

[276] انظر لتاريخ المدرسة الأشرفيّة (دار الحديث الأشرفيّة): الدّارس في تاريخ المدارس للنُّعيميّ، 19/1-47.

[277] هو: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشّافعيّ، المتوفّى سنة 911 هـ.

[278] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق) مكتوب فوق الكلمة: "السّابع والثّلثون من خلفاء بنى العبّاس". وهو هكذا أيضاً في (ر) إلاّ أنه تحت الكلمة.

في سنة ثلثين[279] وستّمائة"[280] انتهى. قال السُّهيلي[281] في تاريخ مصر[282]: "الملك الأشرف عيسى صاحبُ دمشق أخو الملك المعظّم موسى صاحب حَلب، والملك الكامل محمد صاحب مصر، وهم أبناء الملك العادل أبي بكر بن أيّوب"[283] انتهى. وفي سنة ثلث[284] وثلثين[285] وستّمائة مات السّلطانان الأخوان الأشرف صاحبُ دمشق والكامل صاحب مصر، وفي سنة أربعين وستّمائة توفيّ المستنصر بالله يوم الجمعة عاشر جمادى الآخرة[286]. ومات الشيخ تقيّ الدين ابن الصّلاح في أيام الْمُستعصم بالله[287] ابن المستنصر بالله وهو الثامن والثلثون[288] آخر الخلفاء العراقيّين، بويع له بالخلافة عند موْت أبيه، كذا في تاريخ الخلفاء[289]. [قال ابن خلّكان في وفيات الأعيان: "إنّ الملك الأشرف موسى هو الذي بنى المدرسة الأشرفيّة، ومات سنة ست وثلثين[290] وستّمائة"[291]][292]. وقال ابن شِحْنة[293] في تاريخه[294]: "وفي سنة أربع وعشرين وستّمائة توفيّ الملك المعظّم شرف الدين عيسى ابن العَادل سلطان الشام وكان فاضلاً أديباً، حفظ القرآن وبرع في المذهب وشرح الجامع الكبير، وكان يناظر العلماء ويبحث، واستقرّ مكانه ولده صلاح الدّين داود، [وتوفيّ أخوه موسى بدمشق سنة خمس وثلثين[295] وستّمائة][296]"[297] انتهى. وإنما سمّيت بالمدرسة الأشرفيّة؛ لأنّ لقبَ بانيهاكان شرف الدّين، أو لأنّ لفظ الأشرف كان من ألقاب بعض الملوك في الأوائل كالملك الأشرف **[١٨/١ب]** صلاح الدّين والملك الأشرف علاء الدّين والملك الأشرف شعبان والملك الأشرف قايتباي وغير ذلك كالملك الأشرف أبي النّصر بَرْسباي، وإليه يضاف المدرسة الأشرفية والجامع الأشرفي بمصر، وأوّل من درّس في المدرسة الأشرفية الموسويّة[298] كان ابن الصّلاح؛ [فإنّ الملك

[279] في (ل): ثلاثين.

[280] انظر: تاريخ الخلفاء للسّيوطيّ، ص 326.

[281] يبدو أنّه المؤرّخ العثمانيّ، أحمد السهيلي، المتوفّى بعد سنة 1042 هـ. انظر لترجمته: كشف الظنون لكاتب جلبي، 284/1؛ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي، 462/3؛ ؛ عثمانلي مؤلفلري لبروسه لي محمد طاهر، 68/3.

[282] المسمّى بـ تاريخ مصر القديم أو بـ الدّرّة اليتيمة في أوصاف مصر القديمة. طُبِع الكتاب مع تاريخ مصر الجديد للمؤلّف أيضاً في إستانبول سنة 1142. انظر: Yalçınkaya, Şerife, "Süheylî, Ahmed", *DİA*, XXXVIII, 33.

[283] لم أعثر على الكتاب المذكور.

[284] في (ل): ثلاث.

[285] في (ل): والثلاثون.

[286] المستنصر بالله هو: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، الخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ مَنْصورُ ابْن الظَّاهِرِ بِأَمْرِ اللهِ مُحَمَّد ابْن النَّاصِرِ لِدِينِ اللهِ أَحْمَد ابْن الْمُسْتَضِيءِ بِأَمْرِ اللهِ حسن ابْن الْمُسْتَنْجِدِ بِاللهِ يُوسُف ابْن الْمُقْتَفِي العَبَّاسِيُّ، البَغْدَادِيُّ، المتوفّى سنة 640 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 155/23-168 (رقم 105)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 209/5.

[287] الْمُستعصم بالله هو: الخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيُّ، الشَّهِيدُ، أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللهِ ابْنُ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللهِ مَنْصورُ ابْنِ الظَّاهِرِ مُحَمَّدِ ابْنِ النَّاصِرِ أَحْمَد ابْن الْمُسْتَضِيءِ الهَاشِمِيُّ، العَبَّاسِيُّ، البَغْدَادِيُّ، المتوفّى سنة 656 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 174/23-184 (رقم 109)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 270/5-272.

[288] في (ل): ثلاثين.

[289] انظر: تاريخ الخلفاء للسّيوطيّ، ص 328.

[290] في (ل): وثلاثين.

[291] انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 244/3. قال ابن خلكان: "توفيّ (ابن الصلاح) يوم الأربعاء وقت الصبح، وصلي عليه بعد الظهر، وهو الخامس والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق".

[292] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل مكتوب في الحاشية. وهو في (ر)، و(ق) هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن. وهو في (د) غير موجود أصلاً.

[293] هو: أبو الوليد محب الدين محمد بن محمّد بن الشحنة الحلبي الحنفي، المتوفّى سنة 815 هـ.

[294] المسمّى بـ روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر.

[295] في (ل): وثلاثين. وفي (ق): وثلثون. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[296] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل في الهامش. وهو في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل) هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن. وهو في (د) غير موجود أصلاً.

[297] انظر: روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر، ص 246.

[298] هو هكذا هنا في الأصل، وفي و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (د): العيسوية.

الأشرف كان يميل إلى أهل الخير والصّلاح ويحسن الإعتقاد فيهم، ولَمَّا بنى دار الحديث بدمشق فوّض تدريسها إلى ابن الصّلاح][299]، وبها درّس الإمام النّووي بعده مات النّووي سنة ستّ وسبعين وستّمائة وقبره بِنَوى قرية من أعمال دمشق نشأ النّووي بها[300]. قال أهل التّاريخ: أوّل من بنى دار الحديث في الإسلام نور الدّين الشّهيد محمود بن زنكي ابن آقْسُنْغُرْ صاحبُ دمشق، وكان عظيم الشّأن وفضائله لا تُحصَر، مات سنة تِسْع وستّين وخمسمائة[301]، وقبره يُزار بدمشق ويُستجاب الدعاء فيه على ما هو المشهور[302]. (**كِتَابَهُ**) بالنّصب مفعول جَمع. (**الْمَشْهُورَ**) بين أئمّة الحديث بمقدّمة ابن الصّلاح، وقد ذكر فيها من أنواع علوم الحديث خمسةً وستّين قسماً، كما قال في أول كتابه: "وهذه فهرسة أنواعه أي: أنواع علم الحديث: فالأوّل منها معرفة التصحيح من الحديث" إلى أن قال في آخر الفهرس بل في آخر كتابه: "النوع الخامس والسّتون معرفة أوطان الرّواة وبُلْدانهم". وقال: "إنّها قابلة للزّيادة"[303]. وقد زاد الزّركشي فيها ثمانية أنواع[304]. وبدر الدّين محمد المعروف[305] بالزرّكشي[306] من كبار الشّافعيّة له مصنّفات توفّي سنة أربع وسبعين وسبعمائة[307]، ودفن بالقَرافة الصغرى بمصر. (**فَهَذَّبَ فُنُونَهُ**) أي: فنقّح أصناف علوم **[١٩/١أ]** الحديث وأنواع أصوله وإنْ لم يضعها في مراتبها اللّائقة[308] بها وقد سبق أنّ كتاب الحاكم كان خالياً عن ذلك فكان بذلك فَضل لكتابه على كتاب الحاكم. (**وَأَمْلَاهُ**) يقال: أَمْلى وأملّ: قاله فكُتِب عنه، والمعنى كتب كتابه وجمعه. (**شَيْئاً**) حال من المنصوب أي: حال كونه شيئاً واقعاً. (**بَعْدَ شَيْءٍ**) أي: على حسب التّدريس على مُهلة وزَمان طويل، وهو مظنّة النّسيان الباعث على عدم تجاوب الأصول والتيام الفصول. ويجوز أن يكون شيئاً منصوباً على الْمَصْدريّة، أي: وأملاه إملاء مدرّجاً حَسْبما مَسّت الحاجة إليه في أوقات متفرّقة على ما هو عادة المصنّفين والمدرّسين، فإنّهم لا يكبّون على التّصنيف والتّدريس في جميع الأيّام بل يجعلون بعضها للتّعْطيل جلباً للنّشاط وربّما يَعنّ لهم عارض ويعترض[309] لهم عائق من مَرض وموت قرابة وتفرّق طلبة كأيادي سبأ ونحو ذلك، فيحول بينهم وبين ما يَنْتَحُونه. وفي "بعد" بدل الفاء التّعقيبية إشارة إلى ما ذكرنا لأنّها بَعديّة زَمانيّة وعُرفيّة. (**فَلِهَذَا**) أي: فلأجل الإملاء الموصوف. (**لَمْ يَحْصُلْ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْوَضْعِ الْمُتَنَاسِبِ**) أي: لم يقع ترتيب كتاب ابن الصّلاح على الوضع المتناسب بين الفُنون كترتيب الحاكم، والحال أنّ التّرتيب ممّا يُعتنى بشأنه كترتيب أبواب الفقه ونحوه؛ لأنّ كلّ صنف من العلوم كباب من الأبواب، ومنه يعلم أنّ قوله "وأَمْلاه" مَوْضع الاستدراك؛ لأنّ مراده أن يُبيِّن أنّ في كتاب ابن الصّلاح شيئاً هو التّنقيح دون شيء هو التّرتيب حتّى يتبيّن غرضه من وضع هذا التّأليف **[١٩/١ب]** وهو

---

[299] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل مكتوب في الهامش. وهو في (ر)، و(ق) هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن. وهو في (د) غير موجود أصلاً.

[300] هو: الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُري الحزامي الحوراني الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف النافعة، المتوفّى سنة 676 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1470/4-1474 (رقم 1162).

[301] هو: صاحِبُ الشَّامِ، الْمَلِكُ العَادِلُ، نُورُ الدِّينِ، نَاصِرُ أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، تَقِيُّ الْمُلُوكِ، لَيْثُ الإِسْلاَمِ، أَبُو القَاسِمِ مَحْمُودُ ابنُ الأَتَابَكِ قَسِيمِ الدَّوْلَةِ أَبِي سَعِيدٍ زِنْكِي ابنِ الأَمِيْرِ الكَبِيْرِ آقْسُنْقُرَ التُّرْكِيُّ، السّلطَانِيُّ، الْمَلِكْشَاهِيُّ، المتوفّى سنة 569 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 531/20-539184 (رقم 340).

[302] لا يجوز عند أهل السنّة ادعاء استجابة الدعاء عند القبور؛ لأنّه يناقض العقيدة الإسلامية.

[303] انظر: علوم الحديث، ص 7-11.

[304] انظر: النّكت على مقدّمة ابن الصلاح للزركشي، ص 35-41.

[305] في (ق): وبدر الدّين محمد بن المعروف. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[306] في (ق): بزركشي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[307] بل توفّي سنة 794 هـ. كما في كتب التراجم. انظر لترجمته: الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 133/5-135 (رقم 1059)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 335/6.

[308] في (ل): اللائقة.

[309] في (ل): ويعرض.

حصول التّنقيح والتّرتيب جميعاً ويَظهر به فَضله على السّلف وأَنّى له ذلك[310] ويجوز أن يكون عدم الحُصول المذكور لا لِمَا ذُكر من العلّة بل لأنّه جرى على ترتيب كتاب الحاكم قَصْداً اقتداءً به، فيكون المص[311] قد أساء الظنّ بابن الصّلاح. ولَمَّا بيّن كون كتابه مُهذّبًا غير مرتّب أشار إلى وجه كونه مُعتنًى به بين أهل هذا الشّأن فقال: **(وَاعْتَنَى)** أي: اهتمّ ابن الصّلاح يقال: "عَناه الأمرُ يَعْنِيهِ ويَعْنُوه عِنَايةً[312] وعُنِيًّا: أَهَمَّهُ" أي: حمله على الهمّ والقصد "واعتنى به: اهتمَّ" كما في القاموس[313]. **(بِتَصَانِيفِ الْخَطِيبِ الْمُتَفَرِّقَةِ)** أي: بِجَمْع تصاينفه المتفرّقه فإنّه كان له في كلّ فنّ من فُنون[314] علم الحديث كتاب مُفْرد وكانت تصايفُه في علم الحديث والفقه والتاريخ قريبةً من مائة وكان كلّها منتفعاً بها كما سبق. **(فَجَمَعَ)** تفسيرٌ للاعتناء. **(شَتَاتَ مَقَاصِدِهَا)** أي: متفرّقات مقاصد تصانيف الخطيب فضمير مقاصدها إلى التّصانيف. والشَّتاتُ بفتح الشين المعجمة وتخفيف التّاء مصدر بمعنى الفاعل كقوم شباب أي: شُبَّان على الوصف بالمصدر يقال: "شَتَّ يَشِتُّ شَتّاً وشَتَاتاً وشَتِيتاً[315]: فَرَّقَ، وَافْتَرَقَ" كما في القاموس[316]، وقال الرّاغب: "الشّتّ تفريق الشُّعَب وشَتَّ جمعَهم ضدّ جَمع شَمْلهم وجاؤا أَشْتاتاً أي: متفرقين في النّظام"[317]، وقوم شتّى فِرق من غير قبيلة[318]. **(وَضَمَّ إِلَيْهَا)** أي: إلى تلك المقاصد. "والضمّ: الجمع بين الشّيئين فصاعداً"[319]. **(مِنْ غَيْرِهَا)** أي: من غير تصانيف الخطيب. **(نُخَبَ فَوَايِدِهَا)**[320] بضمّ النّون وفتح الخاء المنقوطة **[١/٢٠أ]** جمع نُخبة كنُقطة وكهُمزة بمعنى المختار يقال: انتخَبه اختاره. والفوايد[321] جمع فايدة[322]، وهي في اللغة: ما حَصَّلْتَ من علم أو مال، وفي العُرف: المصلحة المترتّبة[323] على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجتُه. والضّمير عائد إلى الغير وأنّثه؛ لأنّه جمع معنًى من حيث إنّه عبارة عن التّصانيف الباقية لكونه بمعنى المغايرة أو باعتبار المضاف إليه فإنّ المضاف يُكتسب من المضاف إليه تأنيثاً لاتّصاله به أشدّ الاتصال فكان في حكمه والمعنى مختارات التصانيف الأُخر. **(فَاجْتَمَعَ)** الفاء لسببيّة ما قبلها لما بعدها أي: اجتمع. **(فِي كِتَابِ ابن الصّلاح)**[324] بسبب الجمع والضمّ المذكور. **(مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ)** أي: في غير كتابه من كتُب الخطيب وغيره. **(فَلِهَذَا)** أي: فلأجل الاجتماع المسطور. **(عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ)** "العكوف: الإقبال على الشيء وملازمته على سبيل التّعظيم له"[325]. والنّاس مَصْروف إلى الكامل أي: أقبل المحدّثون الذين هم النّاس في الحقيقة والباقي كنَسْناس لنقصانهم بالنّسبة

---

[310] الضمير في "له" إمّا يعود على ابن حجر أو يعود على ابن الصلاح. فإن عاد على ابن حجر يكون قصد المؤلِّف أنى لابن حجر أن يرفع مقام ابن الصلاح فوق السّلف، فإن عاد على ابن الصلاح فيقصد أنى لابن الصلاح أن يكون فوق مقام السلف.

[311] في (ل): المصنِّف.

[312] في القاموس المحيط: عِنَايَةً وعَنَايَةً.

[313] ص 1696.

[314] في (ق): الفنون. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

[315] في (ق): وشَتِيّاً. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر). وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[316] ص 197.

[317] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 444-445.

[318] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 28.

[319] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 512.

[320] في (ق)، (ع)، و(ط): نُخب فوائدِها.

[321] في (ق): والفوائد.

[322] في (ق): فائدة.

[323] في (ق): المرتّبة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

[324] في النّسخ المطبوعة للنّزهة: في كتابه.

[325] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 579.

إليهم. أو زبدة النّاس على حذف المضاف على كتابه ولازموا درسه ملازمة الطّوق للحمامة كما عكف النّاس في هذه الأعصار على كتاب الْمُلْتقى[326] في الفقه لكونه مجموعاً مؤلَّفاً من عدة مُتون فكان كلّ من الأصل[327] والفرع[328] كما قيل: كلّ الصّيد في جوف الفراء أي: الحمار الوحشيّ، وهو[329] مثل[330] مُسْتعمل في كل حاوٍ لغيره وجامع له. وكان المص[331] يمهّد تمهيداً على فضل كتابه بأنّه لولا ذلك الجمعُ والضمّ في كتاب ابن الصّلاح لَمَا كان به اعتداد وعليه عُكوف. وأمّا كتابي هذا فقد بَلغ الشّأو في الكمال من كلّ وجه **[٢٠/١ب]**. ولَعمري لقد أفرط في التّعريض [ووقع في الإدّعاء العريض][332]، والشّمس شمس وإن لم يرها الْمَضرور والعَسل حلو وإن لم يجد طعمَه الممرور[333]. **(وَسَارُوا بِسَيْرِهِ)** السّير المضيّ في الأرض. والضّمير إلى الكتاب لا إلى ابن الصّلاح. والمقصود أنهم اتّخذوه مذهباً[334] في ترتيبه وأسلوبه والعمل بما فيه من غير التفات إلى غيره دَرساً ونحوه كما يفسّره قوله: **(فَلَا يُحْصَى كَمْ نَاظِمٍ لَهُ)** يقال: "أحصاه: عدّه، وحصّل عدده وذلك من لفظ الحصى"[335]، واستعمال ذلك فيه؛ لأنّهم كانوا يعتمدونه بالعدد اعتمادنا فيه على الأصابع، يعني أنّ أصل الإحصاء[336] أنّ الحساب كان إذا بلغ عقداً معيّناً من عُقود[337] الأعداد وُضِعَتْ له حصاة ليُحفظ بها ثمّ استونف[338] العدد[339]، والمعنى لا تُوجَد لناظم كتابه غاية فتُوضَع حَصاة والمراد بيان كثرة النّاظمين له. و"كم" عبارة عن العدد، ويُستعمل في باب الاستفهام وينصب بعده الإسم الذي يميّز به نحو كم رجلاً ضَربتَ، ويُستعمل في باب الخبر ويجرّ بعده الاسم الذي يميّز به نحو كم رجلٍ ويقتضي معنى الكثرة وقد يَدْخل "مِنْ" في الإسم الذي يميّز[340] به نحو قوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلكْنَاهَا﴾[341]. والنّظم جمع اللؤلؤ وتأليفه في سِلْك وهو ضدّ النَّثْر، والكلام المنظوم في العُرف في معنى الشعر، وهو ماله وَزْن مخصوص من الأوزان العربيّة والبحور السّبعة عشر. هذا والظّاهر أنّ قوله "لا يُحصى" من باب التّعليق على قول يُونس[342] فإنّه يرى تعليق سائر الأفعال، أو إنّ "كم" قد جرّدت عن الإنشاء لمجرّد معنى الكثرة وإفادته على معنى فلا يحصى عدد **[٢١/١أ]** ناظم كتابه كثرة، والأوجه أنّ المعنى فلا يحصل العدد، ثمّ استؤنف بِكَمْ بياناً له.

---

326 ملتقى الأبحر لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحَلَبي الحنفي، المتوفى سنة 956 هـ. للكتاب شروح كثيرة، وطبعات عديدة.

327 هنا، وفي (د)، و(ر) مكتوب فوق الكلمة: " أي: كتاب ابن الصلاح المتعلّق بأصول الحديث".

328 هنا، وفي (د)، و(ر) مكتوب فوق الكلمة: " أي: الملتقى". وهو هكذا أيضاً في (ر) إلاّ أنّه تحت الكلمة.

329 سقط من (د).

330 سقط من (ق).

331 في (ل): المصنِّف.

332 ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

333 سقط من (د).

334 في (ق): مدهباً. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

335 انظر: القاموس المحيط، ص 1645.

336 النّص بدءًا من هنا "الإحصاء أنّ الحساب كان إذا بلغ عقداً معيّناً من عُقود الأعداد ..." حتى "من ثلث كلمات إحديها هنا وهو إشارة إلى مكان قريب والثانية اللام وهي للتأكيد والثالثة الكاف وهي الخطاب" بقرابة خمس عشرة صفحة تقريباً من الأصل غير موجود في (د).

337 في (ق): عقول. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر).

338 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): استؤنف.

339 انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 283.

340 سقط من (ق).

341 سورة الأعراف، الآية: 4. انظر للفرق بين "كم" الاستفهاميّة و"كم" الخبريّة: فروق حقّي للمؤلّف، ص 330). نقله فيه عن الحواشي الحسنية على المطوّل. انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 400-401.

342 هُوَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُوْنُسُ بنُ حَبِيبٍ الضَّبِّيُّ مَوْلاَهُم، البَصرِيُّ. إِمَامُ النَّحْوِ، المتوفّى سنة 182 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي، 191/8-192 (رقم 30)؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 244/7-249 (رقم 852).

لكن ظاهر كلام المص[343] ناظر إلى التّعليق. (**وَمُخْتَصِرٍ**) بكسر الصّاد يقال: اختصر الكلام أوْجَزه وحذف الفُضول منه، "فالاختصار: الإتيان بالمقصود كلّه بلفظ أقلّ من الأوّل"[344]. وبعبارة أخرى حذَف البَعض مع نصب الدّليل على المحذوف[345]. (**وَمُسْتَدْرِكٍ**)[346] بكسر الرّاء أي: زايد[347] عليه ما فاته قال بعضهم: "الفرق بين الاستخراج والاستدراك أنّ الزّوايد[348] في المستخرَج بالفتح من المستخرِج بالكسر والمستدرك هو الّذي زيد فيه من الخارج ما لم يُذكر في الأصل"[349] انتهى. دلّ عليه قول ابن الصّلاح: "اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزّيادة في عدد الحديث الصّحيح على ما في الصّحيحيْن وجمع ذلك في كتاب سمّاه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصّحيحيْن مما رآه على شرط الشّيخين، قد أخرجا عن رُواته في كتابَيْهما، أو على شرط البخارى وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما"[350] انتهى. وقد سبق بيان المستخرَج والمستدرَك بأزيد من هذا. فارْجع. (**ومُقْتَصِرٍ**) بكسر الصّاد. والاقتصار إتيان بعض المقاصد وترك بعضها بالكليّة. فالمقتصَر بالفتح ما يكون لفظه ومعناه قليلاً، بخلاف المختَصر فإنّ لفظه وإن كان قليلاً لكن معناه كثير[351]. يقال: اقتصر على كذا اكتفى بالشيء القَصير منه أي: القليل؛ لأنّ في القصير قلّة بالنسبة إلى الطّويل. ولذا اشتقّ الطَّويل من الطَّوْل بالفتح وهو الزّيادة. ودلّ على ما ذكرنا **[١/٢١ب]** الكُتب المختَصرة من الصّحيحيْن فإنّ مصنّفيها نقلوا فيها ألفاظ الصّحيحين أو أحدهما مع حذف الزّوايد[352] من الأسانيد والمكرّرات ونحوهما. (**وَمُعَارِضٍ لَهُ**) بكسر الرّاء يقال: عَارَضه جَانَبه أي: جعل وَجْهَه في عُرْض أي: جانب دون عُرضه وجانبه، كَالْمُشاقّ بضم الميم وهو مَنْ يكون في شقّ غير شقّ صاحبه، وكَالْمُخاصم والْمُعادي والْمُحادّ، فإنّ المخاصم في خُصْم بالضمّ أي: جانب وناحية غير خُصْم الآخر، وكذا الْمُعادي في عُدْوة أي: جانب غير عُدْوة الآخر، وكذا الْمُحادّ في حدّ غير حدّ الآخر فهي[353] في الحقيقة متّفقة المعاني وإن كانت في الصّورة مُختلفة المباني، فالمعارضة هي المقابلة أي: الإقبال على ابن الصّلاح بالاعتراض على ألفاظ كتابه ومعانيه وترتيب أبوابه كما يدلّ عليه قوله: (**وَمُنْتَصِرٍ**) بكسر الصّاد يقال: انتصَر منه انتقم. فالانتصار بالفارسيّة: "داد بِسْتدن"[354] قال الرّاغب: "الانتصار والاستنصار: طلب النّصرة وقوله ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّ مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[355] إنّما قال: اِنْتَصِرْ ولم يقل: اُنْصُرْ تنبيهاً على أنّ ما يَلْحقني يلحقك مِنْ حيث إنّي جِئْتُهُمْ بأمرك، فإذا نَصَرْتَني فقد انْتصَرْتَ لنفسك"[356] انتهى. ولَمَّا كان طلب النُّصرة إنّما هو للانتقام من العدوّ، كان المنتصر هو المنتقم. والمراد بالانتصار ههنا دفع مُعارضته المعارض والانتقام منه من جانب ابن الصّلاح، لكن وقوعهم في

---

[343] في (ل): المصنِّف.
[344] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 147.
[345] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 309.
[346] في النّسخ المطبوعة للنّزهة: ومستدرك عليه.
[347] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، (ل): زائد.
[348] في (ق)، و(ع)، و(ط): الزوائد، وفي (ل): الزايد.
[349] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 295، 296؛ تدريب الرّاوي للسيوطيّ، 117/1.
[350] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 21-22.
[351] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 308-309.
[352] في (ق)، و(ع)، (ل): الزوائد.
[353] في (ق): فهو.
[354] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 682/2.
[355] سورة القمر، الآية: 10.
[356] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 809.

ابن الصّلاح كوُقوع العلماء في صاحب الكشّاف[357]، وعبد القاهر[358]، وغيرهما من المهَرة في فنّهم. وأين الثّريّا من يد الْمُتطاول، سامحهم الله تعالى [٢٢/١أ]. واعلم أنّ الظّاهر من "كم" التّكثيريّة وُقوع الكثرة في كل من مدخولها على أن يكون دعوى عدم الإحصاء واقعةً بطريق المبالغة. وقال بعضهم: إنّ المقص[359] من هذا الكلام بيان كثرة الْمُشتغِلين بكتاب ابن الصّلاح نظماً واختصاراً واستدراكاً واقتصاراً ومعارضةً وانتصاراً، لا كثرة كلّ[360] من النّاظمين والمختصرين ومن يليهم كما يُوهمه ظاهر العبارة. فإنّ ناظِم مضمون كتابه: كالعراقي[361] والقاضي[362] شهاب الدّين[363]، ومختصِره: كالنّووي[364] وابن كثير[365] والباجي[366]، والْمُستدرِك: كالبُلْقَيْني[367] ومُغَلْطاي بن قليج[368]، والْمُقتصِر: ككثير من العلماء[369]، والْمُعارِض: كالمصنِّف وشيخه[370]، والْمُنتصِر: كبعضهم ممن تأدّب بآداب ابن الصّلاح[371] لا يدلّ على المبالغة في الكثرة بل تلك الكثرة معتبرة في المجموع من حيث المجموع لا في كل واحد منهم على حدة.

[الداعي لتصنيف الكتاب]

(فَسَأَلَنِي) الفاء للسّببية والسّؤال استعطائيّ يتعدّى إلى الثّاني بنفسه يقال: سألتُه الشّيء أي: معروفه، وأمّا السّؤال الاستفتائيّ فيتعدّى إليه بِعَنْ يقال: سألتُه عن الشّيء أي: استَفْتَيْتُه قال الرّاغب: "السؤال استدعاء معرفة، أو ما

---

357 هو: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، المفسّر النحويّ الداعية إلى الاعتزال، المتوفّى سنة 538 هـ. انظر لترجمته: ميزان الاعتدال للذهبي، 78/4 (رقم 8376)؛ لسان الميزان لابن حجر، 4/6 (رقم 6).

358 هو: أبو المنصور عبد القاهر بن طاهر بن محمّد التميمي البغدادي، المتوفّى سنة 429 هـ. صاحب كتاب الفرق بين الفرق، وكتب بديعة أخرى. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 572/17–573 (رقم 377).

359 هو هنا، وفي (ر)، و(ق)، و(ط) هكذا: والمقص. أمّا في (ع)، و(ل): والمقصود.

360 سقط من (ق).

361 في ألفيّته. العراقي هو: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الشّافعيّ، المتوفّى سنة 806 هـ. انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 220/1.

362 في (ق): قاضي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

363 هو: أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن شهاب الدين الطوخي القاهري الشّافعيّ، المتوفّى سنة 893 هـ. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، 121/2 (رقم 362).

364 في كتابيه: "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث" و"كتاب إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق". النوويّ هو: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النّوويّ، المتوفّى سنة 676 هـ. انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 220/1.

365 في اختصار علوم الحديث. ابن كثير هو: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصريّ ثم الدمشقيّ، المتوفّى سنة 774 هـ. انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 220/1–221.

366 لم أعرف من هو.

367 في كتابه محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح. البلقيني هو: أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانيّ العسقلانيّ البلقينيّ المصريّ الشّافعيّ، المتوفّى سنة 805 هـ. انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 221/1.

368 في كتابه إصلاح كتاب ابن الصلاح. مغلطاي هو: أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البَكْجَري، الإمام العلامة الحافظ المحدِّث المشهور، المتوفّى سنة 762 هـ. انظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي المكيّ، ص 91؛ الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 114/6–116 (رقم 2310). انظر أيضاً: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 221/1.

369 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 147.

370 بل ابن حجر وشيخه العراقي من المنتصرين لابن الصلاح. أمّا المعارض لابن الصلاح كابن أبي الدَّم [إِبْرَاهِيمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ المُنْعِمِ الهَمْدَانِيُّ، المتوفّى سنة 642 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 125/23–126 (رقم 96)] بإتيان كتابٍ مثل كتابه، أو بالاعتراض في ألفاظه ومعانيه، وترتيب أبوابه، وهو الأظهر لمقابلة قوله: ومنتصر. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 147؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 221/1.

371 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 147. واضح أنّ الشّارح أخذ هذا الكلام من كلام الملا علي القاري ولكن يبدو أنّه خلط بين المعارضين والمنتصرين في التّمثيل ممّا أوقعه في خلط واضح.

يؤدّي إلى المعرفة، واستدعاء مال، أو ما يؤدّي إلى المال، فاستدعاء المعرفة جوابه على اللّسان، واليد خليفة له بالكتابة[372]، أو الإشارة، واستدعاء المال جوابه على اليد، واللّسان خليفة لها إمّا بوعد، أو بردّ"[373]. (**بَعْضُ الْإِخْوَانِ**) الأخ في الأصل هو المشارك لآخر في الولادة من الطّريقَيْن أو من أحدهما أو من الرّضاع، ويُستعار في كل مشارك لغيره **[١/٢٢ب]** في القبيلة أو في الدّين أو في صَنْعة أو في مُعَاملة أو في مَودّة أو في غير ذلك من المناسبات. والجمع إخوان وإخوة وكلاهما وارد في القرآن[374] إلّا أنّ الأوّل أشهر في الإخوان في الدّين والثّاني في الطّين[375]. وما ورد في عبارات المصنّفين في مثل هذا المقام فالأكثر أنّه محمول على طلبتهم عبّروا عنهم بالإخوان استمالةً لهم وكسراً لأنفسهم وإلّا فمرتبة الشّيخ والأستاذ مرتبة الأبوّة أشار إليه قوله عليه الصّلوة والسّلم[376] خطاباً لعليّ [رضي الله عنه][377]: "أنا وأنت أبوا هذه الأمّة"[378]. (**أَنْ أُلَخِّصَ لَهُمْ**)[379] "التّلخيص: التّبيين والشرح والتّخليص" كما في القاموس[380] والمناسب هنا هو المعنى الأخير وهو استيفاء المقاصد بكلام مُوجَز وتخليصها عن الألفاظ الزّايدة[381] على قدر الحاجة وضمير "لهم" إلى البعض باعتبار أنّه متعدّد أو إلى الإخوان وإن كان حقّ الضّمير أن ينصرف إلى المضاف من حيث إنّه هو المقص[382] بالذكر كما في قولة تعالى ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾[383] فإنّ الضّمير فيه للنّار وإن صحّ عَوده إلى المضاف كما في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي[384] كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[385] وأمّا قول الشّيخ عبد القاهر[386] في دلائل الإعجاز: "إنّك اذا حدثّتَ عن اسم مضاف، ثم أردتَ أن تذكر المضاف إليه، فإنّ البلاغة تقتضي[387] أن تذكره باسمه الظّاهر ولا تُضْمِره. فحَسُنَ: جاءني غلامُ زيدٍ وزيدٌ، وقبح: جاءني غلامُ زيدٍ وهو"[388] انتهى. فذلك يجوز أن يكون مخصوصاً بمقام التّحديث. فإن قلتَ: إذا كان التّلخيص للإخوان بقي البعض خارجاً عنهم مع أنّه هو السّائل، قلتُ: إذا كان التّلخيص لهم وهو من زمرتهم في الحقيقة كان ذلك له ولغيره **[١/٢٣أ]** جميعاً فكأنّه قال: سألني الإخوان عن لسان بعضهم واللّام للانتفاع كما في قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ﴾[389]. والمعنى أن ألخّص لأجل أن ينتفعوا. (**الْمُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ**)

---

[372] في (ق): الكتاب. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[373] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 437. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 246.

[374] انظر: سورة الإسراء، الآية: 27؛ سورة النساء، الآية: 11، 176؛ سورة يوسف، الآية: 58؛ سورة الحجرات، الآية: 10.

[375] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 35.

[376] في (ع)، و(ل): والسّلام.

[377] ما بين المعقوفتين سقط من (ع). وهو في (ل): رضي الله تعالى عنه.

[378] الحديث لم أجده في المصادر الحديثية، ولعله من وضع الشّيعة. ذكره الرّاغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص 57؛ وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (المتوفّى: 458هـ) في المخصص، 111/4؛ والفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، 113/2. وأيضاً ذكره المؤلف في روح البيان، 442/10، ومحمود الآلوسي في روح المعاني، 46/22.

[379] في النّسخ المطبوعة للنّزهة: أن ألخّص له.

[380] ص 813.

[381] في (ق): الزائدة.

[382] هو هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): المقصود.

[383] الآية هكذا في جميع النّسخ، وهي في القرآن:﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ سورة سبأ، الآية: 42.

[384] في (ق): عذاب الذي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[385] سورة السجدة، الآية: 20.

[386] هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجانيّ الدار، الفارسيّ الأصل، المتوفّى سنة 471 هـ.

[387] في (ر): يقتضي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ق)، وفي النّسخ الأخرى. وهو هكذا أيضاً في دلائل الإعجاز في علم المعاني.

[388] دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 433.

[389] سورة البقرة الآية: 29.

المذكور من التّصانيف الواقعة في اصطلاح أهل الأثر؛ لأنّه المذكور في المتن. وأمّا الإشارة إلى كتاب ابن الصّلاح فخطأ فضلاً عن بُعده وإن كان المتن والشرح مندمجَيْن. تدبّر. والمهمّ الحامل للمرء على الهمّ والقصد والمعنى ألخّص لهم الأمر المقص[390] الحامل على همّ تَحْصيله وكسبه. (**فَلَخَّصْتُهُ**) أي: المهمّ من ذلك. (**فِي أَوْرَاقٍ لَطِيفَةٍ**) أي: قليلة يسيرة ودلّ الملخّص على أنّ التّلخيص إنّما وقع من الكُتب الْمُصنّفة في هذا الفنّ لا من كتاب ابن الصّلاح بخصوصه؛ لأنّ فيه بعض أصول ليست في كتابه، ولأنّه من الْمُعترضين عليه كما دلّ عليه كتابه النُّكت على ابن الصّلاح[391]. (**سَمَّيْتُهَا**) أي: جعلت اسم تلك الأوراق اللطيفة باعتبار ما فيها. (**نُخْبَةَ الْفِكَرِ**) كالنّقطة بمعنى المختار كما سبق. الفِكر كالعِنَب جمع فِكرة بالكسر وهو التدبّر وإعمال النّظر في الشّيء، وأراد بها فكر الأئمّة من الْمُصنّفين في هذا الفنّ. (**فِي مُصْطَلَحِ أهل الْأَثَرِ**) حال من نخبة الفكر. والْمُصطلح عام لجميع المصطلحات؛ لأنّ الإضافة للجنس. والأثر الحديث؛ لأنّه[392] من آثار النّبيّ صلّى الله عليه وسلم، وأثر الشّيء حُصول ما يدلّ على وجوده كما قيل: "إنّ آثارنا تدل علينا"، وأثرتُ الحديث رويتُه وأصله تتبّعت أثره، وفي التّعريفات: "الأثر له ثلثة[393] معان: الأوّل: بمعنى النّتيجة والحاصل من الشّيء، والثّاني: بمعنى[394] العلامة، والثالث: بمعنى الخبر"[395] انتهى. فيكون مرادفاً للحديث وسيأتي الكلام فيه. ومعنى الإضافة **[٢٣/١ب]** ملازمتهم له حفظاً ودرايةً وروايةً، وقد صحّ عند أهل الله: إن أصحاب الأسانيد نقلة الوحي هم الورثة في التّبليغ بخلاف الفقهاء ممن لم يكن لهم حظّ من الرّواية وكذا العُبّاد والزُّهّاد إذا لم يكن لهم نصيب منها فإنّهم في حكم الفقهاء لا يتميّزون عنهم إلّا بأعمالهم الصّالحة، فأصحاب الحديث فوق الكلّ، فعليك بهم. (**عَلَى تَرْتِيبٍ**) متعلّق بقوله "لخّصته". وقد سبق معنى التّرتيب أي: لخّصته على ترتيب عجيب بَديع. (**ابْتَكَرْتُهُ**) "أصل البُكْرة أوّل النّهار، فاشتقّ من لَفْظه لفظ الفعل، فقيل: بكَر فلانٌ بُكوراً: إذا خرج بُكرةً، وبكّر في حاجته وابتكر وباكر. وتُصوِّر من البكرة معنى التّعجيل لتقدّمها على سائر أوقات[396] النّهار، فقيل لكلّ متعجّل: بكّر"[397]، وابتكر أدرك أوّل الخطبة وأكل[398] باكور الفاكهة. فمعنى ابتكرتُه اخترعته وتقدمت فيه على الكلّ وأخذتُه على غير ترتيب سبق من قبلي. (**وَسَبِيلٍ**) غريب عزيز. والسّبيل: [الطّريق الذي فيه سهولة، وهو ما كان معتاد السُّلوك وقد أخذه المصنِّف بمعنى][399] الطّريق مطلقاً حتى يستقيم الوصف بقوله: (**انْتَهَجْتُهُ**) أي: سلكتُه وجعلتُه منهاجاً أي: طريقاً واضحاً ومن بلاغات الزّمخشري "السّنّة منهاجي ومنها أجيء"[400]، وفي الافتعال إشارة إلى شدّته في سلوكه ومبالغته في عمله لا إلى تعملّه وتكلّفه. (**مَعَ مَا ضَمَمْتُهُ**) من عندي. (**إليه**) أي: إلى ذلك المهمّ. و"مع" حال من مفعول لخّصتُه وهو يقتضي الاجتماع والمقارنة والمعنى حال كون ذلك المهمّ

---

[390] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): المقصود.

[391] أي: النُّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر. للكتاب طبعات عديدة.

[392] في (ق): لأنّ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[393] في (ل): ثلاثة.

[394] في (ق): من. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو هكذا أيضاً في كتاب التّعريفات.

[395] انظر: كتاب التعريفات، ص 65.

[396] في (ق): وقات. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى، وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[397] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 140.

[398] في (ق): أكر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[399] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[400] الكلم النوابغ (مطبوع مع النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ لسعد الدين التفتازانيّ) للزمخشريّ، ص 8.

الملخّص مقروناً بفوايد[401] ضممتُها إليه وزدتُها عليه ولكونه ههنا مجرّد[402] المقارنة أو في حكم كلمة العلاوة لم يقتض الدّخول **[٢٤/١أ]** على المتبوع مع أنّه الأصل فيه تقول: جاء الوزير مع السّلطان لا العكس. (**مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَايِدِ**)[403] بيان لما يقال: شَرد البعيرُ شُرُوداً وشِراداً نفر فهو شارِد وشَرود بالفتح وهي شارِدة وشَرود أي: نافرة والجمع شَوارد بمعنى النَّوافر وقافية شَرود سايرة في البلاد. "والفرائد جمع فريدة بمعنى الجوهرة النّفيسة"[404] الْمُنفرِدة كالدّرة اليتيمة؛ فإنّ الفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو أعمّ من الوتر وأخصّ من الواحد. والتّركيب من إضافة الصفة إلى موصوفها بمعنى الفرائد الشّاردة شبّه المسائل المقصودة بالذّات بالجواهر النّفيسة والجامع النّفاسة والرّغبة ووصفها بالشُّرود لنفرتها[405] عن عُقول المتقدّمين وعدم ألفِها بخيالات الأوّلين من أهل هذا الفنّ. (**وَزَوَايِدِ الْفَوَايِدِ**)[406] أي: الفوايد[407] الزّايدة[408] الّتي خلَتْ عنها الدّفاتر الأوّل كتُب الماضين. فهو إشارة إلى ما لم يكن من قبيل المقاصد فالعطف ليس من قبيل التّفسير وأصاب في وَصْف الفوايد[409] التّابعة للمقاصد بالزّوايد[410]؛ لأنّ المقاصد لا بدّ منها والزّوايد[411] قد لا يحتاج إليها.

(**فَرَغِبَ**) أي: ذلك البعض من الإخوان، وأعاد الضّمير إلى البعض باعتبار لفظه أو يكون مُترجماً عن الإخوان ولذا أفرده. "وأصل الرّغبة: السَّعة في الشّيء، يقال: رَغُب الشّيءُ: اتّسع، ثم استعمل في السَّعة في الإرادة فإذا قيل: رَغِب فيه وإليه اقتضى الحرص عليه، وإذا قيل: رَغِب عنه اقتضى صرف الرّغبة عنه والزُّهد فيه"[412]، فإلَيَّ في قوله: (**إِلَيَّ**)[413] على أصل استعماله أو باعتبار الضّمير أي: مال إلَيَّ من كمال رغبته وإرادته الواسعة أو حال كون ذلك البعض مائلاً إلَيَّ **[٢٤/١ب]**. (**ثَانِيًا**) أي: بعد طلبه المتن أوّلاً ونصبه على الظرفية بمعنى بعد كما أنّ أوّلاً منصوب عليها بمعنى قبل وثنيتُ الشّيء ضممتُ إليه ما به صار اثنين ثم أشار إلى أنّ الرّغبة إليه فيماذا فقال: (**أَنْ أَضَعَ**) أي: في أن أعمل. (**عَلَيْهَا**) أي. على النّخبة. (**شَرْحاً**) أصل الشّرح بَسْط اللحم ونحوه، وشرح المشكل من الكلام بَسْطه وإظهار ما يخفى من معانيه. (**يَحُلُّ**) من باب نصر وأصل الحلّ حلّ العُقدة. بالفارسيّة "واگشادن[414] بَسْته رَا"[415]، وعنه استعير قولهم حلّ الشّيء حَلالاً فإنّ الحلال ما لا عقدة فيه (**رُمُوزَهَا**) جمع رَمز، "وهو الإشارة بالشفة، والغمز بالحاجب، وعُبِّرَ عن كل كلام كالإشارة بالرمز، كما عُبِّرَ عن[416] السِّعاية[417] بالغمز"[418]. فرموز النّخبة ما كانت متعلّقة بمبانيها كما أنّ كنوزها في قوله:

---

[401] في (ق): بفوائد.

[402] في (ق): المجرد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[403] في (ق): الفرائد.

[404] انظر: القاموس المحيط، ص 390.

[405] في (ق)، و(ط): لنفردتها. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[406] في (ق): الفوائد.

[407] في (ر)، و(ع)، و(ط): الفوائد.

[408] في (ر)، و(ع)، و(ط): الزّائدة.

[409] في (ر)، و(ع)، و(ط): الفوائد.

[410] في (ر)، و(ع)، و(ط): بالزّوائد.

[411] في (ر)، و(ع)، و(ط): والزّوائد.

[412] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 437.

[413] في طبعة علي حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري للنّزهة، ص 52) هنا بعد كلمة "إِلَيَّ": جَمَاعَةٌ. وهي غير موجودة في الطّبعات الأخرى.

[414] في (ق): واگشاده. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[415] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 69/1، 70.

[416] سقط من (ع).

[417] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في مفردات ألفاظ القرآن، ص 366: الشكاية.

(وَيَفْتَحُ كُنُوزَهَا) ما كانت متعلّقة بمعانيها. فالألفاظ الرّامزة كالطلسمات الموضوعة على أفواه الدّفائن فلا بدّ من حلّها؛ فإنّها من قبيل العُقد والمعاني المرموزة كالكنوز المستورة المغلقة فلا بدّ من فتحها، فإنّ الفتح إزالة الإغلاق والإشكال وبذلك يظهر الْمُغلق والمشكل. "والكنز: جمع[419] المال بعضه على بعض وحفظه"[420]، والمكنوز وهو المال الموضوع في الأرض. والمراد هنا المعاني المكنوزة تسميةً للمفعول بالمصدر. (وَيُوَضِّحُ مَا خَفِيَ عَلَى الْمُبْتَدِي مِنْ ذَلِكَ) بيان لما خفي أي: ممّا ذكر من الرّموز والكنوز. وإنّما قيّده بالمبتدي؛ لأنّ المنتهي يفهم ذلك من المتن بلا حاجة إلى الإيضاح، ولذا قيل: العلم نقطة كثّرها الجاهلون أي: كانوا سبباً للتّكثير[421] ليحصل التّيسير، ومن ثمّ احتاج المتن إلى الشّرح والشّرح إلى شرح آخر بحسب مراتب الأفهام، وكان عليه أن يقول: [١/٢٥أ] "ويُظهر" بدل "ويوضح"؛ لأنّ الإظهار والإبداء والإعلان بمعنًى هو مقابل الإخفاء، لكنّ الإيضاح لَمّا لم يَخْلُ عن الإظهار عبّر عنه به وإنّما لم يقل ما أُخفي؛ لأنّ المص[422] ما كان من قَصْده إخفاء ذلك بل كان بسبب الخفاء في نفس المبتدي من حيث بلادة ذهنه وقلة تتبّعه ولذا لم يكن من شأنه الحلّ والفتح. (فَأَجَبْتُهُ) أي: سائل التّلخيص وهو سائل المتن مُصْغِياً. (إِلَى سُؤَالِهِ) الاستعطائيّ. فالمجيب من إجابة السّؤال لا من جوابه وكلاهما من الجَوب وهو القطع؛ لأنّ المجيب يقطع كلام السّائل بإجابته، وفي التّنزيل قال: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾[423] أي: أُعطيتما ما سألتما، وقال الرّاغب: "جواب الكلام: ما يقطع الجُوَب فيصل من فم القائل إلى سمع الْمُستمِع"[424]. "والجُوَب: كصُرَد جمع جَوْبة بالفتح وهي الحُفْرة"[425] أي: سَعة في الأرض مُسْتديرة، فقطع الجُوَب بمعنى قطع المسافات. (رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ) الرجاء ظن يقتضي حصول ما فيه مَسرّة، وبعبارة أخرى توقّع حصول الخير في المستقبل عن أمارة مظنونة أو معلومة وهو ههنا فعل[426] التاء ولذلك حُذف اللّام والاندراج الدّخول والألف واللام [عوض عن المضاف إليه فإنّ كثيراً من المتأخرّين أجازوا نيابة الألف واللّام عن الضّمير المضاف إليه وخرّجوا على ذلك قوله تعالى ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[427] ومررتُ برجل حسن الوجه، إذا][428] رُفع والمانعون يقدّرون له، ومنه وقيّد ابن مالك[429] الجواز بغير الصّلة[430]، وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾[431]: "إنّ الأصل أسماء المسمّيات"[432]، وقال أبو شامة[433] في:

---

[418] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 366.

[419] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في مفردات ألفاظ القرآن، ص 727: جعل.

[420] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 727.

[421] في (ق): لتكثير. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[422] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[423] سورة يونس، الآية: 89.

[424] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 210.

[425] انظر: القاموس المحيط، ص 89.

[426] سقط من (ل).

[427] سورة النازعات، الآية: 41.

[428] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[429] أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، المتوفى سنة 672 هـ.

[430] شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، 1/261-262.

[431] سورة البقرة، الآية: 31.

[432] انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، 1/125.

[433] هو: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشّافعيّ، المعروف بأبي شامة، المتوفّى سنة 665 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 4/1460-1462 (رقم 9157).

بدأت ببسم الله في النّظم[434]

"أنّ الأصل في نظمي"[435]. فجوّز إنابتها عن المظهر وضمير الحاضر. والمعروف هو الأوّل والمعنى لأجل رجاء اندراجي ودخولي [١/٢٥ب] في مَسالك أهل الحديث ومَدارجهم واندراج كتابي في سلك كتب المصنِّفين ليحصل الثناء الحسن في الدّنيا والمثوبة العظمى في العقبى، وقد قال في التنزيل: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الأَخِرِينَ﴾[436] أي: اجعلني في الأخلاق الجميلة والآثار الحسنة بحيث يقتدي بي فيها من يجيىء بعدي ويثني عليّ بسببها، والثّناء شَهادة مَقْبولة.

(**فَبَالَغْتُ فِي شَرْحِهَا**) إجابة سؤال الشّرح كما أنّ قوله فأجبته إلى إجابة سؤال المتن. يقال: "بالغَ مبالغةً وبِلاغاً: إذا اجتهد ولم يُقَصِّر"[437]. فإنّ البلوغ الانتهاء إلى أقصى المقصد مكاناً أو زماناً أو أمراً من الأمور المقدّرة. والمعنى فبذلتُ جُهدي وطاقتي في شرح النّخبة بعد ما فرغت[438] من تأليفها. (**فِي الْإِيضَاحِ**) بيان للشّرح أي: بالغت في إيضاح لفظها. والإيضاح باعتبار فهم السّامع المطلوب كما أنّ التّقرير باعتبار تمكنّه في الذّهن[439]. (**وَالتَّوْجِيهِ**) أي: في توجيه معناها. والتّوجيه في الأصل جعل الشّيء وجيهاً أي: ذا جاهٍ[440] وقدر. والوَجَاهَة في الفارسيّة "خداوَند جاه و قدر شدن"[441]، استعمل في إيراد الكلام على وجه حسن. (**وَنَبَّهْتُ عَلَى خَبَايَا زَوَايَاهَا**) التّنبيه بالفارسيّة: "دلالت كردن بَر چيزى كه از آن غافل باشد، يُعَدَّى إلى المفعول الثاني بِعَلَى"[442]. ويجوز أن يُحمل هنا على معنى بيداركردن؛ فإنّ الإيقاف على الأمور الحسيّة كما لا يمكن إلّا بعد إيقاظ النّائم. كذلك الإيقاف على الأمور المعنويّة لا يمكن إلّا بعد إيقاظ الغافل بما يمكن من العبارات والإشارات فمعنى نبّهتُ أوقفتُ المتعلّم ويؤل إلى معنى الدّلالة، والخبايا جمع خَبِيَّة والأصل خَبيئة كخطيئة بمعنى مستورة يقال: خَبأه سَتَره قال تعالى ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[443]، قال الرّاغب: "يقال ذلك لكلّ مُدَّخَرٍ مَسْتور"[444] انتهى. فهو أخصّ من الخفيّ. والزّوايا جمع زاوية [١/٢٦أ]، وزاوية البيت رُكنه، وبالفارسيّة: "كوشه و كنج"[445] ولَمَّا كان من شأن المخبوء أن يُخبأ في زاوية البيت لئلّا يطّلع عليه أحدٌ أضاف الخبايا إلى الزّوايا. وزواه زَيًّا وزُوِيًّا نحّاه فانزوى، ومنه المنزوي في الزّاوية والخانقاه فإنّه جمع نفسه وقَبضه ونحّاه عن الخلق ليتقرّب إلى الحقّ تعالى. والمعنى دللتُ المتعلّم وأوقفتُه على المعاني النفيسة المستورة في أطراف الألفاظ الواقعة في النّخبة. ولَمَّا كان التّنبيه موقوفاً على التّنبه[446] أوّلاً والتنبّه[447] للخفايا لا بدّ له من الإدراك التّام علّله بقوله: (**لِأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ**) لم يقل أهل البيت؛ لأنّ الصّحبة تقتضي

---

[434] البيت أول أبيات متن الشاطبية المسمّى بحرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ص 1:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهُ فِي النَّظْمِ أَوَّلاَ ... تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلَا

[435] إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، ص 9. تمام نصه: "أي: قدمت لفظ: بسم الله الرحمن الرحيم في أول نظمي هذا يقال بدأت بكذا إذا قدمته فالباء الأولى لتعدية الفعل والثانية هي التي في أول البسملة: أي: بدأت بهذا اللفظ".

[436] سورة الشعراء، الآية: 84.

[437] انظر: القاموس المحيط، ص 1007.

[438] في (ق): قرعت. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[439] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.

[440] في (ق): فاجاهٍ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[441] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 324/1.

[442] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 584/2.

[443] سورة النمل، الآية: 25.

[444] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 274.

[445] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[446] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع). أمّا في (ق)، و(ط)، و(ل): التنبيه.

[447] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع). أمّا في (ق)، و(ط)، و(ل): التنبيه.

كثرة الملازمة التي[448] يَلزمها الوقوف التّام بأحوال المصحوب، وليس يلزم ذلك من لفظ الأهل؛ لأنّه يُشعر بالأُنس فقط. "وأصل البيت مأوى الإنسان باللّيل[449]، ثم قد يقال من غير اعتبار اللّيل[450]، وجمعه أبيات وبيُوت، لكن البيوت بالمسكن أخصّ، والأبيات بالشّعر، ويقع ذلك على المتّخذ من حجر ومدَر ومن صُوف ووَبر، وبه شُبِّه بيت الشّعر"[451]. والفرق بين الدّار والبيت أنّ الدّار تطلق على العرصة المجرّدة بلا ملاحظة البناء معها فهي دار وإن زالت حوايطها[452]، والبيت ليس ببيت بعد ما انهدم؛ لأنّه لا يكون إلّا بالسقف والجُدران الأربعة أو الثّلثة[453] ليدخل الصُّفَّة. (**أَدْرَى بِمَا فِيهِ**) أي: أشدّ درايةً وعلماً بالشّيء الّذي حصل واستقرّ في البيت واشتمل البيت عليه، فأدرى أفعل التّفضيل من الدّراية وهي "المعرفة المدركة بضرب من الحيل[454] ولذا لا تُسْتعمل في الله تعالى وقول الشّاعر: لَا هُمَّ لَا أَدْرِي وأنت تَدري[455] – فَمِنْ تَعَجْرُفِ[456] أَجْلَافِ الْعَرَبِ"[457] أو من قبيل المشاكلة كما في قوله تعالى ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[458] ثمّ البيت يعمّ بيت السّكنى فصاحبه أعلم بتفاصيل ما فيه من الأمور الحسّيّة، وبيت الشّعر فصاحبه أعرف **[٢٦/١ب]** بمضامين ما فيه من الأمور المعنويّة أي: ممّا يتعلق بالمقاصد والمعقولات الأوّل ونحو ذلك. فسقط[459] قول من قال[460] "هو حكم غالبيّ وإلّا فَكَمْ من شارح أظهر من المعاني ما لم يخطر ببال صاحب المباني[461]"[462] انتهى. وذلك لأنّه لا مزاحمة في النّكات والمعقولات الثّواني والثوالث وهَلمّ جرًّا إذ تحت كل كلام بل كل كلمة ما لا يحصى من المعاني وما يَعْقلها إلّا العالِمون بحسب طبقاتهم في الذّكاء فإنّه ليس كل نجم كالذُّكاء. (**وَظَهَرَ لِي**) أي: عند إرادة شرح النّخبة. (**أَنَّ إِيرَادَهُ**) أي إيراد الشّرح. (**عَلَى صُورَةِ الْبَسْطِ**) وتَوْسيع الدّائرة بحيث يزداد الكلام على ما يقتضيه المتن من الإيضاح. (**أَلْيَقُ**) بالمقام لينتفع الطلّاب بالفوايد[463] الزّايدة[464] وكأنّه قصد أوّلاً الاقتصاد على الإيضاح مبالغاً فيه ثمّ بدا له فعَزم على بَسْط يزيد فيه الكلام على ما ينحلّ به المقام ويتّضح به المرام، ومن قصر نظره عن هذا المعنى جعل البَسط [مُتعيّنا من قول المص[465] أن أضع عليها شرحاً إلخ[466] وذلك أنّ هذا القول لا يدلّ على][467] البَسْط الّذي أراده. واللّيْقُ[468] بالفارسيّة:

---

[448] سقط من (ق).

[449] في (ق): الّيل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[450] في (ق): الّيل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[451] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 151.

[452] في (ط)، و(ل): حوائطها.

[453] في (ل): الثلاثة.

[454] في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ص 312: الختْل.

[455] في مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ص 313: الدَّاري.

[456] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع) مكتوب: العَجْرفة جَفوةٌ في الكلام، إلّا أنه مكتوب في (ق): العَجْرفة جَوفة في الكلام قاموس. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط، ص 1079.

[457] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 312-313.

[458] سورة المائدة، الآية: 116.

[459] في (ق): فقسط. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[460] الشارح يقصد بذلك الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 151.

[461] في (ق): المعاني. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري.

[462] شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 151.

[463] في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): بالفوائد.

[464] في (ع)، و(ط): الزّائدة.

[465] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[466] هذا مختصر عبارة "إلى آخره". وهو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر) و(ق) وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنه في (ل): إلخ.

"در خور آمدن چيزى با چيزيى، ويُعَدَّى بالباء" [469] كما في تاج المصادر. (**وَدَمْجَهَا**)[470] [بالنّصب عطفاً على ايراده وهو][471] بحذف الزّوايد[472] بمعنى وإدماجها أي: وإدخال النّخبة الملخّصة فإنّه ليس في اللّغات الدّمج لا متعدّياً ولا لازماً بل الدُّموح[473] يقال: "دَمَج الشّيء دُموجاً دخل في غيره واستحكم فيه"[474]. وبابه دخل وأدمجتُ الحبل أدرجتُه وأحكمتُه "وأدمجتُ الشّيء إذا لففتَه في ثوبٍ"[475]. والتّركيب يدلّ على الانطواء والسّتر ومثله الدّرج فإنّه بمعنى الإدراج أي: طيّ الكتاب والثّوب. فالإدماج: إدخال الشّيء في الشّيء بحيث يَسْتحكم الاختلاط والامتزاج بينهما[476]. (**ضِمْنَ تَوْضِيحِهَا**) أي: في ضمن توضيح النّخبة بمعنى موضحها **[٢٧/١أ]**. فنصب ضمن على نَزع الخافض، وضِمْن الكتاب بالكسر طيُّه وتضمَّنه اشتمل عليه ويفهم من كلامه أنّه سمّى الشّرح تَوْضيح النّخبة. (**أَوْفَقُ**) أي: أشدّ وفاقاً بالمرام؛ فإنّ المتن والشّرح إذاً يكونان كشيء واحد لا يتميّز أحدهما من الآخر لاستحكام الامتزاج بينهما كالمفتول أشدّ الفَتْل يكون حَبلاً واحداً كأنّه من طاقٍ واحد ويَلزم من الْمَزج القويّ أن لا يُترك شيء من المتن على ما هو عادة الشّروح خصوصاً منها ما كان على أسلوب الإدماج. ومنه يعلم "أنّ الدّمج أدخل في المخالطة والخفاء من[477] الدَّرْج دون العكس على ما قيل"[478]. (**فَسَلَكْتُ**) أي: إذا ظهر لي أَوْفقيّة الدَّمج المذكور فدخلتُ. (**هَذِهِ الطَّرِيقَةَ**) المسمّاة بالدَّمج[479]. (**الْقَلِيلَةَ السَّالِكِ**)[480] فيما بين المصنِّفين لِصُعوبتها، ولا شكّ أنّ الطّريق الوَعْر لا يَسْلكه إلّا الأشدّاء الأقوياء. وأصل التّركيب القليلَ سالِكُها برفع السّالك مثل هندٌ جائلٌ وشاحُها، فلمّا حذف[481] الضّمير أنّث الصّفة وجُعلت مُضافةً إلى فاعلها مثل هندٌ جائلةُ الوشاح.

(**فَأَقُولُ**) تحقيقاً للإجابة. والقول يُسْند إلى الله تعالى، وإلى الإنسان بخلاف النّطق فإنه مخصوص بالإنسان ولذا يقال: "إنّ الله تعالى خيرُ من قال بالصَّواب ونبيّنا صلّى الله عليه وسلم خيرُ من نطق بالصَّواب". ولو قيل: "خيرُ من قال" لزم تَفْضيله على الله تعالى. (**طَالِباً**) أي: حال كوني طالباً. (**مِنَ اللهِ تَعَالَى**) معطي المطالب. (**التَّوْفِيقَ**) منصوب على أنّه مفعول "طالباً". والتّوفيق تفعيل من الموافقة. وهو معنًى يقوم بنفس العبد يَمْنعه من المخالفة لِلحدّ المشروع له. والمراد هنا موافقة التّدبير للتّقدير بتوجه الأسباب نحو المسبّب بسهولة ليحصل **[٢٧/١ب]** المقصود[482] الّذي هو الشّرح والإيضاح

---

[467] سقط من (ع).

[468] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع): وأليق، وفي (ل): والأليق.

[469] 183/1.

[470] في (ق): ووجمها. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[471] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب فوق كلمة "ودمجها". وهو في (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى هكذا أيضاً لكنّه في سطر المتن، إلّا أنّه في (ر)، و(ع): بالنّصب عطف على ايراده وهو.

[472] في (ع)، و(ط): الزّوائد.

[473] هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، و(ط). وهو في (ع)، و(ل): الدّموج.

[474] انظر: القاموس المحيط، ص 242.

[475] انظر: القاموس المحيط، ص 242.

[476] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 471؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 244. نقله للمؤلّف فيه عن شرح النخبة لعلي القاري.

[477] سقط من (ق).

[478] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 471؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 244. نقله للمؤلّف فيه عن شرح النخبة لعلي القاري.

[479] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 152.

[480] في طبعة علي حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري للنّزهة، ص 52: المسالك.

[481] في (ق): حذفها، وفي (ع): حذفت. الصحيح ما أثبت هنا، وفي (ط)، و(ل).

[482] في (ر): المقص.

والبَسْط، ولذا عيّن مكان التّوفيق بقوله: (**فِيمَا هُنَالِكَ**) أي: في خصوص إيضاح ما في المتن وإيراد الشّرح على صُورة البَسْط. وهنالك للإشارة إلى المكان البعيد الحقيقيّ الحسّيّ أشير به هنا إلى المكان الاعتباريّ المجازيّ، ونظيره ثَمّ بالفتح وهو مركّب[483] من ثلث[484] كلمات: إحديها: هُنا وهو إشارة إلى مكان قريب، والثّانية: اللّام وهي للتّأكيد، والثّالثة: الكاف وهي للخطاب. قالوا: واللّام فيها كاللام في ذلك للدّلالة على بُعد المشار إليه واختيار هنالك ههنا بعد مراعاة[485] السّجع للإشارة إلى[486] بُعد مرتبة الشّرح من مرتبة المتن ورفعة محلّه[487] من حيث إنّه رُوعي فيه الدّمج. ومن قال[488]: "للإيماء إلى بُعد زمان تصنيف الشّرح عن تحرير زمان المتن بمراحل"[489] فقد بَعُد عن المنزل بمراحل وغفل عن الفرق بين الفاء وثمّ في "فَرَغِبَ إلَّ ثَانياً" إلخ[490].

[تعريف الخبر والحديث والأثر]

(**اَلْخَبَرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ**) أي: في اعتبارهم وتَعارفهم. والمراد أكثر علماء الحديث دلّ عليه الخلاف الآتي. (**مُرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ**) ومتّحد معه في المفهوم كأنّ اللفظين ركبا معنىً واحداً؛ فإنّ الرِّدْف بالكسر الرّاكب خلف الرّاكب كالرّديف، وكل ما تَبِع شيئاً. ومُرادفة الجراد رُكُوب الذَّكّر الأُنثى والثّالث عليهما، وهذه دابّة لا تُرادِف ولا تُردِف[491] أي: لا تَحمل رَدِيفاً والباب يدلّ على اتباع الشّيء الشّيءَ. والحاصل أنّ[492] خبر الرّسول وحديث الرّسول سواء وهو كل ما جاء عنه صلّى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو صفةً حتّى الحركات والسّكنات في اليقظة والمنام[493] أو همّاً أو تقريراً. وإذا قيل: هذا خبر الرّسول وحديثه فهو المرفوع، وأمّا غيره [٢٨/١أ] فحديث موقوف ونحوه بالتّقييد؛ لأنّ المطلق مَصْروف إلى الكامل وكذا الخبر يُرادف الأثر. وقول بعضهم[494]: "إنّه الحديث مرفوعاً كان أو موقوفاً على المعتمد"[495] ليس بمتعمد؛ لأنّ الحديث [إذا لم يَشْمل][496] بإطلاقه الموقوفَ لكماله وقُصُور الموقوف عن مرتبته فكيف يشمله الأثر الذي يرادفه، وسبق معنى الأثر. وكذا الخبر يرادف السُّنّة عند بعض؛ فإنّها تطلق على أقواله وأفعاله وتقريره وأعمّ عند آخرين منها[497] على أن يراد بالسُّنّة ما كانت عمليّة.

---

[483] انتهى هنا النّص الذي سقط من (د) كما أشرنا إليه سابقاً.

[484] في (ل): ثلاث.

[485] في (د): مراعات.

[486] في (ق): "من". وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[487] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 152.

[488] الشارح يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[489] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 152. نقله فيه

[490] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ط)، إلّا أنّه في (ق)، و(ل): إلخ. وهو غير موجود في (ع) أصلاً.

[491] في (ق): ولا تُرادِف. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[492] في (ق): أنّه. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[493] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 153.

[494] الشارح يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[495] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 153.

[496] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[497] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 153.

(**وَقِيلَ:**) ضعّفه؛ لأنّه يخالف عرف الجمهور. (**الْحَدِيثُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: كلام جاء منقولاً عنه أو مرويّاً أو محكيّاً أو مأثوراً فإنّ كلّاً منها يتعدى بعَنْ. (**وَالْخَبَرُ مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ**) أي: منقولاً عن الأصحاب أو التّابعين موقوفاً عليهم لا مرفوعاً إلى النبيّ عليه الصّلوة والسّلم فهما متباينان[498]. (**وَمِنْ ثَمَّ**)[499] أي: بسبب الفرق المذكور؛ "فإنّ "مِنْ" سببيّة، و"ثَمَّ" بالفتح والتّشديد للإشارة إلى المكان الاعتباريّ"[500]، "وهو الجهة وهو للبعيد كما أنّ هنا للقريب"[501]. "وقد يكتب ثَمَّ بالتاء ويقال: "ثمّة" فرقاً بينه وبين "ثمّ" العاطفة ولم يعكس؛ لأنّ العاطفة مضمومة وأكثر استعمالاً. فالخفّة فيها بترك التاء أولى"[502]. "والمراد بالتّاء هنا السّكت التي تُزَاد في كل مُتَحرّك حركتُه غير إعرابيّة للوقف خاصّة. فلا تُزَاد عند الوصل نحو حيّهله[503] وماليه وسُلْطانيه"[504]. وقد تَدخل التّاء على ثمّ العاطفة فتختصّ بعطف الجُملة على الجُملة كما عُرِف في محلّه. (**قِيلَ لِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالتَّوَارِيخِ**) الّتي هي من قبيل الإخبارات[505]. وهو جمع تاريخ بمعنى تَعريف الوَقت وإعلامه يقال: أَرَّخ الكتابَ وورّخه وقَّته، وكذا سائر المورّخات **[٢٨/١ب]** من وفاة[506] وميلاد وظُهور ملّة ودين ودولة ووقوع حادثة هائلة من طوفان أو زلزلة عظيمة أو طاعون أو غلاء أو نحو ذلك، والأشبه أنّه معرّب من ماه رُوز بمعنى الشّهر واليوم[507]، وذلك أنّ الصّدر الأوّل كانوا لا يقيّدون بضبط الأوقات فيقع الاختلال في كثير من الأمور وأيضاً لا يَعْرفون له لفظاً يُعبّرون به عنه حتى إذا أُسِر الهُرمزان ملك الأهواز في خلافة عمر رضي الله عنه وأسلم على يده قال: "إنّ للعجم حِسَاباً يُسمونّه ماه رُوز فعَرَّبوا ماه رُوز بمورّخ، وجعلوا مَصْدره التّاريخ، واستعملوه"[508]. (**وَمَا شَاكَلَهَا**) أي: شابه التّاريخ[509] من القصص والحكايات ونصائح الصّالحين. "وأصل المشاكلة من الشَّكل، أي: تقييد الدّابّة، يقال: شَكَلْتُ الدّابّةَ. والشِّكال: ما يُقَيَّدُ به، ومنه استُعيرَ: شَكلتُ الكتاب، كقولك قَيَّدتُه، والمشاكلةُ في الهيئة الصّورة، والنِّدُّ في الجِنْسيّة، والشَّبَهُ في الكيفيّة"[510]. (**الْإِخْبَارِيُّ**) بكسر الهمزة أي: المنسوب إلى الإخبار عن الحوادث الواقعة في الماضي[511]. (**وَلِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالسَّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ**) أي: طريقته الْمَرضيّة قوليّة كانت أو عمليّة. (**الْمُحَدِّثُ**) وهو من حَدَّث وأخبر عن النبيّ عليه الصّلوة والسّلم أقواله وأفعاله وتقريراته، فلو كان بين الخبر والحديث مُسَاواة لَماَ اختلف التّعبير عمّن يَتَعاطاهما.

---

[498] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 154.

[499] في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة: وَمِنْ ثَمَّةَ.

[500] انظر: شرح الكافية (شرح الهندي على الكافية لابن الحاجب) للهندي، ص 28. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63.

[501] انظر: مختار الصّحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، ص 94، مادّة "ثمّ". انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63.

[502] انظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لابن الكمال باشا وشمس الدين أحمد المعروف ب"ديكقوز"، ص 28. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63.

[503] في (ع): حيّله. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي فروق حقّي.

[504] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63-64.

[505] في (ق): المختارات، وفي (ع): الاعتبارات. وكلاهما خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[506] في (ق): المختارات، وفي (ع): وفاة. وكلاهما خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[507] انظر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، 41/12؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 57.

[508] انظر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، 41/12.

[509] هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: بيان. وهو غير موجود في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[510] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 462.

[511] هنا في هوامش الأصل، و(ق)، و(ط)، و(ل): الغالب على الإخباريّين الإكثار والتخليط فيما يروونه بخلاف المحدّثين فإنّهم لا ينقلون إلّا ما ثبت. انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 285.

(**وَقِيلَ:**) كان عليه أن يقدّمه على ما قبله؛ لأنّه أقرب إلى المتعارَف. (**بَيْنَهُمَا**) أي: بين الخبر والحديث. (**عُمُومٌ**) مُطلق أي: لا من وَجْه. (**وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ**) أي: لا من وَجْه أيضاً ثمّ بيّن ذلك بقوله: (**فَكُلُّ حَدِيثٍ [٢٩/١أ] خَبَرٌ**) فالأعمّ هو الخبر؛ لأنّه يقال على ما جاء عنه عليه الصّلوة[512] والسّلم[513] وعَن غيره[514]. (**مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ**) أي: ليس كل خبر حديثاً لاختصاص الحديث به عليه الصّلوة[515] والسّلم[516]. فالأخصّ هو الحديث وهذا هو الظّاهر لولا العُرف الشّايع بينهم ويدلّ على الفرق ما قال في البُستان: "إنّ الإخبار قد يكون بدون المخاطبة كما في صُورة الكتابة، وأمّا التّحديث فلا يكون إلّا بالمخاطبة"[517]. ولَمَّا ورد أن يقال: إنّ الحديث لكونه مختصّاً به عليه الصّلوة[518] والسّلم[519] على جميع الأقوال كان من الواجب أن يُعرّف هو في علم الحديث دون الخبر العامّ دفعه بقوله: (**وَعُبِّرَ**)[520] على صيغة المفعول ولو كان مبنيّاً للفاعل على أن يكون الضّمير للمص[521] لكان حقّ التّعبير: وعَبَّرْتُ أو عَبَّرْنَا لأجل الدّمج السّابق. (**هُنَا**) أي: في المتن[522] وهو إشارة إلى المكان القريب كما سلف. (**بِالْخَبَرِ**) دون الحديث مع أنّ العنوان يقتضي الثّاني دون[523] الأوّل. (**لِيَكُونَ**) الخبر. (**أَشْمَلَ**) من الحديث وحقّ العبارة لكونه أشمل ومن البعيد أن يعود الضّمير إلى الحكم الآتي على معنى ليكون الحكم الآتي شاملاً لهما. والحاصل أنّ اختيار لفظ الخبر في عُنْوان الكلام لإرادة الشّمول كما أفاده القول الأخير حتّى يكون ما ذكر بعده من الأحكام متناولاً لخبر الرّسول وخبر غيره فإنّ كل شيء يثبت للأعمّ يثبت للأخصّ. وأمّا اعتبار القول الثاني فغَلط إذ ليس فيه شُمول لاختصاص الخبر بما جاء عن غيره عليه الصّلوة والسّلم وإنّما يفهم منه العموم من طريق المقايسة والأوّلويّة فإنّ الشّمول يكون في الأفراد كما أنّ [٢٩/١ب] الاشتمال يكون في الأجزاء[524].

[الخبر من حيث تعدّد طرقه وتفرّده]

(**فَهُوَ**) أي: الخبر. (**بِاعْتِبَارِ وُصُولِهِ إِلَيْنَا**) أي: إلى السّامعين من العلماء والعملة واحترز[525] باعتبار الوُصول عن اعتباره في نفسه فإنه بهذا[526] الاعتبار لا ينقسم إلى أقسام ولا يوصف بشيء من الأوصاف كالخبر الصّدق والكذب فإنّ

---

512 في (ل): الصّلاة.

513 في (ل): والسّلام.

514 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 154-155؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 285.

515 في (ل): الصّلاة.

516 في (ل): والسّلام. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 155؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 285.

517 انظر: بستان العارفين (في هامش تنبيه الغافلين) لأبي الليث السمرقندي، ص 14، في الباب السابع في رواية الحديث والإجازة؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 305. أبو الليث السمرقندي هو: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، المتوفّى سنة 373 هـ. له تفسير مشهور باسم بحر العلوم. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 301/13 (رقم 7278)؛ تاج التراجم لابن قُطلُوبغا، ص 310 (رقم 305).

518 في (ل): الصّلاة.

519 في (ل): والسّلام.

520 في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة: عَبَّرَ، وفي بعضها: وَعَبَّرْتُ.

521 هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنف.

522 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 156.

523 سقط من (ق).

524 هنا في هوامش الأصل، و(ر)، و(ق)، و(ط)، و(ل): "بمعنى أنّ الأقسام الآتية إذا اعتبرت في غير خبر النّبيّ عليه الصلوة والسّلم فلأن تعتبر في خبره أولى". إلّا أنّه في (ق): "بمعنى أنّ الأقسام الآتية إذا اعتبرت ..."، وفي (ر): "بمعنى أنّ الأقسام الآتية إذا اعتبرت في غير خبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ..."، وفي (ط): "... فلأن يعتبر في خبره أولى"، وفي (ل): "بمعنى أنّ الأقسام الآتية اعتبرت".

525 في (ق): واحترزنا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

ذلك إنّما هو باعتبار مُطابقته للواقع وعدم مطابقته له، ونَظيره أنّ اللفظ قبل الوضع والاستعمال لا يُوصف بشيء من نحو الفصاحة والمجاز والحقيقة.

(**إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ**) أي: يوجد لذلك الخبر الواصل فكأنّه تامّة. (**طُرُقٌ**) بضمّتَيْن جمع طريق[527] وجمعه طُرُقات. وقال الرّاغب: "جمعُ طرقٍ طرائق"[528] انتهى. والظّاهر أنّ طرائق جمع طريقة كقصائد وحلائل في جمع قصيدة وحَليلة. "والطريق: كل ما يطرقه[529] طارق معتاداً أو غيره"[530]. وسمّي طريقاً؛ لأنّه "يُطْرق بالأَرجل أي: يُضْرب. وعنه استُعير كل مَسْلك يسلكه الإنسان في فعل محمود أو مذموم"[531]. "والطَّرْق أخصّ من الضرب؛ لأنّه ضَرْبٌ بوَقْع كضَرْب الحديد بالمِطرقة"[532]. "والطّارق: السّالك للطريق لكِنْ خُصَّ في التعارف للآتي ليلاً، فقيل طَرَق أهله طُرُوقاً، وعُبِّر عن النّجم بالطّارق لاختصاص ظهوره بالليل"[533]. (**أي: أسانيد كَثِيرَةٌ**) جمع إسناد. وهو أن يقول المحدّث: حدّثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أو القَول بكونه جمع سَنَد أيضاً مخالِف لما ذكره في القاموس: "من أنّ جمع سَنَد إسناد أو[534] الجمع كالواحد"[535] انتهى. ويجوز أن يحمل على غير القياس. (**لِأَنَّ طُرُقاً جَمْعُ طَرِيقٍ**) تعليل لوَصْف الأسانيد بالكثرة وهو بيان من حيث الصّيغة ولو أشير إلى الكثرة بالتنوين أيضاً لكان له وَجْه. (**وَفَعِيلٌ**) أي: والحال أن ما يكون على وزن فَعيل من الأسماء المفردة[536]. (**فِي الْكَثْرَةِ**) أي: في حال إرادة الكثرة به وهي ما فوق **[١/٣٠أ]** العشرة ما لا نهاية له. (**يُجْمَعُ عَلَى فُعُلٍ بِضَمَّتَيْنِ**) كرُغُف في جَمع رغيف. فإنّ المراد الأَرْغفة الكثيرة. (**وَفِي الْقِلَّةِ**) أي: وفي حال إرادة القلّة به وهي ثلثة[537] وعشرة وما بينهما من الأعداد. (**عَلَى أَفْعِلَةٍ**) كأَطْرِقة في جمع طريق وأَرْغفة في جمع رغيف. هذا في المذكّر، وأمّا مؤنثه المجرّد عن التّاء فيجمع على أَفْعُل نحو يمين وأَيْمُن وذو التّاء فَعَلى فَعائِل نحو كتائِب في جمع كَتِيبة وهو الجيش. ومنه يُعلم "أنّ الطّرائق جمع طريقة لا جَمع طُرُق" كما قاله الرّاغب[538]. ثمّ المشهور أنّ كُلًّا من جمعي القلّة والكثرة يسعمل في معنى الآخر بحسب المقام والقرائن.

(**وَالْمُرَادُ بِالطُّرُقِ الْأَسانيد**) هذا توطئة لما بَعده من بيان الإسناد فكرّره أي: بعد قوله "أي: أسانيد كَثِيرَةٌ" لوقوع الكلام الأجنبيّ في البَيْن. وقيل: أراد بالأوّل مجرد بيان جَمع الكثرة وذكر الأسانيد توطئة لقوله "كثيرة"، وأمّا هنا فأراد بيان معنى الطّرق. وقيل: إنّ قوله "والمراد" مَعْطوف على اسم إنّ وهو طرقاً، لا على أسانيد فيكون الأوّل علّة للثّاني والثّاني للأوّل على طريق اللفّ والنّشر المشوّش. (**وَالْإسناد حِكَايَةُ طَرِيقِ الْمَتْنِ**) أي: الإخبار عن طَريقه ورفع الحديث إلى قائله، فطريقة المحكيّة هي الرّواة الذين وصَل الحَديث إلينا بهم والحكاية ذكر أسمائهم وكيفيّة أدائهم المتن إلينا. وأمّا السّند فطريق

---

[526] في (ق): بهذه. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[527] سقط من (ق).

[528] نص الرّاغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص 519: وجمع الطّريق طرقٌ، وجمع طريقة طرائق.

[529] في (د): يطرق.

[530] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 238.

[531] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 518.

[532] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 518؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 264.

[533] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 518.

[534] في (د)، و(ل): و. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي القاموس المحيط.

[535] القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص 370.

[536] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 159.

[537] في (ل): ثلاثة.

[538] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 519.

المتن فحصَل الفَرق بين الإسناد والسّند كما يقتضيه اللُّغة وعليه كلام المص[539] في هذا المقام إلّا أنّ المحدّثين يَسْتعملون السّند والإسناد لمعنى واحد. فالأسانيد إذاً رجال الحديث بمعنى الْمُسنِدين على البناء للفاعل فإنّهم يُسْنِدون الخبر إلى ما ينتهي إليه السّند، فمدار **[١/٣٠ب]** صحّة الحديث وغيرها عليهم[540] على حسب صحّتهم وعلّتهم في أنفسهم ودينهم. فطوبى لمن أخذ العلم حيّاً عن حيّ وويل لمن أخذه ميّتاً عن ميّت؛ فالأوّل سبب للحيوة الباقية دون الثّاني. **والمتن** ألفاظ الحديث التي يتقوّم بها في المعاني ويُساق السّند لأجلها من قول أو فعل. قيل: هو مأخوذ من الْمُمُاتَنَة وهي المباعَدة في الغاية[541] أو مِنْ مَتَنْتُ الكبشَ إذا شققت وعاء خُصْيَتِه[542] فاستخرجتها بعُروقها فكأنّ المسنِد يَسْتخرج المتن بسنده. وفيه تأمّل وقبح، بل الأظهر أنّه مأخوذ من القوّة والصّلابة أو مِنْ إطلاقهم المتن على وجه كل شيء وظاهره وأعلاه والأوّل هو الأولى، قال في القاموس: "المتن ما صَلُب من الأرض وارتفع والرّجُل الصُّلْب ومَتْنا الظّهر مُكْتَنِفا الصّلب"[543] انتهى. فظهر أنّ المتن فيه صلابة وقوّة كالظّهر أو أنّه يُسْتظهَر به فهو قوّة للمُسْتدِلّ ونحوه.

[المتواتر وشروطه]

(**وَتِلْكَ الْكَثْرَةُ**) المذكورة في ضمن قوله[544] "أسانيد كثيرة" وهو المناسب باعتبار الشّرح أو المأخوذه من صيغة الطرق وتنوينها وهو الملايم للدّمج (**أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ**) الآتية قريباً وهي أربعة ومع الانضياف الّذي يذكره تكون خمسةً. "والشّرط: كلّ حكم متعلّق بأمر يَقَع بوقوعه، وذلك الأمر كالعلاقة له[545]، فإنّ الشّرط محركة العلامة ومنه أشراط السّاعة لعلاماتها، واشترط فلان على فلان كذا جعل علامة بينهما، والشّرط بمضتين قيل: سُمُّوا بذلك لكونهم ذوي علامة يُعرفون بها، وقيل: لكونهم أرذال النّاس، فإنّ أشراط الإبل: رُذَالها"[546]. "والتّواتر: تتابع الشيء وتراً وفرادى"[547] **[١/٣١أ]**. "والخبر المتواتر هو الخبر الثّابت على أَلْسنة قَوْم لا يُتَصَوَّرُ تواطؤهم على الكذب لكرثتهم أو لعدالتهم، كالحكم بأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ادّعى النّبوّة فأظهر المعجزة على يده، سُمّي بذلك؛ لأنّه لا يَقع دُفْعةً بل على التّعاقُب والتّوالي"[548]. (**إِذَا وَرَدَتْ**) أي: وقتَ ورود تلك الكثرة أو الأسانيد والمآل واحد فإنّ تلك الكثرة هي الأسانيد فإذا للظرفيّة قيّدَتْ كون تلك الكثرة أحد شروط التّواتر بالوُرود المذكور. "وأصل الورود قَصْد الماء، ثم استعمل في غيره"[549] كما قال في تاج المصادر الوُرُودُ: "حَاضِر شدن"[550]، "وفي التنزيل ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[551] قيل: هو مثل: وَرَدْتُ ماء كذا: إذا

---

[539] في (ل): المصنِّف.

[540] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 157.

[541] هنا في الأصل مكتوب فوق الكلمة، وفي (ق): لأنّه كلّما بعد الزمان من الصدر الأوّل كان الحديث. وأمّا في (ر)، و(ط)، و(ل): لأنّه كلّما بَعُد الزمان من الصدر الأوّل كان للحديث بعيدًا.

[542] هنا في الأصل مكتوب فوق الكلمة، وفي (ق)، و(ط):" أي: بيضه". وهو في (ر)، و(ل): "بيضه".

[543] القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص 1591.

[544] في (ق): قول. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[545] سقط من (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل). وهو موجود في الأصل، وفي (د).

[546] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 450.

[547] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 853.

[548] انظر: كتاب التعريفات، ص 279. انظر أيضاً: ص 134، 162.

[549] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 865.

[550] تاج المصادر للبيهقي، 164/1.

[551] سورة المؤمنون، الآية: 71.

حَضَرْتَهُ، وإنْ لم تشرع فيه، وقيل: بل يقتضي ذلك الشّروع ولكن من كان من أولياء لا يُؤَثِّر فيهم بل يكون حالُه فيها كحال إبراهيم عليه السّلام"[552]. (**بِلَا حَصْرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ**) بإضافة حصر إلى عدد يعني تلك الكثرة أحد شُروط التواتر إذا كانَتْ بلا شرط الحصر. فالجار متعلّق بوَرَدَتْ باعتبار الدّمج وصيغة "لا" في مثل هذه العبارة نحو بلا إهمال وبلا نكير. قيل: بمعنى غَير، وقيل: جُعلَ جزءًا[553] ودخل حرف الجر على الكلّ، وقيل: "لا" ههنا اسم كذا الرّواية. "والحصر: التّضييق، قال تعالى ﴿وَاحْصُرُوهُمْ﴾[554] أي: ضَيِّقوا عليهم بمعنى المنع أيضاً"[555]، والأوّل هو المراد ههنا. فالحصر عباره عن إيراد الشيء على عدد مُعَيّن وضبطه وتَضْييقه فيه. "والعدد: الكمّيّة المتألّفة من الوحدات فلا يكون الواحد عدداً"[556] بخلاف الإثنين؛ [فإنّ العدد نصف مجموع الحاشيتين وإحدى الحاشيَتَيْن في الإثنين واحد][557] وثانيتهما ثلثة[558]، والمجموع أربعة ونصفه اثنان، فالإثنان عدد، وكذا **[١/٣١ب]** سائر الأعداد. والمعين المعلوم المتميّز، فإنّ التّعيينَ إظهار عين الشيء في العلم أو الخارج، وتميّزه ببعض الأحوال عن غيره. (**بَلْ يَكُونُ**[559] **الْعَادَةُ**) بل للانتقال والتّرقي من شرط إلى شرط لا لإبطال ما تقدّم ولا لتفسيره، فإنّه لو أراد التّفسير لقال[560]: "بأن يكون"، والمعنى إذا وردت كذلك بحيث يرتقون[561] إلى حدّ إلح[562] يكون[563] العادة. "والعادة: ما استمرّ النّاس عليه وعاوَدُوه"[564]، "والعُرْف: ما اشتهر وتَلقّته الطّبايع[565] بالقبول"[566]. والعادة تُسْتعمل في الأفعال كلُبْس القَميص تحت الثّوب، والعُرف في الأقوال كقولهم في حالة العَزاء: الحكم لله[567]. (**قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُئَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ**) أي: عَدَّتْ[568] تواطؤهم قصداً بأن يتّفقوا على أن لا يقول[569] أحد خلاف ما يقوله[570] صاحبه مُحَالاً؛ فإنّ الإحالة: "محال گفتن، ومحال شمردن"[571]، والمحال بالضّم ما يمتنع وُجوده في الخارج وما أُمِيل عن جهة الصّواب إلى غيره. ويراد به في الاستعمال ما اقتضى الفساد من كلّ وجه كاجتماع الحركة والسّكون في جزء واحد كما قال الرّاغب: "المحال: ما جُمِعَ فيه بين الْمُتَناقِضَيْن، وذلك يُوجَد في المقال، نحو أن يقال: جسمٌ واحدٌ في

---

[552] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 865.
[553] في (ق)، و(ط)، و(ل): جزاءً. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ع).
[554] سورة التوبة، الآية: 5.
[555] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 238.
[556] انظر: كتاب التعريفات، ص 224.
[557] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د) خلافاً للنسخ الأخرى.
[558] في (ل): ثلاثة.
[559] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل)، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: تكون.
[560] في (ق)، و(ع): يقال. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[561] في (د): ترتقون.
[562] سقط من (ع). وهو في (ل): إلخ.
[563] في (ل): تكون.
[564] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 223، 225؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 318.
[565] في (ل): الطّبائع.
[566] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 225؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 318-319.
[567] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 318.
[568] في (ر)، و(ق)، و(ع): عَدَّتْهُ.
[569] في (د)، و(ط)، و(ل): أن يقول.
[570] في (د): يقول.
[571] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 514/2.

مكانَيْن في حالةٍ واحدةٍ"[572]، فهو من الحَول لا من الْمَحَل. "والتّواطؤ: التّوافق، وأصله أن يطأ الرّجل برِجله مَوْطِيءَ صاحبه[573]"[574]. وضمير تواطئهم راجع إلى الكثرة، المراد بها الأسانيد. والكذب هو الإخبار على خلاف الواقع. (**وَكَذَا وُقُوعُهُ مِنْهُمْ**) أي: وكذا أحالت[575] وقوع الكذب من أولئك الكثيرين. (**اتِّفَاقاً**) أي: وقوع اتّفاق وغلط بلا تَشاور بينهم وتَعاهد، فيكون نصبه على الْمَصْدريّة. ومعنى اتّفاقاً: غلطاً لا سهواً قاله السخاويّ[576] فيكون قوله: (**مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ**) تأكيداً له لا قيداً مستقلاًّ كما وُهِم[577]، ويويّده ما قال بعض الكبار: **[٣٢/١أ]** "من أنّ الأمر[578] الاتفاقي عندنا لا يصح [أي: في حق الله تعالى][579] فإنّ الأمر كلّه لله، والله تعالى لا يُحدِث شيئاً بالاتّفاق وإنّما يُحدِثه عن علم صحيح وإرادة وقضاء غيبيّ وقدر، فلا بدّ من كون ما هو كائن في علمه تعالى"[580] انتهى. ومعنى الغلط سَبْق اللّسان في الكلام، وهو غير السّهْو الذي يتنبّه له صاحبه بأدنى تَنْبيه[581]، وغير النّسيان الذي يحتاج إلى كسب جديد ليَحصل المدرَك في القوّة الحافظة[582]. والحاصل أنّ العَادة أَحالَتْ توافقهم على الكذب قصداً سواء تَوَاطَؤُا فيما بينهم أَوْ لا.

(**فَلَا مَعْنى لِتَعْيِينِ الْعَدَدِ عَلَى**) المذهب. (**الصّحيح**) الذي عليه جُمهور أهل الحديث ولم يقل على الأصحّ مع وُجود الاختلاف لما أنّ غيره لا يخلو عن علّة وسقامة[583]. (**وَمِنْهُمْ مَنْ عَيَّنَهُ فِي الْأربعة**) أي: وبعض من المحدّثين من عَيَّن عدد المتواتر وحصره في الأربعة التي هي عدد أمّهات الأسماء وهي الأوّل والآخِر والظّاهر والباطن[584]، وعدد الخلفاء الأربعة وعدد شهود الزّنى[585] وعدد الأركان. وفي "مِنْ" التَّبْعيضيّة تحقير لهم كلفظ البعض وإن كان هذا اللفظ يفيد التفخيم أيضاً في بعض المواضع. (**وَقِيلَ:**) بحصر ذلك العدد. (**فِي الْخَمْسَةِ**) عدد الصّلوات الخمس، وعدد اللّعان كما في سورة النّور[586]. (**وَقِيلَ: فِي السَّبْعَةِ**) عدد أصحاب الكهف[587]، وعدد السّيّارات. (**وَقِيلَ: فِي الْعَشرَةِ**) عدد العشرة المبشَّرة، وعدد[588] أيام الصّيام التي ورد فيها ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[589]. (**وَقِيلَ: فِي الْإِثْنَيْ عَشَرَ**) عدد الأئمّة والبُروج الاثنى[590] عشر، وعدد نقباء بنى إسرائيل[591]، وعدد حُروف الكلمة الطيّبة. (**وَقِيلَ: فِي الْأَرْبَعِينَ**) كما قال الله تعالى:

---

[572] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 267.

[573] هنا في الأصل، وفي (ق) فوق الكلمة: "أي: يضع قدمه موضع قدمه".

[574] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 875.

[575] في (ق): حالت. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[576] النّص المذكور في فتح المغيث للسخاوي، 13/4–14، ونقلاً عنه في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 163: أي: غلطاً أو سهواً.

[577] المؤلّف يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفيّ تلميذ ابن حجر ويردّ عليه. انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 31. وذكره عن ابن قطلوبغا أيضاً الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 163.

[578] هو في (د): المراد، وفي (ق): أمر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[579] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا فوق السطر في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وهو غير موجود في (ع)، و(ط)، و(ل).

[580] لم أجده.

[581] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 349–350.

[582] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 349.

[583] انظر لتفصيل المسألة: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 64).

[584] انظر: سورة الحديد، الآية: 3.

[585] انظر: سورة النساء، الآية: 15؛ وسورة النور، الآية: 6.

[586] انظر: سورة النور، الآيات: 6–9.

[587] انظر: سورة النور، الآية: 22.

[588] في (ق): وعد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[589] سورة البقرة، الآية: 196.

[590] في (ق): اثني. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[592]، وقد **[٣٢/١ب]** روي أنّهم كانوا أربعين أكملهم عمرُ رضي الله عنه حين أسلم في دار الأرقم في مكّة[593]. والأربعون هي العدد الكامل عند العرب وفيها كمل[594] تخمير الطّينة الآدميّة واستنبئ الأنبياء وتمّ فناء الأولياء. **(وَقِيلَ: فِي السَّبْعِينَ)** عدد مختار الكليم للميقات كما قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا﴾[595]. **(وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ)** المذكور من الأعداد كالعشرين في قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ﴾[596]، وكالمائة في قوله عليه الصّلوة[597] والسّلم[598]: "إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً مائة إلّا واحداً"[599]؛ فإنّها باعتبار الأحديّة تصير مائة كاملةً، وكثلثمائة[600] وبضعة عَشر التي هي أصحاب بدر، كسبعمائة المشار إليها بالسّنابل السّبع[601]، وكالألف التي هي عدد الأسماء الإلهيّة الأحديّة التّفصيليّة والألقاب الكونيّة المحمديّة.

(وَتَمَسَّكَ كُلُّ قَائِلٍ) أي: تعلّق كل قائل من القائلين المذكورين. **(بِدَلِيلٍ)** يصحّ أن يُستدلّ به كالقرآن والحديث لا الخبر؛ فإنّه ضعيف لا يقوم حجّة على شيء، دلّ عليه قوله فيما بعد فأفاد العلم .**(جَاءَ فِيهِ)** أي: ورد في ذلك الدّليل. **(ذِكْرُ ذَلِكَ ٱلْعَدَدِ)** أي: عدد كان من مراتب الأعداد. **(فَأَفَادَ)** أي: ذلك العدد في ذلك الدّليل بخصوصه. **(الْعِلْمَ)** اليقينيّ الذي لا يطرأ عليه الشّبهة القادحة لكون الدّليل آيةً أو أثراً صحيحاً. فقوله "فأفاد" تفريع على "جاء" وبيانٌ لإفادة العدد العلم في نفس الأمر بالنّسبة إلى خصوص المحَلّ. **(وَلَيْسَ بِلَازِمٍ)** اعتراض من جانب المص[602]، والحال أنّه ليس بواجب عقلاً. **(أَنْ يَطَّرِدَ)** اسم ليس. "واطّراد الشيء: متابعة بعضه بعضاً"[603] أي: يطّرد ذلك العدد في إفادة العلم. **(فِي غَيْرِهِ)** أي: في غير ذلك الدّليل فيجوز أن يفيد العلم في موضع دون موضع. **(لِاحْتِمَالِ الْاِخْتِصَاصِ)** الخصوصيّة: "تفرّد **[٣٣/١أ]** بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وذلك خلاف العُمُوم"[604] أي: لاحتمال أن يختصّ إفادته العلم بذلك الْمَوضع المخصُوص ومع الاحتمال لا يثبت القياس على أنّه يقع التّعارض إذ ليس عدد أَولى من عدد في باب العمل.

(فَإِذَا وَرَدَ الْخَبَرُ كَذَلِكَ) تفريع على قوله "إذا وردت" وتكرير له ليكون توطئة لبناء ما بعده عليه أي: فإذا ورد الخبر من طرق كثيرة بلا حصر إلخ[605]. **(وَانْضَافَ إليه)** أي: إلى وروده كذلك. والانضياف: الانضمام والاتّصال، "وأصل الضَّيْف الْمَيْل. يقال: ضاف: مَالَ: وأضفتُه: أملتُه. والضّيف: من مَالَ إليك نُزولاً بك"[606] **(أَنْ يَسْتَوِيَ الْأَمْرُ)** أي: أمر

---

[591] انظر: سورة الأنفال، الآية: 64.

[592] سورة المائدة، الآية: 12.

[593] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 165.

[594] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ع)، إلّا أنّه في (ق)، و(ط): كلّ، وهو ساقط أصلاً من (ل).

[595] سورة الأعراف، الآية: 155.

[596] سورة الأنفال، الآية: 65.

[597] في (ل): الصلاة.

[598] في (ل): والسّلام.

[599] البخاري، "الشروط"، 18، (رقم الحديث: 2736)؛ "الدعوات"، 68، (رقم الحديث: 6410)؛ "التوحيد"، 12، (رقم الحديث: 7392)؛ مسلم، "الذكر والدعاء"، 5-6، (رقم الحديث: 2677).

[600] في (ل): كثلاثمائة.

[601] انظر: سورة البقرة، الآية: 261.

[602] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنّف.

[603] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 517.

[604] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 284.

[605] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[606] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 513.

الإسناد وشأنُه. (**فِيهِ**)[607] أي: في ذلك الخبر. (**فِي الْكَثْرَةِ الْمَذْكُورَةِ**) أي: مع الإحالة المسطورة لما أنّها كانت قيداً لتلك الكثرة بل شرطاً من شروطها. (**مِن ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ**) أي: من ابتداء ذلك الأمر إلى انتهائه بأن يَروي الخبر جَمْعٌ عن جَمعٍ بشرط عدم الحصر مع ما يليه. والمراد بالابتداء الطّبقة التي شاهدت المخبر عنه، وبالانتهاء الطّبقة التي وصل الخبر منها وهي الطّبقة الأخيرة وهذا إذا كان للإسناد ابتداء وانتهاء. وأمّا إذا لم يكن له ذلك[608] "فالاستواء ليس بشرط بل غير ممكن كما إذا كان من التّابعين وسُمِع من الصّحابة على وجه التّواتر ثم إنّ الانضياف المذكور ثالث الشُّروط على مقتضى كلام المص[609] فإنّه جعل كون الكثرة بلا حَصر شَرطاً والإحالة شرطاً آخَر وبه يخرج الخبر الذي رواه أوّلاً أقلّ من عدد التّواتر ثم زاد حتى وصل إلى عدد التّواتر ودام عليه فإنّه لا يطلق عليه المتواتر"[610] بل يكون كالمتواتر بعد القرن الأوّل وهو الخبر المشهور. (**وَالْمُرَادُ بِالْإِسْتِوَاءِ أَنْ لَا تَنْقُصَ الْكَثْرَةُ الْمَذْكُورَةُ**) المحصِّلة للعلم القطعيّ. (**فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ**) والطّبقات أي: "عن العدد الذي أحالت العادة إلخ[611] سواء **[١/٣٣ب]** وقع النّقص بحسب أشخاصهم أوْ لا بأن كان العدد أوّلاً ألفاً مثلاً ثم نقص واحد منهم"[612] أو اثنان فالعمدة هي الإحالة. (**لَا أَنْ لَا تَزِيدَ**) أي: الكثرة المذكورة. (**إِذِ الزِّيَادَةُ ههُنَا**[613]) أي: في مقام إسناد المتواتر. (**مَطْلُوبَةٌ مِنْ بَابِ الْأَوْلَى**[614]) والاحتياط لتحصيل كمال اليقين والاطمئنان كما قال تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السّلام ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[615]؛ لأنّ العلم إذا حصل بدون الزيادة فمعها أولى[616] فإذا كان الاطمئنان مطلوباً للنّبيّ فكيف للوليّ ومن يليه من المؤمنين، يقال: فلان أولى بكذا أي: أَحْرى وأَجْدر. (**وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُ انْتِهَائِهِ**) معطوف على قوله "أن يستوي الأمر" فإنّ قوله "والمراد إلخ[617]" اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه لمساس الحاجة إليه، والمستند بمعنى محلّ الاستناد والاعتماد وضمير انتهائه يرجع الى الأمر الذي هو عبارة عن الإسناد. والمعنى وَانْضَاف إليه أيضاً أن يكون مُسْتند علم الرّاوي الأوّل عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم [وغيره الذي ينتهي إليه الإسناد عرُوجاً. (**الْأَمْرَ الْمُشَاهَدَ**) فيقولَ][618] رأيت بعيني وشاهدت الأمر كذا. (**أَو الْمَسْمُوعَ**) فيقولَ: سمعتُ من رسول الله أو من الصّحابيّ أو ممّن بعده. قال في شرح المواقف: "الحاصل من التواتر علم جُزئيّ من شأنه ان يحصل بالإحساس أي: كالرؤية والسّمع فلذلك لا يقع في العلوم بالذّات بل بالتّبع"[619]. (**لَا مَا ثَبَتَ**) أي: لا أن يكون

---

[607] هو غير موجود في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 168.

[608] سقط من (ق).

[609] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[610] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 168.

[611] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[612] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 168.

[613] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، إلّا أنّه في النّسخ المطبوعة الأخرى للنّزهة: هنا.

[614] في طبعة علي حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري للنّزهة، ص 55: أَوْلَى.

[615] سورة البقرة، الآية: 260.

[616] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 169.

[617] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[618] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[619] انظر: شرح المواقف للشريف الجرجاني، 2/40-41.

مستند انتهائه ما ثبت. (**بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ الصِّرْفِ**)[620] أي: بقضاء العقل الذي لم يختلط به الحسّ إذ هذا يتطرّق إليه الالتباس دون الأوّل، مثلاً لو أخبر عن حُدوث العالم احتمل عند السّامع **[١/٣٤أ]** النّقيض؛ لأنّه أخبر عن أمر[621] نظريّ[622] بخلاف الإخبار عن الحسّيّات كالبلاد وما فيها من الأشخاص وغيرهم. فالقضيّة بمعنى القضاء والحكم يقال: قضى عليه يقضي قضاً وقضاء وقضيّة حكم. "والصِّرف بالكسر: كل خالص عن غيره، كأنّه صُرِف عنه ما يشوبه أي: رُدّ"[623].

(**فَإِذَا جَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ**) جواب "فإذا ورد" ففاعل جَمع فاعل "ورد" وهو الخبر. ونظير هذه الشّرطيّة قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[624] فإنّ الشّرطيّة[625] الثّانية وهي "مَنْ تَمَتَّعَ" جوابٌ للشّرطيّة الأولى وليست الشّرطية الثّانية في كلام المص[626] من قبيل التكرير للتذكير كما قيل بل لترتيب الانضياف الآتي عليها كترتيب الانضياف الماضي على الأولى[627]. فَاعْرِف. (**وَهِيَ: عَدَدٌ كَثِيرٌ**) أَنَّث الضّمير الرّاجع إلى الشّروط الأربعة باعتبار مجْموع الخبر. فالعدد الكثير الذي ليس فيه الحصر هو الشّرط الأوّل من شروط التواتر. (**أَحَالَتِ الْعَادَةُ تَوَاطُئَهُمْ**) على الكذب [وهو المدخول[628] الأوّل لِ"بَلْ"[629] فيما سبق. (**أَوْ**[630] **تَوَافُقَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ**)**]**[631] وهو المدخول[632] الثاني لها وقوله "على الكذْب" متعلّق بكلّ من التّواطئ والتّوافق بطريق التنازع، وهذه أي: الإحالة المستفادة من كلمة "بل" هي الشّرط الثاني من شروطه. (**رَوَوْا**) أي: العدد الكثير. والرّواية نقل الحديث وحكايته. (**ذَلِكَ**) الخبر. (**عَنْ مِثْلِهِمْ**) في أنّ العادة تحيل تَواطئهم وتوافقهم على الكذب وإن لم يَبْلغوا عددهم؛ فإنّ العمدة في ذلك هي الإحالة لا الاتفاق على عدد مخصوص كما أشير إليه سابقاً. (**مِنَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى الانْتِهَاءِ**) أي: من الطّبقة الأولى إلى الأخيرة فهذه الرّواية هي الشّرط الثالث من شُروطه. (**وَكَانَ مُسْتَنَدُ [١/٣٤ب] انْتِهَائِهِمِ الْحِسَّ**) مِنْ سَمْع أو مشاهدة؛ فإنّ ما لا يكون عن سماع أو مشاهدة يحتمل دُخول الغلط فيه، وهذا هو الشّرط الرابع من شروط التواتر. وهذا الانتهاء هو الانتهاء عروجاً كما أنّ انتهاء الأوّل هو الانتهاء نزولاً. والحسّ هو الإدراك بالمشاعر كالسّمع والبَصر وقد يراد به نفسُ تلك المشاعر. قيل[633]: "أتي بالواو هنا مع أنّه ذكر ما سبق بطريق التّعداد إشارة إلى أنّ ما ذكر في قوة العطف"[634] انتهى.

---

[620] هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق) مكتوب في الهامش: "لا بدّ أن يكون [في الأصل: تكون] المخبر به ممكناً مشاهدًا ولو بالتّجربة والحدس [في (ق): حدس] فلو أخبر جميع العالم عن المستحيل عقلاً أو من المعقول الغير المشاهد لا يفيد اليقين إلّا خبر النّبيّ عليه الصلوة والسلم في المعقول فقط. من الشرح الرّمضانيّ في الكلام". انظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 64).

[621] سقط من (ق).

[622] هنا في الأصل، وفي (ر) مكتوب في الهامش: "فلا يحصل لنا العلم بحدوثه إلّا بالاستدلال".

[623] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 483.

[624] سورة البقرة، الآية: 196.

[625] في (ق): الشّرط. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[626] سقط من (ق). وهو في (ل): المصنِّف.

[627] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: "أي: على الشّرطيّة الأولى".

[628] في (ل): الدخول. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[629] يقصد به الشارح رحمه الله تعالى كلام الحافظ ابن حجر السابق: "بَلْ يَكُونُ (تكون) العادة قد أحالت تواطؤهم على الكذب ..."

[630] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، وعلي بن حسن بن عبد الحميد: و.

[631] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[632] في (ل): الدخول. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[633] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

وليس بذاك[635] بل لَمّا كان الشّرط الثاني مرتبطاً بما قبله ارتباط الصّفة بالموصوف أورده في صورة الوصف، كأنّه والأوّل من واد[636] واحد فليس الثاني من قبيل التّعداد ولما كان الجامع بين الثالث والرابع هو الرّواية عَطفه عليه وأخلى الثالث عن الرابط إيراداً للمتناسبين الأخيرين على نسق واحد. **(وَانْضَافَ إِلَى ذَلِكَ)** "أي: انضم إلى ذلك المذكور من الشروط الأربعة"[637]. **(أَنْ تَصْحَبَ[638] خَبَرَهُمْ)** "بالنصب على أنّه مفعول تصحب"[639] قدّمه تشويقاً إلى ما بعده. **(إِفَادَةُ الْعِلْمِ لِسَامِعِهِ)** "وهذا الانضياف هو الشّرط الخامس عند بَعْضهم"[640] ولا بُعد؛ فإنّه كما لم يقدح الانضياف الأوّل في كون المنضاف شرطاً مستقلّاً، فكذا هذا الانضياف الثاني. وكأنّه أشار بالانضياف في المقامين إلى كون المنضاف إليه أصلاً وعمدةً في الشّرطيّة وما عداه تابعاً له. والمراد بالعلم هنا هو العلم الضروري الذي يضطرّ إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه سواء كان نظريّاً عقليّاً أو سَمعيّاً نقليّاً[641]، إذا كان السّامع لا يعتقد خلاف ما أخبر به لشبهة أو تقليد[642] وإلّا فلا يفيد ذلك[643] **[١/٣٥أ]** كتواتر النصّ على إمامة علي رضي الله عنه عند الرّوافض والشّيعة؛ فإنّه لا يفيد العلم لمن يعتقد خلاف ذلك كأهل السّنة والخوارج، فالتّواتر عندهم لا يكون تواتراً عند هؤلاء وإلّا لأفاد العلم عند الكلّ، ومن ثمّ قالوا: إنّ المتواتر قد يكون نسبيّاً فيتواتر عند قوم دون آخرين وقد يكون لفظيّاً ومَعْنويّاً إن اتفقوا في اللّفظ والمعنى جميعاً، وقد يكون مَعْنويّاً فقط إن اختلفوا في اللفظ مع رجوع الكلّ إلى معنى واحد والفرق بين الْمُستمِع والسّامع أنّ الْمُستمِع من كان قاصداً للسّماع مُصْغِياً إليه والسّامع [من غير قصد][644] إليه فكلُ مُسْتمع سامع من غير عَكْس.

(فَهَذَا) أي: الخبر الذي انضاف إليه إفادة العلم مع تحقّق الشّروط الأربعة. وهذا التّفسير أولى من أن يقال: أي: هذا الخبر الجامع الشروط المتقدّمة مع الانضياف المذكور. وذلك لأنّ التخلف الآتي يدلّ على ما ذكرنا ولأنّ كلمة مع إنّما تدخل على المتبوع وقد دخلتْ في عبارة القائل على التابع. **(هُوَ)** وَحده. **(الْمُتَوَاتِرُ)** لا غيره[645].

(وَمَا) أي: والخبر الذي. **(تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَنْهُ)** أي: وإن تحققت فيه الشّروط الأربعة كما هو الظّاهر من قوله الآتي في المشهور ما لم يجمع شروط المتواتر. وفيه أنّه يخالف المشهور من قولهم الحديث المشهور ما كان من الآحاد في الأصل ثم اشتهر. والتخلف: التأخّر ضدّ التقدّم، والمتخلِّف المتأخِّر لنقصان أو قصور. **(كَانَ مَشْهُوراً فَقَطْ)** أي: فحسب لا مشهوراً ومتواتراً معاً كما في الصّورة التي جمعَتْ بين الشّروط الأربعة فيكون بينهما عُموم وخصوص مطلقٌ **[١/٣٥ب]**، ولذا قال: **(فَكُلُّ مُتَوَاتِرٍ مَشْهُورٌ)** أي: باعتبار الأمر الوجوديّ الذي هو تحقّق الشّروط الأربعة في بعض أفراد المشهور وفيه النّظر الذي قدّمناه. **(مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ)** أي: ليس كل مشهور متواتراً؛ إمّا لتخلف[646] العلم عنه، أو لأنّه

---

[634] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 172.

[635] في (ع)، و(ط)، و(ل): بذلك.

[636] في (ع): واحد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[637] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 173.

[638] في النّسخ المطبوعة للنزهة: يصحب.

[639] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 173.

[640] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 173.

[641] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 173.

[642] في (ع): يعتقد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[643] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة؛ وفي (ق) في الهامش: "أي: العلم الضروري".

[644] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[645] في (ق)، و(ع): لا غير. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[646] في (ق): التخلف. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

كما يكون برواية جمع غير محصور كذلك يكون برواية ما فوق الاثنين فيجامع المتواتر في كونه بلا حَصْر ويفارقه في كونه مع حَصْر، هذا هو مراده. وقيل[647]: "لا بدّ ههنا من زيادة قيد دلّ عليه المقام بأن يقال: فكلّ متواتر تخلّف عنه العلم مشهور، وليس كل مشهور متواتراً بالمعنى المصطلح الجامع للشّروط الخمسة"[648] انتهى. وفيه أنّ المتواتر من حيث إنّه متواتر لا يتخلّف عنه العلم فكيف يكون مشهوراً إلّا أن يتأوّل بما قلنا فإنّه إذا اجتمعت الشروط الأربعة كان مشهوراً ومتواتراً وإن كان مع المتواتر أمر آخر زايد[649] هو إفادة[650] العلم فيكون المشهور أعمّ من حيث تحقّقه في ضمن المتواتر ومن حيث تفرّده بالتخلّف المذكور، فاعرف هذا. وأمّا خبر[651] الواحد فهو الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً ما لم يبلغ حدّ الشهرة[652] والتواتر. فمن أنكر الخبر المتواتر وموجبه كان كافراً ومن أنكر ما في حكمه يخاف عليه الكفر كما قال الكرخي[653] من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى: "أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفّين لأن الآثار أي: روايات الصّحابة التي جاءت فيه في حكم التّواتر"[654]. ومن أنكر الحديث المشهور يكفر عند البعض، وعند الآخر: وهو عيسى بن أبان[655] "يُضَلَّل ولا يُكْفَر، وهو الصّحيح"[656]. "ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر ولا يضلّل إلّا أنّه يأثم بترك القَبول. ومن سمع حديثاً فردّه يكفر"[657]. وقيل: إن **[١/٣٦أ]** كان متواتراً يكفر فيكفر بإنكار أصل الوتر وما ورد فيه، وكذا لو قال: "سمعناه كثيراً بطريق الاستخفاف يكفر"[658]. وفي الأُصول خبر الواحد قطعيّ في حقّ العمل فموجبه الوُجوب تارة، والسنّة والاستحباب أخرى لا في حقّ العلم. والمراد بالاحتمال في العلم تجويز كذب الرّواة لعدم التّواتر، فمع احتمال أنّه حديث الرّسول أَوْ لا، لا يثبت القطع فلذا لا يكفر جاحده. والواجب على المؤمن أن يقول قبلت ما ثبت عن الخبر مطلقاً ما كان عندي وما لم يكن حتى يَسْلم من قبول ما ليس بحديث أو ردّ ما كان حديثاً.

(**وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الشُّرُوطَ الْأربعة إِذَا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصُولَ الْعِلْمِ**) يعني أنّ العلم الضّروريّ لازم لحُصول الشروط الأربعة بحيث لا يتخلّف عنه فيكون بعض المشهور[659] متواتراً وهو ما تحقّق فيه تلك الشّروط. (**وَهُوَ**) أي: حصول الشّروط الأربعة. (**كَذَلِكَ**) أي: مُسْتلزم لحصول العلم والاستلزام المذكور واقع ومتحقّق في نفس الأمر وهو تسليم له لكن لا على الإطلاق، ولذا قيّده بقوله: (**فِي الْغَالِبِ**) أي: في غالب الأخبار وأكثر الآثار وإنّما عبّر عن الأكثر

---

647 المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري.

648 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 174.

649 في (ق)، و(ع): زائد.

650 في (ق): إفاده. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

651 في (د)، و(ق): الخبر. وهو مخالف لما موجود في الأصل، وفي النّسخ الأخرى من أنّه: خبر.

652 في (ق): الشهر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

653 هو: أَبُو الحَسَنِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ الحُسَيْنِ بنِ دَلاَّلٍ البَغْدَادِيُّ، الكَرْخِيُّ، الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الزَّاهِدُ، مُفْتِي العِرَاقِ، شَيْخُ الحنفيَّة، الفَقِيهُ، المتوفّى سنة 340 هـ. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 353/10-355 (رقم 238)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 426/15-427 (رقم 238)؛ لسان الميزان لابن حجر، 98/4-99 (رقم 5507).

654 التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، 236/2؛ تيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي، 38/3.

655 هو: أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، فَقِيهُ العِرَاقِ، تِلْمِيذُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ، وَقَاضِي البَصرَةِ، المتوفّى سنة 221 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 157/11-160 (رقم 5850)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 440/10 (رقم 141)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 310/3 (رقم 6553).

656 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 232.

657 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 232.

658 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 232.

659 في (د): المشهوراً. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

بالغالب؛ لأنّ الأكثر غالب على الأقلّ وقاهر له فإنّ الغلبة[660] القهر، يقال: غلب عليه أي: استولى وقهر. (**لَكِنْ قَدْ يَتَخَلَّفُ**)[661] أي[662]: استلزام[663] الحصول للحصول وهو تصريح بما علم التزاماً؛ لأنّ الغالب يَسْتلزم القلّة التي أفادَتْها كلمةُ قَدْ. (**عَنِ الْبَعْضِ**) أي: بعض الأخبار وبعض الشيء جُزءٌ منه وقالوا لبعض يتجزّى[664] دون الجزء. وفيه تنزيل الأخبار منزلة الكلّ، والأصل أنّ الخبر كلّي تحته أفراد وجزئيّات. (**لِمَانِعٍ**) كغباوة السّامع[665] والشّبهة والتّقليد فلا يكون بعض المشهور **[٣٦/١ب]** متواتراً. فَاعْرِف. يقال عليه: إنّ الكلام ههنا ليس في المتواتر النّبي والذي فيه المانع لإفادة العلم بالنّسبة إلى السّامع بل في المتواتر[666] الحقيقيّ فهو إذا جمع شروطه كان من شأنه إفادة العلم قطعاً إلّا يرى أنّ العسل من شأنه الشّفاء وإن حصَل المانع بالنّسبة إلى الممرور فلا يكون بعض المشهور متواتراً فلا يصح تقسيمه إلى قِسمين كما فعله المص فيما سيأتي وهو الحق الصّريح الذي لا محيد عنه.

(**وَقَدْ وَضَحَ**) أي: بَانَ. (**بِهَذَا**) أي: بما تقدّم قريباً من البيان. وفي بعض النُّسخ "بهذا التّقرير"[667] وهو بيان المعنى بالعبارة كما أنّ التّحرير بيانه بالكتابة[668]. ويقال التقرير باعتبار تمكّن المطلوب في الذّهن[669]؛ لأنّه جعل الشيء في قراره وتحقيقُه وتثبيتُه، وأمّا الإيضاح فهو باعتبار فهم السّامع[670]. (**تَعْرِيفُ الْمُتَوَاتِرِ**) وهو أنّه خبر جَمعٍ كثير يُحيل العَقل تَواطئهم أو[671] توافقهم على الكذب عادةً ويستوي العدد من الابتداء إلى الانتهاء وينتهي إلى الحسّ من سماع أو مُشاهدة ويفيد العلم الضّروريّ. ومراده من هذا الكلام التّنبيه وربط الكلام بَعضه ببَعض ليحصل ما أراده من الدّمج، ولذا قال: (**وَخِلَافُهُ**) أي: خلاف المتواتر وهو المشهور[672] أراد به دفع ما يتوهّم من المتن من أنّ كل ما يَرد بلا حَصْر فهو متواتر فعمّم المشهور إلى ما يرد بلا حَصْر مع فقد بعض الشّروط وإلى ما يرد مع حَصْر ليتميّز عن المتواتر. والخلاف بمعنى المخالِف[673]، قال الراغب: "الخلاف أعمّ[674] من الضدّ؛ لأنّ كل ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدًّا"[675]، ويقال: الاختلاف يجري فيما يكون طريق وصوله متفاوتاً[676]، ولكن المقص[677] متّحد كزيارة الكعبة بالنّسبة **[٣٧/١أ]** إلى

---

[660] في (ق): غلبة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[661] في طبعة علي حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري للنّزهة، ص 57: تتخلّف.
[662] في (ل): في. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[663] في (ق): استلزم. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[664] في (ق): يجزّى. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[665] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 175.
[666] في (د): متواتر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.
[667] كما في نسخة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 176.
[668] في (ق): بالكتاب. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى. انظر للفرق بين التحرير والتقرير: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 17؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.
[669] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.
[670] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.
[671] في (د)، و(ط)، و(ل): و.
[672] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 176.
[673] هنا ما عدا (ع) في هوامش جميع النّسخ: "ولم يقل: وضدّه؛ لأنّ الضدّين لا يجتمعان وقد أثبت بينهما العموم. تدبّر".
[674] سقط من (ق).
[675] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 294.
[676] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 304.
[677] في (د)، و(ع)، و(ط)، و(ل): المقصود.

الذاهب من مكّة والذاهب من الشّام، ولذا ورد "اختلاف أمّتي رَحْمة"[678]. والخلاف خلاف ذلك كرجلين أحدهما يذهب إلى المشرق والآخر إلى المغرب فيكون كلّ من الطّريق والمقص[679] مختلفاً[680]. **(قَدْ يَرِدُ بِلَا حَصْرٍ أَيْضاً)** أي: كالمتواتر فيقال عليه: فماذا يُسمّى؟ فيقال: المشهور لقوله: **(مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشُّرُوطِ)**[681] فإنّه وإن ورد بلا حصر لكن إذا لم يستوعب الشّروط[682] كان مشهوراً لا متواتراً وذلك بأن لا يستوي طرفاه أو لا يكون منتهياً إلى الحسّ أو يتخلّف عنه إفادة العلم. والفقد والفقدان "كُمْ يافتن"[683]، يقال: "فَقَدَه يَفقِده فقداً وفِقداناً وفُقوداً: عَدِمه، فهو فَقيد ومَفْقود"[684]، "فالفقد عدم الشيء بعد وجوده، فهو أخصّ من العدم، فإنّ العدم يقال فيه وفيما لم يُوجَد بَعدُ"[685] قاله الراغب. فإن قلتَ: لا حاجة إلى هذه الزّيادة مع قوله "ما لم يجمع" إلخ[686]، قلتُ: هذه الزّيادة مع عدم الحصر والقيد الآتي مع الحَصْر فلا بدّ من كلّ منهما دفعاً للاشتباه. **(أَوْ مَعَ حَصْرٍ)** عطف على قوله "بلا حصر" ليستقيم الدّمج. **(بِمَا)** أي: في عدد كائن. **(فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ)** استعمل "فوق" هنا في العدد كقوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾[687] ويُستعمل في الزمان والمكان والجسم والمنزلة. **(أي: بِثَلَثَةٍ)**[688] تفسير "لِمَا"؛ لأنّ الثلثة[689] فوق الاثنين صُعوداً كما أنّ الاثنين تحت الثلثة[690] نُزولاً. **(فَصَاعِدًا)** حال وإن كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة على العامل المضمر أي: فذَهب العدد أو فزاد صَاعِداً فحذف الفعل لكثرة استعمالهم فصَاعِداً. **(مَا لَمْ يَجْمَعْ)**[691] أي: الخبر. **(شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ)** وفي بعض النّسخ: "[ما لم يجتمع]"[692]

---

[678] الحديث ذكره بهذا اللفظ السيوطي في الجامع الصغير وقال: "(أخرجه) نصر المقدسي في الحجّة، والبيهقي في الرسالة الأشعريّة بغير سند، وأورده الحليمي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم، ولعله خُرّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا" الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسّيوطيّ، ص 24 (رقم 288). ذكره دون إسناد البيهقي في الرسالة الأشعريّة (كما ذكره السيوطي) المنشورة ضمن كتاب تبيين كذب المفتري لابن عساكر، ص 106؛ وابن الأثير في جامع الأصول، 107/1؛ والبيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 32/2؛ والغزالي في إحياء علوم الدين، 39/1. ورواه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، ص 162–164، (رقم الحديث: 152، 153، 154)؛ والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، ص 48 بلفظ: "اختلاف أصحابي لكم رحمة". الحديث ذكره العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، 64/5–68؛ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 38 (رقم 23)؛ الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 108–111 (رقم 17)؛ ص 388؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 46–47 (رقم 39)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 23 (رقم 6)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 66/1–68 (رقم 153)؛ 504/2 (رقم 3125)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 141/1–144 (رقم 57)؛ (448/4)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، 772/2/7؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 34 (رقم 230)؛ إرواء الغليل للألبانيّ أيضاً، 9/1، 11.

[679] في (د): والمقصود.

[680] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 304.

[681] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: لَكِنْ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشُّرُوطِ.

[682] في (ق): الشّرط. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[683] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 121/1.

[684] انظر: القاموس المحيط، ص 392.

[685] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 641.

[686] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، إلّا أنّه في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[687] سورة النساء، الآية: 11.

[688] في (ل): "أي: بِثَلَاثَةٍ".

[689] في (ل): الثلاثة.

[690] في (ل): الثلاثة.

[691] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وأيضاً في بعض النّسخ المطبوعة لنزهة النظر في توضيح نخبة الفكر مثل: طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 250/1، وطبعة علي بن حسن بن عبد الحميد، ص 57، إلّا أنّه في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 177، وطبعة نور الدين عتر، ص 44: ما لم تجتمع، وفي طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 40: ما لم يجتمع.

[692] ما بين المعقوفتين سقط من (د). هو هكذا هنا في الأصل، وفي و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع): ما لم تجمع.

فيكون الشّروط فاعلاً[693] له [٣٧/١ب] و"ما" دواميّة زمانيّة أي: مدّة دوام عَدم الجمع والاجتماع وهو قيد لقوله "فصاعداً" إذ يفهم منه أنّ العدد قد يصل إلى كثرة تفيد التّواتر[694] فقوله "مع حَصْر" لا يغني عنه، قيل: فيكون بين المشهور والمتواتر مباينةً؛ لأنّ المتواتر أن يكون له طرق بلا حصر، والمشهور أن يكون له ثلثة[695] أو زايد[696] عليها ما لم يبلغ حدّ التّواتر فيخالف ما قدّمه من أنّ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، وأجيب بأنّ المشهور يطلق على ما يقابل المتواتر وهو المراد هنا وعلى ما هو أعمّ وهو مراده هُناك فلا تَعارض أقول قد أشار المص[697] الأوّل بالشقّ الثّاني من التّرديد وإلى الثاني بالأوّل منه وهو قوله وخلافه إلخ[698]، فانظر حتى لا تمشي على العمياء. (**أَوْ بِهِمَا أي**: **بِاثْنَيْنِ فَقَطْ**) أي: لا بما دونهما[699]، أعاد الضّمير إلى المضاف إليه، فأوْهم كونه معطوفاً على قوله "بما فوق الاثنين" وهو فاسد؛ لأنّ الحصر في اثنين وإن كان صحيحاً لكن لَيْس للمَحْصور فيهما وهو الخبر العزيز طرُق كثيرة[700] بل له طريقان وإسنادان فقط فالوَجه أن يقال: إنّه عَطف على المعنى لا على اللفظ، والتّقدير أنّ الخبر إما أن يُرْوَى بطرق بلا حَصر أو مع حصر بما فوق الاثنين أو بالاثنين أو بواحد على أن يكون أو بالاثنين معطوفاً على قوله "بطرق" على معنى أنّ الخبر إما أن يروى بطُرق أو بطريقين أو بطريق واحد أو يقال: إنّه عطف على قوله "أن يكون له طرق" لكن باعتبار حَذْف العامل، والتّقدير أنّ الخبر إمّا أن يكون له طرق بلا حَصْر أو يكون له طرق مع حصر أو يرد باثنين أو بواحد[701] فيكون أو يرد مَدخولاً للتّرديد لا الطّرق فيندفع الفساد ودلّ [٣٨/١أ] على اعتبار الحذف قوله والمراد إلخ[702]. (**أَوْ بِوَاحِدٍ**)[703] أي: أو يُروى بطريق واحد أو يرد بسند واحد. "والواحد مشتقّ من الوَحدة بمعنى الإنفراد"[704]، وهو والأحد أوّل العدد لكنّهما لا يدلّان على المرتبة بخلاف الأوّل. والأصل أن يُستعمل أحد في النّفي، وواحد في الإثبات، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر، وقلّما استعمل واحد في النّسق؛ فإنّ الأكثر أن يقال مثلاً: أحد وعشرون لا واحد، والأحد مخصوص بالآدميّين بخلاف الواحد فإنّه يعمّ[705].

(**وَالْمُرَادُ بِقَوْلِنَا**: **أَنْ يَرِدَ**) أي: الخبر. (**بِاثْنَيْنِ**) أي: بطريقين أو إسنادين. (**أَنْ لَا يَرِدَ بِأَقَلَّ مِنْهُمَا**) أي: من اثنين[706] لا أن لا يزيد عليهما في بعض الطّبقات؛ فإنّ الحكم وإن كان للأقلّ في جميع الأقسام وهو قاض على الأكثر، لكنّ الأكثر من قبيل ما قيل: "علمان خير من علم واحد"[707]. ففيه ما ليس في الأقلّ من القوّة، "والقلّة: ضدّ

---

[693] سقط من (ق).
[694] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 177.
[695] في (ل): ثلاثة.
[696] في (ق)، و(ع)، و(ط): زائد.
[697] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.
[698] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.
[699] في (د): "أي: لا بدّ دونهما".
[700] في (ر): كثيره.
[701] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 176.
[702] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.
[703] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، وعلي بن حسن بن عبد الحميد: أَوْ بِوَاحِدٍ فَقَطْ.
[704] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 857.
[705] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 25-26، 297.
[706] في (ق)، و(ع): الاثنين.
[707] انظر: روح البيان للمؤلف، 293/4 (تفسير سورة يوسف، الآية: 54).

الكثرة"[708]، وهما في الأصل يُستعملان في الأعداد كما أنّ العِظم والصِّغر يستعملان في الأجسام ثم يُستعار كلّ منهما للآخر. (**فَإِنْ وَرَدَ**) هذا تفريعٌ على قوله "أو بواحد" فالكلام من الدَّمْج الخفيّ دلّ عليه أنّه أَوْرد ما يَرد بهما أو بواحد على نَسْقٍ واحد ثم تعرّض لكلّ منهما على الترتيب أي: فإن ورد الخبر. (**بِأَكْثر**) أي: بإسناد أكثر. (**فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ**) والطّبقات. (**مِنَ السَّنَدِ الْوَاحِدِ**) أي: من الإسناد الواحد وحدةً حقيقيّة وهو متعلّق بأكثر. وكان عليه أن يقول: "فإن ورد في بعض الْمَواضع بأكثر من السّند الواحد" ولكن أيْن هو وأمثاله في عباراتهم واعتباراتهم من فضلاء العجم والرّوم في فصاحاتهم وبلاغاتهم. (**لَا يَضُرُّ**) ذلك الوُرود في تحصيل قسم **[١/٣٨ب]** بخصوصه متميّز عما عداه من الأقسام، والضَّرر في الأصل بمعنى الضِّيق يقال: مكان ذُو ضَرر أي: ذو ضِيق، وفي القاموس: "الضّرر: الضّيق والضَّيِّق"[709]. (**إِذِ الْأَقَلُّ**) تعليل لما قبله؛ لأنّ "إذ" يجيء للتّعليل كما في قوله تعالى ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾[710] أي: لأجل ظلمكم. (**فِي هَذَا الْعِلْمِ**)[711] وهو علم أصول الحديث. (**يَقْضِي**) ويَحكم. (**عَلَى الْأَكْثر**) يعني يكون له الحكم والاعتبار في السَّند حتّى إذا وجد في بعض الطّبقات ما ينقص عن الشّرط[712] لم يَحصل المشروط بخلاف ما إذا زَاد على الشّرط؛ فإنّه لا يضرّ في حُصول الْمَشْروط، مثلاً إنّ من شرط المتواتر أن يرويه جمع بلا حصر في جميع الطّبقات، ومن شرط المشهور أن يرويه ثلثة[713] كذلك، ومن شرط العزيز أن يرويه اثنان كذلك، ومن شرط الغريب أن يرويه واحد كذلك، فلو زاد في بعض المواضع عدد الرّاوي في كل منهما على ما هو شرط فيه لم يَضرّ ذلك ولم يخرج الخبر عن كونه متواتراً ونحوه بخلاف النقص فيما يمكن فيه[714] ذلك وهو ما عدا الغَريب ومنه يُعرف سرّ قول المص[715]: "والمراد إلخ[716]" فإنّه شَرَط أن لا يَرد الخبر بأقلّ من الاثنين، فذكر الأقلّ وهو الواحد؛ لأنّ وُرودَه به مما يمكن وإن لم يكن شرطاً هنا ثمّ إذا انتقل إلى تفسير الواحد لم يزد على التّقييد بالأكثر لعدم إمكان الأقلّ هنا إذ لا أقلّ من الواحد. وبه يظهر صحّة ما ادّعينا من الدمج الخفيّ، هذا أودَع القيل والقال فإنّه للعقل عُقال.

(**فَالأوّل**) وهو ما له طُرق غير مَحصورة. (**الْمُتَوَاتِرُ**) وقد بيّنا ما فيه من اللغة والحكم الشرعيّ. (**وَهُوَ الْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ**) أَوْرد هو إشارةً إلى أنّ ما بعده خبر بعد خبر لا صفة والواو **[١/٣٩أ]** يشير إلى أنّ المتواتر خبر للأوّل وأنّه في حكم أن يقال: فالأوّل هو المتواتر وحده فالحصر فيه حقيقي بمعنى أنّ المتواتر مقصُور على ما له طرق كثيرة غير مَحصُورة لا يتجاوَزه إلى غيره وفي الثّاني إضافي بمعنى أنّ إفادة العلم اليقينيّ مقصُورة على المتواتر بالنّسبة إلى سائر الأقسام لا تتجاوزه إلى ما عداه منها وإن كان العلم اليقينيّ حاصلاً أيضاً من الحسّيّات والبديهيّات وبعض النظريّات ثم القصر مُسْتفاد من المسند إليه الضّمير ومن المسند المعرّف باللام كما علم في علم البلاغة. ومعنى إفادته العلم اليقينيّ أنّه مُوجِب بنَفسه إيجاباً

---

[708] انظر: القاموس المحيط، ص 1356.
[709] انظر: القاموس المحيط، ص 550.
[710] سورة الزخرف، الآية: 39.
[711] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ونور الدين العتر: في هذا. قال الملّا علي القاري في شرحه المذكور، ص 178: وفي بعض النّسخ: في هذا العلم.
[712] في (ق): الشروط. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[713] في (ل): ثلاثة.
[714] هنا في الأصل في الهامش، وفي (د)، و(ر)، و(ق) تحت الكلمة: احتراز عن الغريب.
[715] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.
[716] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

عاديّاً لسامعه حصُول العلم بأنّ هذا المسموع مُنْتَهٍ إلى قائله بلا شبهة وتردّد وسيأتي معنى اليقين في كلام المص[717]. (**فَأَخْرَجَ**) أي: قيد اليَقينيّ. (**النَّظَرِيَّ**) أي: الخبر المفيد للعلم النّظريّ عن حد المتواتر كأنّه جعل اليقينيّ والضّروريّ واحداً كما يدلّ عليه تقييد العلم بالضّروريّ فيما بعدُ، وفي الشّرح الرّمضاني في الكلام[718]: "إنّ اليقين إتقان العلم بنفي الشّك والشّبهة عنه نظراً واستدلالاً ولذلك لا يُوصَف به علم القديم ولا العلوم الضّرورية[719] إذ لا يقال: تيقّنت أنّ السّماء في فوقي"[720] انتهى. فَانظر ماذا ترى واليقين عند أهل الحقيقة عبارة عن استقرار العلم في النّفس ورسوخه فيها لا عن نفس العلم الّذي لا شكّ معه فالعلم اليقينيّ لا يختصّ بالمتواتر. (**عَلَى مَا يَأْتِي تَقْرِيرُهُ**) أي: بناءً[721] على ما يأتي تقرير كلّ من اليقينيّ والنّظريّ وأنّ اليقينيّ هو الضّروريّ المقابل للنّظريّ. (**بِشُرُوطِهِ**) الضّمير للمتواتر كما دلّ عليه قوله: (**الَّتِي تَقَدَّمَتْ**) وهي الشّروط الأربعة أو الخمسة **[١/٣٩ب]**. والباء في بشروطه للملابسة على أنّه حال من الضّمير في المفيد بمعنى حال كون ذلك المتواتر ملتبساً بشروطه المتقدّمة فإنّه إذا لم يلابسها لم يفد العلم اليقينيّ. ولا حاجة إلى هذا القيد هنا بل هو لَغْو؛ لأنّه داخل في مَفهوم المتواتر. وقيل: إنّه متعلّق بالأوّل لا بالمفيد أي: الأوّل مع شُروطه هو المتواتر، وفيه بُعد لوجود الفَصل القاطع فليُعدّ من جملة سقَطاته.

(**وَالْيَقِينُ**:) "واليَقْن: إزاحة الشّك يقال: يَقِنَ الْأمرَ كفرح عَلِمه وتحقّقه"[722]. (**هُوَ الْإِعْتِقَادُ**) يقال: اعتقَده جعله في عَقْد قلبه كما قال البَيْهقيّ: "الاعتقاد: در دل گرفتن، و قرار دادن در دل"[723]. "والعقد: الجمع بين أطراف الشيء، ويُسْتَعْمَلُ ذلك في الأجسام الصُّلْبَة كعَقد الحَبْل وعَقْد البناء، ثم يُستعار للمعاني نحو: عَقْد البَيع، والعَهد، وغيرهما"[724]. ثمّ الاعتقاد شامل لجميع التّصديقات وبه خرج الشّك[725]؛ لأنّه اعتدال النّقيضَيْن عند الإنسان وتساويهما بحيث لا عَقد في طرف واحد منهما. (**الْجَازِمُ**) أي: صَاحبه لموجِب من حسّ أو عقل أو عادة. فالجزم "وهو القَطع"[726] صفة المعتقِد في الحقيقة لا الاعتقاد نفسه. وبه خرج الظنّ وهو ترجيح أحد طرفي الحكم مع تجويز الجانب الآخر ويقابله الوهم[727]. وكثيراً ما يُستعار الظنّ للعلم؛ لأنّ الظنّ الغالب يُداني العِلم ويقوم مقامه في العادات والأحكام ومنه الْمَظِنَّة للمعلَم. ومَظنّة الشيء بكسر الظّاء مَوْضع يظنّ فيه وُجوده. (**الْمُطَابِقُ**) للواقع. وبه خرج الجَهل المركّب، "وهو عدم العلم بالشيء مع اعتقاد العلم به"[728]. وزاد بعضهم[729] قيداً آخر وهو غير ممكن الزّوال ليخرج اعتقاد المقلّد الْمُصِيب[730]. (**وَهَذَا هُوَ [١/٤٠أ] الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ**) قوله "أنّ الخبر" تَفْسير وبيان لقوله "هذا" على

---

[717] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[718] المؤلّف يقصد به "شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية" (الحواشي الرمضانيّة) لرمضان بن محمد الشهير بـ رمضان أفندي المتوفّى سنة 1025 هـ.

[719] في الشّرح الرّمضاني: العلم الضّروريّ.

[720] انظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية، ص 13.

[721] في (د): "أي: تقرير بناءً". وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[722] انظر: القاموس المحيط، ص 1601.

[723] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 678/2.

[724] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 576.

[725] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 179.

[726] انظر: القاموس المحيط، ص 1406.

[727] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 179-180.

[728] انظر: كتاب التعريفات، ص 143.

[729] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري.

[730] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180.

أنّه إشارة مُبْهمة، ونظيره قوله تعالى ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[731] بعد قوله ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾[732] فإنّه على أحد الوُجوه تَفسير لقوله "ذلك" لإبهامه، [فإذا كان][733] هذا الأسلوب وارداً في كلام الله تعالى وهو في أعلى طبَقات الفصاحة والبلاغة فأولى أن يتبعه كلام العَرب في ذلك ثمّ إنّه[734] قيّد العلم بالضّروريّ إشارة إلى أنّ اليقينيّ في المتن بمعناه ثم فسّر العلم الضّروريّ بقوله: **(وَهُوَ الَّذِي يَضْطَرُّ الْإنسان إليه)** أي: إلى ذلك العلم[735]. والاضطرار بالفارسيّة: "بيچاره گر دانيدن"[736] من الضّرورة المشتقّة من الضّرر وهو النّازل ممّا لا مَدْفع له وما لا يمكن الامتناع منه وإن ضرّ، يقال: "اضطرّه إلى الشيء أي: أَحْوجَه وأَلجأَه فاضطُرّ بضمّ الطّاء"[737] أي: أُحوِج وأُلجيء[738]. **(بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ)**[739] أي: دفع ذلك العلم عن قلبه. وهو معنى قَولهم العلم الضّروريّ ما لا يكون تَحْصيله مقدوراً للمخلوق[740] فلا يشمل ما كان اختياريّا لحصوله بتَوجّه العقل إلى طرف المبادي من غير نظر واستدلال وبتَقْليب حدقة أو[741] إصغاء[742] وشم[743] ونحو ذلك. فبينه وبين الضروريّ الاختياريّ عموم وخُصوصٌ مطلق والأعمّ هو الاختياريّ وفي مقابلة الأوّل [الضروري الغير الاختياري][744] الاكتسابيّ [فبينهما مباينة][745] وهو الذي يحصل بالكَسْب ومباشرة الأسباب وفي مقابلة الثاني [وهو الضّروريّ الاختياريّ][746] الاستدلاليّ وهو مايحصل بالنظر في الدّليل وبين الاكتسابيّ والاستدلاليّ عمومٌ مطلقٌ أيضاً[747] والأعمّ الاكتسابيّ فكل استدلاليّ اكتسابيّ من غير عكسٍ.

(وَقِيلَ:) القائل إمام الحرمين[748]، وحجّة الإسلام[749]، والسُّمَنيّة[750] وبَراهمة[751] الهند من الفلاسفة[752]. **(لَا يُفِيدُ)** أي: المتواتر. **(الْعِلْمَ إِلَّا نَظَرِيّاً)** واستدلاليّاً، يعني إنّهم أنكروا إيجابه علم اليقين والضّرورة وقالوا: لا يوجب إلّا

---

[731] سورة الفتح، الآية: 29.

[732] سورة الفتح، الآية: 29.

[733] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[734] في (ق): إنّ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[735] سقط من (د).

[736] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 703/2.

[737] انظر: القاموس المحيط، ص 550.

[738] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (د): "أي: أُحْوج أُلْجيء"، وفي (ر): "أي: أُحْوج وأبطيء"، وفي (ل): "أي: أحوج ألجاء".

[739] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180: بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ. قال محقّق الكتاب عبد الفتاح أبو غدة: في المطبوعة: يمكنه.

[740] في (د): للمجلوق.

[741] في (ط)، و(ل): و.

[742] في (ع): صغاء.

[743] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (د): أو شم، وفي (ع): رسم، وفي (ط)، و(ل): شم.

[744] ما بين المعقوفتين سقط من (ق)، و(ع).

[745] ما بين المعقوفتين سقط من (ع)، و(ط)، و(ل).

[746] ما بين المعقوفتين سقط من (ق)، و(ع).

[747] في (ق) هنا بعدها زيادة "والأعمّ مطلق أيضاً" وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[748] هو: الإِمَامُ الكَبِيرُ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، إِمَامُ الحَرَمَيْنِ، أَبُو الْمَعَالِي رُكْنُ الدِّينِ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْد اللهِ بن يُوسُفَ بن عَبْدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَيُّوْيَه الجُوَيْنِيُّ الطَّائِيُّ، ثُمَّ النَّيسَابُورِيُّ، صاحِبُ التَّصانيف، المتوفّى سنة 478 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 468/18-477 (رقم 240)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 358/34-362. قال الشريف الجرجاني: "إمام الحَرَمَيْن: حيث أُطْلِقَ عند الشافعيّة فالمراد الجُوَيْنيّ عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي، شيخ الإمام الغزالي، ت 478هـ)". كتاب التعريفات، ص 93.

[749] هو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، البَحْر، حجَّةُ الإِسْلاَم، أُعجوبَة الزَّمَان، زَيْنُ الدِّين، أَبُو حَامِد مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بن مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ الطُّوسيّ، الشّافعيّ، الغَزَّالِي، صاحِبُ التَّصانِيفِ، وَالذَّكَاءِ الْمُفرِط، المتوفّى سنة 505 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 322/19-346 (رقم 204)؛ البداية والنّهاية، 213/16-215؛ شذرات

[١/٤٠ب] الظّن. وقال قوم آخر منهم النّظّام[753] من المعتزلة، وأبو عبد الله البلخي[754]: إنّه يُوجب علم الطُّمأنينة وهو فوق الظنّ ودون اليقين.[755] واستدلّ النافون لكونه مُوجباً للعلم الضّروريّ بأنّ التواتر مركّب من الآحاد وكلّ واحد من تلك الآحاد يحتمل الكذب حالة الإنفراد ولا يزال ذلك الاحتمال بانضمام المحتمل إلى[756] المحتمل حتى لو انقطع الاحتمال لَانقلب الجائز ممتنعاً وهو محال. قلنا[757] في الجواب عن هذا الاستدلال: لم لا يجوز أن يحصل اليقين من انضمام الظّنون إلى أن يَنْقلب الاحتمال يقيناً كما يحصل الشّبع والرِّيّ والسّكر[758] من الأكل والشرب على التّدريج مع أنّ كلّ لقمة وجرعة لا تفيد الشبعُ والرّيّ والسّكر، ألا ترى أنّ الله تعالى نهى عن التفرّق وحثّ على الاجتماع لِمَا "أنّ يد الله ونصرته على الجماعة"[759]، ففي الاجتماع من القوّة ما ليس في الافتراق سواء كان ذلك في الأمور العقليّة والحسيّة[760] كما لا يَخفى على ذوي الإدراك.

(وَلَيْسَ)[761] هذا القول الْمُفيد لعدم الإفادة. **(بِشَيْءٍ)** مُعتدّ به كما يُفيده التنكير وإن كان شيئاً من الأشياء في نَفْسه، ويجوز أن يُحْمل على المبالغة في النّفي كأنّه ليس بشيء في نفسه فضلاً عن اعتداده كما قيل: إذا رأي غير شيء ظنّه رجلاً وهو أنكر النكرات، ثمّ موجود ثمّ مُحدَث ثمّ جسم ثمّ نام ثمّ حَيوان ثمّ إنسان ثمّ بالغ ثمّ ذكر ثمّ رجل. **(لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّوَاتُرِ)**[762] أي: العلم الحاصل بمضمون المتواتر بسبب التّواتر. **(حَاصِلٌ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ أهلِيَّةُ النَّظَرِ كَالْعَامِّيِّ)** والصّبيان

الذهب لابن العماد الحنبلي، 10/4-13؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 79/2-81؛ معجم المؤلفين تراجم مُصنِّفي الكتب العربيّة لعمر رضا كحالة، 266/11-269.

[750] هم قوم من أهل الهند من عبدة الأصنام، يقولون بالتناسخ وعدم إفادة العلم بغير الحواس. وقالوا بقدم العالم. انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي، ص 253، 311، 312، 346؛ شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 65، 81-82).

[751] هم قوم من أهل الهند من عبدة الأصنام، يقولون بالتناسخ وعدم إفادة العلم بغير الحواس. وقالوا بنفي النّبوات. الملل والنحل للشهرستاني، 95/3-97.

[752] انظر لتفصيل المسئلة: المستصفى من علم الأصول للغزالي، 251/1-254)؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180-181؛ شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 65.

[753] هو: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ سَيَّارٍ مَوْلَى آلِ الحَارِثِ بنِ عَبَّادٍ، الضُّبَعِيُّ، البَصرِيُّ، المتوفّى سنة 231 هـ. شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، الْمُتَكَلِّمُ. تَكَلَّمَ فِي القَدَرِ، وَانْفَرَدَ بِمَسَائِلَ، وَهُوَ شَيْخُ الجَاحِظِ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 97/6-98 (رقم 3131)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 541/10-542 (رقم 172)؛ لسان الميزان لابن حجر، 67/1 (رقم 173).

[754] المؤلف إن كان يقصد به مُحَدِّثَ بَلْخَ فهو أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنُ عَقِيلِ بنِ الأَزْهَرِ بنِ عَقِيلٍ البَلْخِيُّ، الحَافِظُ، الإِمَامُ، الثِّقَةُ، الأَوحَدُ، وَصاحِبُ "الْمُسْنَدِ الكَبِيرِ"، وَ"التَّارِيخِ"، وَ"الأَبْوَابِ"، المتوفّى سنة 316 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 791/3 (رقم 783)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 415/14-416 (رقم 229)، وإن كان يقصد به شيخ المعتزلة وهو الأظهر من كلامه فهو أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ مَحْمُودٍ البَلْخِيُّ، الكَعبِيُّ، الخُرَاسَانِيُّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 319 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 384/9 (رقم 4968)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 255/15-256 (رقم 107)؛ لسان الميزان لابن حجر، 255/3-256 (رقم 1103).

[755] انظر لتفصيل المسئلة: المستصفى من علم الأصول للغزّالي، 251/1-254؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180-181.

[756] سقط من (ق).

[757] القائل به رمضان أفندي الذي سبقت ترجمته.

[758] انظر لتفصيل المسئلة: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 65.

[759] الحديث ورد بألفاظ، منها: "يد الله مع الجماعة" الترمذي، الفتن، 7، (رقم الحديث: 2166)؛ "يد الله على الجماعة" الترمذي، الفتن، 7، (رقم الحديث: 2167)؛ النسائيّ، المحاربة، 6، (رقم الحديث: 4025)؛ الطبراني، المعجم الكبير، 186/1، (رقم الحديث: 489)؛ الحاكم، المستدرك على الصّحيحين، 115/1، 116. الحديث صححه الألبانيّ في صحيح الجامع الصغير، 1340/2، (رقم الحديث: 8065).

[760] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): كالحبل المؤلف من الشعرات فإنّ كل واحد منها ضعيفة لكنه يحصل للمجموع من حيث هو مجموع قوّة لا يكون لكلّ واحدة منها فجواز كذب كلّ واحد لا يوجب كذب المجموع وإن كان المجموع نفس الآحاد.

[761] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 181: وليس هذا، وفي طبعة اليواقيت والدّرر للمناوي، 257/1: وليس هذا القول.

[762] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180: لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمُتَوَاتِرِ.

والبُلْه. وهو بتشديد الميم منسوب إلى العَامّة ضدّ الخاصّة[763]. يقال: فلان عامّي أي: واحد من العامّة، والعامِي تخفيف الميم من تصرّفات العامّة والصّحيح التّشديد وهو من العموم بمعنى الشمول **[١/٤١أ]** وذلك باعتبار الكثرة، والعامّة سُمُّوا بذلك لكثرتهم وعُمومهم في البلد وباعتبار الشّمول سُمّي ما يُلفّ على الرّأس عِمامة بالكسر فقيل تَعَمَّمَ نحو تقنّع وتقمّص. **(إِذِ النَّظَرُ)** والفكر. **(تَرْتِيبُ أمور مَعْلُومَةٍ)** "الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مَرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعدّدة بحيث يُطْلق عليها اسمٌ واحد، ويكون لبَعضها نِسبة إلى بَعض بالتقدّم والتأخّر"[764] [بأن يقال: هذا متقدّم على ذاك وذاك متأخّر عنه][765]. والمراد بالاسم الواحد ما يشمل الواحد الحقيقيّ كالحَدّ والرَّسْم والقياس [في التصديقات][766] والاعتباريّ كالقول الشارح [في التصورات][767] والشكل الأوّل [في التصديقات][768]. واحترز بالتقدّم والتأخّر عن تركيب الأدوية؛ فإنّه ليس بترتيب [بل هو تأليف][769]. والأمور المعلومة أَعمّ من أن يكون اثنين أو ثلثةً[770] ومن أن تكون تصوّريةً أو تَصْديقيّةً، والتّصديقية أعمّ من أن تكون يَقينيّةً أو ظنّيةً أو جَهْليّةً، ولذا قال: **(أَوْ مَظْنُونَةٍ)** أي: أمور مَظنونة لَيْس فيها يقين بل ترجيح أحد الطّرَفَيْن على الآخر. فالفكر والنّظر كما يجري في التّصورات يجري في التّصديقات أيضاً وكما يكون في اليقين يكون أيضاً في الظّنون والجهالات. **(يُتَوَصَّلُ بِهَا)** أي: بتلك الأمور المعلومة والمظنونة. **(إِلَى عُلُومٍ أَوْ ظُنُونٍ)**[771] تصوّريّة أو تَصديقيّة كما إذا حاولنا تَحْصيل معرفة الإنسان[772] وعَرفنا الحيوان بأنّه جسم نام حسّاس مُتحرّك بالإرادة والنَّاطقَ بأنّه الْمُدرك للعُلوم بقوة الفكر فَرتّبناهما بأن قَدّمنا الحيوان لعمومه وأخّرنا النّاطق لخصوصه حَتى يتّصل الذهن من ذلك التّرتيب إلى تصوّر الإنسان الذي يُطلب من ترتيب الحيوان النّاطق، وكما إذا أردنا التّصديق بأنّ العَالم حادث وسَّطنا لفظ المتغيّر بين طرفي المطلوب[773] بأن يجعل محمولاً في الصّغرى وموضوعاً في **[١/٤١ب]** الكبرى وحكمنا بأنّ العالم متغيّر[774] وكل متغيّر حادث[775] فيحصل لنا[776] التّصديق بحدوث العالم هذا في التصوّر والتّصديق اليقينيّ[777]، وأمّا النظر في التّصديق الظنيّ فكقولنا هذا الحايط[778] ينتشر منه التّراب وكل حايط[779]

---

[763] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 181.

[764] انظر: كتاب التعريفات، ص 118.

[765] ما بين المعقوفتين موجود في الأصل، وفي (د) فقط.

[766] ما بين المعقوفتين موجود في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق).

[767] ما بين المعقوفتين موجود في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق).

[768] ما بين المعقوفتين موجود في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق).

[769] ما بين المعقوفتين موجود في الأصل، وفي (د)، و(ر).

[770] في (ل): ثلاثةً.

[771] في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 182، واليواقيت والدّرر للمناوي، 257/1: إلى معلوم أو مظنون. هنا في الأصل، وفي (ر) تحت هذه العبارة: "من قبيل النشر المرتب". وهو هكذا أيضاً في (د)، إلاّ أنّه فوق العبارة.

[772] هنا في هامشي الأصل، و(د): "تمثيل لتحصيل التصور النظري". وهو هكذا أيضاً في (ر)، إلاّ أنّه تحت العبارة.

[773] هنا في الأصل، وفي (د) مكتوب تحت هذه العبارة: "العالم حادث". وهو هكذا أيضاً في (ر)، إلاّ أنّه فوق العبارة.

[774] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): بديهيّ لما شاهدنا فيه من التغيرات والحوادث المختلفة من الحركات والسكنات.

[775] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): حدوثاً زمانيّاً إذ لا نزاع في الحدوث الذّاتيّ. وذلك لأنّ كلّ متغيّر محلّ للحوادث وكلّ ما هو محلّ لها لا يخلو عنها وكلّ ما لا يخلو عنها فهو حادث قطعاً.

[776] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): من ترتيب هاتين المتقدّمتين.

[777] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): صفة التّصديق؛ لأنّ اليقين والظّن والجهل لا تجري في التّصورات لعدم الحكم فيها.

[778] في (ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): الحائط.

[779] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): الحائط.

ينتشر منه التّراب يَنْهدم فهذا الحايط[780] ينهدم، ونحوه هذا الرجل يطوف بالليل وكل من يَطوف بالليل فهو سَارق فهذا الرّجل سَارق وهذا قياس مركب من الصّغرى اليقينيّ والكبرى الظنيّ ويسمّى بالظنيّ باعتبار كونه مركبّاً من الظنيّ واليقينيّ والاعتبار في مثل هذا الطّرف الأخصّ ولذلك ينتج ظنّاً. وأمّا النظر الّذي يَجْري في التّصديق الجهليّ فكما قيل العَالم مُسْتغن عن المؤثّر وكل مُسْتغن عن المؤثّر قَديم فالعَالم قديم وهذا قياس مركب من صغرى مَجْهولة ومن كبرى مَعْلومة وكل قياس مركّب من المجهولة والمعلومة ينتج مجهولاً. ثم التّعريف مشتمل على العِلل الأربع فالتّرتيب إشارة إلى العلّة الصُّوريّة[781] بالمطابقة فإنّ صُورة الفكر هي الْهَيْئة الاجتماعية الحاصلة للتصوّرات أو[782] التّصديقات كالهيئة الحاصلة لأجزاء السّرير في اجتماعها وترتيبها وإلى العلّة الفاعليّة[783] بالالتزام إذ لا بدّ لكل ترتيب من مرتِّب وهي ههنا القوّة العاقلة كالنجّار للسّرير وأمور معلومة إشارة إلى العلّة المادّية[784] كقِطع الخشب للسّرير. وقوله "يُتَوَصَّلُ بِهَا" إلخ[785] إشارة إلى العلّة الغائيّة[786] فإنّ الغَرض من ذلك التّرتيب ليس إلّا أن يتوصّل الذهن إلى المطلوب المجهول كجلوس السّلطان على السّرير. (**وَلَيْسَ فِي الْعَامِّيِّ أهليَّةُ ذَلِكَ**) الترتيب. (**فَلَوْ كَانَ**) العلم الحاصل بسبب التواتر. (**نَظَرِيّاً**) كما قيل. (**لَمَا حَصَلَ لَهُمْ**) أي: العاميّ فإنّه جنس يتناوَل العوام كلّهم وَلذا **[١/٤٢أ]** جَمع الضّمير وإلّا فالظّاهر له. والحاصل أنّ إيجاب الخبر المتواتر للعلم ضَروريّ يحصل للمستدلّ وغيره حتى الصّبيان والبُلْه الذين لا اهتداء[787] لهم بطريق الاكتساب فلا يتوقّف على النّظر وإن أمكن تَرتيبه بأن يُقَال: هذا خبر قَوم[788] لا يتصوّر تواطؤهم على الكذب وكل خبر هذا شأنه فهو صادق مُوجب للعِلم، فإن قلتَ: لا نسلم أنّ المتواتر مُوجب للعلم فضلاً عن كونه ضروريّاً فإنّه لو كان مُوجباً للعلم لكان خبر النّصارى يكون عيسى عليه السّلم مَقْتُولاً وكذا خَبر اليهود بتأييد دين موسى عليه السّلم موجباً للعلم لكونه خبراً متواتراً والتالي باطل وإلّا لَكان المنكِر بمُوجَب هذين الخبرين ومفهومهما كافراً ولَيْس كذلك وكذا المقدّم وهو كون الخبر المتواتر مُوجباً للمعلم، قلتُ: لا نسلم أنّ ذلك الخبر مُتواتر لجواز توافقهم على الكذب فلا يكون متواتراً فظهر من هذا أنّ الدّليل قول مؤلَّف من قَضايا يَسْتلزم لذاته قولاً آخر نحو العالَمَ حادث وَيُعَرَّف أيضاً بأنّه الذي يمكن التوصّل بصحيح النّظر فيه إلى العلم بمَطلوب خَبريّ فالدّليل على وجود الصَّانع هو العَالم فهو استدلال من الأثر إلى المؤثّر ولذا قالوا من نَشَأَ في بلاد المسلمين وسبَّح الله عند رؤية صَانعه فهو خَارج عن حدّ التّقليد فليس الدّليل في الحقيقة مُلَاحظة الصّغرى والكبرى وتَرتيب المقدَّمات للإنتاج على قَاعدة الْمَعقول وإلّا لبقي الصّبيان والنّسوان والعَبيد والإماء والأَعْراب والبُلْه في حدّ التّقليد فالمقلّد في هذا الزمان نادر بل غير موجود هذا. وقد سَبق أنّ الضَّروريّ اثنان أحدهما الضّروري الّذي عرّفه المص[789] والثاني الضَّروريُّ الاختياري الذي يُجامع الاكتسابيّ فإنّ الاكتسابيّ أعمّ من الإسْتدلاليّ فما كان بمباشرة **[١/٤٢ب]** بعض الأسباب

---

[780] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): الحائط.

[781] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): وهي الّتي يتوقّف الشيء عليها بالفعل يعني يكون وجوده بها بالفعل.

[782] في (ق): "و". وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[783] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): وهي ما يتوقف الشيء عليها بالإيجاب.

[784] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): فإنّ مادّة الشّيء بأن يحصل الشّيء بالقوّة من الأمور الدّاخلة فيه فالأمور المعلومة بالنّسبة إلى الفكر كذلك.

[785] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ل): إلخ. وهو غير موجود أصلاً في (ع).

[786] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا (ع): وهي الّتي يتوقّف الشيء عليها من جهة الغرض فإنّ الغاية والغرض مترادفان.

[787] في (ق): لاهتداء. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[788] هنا في الأصل تحت الكلمة: من طرف السمنية والبراهمة.

[789] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

كالإصْغاء وتَقليب الحدقة ونحوهما يكون ضَروريّاً واكتسابيّاً معاً والاكتسابي من قَبيل النّظر في الجُملة. فعليك بالتأمّل في الْمَقام فقد لوّحتُ لك، والعلم عند الله العلّام[790].

(وَلَاحَ) "أي: بَدا، ولَاح الْبَرق أو مضى، وسُهَيْل تلألأ، والسَّيف لمعَ"[791]. **(بِهَذَا التَّقْرِيرِ)** أي: تعريف الضّروريّ والنّظريّ. **(الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ وَالْعِلْمِ النَّظَرِيِّ)** وهو المباينة؛ لانّ النّظريّ هو الاستدلاليّ الذي يحصل بالنظر في الدّليل فبَين الضّروريّ الذي عَرَّفه وبين الاستدلاليّ كمال[792] تَباين وكذا بينه وبين الاكتسابيّ الذي يحصل بمباشرة الأسباب سواء كان هُناك استدلال أَوْ لا، فبين الاكتسابي والاستدلالي عموم مُطلق. **(إِذِ الضَّرُورِيُّ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِلَا اسْتِدْلَالٍ)** ولا اكتساب أيضاً أي: يفيد العالم به العلم بلا استدلال على ذلك العلم من أين جاء هو. وكان الظّاهر أن يقال: "إذ الضّروريّ هو العلم الحاصل بلا استدلال"؛ لأنّه هو الذي نحن بصدده لكنّه أشار إلى أنّه كما يكون العلم ضَروريّاً يكون المفيد للعلم أيضاً ضَروريّاً كذا قيل، لكن لم نَسْمع أنّ هذا الخبر ضَروريّ إلّا أن يكون باعتبار مفاده وهو العلم بل أنّ الخبر المتواتر مثلاً يفيد العلم الضّروريّ، فكان على المص[793] أن يقول: "إذ العلم الضّروريُّ مفاد بلا استدلال". **(وَالنَّظَرِيُّ يُفِيدُهُ لَكِنْ مَعَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْإِفَادَةِ)** أي: على طريق إفادته العلم ومن أين استفيد هو وفيه ما في الأوّل من البحث. **(وَأَنَّ الضَّرُورِيَّ)** عطف على المعنى فإنّ قوله "إِذِ الضَّرُورِيُّ" في قوة؛ لأنّ الضّروريّ ولو قال "وأيضاً أنّ الضّروريّ" لما احتاج إلى ما ذكر. **(يَحْصُلُ لِكُلِّ سَامِعٍ)** ولو كان صَبيّاً أو امرأة أو أعربيّاً أو أبله أو نحو ذلك **[١/٤٣أ]**. **(وَالنَّظَرِيَّ)** أي: وأنّ النّظريّ. **(لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ فِيهِ)** الظّاهر لمن له[794]. **(أهليَّةُ النَّظَرِ)** والاستدلال وهو الخاصّة العلماءُ أهل الأدلّة فهم يشارِكون العامّة العملة المقلّدين في حصول العلم الضّروريّ ويفارِقونهم في العلم النّظريّ لاختصاصه بهم كما أفاده الحصر. واعلم أنّ العلم الضّروريّ أقوى من العلم النّظريّ؛ لأنّه لا يَزُول بتَشْكيك المشكِّك، وأمّا النّظريّ فقد يَطرأ عليه النّظر الآخر فيَنْسخه، وهو من مَصائب العلماء، ويُدانيه الكشف الخياليّ فإنّه دون الكشف اليقينيّ القلبيّ فقد لا يُطابق الواقع. ومن الله العصمة في كل باب.

(وَإِنَّمَا أَبْهَمْتُ) أي: أنا، قال الراغب: "كلما يَصْعب على الحاسّة إدراكه إن كان محسوساً، وعلى الفهم إن كان معقولاً فهو مبهم"[795] انتهى. وعلى هذا قول البَيْهقيّ: "الإبهام: پوشيده[796] بگذاشتن، و بَسْته كَردن"[797]. **(شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ)**[798] الخَمْسة أي: أغلقتُ بابَ بيانها. **(فِي الْأَصْلِ)** أي: الْمَتْن؛ لأنّ الشّرح تَبع له ومؤسَّس عليه. وفي الإبهام إشارة إلى أنّ تلك الشّروط لايحة للمنتهى في الجُملة وإن لم تُذكر؛ لأنّ الوُرود بلا حَصْر يَسْتلزم الإحالة ونحوها. **(لأنّه)** أي: المتواتر. **(عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ)** والحَيثيّة الواقعَة في الشّرح من البيان والإيضاح. **(لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْإسناد)** لاسيّما المتن الْمُوجَز لا يسَع البيان المفصَّل والكلام المبسوط. والْمَبَاحِثُ جمع الْمَبْحَث من البَحث، "وهو لغةً: الطّلب

---

[790] ليس في (د).

[791] انظر: القاموس المحيط، ص 307.

[792] في (ق)، و(ع): كما. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[793] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[794] في (ق): له من. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[795] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 149.

[796] في تاج المصادر: پوشيدن.

[797] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 479/2.

[798] في طبعة علي بن حسن بن عبد الحميد: شُرُوطَ التَّوَاتِرِ.

والتّفتيش، واصطلاحاً: هو إثبات النّسبة الإيجابيّة والسَّلْبيّة بين الشّيئين بطريق الاستدلال"[799] أي: إثبات المحمولات للمضوعات. وقولهم العلم **[١/٤٣ب]** باحث أي: البحث واقع فيه، لا أنّ العلم نفسه باحث، ولذا قال: **(إذْ عِلْمُ الْإسناد يُبْحَثُ فِيهِ)** يعني يَبحَث فيه الباحث وهو أهل علم الإسناد. **(عَنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ)** "الحديث الصّحيح: هو ما سَلِم لفظه عن رَكاكةٍ ومَعناه من مخالفةِ آيةٍ، أو خبر متواتر، أو إجماع، وكان راويه عدلاً، وهو في مقابلة السّقيم"[800]. وعمَل الرّاوي بخلاف ما رواه يدلّ على سَقمه. والمراد من الصّحة ههنا معناها اللغويّ، يشمل الحَسن أيضاً. "والحَسن من الحديث: أن يكون راويه مشهوراً بالصِّدق والأمانة غَير أنّه لم يَبلغ درجةَ الحديث الصّحيح، لكونه قاصراً في الحفظ والوثوق، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ مَنْ دُونَه"[801]. فَالحَسن بالاصطلاح مخالف للصّحيح الاصطلاحي وإن كان لكل منهما صحّة لغة. **(أَوْ ضَعْفِهِ)** "والضّعيف من الحَديث: ما كان أَدْنى مرتبةً من الحَسن، وَضعفه يكون تارةً لِضَعْف بَعض الرّواة من عَدم الْعَدالة، أو سُوء الحفظ، أو تهمته في العقيدة، وتارةً بعلل أُخَر، مثل: الإرسال، والانقطاع، والتّدليس"[802] كما سيأتي. فَأَوْ للمقابلة أو للتّنويع. **(لِيُعْمَلَ بِهِ)** أي: بذلك الحديث في غير الضّعيف. **(أَوْ يُتْرَكَ)** الحديث[803] فلا يعمل به. فالمتروك هو الحديث لا من حَيث نفسه بل من حيث العمل به وهذا في الأحكام، وأمّا في الفَضائل فقد ثبت عن الإمام أحمد[804] وغيره أنّهم قالوا: "إذا رَوَيْنا في الحلال والحرام شدَّدْنا، وإذا روينا في الفضائل ساهلنا؛ لأنّ في الفضائل فضائل وإن لم يُرو فيه تلك الدّلائل، أمّا الأحكام فلا بدّ فيها من الإحكام"[805]، وذلك كحديث التّلقين بعد الدّفن فإنّه ضَعيف[806]، لكن العلماء عملوا به في كل عصر إلى هذا الآن **[١/٤٤أ]** إذ لا حرج في العمل ولا مَنع منه؛ لأنّه من باب الفضائل والرّغائب. **(مِنْ حَيْثُ صِفَاتِ الرِّجَالِ)** متعلّق بيُبْحث. وفيه إشارة إلى أنّ كلّ علم إنّما يُبحث فيه من عوارضه الذّاتية لا من حيث نفسه كما سَبق. والمراد بالرّجال إسناد الحَديث وطريقه، وبصفاتهم العدالة والضّبط وغيرهما. وفيه رَمز بأنّ السّند لا بدّ وأن يكون فيه كمال الرّجوليّة وإن كان امراةً وبأنّ أهل الإسناد هم الرّجال حقيقة لوراثتهم مقامَ التّبليغ فهم يُحشرون مع الرّسل، وأمّا الفقهاء غير الرّواة فهم دُونَهم. **(وَصِيَغُ الْأَدَاءِ)** مثل: أَخبرنا وحَدّثنا وأَنْبأنا وسَمعتُ منه إلى غير ذلك كما سيجيء. والصِّيَغ بكسر الصّاد وفتح الياء جَمع صِيغَة بمعنى الكلمة؛ لأنّها مَصُوغَة على هيئة مستقيمة يقال:

---

[799] انظر: كتاب التعريفات، ص 102.

[800] انظر: كتاب التعريفات، ص 146.

[801] انظر: كتاب التعريفات، ص 151.

[802] انظر: كتاب التعريفات، ص 212.

[803] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا نسختي (ق)، و(ع): فالتقدير ليكون الحديث معمولاً به أو متروكاً.

[804] ستأتي ترجمته.

[805] مما نقل عنه ذلك: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم من الأئمة. انظر: تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، 247/3، 278 (رقم 1161، 1331)؛ تاريخ يحيى بن معين برواية عثمان بن سعيد الدارمي، ص 114 (رقم 348)؛ كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 41/1، 30/2-31، 435؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، 490/1؛ المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم أيضاً، ص 29؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص 133-134؛ الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي أيضاً، 122/2-123 (رقم 1300، 1301)؛ مجموع الفتاوى لابن تيمية، 65/18؛ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقيّ، 147/1؛ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، 332/1-333؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 350/1-351؛ حكم العمل بالحديث الضّعيف بين النّظريّة والطّبيق والدّعوى، ص 34-67.

[806] الطبراني، المعجم الكبير، 249/8-250، (رقم الحديث: 7979)؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 73/24. الحديث ضعفه عدد من العلماء. انظر: المجموع شرح المهذب للنّوويّ، 304/5؛ الأذكار للنّوويّ أيضاً، ص 237-238؛ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 34-35 (رقم 17)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 45/3؛ تلخيص الخبير لابن حجر، 269/2-272 (رقم 797)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 191 (رقم 345)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 261 (رقم 467)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 376/1-377 (رقم 1016)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 268 (رقم 190)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 64/2-65 (رقم 599)؛ إرواء الغليل للألبانيّ أيضاً، 203/3-205 (رقم 753).

"صَاغَ اللهُ فُلاناً صِيغةً حسنةً: خلقه، والشّيءَ هَيَّاءه على مِثالٍ مُستقيمٍ فأَنْصاغ، وهو صَوَّاغ وصايغ[807] وصَيَّاغ. والصِّيَاغة بالكسر: حِرْفَتُهُ"[808]. ثمّ إنّ الأولى في التّعريف أن يقال: أصول الحديث علم بأصول يُعرف بها أحوال حديث الرّسُول عليه الصّلوة والسّلم[809] من حيث صحة النّقل عنه والضّعف والتَّحمل والأداء كما فعله غيره.

[المتواتر: لا يبحث عن رجاله]

(**وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يُبْحَثُ عَنْ رِجَالِهِ**) أي: عن صفات رجاله بحذف المضاف. (**بَلْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ**) "لإيجابه اليقينَ، وإن ورد عن الفسّاق والمبتدعة، بل عن الكَفر[810]"[811] كما سيجيء في محلّه. ولذا لم يُفرد ابن الصّلاح ولا من اختصر كتابه كالنّووي[812] ولا من نَظمه كالعراقي[813] المتواترَ بنوع خاص كما أفردوا غَيره يعني لم يجعلوه في جملة الأنواع كغيره.

(**فَائِدَةٌ**:) "مبنيّ على السّكون؛ لأنّه غير مركّب إذ الغرض من ذكره إنّما هو إخطاره بالبال عند الشّروع **[١/٤٤ب]**. فلا يُقدّر له ما يكون معه جملة"[814]، وكذا الفصُول الواقعة في عنوان المسائل، أو هو خبرُ مُبتدأ مَحْذوف "أي: هذه فايدة[815] عَظيمة يجب أن تحفظ ليتميّز[816] المتواتر من غيره"[817]. فالتنوين للتّعظيم. "والفايدة[818] في اللغة: ما حصّلتَ من علم أو مال مشتقّ من "الفيد" بمعنى استحداث المال أو الخير. وقيل: اسم فاعل من "فَأَدْتُهُ" إذا أصبتَ فؤاده"[819]، فرسمه بالياء على الأوّل وبالهمزة على الثاني. "وفي العُرف: هي المصلحة المرتّبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته. وتلك المصلحة من حيث إنّها على طرف الفعل تسمّى غاية، ومن حيث إنّها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمّى غرضاً، ومن حيث إنّها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصَدر الفعل لأجلها تسمى علّة غائيّة. فالفايدة[820] والغاية متّحدتان بالذّات ومختلفان بالاعتبار كما أنّ الغرض والعلّة الغائيّة أيضاً كذلك؛ لأنّ الحيثيتَيْن متلازمتان[821]. ودليل اعتبار كل حيثيّة فيما اعتبرت فيه إضافة أهل العربية الغرض إلى الفاعل دون الفعل والعلّة الغائيّة بالعكس[822]، يقال: غاية الفعل. فالأوّلان أعمّ من الأخيرين مطلقاً إذ ربّما يترتّب على الفعل فايدة[823] لا تكون مقصودة لفاعله كذا في شرح

---

[807] في القاموس: صائغ.
[808] انظر: القاموس المحيط، ص 1014.
[809] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله عليه وسلّم.
[810] في (د)، و(ل): الكفرة.
[811] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 186.
[812] تقدّمت ترجمته.
[813] تقدّمت ترجمته.
[814] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 132.
[815] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فائدة.
[816] في (ق)، و(ط): التميّز. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[817] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 186.
[818] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): الفائدة.
[819] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 132.
[820] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فالفائدة.
[821] في (د)، و(ر): متلازمان.
[822] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 348.
[823] في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فائدة.

الوَضعيّة[824]. (**ذَكَرَ ابن الصّلاح**) خصّ ابن الصّلاح بالذكر أو قدّمه لأمرين: أحدهما: أن يُورد المنع الآتي على إمام جليل في هذا الفنّ فيَظهر فَضله عليه، والثاني: إنّ الوجود الذي ادّعاه ابن الصّلاح وإن كان على قلّة فهو لشرفه أقدم من العَدم الّذي ادّعاه غيره. فقوله "ذكر ابن الصّلاح" أي: حكى عن نفسه في مقدّمته المشهورة وتفرّد بما ادّعاه لا أنّه حكاه عن غيره[825] **[١/٤٥أ]**. (**أَنَّ مِثَالَ الْمُتَوَاتِرِ**)[826] المثال يشير إلى الاتحاد في جميع الوُجوه بخلاف النّحو فإنّه يشير إليه في بعضها[827]. (**عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ**) أي: على التّعريف المذكور الّذي جمع بين الشّروط الخَمْسة. (**يَعِزُّ وُجُودُهُ**) يقال: عزَّ الشيء قلّ فلا يكاد يوجد كأنّه في عَزازة من الأرض أي: صُلبه يصعب الوصول إليه[828]، فالعزّة مُتضمّنة لمعنى النّفي كقوله تعالى ﴿فَأَبَى أكثر النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[829] أي: لم يقبل إلّا إيّاه، ولذا صحّ الاستثناء بقوله: (**إِلَّا أَنْ يُدَّعَى ذَلِكَ**) أي: لا يوجد مثال المتواتر إلّا أن يدّعى ذلك الوُجود ويدلّ على كون الاستثناء من عدم الوُجود المشتمل عليه لفظ العزّة ما سيأتي من قوله، وما ادّعَاه من العزّة ويجوز أن يُشَار بذلك إلى التّواتر المفهوم من لفظ المتواتر لكن الأوّل أَظهر، قوله "يُدَّعى" على صيغة المجهول من الادّعاء وهو الإتيان بالدّعوى. (**فِي حَدِيثِ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)[830] فإنّه رواه اثنان وسَبْعُون صَحابيّاً وفيهم العَشرة المبشّرة ولم يتّفق هذه الرّاوية في غَير هذا الحديث ولم يزل عدده في زيادة على الاستمرار[831]. فإن قلتَ: هل فرق بين كذَب عليه وكذَب له أم الحكم فيهما سواء؟ قلتُ: معنى "كذَب عليه" نسبة الكلام إليه كاذباً سواء كان عليه أو له. قاله الكرمانيّ[832] في شَرح قوله عليه الصّلوة[833] والسّلام[834]: "لا تكذبوا عليّ فإنّ من كذب عليّ فَلْيَلِجِ النّار"[835]. ويَخْدشه ما أورده الإمام الرّاغب في كتاب الذّريعة حيث قال فيه: "رُوي عنه صلّى الله عليه وسلم أنّه قال "إذا أتاكم عنّي حديث يدلّ على هدًى، أو يردّ عن رَدًى[836] فاقبلوه قلته أو لم أقله، وإن **[١/٤٥ب]** أتاكم عنّي حديث يدلّ على رَدًى[837]، أو يردّ عن هدًى فلا تقبلوه فإنّي لا أقول إلّا حقّاً"[838]، وسيأتي

---

[824] المسمّى بشرح الرسالة الوضعية العضدية لعلاء الدين علي بن يحيى السمرقندي. ستأتي ترجمته. انظر للنص المذكور فيه: إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم :رئيس الكتاب، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم: رئيس الكتاب، تحت رقم: 1176، مقدمة الكتاب عند قول "فهذه فائدة". هو شرح لكتاب الرسالة الوضعية لعضد الدين الإيجي المتوفّى سنة 756 هـ.

[825] انظر: علوم الحديث، ص 268.

[826] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا نسختي (ق)، و(ع): قال ابن الصلاح: "من سئل عن إبراز مثال له أعني تَطَلُّبَهُ" ثمّ قال: "نعم حديث من كذب عليّ إلخ نُراه مثالا لذلك، فإنّه نقله من الصحابة العدد الجمّ". وحديث المسح على الخفين صرّح ابن عبد البر بأنّه متواتر. انظر: علوم الحديث، ص 268-269.

[827] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 273.

[828] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 563.

[829] سورة الإسراء، الآية: 89.

[830] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا نسختي (ق)، و(ع): "اقتصر في النّسخ على من كذب عليّ، والمقص إلخ ولهذا كتبته تماماً"، إلاّ أنّه في (ر): "اقتصر في النّسخ على من كذب عليّ والمقص إلى آخره ولذا كتبته تماماً"، وفي (ط): "اقتصر في النّسخ من كذب عليّ والمقص إلخ ولذا كتبته تماماً"، وفي (ل): "اقتصر في النّسخ من كذب عليّ والمقص إلخ ولذا كتبته تماماً". انظر لهذا الاقتصار: طبعة نور الدين العتر، ص 45، وطبعة اليواقيت والدّرر للمناوي، 261/1. الحديث متفق عليه. البخاري "العلم"، 38، (رقم الحديث: 110)؛ ومسلم، "المقدمة"، 3، (رقم الحديث: 3)؛ "الزهد"، 72، حديث، (رقم الحديث: 3004).

[831] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 187.

[832] انظر: الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 110/2. تقدّمت ترجمة الكرماني.

[833] في (ل): الصلاة.

[834] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[835] الحديث متفق عليه. البخاري "العلم"، 38، (رقم الحديث: 1106)؛ مسلم، "المقدمة"، 1، حديث، (رقم الحديث: 1).

[836] في (ق): روًى. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو في الذريعة للراغب في طبعة دار الكتب العلمية، ص 175: "رديء"، وفي طبعة دار السّلام، ص 195: "ردى".

[837] في الذريعة للراغب في طبعة دار الكتب العلمية، ص 175: "رديء"، وفي طبعة دار السّلام، ص 195: "ردى".

الكَلام عليه في محلّه[839]. وإنّما قال متعمّداً؛ لأنّ النّاسي لا يدخل في هذا الوعيد. والتبوّء بالفارسيّة "گرفتن جَاى"[840]، أخذ من المباءة وهي المحلّة ويتعدّى إلى مفعول واحد، وقال أبو علي: إلى اثنين أيضا، "وبوّأتُ له مكَاناً: سوّتيه وهيّأته"[841] وتبوَّأ الدَار اتخذها مَسكناً. والمعنى فليتّخذ مَوْضع قُعود من النّار فلفظه أمر ومعناه خبر يعني فإنّ الله يُبوّئ[842] مقعدَه منها فتعبيره بصيغة الأَمر للإهانة ويجوز أن يقال: إنّ القبيح من الأعمال ينسب إلى العمّال وقد كان الكذب سبباً للتبوّء[843] فكأنّه المبوِّء بسبب عمله الّذي هو الكذب فهو العَامل والمتّخِذ مباءةً.

(**وَمَا ادَّعَاهُ**) ابن الصّلاح. (**مِنَ الْعِزَّةِ**) أي: القلّة. (**مَمْنُوعٌ**) فإنّ من أمثلة المتواتر[844] قوله عليه الصّلوة[845] والسلم[846]: "نضّر الله امرأً سمع مقالتي فأدّاها إلى مَن لم يَسْمعها فَربّ حامل فقه غير فقيه وَربّ حامل فقه إلى من هو

---

[838] الحديث ذكره بهذا اللفظ الرّاغب الأصفهاني في الذريعة إلى مكارم الشريعة (ص 175، طبعة دار الكتب العلمية) (ص 194- 195، طبعة دار السّلام). وردت في هذا المعنى أحاديث بألفاظ مختلفة؛ منها: "إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُوَافِقُ الْحَقَّ فَصدِّقُوهُ، وَخُذُوا بِهِ، حَدَّثْتُ بِهِ أَوْ لَمْ أُحَدِّثْ". ذكره العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. انظر: الضعفاء الكبير العقيلي، 32/1 (رقم 14)؛ الكامل في ضعفاء الرجال، 26/1؛ الموضوعات لابن الجوزي، 187/1-188؛ ترتيب الموضوعات للذّهبيّ، ص 68 (رقم 160)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 263/1 (رقم 994)؛ القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد لابن حجر، ص 87-89؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً (455/1 (رقم 1409)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 56-57 (رقم 59)؛ اللآلىء المصنوعة للسّيوطيّ، 195/1؛ كشف الخفاء للعجلوني، 89/1-90 (رقم 220)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 278-283 (رقم 28)، ص 488 (رقم 58).

[839] في القسم الأوّل، وهو الحديث الموضوع من مسألة الطّعن بكذب الراوي في الحديث في قسم أسباب الطّعن في الراوي، ونص كلامه هناك كالتالي: (**وَقَدْ يُعْرَفُ الْوَضْعُ بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ**) أي: واضع الحديث الذي تفرّد به كقول عمر بن صبيح: أنا وضعت خطبة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أي: الخطبة الطّويلة التي كان يَنْسِبها إليه. وكما رُوى عن أبي عِصمة وهو نوح بن أبي مريم "أنه قيل له: من أَيْن لك عن عكرمة عن ابن عبّاس في فضائل القرآن سُورةً سُورةً؟ فقال: إني رأيتُ الناس قد أَعْرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضَعتُ هذه الأحاديث حسبةً" وهو اسم من الاحتساب بمعنى الاعتداد بالعمل بأن يَجعل أَجره في حِسَابه وهو إنّما يكون لمن نوى بعمله وَجه الله إذ لا أجر لغيره، وهكذا حال الحديث الطّويل الّذي يُروى عن أبيّ بن كعب عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلم في فَضل القرآن سُورةً فَسورةً فإنّه اعترف راويه بالوَضع، والحاصل أنّ أكثر ما ورد في فضائل القرآن سُورةً فسُورةً مَوضوعات وضعَها رجل من أهل عبّادان لترغيب النّاس في القرآن في تلاوته وحفظه، قال الشيخ تقيّ الدّين: بَعْضُ المفسّرين كالواحدي وغَيْره أَوْدعوها في تَفاسيرهم وهذا خطأ منهم" وهكذا قال ابن الصلاح في مقدمته، قال العراقي: "كل من أَوْدع من تلك الأحاديث تَفسيرَه كالواحدي والثّعلبي والزّمخشريّ مُخطيء في ذلك وَلكن من أَبْرَز إسناده منهم كالواحدي والثّعلبي فهو أَبْسط لعذره إذْ أحال ناظره على الكشف عن سَنده وإن كان لا يجوز له السّكوت عليه من غير بيانه وأمّا من لم يُبرر سنده وأَوْرده بصيغة الجَزْم فخطأوه أفحش كالزّمخشريّ" انتهى. يقول الفقير: الظّاهر أنّ مَنْ ذُكر من أهل التّفسير ومن يَليهم كالبَيضاوي والسّمرقندي والمولى أبي السُّعود إنّما ذكروا تلك الأحاديث في تَفاسيرهم من غير بيان وَضْعها عملاً بالحديث الذي أَوْرده الإمام الرّاغب في كتاب الذّريعة حيث قال فيه: "روى عنه صلّى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا أتاكم عنّي حديث يدلّ على هُدًى، أو يَردّ عن رَدًى فَاقبلوه قلتُه أو لم أَقله، وإن أتاكم عنّي حديث يدلّ على رَدًى، أو يَردّ عن هُدًى فلا تَقبلوه فإنّي لا أقول إلّا حقّاً" انتهى. وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره أنّهم قالوا: "إذا رَوَيْنا في الحلال والحرام شدَّدْنا أي: في الرّجال والأسانيد، وإذا رَوينا في الفَضائل سَاهلنا؛ لأنّ في الفَضائل فَضائل وإن لم يُرو فيه تلك الدّلائل، أمّا الأحكام فلا بدّ فيها من الإحكام" وممّا يؤيّد ما قلنا ما قال الإمام الغزالي في الإحياء: "من أنّ رسول الله صلّى الله عَليه وسلم قال: "من احتجم يوم السّبت والأربعاء فأصابه بَرص فلا يلومنّ إلا نفسه" وقد احتجم بَعض المحدّثين يوم السَّبْت، وقال هذا الحديث ضَعيف فبرَص، وعظم ذلك عليه حتى رأي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في المنام فشكا إليه ذلك فقال: لم احتجمت في يَوم السّبت؟ فقال: لأنّ الراوي كان ضعيفاً، قال: أليس كان قد نقل عنّي؟ فقال: تبتُ يا رسول الله! فدَعا له رسول الله صلّى الله عليه وسلم بالشفاء فأَصبح وقد زال ما به" انتهى. فظهر أنه فرقٌ بَيْن وَضع الحديث وبين العمل بالموضوع بناء على حسن الظنّ وقد سَبق أنّ الموضوع داخل في الأحاديث الضّعيفة وإن كان أَدْونها، ومن العجب ما قال ابن الصلاح: "ولقد أكثر الذي جَمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلّدَيْن فأَوْدع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنّما حقّه أن يذكر في مُطلق الأحاديث الضّعيفة" انتهى. فوَيل للمحدّثين مما كتبَتْ أيديهم بغير علم بل باتباع ظنّ وإنّ بعض الظّنّ إثم على أنّ من شأنهم تخطئة بعضهم بعضاً وجرحه فأين الصوابُ وقد حكموا ببَعض الوضع وهو في الصحيح وقد عكسوا الأمر وهو في الموضوع عرفه من عرفه وجَهله من جهله والعلم عند الله الخبير. ثمّ إنّ الوضع كما يُعرف بإقرار واضعه كذلك يُعرف بما يتنزّل منزلة إقراره كأن يُحدّث عن شيخ بحديث لا يُوجَد إلّا عنده ثم يسأل عن مَولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يُعرف برواية هذا الذي حدّث عنه، قال بعضهم وفي القطع به تأمّل لاحتمال أن يكون رَواه بطريق الوجادة أو عن رجل عنه (**قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ**).

[840] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 845/2.

[841] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 158.

[842] في (ق): يُبوّأ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[843] في (ق): للتبوّأ. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[844] انظر لأمثلة أخرى: تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 630/6-631.

أفقه منه[847]"[848]. ففي الحفظ والضّبط والتأدية والتّبليغ منافِع دينيّة. وقد سبق أنّ مَرتبة التبليغ مرتبة الأنبياء، فمن رَغب في هذه المرتبة الجَليلة فليكن من أهل الرّواية لكن مع الاحتياط العظيم. **(وَكَذَا)** ممنوع. **(مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ)** أي: غير ابن الصّلاح كابن حبّان[849]، والحازمي[850] بالحاء المهمة والزاء المعجمة[851]. **(مِنَ الْعَدَمِ)** رأساً. والمراد عَدم وجود المتواتر في نفسه. **(لِأَنَّ ذَلِكَ)** تعليل لكلا المنعَيْن أي: لأنّ كلّاً من الادّعائَيْن ادّعاء العزّة وادّعاء العَدم. **(نَشَاءَ)**[852] أي: حدث وَارْتفع. **(عَنْ قِلَّةِ اطِّلَاعٍ)**[853] وعلم وهو من الافتعال. **(عَلَى كَثْرَةِ الطُّرُقِ)** **[٤٦/١أ]** هذه دعوى مجردة فإنّ المص[854] وإن كان من الحفّاظ فالذين قبله لَيْسوا بأَدْون حالاً منه في الاطّلاع المذكور بل أعلى كعباً وأوسَع باعاً. **(وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ)** عطف على كثرة الطّرق وصفاتهم عطف تفسير للأحوال؛ لأنّ الحال والصّفة بمعنى واحد وتلك الصّفات كالعدالة والضّبط ونحوهما. فإن قلتَ: قد سبق أنّ الخبر المتواتر يَجِبُ العمل به من غير بحث عن صفات رجاله وههنا أدخلها تحت الاطّلاع فبَين كلاميْه تَناف، قلتُ: هذا القيد وإن كان يرى مُسْتدركاً مُخِلّا إذ ليس ذلك من شروط المتواتر إلّا أنّ فيه تأكيداً لعدم تواطئهم على الكذب. وقيل: لَيْس المراد بالأحوال ما يتعلّق بعلم الإسناد من العدالة والجَرح والضّبط وعدمه بل ماله دخل في معرفة المتواتر من تباين أوطانهم ومذاهبهم وطبَاعهم وقبائلهم وأصنافهم ورواياتهم، والرّواية عنهم مما يُفضي إلى الوقوف على كثرة الطّرق وإحالة تواطئهم على الكذب. **(الْمُقْتَضِيَةِ لِإِبْعَادِ الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَؤُا عَلَى كَذِبٍ)**[855] صفة للكَثرة والأحوال لكن المقتضي للإبعاد في الحقيقة ليس هو الكثرة والأحوال نَفسها بل العلم بها، وكان الظّاهر أن يقول: "لإحالة العادة" ليوافق ما سَبق من كلامه، لكنّه تَفنّن في العبارة؛ لأنّ الإبعاد الذي هو بالفارسيّة "دُور كردن"[856] إذا أَبْعد استلزم الإحالة ألا ترى إنّ ما كان بَعيداً عن الصّواب عند أولى النُّهَى يُعَبَّر عنه بالمحال فلُيعّبر بالبعيد عن المحال أيضاً. **(أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُمُ اتِّفَاقاً)** أي: من غير قصد عَطف على يتواطؤا، وضمير يحصل يرجع إلى الكذب، ومنهم إلى من رَجع إليه ضمير يتواطؤا وهم الطّرق والرجال. وقد سبق **[٤٦/١ب]** بيان ما يتعلّق بالشقّين.

---

[845] في (ل): الصلاة.

[846] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[847] هنا في هوامش جميع النّسخ ما عدا نسخ (د)، و(ق)، و(ع): "في الحديث "إنّ أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر" هذا حديث صحيح جاء عن بضعة عشر صحابياً ولكثرة طرقه عدّ من المتواتر. إنسان العيون". انظر: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (السيرة الحلبية) لنور الدين الحلبي، 486/3.

[848] أبو داود، "العلم" 10، (رقم الحديث: 3660)؛ الترمذي، "العلم" 7، (رقم الحديث: 2656–2658)؛ ابن ماجه، "المقدمة/السنة" 18، (رقم الحديث: 230–236)؛ "المناسك"، 76، (رقم الحديث: 3056)؛ أحمد، المسند، 80/4–82؛ 183/5. انظر لطرق الحديث وتخريجه: قطف الأزهار المتناثرة للسّيوطيّ، ص 28–30، (رقم الحديث: 2)؛ نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص 42، (رقم الحديث: 3. انظر أيضاً: دراسة حديث " نضّر الله امرأً سمع مقالتي ..." روايةً ودرايةً لعبد المحسن بن حمد العباد.

[849] ستأتي ترجمته.

[850] هو الإمام الحافظ، الحجة الناقد، النَّسّابة البارع، أبو بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، المتوفّى سنة 584 هـ. صاحب كتاب "الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار"، وكتاب "شروط الأئمّة الخمسة"، وغيرهما من الكتب. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1363/4–1365 (رقم 1106)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 167/21–172 (رقم 84).

[851] انظر: شروط الأئمّة الخمسة للحازمي، ص 142. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي، 19/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 187.

[852] أي: "نشأ" كما في (ر)، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[853] في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة: عَنْ قِلَّةِ الاطِّلَاعِ. انظر: طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 187؛ وطبعة علي حسن بن حسن بن عبد الحميد، ص 61؛ وطبعة محمد صبحي حلّاق، ص 43.

[854] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنّف.

[855] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 187: على الكذب.

[856] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 444/2.

(**وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُقَرَّرُ بِهِ**)[857] خبر مقدم لقوله "أنّ الكتب"[858] إلخ[859]. وفي "من" التبعضيّة إشارة إلى أنّ وجوه التّقرير كثيرة وهذا بعض أحسنها وهذه دعوى مجرّدة أيضاً؛ فإنّ ما جعله أحسن وكتبه ليقوم حجّة على وجه الزمان نظروا[860] فيه حتى من تلمّذ منه فأين الدّعوى من المعنى. (**كَوْنُ الْمُتَوَاتِرِ مَوْجُوداً**) مرفوع على فاعليّة يُقَرَّرُ[861] المجهول. (**وُجُودَ كَثْرَةٍ**) نصب على الْمَصْدريّة أي: موجوداً وجوداً كثيراً فيكون من إضافة الموصوف إلى صفته. (**فِي الْأَحادِيث**) متعلّق بموجوداً وهو جمع حديث بمعنى الخبر النّبويّ ههنا قال في القاموس: "جمعٌ شاذ"[862]، وقال في الكشاف وغيره[863]: "اسم جمع للحديث كأباطيل اسم جَمْع الباطل. وليس بجمع أُحْدوثة كالأعاجيب جمع أُعْجوبة والأغاليط جمع أُغلوطة وغير ذلك"[864]. وقال ابن الكمال[865]: "الأحاديث مبنيّ على واحده الْمُسْتعمل وهو "الحديث". كأنّهم جمعوا "حديثاً" على "أَحْدِثَة" ثم جمعوا الجمع على "أحاديث" كقَطيع وأَقْطِعة وأقاطيع. والقول بأنّه "اسم جَمع للحديث" مَرْدودٌ بأنّه لم يات اسم جَمْع على هذا الوزن. وأمّا أباطيل فجمع لا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط[866]"[867] انتهى. وإنّما قال على "أَحدثة"؛ لأنّ فعيلاً لا يجمع على أفاعيل. بل يجمع على فُعُل نحو "قبيل وقُبل" وعلى أَفْعلة نحو "قفيز وأَقْفِزة"، وعلى فُعلان نحو "قفيز وقُفْزان"، وعلى أَفْعِلاء نحو "نبيّ وأنبياء"، وعلى فُعَلاء نحو "شهيد وشُهَداء"، وعلى فِعال نحو "كريم وكِرام"، وعلى أفعال نحو "شريف وأَشْراف"[868]. ثمّ في قول ابن الكمال[869] نقصان؛ لأنّه بناء **[١/٤٧أ]** الأمر على الاعتبار فهو غير مُعْتبر إذ القياس لا يَجرى في اللغة فالقول ما قالت حَذام[870]. (**أَنَّ الْكُتُبَ**) بفتح الهمزة؛ لأنّ محل أنّ رَفع على الابتداء. (**الْمَشْهُورَةَ**) بين العلماء كالكتب الستّة المعتبرة التي من حفظها بأسانيدها وضبط أحوال رواتها يعدّ من

---

[857] في طبعة اليواقيت والدّرر للمناوي، 267/1: ومن أحسن ما به تقرر.

[858] هنا في هامشي الأصل، و(ر): أخذه من مقدمة ابن الصلاح فإنّه قال فيه: "المتفق عليه بين البخاري ومسلم مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به والأمة في إجماعها معصومة من الخطإ وقد اتفقوا على التلقي بالقبول وكذا ما انفرد به أحدهما لأجل التلقي المذكور." هذا كلامه على المعنى. نص كلام ابن الصلاح هكذا: "وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به. خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنّه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطإ لا يخطئ. والأمة في إجماعها معصومة من الخطإ، ولهذا كان الإجماع المبني [في مقدمة ابن الصلاح: الْمُنْبَنِي] على الاجتهاد حجّة مقطوعا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك. وهذه نكته نفيسة نافعة، ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي لأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم." انظر: علوم الحديث، ص 28-29.

[859] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[860] في (د): نظرو. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[861] في (ق): مقرر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[862] انظر: القاموس المحيط، ص 214.

[863] كالبيضاوي (أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، المتوفى سنة 685 هـ.) في أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 155/3 (تفسير سورة يوسف، الآية: 6).

[864] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، 188/3 (تفسير سورة المؤمنون، الآية: 44).

[865] تقدّمت ترجمته.

[866] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب فوق الكلمة: "ونحوهما من التباشير والدهاهير والتضاعيف والمقاليد والمذاكير والأبابيل". وهو هكذا أيضاً في (ط)، و(ل) إلاّ أنّه فيهما مشارٌ إليه في الهامش.

[867] انظر: تفسير ابن الكمال باشا، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم أسعد أفندي، تحت رقم: 59، ورقة: 241 أ (تفسير سورة يوسف، الآية: 6).

[868] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 24.

[869] تقدّمت ترجمته.

[870] في (د): خذام. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

الحُفّاظ، وهي: موطأ مالك بن أنس، وصحيح البخاري، وصحيح مُسْلم، وسُنن أبي داود، وجامع الترمذي[871]، وسُنن النسائي، وذكر بَعضهم ابن ماجة بَدل مالك، وكالسُّنن الكبير للبَيْهقي، وشرح السنّة للبَغوي وغير ذلك. (**الْمُتَدَاوَلَةَ بِأَيْدِي أهل الْعِلْمِ**) التّداول بالفارسيّة: "أز يك ديگر[872] فراگرفتن"[873]. يقال: تداولَتْه الأيدي: تَناقلَتْه، "وتداوَل القوم كذا، أي: تناوله"[874] واحد بعد واحد منهم على سَبيل المناوبة دون الاجتماع. والمداولة[875]: نقل الشيء من واحد إلى واحد، يقال: دَاوَل الله بَينهم، كذا وأداله كما قال: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾[876] أي: نُصرّفها بينهم نُدِيل لهؤلاء تارةً ولهؤلاء أخرى. (**شَرْقاً وَغَرْباً**) منصوبان على الظّرفية أي: المأخوذة المنقولة بأيدي العلماء في البلاد الواقعة في ناحيتي الشّرق والغرب وما بينهما، والشّرق طُلوع الشمس، "والغَرب: غَيْبوبتها. وقيل لكل مُتباعِد: غَريب"[877]. (**الْمَقْطُوعَ عِنْدَهُمْ**) أي: عند أهل العلم. وهو بالنّصب على أنّه صفة بَعد صفة للكتب وتذكيره؛ لأنّه صفة جرت على غير من هي له ومُسْند إلى ظَاهره وهو قوله: (**بِصِحَّةِ نِسْبَتِهَا**) أي: نِسْبة تلك الكتب[878]. (**إِلَى مُصَنِّفِيهَا**) متعلّق بالنّسبة. وأَصله مُصنِّفين حُذِفت النّون لأجل الإضافة وقد أومأنا إلى النسبة قريباً **[١/٤٧ب]**. وأمّا صحّة تلك النّسبة فحاصلة[879] من التّواتر لا من خبر الآحاد المحفوف بالقرائن كما قيل فلما حصل القطع بنَفس النّسبة فكذا بصحّتها؛ لأنّها صارت بمَنزلة البديهيّ والحِسيّ كتَواتر القرآن. (**إِذَا اجْتَمَعَتْ**) أي: تلك الكتب والجملة خبر "أنّ". (**عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثٍ**) من الأحاديث من مَعْدِنه يقال: خَرج خُروجاً بَرز من مقرّه وحاله سواء كان مقرّه داراً أو بلداً أو ثوباً وسواء كان حَاله حَالةً في نفسه أو في أسبابه الخارجة، وحَقيقة الإخراج نقل شيء كائن في دَاخل ما يُحيطه إلى خَارجه فهو أكثر ما يقال في الأعيان، والتّخريج أكثر ما يقال في العلوم والصِّناعات. (**وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ**) أي: أسانيد ذلك الحديث. (**تَعَدُّداً تُحِيلُ الْعَادَةُ تَوَاطُئَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ**) مُنْتهياً هذا الشّرط. (**إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ**) الخَمْسة المعتبرة في الخبر المتواتر. (**أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ**)[880] أي: أفاد الاجتماع المذكور العلم الضّروريّ بصحّة ذلك الحديث. والجملة جواب "إذا"، ولَمَّا ورد أن يقال: هذه دعوى إمكان الوُجود وليس في تلك الكتب عينٌ ممّا زعمتَ من الاجتماع قال: (**وَمِثْلُ ذَلِكَ**) الحديث المجتمع على إخراجه الموجود فيه شروط المتواتر. (**فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ كَثِيرٌ**) أي: كثير في الكتب المشهورة .فالجارّ متعلّق بما بعده، وكان الظّاهر الإضمار بأن يَقول: "كثير فيها" لكنّه لَمَّا بَعُد الْمَسافة أظهرها، وأيضاً أراد التشنيع على من أنكر ما ذكر، أَقول قد لا يفيد الاجتماع العلمَ الضّروريّ؛ لأنّه من طريق الخطّ والكتابة فقد يقع فيها السَّهو وَالغَلط، إمّا من المصنّفين أو من النّاسخين إذ ليس المخلوق وإن بَعُد في العقل وتعمّق **[١/٤٨أ]** في الحفظ والضّبط بمَحفوظ، وكذا كلَامه

---

[871] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع)، إلّا أنّه في (ط)، و(ل): الترمذي.

[872] ف (د): زيكديكر، وفي (ع): يكديكر.

[873] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 866/2.

[874] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 322.

[875] في (ق): المتداولة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[876] سورة آل عمران، الآية: 140.

[877] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 604.

[878] سقط من (ق).

[879] ف (د): في صلة، وفي نسخة: واصلة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[880] في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة: "أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ إِلَى قَائِلِهِ" انظر: طبعة علي حسن بن حسن بن عبد الحميد، ص 62، وطبعة نور الدين عتر، ص 46، وفي بعضها: "أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ نِسْبَتِهِ إِلَى قَائِلِهِ" انظر: طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 188، وطبعة محمد صبحي حلّاق، ص 43، وطبعة اليواقيت والدّرر للمناوي، 268/1.

بل ذلك من شأن الكلام القديم كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[881] فلا بدّ لمن وصَل إليه الخبر من سَماع عن راويه[882] العدل[883]؛ فإنّه أقوى من الأخذ من الكتب وإن صحَّتْ نِسبتها إلى الثّقات. ولله درّ بعض أهل الحقائق[884] في قوله: "قد يَظهر من الخليفة الآخذ الحكمَ من الله تعالى ما يخالف حديثاً ما في الحكم فَيتخيَّل أنّه من الاجتهاد وليس كذلك، وإنّما هذا الإمام لم يثبت عنده من جهة الكَشْف ذلك الخبر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ولو ثبت لَحكم به وإن كان طريق الإسناد العَدل عن العدل فما العَدل بمَعْصوم من الوهم الذي هو مَبْدأ السّهو والنّسيان ولا من النّقل على المعنى الذي هو مَبْدأ التأويلات والتحريفات فمثل هذا يَقع من الخَليفة اليَوم"[885] انتهى.

[الآحاد]

(**وَالثَّانِي**) من الأقسام الأربعة. (**وَهُوَ أَوَّلُ أقسام الْآحَادِ**) أي: الأقسام المقابلة للمتواتر[886] فرتبته تالية للمتواتر عند الجمهور لا أنّه أحد قسمي المتواتر كما عند البَعض. "وقسم الشيء: ما يكون مُندرجاً تحته وأخصّ منه كالاسم، فإنّه أخصّ من الكلمة وَمندرج تحتها. وقسيم الشيء: ما يكون مقابلاً للشيء وَمندرجاً معه تحت شيء آخر كالاسم، فإنّه مُقَابل للفعل وَمندرج معه تحت شيء آخر وهو[887] الكلمة الّتي هي أعمّ منهما[888]"[889]. وسيجيء معنى خبر الواحد. (**مَا لَهُ طُرُقٌ مَحْصُورَةٌ بِأكثر مِن اثْنَيْنِ**) أي: حديث له أسانيد محصُورة في أكثر منهما بأَنْ يَروِيَه جماعة ثلثة[890] أو أكثر عن جماعة كذلك يعني كل منهم عن شَيْخه[891]. فقوله "والثاني" مُبتدأ "وما له" إلخ[892] خبره باعتبار الدمج. وقوله "وهو" إلخ[893] جملة مُعترضة بَين المبتدأ والخبر، وفيه الحكم بالشيء على نفسه، فكان **[١/٤٨ب]** الواجب عليه أن يقول: "والثاني أي: ماله طرق مَحصُورة" إلخ[894] لِيُذَكِّر أنّ الأوّل هو ما له طرق غير مَحْصورة كما صرّحنا به هُنالك. فإن قلتَ: فليكن "ماله" إلخ[895] بدلاً من أوّل الأقسام وخبر المبتدأ المشهور في الْمَتن حتى يَستقيم المعنى، قلتُ: منعه من ذلك الواو في قوله:

---

[881] سورة الحجر، الآية: 9.

[882] في (ع): رواية. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا، وفي (د) و(ر) و(ق) وفي النّسخ الأخرى.

[883] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ر)، و(ق): "راويه العدل" بزيادة العدل. فهو في (د)، و(ط)، و(ل): "راويه" بدون العدل، وفي (ع): "رواية" بدون العدل.

[884] في (ق)، و(ع): الحقايق. قال عنه المؤلّف في روح البيان، 571/3: "قال حضرة الشيخ الأكبر قدس سره الأطهر: ...".

[885] انظر: فصوص الحكم لابن عربي، ص 164. نقله عنه المؤلّف في روح البيان، 571/3 (تفسير سورة التوبة، الآية: 129).

[886] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 911.

[887] في (ق): هي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[888] في (د) و(ق): منها. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[889] انظر: كتاب التعريفات، ص 256.

[890] في (ل): ثلاثة.

[891] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 191.

[892] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، إلّا أنّه في (ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[893] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ. وهو ساقط أصلاً من (ق).

[894] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، إلّا أنّه في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[895] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ط)، إلّا أنّه في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ل): إلخ.

[المشهور والمستفيض]

(وَهُوَ الْمَشْهُورُ) على أنّ عادته في مثل ذلك إيراد الواو ليكون المتن خبراً عن الشّرح فيَحصل الدّمج كما قال في الأوّل وهو المفيد وَلو ترك الواو ههنا لكان الكلام على أسلوب الأوّل إذ التّقدير هناك فَالأوّل هو المتواتر كما بيّنّاه والضّمير راجعٌ إلى "ما له" إلخ[896] لا إلى الثاني وإن كان عبارة عنه. **(عِنْدَ الْمحدّثين)** أي: في حكمهم واعتبارهم وَاحترز به عما اشتهر على اللألسنة كما سيجيء **(سُمِّيَ)** النّوع الثاني وهو "ما له" إلخ[897] **(بِذَلِكَ)** أي: بالمشهور. **(لِوُضُوحِهِ)** وظُهوره لكون رُواته أكثر من اثنين[898] فإنّ أصل الشّهرة في اللغة "ظُهور الأمر على شُنْعة" كما في القاموس[899]. قال الرّاغب: "شُهِرَ فلانٌ واشتهر يقال في الخير والشّر"[900]. وسُمّي العدد المعروف من الأيّام بالشهر؛ لأنّه يُشْهَر بالقمر. **(وَهُوَ)** أَعاد "هو" إشارة إلى أنّ ما عبده خبر لا صفة. **(الْمُسْتَفِيضُ)** في كل من الْمَقامَين قَصَر كما حقّقناه في الأوّل. **(عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ)** رأي بالتنوين بالنسبة إلى المتن وبالإضافة بالنّسبة إلى الشّرح. والرأي ما أدّى إليه الفكر يختصّ بالقلب كما يختصّ الرؤية بالعَيْن والرؤيا بالمنام. قال بعضهم[901]: الرأي هو الاعتقاد المكتسب من النّظر والاجتهاد سواء كان متّفقاً عليه أو مختلفاً فيه. والمذهب هو الاعتقاد الاجتهاديّ المختلَف فيه، والقول[902] أعمّ منهما فيقال: هذا قول **[١/٤٩أ]** أبي حنيفة، ويراد أنّه رأيه أو مَذْهبه. والجَماعة بالفتح المجمُوع وهو ما جُمِع من ههنا وههنا وأن يُجْعَل كالشيء الواحد[903]. قال الرّاغب: "يقال للمجموع: جَمْعٌ وجَمِيعٌ وجَماعة"[904]. والأمر الجامع: هو ما له خطر اجتمَع الناس لأجله فكأنّ الأمر نفسه جمَعهم كالعلم الباحث، فكأنّ العلم نفسه بحث وفتّش. **(مِنْ أئمّة الْفُقَهَاءِ)** والأصوليّين كما صرّح به غيره. والفقه هو العلم بالأحكام الشّرعية العملية[905] من أدلّتها التفصيليّة. وأصول الفقه هو العلم بالقواعد الّتي يُتوصَّلُ بها إلى الفقه. فالفقه غير أصول الفقه. فظهر الفرق بين الفقيه والأصوليّ وأنّ الإضافة في أئمّة الفقهاء بمعنى "مِنْ" لا بمعنى اللام على أن يكون المراد بالأئمّة الأصوليّين كما قيل، وأئمّة الفقهاء عظماؤهم من كل مَذْهب حقٍّ. **(سُمِّيَ)** أي: المشهور. **(بِذَلِكَ)** أي: بالمستفيض. **(لِانْتِشَارِهِ)** وفَيضانه وانبساطه. والمقص[906] اشتهاره بين الرّواة فإنّه يَحصل بتفرّق الخبر فيما بينهم وشيوعه، يقال: "استفاض الخبر أي: شاعَ، واستفاضَ الوادي شجراً أي: اتَّسَعَ وَكثر شجره"[907]. **(مِنْ فَاضَ**

---

[896] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.
[897] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق) و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (ع): إلخ.
[898] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 192).
[899] انظر: القاموس المحيط، ص 540.
[900] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 468.
[901] لم أعرفه.
[902] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 201.
[903] في (ق): الواحدة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[904] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 201.
[905] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) فوق الكلمة: "أي: العلم بالفروع".
[906] في (ع)، و(ل): المقصود.
[907] انظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، 18/503-504؛ والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ص 840؛ وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 193.

الْمَاءُ يَفِيضُ فَيْضاً)[908] أي: مأخوذ منه يُقَال: فَاضَ الماء إذا كَثُر حتى سَال من جوانب مَجراه وأفاض إناه إذا ملأَه حتى أساله وأفضتُه، ومنه رجل فيّاض أي: سخيّ، وحديث مُستفيض أي: منتشر[909].

(وَمِنْهُمْ) أي: وبَعض من المحدّثين؛ لأنّ الكلام في عُرفهم أو وبَعض من أئمّة الفقهاء لسبق ذكرهم. **(مَنْ غَايَرَ بَيْنَ الْمُسْتَفِيضِ وَالْمَشْهُورِ)** أي: أظهر المغايرة والمخالفة بينهما وبين من الظروف التي تُستعمل أسماء وظروفاً. فانتصب في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾[910] على المفعولية؛ لأنّه مَبْلوغ **[١/٤٩ب]** كما ارتفع في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[911] في بعض القراءات، والخبر[912] في قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[913] والفرق بين غَيرين ومختلفين أنّ غيرين أعمّ من مختلفَيْن، فإنّ الغيرين قد يكونان مختلفين، ومتّفقين فالجوهر أنّ المتحيّزان هما غيران وليسا بمختلفَيْن[914] وكلّ خلافَين غيران، وليس كل غيرين خلافين. **(بِأَنَّ الْمُسْتَفِيضَ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ)** الذي هو الطبقة الأولى. **(وَانْتِهَائِهِ)** الذي هو الطّبقة الأخيرة وكذا فيما بينهما من الطّبقات المتوسّطة فذكر الابتداء والانتهاء وأريد جميع الطبقات كما يذكر الصّباح والمساء ويراد هما وما بينهما من الزّمان، وكذا يذكر المشرق والمغرب ويراد هما وما بينهما من المكان. **(سَوَاءً)** أي: من جهة العَدد بأن كان في كل طبقة ثلثة[915] ثلثة[916] أو أربعة أربعة أو غير ذلك. فسَقط ما قيل[917]: "من أنّ حقّ التّعبير أن يقول: من ابتدائه إلى انتهائه"[918] كما فعل الأنصاريّ[919]. والسّواء في الأصل مَصْدر بمعنى التّساوي استعمل وَصفاً بمعنى المتساوي يقال: هما سواء أي: مُتَساويان، وهم سواء أي: متساوُون لا يثنّى ولا يجمع. وهذا مكان سواء أي: يستوي طرفاه. **(وَالْمَشْهُورَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ)** إشارة إلى الكَوْن المفهوم من يكون أي: أعمّ مما ذكر ومن غيره بحيث يشمل ما كان ابتداؤه مَنقولاً من الآحاد ثمّ اشتهر.

(وَمِنْهُمْ مَنْ غَايَرَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ أُخْرَى) ففَرق بأنّ المستفيض ما تلقّته الأمّة بالقبول دون اعتبار عدد[920] ومنهم من غاير بأن المستفيض هو الشّايع عن أَصْل كيف كان واحداً أو ما فوقه والمشهور ما زادت رُواته على ثلثة[921] **[١/٥٠أ]**. والحقّ أنّ الاصطلاح لا مناقشة فيه لكن اللغة تؤيّد القول الأوّل؛ لأنّ الشهرة إنّما تكون بعد الانتشار، فهي والانتشار والشّيوع من باب واحد ونظير ذلك العادة والاستعمال فإنّهما متساويان إذ لا يكون الْمُعاودة إلى الشيء إلّا بالاستعمال. **(وَلَيْسَ)** أي: البحث عن المغايرة أو الترادف وتحقيق ذلك. **(مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْفَنِّ)** أي: من مباحث علم أصول الحديث بل من أصول الفقه في باب بيان أقسام السّنّة، ولذا قال "هذا الفنّ" دُون هذه الرسالة.

---

[908] في طبعة علي حسن بن حسن بن عبد الحميد، ص 63: وَمِنْ فَاضَ الْمَاءُ يَفِيضُ فَيْضاً.
[909] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 648.
[910] سورة الكهف، الآية: 93.
[911] سورة الأنعام، الآية: 94.
[912] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، ويبدو أنّه "والجرّ" لسياق الجملة.
[913] سورة الكهف، الآية: 78.
[914] في (ق): بمختلفتين. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[915] في (ل): ثلاثة.
[916] في (ل): ثلاثة.
[917] المؤلّف يقصد به زكريا الأنصاري كما سيذكره، والملّا علي القاري ويردّ عليهما.
[918] انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري، 269/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 193.
[919] المؤلّف يقصد به أبا يحيى زين الدين زكريا بن محمد لن أحمد بن زكريا الأنصاري السنكي الأزهري الشافعيّ، المتوفّ سنة 925 هـ.
[920] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 194.
[921] في (ل): ثلاثة.

(**ثُمَّ الْمَشْهُورُ**) ثمّ حرف عطف يقتضي تأخّر ما بَعده عمّا قبله إمّا تأخّراً بالذّات أو بالمرتبة أو بالوَضع، وضدّه "قبل"؛ لأنّه يقتضي التقدّم على هذه القسمة فَيقال: زمان الصّحابة ثمّ[922] زمان التابعين، والمدينة ثمّ مكّة بالنّسبة إلى الخارج من الشّام، والسّلطان ثمّ الوزير أي: في المرتبة، وتعلّم الهجاء ثمّ تعلّم الخطّ أي: في التّرتيب الصّناعي. والمراد بالتأخّر في هذا المقام هو التأخّر في المرتبة. (**يُطْلَقُ**) إطلاقاً كثيراً. والتركيب يدلّ على التّخلية والإرسال، ولذا استعمل الإطلاق في إطلاق العبارة وتخليتها وإرسالها بلا خطر في ذلك. (**عَلَى مَا حُرِّرَ هُنَا**) أي: على المشهور الّذي كتب في هذا المقام، وهو المشهور الاصطلاحي الفاشي[923] بين أهل الحديث فقط. والتحرير بمعنى التّهذيب وأخذ الخلاصة وإظهارها بمنزلة جعل الشّيء حُرّاً أي: خَالصاً، وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما في هذا المقام كما أنّ التقرير يطلق على بيانه بالعبارة[924]. (**وَعَلَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ**)[925] أي: وعلى الحديث المشهور الّذي اشتهر على أَلْسِنة القوم وغيرهم لكن إطلاقاً قليلاً كما يدلّ عليه تأخيره عن الأوّل. والأظهر أن يقول: "ثمّ المشهور قد يطلق على **[١/٥٠ب]** ما اشتهر على الأَلْسنة مطلقا". وهي جمع لِسان بمعنى الجارحة المخصوصة وقد يجيء بمعنى قوّتها كما في قوله تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾[926] يعني به من قوّة لساني؛ فإنّ العقدة لم تكن في الجارحة وإنّما كانت في قوّتها التي هي النطق بها، ويقال: لكلّ قَوم لسان أي: لغة ونَغمة فإنّ لكل لسان نغمةً يُميّزها السَّمْع كما أنّ له صُورة مخصوصةً يميّزها البصر. واختلاف الأَلْسنة في قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾[927] إشارة إلى اختلاف اللغات واختلاف النغمات. (**فَيَشْمَلُ**)[928] الحديث المشهور بالإطلاق الثاني[929] فهو تَفْريع عليه. (**مَالَهُ إسناد وَاحِدٌ فَصَاعِداً**) أي: ما لم يجتمع فيه شُروط المتواتر والمشهور الاصطلاحي الذي عند الخاصّة[930]. وقد سبق معنى فصاعداً وإعرابه. (**بَلْ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ إسناد أَصْلاً**) بل للترقّي أي: بل يشمل الحديث الّذي لا يوجد له إسناد ثابت قطعيّ سواء كان له إسناد مَوْضوع أو لم يكن له أَصْل[931]. ومعنى "أَصْلاً" في زمان من الأزمنة وطبقة من الطّبقات يستعمل بمعنى قطعاً، فنصبه على الْمَصْدريّة أي: لا يُوجد له إسناد إسناداً قطعيّاً مثل: "من بَشَّرني بخُروج آذر بشّرته بدُخول الجنّة"[932]، وفي بعض الألسنة: "من بشّرني بخُروج صَفر بشّرته بالجنّة"[933]، ولذا حملوا آذر على صَفر. وقيل: آذر على لغة الفرس بمعنى صفر ولم يُوجَدْ في اللغات. والظاهر على لغة

---

[922] سقط من (ق).

[923] في (ع): الفاسي. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[924] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 17؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.

[925] هنا في هوامش الأصل، و(د)، و(ر): يعني أنّ الشهرة إما عامة أي: تكون بين أهل الحديث وغيرهم نحو "من أتى الجمعة فليغتسل" و"طلب العلم فريضة على كل مسلم" وغير ذلك، وإما خاصة وهي التي يكون بين أهل الحديث فقط كما روى أنس عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم "أنّه قنت شهراً بعد الركوع" وهو مما لا يقف على شهرته غير أهل الحديث من المجتهدين [في جمعه ومعرفته]. بين المعقوفتين سقط من (د).

[926] سورة طه، الآية: 27.

[927] سورة الروم، الآية: 22.

[928] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 188: فَيَشْتَمِلُ.

[929] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 194.

[930] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 194.

[931] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 194.

[932] نقل ابن الصلاح في علوم الحديث، ص 276 فيما بلغه عن الإمام أحمد أنّه ليس لها أصل، وأيّده العراقي في شرح الألفية، 269/2، وحكى كلام الإمام أحمد ابن الجوزي كما في الموضوعات، 377/1، 146/2، والذهبي في ترتيب الموضوعات، ص 147 (رقم 441)، والسيوطي في اللآلِيء المصنوعة، 118/2، والفتني في تذكرة الموضوعات، ص 116، وابن عراق في تنزيه الشريعة، 64/2، 219.

[933] ذكره العلماء في كتب الموضوعات. قال ابن القيم: "باطل" المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص 81. وقال العجلوني: "قال القاري في الموضوعات تبعاً للصغاني: لا أصل له". كشف الخفاء للعجلوني، 309/2 (رقم 2418). انظر: الموضوعات للصغاني، ص 61 (رقم 100)؛ الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 324

الروم فقد سمعوا هذا المشهور بهذا الاسم ودار على الأَلْسِنة من غير أن يثبت له أصلٌ، قيل في التّخصيص: إنّ شَهر صَفر واقفت له نار حقيقةً أو حرارة عظيمة كالنّار أو وقعت فيه الفِتن والحُروب كالنّار إذا وقعت في بلدة كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللهُ﴾[934]، ومن هذا حكموا بشأمة صَفر، وفي القاموس: "صِفِّين كسِجِّين، موضع **[١/٥١أ]** قرب الرِّقَّة بشاطيء الفرات، كانَتْ به الوقعة العُظْمى بين عَلِيّ ومُعَاوية[935] رضي الله عنهما، غرّة صفر سنة[936] سَبْع وثلثين[937]، فمِن ثَمَّ احترز الناس السَّفر في صَفر"[938] انتهى. أقول: الظّاهر أنّ التّعبير عن صَفر بآذر وهو الشّهر[939] السَّادسُ من الشّهور الرُّوميّة وأوَّل الفَصْل الرّبيعي إنّما هو لأَجْل أنّ أوّل الرّبيع الزّماني وافق شَهر صَفر فوَرد لفظ آذر على لغة الرُّوم، فَإن صحّ الحديث صحّ أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلم تكلم بلغة العَجم[940]؛ لأنّ الرُّوم من جملة الأعجام خلاف العَرب وإنما اسْتبشر عليه الصّلوة والسّلم بخُروج صَفر ودخول شهر رَبيعٍ الأوّل لكونه[941] زمان ولادته ووقت وفاته أيضاً. والأنبياء والأولياء يَسْتبشرون بالْمَوت لكونه تحفة لهم من حيث إنهم يصلون به إلى الحبيب ومقام

(رقم 473)؛ تذكرة الموضوعات للفَتَّني، ص 116؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 438 (رقم 1)؛ اللؤلؤ المرصوع للقاوقجي، ص 177 (رقم 544)؛ حجة النّبيّ للألبانيّ، ص 104.

934 سورة المائدة، الآية: 64.

935 هو: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاوِيَةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ صخْرِ بنِ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ بنِ عَبْدِ شَمْسٍ بنِ عَبْدِ مَنَافِ بنِ قُصيِّ بن كِلاَبِ القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ الْمَكِّيُّ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَلِكُ الإِسْلاَمِ، المتوفّى سنة 60 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 3/470-475 (رقم 2464)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 2/406-407 (رقم 588)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 28/176-179 (رقم 6054)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 3/119-162 (رقم 25)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 6/120-122 (رقم 8087)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 10/188-189 (رقم 7075)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 1/65.

936 هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ فوق الكلمة: ٣٧.

937 في (ل): وثلاثين.

938 انظر: القاموس المحيط، ص 1563. انظر أيضاً: معجم البلدان لياقوت الحموي، 3/414.

939 في (ق): شهر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

940 هذا الموضوع من نوادر المواضيع المطروقة وللشيخ أبي عبد الله ابن جعفر الكتاني كتاب فيه سماه المطالب العزيزة الوافية في تكلمه عليه السلام بغير اللغة العربية. قال الفيروزآبادي: "وباب تكلم النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالفارسي، مثل: العنب دودو وباسليمان شكم در، لم يصحّ فيه شيء ولم يثبت". سفر السعادة في السنن النّبويّة والشمائل المحمّديّة للفيروزآبادي، ص 348. وقال الحافظ ابن حجر معلقاً عل كلام البخاري (باب من تكلم بالفارسيّة والرطانة): "كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَي أَنَّ النّبيّ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْرِفُ الْأَلْسِنَةَ؛ لِأَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَى الْأُمَمِ كُلِّهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنَتِهِمْ، فَجَمِيعُ الْأُمَمِ قَوْمُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عُمُومِ رِسَالَتِهِ، فَاقْتَضَى أَنْ يَعْرِفَ أَلْسِنَتَهُمْ لِيفْهَمَ عَنْهُمْ وَيَفْهَمُوا عَنْهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ نُطْقَهُ بِجَمِيعِ الْأَلْسِنَة لإِمَكَان التَّرْجُمَانِ الْمَوْثُوقِ بِهِ عِنْدَهُمْ". فتح الباري لابن حجر، 6/213. قال عبد الحي الكتاني: "وفي شرح الانموذج للروضي؛ فائدة: استنبط العلماء من هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ (سورة سبأ، الآية: 28) وقوله تعالى ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾ (سورة إبراهيم، الآية: 4) أنّه عليه السلام كان يعرف جميع اللغات، انظر شرح البلقيني لمجلس الشيخ الشوني رحمهما الله اهـ وفي شرح الشفا للخفاجي أنه صلى الله عليه وسلم علمه الله جميع اللغات قال تعالى: ﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾ (سورة إبراهيم، الآية: 4) وهو صلى الله عليه وسلم مرسل للجميع اهـ. انظر: ص 480 من الجزء الأول. وفي فصل: إحتياج الكاتب إلى معرفة اللغات العجمية، من صبح الأعشى ص 165 نقلا عن محمد بن عمر المدائني قيل: إنه صلى الله عليه وسلم، كان يفهم اللغات كلها، وإن كان عربيا لأن الله بعثه إلى الناس كافة، ولم يكن الله بالذي يبعث نبيا إلى قوم لا يفهم عنهم، ولذلك كلم سلمان بالفارسيّة، وساق بسنده إلى عكرمة، قال: سئل ابن عباس: هل تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفارسية؟ قال: نعم. دخل عليه سلمان فقال درسته وسادته، قال محمد بن إميل أظنه مرحبا وأهلا. وحسّنه، فيكون النّبيّ صلى الله عليه وسلم إنما أمر زيدا أن يتعلم كتابة السريانية، أو العبرانية لتحريم الكتابة عليه، لا أنه أمره بتعلم لغتهم". وفي رحلة الحافظ ابن عبد السلام الناصري الكبرى في ترجمة شيخه: الإمام محمد بن محمد النجاري النابلسي الأثري: أنه ذاكره في كونه عليه السلام هل تكلم بالفارسية، وأن صاحب القاموس أنكر ذلك في سفر السعادة فقال: الصواب ثبوت كلامه صلى الله عليه وسلم بالفارسية، وأوقفني على كراسين له، في الرد على صاحب القاموس. أملاه في سفره هذا لما سئل عنه اهـ.". التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمية لعبد الحي الكتاني، 1/188-189.

941 في (ق): لكون. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

رُؤْيته فالحديث لَيْس من قَبيل التشأُّم بصفر بَل لَمَّا توقّف دُخول شهر الْمَولد والوفاة على خروج صفر بشّر بدخول الجنّة مَن بَشَّره بخروج صَفر فالظّاهر أنّ الحديث ورد في العام الّذي تُوفي فيه صلّى الله عليه وسلّم.

[العزيز]

(**وَالثَّالِثُ**:) من الأقسام الأربعة وهو الثاني من أقسام الآحاد. (**الْعَزِيزُ**) أي: هو العزيز؛ لأنّ التّعريف يقتضي القصر كما سبق. (**وَهُوَ**) من صفته. (**أَنْ لَا يَرْوِيَهُ**) والأظهر ما لا يَرْويه[942] حتى يظهر حَمْل الذّات [على[943] الذّات][944] وإلّا فعَدم الرّواية من الأحداث فيلزم حمل الحَدث على الذّات إلّا أن يؤوّل الكلام بما قلنا. (**أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ**) عن أقلّ. (**عَن اثْنَيْنِ**) فالظّاهر "مِنْ" أو التّقدير أن لا يَرْويه أقلّ من اثنَيْن بل يَرْويه اثنان فصاعداً عن اثنَيْن، فعَنْ على حالها مُعلّقة بمَحْذوف قال أبو عليّ[945]: "رواية العَدلين مَقْبولة وخبر الواحد لا يقبل إلّا **[١/٥١ب]** إذا كان مُؤيّداً[946] بظاهر آية أو حديث أو اجتهاد مُجتهد أو عمل بعض الصّحابة بمقتضاه أو بانتشار ذلك الخبر فيهم"[947]. (**وَسُمِّيَ**) أي: الحديث الذي لا يَرويه أقل إلخ[948]. (**بِذَلِكَ**) أي: بالعزيز وكان عليه أن يقدّم التّعريف على العَزيز بأن يقول: "والثّالث وهو أن لا يَرويه" إلخ[949] "العزيز وسمّي" إلخ[950] ليوافق ما قبله إلّا أنّه تفنّن في البيان. (**إمَّا لِقِلَّةِ وُجُودِهِ**) من عزّ يَعِزّ بكسر العين في المضارع عِزّاً وعِزّة بكسرهما صار عَزيزاً قليل الوُجود، "وشاة عَزُوز: قليلٌ درّها"[951]. قال حجّة الإسلام[952]: "العَزيز الخطير الّذي يقلّ وُجود مثله وتَشْتَدّ الحاجة إليه ويَصعب الوُصول إليه فما لم يَجتمع هذه المعاني الثلثة[953] لم يطلق عليه اسم العزيز. والكمال في قلّة الوُجود أن يَرجع إلى واحد إذ لا أقلّ من الواحد"[954]. (**وَإِمَّا لِكَوْنِهِ عَزَّ**) قال في القاموس: "عَزَّ يَعِزُّ قوي بعد ذِلّة"[955] انتهى. ولَمَّا كانت القوّة مما يَسْتلزم القهر والغَلبة، "قيل: من عَزَّ بَزَّ أي: من غلب سَلَب"[956]. قال البَيْهقيّ: "العِزّة: قَوِي شُدَن، وفَعِل يَفْعَل لُغةٌ فيه"[957] انتهى. يَعني أنّ "عزّ" على المعنى الأوّل من باب ضرب وعلى الثاني يَجيء منه ومن باب عَلِم أيضاً فظهر أنّ من قال: إنّ الأوّل من الّذي مُضَارعه مكسور العين والثّاني من الذي مُضَارعه مَفتوح العين

---

[942] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 197.

[943] سقط من (ع).

[944] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[945] هو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري المعتزلي. صاحب التصانيف. المتوفّى سنة 303 هـ. انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 241/2.

[946] في (ق)، و(ط): مؤيد. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[947] انظر: تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 52/1، واليواقيت والدّرر للمناوي، 282/1.

[948] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[949] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، و(ع)، إلّا أنّه في (ل): إلخ.

[950] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[951] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 564.

[952] تقدّمت ترجمته.

[953] في (ل): الثلاثة.

[954] انظر: المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للغزّالي، ص 73. قال المؤلّف في روح البيان، 234/1 (تفسير سورة البقرة، الآية: 129): "قال الامام الغزّالي قدس سره في شرح الأسماء الحسنى ...".

[955] انظر: القاموس المحيط، ص 664.

[956] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 564؛ القاموس المحيط، ص 665.

[957] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 158/1.

فهو لم يفتح عَيْنه في هذا المقام. (**أَيْ: قَوِيَ**) الحديث؛ لأنّه انتقل من الغرابة التي يقتضي[958] الضّعف إلى العزّة الّتي هي القوّة كما يفيدُه قوله: (**لِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى**)[959] لأنّ له روايتين فكلّ من الرّوايتين تقوّي الأخرى والشيء إذا ثُنِيَ كالحبل المؤلَّف من شعرتين قوي. والمجيء كالإتيان لكن المجيء أعمّ؛ لأنّ الإتيان مجيء بسُهولة، والإيتان قد يقال باعتبار القَصد **[٥٢/١أ]** وإن لم يكن منه الحُصول، والمجيء يقال اعتباراً بالحُصول ويقال: جاء في الأعيان والمعاني.[960] والطريق يُذكّر ويؤنّث ولذا وصفه بأُخرى مُؤَنّث آخر، ومعنى آخر في الأصل أشدّ تأخّراً، فقولك: جاءني زيد ورجل آخر معناه في الأصل رجل أشدّ تأخّراً من زيد في معنًى من المعاني ثمّ نقل إلى معنى غير، فمعنى رجل آخر رجل غير زيد[961] وهذا معنى ما يقال من أنّ آخر كان في الأصل موضوعاً للاختلاف في الصّفة فنقل إلى الاختلاف في الذّات[962].

(**وَلَيْسَ**) [أي: كون الحديث عزيزاً مُتضاعِف السَّند][963]. (**شَرْطاً لِلصَّحِيحِ**) أي: للحديث الصّحيح في صحّته فقد يكون الحديث صحيحاً[964] بلا تعدد راويه إذا كان إسناده صحيحاً على الصّحيح، لكن لَمَّا كان الضّعيف في الغَريب أكثر كره جَمع من الأئمّة تَتبّع الغرائب حذراً من الوقوع في الضّعيف، فإنّ الضَّعيف يقابل الصّحيح. فالحسن على هذا من أقسام الصّحيح وبعضهم جَعله قسماً ثالثاً وعليه الجمهور الآن، ثمّ إنّه لا يلزم من مقابلة الضّعيف الصّحيح أن يكون باطلاً أو منكراً بل هو ما كان أدنى مرتبةً من الحسن الّذي هو أدنى مرتبة من الصّحيح كما مرّ. (**خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَهُ**) أي: كونه شرطاً له. "والخلاف من الخَلْف"[965] فإنّ أحد المخالِفَيْن يُولِّي الآخر. خَلْفَه وقد وَردت نِسبة المخالَفة إلى الأستاذ والتّلميذ جميعاً في عبارة الفقهاء في قولهم: "قال أبو حنيفة كذا خلافاً لأبي يوسف"[966] بمعنى خالف أبو حنيفة أبا يُوسفَ خلافاً، وقولهم: "قال أبو يُوسفَ كذا خلافاً لأبي حنيفة" بمعنى خالف أبو يوسف أبا حنيفة خلافاً" قاله الهنديّ[967] في شرح الكافية[968]. قال ابن هشام[969]: "خلافاً: إمّا مَصْدر أي: خالفوا في ذلك خلافاً كما في "سَقْيا" أو خولف فيه خلافاً، وإمّا حال أي: أقول ذلك خلافاً **[٥٢/١ب]** أي: مخالفاً"[970]. وقال ابن الكمال: "في قوله "خلافاً

---

[958] في (ق): يقضي، وفي (ط)، و(ل): تقتضي.

[959] هو هكذا في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 198، إلّا أنّه فيه: لِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ. أما في النّسخ المطبوعة الأخرى للنّزهة: بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

[960] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 60، 212؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 307.

[961] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، إلا أنّه في (د): فمعنى رجل رجل آخر رجل غير زيد، وفي (ع)، و(ط)، و(ل): فمعنى رجل آخر غير زيد.

[962] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 17.

[963] ما بين المعقوفتين سقط من (ط)، و(ل).

[964] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) فوق الكلمة: "أي: بسند واحد صحيح"، إلاّ أنّه في (د) تحت الكلمة.

[965] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 295.

[966] هو: الإِمَامُ، الْمُجْتَهِدُ، العَلاَّمَةُ، الْمُحَدِّثُ، قَاضِي القُضَاةِ، أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ حَبِيبِ بن حُبَيْشِ بن سَعْدِ بن بُجَيْرِ بن مُعَاوِيَةَ الأَنْصارِيُّ الكُوفِيُّ. المتوفّى سنة 182 هـ. صاحب الإمام أبي حنيفة، ولد بالكوفة، ولي القضاء القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد. ومات في خلافته، ببغداد، وهو على القضاء. من آثاره: كتاب الخراج، أدب القاضي، الأمالي في الفقه، وغيرها من الكتب. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 242/14–262 (رقم 7558)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 292/1–294 (رقم 273)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 535/8–539 (رقم 141).

[967] هو: أبو المفاخر شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الدواني الزوالي الهندي، المتوفّى سنة 849 هـ. فقيه حنفيّ أديب بالعربية .مولده في دولت آباد، ووفاته في جونفور. من كتبه: الإرشاد في النحو، وشرح قصيدة بانت سعاد، وشرح الكافية لابن الحاجب. انظر لترجمته: الأعلام للزركلي، 187/1.

[968] انظر: شرح الكافية (شرح الهندي على الكافية لابن الحاجب)، ص 30. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 82–83.

[969] هو: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، النحوي الْفَاضِل الْمَشْهُور، المتوفّى سنة 761 هـ. مولده ووفاته بمصر. من تصانيفه: مغني اللبيب، قواعد الإعراب، قطر الندى، شذور الذهب، وغيرها من الكتب. انظر لترجمته: لدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 93/3–95 (رقم 2248)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطيّ، 68/2–70 (رقم 1457).

[970] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 83.

للشّافعي" انتصابه على الحاليّة، يعني: إنّ ما ذكرتم مَذْهبنا مخالفاً لمذهب الشّافعيّ. ولا وَجْه لانتصابه على المفعول المطلق بإضمار فعل. أي: "قولنا هذا يخالف خلافاً للشّافعي" لما فيه من ارتكاب تَقْدير كثير وتنزيل المذكور في معنى "يخالف" تعسّف. ثمّ إنّ في كل واحد من التّقديرَيْن خللاً[971] من جهة المعنى. وهو أنّه حيئنذ يكون إحداث الخلاف منسوباً إلى أصحابنا وليس كذلك؛ لأنّهم وضعوا قبل الشّافعيّ ثمّ أُحْدث الخلاف. فحقّه أن يُنسب إحداثه إليه. والمحذور لا يلزم على الوجه الذي ذكرنا."[972] انتهى كلامه. فيكون التّقدير في كلام المص[973] أيضاً[974]: "إنّ ما ذكر من كون العزيز ليس شرطاً للصّحيح مذهب الجمهور مخالفاً لمذهب من زعمه". والزّعم هو القول بأنّ الشيء على صفة قولاً غير مُسْتند إلى وثوق نحو زَعمتك كريماً "فيكون مَظنّة للكذب"[975]. وقال الكرمانيّ: "الزّعم قد يُسْتعمل في القول المحقّق"[976] ويقال: زعم إذا ذكر خبراً لا يدري أحقٌّ أم باطل. **(وَهُوَ)** أي: مَن زعمه. **(أَبُو عَلِيٍّ)** محمّدٌ[977]. **(الْجُبَّائِيُّ)** بضمّ الميم وتشديد الباء الموحّدة وبالمدّ على ما في القاموس[978]. فمن قال نسبة إلى جُبّا بالقصر فقد قصر نظره فإنّه مَهْموز مَمْدود في الأصل. وجُبّاء قرية من قرى البصرة خرج منها جماعة من العلماء أو كُورة ذات قرى وعمارات من نواحي خُوزِستان[979]. مات أبو علي سنة[980] ثلث[981] وثلاثمائة[982]. **(مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ)**[983] أي: من أئمّتهم لا من جملتهم[984]. ويدلّ على جلالته في العلم نِسْبة الخلاف إليه بخصوصه، والاعتزال بالفارسيّة: "بيكسُو شُدَن"[985]. قال الرّاغب: "تجنّب الشيء عُمالةً كانت أو براءةً، أو غيرهما، بالبدن كان أو بالقلب، يقال: عَزَلْتُهُ، وَاعْتَزَلْتُهُ، وَتَعَزَّلْتُهُ فانعزَل واعتزل"[986] **[١/٥٣أ]**، وتَعزَّل أي: نحّيتُه جانباً فتنحّى. والمعتزلة من الصّفات الغالبة. والأصل الطّائفة المعتزلة وهم أصحاب واصل بن عطاء وهو مولى بني مَخزوم[987]، وقيل: بني هاشم ولُقّب بالغزّاليّ؛ لأنّه كان يجلس في الغزّالين عند رضيع له منهم. وكان مَولده سنة ثمانين، ومات سنة إحدى وثلاثين ومائة[988]. وصحب أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفيّة[989] وأخذ عنه. وواصل هو أوّل

---

[971] في (ق): خلافاً.

[972] لعله من حاشية ابن الكمال على الهداية. انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 83.

[973] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): المصنِّف.

[974] سقط من (ع).

[975] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 380؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 341.

[976] انظر: الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 136/10.

[977] هو: شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَصاحِبُ التَّصانِيف، أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ البَصرِيُّ، المتوفّى سنة 303 هـ.

[978] انظر: القاموس المحيط، ص 44.

[979] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 97/2؛ القاموس المحيط، ص 44.

[980] سقط من (ق).

[981] في (ل): ثلاث.

[982] انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 183/14-184 (رقم 102)؛ لسان الميزان لابن حجر، 271/5 (رقم 930)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 241/2.

[983] انظر للمعتزلة: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 24-26.

[984] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 198.

[985] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 696/2.

[986] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 564-565.

[987] هو: أَبُو حُذَيْفَةَ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُم وَاصِلُ بنُ عَطَاءٍ البَصرِيُّ، الغَزَّالُ، المتوفّى سنة 131 هـ.

[988] انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 464/5-465 (رقم 210)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 329/4 (رقم 9325)؛ لسان الميزان لابن حجر، 214/6-215 (رقم 752)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 182/1.

[989] هو: أَبُو هَاشِمٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ العَلَوِيُّ، الْمَدَنِيُّ، المتوفّى سنة 98 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 129/4-130 (رقم 37).

من[990] أظهر المنزلة بين المنزلتين؛ لأنّ النّاس كانوا في أسماء أهل الكبائر من أهل الصّلوة[991] على أقوال: فالخوارج يسمّونهم بالكفر والشرك، والمرجئة بالإيمان، والحسن البصريّ[992] وأتباعه بالنّفاق. فأظهر واصل القَول بأنّهم فُسّاق غير مؤمنين ولا كفّار ولا منافقين، واحتجّ بأنّ الأمّة اتّفقوا على اسم الفسق دون ما عداه من الإيمان والكفر والنّفاق. فقال عَمْرو بن عُبَيْد[993]: القَول قَوْلك وإنّي قد اعتزلتُ مذهب الحسن في هذا الباب. فقيل: سمّوا المعتزلة لذلك، وقيل: لأنّ قتادة[994] لَمَّا جلس مجلس الحسن بَعده وقع بينه وبين عَمْرو نَفْرة فَاعْتزل عَمْرٌو منزل قتادة فاجتمع عليه جماعة من أصحاب الحسن، وكان قتادة يقول: إذا جلس مجلسه ما فَعلت المعتزلة. وقال عبد القاهر البغداديّ[995]: "لأنّ الحسن طرده عن مجلسه حين قال بالمنزلة بين المنزلتين وخلود النّار مع الخُروج عن الكفر فَاعْتزل عنه إلى سارية من سواري مسجد البصرة وأظهر بدعته، فقال الناس: إنّه اعتزل الأمّة"[996]. كذا قاله الشريف المرتضى[997] في كتاب الغُرَر والدُّرَر[998]. وقال في القاموس: "المعتزلة من القدرية زعموا أنّهم اعتزلوا فِئَتي الضلالة عندهم: أهل السنّة والخوارج، أو سمّاهم به الحسن لَمَّا اعتزله واصل بن عطاء وأَصْحابه إلى أُسْطوانة من أُسطوانات **[٥٣/١ب]** المسجد، وشرع يقرّر القول بالمنزلة[999] بين المنزليتين، وأنّ صاحب الكبيرة لا مؤمن مُطلق، ولا كافر مُطلق، بل هو بين المنزلتين كجماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل"[1000] انتهى. قال الإمام المطرزي[1001] في الْمُغْرِب: "القدرية: هم الفرقة المجبرة الّذين يثبتون كلّ الأمر بقدر الله تعالى، ويَنسبون القبائح إليه، ومن زعم أنّهم يثبتون القدر لأنفسهم فكانوا به أَولى، فهو جاهل بكلام العرب"[1002]. **(وَإليه)** أي[1003]: إلى[1004] قول أبي علي الرّاعم. **(يُومِي)**[1005] أي: يشير يقال: "وَمَأَ إليه كوضَع أشار كأَوْمَأَ"[1006] كما في القاموس. (**كَلَامُ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللهِ**) النَّيْسابوريّ وقد سبق في أوّل الشرح. (**فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ**) اسم كتاب له. وعلوم

---

[990] سقط من (ق).

[991] في (ل): الصلاة.

[992] هُوَ: أَبُو سَعِيدٍ الحَسَنُ بنُ أَبِي الحَسَنِ يَسَارٍ، مَوْلَى زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ، المتوفّى سنة 110 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 95/6–127 (رقم 1216)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 71/1–72 (رقم 66)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 563/4–588 (رقم 223)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 243/2–248 (رقم 1297)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 136/1.

[993] هو: شَيْخُ الْقَدَرِيَّةِ والْمُعْتَزِلَةِ، أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ بن باب البَصرِيُّ، المتوفّى سنة 144 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 166/12–188 (رقم 6652)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 123/22–135 (رقم 4406)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 104/6–106 (رقم 27)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 273/3–280 (رقم 6404)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 58/8–61 (رقم 5269)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 210/1.

[994] ستأتي ترجمته.

[995] هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميميّ البغداديّ، المتوفّى سنة 429.

[996] انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي، ص 98.

[997] هو: أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد العلوي الشريف المرتضى الموسوي، المتوفّى سنة 436 هـ.

[998] المسمّى بـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد. انظر: 165/1.

[999] في (ق): بالمنزل، وفي (ع): بالمعتزلة. وكلاهما خطأ والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1000] انظر: القاموس المحيط، ص 1333.

[1001] هو هكذا في جميع النّسخ. هو: أبو الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد بن على الْمُطَرِّزِيّ الخوارزمي، المتوفّى سنة 610 هـ.

[1002] انظر: الْمُغْرِب في ترتيب الْمُعْرِب، ص 98.

[1003] سقط من (ق).

[1004] في (ق): وإلى.

[1005] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وأيضاً في بعض طبعات نزهة النظر، إلّا أنّه في بعض طبعات نزهة النظر: يُومِئُ. انظر: طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 198؛ وطبعة علي حسن عبد الحميد، ص 65؛ وطبعة نور الدين عتر، ص 48. وهو في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 283/1: يؤمي.

[1006] انظر: القاموس المحيط، ص 71.

الحديث أنواعه وأقسامه التي هي قريب من سَبْعين على ما استخرجه بَعض الأصوليّين من أهل الحديث. (**حَيْثُ قَالَ:**) فيه. "وحيث للمكان استعير لجهة الشيء واعتباره، يقال: الْمَوْجود من حيث هو مَوْجود. أي: من هذه الجهة، وبهذا الاعتبار" قاله الرُّهاوي[1007]. (**الصّحيح أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحَابِيُّ**)[1008] يعني ما ينقله جنس الصّحابي فإنّ اللام للجنس لكنه أُرِيد به العهد الذّهنيّ. والصَّحابي منسوب إلى صحابة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[1009]، والصَّاحبة بالفتح في الأصل مصدر أُرِيد بها أصحابه عليه الصّلوة[1010] والسّلم[1011]. وإنّما جاز النّسبة إليهم؛ لأنّهم طائفة مَعروفة فصَار الصَّحابة كَالْعلَم لهم كالأَنْصاريّ في النّسبة إلى الأَنْصار فإنّه غلب حتى صار علَما فحكمه حكم الأعلام. (**الزَّائِلُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ**) بأن يكون ممّن يَعْرفه الناس بالصُّحبة النّبويّة مَعرفةً تامةً؛ فإنّها المعتبرة في حدّ الصّحيح. فَالمراد بالجهالة ههنا جهالة العَيْن لا جهالة الحال كما لا يخفى **[١/٥٤أ]**. واحترز به عن الصّحابي المجهُول؛ فإنّه يحتمل أن لا يكون صحابيّاً فلا يكون مرويّة صحيحاً. ولم يقل: "أن يرويه الصّحابيّ المعلوم" إشارة إلى أنّ كونه معلوماً إنّما يحصل بعد الطلب والتّفتيش وإزالة الجهالة، لا بمجرّد سماع أو رُؤْية. (**بِأَنْ يَكُونَ لَهُ رَاوِيَانِ**) الباء متعلّقة بيَرويه على البَيان، وضمير "له" راجع إلى الصّحابيّ، لا إلى الصّحيح كما وُهِمَ[1012]. والظّاهر أن يقول: "أن يَرْويه صحابي مَعْروف له رَاويان"[1013]. (**ثُمَّ يَتَدَاوَلَهُ أهل الْحَدِيثِ إِلَى وَقْتِنَا**) بالنّصب عطفاً على "يَرْويه"، لا على "يكون" كما وُهِم[1014]. وَبه يظهر أنّ ضمير يتداوله يَرجع إلى ما رجع إليه ضمير يَرْويه وهو الصّحيح. والمعنى: "ثمّ أن يأخذ ذلك الصّحيح بطريق المناوبة أهل الحديث إلى أن ينتهي إلى وقتنا هذا". وهو الطّبقة الأخيرة بأن يكون لكلّ راو راويان من أوّله إلى آخره[1015] وَلَمَّا كان هذا يحتاج إلى زيادة إيضاح وتقرير ليتمكّن في الذّهن مَثَّله بقوله: (**كَالشّهادة**) الواقعة. (**عَلَى الشّهادة**) أي: كتَداول الشّهادة على الشّهادة بأن يكون لكل شاهد أصلٍ شاهدا فرعٍ[1016] يشهدان على شهادة الأَصْل بأن يقول كلّ منهما عند[1017] الأداء: أشهد أنّ فلاناً أَشْهدني على شهادته بكذا، وقال لي: اِشْهد على شهادتي به. وإنّما اشترط أن يكون لكلّ أصل فَرْعان لتكميل نصاب الشّهادة والرّواية في مقام يَجري فيه كمال الاحتياط.

[1007] في حواشي شرح المنار لابن الملك كما ذكره المؤلّف في فروق حقّي، ص 79. الرّهاوي هو: يحيى بن قراجا، شرف الدين الرهاوي، المتوفّى سنة 942 هـ. فقيه حنفي مصري. أصله من الرها (بين الموصل والشام)، ومولده ومنشؤه بمصر. أقام زمناً في دمشق، وعاد إلى مصر سنة 942هـ. له حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة. انظر لترجمته: الأعلام للزركلي، 163/8. ولحواشيه على شرح المنار لابن الملك نسخة جميلة الخط في مكتبة سليمانية في قسم: بغدادلي وهبي، تحت رقم: 346.

[1008] في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 199، ومحمد بن صبحي حسن الحلاق: الصحيح هُوَ الَّذِي يَرْوِيهِ الصحابيّ.

[1009] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1010] في (ل): الصلاة.

[1011] في (ل): والسّلام.

[1012] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1013] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 199-200.

[1014] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 200.

[1015] هنا في هوامش الأصل، و(ر)، و(ط)، و(ل): "أهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته غير معروف، وإنّما يجب العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً أو رجلاً قد ارتفع عنه اسم الجهالة وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي (في (ط)، و(ل): يرويه) عنه رجلان فصاعداً. فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفاً، فأمّا من لم يرو عنه إلّا رجل واحد وانفرد بالخبر وجب التّوقّف عن خبره ذلك حتّى يوافقه عليه غيره. من كتاب الكمال في أسماء الرجال للشيخ الحافظ أبي محمد المقدسي." نقلاً عن محمد بن يحيى أنه قال: "إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة." تهذيب الكمال للمزّي، 627/26؛ سير أعلام النّبلاء، 281/12. علّق على هذا القول محقّقا سير أعلام النّبلاء نقلاً عن الباعث الحثيث، ص 96، 97: "أي: جهالة العين، أما جهالة الحال فلا ترتفع إلا بتوثيق أحد الأئمّة الذين عرفوا بهذا الشأن له." 281/12.

[1016] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 201.

[1017] في (ق): على. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

(**وَصَرَّحَ الْقَاضِي**) التّصريح خلاف التّعريض بالفارسيّة "هو يدا گفتن"[1018]. ومنه قيل: عاد تَعْريضك تَصْريحاً وجاء صُراحاً أي: جهاراً. وسمّى القَصر صَرْحاً لخلوصه عن الشَّوْب من لبن صريح بَيِّن الصَّراحةِ[1019]، ولظُهوره وارتفاعه على سائر الأَبْنية؛ لأنّ الصَّريح الظّاهر أيضاً. (**أَبُو بَكْرِ بْنِ [١/٥٤ب] الْعَرَبِيِّ**) من كبار المحدّثين. مات سنة ست وأربعين وخمسمائة[1020]. قوله أبو بكر في الأصل كنيته جرت مجرى العلم القصدي وكانوا يكنّون به تفؤّلاً وإن لم يكن لهم ابن مُسمّى ببكر ومنه أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه. وابن العربيّ في تقدير ابن فلان العربيّ على أن يكون العربي نسبة نفسه في الحقيقة؛ لأن المقص[1021] بالنّسبة وإنما ذِكرُ أبيه للتّعريف دلّ عليه ما رأيته بخطّ الشيخ محي الدين أنّه كتب محمّد بن العربي واسم أبيه عليّ. فأبو بكر بحذف التّنوين، وابن بحذف الألف لفظاً وخطّاً؛ لأنّه واقع بين العلَمين وحذف التّنوين يَتبع حذف الألف فمن قال بتنوين بكر وتركه كان مَتْروك القَول. ثمّ إنّي رأيتُ في بعض الهوامش أنّ القاضي المذكور هو ابن العربي باللام[1022]. "وأمّا محمّد بن علي الحاتِميّ الطائيّ الصوفيّ فابن عربيّ[1023] بدون اللام"[1024] انتهى. لكنّ الشّيخ كتب بخطّ يده محمّد بن العَربيّ باللام، فكان أولى بالعمل. نَعم إذا قيل: "قال ابن العربي" بدون الكنية واللقَب يَقع الاشتباه وتدعو الضّرورة إلى الفرق إلّا أنّ هذا الفرق لَيْس له شُهرة بين العلماء. (**فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ**) أي: في شرح صحيح البخاريّ. فوضعت النّسبة موضع اسم الكتاب كما قيل لكتابٍ في الفقه: صَدر الشّريعة[1025] تسميةً له باسم مؤلّفه ونظائره كثيرة. والبخاريّ نسبة إلى بخاراء[1026] ويُقصر. وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها[1027] وبين سمرقند مسافة ثمانية أيّام[1028]. وهو أبو[1029] عبد الله محمّد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفي. وإنّما قيل له: الجُعْفي؛ لأنّ المغيرة أبا جدّه كان مجوسيّاً أسلم على يد يَمان البخاريّ وهو الجعفي والي بُخارا فنسب إليه حيث أسلم على يده **[١/٥٥أ]**. وجُعْفيّ ككُرْسيّ ابن سَعد العَشيرة أبو حَيٍّ باليَمَن والنّسبة جُعْفيّ أيضاً مات بخَرْتنك بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح التّاء المثنّاة الفوقانيّة وسكون النّون وبعدها كاف عَربيّة قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها[1030].

[1018] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 551/2.

[1019] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 482.

[1020] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الْمُحَدِّثُ، القَاضِي، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّد بن عَبْدِ اللهِ، ابْنُ العَرَبِيِّ الأَنْدَلُسِيّ، الإِشْبِيلِيّ، الْمَالِكِيّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى بفاس سنة 543 هـ. على الصحيح. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1294/4-1298 (رقم 1081)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 197/20-204 (رقم 128)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 141/4.

[1021] هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، و(ط) هكذا: المقص. أمّا في (د)، و(ع)، و(ل): المقصود.

[1022] قال المؤلّف في فروق حقّي، ص 274: "الفرق بين ابن العربي وابن عربي أن الأول هو أبو بكر بن العربي باللام. وأما محمد ابن عبد الله الحاتمي الطائي الصوفي فابن عربي بدون لام كما في القاموس. كذا في حاشية أصول الحديث لابن حجر". انظر: القاموس المحيط، ص 146.

[1023] هو: العَلاَّمَةُ، الصوفِيُّ، صاحِبُ التَّوالِيفِ الكَثِيرَةِ، أَبُو بَكْرٍ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ الطَّائِيُّ، الحَاتِمِيُّ، الْمُرْسِيُّ، ابْنُ العَرَبِيِّ، نَزِيلُ دِمَشْقَ، المتوفى سنة 658 هـ. صاحب الفتوحات المكّيّة، وفصوص الحكم. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 48/23-49 (رقم 34)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 659/3-660 (رقم 7984)؛ لسان الميزان لابن حجر، 311/5-315 (رقم 1038)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 190/5.

[1024] انظر: القاموس المحيط، ص 146. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 274.

[1025] هو: عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد بن عبيد الله البخاري المحبوبي الحنفي، صدر الشريعة الأصغر، كان حيّاً 747 هـ. من تصانيفه: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية الصدر الشريعة الأول، الوشاح في المعاني والبيان، تعديل العلوم في الكلام، التوضيح في حلّ غوامض التنقيح في أصول الفقه وكلاهما له، ومصنف في النحو. انظر: معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 246/6.

[1026] في (د): البخاراء، وفي (ع): بخاراء.

[1027] في (د): بينهما.

[1028] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 353/1-356.

[1029] سقط من (ق).

[1030] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 356/1.

وقبره هُناك وله من العمر اثنتان وسبعون سنةً إلّا ثلثة[1031] عشر يوماً[1032]. (**بِأَنَّ ذَلِكَ**) أي: كون الحديث له راويان على ما يقتضيه اسم العزيز. فالمقص[1033] تَضاعف السّند. (**شَرْطُ**) الإمام. (**الْبُخَارِيِّ**) في كون الحديث صحيحاً. فالحديث لا يكون صحيحاً عنده إلّا بتضاعف السَّند بمعنى أنّه إذا تضاعف سنده أطلق عليه اسم الصّحيح، وإذا قلّ من اثنين فله اسم آخر كالغريب، فالعزيز إذاً صحيح دون ما دونه. (**وَأَجَابَ**) أي: القاضي أبو بكر. (**عَمَّا أُورِدَ عَلَيْهِ**) أي: عن اعتراض أُورِد على البخاري لا على القاضي[1034]؛ فإنّ القاضي إنّما أخبر عن جَعل البخاريّ ذلك شرطاً إمّا بأن يُصادف تصريحاً منه في ذلك أو بأن يفهمه من كلامه. والإيراد إنّما هو على الجاعل لا على المخبِر إذ المخبِر قد لا يتّخذ ما أخبر به مذهباً. فقوله أُورِد على صيغة المجهول يقال: أَوْرده أي: أحضره الْمَوْرِدَ[1035] وأورد عليه أي: كلاماً عليه، وليس إلّا الاعتراض. (**مِنْ ذَلِكَ**) أي: من أجل الاشتراط المذكور. وبعبارة أخرى أي: بسبب جعل البخاريّ العزيزَ شرطاً للصّحيح. فـ"مِنْ" بمعنى الأجل وأصلها ابتدائية وليسَتْ بمعنى الباء، فتفسيرهم بقولهم بسببه يكون لأداء المعنى المراد. (**بِجَوَابٍ**) متعلّق بأجاب. وهو مشتقّ من جاب الفلان البادية قطعَها سمّي جواباً؛ لأنّه ينقطع به كلام الخصم **[١/٥٥ب]**. (**فِيهِ نَظَرٌ**) تأمّل وبحث. والجملة صفة جواب يقال: فلان صاحب نظر أي: بالنظر يُدرك جميع المعلومات فالنّظر صفة العقل؛ لأنّه بمعنى التفكر وإعمال العقل في إدراك شيء كما أنّ الخطور صفة القلب إذ يقال: نظر بعقله وخطر بباله. (**لِأَنَّهُ**) أي: القاضي وهو إيراد لكل من الإيراد والجواب المنظور فيه. (**قَالَ**) في شرح البخاري.

(**فَإِنْ قِيلَ**:) فَرَضًا من طرف المعترض. (**حَدِيثُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ**)[1036] أي: مع كونه صحيحاً بلا نِزاع بين المحدّثين. وقوله "حديث" مُضاف إلى لفظ الحديث. والمعنى جنس العبادات إنما تعتدّ به بالنّية لا كلّ فرد من أفرادها كالوُضوء فإنّه يصحّ بدون النّية أيضاً. فالمراد النّية التّكليفيّة كما في الصّلوة[1037] لا النّية الشّرعية مُطلقاً. وهي نية التقرّب إلى الله تعالى فهي أعمّ من التّكليفيّة. قال ابن الملك: "المبتدأ المعرّف باللام إذا لم يكن مَعهوداً يفيد الحصر، فلمّا رأينا أنّ ذوات الأعمال توجد بدون النّية احتجنا إلى تقدير. والمراد صحّتها على رأي الشّافعيّ، وفضيلتها على رأي أبي حنيفة"[1038] انتهى. قال الكرمانيّ: "مقتضى حق العموم في قوله عليه الصّلوة[1039] والسّلم[1040]: "إنّما الأعمال بالنّيات" أن

[1031] في (ل): ثلاثة.

[1032] توفّي البخاريّ وله من العمر اثنتان وستون سنةً؛ لأنه ولد سنة 194 هـ. وتوفّي سنة 256 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 430/24-468 (رقم 5059)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 555/2-557 (رقم 578)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 391/12-471 (رقم 171)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 39/9-45 (رقم 5962)؛ هدي السّاري لابن حجر أيضاً، ص 501-518؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 134/2-136.

[1033] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط) هكذا: فالمقص. أمّا في (ع)، و(ل): فالمقصود.

[1034] المؤلّف هنا يردّ على الملّا علي القاري؛ لأنّ القاري يقول في شرح "أورد عليه": "أي: على البخاريّ بفرض صحّته، أو على القاضي لتصريحه بذلك". شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 201.

[1035] انظر: القاموس المحيط، ص 415.

[1036] البخاري، "بدء الوحي"، 1، (رقم الحديث: 1)؛ "الإيمان"، 41، (رقم الحديث: 54)؛ "العتق"، 6، (رقم الحديث: 2529)؛ "مناقب الأنصار"، 45، (رقم الحديث: 3898)؛ "النكاح"، 5، (رقم الحديث: 5070)؛ "الأيمان والنذور"، 23، (رقم الحديث: 6689)؛ "الحيل"، 1، (رقم الحديث: 6953)؛ مسلم، "الإمارة"، 155، (رقم الحديث: 1907).

[1037] في (ل): الصلاة.

[1038] شرح مصابيح السنّة لابن ملك، 15/1.

[1039] في (ل): الصلاة.

[1040] في (ل): والسّلام.

لا يصحّ عمل من الأعمال أقوالها وأفعالها فرضها ونفلها قليلها وكثيرها إلّا بنيّة"[1041] انتهى. قال الشيخ الرّضى[1042] في شرح الكافية[1043]: "قد خالف بعض الأصوليّين في إفادة إنّما الحَصْر استدلالاً بنحو قوله عليه الصّلوة والسّلم "إنّما الأعمال بالنيات" و"إنّما الولاء للمعتِق"[1044]. وأجيب بأنّ المراد في الخبرَيْن: التأكيد، فكأنّه ليس عمل إلّا بالنّية، وليس الولاء إلّا بالعتق **[٥٦/١أ]** لقوله عليه الصّلوة[1045] والسّلم[1046]: "[لا صلوة[1047]][1048] لجار المسجد إلّا في المسجد"[1049]"[1050] انتهى. فإنّه لنفي الفضيلة لا لنفي الصّحة. **(فَرْدٌ)** أي: منفرد في طبقة الصّحابة والتابعين. فالفرد صفة مشبّهة كما في الجوهر[1051] الفرد، وكما في قولنا: أَشْهد أنّ الله أحدٌ فردٌ، أي: وحيد ومنفرد[1052]. **(لَمْ يَرْوِهِ)** بيان لما قبله من الفرديّة. والضمير المنصوب للحديث المذكور، أي: لم يَرْوه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[1053] غير عمر بن الخطاب[1054] رضي الله عنه، ولا **(عَنْ عُمَرَ إلَّا عَلْقَمَةُ)** [اعلم أنّ علقمة إذا ذكر مُطلقاً فهو علقمة بن قَيْس بن عبد الله النخعي الكوفيّ، عمّ والدة إبراهيم النخعي كما سيجيء. يكنى أبا شِبْل، ولم يُولَد له قطّ. اتّفق العلماء على جلالته، وكان يشبه بابن مسعود[1055]، وكان من الرّبّانيّين. توفّي سنة اثنتين وستين أو سبعين[1056]. وأمّا علقمة][1057] بن وقّاص اللَّيْثي[1058]

[1041] انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 20/1.

[1042] هو: رضي الدّين محمد بن الحسن الاستراباذي النّحويّ، المتوفّى سنة 686 هـ.

[1043] المسمّى بـ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب.

[1044] البخاري، "الصلاة"، 70، (رقم الحديث: 456)؛ "الزكاة"، 61، (رقم الحديث: 1493)؛ "البيوع"، 67، (رقم الحديث: 2155، 2156)؛ "البيوع"، 73، (رقم الحديث: 2168، 2169)؛ "المكاتب"، 1، (رقم الحديث: 2560)؛ "المكاتب"، 2، (رقم الحديث: 2561، 2562)؛ "المكاتب"، 3، (رقم الحديث: 2563)؛ "المكاتب"، 4، (رقم الحديث: 2564)؛ "المكاتب"، 5، (رقم الحديث: 2565)؛ "الهبة"، 7، (رقم الحديث: 2578)؛ "الشروط"، 3، (رقم الحديث: 2717)؛ "الشروط"، 10، (رقم الحديث: 2726)؛ "الشروط"، 13، (رقم الحديث: 2729)؛ "الشروط"، 17، (رقم الحديث: 2735)؛ "النكاح"، 19، (رقم الحديث: 5097)؛ "الطلاق"، 14، (رقم الحديث: 5279)؛ "الطلاق"، 17، (رقم الحديث: 5284)؛ "الأطعمة"، 31، (رقم الحديث: 5430)؛ "كفارات الأيمان"، 8، (رقم الحديث: 6717)؛ "الفرائض"، 19، (رقم الحديث: 6751، 6752)؛ "الفرائض"، 20، (رقم الحديث: 6754)؛ "الفرائض"، 22، (رقم الحديث: 6757)؛ "الفرائض"، 23، (رقم الحديث: 6759)؛ مسلم، "العتق"، 5-15، (رقم الحديث: 1504، 1505). كلاهما بلفظ: "الولاء لمن أعتق".

[1045] في (ل): الصلاة.

[1046] في (ل): والسّلام.

[1047] في (ل): الصلاة.

[1048] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1049] الدارقطني، السنن، 399/2، (رقم الحديث: 1538)؛ الحاكم، المستدرك، 246/1؛ البيهقي، السنن الكبرى 57/3. ضعفه عدد من العلماء انظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، 410/1-411 (رقم 693-695)؛ نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، 412/4-413؛ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 35 (رقم 18)؛ تلخيص الحبير لابن حجر، 66/2؛ فتح الباري لابن حجر أيضاً، 524/1؛ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر أيضاً، 293/2-294 (رقم 1060)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 534 (رقم 1307)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 250-251 (رقم 446)؛ اللآلي المصنوعة للسّيوطيّ أيضاً، 15/2؛ كشف الخفاء للعجلوني، 491/2 (رقم 3073)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 21-22 (رقم 27)، ص 488 (رقم 58)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 141/1-144 (رقم 57)؛ (448/4)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ أيضاً، 332/1-336 (رقم 183)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 909 (رقم 6297)؛ إرواء الغليل للألبانيّ أيضاً، 251/1-255 (رقم 491).

[1050] انظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، 196/1.

[1051] في (ق): الجواهر. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1052] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 25.

[1053] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1054] ستأتي ترجمته.

[1055] ستأتي ترجمته.

[فهو صحابيّ][1059] وُلد على عهد النبّوة[1060]، وشهد الخَنْدق. ومات في أيّام عَبْد الملك بن مروان[1061] بالمدينة[1062]. [والمراد بما ذكره المص هو علقمة بن وقّاص على ما يفهم من البخاري][1063].

(**قُلْنَا:**)[1064] في الجواب ودفع الاعتراض كأنّه أشار بنون الجمع إلى كثرة المجيب. والظاهر أنّه إشارة إلى قوة الجواب بزعمه كما في قولهم ونحن نقول مع أنّ القائل واحد. (**قَدْ خَطَبَ بِهِ**) أي: بذلك الحديث. "وخَطَب الخاطب على المنبر خَطابةً بالفتح، وخُطبة بالضّم، وذلك الكلام: خُطْبة أيضاً، وهي الكلام المنثورُ الْمُسَجَّعُ ونحوه"[1065]. "والخُطبة بالضمّ تختصّ بالْمَوعظة، والخِطبة بالكسر لطلب المرأة. ويقال من الأوّل: خَاطِبٌ وخَطِيبٌ، ومن الثاني: خَاطِبٌ لا غير. والفعل منهما خَطب"[1066] كنَصر. (**عُمَرُ**) الفاروق المكنّى بأبي حفص العدويّ القرشيّ رضي الله عنه، شهد الْمَشاهَد كلّها، وهو أوّل خليفة دُعي بأمير المؤمنين[1067]. (**عَلَى الْمِنْبَرِ**) بكسر المميم من نَبَر الشيء رفعه قال الكرمانيّ[1068]: "مشتقّ من النّبر وهو الارتفاع وهو بلفظ الآلة؛ لأنّه آلة الارتفاع [واللام للعهد الخارجي، فإنّ المراد به منبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم"[1069]][1070]. وكان الخلفاء بالمدينة يخطبون عليه يوم الجمعة، وكان ثلث[1071] درجات أو أربعاً وهو الأصحّ إشارةً إلى المراتب الأربَع في الدّعوة ثمّ احترق أو تهافَت من أكل الأرضة على ما[1072] في كتب السِّير[1073] **[٥٦/١ب]**. (**بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ**) أي: في حُضور جمع كثير من الصّحابة رضي الله عنهم. "والحضرة: ضدّ الغَيْبة بالفتح"[1074]. يقال: رأيت فلاناً بحضرة الملِك وبَمحضره، أي: كان حاضراً عنده بحيث يراه ويسمع كلامه. (**فَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ**) أي: لولا

[1056] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 296/12-300 (رقم 6743)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 314/1 (رقم 425)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 48/1-49 (رقم 24)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 53/4-61 (رقم 14)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 300/20-308 (رقم 4017)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 237/7-238 (رقم 4846).

[1057] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1058] في (د) هنا زيادة "رضي الله عنه".

[1059] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1060] في (د): النّبيّ عليه الصلوة والسّلم.

[1061] هو: أَبُو الوَلِيدِ عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاص بنِ أُمَيَّةَ الأُمَوِيُّ، الخَلِيفَةُ الأُمَوِيَّةُ، الفَقِيهُ، المتوفّى سنة 86 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 278/1-279 (رقم 373)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 246/4-249 (رقم 89)؛ تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص 162-168.

[1062] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 53/1 (رقم 35)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 61/4-62 (رقم 15)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 313/20-314 (رقم 4021)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 240/7 (رقم 4850).

[1063] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1064] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: قال: قلنا.

[1065] انظر: القاموس المحيط، ص 103.

[1066] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 286.

[1067] هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزّى بن رياح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي، أمير المؤمنين، جمّ المناقب، أبو حفص القرشي العدوي، الفاروق رضي الله عنه. استشهد في أواخر ذي الحجة سنة 23. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 316/21-326 (رقم 4225)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 5/1-8 (رقم 2)؛ الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر، 484/4-486 (رقم 484)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 371/7-373 (رقم 5067).

[1068] انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 17/1.

[1069] هو هكذا في (د)، و(ق)، و(ط)، و(ل): صلّى الله عليه وسلّم، فهو في (ر): عليه الصّلوة والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[1070] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل.

[1071] في (ل): ثلاث.

[1072] سقط من (ر).

[1073] في (ق): في السير. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1074] انظر: القاموس المحيط، ص 481.

مَعرفة الصّحابة للحديث المذكور؛ فإنّ "ما" بعد لولا الامتناعيّة مبتدأ وكون المبتدأ مُفرداً واجب. (**لَأَنْكَرُوهُ**) لام الجواب كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[1075]. "والإنكار: ضدّ العِرفان. يقال: أَنْكَرتُ كذا ونَكِرْتُ، وأصله أن يَرِدَ على القلب ما لا يتصوّره، وذلك ضربٌ من الجهل، ونكرت على فلان وأنكرت: فعلتُ به فعلاً يردعه"[1076]، قال البيهقيّ: "الإنكار: نَاشناختن وَ جُحود كردن"[1077] انتهى. فالأوّل من أنكره إذا جهله، والثاني من أنكره ردّه ونفاه. والمعنى عدم إنكارهم له دليل على أنّه كان مَعروفاً عندهم إمّا[1078] بالضّبط من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أو بالسّماع ممن سمع منه فسُكوتهم دلّ على أنّ غير عمر رواه أيضاً. وكان الظّاهر أن يجيب عن دعوى تفرّد علقمة به ليطابق الجوابُ السؤال لا تفرّد عمر به؛ لأنّه لم يسبق[1079] إلّا أنّه أشار إلى أنّ العُمدة دَفع تفرّد عمر به[1080]؛ لأنّه المضمر في الكلام كما صرّحنا به سابقاً. فإذا ثبت تفرّد عمر به كان الظّاهر عدم تفرّد من بَعده ومن بعد الحَاضِرين حول المنبر من الصّحابة أيضاً على أنّ وُجود المتابِع في الجملة كما سيأتي ممّا يَعضد ذلك. فالصّحيح إذاً مَشروط بأن لا يرويه أقلّ من اثنين في الطّبقة الأولى وما يليها **[١/٥٧أ]**.

(**كَذَا قَالَ!**) القاضي أبو بكر في جواب السّؤال الوارد على البخاري في شرطه المذكور. وكان الظاهر أن يطويه من الْبَين إلّا أنّه قصد فصل الكلام ببيان مقطعه ليبني عليه التعقب الآتي. نَعم، لو أورد الدّعوى المذكورة والسؤال والجواب المتعلّقين بها من غير نسبة إلى أحد ثمّ قال:" كذا قال القاضي أبو بكر في شرح البخاري" لكان ذلك إشارة إلى ضَعْفه سواء تُعقّب بالتعقّب أَوْ لا. فَاعْرِف.

(**وَتُعُقِّبَ**) بصيغة المجهول أي: اعترض على ما قال القاضي مِنْ "تَعقّبه أخذه بذنبٍ كان منه. وتعقّبه: طلب عَورته أو عثرته"[1081]. فالمتعقِّب والمعقِّب هو الذي يَعقب الشيء بالردّ والإبطال، أي: يجيء عَقِبه به وهو بكسر القاف "مُؤَخَّرُ الرجل، استعير للمتأخّر"[1082]، وفي التّنزيل: ﴿وَاللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[1083]، أي: يحكم نافذاً حكمه خالياً عن الْمُعارض والمناقض. (**بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ سَكَتُوا عَنْهُ**) أي: عن الإنكار. "والسّكوت: تَرك الكلام"[1084] مع القدرة عليه. (**أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوهُ**) أي: ذلك الحديث. (**مِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير عمر بأن سمعوه [من النّبي عليه الصّلوة[1085] والسّلم[1086] أو من صحابيّ آخر إذ يجوز أن يكون ذلك أوّل ما سمعوه من عمر][1087] وإنّما قَبلوه ولم يقابلوه بالرّد والإنكار؛ لأنّ مثله لا ينكر عليه لعلوّ طبقته في الدّين وسُموّ[1088] مَنزلته في الصّحبة ولا يَلزم من السَّماع الرّواية فيكون

[1075] سورة البقرة، الآية: 251.

[1076] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 823-824.

[1077] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 454/1.

[1078] في (ق): إلّا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1079] انظر: شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 201.

[1080] في (د): دفع تفرّد به عمر.

[1081] انظر: القاموس المحيط، ص 150.

[1082] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 575.

[1083] سورة الرعد، الآية: 41.

[1084] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 416.

[1085] في (ل): الصلاة.

[1086] في (د)، و(ل): والسّلام.

[1087] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[1088] في (ر)، و(ق): سُموا، وفي (ع): سمعوا.

علقمة متفرّداً برواية ذلك الحديث عن عمر. وفيه أنّ ما كان من ضروريات الدّين لاسيّما النّية التي هي أساس الأعمال كيف يشهد العقل بأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم لم يقله لغير عمر أو أنّ الصّحابه بعد ما سَمعوه **[٥٧/١ب]** من مَعدنه وأخذوه منه كيف ساغ لهم السّكوت عنه وعَدم روايته لمن بَعدهم مع قوله صلّى الله عليه وسلّم: "نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وأدّاها كما سمعها"[1089]، ولو ثبت التورّع لبَعضهم في ترك الرّواية خوفاً من الزّيادة والنقصان والتغيير والخطإ والنّسيان. فالبَعض الآخر من الأثبات الْمُتْقِنين ثابتٌ لهم الرّواية من غير مقال. والله تعالى أعلم بالحال. **(وَبِأَنَّ هَذَا)** أي: وتُعقِّب أيضاً بأنّ هذا الجواب غير مُسلّم في حَقّ عمر بل عمر متفرّد برواية ذلك الحديث و**(لَوْ سُلِّمَ فِي عُمَرَ)**[1090] بأن رواه غَيره أيضاً لكن. **(مُنِعَ فِي)** حقّ. **(تَفَرُّدِ عَلْقَمَةَ عَنْهُ)** أي: عن عمر. **(بِهِ)**[1091] أي: بذلك الحديث والجارّ متعلّق بالتفرّد يعني لا نسلّم أنّ غير علقمة رواه أيضاً عن عمر، بل الصّحيح أنّ عَلْقمة تفرّد به والاشتراك في حديثه بأن يَنقله عن عمر غير علقمةَ أيضاً مَمْنوع، وليس مَعناه أنّ تفرّد علقمةَ به مَمنوع كما يُوهمه ظاهر العبارة؛ فإنّه بصدد إثبات التفرّد لا في صَدد مَنعه. **(ثُمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ عَنْ عَلْقَمَةَ)** بالجرّ عطفاً على تفرّد علقمة، أي: ثمّ مُنِع في تفرّده بهذا الحديث عن علقمة بل الصّحيح أنّ محمّد بن إبراهيم تفرّد به عن علقمة واشتراك الغير في نقله عنه مَمْنوع جدّاً. ومحمّد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تَيم بن مرّة المَدَنيّ القرشيّ التَّيْميّ، تَابعيّ توفّي بالمدينة سَنة عشرين أو احدى وَعشرين ومائة. سَمع عَلقمة بن وقّاص وأبا سَلمة من الصّحابة رضي الله عنهم[1092]. وإبراهيمُ **[٥٨/١أ]** لفظ سُريانيّ وتَفسيره بالعربيّة أبٌ رحيم. قال السُّهيلي: "كثيرا ما يَقع الاتّفاق بَيْن السُّرياني والعربيّ أو تقاربه[1093] في اللفظ. ألا ترى أنّ إبراهيم تفسيره أَبٌ راحمٌ لرَحْمته بالأطفال؟ ولذلك جُعل هو وسَارة زَوْجته كافلةً[1094] لأطفال المؤمنين الّذين يموتون صِغاراً إلى يوم القيمة"[1095] انتهى. ونظيره إدريس فإنّ اشتقاقه من الدرس وإن كان يَردّه مَنع صَرْفه أي: للعجمة والعَلميّة لكن لا يبعد أن يكون في تلك اللغة قريباً من ذلك فلقِّبَ به لكثرة دراسته إذ روى أنّه تعالى أنزل عليه ثلثين[1096] صَحيفة كما في التفاسير[1097] **(ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ)** أي: ثمّ مُنِع في تفرّده به عنه

[1089] أبو داود، "العلم" 10، (رقم الحديث: 3660)؛ الترمذي، "العلم" 7، (رقم الحديث: 2656-2658)؛ ابن ماجه، "المقدمة/السنة" 18، (رقم الحديث: 230-236)؛ "المناسك"، 76، (رقم الحديث: 3056)؛ أحمد، المسند، 80/4-82؛ 183/5. انظر لطرق الحديث وتخريجه: قطف الأزهار المتناثرة للسّيوطيّ، ص 28-30، (رقم الحديث: 2)؛ نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص 42، (رقم الحديث: 3). انظر أيضاً: دراسة حديث " نضّر الله امرأً سمع مقالتي ..." روايةً ودرايةً لعبد المحسن بن حمد العباد.

[1090] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 203: لو سلم في تفرّد عمر رضي الله تعالى عنه.

[1091] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 287/1، إلّا أنّه غير موجود في الطبعات الأخرى لنزهة النظر.

[1092] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 93/1-94 (رقم 4)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 124/1 (رقم 108)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 294/5-296 (رقم 140)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 445/3 (رقم 7097)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 301/24-306 (رقم 5023)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 6/9-7 (رقم 5920).

[1093] في التعريف والإعلام: يقاربه.

[1094] في التعريف والإعلام: كافلين.

[1095] انظر: التعريف والإعلام فيما أُبْهِمَ في القرآن من الأسماء والأعلام للسهيلي، ص 60. نقله عن السهيلي القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، 66/2 (تفسير سورة البقرة، الآية: 124)، وعن القرطبي المؤلّف في روح البيان، 223/1 (تفسير سورة البقرة، الآية: 124).

[1096] في (ل): ثلاثين.

[1097] انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 78/11-79 (تفسير سورة مريم، الآية: 57)؛ روح البيان للمؤلف، 344/5 (تفسير سورة مريم، الآية: 57)؛ 521/5 (تفسير سورة الأنبياء، الآية: 85).

بمعنى أنّه مُتفرّد في روايته عنه لم يشارِكه فيها غيره. ويحيى بن سَعيد المدنيّ، سمع أنس بن مالك والسّايب[1098] بن يزيد رض[1099] وخلقاً سِوَاهما. كان إماماً في الحديث والفقه، وكان يتولّى القضاء بمدينة الرّسُول صلّى الله عليه وسلّم زمن بنى أُميَّة. وأقدمه مَنصُور العراق وولّاه القضاء بالهاشميّة. مات سنة ثلث[1100] وأَرْبعين ومائة بالهاشميّة.[1101] وهي بلد بالكوفة للسَّفّاح[1102]. والأظهر أنّ يحيى اسم أعجميّ وإن كان عَربيّاً فهو مَنْقول عن الفعل كيعمر ويعيش وكان هذا الاسم في الكتاب الأوّل حَيَا[1103]. وكان اسم سارة زَوْجة إبراهيم عليه السّلم[1104] يَسارة، وتفسيرها بالعربيّة لا تَلد فلمّا بُشّرت بإسحق قيل لها من لسان جبريل: سَارة، فنقص من اسمها حرف وزيد في حيا فصار يَحْيى هذا ثم اشتهَر الحديث المذكور عن يَحْيى حتى كتَبه عنه سَبْعمائة. (**عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ [٥٨/١ب] عِنْدَ الْمحدّثين**) الجارّ متعلّق بمحذوف، وعند بكلّ من الصّحيح، والمعرفوف على التّنازع وهو بمعنى الحكم والرّأي. والمعنى أنّ كُلّاً من تفرّد علقمة وتفرّد محمد وتفرّد يحيى مَبْنيّ على ما هو الصّحيح والصّواب في حكم جُمهور المحدّثين ورأيهم والمشهور فيما بينهم قديماً وحديثاً. وهذه دعوى عَريضة لَا تتمّ إلّا بطُول الاستقراء والتّفتيش من مشارق الأرض ومَغاربها. ولو قال: على ما هو الْمَعروف عندهم وطوى ذكر الصّحيح من البَين لأصَاب؛ لأنّ الأمر[1105] إذاً[1106] كان مَبْنيّاً على المعروفيّة والمشهوريّة ولا يلزم منه أن يكُونَ خلَافه سَقيماً.

(**وَقَدْ وَرَدَتْ لَهُمْ**) أي: للرواة المذكورين المتفرّدين بذلك الحديث وروايته. وهذه إشارة إلى دَفع ما يَرد على دعوى صحّة التفرّد من أنّ وُرودَ المتابعات يقتضي أن لا يكون ذلك صَحيحاً. (**مُتَابَعَاتٌ**) جمع مُتابَعة بفتح الباء الموحدة وسيجيء بيانها في هذه الرّسالة. وحاصِله أنّ الفرد من الحديث قد يكون حَقيقيّاً بأن لم يثبت التعدد في راويه وقد يكون نِسْبيّاً بأن ظنّ كَونه فرداً ثمّ وُجد أنّ راويه قد تابعه غيره في روايته ووافقه فيها فيكون الراوي متعدداً وبذلك يخرج عن كونه فرداً كما إذا تابَع أحدٌ عمر رضي الله عنه في نقل الحدث المذكور أو علقمة. فالمتابَعة أن يَرْويه عن النبي صلّى الله عليه وسلم غير عمر مثلاً أو عن عمر غير علقمة وهكذا. (**لَا يُعْتَبَرُ بِهَا**) أي: بتلك المتابعات. (**لِضَعْفِهَا**) وفيه أنّ المتابَعة **[٥٩/١أ]** وإن كانَت ضَعيفة إلّا أنّ الضَّعيف قد يتَقوّى بالقويّ، والحديث قد يُعمل ولو كان الرّاوي ضعيفاً. أليس كان قد نقل عنه صلّى الله عليه وسلّم[1107] كما ذكره حجّة الإسلام في الإحياء[1108]، وفيه عبرة للمُعتبِرين وهَدم[1109] للقواعد المجعولة والاعتبارات العقليّة. تدبَّر.

[1098] في (ل): السائب.

[1099] في (ل): رضي الله عنهما.

[1100] في (ل): ثلاث.

[1101] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 449/2–450 (رقم 682)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 137/1–139 (رقم 130)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 468/5–481 (رقم 213)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 346/31–359 (رقم 6836)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 193/11–195 (رقم 7878).

[1102] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 389/5. تقدّمت ترجمة السفّاح.

[1103] انظر: روح البيان للمؤلف، 318/5 (تفسير سورة مريم، الآية: 7).

[1104] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[1105] في (د): المراد.

[1106] في (ع)، و(ل):إذا.

[1107] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1108] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإحياء للغزّالي: "وَكَلَامُهُ فِي الْإِحْيَاءِ غَالِبُهُ جَيِّدٌ لَكِنَّ فِيهِ مَوَادَّ فَاسِدَةً: مَادَّةٌ فَلْسَفِيَّةٌ وَمَادَّةٌ كَلَامِيَّةٌ وَمَادَّةٌ مِنْ تُرَّهَاتِ الصوفِيَّةِ؛ وَمَادَّةٌ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ". مجموع الفتاوى، 55/6. "وَفِيهِ أَحَادِيثُ وَآثَارٌ ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ مَوْضُوعَةٌ كَثِيرَةٌ. وَفِيهِ أَشْيَاءُ مِنْ أَغَالِيطِ الصوفِيَّةِ وَتُرَّهَاتِهِمْ". مجموع الفتاوى، 552/10. قال الإمام الذهبيّ: " أَمَّا الإِحيَاء فَفِيهِ مِنَ الأَحَادِيثِ البَاطِلَة جُمْلَةٌ، وَفِيهِ خَيْرٌ كَثِيْر لَوْلاَ مَا فِيهِ مِنْ آدَاب وَرسوم وَزُهْد مِنْ طَرَائِق الحكمَاء وَمُنحَرِفِي

(وَكَذَا لَا نُسَلِّمُ[1110] جَوَابَهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ)[1111] عطف على قوله "مُنع في تفرّد عَلْقمة" فإنّه في قوّة أن يقال[1112]: لا نسلّم جَواب القاضي فيه. وقوله "وقد وردت" إلخ[1113] جملة مُعترضة لدفع السّؤال الوارد على ما قرّرنا. فيكون قوله "وكذا" من تتمّة كلام المتعقّب لا من زيادة إفادة المؤلّف كما هو الظّاهر. ففيه ثلثة[1114] تعقبّات أوردها العلماء على جواب القاضي ويحتمل أن يكون كل من الإيرادات من طرف واحد منهم، وصَرّح بالجواب لطول المسافة وإشارة إلى أنّ المشار إليه بهذا في قوله "وبأنّ هذا" إلخ[1115] هو الجواب كما صرّحنا به سابقاً. والمعنى وكما لا نسلّم جواب القاضي في حديث عمر كذا لا نُسَلِّمُه في غير حديثه من الأحاديث الّتي أخرجها البخاريّ في صحيحه وتفرّد بها غير عمر وغير علقمة من الصّحابة، وغير محمّد وغير يحيى من التّابعين، وكذا ما أخرجه غيره في صحاحهم بأن يكون كلّ تلك الأحاديث على ما ادّعاه القاضي من الشّرط المذكور؛ فإنّه إذا بطل جوابه في حقّ صحيح واحد فقد بطل في حقّ سائر الصّحاح. وفيه إشارة إلى أنّ دعواه قد كانت عامّة وإن لم يصرّح بها إذ المصرَّح في كلامه إنّما هو حديث عمر وعلقمة رضي الله عنهما.

(**قَالَ ابْنُ رُشَيْدٍ**:) **[١/٥٩ب]** مُصَغّراً كزُبَير أبو عبد الله محمّد بن عمر بن محمّد الفهريّ الأَنْدلسيّ[1116]. والمقص[1117] من حكاية قوله تأييد ما ذكر من التعقّب. (**وَلَقَدْ كَانَ**) اللام جواب قسم محذوف للتّأكيد. (**يَكْفِي الْقَاضِيَ**) بالنّصب على أنّه مفعُول "يكفي"[1118]. (**فِي بُطْلَانِ مَا ادَّعَى**) على البناء للفاعل. والضمير للقاضي والعائد إلى ما مَحْذوف أي: ما ادّعاه فقوله: (**أَنَّهُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ**) بحَذف من البيانيّة، أي: من أنّ عدم التفرّد وكون الحديث له راويان شرط البخاريّ في كون الحديث ممّا يُطلَق عليه اسم الصّحيح. (**أَوَّلُ حَدِيثٍ**) بالرّفع على أنّه فاعل "يكفي". (**مَذْكُورٍ فِيهِ**) أي: في البخَاريّ. وهو "إنّما الأعمال بالنيّات". واعلم أنّ البخاريّ قال في أوّل كتابه: "باب كيف كان بَدْء الوَحي"[1119] ثمّ أوْرد الحديث المذكور. قال الكرمانيّ: "فإن قيل: فالتّرجمة لبيان شأن بَدْء الوحي والحديث لبيان كون الأعمال محتاجةً إلى النّية. قلنا: قال العلماء: البخاريّ أورد هذا الخبر بدَلاً من الخطبة وأنزله مَنزلتها فكأنّه قال بَدأت هذا الكتاب وصدّرته بكَيْفيّة بَدْء الوحي وقَصَدْتُ به التقرّب إلى الله تعالى فإنّ الأعمال بالنّيات"[1120] انتهى. فظهر أنّ الحديث أوّل حديث

الصوفيَّة، نَسْأَل اللهَ عِلْماً نَافِعاً". سير أعلام النبلاء، 339/19–340. انظر للأحاديث التي لم يجد لها العلماء إسناداً: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، 287/6–388.

[1109] في (ق): وهذا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1110] وطبعة نور الدين عتر، ص 49: لا يسلم.

[1111] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 288/1، ونور الدين عتر، ص 49)، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 69، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 47: عمر رضي الله عنه. وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 203: عمر رضي الله تعالى عنه.

[1112] سقط من (ق).

[1113] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1114] في (ل): ثلاثة.

[1115] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1116] هو: أبو عبد الله محبّ الدين مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد الخطيب الفِهري السَّبْتي، المتوفّ سنة 721 هـ. انظر لترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 369/5–370 (رقم 1655)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسّيوطيّ، 199/1–200 (رقم 343).

[1117] في (ل): والمقصود.

[1118] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 205.

[1119] انظر: فتح الباري، 13/1.

[1120] انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 14/1.

مذكور فيه وإن كان في غير ما بابه؛ فإنّ بابه بَعد عدّة أَبْواب من أبواب ذلك الكتاب وبهذا القدر يَثْبت الأوّلية الحقيقيّة. فمن قال[1121]: "المراد الأوّل الإضافيّ فإنّ الأوّل الحقيقيّ فيه حديث بَدْءِ الوَحْي"[1122] فقد سها[1123] كما لا يخفى على أولي النُّهَى. ثمّ إنّ مراد ابن رُشَيْد **[١/٦٠أ]** إثبات أنّ الصّحيح لا يحتاج إلى تعدّد الراوي كالحديث المذكور فإنّه صحيح مع تفرّد راويه به. وفيه أنّ عَدم تضاعف السَّند فيه يحتاج إلى دليلٍ وشهرةُ التفرّد لا تقوم حجّة قطعيّةً؛ فإنّ الاستقصاء عَسِير كما ذكرناه. فلا يَبطل به دعوى القاضي. فاعرف.

(**وَادَّعَى**) أبو حاتم أحمد[1124] (**ابْنُ حِبَّانَ**) البُسْتي[1125]. الحافظ المشهُور صاحب الْمُسند من مُحدّثي القرن الرابع، [مات سنة ثلثمائة[1126] وأربعة وخمسين][1127]. وحِبّان بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحّدة وترك التّنوين. (**نَقِيضَ دَعْوَاهُ**) أي: نقيض دعوى القاضي؛ فإنّ القاضي ادّعى كون رواية اثنين عن اثنين شرطاً للبخاري، وابن حبّان ادّعى ما يُناقِضه ويُخَالفه ويَرفع حكمه كما فسّره بقوله: (**فَقَالَ**) أي: ابن حبّان. [فالفاء للتّفسير][1128] كما في قوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾[1129]، أي: صورّكم أحسن تَصْوير. (**إِنَّ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ**) وهلمّ جرّا. (**إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ**) إسناد الحديث إلى الطّبقة الأخيرة. (**لَا تُوجَدُ**) تلك الرّواية في الحديث الصّحيح؛ لأنّ البحث فيه أو في مطلق الحديث أيّ قسم كان من أقسامه. (**أَصْلاً**) أي: قطعاً أي: وُجداناً[1130] قطعيّاً. فنصبه على الْمَصْدريّة أو في زمن من الأَزْمنة أو لا قليلةً ولا كثيرةً. وهذا من قَبيل الدَّعْوى والحكم على الغايب[1131]، وكان عليه أن يقول: إنّ هذه الرّواية قَلَّما تُوجَد؛ فإنّه كما جاز أن يوجد الاشتراك في اسم الرّاوي واسم أبيه واسم جدّه كما سيأتي مع كونه مستبعداً عند العقل، فكذا جاز اشتراك اثنين اثنين في الرّواية في الطّبقات القِصَار.

(**قُلْتُ: إِنْ أَرَادَ**)[1132] أي: ابن حِبّان. (**أَنَّ رِوَايَةَ [١/٦٠ب] اثْنَيْنِ فَقَطْ**) أي: فحَسْب بدون أن تزيد في بعض الطّبقات. (**عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ**) إلى آخر الطَّبقات. (**لَا تُوجَدُ أَصْلاً فَيُمْكِنُ**) عقلاً ونقلاً. (**أَنْ يُسَلَّمَ**) ما أراد إمّا عقلاً فلبُعده وإمّا نقلاً فلعَدم وجوده الخَارجيّ. وفيه ما قدّمناه فإنّ الاستقصاء عَسِير ووُجوده في الطّبقات القِصار ممكن، والممكن البعيد ليس بمحال والمجهول ليس بممتنع ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1133]. (**وَأَمَّا صُورَةُ الْعَزِيزِ**

[1121] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1122] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 205.

[1123] في (ع)، و(ل): سهى.

[1124] في (د)، و(ع): وادعى أحمد.

[1125] سقط من (د).

[1126] في (ل): ثلثمائة.

[1127] ما بين المعقوفتين سقط من (د). ابن حبّان هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الْمُجَوِّدُ، شَيْخُ خُرَاسَانَ، أَبُو حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بنُ حِبَّانَ بنِ أَحْمَدَ بنِ حِبَّانَ بنِ مُعَاذِ بنِ معبدٍ التَّمِيْمِيُّ الدَّارِمِيُّ البُسْتِيُّ، صاحبُ الكُتُبِ الْمَشْهُورَة، المتوفّى سنة 354 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 3/920-924 (رقم 879)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 16/92-104 (رقم 70)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 3/506-508 (رقم 7346)؛ لسان الميزان لابن حجر، 5/112-115 (رقم 386)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 3/16.

[1128] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1129] سورة غافر، الآية: 64؛ سورة التغابن، الآية: 3.

[1130] في (ع): وجدنا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[1131] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) و(ق)، وفي (ع)، و(ط): الغالب، وفي (ل): الغائب.

[1132] في طبعة علي حسن عبد الحميد للنّزهة، ص 69: قُلْتُ إِنْ أَرَادَ بِهِ.

[1133] سورة النحل، الآية: 43.

الَّتِي حَرَّرْنَاهَا) أي: ذكرناها وأظهرنا حدّها وكتبنا خلاصتها وجَعلناها بمنزلة الشّيء الحرّ، أي: الخالص. (**فَمَوْجُودَةٌ**) ثمّ بيّن الصّورة المحرّرة المكتوبة بطريق التّذكير بقَوله: (**بِأَنْ لَا يَرْوِيَهُ**) أي: الحديث أو العزيز؛ لأنّه قد يَرجع الضّمير إلى المضاف إليه وإن كان الأصل رجوعه إلى المضاف لكَونه مقصوداً بالذّات كما أَسْلفناه. (**أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلَّ مِن اثْنَيْنِ**) وإن كان يَرْويه أكثر من ذلك في بعض الطبقات؛ فإنّ ذلك غير مَمْنوع في العزيز وغيره كما مرّ. وكان عليه أن يؤخّر الخبر إلى ما بعد اثنين بأن يقول: "وأمّا صُورة العزيز التي حرّرناها بأن لا يَرْويه" إلخ[1134] فموجُودة لئلّا يقع الفصل بالخبر، وهي مَوجودة بين المبيَّن على المفعُول وهو الصّورة وبين المبيِّن على الفاعل وهو الرّواية، ويجوز أن يقدّر المبتدأ بأن يقال: "وهي بأن لا يَرويه" إلخ[1135]. وقد ذكرنا أنّ أكثر المؤلِّفين من العرب لا يعرفون البلاغة واعتباراتها **[٦١/١أ]**.

(**مِثَالُهُ:**) أي: مثَال العَزيز على الصّورة المحرّرة. والمراد بالمثال بالصُّورة الجُزئيّة التي هي فَرْد من مَفهوم القَاعدة الكليّة؛ لأنّ الحكم الكلّيّ لَا بدّ وإن يَنطبق على جميع جزئيّاته، وهو ههنا ما يفهم من حدّ العزيز. (**مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ**) أي: البخاري ومُسلم، فإنّهما شيخ مَشايخ الحَديث وإمام أئمّة الرّواية. وأمّا الشّيخان في الصّحابة فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وعنهم. وفي الفقه فأبو حنيفة[1136] وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لما قيل[1137]: "لولا أبو يوسف لما ذُكِرَ أبو حنيفة"[1138]. (**مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ**) ابن مالك الخزرجي[1139] رضي الله عنه. أي: اتّفقا على الرّواية عنه وحديثه ما كان مَرفوعاً منه إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وهو الذي خدمه عشر سنين مات بالبصرة سَنة إحدى وتِسْعين وقد زاد عمره على مائة[1140]. (**وَالْبُخَارِيُّ**) أي: رواه البخاري مُنفرداً. (**مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ**)[1141] كان اسمُه في الجاهلية عبد الشّمس وفي الإسلام عبد الرّحمن. وكان من قبيلة دَوْس كقَوْس في اليمن، نزل المدينة وأَسْلم عام خيبر سَنة سَبْع من الهجرة، كنّي بأبي هُريرة؛ "لأنّه عليه الصّلوة[1142] والسّلم[1143] رأى في ثوبه شيئاً يحمله فقال: ما هذا يا عبد الرّحمن؟ قال: هرّة، فقال صلّى الله عليه وسلّم: أنت أبو هُريرة"[1144]. فاشتهر بهذه الكُنية، وكان يحبّ أن يدعوه النّاس بهذه الكُنية تبرّكاً باللفظ النّبويّ. وهو أحد السّتّة المشهورين بالرّواية. مات بالمدينة سَنة ثمان وخَمْسين[1145]. (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ**) أي: الْمُرْسل من الله

[1134] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ق)، و(ع)، و(ل): إلخ.

[1135] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1136] في (ق)، و(ط): فأبو حنيفه، وفي (ع): فأبو ح.

[1137] القائل به عمّار بن أبي مالك. انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله الصيْمَري الحنفي، ص 99؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 245/14؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 382/6؛ تاج التراجم لابن قُطلُوبغا الحنفي، ص 317.

[1138] في (ع): أبو ح.

[1139] في الأصل مكان هذه الكلمة فراغ.

[1140] هو: أَبُو حَمْزَةَ أَنَسُ بنُ مَالِكِ بنِ النَّضْرِ بنِ ضَمْضَمٍ الأَنْصارِيُّ، الخَزْرَجِيُّ، النَّجَّارِيُّ، الْمَدَنِيُّ، خَادِمُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَرَابَتُهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَتِلْمِيذُهُ، وَتَبَعُهُ، وَآخِرُ أَصْحَابِهِ مَوْتاً، المتوفّى سنة 93 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب 198/1–200 (رقم 84)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 353/3–378 (رقم 568)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 44/1–45 (رقم 23)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 395/3–406 (رقم 62)؛ الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر، 275/1–278 (رقم 277)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 342/1–344 (رقم 614).

[1141] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 206: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

[1142] في (ل): الصلاة.

[1143] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[1144] انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، 313/6؛ وسيلة الإسلام بالنّبيّ عليه الصلاة والسّلام لابن قنفذ، ص 90.

[1145] فيما سيأتي ذكر المؤلّف أنّه رضي الله عنه توفّي سنة سبع وخمسين. هو: أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صخرٍ الدَّوْسِيُّ، اليَمَانِيُّ، الإِمَامُ، الفَقِيهُ، الْمُجْتَهِدُ، الحَافِظُ، صاحِبُ رَسُولِ اللهِ –صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ الأَثْبَاتِ، المتوفّى سنة 58 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (332/4–335 (رقم 3241)؛

المشرّف بالإضافة إليه. (**صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) سَبق مَعناه، وأنّ الاكتفاء بالرّمز مكروه. وأنّه **[٦١/١ب]** تعالى يصلّي على المصلّي في الكتاب[1146] ما بقي أثره. (**قَالَ: لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ**) أي: كمال الإيمان لا حقيقته؛ فإنّ حقيقة الإيمان تَحصل بالإقرار والتّصديق، ولا تحتاج في حصولها إلى شيء آخر، وسيتّضح المقام إن شاء الله تعالى. وأحدٌ عام لوقوعه في حيّز النّفي ولا يخرجه الإضافة عن كونه نكرة؛ لأنّ العهد ذهنيّ[1147]. (**حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إليه مِنْ وَالِدِهِ**) قدّمه؛ لأنّه الأصل. (**وَوَلَدِهِ**) ذكراً كان أو أنثى. (**الْحَدِيثَ**) بتثليث المثلّثة أي: الحديث مقروّ[1148] إلى آخره وهو الناس أجمعين، أو اقرأ الحديث إلى آخره أو اقرأ إلى آخر الحديث. "قوله "أحبّ" اسم تَفْضيل بمعنى المفعول على الشّذوذ من حُبّ الشيء بالضمّ إذا صار حَبيباً أي: مَحْبُوباً. وحُبّ لَيْس بمجهُول حتى يلزم أن يُصاغ أفعل للمفعول مع أنّ قياسه أن يُصاغ للفاعل. وذلك لأنّ أصله حَبُبَ ككرم بصيغة الفاعل فنقل ضمّة العَين إلى ما قبله فأُدغم. فإن قلتَ: ما الفايدة[1149] في ضمّ الحاء؟ قلت: الدلالة على أنّ العَين مضمومة؛ لأنّ ضمة العَين في الباب الخامس جُعلت دليلاً على فعل الطّبيعة. فلو كسرَتْ أو فتحَتْ لذهب ذلك المعنى. لا يقال[1150]: إنّه ح[1151] يلتبس بالمجهول. لأنّا نقول: المجهول لا يجيء من الباب الخامِس؛ لأنّه لازم. فلا التباس أصلاً. فثبت أنّ أفعل صيغت للفاعل لكنّها للمفعُول في بعض المواضع على الشّذوذ"[1152]. فإن قلت: المحبّة أمر طبيعيّ لا تدخل تحت الاختيار فكَيف يَملك المرء نفسه ويحبّه[1153] عليه الصّلوة[1154] والسّلم[1155] أشدّ من حبّه لنَفْسه؟ قلت: المراد محبة الإيثار لا محبّة الطبّع يعني الحب العقلي الذي هو إتيان **[٦٢/١أ]** ما يقتضي العقل رجحانه ويَسْتدعي اختياره وإن كان على خلاف الهوى كالمريض يعاف الدَّواء ويميل إليه باختياره، وروى البخاريّ عن عبد الله بن هشام[1156] رضي الله عنه أنّه قال: "كنت مَع النبي صلّى الله عليه وسلّم وهو أخذ بيد عمر رضي الله عنه، فقال عمر: يا رسول الله! أنت أحبّ إليّ من كلّ شيء إلّا نفسي، فقال عليه الصّلوة والسّلم: لا والذي نفس محمّد بيده حتى أكون أحبّ إليك من نَفْسك، فقال عمر: فإنّه الآن والله أنت أحبّ إليّ من نفسي، فقال: الآن يا عمر"[1157]. يعني الآن صار إيمانك كاملاً.

تهذيب الكمال للمزّي، 366/34-380 (رقم 7681)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 32/1-37 (رقم 16)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 578/2-632 (رقم 126)؛ الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر، 348/7-362 (رقم 10680)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 237/12-240 (رقم 8773).

[1146] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب، الآية: 56.

[1147] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 25.

[1148] في (د): مقروّا، وفي (ل): مقروء.

[1149] في (ر)، و(ق)، و(ط)، و(ل): الفائدة.

[1150] في (ل): ولا يقال.

[1151] في (ل): حينئذ.

[1152] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 202-203.

[1153] في (ع): ومحبّته.

[1154] في (ل): الصلاة.

[1155] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[1156] هو: عبد اللّه بن هشام بن زهرة بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة القرشي التيمي. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 122/3 (رقم 1697)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 249/16-250 (رقم 3631)؛ الإصابة في تميز الصحابة لابن حجر، 217/4-218 (رقم 5022)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 59/6 (رقم 3805).

[1157] البخاري، "الأيمان والنذور"، 3، (رقم الحديث: 6632)؛ أحمد، المسند، 233/4، 336؛ 293/5؛ الحاكم، المستدرك، 456/5؛ البغوي، شرح السنة، 51/1، (رقم الحديث: 23).

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور كما في الصّحيحيْن[1158]. **(عَنْ أَنَسٍ: قَتَادَةُ)**[1159] يعني أنّه رواه عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم اثنان: وهما: أنس وأبو هُريرة، ثمّ رواه عن طريق أنس اثنان آخران: أحدهما: أبو الخطّاب قتادة بن دِعامة الأكمه السَّدُوسيّ أحفظ أهل زمانه حتّى قال: "ما سمعَتْ أذناي شيئاً قطّ إلّا وعاه قلبي"[1160]. وهو تابعيّ مات سنة سبع عَشرة ومائة[1161]. **(وَ)** أبو حَمزة **(عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ)** كزُبَير البصريّ البُنَانيّ[1162] بضمّ الموحّدة والنّونين، بَطنٌ من قريش[1163]. وبلغ في الدِّيانة إلى حيث أجاز إياس بن معاوية[1164] شهادتَه وَحْده[1165]. **(وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ: شُعْبَةُ)** ابن الحَجَّاج بن الوَرد الأَزْديّ الواسطيّ [نشأ بواسط ثم انتقل الى البصرة][1166]. فالبصريّ كان إماماً علَماً حتى قال الشّافعيّ: "لولا شُعبة ما عُرف الحديث بالعراق"[1167] مات سنةَ ستّين ومائة.[1168] **(وَسَعِيدٌ)** بن يحيى بن سَعيد البَغدادي القُرَشيّ[1169]. شَيْخ[1170] أصحاب الأُصول الخَمْسة: البخاريّ ومُسلم والتّرمذي وأبو داود **[١/٦٢ب]** والنَّسائيّ وغيرهم. توفّي سنة تِسع وأَربعين ومأتين[1171] **(وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ)** مُصغّراً كسُميّة أمّ إسماعيل فإنّ الإمام إسماعيل بن إبراهيم بن سَهْم الأسديّ[1172]. كان أبوه تاجراً من أهل الكوفة، وقَدم البصرة فتزوّج بها عُليّة بنتَ حَسَّان

[1158] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 207.

[1159] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 207: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَتَادَةُ.

[1160] الترمذي، العلل، 703/5؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 334/2؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، 174/3 (رقم 513)؛ الذهبي، سير أعلام النّبلاء، 276/5. انظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 271/1؛ ضعيف سنن الترمذي للألبانيّ، ص 468.

[1161] اسمه الكامل: قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ بنِ عَزِيزٍ السَّدُوسِيُّ حَافِظُ العَصرِ، قُدْوَةُ الْمُفَسِّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، أَبُو الخَطَّابِ السَّدُوسِيُّ، البَصرِيُّ، الضَّرِيرُ، الأَكْمَهُ، المتوفّى سنة 117 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 498/23-517 (رقم 4848)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 122/1-124 (رقم 107)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 269/5-283 (رقم 132)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 385/3 (رقم 6864)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 306/8-310 (رقم 5734).

[1162] اسمه الكامل: عَبْدُ العَزِيزِ بنُ صهَيْبٍ البُنَانِيُّ البَصرِيُّ، الأَعْمَى، الحَافِظُ، المتوفّى سنة 130 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 147/18-149 (رقم 3453)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 103/6 (رقم 25)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 300/6 (رقم 4254).

[1163] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 385/1.

[1164] هو: أَبُو وَاثِلَةَ إِيَاسُ بنُ مُعَاوِيَةَ بن قُرَّةَ بن إياس الْمُزَنِيُّ البَصرِيُّ، قَاضِي البَصرَة، العَلاَّمَةُ، المتوفّى سنة 122 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 407/3-440 (رقم 594)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 155/5 (رقم 56)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 283/1 (رقم 1053)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 354/1-355 (رقم 641).

[1165] انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر، 300/6.

[1166] ما بين المعقوفتين موجود هنا تحت السطر في الأصل، وفي (ر)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1167] انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 127/1، 370/4؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي، 86/1؛ 145/3 (رقم 2101)؛ دلائل النبوة للبيهقي أيضاً، 46/1؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 234/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 491/12؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 313/4؛ طبقات الحفاظ للسّيوطيّ، ص 90.

[1168] اسمه الكامل: أَبُو بِسْطَامَ شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ بنِ الوَرْدِ الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ البَصرِيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ، عَالِمُ أَهْلِ البَصرَةِ، وَشَيْخُهَا، المتوفّى سنة 160 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 255/9-266 (رقم 4830)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 479/12-495 (رقم 2739)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 193/1-197 (رقم 187)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 202/7-228 (رقم 80)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 308/4-314 (رقم 2886).

[1169] اسمه الكامل: أبو عُثْمَان سَعِيد بْن يحيى بْن سَعِيد بن أبان بن سَعِيد بن العاص بن سَعِيد بن العاص بن أمية الْقُرَشِيّ الأُمَوِي البغدادي، المتوفّى سنة 249 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 90/9-91 (رقم 4670)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 104/11-106 (رقم 2377)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 87/4-88 (رقم 2508).

[1170] سقط من (ق).

[1171] في (ل): مائتين.

[1172] اسمه الكامل: أَبُو بِشْرٍ إِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ مِقْسَمٍ الأَسَدِيُّ البَصرِيُّ، الكُوفِيُّ الأَصلِ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ عُلَيَّةَ وَهِيَ أُمُّهُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، المتوفّى سنة 193 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 23/3-33 (رقم 417)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 322/1-323 (رقم 303)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 107/9-120 (رقم 38)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 216/1-220 (رقم 843)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 249/1-252 (رقم 456).

مَولاةً لبني شَيْبان وكان يكره أن يُنسب إليها، ويجوز نسبته[1173] إليها للتّعريف[1174]. اتّفقوا على جلالته حتى قال شعبة: "هو رَيحانة الفقهاء"[1175] وفي رواية: "سيّد المحدّثين"[1176]. توفّي ببَغداد سنةَ أربع وتسعين ومائة، وصلّى عليه ابنه إبراهيم[1177] الْمُعتزليّ القائل بخلق القرآن. ولابنه مع الشّافعيّ مُناظَرات، ويُعرف أيضاً بابن عليّة. وإسماعيل بتفسير العربية بمعنى مطيع الله أو كان إبراهيم عليه السّلم[1178] يسأل الله تعالى ولداً ويقول: اِسْمع يا إِيل أي: استجب دعائي يا الله، فلمّا وُلد إسماعيل سُمّي به وهو لا ينافي عجمته[1179]. وقد سبق بعض نظائره. (**وَعَبْدُ الْوَارِثِ**) بن سعيد بن ذَكْوان العَنبريّ البصري المعروف بالتَّنُوري. قال ابنه عبد الصّمد[1180]: "ما سُمعت أبي يقول في القدر وأنّه لمكذوبٌ عليه"[1181]. مات بالبصرة سنة ثمانين ومائة[1182]. والوارث هو الله تعالى؛ لأنّه الباقي بعد فناء الخَلْق وفي الدّعاء: "أَمْتِعني بسَمعي وبَصري واجعله الوارث منّي"[1183] أي: أبقه معي حَتّى أَمُوتَ قال الرّاغب: "وصف الله نفسه بأنّه الوارث من حيث إنّ الأشياء كلّها صايرة إليه"[1184]. (**وَرَوَاهُ عَنْ كُلٍّ**) من الرّاويَيْن المذكورين: إسماعيل وعبد الوارث. (**جَمَاعَةٌ**) من المحدّثين أي: أكثر من اثنين فقد رواه اثنان اثنان في أربع طبقات ثمّ زاد **[١/٦٣أ]** الرّاوي في الطّبقة الخَامِسَة على اثنين هكذا في الطّبقات التي تليها. ومنه يظهر صحّة ما ادّعيناه من جواز اشتراك اثنَيْن اثنَيْن في بَعض الطّبقات؛ فإنّ الطّبقات قد تكون قِصَاراً بحسب قصر الزّمان فيَصحّ أن يقال: إنّه رواه اثنان اثنان في كل الطّبقات تدبَّر تدر.

[1173] في (ق)، و(ع): نسبة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1174] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 130/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 31/3؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 115/9.

[1175] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 131/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 27/3؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 113/9؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 249/1.

[1176] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 131/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 28/3؛ التهذيب لابن حجر، 249/1.

[1177] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 131/1.

[1178] في (ع)، و(ط): السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[1179] انظر: روح البيان للمؤلف، 387/1 (تفسير سورة البقرة، الآية: 246).

[1180] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ الصمَدِ بنُ عَبْدِ الوَارِثِ بنِ سَعِيدِ بنِ ذَكْوَانَ التَّمِيمِيُّ العَنْبَرِيُّ البَصرِيُّ التَّنُّورِيُّ، المتوفّى سنة 207 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 99/18-102 (رقم 3431)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 344/1 (رقم 327)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 516/9-517 (رقم 198)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 288/1 (رقم 4231).

[1181] انظر: التاريخ الكبير للبخاري، 118/6 (رقم 1891)؛ الضعفاء الصغير للبخاري أيضاً، ص 82 (رقم 240)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 483/18؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 304/8؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 387/6.

[1182] اسمه الكامل: أَبُو عُبَيْدَةَ عَبْدُ الوَارِثِ بنُ سَعِيدِ بنِ ذَكْوَانَ العَنْبَرِيُّ البَصرِيُّ التَّنُّورِيُّ الْمُقْرِئُ، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، الحَافِظُ، المتوفّى سنة 180 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 478/18-484 (رقم 3595)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 257/1-258 (رقم 243)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 300/8-304 (رقم 80)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 677/2 (رقم 5307)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 386/6-387 (رقم 4402).

[1183] رواه البزار في المسند كما في كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، 60/4، (رقم الحديث: 3195)؛ والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد، 178/10؛ وابن السُنّي في عمل اليوم والليلة، ص 524، (رقم الحديث: 565)؛ والحاكم في المستدرك، 413/4-414؛ والحكيم الترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، 101/3. ضعفه عدد من العلماء: قال الذهبي: "فيه ضعيفان" تلخيص المستدرك، 459/4، (رقم الحديث: 8272). وقال الهيثمي: "رواه البزار والطبراني، وفيه الحسن بن الحكم بن طهمان وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات" مجمع الزوائد، 178/10. انظر للتفصيل في ذلك: الجامع الصغير للسّيوطيّ أيضاً، ص 409 (رقم 6579)؛ فيض القدير للمناوي، 132/5 (رقم 6579)؛ التيسير للمناوي أيضاً، 132/5 (رقم 6579)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة للألبانيّ، 192/9-193 (رقم 4172)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 630 (رقم 4342)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ أيضاً، 513/1/7.

[1184] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 864.

[الغريب]

(وَ) القسم (الرَّابعُ:) من الأقسام الأربعة هو: (الْغَرِيبُ) إنّما لم يتعرّض لضمير الفصل اكتفاء بما ذكره في أخواته على أنّ اللام تفيد الحصر أيضاً كما عُرف في البلاغة. والغَريب الوَحيد النّازِح عن أهله، أي: البعيد. قال الرّاغب: "قيل لكلّ متباعِد ولكلّ شيء فيما بين جنسه عَدِيم النّظير: غَريب، والعلماء غُرباء[1185] لقلّتهم فيما بين الجُهّال، وعَنْقاء مُغرِبٌ؛ لأنّه تناول جارية فأَغربَ بها أي: ذهب بها إلى جهة الغَرب، والغراب سُمّي به لكونه مُبْعِداً في الذّهاب"[1186]. قال السّخاويّ: "إنّما اختصّ الغراب بالتشأّم به، غالباً أخذاً من الأغراب بحيث قالوا: غراب البَين؛ لأنّه بان عن نوح عليه السلم[1187] لَمّا وجّهه ليَنظر إلى الماء فذهب ولم يَرجع، ولذا تشأّموا به، واستخرجوا من اسمه الغربة"[1188]. (وَهُوَ مَا) أي: الحديث الّذي (يَتفرّد) من التفعّل لا من الانفعال كما في بعض النّسخ دلّ عليه التفرّد الآتي، ولو كان من الانفعال لَقال: الانفراد. (بِرِوَايَتِهِ) وإسناده. (شَخْصٌ وَاحِدٌ) صَحابيّاً أو غيره من الثّقات أو من غيرهم كما دلّ عليه الإطلاق، والشّخص: "سواد الإنسان وغيره القائم المترائي من بَعيد"[1189]. "والفَرق بين الذّات والشخص أنّ الأوّل أعمّ؛ لأنّه يطلق على الجسم وغيره بخلاف الشخص. فإنّه لا يطلَق إلّا على الجِسْم"[1190]. (فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التفرّد بِهِ مِنَ) مَواضع. (السَّنَدِ) [١/٦٣ب] وطرقه. فالتفرّد في طبقة من الطّبقات سواء كانت طبقة الصّحابيّ أو التّابعيّ أو ما يليه كاف في غرابته؛ فإنّ الأقلّ في هذا الفنّ يَقضي على الأكثر ويكون الحكم له في تَعيين التَّسْمية ووَضْع الاصطلاح كما مرّ. فإن قلتَ: فيجب أن يكون ما تفرّد به صحابيّ ثمّ تَواتر في الطّبقات الأُخَر غريباً؛ لأنّه ممّا وقع التفرّد به في بعض الطّبقات فيشمل بعض المشهور عند الحَنفيّة: وهو ما كان من الآحاد في الأصل أي: في الطّبقة الأولى ثمّ اشتهر فصار كالمتواتر بعد القرن الأوّل. قلتُ: قد نَقل عنه تلميذه الحنفيّ[1191] "أنّ المعتبر هو تفرّد التّابعيّ إذ الصّحابة كلّهم عُدول"[1192] لا كلام فيهم، وأنّ الفرد النّسبي كما سيُصرّح به مَشْهور فيحمل الحَصْر بما فوق الاثنين في حدّ المشهور على غير الصّحابيّ أو يقال: إنّ ما تفرّد به الصّحابي غَريب سَنداً من حيث الظّاهر مَشْهور حُكماً من حيث القَبول والعمل فلا تَدافع بين الكلامين. (عَلَى مَا) أي: بناء على الوجه الّذي (سَيَنْقَسِمُ إليه)[1193] أي: ينقسم الغريب إليه فيما سيأتي وهو: (الْغَرِيبُ الْمُطْلَقُ وَالْغَرِيبُ النِّسْبِيُّ) فقوله "الغَريب" إلخ[1194] خبر مُبتدأ محذوف. والجملة بيان لما الموصُولة ولو قال: "من الغَريب" لكان أظهر خالياً عن الإيهام؛ لأنّ الّذي يأتي هو تقسيم الغريب إلى فرد مُطلق وإلى فرد نسبيّ. فالمنقسم: هو الغريب،

[1185] في (ق):غريباء. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1186] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 604-605.

[1187] في (ع)، و(ط): السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[1188] المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، ص 241 (رقم 455).

[1189] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 447.

[1190] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 280.

[1191] يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفّى سنة 879 هـ. كما تقدّم.

[1192] نقله عن ابن حجر تلميذه ابن قطلوبغا في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 46، ونقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 233، والإمام المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 318/1.

[1193] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 70، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 48، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 292/1: سَيُقْسَمُ، وفي طبعة نور الدين عتر، ص 50: سَنَقْسِمُ، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 208: سَيُقَسَّمُ.

[1194] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ر)، و(ع)، و(ل): إلخ.

[والقسمان: هما المطلق والنّسبيّ لا العكس. و[1195] في بعض النّسخ: "إلى الغريب"][1196] بدون الضّمير فيكون ما مَصْدريّة فلا يَرِد شيء. والمعنى بناء على انقسام الغريب فيما سيجيء إلى الغريب إلخ[1197]، ويجوز أن يكون الغريب المطلق **[١/٦٤أ]** مجروراً على أن يكون بَدلاً من الضّمير في إليه؛ لأنّه يجوز الإبدال من الضّمير المجرور بدون إعادة الجارّ نحو: عجبتُ بك جمالِك بخلاف العطف فإنّه يجب إعادة الجار فيه نحو: مَررتُ بك وبزيد على ما بيّن في محلّه.

(**وَكُلُّهَا**) "كلمة "كلّ" مأخوذة من الإكليل، أي: التاج الّذي هو مُحيط بجوانب الرّأس، فلذلك توجب الإحاطة. فإن دخلت على المنكّر أوجبت عُموم أفراده. وإن دَخلت على المعرّف أوجبت عموم أجزائه فـ"كل رمّانٍ مأكولٌ" صِدْقٌ؛ لأنّ جَميع أفراده مأكول. و"كلّ الرّمان مأكول" كذبٌ؛ إذ قِشره غَير مأكول"[1198]. قال الرّاغب: "لفظ كلّ لضمّ أجزاء الشيء، يُضاف تارةً إلى جمعٍ مُعرّف بالألف واللام، نحو: كل القوم، وأخرى إلى مفرد نحو: كل إنسان وربّما عَرِيَ عن الإضافة ويقدّر ذلك فيه نحو ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1199] ولم يَرِد في شيء من القرآن ولا في شيء من كلام الفُصَحاء الكل بالألف واللام، وإنّما ذلك شيء يجري في كلام المتكلّمين والفقهاء ومن نحا نحوهم"[1200]. وفي القاموس: "ويقال: كلّ وبعض مَعْرفتان لم يجيء عن العرب بالألف واللام وهو جائز"[1201] انتهى. وكلٌّ في الأصل للتّوكيد، لكنه تُصُرِّف فيه فجعل مُبتدأ كلَفظ الكافّة بمعنى الجَميع. (**أَيْ: اَلْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ**) وهو المتواتر والمشهور والعزيز والغريب، أي: مجموع هذه الأقسام. (**سِوَى**) غير القسم (**الأوّل وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ**) فإنّه في التّحقيق أوّل الأنواع ومحلّ ذكره قَبل الكلّ، وذلك أنّ الصّحيح والحسن والضّعيف إنّما هو بيان أقسام الحديث من حيث الجملة. فلذا خالف المص[1202] للجمهور في التّرتيب فقدّم المتواتر؛ لأنّه **[١/٦٤ب]** لا رَيْب أنّ أصحّ الصّحيح المتواتر، فإنّه قطعيّ ويليه المشهور فذكرهما مُقدّما على جميع الأنواع. (**آحَادٌ**) بهَمزة مَمْدودة جمع أحد بمعنى واحد. ولو قال: "وما سوى الأوّل آحاد" لكان أخصر، ولو قال: "وكلها آحاد سوى الأوّل" لكان من قبيل قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ﴾[1203] الآية. قال تلميذه قاسم الحنفيّ[1204]: "الّذي يَحْصل أنّ الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد، وأنّ الآحاد مشهور وعزيز وغريب، وأنّ المشهور ما روي مع حصر عدد ما فوق الاثنين[1205]، وأنّ الغريب هو الّذي يتفرّد به شخص واحد في أي: موضع وقع التفرّد به، وقد تقدّم أنّ خلاف المتواتر قد يَرِد بلا حَصر عَدد، فهو خارج عن الأقسام غير معروف الاسم"[1206] انتهى كلامه. أقول قد سبق أنّه داخل في حدّ المشهور؛ لأنّه وإن ورد بلا حصر عدد، لكنه ما لم يجمع شُرُوطَ المتواتر كلّها. فهو

[1195] سقط من (ق).

[1196] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[1197] في (ع)، و(ل): إلخ.

[1198] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 149.

[1199] سورة يس، الآية: 40.

[1200] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 719.

[1201] انظر: القاموس المحيط، ص 1361.

[1202] في (ل): المصنف.

[1203] سورة العصر، الآية: 1-3.

[1204] يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفيّ، المتوفّى سنة 879 هـ. كما تقدّم.

[1205] وزاد في القول المبتكر: "وأنّ العزيز هو الذي لا يرويه أقلّ من اثنين".

[1206] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 41. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 1/293-294.

من قبيل المشهور فهو إذاً داخل تحت الأقسام. (**وَيُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا:**)[1207] أي: من[1208] تلك الآحاد. (**خَبَرُ وَاحِدٍ**) بالإضافة بقرينة ما بعده من قوله "وخبر الواحد". وأشار به إلى أنّ قوله آحاد بمعنى أخبار آحاد؛ لأنّ الآحاد هي الرّواة، والأقسام الثلثة[1209] هي الأخبار المرويّة. فلا تكون خَبراً عنها إلّا بتأويل، وقد يقال: إنّه من قَبيل إطلاق البخاري على صحيحه، وصدر الشّريعة[1210] على تأليفه في الفقه. فإنّه بكثرة الاستعمال فيه صار بمنزلة الحقيقة اصطلاحاً.

[تعريف الآحاد وأقسامه]

(**وَخَبَرُ الْوَاحِدِ فِي اللُّغَةِ:**) هي ما يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم. (**مَا يَرْوِيهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ**) كما يَقْتضيه الإضافة. (**وَفِي الاصْطِلَاحِ:**) أي: اصطلاح المحدّثين. وهو عبارة عن اتّفاق قَوم على تَسمية الشّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل، يعني تَخْصيص اللّفظ اللّغويّ [بمعنى غير اللغويّ][1211] فهو لَفظ مُعيّن بَين قوم مُعيّن أيّ قَوْم كان **[١/٦٥أ]**. (**مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ شُرُوطُ التَّوَاتُرِ**)[1212] أي: الحديث المرويّ الذي لم يَنْتهِ إلى حدّ التواتر سواء رواه واحد أو اثنان أو جماعة فظهر أنّ كلّاً من المشهور والعزيز والغريب من قبيل الآحاد ولولا هذا الاصطلاح لم يصحّ إطلاق خبر الواحد إلّا على الغريب؛ لأنّ العزيز خبر الاثنين والمشهور خبر الجماعة.

(**وَفِيهَا أَيْ: فِي الْآحَادِ**) فسّر الضّمير بالآحاد؛ لأنّ الأوّل المتواتر قد استثنى عن الأقسام لكونه مُتّصفاً بصفة القبول قطعيّ المدلول فلا يجري فيه ما يجري في غيره من الأقسام. والمعنى "وفي جملة الآحاد". (**الْمَقْبُولُ وَهُوَ**) تعريفاً وحدّاً ما رُجّح صدق المخبِر به وحكماً وأثراً. (**مَا يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ**)[1213] وُجوباً شَرْعيّاً إذا لم يكن هناك نسخٌ ولا مُعَارِض من النّصوص القطعية. (**عِنْدَ الْجُمْهُورِ**) هو جُلّ القَوم لا كلّهم؛ لأنّ الكلّ العَامّة وجَمهرَه جمَعه على أن يكون المجموع المنتخب. واحترز به عن الْمُعتزلة والرّافضة ومن نحا نحوهم؛ فإنّهم أنكروا وجوب العمل بالآحاد. وهو مردود لإجماع الصّحابة والتابعين على وجوب العمل بها، ولذا عملوا بها في الوقَائع من غير نكير[1214]. وعليه الأصوليّون جميعاً كما أسلفنا. وظهر منه أنّ خبر الواحد المقبول مُقدّم على القياس. ولذا ترك الإمام الشّافعيّ الرّأيَ وجعل مذهبه العمل بالخبر وإن كان خبر الواحد، واستبان مِمّا قرّرنا أنّ ما ذكره المص[1215] بيان لحكم[1216] المقبول لا تعريف له بحكمه اكتفاء بفَهم تَعريفه من تعريف ضِدّه وهو المردود. ففي الكلام صَنعة الاحتباك حيث **[١/٦٥ب]** اكتفى في الأوّل ببيان الحكم لدلالة تعريف ضدّه على تعريفه، واكتفى في الثاني بتَعْريفه لدلالة حكم ضدّه على حكمه وهو ما لم يجب به العمل بل التّرك

[1207] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: وَيُقَالُ لِكُلٍّ مِنْهَا، إلّا أنّه في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 293/1: وَيُقَالُ أيضاً لِكُلٍّ مِنْهَما.

[1208] سقط من (ق).

[1209] في (ل): الثلاثة.

[1210] تقدّمت ترجمته.

[1211] ما بين المعقوفتين سقط من (ق.

[1212] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 71: مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ الْمُتَوَاتِرِ، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 209، ونور الدين عتر، ص 51، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 48، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 293/1: مَا لَمْ يَجْمَعْ شُرُوطَ التَّوَاتُرِ.

[1213] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل)، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

[1214] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 211.

[1215] في (ل): المصنف.

[1216] سقط من (ق).

والطّرح. فمن قال: إنّ ما ذكره المص[1217] حكم المقبول وهو فايدته[1218] المرتّبة عليه فلا يَصحّ تعريفه به لتساويهما في الوُضوح والخفاء فقد خفي عليه ما ذكرنا.

[تعريف المردود]

(**وَفِيهَا الْمَرْدُودُ**) ردّ الشيء: ضدّ قبوله. (**وَهُوَ**) حكماً وأثراً ما لم يجب العمل به كما مرّ آنفاً، وتعريفاً وحدّاً. (**الَّذِي لَمْ يُرَجَّحْ**[1219] **صِدْقُ الْمُخْبِرِ**) بكسر الباء. (**بِهِ**) أي: بالخبر سواء رُجّح كذبه بأن غلب على الظنّ كذبه أو لم يُرجّح لا صدقه ولا كذبه فكلّ منهما مردود، فدخل فيه خبر الْمَسْتور وهو ما لم يظهر عدالته ولا فسقه فلا يكون خبرُه حجّة في باب الحديث، وكذا المختلَف فيه بلا ترجيح أحد الطّرفين. "والصّدق شَاع في الأقوال خاصّة، ويقابله الكذب. وأمّا الحقّ فيطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك، يقال: "قول حقٌّ" وهكذا، ويقابله الباطل"[1220]. "فالصّدق هو القول المطابق للوَاقع، والإبانة عما يُخبَر به على ما كان عليه. والصِّدِّيق الذي لم يَدع شيئاً مما أظهره باللسان إلّا حَقَّقه بقلبه وعمله، والكذب خلافه"[1221]. والأخبار[1222] لا على ما هو[1223] عليه المخبر[1224] عنه نفياً وإثباتاً فزَيد قائم مع عدم ثبوت القيام له كذب وهكذا ليس بقائم مع ثُبوت القيام له. (**لِتَوَقُّفِ الاسْتِدْلَالِ بِهَا**) أي: بالآحاد. وهو تعليل لانقسامها إلى المقبول والمردود دون الأوّل. "والاستدلال: تقرير الدّليل لإثبات **[١/٦٦أ]** المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر كالاستدلال من الدّخان إلى النار فيسمى استدلالاً إنّيّاً، أو[1225] بالعكس فيسمّى استدلالاً لِمّيّاً، أو من أحد الأثرين إلى الآخر كالاستدلال من وُجود النّهار إلى إضاءة الأرض"[1226]. (**عَلَى الْبَحْثِ**) والتّفتيش. (**عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا**) جمع راوٍ كقُضَاة جَمع قَاضٍ، أي: عن صفات راوي تلك الآحاد من العدالة والضّبط وغيرهما. (**دُونَ**) القسم (**الأَوّل**) ذكراً ومرتبةً. فإنّ الأوّل يَدلّ على المرتبة دون الأحد والواحد وفيه إشارة إلى أنّه لا مرتبة لما سوى الأوّل [في جَنب الأوّل][1227]؛ لأنّه الواحد أيَّ واحد كان. (**وَهُوَ الْمُتَوَاتِرُ**) لعدم توقّف الاستدلال به على البَحث المذكور؛ لأنّ مداره على الكثرة الغير المحصُورة فإذا حصَلت حصل اليقين بمضمون الخَبر من غير تفحّص[1228] عن أحوال المخبر وإذا كان الأمر كذلك.

[1217] في (ل): المصنِّف.

[1218] في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فائدته.

[1219] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 71، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 49: لَمْ يَتَرَجَّحْ، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 211، ونور الدين عتر، ص 51، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 294/1: لَمْ يَرْجَحْ.

[1220] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 326.

[1221] انظر: كتاب التعريفات، ص 207.

[1222] في (ل): الإخبار.

[1223] سقط من (ع).

[1224] في (ل): المخبِر.

[1225] في (ر)، و(ق)، و(ل): و.

[1226] انظر: كتاب التعريفات، ص 75، 125.

[1227] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1228] في (د)، و(ق)، و(ع)، و(ط): تفحّص.

(**فَكُلُّهُ**) أي: المتواتر باعتبار الدّمج مَع قربه، أو الأوّل اعتباراً بالأصل الذي هو المتن مَع قطع النّظر[1229] عن الشرح الذي هو الفَرع. ولَمَّا كان الكلّ بمعنى مَجمُوع الشيء وجميع أجزائه وأفراده كان المعنى فجميع أفراده. (**مَقْبُولٌ**) قبولاً قطعيّاً لا ظنيّاً. (**لِإِفَادَتِهِ**) أي: لإفادة كلّ أفراد الخبر المتواتر. (**الْقَطْعَ**) والجَزم. (**بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ**) أي: مخبر المتواتر. وكأنّ توحيد المخبر مع كثرة المخبرين باعتبار القوم أو على أنّ الإضافة جِنْسيّة. وأدقُّ من ذلك أنّ الصّدق ليس باعتبار كلّ واحدٍ واحدٍ من المخبرين. بل لأنّهم في حكم واحد كالألف فإنّهم ما لم ينضمّوا لم يفد خَبرهم اليقين فهم كصحابيّ **[٦٦/١ب]** واحد في العدالة فلا يُردّ ما اجتمعوا عليه من الخبر كما لا يُردّ خبر صحابيّ واحد. (**بِخِلَافِ غَيْرِهِ**) أي: غير المتواتر. (**مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ**) بَيان للغير أي: غير المتواتر الّذي هو أخبار الآحاد؛ فإنّه يتوقّف الاستدلال بها على البحث المذكور فحينئذ يقبل بعضها ويُردّ بَعْضها بحسب وجُود شرط القبول وعَدمها.

(**لَكِنْ؛ إِنَّمَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنْهَا**) أي: من أخبار الآحاد. فهو استدراك من قوله "بخلاف غيره"؛ فإنّه المحتاج إلى التّقسيم والتعليل. وصرّح بوُجوب العمل احترازاً عن وجوب الاعتقاد وإلّا لكان منكِره كافراً. وقد سبق أنّه لا يكفر إلّا من أنكر الخبر المتواتر وأمّا مُنكر المشهور فمضلل لكونه مما يلي المتواتر ومنكر غيره آثم إن كان مَقْبولاً. فإنّ خبر الواحد على ما ذكره أهل الأصول قطعيّ في حق العمل فموجبه الوُجوب تارة، والسّنة والاستحباب أخرى، لا في حقّ العلم. والمراد بالاحتمال في العلم تجويز كذب الرّواة لعَدم التّواتر فمَع احتمال أنّه حديث الرّسول أو لا لا يثبت القطع، فلذا لا يكفر جاحده. (**لِأَنَّهَا إلخ**)[1230] تعليل لوجُوب العمل بالمقبول منها في ضمن التّرديد والتّقسيم. وكان عليه أن يَضمّ إليه قَوله" "ووَجب تركه في المردود [منها"[1231]، ثمّ يشرع في التعليل كما يَقتضيه البيان الآتي إلّا أنّه طوى ذكر المردُود[1232]][1233] من البَين اكتفاءً بما سيجيء من التّرديد وما يتفرع عليه من الأحكام ولو ترك ذكر المقبول أيضاً وقال بخلاف غيره من الآحاد. وذلك لأنّها إلخ[1234] لكان أَبعد من الاختلال لكنّه جرى على عادته في الخلط. (**إِمَّا أَنْ يُوجَدَ**) وَيدرَك. (**فِيهَا**) **[٦٧/١أ]** أي: في الأخبار لا في رجالها كما تُوهّم[1235] بدليل أنّ سَوق الكلام في صدق الخبر وكذبه وإن كان ذلك باعتبار صدق المخبِر وكذبه. (**أَصْلُ صِفَةِ الْقَبُولِ وَهُوَ**) أي: ذلك الأصل. (**ثُبُوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ**) أي: صدق ناقلها. والمراد ثبوت صِدْقه مطلقاً لا بالنّظر إلى خُصوص هذا الخبر وإلّا لكان صِدق الخبر مجزوماً به بلا احتمال كما في المتواتر. وفيه إشارة إلى أنّ صدق النّاقل في نفسه مطلقاً مَع قطع النّظر عن خصوص المادّة لا يُوجب رَفع الاحتمال في خَبره المخصوص رأساً ما لم ينضمّ إليه ما يعضده ويزيح عِللَه المحتملة. (**أَوْ**) يُوجد فيها. (**أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ**) ثم فسّر ذلك الأصل بقوله: (**وَهُوَ ثُبُوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ**) أي: مطلقاً أيضاً لا بالنّظر إلى خُصوص هذا الخبر وإلّا لكان مرفوع الاحتمال كضدّه. وفيه ضد الإشارة الأولى[1236] وأنّ لصفة[1237] القبول والرّد أصلاً وفرعاً وأنّ أصلها ومنشأها إنّما هو ثبُوت صدق

[1229] سقط من (د).

[1230] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1231] في (د): ومنها.

[1232] في (د): المرود.

[1233] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1234] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1235] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 213.

[1236] سقط من (د).

[1237] في (د): لفظة.

النّاقل وكذبه، وفرعها ثبوت صِدق الخبر وكذبه؛ لأنّ صدق الخبر وكذبه إنّما يتفرّع على صدق المخبر وكذبه. فإن قلتَ: هذا يخالف ما تقدّم في تفسير المردود؛ لأنّ ثبُوتَ الكذب ليس في معنى عَدم التّرجيح إذ لا يلزم من عَدمه ثبوت الكذب قَطعاً كما لا يلزم من التّرجيح ثبُوت الصّدق جزماً. أجيب بأنّ المص[1238] أشار[1239] بالعبارتين إلى أنّ المردود يطلق تارة ويراد به ما ثبت في ناقله كذب، وأخرى ويراد به ما هو أعمّ من ذلك. وقِسْ عليه الْمَقْبول. (**أَوْ لَا**:) يوجد فيها أَصل صفة القَبُول ولا أصل صفة الردّ بل يكون **[١/٦٧ب]** مَوقوفاً.

(**فَالأوّل**:) الذي يُوجد فيه أصل صفة القبول. (**يَغْلِبُ**)[1240] كيَضرب. (**عَلَى الظَّنِّ**) أي: ظنّ السَّامع. (**صِدْقُ الْخَبَرِ**)[1241] وهو من وَضع المظهر مَوضع المضمَر[1242]. ولذا اكتفى به عَن الضّمير يعني أنّ الخبر إذا كان جملة فلا بدّ فيها[1243] من عائد يربطها بالمبتدأ. وذلك العائد إمّا ضمير كما في زيد أبوه قائم، وزيد قام[1244] أبوه أو غيره كاللام في نعم الرّجل زيد[1245] على قول من يجعل المخصوص بالمدح مُبتدأ ووضع المظهر مَوضع [المضمر في مقام التّعظيم وغيره نحو ﴿اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[1246]، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1247] فمن قَدّر الضّمير في هذا المقام لئلّا يبقى الجملة خالية من الرّابط فضَميره لم يكن له خبر عن العلم. (**لِثُبُوتِ صِدْقِ نَاقِلِهِ**) أي: ناقل ذلك الخبر وإن كان الكذب من الصّادق محتملاً. وإنّما قال: "يغلب"؛ لأنّ ثبُوت صدق الناقل من حَيث هو لا يَسْتلزم صِدْقه في خصُوص الخبر فيحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكذب فيه، ولأنّ النّاقل ليس بصحابيّ عَدل فما كان مَنقولاً عن غيره يَحتاج إلى البحث والتّقوية. (**فَيُؤْخذُ بِهِ**) أي: يُعمل بذلك الخبر وُجوباً مرّة وسنّة واستحباباً أخرى. وهي الفايدة[1248] المترتبة على العلّة والمعلول ولذا أخّرها عَنهما.

(**وَالثّاني**:) الذي يُوجَد فيه أصل صفة الرّد. (**يَغْلِبُ**[1249] **عَلَى الظَّنِّ كَذِبُ الْخَبَرِ**) أي: كذبه فهو أيضاً من وَضع المظهر مَوضع المضمر][1250]. (**لِثُبُوتِ كَذِبِ نَاقِلِهِ**) وإن كان الصّدق من الكاذب محتملاً. وإنّما علّل في المقامين بالثبوت إشارة إلى أصالته **[١/٦٨أ]**؛ لأنّ حصُول الْمَعلول[1251] إنّما يتوقّف على وُجود علّته. (**فَيُطْرَحُ**) أي: يُرمَى ويُبعد

[1238] في (ل): المصنِّف.

[1239] في (ق):إشارة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1240] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 213: يُغَلِّبُ.

[1241] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص 51، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 297/1، إلّا أنّه في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 213، وعلي حسن عبد الحميد، ص 72، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 49: ثُبُوتُ صدْقِ الْخَبَرِ.

[1242] هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ط)، و(ل) فوق الكلمة: صدقه والمراد صدق الأوّل الذي هو عبارة عن الخبر.

[1243] في (ع): لها.

[1244] في (ع): قائم.

[1245] سقط من (ع).

[1246] سورة الحاقّة، الآية: 1-2.

[1247] سورة الإخلاص، الآية: 1.

[1248] في (ق)، و(ط)، و(ل): الفائدة.

[1249] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 213: يُغَلِّبُ.

[1250] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[1251] في (ع): المعلوم.

[ذلك الخبر عن ساحة القبول ومرتبة العمل بسبب الكذب؛ لأنّ الكذب يجرّ إلى البُعد][1252] كما أنّ الصّدق يَجذب إلى القرب.

(**وَالثَّالِثُ**:) وهو ما لم يُوجَد فيه أحد الثّبوتين. (**إِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ**) حاليّة أو دلالة خارجيّة. فالمراد بالقرينة الأمر الدّال على الصّدق والكذب لا بالوضع إذ لا يُعهد أن يطلق على ما وُضِع بإزاء شيء أنّه قرينة عليه. (**تُلْحِقُهُ**) بضم التّاء من الإلحاق بالفارسيّة: "در رسانيدن"[1253] أي: تُوصِله. (**بِأَحَدِ الْقِسْمَيْنِ**) أي: المقبول والمردود. (**الْتَحَقَ بِهِ**)[1254] أي: بأحد القسمَيْن. فَأَلْحَقَ كأكرم للمطاوعة يعني أنّ قرينة الصّدق تُوصِل الخبر إلى مرتبة القَبول، وقرينة الكذب تُوصله إلى منزلة الرّد فيكون ما وُجدَت فيه قرينة في حكم ما وُجِد فيه أحد الثّبوتين إذ القرائن ممّا يعتمد عليه في باب العمل. (**وَإِلَّا**) أي: وإن لم توجد قرينة كذلك. "ف"إلّا" مركب من "إن" و"لا"، ثمّ أدغم أحدهما في الآخر"[1255]. (**فَيُتَوَقَّفُ فِيهِ**) بضم الياء على البناء للمجهول، أي: فيُتوقّف في شأن ذلك الخبر بلا عَمل ولا ترك. (**وَإِذَا تُوُقِّفَ**) بضم التاء والواو وكسر القاف، أي: وإذا توقّف فيه. (**عَنِ الْعَمَلِ بِهِ**) يعني إذا لم يُعمَل به كما هو مقتضى التّوقّف. (**صَارَ كَالْمَرْدُودِ**) أي: مُشَابهاً به في عَدم القَبول وتَرك العَمل، لا[1256] عَيْنه؛ إذ لا تَوقّف في عَيْن المردود. (**لَا**) أي: لكن كَونُه كالمردود ليس: (**لِثُبُوت صِفَةِ الرَّدِّ**) إذ ليس فيه ذلك قطعاً. (**بَلْ لِكَوْنِهِ لَمْ يُوجَدْ**[1257] **فِيهِ صِفَةٌ [١/٦٨ب] تُوجِبُ الْقَبُولَ**) فيرجّح الرّد على القَبول في مَحلّ التّوقّف عملاً بالاحتياط لا العكس؛ لأنّ الحظر أقدم في باب الأحكام. ومنه يظهر سرّ تَقسيم الآحاد فيما سَبق إلى المقبول والمردود لا إليهما، وإلى ما هو كالمردود ليكون الأقسام ثلاثةً وذلك أنّه أدخل ما هو كالمردود في المردود في ترك العَمل به. فالآحاد إذاً منها مَقبول، ومنها مَرْدود لَا غير. (**وَاللهُ**) الجامع لجَميع الأسماء. (**أَعْلَمُ**) بحقائق الأشياء. فإنّ علم الله تعالى ذاتيّ وعلم غيره مستفاد منه ويجوز أن يكون أَفعل للزيادة المطلقة كما في الله أكبر ونظائره.

(**وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا**) "لَمّا كان الوقوع أمراً جزئيّاً أدخل عليه "قد" المفيدة[1258] للتقليل. وأمّا قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[1259] ف"قد" فيه للتّحقيق"[1260]؛ لأنّ علم الله تعالى كليّ ذاتيّ لا يختصّ بشيء دون شيء وبزمان دون زمان. (**أَيْ**: **فِي أَخْبَارِ الْآحَادِ**) المفيدة[1261] للظنّ المتردّدة بين القَبُول والردّ. (**الْمُنْقَسِمَةِ إِلَى مَشْهُورٍ وَعَزِيزٍ وَغَرِيبٍ**) فسّر الضّمير لئلّا يتوهم عَوْده إلى الأقسام الأربعة كلّها، ولذا تعرّض لانقسامها إلى الثّلثة[1262]. ففيه زيادة إيضاح وبيان، ويجوز أن يكون تَعرّضه للانقسام لدفع ما يُتوهّم من أنّ المشهور لَمّا كان ممّا يلي المتواتر في الرّتبة كان مظنّة أن يقال: إنّه مشارك له في إفادة اليقين فلا يفيد إلّا العلم وفي كلامه نَوع تَطويل. ولو قال: "وقد تفيد الآحاد العلم النّظري" لكفاه، ولكن أين هو

[1252] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1253] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 275/1. فيه: "در سنيدن" بدلاً من "در رسانيدن".

[1254] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 297/1، إلّا أنّه في الطبعات الأخرى للنّزهة: الْتَحَقَ.

[1255] نقله المؤلّف في فروق حقّي، ص 36 عن شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 120.

[1256] في (ع): بلا.

[1257] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 297/1، إلّا أنّه في الطبعات الأخرى للنّزهة: لم توجد.

[1258] في (ع)، و(ط): المقيدة.

[1259] سورة النور، الآية: 63؛ سورة الأحزاب، الآية: 18.

[1260] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 138.

[1261] في (ع): المقيدة.

[1262] في (ل): الثلاثة.

من مثل ذلك الإيجاز المقبُول؟ (**مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ**) أي: لا العلم الضّروريّ **[١/٦٩أ]**؛ لأنّ إفادة العلم الضّروريّ إنّما هي من شأن المتواتر كما مرّ مفصّلاً. ولَمّا كان لقائل أن يقول: "العلم سواء كان ضَروريّاً أو نظريّاً يفيد القطع فبعض الآحاد يشارك المتواتر في اليقين" قال دفعاً لذلك. (**بِالْقَرَائِنِ**) متعلّق بقوله "يفيد" وهو جمع قرينة. والقرين ما يقارن الشيء في معنى من المعاني. ويدلّ على أمر من الأمور أدخل عليه التاء للنقل، أي: ما يفيده بالقرائن والأمارات. فإنّها مُوصلة إلى العلم في الجملة، كما إذا رأي دخّاناً فإنّه بنظر[1263] العقل يدرك أنّ هناك ناراً، لكن ما يكون مُفاداً بالأمارات لا يكون علماً قطعيّاً وإلّا لتخلّص أهل النّظر عن النّظر، وأنّى لهم ذلك؟ فإذاً العلم المفَاد بالقرائن ظنيّ يحتمل أن يقدح فيه الشُّبَه العقليّة فيَزُول بخلاف العلم اليَقينيّ، فإنّه رَاسخ[1264] ومُسْتقرّ في القلب أو لا شبهة هُنَاك[1265]. فظهر الفرق بَين العلم الضّروريّ والنظريّ؛ لأنّ الأوّل بَديهيّ دفعيّ، والثاني اسْتدلاليّ تدريجيّ. (**عَلَى الْمُخْتَارِ**) أي: بناء على القول الّذي اختاره المحقّقون ورجّحوه[1266]. وهو ما ذهب إليه الإمامان الجليلان البخاريّ ومُسْلم، وحجّة الإسلام الغزّالي، والآمديّ[1267]، وابن الحاجب[1268]. (**خِلَافاً**) في نصبه وجوه أسدّها الحاليّة[1269] كما سبق. أي: هذا هو المذهب المختار مُخالِفاً. (**لِمَنْ**) أي: لمذهب من. (**أَبَى ذَلِكَ**) المذكُور من المذهَب المختَار يعني أنّ بَعضهم ذهب إلى أنّ الآحاد لا تفيد العلم؛ لأنّ ما[1270] من شأنه أن يفيد الظنّ[1271] لا يَنقلب إلى أن يُفيد العلم وإلّا لضاع الاختلاف في الأسماء ولبطلت الحقائق[1272] المبنيّة على الاعتبارات فيكون النّزاع بين المخالفين مَعْنويّاً. "والإبآء شدّة الامتناع فكل إبآء امتناع بدون العكس وروي "كلكم في الجنّة إلّا مَن **[١/٦٩ب]** أَبَى"[1273] أي: امتنع من قَبول التّوحيد والأحكام، ومنه رجل أَبِيٌّ أي: ممتنع من تحمّل الضّيم"[1274].

(**وَالْخِلَافُ**) الواقع بَين الآبي[1275] وغيره [وإن كان يُرى بالنظر الظاهريّ مَعْنويّاً؛ لأنّه خلاف بَين العلم وغيره][1276] ولا شكّ أنّ الخلاف بين العَدم والملكة خلاف حقيقيّ لكنّه (**فِي التَّحْقِيقِ**) أي: في النّظر الدّقيق. وهو لغةً

[1263] في (ع): بنصر.
[1264] في (ع): راسح.
[1265] في (ع): هنا.
[1266] انظر لتفصيل المسئلة: المستصفى من علم الأصول للغزّالي، 251/1–254؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 180–181، 215؛ شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 65.
[1267] هو: العَلاَّمَةُ، الْمُصنِّفُ، فَارِسُ الكَلاَمِ، سَيْفُ الدِّينِ عَلِيُّ بنُ أَبِي عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَالِمٍ التَّغْلِبِيُّ الآمِدِيُّ الحَنْبَلِيُّ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ، المتوفّى سنة 631 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 364/22–367 (رقم 230)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 141/5–144.
[1268] هو: أَبُو عَمْرٍو جَمَالُ الدِّين الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الْمُقْرِئُ، الأُصولِي، الفَقِيه، النَّحْوِيّ، جَمَال الأَئِمَّة وَالمِلَّة وَالدِّين، عُثْمَان بن عُمَرَ بنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ يُونُسَ الكُرْدِيّ، الدُّوِينِيّ الأَصل، الإِسنَائِي الْمَوْلِد، الْمَالِكِيّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 646 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 264/23–367 (رقم 175)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 134/2–135 (رقم 1632)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 234/5.
[1269] في (د): الخاليّة.
[1270] سقط من (د).
[1271] هنا في الأصل، وفي (ر) تحت الكلمة: والظن يخطيء وإن كان يجب العمل بالظن.
[1272] في (ع): الحقايق.
[1273] البخاري، "الاعتصام"، 2، (رقم الحديث: 7280)؛ أحمد، المسند، 361/2. كلاهما بلفظ: "كلّ أمتي يدخل الجنة يوم القيامة إلّا من أبى ..." انظر: مجمع الزوائد للهيثمي، 73/10.
[1274] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 58.
[1275] في (ع): الأبا.
[1276] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

رَجْع الشيء إلى حقيقة بحيث لا يشوبه شبهة. "والمحقّق من الكلام: الرَّصِينُ"[1277]. واصطلاحاً: "إثبات المسئلة بدليلها"[1278]. (**لَفْظِيٌّ**) يَعني يَدور أمره على اللفظ لا على المعنى. ومن الخلاف اللفظيّ لا يلزم الخلاف المعنويّ، فربّ مخالف في الظاهر مُوافق في الحقيقة. ثمّ شرع في توجيه ذلك فقال: (**لِأَنَّ مَنْ جَوَّزَ إطلاق الْعِلْمِ**) على ما يفيده خبر الواحد لم يجوّزه على الإطلاق حتى يكون الإطلاق مَصروفاً إلى الكمال الذي هو العلم الضّروريّ اليقينيّ، بل (**قَيَّدَهُ**) أي: العلم. (**بِكَوْنِهِ نَظَرِيّاً**) بأن أراد بالعلم ما كان من قبيل النظر والاستدلال كما قال: (**وَهُوَ**) أي: العلم النظريّ. (**الْحَاصِلُ عَنِ**) طريق. (**الاسْتِدْلَالِ**) والنّظر في الأسباب والمبادي والقرائن[1279]. وقد عرفت أنّ ذلك وإن كان علماً في الجُملة لكنّه لا يقتضي القطع فيجوز أن يُجامع الظنّ؛ لأنّه من بَعض مَراتبه يعني أنّ الظن الغالب لَمَّا كان من شأنه أن يُداني العلم أقيم مُقامه في العادات والأحكام فجاز أن يعبّر بكل واحد منهما عن الآخر. (**وَمَنْ أَبَى الْإِطلاق**) أي: إطلاق لفظ العلم عَليه. (**خَصَّ لَفْظَ الْعِلْمِ بِالْمُتَوَاتِرِ**) **[١/٧٠أ]** "الباء داخلة على المقصُور عليه كما هو الأصل. ومنه "خصّ المال بزيد" أي: المال له دون غيره. والمتعارف في الاستعمال إدخالها على المقصُور كما "نخصّك بالعبادة"[1280] أي: العبادة مَقْصُورة عليك، وفي "خصّصتُ فلاناً بالذّكر"، و"خصّ زَيد بالمال" بناء على تَضْمينه[1281] معنى التمييز والإفراد؛ لأنّ تخصيص شيء بآخر في قوّة تَمْييز الآخر به. فكأنّك قلتَ: مُيّز زيد بالمال عن غيره"[1282]. (**وَمَا عَدَاهُ**) أي: ما جاوز المتواتر[1283] وهو الأقسام الثلثة[1284]. يُقال: "عَدا طَوْرَه: تجاوز، وتعدّى إلى غيره، ومنه: التعدّي في الفعل. وهو تَجاوز معنى الفعل من الفاعل إلى المفعول. وما عدا في الاستثناء منه"[1285]. (**عِنْدَهُ**)[1286] أي: عند الآبي وحكمه ورأيه. (**ظَنِّيٌّ**) يفيد الظّن ولا يتجاوز إلى إفادة اليقين. والظّاهر أنّ هذا الآبي اقوى مُلَاحظة من مُخالفه. فإنّ العلم صفة شَريفة تقتضي الجَزم في الأصل فناسَب أن يطلق على ما يفيده أشرف الأقسام الّذي هو المتواتر، وأنّ المخالِف وإن كان له أن يُصلح كلامه بأن يقول: "أردتُ بالعلم" ما هو نظريّ لكن أين المقيّد من المطلق. ولا شكّ أنّ إطلاق القويّ على الضَّعيف ولو بتأويل مِمَّا يعافه الطّبعُ ويَمجّه الفم. ولَمَّا ورد أن يقال: فجميع الآحاد عند الآبي مُتَساوِية في إفادة الظنّ سواء خلَت عن القرائن أَوْ لا وسواء كانَت القرينة واحدة أو ما فَوقها دفعه بقوله: (**لَكِنَّهُ**) أي: من أبى. (**لَا يَنْفِي**) النّفي بالفارسيّة: "راندن"[1287]، يقال: نفاه نحّاه ونفى الشيء جَحده. وفي التّنزيل: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾[1288] أي: يُبْعَدُوا. (**أَنَّ مَا احْتُفَّ**)[1289] **[١/٧٠ب]** (**بِالْقَرَائِنِ**) بضمّ التاء وتَشديد الفاء على المجهُول من "الحِفَاف[1290] ككتاب بمعنى الجانب، و﴿حَافِّينَ مِنْ

[1277] انظر: القاموس المحيط، ص 1130.

[1278] انظر: كتاب التعريفات، ص 115.

[1279] في (ع): الحقايق.

[1280] في (ق): في العبادة.

[1281] فروق حقّي للمؤلّف: تضمّنه.

[1282] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 211.

[1283] سقط من (ق).

[1284] في (ل): الثلاثة.

[1285] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 554.

[1286] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 73: عِنْدَهُ كُلُّهُ.

[1287] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 191/1.

[1288] سورة المائدة، الآية: 33.

[1289] في (د)، و(ع): احتفّ.

[1290] في (د)، و(ع): الخفاف.

حَوْلِ الْعَرْشِ﴾[1291] أي: مُحْدِقين بأَحِفّته[1292] أي: بجوانبه، ﴿وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ﴾[1293] جعلنا النخل مُطِيفةً بأحفّتها"[1294]. وحفّه بالشيء كمدّه أحاط به، فهو يعتدّى إلى المفعول الثاني بالباء. ومجيء احتفّ[1295] مجهولاً يدلّ على أنّ الاحتفاف[1296] متعدّ. والمعنى أنّ الخبر الذي جعل محفوفاً ومُحاطاً بالقرائن. فالقرائن العَارضة هي الحَافّة المحيطة بالخبر كما أنّ السّحب العارضة هي المحدقة بجوانب الشّمس. **(أَرْجَحُ)** أشد رُجحاناً وثِقلاً في إفادة الظنّ[1297] أو في حكم القَبول والعَمل. مِن "رَجح[1298] الميزان يرجَح، مثلّثةً، رُجوحاً ورُجْحاناً: مال، وراجحتُه فرجحتُه كنت أَرْزنَ منه"[1299] وأثقل. **(مِمَّا)** أي: من الخبر الّذي **(خَلَا عَنْهَا)** أي: عن القرائن بمعنى الخلوّ بمعنى "خالى شدن"[1300]. قال الرّاغب: "الخلاء المكان الذي لا ساتِر فيه من بناء وساكن وغيرهما"[1301]. وخلا وقع في موضع خال لا يُزاحَم فيه وأَخلَاه أي: جعله أو وَجَده خالياً. والحَاصِل أنّه قد تُفيد الآحاد عند البعض العلم النّظريّ المستفَاد من القرائن لا بنفسها مع قطع النّظر عن القرائن لكن هذا العلم لَمَّا كان مُستفاداً من القرائن وهي أمارات كالسّحاب للمطر لم يُفد القطع بل الظّن. فلذا كان اسمه العلم المقيّد بالنّظر لا العلم المطلق حتى لا يتوهّم مُسَاواته للضروريّ الذي يُفيدُه المتواتر. وذلك أنّ النّظر العقلي إذا لم يقدح فيه الشُّبَهُ كان كالكشف الإلهيّ الصّريح في إفادة العلم، وإذا قدح فيه ذلك كان قاصِراً عن إفادته فيكون مؤدّاه[1302] **[٧١/١أ]** [الظنّ هكذا عُلوم أكثر أهل النّظر وهذا الّذي قرّرناه من مَذهب البَعض عَيْن مذهب من أبى إطلاق لفظ العِلم على ما يفيده غير المتواتر فكلّ الآحاد تفيد الظنّ على المذهبَيْن إلّا أنّه فرق بين ظنٍّ وظنٍّ. وذلك أنّ القرائن مؤكّدة للظنّ ومفيدة[1303] لما لا يحصل بنفس الخبر الخالي عنها فيكون الظنّ على طبقات أعلاها الظنّ الغالب الذي في حكم العلم النّظريّ فهي الجهة الجامعة بَيْن المذهبين فيكون النزاع لفظيّاً لا معنويّاً على ما توهّم هكذا ينبغي أن يُفهم هذا المقام.

[1291] سورة الزمر، الآية: 75.

[1292] في (د): بأَحِفّته.

[1293] سورة الكهف، الآية: 32.

[1294] انظر: القاموس المحيط، ص 1034.

[1295] في (د)، و(ع): احتفّ.

[1296] في (د): الاحتفا، وفي (ر)، و(ع): الاحتفاف.

[1297] سقط من (ق).

[1298] في (ع): يرجح.

[1299] انظر: القاموس المحيط، ص 279.

[1300] هنا في الأصل، وفي (ر) فوق الكلمة: لا من الخلو بمعنى گذشتن. انظر: تاج المصادر للبيهقي، 100/1.

[1301] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 297.

[1302] هنا في هامش الأصل، وفي (ر)، و(ط)، و(ل): "اعلم أنّ الدليل اليقينيّ الذي فيه نوع خفاء ربّما [في (ل): إذا] لم يفد يقيناً لبعض الأذهان بل أفاده [في (ل): أفاد] ظنّاً فإذا أيّد بدلائل أخر من جنسه يتقوى [في: (ط)، و(ل): يتعدّى] ذلك الظنّ حتى ينقلب يقيناً صرفاً". "هذا إذا كان أصله يقيناً وأمّا إذا كان ظناً فلا ثم (تم) [في (ل): سلم] انقلابه يقيناً".

[1303] في (ر): ومفيد.

[أنواع الخبر المُحْتَفِّ بالقرائن]

(**وَالْخَبَرُ الْمُحْتَفُّ**) [المحفوف][1304] المحاط. (**بِالْقَرَائِنِ**) الموصلة إلى العلم النظريّ الذي هو دون العلم الضّروريّ وفوق الظنّ المجرّد. (**أَنْوَاعٌ**:) بحسب اختلاف القرائن التي تكون أمارةً لصحّته فلكلّ نوعٍ قرائنُ مخصوصة بها [يترقّى][1305] إلى مرتبة الصحّة ويحصل للمُسْتدلّ العلم في الجملة. والمقصود[1306] أنّ الخبر [المخفوف][1307] بالقرائن جنس تحته أنواع:

(**مِنْهَا**:) محلّ الظرف الرفع على أنّه مبتدأ باعتبار مضمونه أو نعت لمقدّر هو المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[1308] أي: [وجميعٌ][1309] منّا، وما في قوله: (**مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ**) موصولة أو موصوفة ومحلّها الرّفع على الخبريّة. والمعنى وبعض القرائن أو بعض من القرائن [الذي أخرجه الشيخان أو خبر مُخْرَجٌ لهما على أن يكون مناط الفايدة[1310]. والمقص[1311] بالأصالة اتّصافه بما في حيّز الصّلة أو الصّفة بأن يقال: إنّ بَعض القرائن هو هذا لا أنّ هذا من بعض القرائن[1312]][1313]. فإنّ كونه من بعض القرائن[1314] أَمر مَعلوم لا حاجة إلى تعيينه والحكم به عليه[1315]. والإخراج والتّخريج في هذا الفنّ بمعنًى واحد وهو إخراج[1316] الأثر من مَعدنه. قال الرّاغب: "أكثر ما يقال: الإخراج في الأعيان والتّكوين، والتّخريج في العلوم والصّناعات"[1317]. "والشيخ يقال لمن طعن في السّن، وقد يعبّر به فيما بيننا عمّن يكثر [لما كان من شأن الشيخ أن يكثر][1318] تجاربه ومعارفه"[1319] وقد سبق في أوّل الشّرح. والمراد بالشّيخين: الإمام البخاريّ والإمام مسلم وهما إمام أئمّة الدّنيا في هذا العلم وشيخ شيوخ العالم في الحديث. (**فِي صَحِيحَيْهِمَا**) بفتح الحاء الثانية. أصله[1320] صحيحَيْن تثنية الصّحيح سقطت النّون بالإضافة. وتقييد الإخراج بكونه في الصّحيحين ليس للاحتراز عن غيرهما من كتبهما كما توهّم[1321]؛ لأنّ جلالة شأنهما تقتضي أنّ مخرجاتهما أينما كانَتْ في حدّ الصّحيح [إن وجدت فيها شرائطه][1322] ولا تُتَلقّى[1323] إلّا بالقبول، بل لكثرة ذلك في الصّحيحين وشُهرة إضافتهما إليهما وإلّا فلو قال ما أخرجه

[1304] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في (د)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى ما عدا الأصل، و(ق): المحفوف؛ لأنّه غير موجود فيهما.
[1305] سقط من (د).
[1306] في (ر)، و(ط): والمقص.
[1307] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في (د)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، ما عدا الأصل، و(ق): المحفوف؛ لأنّه غير موجود فيهما.
[1308] سورة الجن، الآية: 11.
[1309] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في (د)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، ما عدا الأصل، و(ق): وجمع؛ لأنّه غير موجود فيهما.
[1310] في (ر)، و(ط)، و(ل): الفائدة.
[1311] في (ل): المقصود.
[1312] في (ط): القران.
[1313] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
[1314] في (ط): القران.
[1315] سقط من (ع).
[1316] في (د): أخرج.
[1317] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 278.
[1318] سقط من (د).
[1319] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 469.
[1320] في (ع): أصل.
[1321] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 218.
[1322] سقط من (د).
[1323] في (ع): وتتلقّى.

الشيخان في كتبهما لصحّ[1324] أيضاً. [نعم، يجوز أن يقال: إنّهما اشترطا الصّحيح في كتابهما المعهودين كما قال البخاريّ: "أحفظ[1325] مائة ألف حديث[1326] صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح. وما وضعت في كتاب الجامع إلّا ما أجمعوا[1327] عليه وتركت من الصحاح لحال الطول"[1328]. وهذا الاشتراط يجوز أن يكون مفقوداً في غير هذين الكتابين][1329]. (**مِمَّا لَمْ**[1330] **يَبْلُغْ حَدَّ التَّوَاتُرِ**)[1331] بيان لما أي[1332] من الأخبار التي لم تصل إلى حدّ التواتر وبقيت في مرتبة الآحاد. وفيه إشارة إلى أنّه يُوجَد فيهما[1333] ما يصل إلى حدّ التّواتر أيضاً وقد سبق ما فيه من الكلام. "يقال: حَددتُ كذا: جعلتُ له حدّاً يُميَّز[1334] به، وحدّ الدار: ما يتميّز به عن غيره، وحدّ الشيء: الوصف الْمُحيط بمعناه المميّز له عن غيره"[1335]. (**فَإِنَّهُ**) أي: ما أخرجه الشيخان من ذلك. (**احْتَفَّ بِهِ**)[1336] على البناء للفاعل، أي: أحاط به. (**قَرَائِنُ**) بالرّفع على أنّه فاعل احتفّ[1337]. فالأخبار هي المحفوفة والقرائن هي الحافّة وقوله فيما سبق "ما احتفّ[1338] بالقرائن"][1339] عَلى المجْهول مؤدٍّ لهذا المعنى أيضاً، وإنّما قال به مَع أنّ الظّاهر أنّ احتَفّ[1340] متعدّ بنَفْسه حملاً له على نظيره، وهو أحاط وأَحْدق وحمل النّظير على النظير شايعٌ مثل ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[1341] فإنّه محمُول على دَعا به داعٍ كما أنّ حمل النّقيض على النّقيض سائغ[1342] أيضاً نحو أسرّ به، فإنّه محمول على جهر به. (**مِنْهَا:**) أي: من جملة تلك القرائن:

(**جَلَالَتُهُمَا**) أي: عظم قدرهما وتناهي مرتبتهما. (**فِي هَذَا الشَّأْنِ**) أي: في هذا الفنّ الّذي له شأن عظيم. فإنّ الشأن لا يقال إلّا فيما يَعظم من الأحوال والأمور. وتلك الجلالة إنّما هي من كثرة ممارستهما له وقوّة انتسابهما إليه مع

[1324] في (ع): يصحّ.
[1325] في (ع): حفظ.
[1326] في (ط): حد.
[1327] في (ع): اجتمعوا.
[1328] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 25/2؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 86/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبي، 415/12؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 40/1، 106؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 195/1.
[1329] سقط من (د).
[1330] سقط من (د).
[1331] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 218، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 74، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 50: مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الْمُتَوَاتِرِ، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص 52، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 305/1: مِمَّا لَمْ يَبْلُغِ التَّوَاتُرَ.
[1332] في (ع): أو.
[1333] في (د): فيما.
[1334] هو هكذا هنا في الأصل، في (د)، و(ط)، إلّا أنّه في (ر)، و(ع)، و(ل): يتميّز.
[1335] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 221.
[1336] في (ع): احتفّ به، وفي طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 219، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 50: احْتَفَّ بِهِ، وفي طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 74، ونور الدين عتر، ص 52، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 305/1: احْتَفَّتْ بِهِ.
[1337] في (ع): اختفّ.
[1338] في (ع): اختفّ.
[1339] النّص ما بين المعقوفتين بدءًا: "الظنّ هكذا عُلوم أكثر أهل النّظر وهذا الّذي قرّرناه ..." إلى هنا، قرابة صفحتين (141-142) ساقط من الأصل. وهو ساقط أيضاً قرابة نصف صفحة (ورقة: 46) من (ق). وهذا من القرائن التي تدلّ على أنّ نسخة (ق) مستنسخة من الأصل.
[1340] في (ع): اختفّ.
[1341] سورة المعارج، الآية: 1.
[1342] في (ع)، و(ل): شايع.

نهاية الدّيانة وكمال التّقوى في أَنْفسهما وغاية الاحتياط فيما كتباه من الآثار المقتضي كلّ ذلك، إنّهما التزاما الصّحة في كتابيهما. ففرقٌ بين عالم وعالِم وإن كان متعلّق[1343] علمهما واحداً فقد يتّفق لأحدهما من الشروط الظاهرة والباطنة ما[1344] لا يتّفق للآخر. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

(وَتَقَدُّمُهُمَا) أي: ومنها تقدّم الشّيخَيْن. **(فِي تَمْيِيزِ الصّحيح مِنْ غَيْرِهِ)**[1345] متعلّق بتمييز. **(عَلَى غَيْرِهِما)** متعلّق بتقدّمهما منه أصحاب الصّحاح كالترمذي والنسائي وأبي داود وغيرهم. وقد قيل: الفَضل للمتقدّم، فالمتأخر إنّما يأكل من مايدة[1346] المتقدّم كما قال الشّافعيّ رح[1347]: "الناس عيال أبي حنيفة في الفقه"[1348]، وقس عليه غيره. وهذا من خاصّة[1349] رحمته تعالى[1350]؛ لأنّه كم من متقدِّم في الزّمان لم يُوفّق لما وُفِّق إليه المتأخر. فالموفَّق المتقدِّم أقدم زماناً ورتبةً معاً، والعالم حاكم على السّافل صُورةً ومعنًى. فَاعْرف **[١/٧١ب]**.

(وَتَلَقِّي الْعُلَمَاءِ) مُطلقاً سواء كانوا علماء الحديث وغيرهم. فإنّ تلقّي علماء الحديث وحدهم ممّا يخلّ بجلالة شأن الكتابين ومؤلّفهما. وأين تلقّي طائفة من العلماء من تلقّي علماء الدّنيا جميعاً؟ والتلقّي في الأصل من "لقيه كرضي وسعى لقاء ولُقِيّاً"[1351] رآه كتَلَقَّاه وَالْتقاه كما قال الرّاغب: "يقال ذلك في الإدراك بالحسّ، بالبصر والبَصيرة"[1352]. وقوله تعالى ﴿وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[1353] أي: تستقبلهم. فإنّ في الاستقبال اللقاء، وهو الْمَعْنِيّ بقَول[1354] البَيهقيّ: "التلقّي: پيش وا شدن"[1355]. ويُستعمل بمعنى القَبول عن فهم وفطنة، وهو المراد بقوله أيضاً التلقّي: "چيزى از كسى فراگرفتن"[1356]. ومنه الحديث "كان صلّى الله عليه وسلّم يَتلقّى الوحي من جبرئيل تلقيّاً"[1357] أي: يَقبله عن كمال فهم، ويأخذه عن زيادة فطنة. وهو ههنا محمول على معنى الاستقبال لقوله: **(لِكِتَابَيْهِمَا)** تثنية الكتاب بمعنى المكتُوب أي: اسم للصّحيفة مع المكتوب فيه. **(بِالْقَبُولِ)** متعلّق بالتلقّي. وذلك أنّ الاستقبال للشيء إمّا بالقَبول أو بالردّ. ويجوز أن يكون التلقّي محمولاً على التّجريد فإنّه مشتمل على معنى القَبول في الأصل. والمعنى ومن تلك القرائن أخذ العلماء لكتابي

1343 في (ع): تتعلق.

1344 في (ق): ممّا.

1345 هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 306/1: فِي تَمْيِيزِ الصحيح مِنَ الضَّعِيفِ. وهو في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 219، وعلي حسن عبد الحميد، ص 74، ونور الدين عتر، ص 52: فِي تَمْيِيزِ الصحيح، وفي طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 50: فِي تَمْيِيزِهِمَا الصحيح.

1346 هو هكذا هنا في (د)، و(ل)، إلّا أنّه في (ر)، و(ق)، و(ع)، و(ط): المائدة.

1347 هو هكذا هنا في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ع): رحمه الله، وفي (ل): رحمه الله تعالى.

1348 أخبار أبي حنيفة وأصحابه أبو عبد الله الصيْمَري الحنفي، ص 26؛ 128؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 346/13؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشّافعيّ وأبي حنيفة رضي الله عنهم لابن عبد البر، ص 136؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، 117/60؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 504/2؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، 437/28؛ 433/29، 434؛ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذّهبيّ، ص 30؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ أيضاً، 990/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 403/6؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 168/1؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين الحنفي، 456/1.

1349 في (ق): خاصته، وفي (ل): خاص.

1350 فس (ع): تع.

1351 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 745.

1352 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 745.

1353 سورة اللأنبياء، الآية: 103.

1354 في (ق):بقبول. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

1355 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 832/2.

1356 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 832/2.

1357 انظر: البخاري، "بدء الوحي"، 1، (رقم الحديث: 1-7)؛ مسلم "الفضائل"، 86-89، (رقم الحديث: 2333-2335).

الشّيخين وصححَيْهما بالقَبول أي: عملاً فيما يَرْجع إلى الآحاد واعتقاداً أيضاً فيما يؤل إلى المتواتر إن وُجِد. فإنّ العلماء بحثوا عنه فلم يجدوه إلّا نادراً كما مرّ. (**وَهَذَا التَّلَقِّي وَحْدَهُ**) أي: بانفراد من[1358] بين القرائن. (**أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ**) النظريّ **[١/٧٢أ]** للسّامع. والقوّة في الأصل عبارة عن شدّة البِنْية وصَلابتها المضادّة للضّعف "وبها يتمكن الحيوان من الأفعال الشاقّة"[1359]، ثمّ استعملَتْ في القلب وفي المعادن من خارج، وفي القدرة الإلهيّة. (**مِنْ مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ**) أي: من غَيرِها. (**الْقَاصِرَةِ عَنِ التَّوَاتُرِ**) بأن لم تَبْلغ حدّ التّواتر بل بقيت في بعض المراتب دُونَه وذلك أنّ تلقّي العلماء وهم لا يُحصون كثرةً بمنزلة[1360] التّواتر ومجرّد كثرة الطّرق إذا كانوا ضعفاء لا يفيد القوّة. يقال: قَصر عنه لم يَنله والمصدر القصُور[1361]. ولَمَّا ورد أنّه قد[1362] يُوجَد[1363] الحديث الضّعيف في كتابَيْهما فما مَعنى تلقّي العلماء لهما مُطلقاً بالقَبول؟ اسْتدركه بقَوله: (**إِلَّا أَنَّ هَذَا**) أي: لكن تلقّي العلماء بالقَبول وما يتفرَّع عليه من كَونه أقوى القرائن. (**يَخْتَصُّ بِمَا لَمْ يَنْتَقِدْهُ أَحَدٌ من الْحُفَّاظِ**)[1364] الإنْتقاد كالنّقد: تَمييز الدّراهم وغيرها. وبالفارسيّة "بِيهين چيزى برگُزِيدَنْ"[1365]. وحاصِله إخراج الزَّيْف وأخذ الجيّد. وفيه تشبيه للضّعيف السّقيم بالزّيف في الردّ، وللصّحيح القويّ بالجيّد في القَبول وكلّ من الرّد والقبول يتعلّق بالخبر من حيث راويه لا من حيث نفسه. تَدَبَّرْ. والمعنى يختصّ بالخبر الّذي لم يُزيّفه ولم يَعترض عليه أحد من حُفّاظ الحديث كالدّراقطني[1366] وغيره. وقد ذكر ابن الجَوزيّ[1367] أحاديث على أنّها مَوضُوعة ومع هذا أخرجها البخاري ومُسلم[1368]. (**مِمَّا**) وقع. (**فِي الْكِتَابَيْنِ**)[1369] بيان لما لم ينتقده. وفيه إشارة إلى أنّ العلماء لم يتلقّوا كلّ ما في الكتابين بالقبول، فما فُقِد فيه الإجماع على **[١/٧٢ب]** التّلقّي بقي مُزيّفاً متروكاً وهو الأقلّ كما سيأتي، وما عداه كان مأخوذاً معمولاً. ولا ضَير فإنّ

[1358] سقط من (ق).

[1359] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 259.

[1360] سقط من (د).

[1361] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 672-673.

[1362] سقط من (د).

[1363] سقط من (ع).

[1364] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 221)، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 306/1، ونور الدين عتر، ص 52، إلّا أنّه في طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 50-51: مُخْتَص بِمَا لَمْ يَنْتَقِدْهُ أَحَدٌ من الْحُفَّاظِ، وفي طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 74: مُخْتَص بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ أَحَدٌ من الْحُفَّاظِ.

[1365] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 678/2.

[1366] ستأتي ترجمته.

[1367] هو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، المفَسِّرُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مَفْخَرُ العِرَاقِ، أَبُو الفَرَجِ جَمَالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَانِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، البَكْرِيُّ، البَغْدَادِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، الوَاعِظُ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 597 هـ. من مصنفاته: زاد المسير في علم التفسير، والموضوعات، وجامع الأسانيد والألقاب، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 365/21-384 (رقم 192)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 1342/4-1348 (رقم 1098).

[1368] في كتابيه: الموضوعات، وصيد الخاطر. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 447؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 48/2-49.

[1369] هنا في الأصل، وفي (ر) في الهامش: ما أخرجه البخاري ومسلم جميعاً أعلى أقسام الصحيح "وهو الذي يقولُ فيهِ أهل الحديثِ كثيراً: "صحيحٌ متَّفَقٌ عليهِ" يُطْلِقُونَ ذلكَ ويَعْنونَ بهِ اتِّفاقَ البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتِّفاقَ الأمَّةِ عليهِ. لكنَّ اتِّفاقَ الأمَّةِ عليهِ لازمٌ منْ ذلكَ وحاصلٌ معهُ؛ لاتِّفاقِ الأمَّةِ على تلقِّي ما اتَّفقا عليهِ بالقبولِ. وهذا القسمُ جميعُهُ مقطوعٌ بصحَّتِهِ والعِلْمُ اليقينيُّ النَّظريُّ واقعٌ بهِ، خلافاً لقولِ مَنْ نَفَى ذلكَ مُحْتجّاً بأنَّهُ لا يُفيدُ في أصلِهِ إلاَّ الظَّنَّ، وإنَّما تلقَّتْهُ الأمَّةُ بالقبولِ؛ لأنّه يجبُ عليهمُ العملُ بالظَّنِّ، والظَّنُّ قَدْ يُخْطِئُ. وقدْ كنتُ أميلُ إلى هذا وأحسبُهُ قويّاً ثُمَّ بَانَ لي أنَّ المذهبَ الذي اخْتَرْناهُ أوَّلاً هوَ الصحيح؛ لأنَّ ظَنَّ مَنْ هوَ معصومٌ مِنَ الخطإِ لا يُخْطِئُ. والأمَّةُ في إجماعِها مَعْصومةٌ مِنَ الخطأِ، ولهذا كانَ الإجماعُ الْمَبْني [في مقدمة ابن الصلاح: الْمُنْبَنِي] على الاجتهادِ حجّة مقطوعاً بها، وأكثر إجماعاتِ العلماءِ كذلك. وهذهِ نكتَةٌ نفيسةٌ نافعةٌ، ومِنْ فوائدِها: القولُ بأنَّ ما انفردَ بهِ البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيلِ ما يُقْطَعُ بصحَّتِهِ لتَلَقِّي الأمَّةِ كلَّ واحدٍ من كتابَيْهما [في مقدمة ابن الصلاح بهذه الزيادة: بالقبولِ على الوجهِ الذي فصلناهُ مِنْ حالِهِما فيما سبقَ] سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهل النَّقْدِ مِنَ الحُفَّاظِ كالدَّارقطنيِّ وغيرِهِ، وهي معروفةٌ عِندَ أهل هذا الشأْنِ." كذا في مقدمة ابن الصلاح. انظر: علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص 28-29.

لكل صارم[1370] نَبْوة[1371] ولكل جَواد كَبوة[1372] ولكل عالم هَفْوة[1373].

(وَبِمَا) أي: ويختصّ أيضاً بالخبر الّذي. **(لَمْ يَقَعِ التَّخَالُفُ)**[1374] التامّ، وهو المعارضة إذ ليس كل خلاف عِراضاً[1375]. **(بَيْنَ مَدْلُولَيْهِ)** بفتح اللام الثانية تثنية المدلول، وهو ما دلّ عليه اللفظ مُطابقة أو غيرها ثمّ مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمّى معنىً، ومن حيث يحصل منه يسمّى مَفهوماً، ومن حيث وُضعَ له اسم يسمّى مُسمًّى إلّا أنّ المعنى قد يخصّ بنَفس المفهُوم دون الأفراد والمسمّى يعمّها فيقال: لكلّ من زيد وعمرو وبكر مُسمّى الرّجل. ولا يقال: إنّه معناه، وكذا الصّورة الحاصلة في العقل من حيث إنّها مَعقولة في جواب ما هو تسمّى ماهيّة، ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمّى حَقيقةً، ومن حيث امتيازها عن الأغيار تسمّى هُويّةً. فالمسمّى واحد والأسماء مُتعدّدة لتعدّد حَيثيّات التّسمية وَجهاتها. **(مِمَّا وَقَعَ فِي الْكِتَابَيْنِ)** بيان لما لم يقع إلخ[1376]. ترك المتعلّق في الصّورة الأولى على ما في أكثر النّسخ وذكره في الثانية ولا حاجة إليه في كلا الموضعَيْن ولو عكس ذكراً وتركاً لكان له وَجْه في الجُملَة. فهو من جملة جهالاته في علم التركيب. **(حَيْثُ لَا تَرْجِيحَ)** ظرف "لم يقع" أي: في مَكان لا تَرجيح هنالك لأحد الخبرَيْن على الآخر بأن يكون أحدهما نَاسخاً والآخر مَنسُوخاً حَسْبما يُشعِر[1377] به التّاريخ تقدّماً وتأخّراً، أو بأن يكون لأحد مدلولَيْه تعَاضد بمَدلول حديث آخر[1378] فإنّه يقدّم على الّذي ليس له ذلك، أو بأن **[١/٧٣أ]** يكون راوي أحدهما أَتْقى وأَحْفظ من الآخر. فبأمثال هذه الأسباب يقع التَّرجيح ويكون[1379] مخالفة الْمَرجوح[1380] كَلَا[1381] مخالفة. **(لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُفِيدَ الْمُتَنَاقِضَانِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِمَا)** تعليل لما لم يقع. والاستحالة بالفارسيّة: "محال شدن و از حال[1382] بگرديدن"[1383]. يقال: "اسْتَحَالَ: تَهَيَّأ لِأَنْ يَحول ويتغيّر، واسْتَحال: صار محالاً، فهو مُسْتَحيل أي: أخذ في أن يصير مُحَالاً، والمحال: ما جُمِعَ فيه بين المتناقضَيْن، وذلك يُوجد في المقال لا في الواقع، نحو أن يُقَال: جسمٌ واحد في مكانَيْن في حالة واحدة"[1384]. وأراد بالمتناقضين الخبرَيْن اللذَيْن وقع بَين مدلولَيْهما التّناقض والتّخالف. وبهذا يظهر أنّ المراد بالتّخالف هو التخالف التامّ، فإنّ النقيضَيْن من الكلام ما لا يَصحّ أحدهما مع الآخر نحو هو كذا وليس بكذا في شيء واحد، وحال واحدة وهو معنى قول أهل

[1370] في (ع): ضار.

[1371] هنا في الأصل، وفي (ر) تحت الكلمة: منها السيف إذا لم يعمل في الضريبة.

[1372] هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق) فوق الكلمة: سقطة.

[1373] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق) تحت الكلمة: زلة. وهو هكذا أيضاً في (ط) إلّا أنّه فوق الكلمة. انظر للأبيات: جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، 973/2.

[1374] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص 52، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 51، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 75، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 223، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 306/1: لَمْ يَقَعِ التَّجَاذُبُ.

[1375] في (ع): عراضها.

[1376] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ع)، و(ل): إلخ.

[1377] سقط من (ق).

[1378] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 223.

[1379] في (ل): وتكون.

[1380] في (ع): المرجح.

[1381] في (ع): فلا.

[1382] في (ع): وازحان.

[1383] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 768/2.

[1384] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 266-267.

الميزان[1385]: "التّناقض: اختلاف قضيّتَيْن بالإيجاب والسّلب، بحيث يقتضي لذاته صدق إحديهما وكذب الأُخرى"[1386]. والضّمير في بصدقهما يَرجع إلى المتناقضَيْن. وحاصِل المعنى أنّ الْمَدلولَيْن إذا وقع التّناقض بَينهما لم يُفد العلم بصدقهما؛ لأنّ التّصديق لا يَرد على مَورد الإيجاب والسّلب جَميعاً في حالة واحدة فلا يصحّ منهما إلّا أحدهما إمّا الإيجاب وإمّا السّلب، وذلك يَحتاج إلى التّرجيح ولا ترجيح هُنا كما قال: (**مِنْ غَيْرِ تَرْجَيحٍ لِأحدهما عَلَى الْآخَرِ**) فإذا رجح[1387] أحدهما كان الرّاجح هو المفيد للظنّ القويّ لا **[١/٧٣ب]** غير[1388].

(**وَمَا عَدَا ذَلِكَ**) أي: ما ذكر من الاستدراكَيْن اللذَيْن يُفيدان الانتقاد. (**فَالْإِجْمَاعُ**) عن العلماء. (**حَاصِلٌ عَلَى تَسْلِيمِ صِحَّتِهِ**) أي: صحّة ما عداه وإفادته العلم. فإنّهم وإن لم يكونوا مَعْصومين عن الخطإ كما قالوا: "إنّ المجتهد قد يخطيء وقد يُصيب لكن إذا انضمّ ظنّ بَعْضهم إلى بعض أفاد المجموع القطع بالصحّة فوجب العَمل به بلا نزاع. "والإجماعُ في اللغة: العَزم والاتفاق"[1389]، يقال: أجمع فلانٌ على كذا أي: عزم عليه، وأجمع القوم: اتّفقوا[1390]. "وفي الاصطلاح: اتّفاق الْمُجتهدين من أمّة محمد عليه الصّلوة[1391] والسّلم[1392] في عصر على أمر دينيّ"[1393] وحكم شرعيّ. والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد [أو القول][1394] أو الفعل. وقيّد بالْمُجتهدين إذ لا عِبْرة باتّفاق العوامّ، وعُرِّف بلام الاستغراق احترازاً عن اتّفاق بَعض مجتهدي عصر. واحترز بقوله "من أمّة محمّد" عن اتفاق مجتهدي الشّرائع السّالفة. وقوله "في عصر" حال من المجتهدين مَعْناه زَمان ما قلّ أو كثر. والاجتهاد في اللغة: تحمّل الجُهد أي: المشقّة[1395]. "وفي اصطلاح الأصوليّين: بَذْل المجهود في استخراج الأحكام من الأدلّة الشرعيّة[1396]. وقال بعض أهل الحقائق: الاجتهاد ما هو في أن تُحدِث حكماً". هذا غلط، وإنّما الاجتهاد الْمَشروع في طَلَب الدّليل من كتاب أو سنّة وفهم عربيّ أو إجماع على إثبات في تلك الْمَسئلة بذلك الدّليل الّذي اجتهدتَ في تحصيله والعلم به في زعمك، هذا هو الاجتهاد. فإنّ الله تعالى ورسوله ما ترك شيئاً إلّا وقد نصّ عليه ولم يتركه مهملاً **[١/٧٤أ]**. وفي الحديث: "لن تَزال هذه الأمّة قائمة على أمر الله لا يَضرّهم مَن خالفهم حَتّى يأتي أمر الله"[1397] "أي: لَنْ تزال قائمّة على الدين الحقّ حتى القيامة. فإن قلتَ: هل

[1385] المؤلّف يقصد به صاحب كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي، المتوفّى سنة 816 هـ.
[1386] انظر: كتاب التعريفات، ص 132.
[1387] في (ع): ترجح.
[1388] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 223.
[1389] انظر: كتاب التعريفات، ص 65.
[1390] انظر: القاموس المحيط، ص 913.
[1391] في (د)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وفي (ع): عليه السّلام.
[1392] في (ل): والسّلام.
[1393] انظر: كتاب التعريفات، ص 65.
[1394] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[1395] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 208.
[1396] انظر: كتاب التعريفات، ص 66.
[1397] البخاري، "المناقب"، 28، (رقم الحديث: 3640، 3641)؛ "الاعتصام"، 10، (رقم الحديث: 7311، 7312)؛ "التوحيد"، 29، (رقم الحديث: 7459، 7460)؛ مسلم "الإمارة"، 170-177، (رقم الحديث: 1920-1925)؛ الترمذي "الفتن"، 51، (رقم الحديث: 2229)؛ ابن ماجه، "المقدمة/السنة" 1، (رقم الحديث: 10)؛ أحمد، المسند، 101/4، 244، 248، 252. انظر لطرق الحديث وتخريجه: قطف الأزهار المتناثرة للسّيوطيّ، ص 216-218، (رقم الحديث: 81)؛ نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني، ص 151، (رقم الحديث: 145).

فيه دلالة على حجيّة الإجماع؟ قلت: نعم، لأنّ مَفهومه أنّ الحقّ لا يَعْدو الأمّةَ، وقد استدلّ به بَعض العلماء على امتناع خلوّ العصر عَن المجتهد". قاله الكرمانيّ في شَرح البخاريّ[1398].

(**فَإنْ قِيلَ:**) بطريق المنع لتَسْليم صحّة ما عدا المنتقَد والمتناقض. (**إنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ**) أي: بما في الكتابَيْن[1399]. فمَعنى تَلقّيهم له بالقَبول أنّهم أَوْجَبوا العمل به؛ لأنّهم حكموا بصحّته أيضاً كما قال: (**لَا عَلَى صِحَّتِهِ**) إذ لا يلزم من الإجماع على وجوب العمل الإجماع على القطع بصحّة الجميع؛ لأنّه كما يَجب العمل بالصّحيح يجب بالحسن أيضاً. (**مَنَعْنَاه**) أي: عدم اتّفاقهم على الصّحة. بل اتفاقهم على وجوب العمل يدلّ دلالةً ظاهرةً على اتّفاقهم على الصّحة، ولذا اشتهر ما خرّجاه بالصّحيحيْن. فإن قلتَ: فليحمل التَّسْمية بالصّحيحين على التّغليب. قلتُ: جَلالتهما في نفسهما ديانةً وتَحرّيهما الأقوى والأثبت رواية يُنادي كلّ منهما على صحّة مرويّهما جميعاً. ألا ترى إلى الإمام الْمَكّيّ[1400] في قُوت القلوب حيث قال: "لا أُحِبّ الخبر إلّا ثابتاً"[1401]. وهو العالم الربّاني، فقَوله يُعتبر لوُفور علمه وكمال حاله وعلمه بأحوال السّلف ومكان وَرَعه وتقواه وتحرّيه الأصوب والأولى، وهو مُتأخّر زَماناً عن الشّيخَيْن. فإذا كان حاله هذا مع بُعده عَن الصّدر الأوّل فكيف حال الشّيخَيْن مع قُربهما عهداً منه؟

(**وَسَنَدُ الْمَنْعِ**) "السّند ما يكون الْمَنع مبنيّاً عليه **[١/٧٤ب]**، أي: ما يكون مُصحِّحاً لوُرود المنع إمّا في نفس الأمر أو في زعم السّائل. وللسّند صِيَغٌ ثلث[1402]: إحديها: أن يقال: لا نم[1403] لم لا يجوز أن يكون كذا؟ والثانية: لا نم[1404] لزوم ذلك وإنّما يلزم أن لو كان كذا، والثالثة: لا نم[1405] هذا، كيف يكون هذا والحال أنّه كذا؟!"[1406] وظاهر تقرير المص[1407] يدلّ على أنّ سنده من قبيل الأوّل. تَدَبَّرْ. (**أَنَّهُمْ**) أي: العلماء الْمُجتهدين: (**مُتَّفِقُونَ عَلَى وُجُوبِ الْعَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ**) أيّ صحيح كان من تخريجات الحفّاظ والمحدّثين وسَواء كانت صحّة قَطْعيّة أو ظنيّة محتاجةً إلى نظر. (**وَلَوْ لَمْ يُخَرِّجْهُ الشَّيْخَانِ**) من التّخريج. وهو أولى وأكثر من الإخراج كما سبق. والضّمير المنصوب إلى كلّ ما صحّ. والواو لعطف الجملة[1408] على نظيرتها المقابلة لها. والْمَجمُوع حال من الْمُستكنّ في صَحّ، وإنّما حُذفت الأولى لدلالة الثّانية عليها دلالة واضحة[1409] وسيجيء التّقدير. فكلمة "لو" في أمثال هذه المواقع لَيْست لبيان انتفاء[1410] شيء في

[1398] انظر: الكواكب الدّراري، 38/2.

[1399] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 224.

[1400] هنا تحت الكلمة في (ل): "أي: أبو طالب كنيته". هو: الإمَامُ، الزَّاهِدُ، العَارِفُ، شَيْخُ الصوفِيَّةِ، أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ عطيَّةَ الحَارِثِيُّ المَكِّيُّ العَجَمِيُّ، المتوفّى سنة 386 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 536/16-537 (رقم 393)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 655/3 (رقم 7976)؛ لسان الميزان لابن حجر، 300/5 (رقم 1014)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 120/3-121.

[1401] انظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، 51/1. النص المذكور في قوت القلوب: "ولا أحسب الخبر إلا ثابتاً".

[1402] في (ل): ثلاث.

[1403] في (ع)، و(ل): لا نسلم. وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ.

[1404] في (ع)، و(ل): لا نسلم. وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات.

[1405] في (ع)، و(ل): لا نسلم. وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات.

[1406] كتاب التعريفات، ص 195.

[1407] في (ل): المصنّف.

[1408] هنا في هامش (ر): والواو لعطف الجملة إلخ فيكون التقدير ولو خرّجه الشيخان ولو لم يخرّجه فأفاد تحقق كلام سابق من الحكم الموجب وهو الاتفاق على وجوب العمل.

[1409] في (ق): واصحة.

[1410] في (د): انتفاع، وفي (ق): انتقاء.

الزمان الماضي لانتفاء[1411] غيره فيه حذف جَوابها لدلالة ما قبلها عليه كما قيل، بل لبيان تحقّق ما يفيده الكلام السّابق من الحكم الْمُوجَب أو المنفيّ على كلّ حال مَفرُوض من الأحوال المقارنة له إجمالاً بإدخالها على أَبْعدها منه. فإنّ الشيء متى تحقّق مع ما ينافيه من وجود المانع[1412] أو عدم الشّرط[1413] فلأن يتحقّق بدون ذلك أولى. فإذا قلتَ: فلان جواد يعطي ولو كان فقيراً أو بخيل لا يعطي ولو كان غنيّاً تريد بيان تحقّق الإعطاء في الأوّل وعدم تحققه في الثاني في جميع الأحوال المفروضة، والتّقدير يُعطي لو لم يكن فقيراً ولو كان فقيراً ولا يُعطي **[١/٧٥أ]** لو لم يكن غنيّاً ولو كان غنيّاً. وكذا التّقدير في هذا المقام، فإنّ المراد أنّهم متفقون على وُجوب العمل بكلّ ما صحّ لو خرّجه الشّيخان ولو لم يخرّجه الشيخان أي كائناً على كل حال مَفْروض من وُجود الشّرط وعدمه؟ **(فَلَمْ يَبْقَ لِلصَّحِيحَيْنِ فِي هَذَا)** الباب الذي هو وُجوب العمل بكلّ ما صحّ. **(مَزِيَّةٌ)** أي: فضيلة على غَيرهما من الصّحاح لتساوي الكلّ في ذلك. يقال: تمزّيتُ[1414] أي: تفضّلتُ بمعنى كنتُ أفضل منه، فالتمزّي كالتفضّل، والتمزية كالتّفضيل بمعنًى واحد. ويقال: مَزيّة كل شيء تمامه وكماله. والجمع مزايا. **(وَالْإِجْمَاعُ)** أي: والحال أنّ الإجماع وقد سَبق مَعناه. ومن قال[1415]: "إنّ الأظهر الفاء"[1416] فقد خفي عليه وجه الكلام. **(حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ لَهُمَا)** أي: للصّحيحَيْن. **(مَزِيَّةً فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصِّحَّةِ)** فإنّه فَرقٌ بين صَحيح وصَحيح صورةً ومعَنًى كما أنّه فرقٌ بين قويّ وقويّ، كذلك وإن لم يلزم منه أن يكون أحدهما أصحّ وأقوى من الآخر، إذ الشّيئان في دَرجة واحدة قد يفضّل أحدهما على الآخر ببعض الصّفات العارضة له كما يُقدّم السّيد الهاشميّ على عالِم مثله لسيادته وإن كانا في طبقة واحدة من العلم والكمال. فظهر أنّ الإجماع ليس على وُجوب العمل بهما فقط؛ لأنّه أمر مُشْترك فيه، بل على القطع بصحّتهما؛ لأنّ لهما مَزيّة في نفس الصّحة على غَيرهما من الصّحاح. وتلك المزيّة مأخوذة من حسن التلقي لهما بالقَبول. وهو راجع إلى كمال مؤلّفهما في نفسهما ديانةً ودرايةً الْمُستلزم **[١/٧٥ب]** لكمال حالهما راويةً. ذلك الفَضْلُ من الله ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[1417]. فهما كفرسَيْ رِهانٍ يَسْتبقان إلى غاية فيَسْتويان فلم يُدرك شأوهما[1418] مَن لحق بهما أو كحَلقة مُفرغة لا يُدرى أين طرفاها. فَارْتبط بها مَن ارتبَط بقَدر حاله ومقامه.

(وَمِمَّنْ صَرَّحَ) أي: ذكر صَراحةً وعبارَةً لا كنايةً وإشارة فإنّ الصّريح أظهر في إفادة المراد. ودلّ "مِنْ" التّبعيضيّة على أنّ الْمُصرّحين كثير لكن لَمَّا كان هذا أجلّهم قدراً وأعظمهم شأناً صَرّح به ليكون حجّة على الخَصْم وتقويةً للمدّعَى. **(بِإِفَادَةِ مَا خَرَّجَهُ الشَّيْخَانِ)** مَضى ما مَضى من مَعنى التّخريج فلا نعيده. **(الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ)** [الْمُستلزم لأن يكون صحيحاً؛ لأنّ ما حَفّته القرائن لا يكون سَقيماً البتّة. وشهادة أهل الذّوق الصّحيح سَالمة من الجَرح قطعاً وهو بالنّصب مفعول الإفادة][1419]. **(الْأُسْتَاذُ)** بالرفع مبتدأ مؤخّر لقوله "وممّن". قال في كتاب المعرّب للجواليقي[1420]: "أمّا

[1411] في (ق): لانتقاء.

[1412] هنا في هامش الأصل، وفي (د)، و(ر): "كما في قوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾" سورة النساء، الآية: 78.

[1413] هنا في هامش الأصل، وفي (د)، و(ر): "كما في قوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾" سورة النور، الآية: 35.

[1414] في (د)، و(ع)، و(ط)، و(ل): تميزت.

[1415] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1416] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 225.

[1417] سورة البقرة، الآية: 105.

[1418] في (ع): شأهما.

[1419] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

الأستاذ فكلمة لَيْست بعَربيّة. يقولون للماهر بصَنْعته أُسْتاذ، ولا توجد هذه الكلمة في الشّعر الجاهليّ. وَاصْطلحت العَامّة إذا عظّموا الخَصِيَّ أن يخاطبوه بالأستاذ. وإنّما أخذوا ذلك من الأستاذ الّذي هو الصّانع؛ لأنّه ربّما كان تحت يديه غِلمان يُؤدّبهم فكأنّهم أستاذ في حُسن الأدب. ولو كان عَربيّاً لوَجب أن يكون اشتقاقُه من السَّتْذ ولَيْس ذلك بمَعْروف"[1421] انتهى كلامه. وكما يَعضده قول صاحب القاموس: "لا يجتمع السّين والذّال المعجمة في كلمة عَربيّة"[1422] انتهى. فالأُستاذ بضم الهمزة وبالذّال المعجمة وبالمهملة أيضاً **[١/٧٦أ]** اسم أعجميّ[1423] بمعنى المعلّم والماهر والحاذق[1424]، ولَمَّا عُرِّب جمع على الأستاذين والأساتيذ والأساتذة. فمن قال[1425]: "إنّه مُعرَّبٌ من المهملة"[1426] فقد أتى بلفظ مُهْمل؛ لأنّه لا فرق بين الدّال والذّال في الفارسيّة. ولذا قد يَحذفون باب الذّال الْمُعجمة في لُغاتهم ويكتفون بالدّال الْمُهملة. نعم، قد فَرق بَينهما بعضهم كما أَفادَه قَول النَّاظم:

دَرميان فارسي فرق ميان دال وذال　　　بِشْنَو وَاسْب فصَاحت رَابريْن مِنوال رَان

هركجا ما قبل وَى جز حَرف علّت سَاكن اَسْت　　　همچو مَرْدوكَرْد وبُرْد وسَرْد آن را دال خوان

هركجا ما قبل[1427] آن ساكن بحَرْف علّت اَسْت　　　همچو باذ وُبيذ وبُوذ وباذَه آن را ذال خوان.

ومِمّا يُعْزَى إلى ابن الكمال[1428] أنّه قال: "الأستاذ لفظ مركّب أعجميّ. وأصله "أُسْت آذ". و"أُسْت" بالفارسيّة هو الكِتَاب، و"آذ" بالذّال الْمُعجمة بمعنى الصاحِب. فمعناه "صاحب الكتاب". واستعماله بالدّال الْمُهملة غلَط. فإنّه صار علَماً للمعلِّم ولا يجوز تَغييره أبداً"[1429] انتهى. وفيه "إنّا وإن سَلّمنا أنّ "أُسْتا" بضمّ الهمزة وفتحها بمعنى تَفسير صُحُف إبراهيم عليه السّلم[1430]، فإنّ زَنْد ويازند اِسْمان لكتابَيْن من الصّحف الإبرهيميّة"[1431] لكن لم يُوجد في كتب اللغات الفارسيّة آذ رأساً. نعم، لو كان عربيّاً لجاز التكلّف فيه بأن يقال: كان أصله ذُو أُبدلت الواو ألفاً بعد تقديمها نحو آه، وهُو ونظائر ذلك من اللطائف كثيرة. ثمّ الألف واللام في الأُستَاذ عوض عن الْمُضاف إليه كما هو مَذهب الكوفيّين[1432].

[1420] في (ق): للجوالقي. هو: العَلاَّمَةُ، الإِمَامُ، اللُّغَوِيُّ، النَّحْوِيُّ، أَبُو مَنْصورٍ مَوْهُوبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الخَضِرِ بن الحَسَنِ بنِ الجَوَالِيقِيِّ، إِمَامُ الخَلِيفَةِ الْمُقْتَفِي، المتوفّى سنة 540 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 89/20-91 (رقم 50)؛ بغية الوعاة للسيوطي، 308/2 (رقم 2047)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 127/4.

[1421] المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي، ص 125 (رقم 30).

[1422] انظر: القاموس المحيط، ص 426، مادّة السَّبْذَةُ.

[1423] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226. نقله عنه المؤلّف في فروق حقّي. انظر: ص 33.

[1424] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 32.

[1425] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1426] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 33.

[1427] سقط من (ق).

[1428] تقدّمت ترجمته.

[1429] يقول المؤلّف في فروق حقّي، ص 32 بعد أن نقل كلام ابن الكمال: هكذا وجدنا بخطّ المولى الفاضل ابن الكمال الوزير.

[1430] في (ع): السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[1431] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 32.

[1432] الكوفيّون هم نحاة الكوفة. وهي مدرسة نحويّة. وقيل: إن أبا جعفر محمّد بن أبي السّارة الحسن الرُّؤاسي (المتوفّى سنة 187 هـ) هو الذي أسّس مدرسة النحو بالكوفة. إنّ الخليل بن أحمد البصري (المتوفّى سنة 175 هـ) كان معاصراً له، واستفاد من بعض مصنّفاته. وإنّه صنّف كتاب الفيصل في النحو. وقيل أيضاً: إنّ سيبويه (المتوفّى سنة 180 هـ) إذا ذكر في كتابه "الكوفي" فإنّما يعني به أبا جعفر الرُّؤاسي. وكان الكِسائيّ (المتوفّى سنة 189 هـ) تلميذاً له. وكان أيضاً متعدّد الجوانب؛ لأنّه كان من أئمة القرّاء واللغويّين والنّحاة. ومن مشاهير الكوفيّين: الفرّاء (المتوفّى سنة 207 هـ) وهو أشهر تلاميذ الكسائيّ، وصاحب كتاب معاني القرآن. والمفضل الضبّي (المتوفّى سنة 179 هـ)، وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (المتوفّى سنة 244 هـ). انظر للتفصيل فيه: المدارس النحويّة لأحمد شوقي ضيف، ص 151-242.

والأصل **[٧٦/١ب]** أُسْتاذ المشايخ كما وقع التَّصْريح به في كلام العلماء وأرادوا بالمشايخ شيوخ العلماء في كلّ فَنّ كما دلّ عليه الإطلاق. (**أَبُو إِسْحَقَ**) معنى إسحق بالعبرانية الضحّاك صرّح به في إنسان العُيون[1433]. وهو كنيته؛ لأنّ إسحق أوّل مَن وُلِد له. وأمّا اسمه فإبراهيم وهو في المشهور من أئمّة المتكلّمين لكنّه لا ينافي كونه من أئمّة الحديث أيضاً لكونه الأُستاذ المطلَق من بَين العلماء كما أشير إليه آنفاً. وإنّما نُسِب إلى علم الكلام وجعل من أئمّة المتكلّمين فيه؛ لأنّ العقائد أصل الأصُول، والإلحاد فيها أغلب، والبحث عنها أَغْمض فلا يخوض فيه كلّ عالم متعمّق. مات الأستاذ سنة ثماني عشرة[1434] وأَرْبعمائة[1435]. (**الْإِسْفَرَانِيُّ**)[1436] نِسبة إلى إِسْفَرايِنْ بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء وكسر الياء والمثنّاة من تحتها. "بلدة بخراسان بنواحي نَيْسابور على منتصف الطّريق إلى جُرْجَان"[1437]. وعلى هذا فالظّاهر الإِسْفرايِنيّ بالمثنّاة التّحية قبل النسبة إلّا أن يُحمل على الحَذْف للتّخفيف؛ لأنّ النّسبة مَظنّة له. ومنه الشّافعيّ لمن انتسب إلى مَذهب الإمام محمّد بن إِدْريس الشّافعيّ. تدبّر. (**وَمِنْ أئمّة الْحَدِيثِ**) كان عليه أن يَقُول: قبل لَفظ الأستاذ "من أئمّة المتكلّمين" ليكون قوله "ومن أئمّة الحديث" عَطفاً، أو يؤخّر "من أئمّة المتكلّمين" عن "الإِسْفراني" ويؤخّر "من أئمّة الحديث" عمّا بَعده ليكون عطفاً على الأُستاذ. قيل: "ظاهره يشعر بأنّ الأُستاذ غير مَعْدود من أئمّة الحديث وذكره ههنا لجلالته في العلم"[1438] انتهى. وهو وهم **[٧٧/١أ]**؛ لأنّ جلالته في العلم تَقْتضي إمامته مُطْلقاً، بل مراد المص[1439] من هذا العَطف تعظيم الأُستاذ كما دلّ عليه تقديمه أيضاً؛ لأنّ كلّ[1440] إمام في الحديث خصوصاً [لا يكون][1441] إماماً في العلوم عموماً بخلاف العكس. فمن يُسْتَماح من مايدته[1442] ويُستفاد من فايدته[1443] على مُرور الدّهور، فإخراجه عن دائرة الإمامة ولو من بعض الوُجوه سُوء أدب كما لا يخفى على الأدباء. (**أَبُو عَبْدِ اللهِ**) محمّد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله (**الْحُمَيْدِيُّ**) الشّافعيّ الّذي جمع بين الصّحيحين مع زيادة تتمّات لبعض الأحاديث لم توجد[1444] في الصّحيحين. "وهو بالتّصغير نِسْبة إلى جدّه الأعلى، وهو الأندلسي القرطبي"[1445]. وقال الكرمانيّ: "الحميديّ هو أبو بكر عبد الله

[1433] انظر: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (السيرة الحلبية)، 57/1. مؤلّف الكتاب هو: أبو الفرج نور الدين علي بن برهان الدين إبراهيم بن أحمد الحلبي الشّافعيّ، المتوفّى سنة 1044 هـ. ذكره المؤلّف أيضاً في روح البيان، 453/4 (تفسير سورة إبراهيم، الآية: 39)؛ 173/4 (تفسير سورة هود، الآية: 71)؛ 508/5 (تفسير سورة الأنبياء، الآية: 72).

[1434] في (ق): عشر.

[1435] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ الأَوْحَدُ، الأُسْتَاذُ، أَحَدُ الْمُجْتَهِدِين فِي عَصرِهِ وَصاحِبُ الْمُصَنَّفَات البَاهِرَة، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مِهْرَانَ الإِسْفَرَايِينِيُّ الشَّافِعِيُّ، الأُصولِيُّ، الْمُلَقَّبُ رُكْن الدِّين، المتوفّى سنة 418 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 462/2-463 (رقم 711)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 353/17-356 (رقم 220)؛ بغية الوعاة للسيوطي، 308/2 (رقم 2047)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 209/3-210؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226.

[1436] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 76، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226: الإِسْفَرَايِينِيُّ، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص53، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 51: الإِسْفَرَائِينِيُّ، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 310/1: الإِسْفَرَايِنِيُّ.

[1437] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226. انظر أيضاً: معجم البلدان لياقوت الحموي، 177/1-178.

[1438] لم أجده.

[1439] في (ل): المصنّف.

[1440] سقط من (ق).

[1441] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1442] في (ع)، و(ل): مائدته.

[1443] في (ع)، و(ل): فائدته.

[1444] هكذا هنا في (د)، و(ق)، و(ل)، إلّا أنّه في (ر)، و(ع)، و(ط): لم يوجد.

[1445] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226).

القرشيّ الأسديّ[1446] بصيغة التّصغير[1447] وياء النّسبة، مَنسوب إلى جدّه الأعلى، وهو رئيس أصحاب سفيان بن عُيَيْنة. توفّي بمكة سنة تسع عشرة ومائتين"[1448] انتهى. والظّاهر أنّه غير الحميدي الأوّل فإنّ الحميدي الأوّل مات ببغداد في سنة ثمان وثمانين وأربعمائة وكان مَولده قبل العشرين وأربعمائة[1449]. [(**وَأَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ وَغَيْرُهُمَا**) من متأخّري المحدّثين][1450] قال ابن شِحنة[1451] في تاريخه: "الحافظ المصنف أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[1452] مات سنة سبع وخمسمائة"[1453].

(**وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الْمَزِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ**) لَيْست فيما يَرجع إلى نفس الصّحة على ما قرّرناه بأن تكون صحّتهما قَويّة مقطوعة من جهة التلقّي بالقَبول[1454]، وصحّة غيرهما ضعيفةً مفيدة للظّنّ متوقّفةً على النّظر إذ ليس لها مرتبة القَبول المذكور، بل هي: (**كَوْنُ أحاديثِهِمَا أَصَحَّ الصّحيح**) وذلك أنّ ما رَوَيَاه من الحسن أعلى الحسن وهو الصّحيح، وكذا ما رَوَيَاه من الصّحيح أعلى الصّحيح وهو الأصحّ، فيلزم أن يكون المزيّة راجعة إلى الأصحّيّة. فكُتب غيرهما صحيحة من حيث حُسْن الظنّ بهم وكتاباهما أصحّ من حيث التلقّي والقطع بعلوّ درجتهما من كل الوُجوه. وعلى كلّ تَقديرٍ فالإجماع حاصل على الصحّة مُطلقاً سواء كانت بمعنى المزيد أَوْ لا **[١/٧٧ب]**. ومَن قال[1455]: "كان حَقّه أن يُفرّع ذلك على قوله: "فيما يَرجع إلى نفس الصّحة"، ويقدّم على قوله: "وممّن صَرَّح"، وتَرك الاحتمال فيَقول: "فيكون المزيّة المذكورة"[1456] إلخ[1457]، فهو لم يَفهم معنى الكلام أصلاً فإنّ إيراد المص[1458] قوله: "وممّن صرّح" إلخ[1459] عقب ما ذكر من كون المزيّة راجعة إلى نفس الصّحة، إنّما هو لتأييد ذلك المعنى لا أنّه كلام أَجْنبيّ بين الاحتمالَيْن على أنّ ترك الاحتمال لا يحتمله المقام لتردّد الأمر بين الاحتمالَيْن على ما هو ظاهر ممّا حرّرنا. ونعم، ما قيل:

[1446] ما ذكره الكرماني هو: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ بنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أُسَامَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ حُمَيْدِ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الحُمَيْدِيُّ الْمَكِّيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الفَقِيهُ، شَيْخُ الحَرَمِ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ، المتوفّى سنة 219 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزي (515-512/14 (رقم 3270)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 2/413-414 (رقم 419)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 616/10-621 (رقم 212)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 192/5-193 (رقم 3431).

[1447] في (ق): التصعير.

[1448] انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 16/1).

[1449] هو كما قال الشارح البروسوي: أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي نَصرٍ فَتُّوح بن عَبْدِ اللهِ بنِ فَتُّوحِ بنِ حُمَيْدِ الأَزْدِيُّ الحُمَيْدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ الْمَيُورقِي، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الأَثرِي الْمُتْقِنُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، الفَقِيهُ، الظَّاهِرِيُّ، صَاحِبُ ابْنِ حَزْمٍ وَتِلْمِيذُه، صاحب الجمع بين الصحيحين، المتوفّى سنة 488 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1218/4-1222 (رقم 1041)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 120/19-127 (رقم 63)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 392/3؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 226.

[1450] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1451] تقدّمت ترجمته.

[1452] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّالُ، الرَّحَالُ، ذُو التَّصانيفِ، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنُ طَاهِرِ القَيْسَرَانِيِّ المَقْدِسِيُّ الأَثرِيُّ الظَّاهِرِي الصوفِيّ، صاحب تذكرة الموضوعات، وشروط الأئمة السّتّة، وغيرهما من الكتب، المتوفى سنة 507 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1242/4-1245 (رقم 1053)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 361/19-371 (رقم 213)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 387/3 (رقم 7710)؛ لسان الميزان لابن حجر، 207/5-210 (رقم 726)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 18/4.

[1453] لم أجده فيمن ذكرهم ابن شحنة في حوادث سنة 495 حتى 512 من الهجرة في المطبوع من روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر. انظر: ص 201-202.

[1454] في (ق): والقبول.

[1455] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1456] في(د): المذكور. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 227.

[1457] في (ع)، و(ل): إلخ.

[1458] في (ل): المصنّف.

[1459] في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

وَكَمْ مِنْ عَايِبٍ[1460] قَوْلاً صَحِيحاً وَآفَتُهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ[1461].

(**وَمِنْهَا**:) أي: ومن أنواع الخبر الْمَحفوف بالقرائن المفيدة للظنّ الغالب المعبّر عنه بالعلم النّظريّ. فهو مع قرينه[1462] عطف على قوله "منها ما أخرجه الشيخان" إلخ[1463]. (**الْمَشْهُورُ**) العرفيّ الّذي يدور على أَلْسِنة المحدّثين لا اللغوي الذي شَاع بين العامّة، فإنّ المشهور يطلق على معنيين كما مرّ. ويدلّ على المعنى الأوّل قوله: (**إِذَا كَانَتْ لَهُ طُرُقٌ مُتَبَايِنَةٌ**) أي: أسانيد متغايرة. فإنّ التّباين بمعنى التّهاجر بالفارسيّة: "از يك ديگر جدا شدَنْ"[1464]. وذلك ممّا يستلزم التّغاير. وأصله البين الّذي يُسْتعمل في الفُرقة والوصل[1465]. وبَيْنونة المرأة عن الرّجل انفصالها عنه بطَلَاق. قيل: للبئر البعيدة القَعر الواسعة بَيُون[1466] باعتبار انفصال حَبلها من يد صاحبه. (**سَالِمَةٌ مِنْ ضَعْفِ الرّواة**) جَمع رَاوٍ كقُضَاة جَمع قاضٍ[1467]. وضَعْف الرّاوي من عدم العدالة أو سُوء الحفظ أو تهمته في العقيدة، ومن ضَعْفه يَسْري الضّعف إلى الحديث فيكون أَدْنى مَرتبةً من الحسن. (**وَالْعِلَلِ**) القادحة خفيّة أو غيرها، ومنها وَصْل الْمُنقطع **[١/٧٨أ]**. وَالْمَقص[1468] أنّ تباين الطّرق مع السّلامة عمّا ذكر قَرينة على المدَّعى إذ ربّما يحصل العلم من ضمّ الظنّ إلى الظنّ، والسّلامة عنه أيضاً ممّا يُوجب التلقّي بالقبول كما أنّ سلامة الطّريق[1469] الحسّي توصّل السّالك إلى المنزل. "والعلّة عبارة عن معنى يحل بالمحلّ فيَتغيّر به حال المحلّ. ومنه سمّي المرض علّةً؛ لأنّه بحُلوله يَتغيّر حال الشّخص من القوّة إلى الضّعف"[1470]. وكذا حال الحديث.

(**وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَتِهِ**) أي: المشهور العرفيّ المقيّد بما ذكر. (**الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ**) بالنّصب على أنّه مفعُول الإفادة. (**الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ**) من كبار العلماء الجامعين للعُلوم كلّها كما دلّ عليه لفظ الأستاذ. وفي تاريخ ابن شِحْنة: "مقرئ العراق يعني بغداد أبو مَنصور محمّد بن عبد الملك بن خيرون[1471] مات في تسع وثلثين[1472] وخمسمائة"[1473]. (**وَالْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ فُورَكْ**) الإمام، المتكلّم، الأصوليّ، الأديب[1474]، النَّحويّ، الأشعريّ، الإصفهانيّ. المشار إليه في عَصْره، أقام بالعراق مدّة في تدريس العلُوم، ثمّ توجّه إلى الريّ ووَرد نَيْسَابُور. وأَحْى الله تعالى به أنواعاً من العلُوم، وَظهرَتْ بركاته، وبلغت مُصنّفاته في أصول الفقه والدّين، وعلم القرآن قدر مائة. دُعي إلى غَزْنة بفتح الغين المعجمة وسكون الزّاي

[1460] في (ع): غائب. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى. وهو في مراجع اللغة العربية: عَائِبٍ.

[1461] انظر: تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزّبيدي، 124/1؛ 51/14.

[1462] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ق)، و(ع)، و(ل): قرينة.

[1463] في (ل): إلخ.

[1464] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 869/2.

[1465] انظر: القاموس المحيط، ص 1526.

[1466] انظر: القاموس المحيط، ص 1526.

[1467] في (ق): راو.

[1468] في (ر)، و(ل): المقصود.

[1469] في (ع): طرق.

[1470] انظر: كتاب التعريفات، ص 230.

[1471] هو: أبو المنصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن محمد بن خيرون البغدادي المقرئ الدبّاس، مصنّف المفتاح، والموضح في القراءات، وغيرهما من الكتب، المتوفّى سنة 539 هـ. انظر لترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (المتوفّى سنة 833 هـ)، 192/2 (رقم 3209)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 204/6.

[1472] في (ل): وثلاثين.

[1473] لم أجده فيمن ذكرهم ابن شحنة في حوادث سنة 539 من الهجرة في المطبوع من روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر. انظر: ص 209.

[1474] سقط من (ق).

وبالنّون بلدة عَظيمةٌ في أوائل الهند من جهة خرسان تعدّ من جنان الأرض[1475]. وكان شديد الردّ على الكرّاميّة بتشديد الرّاء، ثمّ قصد إلى نَيْسابور فَسُمَّ في الطّريق، ومات سنة ستّ وأربعمائه هناك، ونُقل إلى نَيْسابور ودُفن بالحِيرة بكسر الحاء محلّة كبيرة بنَيْسابور هي غير حيرة الكُوفة[1476]، وقبره ظاهر يُزار ويُسْتجاب الدّعوة عنده[1477]. وفُورَك بضمّ الفاء وفتح الرّاء وسُكون الكاف العربيّ الذي هو للتَّصْغير في الفارسيّة، عَلَم جدّه فإنّه أبو بكر محمد بن الحسن **[١/٧٨ب]** بن فُورَك. وَفُورَه بالفارسيّة: "مايهء آيكامه"[1478] وهو إدَام يُقَال له بالعربيّة: الْمُرِّيّ بالمهملة كالدُّرِيّ. "وَالفُور بالضمّ بالعربيّة الظِّباء جمع فائر وبهاء" كما في القاموس[1479]. "والظّاهر أنّ فُورَك ههنا من قبيل التشبيه بالظّباء كابن الملَك تشبيهاً لهما بهما في الحُسن والبهاء، وكاف التّصغير إمّا على حقيقته مثل دُخْتَرك أو على الانسلاخ نحو كَنِيزَكْ فلا يُلَاحظ فيه معنى الصِّغَر، وقد يكون صيغة التّصغير لإظهار العطف والتّعظيم بطريق استعارة أحد الضدّين للآخر. ومن هنا قالوا: لو قال لِشَعْر النّبي صلّى الله عليه وسلم شُعَيْرَان أراد به التّعظيم لا يكفر، وإلّا يكفر. وهذا الكاف في الفارسيّة يَدخل على الأسماء السّاكنة الأواخر: ومنه جُوَانَكْ وجَانَكْ ودِلَكْ[1480]. فقول المص[1481] "فُورك ممنوع الصَّرف؛ فإنّهم يُدخلون الكاف عوضاً عن ياء التّصغير. ومثله زِيرَك"[1482] انتهى. محمول على قَاعدة الفُرس فضمير الجمع في قوله فإنّهم يَعُود إلى الأعجام بقَرينة المقام يعني كما أنّ الياء قد يكون للتّصغير في العربيّة كذلك الكاف قد يكون له في الفارسيّة. فقوله "فُورَك" يُفيد ما يُفيده لَفظُ فُوَيْر على تقدير عَربيّته. وعلّة منع الصّرف هي العجمة والعلميّة الْمَفهومة من المقام[1483]. فدخول كاف التّصغير في آخره لا يخرجه مما هُو عليه من العجمة ولا يَمنع مَنْع صَرْفه. وكذا لا يقتضي مَنع صَرفه حركة آخره؛ لأنّ من شأن كاف التّصغير الفارسي أن يكون عَربيّة ساكنة فتحريكها لحن. فَاعْرف **[١/٧٩أ]**. **(وَغَيْرُهُماَ)** من العلماء الأساتذة والفضلاء الجَهابذة وإذا كثرت الشّهود العُدول لم يبق إلّا القَبول.

(وَمِنْهَا:) أي: من الأنواع المشار إليها فيما سبق، وهو الثّالث من الثلثة[1484]. **(الْمُسَلْسَلُ بِالْأئمّة)** بوزن الْمُصَيْقل. أراد به الْمُسَلْسل اللغوي، لا الاصطلاحيّ[1485] الّذي سيجيء. وذلك بأن يَروي الحديثَ إمام عن إمام فيصير كسلسلة ذهبٍ ارتبط منها حلقة قويّة بحلقة أخرى قويّة من السَّلْسَلة كالصَّلْصَلة بمعنى إيصال الشيء بالشيء، وبالفارسيّة: "پَيْوسته كَرْدن"[1486]. يقال: سَلْسلتُ الماء في الحَلْق أي: صَبَبْتُ، وتسلسل: جَرى في صَبَبٍ وحُدُور؛ "لأنّ كلّ شيخ

[1475] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 201/4.

[1476] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 331/2.

[1477] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الصالِحُ، شَيْخُ الْمُتَكَلِّمِين، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فُورَكَ الأَصْبَهَانِيّ النَّيسَابُورِيّ، صاحب مشكل الحديث وبيانه، المتوفّى سنة 406 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 214/17-216 (رقم 125)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 181/3-182؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 227.

[1478] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[1479] انظر: القاموس المحيط، ص 589.

[1480] في (ط)، و(ل): وذِلَكْ.

[1481] في (ل): المصنّف. الشارح يقصد به صاحب المتن ابن حجر كما نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا.

[1482] نقله عن ابن حجر تلميذه ابن قطلوبغا في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 45، ونقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 237، والإمام المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 314/1.

[1483] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 227.

[1484] في (ل): الثلاثة.

[1485] في (ق): الاصطلاح.

[1486] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 909/2.

لإلقائه إلى تلميذه كأنّه يَصبُّه في جوفه"[1487]، هكذا قيل. والأصوب ما قلنا؛ فإنّ فيه مُراعاة كل من معنيي[1488] الإيصال والارتباط القويّ، يقال: تَسَلْسَلَ الماء إذا جرى أو ضربَتْه الرّيح بحيث صار كالسّلسلة، والباب يدلّ على مدّ الشيء في رفق وخَفاء. وقال الرّاغب: "تسلسَل الشيءُ اضطرب، كأنّه تُصُوِّر منه تسلّلٌ مُتردّدٌ، فتَردّد لفظه تنبيه على تردّد معناه، ومنه السِّلسلة وماء سَلْسَلٌ: متردّدٌ في مَقرّه حتّى خفي"[1489] انتهى. (**الْحُفَّاظِ**) من الصِّفَات المقيِّدة؛ لأنّ كلّ إمام في الحديث لا يكون حافظاً، وقد سَبق حدّه. (**الْمُتْقِنِينَ**) من"أَتْقَنَ الشيءَ: أَحْكمه"[1490]. والإتقان بالفارسيّة: "كارى محكم كردن"[1491]. "والتِّقْن بالكسر الرّجل الحاذق"[1492]. وهو من الصّفات الشّارحة؛ لأنّ الحافظ لا يكون إلّا مُتْقِنا في الحفظ والضّبط بحيث لا يتردّد في أمره، ويجوز أن يراد به كمال الإتقان **[٧٩/١ب]**، فإنّه فَرق بين إتقان وإتقان كما يحكى: "إنّ الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى قَدِم بغداد، فسَمع به أهل الحديث، فَاجْتمعوا وعَمدوا إلى مائة حديث فقلبوا مُتونها وأسانيدها وجعلوا مَتن هذا الإسناد لإسناد آخر وهذا الْمَتن لمتن آخر ودفعوها لعشرة أنفس لكلّ رجل منهم عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلْقوها على البخاريّ. فحضر المجلس جماعة من أهل الحديث فلمّا اطمأنّ المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العَشرة فسأله عن حَديث من تلك الأحاديث فقال: لا أعرفه حتى فرغ من العشرة والبخاريّ يقول: لا أعرفه. فأمّا العلماء فعرفوه بإنكاره أنّه عارف، وأمّا غَيرهم فلم يُدركوا ذلك منه، ثمّ انتدب إليه رجل آخر من العشرة فكان حاله معه كذلك، ثمّ انتدب إليه رجل آخر إلى تمام العشرة والبخاريّ لا يَزيدهم على قوله "لا أعرفه". فلمّا فرغوا التفت إلى الأوّل منهم فقال: أمّا حديثك فهو كذا، والثاني كذا على التّفصيل إلى آخر العشرة فردّ كلَّ متن إلى إسناده وكلّ إسناد إلى مَتنه، ثمّ فعل بالباقين مثل ذلك، فأَقرّ الناس له بكمال الحفظ والإتقان، وأذعنوا له بالفَضل والعرفان، ومن ثمّ سار ذكره شرقاً وغرباً، وشاع أمره بُعداً وقُرباً"[1493]. (**حَيْثُ لَا يَكُونُ**) الحديث. (**غَرِيباً**) أي: لا يكون في سنده غرابة وتفرّد. ومراده أن يكون عزيزاً كما دلّ عليه التّمثيل الآتي. وقيّد السّلسلة به؛ لأنّ ما كان غريباً لا يكون مُسَلْسلاً بالأئمّة. وبه يظهر أنّه أراد بالْمُسَلْسل معناه اللغوي. (**كَالْحَدِيثِ الَّذِي [٨٠/١أ] يَرْوِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**) الإمام صاحب المذهب. وكان من الأقطاب على مشرب عمر رضي الله عنه، مات بِبَغْداد سَنة إحدى وأَرْبعين ومائتين[1494]. وحَنْبل جدّه فإنّه أحمد بن محمد بن حَنْبل نُسِب إليه، فقيل: حَنْبليّ واشتهر به كما اشتهر حُسين بن المنصور الحَلَّاج باسم أبيه[1495]. وفي القاموس: "الحَنبل القَصير والضّخم البطن أو[1496] اللّحيم، وأحمد بن عبد الله بن[1497]

[1487] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1488] في (ق): معيني.

[1489] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 418.

[1490] انظر: القاموس المحيط، ص 1527.

[1491] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 483/2.

[1492] انظر: القاموس المحيط، ص 1527.

[1493] انظر لهذه القصة: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 20/2-21؛ تهذيب الكمال للمزّي، 452/24-456؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 408/12-409؛ هدي الساري لابن حجر، ص 510-511.

[1494] هُوَ: الإِمَامُ حَقّاً، وَشَيْخُ الإِسْلَامِ صدْقاً، أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلَالِ الذُّهْلِيُّ الشَّيْبَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ البَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ، صاحِبُ الْمَذْهَبِ، المتوفّى سنة 241 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 412/4-423 (رقم 2317)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 437/1-470 (رقم 96)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 431/2-432 (رقم 438)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 177/11-358 (رقم 78)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 66/1-68 (رقم 107)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 96/2-98.

[1495] هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ (أَبُو مُغِيثٍ) الحُسَيْنُ بنُ مَنْصور بن مُحْمِيٍّ الفَارِسِيُّ البيضَاوِيُّ الصوفِيُّ، المتوفّى سنة 309 هـ. قال فيه الذهبيّ: "وَكَانَ يصحّح حَالَه أَبُو العَبَّاسِ بنُ عَطَاءٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ خَفِيف، وَإِبْرَاهِيمُ أَبُو القَاسِمِ النَّصر آباذِيّ. وَتبرَّأَ مِنْهُ سَائِرُ الصوفِيَّةِ وَالْمَشَايِخِ وَالعُلَمَاء لِمَا سترى مِنْ سوء سِيرتِهِ وَمُروقه، وَمِنْهُم مِنْ نَسَبَهُ إِلَى

حَنْبل إمام السُّنّة"[1498] انتهى. وهو مخالف لما في كتب الحديث؛ فإنّه أبو عبد الله لا ابن عبد الله. فاعرف. (**مَثَلًا**) "بفَتح الميم والثاء المثلّثة نصب على الْمَصْدريّة، أصله: أمثّل تمثيلًا. وهو جزئيّ من جزئيّات قاعدة يذكر إيضاحاً لتلك القاعدَة: فكلّ شاهد مثالٌ ولا عكس"[1499]. (**وَيُشَارِكُهُ**) أي: أحمدَ[1500]. (**فِيهِ**) أي: في ذلك الحديث من جهَة الرّواية[1501]. (**غَيْرُهُ**) بالرّفع فاعل يُشارك، أي: غير أحمد سواء كان في مرتبته أو دونه كأبي ثور[1502] والْمُزنيّ[1503] وغيرهما ممن يروي عن الشّافعيّ. فقوله: (**عَنِ الشّافعيّ**) أي: مثلاً[1504]، متعلّق بقَوله "يَرْويه". وفيه دلالة على أنّ أحمد سمع محمّد بن إدريس الشّافعيّ الإمام صاحب المذهب. والشّافع جدّه الثالث لقي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[1505] وهو مُترَعرع[1506]، وأسلم السّايب[1507] أبو الشّافع يَوم بَدْر. مات الإمامُ الشّافعيُّ بمصر سنة أربع ومائتَيْن[1508]. وهو من الأَوتاد الأربعة باتّفاق من علماء الحقيقة، وهم الّذين يَحفظون الشّرق والغَرب والجَنوب والشمال. (**وَيُشَارِكُهُ**) أي: الشّافعيَّ[1509]. (**فِيهِ**) أي: في ذلك الحديث من جهة الرّواية أيضاً[1510]. (**غَيْرُهُ**) أي: غير الشّافعيّ سواء كان في دَرجته أو لا، كمحمّد بن دينار[1511] وأبي هاشم[1512] **[١/٨٠ب]** والقَعْنبي[1513] وغيرهم ممّن يَرْوي عن الإمام مالك. فقوله: (**عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ**) الإمام صاحب

الحلول، وَمِنْهُم مَنْ نَسَبَهُ إِلَى الزَّنْدَقَةِ، وَإِلَى الشَّعْبَذَةِ وَالزَّوكرة، وَقَدْ تَسَتَّرَ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ ذوِي الضَّلال وَالانحلال، وَانتحلُوهُ وَرَوَّجُوا بِهِ عَلَى الجُهَّال. نَسْأَلُ اللهَ العِصمَة فِي الدِّين". سير أعلام النّبلاء (314/14). انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 313/14-354 (رقم 205)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 548/1 (رقم 2059)؛ لسان الميزان لابن حجر، 314/2-315 (رقم 1286)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 253/2-257؛ الأعلام للزركلي، 260/2.

[1496] في (ق): و.

[1497] سقط من (ق).

[1498] انظر: القاموس المحيط، ص 1277.

[1499] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 165.

[1500] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1501] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1502] هو: أبو ثور (أبو عبد الله) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، الإمام الجليل، الجامع بين علمى الحديث والفقه، أحد الأئمة المجتهدين، والعلماء البارعين، والفقهاء المبرزين المتفق على إمامته، وجلالته، وتوثيقه، وبراعته، المتوفّى سنة 240 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 65/6-69 (رقم 3100)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 487/2-489 (رقم 745)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 80/2-83 (رقم 169)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 512/2-513 (رقم 528)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 29/1-30 (رقم 80)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 107/1-108 (رقم 169)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 93/2-94.

[1503] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، فَقِيهُ المِلَّةِ، عَلَمُ الزُّهَّادِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بنُ يَحْيَى بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ عَمْرِو بنِ مُسْلِمٍ الْمُزَنِيُّ الْمِصرِيُّ، تِلْمِيذُ الشَّافِعِيِّ، المتوفّى سنة 264 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 492/12-497 (رقم 180)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 148/2.

[1504] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1505] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1506] في (ع): مشرءم.

[1507] في (ع)، و(ط)، و(ل): السّائب.

[1508] هو: مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ العَبَّاسِ بنِ عُثْمَانَ بنِ شَافِعِ بنِ السَّائِبِ بنِ عُبَيْدِ بنِ عَبْدِ يَزِيدَ بنِ هِشَامِ بنِ الْمُطَّلِبِ بنِ عَبْدِ مَنَافِ بنِ قُصيِّ بنِ كِلاَبِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غَالِبٍ، الإِمَامُ، عَالِمُ العَصرِ، نَاصِرُ الحَدِيثِ، فَقِيهُ لِمِلَّةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ، ثُمَّ الْمُطَّلِبِيُّ، الشّافعيّ، الْمَكِّيُّ، الغَزِّيُّ الْمَوْلِد، نَسِيبُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْنُ عَمِّهِ. توفي بمصر سنة 204 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 56/2-73 (رقم 454)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 67/1-85 (رقم 2)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 355/24-381 (رقم 5049)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 361/1-363 (رقم 354)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 5/10-99 (رقم 1)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 23/9-27 (رقم 5950)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 9/2-11.

[1509] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1510] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1511] لم أهتد إلى مصادر ترجمته.

[1512] لم أجد من ذكره ممن روى عن الإمام مالك.

[1513] ستأتي ترجمته.

المذهب. أي: مثلاً أيضاً متعلّق بيَرْوي المقدّر بقَرينة السّابق، أي: ويَرْويه الشّافعيّ ويشاركه فيه غيره عن مالك وصرّح بالمشاركة حتى لا يكون الحديث غَريباً. وسبق ترجمة الإمام مالك. ويكفي في شأنه أنّ الشّافعيّ من أتباعه. وكتابه الموطّأ من أوّل الكتب المصنّفة في علم الحديث، قيل: سُمّي به لتواطئ أهل الحرمَيْن على صحّته، وسَكت عن ذكر رواية مالك عمّن فَوقه لظُهوره فإنّه يَرْويه ويشاركه فيه غيره عن نَافع[1514] مثلاً، وهو يرويه أيضاً ويشاركه فيه غيره عن ابن عمر[1515] مثلاً[1516]، وفي اعتبار مُشَارك الصّحابي خلاف قد سَبق. ثمّ هذه الرّواية أعني رواية مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذّهب[1517]. "ولذا قيل: حدّثنا مالك من زينة الدّنيا"[1518]، "بل "حدّثنا" مطلقاً بابٌ من أبواب الدّنيا [إذا كان مفتخراً بعلوّ سنده أو طالباً لعوضٍ من أعْوَاض الدّنيا][1519]. وفي الحديث: "آفة العلم الخيلاء"[1520]، ولذا حكي عن بشر[1521] قدس سرّه أنّه دفن سبعة عشر قِمَطْراً أي: مَحْفظةً من كتب الأحاديث الّتي سمعها، وكان لا يُحدّث ويقول: "إنّي أشتهي أن أُحدّث فلذلك لا أُحدِّث ولو اشتهيت أن لا أحدّث لحدّثتُ، وإذا قال الرّجُل: "حدثّنا" فإنّما يقول أَوْسِعُوا لي"[1522]. "وقالت رابعة العَدويّة[1523] رحمها[1524] الله تعالى لسُفْيان الثّوريّ[1525]: "نعم الرجل أنت لولا رغبتك في الدّنيا"، قال: "وفيماذا رغبتُ؟"، قالت: "في الحديث"[1526]. ولذلك قال أبو سليمان الدّراني[1527] قدس سرّه: "مَن تزوّج أو كتب الحديث واشتغل بالسّفر فقد ركن إلى الدّنيا"[1528] كما في إحياء العلوم **[١/٨١أ]**. **(فَإِنَّهُ)** أي: الحَديث الموصُوف بما ذكر وهو الْمُسَلْسل برجال ثِقات. **(يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ سَامِعِهِ)** إذا وصَل إليه منهم بتلك السّلسلة. **(بِالاسْتِدْلَالِ)** متعلّق بالعلم

[1514] ستأتي ترجمته.

[1515] ستأتي ترجمته.

[1516] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1517] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 291.

[1518] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 228.

[1519] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1520] قال العراقي: "حديث "آفة العلم الخيلاء" المعروف ما رواه مطين في مسنده من حديث علي بن أبي طالب بسند ضعيف "آفة العلم النسيان وآفة الحمال الخيلاء". انظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لأبي عبد اللّه الحدّاد، 1321/3 (رقم 1990)؛ 2038/5 (رقم 3217)؛ طبقات الشّافعيّة الكبرى لتاج الدين السبكي، 319/6.

[1521] هو: الإِمَامُ، العَالِمُ، الْمُحَدِّثُ، الزَّاهِدُ، الرَّبَّانِيُّ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو نَصرٍ بِشْرُ بنُ الحَارِثِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَطَاءٍ الْمَرْوَزِيُّ ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، الْمَشْهُورُ بالحَافِي، المتوفّى سنة 227 هـ. انظر لترجمته: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، 336/8-360؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 67/7-80 (رقم 3517)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 99/4-110 (رقم 682)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 469/10-477 (رقم 153)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 406/1-407 (رقم 732)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 60/2-62.

[1522] انظر: إحياء علوم الدين للغزّالي، 259/2. انظر أيضاً فيه؛ 343/3.

[1523] هي: أُمُّ عَمْرٍو رَابِعَةُ بِنْتُ إِسْمَاعِيلَ العَتَكِيَّةُ البَصرِيَّةُ، الزَّاهِدَةُ، العَابِدَةُ، الخَاشِعَةُ، المتوفّية سنة 185 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 241/8-243 (رقم 53)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 193/1.

[1524] في (ق)، و(ط): رحمهما، وفي (ع): رحمه.

[1525] هو: سُفْيَانُ بنُ سَعِيدِ بنِ مَسْرُوقٍ بْنِ حَبِيبٍ الثَّوْرِيُّ الكُوفِيُّ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، إِمَامُ الحُفَّاظِ، سَيِّدُ العُلَمَاءِ العَامِلِينَ فِي زَمَانِهِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الثَّوْرِيُّ، الكُوفِيُّ، الْمُجْتَهِدُ، مُصنِّفُ كِتَابِ الجَامِعِ، المتوفّى سنة 161 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 151/9-174 (رقم 4763)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 215/2-216 (رقم 214)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 154/11-169 (رقم 2407)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 203/1-207 (رقم 198)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 229/7-279 (رقم 82)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 101/4-104 (رقم 2538)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 250/1-251.

[1526] انظر: إحياء علوم الدين للغزالي، 259/2.

[1527] هو: أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطيّة العنسي الداراني، الزاهد المشهور، أحد رجال الطريقة، كان من جلّة السادات، وأرباب الجد في المجاهدات، المتوفّى سنة 215 هـ. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 131/3 (رقم 363).

[1528] انظر: إحياء علوم الدين للغزّالي، 259/2. انظر أيضاً فيه: 76/1؛ 27/2، 39؛ 109/3؛ 243/4.

أي: يفيد العلم الاستدلالي النّظري، ثمّ أشار إلى وَجه الاسْتدلال بقوله: (**مِنْ جِهَةِ جَلَالَةِ رُوَاتِهِ**) متعلّق بقَوله "يفيد". والجهة مثلّثة بمعنى الوِجهة وهو ما يستقبل إليه من طَرَف أيّ طرف كان ويكون مَقْصداً للمتحرّك بالحركة الأينيّة[1529]. ويُستعار للمكان الاعتباريّ نحو حَيث وثمّ بالفَتح. "والجَلالة عِظم القدر، والجلال بغير هاء التّناهي في ذلك، وموضُوع الجليل في الأصل الجسم العظيم الغليظ، ولمراعاة مَعنى الغِلظ فيه قُوبل بالدّقيق، وقوبل العظيم بالصّغير، فقيل: جليل ودقيق، وعظيم وصغير"[1530]. والمعنى من أجل اعتبار عَظمة من رَوى ذلك الحديث وهي كمال ديانتهم في أنفسهم ووَرعهم وتقواهم[1531] وزُهدهم وعبادتهم حَتى قال الشّافعيّ: "خَرجتُ من بغداد وما خلّفت[1532] بها أحداً أتقى وأَوْرع، ولا أفقه ولا أعلم، من أحمد بن حنبل"[1533]. وقِسْ عليه سائر الأئمّة على ما كشَف حجّة الإسلام في الإحياء عن وُجوههم النّقاب. (**وَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ**[1534]) بالفتح عطفاً على الجَلالة أي: ومن جهة أنّ في الرّواة من الأئمّة من الصّفات اللايقة[1535] نحو الحفظ والضّبط والإتقان والفهم حَتّى قال الدّرامي[1536]: "ما رأيت أَسْود الرأس أحفظ لحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولا أعلم بفقهه ومَعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل"[1537]. وقال يحيى بن سَعيد[1538]: "ما في القوم **[١/٨١ب]** أصحّ حديثاً من مالك"[1539] أي: لما[1540] فيه من الصّفات الجليلة، وفي الحديث "لا تَسُبّوا قُريشاً فإنّ عالِمها يَمْلؤ الأرض علماً"[1541]. [وذهب الصّغاني[1542] وابن حجر إلى أنّه موضوع وقال الحافظ

[1529] في (ع): الأبنية.

[1530] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 198.

[1531] في (ق): وتقوا.

[1532] في (ق): حلفت.

[1533] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 419/4؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 195/11؛ تهذيب الكمال للمزّي، 451/1؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 67/1.

[1534] في (ط): اللائقة.

[1535] في (ط): اللائقة.

[1536] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، شَيْخُ تِلْكَ الدِّيَارِ، أَبُو سَعِيْدٍ عُثْمَانُ بنُ سَعِيدِ بنِ خَالِدِ بنِ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ الدَّارِمِيُّ السِّجِسْتَانِيُّ، صاحِبُ الْمُسْنَدِ الكَبِيرِ، وَالتَّصانيفِ، المتوفّى سنة 280 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 621/2-622 (رقم 648)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 319/13-326 (رقم 148)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 176/2.

[1537] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 419/4؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 195/11؛ تهذيب الكمال للمزّي، 456/1.

[1538] هو: أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى القَطَّانُ بنُ سَعِيدِ بنِ فَرُّوخٍ التَّمِيمِيُّ البَصرِيُّ، الأَحْوَلُ، القَطَّانُ، الحَافِظُ، الإِمَامُ الكَبِيرُ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الحَدِيثِ، المتوفّى سنة 198 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 135/14-144 (رقم 7461)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 450/2-451 (رقم 683)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 329/31-343 (رقم 6834)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 298/1-300 (رقم 280)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 175/9-188 (رقم 53)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 380/4 (رقم 9522)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 189/11-192 (رقم 7876).

[1539] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 385/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 75/8؛ تهذيب الكمال للمزّي، 113/27؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 6/10.

[1540] في (ق): ما.

[1541] الطيالسي، المسند، ص 39، (رقم الحديث: 309)؛ ابن أبي عاصم، السنة، 627/2، (رقم الحديث: 1540)؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 295/6؛ 65/9؛ البيهقي، معرفة السنن والآثار، 122/1؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 60/2؛ الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب 12/5، (رقم الحديث: 7295)؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 326/51؛ الذهبي، سير أعلام النّبلاء 82/10. ضعفه عدد من العلماء. انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 326-327 (رقم 673)؛ تذكرة الموضوعات للفَتَّنِي، ص 112؛ كشف الخفاء للعجلوني، 68/2-69 (رقم 1701)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، 573/1-575 (رقم 398).

[1542] هو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الْمُحَدِّثُ، إِمَامُ اللُّغَةِ، أَبُو الفَضَائِلِ رَضِيُّ الدِّينِ لحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ حَيْدرِ بنِ عَلِيٍّ القُرَشِيّ العَدَوِيّ العُمَرِيّ الصاغَانِيّ الحَنَفِيّ، صاحِبُ التَّصانيفِ منها: الموضوعات، المتوفّى سنة 650 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 282/23-284 (رقم 191)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 519/1-521 (رقم 1076).

العراقي: إنّه ضعيف[1543]][1544]. قال جماعة من الأئمّة منهم الإمام أحمد: "هذا العالم هو الشّافعيّ؛ لأنّه لكمال حفظه وإتقانه وفهمه وفقهه انتشر منه في طباق الأرض ما لم ينتشر من غيره"[1545]. أقول: الظّاهر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم أراد بالعالِم نفسَه الكريمة؛ لأنّه أُوتِي علوم الأوّلين والآخرين، وبلغ شرعُه مشارق الأرض ومغاربها. هذا ويجوز أن يكون قوله "وأنّ فيهم" إلخ[1546] من عَطف التّفسير من حيث إنّ الجلالة بين أهل الحَديث إنّما تكون غالباً بالاتّصاف بما ذكر من الصّفات اللايقة[1547] بالاعتبار وأن يتّصف بها الأئمّة الأخيار. (**الْمُوجِبَةِ لِلْقَبُولِ**) أي: المقتضية لكمال قَبول ما سمع منهم من الأحاديث. والمراد الإيجاب العاديّ؛ لأنّ العَادةَ تَقْضي قَبول مثله من غير تلعثم. (**مَا يَقُومُ إلخ**[1548]) في محلّ النّصب على أنّه اسم أنّ قدّم عليه خَبرها لكونه ظرفاً يتوسَّع فيه، ولما في التّقديم من التّشويق إلى المؤخّر. (**مَقَامَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ**) "الْمَقام بالفتح مَوضع القيام في الأصل، ثمّ استُعمل في جميع الأمكنة حتى قيل لِمَوضع القعُود: مقام وإن لم يقم فيه أصلاً، فهو من الخاصّ الذي شاع استعماله في مَعنى العُموم. قال بعضهم: الفرق بَين الْمَقام بالفتح والْمُقام بالضمّ أنّه إذا قيل: "أُقيم الفلان" أو "قام الفلان مقام الفلان" مثلاً نظر إلى الفلان الثاني إن كان المقام له يقال: "مَقام" بفتح الميم سواء قرئ الفعل "أُقيم" أو "قام". وإن كان المقام **[١/٨٢أ]** لغير الفلان الثاني في نفس الأمر يقال: "مُقام" بضم الميمّ سواء قرئ الفعل "أُقيم" أو "قام" كالباء في حُروف القَسم. فإنّها أصل في القسم، والواو بَدل منها، والتّاء بَدل من الواو. فإذا قيل: "التاء أقيمت مُقام الواو" يُقال: "مُقام" بالضمّ؛ لأنّ المقام ليس للواو بل للباء في نفس الأمر. لأنّ الواو بَدل من الباء. وإذا قيل: "التاء أقيمت مقام الباء" يُقال: "مَقام" بالفتح؛ لأنّ المقام للباء في نفس الأمر؛ لأنّها أصل في القسم. وهذا ما يَقْتضيه الوَضع اللغويّ لكلّ من الكلمتين. وبه يظهر فساد ما قيل من أنّ الفعل إذا قرئ من الثلاثيّ يكون الْمَقام بالفتح، وإذا قرئ من المزيد يكون بالضمّ"[1549]. والْمَقام في كلام المص[1550] بالفتح قطعاً. تدبّر. "والعدد: آحاد مركبّة، والعَدّ: ضم الأعداد بَعضها إلى بعض"[1551]. والمراد به ههنا العَديد. (**مِنْ غَيْرِهِمْ**) أي: من غير الرّواة الأجلّة وهو إمّا صفة لما قبله لتخصّصه بالإضافة وإمّا حال منه؛ لأنّه لتوغّله في الإبهام لا يتعرّف. وفيه إشارة إلى[1552] أنّ الواحد على الحقّ والعَدل بمنزلة الأَلْف "وأنّه هو السّواد الأعظم"[1553]، وأنّ من جمع[1554] من الكمالات ما لا يُوجد متفرّقة إلّا في جَماعة فهو بِمَنزلة الأمّة المشار إليها بقوله تعالى ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[1555]. فإنّه ليس من الله بمُسْتنكَر أن يجمع العالَمَ في واحد، كما جمع أنوار[1556] النّيرات[1557] في الشّمس، وكما قيل: كلّ الصّيد في جَوف الفراء، وكقول الشّاعر:

[1543] انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 327؛ تذكرة الموضوعات للفَتَّنِي، ص 112؛ كشف الخفاء للعجلوني، 69/2.

[1544] ما بين المعقوفتين موجود هنا في حاشية الأصل، وفي (د)، و(ر)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1545] انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي، 123/1؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 327؛ تذكرة الموضوعات للفَتَّنِي، ص 112؛ كشف الخفاء للعجلوني، 69/2.

[1546] في (ع)، و(ل): إلخ.

[1547] في (ط): اللائقة.

[1548] في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[1549] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 323.

[1550] في (ل): المصنّف.

[1551] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 550.

[1552] في (ق): على.

[1553] ابن ماجة، "الفتن"، 8، (رقم الحديث: 3950)؛ وأحمد، المسند، 278/4، 357، 383.

[1554] في (د): جميع.

[1555] سورة النحل، الآية: 120.

[1556] في (د): أنواع.

قليلٌ إذا عُدُّوا كثيرٌ إذا شَدُّوا[1558].

أي: يَحصل من وَاحد منهم في الحَرْب آثار الجَمع الكثير، ومن هذا الباب "أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم أقام شَهادة صَحابيّ مقام اثنَيْن"[1559]. والحاصِل أنّ الصّفات إذا كانَت كاملةً تقام مقام **[١/٨٢ب]** الذّوات[1560]، فصِفَات الكَاملين ذَوات الصِّفات. فَاعرف جدّاً. قيل: لكن البحث في إفادة العلم اليقينيّ، وأمّا العلم الظنّي، فهو حَاصِل بظاهر العَدالة والضّبط"[1561] انتهى. وفيه أنّ البحث ليس في إفادة العلم اليقينيّ؛ لأنّ ما يفيده القرائن لا يكون يَقينيّاً قَطْعيّاً بل ظنّياً لكن فَرق بين ما يفيده صُورة العدالة والضّبط وبين ما يفيده حَقيقتهما. فإنّ من الثانية يُستفاد الظنّ الغَالب دون الأولى ولو اكتفي بالظن المجرّد ما احتاج الأمر إلى القرائن، وقد قالوا: إنّ الوقوف بين شيئَيْن لا يَميل القلب إلى أحدهما شكٌّ فإذا تَرجّح أحدهما ولم يُطرح الآخر فهو ظنّ فإذا طُرِح فهو غالب الظنّ وهو بمَنزلة اليقين لا أنّه يقينٌ قطعاً.

(**وَلَا يَتَشَكَّكُ**) التشكك بالفارسيّة: "بگمان[1562] افتادن"[1563]. ولا يخفى حُسن مَوقع هذه العبارة في مَقام العلم والظنّ. ولذا لم يقل "ولا يتردّد" على أنّ الشكّ غير خَال عن التّردّد؛ لأنّه اعتدال النقيضين عند الإنسان وتَساويهما من غير تَرجيح لأحدهما على الآخر. فالشّاكّ متردّد[1564] بين[1565] الأمرين. وكذا لم يقل ولا يتوهّم؛ لأنّ الشكّ يَسْتلزمه، وذلك أنّ كل شكٍّ جهلٌ والجَهْل خلوّ النّفس عن العلم فما لم يكن عند العقل فهو إمّا خياليّ أو وهميّ. فمن قال[1566]: "الظّاهر أنّه استعمل الشكّ في المعنى اللغوي ومراده أنّه لا يتوهّم"[1567] فقد وَهم وذهل عن لطائف الاعْتبَارات. (**مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمَارَسَةٍ بِالْعِلْمِ**) أدنى ههنا بمعنى الأقلّ وقد سبق بيانه **[١/٨٣أ]**. "ومَارسَه عَالجه وزَاوَله"[1568]. والممارسة والْمِراس بالفارسيّة: "باكسى يا بچيزى[1569] واكوشيدن[1570]"[1571]. واللام في العلم للعهد. والمراد علم الحديث. والباء متعلّقة بالممارسة، ويجوز أن يكون للجنس كما يشهد به الذَّوق الصّحيح والطّبع[1572] السّليم. (**وَأَخْبَارِ النَّاسِ**) بفتح الهَمزة. جَمع

[1557] في (ط): النيران.

[1558] قاله المتنبي في مدح علي بن يسار، تمام أبياته كالتالي:

سأطلب حقي بالقنا ومشايخ   كأنهم من طول ما التثموا مرد

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا   قليل إذا عدّوا كثيراً إذا شدوا

انظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى سنة 977 هـ.)، 40/1-41.

[1559] وهو الصحابي الجليل خزيمة رضي الله عنه. انظر: أبو داود، "الأقضية"، 20، (رقم الحديث: 3607)؛ النسائي، "البيوع"، 81، (رقم الحديث: 4647)، وأحمد، المسند، 216/5.

[1560] في (د): الذّات.

[1561] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 229.

[1562] في (ع): بكمان.

[1563] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 812/2. وفيه: بگمان اوافتادن.

[1564] في (د): مردّد.

[1565] في (ق): "متردّدين" بدلاً من "متردّد بين".

[1566] يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1567] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1568] انظر: القاموس المحيط، ص 741.

[1569] في (ع): رابجيزى. وهو في تاج المصادر: با چيزى.

[1570] في (ر): كوشيدن، وفي (ق): واكشيدن، وفي (ع): راكشيدن. وهو في تاج المصادر كما في التن.

[1571] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 637/2-638.

[1572] في (ق): وطبع.

خَبر "وهو العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر"، قال تعالى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللّٰهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[1573] أي: من أحوالكم التي يخبر عنها"[1574]. فالممارسة إمّا علميّة حَاصِلة من الدّاخل بالتفكّر والتأمّل وإمّا خبريّة حَاصلة من الخارج بالسّماع والتلقّف. فأخبار الناس عامّة لأخبار[1575] المحدّثين وغيرهم أيّاً مَن كان. (**أَنَّ مَالِكاً مَثَلاً لَوْ شَافَهَهُ**) أي: واجهه ورواه بغَير واسطة[1576]، فإن "شافهه أَدْنَىٰ شفتَه من شفته"[1577]، وذلك يقتضي المواجهة. قال البيهقيّ: "المشافهَة: رُويارُوى سُخن گفتن"[1578]. وشفَتا الإنسان: طَبَقا الفم"[1579]. والواحدة شفة بالفتح والكسر ولامها هاء والجمع شِفاه وشَفوات. (**بِخَبَرٍ**) أي: بحديث من الأحاديث[1580] كما دلّ عليه أنّ المشافِه هو الإمام المحدّث أو بخبر[1581] من الأخبار أيّ خبر كان؛ لأنّ المقص[1582] تحقيق الصّدق وكونه سبباً لقَبول الخبر. (**أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ**) أي: في أنّ مالكاً صادق في أخباره[1583] به أي: لا يتشكّك في صدقه بناءً على جلالة شأنه في الدّيانة والتّقوى. فقَوله "مَنْ" فاعل "لا يتشكّك"، وقوله "أنّ مالكاً" مَفْعوله؛ لأنّه يقال: شكّ في الأمر وتشكّك وتشكّكه[1584] غيره. وقوله "أنّ" إلخ[1585] بحذف حرف الجرّ من أَنَّ المفتوحَة متعلّق بالجواب المحذُوف بقرينة الفعل المذكور[1586] وهو "لا يتشكك" **[١/٨٣ب]**، والتّقدير "أنّ مالكاً لو شافهه بخبر فلا يتشكّك في أنّه صادق فيه". وإنّما جعل جَواب الشّرط في مثله محْذوفاً لدَلالة ما قبله عليه وهو مذهب جمهور البصريّين[1587]. وأمّا الكوفيون والمبرّد[1588] فهم يَرون أنّ الجواب هو المتقدّم وهو مَرْدودٌ بما شاع من نحو قولهم: أنت ظالم

[1573] سورة التوبة، الآية: 94.

[1574] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 273.

[1575] في (ق): الأخبار.

[1576] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1577] انظر: القاموس المحيط، ص 1611.

[1578] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 649/2.

[1579] انظر: القاموس المحيط، ص 1611.

[1580] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1581] في (ع): يخبر.

[1582] في (ع)، و(ل): المقصود.

[1583] في (ل): إخباره.

[1584] في (ط): وتشكّله.

[1585] في (ع)، و(ل): إلخ.

[1586] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 278.

[1587] البصريّون هم نحاة البصرة. وهي مدرسة نحويّة. لَمّا انتشر فتوحات العرب أسّست مدينة البصرة بأمر عمر بن الخطاب (المتوفّى سنة 22 هـ.) رضي الله عنه سنة 15هـ، وأوطنت فيها قبائل العرب، وبدأت فيها المشاكل في تعلم اللغة العربية وقراءة القرآن. وبعث ذلك، المسلمين إلى ملاحظات اللغة العربية .وأوّل من اشتغل بها هو أبو الأسود الدؤلي (المتوفّى سنة 69 هـ.)، وهو الذي يعتبر مؤسّس نحو اللغة ويعتبر أيضاً أستاذ النّحاة الذين يسمون البصريين. ومن مشاهيرهم: عيسى بن عمر الثقفي (المتوفّى سنة 149 هـ.)، ويحيى بن يعمر (المتوفّى سنة 129 هـ.)، وأبو عمرو زبان (المتوفّى سنة 145 هـ.)، ويونس بن حبيب (المتوفّى سنة 182 هـ.)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفّى سنة 175 هـ.) وهو المؤسِّس الحقيقيّ لعلم النحو العربي، وصاحب كتاب العين. وأبو البشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (المتوفّى سنة 177 هـ.) هو أشهر تلاميذ الخليل. وألّف "الكتاب" وهو أهمّ كتب النحو التي وصلت إلى يومنا. وأبو زيد الأنصاري (المتوفّى سنة 215 هـ.)، وأبو الحسن النضير بن شميل المازني (المتوفّى سنة 203 هـ.)، وقطرب (المتوفّى سنة 206 هـ.)، وأبو عبيدة (المتوفّى سنة 210 هـ.)، والأصمعي (المتوفّى سنة 216 هـ.)، والأخفش الأوسط (المتوفّى سنة 215 هـ.) كان من تلاميذ سيبويه وإن خالفه في كثير من آرائه. والمبرد (المتوفّى سنة 285 هـ.)، والزجاج (المتوفّى سنة 311 هـ.)، وابن السراج (المتوفّى سنة 316 هـ.). انظر للتفصيل فيه: المدارس النحويّة لأحمد شوقي ضيف، ص 9-50.

[1588] هو: أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّد بن يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الأَكْبَرِ الأَزْدِيّ البَصري، المعروف بـ"المبرد"، إمام العربية ببغداد في زمانه. وكان فصيحاً بليغاً، أخبارياً علّامةً .ولما صنّف المازني كتاب الألف واللام، سأل المبرد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرِّد -بكسر الراء- أي: الْمُثْبِت للحقّ، فغيّره الكوفيّون، وفتحوا الرّاء. وله من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الروضة، وغير ذلك. ومات ببغداد سنة 286 هـ. ودفن بمقابر الكوفة. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 380/3-387، (رقم 1498)؛ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي، 2678/6-2684 (رقم 1135)؛ سير

إن فعلتَ كذا، فإنّه لو كان المتقدّم جَواباً لوجَبت الفاء معه كما تجب معه متاخرّاً[1589]. والفرق بين "إنْ" و"لَوْ" أنّ كلمة إنْ تفيد ارتباط الجزاء بالشّرط في الْمُستقبل وإن دخلَتْ على الماضي. وكلمة "لَوْ" تفيد ارتباطَه به في الماضي على سَبيل التّقدير وإن دخلت على الْمُسْتقبل. فمَعنى قولك: إن "أكرمتني أكرمتك" تَعْليق تحقّق مَضْمون الجملة الثانية [في الاستقبال بتحقّق الأولى فيه. ومعنى قولك "لو أكرمتني أكرمتك" تَعْليق تحقّق مَضْمون الثانية][1590] في الماضي بتحقّق مضمون الأولى فيه على سبيل التّقدير. (**فَإِذَا انْضَافَ إليه**) أي: انضمّ إلى مالك[1591]، فإنّ الانضياف الاتصال والانضمام. (**مَنْ هُوَ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ**) أي: دَرجة مالك ومَرتبته فيما ذكر من الصّفات الجليلة. وفيه إشارة إلى من يُشَارِكِ الإمام العالي فهو إمام وعالٍ ولو في الجُملة. "والدّرجة مثل المنزلة، لكن يقال للمَنزلة: دَرجةٌ إذا اعتبرت بالصُّعُود دون الامتداد على البَسْط، كدَرجة السّطح والسُلَّم، ويُعَبَّرُ بها عن الْمَنزلة الرّفيعة"[1592]. وهي إن كانت بمعنى الْمِرقاة فجمعها دَرج وإن كانت بمعنى المرتبة والطّبقة فجمعها درجات قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللهِ﴾[1593] أي: طَبَقات مُخْتلفة بحسب أعمالهم وأحوالهم. (**ازْدَادَ**) أي: الخبر وهو الظّاهر أو المخبِر[1594]. (**قُوَّةً**) أي: من جهة **[١/٨٤أ]** القوّة في إفادة العلم أو في أنّ مالكاً صادِق في خَبره ويَجوز أن يكون قوةً مفعول ازداد؛ لأنّ الازدياد يجيء متعدّياً ولازماً كما قال البيهقيّ: "الازدياد: افزون كَردن، و افزُون شُدَن"[1595]، وعليه قوله تعالى ﴿وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾[1596]. (**وَبَعُدَ مَا**[1597] **يُخْشَى عَلَيْهِ**) أي: يُخاف على الخبر أو مالك. فالجملة فاعل "بَعُد". وفي بعض النّسخ: "عمّا يخشى عليه" فيكون فاعل "بَعُد" أحد الأمرين. "وبَعُدَ أي: تَباعد إمّا حسّيّاً وهو الأكثر أو عقليّاً[1598]، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا ضَلَالاً بَعِيداً﴾[1599]. "والفرق بين بَعُد بالضمّ وبعِد بالكسر أنّ الأوّل في ضدّ القرب، والثاني في ضدّ السّلامة أي: الهلاك[1600]. والبُعْد بالضمّ والسّكون مصدر لهما. وبَعَد بفتحتين إنّما يُستعمل في مَصْدر مكسُور العَيْن"[1601]. والخشية والخوف بمعنًى واحد لغةً[1602]. وأمّا اصطلاحاً: "فهو تألّم القلب بسبب توقّع مكروه في المستقبل، يكون تارةً بكثرة الجناية من العَبد، وتارةً بمعرفة جلال

أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 576/13-577 (رقم 299)؛ لسان الميزان لابن حجر، 430/5-432 (رقم 1406)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 269/1-271 (رقم 503)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 190/2-191.

[1589] متأخر.

[1590] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[1591] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1592] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 310.

[1593] سورة آل عمران، الآية: 163.

[1594] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1595] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 709/2.

[1596] سورة الكهف، الآية: 25.

[1597] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 77)، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230، إلّا أنّه كما أشار المؤلف إليه هنا في الشرح، وفي طبعات نور الدين عتر، ص55، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 52، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 315/1: عَمَّا.

[1598] هذه الكلمة، الحرف الأوّل منها هنا في الأصل ممسوح فهو في النّسخ الأخرى هكذا موجود، إلّا أنه في (ق): نقليّاً.

[1599] سورة النساء، الآية: 167.

[1600] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 133.

[1601] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 335. قال المؤلّف فيه: "كذا قاله ابن الشخ في سورة هود". انظر: حاشية محي الدّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي لشيخ زاده، 691/4 (تفسير سورة هود، الآية: 95).

[1602] انظر للفرق بينهما: فروق حقّي للمؤلّف، ص 338-339.

الله وهَيْبته، وخَشْيته الأنبياء وكمّل الأولياء من هذا القبيل"[1603]. وهو المراد بقَول الرّاغب: "الخشية: خَوْف يَشُوبه تَعْظِيم، وأكثر ما يكون ذلك عن علمٍ بما يُخْشى منه، ولذلك خُصَّ العلماءُ بها في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾"[1604]. "فالمنظور في الخشية جَانب المخشيّ منه. وهو عظمتُه ومَهابتُه. وأمّا الإشفاق فالمنظور فيه جَانب المخشيّ عليه وهو الاعتناء بشأنه وعدم الأَمْن من أن يُصيبه مكروه"[1605]. (**مِنَ السَّهْوِ**) أي: كونه مسهّواً به أو سَاهِياً. "والسَّهْو هو ذهُول من الْمُدرَك لا ينتهي إلى زواله من القوّة الحافظة. فقد **[٨٤/١ب]** يتنبّه له بأدنى تَنْبيه. والنِّسيان هو ذهول ينتهي إلى زوال المدرَك من القوّة الحافظة محتاج في حصوله إلى سَبب جَديد"[1606]. "فالسَّهْو خطأ[1607] عن غفلةٍ سواء كان من الإنسان جَوالبه ومُولِّداته كمن شَرب خمراً، ثم ظهر منه مُنكر لا عن قَصْد إلى فعله وهو مأخوذ به أو لا كمَجنون سَبَّ إنساناً وهو مَعفوّ منه قبل"[1608] "البُعد من السَّهْو لا يَسْتلزم القرب من العلم بَل من الصّدق [وليس الكلام فيه"[1609] انتهى.][1610] وفيه بُعد؛ لأنّ القُرب من الصّدق يستلزم القرب من العلم إذ كل صدقٍ يفيد العلم. فالبُعد[1611] من السّهو يَسْتلزم القرب من العلم بالواسطة. وهو الجواب عمّا أورد عليه تلميذه[1612] من "أنّه إن أراد من كونه صادقاً في خبره أنّه لا يتعمّد الكذب فليس ذلك محلّ النّزاع، وإن أراد أنه لا يجوز عليه السّهو والغفلة والغلط[1613] فمحلّ تأمّل"[1614] انتهى. وذلك أنّ الصّدق مَوْقوف على البُعد من السّهو، والإنسان وإن كان غير مَعْصُوم من الوهم الّذي هو مبدأ السّهو والنّسيان وإن كان عدلاً حافظاً متقناً إلّا أنّ الانضياف[1615] المذكور يجعله بمَنزلة من لا يجري عليه السّهو لزيادة تَقوّي خَبره به ولا يلزم من ذلك العصمة المذكورة. فخبر العدل المتقوّي بخبر مثله وشركته فيه صادق؛ لأنّه صادِر عن شَخص كأنّه لا يجري عليه السّهو. وكل صادقٍ يفيد العلم النّظري والظّنّ الغَالب فَيجب العَمَلُ بمَضمونه.

(**وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ**) الثلاثة[1616]. (**الَّتِي ذَكَرْنَاهَا**) وهي الأخبار الْمَحفوفة بالقرائن المفيدة للعلم الاستدلاليّ. (**لَا يَحْصُلُ [٨٥/١أ] الْعِلْمُ**) النّظريّ. (**بِصِدْقِ الْخَبَرِ**) الأظهر المخبر[1617] كما قال فيما سبق أنّه صَادق فيه لكن الأنواع لَمَّا كانت من قبيل الأخبار آثر الخبر على الْمُخبر. (**مِنْهَا**) أي: "من جهة تلك الأنواع وسَببها كما قال بَعضُ المفسّرين في قوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾[1618] أي: خير حاصل من جهتها وهو الجنّة"[1619]. فالخير واحد الخُيور

[1603] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 162. ذكره المؤلّف أيضاً في روح البيان، 343/7 (تفسير سورة فاطر، الآية: 28).

[1604] سورة الفاطر، الآية: 28. انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 283.

[1605] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 255.

[1606] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 349. نقله فيه الاصطفاء في شرح الشفاء لمحمد الدَّلجي (ورقة: 304 أ، في فصل أحاديث السهو في الصلاة).

[1607] سقط من (ق).

[1608] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 431.

[1609] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1610] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل ممسوح، فهو في النّسخ الأخرى هكذا موجود، إلّا أنّه في (ق) فراغ بعد كلمة "وليس".

[1611] في (ق): والمرور.

[1612] يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفّى سنة 879 هـ. كما تقدّم.

[1613] زاد في القول المبتكر: "فالكلام فيه". وزاد في اليواقيت والدّرر: "فمحلّ تأمّل".

[1614] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 46. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 315/1.

[1615] في (ق): الضّياف.

[1616] في (ل): الثلاثة.

[1617] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 230.

[1618] سورة النمل، الآية: 89.

[1619] انظر: روح البيان للمؤلف، 401/6 (تفسير سورة النمل، الآية: 89).

وليس بصفة. **(إلَّا لِلْعَالِمِ بِالْحَدِيثِ)** أي: بأصوله وفروعه[1620]. ولَمَّا كان العالم أعمّ من العالم بالحديث وغيره خصَّه به لاقتضاء المقام ذلك. وذلك أنّ العالم هو أهل الفقه والحديث والتّفسير شرعاً ولهذا لو أَوْصى لأهل العلم شيئاً لا يدخل فيه أهل الكلام ومتعلّم الحكمة البحثيّة ولو وقف على أهل العلم لا يَدخلان فيه ولو وقف كُتب العلم لا يتناول الكلام والحكمة. وقيّدنا الحكمة بالبحثيّة احترازاً عن الحكمة الذّوقية، فإنّ أهلها هم العلماء حقيقةً. [تقيّ الدّين السبكي[1621] من أئمّة الحديث][1622]. فمن قال[1623] في حقّ أتباع بعض المشاهير من أرباب الحَقائق[1624] وأهل الذّوق: "إنّهم ضُلّال جُهّال"، فلا يجوز الوَصيّة لهم والوَقف عليهم فقد احتَاج إلى الشَّفَاعة؛ لأنّه من فساد العقيدة وسُوء الظنّ. **(الْمُتَبَحِّرِ فِيهِ)** أي: المتعمِّق المتوسِّع في علم الحديث. يعني أنّ هذا العلم من قبيل النّظر والاستدلال فلا يحصل إلّا لأهله؛ إذ الأمّيّ ومن في حكمه لا يقدر على ما كان من طريق الكسب لعدم ممارسته بالعُلوم أو لعدم كماله فيها. يُقال: تبحّر في العلم وغَيْره: تعمَّق وتوسَّع. قال البيهقيّ: "التبحّر: دُوْر در شُدَنْ در علم، وَيعدّى بفِي"[1625] انتهى. يقال: الظّروف والمجرورات من حديث البحر أي: فيهما توسّع كتوسّع البحر وحديثه. وفي المثل: حَدِّث عن البحر لا حرج فيه أي: لا ضيق فيه[1626] **[٨٥/١ب]**. "وأصل البحر كل مكان واسِع جامِع للماء الكثير، ثم اعتبر سعته المكانية، فقيل: بحرتُ كذا أي: أوسعت سعة البحر تشبيهاً به، ومنه بحرتُ البعيرَ: شققتُ أذنه شقّاً واسعاً ومنه البَحيرة، وسَمّوا كلّ متوسّع في شيء بحراً، حتى قالوا: فرس بحر، اعتباراً[1627] لسعة[1628] جريه، وقال عليه الصّلوة[1629] والسّلام[1630] في فرسٍ ركبه: "وجدتُه بحراً"[1631]. وقيل للمتوسع في علمه: بحرٌ، وتبحّر فيه: توسّع"[1632]. **(الْعَارِفِ بِأَحْوَالِ الرّواة)** من العدالة والحفظ والضّبط[1633] والإتقان

[1620] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1621] هو: أَبُو الْحَسَنِ تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامٍ السُّبْكِيُّ الْمِصرِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَاضِي الْقُضَاةِ، الْحَافِظُ، الْعَلاَمَةُ، الْبَارِعُ، عَالِمُ الدِّيَارِ الْمِصرِيَّةِ الْقَاضِي، الْمُحَدِّثُ، المتوفّى سنة 756 هـ.انظر لترجمته: معجم الشيوخ الكبير للذهبي، 34/2-35؛ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، 74/4-84 (رقم 148)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 176/2-178 (رقم 1733).

[1622] ما بين المعقوفتين موجود هنا تحت السطر في الأصل، وفي (ر)، وفي طرفي الورقة في (ط)، و(ل)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1623] المؤلّف يقصد به شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (المتوفّى سنة 728 هـ.)، ومن مشى على نهجه واقتفى أثره مثل: شمس الدين ابن عبد الهادي الحنبلي، المتوفّى سنة 744 هـ.) وغيره من أتباعه؛ لأنّ السبكي ألّف كتاباً باسم "شفاء السّقام في زيارة خير الأنام" وردّ فيه على ابن تيمية في عدم تجويزه السفر إلى قبر النّبيّ بنية زيارته صلّى الله عليه وسلّم. وردّ على السبكي وانتصر لابن تيمية شمس الدين ابن عبد الهادي في كتابه "الصارِمُ الْمُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي"، وردّ عليه وانتصر للسبكي جماعة منهم: محمد علي بن محمد علّان بن إبراهيم البكري الصدّيقي المكّي (المتوفّى سنة 1057 هـ.) في كتابه "المبرد المبكي في ردّ الصارم المنكي"، وإبراهيم بن عثمان السَّمَنُّودِي المصري (المتوفّى بعد سنة 1326 هـ.) في كتاب سمّاه "نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي" وغيرهما من العلماء. انظر للتفصيل في المسألة: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتّاني، 277/1.

[1624] في (د)، و(ع)، و(ط):الحقايق.

[1625] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 787/2.

[1626] انتهى هنا في الأصل (الجزء الأوّل، نهاية الورقة: ٨٥ب، نهاية الصفحة: 171) خطّ المؤلف، ويبدأ خطّ آخر بدءًا من هنا (الجزء الأوّل، بداية الورقة: ٨٦أ، بداية الصفحة: 172) حتى (الجزء الثاني، نهاية الورقة: ٦٢أ، نهاية الصفحة: 124)، ويستمر هذا الخطّ قرابة 374 صفحة، ويرجع الخط إلى خطّ المؤلِّف بدءًا من (الجزء الثاني، بداية الورقة: ٦٢ب، بداية الصفحة: 125).

[1627] في (ق): اعتبار. وهو في مفردات ألفاظ القرآن، ص 109: باعتبار.

[1628] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، وفي النّسخ الأخرى: بسعة. وهو في مفردات ألفاظ القرآن، ص 109: سعة.

[1629] في (ل): الصلاة.

[1630] هكذا هنا في الأصل، وفي (ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النسخ الأخرى: والسّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[1631] الحديث متفق عليه. رواه بهذا اللفظ البخاري، "الجهاد"، 165، (رقم الحديث: 3040)؛ "الأدب"، 39، (رقم الحديث: 6033) [وبلفظ "... وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا" أيضاً. انظر لهذا اللفظ الأرقام التالية: 2627، 2820، 2857، 2862، 2867، 2908، 2968، 2969، 6212]؛ مسلم، "الفضائل"، 48-49، (رقم الحديث: 2307) بلفظ: "... وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا" وغيرهما.

[1632] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 108-109.

ونحو ذلك. "والْمَعرفة تُستعمل في العلم القاصر المتوصَّل إليه بتفكّر"[1634]، ولذا لا يقال: الله يَعرف كذا، كما لا يقال: فلانٌ يَعلم الله متعدّياً إلى مفعول واحد لما كان معرفة البشر لله تعالى بتَدبّر [آثاره][1635] دون إدراك ذاته. بل يقال: فلانٌ يَعْرف الله ويضادّ المعرفة الإنكار كما يضادّ العلم الجهل. والمراد بالمعرفة ههنا مطلق الإدراك والوقوف وإلّا كان الظّاهر ذكر العلم في مقام المعرفة وبالعكس؛ لأنّ التعمّق في إدراك أحوال الرّواة أَهْون من الغوص في علم الحديث. ويجوز أن يقال: لَمّا كان الحديث من العلوم الشرعيّة الشريفة أضاف العلم إليه بخلاف أحوال الرّواة ومعرفتها فاستعمل في الأوّل ما يُنبئ عن الكمال، وفي الثاني ما يشعر بالقُصور. (**الْمُطَّلِعِ عَلَى الْعِلَلِ**) أي: علل الحديث القادحة فيه جليّة كانت أو خفيّة كما سيأتي بيانها[1636]. "وطلع على الأمر طلوعاً: عَلِمه، كاطّلعه على افتعل، وتطلّعه"[1637]. وسبق معنى العلّة.

(**وَكَوْنُ غَيْرِهِ**)[1638] أي: غير المتبحّر[1639] [بحيث][1640] (**لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِصِدْقِ ذَلِكَ**) الخبر أو[1641] المخبِر[1642]. (**لِقُصُورِهِ عَنِ الْأوصاف [٨٦/١أ] الْمَذْكُورَةِ**) تعليل للنّفي. والقصور من "قَصَرَ السّهمُ عن الهدف لم يَبْلغه وقصر فلان عن كذا لم ينَلْه"[1643]. والمعنى لقصور ذلك الغير عما ذكر من الأوصاف اللايقة[1644] التي [لم يحصل][1645] هي العلم والتبحّر والمعرفة والاطّلاع وعدم نَيْله وبلوغه إيّاها وكونه مقصوراً محبوساً دُونها. (**لَا يَنْفِي حُصُولَ الْعِلْمِ لِلْمُتَبَحِّرِ الْمَذْكُورِ**) فإنّ احتجاب الهلال مثلاً عن بعض المتطلّعين[1646] من جهة ضَعف بَصره أو نحوها لا ينفي انكشافه لبعض آخر منهم من جهة قوّة بصره أو غيرها،

فإنّ الشمس شمس وإن لم يرها الخفّاش[1647] والضرير والعسل عسل وإن لم يجد طعمه الممرور.[1648]

ثمّ هذا لا يحتاج إلى البيان بعدما مرّ من الحصر لكنه قصد زيادة الإيضاح فإذا لم يحصل العلم المطلوب لغير المتبحّر ممّن له العلم في الجملة فأَوْلى أن لا يَحْصل للأمّيّ الذي ليس له ممارسة العلوم أصلاً. ومن أهل الحقايق[1649] من كشف الله تعالى عن بصيرته الحجاب فأَطْلعه على ما وراء الباب[1650] من صحّة الحديث وضَعْفه[1651] ووَضْعه بلا اكتساب. وذلك على

[1633] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1634] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 561.

[1635] سقط من الأصل، و من (ق).

[1636] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1637] انظر: القاموس المحيط، ص 961.

[1638] هنا في (ر) تحت السطر: مبتدأ وخبره لا ينفي.

[1639] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1640] سقط من الأصل، ومن (ق).

[1641] في (ق): و.

[1642] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1643] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.

[1644] في (ط)، و(ل): اللائقة.

[1645] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1646] في (د): المطّلعين، وفي (ع): المتطلبين.

[1647] في (د): الخفاش.

[1648] انظر: روح البيان، 91/3 (تفسير سورة الأنعام، الآية: 111).

[1649] في (د)، و(ر): الحقائق.

[1650] سقط من (ق).

[1651] في (ق): وضعيفه.

وجوه: إمّا بالدّخول على المجلس النبويّ حالة الانسلاخ والسّؤال عنه شِفاهاً وذلك لا ينكره أحد من ذوي العلم، فإنّهم إذا عملوا بالمنامات الصَّادقة كالصَّغاني في المشارق[1652] فأَوْلى أن يعملوا بالانسلاخات التي تُجرِّد النّفس عن الحسّ والعوائق، وإمّا بالإلهام الصّحيح الذي هو من [أنواع][1653] الوحي ولا ينكره إلّا من لم يجلس على مائدة[1654] المذاق، وإمّا بالفراسة الكاملة التي ينظر صاحبها بنور الله تعالى؛ لأنّ الحديث الصّحيح يلوح عليه من حُسْن النَّسق وكمال البلاغة ما يلوح على غيره ولا يَهتدي به علماء الرّسوم لقُصور نظرهم عن إدراك الخفايا واحتجابهم عن وجوه الخبايا، ولكن علماء الحقائق[1655] أُمناء الله وأُدَباؤه ولا يجرون إلّا على الظّواهر حذراً عن الاختلال. فلكلّ مقام مقال، ولكلّ **[٨٦/١ب]** مقام رجال. (**وَاللهُ أَعْلَمُ**)[1656] بمن حصل له ذلك العلم وبمن لم يحصل قال تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾[1657] وأيّ ملك أعظم من العلم فإنّ العالم سلطان ولو كان فقيراً، والجاهل فقير وإن[1658] كان سلطاناً. فالعزّة في العلم الباقي وهو علم المؤمن السّعيد في الآخرة. والذّلة في انتزاع العلم وهو علم غير المؤمن الشقيّ في العقبى.

(**وَمُحَصَّلُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَثَةِ**[1659] **الَّتِي ذَكَرْنَاهَا**:) من الأخبار المحفوفة بالقرائن المؤدّية إلى العلم ولو كان دون الضّروريّ. "والفرق بين[1660] محصّل الكلام وحاصل الكلام أنّ الأوّل إجمال بعد التّفصيل، والثّاني تفصيل بعد الإجمال"[1661]. والتّحصيل في اللّغة: الجمع. وفي العُرف: جمع العلم مطلقاً. والمحصِّلون: المريدون لأن يجمعوا العلم والفقه.

(**أَنَّ الْأَوَّلَ**:) أي: النّوع الأوّل منها[1662]. وقَدَّمَه سابقاً ولاحقاً لقوّته في إفادة العلم النّظريّ. (**يَخْتَصُّ بِالصّحيحيْنِ**) أي: مقصور على ما هو في صحيح البخاريّ وصحيح مُسْلم من الأخبار، وما هو مصحّح فيهما ليس كما صُحّح في غيرهما لمزيّتهما على كتب أرباب الحديث مطلقاً كما مرّ.

(**وَالثَّانِي: بِمَا لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ**) وهو الحديث المشهور الذي له طرق متباينة، وأسانيد مختلفة سالمة من الضّعف والعلل.

(**وَالثَّالِثَ: بِمَا رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ**) بعضهم من بعض مُسَلْسلاً وإنّما أخّره عن الثاني؛ لأنّ الشّاهد الواحد دون الشاهدَيْن بالاعتبار الظّاهر وإن كان الواحد قد يفوق الجمع في بعض الأحوال والأزمان. ثمّ هذا المحصَّل إنّما هو لتمهيد قوله: (**وَيُمْكِنُ**) أي: عقلاً ونقلاً[1663] وهذا **[٨٧/١أ]** الإمكان بمعنى الجَواز وهو سلب الوجوب والامتناع. (**اجْتِمَاعُ**) الأنواع (**الثَّلَثَةِ**)[1664] من حيث كونها أنواعاً مُطلقاً، لا من حيث خُصوص المادّة الممثّلة سابقاً؛ فإنّ الْمُسَلْسل بالشّافعيّ لا

[1652] المسمّى بـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفويّة لأبي الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد بن حيدر العدوي العمري الحنفي الصاغاني، المتوفّى سنة 650 هـ. جمع فيه من الأحاديث الصحاح. انظر: كشف الظنون لكاتب جلبي، 1688/2؛ معجم المؤلّفين معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 279/3.

[1653] سقط من الأصل، ومن (ق).

[1654] في (د)، و(ر): المايدة.

[1655] في (د)، و(ع): الحقايق.

[1656] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 77، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 53.

[1657] سورة آل عمران، الآية: 26.

[1658] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ولو.

[1659] في (ل): الثَّلَاثَةِ.

[1660] سقط من (ق).

[1661] انظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، ص 288؛ فروق حقّي للمؤلِّف، ص 333.

[1662] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 231.

[1663] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 232.

[1664] في (ل): الثَّلَاثَةِ.

وُجود له في الخارج إذ لا رواية له في الصّحيحيْن. (**فِي حَدِيثٍ وَاحِدٌ**) بأن يكون مذكوراً في الصّحيحين، مَشهوراً مَوْصوفاً بما ذكر مُسَلْسلاً بالأئمّة أيّاً كانوا. (**فَلَا يَبْعُدُ حِينَئِذٍ**) أي: حين اجتماع الأنواع الثلثة[1665]. وأصله حين إذ[1666] كان كذا فحذف كان مع ساقته وعوّض عنه التّنوين كما في يَوْمَئِذٍ واتّصل إذ بالظّرف. (**الْقَطْعُ بِصِدْقِهِ**) أي: بصدق الخبر لو كان السّامع مخالِفاً. وفيه إشارة إلى أنّ وجود واحد من الثلثة[1667] يَبعد معه القطع لضَعْفه فيمنع الخصم إفادة القرينة أو القرائن القطع. قال بعضهم[1668]: "هذا قريب عن الحقّ"[1669] انتهى. أي: فإنّ عدم البُعد يَسْتلزم وُجود القرب فيكون حصول[1670] العلم الضّروريّ [من مثل ذلك الخبر حقّاً. وفيه أنّ حصول العلم الضّروريّ][1671] من شأن التّواتر فإن أراد بالقطع ذلك مَمْنوع[1672]. (**وَاللهُ أَعْلَمُ**) حيث يجعل العلم القطعيّ.

[أقسام الغريب]

(**ثُمَّ الْغَرَابَةُ**) أي: بعدما علمتَ[1673] أنّ الغريب هو ما كان بحَصْر لواحد إذا اعتبرتَ المتن أو ما تفرّد بروايته شخص واحدٌ في أيّ موضع وقع التفرّد به من السّند. إذا اعتبرتَ الشّرحَ فاعلم أنّ الغرابة الّتي دلّ عليها لفظ الغريب فيما سبق. (**إِمَّا أَنْ يَكُونَ**[1674] **فِي أَصْلِ السَّنَدِ**) الأَصْل أوّل ما يُبْنى عليه ثَانٍ، وهو ههنا إمّا أوّل حقيقيّ وهو الطرف الذي من جهة الصّحابيّ كتابعيّ يروي عن الصّحابيّ ثمّ يرويه عنه غيره، وإمّا أوّل إضافي وهو الطّرف الذي من طرف الشيخ المخرّج كمَنْ يروي عن البخاريّ أو مُسْلم **[١/٨٧ب]**، والصّارف إلى أحدهما هو المقام. والمراد به في هذا الْمَواضع[1675] هو الأوّل كما سَيُصرّح به؛ لأنّ المطلق مَصْروف إلى الكامل. (**أَيْ: فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدُورُ الْإِسناد عَلَيْهِ**) أي: على ذلك الموضع. (**وَيَرْجِعُ**) إليه. فالأَصْل بمعنى مدار الشّيء ومرجعه كالأساس الذي يدور عليه البناء وكالنّفس الواحدة التي يرجع إليها الأولاد وتحدث منها شيئاً فشيئاً. (**وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الطُّرُقُ إليه**) معطوف على مَحْذوف على ما اختاره بعض أهل العربيّة وقد سبق تَفْصيله. والمعنى لو لم يتعدّد الطرّق والأسانيد إلى ذلك الْمَوْضع ولو تعدّدت فإذا كانت الغرابة متحققةً مع وُجود تعدّد الطّرق فأولى أن تتحقق[1676] مع عدمه، فإنّ الاعتبار بتفرّد الْمَرجع لا بكثرة الطّرق الّتي تَليه. (**وَهُوَ**) أي: الْمَوْضع الموصوف (**طَرَفُهُ**) الضّمير إلى الإسناد. (**الَّذِي فِيهِ الصّحابيّ**) "أي: طرفه الذي يَرْويه عن الصّحابيّ وهو

[1665] في (ل): الثلاثة.
[1666] في (د): إذا.
[1667] في (ل): الثلاثة.
[1668] يقصد به الملاّ علي القاري.
[1669] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 232.
[1670] في (ع): حضور.
[1671] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ع).
[1672] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق): إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فمَمْنوع.
[1673] في (ق): علمته.
[1674] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 318/1، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 78، وشرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 233، ونور الدين عتر، ص55، ومحمد صبحي بن حسن حلاّق، ص 53: تكون.
[1675] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الْمَوْضع.
[1676] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يتحقق.

التّابعيّ"[1677]، لا طرفه الّذي يَرْويه عن إمام من الأئمّة وشيخ من شيوخ الحديث. والحاصل أنّ معنى "كون الغرابة في الطرف الذي فيه الصّحابيّ أن يروي تابعيّ واحد عن صحابيّ، ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصّحابيّ، سواء تعدّد الصّحابيّ في تلك الرّواية أو لا"[1678]. وذلك أنّه إن تعدّد الصّحابيّ فيها فلا كلام فيه وإن انفرد، فكذا فإنّ الصّحابة رضي الله عنهم عُدول كلّهم ليس فيهم ما يُوجب قَدحاً في روايتهم، فالواحد منهم أَرْجح من جَمْع من غيرهم فلا يترتّب على أحاديثهم سواء انفردوا أو اجتمعوا إلّا القبول بخلاف أحاديث غيرهم فإنّها قد [١/٨٨أ] تقبل وقد تُردّ حَسْب شهادة[1679] عدالتهم[1680] وعدمها، ولِمَا ذكر لم يتكلّم المص[1681] في الصّحابيّ بل فيما دُونه. فإن قلتَ: هذا يخالِف ظاهراً ما تقدّم من حدّ الغَريب فإنّه الذي[1682] تفرّد بروايته شخص واحد فكيف يتعدّد الطّرق إليه؟ قلتُ: إنّ التعدّد لا يُتعدّ به إذا كان المرجع واحداً، فإنّ الأقلّ يَقْضي[1683] على الأكثر في هذا الفنّ كما سَبق. (**أَوْ لَا تَكُونُ**[1684] **كَذَلِكَ**) أي: كما ذكر من الغرابة التي تكون في أصل السّند. وفيه إشارة إلى أنّ حَذف الجُملة والاكتفاء بالنفي من قبيل التّخفيف لدلالة ما قبله عليه، وإلى أنّ إمّا هنا[1685] للتّفْصيل كما في قوله تعالى ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾[1686] وأنّها لو تُركت[1687] لجاز فإنّ النحاة قالوا: إمّا قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا نحو: جاءني إمّا زيد وإمّا عَمْرو جائزة مع أو نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، ولو[1688] قال: جاءني زيد أو عمرٌو لجاز. ومنه يعلم أنّ أو مُعادِلة لإمّا في الترديد. (**بِأَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي أَثْنَائِهِ**) أي: في خِلال الإسناد لا في طرفه الّذي فيه الصّحابيّ. والباء بمنزلة حرف التّفسير وأثناء الكلام بالفتح خِلاله[1689]، فإنّ الثّني[1690] بالفتح جعل الشّيء ذا طاقَيْن "فأثناء الشيء قُوَاه وطاقاتُه"[1691]، اعتبر في نحو الكلام والسَّند. معنى التكرير الموجود فيه كطاقات الحَبْل فقيل: أَثْناؤه فالأثناء بمعنى الوَسْط بالسّكون وبَيْن فيُستعمل في المكان الْمُبهم الحقيقيّ أو[1692] الاعتباريّ كما ذهب إليه بعض العلماء. (**كَأَنْ يَرْوِيَهُ**) أي: الحديث. فإنّ المقصود[1693] [أي][1694]: [من السّند المذكور][1695] سند الحديث. والكاف بمعنى المثل، "وفرق بينه وبين النّحو فإنّ النحو لا تقتضي[1696] الْمُساواة[1697]

[1677] ذكره ابن قطلوبغا عن شيخه الحافظ ابن حجر في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 46، وذكره عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 233، والمناوي في اليواقيت والدّرر، 318/1.

[1678] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 233.

[1679] في (د): شهادت.

[1680] في (ع): عدالتها.

[1681] في (ل): المصنّف.

[1682] سقط من (ق).

[1683] في (ع): يقتضي.

[1684] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 235، إلّا أنّه في الطبعات الأخرى للنّزهة: تكون.

[1685] في (ق): ههنا.

[1686] سورة الإنسان، الآية: 3.

[1687] في (ق): تُرِك.

[1688] في (د): لو.

[1689] في (د): خلافه.

[1690] في (ع): الشيء.

[1691] انظر: القاموس المحيط، ص 1636.

[1692] في (د): و.

[1693] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المقص.

[1694] هو هكذا موجود هنا في (د)، و(ر).

[1695] ما بين المعقوفتين سقط من (ع)، و(ط)، و(ل).

[١/٨٨ب] من كل وجه بخلاف المثل"[1698]. (**عَنِ الصّحابيّ أكثر مِنْ وَاحِدٍ**) أي: من شخص واحد. (**ثُمَّ يَتفرّد بِروَايَتِهِ**) أي: الحديث. (**عَنْ وَاحِدٍ**) متعلّق بالرّواية. (**مِنْهُمْ**) أي: من الأكثر، فإنّه في مَعنى الجَمْع كأنّه قال: كأَنْ يَرْويه عن الصّحابيّ جماعة. وإنّما اختار لفظ الأكثر من واحد؛ لأنّ الكلام في التوحّد والتفرّد فله مناسَبة تامّة بالْمَقام. (**شَخْصٌ وَاحِدٌ**) فاعل "يتفرّد". وشخص الشيء سَواده وقد مرّ. والحاصل أنّ الأقلّ في أثنائه يقتضي[1699] على الأكثر في أصله ومَنْشأه فيكون الخبر غَريباً فرداً[1700] لا مَشهوراً ونحوه.

[الفرد المطلق]

(**فَالأوّل**:) وهو الذي يكون الغرابة في أَصْل السَّند. (**الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ**) لكونه مطلقاً عن قيد استمرار التفرّد إلى آخر الإسناد وعدمه كما نُقِل عن المص[1701] أنّه قال: "إن رَوى عن الصّحابيّ تابعيّ واحد فهو الفرد المطلق سواء استمرّ التفرّد أو لا بأن رَوى[1702] عنه جماعة، وإن رَوى عن الصّحابيّ أكثر من واحد ثم تفرّد عن أحدهم واحد فهو الفرد النّسبيّ ويسمّى مشهوراً فالمدار على أصله"[1703] انتهى. "ومنه يُسْتفاد أنّ قوله فيما تقدّم أو مع حصر عدد بما فوق الاثْنين لَيْس بلازم في الصّحابيّ"[1704]، بل ذلك بالنسبة إلى النّاقل عنه. (**كَحَدِيثِ النَّهْيِ**) هو في اللّغة "الزّجر عن الشيء ومنه سمّي العقل نُهْية بالضّم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾[1705]؛ لأنّه يَنْهى عن القبايح[1706]"[1707]. وفي الاصطلاح: قَول القائل لمن دُونَه: "لا تَفْعَلْ". (**عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ**) هو بفتح الواو بمعنى الوَلْي والقرب. وهو "أن يحصل شَيْئان فصاعداً حُصولاً ليس بينهما ما ليس منهما"[1708]. جعل اسماً لميراث يستحقّه المرء بسبب عتق شَخْص أو بسبب عقد الموالاة **[١/٨٩أ]**، فإنّ من العِتْق والموالاة يَحصل قرابة حكميّة. (**وَعَنْ هِبَتِهِ**) أي: هبة الولاء. "والهبة في اللغة: التبرّع، وفي الشرع: تمليك العَيْن بلا عوض"[1709]. وذلك [الحديث][1710] ما ورد مرفوعاً من قوله عليه الصّلوة[1711] والسّلم[1712]: "الولاء لُحمة كلُحْمة النَّسب لا يُبَاع ولا يُوهب ولا يُورث"[1713]. واللُّحمة بالضمّ ما يُنسَج به عريضاً من

1696 في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): لا يقتضي.

1697 في (ع): المساوات.

1698 انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 273.

1699 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يقضي.

1700 في (ق): فرداً غريباً.

1701 في (ل): المصنِّف. نقله عنه تلميذه قاسم بن قطلوبغا الحنفي.

1702 سقط من (د).

1703 القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 47. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 319/1.

1704 القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 47. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 319/1.

1705 سورة طه، الآية: 54.

1706 في (د)، و(ر): القبائح.

1707 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 826-827.

1708 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 885).

1709 انظر: كتاب التعريفات، ص 340.

1710 سقط من (د)، و(ق).

1711 في (ل): الصلاة.

1712 في (د)، و(ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

الغَزْل[1714]، بالفارسيّة: "پُوده"[1715]، خلاف السّداد وهو ما يُمدّ من الغَزْل، بالفارسيّة: "تَارْ"[1716] استعيرت للوُصْلة والاختلاط. والمعنى أنّ الولاء وُصْلة واختلاط كوصلة النَّسب واختلاطه فيكون سبباً لاستحقاق الإرث مثله، وذلك أي[1717]: النّسب كما أنّه نِسْبة تحصّلَتْ[1718] من تسبّب الأب لإحياء الولد فكذلك الولاء نسبة تحصّلَتْ[1719] من تسبّب العتق لإحياء المعتَق. وهذا لأنّ الرّق موتٌ حكميّ ينافي[1720] المالكيّة الّتي بها فضل الإنسان على سائر الحيوانات ويصير به الشّخص عاجزاً عن التصرّفات مُلحقاً بالجمادات. فمن أعتق غلاماً فولاؤه له وهو الإرث بعد مَوْت الغلام فهذا الولاء لا يباع[1721] من غيره[1722] بأخذ ثمن منه بدله وإعطاء الولاء له كإعطاء المثمن للمُشْتري ولذا لا يُوهَب له ليُورثه بعد موته. والحاصل أنّ صاحب الولاء لا يتصرف فيه بنحو بَيْع وهبة وإلّا لكان للمشتري والمتّهب أن يتصرف في المعتَق بأن يكون وليّاً له يرثه بعد موته مع عدم النسبة بينهما بوجه شرعيّ وهو العتق. فظهر أنّ الميراث إمّا من نَسب أو من سبب شرعيّ لا غير. **(تفرّد بِهِ)** أي: بحديث النّهي في إسناده. **(عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ)** تابعيّ جليل. هو أبو عبد الرّحمن القرشيّ **[٨٩/١ب]** العَدويّ الْمَدنيّ مولى عَبد الله بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنهم. تُوفّي سنة سَبْع وعِشْرين ومائة[1723]. قال الجَوْهريّ[1724]: "الدِّينار أصله الدِّنَّار بالتشديد فأُبْدِل من أحد[1725] حَرْفَيْ تَضْعيفه ياء لئلّا يلتبس بالمصادر التي تجيء على فِعّال كقوله تعالى ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾"[1726] انتهى. "ونظيره السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه في البَسْملة: "طَوِّل الباء وأَظْهر السينات ودوِّر الميم"[1727]، فإنّ أصله السِّنَّات فإنّه ليس في بسم الله سينات بل سنّات"[1728]. ودلّ

[1713] الحاكم، المستدرك، 341/4؛ البيهقي، السنن الكبرى، 292/10–293. أصل الحديث في الصحيحين بلفظ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ". انظر: البخاري، "الفرائض"، 21، (رقم الحديث: 6756)؛ مسلم، "العتق"، 16، (رقم الحديث: 1596). الحديث صحّحه الحاكم، ووافقه عليه الذهبي كما في المستدرك، 379/4–380 (رقم 7990، 7991). وصحّحه أيضاً الألبانيّ في إرواء الغليل، 109/6–114، 134 (رقم 1668، 1695)، وصحيح الجامع الصغير، 1201/2 (رقم 7157)، والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، 280/7 (رقم 4929).

[1714] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 738.

[1715] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: پُوْدْ. لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[1716] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[1717] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أَنَّ.

[1718] في (ق): تحصلت.

[1719] في (ق): تحصلت.

[1720] في (د): في.

[1721] في (د): لا يباغ.

[1722] في (د): غير.

[1723] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بنُ دِينَارٍ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، المتوفّى سنة 127 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 250/1 (رقم 2944)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 125/1–126 (رقم 111)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 253/5–255 (رقم 117)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 417/2 (رقم 4297)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 471/14–474 (رقم 3251)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 180/5–181 (رقم 3410)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 173/1.

[1724] هو: إِمَامُ اللُّغَةِ، أَبُو نَصرٍ إِسْمَاعِيلُ بنُ حَمَّادٍ التُّرْكِيُّ الجَوْهَرِيُّ الفَارَابِيُّ، صاحب كتاب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المتوفّى سنة 393 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 80/17–82، (رقم 46)؛ لسان الميزان لابن حجر، 400/11–402، (رقم 1262)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 446/1–448، (رقم 913)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 142/3–143.

[1725] في (د): واحد.

[1726] سورة النبأ، الآية: 28. انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، 659/2 (مادّة: دنر). انظر أيضاً: مفردات ألفاظ القرآن، ص 318؛ القاموس المحيط، ص 503. ذكره المؤلّف أيضاً في فروق حقّي للمؤلّف، ص 143، 215.

[1727] هذا الكلام ذكره عن عمر بن عبد العزيز: الزمخشري في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 5/1؛ والنسفي في مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 4/1؛ والمؤلّف في روح البيان، 310/10؛ ومحمود الآلوسي في روح المعاني، 94/1. ذكره المؤلّف أيضاً ناقلاً عن الكشاف في فروق حقّي، ص 214.

[عليه][1729] على كَون أَصله الدِّنّار مجيء جمعه على دنانير وهو مُعرّب على ما في القاموس[1730] وغيره. وقد أخطأ الحَليمي[1731] حيث قال: "كان في الأصل عَربيّاً ثم شاع استعماله في الفارسيّة"[1732]. ويدلّ على خطاءه[1733] أيضاً ما قال الجواليقي في المعرّبات: "الدينار فارسيّ معرّب. وأصله دِنّار. وهو وإن كان مُعرّباً فليس يَعْرِف العربُ له اسماً غير الدّينار فقد صار كالعربيّ. ولذلك ذكره الله تعالى في كتابه[1734]؛ لأنّه خاطبهم بما عَرفوه. واشتقّوا منه فعلاً فقالوا: رجلٌ مُدَنَّر: كثير الدّنَانير. وبِرْزَوْنٌ[1735] مُدَنَّرٌ. أشهبُ مستدير النَّقْش ببياض وسواد"[1736] انتهى كلامه. وقيل: "أصله بالفارسيّة دِينٌ آرْ أي: الشريعة جاءت به" على ما في مفردات الرّاغب[1737]. ثمّ الدّينار يُستعمل في الفارسيّة فيما كان مضروباً من الذّهب والفضّة وفي العربيّة فيما كان مَسْكوكاً من الذّهب فقط. وقد استعمله العرب عَلَماً للإنسان كالحجر للرجل والفضّة للجارية. (**عَنِ ابْنِ عُمَرَ**) أي: حال كونه ناقلاً وراوياً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه[1738]. وهو **[١/٩٠أ]** من العَبادلة الأربعة، وأحد السّتّة المشهورين بالرّواية، شهد له النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالصَّلاح. وُلِد قبل الوحي لسنة[1739]، ومات بمكّة سنة ثلث[1740] وسَبْعين في إمام[1741] عَبْد الملك من الأُمويّة[1742].

(**وَقَدْ يَتفرّد بِهِ**) أي: بالحديث (**رَاوٍ**) وناقل آخر. (**عَنْ ذَلِكَ الْمُتفرّد**[1743]) يعني يكون الثاني المتأخّر متفرّداً كالأوّل المتقدّم فيكون الرّواية غريبةً في طبقتَيْن. (**كَحَدِيثِ شُعَبِ الْإِيمَانِ**) وهو قوله عليه الصّلوة[1744] والسّلام[1745]

[1728] ذكره المؤلّف ناقلاً عن ابن الكمال في فروق حقّي، ص 214-215. انظر: حاشية ابن الكمال على حاشية السيد على أوائل الكشاف، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم :شورلولي علي باشا، رقم: 00074-002، ورقة: 381 أ.

[1729] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1730] انظر: القاموس المحيط، ص 503.

[1731] هو: لطف الله بن يوسف الحليمي الرومي الحنفي، المتوفّى في نهاية القرن الخامس عشر ميلادياً. عالم فاضل. من آثاره: بحر الغرائب في لغة الفرس، وكتاب في الفرائض. انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، 156/8-157.

[1732] كتاب بحر الغرائب في لغة الفرس ما زال مخطوطاً، انظر: إستانبول :مكتبة سليمانية، قسم أسعد أفندي، تحت رقم: 3281. ولم يمكن لي الحصول عليه.

[1733] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: خطائه.

[1734] انظر: سورة آل عمران، الآية: 75.

[1735] في المعرّب للجواليقي: وبِرْذَوْنٌ.

[1736] المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي، ص 239 (رقم 290).

[1737] ص 318.

[1738] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عنهما. وهو في (ع): رضي الله تعلى عنه.

[1739] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بسنة.

[1740] في (ل): ثلاث.

[1741] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أيّام. وهذا هو الصحيح لموافقته لمعنى الجملة.

[1742] هو: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمنِ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بن الخَطَّابِ بن نُفَيْلٍ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ الْمَكِّيُّ الْمَدَنِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ. أَسْلَمَ وَهُوَ صغِيرٌ، ثُمَّ هَاجَرَ مَعَ أَبِيهِ لَمْ يَحْتَلِمْ، وَاسْتُصغِرَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَأَوَّلُ غَزَوَاتِهِ الخَنْدَقُ، وَهُوَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَتُوُفِّيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ 73 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 171/1-173 (رقم 13)؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 80/3-83 (رقم 1630)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 261/1-264 (رقم 321)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 37/1-40 (رقم 17)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 203/3-239 (رقم 45)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 332/15-341 (رقم 3441)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 155/4-161 (رقم 4852)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 291/5-293 (رقم 3604)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 81/1.

[1743] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في طبعتي اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 320/1)، ونور الدين عتر، ص56): المنفرد

[1744] في (ل): الصلاة.

[1745] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ل)، إلّا أنّه (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النسخ الأخرى: والسّلم.

"الإيمان بِضْعٌ وسَبْعون شعبةً أفضلها قول لا إله إلّا الله، وأَدْناها إِمَاطة الأذى عن الطّريق، والحياء شُعْبة من الإيمان"[1746] كما في تفسير البغويّ[1747]. قال النّسفيّ في التّيسير[1748]: "وأَقْصى ما يتناوَله لفظ هذا الحديث سَبْعة وسَبْعون"[1749] انتهى. "وذلك أنّ البِضع بكسر الباء إمّا ما بين الثلث[1750] والعشر فيكون العَدد ستّةً، وإمّا من الثلث[1751] إلى التّسع على أن يكون الغاية داخلةً فيما قبلها فيكون سَبْعة كما قال أهل الضّبط والأصول: "الأمّة" من الأربعين إلى المائة، و"الرّهط" من السَّبْعة إلى الأربعين، و"النّفر" من الثلثة[1752] إلى التّسعة، وكذا "البضع"[1753]. ولَمَّا كان البَضْع بالفتح بمعنى القَطع جعل "البِضع بالكسر المقتطع عن العشرة"[1754]. والشُّعَب كصُرَدٍ جمع شُعْبة وهي بالضّم ما بين القَرْنَيْن والغُصْنَيْن وطرف الغُصْن والطّائفة من الشيء أريد بها ههنا القطعة يعني الخصلة. وفيه تَشْبيه الإيمان بالشّجرة التي لها أغصان كثيرة عالية فكما لا يكون الشجرة شَجرة إلّا بأغصانها فكذا لا يكون الإيمان إيماناً إلّا بفروعه وخصائله. وفيه علم كثير لمن تأمّل ولَمَّا كانت الأعمال الصّالحة من جملة **[١/٩٠ب]** الدّلائل على الإيمان أطلق اسم الإيمان عليها مجازاً، وإماطة الأذى عن الطّريق إزالة ما يوذي[1755] من نحو شَوْك وشجر وحجر وطين عن طريق المسلمين. وأفرد[1756] الحياء بالذكر؛ لأنّه كالدّاعي إلى سائر الشّعب؛ لأنّ أهل الحياء يخاف فضيحة الدّنيا والآخرة فينزجر[1757] عن المعاصي، والغرض في الحياء هو أن تَسْتحي من الله تعالى أن يَراك حيث نهاك أو يفقدك حيث أمرك فإذا غَسَلْتَ وَجْهك فطَالِع هذا المعنى والسنّة فيه. الحياء من الله تعالى أن تكشف عورتك في خلوتك أو تنظر إلى عورة امرأتك وإن كان قد أُبيح لك ذلك، ولكن استعمال الحياء فيه أفضل وأَوْلى. (**تفرّد بِهِ**) أي: بحديث شعب الإيمان. (**أَبُو صَالِحٍ**) اسمه ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات المدنيّ. كان يجلب السَّمْنَ أو الزَّيْت إلى الكوفة مولى جُوَيرية العَطفانيّ[1758]. قال أحمد بن حنبل: "هو ثقة من أجلّ النّاس وأوثقهم"[1759].

[1746] مسلم، "الإيمان"، 58، (رقم الحديث: 35)؛ أبو داود، "السنة"، 14، (رقم الحديث: 4676)؛ الترمذي، "الإيمان"، 6، (رقم الحديث: 2614)؛ النسائي، "الإيمان"، 16، (رقم الحديث: 5008)؛ أحمد، المسند، 414/2، 445. انظر لطرق الحديث وتخريجه التفصيلي: فتح الباري لابن حجر، 67/1؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، 370/4-372 (رقم 1769).

[1747] المسمّى بـ معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، 19/1 لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشّافعيّ، المتوفّى سنة 510 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1257/4-1259 (رقم 1062)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 439/19-443 (رقم 258)؛ طبقات المفسرين العشرين للسيوطي، ص 49-50؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 48/4-49.

[1748] المسميّ بالتيسير في التفسير لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي السمرقندي، المتوفّى سنة 537 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 126/20-127 (رقم 76)؛ لسان الميزان لابن حجر، 327/4 (رقم 1026)؛ طبقات المفسرين العشرين للسيوطي، ص88؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 115/4.

[1749] الكتاب ما زال مخطوطاً، انظر: إستانبول :مكتبة سليمانية، قسم طرحان والده سلطان، المجلد الأول، تحت رقم: 115. ولم يمكن لي الحصول عليه.

[1750] في (ل): الثلاث.

[1751] في (ل): الثلاث.

[1752] في (ل): الثلاثة.

[1753] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 50.

[1754] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 129.

[1755] في (ر)، و(ل): يؤذي.

[1756] في (ر): وإفراد.

[1757] في (ر): فينزجوا.

[1758] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الغَطفانيّ.

[1759] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 525/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 36/5؛ تهذيب الكمال للمزّي، 515/8؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 196/3.

توفيّ بالمدينة سنة إحدى ومائة[1760] فيكون تابعيّاً لمساعدة التّاريخ ولروايته[1761]. (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**) وقد سبق تَرجمته. وكان وفاته سنة[1762] سبعٍ[1763] وخَمْسين[1764] دُفن بالبقيع. قال الشّافعيّ: "أبو هريرة أحفظ من[1765] رَوى الحديث في دَهره"[1766]. (**وَتفرّد**)[1767] بِهِ (**عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ**)[1768] المترجَم قبل هذا. وهو فاعل تفرّد يعني رواه أبو صالح عن أبي هريرة مُنْفرداً ليس معه[1769] شريك في الرّواية عنه، ثمّ رواه عبد الله بن دينار عن أبي صالح كذلك.

(**وَقَدْ يَسْتَمِرُّ التَفَرُّدُ فِي جَمِيعِ رُوَاتِهِ**) أي: يدوم إلى آخر الإسناد ويمضي على حدّ سَواء من غير انقطاع في خِلاله **[١/٩١أ]**. والاستمرار بالفارسيّة: "روان شُدَن"[1770]. فقد يُستعمل في جَريانٍ مطلق من غير أن يُعتبر فيه مَبْدأ معيّن ومنتهىً مَحْدُود كالأزليّ الأبديّ. وقد يستعمل فيما له ابتداء[1771] وليس[1772] له[1773] انتهاء. (**أَوْ أَكْثَرِهِمْ**) فيكون مُنْقطعاً في أثناء الإسناد فيصير الإسناد إمّا في صورة العزيز، [وإما في صورة][1774] المشهور ولكن لا اعتبار بذلك؛ لأنّ الأقلّ في بعض الطّبقات يقضي على الأكثر وأَوْ للتّنويع. (**وَفِي مُسْنَدِ الْبَزَّارِ**) من البزر بفتح الموحّدة وتقديم الزّاي على المهملة. وهو "حبّ كل شيء يُبْزَر للنّبات، والمراد بالبزّار هنا بيّاع[1775] بَزْرِ الكَتَانِ أي: زَيْتِه[1776] بلغة البَغادِدَة؛ لأنّ المقصود منه دُهْنه وإليه نُسب أبو بكر أحمد بن عمرو صاحب الْمُسْنَد"[1777]. مات البزّار سنة اثنتين وتسعين ومائتين[1778]. والمسنَد من الحديث خلاف المرسَل، وهو الذي اتّصل إسناده إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[1779] مثل

[1760] هو: القُدْوَةُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو صالِحٍ السَّمَّانُ ذَكْوَانُ بنُ عَبْدِ اللهِ مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ جُوَيْرِيَةَ الغَطَفَانِيَّةِ، المتوفّى سنة 101 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 524/2-525 (رقم 806)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 89/1-90 (رقم 78)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 36/5-37 (رقم 10)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 513/8-517 (رقم 1814)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 195/3-196 (رقم 1920).

[1761] في (ق): ولرواية.

[1762] سقط من (ق).

[1763] في (ق): خمس.

[1764] في (ق): وسبعين. هنا في (ع) فوق الكلمة: وفيما سبق ذكر المؤلّف أنّه رضي الله عنه توفي سنة ثمان وخمسين، وهو الصحيح كما بيّناه فيما مضى.

[1765] سقط من (ع).

[1766] انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 341/67؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 546/2؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 36/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 599/2؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 72/1.

[1767] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل)، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: وَتفرّد بِهِ.

[1768] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: وتفرّد بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صالِحٍ.

[1769] سقط من (د).

[1770] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 758/2.

[1771] في (ق): ابتداءه.

[1772] سقط من (ر).

[1773] سقط من (ر)، و(ع).

[1774] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1775] في (ق)، و(ع): بياع.

[1776] في (ق): زينة.

[1777] انظر: القاموس المحيط، ص 445-446.

[1778] هو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحَافِظُ الكَبِيرُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَد بن عَمْرِو بنِ عَبْدِ الخَالِقِ البَصرِيُّ، البَزَّارُ، صاحِبُ الْمُسْنَدِ الكَبِيرِ، المتوفّى سنة 292 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 334/4-335 (رقم 2157)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 653/2-654 (رقم 675)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 554/13-557 (رقم 281)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 124/1-125 (رقم 505)؛ لسان الميزان لابن حجر، 237/1-239 (رقم 750)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 209/2.

[1779] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عليه الصّلوة والسّلم[1780]. وقد يكون متّصلاً صورة منقطعاً حقيقةً كما إذا قيل: روى مالك عن الزّهريّ عن ابن عبّاس عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[1781]؛ لأنّ الزّهريّ لم يسمع من ابن عبّاس فيكون منقطعاً وسيأتي بيان المسند مفصّلاً. واحترز بِمُسْنَد البزّار عن مُسْند غيره، فإنّ الْمَسانيد كثيرة كمسند أحمد بن حنبل، ومسند الدّارميّ، ومسند أبي داود الطّيالسيّ، ومسند أبي يَعْلى[1782] [الْمَوْصِليّ][1783]، ومسند إسحق بن رَاهَوَيْه، وأشباهها. قال بعض أئمّة الحديث: كتب الْمَسانيد غير ملتحقة[1784] بالكتب الخَمْسة الّتي هي الصّحيحان، وسُنن أبي داود، وسُنن **[١/٩١ب]** النّسائيّ، وجامع التّرمذيّ[1785]، وما جرى مَجْرها في الاحتجاج بها والرُّكُون إلى ما يُورَد فيها[1786] مُطلقاً، فإنّ عادتهم فيها أن يُخَرِّجُوا في مسند كلّ صحابيّ ما رَوَوْهُ من حديثه[1787] غير متقيّدين بأن يكون حَديثاً مُحتجّاً فلهذا تأخّرتْ مرتبتها وإن خلت[1788] لجلالة مؤلّفيها عن مرتبة الكتب الخَمْسة وما التحق بها من الكتب المصنَّفَة على الأبواب. (**وَالْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ**) احترز به عن المعجم الأكبر والمعجم الأصغر لا الكبير والصّغير وإلّا لكان الظّاهر الوَسيط كالبَسيط والوسيط[1789] والوَجيز في التّفسير [لكن اشتهر كتبه بالمعجم الكبير والأوسط والصّغير][1790]. والمعجم [ما رُتِّب على حروف التهجّي[1791]. و][1792]بمعنى الْمُعرب بالحركات الثلث[1793] والْمُعْلَم بالنّقاط والهمزات والمدّات والتّشديدات، فإنّ بها يُزَال العُجْمة والاشتباه[1794]. فالهمزة في أعجم للسَّلْب وذلك أنّهم كانوا في الأوائل يُجَرِّدون الْمَصاحفَ والكُتب عن النَّقْط[1795] والتشكل[1796] لاستغنائهم عن مثل ذلك ولحمل المتعلّم على قوّة الضّبط والحفظ إلى أَنْ وَقَع اللحن في الكلمات فجعلوا الإعراب عليها فكانت علامة الفتحة نقطةً فَوْق الحَرف وعلامة الضّمّة نقطةً في نفس الحرف وعلامة الكسرة نقطةً تَحْت الحَرف وعلامة الغنّة نقطتَيْن، ثمّ نقل الخليل بن أحمد الفراهيديّ[1797] الإعراب من صُورة

[1780] في (ق): عليه الصلوة والسّلام، وفي (د)، و(ع): صلّى الله عليه وسلّم، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1781] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[1782] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يَعْلَا.

[1783] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق).

[1784] في (د): ملحقة.

[1785] هو هكذا هنا في (ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الترمدي.

[1786] في (ق): وفيها.

[1787] في (ق): حديث.

[1788] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: جَلَّتْ.

[1789] سقط من (د).

[1790] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1791] قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة، ص 135: "المعاجم: جمع معجم، وهو في اصطلاحهم: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء".

[1792] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1793] في (ل): الثلاث.

[1794] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 215.

[1795] في (ر): النُّقَط.

[1796] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الشَّكل.

[1797] هو: الإِمَامُ، صاحِبُ العَرَبِيَّةِ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الخَلِيْلُ بنُ أَحْمَدَ بْن عَمْرو بن تَمِيم الفَرَاهِيدِيُّ البَصرِيُّ. هو أوّل من سمّي في الإسلام بأحمد وأصله من الأزد من فراهيد .ولد ببصرة. وكان غاية في استخراج ما سئل النحو وتصحيح القياس. وهو أوّل من استخرج العروض، وحصن به أشعار العرب. وكان من الزهاد في الدنيا المنقطعين إلى العلم. وكان شاعراً مقلاً. وتوفّي الخليل بالبصرة سنة 175 هـ. وعمره أربع وسبعون سنةً. وله من الكتب المصنفة: كتاب العين، كتاب النغم، كتاب العروض، كتاب الشّواهد، كتاب النّقط والشكل، كتاب الإيقاع. انظر لترجمته: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي، 1260/3–1271 (رقم 465)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 178/1–179 (رقم 149)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 326/8–333 (رقم 1725)؛ سير

النقط[1798] [عا][1799] إلى ما عليه الآن. وكلّ ذلك لصيانة الخطّ عن التّصْحيف، فإنّ بتقييد الْمُشكِل وإعجامه يَحْصل الأَمْن من اللَّبْس وبتقييد الواضح وإيضاحه يحصل قوّته. ولذا "قال أهل الحديث: وعلى كاتب الحديث صَرْف الهمّة إلى ضَبْطه وتحقيقه شكلاً ونقطاً وإعراباً[1800] **[١/٩٢أ]** بحيث يُؤمن اللبس معه سواء كان المشكّل والمضبوط مُشْكِلاً وملتبِساً أم لا ينتفع[1801] المبتدي وغيره"[1802]. ثمّ لَمَّا غلب الجهل وفَسَدت الخطوط ووقع النّسخ في أيدي من لا معرفة له بالألفاظ والمعاني زادوا في الضّبط فمثّلوا الكلمات الْمُبْهمة التي من شأنها التّحريف والتّصحيف بالأمثلة كصَاحب القاموس[1803] ونحوه، وكتبوا أيضاً قولهم بالمعجمة والمهملة. ومنه يُسْتَفاد أنّ أَحْسَن الخطّ أَبْيَنُه وأصحّ ما يُطَالَع من الكتاب أَسْلَمُه. **(لِلطَّبَرانِيّ)**[1804] "نسبة إلى طَبَرِيّة، محركةً: وهي قَصَبَة الأُرْدُنّ. ومنها الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد"[1805] مات سنة ستّين وثلثمائة[1806]. "وأمّا الطّبري فنِسْبة إلى الطَبَريّة[1807] قرية بواسط"[1808]. فظَهر الفرق بين الطّبرانيّ والطّبريّ كما قال ابن خَلّكان: "قالوا في النسبة إلى طبرستان: طَبَرِيّ، وإلى طبريّة الشّام: طبرانيّ"[1809]. "وطبرستان: [إقليم][1810] متّسع ببلاد الفحم[1811] كاور[1812] خراسان[1813]"[1814]. "وآمُل بالمدّ وضمّ الميم مدينة عظيمة هي قصبة طبرستان"[1815]، منها الإمام

أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 554/13-557 (رقم 281)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 147/3-148 (رقم 1830)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 557/1-560 (رقم 1172)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 275/1-277.

[1798] في (ع): النقطة.

[1799] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[1800] في (ق): وإعرابها.

[1801] في (ق): ينقطع.

[1802] انظر: المنهل الرّويّ في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ص 92. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 6.

[1803] انظر: القاموس المحيط، ص 1466.

[1804] هنا في هامشي الأصل، و(ر): "أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني؛ كان حافظ عصره، رحل في طلب الحديث من الشام إلى الحجاز والعراق واليمن ومصر وبلاد الجزيرة [الفراتية]، وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة، وسمع الكثير، وعدد شيوخه ألف شيخ، وله المصنفات [في وفيات الأعيان: الممتعة] النافعة الغريبة منها كتب المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير وهي أشهر كتبه، [و]روى عنه الحافظ أبو نعيم وخلق كثير. ومولده سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، وسكن أصبهان إلى أن توفي بها [في وفيات الأعيان: يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة] سنة ستين وثلثمائة، وعمره تقديراً مائة [في وفيات الأعيان: سنة رحمه الله تعالى، وقيل إنه توفي في شوال، والله أعلم، ودفن إلى جانب جمعه الدوسي صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلم]. والطبراني: بفتح الطاء [في وفيات الأعيان: المهملة] والباء الموحّدة [في وفيات الأعيان: والراء وبعد الألف نون، هذه النسبة] نسبة إلى طبرية، والطبري نسبة إلى طبرستان، [في وفيات الأعيان: وقد تقدم ذلك]. واللخمي: بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة [في وفيات الأعيان: وبعدها ميم، هذه النسبة] نسبة إلى لخم، واسمه مالك بن عدي، وهو أخو جذام، [في وفيات الأعيان: وقد تقدم القول في تسميتهما بهذين الاسمين لم كان]. ومطير: تصغير مطر." كذا في وفيات الأعيان لابن خلكان. انظر: 407/2 (رقم 274).

[1805] انظر: القاموس المحيط، ص 552).

[1806] في (ل): وثلاثمائة. أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني؛ كان حافظ عصره، رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة، وسمع الكثير، وعدد شيوخه ألف شيخ، وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة منها المعاجم الثلاثة: "الكبير"، و"الأوسط"، و"الصغير" وهي اشهر كتبه، وروى عنه الحافظ أبو نعيم والخلق الكثير. ومولده سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، وسكن أصبهان إلى أن توفّي بها يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة، وعمره تقديراً مائة سنة. انظر لترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان، 407/2 (رقم 274).

[1807] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: طَبَريّة.

[1808] انظر: القاموس المحيط، ص 552.

[1809] انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 407/2.

[1810] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق).

[1811] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان: العجم.

[1812] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان: يجاور.

[1813] في (ط): حراسان. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان.

[1814] انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 68/1.

الطَّبريّ صاحب التفسير والتاريخ، مات ببغداد سنة عشر وثلثمائة[1816]. فكان أَقْدم من الطّبرانيّ. (**أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ**) مبتدأ مؤخّر لخبر مقدّم هو: "وفي مُسْنَد البزّار". "والمثال جُزْئيّ من جزئيّات القاعدة الكليّة يورد لإيضاحها وكشفها"[1817]. (**لِذَلِكَ**) أي: مُورَدة لما ذُكر "من استمرار التفرّد في جميع الرّواة أو أكثرهم لا لمطلق التفرّد"[1818]، فإنّه لا اختصاص له بالْمُسْنَد المذكور ونحوه.

[الفرد النسبيّ]

(**وَالثَّانِي:**) وهو الذي يكون التفرّد والغرابة في أثناء **[١/٩٢ب]** الإسناد[1819]، لا في أَصْل السّند. (**الْفَرْدُ النِّسْبِيُّ**) نِسبة إلى النِّسبة. وهي إضافة أحد الأمرين إلى الآخر وهو مقابل الْمُطلَق؛ لأنّ الْمُطْلَق لا يُضَاف إلى شيء لكماله في نفسه. (**سُمِّيَ**) أي: الثّاني[1820]. (**نِسْبِيّاً**) أي: جعل اسمه نِسْبيّاً وَأُعْلِم به. (**لِكَوْنِ التفرّد فِيهِ**) أي: في سنده[1821]. (**حَصَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ**) إمّا[1822] لإضافة[1823] إليه، فإن قلتَ: إنّ الفرد المطلق أيضاً كذلك فإنّ التّابعيّ الذي يَرْوي عن الصّحابيّ شخص مُعيّن، قلتُ: تعيّنُه إنّما هو مع احتمال استمرار التفرّد في جميع السَّند فكان بحيث [لم يكن][1824] مُعيّناً بل كانت الغرابة سَارية في كلّ طبقة من الطّبقات، وذلك الاحتمال مَرْفوع فيما إذا كان التفرّد واقعاً في أثناء الإسناد. ولذا قيّد[1825] الشّخص بالمعيّن، فكان المعيّن في مُقَابلة المطلق. ومن قال[1826]: "إنّ الغرابة إذا كانت في أصل السَّند فكأنّها وجدَتْ في الجميع؛ لأنّ الإسناد دائر على ذلك الأصل"[1827]، فكلامه لا أصل له. تدبّر. قالوا: "كما يكون الفرد النّسبيّ بالنّسبة إلى شخص مُعيّن قد يكون بالنّسبة إلى بلد معيّن كما يقال: هو من أفراد الكوفيّين أو الشّاميّين"[1828]. فإن أراد قائل ذلك أنّه رواه واحد منهم فهو من الفرد المطلق لا النّسبيّ إلّا أنّ المتبادر من الإطلاق والاستعمال هو المعنى الأوّل. (**وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي نَفْسِهِ مَشْهُوراً**) بِأَنْ يَنْقله أوّلاً ما فوق الاثنين ما لم يَبْلغ حدّ التّواتر، وهو معنى قوله "في نفسه" أي: في ذاته. وأصله فقول المص[1829] فيما سَبق: "كأن[1830] يَرويه عن الصّحابة أكثر

[1815] انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، 515/2.

[1816] في (ل): وثلاثمائة. هو: الإمام المفسّر المؤرّخ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بآمل طبرستان، وتوفي في السادس والعشرين من شوال سنة عشر وثلثمائة ببغداد. انظر لترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان، 191/4-192 (رقم 570).

[1817] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 61.

[1818] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 237.

[1819] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 237.

[1820] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 237.

[1821] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 237.

[1822] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أي.

[1823] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بالإضافة

[1824] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[1825] في (ق): فيه، وفي (ع): قيل.

[1826] لم أجد صاحب هذا القول.

[1827] لم أجده.

[1828] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 238؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 324/1.

[1829] في (ل): المصنّف.

[1830] في (د): "كأن كأن" بتكرار كأن.

من واحد" يَعُمّ الاثنين وما فوقهما. وقول من قال[1831]: "إنّ المراد كونه مشهوراً على أَلْسِنَة **[١/٩٣أ]** النّاس"[1832] نسيان لمعنى النّفس وذهول[1833] عن فائدة[1834] القَيد. وكذا حَمْلُ الشّهرة[1835] "على أن يكون الحديث من طُرق أُخرى لم يتفرّد فيها رَاوٍ"[1836] فاسد؛ لأنّا قد نقلنا عن المص[1837] قَبل هذا أنّه قال: "إن رَوى عن الصّحابيّ أكثر من واحد ثم تفرّد عن أحدهم واحد فهو الفَرْد النِّسبيّ ويسمّى مشهوراً فالمدار على أصله"[1838] انتهى. نعم، إنّ هذا ليس هو المشهور عند القَوم، فإنّ المشهور عندهم ما كان أصله عن آحاد ثمّ اشتهر[1839] كما دلّ عليه لَفظه وهو الحقّ في الحقيقة والّذي ذهب إليه المص[1840] مجرّد تَسْمية. ثم "إن" كلمة إنْ وَصْليّة[1841] عند قوم لا يقتضي[1842] جواباً ومعطوفة على نظرتها[1843] عند أخرى[1844] على أن يكون الجواب مَحْذوفاً بقرينة ما سَبق من الكلام. والتقدير إن لم يكن الحَديث في نفسه مشهوراً، وإن كان مشهوراً يعني سمّي نِسْبيّاً لما ذكره المص[1845]. وقد مضى نظير هذا فارجع فلا نعيده.

(**وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ**[1846] **عَلَيْهِ**) أي: على الفرد النِّسبيّ. بل يقال له: الغريب غالباً. وفيه تَسامح؛ لأنّ الفرديّة معنًى قائم بالفرد كالوحدانيّة معنى قائم بالواحد فالذي يطلق عليه على القلّة هو لفظ الفَرد الذي هو صفة لا الفرديّة التي هي المعنى المصدريّ. فالأَوْلى أن يقول: "ويقلّ إطلاق الفرد عليه"[1847]. وإنّما آثر الْمُسْتقبل على الماضي حيث قال: "ويقلّ" دون قلّ؛ لأنّ ذلك الإطلاق ليس بمَخْصُوص بالماضين من أهل الحديث، بَل هو جَارٍ الآن. (**لِأَنَّ الْغَرِيبَ وَالْفَرْدَ**) أي: وإنّما جاز إطلاق الفرد الموضوع للمُطْلق على المقيّد وهو الفرد النِّسبيّ؛ لأنّ الغريب في الفرد[1848] (**مُتَرَادِفَانِ لُغَةً**) أي: لفظان راكبان على معنًى واحدٍ في اللغة **[١/٩٣ب]** من طريق اللُّزوم، وذلك أنّ الفرد في اللغة وإن كان بمعنى المنفرد[1849] الذي لا يختلط به غيره. "والغَريب: مَنْ بَعُدَ عن وطنه"[1850]، والكلام الغريب هو البعيد عن الفهم إلّا أنّ البُعد عن الوطن لما استلزم الانفراد؛ إذ ليس للغريب مَعارف كان الغريب والفرد بمنزلة المترادفين مآلاً[1851] وإلّا فاللغة تقتضي[1852]

[1831] لم أجد صاحب هذا القول.
[1832] لم أجده.
[1833] في (ع): زهول.
[1834] في (د): الفايدة.
[1835] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.
[1836] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 237.
[1837] في (ل): المصنِّف. بنقل قاسم بن قطلوبغا الحنفي عن شيخه الحافظ ابن حجر.
[1838] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 47. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 319/1.
[1839] في (د): أشهر.
[1840] في (ل): المصنّف.
[1841] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 12.
[1842] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: لا تقتضي.
[1843] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: نظيرتها.
[1844] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: آخرين.
[1845] في (ل): المصنّف.
[1846] في إحدى نسخ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 238: الفرد.
[1847] كما في إحدى نسخ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 238.
[1848] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 238-239.
[1849] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 201، 239.
[1850] انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 326/1-327.
[1851] في (ق): كمالا.

بالتّغاير بينهما دُون التّرادف. وبهذا يَبطل قَول من قال[1853] ببطلان التّرادف. (**وَاصْطِلَاحاً**) أي: في الاصطلاح والعرف، فإنّ تعريف أحدهما تعريف الآخر. وهو ما يكون إسناده متّصلاً إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ولكن يَرْويه واحد إمّا من التّابعين أو مَنْ دُونَهم. وقد سَبق معنى اللغة والاصطلاح. (**إلَّا أَنَّ أَهْلَ الاصْطِلَاحِ**) أي: خاصّته[1854]. "فإنّ أهل الشيء خاصّته الْمَنْسوبة إليه. فأهل البلد خاصّته الذين يُنْسَبون إليه، وكذا أهل الدّار وأهل الحيّ. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[1855]"[1856]، وقوله عليه الصّلوة[1857] والسّلم[1858] "إنّ لله[1859] أَهْلِين من النّاس. أهل القرآن وهم أهل الله"[1860] أي: خاصّته[1861] الْمُشَرَّفة بالإضافة إليه.[1862] وعلى هذا إطلاق أهل الله على الأولياء. فإن قلتَ: الأهل يُفسَّر بالأزواج والأولاد وبالعَبِيد والإماء وبالأقارب وبالأصحاب وبالمجموع ومنهم من ليس من الخواصّ. قلتُ: المراد بالاختصاص ههنا[1863] اختصاص إضافيّ سواء كان المختصّ من أهل الخُصوص أو من أهل العُموم كأهل بيت الرّسول، فإنّ المراد به من حَواه بيتُ النبوّة رجالاً أو نساءً مطلقاً ونبّه عليه الصّلوة[1864] والسّلم[1865] بقوله "سَلْمانُ مِنَّا أهلَ البيت"[1866]. إنّ مَوْلى القوم يصحّ [١/٩٤أ] نِسْبته[1867] إليهم. وفيه سرّ آخر مكشوف على أهل الكَشْف. واللام في الاصطلاح للعَهْد، والمراد اصطلاح الحديث. (**غَايَرُوا بَيْنَهُمَا**) أي: أَوْقعوا المغايرة بَينهما وحَصَّلوها لكن لا مطلقاً وإلّا لم يكونا مترادفَيْن لغةً

[1852] في (د): يقتضي.

[1853] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 239.

[1854] في (ق): خاصة.

[1855] سورة هود، الآية: 45.

[1856] نقله المؤلّف في فروق حقّي، ص 44 عن ابن الكمال. وهو في شرح خمرية ابن الفارض لابن الكمال باشا، ص 37.

[1857] في (ل): الصلاة.

[1858] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[1859] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، (ط)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الله.

[1860] ابن ماجه، "المقدمة/السنة"، 16، (رقم الحديث: 255)؛ أحمد، المسند، 127/3،127-128، 242؛ الدارمي، "فضائل القرآن"، 1، (رقم الحديث: 3369)؛ النسائي، السنن الكبرى، 263/7، (رقم الحديث: 7933)؛ الطيالسي، المسند، ص 283، (رقم الحديث: 2124)؛ الحارث بن أبي أسامة، المسند كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة للهيثمي، 739/2، (رقم الحديث: 733)؛ الحاكم، المستدرك، 556/1؛ البيهقي، شعب الإيمان، 551/2، (رقم الحديث: 2688)؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 63/3؛ 40/9؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 414/8. صححه عدد من العلماء. انظر: المستدرك للحاكم، 556/1؛ تلخيص المستدرك للذّهبيّ، 743/1 (رقم 2046)؛ الترغيب والترهيب للمنذري، ص 288 (رقم 2121)؛ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، 121/1-122 (رقم 214)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 152 (رقم 249)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 293/1 (رقم 768)؛ 504/2 (رقم 3125)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 84/4-86 (رقم 1582)؛ 448/4)؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، 432/1 (رقم 2165).

[1861] في (ق): خاصة.

[1862] انظر: شرح خمرية ابن الفارض لابن الكمال باشا، ص 37.

[1863] في (ق): هنا.

[1864] في (ل): الصلاة.

[1865] في (ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

[1866] ابن سعد، الطبقات الكبرى، 62/4؛ 231/7؛ الطبراني، المعجم الكبير، 612/6-613، (رقم الحديث: 6040)؛ الحاكم، المستدرك، 598/3؛ الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، 337/2، (رقم الحديث: 3522)؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 270/4؛ 408/21؛ المزي، تهذيب الكمال، 251/11؛ الذهبي، سير أعلام النّبلاء، 540/1. ضعفه عدد من العلماء. انظر: تلخيص المستدرك للذّهبيّ، 691/3 (رقم 6541)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 130/6؛ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسّيوطيّ، ص 289 (رقم 4696: رمز له بصح)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 558/1 (رقم 1505)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 176/8-180 (رقم 3704)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 480-481 (رقم 3272).

[1867] في (ق): نسبة.

واصطلاحاً، بل (**مِنْ حَيْثُ كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ وَقِلَّتُهُ**) قصداً منهم إلى التّفرقة بين الفردين الفرد الحقيقيّ المطلق والفرد الإضافيّ المقيّد إشعاراً بمرتبتهما.

(**فَالْفَرْدُ**) أي: لَفظه مُبتدأ وقوله: (**أَكْثَرُ مَا يُطْلِقُونَهُ**) مبتدأ ثان، وما مَصْدريّة. وضمير الجَمع إلى أهل الاصطلاح وهم أهل الحديث وأئمّته. وقوله: (**عَلَى الْفَرْدِ الْمُطْلَقِ**) متعلّق بمَحْذوف هو خبر للمبتدأ الثاني. "والجملة[1868] خبر للمبتدأ الأوّل، أي: فالفرد أكثر إطلاقهم إيّاه واقع على الفرد المطلق"[1869]؛ لأنّه يَحِقّ أن يُطْلق عليه الفرد لكماله في الفرديّة. لأنّه فرد من أَصْله فليس فيه غرابة وبُعْد من وَجْه.

(**وَالْغَرِيبُ أَكْثَرُ مَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى الْفَرْدِ النِّسْبِيِّ**) إعرابه كإعراب الأوّل، أي: والغريب أكثر إطلاقهم إيّاه واقع على الفرد النِّسبيّ؛ لأنّ معنى الفرديّة فيه إنّما كان في أثناء الإسناد فحصل غرابة وبُعْد من وجهين: الأوّل: تفرّد بَعض رُواته، والثاني: غرابة ذلك التفرّد وبُعْده من الأصل، فهو غريب لغةً واصطلاحاً فكان أحقّ باسم الغريب، والأوّل غريب اصطلاحاً فقط فكان أَجْدر باسم الفرد.

(**وَهَذَا**) أي: ما ذكر من المغايرة والتّفرقة المنقولة عن أهل الاصطلاح إنّما هي (**مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُ الاسْمِ عَلَيْهِمَا**) أي: على نَوْعي الفردين. والاسم هو الفرد والغريب. وفي بعض النّسخ: إطلاق الاسميّة مطابقاً **[١/٩٤ب]** لإطلاق الفرديّة. ففيه من المسامحة[1870] ما فيه؛ لأنّ الّذي يطلق هو الاسم لا المعنى القائم به، وإضافة الإطلاق إلى الاسم أو الاسميّة من إضافة المصدر إلى المفعول. والتّقدير إطلاق أهل الاصطلاح الاسم كما يدلّ قوله: (**وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُهُمْ الْفِعْلَ الْمشتقّ**) أي: المأخوذ من مادّة الفرد والغريب، فإنّ الاشتقاق أخذ الكلمة من الكلمة. وبالفارسيّة: "شكافتن سُخنى[1871] از سُخنى"[1872] كأنّه شُقَّ كلمة من كلمة لمشابهة بعضها بعضاً. ومنه قيل: للأخ شقيق؛ لأنّه شُقّ معَك ظَهْر أبيك أو بطن أمّك. (**فَلَا يُفَرِّقُونَ**) بينهما بضمّ الراء وكسرها من الفرق، بالفارسيّة: "جُدا كردَنْ"[1873]. وهو يقال اعتباراً بالانفصال، وأمّا الفلق فيقال اعتباراً بالانشقاق. (**فَيَقُولُونَ**) أي: من غير فرق. والفاء للتّفسير كما في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾[1874] إلخ[1875]، وقوله عليه الصّلوة[1876] والسّلام[1877] "إنَّ الله أَدّبني فَأَحسن تَأْديبي"[1878]. (**فِي**) الفرد. (**الْمُطْلَقِ وَ**) الفرد (**النِّسْبِيِّ**) أي: في كلّ منهما. (**تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانٌ**) الضّمير كناية عن الحديث. "وفلان وفلانة

[1868] في (ق): والجمله.

[1869] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 240.

[1870] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 240.

[1871] في(د): سخى.

[1872] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 704/2.

[1873] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 41/1.

[1874] سورة هود، الآية: 45.

[1875] في (ع)، و(ل): إلخ.

[1876] في (ل): الصلاة.

[1877] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط): والسّلم. وهو في (ع): عليه السّلام.

[1878] أخرجه عبد الكريم السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، ص 1. ضعّفه عدد من العلماء. انظر: العلل المتناهية لابن الجوزى، 178/1 (رقم 284)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 49 (رقم 45)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ، ص 24 (رقم 8)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 72/1-73 (رقم 164)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 327 (رقم 25)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 173/1 (رقم 72)؛ (208/5)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 36 (رقم 249).

مضمومتَيْن: كناية عن أسمائنا، وبِأَلْ عن غيرنا" كما في القاموس[1879]. ولَمَّا كان الابن في فلان بن فلان مكنّياً[1880] به عن الأب الحقيقيّ حذف الألف منه، كما إذا وقع بين العَلمين الحقيقيّين. (**أَوْ أَغْرَبَ بِهِ فُلَانٌ**) فيَسْتعملون كُلّاً من الفعلَيْنِ في كلّ من الفردين على حدّ سَواء لوُجود مَعْني الغرابة والتفرّد في كلّ منهما كما أَسْلفناه. "والإغراب: غريب آوَرْدد وغريبْ گفتن"[1881]. فكأنّه أَبْعده عن مَقامه وأقاربه فجعله فرداً بين جنسه؛ لأنّ من شأنه أن **[٩٥/١أ]** يَرْويه أكثر من واحد.

(**وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا**) الاختلاف كما دلّ عليه قوله: (**اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ**) أي: اختلاف أهل الاصطلاح وأئمّة الحديث. فقوله "قريب" خبر مقدّم لقوله "اختلافهم". واستعماله بمِنْ مَحْمول على نقيضه وهو البعيد، يقال: "قَرُبَ منه، ككرم قُرْباً: دنا، وقَرِبَه كسمع، فهو قريب للواحد والجمع"[1882]. فإن قلتَ: لفظ الاختلاف تدلّ[1883] على الاختلاف في الفرد والغريب أيضاً، هل هما متغايران أم لا؟ وقوله "إلّا أنّ أهل الاصطلاح عايروا[1884] بينهما" تدلّ[1885] على الاتفاق فبين الكلامين تَدافع. قلتُ: كأنّ ما أَوْرده المص[1886] فيما سبق كلام الأكثرين، فجعله في صون الاتّفاق؛ لأنّ للأكثر حكم الكلّ، والأسلم أن يقال: وقريبٌ من هذا الفرق من الحيثيّة الأولى وعدمه من الحيثيّة[1887] الثانية، وإنّما[1888] فصله عمّا قبله حيث قال: "وقريب منه؛ لأنّه فرق بينهما في إطلاق[1889] الفعل الْمشتقّ"، إذ لم يُسْتعمل كلّ من أَرْسله وقطعه كما استعمل كلّ من تفرّد وأغرب كما سيأتي. (**هَلْ**) كلمة استخبار غالباً ويكون للتّقرير تَنْبيهاً أو تبكيتاً[1890] أو نفياً. "وأَلْ: لغة في هل، وتصغيره هُلَيْل"[1891]. (**هُمَا**) أي: المنقطِع بكسر الطّاء والمرسَل بفتح السّين. (**مُتَغَايِرَانِ**) ذاتاً وإطلاقاً بأن لا يطلق أحدهما على ما أطلق عليه الآخر، كما هما متغايران لغةً ومفهوماً كما قالوا: المنقطع هو الحديث الّذي رواه عن الصّحابيّ من دون التّابعيّ مثل مالك عن ابن عمر بإسقاط نافع من البَيْن، وهو ليس بحجّة لِضَعْفه. والمرسل ما أَسْنده التّابعيّ إلى النّبيّ صلّى الله تعالى[1892] عليه وسلّم لطيّ[1893] **[٩٥/١ب]** ذكر الصّحابيّ من البَيْن، وهو حجّة عند[1894] قوم وضعيف عند آخرين؛ لأنّه أدنى مرتبةً من الحَسن. (**أَوْ لَا؟**) يتغايران بالكليّة، بل يتّحدان اصطلاحاً ويترادفان فيطلق كلّ منهما على ما يطلق عليه الآخر؛ لأنّ كلّ واحد منهما لا يتّصل إسناده كما هو مذهب الأصوليّين وجمع من المحدّثين.

[1879] انظر: ص 1577.

[1880] في (ق): مكنّيا.

[1881] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 437/2. فيه: "گشتن" بدلاً من "گفتن".

[1882] انظر: القاموس المحيط، ص 157.

[1883] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يدلّ.

[1884] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: غايروا.

[1885] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يدلّ.

[1886] في (ل): المصنّف.

[1887] في (ق): الحيثيه.

[1888] في (ق): وإنا.

[1889] في (ق): لإطلاق.

[1890] في (ع): تمكيناً.

[1891] انظر: القاموس المحيط، ص 1385.

[1892] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[1893] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بطيّ.

[1894] في (ق): عدم.

(**فَأَكْثَرُ الْمحدّثين**) "المحدث من تحمّل الحديث روايةً، واعتنى به درايةً"[1895] أو "من كتَب، وقرأ، وسمع، ووعى، ورحل إلى المدائن والقرى، وحصّل أُصولاً من متون الأحاديث، وفروعاً من كتب المسانيد، والعِلَل، والتّواريخ"[1896]. فالأوّل تعريف للمحدّث في الجملة، والثاني تعريف للمنتهِي. وبالجملة المحدث لَيس من يَرْوي الحديث مطلقاً، بل هو الإمام والحافظ وهو المراد بأهل الحديث أيضاً عندهم. (**عَلَى التَّغَايُرِ**) كما ذكرنا فبَيْنهما المباينة والذي يُفهم من كلام البعض[1897] "أنّ المرسل أعمّ"[1898]؛ لأنّه ما سقط فيه راوٍ من أيّ مَوْضع كان، والمنقطع ما يسقط[1899] فيه راوٍ قبل الوصول إلى التّابعيّ. فلو قال تبع التّابعيّ: قال رسول الله كان مرسلاً؛ لأنّه لم يذكر الصّحابيّ، ومنقطعاً؛ لأنّه لم يذكر التّابعيّ. (**لَكِنَّهُ**) أي: التّغاير[1900]. (**عِنْدَ إِطْلَاقِ الْإِسْمِ**) أي: اسم المرسَل والمنقطع فيما[1901] يُطْلَق عليه المرسَل لا يطلق عليه المنقطع لتغاير مَفْهومَيْهما اصطلاحاً. والفرق بين هذا التغاير والتغاير بين الفرد والغريب[1902] فإنّه أيضاً عند إطلاق الاسم[1903] كما سَبق أنّ هذا التغاير تغاير حقيقيّ لا يعتبر فيه قيد من القُيود. وأمّا التغاير بين الفرد والغريب فتغاير اعتباريّ من الحيثيّة الّتي ذكرها المص[1904]، وذلك لا يقدح في أن **[١/٩٦أ]** يطلق أحدهما على ما يطلق عليه الآخر. وكان الظّاهر أن يقول: "من حيث إطلاق الاسم" ليُوافق ما قبله إلّا أنّه لَمَّا غاير ما بينهما بالفصل غيّر العبارة في الثاني. و"عند" هنا بمعنى الحَضرة. (**وَأَمَّا عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمشتقّ**) الاصطلاحيّ من مصدرَيْهما وهو الإرسال والانقطاع أي: من حيث استعماله. والفعل لا يكون إلّا مشتقّاً. فذكر المشتقّ كشفٌ وإيضاحٌ وبيانٌ للواقع، نحو: قَرَّ في المكان، وقال بفمه، وجَرى على ما جَرى عليه السَّلف في إطلاقاتهم ومُسَامحاتهم. (**فَيَسْتَعْمِلُونَ الْإِرْسَالَ**) أي: فعله. (**فَقَطْ**) مُنْتَهين عن استعمال فعل الانقطاع[1905]. (**فَيَقُولُونَ: أَرْسَلَهُ**) أي: الحديث. (**فُلَانٌ**) من الرّواة. (**سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ**) أي: الحديث. (**مُرْسَلاً**) اصطلاحيّاً. (**أَوْ مُنْقَطِعاً**) اصطلاحيّاً. ولا يقولون: قطعه فلان سواء كان مُرسلاً أو منقطعاً أيضاً؛ لأنّهم لو قالوا: قطعه فلان لأَوْهم أنّه[1906] أورده مَقْطوعاً. والحديث المقطوع هو الذي جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم من غير أن يقولوا: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[1907]، فهو غير المنقطع والمنقطع لازم لا يمكن اتصاف الرّاوي به، بل هو صفة الحديث نفسه فلذا اقتصروا على استعمال أَرْسله، فإنّه يمكن أن يكون الرّاوي مرسِلاً بكسر السّين. ومن هنا يعرف أنّ ذلك ليس بمجرّد اصطلاح مع مُساعدة الاشتقاق بل هو اصطلاح ناش عن عدم إمكان أخذ الفعل من الانقطاع بحيث يُتَّصف به الرّاوي. وقوله "سواء" خبر لمبتدأ محذوف أي: "الأمر مستو"، وما بعده من الجملة بيان له،

[1895] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 122.

[1896] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 122. نقله فيه عن العراقي.

[1897] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[1898] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 241.

[1899] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: سقط.

[1900] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 241.

[1901] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فما.

[1902] في (ق): والغرب.

[1903] في (ق): الإسلام.

[1904] في (ل): المصنّف.

[1905] في (ق): الانقطا.

[1906] سقط من (ق).

[1907] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

ويجوز أن يكون الفعل منزّلاً **[٩٦/١ب]** منزلة[1908] المصدر لكونه حاملاً لمعنى الحدث. ومنه: "وَتَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ[1909] خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"[1910] فيكون خبراً لمبتدأ مؤخّر، أي: مستو كونه.

(وَمِنْ ثَمَّ)[1911] أي: من جهة استعمال فعل الإرسال على وجه الإطلاق. "وثَمَّ بفتح والتّشديد من أسماء الإشارة للمكان البعيد الحقيقيّ الحسيّ. استُعير في مثل هذا المقام للمكان الاعتباريّ"[1912] كحيث ولا يلزمه الهاء للسّكت في مَوْضع الأمن من اللَّبس كما في هذا المكان. **(أَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ)** أي: كثيرون، فإنّه يُستعمل في مثل المقام لمعنى الكثرة. **(مِمَّنْ)** أي: من عالِمٍ مطلقاً. **(لَمْ يُلَاحِظْ مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ)**[1913] أي: استعمال المحدّثين: المنقطع والمرسل. والملاحظة كاللَّحْظ نظر بمؤخّر العين[1914]. والمراد هنا النّظر العقليّ أي: لم يتدبَّر مَواضِعَه. وأيضاً أنّ النّظر الحسيّ يستلزم التدبّر؛ لأنّ نظر العاقل لا يخلو عن فِكْرة وبصيرة واطّلاع. **(عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ)** متعلّق بقوله "أَطْلَقَ". قيّد بالمحدّثين احترازاً[1915] عن الأصوليّين، فإنّه لا فرق عندهم بين المرسل والمنقطع، وكذا بالكثير؛ لأنّ جمعاً منهم مع الأصوليّين في عدم الفرق كما مرّ. **(أَنَّهُمْ)** مع خبره الآتي مفعول أُطلق. أي: إنّ الكثير من المحدّثين. **(لَا يُغَايِرُونَ)** أي: لا يُوقِعون المغايرة ولا يعتبرونها. **(بَيْنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ)** أي: مطلقاً.

(وَلَيْسَ) الأمر على إطلاقه. **(كَذَلِكَ)** أي: كما ظنّوا[1916]. **(لِمَا حَرَّرْنَاهُ)** كتابةً وروايةً، وقرّرناه درايةً "أنّ الأكثرين غايروا في إطلاق الاسم وإنّما لم يغايروا في استعمال المشتقّ"[1917]. فلو أنّهم طالعوا جميع مواضع استعمالهم إيّاهما حقّ المطالعة لعرفوا اصطلاحهم الفارق بين الوَصْف والفعل فلم يظنّوا بهم ظنّ **[٩٧/١أ]** السَّوء، لكن عدم المطالعة أَدَّى بهم إلى أن أطلقوا عليهم ما أطلقوا من القول الذي هم بَريؤُن منه. **(وَقَلَّ)** أي: لم يوجد، فإنّ القِلَّة هنا بمعنى العدَم كما يُنبئ عنه المقام. **(مَنْ نَبَّهَ)** بصيغة الفاعل[1918]. والتّنبيه يجيء لمعان ثلثة[1919]: "مشهور كَرْدن، وبيدار كَرْدن، و دلالت كَرْدن بر چيزى كه از آن غافل باشد، وهذا يُعَدَّى إلى المفعول الثّاني بِعَلَى"[1920]. ولذا قال المص[1921]: **(عَلَى النُّكْتَةِ فِي ذَلِكَ)** أي: فيما ذكر من قصر الاستعمال في الفعل على الإرسال لا في الاسم، وتلك النّكتة هي التفرقة بين الاسم

[1908] في (ق): منزله.

[1909] الْمُعَيْدِيُّ: تَصغيرُ الْمُعَدِّيِّ مُخَفَّفَتِ الدالُ اسْتِثْقالاً للتَّشديدَيْنِ مع ياءِ التَّصغيرِ. القاموس المحيط، ص 380. ضرب مثل الْمُعَيْدِيُّ لشقة بن ضَمرَة كما ذكره أبو هلال العسكريّ في جمهرة الأمثال، 266/1. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 172.

[1910] انظر لهذا المثل: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكريّ، 266/1؛ القاموس المحيط، ص 380. نقله المؤلّف في فروق حقّي، ص 172 عن القاموس، وذكره في روح البيان، 372/7 (تفسير سورة يس، الآية: 10) بدون أن يسنده إليه.

[1911] في نسخة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 241: وَمِنْ ثَمَّةَ.

[1912] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63. نقله فيه عن الهندي. انظر: شرح الكافية لشهاب الدين الهندي، 28.

[1913] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 242، ونور الدين عتر، ص57، اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 329/1، إلّا أنّه في طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 55: لَمْ يُلَاحِظْ مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِ، وفي طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 82: لَمْ يُلَاحِظْ مَوَاضِعَ اسْتِعْمَالِهِ.

[1914] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: العينَيْن. انظر لكلمة ملاحظة: القاموس المحيط، ص 902.

[1915] في (د)، و(ع): احتراز.

[1916] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 242.

[1917] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 242.

[1918] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 62.

[1919] في (ل): ثلاثة.

[1920] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 584/2.

[1921] في (ل): المصنِّف.

والفعل. وفيه أنّ هذا إنّما يصحّ إذا أمكن الاشتقاق من الانقطاع كما لا يخفى على الفَطِن. والأَوْلى في العبارة أن يقال: "من نبّه على ذلك" بترك لفظ النكتة "أي: على التّفاوت في استعمال الاسم والفعل، ويحتمل أن يكون نبّه مبنيّاً للمفعول، أي: قلَّ من أُعْلِم ذلك وأُلْهِم ودُلَّ عليه وإنّي من القليل المنبّهين[1922] على ذلك"[1923] كما قال ابن عبّاس رضي الله عنه[1924] في قوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[1925]: "أنا من ذلك القليل"[1926]. فيكون القلّة على معناها لا كناية عن العدم. "والنكتة كالنّقطة لفظاً ومعنًى اسم للأثر الحاصل في الأرض من النَّكْت، وهو أن تُضْرب في الأرض بقَضِيب فيؤثّر فيها[1927] أُستعملت في اللّطيفة الْمُسْتخرجة بقوّة الفكر المؤثرة في القلب"[1928]. وقال في التعريفات: "سمّيت المسئلة الدّقيقة نكتةً لتأثر[1929] الخواطر في استنباطها"[1930]. وقال البيهقيّ[1931]: "النّكت: يدلّ على تأثير يسير في الشيء، ويقال: نكتة العلم؛ لأنّها تلوح [وتبين من غيره"[1932] انتهى. يعني **[١/٩٧ب]** أنّ اللطيفة أثر العالِم وقد ظهر منه بقوّة قريحته يلوح][1933] لأهل النّظر كما أنّ الأثر اليسير في الأرض أثر النّاكت يلوح للنّاظر[1934]. **(وَاللهُ)** العليم الخبير. **(أَعْلَمُ)** بما في الضّمير من الأسرار والنّكات، بل بما لا تنبه[1935] له الإدراكات وينقطع عنده الحركات.

[الصحيح لذاته]

(وَخَبَرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ) خَبر الواحد هو الحديث الذي يَرْويه الواحد أو الاثنان فصاعداً ما لم يبلغ حدّ التواتر. فدخل فيه المشهور والعزيز والغريب. فالمراد بخبر الواحد ما عدا المتواتر مُطلقاً. والآحاد جمع أَحد بمعنى الواحد كما

[1922] في (ل): المتنبهين. القائل به هو: الملّا علي القاري، لا البروسوي.

[1923] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 242.

[1924] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عنهما.

[1925] سورة الكهف، الآية: 22.

[1926] رواه الطبري في جامع البيان في تأويل القرآن، 183/3، (رقم الحديث: 6629) عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، وذكره نقلاً عن الطبري: القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، 4/؛ وابن كثير في تفسير القرآن العظيم، 355/1. سكت عنه الطبري والقرطبي وابن كثير في المواضع المذكورة، والألبانيّ في تحقيق شرح العقيدة الطحاويّة، ص 214، إلّا أنّ العلماء اختلفوا في مسألة هل ابن أبي نجيح (أبو يسار عبد الله بن أبي نجاح يسار الثقفي المكي، التوفّى سنة 131 هـ.) سمع من ابن عباس تفسيراً أم لا؟ أكثر العلماء على أنه لم يسمع منه تفسيراً، إلّا أنّ الإمام ابن تيمية يرى إمكانية ذلك. انظر للتفصيل في ذلك: مجموع الفتاوى لابن تيمية، 407/17، 408–409؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 125/6–126 (رقم 38)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 515/2 (رقم 4651)؛ الكاشف للذّهبيّ أيضاً، 603/1 (رقم 3020)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 50/6–51 (رقم 3786)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 552 (رقم 3686). ضعّف إسناد هذا الأثر عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط في تحقيق لهما لشرح العقيدة الطحاويّة، 254/1 للسبب المذكور آنفاً.

[1927] سقط من (د)، وهو في (ع): منها.

[1928] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 179. انظر أيضاً: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 11–12.

[1929] في كتاب التعريفات: لتأثير.

[1930] انظر: كتاب التعريفات، ص 337.

[1931] البيهقي المذكور هنا هو: أَبُو الْحسن ظاهر الدين على بن أبي الْقَاسِم زيد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن ابْن سُلَيْمَان البيهقي، الأديب، المتوفّى سنة 565 هـ. ومن آثارها: آداب الشعر، وأزاهير الرياض المريعة في تفسير ألفاظ المحاورة والشريعة، وأزهار أسحار الأشعار، والإراحة عن شدائد المساحة، وأسرار الاعتذار، وأسرار الحكم، وأسئلة القرآن وأجوبته، وأصول الفقه. وغيرها من الكتب الكثيرة انظر لترجمته: معجم الأدباء لياقوت الحموي، 1759/4–1768 (رقم 761)؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 699/1–700.

[1932] انظر: أزاهير الرياض المريعة في تفسير كلمات المحاورة والشريعة لأبي الحسن البيهقي، مكتبة سليمانية، قسم :شهيد علي باشا، تحت رقم: 2589، ورقة: 80 ب، مادة: النكتة. نقله المؤلّف في فروق حقّي، ص 179 عن الأزاهير للبيهقي، وذكره ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، 475/5 بدون أن ينسبه إلى البيهقيّ.

[1933] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[1934] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 179.

[1935] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ع): لا ينبه، وفي (ل): لا تتنبّه، وفي النّسخ الأخرى: لا يتنبّه.

سبق. وخبر الآحاد مبتدأ خبره "هو الصّحيح". وقوله "بنقل" ظرف مُسْتقرّ لِمَحْذوف، والتقدير إذا كان مَرْوِيّاً بنقل عَدْل أو خبر الآحاد الواصل بنقل عدل أو الحاصل بنَقْله فهو صفة للخبر، وإنّما قدّرنا عامله اسماً معرّفاً للإشعار بأنّ المراد بالخبر ههنا المعنى الاصطلاحيّ لا المعنى اللّغويّ حتى يكون مَصْدراً بمعنى الإخبار، ويكون الظرف لغواً مَعْمولاً له. والعَدْل هُنا بمعنى عادل عُبِّر به عنه للمبالغة والإشارة إلى كماله فيه كأنّه نفس العدل كما في قوله: رجل عَدْل. وأصله مَصْدر لقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[1936] أي: عدالة يقال في الواحد والجمع. وهو لفظ يقتضي معنى الْمُساواة بالفارسيّة: "برابر كردن"[1937] "چيزى با چيزى[1938] [1939] ويُعَدَّى إلى المفعول الثاني بالباء"[1940]، يقال: عدله به وَازَنه. "والعدول: بگشتَنْ، ويُعَدَّى بـ عن"[1941]. وفي القاموس "عَدَل عَنْهُ يَعْدِل عَدْلاً وعُدُولاً[1942]: **[١/٩٨أ]** حَادَ، وإليه عُدُولاً: رجع، والطّريق: مال"[1943] انتهى. ومن ثمّ قال أهل الإشارة[1944]: "العَدْل هو الميل. يقال: عدل عن الطّريق: إذا مال عنه. وعَدَل إليه: إذا مال إليه. وسمّي الميل إلى الحقّ عدلاً كما سمّي الميل عن الحقّ جَوْراً"[1945] انتهى. وفي الشّريعة: "عبارة عن الاستقامة على الطّريق الحقّ بالاجتناب عن مَحْظورات الدّين"[1946] الذي يعبّر عنه بالتّقوى كما سيأتي. ثمّ العدل هو القيد الأوّل من القُيود الخَمْسَة، ومرجعه إلى الرّاوي. (**تَامِّ الضَّبْطِ**) هو القيد الثاني من تلك القُيود ومرجعه أيضاً إلى الرّاوي؛ فللرّاوي صفتان: الأولى: أن يكون عادلاً ثقةً على المعنى الذي يجيء. فخرج به مَنْ عُرف ضَعْفه أو جُهل عَيْنه أو حاله، فإنّ الضّعف إنّما يجيء من عدم العدالة أو سُوء الحفظ أو يهمته[1947] في العقيدة أو علل أُخَر مثل الإرسال والانقطاع والتّدليس والمجهول من قَبِيل المستور فلا يتّصف بالعدالة ومن إضافة النّقل إلى العدل يُعرف أنّ المراد بالعَدْل هو عدل الرّواية لا عدل الشّهادة على ما عُرف في الفقه. والثانية: أن يكون تامّ الضّبط وكامله. ومعنى الضّبط "سماع الكلام كما يحقّ، ثمّ فهم معناه، ثمّ حفظ لَفْظه، ثمّ الثبات عليه مع المراقبة إلى حين الأداء"[1948]. "فخرج به ما نقله المغفّل كثير الخطاء والغفلة، بأن لا يميّز الصّواب من غيره، فيرفع الموقوف، ويَصل المرسَل، ويُصحّف الرّاوي وهو لا يَشْعر، وكذا قليل الضّبط كما في الحسَن لذاته"[1949]، فإنّ الضّبط فيه ليس بتامّ مع أنّه يسمّى ضَبْطاً. وكذا الصّحيح لغيره فيخرج راوية[1950] أيضاً **[١/٩٨ب]**. (**مُتَّصِلَ السَّنَدِ**) إلى مُنتهاه. فخرج به المرسل والمنقطع والْمُعضل؛ فإنّ المرسل ما سقط فيه الصّحابيّ،

[1936] سورة الطلاق، الآية: 2.

[1937] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 668/2.

[1938] سقط من (ق).

[1939] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 146/1.

[1940] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 146/1.

[1941] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 146/1.

[1942] سقط من (د).

[1943] انظر: القاموس المحيط، ص 1332.

[1944] لعل المؤلّف يقصد به الرّاغب الأصفهاني كما أشير إليه في التعليق الآتي.

[1945] في (د): جَواراً. انظر للقول المذكور: الذريعة إلى مكارم الشريعة، ص 242 (طبعة دار الكتب العلمية)، ص 250 (طبعة دار السّلام)؛ مفردات ألفاظ القرآن، ص 553، 783 كلاهما للراغب الأصفهاني؛ كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 224.

[1946] انظر: كتاب التعريفات، ص 224.

[1947] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تُهَمَته. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[1948] انظر: كتاب التعريفات، ص 211.

[1949] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.

[1950] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: راويه. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

والمنقطع ما سقط فيه التّابعيّ، والمعضل ما سقط فيه اثنان وصاعداً فلم يكن كلّ منهما متّصلاً بأن يقال[1951]: سمعتُ فلاناً يقول وهو سمع فلاناً إلى أن ينتهي الإسناد، والمتّصل يسمّى مَوْصولاً أيضاً. وقوله "متّصل" بالنّصب على أنّه حال[1952] من [المبتدإ عند من جوّزه. والعامل إنساب[1953] الخبر إلى المبتدإ لا على أنّه حال من][1954] النّقل كما وُهِم[1955]. فإنّ هذا هو القيد الثالث الرّاجع إلى الخبر المرويّ لا إلى النّقل ولا إلى النّاقل. (**غَيْرَ مُعَلَّلٍ**) بالنّصب أيضاً على أنّه حال أُخرى من المبتدإ متداخلة أو مترادفة، وقيدٌ رابعٌ من القُيود الخمسة راجعٌ إلى الخبر المنقول أيضاً. والمعلّل بالتّشديد على صيغة المفعول كالْمَعْلول وسيجيء بيانه في كلام المص[1956]. فخرج به ما فيه علّة قادحة في صحّة الحديث جليّةً أو خفيّةً على ما سيأتي[1957]. (**وَلَا شَاذٍّ**) بالجرّ عطفاً على مُعلّل[1958]. ولا مزيدة لتأكيد ما في غير معنى النّفي، فإنّ أصل غير أن يكون بمعنى المغايرة كما في قوله تعالى: ﴿لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ﴾[1959] وهي تتضمّن معنى النّفي، "ولذلك جاز: أنا زيداً غَير ضارب بتقديم مَعْمول ما أضيف إليه[1960] عليه بناء على أنّه بمنزلة[1961] لا وهي حرف لا يضاف فكانت الإضافة في غير كلا إضافة كما جاز: أنا زيداً لا ضارب"[1962]. وفيه تعريف لعدم تعرّف غير بالإضافة، فلهذا جاز وقوعه حالاً "ولا حاجة إلى زيادة قيد: ولا مُنْكَرٍ؛ لأنّه عند من يُسوّي بينه وبين **[١/٩٩أ]** الشّاذ يُغْني ذكر أحدهما عن ذكر الآخر، وأمّا على سيحرّره بعدُ، وهو أنّ المنكر ما خُولِف فيه الجمهور، وهو أعمّ من أن يكون ثقةً أوْ لا، فقد خرج بقيد العدالة، وتمام الضّبط"[1963] كما قال المص[1964] في بعض مؤلّفاته: "يُنظر إن كان المنفرد بالشّاذ عدلاً ضابطاً موثوقاً به إتقاناً وحفظاً فصحيحٌ ولم يقدح الانفراد فيه وإلّا فنازل عن درجة الصّحة، ثمّ يُنظر إن كان المنفرد[1965] قريباً من العدل والضّبط فحديثه حَسن وإن كان بعيداً من ذلك فشاذّ مردود فيكون مُنكراً"[1966] انتهى. (**هُوَ**) سيجيء الكلام فيه مفصّلًا. (**الصَّحِيحُ**) المستوى السّالم من السّقم البريء من العَيْب[1967] فهو ضدّ السّقيم كما قال في التّعريفات: "الحديث الصّحيح: ما سلم لفظه عن ركاكة ومعناه عن مخالفة آية، أو خبرٍ متواترٍ، أو إجماع، وكان راويه عدلاً في مقابلة

[1951] في (د): يكون.
[1952] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.
[1953] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: انتساب.
[1954] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).
[1955] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.
[1956] في (ل): المصنِّف.
[1957] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.
[1958] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.
[1959] سورة الإسراء، الآية: 73.
[1960] سقط من (ق).
[1961] في (ق): بمنزله.
[1962] انظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، 2/211-212.
[1963] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 244.
[1964] في (ل): المصنِّف.
[1965] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المنفرد به.
[1966] لم أجده من كلام ابن حجر. انظر قريباً منه: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 79؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 516؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 1/404.
[1967] انظر: القاموس المحيط، ص 291؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 244.

السّقيم"[1968] [انتهى][1969]. وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس في السّلامة عن العلّة وقصر المسند على المسند إليه أي: الكون صحيحاً لذاته مقصورٌ على خَبَرٍ مَوْصُوفٍ بما ذكر لا يتجاوزه إلى الأقسام الثلثة[1970] الباقية. (**لِذَاتِهِ**) احتراز عمّا كان صحّته بواسطة أمر خارج عن ذاته وهو الصّحيح لغيره السّالم أيضاً عن الطّعن في متنه وإسناده. قال ابن الصّلاح: "أمّا الحديث الصّحيح فهو الحديث المسند الذي يتّصل إسناده بنقل العدل الضّابط عن العدل الضّابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًّا ولا معلّلًا"[1971] انتهى. ومنه يُعلم أنّ ما ذكره المص[1972] تعريف للصّحيح لذاته، وأنّ قوله متّصل السّند وما يليه قيد للخبر لا للنّقل على ما وُهِم[1973]، فإنّه أي: ابن الصّلاح **[١/٩٩ب]** جعل كلًّا من الاتصال وعدم الشّذوذ والعلّة من صفات الحديث المسند وقد أصاب في تعليق[1974] النّقل بالاتصال خلاف ما جرى عليه المص[1975]، فإنّ الظاهر تعليقه به لا جعله ظرفاً مستقراً ثمّ قال ابن الصّلاح "ومتى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه أنّه اتصل سندُه مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدل واحد وليس من الأخبار الّتي اجتمعت الأمّة على تلقّيها[1976] بالقبول، وكذلك إذا قالوا في حديث: إنّه غير صحيح، فليس ذلك قطعاً بأنّه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صِدْقاً في نفس الأمر وإنّما المراد أنّه لم يصحّ إسناده على الشّرط المذكور"[1977] انتهى. ثمّ الصّحيح متواتر إن بَلَغَتْ رُواتُه[1978] مَبْلغاً أحالته العادة تواطؤهم على الكذب، غير متواتر إن لم يَبْلغ[1979] ذلك الْمَبْلغ، والأوّل يُوجب العلم والعمل، والثاني يُوجب العمل دون العلم. (**وَهَذَا**) الكلام. (**أَوَّلُ تَقْسِيمِ الْمَقْبُولِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ**) يعني أنّ المقبول من خبر الآحاد ينقسم أوّلاً إلى أربعة أنواع: هي الصّحيح لذاته، ولغيره، والحَسن لذاته، ولغيره. ثمّ له تقسيم ثان سيجيء وهو قوله "ثمّ المقبول إن سلم من المعارضة ..." إلح[1980]. فكما أنّ هذا أوّل تقسيمه إلى تلك الأنواع فكذا الصّحيحُ لذاته أوّل قسم من أقسام التّقسيم الأوّل قُدِّم على سائر الأقسام لما سيأتي. ومنه يعلم أنّ هذا التّقسيم الأوّل لكونه مشتملاً على قسم له علوّ رتبة على الغير كان له مزيّة على التّقسيم الثاني ولذا قُدِّم عليه. "والتّقسيم: **[١/١٠٠أ]** ضَمّ قيود متخالفة إلى مفهوم كلّي ليحصل بانضمام كلّ قيد قسم"[1981]. "وقسم الشيء: ما يكون مُندرجاً تحته وأخصّ منه، وقَسِيمه: ما يكون مُندرجاً تحت شيء آخر، كما قالوا القسمة الأوّليّة: هي أن يكون الاختلاف بين الأقسام بالذّات كانقسام الحَيَوان إلى الإنسان والفرس والحمار، فكلّ منها نوع لجنس[1982] الحيوان يتميّز بعضها عن بعض

[1968] كتاب التعريفات، ص 146.
[1969] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.
[1970] في (ل): الثلاثة.
[1971] انظر: علوم الحديث، ص 11-12.
[1972] في (ل): المصنِّف.
[1973] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243.
[1974] في (ط)، و(ل): تعليل.
[1975] في (ل): المصنّف.
[1976] في (ق): تلقينها.
[1977] انظر: علوم الحديث، ص 13-14.
[1978] في (ق): رواية.
[1979] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تَبْلغ.
[1980] في (ر)، و(ع)، و(ل): إلخ.
[1981] انظر: كتاب التعريفات، ص 128.
[1982] في (ق): الجنس.

بقيد النطق والصّهيل والنهيق، والقسمة الثانية: هي أن يكون الاختلاف بينهما بالعارض كانقسام الإنسان إلى العربيّ والرّوميّ والهنديّ"[1983]. فكلّ منها صِنف لنَوع الإنسان يمتاز بعضهم من بعض باللغة واللون كما قال تعالى ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾[1984]، ثمّ في التّقسيم رفع الشّيوع وقطع الشركة، ومنه القسمة الشرعيّة وهي تمييز الحُقوق وإفراز الانصباء، ثمّ في كون الصّحيح لذاته قسماً من أقسام التّقسيم الأوّل لاينافي أن يكون ما ذكر تعريفاً له كما دلّ عليه ما تقدّم من تعريف ابن الصّلاح: "فالصّحيح لذاته ما كان مرويّاً بنقل عدل تامّ الضّبط"[1985]. (**لِأَنَّهُ**) أي: الخبر المقبول. أمّا الخبر فلأنّه مأخوذ من صَدْر الكلام، وأمّا المقبول فلأنّه مأخوذ من شرحه[1986]. وهذا يشير إلى وجه الحَصْر "والحصر عبارة عن إيراد الشيء على عدد مُعيَّن[1987]، وهو على ثلثة[1988] أقسام: حصر عقليّ: وهو [الحصر][1989] الدّائر بين النفي والإثبات، وحصر استقرائيّ: وهو الذي لم يُوجَد مع الاستقراء قسم [آخر فيحكم بالانحصار في الأقسام الموجودة[1990]، وحصر جعليّ: وهو الذي يَجْعله الجاعل][1991] منحصراً كانحصار الحدّ في أجزائه. وقال بعضهم[1992]: الحصر عقليّ كالعدد للزوجيّة **[١/١٠٠ب]** والفرديّة وجعليّ كحصر الرّسالة على مقدّمة وثلث[1993] مقالات وخاتمة مثلاً، ووقوعيّ كحصر الكلمة على ثلاثة[1994] أقسام"[1995]. ومن هذا القسم الأخير ما أَوْرَده المص[1996] في هذا المقام. (**إِمَّا أَنْ يَشْتَمِلَ**) "الفرق بين الاشتمال والشمول أنّ الأوّل باعتبار الأجزاء والثاني باعتبار الأفراد"[1997]. (**مِنْ صِفَاتِ الْقَبُولِ عَلَى أَعْلَاهَا**) أي: على أعلى مراتب صفاته؛ لأنّ الأعلى يشير إلى اختلاف المراتب في القبول، فمنها أَعْلى وهي الطّبقة الْمُطْلقة، ومنها ما دُونها وهي الطّبقات المقيّدة. فكما أنّ مراتب القبول مطلقاً مُتفاوتة فكذا الأعلى منها تتفاوت رتبتها[1998] كما سيصرّح به. فإنّ المراد بها هو الصّحيح لذاته، وله درجات في القوّة بحسب تمكّن الحديث من الصّفات المذكورة التي[1999] تبتني الصحّة عليها فينقسم باعتبار ذلك إلى أقسام كثيرة يَسْتعصي إحصاؤها على العادّ الحاصِر فلا ينافي كونه أعلى بالنسبة إلى الأقسام الثلاثة[2000] الباقية أن يكون درجاتة متفاوته في نفسه بأن يكون للأعلى أعلى وما دُونها. فظهر أنّه أراد بالأعلى من درجات الصّحيح لذاته حالةً نوعيةً متشعبةً يجري فيها التفاوت لا حالةً مخصوصةً لا يجري فيها ذلك. وبهذا يندفع التناقض

[1983] انظر: كتاب التعريفات، ص 256.
[1984] سورة الروم، الآية: 22.
[1985] انظر: علوم الحديث، ص 11-12.
[1986] هنا في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): فيه لطافة.
[1987] انظر: كتاب التعريفات، ص 153.
[1988] في (ل): ثلاثة.
[1989] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.
[1990] في (ق): الموجود.
[1991] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
[1992] المؤلّف يقصد به الشريف الجرجاني، المتوفى: 816 هـ.
[1993] في (ل): وثلاث.
[1994] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ثلثة. وهو في (ق): هذا، بدلاً من ثلاثة.
[1995] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 88 (طبعة دار الكتب العلمية، بيروت). هو ساقط من طبعة دار النفائس، بيروت. انظر فيه: ص 153.
[1996] في (ل): المصنّف.
[1997] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 251.
[1998] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: رُتَبُها. هنا في الأصل، وفي (ر) فوق الكلمة: وتتفاوت رُتَبُه ... إلخ.
[1999] سقط من (د). هو في (ق): الذي.
[2000] في (ل): الثلاثة.

بين قوله "هذا" وبين قوله "الآتي" كما أشير إليه آنفاً هذا، لكن الظّاهر حينئذ أن لا يقيّد الضّبط بالتّمام كما فعله ابن الصّلاح[2001] وغيره من المتقدّمين، فإنّه لا يجري التفاوت في التمام إلّا بالنّقصان فلا يكون الصّحيح صحيحاً لذاته. تدبّر. (**أَوْ لاَ**:) يشتمل من صفاته على أَعْلاها بل يكون تحتها من المراتب الجزئيّة المقيّدة[2002].

(**الأَوَّلُ**:)[2003] أي: المشتمل على أعلى صفات القبول[2004]. (**الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ**) قدّم **[١٠١/١أ]** الأوّل لعدم جريان التّرديد فيه، ولأنّ اعتبار الذّات أَوْلى من اعتبار الخارج.

[الصحيح لغيره]

(**وَالثَّانِي**:) أي: ما لا يشتمل على ذلك بأن قصر عن ذلك سواء وقع في الدّرجة الوسطى والسّفلى فخرج ما لا يشتمل على شيء من الأوصاف، فإنّه ضعيف غير داخل في تقسيم المقبول، وضعفه يكون بعَدم العدالة أو سوء الحفظ أو تهمة في العقيدة أو غير ذلك من العلل. (**إِنْ وُجِدَ مَا يَجْبُرُ ذَلِكَ الْقُصُورَ**) على صيغة المجهول. والواجد[2005] هو أهل الحديث أي: إن علم وصُودف[2006]، يقال: وجَد المطلوب وجداناً أدركه وصادفه أو على صيغة الفاعل، والواجد الحديث نفسه على النسبة المجازية، "والجبر في الأصل: إصلاح الشيء بضرب من القهر. وقد يستعمل تارة في الإصلاح المجرّد نحو: يا جابرَ كلِّ كسيرٍ[2007]، والجبار الذي يجبر الكسر ويزيل الآفة والنقص[2008]. ومنه يعلم أنّ الجَبْر ضدّ الكسر ومنه جبر العظم والجَبيرة للخرقة الّتي تشد على المجبور وتارة في القهر المجرّد نحو[2009] لا جَبْر وجَبَره على الأمر يجبره من الأوّل أكرهه[2010]. والإجبار: حَمْل الغير على أن يُجْبِر الأمر تعورف في الإكراه المجرّد[2011]"[2012]. "وقَصُرَ السّهم عن الهدف لم يبلغه، كان من القصر ضدّ الطّول"[2013]؛ لأنّ القصير لا ينال ما يناله الطويل، ففيه قصور ونقصان بالنسبة إليه. وهذا القصور الذي أشار إليه بذلك لم يَسْبق ذكره، وإنّما عُلم من عبارة الأعلى أو فُهم من المقام، والأَوْلى ترك ذلك أي: إن وُجد ما يُصلح القصور الواقع فيه من جهة الرّاوي. (**كَكَثْرَةِ الطُّرُقِ**) والأسانيد أي: بأن يجيء من غير وجه. (**فَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْضاً**) يعني عاد حكم الصّحيح السّابق إلى هذا واشتركا في حصول الصّحة الذي **[١٠١/١ب]** هو أصل المقصود من الحديث. والحاصل أنّ المعنى المقتضي للصّحة[2014] جمع بينهما في الحكم. (**لَكِنْ**) بالتخفيف. فلا يعمل أي:

[2001] انظر: علوم الحديث، ص 11-12.
[2002] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 244-245.
[2003] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 245: فالأوّل.
[2004] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 245.
[2005] في (د): الواحد.
[2006] في (د): وصوف.
[2007] في (ع): كسر.
[2008] في (د)، و(ط): والنقض.
[2009] سقط من (ق).
[2010] في (ق): أكرههه.
[2011] في (ق): المحرور.
[2012] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 183-185.
[2013] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 672-673.
[2014] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 245.

لكن ليس بصحيح لذاته بل لغيره وهو معنى قوله: **(لَا لِذَاتِهِ)** أي: لا من حيثيّة[2015] إسناده المخصوص كالصّحيح الأوّل، بل بواسطة كثرة الطّرق العاضدة لصحّته فهذه الواسطة ليسَتْ بأمر ذاتيّ له[2016]، بل جاءت من الخارج، ولذا سمي الصّحيح لغيره. والحاصل أنّ روايه أيضاً مَعْروف العدالة والصّدق لكن ليس بمرتبة الأوّل في الحفظ والضّبط والإتقان فيخشى عليه من [جهة][2017] سوء حفظه، وذلك "كحديث محمد بن عمرو بن عَلْقمة عن أبي سلمة[2018] عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[2019] قال: "لولا أن[2020] أشقّ على أمّتي لأمرتُهم بالسّواك عند كلّ صلوة[2021]"[2022]. فمحمّدٌ[2023] هذا من المشهورين بالصّدق والصّيانة لكنّه لم يكن من أهل الإتقان حتّى ضعفه بعضهم من جهة سُوء حفظه، ووثّقه بعضهم لصدقه وجلالته، وحديثه من جهة سوء حفظه حسن[2024]. فلمّا انضمّ إلى ذلك كونه مَرْوِيّاً من أَوْجه أُخَر زال بذلك ما يخشى عليه من جهة سوء حفظه[2025] وانجبر[2026] به ذلك النّقص اليَسير. فلمّا اجتمعَتْ له القوّة من الجهتَيْن وصحّ هذا الإسناد ترقّى الحديث من درجة الحَسن إلى درحة الصّحيح[2027].

[الحسن لذاته]

(وَحَيْثُ لَا جُبْرَانَ) كغفران مصدر جبر اللازم، فإنّ جبر يجيء متعدّيا ولازماً يقال: "جَبرتُ العظم جبراً: أَصْلحتُه"[2028]، "وجبر العظم والمريض بنفسه جُبوراً: صلح حاله"[2029]. والمعنى وحيث لا مجابرة ولا مقاومة لذلك القُصور بأن يكون الرّاوي عدلاً ثقةً في نفسه لكن مخشيّا عليه من جهة سوء **[١٠٢/١أ]** حفظه ولم يوجد ما يعضده[2030] فيما

[2015] في (د): حيث.

[2016] سقط من (د).

[2017] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.

[2018] هو: أَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ بنِ عَبْدِ بنِ الحَارِثِ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، التَّابِعِيُّ، الحَافِظُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ بِالْمَدِيْنَةِ، المتوفّى سنة 94 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 521/2–522 (رقم 801)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 63/1 (رقم 52)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 387/4–292 (رقم 108)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 370/33–376 (رقم 7409)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 103/12–105 (رقم 8476).

[2019] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2020] سقط من (د).

[2021] في (ل): صلاة.

[2022] رواه بهذا الطريق: الترمذي، "الطهارة"، 18، (رقم الحديث: 22)؛ أحمد، المسند، 259/2، 287. والحديث مخرّج في الصحيحين من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. انظر: البخاري، "الجمعة"، 8، (رقم الحديث: 887)؛ مسلم، "الطهارة"، 42، (رقم الحديث: 252).

[2023] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الصدُوقُ، أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ بنِ وَقَّاص اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ، المتوفّى سنة 145 هـ. صاحِبُ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَرَاوِيَتُهُ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 136/6–137 (رقم 46)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 673/3–674 (رقم 8015)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 212/26–218 (رقم 5513)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 324/9–325 (رقم 6478).

[2024] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فحديثه من هذه الجهة حسن. انظر لأقوال العلماء فيه: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 136/6–137؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 673/3–674؛ تهذيب الكمال للمزّي، 215/26–218؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 325/9.

[2025] في (د): الحفظه.

[2026] في (ق): والخبر.

[2027] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 35؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 186/1–187.

[2028] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 185.

[2029] انظر: القاموس المحيط، ص 460.

[2030] في (ق): ما يعضد، في (ع): ما يصدّقه.

يَرْويه. (**فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ**) أي: ذلك الحديث هو الحسن لذاته. فهو وإن لم يَبْلغ درجة الحديث الصّحيح من جهة قصور رواية[2031] في الحفظ والوثوق، لكنّه ارتفع عن حال ما دونه من أَجْل أنّ راويه مشهور بالصّدق والأمانة.

[الحسن لغيره]

(**وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ**)[2032] "أصل القرينة الحالة المقرونة الدّالة على وُجود الشيء أو صحّته أو حُسْنه أو نحو ذلك، ثمّ جعلت من عداد الأسماء، فالتاء للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة"[2033]. والمراد بالقرينة ههنا أمرٌ خارج عن ذات[2034] الحديث دالّ على حُسْنه سواء كان أمراً واحداً أو متعدّداً، فسمّي قرينة لاقتران كلّ منهما بالآخر[2035] ولدلالته عليه؛ لأنّ أحد المقارنَيْن يلزمه الدّلالة على وُجود الآخر ولذلك سمّي الدّال قرينة. (**تُرَجِّحُ**) تلك القرينة أو القرائن[2036]. "والتّرجيح في اللّغة: جعل الشيء راجحاً رزيناً. وفي الاصطلاح: اقتران الأمارة بما يتقوّى به على المعارض"[2037]. وفي المنار:[2038] "الترجيح: عبارة عن بيان[2039] فضل أحد المثلين على الآخر وصفاً"[2040]. "لغنى[2041] لا يكون ذلك الشيء الذي وقع به التّرجيح دليلاً بنفسه بل يكون وصفاً للذّات غير قائم بنفسه؛ لأنّ الشيء إنّما يتقوّى لصفة[2042] توجد في ذاته"[2043]. والمراد هنا هو المعنى الأوّل. (**جَانِبَ قَبُولِ مَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ**) "أصل الجانب والجنب: الجارحة، أي: شقّ الإنسان وغيرِه[2044]. استُعير للناحية الّتي تَليها كاستعارة سائر الجوارح لذلك، نحو: اليمين والشّمال"[2045]. واستعمل أيضاً في الطّرف المعنويّ كما ههنا. وقوله "يُتَوَقَّفُ" بصيغة المجهول. والمتوقَّف **[١٠٢/١ب]** فيه هوى[2046] الحديث، والمتوقِّف هو أهل الحديث. وفيه أي: في قبوله على حذف المضاف، فإنّ نفس الحديث لا يتوقّف فيه، والمعنى قرينة تَعْضد قبول حديثٍ يتوقّف المحدّثون في قبوله من جهة إسناده بأن يكون ضعيفاً في نفسه ومَسْتوراً حاله سواء كان العَضْد والتّقوية بحديث صحيح أو بكثرة طرق ذلك المرويّ فيكون حُسْنه لذلك المرجّح والعاضد لا لذاته، ولذلك قال: (**فَهُوَ الْحَسَنُ أَيْضاً**) أي: ذلك الحديث محكوم عليه بالحُسْن كالحَسن الأوّل. (**لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ**) بل لغيره، وبواسطة القرينة الخارجة المرجّحة لحُسْنه

[2031] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: راويه. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2032] في (د): وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ.

[2033] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 140. نقله فيه عن المراح. انظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لابن الكمال باشا وشمس الدين أحمد المعروف بـ"ديكقوز"، ص 43.

[2034] في (د): ذلك.

[2035] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 140.

[2036] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 246.

[2037] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384.

[2038] المؤلّف يقصد به "منار الأنوار في أصول الفقه" لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (المتوفّى سنة 710 هـ.).

[2039] لم أجده في منار الأنوار في أصول الفقه.

[2040] انظر: شرح منار الأنوار في أصول الفقه لابن الملك، ص 306. انظر أيضاً: دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) للقاضي عبد رب النّبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، 197/1.

[2041] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي شرح منار الأنوار في أصول الفقه لابن الملك: يعني. وهذا هو الصواب.

[2042] في شرح منار الأنوار في أصول الفقه لابن الملك: بصفة.

[2043] هذا الكلام من شرح ابن الملك لمنار الأنوار. انظر: شرح منار الأنوار في أصول الفقه لابن الملك، ص 306.

[2044] في (د): وغير.

[2045] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 205.

[2046] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: هو. ويبدو أنّ هذا هو الصحيح لمطابقته للغة.

المائلة[2047] به عن الضّعف. ومحصّله "أنّ الحديث الحَسن قِسمان: أحدهما: إنّه الذي يكون راويه مشهوراً بالصّدق[2048] والأمانة غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصّحيح لكونه يَقْصُر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من دُونه فمن يُعَدّ ما ينفرد به من حديثه مُنْكراً ويَسْلم حديثه من أن يكون شاذاً ومنكراً ومعلّلاً فحديثه كالصّحيح احتجاجاً لا قوّةً؛ لأنّ شرط الصّحيح ثبوت كمال العدالة والضّبط والإتقان في جميع رُواته، إمّا بالاشتهار بين النّاس، وإمّا بالنّقل الصّحيح، وليس الحَسن كذلك فإنّه غير مشروط[2049] فيه ذلك. فهذا القسم هو الحَسن لذاتة وليس من قسم الصّحيح لما فُقِد فيه من الجَبر المذكور. والقسم الثاني: إنّه الحديث الذي يكون رجا[2050] إسناده ممّن هو مَسْتور الحال لم يتحقّق أهليّته[2051] غير أنّه ليس بمغفّل أي: بكثير الخطاء فيما يَرْويه ولا بمتّهم بالكذب في الحديث أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبَبٌ آخر مُفَسِّقٌ ويكون **[١٠٣/١أ]** مَتْن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً[2052]. فهذا[2053] القسم هو الحَسن لغيره لقيام القرينة الدالّة على ترجيح القَبول. فإن قلتَ: إنا نجد أحاديث محكوماً نصفيها[2054] مع كونها قد رُوِيَتْ بأسانيد كثيرة من وُجوه عديدة[2055] مثل حديث: "الأذنان من الرّأس"[2056] ونحوه فهلّا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحَسن؛ لأنّ بعض ذلك عَضَد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن[2057]. قلتُ: إنّه ليس كلُّ ضعيف[2058] في الحديث يزول بمجيئه من وُجوه بل ذلك يتفاوت، فمنه ضَعف يُزيله ذلك بأن يكون ضَعْفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصِّدق والدّيانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه قد حفظه ولم يختلّ فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يُرسل إمامٌ حافظٌ إذ فيه ضَعْف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحو ذلك لقوّة الضّعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضّعف الذي يَنْشأ من كون الرّاوي متّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً"[2059] كذا في مقدمة ابن الصّلاح. واعلم أنّ الحديث في الأصل صحيح أو ما يقابله وهو الضَّعيف، فالحَسن على هذا من أقسام الصّحيح ومندرج تحته. والجمهور الآن على تقسيمه إلى ثلثة[2060]: صحيح **[١٠٣/١ب]**، وحَسن،

[2047] في (د) و(ر)، و(ع)، و(ل): المايلة.

[2048] في (ق): بالصدق بالصدق، بتكرار الصدق.

[2049] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مُشترط.

[2050] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: رجال. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2051] في (ق): أهليّة.

[2052] في (ق): منكر.

[2053] في (ق): فهو.

[2054] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بضعفها. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2055] في (ق): عديد.

[2056] حديث صحيح له طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم: أبو أمامة، وأبو هريرة، وابن عمرو، وابن عباس، وعائشة، وأبو موسى، وأنس، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن زيد. انظر لحديث أبي أمامة: أبو داود، "الطهارة"، 51، (رقم الحديث: 134)؛ الترمذي "الطهارة"، 29، (رقم الحديث: 37). قال الترمذي: "ليس إسناده بذاك القائم". ابن ماجه، "الطهارة"، 53، (رقم الحديث: 444)؛ أحمد، المسند، 268/5، 285؛ الدارقطني، السنن، 103/1؛ والبيهقي، السنن الكبرى، 66/1. انظر لشواهد الحديث من الصحابة: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 81/1-93، (رقم الحديث: 36).

[2057] سقط من (د).

[2058] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ضعف. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2059] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 31-34.

[2060] في (ل): ثلاثة.

وضعيف. ولذا خصّ المص[2061] خبر الآحاد بالذكر، فإنّه المنقسم إلى هذه الأقسام الثلثة[2062]. والمقصود[2063] من التّقسيم تعريف المراتب في الاحتجاج وعدمه، إذ ليس كلّ حديث مما يُحتجّ به وقد تأخّرت مرتبة[2064] كتب المسانيد[2065] غير السّتّة عن الستة؛ لأنّ عادة مؤلّفيها فيها أن يخرجوا في مُسْنده[2066] كلّ صحابيّ ما رَوَوْه من حديثه[2067] غير متقيّدين بأن يكون محتجّاً به كما سبقت الإشارة إليه.

(وَقُدِّمَ) المص[2068]. والأظهر المجهول. **(الْكَلَامُ)** الواقع. **(عَلَى الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ)** دون غيره من الحَسن وغيره[2069]، فإنّ الكلام عليه سيأتي. **(لِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ)** وارتفاع درجته ومنزلته من حيث كونه جامعاً بين الأوصاف الخمسة المذكورة في التعريف، فإنّه من هذه الحيثيّة واقع في أعلى مراتب الصّفات.

[تعريف العدل]

(وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ) المذكور في تعريف الصّحيح وهو عدل الرّواية لا عدل الشّهادة. والفرق بين العَدلين أنّ المحدثين اعتبروا الملكة الآتية دون الفقهاء ونحوهم وإن كان مرجع الكلّ إلى التّقوى. وأيضاً أنّ العدالة عند المحدّثين لا تختصّ[2070] بالحرّية والذّكورة كما[2071] عند الفقهاء، فإنّهم شرطوا الحرّية، وكذا الذّكورة في [بعض][2072] الموادّ فلا تقبل عندهم بدونها. **(مَنْ)** تفسير العدل بـ"مَنْ" الّتي وُضعت[2073] لذوي العُقول يدلّ على أنّه بمعنى العادل وإنّما عبّر عنه بالمصدر[2074] مبالغة في اتصافه به كأنّه العدل نفسه. **(لَهُ مَلَكَةٌ)** محرّكة أي: هيئة راسخة في النّفس وقوّة باطنة ناشئة من معرفة الله ومشاهدة[2075] جلاله[2076] وهيبته؛ لأنّ الهيئة العارضة للنفس إن لم تكن راسخةً مستقرةً فيها سمّيت حالةً[2077]، وإن كانت راسخة[2078] سمّيت ملكةً **[١٠٤/١أ]**، وتلك الملكة هي العدالة من الْمَلْك بالفتح وسكون اللام بمعنى الشدّ والرّبط يقال: "ملكتُ العَجينَ: شددتُ عَجْنَه، وبالغتُ فيه وحائط[2079] ليس له مِلاك أي: تماسك"[2080]. **(تَحْمِلُهُ)** أي:

[2061] في (ل): المصنّف.

[2062] في (ل): الثلاثة.

[2063] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ولمقص.

[2064] في (ق)، و(ع): مرتبته.

[2065] في (د): الأسانيد.

[2066] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مُسْند. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2067] في (ق): حديث.

[2068] في (ل): المصنّف.

[2069] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 246.

[2070] في (ق): لا يختص.

[2071] سقط من (ق).

[2072] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.

[2073] في (ع): وضعف.

[2074] في (د): بالمصد.

[2075] في (د): مشاهده.

[2076] في (د): هلاله.

[2077] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 247.

[2078] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: راسخة.

[2079] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الحايط.

[2080] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 776.

تبعثه تلك الملَكة. (**عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى**) أصل[2081] تقوى: وَقْي؛ لأنّها[2082] من وقيتُ. قلبت الواو تاءً كما في تجاه وتراث، ولام الفعل واواً كالتَّرْوَى على ما هو القاعدة في فعلى اسماً من اليائيّ كما في الحواشي السَّعْديّة على الكشّاف[2083]. وهو في الأصل: "جعل النّفس في وقاية ممّا يُخَاف والوقاية حفظ الشيء ممّا يوذيه[2084] ويضرّه"[2085]. وفي الاصطلاح: الاحتراز عما يُذَمّ شرعاً[2086] كما سيجيء. (**وَالْمُرُوءَةِ**) [أي][2087]: وعلى ملازمة المروءة وهي بالضمّ كمال المرء كما أنّ الرّجوليّة كمال الرّجل[2088]. "وهي قوّة للنّفس هي مَبْدأٌ لصدور الأفعال الجميلة عنها، المستتبعة[2089] للمَدح شرعاً وعقلاً وعرفاً"[2090]، نحو صدق اللسان ودفع الأذى عن الجيران وبذل النَّدى للإخوان[2091]، ويقال لها: الإنسانيّة وهي شعبة من الفتوّة. وقال جمهور فقهاء الشّافعيّة: إنّها السّيرة بسيرة أمثاله في زمانه ومكانه. وهذا المعنى يَعُود إلى الأوّل؛ لأنّ من شأن أمثاله أن يصدر عنهم الأفعال الحسنة والأمور الْمُسْتحسنة غير أنّه فرق بين زمان وزمان ومكان ومكان[2092]، فكانت المروءة من الأمور الإضافية؛ لأنّه[2093] قد لا يجري في الزمان الثاني ما جرى في الزمان الأوّل من التدقيق، فكمال كلّ امرئ بحسب كمال أهله[2094] زمانه[2095] ومكانه[2096] إلّا أن تداركه الله تعالى بخُصوص رحمته فَرَقَّاه[2097] إلى درجة من لم يفرّط[2098] في خدمته. ثمّ لفظ المروءة بالفكّ على وَزْن الفُعولة وهو **[١/١٠٤ب]** الأفصح ويجوز الإدغام بوزن الفُتوّة كما فعلوه في الخَطِيّة والبَرِيّة على ما يقتضيه القاعدة الصّرفية.

(**وَالْمُرَادُ بِالتَّقْوَى**) أي: عند المحدّثين. فإنّ الفقهاء يقبلون شهادة أهل الأهواء ويجعلونهم عدلاً؛ إذ الفسق لا يطلق على فعل القلب الذي هو الاعتقاد الفاسد[2099]. (**اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ**) الاجتناب: التّباعد "من جَنَبْتُه عن كذا: أَبْعدتُه"[2100]. "والعمل ما كان بقصد[2101] فهو أخصّ من الفعل"[2102]، ويعمّ أفعال القلوب والجوارح عند أهل

2081 في (ق): أهل.

2082 سقط من (د).

2083 المؤلّف يقصد به حاشية التفتازاني على الكشاف للزمخشري، وصل فيها إلى سورة الفتح اختصرها من حاشية الطيبي. الكتاب ما زال مخطوطاً. إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم عمجا زاده حسين، تحت رقم: 67. التفتازاني هو: سعد الدين مسعود بن فخر الدين عمر بن برهان الدين عبد الله الهروي الخرساني التفتازاني الشّافعيّ، المتوفّى سنة 791 هـ. انظر: Özen, Şükrü, "Teftâzânî", *DİA*, XL, 304.

2084 في (ر)، و(ط)، و(ل): يؤذيه.

2085 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 881.

2086 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 247.

2087 هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.

2088 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 766.

2089 في (ل): المستغنية.

2090 انظر: كتاب التعريفات، ص 294.

2091 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 247.

2092 سقط من (ق).

2093 فإنّه.

2094 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أهل.

2095 في (د): بحسب أهل كمال زمانه.

2096 سقط من (د).

2097 في (د): فرقّا.

2098 في (د): لم تفرط.

2099 في (ق): والفاسد.

2100 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 206.

2101 في (ع): تقصد.

التفسير كالإيمان والطاعات والكفر والمعاصي[2103]. والسّيئة الفعلة[2104] القبيحة وأصله سَيْوِئَةٌ؛ لأنّه من ساء يَسُوء، والقبيح ما[2105] يَسُوء[2106] الإنسان ويَغُمُّه ولا يوافق غرضه[2107]. والفرق بينها وبين الخطيئة أنّها قد يقال فيما يقصد بالذّات، والخطيئة تغلب فيما يُقصد بالعَرَض؛ لأنّها من الخطإ وهو الزّلل عن الحدّ من غير تعمّدٍ بل مع عزم الإصابة[2108]. **(مِنْ شِرْكٍ)** "الشرك: إثبات شريك لله تعالى"[2109] سواء اعتقده واجب الوجود أيضاً أو مستحقّا للعبادة مقرّبا إلى الله تعالى. قال الإمام[2110] في تفسيره: "اعلم أنّه ليس في العالم أحدٌ يثبت لله شريكاً يُسَاوِيه في وجوب الوجود والقدرة والعلم وسائر الصّفات المختصّة بالألوهيّة، وهذا مما لم يُوجَد إلى الآن لكنّ الثنويّة[2111] يثبتون إلهين: أحدهما: حكيم يفعل[2112] الخير، والثاني: سفيه يفعل الشّرّ، وأمّا اتخاذ معبود سوى الله تعالى فقد ذهب إليه فِرق كثيرة"[2113] انتهى. أي: كعبّاد الكواكب والملائكة والمسيح والنّار والأوثان وغير ذلك وقد يطلق الشرك ويراد به الكفر مطلقاً كما في هذا المقام؛ لأنّ الكفر لا يخلو عن الشّرك دلّ **[١/١٠٥أ]** عليه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[2114]. فإنّ المراد بالشرك هنا هو الكفر وإلّا كان اليهود والنّصارى مغفورين؛ لأنّهم أهل كتاب لا أهل شرك وعبادة صنم، وهذا هو الشرك العظيم. "وأمّا الشرك الصّغير: فهو مُراعاة غير الله معه في بعض الأمور كالرّياء والنّفاق"[2115]، لا يحصل الطّهارة عنه إلّا بعد تزكية النّفس؛ لأنّه جاء في الحديث: "الشرك في هذه الأمّة أخفى من دبيب النّمل[2116] على الصّفاء"[2117]، وجاء في كلام بعض الكبار:

[2102] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 290.

[2103] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 587-588، 640-641.

[2104] في (د): الفعل.

[2105] في (ع): ممّا.

[2106] في (ع): سوء.

[2107] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 441.

[2108] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 287-288.

[2109] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 452.

[2110] يقصد به أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المتوفّى سنة 606 هـ.

[2111] قال الشّهرستانيّ: "الثنويّة هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه". الملل والنحل، 244/1.

[2112] في (ع): يثبت.

[2113] انظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي، 344/2.

[2114] سورة النساء، الآية: 48.

[2115] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 452.

[2116] في (ع): نملة.

[2117] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الصفا. الحديث أخرجه بهذا اللفظ: الطبري في تفسيره، 369/1؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، 62/1، وقوام السنة في الترغيب والترهيب، 166/1، (رقم الحديث: 207)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول، 147/4، وأبو نعيم في حلية الأولياء، 253/9؛ وقريباً من هذا اللفظ: أحمد في المسند، 403/4، والبخاري في الأدب المفرد، ص 250، (رقم الحديث: 716)، وأبو يعلى في المسند، 60/1-61، (رقم الحديث: 58)، وابن أبي شيبة في المصنف، 72/6، (رقم الحديث: 29538)، والطبراني في المعجم الأوسط، 10/4، (رقم الحديث: 3479)، والحاكم في المستدرك، 290/2-291، وأبو نعيم في حلية الأولياء، 114/3. صححه عدد من العلماء بمجموع طرقه وشواهده. انظر: المستدرك للحاكم، 291/2؛ تلخيص المستدرك للذّهبيّ، 319/2، (رقم الحديث: 3148)؛ العلل المتناهية لابن الجوزي، 823/2، 824 (رقم 1378، 1379)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 223/10، 223-224؛ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسّيوطيّ، ص 303 (رقم 4933)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 229/8-231 (رقم 3755)؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، 693/1 (رقم 3730)؛ صحيح الأدب المفرد للألبانيّ أيضاً، ص 265-266 (رقم 716/551).

"كلّك شرك خفيّ"[2118]. فاشتراط الاجتناب من مثل هذا الشّرك في مثل هذا المقام باطل جدّاً؛ إذ لا يخلو عنه أكثر النّاس، ثمّ ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[2119]. وهل يكون الكافر عدلاً مع كفره؟ فأخرجه المحدثون عن العدالة كما صرّح به المص[2120]. وقال في الكشف: "الكافر قد يوصف بالعدل[2121] لاستقامته على مُعْتَقَده ويسمّى معتقَده ديناً وإن كان باطلاً"[2122] انتهى. ومنه يُعلم حال الوصف بالعدل في قوله عليه الصّلوة[2123] والسّلام[2124]: "وُلِدتُ في زمن[2125] المِلِك العادل"[2126]، [على تقدير صحّته على أنّا نقول هذا الاختلاف على تقدير مجوسيّة الملك العادل][2127] الذي هو أَنُوشَرْوَان[2128]. وأمّا على تقدير تَنصرّه وقد كان قبل ظهور البعثة فمن كان في ذلك الوقت على ملّة أهل الكتاب ولم يخلّ بأصول الشرائع كان مؤمناً[2129] من غير نكير. نعم، فرقٌ بين نائب ونائب[2130] فنمرود وشدّاد وفرعون وغيرهم ممّن ادّعى الرُّبوبيّة أَسْوَأُ حالاً ممّن[2131] عداهم؛ لأنّهم حافظوا الصّورة فقط، ولم يقوموا بالعَدل الذي قامَتْ به السّموات والأرض معنًى. (**أَوْ فِسْقٍ**) معنى الفسق في أصل اللغة: "خُروجٌ عن محيط كالكِمام للثمرة والحجر للفأرة"[2132] وفم الفوّارة للماء. ومنه يقال **[١/١٠٥ب]** في ألْسنة العامّة: الفسقية، واستعمل شرعاً في الخُروج عن الطّاعة إمّا بترك واجب أو بفعل محرّم[2133]. فالفاسق من خرج عن أصله الذي خُلِق له وهو أن يَعبد الله تعالى، ولذا قالوا: الفاسق: المسلم الذي أقدم على كبيرة أو أصرّ على صَغيرة؛ لأنّ الصّغيرة تكون كبيرةً بالإصرار. قال الرّاغب: "الظلم أعمّ من الفِسق، وهو من الكفر. وأكثر ما يقال: الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقرّ به، ثمّ أخلّ بجميع أحكامه أو ببعضه، وإذا قيل للكافر الأصلّي: فاسق؛ فلأنّه أخلّ بما التزمه العقل واقتضاه الفطرة"[2134] أو غلا فيه وتجاوز عن حدّ[2135] العقول. وقد سبق أنّ الفسق لا

[2118] هذا من كلام أرسلان الدمشقي المتوفّى سنة 541. انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي، 158/1.
[2119] سورة لقمان، الآية: 13.
[2120] في (ل): المصنّف.
[2121] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بالعدالة.
[2122] انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري الحنفي، 574/2.
[2123] في (ل): الصلاة.
[2124] في (ق)، و(ط): والسّلم، وفي (ل): والسّلام، وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام.
[2125] في (د): وُلِدتُ من في زمن.
[2126] البيهقي، شعب الإيمان، 305/4، (رقم الحديث: 5195). ذكره عدد من العلماء في كتب الموضوعات والمشتهرات. قال الألبانيّ: "باطل لا أصل له. قال البيهقي في "شعب الإيمان" (1/97/2): "يرويه بعض الجهال عن نبينا صلى الله عليه وسلم، وتكلم في بطلانه الحليمي رحمه الله. وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ (صاحب المستدرك) قد تكلم أيضا في بطلان هذا الحديث، ثم رأى بعض الصالحين رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فحكى له ما قال أبو عبد الله، فصدقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله، وقال: ما قلته قط". قلت: والمنامات وإن كان لا يحتج بها، فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى على أهل العلم والنهى." سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 425/2 (رقم 997)؛ 114/5 (رقم 2095). انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 519-520 (رقم 1269)؛ الموضوعات للصغاني، ص 36 (رقم 30)؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 195؛ كشف الخفاء للعجلوني، 340/1 (رقم 915)، (454/2-455 (رقم 2927)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 327 (رقم 30).
[2127] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى.
[2128] انظر: شعب الإيمان للبيهقي، 305/4.
[2129] سقط من (ق).
[2130] سقط من (ق). وهو في (ع): في نائب.
[2131] في (ع): ممّا.
[2132] التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، ص 557؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير لمحمد عبد الرؤوف المناوي أيضاً، 565/1.
[2133] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 522.
[2134] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 636.

يتناول فعل القلب كما قاله الكرمانيّ[2136]. ولذا قُبِلَ شهادة أهل الأهواء، لكن المحدّثين أدرجوا في العدالة الاجتناب عن البدعة أيضاً؛ لأنّ الصّحيح لذاته في أعلى طبقات [الصّفات][2137] وذروة[2138] درجات الكمال. ولذا قال المص[2139]: (**أَوْ بِدْعَةٍ**) وأخّر البدعة؛ لأنّ الفسق بريد الكفر، وقد يكون كفراً، وليست البدعة كذلك؛ لأنّ أهل البدعة من أهل التأويل. والمؤوّل لا يكفر إلّا إذا أدّت بدعته إلى الكفر، لكن إذا دعا صاحب البدعة المنكرة إلى مذهبه الفاسد يقتل دفعاً لشرّه وصيانةً لعقائد النّاس. فالمراد بالبدعة ههنا ما لم يَسْتلزم الكفر ولم يكن فيه الدّعوة المذكورة وإلّا فقد يُوجَد في رجال الصّحيح من رُمِي بالرّفض أو النَّصْب[2140]. والبدعة في اللغة: كلّ شيء عُمِل على غير مثال[2141]، "ومنه قيل ركيّ بديع أي: جديد الحفرة"[2142]. "وفي الشرع: إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. وهي تنقسم إلى قسمَيْن: قَبيحة وحَسنة[2143]، "فالقبيحة: **[١٠٦/١أ]** هي الّتي تُصَادِم سنّةً ثابتةً أو ترفع أمراً من الشّرع مع بقاء علّته" كما في إحياء العلوم[2144]. "والحسنة: ما كان من قبيل ما أمر الله تعالى به من الطاعات والزيادات في العبادات ولم يَرِد فيها نهي" كما في شرح غريب الحديث[2145]. وقول صاحب الكشّاف: "ومن بدع التفاسير"[2146] يريد به ما لا يكون مَرويّاً عن الثّقات ولا مبنيّاً[2147] على المناسبات وما اشتهر من اللّغات. وأهل البدع والأهواء هم أهل القبلة الذين لم يكن معتقدهم معتقد أهل السنّة وكانوا في الأصل ست فرق[2148]: **الخارجية** الْمُكْفِرون[2149] للخَتْنَيْن[2150] وطلحة والزُّبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم، **والرافضة**[2151] الملعونون اللاعنون على الصِّهْرين وغيرهما من الأخيار، **والقدريّة** النافون للقضاء والقدر عنه تعالى، **والْجَبْريّة** النافون[2152] لقدرة العبد، **والمعطِّلة** القائلون[2153] بخلق الذّات عن الصّفات، **والمرجئة** النّافون لضرر الذَّنْب مع الإيمان، ثمّ صار كل [فرقة اثنتي[2154] عشرة فهم اثنتان[2155] وسبعون][2156] فرقةً كلّهم

[2135] سقط من (ق).

[2136] في الكواكب الدّراري، 70/1.

[2137] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في النّسخ الأخرى. هو في (ع): الصفاة.

[2138] في (د): وذروت.

[2139] في (ل): المصنّف.

[2140] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 248.

[2141] انظر: كتاب التعريفات، ص 103.

[2142] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: "الحَفْر" كما هو في مفردات ألفاظ القرآن، ص 110.

[2143] انظر: كتاب التعريفات، ص 103.

[2144] انظر: إحياء علوم الدين للغزالي، 4/2-5. انظر أيضاً: 326/1؛ 280/2.

[2145] لم أعرف الكتاب المذكور.

[2146] هذا التعبير يستعمله الإمام الزّمخشريّ في تفسير كثير من الآيات. انظر مثلاً: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 290/1، 326، 364، 591؛ 141/2، 505، 682، 731؛ 321/3، 409، 534؛ 93/4، 241، 573، 579، 767، 803.

[2147] في (ق): مبينا.

[2148] انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي، ص 19؛ شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 18، 24؛ خمس رسائل في الفرق والمذاهب لابن الكمال باشا.

[2149] في (ل): المكفِّرون.

[2150] في (ع): للحسنين.

[2151] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: والرّافضيّة.

[2152] سقط من (د).

[2153] في (ل): القايلون.

[2154] في (ق): اثنتا، وفي (ع): اثني.

[2155] في (ر)، وفي (ل): اثنان.

في النّار إلّا من أنقذهم التّوحيد وهي الفرقة النّاجية. وتَفَرَّق أهل التصوّف أيضاً على اثنتي[2157] عشرة فرقة واحدة منهم سُنِّيّون وهم الذين أثنى عليهم العلماء من حيث عقائدهم وأعمالهم والبواقي بِدْعيّون وهم: **الحُلوليّة** القائلة[2158] بحلّ النّظر إلى الوجه[2159] الجميل من النّساء والْمُردان لما فيه من صفة الحقّ تعالى، **والحاليّة**[2160] القائلة[2161] بحلّ الرّقص وضرب اليد وأنّ بعض الحالات لا يُعتبر فيها الشرع، **والأوليائيّة** القائلة[2162] بسُقوط[2163] التكاليف في مرتبة الولاية، **والشّمراخيّة** الْمُحِلّة بالمناهي **[١٠٦/١ب]** والملاهي، **والحبة**[2164] القائلة[2165] بسُقوط الأحكام في درجة المحبّة ولذا لا يسترون[2166] عَوْرتهم فيما بَيْنهم، **والحوريّة** القائلة[2167] بوَطْئهم الحور في حالاتهم ولذا يغتسلون حين أفاقوا، **والإباحيّة** القائلة[2168] بترك الأمر والنّهي وحلّ الحرام، **والمتكاسلة** القاعدة عن الكَسْب السّائلة[2169] عن الأبواب، **والمُتَجاهلة** اللابسة لباس العشّاق وبواطنهم عارية[2170] **والواقفيّة** التاركة لطلب المعرفة زعماً منهم أنّه لا يَعرف الله غير الله، **والإلهاميّة** القائلة[2171] بكون[2172] القرآن حجاباً وأنّ الأشعار قرآن الطريقة فيتعلّمون الأشعار بدل القرآن[2173] ويتركون طلب علم الحال المفروض. نسأل الله أن يجعلنا ممّن عضّ[2174] على الكتاب والسنّة بالنّواجذ وسَدّ بغَيْرته[2175] المثالم والمنافذ.

[تعريف الضَّبْط وتقسيمه]

(**وَالضَّبْطُ**:) سَبق معناه. وهو ضَبْطان، الأوّل: (**ضَبْطُ صَدْرٍ**:) "صدر الإنسان مذكّر" كما في القاموس[2176] إلّا بتأويل الجارحة[2177]. وصدر عن الماء: رجع، فسمّى صَدْراً لرجوعه إلى حالة الاتّساع الكونيّ بعد ضيق ما يَقْبضه من الوارد

2156 ما بين المعقوفتين سقط من (د).
2157 في (د): اثني.
2158 في (ل): القايلة.
2159 في (ق): الواجه.
2160 في (ط)، و(ل): الحلية.
2161 في (ل): القايلة.
2162 هو في الأصل: القائله، وفي (ل): القايلة.
2163 في (ع): سقوط.
2164 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: والحبيّة.
2165 في (ل): القايلة.
2166 في (ع): لا يستترون.
2167 في (ل): القايلة.
2168 في (ل): القايلة.
2169 في (ل): السايلة.
2170 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عُريانة.
2171 في (ل): القايلة.
2172 في (ع)، و(ل): يكون.
2173 في (ق): الأشعار. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، وفي النّسخ الأخرى.
2174 في (ع): عضّوا.
2175 هو في الأصل، وفي (ق): بعيرته.
2176 انظر: القاموس المحيط، ص 543.
2177 في (ق): الخارجة.

الغَيبيّ وهو محلّ القلب دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[2178]، وقد يراد به القلب كما في هذا المقام، فإنّ الضّابط هي القوّة القَلْبيّة الجارحة. والظاهر أنّ المراد ضبط السّامع في صَدْره وحفظه وإتقانه في قلبه. **(وَهُوَ أَنْ يُثْبِتَ)**[2179] أي: النّاقل. **(مَا سَمِعَهُ)** من الحديث أي: من فم الشيخ ومن رُوَاته. **(بِحَيْثُ يَتَمَكَّنُ)** أي: يقدر كما دلّ عليه تَعْديته بـ"من" في قوله: **(مِن اسْتِحْضَارِهِ)**[2180] أي: المسموع، فإنّ المرجع عبارة عنه. **(مَتَى شَاءَ)** أراد أن يُحَدِّث به. وفيه إشارة إلى أنّ الضّبط المذكور عبارة **[١٠٧/١أ]** عن تحصيل ملكة بالنّسبة إلى ما سمعه، فإنّ الاستحضار متى شاء لا يكون إلّا بالملكة فيكون العلم حُضُوريّاً لا حُصوليّاً محتاجاً إلى استعمال العقل والفكر. و"متى" شرطيّ وجوابه محذوف دلّ عليه ما قبله. فهو مثل "إذا" و"إن" و"لو" في مواضع استعماله. والفرق بين "متى الشّرطيّ" و"إذا الشّرطيّ": إنّ متى للزّمان المبهم ولِمَا لم يتحقّق وقوعه، وإذا للزمان المعيّن ولِمَا يتحقّق وقوعه[2181]، فلهذا لا يقال: آتيك متى احمرّ البسر[2182]، ويقال: آتيك إذا احمر البسر[2183]. وبهذا[2184] يظهر خفاء قول من قال[2185]: "الأظهر: إذا شاء، أي: حين"[2186]. وذلك من وجهَيْن: أمّا أوّلاً: فلأنّ إذا الظرفيّة فيها معنى الشّرط فقد تُستعمل ظرفاً محضاً، وقد تستعمل[2187] استعمال الشّرط لاسيما إذا أُلْحِق به ما نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ[2188] يَغْفِرُونَ﴾[2189]. وأمّا ثانياً: فلأنّ المشيّة غير متحقّقة ههنا والمقام يقتضي الإبهام في الزّمان الآتي فكان موضع "متى" لا موضع "إذا". "والمشيّة أخصّ من الإرادة فإنّها[2190] لا تكون[2191] إلّا في الأكوان بخلاف الإرادة فإنّها تعمّ الأكوان والأحكام"[2192]. قال تلميذ[2193] المص[2194]: "قلتُ: إن كان هذا هو التّام فلا يتحقّق المراتب، فإن من لم يكن بهذه الحيثيّة فهو سيّء الحفظ أو ضعيفه، وليس حديثه بالصّحيح"[2195] انتهى. أقول سيجيء من المص[2196] في أثناء المباحث ما يفصح أنّ الأتمّ هو الأصحّ فيكون التام هو الصّحيح. والتّام قد يترقّى إلى الأتميّة وما يقرب منها، فيكون هذا التّفاوت صاعداً لا نازلاً كما توهّمه التّلميذ[2197]، لكن المص[2198] لو أسقط

[2178] سورة الحج، الآية: 46.

[2179] في طبعة علي حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري للنّزهة، ص 83: وَهُوَ أَنْ يُثَبِّتَ.

[2180] في (ق): مِن اسْتِحْصارِهِ.

[2181] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 344.

[2182] في (د): البسير، وفي (ق)، و(ع): اليسر.

[2183] في (د): البسير، وفي (ق)، و(ع): اليسر.

[2184] في (د): ويقال وبهذا.

[2185] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[2186] كما في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 248: " الأظهر: إذا شاء، أي: حين أراد أن يحدّث".

[2187] في (د): يستعمل.

[2188] في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): غَضِبُوهُمْ.

[2189] سورة الشورى، الآية: 37.

[2190] في (ع): فإنما.

[2191] في (د): يكون.

[2192] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 246. نقله فيه عن شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 291.

[2193] المؤلّف يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي كما تقدّم.

[2194] في (ل): المصنّف.

[2195] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 49-50. ونقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 249، والإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 339/1.

[2196] في (ل): المصنّف.

[2197] المؤلّف يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي ويردّ عليه. تقدّمت ترجمته.

لفظ التّام لكان أتمّ ليظهر التفاوت إلى التّام والأتمّ. **(وَضَبْطُ كِتَابٍ:)** أي: والثاني من الضَّبطين هو ضبط السّامع ما سمعه من **[١٠٧/١ب]** الرّاوي في كتاب وصَحيفة، فالإضافة بمعنى في كما في ضَرْب الْيَوْم أو[2199] النّسبة مجازيّة وهي أبلغ عند علماء البلاغة من حيث إنّ فيها اعتباراً لطيفاً هو جعل الكتاب بمنزلة الصّدر أو السّامع الضّابط[2200] وإذا كان الكتاب بنفسه ضابطاً فما ظنّك بصاحبه؟ **(وَهُوَ)** أي: ضبط الكتاب. **(صِيَانَتُهُ)** أي: حفظ الكتاب، سواء كتبه[2201] بيده أو لا. **(لَدَيْهِ)** لم يقل عنده؛ لأنّ المقام يقتضي المبالغة ولدى أخصّ حيث يقال: المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما خزائنه وإن كان غائباً عنه، ولا يقال: المال لدى زيد إلّا فيما يحضر عنده، ومن فسّره بـ"عند"[2202] لم يكن عنده ما عندنا. وَاحْترز به عن دفعه إلى الْمُسْتعير، فإنّ المستعير ربما أفسد الْمُسْتعار كما ابليتُ به مرّةً فلا يضرّ وَضْعه أمانةً عند غيره[2203] إن كان ذلك الغير ثقةً يُجانب الخيانةَ وإن[2204] هو في زماننا؟ فليس في الخَلْق أَمينٌ إلّا أن يكون جبريل[2205] عليه السّلم[2206]. **(مُنْذُ سَمِعَ فِيهِ)** أي: من ابتداء زمانٍ سمِع في ذلك الكتاب[2207] من شيخه حين الأداء والتلقين. فالسامع هو التلميذ، والْمُستمِع[2208] هو الشيخ، والمسموع هو الحديث المنقول فيه[2209]، والمسموع فيه هو الكتاب الّذي كتب ذلك[2210] الحديث فيه. **(وَصَحَّحَهُ)** أي: ومنذ[2211] صحّح ذلك الكتاب عند شيخه بإزالة خَبْطه[2212] وخلله حرفاً وكلمةً وتقديماً وتأخيراً ونحو ذلك. **(إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَهُ)**[2213] متعلّق بالصِّيانة أي: صيانته إلى وقت تأدية ذلك الحديث. **(مِنْهُ)** أي: من ذلك الكتاب. والحاصل أنّه لا بدّ من ضَبْطٍ في الكتاب وتَصْحيح حَسْبما يؤدّيه الشيخ. ومن ضبط الكتاب أيضاً في يده ليكون مَصُوناً عن تصرّف الغير فلو خرج من يده ثمّ عاد إليه **[١٠٨/١أ]** احتمل أن يتطرّق إليه الخلل من حيث لا يَشْعر هو به، فإذاً لا عبرة بضبطه ولا اعتماد على ما أدّاه منه. قال تلميذه[2214]: "ثمّ الضّبط بالكتاب لا يتصوّر فيه تمام وقصور وبالجملة ففي التّعريف تجهيل"[2215] انتهى. يعني أنّ التّمام والقصور إنّما يتصوّر في ضبط الصّدر من حيث الإتقان

[2198] في (ل): المصنِّف.
[2199] في (ر)، و(ع): و.
[2200] في (ق): مع الضّابط.
[2201] في (ق)، و(ع): كتب.
[2202] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 249.
[2203] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 249.
[2204] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: وأين. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.
[2205] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ع): جبرائيل، وفي النّسخ الأخرى: جبرئيل.
[2206] في (ع)، و(ط): السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة السّلام.
[2207] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 249.
[2208] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المسمِع. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.
[2209] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.
[2210] في (د): في ذلك.
[2211] في (ق): منذ.
[2212] في (د): حبطه.
[2213] في (ل): يؤدّي. وهو هكذا أيضاً في النّسخ المطبوعة للنّزهة.
[2214] يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي كما تقدّم.
[2215] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص50. ونقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 249، والإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 339/1.

وعدمه لا في ضبط الكتاب، وعلى تقدير وتصوّره فيه لا يكون التفاوت بالتّماميّة والأتميّة كما هو المقصود[2216] حتى يتحصّل المراتب من جهة الصّحة إذ القاصر لا يكون صحيحاً لذاته وجوابه يعلم مما سبق.

(**وَقُيِّدَ**) الضّبط. (**بالتَّمَامِ**)[2217] حيث قال[2218]: "تامّ الضّبط"، فإنّ الضّبط أعمّ من أن يكون تامّاً أو ناقصاً، والكون تامّ الضّبط صفة للعدل مُقيّدة[2219] له أيضاً. (**إشَارَةً إِلَى الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ**) أي: في الضّبط لا إلى أنّ الصّحيح لا يوجد بدونه[2220]، فيَرِدُ عليه أنّ ما دون الرتبة العُليا إذاً يكون قاصراً، والقاصر لا يكون صحيحاً فلا يتحصّل المراتب: فلو قال: "أتمّ ضبطاً" لكان له وَجْه، ويجوز أن يكون ذلك إشارةً إلى كون الحديث صحيحاً، فإنّ له مراتب أَعْلاها ما يكون النّاقل عَدلاً تامّ الضّبط إلى آخر الصّفات على ما زعمه. "والرتبة والمرتبة[2221] من رتب إذا انتصب قائماً[2222]. وجمعهما رتب ومراتب، فهما بمعنى المنزلة العليّة. وفي الحديث: "من مات على مرتبة من المراتب بعث[2223] عليها"[2224]، أراد بها الحجّ[2225] والغزو[2226] ونحوهما من العبادات الشاقّة الّتي تستوجب المراتب والدّرجات العالية"[2227]. والعُليا تأنيث الأَعْلى، "والعُلوّ: الارتفاع مكاناً أو مكانةً. فمن الأوّل العُلِّيَّة[2228] للغرفة[2229]، والعَلْياء[2230] بالفتح للسّماء ورأس الجبل؛ ومن الثاني العليّ في صفات الله **[١/١٠٨ب]** تعالى، فإنّه يَرْتفع أن يُحيط به وصف الواصفين بل علم العارفين"[2231].

[تعريف المُتَّصِل]

(**وَالْمُتَّصِلُ**:) الاتصال بالفارسيّة: "پَيْوسته شدن كار"[2232]، "ويضادّه الانفصال، [و][2233] يُستعمل في الأعيان والمعاني، يقال: طرف الدائرة متّصل بالطرف الآخر منها، وفلان متّصل بفلان إذا كان بينهما نِسْبة أو مُصاهرة[2234] وفي

2216 في (د)، و(ر)، و(ط): المقص.

2217 هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ، وفي طبعة اليواقيت والدّرر للمناوي، 339/1، إلّا أنّه في (د)، و(ط)، و(ل)، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 249، ونور الدين عتر، ص59، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 57، وعلي حسن عبد الحميد، ص 83: بالتّام.

2218 سقط من (د).

2219 في (د): مقيده.

2220 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 249.

2221 في (د): والمراتب.

2222 في (د): دائماً.

2223 في (د): تبعث.

2224 أحمد، المسند، 19/6، 20؛ الطبراني، المعجم الكبير، 305/18، (رقم الحديث: 784، 785)؛ الحاكم، المستدرك، 491/1، (رقم الحديث: 1260)؛ 156/2، (رقم الحديث: 2637). صحّحه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي. قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات في أحد السندين" مجمع الزّوائد، 113/1. وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيق له لمسند أحمد: "إسناده صحيح." 366/39، 370، 374، (رقم الحديث: 23941، 23945، 23950). وقال الألبانيّ: "وهذا إسناد جيد، ورجاله ثقات" سلسلة الأحاديث الصحيحة، 572/1-573.

2225 في (ق): الحجج.

2226 في (ل): والعمرة.

2227 انظر: لسان العرب لابن منظور، 410/1.

2228 في (ع): العملية.

2229 في (ق): للغرفة.

2230 في (د)، و(ع)، و(ل): العَليا.

2231 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 582-584.

2232 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 654/2.

التنزيل ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾[2235] أي: أكثرنا لهم القول موصولاً بَعْضُه ببعض"[2236]. وكلّ من الاتصال والتوصّل والتّوصيل والاستيصال مأخوذ من الوصل ضدّ القطع. (**مَا سَلِمَ**) "السّلامة: التّعري عن الآفات والبراءة من العيوب، ومنها السُّلَّم بالضمّ وتشديد اللام[2237] لما يُتَوصل به إلى الأمكنة العالية فيرجى به السّلامة"[2238]. (**إِسْنَادُهُ**) هو إخبار عن طريق المتن ورفع الحديث إلى قائله بأن يقول المحدّث: حدّثنا فلان عن فلان إلخ[2239]. والظاهر من الكلام الآتي أنّه هنا بمعنى طريق المتن وهو معنى السّند في الأصل[2240]. (**مِنْ سُقُوطٍ فِيهِ**) أي: من سقوط راوٍ في أثنائه فيشمل المرفوع وهو ما أَخبر الصّحابيّ عن قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[2241] فيكون مرفوعاً إليه، والموقوف على غيره[2242] وهو قول أو فعل لصحابيّ اتصل إسناده إليه من غير تعدّ إلى رسول الله عليه الصّلوة[2243] والسلم[2244] بأن يقول الصّحابيّ: قال رسول الله كذا [أو[2245] فعل كذا][2246] كما يقال في استحباب الخرور لسجدة التلاوة هكذا رُوي عن عائشة[2247] رضي الله عنها[2248] فيكون موقوفاً عليها[2249]، لكن فرقٌ بين صيغة الجزم وغيرها فرُوي مجْهولاً ليس بجزم بخلاف المعلوم فلا يحكم بصحّته؛ لأنّ مثل تلك العبارة **[١٠٩/١أ]** يستعمل في الحديث الضعيف أيضاً إلّا أن يُورد في أثناء كلام من اشتراط[2250] الصحّة في كتابه كالبخاريّ ومسلم فإنّه مشعر بصحّة أصله. (**بِحَيْثُ يَكُونُ كُلٌّ مِنْ رِجَالِهِ**) أي: كلّ رجل من رجال إسناده[2251]. وفيه إشارة إلى أنّ أهل الإسناد يجب أن يكون فيهم رجوليّة وصفات تَليق بذلك الْمَقام وإن كنّ نساءً. (**سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيَّ**) أي: مشافهةً من غير واسطة. (**مِنْ شَيْخِهِ**)[2252] أو ممّن أخذه عنه إجازة[2253] على

[2233] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[2234] في (د): مصاهره.

[2235] سورة القصص، الآية: 51.

[2236] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 873.

[2237] في (ق): الياء.

[2238] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 421-424.

[2239] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: إلخ، وفي (ع): إلى آخره.

[2240] هنا في الأصل، وفي (ط)، و(ل) في الهامش: "إنّما قلت في الأصل: السند والإسناد عند الأكثر بمعنى الإخبار المذكور وإن لم يساعده اللغة كما سيجيء"، إلّا أنّه في (ط)، و(ل): " "إنّما قلت في الأصل: لأنّ السند ...".

[2241] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2242] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 250.

[2243] وفي (ل): الصلاة.

[2244] في (ل): والسّلام، وفي (د): صلّى الله عليه وسلّم، وفي (ع): عليه السّلام.

[2245] في (ق): و.

[2246] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[2247] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عايشة.

[2248] في (ل): رضي الله تعالى عنها.

[2249] المؤلّف يقصد به مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُصنَّفِ، 242/2، (رقم الحديث: 8562)؛ والْبَيْهَقِيُّ في السُّنَنِ الكبرى، 326/2؛ وَفِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، 409/2، (رقم الحديث: 2227) بِإِسْنَادِهما عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ الْأَزْدِيَّةِ أنّها قَالَتْ: "رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَقْرَأُ فِي الْمُصحَفِ، فَإِذَا مَرَّتْ بِسَجْدَةٍ قَامَتْ فَسَجَدَتْ". قال الإمام النوويّ بعد أن رواه عن البيهقي: "فَهُوَ ضَعِيفٌ، أُمُّ سَلَمَةَ هَذِهِ مَجْهُولَةٌ. وَاَللَّهُ أَعْلَمُ". المجموع شرح المهذب، 65/4. انظر في مسألة "هل يشرع عند سجود التلاوة القيام، بمعنى إذا قرأ بالسجدة قام فسجد؟": مجموع الفتاوى لابن تيمية، 173/23

[2250] في (د)، و(ر)، و(ع): اشترط. ويبدو أنّ هذا هو الصحيح.

[2251] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 250.

[2252] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 250.

[2253] في (د): إجارة.

المعتمد[2254] بأن يقول: سمعتُ فلاناً يقول وهو سمع فلاناً إلى أن ينتهي، ويدخل فيه الأقسام الثلثة[2255] من الصّحيح والحسن والضعيف لاتّصالها إلى آخر السّند، لكن باقي الصّفات[2256] المذكورة في التعريف يُخرج الأخيرَيْن عن حدّ الصّحيح. وقيل: حقّ الاتّصال أن يتّصل إسناده إلى صحابيّ مشهور كأبي بكر وعمر وأمثالهما إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فإنّه اتصال كامل ليس [من الاتصالات][2257] شيء فوقه.

(**وَالسَّنَدُ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ**) الذي تقدّم هو تعريف الإسناد لا السّند، وهو حكاية طريق المتن لكنّه جعلهما بمعنى واحد[2258] وهو مقتضى إطلاق كثير من المحدّثين، ولا مناقشة في الاصطلاح وإن كان الأوفق للمعنى اللغوي أن يكون الإسناد بمعنى حكاية طريق المتن، والسّند بمعنى طريق المتن نفسه وهو الرّواة[2259]؛ لأنّ السّامع إنّما يصل بهم إلى الحديث. والفرق بين التعريف والحدّ والرّسم أنّ الأوّل أعمّ منهما. "والفرق بين الحدّ والرّسم أي: الخاصّة هو أنّ الحدّ مدار للمَحْدود وجوداً وعدماً، نحو كلّ ما دلّ على معنًى في نفسه[2260] غير مقترن فهو اسم، وكلّ ما لم[2261] يدلّ على ذلك فهو[2262] ليس[2263] باسم. ومنه تعريف الصّحيح بخلاف الخاصّة والعلامة **[١٠٩/١ب]**، فإنّهما مدار وُجوداً فقط نحو كلّ ما دَخله حَرف التعريف فهو اسم ولا ينعكس بأن يقول: كلّ ما لم يَدْخله لام التعريف فليس باسم"[2264].

[تعريف المُعَلَّلِ لُغَةً واصطلاحاً]

(**وَالْمُعَلَّلُ**) اختار أكثر أهل الحديث هذا الاسم بمعنى الممرّض. وقال بعضهم: ليس له صحة أي: من جهة اللغة؛ لأنّ معنى التّعليل إمّا الإشغال[2265] نحو علّله بطعام وغيره شغله به وإيراد[2266] العلّة[2267] والسّبب الْمُوجِب، أو إزالة العلّة[2268] كالتّمريض[2269] فإنّ حقيقته إزالة المرض والتقذية[2270] فإنّها بمعنى إزالة القذى[2271]. وفيه أنّ أهل اللغة وإن لم

[2254] انظر: فتح المغيث للسخاوي، 14/1، 199. ونقله الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 250 عن السخاوي وغيره.

[2255] في (ل): الثلاثة.

[2256] في (ع): الصفاة.

[2257] هو هكذا هنا في (د)، و(ر)، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي النّسخ الأخرى.

[2258] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 250-251.

[2259] في (ق): الراواة.

[2260] سقط من (ط)، و(ل).

[2261] في (ع): لا.

[2262] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[2263] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فليس.

[2264] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 239-240. نقله فيه عن شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب بطريق الاختصار. وهذا الاختصار قد صعب فهم المقصود من الكلام. وها هو عبارة الشيخ الرضي: "الفرق بين الحدّ والخاصة، أن الحدّ مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن: كلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم. كذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم. المراد بالعكس عند النّحاة أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول: كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصحّ أن تقول في الخاصة: كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم. وقد يقال: العكس أن يجعل المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطرد قضيّة الحدّ والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً، نحو: كلّ اسم: دال على معنى في نفسه غير مقترن، وتنعكس كليّة نحو: كلّ دال على معنى في نفسه غير مقترن: اسم". 43/1.

[2265] في (ق)، و(ع): الاشتغال

[2266] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أو إيراد. هو في (ع): أو إرادة.

[2267] في (د): العلّلة.

[2268] في (د): العلّلة.

يذكروا[2272] التّعليل[2273] بمعنى التمريض لكن هو موافق لاستعمال أهل العربية فإنّهم يَجْعلونه ونحوه من باب النّسبة، فهو بمعنى النّسبة إلى العلّة، والتمريض بمعنى النّسبة إلى المرض، والتَّفْسيق بمعنى النّسبة إلى الفسق على أنّ العلماء قالوا: الخطأ المستعمل خير من[2274] الصّواب النّادر. فجريانه على أَلْسنة أهل الفنّ يجعله في حكم الصّواب الصّحيح، وسمّاه بعضهم: الْمُعَلّ بلام واحدة من أعلّ إعلالاً بمعنى "بيمار كردن"[2275]، وبعضهم: الْمَعْلول كما يقول الفقهاء في باب القياس: العلّة والمعلول بمعنى[2276] يستعملون لفظ المعلول، لكن قال ابن الصّلاح: "هو مَرْذُول عند أهل اللغة والعربية"[2277]، وقال النّوويّ: "بل هو لحَن"[2278] انتهى. ولذا قال صاحب القاموس: "العلّة بالكسر المرض، عَلَّ يَعِلّ واعتلّ وأعلّه الله فهو مُعَلّ وعليل، ولا تقل معلولاً[2279]، والمتكلّمون يقولون ولستُ منه على لمح[2280] أي: اطمينان[2281]"[2282] انتهى. يشير إلى أنّ علّ لازم فلا يجيء منه إلّا الصّفة المشبهة دون المفعول، فهو ليس من قبيل دخيل ومدخول وسميم[2283] ومسموم[2284] ونحوهما، ولا من باب الأذى مصدر آذى بالمدّ، فإنّ تَرْكَهم الإيذاء كتركهم ماضي يدع ويذر[2285] فهو راجع **[١١٠/١أ]** إلى الاستعمال. (**لُغَةً:**) أي: من جهة اللغة[2286] وبحسب وضعها. وقد سبق معنى اللّغة والاصطلاح. (**مَا فِيهِ عِلَّةٌ**) ومرض جسمانيّ، والعلّة عبارة عن معنى يَحُلّ[2287] بالمحلّ فيتغيّر به حال المحلّ. ومنه سمّي المرض علةً؛ لأنّه بحلوله يتغيّر حال الشخص من القوّة إلى الضّعف. والمرض[2288] ما يعرض للبدن[2289] فيُخرجه عن الاعتدال الخاصّ بالإنسان ويُوجب الخلل في أفعاله وقد يؤدّي إلى الموت. والظّاهر من تفسير أهل اللّغة العلّة بالمرض وتعريف أهل العُرف المرض بما ذكر أنّ كلاًّ منهما مخصوص بالإنسان في الأصل. وإنّما حملنا العلّة على ما هو الجسمانيّ الحسيّ لاعلى النفسانيّ العقليّ؛ لأنّ اللغة لا تبحث عن المجاز فكون الجهل والجبن والبخل والنّفاق والحسد وغيرها من الرّذائل عللاً وأمراضاً مجاز. ومنه[2290] يعلم وجه

[2269] في (د): كالتّمرض.
[2270] في (ع): والتقدية.
[2271] في (ع): القدى.
[2272] في (ق): لم يذكر.
[2273] في (ق): والتّعليل.
[2274] في (د): خير من خير من.
[2275] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 497/2.
[2276] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يعني.
[2277] انظر: علوم الحديث، ص 89.
[2278] انظر: تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 294/1.
[2279] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: معلول. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.
[2280] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ثَلَج. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.
[2281] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: "أي: اطمئنان"، ما عدا (ع)؛ لأنّه غير موجود فيها، وفي القاموس المحيط: "أي: اطمئنان".
[2282] ص 1338.
[2283] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: شميم.
[2284] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مشموم.
[2285] في (د): ويذر.
[2286] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 251.
[2287] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يحلّ.
[2288] سقط من (ق).
[2289] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 262.
[2290] في (د): منه، بدون الواو.

تسمية الصّحيح والمعتلّ وحروف العلّة، فإنّ الصّحة ضدّ السّقم، وتُستعمل بمعنى الثّبات كما في القول المشهور: "صحّ عند الناس أنّي عاشق"[2291]، فإنّ الصحّة يَسْتلزم[2292] الثّبات على حال، والصّحيح لا يتغيّر بحال لعدم العلّة الموجبة لذلك بخلاف المعتلّ، فإنّ حرف العلّة عرضة للتغيير الذي هو الإعلال للتّخفيف. (**وَاصْطِلَاحاً**:) أي: من جهة الاصطلاح والوضع الصّناعيّ المخصوص بأهل الحديث. (**مَا فِيهِ**) أي: حديث في إسناده، وهو [أي: كون العلّة في الإسناد][2293] الأكثر أو في متنه أو فيهما جميعاً. (**عِلَّةٌ**) معنويّة جليّة أو (**خَفِيَّةٌ**) وإنّما اقتصر على الخفيّة؛ لأنّها إذا أثّرت في عدم صحّته. فالظاهرة أولى كالإرسال وفسق الرّاوي **[١/١١٠ب]**، أو لأنّ الظاهرة[2294] إمّا راجعة إلى ضعف الرّاوي فتخرج بقوله "تامّ الضّبط" أو إلى عدم اتّصال السّند فتخرج بقوله "متّصل السّند"[2295]. (**قَادِحَةٌ**) أي: طاعنة في صحّته، يقال: قدح فيه كمنع طعن كما في القاموس[2296]. قال البيهقيّ: "القدح: در نسب طَعْن كردن و در كار كسى خلل آوردن"[2297]، فيحمل على التجريد. واحترز بها عن غير القادحة كإطلاقهم اسم العلّة على إرسال الحديث الذي وصله الثقة الضّابط يعني أسنده هو وأرسله غيره، فإنّ هذا[2298] الإرسال ليس بقادح حتى قال بعضهم: إنّ من[2299] أقسام الحديث: صحيح معلول، وصحيح شاذّ يعني صحيح بالنّسبة إلى سماعه من راوٍ، وشاذّ معلول بالنّسبة إلى آخر فرواية الثقة تَسْتر عَيْب الغير. والحاصل أنّ المعلّل هو الحديث الذي اجتمع فيه شروط الصحّة من حيث الظّاهر نحو أن ينقله عَدْل عن عَدْل وأن يكون كلّ من العُدول تامّ الضّبط وغير ذلك، لكن تطرّق إليه علّة تَقْدح في صحّته، وتلك العلّة سبب خفيّ غامض لا تطّلع[2300] عليه إلّا أهل البصائر من أرباب هذا الشأن، "وتُسْتعان[2301] على إدراكها بتفرّد[2302] الرّاوي أو بمخالفة غيره له مع قرائن تَنْضمّ إلى ذلك تُنبّه العارف بهذا الفن على إرسال في موصول، أو وقف في مرفوع، أو دخول حديث في آخر،[2303] أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على الظنّ كذبه فيحكم بعدم صحّته أو يُتردّد فيتوقف. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذاك فيه"[2304]. وقد يطلقون اسم العلّة على أنواع الضّعف من عدم عدالة الرّاوي أو سوء حفظه أو **[١/١١١أ]** تهمته في العقيدة ومن الإرسال والانقطاع والتّدليس ونحو ذلك. "وسمّى الترمذيّ النّسخ علةً من علل الحديث"[2305] أيضاً، "كأنّه يريد بذلك أنّه علّة في العمل بالحديث لا أنّه علّة اصطلاحيّة؛ لأنّ النّسخ لا يقدح في

[2291] انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، 373/10؛ روح البيان للبروسوي، 250/4.

[2292] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تستلزم.

[2293] ما بين المعقوفتين سقط من (ع)، و(ط)، و(ل).

[2294] في (ط)، و(ل): الظاهر.

[2295] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 252.

[2296] انظر: القاموس المحيط، ص 1565.

[2297] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 210/1.

[2298] في (د): هذه.

[2299] سقط من (د).

[2300] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: لا يطّلع.

[2301] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ويُسْتعان، ما عدا (ل لأنّه فيها: ويستعين.

[2302] في (ق): بفرد.

[2303] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 252.

[2304] انظر: علوم الحديث، ص 90.

[2305] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 93. قد أخذه ابن الصلاح من قول الترمذي في علله الصغير حيث قال: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، ما خلا حديثين، ... وقد بيّنّا علّة الحديثين جميعاً في الكتاب" سنن الترمذي، العلل، 692/5: شرح علل الترمذي لابن رجب، 323/1-324. قال ابن رجب في شرحه لهذه الجملة: "فإنما بيّن ما قد يُستدل به للنسخ، لا أنّه بيّن ضعف إسنادهما". شرح علل الترمذي لابن رجب، 324/1. وقال ابن حجر: "وأما قوله: وسمى

صحّته في نفسه ولولاه لَعُمِلَ به كسائر الصّحاح"[2306]. وإنّما أدخله في العلل؛ لأنّ المقصود[2307] من الصحّة العلم والعمل، فمتى فُقِد العمل بسبب من الأسباب كان ذلك السّبب في حكم العلل الاصطلاحيّة، فإذاً غير المريض كالمريض حكماً وأمثلة[2308]، المقام تطلب من المطوّلات، فإنّ هذه الصّحايف[2309] لا تساعدها[2310].

[تعريف الشّاذّ لُغَةً واصطلاحاً]

(**وَالشَّاذُّ لُغَةً: الْمُنْفَرِدُ**) فإنّ الشُّذُوذُ بالفارسيّة: "تَنها ماندن"[2311]. هو معنى الانفراد. قال في القاموس: "شَذّ: نَدر عن الجُمهور"[2312] أي: خرج، فإنّ النَّدْر بالفارسيّة: "بيرون جَستَنْ"[2313]، ويلزمه الانفراد والغاير من شذّ يجيء على يفعل كينصُر[2314] ويضرِب. (**وَاصْطِلَاحاً: مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّاوِي**) ثقةً أو ضعيفاً[2315]. (**مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ**) الموصول مع صلته مفعول "يخالف" أي: أَرْجَح منه في العدالة أو[2316] الضّبط أي: يخالفه مخالفة لا يمكن الجمع بينهما[2317] حتى يُحتجّ به، فإنّ الشاذّ الذي يُتوقف فيه لا يكون حجّة في محلّ الاحتجاج. فإن قلتَ: هذا التعريف يدخل فيه المنكر؛ لأنّ المنكر إمّا ما خُولف فيه الثقات أو ما ليس في راويه إتقان وضبط، "فالصّواب على ما قال تلميذ[2318] المص[2319]: أن يُقَال ما يخالف فيه الثقة من هو أرجح منه"[2320] وأوثق حتى يخرج هو من التّعريف [لكونه][2321] ليس من جنسه. قلتُ: لا مَانع من دخوله فيه؛ لأنّ الشاذّ المردود من قبيل المنكر، ولذا اكتفي في تعريف الصّحيح بقوله "ولا شاذّ"؛ لأنّ الاحتراز عن الشاذّ إحتراز **[١١١/١ب]** عن المنكر أيضاً فيخرج كلاهما عن تعريفه كما قال بعضهم[2322]: "إذا انفرد الرّاوي بشيء نُظِر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذّاً مردوداً. وإن لم

الترمذي النسخ علة هو من تتمة هذا التنبيه، وذلك أن مراد الترمذي أنّ الحديث المنسوخ مع صحّته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمّى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً كما قررته". النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، 771/2.

2306 المؤلّف نقله من كلام الزركشي بتصرف. وهذا هو كلام الزركشي بتمامه: "قَوْله: "وسمى التِّرْمِذِيّ النّسخ عِلّة" لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ يُرِيد أَنّه عِلّة فِي الْعَمَل بِالْحَدِيثِ، لَا أَنّه عِلّة فِي صِحَّته، لاشتمال الصحِيح على أَحَادِيث مَنْسُوخَة، وَلَا يَنْبَغِي أَن يجْرِي مثل ذَلِك فِي التَّخْصِيص". النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ص 221.

2307 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المقص.

2308 في (ق): وأمثله.

2309 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الصحائف.

2310 في (د): لا تصاعها، في (ط): لا يساعده، وفي (ل): لا تساعده.

2311 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 60/1.

2312 انظر: القاموس المحيط، ص 427.

2313 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 25/1.

2314 في (ق): كيضرب.

2315 في (ق): ضعيفها.

2316 في (د)، و(ط): و.

2317 سقط من (د).

2318 المؤلّف يقصد به ابن قطلوبغا تلميذ ابن حجر كما مرّ.

2319 في (ط): المصنّف.

2320 القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص50. ونقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 252-253، والإمام المناوي في اليواقيت والدّرر، 341/1.

2321 هو هكذا هنا في جميع النّسخ، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق).

2322 هنا في (د)، و(ر) فوق الكلمة: ابن الصلاح.

يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنّما هو[2323] أمرٌ رواه [هو][2324] ولم يَروه غيره، فيُنْظر في هذا الرّاوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبِلَ ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه.[2325] وإن لم يكن ممّن يُوثَق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به [كان انفراده به مُزَحْزِحاً[2326] له[2327] عن حَيِّز الصّحيح][2328]. ثمّ هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضّابط[2329] المقبول تفرّده كان حديثه حسَناً لا ضعيفاً.[2330] وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذّ المنكر[2331]. فخرج من ذلك أنّ الشاذّ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في رواته[2332] من الثقة والضّبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرّد والشّذوذ من النّكارة والضّعف"[2333]. **(وَلَهُ)** أي: للشاذّ. **(تَفْسِيرٌ آخَرُ)**[2334] أي[2335]: تعريف غير هذا التّعريف وقد سبق تفسير آخَر. والتفسير من السّفر[2336]، وهو الإبانة وكشف الغطاء[2337]. وجعل الرّاغب "الفَسْر لإظهار المعنى المعقول"[2338]، والسَّفْر لإبراز[2339] الأعيان للأبصار يقال: أسفر الصّبح أضاء[2340]، ومنه السَّفر سَفراً؛ لأنّه يظهر عن أخلاق الرجال. والظّاهر أنّهما من المقلوبات يعني أنّ الفسر من السفر كالجبذ من الجَذْب والرَّأف من الرفأ. **(سَيَأْتِي)** في أثناء التّقسيمات. وهو قوله "الشاذّ ما رواه المقبول[2341] **[١١٢/١أ]** مخالفاً لمن هو أولى منه"[2342]. وهذا التعريف لا يدخل فيه المنكر؛ لأنّه أخصّ ممّا ذكره في هذا المقام. وتفسيرٌ ثالث أيضاً أشار إليه بقوله "إن كان سوء الحفظ لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذّ على رأيٍ"[2343]. ولا خير إلّا في الوسط[2344]. "والإتيان: مجيءٌ بسُهولة سواء كان بالذّات أو بالأوامر[2345] أو بالتّدبير"[2346]، "والمجيء أعمّ منه فإنّه لا يُعتبر فيه السُّهولة"[2347] كذا فرّق بينهما الرّاغب[2348].

[2323] سقط من (د).

[2324] هو هكذا هنا في جميع النّسخ، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق).

[2325] في علوم الحديث، ص 79 بعد هذه كلمة: كما فيما سبق من الأمثلة.

[2326] في (ق): مزحوجاً، وفي (ط): مزجزحا.

[2327] في علوم الحديث، ص 79 تمام النص هكذا: ... كان انفراده به خارما له مُزَحْزِحاً له.

[2328] ما بين المعقوفتين في (ع): ... كان انفراده به من خبر حاله عن حَيِّز الصحيح.

[2329] في (د): الضا.

[2330] في علوم الحديث، ص 79 تمام النص هكذا: فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرّده استحسنا حديثه، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف.

[2331] في (ق): والمنكر.

[2332] في علوم الحديث، ص 79: راويه.

[2333] انظر: علوم الحديث، ص 79.

[2334] في (ق): وتفسير أخرى.

[2335] سقط من (ل).

[2336] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الفَسْر.

[2337] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 412.

[2338] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 636.

[2339] في (د): لإبرار.

[2340] انظر: القاموس المحيط، ص 523.

[2341] في (ع): القبول.

[2342] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 336.

[2343] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 533-535.

[2344] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 252-254.

[2345] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بالأمر.

(**تَنْبِيهٌ:**) "عِبَارة عن عنوان البحث الذي يدلّ عليه الأبحاث السّابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم يذكر لَعُلِم[2349] بأدنى تأمّل. واختلفوا في إعرابه. فقال بعضهم: ليس له محلّ من الإعراب بل هو كالبياض بينَ المصراعين من البَيت. وقيل: إنّه خبر مبتدإ مَحْذوف"[2350] كما ذكر في لفظ الفائدة، فَارْجع. وكذا سبق معنى التّنبيه مشبعاً، والمعنى على القول الثاني "هذا تنبيه[2351] لك و[2352]دلالة أيّها الطّالب على ما قد يخفى[2353] عليك من الفوائد[2354] قُيود التعريف"[2355]. (**قَوْلُهُ**) أي: قول المصنّف في المتن[2356]. والأظهر قولي إلّا أنّه من حَيث كونه شَارحاً أبرز نفسه في مَعْرض الغير، فإنّ الشّارح غير صاحب المتن غالباً. (**وَخَبَرُ الْآحَادِ كَالْجِنْسِ**) لأنّ الأصل في الكلام [أن يقال:][2357] "الصّحيح لذاته خبر الآحاد ... إلخ" فيكون خبر الآحاد قيداً[2358] أوّل[2359] في التعريف واقعاً في مقام الجنس شاملاً للمَحْدود وغيره. وإنّما قال كالجنس وكالفصل لا لما وُهم[2360] من أنّ العبارة المشتملة عليهما تقسيم لا تَعْريف كما يشعر به ظاهر كلام المصنّف حيث قال: "وهذا أوّل تقسيم المقبول"، فإنّ كونه تقسيماً لا ينافي [كونه][2361] تَعريفاً على ما بَيّناه سَابقاً، بل لأنّ الجنس الحَقيقيّ إنّما يكون للماهيّات الحقيقيّة الّتي لها أجناس وفُصول وماهيّة **[١١٢/١ب]** الصّحيح اعتباريّة لكنّها باعتبار شُمولها شبّه القيد الأَوّل منها بالجنس الحقيقيّ. فقوله "كالجنس" بمنزلة الجنس فإنّهما واحد. "والجنس: اسمٌ دالّ على أشياء كثيرة مختلفة بالأنواع"[2362]. "فهو أعمّ من النّوع"[2363]. وقد يقال على كل من الشيئين اللذَيْن بينهما اختلاف من وجه وامتياز وإن كانت حقيقتهما متّحدة كما يقال للرّجل: جنس، وللمرأة: جنس لامتياز كلّ منهما من الآخر بأوصاف وأحوال. (**وَبَاقِي قُيُودِهِ**) أي: الذي تُرك منها وراءه. "والقيود والأقياد جمع قَيْد"[2364]. وهو في الأصل الأَدْهم وكلّ ما يقيّد به ويُربط. "وقيّد الإيمانُ: الفَتْكَ أي: منع من الفَتْكِ بالمؤمن كما مَنَع ذا العَيْث[2365] من الفساد"[2366]. ولَمّا كانَتْ قيود التّعريف وفصوله تمنع دخول الأغيار فيه أطلق عليها ذلك وكانَتْ كما قال: (**كَالْفَصْلِ**) أي: في تمييز بعض الأنواع عن بعض. والحاصل أنّ

[2346] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 60.
[2347] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 212.
[2348] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 307.
[2349] في (ق): العلم. وهو في فروق حقّي للمؤلّف: يعلم.
[2350] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 62. تمام كلامه فيه: "تقديره: هذا تنبيه".
[2351] في (د): ينبيه.
[2352] سقط من (د)، و(ع).
[2353] في (د): خفي.
[2354] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فوائد.
[2355] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 254.
[2356] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 254.
[2357] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[2358] في (ق): قيد.
[2359] في هامش الأصل، وفي (ع): أوّلاً.
[2360] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 254.
[2361] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[2362] انظر: كتاب التعريفات، ص 141.
[2363] انظر: القاموس المحيط، ص 691.
[2364] انظر: القاموس المحيط، ص 400.
[2365] في (ع): الغيث.
[2366] انظر: القاموس المحيط، ص 400-401.

باقي القُيود تميّز المحدود الذي هو الصّحيح عن غَيره فيدخل هو في التّعريف بلا مُشارِك ويخرج غيره بلا منازع، والفصل في اللغة: "إبانة أحدِ[2367] السّبيلين[2368] عن الآخر حتى يكون بينهما فُرْجَةٌ"[2369]. وفي الاصطلاح: "كلّي يحمل على الشيء في جواب أيّ شيء هو في جَوهره، كالناطق في تعريف الإنسان والحسّاس في تعريف الحيوان"[2370].

(**وَقَوْلُهُ: بِنَقْلِ عَدْلٍ**) هو القيد الأوّل من القيود الّتي هي كالفصل وهي خَمْسة، وبالقيد الذي هو كالجنس يَصير المجموع سِتَّةً. (**احْتِرَازٌ**) يقال: "احترز منه وتحرّز: تَوقّى"[2371]. (**عَمَّا يَنْقُلُهُ غَيْرُ الْعَدْلِ**) كالفاسِق الذي يرتكب الكبائر ويصرّ على الصَّغائر والمجهول العَين أي[2372]: الذّات؛ لأنّه لا بدّ وأن يزول اسم الجهالة عن الرّاوي صحابيّاً أو غيره، وكذا مجهول **[١١٣/١أ]** الحال فإنّ كون العين مَعلوماً لا يفيد العلم ما لم يُعلم حاله في العدالة ونحوها، وكذا الْمَعْرُوف بالضّعف مثل سوء الحفظ والعقيدة ونحو ذلك. وخرج بالقيد الثالث المنقطع والمعضل والمرسَل على رأي من لا يقبله بل يسمّيه مُنقطعاً فلا يكون مُحْتَجّاً به، وبالرّابع والخامس المعلل والشّاذ والمنكر كما سبق.

(**وَقَوْلُهُ: "هُوَ" يُسَمَّى فَصْلاً**) أي: فاصلاً وفارقاً. والتّعبير بالمصدر للمبالغة كما في رجل عَدْل[2373] ونظائره. (**يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ**) وكذا هي وهما وهم وأنا وأنت فكلّ من هذه الضّمائر عبارة عن المبتدإ، ولذا وجبت المطابقة بين العائد والْمَعُود إليه أفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتكلّماً وخطاباً. وإيراد لفظ بين[2374] لتأكيد التوسّط؛ لأنّ توسط الأجنبيّ من المبتدأ والخبر غير مَعهود ويجوز أن يكون المعنى ويقع متوسّطاً، وذلك بحسب المفهُوم أعمّ من أن يكون بينهما أو لا. ونظيره جَمْع التّقدّم مع قبل والأحسن أن يقال يقع بينهما. فإن قلتَ: يلزم في المبتدإ والخبر الجمع بين الحقيقة والْمَجاز. قلتُ: يحمل الكلام على عُموم المجاز بأن يراد بالمبتدإ المسند إليه المقدم، وبالخبر الْمُسْنَد به المؤخّر بالمرتبة أو يراد بالمبتدإ الجزء الأوّل من الاسميّة وبالخبر الثاني. (**يُؤْذِنُ**) من الإيذان بمعنى الإعلام. وسمّي الأذان؛ لأنّه إعلام لوقت[2375] الصَّلوة[2376] وهو خَبر ثالث لقوله، وَقولُه والأظهر ليؤذن[2377] بلام التعليل. (**بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ**) أي: ما [بَعْد][2378] هو. (**خَبَرٌ عَمَّا قَبْلَهُ**) فيكون ما قبله مُبْتدأ. (**وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لَهُ**) أي: بصفة لما قبله فيما يَصْلح لهما، ثمّ اتّسع فأدخل فيما لا لَبْس فيه وذلك عند اختلاف الإعراب **[١١٣/١ب]** نحو: كان زيد هو القائم، وكون المبتدإ ضميراً مثل ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[2379]؛ لأنّ الضّمير لا يُوصَف أو غير ذلك بالحمل[2380] على صُورة اللبس. والحاصل أنّ "هو" وكذا أخواته

[2367] في (د): إحدى.

[2368] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الشيئين. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[2369] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 638.

[2370] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 245. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 134-135.

[2371] انظر: القاموس المحيط، ص 653.

[2372] في (ق): إلى. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[2373] في (ق): حدل. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[2374] سقط من (ق). هنا تحت السطر في (د)، و فوق السطر في (ر): مع أنّه يفيد ما يفيده التوسّط.

[2375] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: بوقت. ويبدو أنّ هذا هو الصواب لموافقته للغة.

[2376] في (ل): الصلاة.

[2377] في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع): ليوذن.

[2378] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2379] سورة المائدة، الآية: 117.

[2380] في (د): بالجمل. هنا فوق السطر في (د)، و(ر): متعلق بأدخل.

فيسمّيه[2381] البصريّون فصلاً لفَصْله بين ما قبل وما بعده ببيان أنّ ما بعده ليس في حيّز الأوّل وليس من صفاته وتتمّاته[2382]. وذلك أنّك إذا قلتَ: زيد القائم جاز أن يتوهّم السّامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل[2383] ليتعيّن كونه خبراً لا صفةً؛ لأنّ الضّمير إنّما يُؤْتى به للرّبط بين المبتدإ والخبر لا بين الصّفة والموصُوف بخلاف زيد قائم. قال بعض النّحاة: إنّ "هو" اسم مُلْغًى لا محلّ له من الإعراب أي: لا عامل له فلا مقتضي فيه للإعراب[2384]. وقال بعض البصريّين: إنّه حرف استبعاداً[2385] لخلوّ[2386] الاسم عن الإعراب لفظاً ومحلّاً[2387]. ومن جعله اسماً لا يجعله مُبْتدأ حقيقةً بناء على أنّه لو كان كذلك لم ينتصب ما بَعده في نحو ظننت زيد[2388] هو القائم. وبعض العرب يرفع ما بعده في باب "كَانَ" وباب "علمتُ" نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[2389]، وعلمتُ زيد[2390]، هو المنطلقُ فيكون مبتدأ. والفرق بين كونه مُبتدأ وكونه فصلاً هو أنّه على تقدير كونه مبتدأ يكون ملحوظاً أصالةً ويكون مسنداً إليه قصداً ويكون له محلّ [من الإعراب بخلاف ما إذا كان فصلاً، فإنّه يكون ملحوظاً بالتّبع ولا يكون له محلّ][2391]. وله على تقدير كونه فَصْلاً لا مبتدأ ثلث[2392] فوائد[2393]: الأُولى: الدّلالة على أنّ ما بعده خبر لا نعت، ولذلك سمّي فَصْلاً كما سبق آنفاً. والثانية: تأكيد النّسبة الرابطة لما فيه من الدّلالة على تقوية الرّبط حتى قال الحكيم أبو نصر الفارابي[2394]: "معنى قولنا "زيد هو العالم" **[١١٤/١أ]** زيد آنست كه عالِمَسْت"[2395]. والثالثة: الدّلالة على قصر المسند على الْمُسْند إليه وتخصيصه به بشهادة الاستعمال في مثل ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾[2396] و﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[2397].

(**وَقَوْلُهُ**: "**لذاته**"؛ **يُخْرِجُ**) من التّعريف. (**مَا يُسَمَّى صَحِيحاً**) لكن لا لذاته، بل (**بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ**) أي: عن الصّحيح وقرينة[2398] دالّة على صحته، لا من حيث نفسه، وهو الصّحيح لغيره. (**كَمَا تَقَدَّمَ**) بيانُه في الشرح عند

[2381] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: يسمّيه. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[2382] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 188.

[2383] في (ق): بالنصل. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[2384] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 188.

[2385] في (ع): استبعاد.

[2386] في (ع): حلو.

[2387] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 188.

[2388] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: زيداً.

[2389] سورة المائدة، الآية: 117.

[2390] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: زيداً. وهذا هو الصحيح.

[2391] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[2392] في (ل): ثلاث.

[2393] سقط من (د).

[2394] هو: شَيْخُ الفَلْسَفَةِ، الحَكِيمُ، أَبُو نَصرٍ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ طَرْخَان بن أُوزُلَغ التُّركِي الفَارَابِي المنطِقِيُّ، أَحَدُ الأَذْكِيَاء، المتوفّ سنة 339 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 416/15-418 (رقم 231)؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، 153/5-157 (رقم 706)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 350/2-354.

[2395] لم أعثر عليه. لعلّه في كتاب صناعة علم الموسيقي؛ لأنّ المؤلّف ينقل عنه في بعض كتبه ككتابه فروق حقّي، ص 175. الكتاب ما زال مخطوطاً، لم يمكن لي الحصول عليه. انظر: إستانبول: مكتبة سليمانية قسم: فاضل أحمد باشا، تحت رقم: 953.

[2396] سورة الذاريات، الآية: 58.

[2397] سورة المائدة، الآية: 117.

[2398] في (ق): وقرينته.

التّقسيم. و"ما" موصُوفة[2399] أو[2400] مَوْصولة[2401] صلتها ما بعدها، والكاف إمّا بمعنى المثل وهو معناه الحقيقيّ أو بمعنى على فيكون للتّقييد لا للتشبيه أو بمعنى اللام الجارة، فيكون للتعليل أي: مثل ما تقدّم أو على ما تقدّم أو لما تقدّم وللتشبيه ههنا مَعْنًى؛ لأنّه قد سبق مثل هذا الكلام. وقد يكون الكاف للقِران كما في الحديث: "ثمّ أَحِلّ[2402] كما حَلُّوا"[2403] أي: مقارناً بحلالهم. وقد يكون للمفاجأة ومعناها المبادرة نحو سَلِّم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت. والتقدّم ضدّ التأخّر، وأصلها بالْقَدم. والمراد هنا التقدّم بالذّكر والتّحرير.

(**وَتَتَفَاوَتُ رُتَبُهُ**) يقال: تَفَاوَت الشيئان تباعد ما بينهما تَفاوتاً مثلّثة الواو. والرُّتَب كصُرَد جمع رتبة[2404]، بمعنى المنزلة وقد سبق مأخذها. (**أَيْ: الصَّحِيحُ**) لذاته، فإنّه هو المعرَّف فيما سبق. قال تلميذ المصنّف[2405]: "قلت: لا أعلم بعد التّمام رتبةً، ودون الحدّ لا يوجد الحدّ فيطلب تَصْوير هذه الأوصاف وكيف تتفاوت"[2406] انتهى. أقول: لا شكّ أنّ التّفاوت إنّما يحصل بأن يكون المراتب أَعْلى [وبعضها وُسطى][2407] وبعضها سُفْلى وبعضها فيما بَيْن ذلك بحسب الإضافات، فالضّبط مثلاً يتفاوت إلى ما هو تامّ وإلى ما هو أتمّ وإلى ما هو فيما بين ذلك، ثمّ تام الضّبط قد يكون **[١/١١٤ب]** تمامه نِسْبيّاً، فيكون بالنّسبة إلى[2408] بعض[2409] تامّاً. وبالإضافة إلى آخر أتمّ أو ما يقرب نه فيُصوّر صاعداً لا نازلاً كما توهّمه التّلميذ[2410]، فإنّ تفاوت الدّرجات إنّما يعتبر بأن يكون بَعْضها فوق بَعْض إلى أن ينتهي. فإذا نَزلت من المبدإ الأوّل كانت دركات وسيجيء كلام المصنّف ما يفهم منه أنّ مراده بالتّفاوت ما ذكرنا إلّا أنّه لو أَسقط لفظ التام في التعريف من البين لكان[2411] أظهر كما أَسْلفنا. (**بِسَبَبِ تَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ**) اعلم أنّ أصل الباء السّببيّة المعيّة، فإذا دخلت السّببَ تفيد معية[2412]. ومعيّة السّبب يقتضي[2413] وجود المسبّب كما يقال: كتبت بالقلم بمعنى مع القلم أي: مع وجود ذلك السّبب، لكنّهم تركوا معنى مع دفعاً لتوهّم اشتراك بالقلم في الكتابة، ومن ذلك يقولون أي: بسببه[2414] فلو كان الباء للسّببيّة أوّلاً لكان معنى بسَببه بسبب سببه وهَلُمّ جرّاً إلى أن يجعل الباء الدّاخلة في السّبب بمعنى المعيّة يعمّ[2415] أنّ السّببيّة ظاهرة في كثير من المواضع. والحاصل أنّ الباء في بسبب[2416] كالباء في قولهم معنى كتبت

[2399] في (ق): موصولة.
[2400] في (ط)، و(ل): وما.
[2401] في (ق): موصوفة.
[2402] في (ق): أحلّوا.
[2403] مسلم، "الحج"، 130، (رقم الحديث: 1211)؛ أحمد، المسند، 175/6؛ البيهقي، السنن الكبرى، 19/5.
[2404] في (ق): رتبتة. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 255.
[2405] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.
[2406] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 51. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 348/1-349.
[2407] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[2408] في (ع): إليه.
[2409] في (د): ما هو. وهو ساقط أصلاً من (ع).
[2410] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.
[2411] في (ق): فكان. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.
[2412] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 320.
[2413] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: تقتضي.
[2414] في (ق): سببه.
[2415] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: نَعم، وفي (ع): تعمّ.

بالقلم باستعانته ومعنى دخلت عليه بثياب السّفر بمصاحبة ثيابه إلى غير ذلك، فإنّهم كثيراً ما يجمعون بين الحرف وبين ما تدلّ[2417] عليه فلا يلزم أن يكون للسّبب سَبب وللاستعانة استعانة وللمصاحبة مصاحبة فلو قال المصنّف ههنا: "بتفاوت" بطيّ السّبب لَعُلِمَ منه ما عُلِم من ذكر السّبب. والمراد بالأوصاف العدالة والضّبط. (**الْمُقْتَضِيَة**) وقال الرّاغب: "القضاء: فصل الأمر قولاً كان أو فعلاً، وقضاء الدَّيْن: فَصْل الأمر فيه بِرَدِّه، والاقتضاء: المطالبة بقضائه، ومنه قولهم: **[١١٥/١أ]** هذا يقتضي كذا"[2418]. (**لِلتَّصْحِيحِ**) أي: لعدّه من جملة الصّحيح والحكم عَلَيْه به ونسبته[2419] إليه. فمعنى صحّحه نسبه إلى الصّحة وعدّه صحيحاً، كما يقال: مرّضه أي: نسبه إلى المرض وعدّه من جملة المرضى، وفسّقه أي: نسبه[2420] إلى الفسق[2421] وعدّه فاسقاً و[2422]قال له: يا فاسق، ودعاه به. (**فِي الْقُوَّةِ**) متعلّق بالتفاوت[2423]. والقوّة في الأصل عبارة عن شدّة البِنية وصلابتها الْمُضادّة للضعف، "وقد يُسْتعمل القوّة في مقابلة الفعل وهو التّهيؤ[2424] الموجود في الشيء، نحو أن يقال: النَّوَى بالقوّة نخل أي: متهيِّئ أن يكون منه ذلك"[2425]. جعل المصنّف التفاوُتَ في القوّة ومراتبها لا بالقوّة والضّعف كما في قوله تعالى ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾[2426] أي: مختلف ألوانها أي: ألوان تلك الجُدد والبيض والحمر بالشدّة[2427] والضّعف، والظّاهر أنّه كما أنّ نفس البياض مختلف فمن بياضٍ وأبيض وأقرب منه، وكذا العدل والضّبط فمن عَدل وأَعْدل ومن تامّ وأتمّ لا من عَدل وفاسق ولا من تامّ وناقص فلا يقال للعدل: ضعيف، وللأعدل: قويّ. بل للأوّل: قويّ، وللثّاني: أقوى كما يقال: علم الظاهر كمال في نفسه ولا يلزم منه أن يكون ناقصاً بالنّسبة إلى علم الحقيقة. (**فَإِنَّهَا**) أي: الأوصاف[2428] المذكورة. (**لَمَّا كَانَتْ**) أي: بنفسها من غير أن ينضمّ إليها قرينة خارجيّة تعضدها. (**مُفِيدَةً لِغَلَبَةِ الظَّنِّ**) نُقِل عن المصنّف[2429] أنّه قال: "الغلبة لَيْست بقيد زائد على الظنّ بل هي هنا بمعناه إلّا أنّ الظنّ قد يُستعمل على سَبيل النّدرة تجوُّزاً في الشكّ دون الغلبة فبإضافة الغلبة إليه إضافة بيانيّة يندفع توهّم إرادة الشكّ ولو كانت قيداً يلزم أن يكون الأوصاف المذكورة مفيدة لغلبة **[١١٥/١ب]** الظنّ لا[2430] الظنّ"[2431] انتهى. أقول: هذا مبلغ علم المصنّف فإنّا وإن سلّمنا أنّ الظنّ قد يستعمل في الشكّ كما يستعمل في العلم واليقين وإن كان كلّ من الاستعمالَيْن تجوُّزاً،

[2416] في (ق): سبب.

[2417] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: يدلّ.

[2418] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 674-675.

[2419] في (ق): ونسبة.

[2420] في (ق): نسبة.

[2421] في (ق): "إلى الفسق إلى الفسق" بالتّكرار.

[2422] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: أو.

[2423] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 256.

[2424] في (ع): التهيء.

[2425] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 693-694.

[2426] سورة فاطر، الآية: 27.

[2427] سقط من (ق).

[2428] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 256.

[2429] ينقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا.

[2430] في (د): إلّا.

[2431] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 51. ذكر كلام الحافظ ابن حجر الملّا علي القاري أيضاً نقلاً عن تلميذه ابن قطلوبغا عنه في شرح شرح نخبة الفكر، ص 256. لم أجده فيهما بتمامه.

إلّا أنّا لا نُسلّم ما ادّعاه من الإضافة البيانيّة "فإنّ الظنّ هو الاعتقاد الرّاجح[2432] مع احتمال النقيض"[2433]. فمعنى غلبة الظنّ هو الاعتقاد الرّاجح بطريق التّجريد، فكما أنّ الرّجحان صفة مقيّدة [للاعتقاد في اللفظ فإنّه يحتمل الرّاجح والمرجُوح، فكذا الغلبة صفة مقيّدة][2434] للظنّ في المعنى فإنّه أخذ بمعنى الاعتقاد المطلق. (**الَّذِي عَلَيْهِ**) أي: على الظنّ جعل الموصول مع صلته صفة للمضاف إليه وأرجع الضّمير إليه لما زعم أنّ الإضافة بيانيّة فكلّ من الغلبة والظنّ عبارة عن الآخر، ومع قطع النظر عن هذا يجوز إرجاع الضّمير إلى المضاف إليه مطلقاً وإن كان الأصل إرجاعه إلى المضاف كما في قولة تعالى ﴿ذُوقُوا[2435] عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾[2436]. وقد سبق بيانه بما لا مزيد عليه. (**مَدَارُ الصِّحَّةِ**) أي: دوران صحّة الحديث، فإنّ ما يفيد الشكّ وضعف اليقين ضعيف. فالمدار هنا بمعنى المصدر. والأظهر أن يقول: "الذي يدور عليه الصحّة" فيكون غلبة الظنّ مداراً، والصّحة دائرة علَيْها. [والدّارة][2437] والدّائرة[2438] في الأصل ما أحاط بالشيء أي: الحلقة، "والمدار مركز تلك الدائرة. ويسمّى عند علماء الهندسة نقطة وهي الّتي يحل[2439] الخطوط المستقيمة الخارجة إليها مُسَاوية"[2440]، وتلك النّقطة هي الواحد العين لَيْست لها كثرة أصلاً وإن قُوبِلَتْ بالنّقاط الكثيرة من الْمُحِيط. وبه يبطل قول من قال: "الواحد لا يصدر عنه إلّا واحد"[2441]، فَاْعرف، [إلّا أن يكون المراد به الواحد الحقيقيّ[2442] من غير اعتبار النسب][2443]. (**اقْتَضَتْ**) أي: الأوصاف المختلفة لا الإفادة[2444]، وإن كان الخبر عين المبتدإ حقيقةً. وقد سبق معنى الاقتضاء. (**أَنْ يَكُونَ لَهَا**) أي: لتلك الأوصاف. (**دَرَجَاتٌ**) **[١/١١٦أ]** عالية. (**بَعْضُهَا**) مُعتبرةٌ. (**فَوْقَ بَعْضٍ**) بحيث يكون بعض تلك الدّرجات عُلْيا وهي الدّرجة المطلقة الغير المضافة إلى شيء، وبعضها وُسْطى وهي الدّرجة المقيّدة بالعُلوّ بالإضافة إلى ما [تحتها و[2445] بالسّفل بالنّسبة إلى ما فوقها، وبعضها سُفْلى وهي الدرجة المقيّدة بالسّفل بالنّسبة إلى ما][2446] فوقها لا بالعلوّ بالنّسبة إلى ما تحتها؛ إذ لَيْس تحتها درجة من حيث هي أسْفل أنواع الدّرجات حتى تصاف[2447] إليها، "والدّرجة مثل المنزلة، لكن يقال للمَنْزلة: درجة إذا اعْتُبِرَتْ بالصُّعود دون الامتداد على البَسط، كدرجة السَّطْح

[2432] في (ق): والراجح.

[2433] انظر: كتاب التعريفات، ص 219.

[2434] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2435] في (د): ذوقو.

[2436] سورة سبأ، الآية: 42.

[2437] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2438] في (ل): والدايرة.

[2439] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: كلّ.

[2440] انظر: كتاب التعريفات، ص 77، 171.

[2441] هذه المقولة يطلقها الفلاسفة كابن السينا (المتوفّ سنة 428 هـ.)، وابن الرشد (المتوفّ سنة 520 هـ.)، وغيرهما ممّن يقولون بالعقول العشرة، وأن الله واحد لا يصدر عنه عندهم إلا واحد، وهو العقل الأول. انظر للتفصيل في المسألة والرد عليها: تهافت الفلاسفة للغزّالي، ص 57-78؛ الملل والنحل للشهرستاني، 161/2-162؛ مجموع الفتاوى لابن تيمية، 133/8-134؛ كتاب الردّ على المنطقيين لابن تيمية أيضاً، ص 214-216؛ الرسالة التدمرية لابن تيمية أيضاً، ص 392؛ مصطلحات في كتب العقائد لمحمد الحمد، ص 142-146.

[2442] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 297.

[2443] ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (ر) مكتوب تحت السطر، وفي (ق) مكتوب في الهامش.

[2444] المؤلّف يردّ هنا على الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 257.

[2445] في (ع): أو.

[2446] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[2447] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: تضاف. وهو في (ع): تضاعف.

والسُّلَّم"[2448]. فعُلم أنّ الدّرجة في الأصل ما كانت من قبيل العلوّ كما أنّ الدّركة ما كانَتْ من قبيل السّفل. فإن قلتَ: قوله [تعالى][2449] ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾[2450] على تقدير أن يعود الضّمير إلى الفريقين، وقوله تعالى ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾[2451] يقتضي أن يُستعمل الدّرجات في الدّركات أيضاً. قلتُ: لا شكّ أنّ الكُفّار ليس لهم درجات بل دركات. وإنّما عُبّر عن دركاتهم بالدّرجات لمكان الجمع بينهم وبين المؤمنين، فهي في الآيتين بمعنى المراتب المتفاوتة حسب تفاوت الأعمال واختلافها. فقول المصنّف: "بعضها فوق بعض" من قبيل التأكيد. وأمّا قول بعضهم[2452]: "ولدفع إرادة المجاز"[2453] وهي الدركات الّتي هي المراتب السّفليّة قال "بعضها فوق بعض" فكلام خارج عمّا نحن بصدده وإن كان له وجه في غير هذا المقام؛ لأنّ تفاوت الرّتب هنا إنّما هو بالتّباعد فيما بينها[2454]، وذلك هو التّباعد الرّتبيّ العلويّ كما يَقْتضيه الأوصاف الشريفة العالية. تدبّر. (**بِحَسَبِ الْأُمُورِ الْمُقَوِّيَةِ**) "أي: لأصل[2455] الصّحة فكما أنّ درجات الجنّة بعضها فوق بعض **[١/١١٦ب]** بحسب تفاوت الأعمال والنيّات"[2456]. ويقال لها: درجات جنّة الأعمال. فكذا أصل الصحّة مع الأُمور العاضدة فكلّما ازداد العَاضد ازدادت[2457] الصحّة علوّا، فخبر الأعلى أصحّ كما أنّ أثر العالي صحيح وليس دون العالي في مرتبة الصحّة سَافل حتى يكون الحديث ضعيفاً. وحسب إذا كان مجروراً بحرف الجرّ فالسّين مفتوحة، وفي الصّحاح: ليكن عملك بحسب ذلك، أعلى[2458] قدره وعَدده"[2459]. وعليه فاعمل في هذا المقام.

(**وَإِذَا كَانَ**) الأمر[2460]. (**كَذَلِكَ**) "أي: كما أشير إليه آنفاً من أنّ التفاوُت في الصحّة مترتّب على التّفاوت في الأوصاف"[2461]، وعلوّ الدّرجات إنّما هو بحسب الأمور العاضدة. (**فَمَا**) أي: الحديث الذي[2462] (**يَكُونُ رُوَاتُهُ فِي الدَّرَجَاتِ**[2463] **الْعُلْيَا**) تأنيث الأَعْلى. "والمراد بالعلوّ هو العلوّ الصِّنْفي، لا النّوعيّ المعتبر في أصل الصّحيح"[2464]، فإنّ الصّحيح لا يكون صحيحاً إلّا بعلوّ درجة عمّا دُونه من الحَسن والضّعيف. ثمّ المراد بعلوّ الصّنفيّ هو العلوّ الحقيقيّ المطلق الذي لا يضاف إلى شيء أصلاً كما يَدلّ عليه ما بَعد الكلام، فإنّه ليس فوق الأصحّ أصحّ. فمن جوّز[2465] كون الدّرجة

[2448] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 310.
[2449] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.
[2450] سورة آل عمران، الآية: 163.
[2451] سورة الأنعام، الآية: 132؛ سورة الأحقاب، الآية: 19.
[2452] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.
[2453] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 257.
[2454] في (د): بينهما.
[2455] في (ق): الأصل.
[2456] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 257.
[2457] في (د): ارادات.
[2458] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: "أي: على". وهو هكذا أيضاً في الصحاح للجوهري، وفي فروق حقّي للمؤلّف.
[2459] انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، 110/1. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 72.
[2460] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 257.
[2461] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 257.
[2462] انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 349/1.
[2463] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ المخطوطة الأخرى، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: الدّرجة.
[2464] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 258.
[2465] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

العليا في هذا المقام "إضافيّة"[2466] فقد سقط عن درجة الفهم. (**مِنَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُوجِبُ التَّرجِيحَ**) أي: بعد تحقّق الأوصاف المقتضية للتّصحيح. قال تلميذ المصنّف[2467]: "قلتُ: هذا شيء لا يضبط ولم يَعتبروه في الصّحابة"[2468] انتهى. أقول: طبقات[2469] النّاس في الدّين مَضْبوطة[2470] مَعْلُومة عند أَهل اليقين. فهم إذا نظروا بنور الله تعالى عرفوا أنّ هذا ليس فوقه أحد[2471] في الدّيانة في مشارق الأرض ومغاربها وهذا يُسَاوي هذا، وهذا **[١١٧/١أ]** يتأخّر[2472] عن هذا بدرجة أو بدرجتين أو بدرجات. ألا ترى إلى أصحاب العُلوم الظاهرة وأَرْباب الأموال الفاخرة هل منهم من يُجهل أَمْره في طبقته حقيقيّةً[2473] كانت أو إضافيّةً؟! وقوله[2474] "ولم يَعْتبروه في الصّحابة"، أقول: عَدم اعتباره فيهم أمر راجعٌ إلى تَعظيمهم[2475]؛ لأنّهم كلّهم عَدْل لا فرق بينهم في رواية الحديث بعد ما زال اسم الجهالة عنهم فحديثهم صحيح مُطلقاً، وإنّما جاء الضّعف ممّن رواه عنهم تابعيّاً أو غيره. نعم، إنّ مراتب الصحابة متفاوتة في بَعض الأحوال فهل الخلفاء الأربعة يحاكيهم غيرهم لكن لا نبحث عن هذا التفاوت مُراعاةً للأَدب، بل نقتصر على البيان الصّادر عن الشّارع، [وعلماء أهل السنة][2476]. ولقد أَفْرط الطّوسيّ[2477] وفرّط في كتابه التجريد[2478] فكان كالشيطان الْمَريد[2479]. وقوله "سَائر" بمعنى الباقي؛ لأنّه من السّؤر بالهمزة "وهو بقيّةُ الشّراب"[2480] وغيره، فنَقْطه بنقطتَيْن غلط؛ لأنّه إذا كان من السَّير بمعنى المضيّ في الأرض. "وجاء استعمال السّائر بالهمزة بمعنى الجميع أيضاً. ومنه قَول الأحوص[2481]:

فجَلَتْها لنا لُبَابَةُ لَمَّا وَقَذَ[2482] النوم سائر الحُرَّاسِ"[2483].

أي: غلب النّوم على الحارِسين جَميعهم. ومن تتّبع مواضع الاستعمال وجد كلّاً من المعنيَيْن مستعملاً إلّا أنّ الاستعمال الأوّل أكثر وأشهر فمن نازع فيه وردّ كونه بمعنى الجميع[2484] فعَليه كلامه[2485]. (**كَانَ أَصَحَّ مِمَّا دُونَهُ**) أي: من الحديث

[2466] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 258.

[2467] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.

[2468] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 51. ذكره عنه أيضاً الملا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 258)، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 349/1.

[2469] في (د): صبقات.

[2470] في (ق): مضبوضة.

[2471] في (د)، و(ع): حد.

[2472] في (ق): التأخّر.

[2473] في (د): حقيقةً، في (ق): حقيقته

[2474] أي: قول ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.

[2475] في (د): تعضيمهم.

[2476] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[2477] عالم وفيلسوف شيعيّ، أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسيّ المتوفّى سنة 672 هـ.

[2478] هو كتابه المشهور باسم تجريد الإعتقاد.

[2479] انظر: كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد لابن المطهّر الحِلّي، ص 348-258.

[2480] انظر: القاموس المحيط، ص 517.

[2481] في (د): الأخص. الأحوص هو: هو عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، المتوفّى في أواخر خلافة يزيد أو أوائل خلافة هشام. انظر لترجمته: الشعر والشعراء لابن قتيبة، 509/1-512 (رقم 92)؛ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، 224/4-229.

[2482] في (ع): وهذا. وهو خطأ والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى، وفي القاموس المحيط.

[2483] انظر: القاموس المحيط، ص 517.

[2484] هنا في هوامش الأصل، و(ق)، و(ع) مكتوب: وحضرت [في (ق): حضرة] الشّيخ صدر الدّين القنوي قدّس سرّه يستعمله في كتبه بمعنى الجميع أينما كان [في (ق): كانوا] وهو من رؤساء العلماء النّاقلين ومشاهير [في (ع): مشاهر] الحكماء الإلهيّين.

[2485] انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، 105/1-106؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 102.

الذي كان دُونه في الدّرجة وأحطّ منه قليلاً[2486]. وهو ما لم يكن رُواته كذلك فيلزم أن يكون ما دُونه صحيحاً فهما اشتراكا في أصل الصحّة وبما كان من فضل راوي الأوّل على الثاني كان الأوّل مفضلاً عليه فطابقه اسم الأصحّ.

[أصحّ الأسانيد]

(**فَمِنَ الْمَرْتَبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ**) شروع في تفضيل المراتب حقيقيّة **[١/١١٧ب]** أو إضافيّة، وقدّم المرتبة العليا لشرفها ولأنّ معرفة ما دُونها منوطة بمعرفتها إذ الأمور الإضافيّة متّصلةٌ بالطّرَفَيْن اتصال الوسط بالنّهايتَيْن، وذلك إشارة إلى باب الصّحيح وإسناده؛ لأنّ المراتب كلّها له. (**مَا**) "أي: إسناد"[2487] كما يدلّ عليه ما بَعده. (**أَطْلَقَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ**) أي: أئمّة الحديث[2488]. (**أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ**:) قال ابن الصّلاح: "درجات الصّحيح تتفاوت في القوّة بحسب تمكّن الحديث من الصّفات المذكورة الّتي تبتَني[2489] الصحّة عليها، وتنقسم[2490] باعتبار ذلك إلى أقسام يَسْتعصي اِحْصاؤها على العادّ الحاصر، ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد[2491] أو حديث بأنّه الأصحّ على الإطلاق" انتهى[2492]. ولهذا نَسب المصنّف الإطلاق إلى بعض الأئمّة وهو الإمام أحمد بن حنبل، وإسحق بن رَاهَوَيْه[2493]. (**كَالزُّهْرِيِّ**) هو الإمام أبو بكر محمّد بن مُسْلم بن عُبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة بن كلاب القرشيّ المدنيّ، المشتهر بابن شهاب الزُّهْريّ بضمّ الزّاي نسبة إلى جدّه تابعيّ كبير سمع عَشْرة من الصَّحابة بل أكثر، وأخذ القرآن في ثمانين ليلةً. والعلماء متّفقون على جلالته وحفظه وإتقانه وقد وصفوه بأنّه جمع علم جميع التّابعين، سكن الشّام وتوفّي فيها سابع عشر رمضان سنة[2494] أَرْبع وعشرين ومائة، وهو ابن اثنتَيْن وتسعين سنةً، وهو أوّل من جمع أحاديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[2495] في رأس المائة الأُولى في خلافة عمر بن عبد العزيز برأيه، روى عنه خلق كثير منهم: قتادة، والإمام مالك بن أنس[2496]. (**عَنْ سَالِمٍ**) أي: الرّاوي عنه، وهو أبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضى الله[2497] عنهم[2498] القرشيّ **[١/١١٨أ]** العَدويّ، التّابعيّ الخليل[2499]، أحد الفقهاء السَّبْعة بالمدينة على أحد الأقوال، وهم: عروة بن الزّبير،

[2486] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 89.

[2487] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 258.

[2488] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 258.

[2489] في علوم الحديث: تنبني.

[2490] في (د): ينقسم.

[2491] في (د): الإسناد.

[2492] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 14-15.

[2493] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 15؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 462/4؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 89/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 152/10؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 381/3؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 78/1.

[2494] في (ق): سنه.

[2495] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2496] اسمه الكامل: مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شِهَابِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ زُهْرَةَ بنِ كِلاَبِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غَالِبٍ، الإِمَامُ، العَلَمُ، حَافِظُ زَمَانِه، أَبُو بَكْرٍ القُرَشِيُّ، الزُّهْرِيُّ، الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ الشَّامِ، المتوفّى سنة 124 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 419/26-444 (رقم 5606)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 108/1-113 (رقم 97)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 326/5-350 (رقم 160)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 40/4 (رقم 8137)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 385/9-388 (رقم 6585)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 162/1-163.

[2497] في (ع): الله تعالى.

[2498] سقط من (ع).

[2499] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ط): الحليل، وهو في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): الجليل. وهذا هو الصحيح لموافقته لمعنى الجملة.

وسعيد بن المسيّب، وعَبد الله[2500] بن عبد الله[2501]، وَالْقَاسم بن محمّد، وسُليمان بن يسار[2502]، وسالم بن عبد الله، وخارجة بن يزيد[2503]. قال ابن المسيّب: "كان سالم أشبه ولد عبد الله بعبد الله، وعبد الله أشبه ولد عمر بعمر"[2504]. وقال مالك: "لم يكن في زمن سالم أشبه بمن مضى من الصّالحين في الزّهد منه، كان يلبس الثوب بدرهمين"[2505]، "وكان أبوه يُلَام في إفراط حب سالم، وكان يقبّله ويقول: ألا تعجبون من شيخ يقبّل شيخاً"[2506]. مات بالمدينة، وصلّى عليه هشام بن عبد الملك[2507] سنة ستّ أو خمس أو ثمان ومائة[2508]. **(ابْنِ عَبْدِ اللهِ)** بن عمر رضي الله عنه، أحد العبادلة الأربعة، وأحد الستّة المشهورين بالرّواية. وُلد قبل الوحي بسَنة وأسلم مع أبيه قبل بُلوغه، وشهد ما بعد الخندق من المشاهد، وتوفّي بمكة بعد الحجّ سنة ثلث[2509] وسَبْعين بعد قتل ابن الزبير بثلثة[2510] أشهر، وله أربع وثمانون، وصلّى عليه الحَجَّاج[2511] ودُفن بالْمُحَصَّب. وكان يَقول: "ما أجدني آسَى على شيء فَاتَني من الدّنيا إلّا أنّي لم أُقاتل مع عليٍّ الفئةَ الباغية"[2512]، وهم قوم معاوية[2513]. **(ابْنِ عُمَرَ)** رضي الله عنه[2514] وقد سبق تَرْجمته. **(عَنْ أَبِيهِ)** الضّمير راجع إلى سالم، وأبوه هو[2515] عبد الله، كأنّه[2516] يقول: كالزّهريّ عن سالم عن ابن عمر. "والأب: الوالد، ويُسمَّى كلُّ من كان سبباً

[2500] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: عبيد الله. وهذا هو الصحيح.

[2501] سقط من (ر).

[2502] هو: الفَقِيهُ، الإِمَامُ، عَالِمُ الْمَدِينَةِ، وَمُفْتِيهَا، أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ الهِلاَلِيَّةِ، وَأَخُو: عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ، وَعَبْدِ اللهِ، المتوفّى سنة 107 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 225/1-226 (رقم 232)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 100/12-105 (رقم 2574)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 91/1 (رقم 81)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 444/4-448 (رقم 173)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 206/49-208 (رقم 2713)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 134/1.

[2503] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: زيد. وهذا هو الصحيح. انظر للخلاف في أسماء الفقهاء السَّبْعة: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للسخاوي، 153/4-157؛ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، 699/2، 708؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 566-567.

[2504] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 459/4؛ تهذيب الكمال للمزّي، 148/10؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 380/3.

[2505] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 459/4-460؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 89/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 149/10.

[2506] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 460/4؛ تهذيب الكمال للمزّي، 150/10؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 380/3.

[2507] هو: أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ مَرْوَانَ القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، الخَلِيفَةُ الأُمَوِيَّةُ، المتوفّى سنة 125 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 351/5-353 (رقم 162)؛ تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص 184-186؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 163/1.

[2508] هو: أَبُو عُمَرَ سَالِمُ بنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ العَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، الإِمَامُ، الزَّاهِدُ، الحَافِظُ، مُفْتِي الْمَدِينَةِ، المتوفّى سنة 106 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 203/1 (رقم 196)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 145/10-154 (رقم 2149)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 457/4-467 (رقم 176)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 380/3-381 (رقم 2269)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 133/1.

[2509] سقط من (ق). وهو في (ل): ثلاث.

[2510] في (ل): بثلاثة.

[2511] هو: أَبُو مُحَمَّد الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ بنُ الحَكَم الثَّقَفِيُّ، من أمراء بني أميّة، المتوفّى سنة 95 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 343/4 (رقم 117)؛ لسان الميزان لابن حجر، 180/2 (رقم 809)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 106/1.

[2512] الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 3/ 82-83، 83؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 229/3، 231، 231-232، 232.

[2513] قال النوويّ: "وثبت فى الصحيحين أنّ رسول الله – صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: "وَيْحَ عَمَّارٍ تقتله الفِئَةُ الباغيةُ". وكانت الصحابة يوم صفين يتبعونه حيث توجه؛ لعلمهم بأنه مع الفئة العادلة لهذا الحديث". تهذيب الأسماء واللغات، 352/2. انظر للحديث المذكور: البخاري، "الصلاة"، 63، (رقم الحديث: 447)؛ "الجهاد"، 17، (رقم الحديث: 2812)؛ مسلم، "الفتن"، 70-73، (رقم الحديث: 2915، 2916).

[2514] سقط من (ع): عنه. وهو في (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2515] سقط من (ق).

[2516] في (د): كان.

لإيجاد شيء وإصلاحه أو ظهوره أباً. وفي الحديث خطاباً لعليّ رضي الله عنه[2517]: "أنا وأنت أبوا هذه الأُمّة"[2518].
"وأصل أب أَبَوٌ محرّكة وقد أُجري مُجرى قفاً وعصاً في قول الشّاعر:
إنّ أباها وأبا أباها"[2519].

فإنّ الأصل: وأبا أبيها. "والابن[2520]: الولد، وأصله: بنِي لقولهم في **[١/١١٨ب]** الجمع أبناء، وفي التّصغير: بُنَيّ"[2521]. وفي القاموس: "بِنْيٌ أو بِنْوٌ"[2522] وبنون جمع السّلامة لكنّه على خلاف القياس لوقوع التغيّر[2523] في مفرده، "وسمّي ابناً لكونه بناء للأب، فإنّ الأبَ هو الذي بَناه وجعله الله بنّاءً في إيجاده"[2524] كما في المفردات. وقال أبو بكر بن أبي شيبة[2525]: "أصحّ الأسانيد كلّها: الزُّهريّ عن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ رض[2526]"[2527]. وعلى بن الحُسَين هو المعروف بزَيْن العابدين، ولَمّا استشهد مع أبيه عامّة أهل بيته لم يَنْج إلّا هو لصِغَره[2528]. **(وَكَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ)** فإنّ إسناده هذا أصحّ الأسانيد عند عَمْرو بن عليّ العلّاس[2529] وعليّ بن المدينيّ وغيرهما، ثمّ منهم من عيّن الرّاوي عن محمّد وجعله أيّوب السجستانيّ[2530]، ومنهم من جعله عبد الله بن عَوْن[2531]"[2532]. وأبو بكر بن محمد بن سيرين الأَنْصاريّ

[2517] في (ع): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2518] الحديث لم أجده في المصادر الحديثية، ولعله من وضع الشيعة. ذكره الرّاغب في مفردات ألفاظ القرآن، ص 57؛ وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (المتوفّى: 458هـ.) في المخصص، 111/4؛ والفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، 113/2. وأيضاً ذكره المؤلف في روح البيان، 442/10؛ ومحمود الآلوسي في روح المعاني، 46/22.

[2519] هذا شطر بيت، وعجزه: قد بلغا في المجد غايتاها. انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 57–58.

[2520] في (ق): وابن.

[2521] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 147.

[2522] انظر: القاموس المحيط، ص 1632.

[2523] في (د): التغيير.

[2524] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 147.

[2525] هو: أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابْنِ القَاضِي أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بن عُثْمَانَ بنِ خُوَاسْتَى العَبْسِيُّ الكُوفِيُّ، الإِمَامُ، العَلَمُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ، وَصاحِبُ الكُتُبِ الكِبَارِ: الْمُسْنَدِ، وَالْمُصنَّفِ، وَالتَّفْسِيرِ، المتوفّى سنة 235 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 432/2–433 (رقم 439)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 122/11–127 (رقم 44)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 490/2 (رقم 4549)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 34/16–42 (رقم 3526)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 5/6–6 (رقم 3695)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 85/2.

[2526] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، إلّا أنّه في (ق): رض، وفي (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله عنهم، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهم.

[2527] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16. قال السّيوطيّ: "حكاه ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة، والعراقي عن عبد الرزاق." تدريب الرّاوي، 78/1. انظر لرواية العراقي في التبصرة والتذكرة، 24/1. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 352/1–353.

[2528] أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ ابْنِ الإِمَامِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ الهَاشِمِيُّ العَلَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، المتوفّى سنة 94 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 162/5–172 (رقم 755)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 314/1–315 (رقم 427)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 74/1–75 (رقم 71)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 386/4–400 (رقم 157)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 382/20–404 (رقم 4050)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 259/7–262 (رقم 4880).

[2529] هو هكذا هنا في جميع النّسخ، إلّا أنّه في علوم الحديث لابن الصلاح، ص 15، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 352/1: الفلّاس، وفي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260: القَلَانِسِيّ. هو: الحَافِظُ، الإِمَامُ، الْمُجَوِّدُ، النَّاقِدُ، أَبُو حَفْص عَمْرُو بنُ عَلِيِّ بنِ بَحْرِ بنِ كَنِيزٍ البَاهِلِيُّ البَصرِيُّ الصَيْرَفِيُّ، الفَلَّاسُ، المتوفّى سنة 249 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 207/12–212 (رقم 6668)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 487/2–488 (رقم 502)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 470/11–472 (رقم 121)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 162/22–165 (رقم 4416)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 66/8–67 (رقم 5281)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 120/2.

[2530] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: السّختياني. هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، سَيِّدُ العُلَمَاءِ، أَبُو بَكْرٍ أَيُّوبُ بنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ السَّخْتِيَانِيُّ العَنَزِيُّ البَصرِيُّ الآدَمِيُّ، المتوفّى سنة 131 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 140/1 (رقم 79)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 130/1–132 (رقم 117)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 15/6–26 (رقم 7)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 457/3–464 (رقم 607)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 361/1–363 (رقم 654)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 181/1.

مولاهم البصريّ؛ لأنّ أباه سيرين كان عبداً لأنس بن مالك الأنصاريّ. ومولى القوم منهم. وكان ابن سيرين تابعيّاً جليلاً ثقة من أَرْوى النّاس عن شريح[2533]، وعبيدة. رأى[2534] ثلثين[2535] صحابةً ورواه عنه الشّعْبيّ[2536]، وقتادة، وأيّوب، وله مهارة[2537] في علم التّعبير، وكان به صمم[2538]. وُلد قبل قضيّة عثمان[2539] رص[2540] بسَنتَيْن، ومات بعد الحسن البصريّ بمائة يوم سنة عشر ومائة بالبصرة، وهو ابن سَبْع أو ثمان وسَبْعين سنةً. ولَمَّا مات أنس بن مالك رص[2541] أَوْصى أَن يَغْسله ويُصَلِّي عليه ابن سيرين، وهو يدلّ على جلالة شأنه أيضاً رحمة الله عليه[2542]. **(عَنْ عَبِيدَةَ)** أي: النّاقل عنه. "وهو بفتح العَيْن وكسر الموحّدة"[2543]. وكان عبيده[2544] السُّلْمانيّ الكوفيّ أَسْلم[2545] على عَهْد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[2546] قبل وفاته بسنتَيْن ولم يَرَه. وكان[2547] **[١١٩/١أ]** حَاجباً لعليّ رص[2548]، وكان شُرَيْح إذا أشكل عليه[2549]

[2531] في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب تحت السطر: ابن أَرْطَبَانَ البصري أحد الأعلام. هو: الإِمَامُ، القُدْوَةُ، عَالِمُ البَصرَةِ، أَبُو عَوْنٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَوْنِ بن أَرْطَبَانَ الْمُزَنِيُّ البَصرِيُّ، الحَافِظُ، المتوفّى سنة 151 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 156/1-157 (رقم 152)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 364/6-375 (رقم 156)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 394/15-402 (رقم 3469)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 307/5-309 (رقم 3634)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 230/1.

[2532] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 15-16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 78/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 351/1-352.

[2533] هو: الفَقِيهُ، أَبُو أُمَيَّةَ شُرَيْحُ بنُ الحَارِثِ بنِ قَيْسِ بنِ الجَهْمِ الكِنْدِيُّ، قَاضِي الكُوفَةِ، المتوفّى سنة 80 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 232/1-233 (رقم 249)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 59/1 (رقم 44)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 100/4-106 (رقم 32)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 435/12-445 (رقم 2725)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 297/4-299 (رقم 2870)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 85/1.

[2534] في (ق): راوى.

[2535] في (ل): ثلاثين.

[2536] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الشعبيّ. هو: الإِمَامُ، عَلاَّمَةُ العَصرِ، أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بنُ شَرَاحِيلَ بن عَبْدِ بنِ ذِي كِبَارٍ الهَمْدَانِيُّ الشَّعْبِيُّ، المتوفّى سنة 104 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 259/6-267 (رقم 2316)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 227/12-233 (رقم 6680)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 79/1-88 (رقم 76)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 294/4-319 (رقم 113)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 28/14-40 (رقم 3042)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 60/5-63 (رقم 3197)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 126/1.

[2537] في (ع): محارة.

[2538] في (ع): صمماً.

[2539] هو: أمير المؤمنين، أبو عمرو أو أبو عبد الله أو أبو ليلى عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، المتوفّى سنة 35 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 155/3-156 (رقم 1797)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 297/1-300 (رقم 395)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 445/19-460 (رقم 3847)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 8/1-10 (رقم 3)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 377/4-379 (رقم 5464)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 124/7-125 (رقم 4665).

[2540] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق)، و(ع): رض، وفي (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2541] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق)، و(ع): رض، وفي (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2542] هو: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ الأَنْصارِيُّ الأَنَسِيُّ البَصرِيُّ، مَوْلَى أَنَسِ بنِ مَالِكٍ خَادِمِ رَسُوْلِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المتوفّى سنة 110 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 331/5-338 (رقم 2857)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 99/1-100 (رقم 11)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 77/1-78 (رقم 74)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 606/4-622 (رقم 246)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 344/25-354 (رقم 5280)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 184/9-186 (رقم 6221)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 138/1.

[2543] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 259.

[2544] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عبيدة.

[2545] سقط من (ق).

[2546] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2547] في (ق): وكان وكان.

[2548] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق)، و(ع): رض، وفي (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2549] في (د): عليه عليه.

أمرٌ كتب إلى عَبيده[2550]. ماتَ سَنة اثنتَيْن وسَبْعين[2551]. (**ابْنِ عَمْرٍو**) بالواو قال في القاموس: "العَبِيدتان: عبيدة بن مُعاوية بن قُشَيْر[2552]، وعبيدة بن عَمْرو بن معاوية"[2553] انتهى. يعني ليس من يسمّى بعبيدة من المشاهير إلّا هذان. ["(**سُلْمَانِيُّ**)[2554] بالضمّ وكسر النّون"[2555] موضع قاموس][2556]. (**عن عَلِيّ**) بن أبي طالب رض[2557]. وفضائله لا تحصى؛ لأنّه سرّ جميع الأنبياء والمرسلين. "وسبب تَخْصيصه تكريم الوجه به حيث يقال: كرّم الله وَجْهه[2558] أمور ثلثة[2559]: الأوّل: إنّه أوّل من أَسْلم من الصّبيان، والثاني: كونه هاشميّاً من الأبوين، والثالث: إنّ أمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم كانت إذا أرادت أن تسجد للصّنم [أي: في الجاهلية؛ لأنّها أسلمت بعد ذلك بخلاف أبيه أبي طالب][2560] وهو في بطنها يَمْنعها عن ذلك"[2561]. ضربه عبدالرحمن بن مُلْجم بالكوفة صبيحة الجُمعة لسَبع بقين[2562] من شهر رَمضان سنة أربعين من الهجرة، وهو ابن ثلث[2563] وستّين سنةً، وصلّى عليه ابنه الإمام الحَسن، ودُفن ليلاً، وغيّب قبره بوصية منه[2564]، وكان مخفيّاً في زمن بني أميّة وصدراً من خلافة بني العبّاس حتى دلّ عليه الإمام جعفر الصّادق[2565]. (**وَكَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ**) هو أبو عمران إبراهيم بن[2566] يزيد بن الأسود النّخعيّ الكوفيّ، الفقيه، أحد الأئمّة الأعلام المشهورين. رأى[2567]

[2550] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عبيدة.

[2551] هو: الفَقِيهُ، أَحَدُ الأَعْلَامِ، عَبِيدَةُ بنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ الْمُرَادِيُّ الكُوفِيُّ، المتوفّى سنة 72 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 152/6-154 (رقم 1983)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 293/1-294 (رقم 385)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 50/1 (رقم 27)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 40/4-45 (رقم 9)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 266/19-268 (رقم 3756)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 75/7-76 (رقم 4572)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 78/1.

[2552] لم أهتد إلى مصادر ترجمته.

[2553] انظر: القاموس المحيط، ص 379.

[2554] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: السَّلْمَانِيّ، إلّا أنّه غير موجود في طبعة نور الدين عتر، ص 60.

[2555] انظر: القاموس المحيط، ص 1450.

[2556] ما بين المعقوفتين في (ق)، و(ر) مكتوب في الهامش، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي النّسخ الأخرى.

[2557] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2558] قال ابن كثير: "وَقَدْ غَلَبَ هَذَا فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ النُّسَّاخِ لِلْكُتُبِ أن ينفرد عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دُونِ سَائِرِ الصحابَةِ أَوْ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صحيحاً، لكن ينبغي أن يسوي بَيْنَ الصحابَةِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، فَالشَّيْخَانِ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ". تفسير القرآن العظيم، 524/3 (تفسير سورة الأحزاب، الآية: 56).

[2559] في (ل): ثلاثة.

[2560] ما بين المعقوفتين هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر) مكتوب فوق السطر، وهو غير موجود أصلاً في النّسخ الأخرى.

[2561] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 148.

[2562] في (ع): يَقين.

[2563] في (ل): ثلاث.

[2564] هو: أبو الحسن علي بن أَبِي طالب عَبْد مناف بْن عَبْدِ المطّلب بْن هاشم القرشي الهاشمي، أمير المؤمنين ابن عمّ رسول اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم، المتوفّى سنة 40 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 197/3-225 (رقم 1875)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 472/20-490 (رقم 4089)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 10/1-13 (رقم 4)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 464/4-468 (رقم 5704)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 284/7-288 (رقم 4925).

[2565] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ط): رضي الله عنه، وفي (ع): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه. هو: أَبُو عَبْدِ اللهِ جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ، المتوفّى سنة 148 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 155/1 (رقم 106)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 166/1-167 (رقم 162)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 255/6-270 (رقم 117)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 414/1-415 (رقم 1519)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 74/5-97 (رقم 950)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 92/2-94 (رقم 1008)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 20/1.

[2566] في (د)، و(ر)، و(ط): ابن.

[2567] في (ع): رعى.

عايشة[2568]، وسمع عَلْقمة، وروى عنه الأعْمش[2569]. ماتت[2570] سنة ستّ وتِسْعين، وله تسع وأربعون سنةً[2571]. والنّخعيّ بفتح النّون والخاء منسوب إلى النَّخَع وهو أحد أَجْداده، وقال في القاموس: "النَّخَع محرّكَةً: قبيلة باليمن، وهو ابن عَمْرو بن عُلَةَ بن جَلْد بن مالك ابن[2572] أُدَدٍ[2573]"[2574]، كعُمر مَصْروفاً وبضمّتين **[١١٩/١ب]**. قال يحيى بن معين: "أجود الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله"[2575]. وقال أبو عبد الله البخاريّ صاحب الصّحيح: "أصحّ الأسانيد كلّها: مالكٌ عن نافع عن ابن عمر"[2576]. وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التّميميّ: "أجلّ الأسانيد الشّافعيّ عن مالك عن نافع عن ابن عمر"[2577]. واحتجّ بإجماع أهل الحديث على أنّه لم يكن في الرّواة عن مالك أجلّ من الشّافعيّ[2578]. **(عَنْ عَلْقَمَةَ)** بن[2579] قَيْس رَبَّانِّي أهل الكوفة كما سبقت تَرْجمته. "والعَلْقمة في اللغة: الْمَرارة، وجَعْل الشيءِ الْمُرِّ في الطّعام"[2580]، قال الكرمانيّ في بعض أسانيد البخاريّ: "وفي الإسناد[2581] ثلثة[2582] تابعيّون كوفيّون يروي[2583] بَعْضهم عن بَعْض: الأعمش وإبراهيم وعلقمة والثلثة[2584] حفّاظ متقنون أجلّة فقهاء في نهاية من الجلالة"[2585] انتهى. ومنه يُعرف كون هذه[2586] الإسناد من أصحّ الأسانيد. **(عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ)** هو أبو عبد الرّحمن عبد الله بن مَسْعود بن غافل بالغَين المعجمة والفاء الهُذَلِيّ[2587] الكوفيّ[2588]، الصّحابة[2589] الجليل. أَسْلم بمكّة قديماً قبل عمر.

[2568] في (ع): عائشة. هنا في (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: ولم يسمع له منها سماع. كرماني.

[2569] هو: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، شَيْخُ الْمُقْرِئِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ الأَسَدِيُّ الكَاهِلِيُّ الكُوْفِيُّ، الأَعْمَشُ، الحَافِظُ، المتوفّى سنة 148 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 331/6-333 (رقم 2530)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 3/9-13 (رقم 4611)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 154/1 (رقم 149)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 226/6-248 (رقم 110)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 224/2 (رقم 3517)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 76/12-91 (رقم 2570)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 201/4-204 (رقم 2709)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 220/1-223.

[2570] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مات. وهذا هو الصحيح.

[2571] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيهُ العِرَاقِ، أَبُو عِمْرَانَ إِبْرَاهِيمُ بنُ يَزِيدَ بنِ قَيْسِ بنِ الأَسْوَدِ بنِ عَمْرِو بنِ رَبِيعَةَ بنِ ذُهْلِ بنِ سَعْدِ بنِ مَالِكِ بنِ النَّخَعِ النَّخَعِيُّ اليَمَانِيُّ الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، المتوفّى سنة 96 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 117/1 (رقم 36)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 73/1-74 (رقم 70)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 520/4-529 (رقم 213)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 233/2-240 (رقم 265)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 160/1-161 (رقم 292)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 111/1.

[2572] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بن.

[2573] في (ع): لدد.

[2574] انظر: القاموس المحيط، ص 989).

[2575] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16)؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 78/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 352/1.

[2576] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 79/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260، 291؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 350/1.

[2577] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 79/1.

[2578] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 79/1.

[2579] في (ق)، و(ع): ابن.

[2580] انظر: القاموس المحيط، ص 1472.

[2581] في (ع): أسانيد.

[2582] في (ل): ثلاثة.

[2583] في (د): يرويهم.

[2584] في (ل): والثلاثة.

[2585] الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 145/1.

[2586] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: هذا.

[2587] في (ق): الهدلي.

قال: "لقد رأيتني سادس ستةٍ ما على الأرض مُسلم غيرنا"[2590]. هاجر الهجرتين إلى الحبشة ثمّ إلى المدينة وصلّى إلى القلبتين الكعبة وبيت المقدس، وشهد الْمَشاهد. وهو الذي أحرى[2591] على أبي جهل يَوم بَدر مع ضعفه إذ[2592] كان قليل اللحم قصير القدّ، طوله نحو ذراع يكاد طوّال الرّجال يوازيه جالساً. وشهد له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالجنّة. وهو سرّ صاحب رسول الله وسواكه ونَعْله كان يُلْبسه إيّاها إذا قام فإذا خَلَع[2593] وجلس جعلها ابن مسعود في ذراعه، وصاحب طُهوره أيضاً في سفره، قال صلّى **[١٢٠/١أ]** الله عليه وسلّم: "رضيتُ لأمّتي ما رضي لها ابن أمّ عَبْد وسخطتُ لها [ما سخط لها ابن][2594] أمّ عَبْد"[2595]. وإنّما قال ابن أمّ عبد؛ لأنّ هذا بيان درجته وعلوّ قدره حيث رضي لأمّته ما رَضي لها ابن مَسْعود ذكر ابن أمّ عبد كيلا يقع في الترفّع وتزكية النّفس. قال خواهر زاده[2596]: "فكان نحو[2597] عيسى بن[2598] مريم، فإنّه كان عيسى ابناً[2599] لمريم ومضافاً إليها ارتفع أن يكون إلهاً كما زعمته النّصارى"[2600]. وكان ابن مَسْعود يُشبه النّبيّ[2601] في سَمْته، وُلّي قضاء الكوفة وبيّت مالها في خلافة عمر وصدراً من خلافة عثمان ثمّ رجع إلى المدينة، ومات بها وصلّى عليه عثمان أو الزّبير أو عمّار، ودُفن بالبقيع[2602]. وقال الكرمانيّ: "نزل الكوفة في آخر عمره وتوفّي بها سنة اثنيتَيْن وثلثين[2603]"[2604]. قال في القاموس: "العَبادلة: ابن عبّاس، وابن عُمر، وابن[2605] عمرو بن العاص،

[2588] سقط من (ر).

[2589] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ق): في الصحابة. وهو في النّسخ الأخرى: الصحابيّ. وهذا هو الصحيح.

[2590] البزار، المسند، 303/1 [انظر أيضاً: كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي249/3، (رقم الحديث: 2676)]؛ ابن أبي شيبة، المصنّف 31/7، 341، (رقم الحديث: 33869، 36591)؛ والطبراني، الكبير، 65/9، (رقم الحديث: 8406)؛ والحاكم، المستدرك، 313/3 (صحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي)؛ ابن حبان، الصحيح [الإحسان 537/15، (رقم الحديث: 7062)]؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 126/1. انظر لتخريج الحديث مفصلاً: مجمع الزوائد للهيثمي، 287/9.

[2591] هو هكذا هنا في متن الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في هامش الأصل، وفي النّسخ الأخرى: أَجْهَز. وهو في (ع): اجتهز.

[2592] في (د)، وفي (ع): إذا.

[2593] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: خَلَعَها. وهو في (ط): جعلها.

[2594] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[2595] رواه بهذا اللفظ البزار في السند، 303/1 [انظر أيضاً: كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي249/3، (رقم الحديث: 2679)]. روى الطرف الأول من حديث (رضيتُ لأمّتي ما رضي لها ابن أمّ عَبْد) ابن أبي شيبة في المصنّف، 387/6، (رقم الحديث: 32221)؛ والطبراني في الكبير، 80/9، (رقم الحديث: 8458)؛ وفي الأوسط، 69/7-70، (رقم الحديث: 6879)؛ والحاكم في المستدرك، 317/3-318، 318، 319). انظر لتخريج الحديث مفصلاً: مجمع الزوائد، 290/9؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 225/3-226 (رقم 1225).

[2596] تقدّمت ترجمته.

[2597] سقط من (د).

[2598] في (ق): ابن.

[2599] في (ق): ابن.

[2600] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 8.

[2601] في (ق): ابني.

[2602] هو: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعُودِ بنِ غَافِلِ بنِ حَبِيبٍ الهُذَلِيُّ الْمَكِّيُّ الْمُهَاجِرِيُّ البَدْرِيُّ، الإِمَامُ الحَبْرُ، فَقِيهُ الأُمَّةِ، حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، المتوفّى سنة 32 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 110/3-116 (رقم 1677)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 269/1-271 (رقم 333)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 121/16-127 (رقم 3564)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 13/1-16 (رقم 5)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 461/1-500 (رقم 87)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 198/4-201 (رقم 4970)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 26/6-27 (رقم 3735)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 38/1.

[2603] في (ل): وثلاثين.

[2604] الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 74/1.

[2605] في (ق): بن.

وابن الزّبير، ولَيْس منهم ابن مَسْعود، وغلط الجوهريُّ"[2606] انتهى. قيل لأحمد بن حنبل: فابن مسعود؟ قال: "لَيْس هو من العبادلة"[2607]. قال البيهقيّ: "سببه أنّ ابن مسعود تقدمت وفاته وهؤلاء تأخّروا فاحتيج[2608] إلى علمهم"[2609].

(**وَدُونَهَا**) أي: دون المرتبة العليا[2610] المذكورة، وأحطّ منها قليلاً. فدون بمعنى الأدنى[2611]. (**فِي الرُّتْبَةِ:**) والمنزلة. (**كَرِوَايةِ بُرَيْدِ**[2612]) الظّاهر ترك الكاف ليكون مَدْخوله مبتدأً مصغّراً[2613]. وكأنّه أراد "ودونها في الرّتبة مرتبة أُخرى". وبريد بضمّ الموحّدة وفتح الرّاء وسكون التحتانيّة وإهمال الدّال، المكنّى بأبي بُردة الكُوفيّ، روى له الجماعة[2614]. (**ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ**) بحذف الألف من ابن أبي بردة؛ لأنّ الابن واقع بين عَلَم وكنية. والكُنى والألقاب من الأعلام. وبُردة بضمّ الموحّدة وسكون الرّاء. واسم **[١/١٢٠ب]** أبي بردة الكوفيّ عامر أو الحارث أحد التّابعين المشهورين سمع عليّ بن أبي طالب وعائشة[2615] رضي الله عنهما[2616]. وهو متّفق على جلاته وتوثيقه. وُلّي قضاء الكوفة، وتوفّي بها سنة ثلث[2617] أو[2618] أربع ومائة[2619]. (**عَنْ جَدِّهِ**) أي[2620]: جدّ بُرَيْد وهو أبو بردة[2621]؛ لأنّ أباه عبد الله أو[2622] أبو أبيه أبو بُرْدة. وأب الأب جدّ[2623]، وإنّما قيل له: جدّ؛ لأنّ الجدّ العظيمة[2624]، وأبو الأب له عظمة فوق عظمة الأب، وأيضاً الجدّ

[2606] انظر: القاموس المحيط، ص 379.

[2607] انظر: شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفّ: 681 هـ.)، 16/3؛ نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفّ: 762 هـ.)، 121/3؛ البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشّافعيّ المصري (المتوفّ: 804 هـ.)، 488/8؛ البناية شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفي بدر الدين العيني (المتوفّ: 855 هـ.)، 317/4.

[2608] في (ق): فاحتج.

[2609] انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام، 16/3؛ نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، 121/3؛ البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 488/8؛ البناية شرح الهداية لدر الدين العيني، 317/4. قال المؤلّف في فروق حقّي، ص 121: "وفقه العبادلة مثل وهم: ابن مسعود، وابن عبّاس، وابن الزّبير، وابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين". وقال في هامش أ لفروق حقّي: "وعبد الله بن عمر بن الخطّاب أحد العبادلة الأربع. وهو عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن الزّبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص. فإذا قيل "العبادل" انصرف إليهم دون غيرهم. كذا في شرح الجامع الصغير للشيخ نوح المصري".

[2610] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 260.

[2611] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 89.

[2612] في (د) تحت الكلمة، وفي (ر) فوق الكلمة: مصغّراً.

[2613] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه ساقط من النّسخ الأخرى.

[2614] هو: أَبُو بُرْدَةَ بُرَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ بنِ حَضَّارٍ الأَشْعَرِيُّ الكُوفِيُّ، الْمُحَدِّثُ، حَدَّثَ عَنْ جَدِّهِ، المتوفّ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِينَ وَمائَةٍ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 251/6–252 (رقم 113)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 305/1 (رقم 1153)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 50/4–52 (رقم 659)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 393/1–394 (رقم 709).

[2615] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عايشة.

[2616] في (ع)، و(ل): رضي الله تعالى عنهما.

[2617] في (ل): ثلاث.

[2618] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: و. والصحيح ما أثبت هنا في المتن.

[2619] هو: الإِمَامُ، الثَّبْتُ، أَبُو بُرْدَةَ حَارِثٌ –وَيُقَالُ: عَامِرٌ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ– ابْنُ صاحِبِ رَسُولِ اللهِ صلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبِي مُوسَى عَبْدُ اللهِ بنُ قَيْسِ بن حَضَّارٍ الأَشْعَرِيُّ الكُوفِيُّ، الفَقِيهُ، وَكَانَ قَاضِيَ الكُوفَةِ لِلْحَجَّاجِ، ثُمَّ عَزَلَهُ بِأَخِيهِ أَبِي بَكْرٍ، المتوفّ سنة 103 أو 104 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 95/1 (رقم 86)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 343/4–346 (رقم 118)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 66/33–71 (رقم 7220)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 17/12–18 (رقم 8282)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 126/1.

[2620] في (ق): عن.

[2621] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 260.

[2622] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: و.

[2623] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 188؛ القاموس المحيط، ص 346.

[2624] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: العظمة.

الحظّ[2625]، وأب[2626] الأب نصيب وافر من الذريّة حيث وُلد له ولد الولد. **(عَنْ أَبِيهِ)** الضّمير لجدّه، أي: عن أبي جدّه فيكون بُرَيْد راوياً عن جدّه، وجدّه عن أبيه وأشار إلى أبيه بقوله: **(أَبِي مُوسَى)** عطف بيان للأب. و"مُو" بالعبرانيّة: الماء، و"شَى" بمعنى الشُّجص[2627]، فقلب[2628] الشّين المعجمة سيناً في العربيّة، وسمّي موسى عليه السّلام[2629] بذلك تسميةً له بالمكان الذي وجد فرعون تابُوتَه عنده وهو الماء والشجر[2630]. وأبو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعريّ التّميميّ[2631] من كبار الصّحابة وفضلائهم وفقهائهم. والأشعر أبو قبيلة باليمن. وهاجر أبو موسى ثلث[2632] هِجَر من اليَمن إلى مكّة، ثمّ منها إلى الحبشة، ثمّ منها إلى المدينة، واستعمله النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[2633] على عَدَن وساحل اليمن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة. وكان حَسَن الصوت بالقرآن، ولَمّا سمع عليه الصّلوة[2634] والسّلم[2635] صوته وهو يَقْرأ قال: "لقد أوتي هذا من مزامير آل داود"[2636]. وقال جار الله[2637]: "ضرب المزامير مثلاً لحسن صَوت داود عليه السّلام[2638] وحلاوة نَغمته كأنّ في حلقه مزامير يَزمر بها. والآل مُقحم ومعناه: الشّخص."[2639]. تُوفي بمكة، وقيل بالكوفة سنةَ خمس أو أربع وأَرْبعين[2640]. والشيخ أبو الحسن الأشعريّ [الذي][2641] هو إمام أهل السنّة **[١٢١/١أ]** من نَسله[2642]. قال البخاريّ في صَحيحه: "حدّثنا أبو بُردة [وهو عن بريد][2643] عن عبد الله بن أبي بردة [عن أبي بُرْدة][2644] عن أبي

[2625] انظر: القاموس المحيط، ص 346.

[2626] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ولأب. وهذا هو الصحيح.

[2627] هو هكذا هنا في متن الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في هامشي الأصل، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: الشجر. وهذا هو الصحيح.

[2628] في (د): فقلبت، وفي (ع): نقلت.

[2629] في (ر)، و(ق): السّلم.

[2630] انظر: روح البيان للمؤلف، 135/1-136 (تفسير سورة البقرة، الآية: 51).

[2631] هو هكذا هنا في متن الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في هامش الأصل، وفي النّسخ الأخرى: اليمنيّ.

[2632] في (ل): ثلاث.

[2633] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2634] في (ل): الصلاة.

[2635] في (ل): والسّلام. وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[2636] البخاري، "فضائل القرآن"، 31، (رقم الحديث: 5048)؛ مسلم، "صلاة المسافرين"، 235، (رقم الحديث: 793)؛ التّرمذيّ، "المناقب"، 55، (رقم الحديث: 3855)؛ النّسائي، "الافتتاح"، 83، (رقم الحديث: 1020-1022)؛ ابن ماجة، "إقامة الصلوات"، 176، (رقم الحديث: 1341)؛ أحمد، المسند، 369/2، 450؛ 349/5، 351، 359؛ 37/6، 167؛ البيهقي، السنن الكبرى، 12/3؛ 230/10، 231.

[2637] يقصد به أبا القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، المتوفى سنة 538 هـ. قد تقدّمت ترجمته.

[2638] في (د)، و(ر)، (ق)، و(ط): السّلم. وهو في (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[2639] انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري، 123/2. ذكره المؤلّف في روح البيان، 181/5 (تفسير سورة الإسراء، الآية: 64)، لكنه لم ينسبه إلى الزمخشري حيث قال: "كذا فى شرح الأربعين حديثا لابن الكمال".

[2640] هو: أَبُو مُوسَى عَبْدُ اللهِ بنُ قَيْسِ ابْنِ سُلَيْمِ بنِ حَضَّارِ بنِ حَرْبٍ الأَشْعَرِيُّ التَّمِيمِيُّ اليَمَانِيُّ، البَصرِيُّ، الإِمَامُ الكَبِيرُ، صاحِبُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الفَقِيهُ، الْمُقْرِئُ، المتوفّى سنة 42 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 103/3-104 (رقم 1657)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 545/2 (رقم 871)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 446/15-453 (رقم 3491)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 380/2-402 (رقم 82)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 181/4-183 (رقم 4916)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 320/5-321 (رقم 3658).

[2641] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2642] هو: العَلاَّمَةُ، إِمَامُ الْمُتَكَلِّمِين، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي بِشْرٍ إِسْحَاقَ بنِ سَالِمِ بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُوسَى ابنِ أَمِيرِ البَصرَةِ بِلاَلِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ ابنِ صاحِبِ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللهِ بنِ قَيْسٍ الأَشْعَرِيُّ، المتوفّى سنة 324 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 346/11-347 (رقم 6189)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 85/15-90 (رقم 51)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 303/2-305.

[2643] ما بين المعقوفتين هكذا موجود في الأصل، إلّا أنه في (د) فوق السطر، وفي (ر) في الهامش مكتوب: وهو بُرَيْد. وهو غير موجود أصلاً في النّسخ الأخرى.

[2644] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ر)، إلّا أنّه موجود في (د)، وفي النّسخ الأخرى.

موسى"[2645] انتهى. ومنه نعلم أنّ عبد الله من الرّواة أيضاً، وقال في موضع آخر: "حدّثنا حمّاد بن أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بُرْدة عن أبي موسى"[2646] انتهى. وهذا أظهر في السّرد، لكنّه لا يُعْلم منه سِلْسلة نسبهم كما يُعلم من عبارة المصنّف. وعُلِم من التّقرير الذي سَبق أنّ هؤلاء كلّهم أشعريّون كوفيّون. قال تلميذ المصنّف[2647]: "لقائل أن يقول: إن كان بريد أنّ[2648] ابن[2649] عبد الله تامّ الضّبط فلا يصحّ جعله من الرتبة الدّنيا وإن لم يكن تامّ الضّبط فليس حديثه بالصّحيح فلا يَدخل في أصل الْمَقْسَم"[2650] انتهى. و[2651]جوابه مرّ[2652] غير مرّة. **(وَكَحمَّادِ)** بتشديد الميم أي: وكراوية حمّاد **(ابْنِ سَلَمَةَ)** بفتح اللّام ابن دينار. ويكنّى أي: حمّاد أبا[2653] سلمة الرَّبعي مولى ربيعة بن مالك وهو ابن أخت حُمَيْد الطّويل المحدث من أعلام البصريّين وأئمّتهم، مات سَنة سَبع وستّين ومائة[2654]. وإنّما أضافه[2655] إلى أبيه احترازاً عن حمّاد بن زيد[2656]، وحمّاد بن أبي[2657] سلمان[2658]، وحمّاد[2659] بن أبي حميد[2660]. قال في القاموس[2661]: "وسَلَمَة، محرّكةً: أربعون صحابيّاً، وثلثون[2662] محدّثاً، أو زُهاؤُهُما"[2663]. **(عَنْ ثَابِتٍ)** بن أسلم البُنانيّ[2664]، تابعيّ من أعلام أهل البصرة

[2645] البخاري، "الإيمان"، 5، (رقم الحديث: 11)؛ "فضائل القرآن"، 31، (رقم الحديث: 5048).

[2646] البخاري، "العلم"، 20، (رقم الحديث: 79)؛ "المناقب"، 25، (رقم الحديث: 3622).

[2647] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.

[2648] هو غير موجود في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر.

[2649] سقط من (ع)، و(ل). وهو في (د): بن.

[2650] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 52. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 261، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 354/1-355.

[2651] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[2652] في (ق): من.

[2653] في (ق): با.

[2654] هو: الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو سَلَمَةَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِيْنَارٍ البَصرِيُّ، النَّحْوِيُّ، البَزَّازُ، الخِرَقِيُّ، البَطَائِنِيُّ، مَوْلَى آلِ رَبِيْعَةَ بنِ مَالِكٍ، وَابْنُ أُخْتِ حُمَيْدٍ الطَّوِيْلِ، المتوفّى سنة 167 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 253/7-269 (رقم 1482)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 202/1-203 (رقم 197)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 444/7-456 (رقم 168)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 590/1-595 (رقم 2251)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 11/3-14 (رقم 1574)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 262/1.

[2655] في (ع): أضاف.

[2656] هو: العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، مُحَدِّثُ الوَقْتِ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَمَّادُ بنُ زَيْدِ بنِ دِرْهَمٍ الأَزْدِيُّ، مَوْلَى آلِ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ البَصرِيِّ، الأَزْرَقُ، الضَّرِيرُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، المتوفّى سنة 179 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 170/1 (رقم 129)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 239/7-252 (رقم 1481)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 228/1-229 (رقم 213)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 456/7-466 (رقم 169)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 9/3-11 (رقم 1573)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 292/1.

[2657] سقط من (د).

[2658] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: سليمان. وهذا هو الصحيح. هو: العَلاَّمَةُ، الإِمَامُ، فَقِيهُ العِرَاقِ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مُسْلِمٍ بن يَزِيد الأَصبَهَانِي الكُوْفِيُّ، مَوْلَى الأَشْعَرِيِّيْنَ، المتوفّى سنة 120 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 269/7-279 (رقم 1483)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 231/5-239 (رقم 99)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 595/1-596 (رقم 2253)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 14/3-15 (رقم 1575)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 157/1.

[2659] يبدو أنّه حُمَيْد.

[2660] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَبُو عُبَيْدَةَ (أَبُو عُبَيْد) حُمَيْدُ بنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ البَصرِيُّ، مَوْلَى طَلْحَةَ الطَلَحَاتِ، المتوفّى سنة 143 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 172/1 (رقم 134)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 355/7-365 (رقم 1525)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 152/1-153 (رقم 146)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 163/6-169 (رقم 78)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 610/1 (رقم 2320)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 34/3-36 (رقم 1620)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 211/1-212.

[2661] سقط من (د).

[2662] في (ل): وثلاثون.

وثقاتهم. وإنّما أَطْلقه؛ لأنّه أشهر بالرّواية عن أنس رض[2665] وصُحبته أربعين سنةً، وروى عن جماعة. مات سنة ثلث[2666] وعشرين ومائة، وله ستّ وثمانون سنةً[2667]. **(عَنْ أَنَسٍ)** بن مالك خادم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وقد سبقت ترجمته.

(وَدُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ:) أي: دُون المرتبة[2668] الّتي عبّر عنها بالدُّون. أي: أَدْنى منها قليلاً وأحطّ. ولم يقل دُونه[2669] مع أنّ الضّمير يَرجع إلى الدّون بمعنى ودون **[١/١٢١ب]** دونها؛ لأنّ الدّون عبارة عن المرتبة. وإعرابه كما سبق[2670]. **(كَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ)**[2671] أي: كرواية سهيل **(عَنْ أَبِيهِ)** وهو أبو صالح. قال في القاموس: "سُهَيْل بن أبي حَزْم[2672]، وابن أبي صالح محدِّثان ضُعِّفَا"[2673] انتهى. أمّا أبو صالح واسمه ذكوان السَّمَّان، فمن أوثق الرّواة. توفي بالمدينة سنةَ إحدى ومائة. وقد سبقت ترجمته. **(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)** رض[2674]. وقد مضى ما يتعلّق به من المناقب. **(وَكَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[2675] عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)** أي: وكرواية العَلاء بالفتح عن أبيه عَبد الرّحمن الرّاوي عن أبي هريرة رض[2676]. وعبد الرّحمن هو أبو داود عبد الرّحمن بن هُرْمز الأَعْرج القرشيّ المدنيّ التّابعيّ الموثوق[2677] المشهور بالرّواية عن أبي هريرة. توفّي بالإسكندريّة سنةَ سبع عشرة ومائة[2678]. وأمّا عَبد الرّحمن بن أبي عَمْرَة فهو وإن سمع أبا هريرة أيضاً لكن

[2663] انظر: القاموس المحيط، ص 1448.

[2664] هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر) في الهامش: بُنان بالضمّ: حيّ منهم ثابت البناني. قاموس. انظر: القاموس المحيط، ص 1524-1525.

[2665] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(د)، و(ر)، إلّا أنّه في (ط): رضي الله، وفي (ع)، و(ل): رضي الله تعالى عنه.

[2666] في (ل): ثلاث.

[2667] هو: الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو مُحَمَّدٍ ثَابِتُ بنُ أَسْلَمَ البَصرِيُّ البُنَانِيُّ، المتوفّى سنة 143 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 342/7-349 (رقم 811)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 125/1 (رقم 110)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 220/5-225 (رقم 91)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 362/1-363 (رقم 1354)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 3/2-4 (رقم 864)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 149/1.

[2668] في (ق): المراتبة.

[2669] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ودونه.

[2670] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 89.

[2671] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ الكَبِيرُ، الصادِقُ، أَبُو يَزِيدَ سُهَيْلُ بنُ أَبِي صالِحٍ ذَكْوَان السَّمَّان الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الأَحْمَسِ الغَطَفَانِيَّةِ، المتوفّى سنة 138 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 223/12-228 (رقم 2629)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 137/1 (رقم 128)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 458/5-462 (رقم 205)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 238/4-240 (رقم 2769)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 208/1.

[2672] هو: أبو بَكْر سُهَيْل بن أَبِي حَزْمٍ مِهْرَان أو عَبد اللَّهِ القُطْعِي البَصرِيّ، المتوفّى سنة 175 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 217/12-221 (رقم 2626)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ، 242/2، 244 (رقم 3601، 3605)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 236/4-237 (رقم 2675)؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً، 240/7 (رقم 3246).

[2673] انظر: القاموس المحيط، ص 1314.

[2674] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (ق): رض، وفي (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2675] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الصدُوقُ، أَبُو شِبْلٍ العَلاَءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى الحُرَقَةِ، المتوفّى سنة 138 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 520/22-524 (رقم 4577)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 186/6-187 (رقم 86)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 102/3-103 (رقم 5735)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 160/8-161 (رقم 5465)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 207/1.

[2676] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق): رض، وفي (ط): رضي الله، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه. وهو غير موجود في (ع).

[2677] هو هكذا هنا في متن الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في هامش الأصل، وفي النّسخ الأخرى: الموثّق.

[2678] بل هو: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدنيّ، والد العلاء بن عبد الرحمن بْن يَعْقُوب مولى الحرقة، كما قاله الشّرّاح منهم المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 355/1. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 18/18-20 (رقم 3997)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 266/6 (رقم 4194)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 605 (رقم 4073). أمّا والد عبد الرحمن فهو: يعقوب الجهني المدنيّ، جدّ العلاء بْن عَبْد الرحمن بْن يَعْقُوب، مولى الحرقة. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 376/32-377 (رقم 7109)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 347/11 (رقم 8159)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 1090 (رقم 7892). أمّا ما قاله الشارح من أنّه أبو داود عبد الرّحمن بن هُرْمز الأَعْرج ليس بصحيح. الأعرج هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، الْمُقْرِئُ، أَبُو دَاوُدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ هُرْمُزَ الأَعْرَجُ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى مُحَمَّدِ بنِ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمٍ، المتوفّى سنة 117 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي،

روايته[2679] عنه[2680] لَيْست[2681] بتلك المثابة[2682]. [قال في تاريخ الخلفاء: وممّن مات في أيّام المنصور من الأعلام العلاء بن عبد الرّحمن وكان معاصِراً لأبي حنيفة الإمام"[2683] انتهى.][2684].

(**فَإِنَّ الْجَمِيعَ**)[2685] تعليل لترتيب المراتب المذكورة، أي: مجموع من ذكر من أهل المرتبة العُليا الأولى، والثانية العالية الدّانية منها، والثالثة النّازلة البعيدة منها. (**يَشْمَلُهُمُ اسْمُ العَدَالَةِ وَالضَّبْطِ**) أشار بضمير[2686] العقلاء إلى أنّ المراد من المراتب هو أَهْلها كما يشعر به التمثيل بالزهريّ ونحوه. والمعنى يطلق على كلّ واحد منهم أنّه عَدْل ضابط مُتَّصف بأصل العَدالة والضّبط الذي هو مدار الصحّة. فيرد عليه أنّ المعتبر في حدّ الصّحيح هو الضّبط الموصوف بالتّام كما صرّح به فيه[2687] لا الضّبط مطلقاً[2688]. فقد اعترف هو نفسه بأنّ الذي تتفاوت رُتَبه هو المطلق لا المقيّد. وجوابه أنّ قيد التّام في الحدّ إنّما هو للإشارة إلى المراتب **[١/١٢٢أ]** بأنّ منها: ما هي تامّة، ومنها: ما هي أتمّ[2689]، لا[2690] أنّ منها ما هي ناقصة فإنّ ذلك داخل في حدّ الضّعيف لا الصّحيح كما مرّ. (**إِلاَّ أَنَّ**[2691] **الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى**)[2692] أي: أهلها كالزّهريّ وابن سيرين والنخعيّ. والأولى تأنيث الأوّل، وأَصْلها وُوْلَى فأبدلت[2693] [الواو][2694] الهمزة[2695] لانضمامها ضمّاً لازماً ولم يخرج على الأصل[2696] كما خرج وُقّتت[2697] وَوُجوه[2698] كراهة اجتماع[2699] الواوين[2700]. (**فِيهِمْ**[2701] **مِنَ الصِّفَاتِ الْمُرَجِّحَةِ**)

284/1-285 (رقم 363)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 467/17-471 (رقم 3983)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 97/1 (رقم 89)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 69/5-70 (رقم 25)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 257/6 (رقم 4178)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 153/1.

[2679] في (ق): رواية.

[2680] سقط من (ق).

[2681] في (ع): ليس.

[2682] هو: عَبْد الرَّحْمَن بن أَبِي عَمْرة الأَنْصاريّ النَّجّارِي الْمَدَنِي القاص، واسم أَبِي عَمْرة: عَمْرو بْن محصن، وقيل: ثعلبة بْن عَمْرو بْن محصن بْن عَمْرو بْن عُبَيد بْن عَمْرو بْن مبذول، وقيل اسمه: أسيد بْن مالك، يقال: ولد في عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وقال ابن أبي حاتم: ليست له الصحبة. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 318/17-321 (رقم 3920)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 36/5 (رقم 6243)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 218/6-219 (رقم 4109)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 593 (رقم 3994).

[2683] انظر: تاريخ الخلفاء للسّيوطي، ص 201.

[2684] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[2685] في (ق): فإنّ الجمع.

[2686] في (ق): بضميرة.

[2687] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 243، 261.

[2688] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 52. نقله عن ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 261، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 355/1-356.

[2689] سقط من (ق).

[2690] في (ق)، و(ع): إلّا.

[2691] في الأصل، وفي (ق): الأن، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى هكذا: إلّا أنّ.

[2692] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص61، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 85، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 356/1، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 58: إلّا أنّ للمرتبة الأولى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 261: إلّا أنّ في المرتبة الأولى.

[2693] في (ع): فأبدل.

[2694] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2695] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: همزة.

[2696] سقط من (ق).

[2697] في (ق): وقت.

[2698] في (د): وَوُحوة.

للصّدق والصحّة على ما يعرفه الحذّاق من أهل الحديث، فإنّ الدّسائس كثيرة لا يطّلع عليها العامّة بل الخاصّة. (**مَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَ رِوَايَتِهِمْ**) فقوله "من الصّفات المرجّحة" بيان لِ"مَا"، و"فيهم" خبر مقدّم للموصول. (**عَلَى الَّتِي تَلِيهَا**) "من الوَلْي بمعنى القرب"[2702]، أي: على الرّواية الّتي تقرب من روايتهم كراوية بُرَيْد وحمّاد ونحوهما[2703]. [(**وَفِي الَّتِي تَلِيهَا**[2704]) أي: وفي الرّواية الّتي جاءت واليةً لها، وفي عقبها][2705]. (**مِنْ قُوَّةِ الضَّبْطِ**) إشارة إلى أنّ الرّواية الأُولى أَقْوى من هذه الرّواية ولا يلزم منه أن يكون الثالثة ضعيفة؛ لأنّ أكثر المراتب إضافيّة، فبعد ما دَخلَت في الصحَة وتحت القوّة يقع التفاوت بينها[2706] بحسب أوصاف الرّواة، فقد تكون[2707] الرّواية في المرتبة العليا، وقد تكون[2708] قريبة منها، وهكذا الوُسْطى وما يقرب منها بخلاف السّفلى فإنّ ما يقرب[2709] منها من قبيل الحَسن وما يقرب منه[2710] من قبيل الضّعيف، فالدّرجات صاعدة نازلة. (**مَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَهَا**) أي: تقديم الوالية الّتي هي المرتبة الثانية. (**عَلَى الثَّالِثَةِ**) أي: على المرتبة الثالثة بحسب رجالها كسُهَيْل والعلاء[2711] وغيرهما. والحاصل أنّ رفيع الدّرجات رفع بعض النّاس فوق بعض بحسب الأوصاف والعُلوم. "فكم بين العارف والبارع في المعرفة، وما ليلة المزدلفة كيوم عَرفة"[2712]، كما قالوا: في الأرض **[١٢٢/١ب]** ناسٌ ونُوَيْس منهم طاوُس وطُوَيْسٌ. فاعرف جدّاً. (**وَهِيَ**) أي: المرتبة الثالثة. (**مُقَدَّمَةٌ**) بفتح الدّال. (**عَلَى رِوَايَةِ مَنْ يُعَدُّ**[2713]) بصيغة المجهول من العدّ بمعنى الإحصاء بالفارسيّة "شمردن"[2714]. (**مَا**) أي: الحديث الذي (**يَتَفَرَّدُ**[2715] **بِهِ**) هو ولا يشاركه فيه غيره من الثّقات. (**حَسَناً**) مفعول ثان لِ يُعَدُّ، فإنّه متعدّ إلى مفعولين يقال: عَدَدْتُكَ مائةً وعَددتُ لك. والظّاهر من الإطلاق أنّ[2716] المراد به الحَسنُ لذاته؛ لأنّه بعد مرتبة الصّحيح لذاته في القوّة وإن كان مثله في الاحتجاج وفوق مرتبة الصّحيح لغيره [فرواية من يُعدّ ما يَتفرّد به حسَناً مقدّمة][2717]. والحاصل [أنّه][2718] كما أنّ

[2699] في (ق): إجماع.
[2700] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 43.
[2701] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص61، إلّا أنّه في الطبعات الأخرى للنّزهة غير موجود.
[2702] انظر: كتاب التعريفات، ص 350؛ القاموس المحيط، ص 1732.
[2703] في (د): ونحوها.
[2704] في (ق): تليهما.
[2705] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[2706] في (د)، و(ع): بينهما.
[2707] في (ق): يكون.
[2708] في (د): يكون.
[2709] في (ق): يعرب.
[2710] في (د): منها.
[2711] في (ق): والعلماء.
[2712] هو من بلاغات الزّمخشريّ. انظر: الكلم النوابغ (مطبوع مع النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ لسعد الدين التّفتازانيّ) لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، ص 37.
[2713] في الأصل، وفي (ق): يعدّد، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى هكذا: يعدّ.
[2714] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 59/1.
[2715] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 263: إلّا أنّه في الطبعات الأخرى للنّزهة: ما ينفرد.
[2716] في (ق): و.
[2717] ما بين المعقوفتين موجود في (د) فقط.
[2718] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

مرتبة الصّحيح لذاته فوق مرتبة الحَسن لذاته فكذا مرتبة الحَسن[2719] لذاته فوق مرتبة الصّحيح لغيره[2720]، فرواية من يُعَدّ ما يَتفرّد به حسَناً مقدمة على رواية من يُعدّ ما يتفرّد به [صحيحاً لغيره. فقوله[2721] "مَنْ يُعَدُّ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ"][2722] [حسناً احترازٌ عمّن يُعدّ ما يتفرّد به][2723] صحيحاً، فإنّ ما عدا المتواتر كلّها آحاد وأفراد كما سبق. (**كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ**) تمثيل "مَنْ يُعَدّ"، فرواية الطّبقة الثّالثة مقدّمة على رواية محمّد فيما عدّ ما تفرّد به حسَناً، فإنّها طبقة الصّحيح وإن كانت متأخّرةً عن الطّبقين[2724] الأوليَيْن وهذه طبقة الحَسن. ومحمّد بن إسْحق بن يسار المدنيّ. كان يَسار من سَبْي عين التَّمْر موضع[2725]، سَبَاه قَيْس بن مخرمة بن المطّلب ابن عَبد مناف فهو مَولى القرشيّ، ومولى القوم منهم. وابن إسحق هو صاحب المغازي، فإنّه أوّل من جمع مغازي رسول الله[2726] صلّى الله عليه وسَلّم[2727]. خرج من المدينه وأتى الكوفة والجزيرة والرّيّ والإسكندريّة ثمّ بغداد فأقام بها وحدّث حتى مات في سنة إحدى أو[2728] خمْسين ومائة، ودُفن في مقبرة الخَيزران في الجانب الشّرقيّ. ورواته **[١٢٣/١أ]** في البلاد المذكورة ونحوها أكثر عنه من أهل المدينة. وهو تابعيّ صَدُوق ثقة عند البَعْض حتى قال شُعبة: "هو أمير المؤمنين في الحديث"[2729]. وقال عليّ بن الْمَدِينيّ[2730]: "لا أعلم أحد[2731] ترك ابن إسحق"[2732]. وقال يحيى مَعين: "ثقة وليس بحجّة"[2733]. وضعّفه بعضهم؛ لأنّه كان يأخذ عن أهل الكتاب ويتشَيّع وينسب إلى القدر ويُدلّس في حديثه[2734]. قال أحمد بن حنبل: "أمّا المغازي فنكتب عنه، وأمّا في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا وضمّ أصابعه"[2735]. وقال بعضهم[2736]: "إذا حدّث عمّن سمع منه من المعرُوفين فهو حَسن الحديث، وإنّما أُتِيَ من أنّه يحدّث عن المجهولين بأحاديث باطلة"[2737]. وقد رأى أَنَساً، وسعيد بن المسيّب، وسالم ابن[2738] عبد الله بن عمر، وأبان بن عثمان[2739]. وسمع القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصّدّيق[2740]، ونافعاً مولى ابن عمر، والزّهريّ، وجعفر

[2719] سقط من (ط).

[2720] في (د): لغير.

[2721] في (ل): فرواية.

[2722] ما بين المعقوفتين سقط من (ق)، و(ع).

[2723] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[2724] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الطّبقتين.

[2725] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 33/7.

[2726] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 48/7.

[2727] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسَلّم.

[2728] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: و. وهذا هو الصحيح.

[2729] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 41/7، 47؛ تهذيب الكمال للمزّي، 417/24، 425؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 35/9، 37.

[2730] في (ع)، و(ط): المدنيّ.

[2731] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أحداً.

[2732] انظر: مختصر الكامل في الضّعفاء لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفّى: 845 هـ.)، ص 649.

[2733] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 47/7؛ تهذيب الكمال للمزّي، 423/24؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 36/9.

[2734] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 39/7؛ تهذيب الكمال للمزّي، 416/24.

[2735] انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 193/7.

[2736] هو عبد الله بن نمير.

[2737] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 43/7؛ تهذيب الكمال للمزّي، 419/24؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 36/9.

[2738] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بن. وهذا هو الصحيح.

[2739] هو: الإِمَامُ، الفَقِيهُ، الأَمِيرُ، أَبُو سَعِيدٍ (أَبُو عَبْدِ اللهِ) أَبَانُ بْنُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ الأُمَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، المتوفّى سنة 105 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 111/1 (رقم 31)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 16/2–19 (رقم 141)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 351/4–353 (رقم 133)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 88/1–89 (رقم 151)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 131/1.

الصّادق، وكثيراً[2741] من الثّقات الأثبات. وروى عنه جماعة من الأئمّة كالثّوريّ، والنّخعيّ، وسعيد بن يحيى الأنصاريّ[2742]، وابن حَازم[2743]، وابن عُلَيّة، وابن عُيَيْنَة، وخلق سِوَاهم. وأخرج له مُسْلم في المتابعات واستشهد [به][2744] البخاريّ في مواضع يَسيرة[2745]. وجملة هذا تدلّ على توثيقه، والله أعلم بحقيقة الحَال[2746]. **(عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ**[2747]) بن قتادة[2748] كما صرّح به الحافظ المقدسي[2749] في كتاب الإكْمال[2750]، فهو المراد به؛ لأنّه الذي سمعه[2751] ابن اسحق[2752]، لا عاصم بن عمر بن الخطّاب[2753] وإن كان هو المفهوم من ظاهر الإطلاق. والثاني تابعيّ يروي عن أبيه والأوّل كذلك كما يشهد به روايته. **(عَنْ جَابِرٍ)** بن عبد الله بن الخزرجيّ الأنصاريّ رضي الله[2754]. فإنّه حيث أطلق جابر في كتب الحديث فهو جابر بن عبد الله أحد الستّة المشهورين **[١٢٣/١ب]** بالرّواية، وإذا أُريد جابر بن سمرة[2755]

[2740] هو: أَبُو مُحَمَّدٍ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبِي بَكْرٍ الصدِّيقِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي قُحَافَةَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ البَكْرِيُّ المَدَنِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، عَالِمُ وَقْتِهِ بِالْمَدِينَةِ مَعَ سَالِمٍ وَعِكْرِمَةَ، المتوفّى سنة 107 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 366/2–367 (رقم 499)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 427/23–436 (رقم 4819)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 96/1–97 (رقم 88)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 53/5–60 (رقم 18)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 290/8–292 (رقم 5705)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 135/1.

[2741] في (ق): كثير.

[2742] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الْمُجَوِّدُ، عَالِمُ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِهِ، وَشَيْخُ عَالِمِ الْمَدِينَةِ، وَتِلْمِيذُ الفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بنُ سَعِيدِ بنِ قَيْسِ بنِ عَمْرٍو الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ النَّجَّارِيُّ الْمَدَنِيُّ القَاضِي، المتوفّى سنة 143 أو 144 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 449/2–450 (رقم 682)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 346/31–359 (رقم 6836)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 137/1–139 (رقم 130)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 468/5–481 (رقم 213)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 193/11–195 (رقم 7878)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 212/1.

[2743] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الْمُعَمَّرُ، أَبُو النَّضْرِ جَرِيرُ بنُ حَازِمِ بنِ زَيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شُجَاعٍ الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ البَصرِيُّ، المتوفّى سنة 170 هـ. تهذيب الكمال للمزّي، 524/4–531 (رقم 913)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 199/1–200 (رقم 191)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 98/7–103 (رقم 43)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 63/2–65 (رقم 965)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 270/1.

[2744] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2745] انظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 55/7؛ تهذيب الكمال للمزّي، 429/24؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 37/9.

[2746] هو: العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الأَخْبَارِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ يَسَارِ بنِ خِيَارٍ الْمُطَّلِبِيُّ القُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، صَاحِبُ السِّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، المتوفّى سنة 151 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 214/1–234 (رقم 51)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 405/24–429 (رقم 5057)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 172/1–174 (رقم 167)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 33/7–55 (رقم 15)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 468/3–475 (رقم 7197)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 33/9–38 (رقم 5960)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 230/1.

[2747] في (ق): عمرو.

[2748] هو: أَبُو عُمَرَ عَاصِمُ بنُ عُمَرَ بنِ قَتَادَةَ بنِ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيُّ الأَنْصارِيُّ الْمَدَنِيُّ، المتوفّى بعد سنة 151 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 528/13–531 (رقم 3020)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 240/5–241 (رقم 102)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 355/2 (رقم 4050)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 49/5–50 (رقم 3176)؛ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي، 116/7–117 (رقم 2634)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 473 (رقم 3088).

[2749] انظر: تهذيب الكمال للمزّي، 530/13؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 50/5.

[2750] لعلّه يقصد به كتاب "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي (المتوفّى سنة 600 هـ.)؛ لأنّه ليس لعبد الغني المقدسي كتاب باسم الإكمال، بل هناك كتابان باسم إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحدهما لعلاء الدين مغلطاي (المتوفّى سنة 762 هـ.)، والآخر لسراج الدين ابن الملقّن (المتوفّى سنة 804 هـ.).

[2751] في (ق): سمو.

[2752] انظر: تهذيب الكمال للمزّي، 530/13؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 50/5.

[2753] هو: الفَقِيهُ، الشَّرِيفُ، أَبُو عَمْرٍو (أَبُو عَمَرَ) عَاصِمُ بنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، المتوفّى سنة 70 أو 73 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 242/1 (رقم 277)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 520/13–527 (رقم 3018)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 97/4 (رقم 30)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 48/5–59 (رقم 3174)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 473 (رقم 3086)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 77/1.

[2754] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنه في (د)، و(ط): رضي الله عنهما، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهما، وفي (ر)، و(ق): رضي الله عنه، وفي (ع): رض.

[2755] هو: أَبُو عَبْدِ اللهِ جَابِرُ بنُ سَمُرَةَ بنِ جُنَادَةَ بنِ جُنْدُبٍ السُّوَائِيُّ، لَهُ صحبَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَرِوَايَةُ أَحَادِيثَ، المتوفّى سنة 74 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 149/1 (رقم 99)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 437/4–440 (رقم 867)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 186/3–188 (رقم 36)؛ الإصابة في تمييز

الصّحابيّ قُيّد. ومناقب جابر لا تحصى: قدم الشامَ ورحل من المدينة إلى مِصْر لحديث واحد ولذا لم يُعدّ أحدٌ كاملاً إلّا بعد رحلته ولا وصل بقصده[2756] إلّا بعد هجرته. وقالوا: كلّ من لم يكن له أستاد يصله بسلسلة الأتباع ويكشف عن قلبه القناع فهو في هذا الشأن لقيط لا أب له، وعِيّ لا نسب له. توفّي بالمدينة سنة ثلث[2757] وسَبْعين وهو ابن أربع وتِسْعين[2758]، وصلّى عليه أبان بن عثمان [بن عفّان][2759] رض[2760] والي المدينة يومئذ[2761]. ووالد جابر[2762] من شهداء أحد، دُفِن مع رجل ثمّ استخرج بعد ستّة أشهر فإذا هو كيوم وضع غير أُذْنه[2763]. **(وَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ)** اتّفقوا على أنّ اسم عَمْرو يكتب في حالتي الرّفع والجرّ بالواو للفرق بينه وبين عُمَرَ لا في النّصب لحُصول الفرق بالألف، وجعلت الواو فيه دون عمر لخفّة عَمْرو بثلثة[2764] أشياء: فتح أوّله، وسكون ثانيه، وصَرفه، فلا يضرّ به الزيادة بخلاف عمر. وهو مَعْطوف على محمّد بن إسحق أي: وكأبي إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العَاص القرشيّ السَّهميّ المدنيّ أو المكيّ أو الطّائفيّ[2765]. وشعيب هذا تابعيّ وابنه عمرو من تابعي التّابعين[2766]. **(عَنْ أَبِيهِ)** وهو

الصحابة لابن حجر، 542/1–543 (رقم 1020)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 35/2–36 (رقم 920)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 74/1.

[2756] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مقصده.

[2757] في (ل): ثلاث.

[2758] هو: أَبُو عَبْدِ اللهِ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ السَّلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ، الإِمَامُ الكَبِيرُ، الْمُجْتَهِدُ، الحَافِظُ، صاحِبُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الفَقِيهُ، المتوفّى سنة 68 أو 73 أو 77 أو 78 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 292/1–293 (رقم 290)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 149/1–150 (رقم 100)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 443/4–454 (رقم 871)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 43/1–44 (رقم 21)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 189/3–194 (رقم 38)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 546/1–547 (رقم 1028)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 38/2–39 (رقم 924)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 84/1.

[2759] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2760] في (ط): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[2761] انظر: الحاكم، المستدرك، 565/3؛ الطبراني، المعجم الكبير، 180/2–181، (رقم الحديث: 1733). انظر أيضاً: تهذيب الكمال للمزّي، 454/4؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 192/3؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 39/2.

[2762] هو: أَبُو جَابِرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ حَرَامِ بنِ ثَعْلَبَةَ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ السَّلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ، أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ، شَهِدَ بَدْراً، وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ سنة 3 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 423/3–425 (رقم 260)؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 84/3–85 (رقم 1633)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 324/1–328 (رقم 67)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 162/4–163 (رقم 4856).

[2763] انظر: البخاري، "الجنائز"، 77، (رقم الحديث: 1351، 1352)؛ الحاكم، المستدرك، 203/3 (صحّحه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي في التلخيص)؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 424/3–425. انظر أيضاً: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 149/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 327/1.

[2764] في (ل): بثلاثة.

[2765] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ (أَبُو عَبْدِ اللهِ) عَمْرُو بنُ شُعَيْبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاص القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الحِجَازِيُّ، فَقِيهُ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَمُحَدِّثُهُم، وَكَانَ يَتَرَدَّدُ كَثِيراً إِلَى مَكَّةَ، وَيَنْشُرُ العِلْمَ، وَلَهُ مَالٌ بِالطَّائِفِ، المتوفّى سنة 118 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 344/2–346 (رقم 452)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 64/22–75 (رقم 4385)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 165/5–180 (رقم 61)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 263/3–268 (رقم 6383)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 41/8–46 (رقم 5244)؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً، 325/7 (رقم 4264)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 155/1.

[2766] هو: أَبُو عَمْرٍو شُعَيْبُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاص القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الحِجَازِيُّ. قال المزي: "والد عَمْرو بْن شعيب، وقد ينسب إلى جدّه". تهذيب الكمال للمزّي، 534/12. قال الذهبي: "إِنّ رِوَايَتَهُ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ. ... حَدَّثَ عَنْهُ: ابْنَاهُ؛ عَمْرٌو وَعُمَرُ، وَثَابِتٌ البُنَانِيُّ، فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، فَقَالَ: شُعَيْبُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو. ... وَقَدْ ذَكَرَ البُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ، وَمِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ. وَلَمْ نَعْلَمْ مَتَى تُوُفِّيَ، فَلَعَلَّهُ مَاتَ بَعْدَ الثَّمَانِينَ، فِي دَوْلَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ". سير أعلام النّبلاء، 181/5. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 235/1 (رقم 255)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 534/12–537 (رقم 2756)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 181/5 (رقم 62)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 323/4–324 (رقم 2903). أمّا جدّ عمرو فهو: أَبُو شُعَيْبٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاص القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الحِجَازِيُّ. قال الذهبي: "رَوَى عَنْ: أَبِيهِ (مُحَمَّد بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو)، رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ؛ شُعَيْبٌ، وَحَكَمُ بنُ الحَارِثِ". سير أعلام النّبلاء (181/5). انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 514/25–516 (رقم 5363)؛ سير

شعيب[2767]؛ لأنّه سمع أباه، وأيضاً سعيد بن الْمُسَيّب، وطاوساً[2768]، وعُروة[2769]، ومجاهداً[2770]، وسليمان بن يار[2771] وغيرهم، ولكن مُعْظم رواياته عن أبيه. روى عنه [أي: عن][2772] عمرو[2773] الثقات التابعيّون نحو[2774] عطاء بن أبي[2775] رباح[2776]، وعمرو بن دينار، والزّهريّ، ويحيى الأنصاريّ، وقتادة، ووهب بن مُنبّه[2777]، وغيرهم مع أنّه لَيْس بتابعيّ بل من تبع التّابعين كما أشير إليه آنفاً. وهذا ممّا استدلّوا به على جلالة عمرو وإنّما أنكروا عليه كثرة **[١/١٢٤أ]** روايته عن أبيه عن جدّه، وذلك لا يقدح في توثيقه وكونه ممّا يحتجّ به على ما هو المختار (**عَنْ جَدِّهِ**) الضّمير إلى الأَب، فإنّ عَمْراً يروي عن أبيه شُعَيْب، وشعيب يَرْوي عن جدّه وهو عبد الله من العبادلة الأربعة[2778]، فإنّه شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص على ما سَبَق، وهذا المعنى هو الذي يقتضيه السّوق وكلمة "عن" فإنّه لم يقل "وعن جدّه" بالواو، وقد صرّح أئمّة الحديث أيضاً بأنّ المراد بالجدّ هو عبد الله[2779]، وأمّا إرجاعه إلى عَمْرو فليس بسَديد وإن أوهمه عبارة[2780]

أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 181/5-183 (رقم 63)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 593/3-594 (رقم 7745)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 231/9-232 (رقم 6315).

[2767] قال الملّا علي القاري: "أي: شُعَيْب، أو محمّد". شرح شرح نخبة الفكر، ص 263.

[2768] هو: الفَقِيهُ، القُدْوَةُ، عَالِمُ اليَمَنِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَاوُسُ بنُ كَيْسَانَ الفَارِسِيُّ اليَمَنِيُّ الجَنَدِيُّ، المتوفّى سنة 106 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 239/1 (رقم 269)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 357/13-374 (رقم 2958)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 38/5-49 (رقم 13)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 9/5-10 (رقم 3109)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 133/1.

[2769] هو: الإِمَامُ، عَالِمُ الْمَدِينَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ، الفَقِيهُ، أَحَدُ الفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، المتوفّى سنة 94 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 305/1 (رقم 405)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 11/20-25 (رقم 3905)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 62/1-63 (رقم 51)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 421/4-437 (رقم 168)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 159/7-162 (رقم 4724)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 103/1.

[2770] هو: الإِمَامُ، شَيْخُ القُرَّاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ، أَبُو الحَجَّاجِ مُجَاهِدُ بنُ جَبْرٍ الْمَكِّيُّ، الأَسْوَدُ، مَوْلَى السَّائِبِ بنِ أَبِي السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ، المتوفّى سنة 103 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 390/2 (رقم 553)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 228/27-236 (رقم 5783)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 92/1-93 (رقم 83)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 449/4-456 (رقم 175)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 37/10-39 (رقم 6783)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 125/1.

[2771] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يسار. وهذا هو الصحيح. قد تقدّمت ترجمته.

[2772] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[2773] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(د)، و(ر)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[2774] في (ق): نحن. وهو خطأ، والصحيح ما أُثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[2775] سقط من (ق).

[2776] هو: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مُفْتِي الحَرَمِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمَ القُرَشِيُّ الْمَكِّيُّ، المتوفّى سنة 114 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 306/5-307 (رقم 409)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 69/20-86 (رقم 3933)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 98/1 (رقم 90)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 78/5-88 (رقم 29)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 70/3 (رقم 5640)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 174/7-177 (رقم 4753)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 147/1.

[2777] هو: الأُسْوَارُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الأَخْبَارِيُّ، القَصصيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ وَهْبُ بنُ مُنَبِّهِ بنِ كَامِلِ بنِ سِيجِ بنِ ذِي كِبَارٍ الأَبْنَاوِيُّ اليَمَانِيُّ الذِّمَارِيُّ الصنْعَانِيُّ، المتوفّى سنة 114 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 445/2 (رقم 674)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 140/31-162 (رقم 6767)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 100/1-101 (رقم 93)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 544/4-557 (رقم 219)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 352/4-353 (رقم 9433)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 147/11-148 (رقم 7807)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 150/1.

[2778] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 121).

[2779] أي: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العَاصِ بنِ وَائِلٍ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، الإِمَامُ، الحَبْرُ، العَابِدُ، صاحِبُ رَسُولِ اللهِ وَابْنُ صاحِبِهِ، المتوفّى سنة 65 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 86/3-88 (رقم 1636)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 264/1-265 (رقم 323)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 357/15-362 (رقم 3450)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 41/1-42 (رقم 19)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 79/3-94 (رقم 17)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 165/4-167 (رقم 4865)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 297/5-299 (رقم 3613)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 73/1.

الشّيخ أبي إسحق الشّيرازيّ[2781] حيث قال: "لا يجوز الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه لاحتمال[2782] أنّ المراد جَدّه الأَدْنى وهو محمّد فيكون مرسلاً"[2783] انتهى. قال النّوويّ: "وأنكر بَعْضُهم سماع شعيب من جدّه عبد الله بن عمرو، و[2784]قال: إنّما سمع أباه محمّد بن عبد الله بن عمرو فيكون رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرسلةً، وهذا الإنكار ضعيف؛ لأنّ الدّارقطنيّ وغيره من الأئمّة أثبتوا سَماع شُعيب من عبد الله فالأكثر على صحّة الاحتجاج به عن أبيه عن جدّه"[2785].

(وَقِسْ) "القياس: ردّ الشيء إلى نظيره"[2786]. **(عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ)** المذكورة المتَفاضلة من مراتب الرُّوَاة. **(مَا يُشْبِهُهَا)** ممّا يُوازيها أو يُدانيها من الأمثلة الأخرى، "لا من اتفاق الشيخين وانفراد أحدهما عن الآخر"[2787] كما وُهم[2788]؛ فإنّه سيُفْرِده بالذّكر ولو كان مراده ذلك لَمَا أَلْحَقَه به[2789].

(وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى)[2790] العُليا. **(هِيَ الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنَّهَا أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ)** قد[2791] سبق الاختلاف في **[١/١٢٤ب]** مَراتب الأَصحّيّة والبَيان المفصّل فيها بَعضها في الكتاب وبعضها في هذا الشّرح، وإنّما أعاد الكلام عليه وكرّره تَمهيداً لقوله: **(وَالْمُعْتَمَدُ)** ورَبطاً له به لطول الكلام في البين وعدم تجاوب أطرافه فبعد حكاية الاختلاف في المراتب على الإجمال أخذ في تصريح ما هو المعتمد عند أساطين الرّجال. والاعتماد بالفارسيّة: "تكيه كردن بَر چيزى"[2792]، چون بالين و ديوار و سُتون وچوب. "والعمدة والمعتمد: ما يُعْتَمَدُ عليه أي: يُتَّكَأُ ويُتَّكَلُ"[2793]. فقد يكون حسيّاً وعقليّاً كما في هذا المقام أي: المعتمد عليه عند متأخّري المحدّثين كابن الصّلاح وغيره. **(عَدَمُ الْإِطْلَاقِ لِتَرْجَمَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا)** الترجمة بفتح الجيم مصدر على وزن فَعْلَلَة لا كتَبْصِرة فما شاع[2794] بين النّاس من ضمّ الجيم خطأ، يقال: "تَرْجم كلامه: إذا فسّره بلسان آخر"[2795]، وكذا تَرْجم عنه ومنه. الْمُتَرْجِم والتّرجمان وهو المعبّر عن لسان بلسان

[2780] في (د): عباره.

[2781] هو: الشَّيْخُ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الْمُجْتَهِدُ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ عَلِيِّ بنِ يُوسُفَ الفيروزآبَادِيُّ الشِّيْرَازِيُّ الشَّافِعِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، قِيلَ: لَقَبُه جَمَالُ الدِّينِ، المتوفّى: 476 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 2/465-467 (رقم 714)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 18/452-463 (رقم 237)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 4/352-353 (رقم 9433)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 11/147-148 (رقم 7807)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 3/349-351.

[2782] في (ق): الاحتمال.

[2783] انظر: اللمع في أصول الفقه لأبي الشيرازي، ص 75. انظر أيضاً: المجموع شرح المهذب للنّوويّ، 1/65؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 2/733.

[2784] سقط من (ق).

[2785] انظر: المجموع شرح المهذّب للنّوويّ، 1/65. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 642.

[2786] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 181 (طبعة دار الكتب العلمية).

[2787] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 264.

[2788] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 264.

[2789] سقط من (د)، و(ل).

[2790] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 264، ونور الدين عتر، ص61، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 1/357، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 85، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 59: الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى. بدون واو العطف.

[2791] في (د): وقد.

[2792] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 2/678.

[2793] انظر: القاموس المحيط، ص 385.

[2794] في (د): شارع.

[2795] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 59.

"كعُنْفوان وزَعْفران ورَيْهُقان"[2796] بضمّ الهاء على ما في القاموس. وغلط ابن الكمال في رسالة التّنبيه[2797] له حيث عدّ ما كان على وزن رَيْهقان من الأغلاط. وترجمة الأبواب تَعْيين المقصود[2798] منها أو تفسيرها، وكذا ترجمة المراتب والأسانيد. فضمير "منها" إلى الأسانيد. والمعنى عدم الإطلاق لتفسير وتمثيل مُعيّن من تفاسير الأسانيد وتمثيلاتها أنّه أصحّ الأسانيد مُطلقاً من غير تقييد بأنّه أصحّ الأسانيد بالنّسبة إلى كذا لما قال ابن الصّلاح: "إنّ درجات الصّحيح تتفاوت في القوّة بحسب تمكّن الحديث من الصّفات المذكورة الّتي تبتني[2799] الصحّة عليها، وينقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى[2800] إحصاؤها على العادّ الحاصر. ولهذا[2801] نرى[2802] الإمساك عن الحكم لإسناد[2803] أو حديث بأنّه الأصحّ **[١٢٥/١أ]** على الإطلاق. على أنّ جماعة من أئمّة الحَديث خاضوا غمرة[2804] ذلك فاضطربت أَقوالهم"[2805] انتهى. يعني أنّهم اختلفوا في ذلك ولم يتقرّر الأَمر على شيء بالاتّفاق منهم حتى يكون أصحّ على الإطلاق لِمَا أنّ الاطّلاع على كُنه الحَال متعسّر بل متعذّر إذ لا[2806] يعلم مرتبة كلّ أحد في الحفظ والضّبط والإتقان والدّيانة إلّا علّام الغيوب، فلم يبق إلّا المراتب الاعتباريّة الإضافيّة. فمن حكم بأنّ إسناد فلَان عن فلان أصحّ الأسانيد فإن أراد به الإطلاق فقد رجم بالغيب، وإن أراد به أَصحّ بالنّسبة إلى بعض المراتب بحسب الظّاهر والظنّ الغالب فقد صَدق كما أشار إليه بقوله: **(نَعَمْ؛)** محرّكة "يقع في جواب الاستخبار المجرّد من النّفي وردّ الكلام الّذي بعد حرف الاستفهام كما قال تعالى ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾[2807]؛ لأنّ تقديره "وجدنا ما وعدَنا ربنا حقّاً". وأمّا "بلى" فيُسْتَعْمَل[2808] في جواب الاستخبار عن النّفي. ومعناها إثبات المنفيّ وردّ الكلام من الجحد إلى التّحقيق. فهي بمنزلة "بلى"[2809]. حتّى قال بعضهم: إن أصلها "بل"، وإنّما زيدت عليها الألف ليحسُن السّكوت[2810] عليها. وحكمها أنّها[2811] متى جاءت بعد "ألا" و"أما" و"ألم" و"أليس" رفعت حكم النّفي وأحالت الكلام إلى الإثبات. ولو وقع مكانها "نعم" لحقّقت النّفي وصدّقت الجحد. ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما[2812] في تأويل قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[2813]: "لو أنّهم قالوا: نعم، لكفروا"[2814]، [وهو

[2796] انظر: القاموس المحيط، ص 1399.

[2797] التنبيه على غلط الجاهل والنّبيّه لابن الكمال أحمد شمس الدين باشا، (المتوفّى: 940 هـ.)، تحقيق: رَشِيد عبد الرحمن العُبَيْدِي، مجلة المورد مجلّة تراثية فصلية، المجلد التاسع – العدد الرابع 1401 هـ. 1981 م. وزارة الثقافة والإعلام، دار الحاحظ، الجمهورية العراقيّة، ص 551-598.

[2798] في (ق): المقصودة.

[2799] في علوم الحديث لابن الصلاح: تَنْبَنِي.

[2800] في (ع): يستقصى.

[2801] في (ع): وإنما.

[2802] في (ع): ترى.

[2803] في (ق): الإسناد.

[2804] في (د)، و(ع)، و(ط): عمرة.

[2805] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 14-15.

[2806] في (د): لا لا.

[2807] سورة الأعراف، الآية: 44.

[2808] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فتستعمل.

[2809] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي فروق حقّي للمؤلّف: بل. وهذا هو الصحيح.

[2810] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، إلّا أنّه في فروق حقّي للمؤلّف: السكون.

[2811] سقط من (د).

[2812] في (ع): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهما.

[2813] سورة الأعراف، الآية: 172.

صحيح][2815]؛ و[2816]لأنّ حكم "نعم" أن يرفع[2817] الاستفهام. فلو أنّهم قالوا: "نعم" لكان تقدير قولهم "لستَ بِربّنا"، وهو كفر. وإنّما دلّ على إيمانهم "بلى" الّتي يدلّ[2818] معناها على رفع النّفي. فكأنّهم قالوا: "أنت ربّنا"[2819]؛ لأنّ "أنت" بمنزلة التاء الّتي في "ألستُ"[2820]. فعلى هذا تقدير الكلام في هذا المقام أن يقال: هل يُسْتفاد من **[١٢٥/١ب]** مجمُوع ما أَطلق الأئمّة عليه ذلك أَرْجحيّته على ما لم يطلقوه ويكون وَجْهاً يصحّ به قولهم أصحّ الأسانيد أم لا يستفاد ذلك فأجاب بقوله: نعم. (**يُسْتَفَادُ**) "الاستفادة: فائده[2821] گرفتن، والفائدة[2822]: استحداث مالٍ وخير[2823]"[2824]، وقد مرّ مفصّلاً. (**مِنْ مَجْمُوعِ مَا أَطْلَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ**) الضّمير راجعٌ إلى الموصوف. (**ذَلِكَ**) "أي: ما ذكر من لفظ [أصحّ][2825] الأسانيد وليس المراد المجمُوع من حيث المجمُوع"[2826] الذي هو معنى الكلّ [المجموعيّ بل المجموع هنا بمعنى الكلّ][2827] الأفراديّ على معنى من كلّ واحد ممّا أطلق الأئمّة عليه ذلك اللفظ. (**أَرْجَحِيَّتُهُ**) أي: كونه أشدّ رجحاناً ثعلاً[2828] بحسب ميزان الاعتبار. (**عَلَى مَا لَمْ يُطْلِقُوهُ**) أي: ذلك اللفظ عليه أنّه أصحّ الأسانيد لا أَرْجحيته على عموم الأَسانيد ومطلقها[2829]، فرواية مالك عن نافع عن ابن عمر الّتي قيل لها سلسلة[2830] الذّهب أصحّ الرّوايات والأسانيد عند [أبي][2831] عبد الله البخاريّ صاحب الصّحيح؛ لأنّه صرّح به فهو راجح على إسناد الزّهريّ ونحوه؛ لأنّه سَكت عنه وكذا غير البخاريّ في التّصريح والسّكوت. فالأصحّ عنده ليس بأصحّ عند غيره وبالعكس.

[2814] انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ص 202؛ البرهان في علوم القرآن للزركشي، 262/4؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملّا علي القاري، 303/1 (شرح حديث: رقم 121)؛ 251/2 (شرح حديث: رقم 567).

[2815] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وفي فروق حقّي للمؤلّف. وهذا هو الصحيح.

[2816] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وفي فروق حقّي للمؤلّف. وهذا هو الصحيح.

[2817] في درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وفي فروق حقّي للمؤلّف: ترفع.

[2818] في فروق حقّي للمؤلّف: تدلّ.

[2819] في (ق): ابنا.

[2820] انظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ص 234–235؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 178–179. قال ابن الأنباري (المتوفّى: 577 هـ): "لأنّ حكم "نعم" أن يرفع الاستفهام، ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾: "ولو أنهم قالوا: نعم، لكفروا"؛ لأن حكم "نعم" أن يرفع الاستفهام، فلو قالوا: "نعم"، لكان التقدير: نعم لست ربنا، وهذا كفر. وإنّما دلّ على إيمانهم قولهم: "بلى"؛ لأنّ معناها يدلّ على رفع النفي. فكأنّهم قالوا: "أنت ربنا"؛ لأنّ "أنت" بمنزلة التاء التي في "ألست". نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ص 202.

[2821] في (د)، و(ر)، و(ل): فايده. وهو هكذا أيضاً في تاج المصادر.

[2822] في (د)، و(ر)، و(ل): الفايدة.

[2823] سقط من (د): وخير.

[2824] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 766/2.

[2825] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو هكذا موجود أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 266.

[2826] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 266.

[2827] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[2828] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ثِقَلاً.

[2829] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 266.

[2830] في (د): سلسله.

[2831] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

(**وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا التَّفَاضُلِ**) والرّجحان المفهوم من المرتبة العُليا وما دُونَها حيث لم يَحصل لما دُونها ما حصل لها من علوّ الإسناد، فكان الأمر دائراً بين أفضل وفاضل ومَفضول. "والالتحاق: در رسيدن"[2832] كالإدْراك، "والتّفاضل: أَفْزون آمدن أز يك ديگر[2833]"[2834]. (**مَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ**) أي: البخاريّ ومسلم؛ لأنّ هذا اللفظ عند الإطلاق يراد به هذان عند أهل هذا الفَنّ كما يراد به الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف عند إطلاق الفقهاء. (**عَلَى تَخْرِيجِهِ**) وروايته. وقد سَبق معنى التخريج مفصّلاً. يعني أنّ الحديث إذا أسنده البخاريّ ومُسْلم في كتابَيْهما بالإسناد المتّصل وأودعاه صحيحيهما[2835] **[١٢٦/١أ]** اتّفاقاً منهما، فذلك هو الذي يقال له: الْمُتَّفَق عليه فإذا أطلق الأئمّة في حديث أنّه صحيح متَّفَق عليه يَعْنُون به اتّفاق الشيخين لا اتّفاق الأئمّة عليه، لكن اتّفاق الأئمّة عليه لازم من ذلك لاتّفاق الأمّة على[2836] تلقّي[2837] ما اتّفقا عليه بالقبول. قال السّخاويّ: "لا يكون اتّفاقاً إلّا مع وَحْدة الصّحابيّ"[2838]. قال ابن الصّلَاح: "وَهَذَا الْقِسْمُ[2839] جَمِيعُهُ مَقْطُوعٌ لصِحَّتِهِ[2840]، وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ النَّظَرِيُّ وَاقِعٌ بِهِ. خِلَافًا لِقَوْلِ مَنْ نَفَى ذَلِكَ، مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فِي أَصْلِهِ إِلَّا الظَّنّ، وَإِنَّمَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ، وَالظَّنُّ قَدْ يُخْطِئُ. وَقَدْ كُنْتُ أَمِيلُ إِلَى هَذَا وَأَحْسِبُهُ قَوِيًّا، ثُمَّ بَانَ لِي أَنَّ الْمَذْهَبَ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ أَوَّلاً هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ ظَنَّ مَنْ هُوَ مَعْصُومٌ مِنَ الْخَطَإِ لَا يُخْطِئُ. وَالْأُمَّةُ فِي إِجْمَاعِهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الْخَطَإِ، وَلِهَذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ الْمَبْنِيُّ[2841] عَلَى الِاجْتِهَادِ حُجَّةً مَقْطُوعًا بِهَا، وَأَكْثَرُ إِجْمَاعَاتِ الْعُلَمَاءِ كَذَلِكَ. وَهَذِهِ نُكْتَةٌ نَفِيسَةٌ نَافِعَةٌ، وَمِنْ فَوَائِدِهَا[2842]: الْقَوْلُ بِأَنَّ مَا انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ مُنْدَرِجٌ فِي قَبِيلِ مَا يُقْطَعُ بِصِحَّتِهِ لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ سِوَى أَحْرُفٍ يَسِيرَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْحُفَّاظِ، كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ"[2843]. (**بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا**) أي: انفرد به البخاريّ ومُسْلم، وبالعكس بحيث لَمْ يَذْكر أَحدهما ما ذكر[2844] الآخر سَواءٌ كان ذلك بترك الذكر[2845] رأساً[2846] أو بالاختلاف في المتن أو في الإسناد، وإنّما كان هذا وما بعده من قبيل الالتحاق بالتفاضل المذكور، لا من نفس التّفاضل مع ظهوره؛ لأنّ التّفاضل فيه إنّما جاء من قبيل[2847] تلقّي الأمّة كما يلوّح به الكلام الآتي، لا من قبيل[2848] أنفسهما أي: الشيخين كما في التّفاضل الأوّل. (**أو**[2849] **مَا انْفَرَدَ بِهِ**

[2832] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 275/1.
[2833] في (د): أر يك ديگر.
[2834] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 857/2.
[2835] في (ق)، و(ع)، و(ط): صحيحهما.
[2836] سقط من (ع).
[2837] في (ق): ما تلقّي.
[2838] لم أجده.
[2839] هنا فوق الكلمة في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب: المتّفق عليه.
[2840] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بصحّته. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث لابن الصلاح.
[2841] هو هكذا في جميع النّسخ، وفي تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 141/1، وفي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 219-220، إلّا أنّه في علوم الحديث لابن الصلاح: الْمُنْبَنِيُّ.
[2842] في (د)، و(ل): فوايدها.
[2843] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 28-29؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 141/1، شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 219-220.
[2844] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ذكره.
[2845] في (ق): بذكر.
[2846] في (ق): الرأساً.
[2847] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: قِبَل.
[2848] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: قِبَل

[١٢٦/١ب] الْبُخَارِيُّ بِالنِّسْبَةِ[2850] إِلَى[2851] مَا[2852] انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ) اعلم أنّ جملة القَول في هذا المقام أنّ أعلى أقسام الصّحيح هُو ما اتّفق[2853] عليه، ثمّ [ما][2854] انفرد به البخاريّ أي: عن مُسْلم، ثمّ [ما][2855] انفرد به مُسْلم أي: عن البخاريّ، ثمّ صحيح على شرطهما من الحفظ والضّبط والإتقان ونحو ذلك لم يُخْرجاه، ثمّ صحيحٌ على شرط البخاريّ لم يخرجه، ثمّ صحيحٌ على شرط مُسْلم لم يخرجه، ثمّ صحيح عند[2856] غيرهما وليس على شرط واحد منهما، فهذه أمّهات أقسام الصّحيح. قال ابن الصّلاح: ""إِذَا وَجَدْنَا فِيمَا يُرْوَى مِنْ أَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا مَنْصُوصاً عَلَى صِحَّتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ[2857] الْمَشْهُورَةِ، فَإِنَّا لَا نَتَجَاسَرُ عَلَى جَزْمِ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ، فَقَدْ تَعَذَّرَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الِاسْتِقْلَالُ بِإِدْرَاكِ الصَّحِيحِ بِمُجَرَّدِ اعْتِبَارِ الْأَسَانِيدِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِسْنَادٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَنَجِدُ فِي رِجَالِهِ مَنِ اعْتَمَدَ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِ، عَرِيّاً عَمَّا يُشْتَرَطُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ. فَآلَ الْأَمْرُ إِذًا – فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ – إِلَى الِاعْتِمَادِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ[2858]، الَّتِي يُؤْمَنُ فِيهَا – لِشُهْرَتِهَا – مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ بِمَا يُتَدَاوَلُ مِنَ الْأَسَانِيدِ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ، زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرَفًا، آمِينَ."[2859] انتهى. كما قال أبو بكر محمّد بن عبد الله بن مسلم بن حُيبة[2860] الدّينوريّ[2861]: "ليس لأمّة من الأمم إسناد كإسنادهم يعني هذه الأمّة رجل عن رجل وثقة عن ثقة حتى يبلغ بذلك رسُول الله صلّى الله عليه وسلّم وصحابته فيتبيّن[2862]، بذلك الصّحيح والسّقيم والمتّصل والمنقطع والمدلّس والسّليم"[2863] **[١٢٧/١أ]** انتهى كلامه. واعلم أنّ الله تعالى حفظ القرآن إلى قيام السّاعة من التغيير كما قال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2864] تعظيماً له ورحمة على هذه الأمّة. وقد غيّر اليهود التّورية[2865] مع أنّ الله تعالى كتبها بيده. ونظير ذلك أنّ الله تعالى خلق آدم بيدَيْه[2866] ولم يحفظه من الْمَعصية ولا من النّسيان لقابليّة المحلّ لذلك على أنّ الكلام الإلهيّ أو الحديث النبويّ لم يتغيّر في نفسه أصلاً، وإنّما غيّره النّاسخون عند نسخهم من الأصل، والأصل سالم باق على ما هو عليه. وذلك نظير التّوحيد فإنّه لا يتغيّر بشرك المشرك، بل الآن على

2849 في (ل)، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: و.

2850 غير موجود في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 266.

2851 غير موجود في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 360/1.

2852 في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 360/1: لما.

2853 في (ر)، و(ع)، و(ل): اتفقا. وهذا هو الصحيح.

2854 ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

2855 ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

2856 في (د): على.

2857 في (د): المعتمد.

2858 سقط من (د).

2859 انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16-17.

2860 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ع): قتيتة، وفي النّسخ الأخرى: قتيبة، ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

2861 يبدو أنّ المؤلّف يقصد به أبا محمّد لا أبا بكر، محمّد بن عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدّينوريّ، المتوفّى سنة 276 هـ. ستأتي ترجمته.

2862 في (د): فتبين.

2863 لم أجده.

2864 سورة الحجر، الآية: 9.

2865 في (ق): التوراة.

2866 انظر: سورة ص، الآية: 75.

ما كان عليه قبل وجود الشرك. ومنه يعلم حال الفطرة وما يطرأ عليها من العوارض القادحة فيها لا من حيث ذاتها، بل من حيث الاعتبار. (**لِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمَا**) أي: العلماء الذين جاؤا بعد زمانهما وهو تعليل للالتحاق المذكور. (**عَلَى تَلَقِّي كِتَابَيْهِمَا**) أي: على أخذهما والإقبال عليهما، وقد سبق معناه مفصّلاً. (**بِالْقَبُولِ**) أي: علماً وعملاً وهو متعلّق بالقَبول. (**وَاخْتِلَافِ بَعْضِهِمْ**) أي: بعض العلماء بعد الاتّفاق المذكور عطف على الاتّفاق. (**فِي**[2867] **أَيِّهِمَا أَرْجَحُ**) "أيّ حرف استفهام"[2868] عمّا يعقل ولا يعقل. والصّواب [في][2869] أنّ أيّهما بإدخال أنّ المفتوحة على الجملة نحو "بأنّ" و"عن أنّ" و"على أنّ" ونَظائرها، فإنّ حُروف الجرّ [إنّما][2870] تجرّ الاسم المفرد إمّا[2871] لفظاً أو تقديراً، وإمّا رفع "مذ" و"منذ" ما بَعدهما، فإنّما هو من جهة اسميّتهما لا من جهة حرفيّتهما وكذا حَتَّى فإنّها قد تكون حرف ابتداء يُسْتأنف بها الكلام بعدها فتدخل على الجملة. والمعنى في أنّ أيّهما أي: أيّاً من الكتابين أَرْجح من الآخر وأثقل منه في ميزان الصحّة. وهذا الاختلاف لا ينافي الاتّفاق المذكور؛ لأنّه مُتفرّع عليه. وفيه إشارة إلى أنّ الكتابين يَشْتركان في أصل الصحّة، وإنّما الاشتباه في زيادة أحدهما على **[١/١٢٧ب]** الآخر على الآخر على التّعيين[2872]. قال أبو عبد[2873] الحُمَيْد[2874] الأندلسيّ في كتابه الجمع بين الصّحيحَيْن: "لم نجد من الأئمّة الماضين من أَفْصَحَ لَنَا في جميع ما جَمعه بالصّحة إلّا هذين الإمامين"[2875]. وقال ابن الصّلاح: "وَكِتَابَاهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ"[2876]. وقال الحافظ أبو نصر الوائليّ السّجزيّ[2877]: "أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ[2878] و[2879]الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ مِمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عليه الصّلوة والسّلام[2880] قَدْ صَحَّ عَنْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ قَالَهُ لَا شَكَّ فِيهِ، أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ وَالْمَرْأَةُ بِحَالِهَا فِي حِبَالَتِهِ"[2881]. قال البخاريّ: "مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ"[2882] أي: فإنّه قال: "أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَمِائَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ"[2883]. وَجُمْلَةُ مَا فِي كِتَابِهِ بِإِسْقَاطِ الْمُكَرَّرَةِ أَرْبَعَةُ

[2867] في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 85: على.

[2868] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 45.

[2869] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2870] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2871] في (ق): ما.

[2872] الآخر.

[2873] في (ع): عبيدة. المؤلّف يقصد به أبا عبد الله كنية الحميدي كما في علوم الحديث لابن الصلاح.

[2874] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الحُمَيْدِيّ. وهذا هو الصحيح. قد تقدّمت ترجمته.

[2875] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 26.

[2876] انظر: الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي، 8/1. انظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18.

[2877] هو: الإِمَامُ، العَالِمُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، شَيْخُ السُّنَّةِ، أَبُو نَصرٍ عُبَيْدُ اللهِ بنُ سَعِيدِ بن حَاتِمِ بنِ أَحْمَدَ السِّجْزِيُّ الوَائِلِيُّ البَكْرِيُّ السِّجِسْتَانِيُّ، شَيْخُ الحَرَمِ، وَمُصنِّفُ الإِبَانَةِ الكُبْرَى، المتوفّى سنة 444 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 1118/3-1120 (رقم 1005)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 654/17-657 (رقم 445)؛ طبقات الحفاظ للسيوطيّ، ص 428 (رقم 970).

[2878] سقط من (ر).

[2879] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى. وهو غير موجود أيضاً في علوم الحديث لابن الصلاح.

[2880] في (ق): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه السّلام، وفي النّسخ الأخرى كما في علوم الحديث لابن الصلاح: صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلّا أنّه في (ل): صلّى اللَّهُ تعالى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[2881] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 26.

[2882] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 8/2-9؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 19، 26.

[2883] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 25/2؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 86/1؛ سير أعلام النّبلاء، 415/12؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 40/1، 106؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 195/1.

آلَافِ حَدِيثٍ[2884]. وقال مُسْلم: "لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ"[2885]. أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطَ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ[2886]. فإن قلتَ: كيف الدّعوى المذكورة وقد انتقد بعض الحفّاظ كالدّارقطنيّ وغيره بعض الأحاديث ممّا وقع في الكتابين، قلتُ: هذا الانتقاد لا يقدح في الإجماع الذي هو حجّة، ولذا لم يقع الطّلاق المذكور فالحكم إنّما هو بالظّاهر وبما عليه الجماهر. والله [تعالى][2887] يتولّى السّرائر.

[المفاضلة بين الصّحيحين]

(**فَمَا**) أي: فالحديث الذي (**اتَّفَقَا عَلَيْهِ أَرْجَحُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ**) أي: من حيثيّة الاتّفاقين[2888] معاً وبسَببها، لا من حيثيّة[2889] الأولى فقط كما وُهِمَ[2890]. (**مِمَّا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَيْهِ**) بل انفرد كلّ منهما عن الآخر في روايته؛ لأنّ العَدل إذا انضمّ إلى العَدل في الشّهادة كان أقوى في القبول وأشدّ بخلاف حال الانفراد فإنّ القوّة **[١٢٨/١أ]** فيه إنّما هي من جهة واحدة وهي الاتّفاق الأوّل. ومنه يعلم سرّ قيد الحيثيّة، قال ابن الصّلاح: "الْقِسْمُ المتّفق عليه جَمِيعُهُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ وَالْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ النَّظَرِيُّ وَاقِعٌ بِهِ"[2891].

(**وَقَدْ صَرَّحَ الْجُمْهُورُ**) أي: جمهور علماء الحديث وأجلّتهم وأكثرهم. وأمّا العامة فبمعنى الكلّ[2892]. [وهو إشارة إلى دليل تقديم ما انفرد به البخاريّ على ما انفرد به مسلم[2893]][2894]. (**بِتَقْدِيمِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي الصِّحَّةِ**) أي على صَحيح مُسْلم فلما[2895] لم يتّفقا عليه فيكون ما انفرد به البخاريّ أصحّ ممّا انفرد به مُسْلم. قال ابن الصّلاح: "كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَصَحُّ الْكِتَابَيْنِ صَحِيحًا، وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدَ"[2896]. (**وَلَمْ يُوجَدْ عَنْ أَحَدٍ**) من العلماء الأَعْلام. (**التَّصْرِيحُ بِنَقِيضِهِ**) أي: بما ينقضه ويخالفه، فإنّ النّقض: فكّ تأليف الجسم، وسمّي نقيض الشيء به من حيث إنّه يهدم ذلك الشيء ويرفع حكمه. والمراد هنا تقديم صحيح مُسْلم على البخاريّ. وذلك لأنّ الضّمير يرجع إلى تَقْديم صحيح البخاريّ ونقيضه أي: ما يغايره عدم تقديمه وهو يَسْتَلْزِم تقديم صحيح مُسْلم على البخاريّ؛ لأنّ الكلام فيهما لا فيما عداهما[2897].

[2884] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[2885] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[2886] انظر: مسلم، "الصلاة"، 63، (رقم الحديث: 905). انظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[2887] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2888] في (د): اتفاقين.

[2889] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الحيثيّة.

[2890] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 267.

[2891] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 28.

[2892] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 284.

[2893] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 268.

[2894] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[2895] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فيما. وهذا هو الصحيح.

[2896] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18.

[2897] في (ق): عداها.

(**وَأَمَّا مُا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ [بْنِ عَلِيٍّ]**[2898] **النَّيْسَابُورِيِّ**) دفع لما يرد على دعوى العموم. وأبو عليّ الحافظ النّيسَابوريّ الذي جاء فيما بين ثلثمائة[2899] وأربع مائة[2900]. وهو أستاد[2901] الحاكم الكبير أبي عبد الله الحافظ النّيسابوريّ، وقد سبق ترجمة[2902] أبي عبد الله في أوائل الكتاب، وكَذا بيان النّسبة. (**أَنَّهُ قَالَ: مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّماءِ**) ما نافية. "وأديم السّماء والأرض ما ظهر منها. وسمّي آدم؛ لأنّه من أديم الأرض[2903] أي: ظاهرها ووَجْهها على أن يكون عربيّاً ممنوعاً من الصّرف للعلميّة ووَزْن الفعل فإنّ الاشتقاق لا يجري في الأسماء العجميّة"[2904]. والسّماء مقابل الأرض وسقف كلّ شيء[2905]، وهو اسم جنس يقع على الواحد والمعدّد **[١٢٨/١ب]** كالدّينار والدّرهم، فالأوّل كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾[2906]، والثّاني كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾[2907]. وقيل: "جمع سماءة مثل عباء وعباءة، وأصل سماءَة: سَماوَة، والهمزة بدل من الواو قلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة[2908]"[2909]. والمعنى ما تحت وجه السّماء وما يُظلّ عليه هذا الفلك ويحيط به الأفق من الأقاليم والأراضي كتاب في علم الحديث. (**أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ**)[2910] يعني أنّ كتاب مُسْلم أقوى في الصحّة من كتاب غيره أيّاً كان، ومُسْلم مع أنّه أخذ عن البخاريّ واستفاد منه، يشاركه في كثير من شيوخه. قال بعض أئمّة الحديث[2911]: "كتاب البخاريّ وإن كان أصحّ وأكثر فوائد[2912] لكن كتاب مُسْلم أجود في حسن التّرتيب وتلخيص طرق الحديث من غير زيادة ولا نقصان والاحتراز في التحويل في الأسانيد عند اتّفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرّواة من اختلاف في مَتن أو إسناده ولو في حرف ونحو ذلك من المحاسن الّتي لا توجد في كتاب قبله ولا بعده. وقد يقع للبخاريّ[2913] الغلط في أهل الشّام وذلك أنّه أخذ كتبهم فنظر فيها فربّما ذكر الواحد منهم بكنية[2914] ويذكره في موضع آخر باسمه ويتوهّم أنّهما اثنان، وأمّا مسلم فقلّ ما يقع فيه[2915] الغلط؛ لأنّه كتب المقاطيع والمراسِيل"[2916]. فهو إمام لا يلحقه مَن بَعد عَصره وقلّ من يساويه بل يُدانيه

[2898] ما بين المعقوفتين غير موجود في (ط)، و(ل)، ولا في النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[2899] في (ل): ثلاثمائة.

[2900] هو: الحافِظُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الثَّبْتُ، أَبُو عَلِيٍّ الحُسَيْنُ بنُ عَلِيِّ بنِ يَزِيْدَ بنِ دَاوُدَ النَّيسَابُوْرِيُّ، أَحدُ النُّقَّادِ، وجهابذة الحديث، المتوفّى سنة 349 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 71/8–72 (رقم 4150)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 903/3–905 (رقم 869)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 51/16–59 (رقم 38)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 380/21.

[2901] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: أستاذ.

[2902] في (ق): ترجمته.

[2903] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 70.

[2904] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 18. ذكره فيه عن إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (السيرة الحلبية) لعلي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، 549/1.

[2905] انظر: القاموس المحيط، ص 1672.

[2906] سورة الملك، الآية: 5.

[2907] سورة البقرة، الآية: 29.

[2908] في (د): زايدة.

[2909] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 107. ذكره فيه عن شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 36.

[2910] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 101/13؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18–19؛ وسير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 55/16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 98/1.

[2911] كشيوخ المغاربة، منهم: ابن حزم الظاهري المتوفّى سنة 465 هـ.

[2912] في (د): فوايد.

[2913] في (د): البخاري. وهو خطأ، والصحيح ما أُثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[2914] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بكنيته.

[2915] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى ما عدا نسختي (ط)، و(ل): له؛ لأنّه ساقط منهما.

من أهل دهره. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. (**فَلَمْ يُصَرِّحْ**) على لفظ الفاعل. والضّمير الْمُستتر[2917] إلى أبي عليّ. فإن قلتَ: فيلزم خلوّ الموصول عن الضّمير العائد إليه من الجملة، قلتُ: العائد الرّابط هنا محذوف، والتّقدير فلم يصرّح فيه أي: فيما نقل عنه من الكلام المذكور. وقيل: فاعله **[١٢٩/١أ]** عائد[2918] إلى ما نقل والإسناد مجازيّ أو إلى أبي عليّ. وجواب "أمّا" محذُوف، وهذا تعليل للجواب. والمعنى وأمّا ما نقل فلا ينافي ما ذكر؛ لأنّ ذلك النّاقل والمنقول عنه لم يصرّح. (**بِكَوْنِهِ**) أي: كتاب مُسْلم. (**أَصَحَّ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ**) وكذا قول الشّافعيّ: "ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك"[2919]؛ لأنّه إنّما قال ذلك قبل وجودي[2920] كتابي[2921] البخاريّ ومُسْلم فلا يلزم تفضله[2922] عليهما. (**لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى وُجُودَ كِتَابٍ أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ**) فيه إشارة إلى أنّ النّفي في كلامه راجع إلى نفي وُجود الأصحّ. والمعنى ما تحت هذه القبّة المظلّة الخضراء وما تحيط به من بقاع[2923] الْمُقِلّة الغبراء كتاب مَوجُود هو أصحّ من كتاب مُسْلم، لكن من نفى وُجود الأصحّ لا يلزم نفي الإمكان؛ لأنّه أعمّ، ومن سلب الأخصّ لا يلزم سلب الأعمّ. فوجود كتاب أصحّ من كتاب مُسلم ممكن وإن لم يوجد بحسب الاستقراء. وجوابه أنّ هذا الكلام كأنّه ردّ لخطإ من اعتقد أنّ في الوجود كتاباً أصحّ من كتاب مُسْلم، فلا بأس في أن لا يدلّ على نفي الإمكان. وأيضاً أنّ المدّعَى وجود الكتاب الأصحّ ونفي وجود كتاب غيره لا بيان إمكانه وعدم إمكان غيره. (**إِذِ الْمَنْفِيُّ إِنَّمَا هُوَ مَا تَقْتَضِيهِ صِيغَةُ أَفْعَلَ**) التّفضيل وهي لفظ أصحّ. "والفرق بين اسم التّفضيل وأفعل التّفضيل أنّ الأوّل أعمّ؛ فإنّ مثل "خير" و"شرّ" اسم تفضيل، وليس بـ"أفعل"؛ لأنّه أخرجه التّخفيف عن صيغته"[2924]. (**مِنْ زِيَادَةِ صِحَّةٍ فِي كِتَابٍ يُشَارِكُ**[2925] **كِتَابَ مُسْلِمٍ فِي الصِّحَّةِ**) يعني أنّ اسم التّفضيل وَضْعُه لإفادة معنى الزّيادة لموصوف على غيره بعد اشتراكهما في أصل [الفعل. فقولك: زيد أفضل من عَمرو، يفيد زيادة فضل زيد على عمرو بعد[2926] اشتراكهما في أصل][2927] الفضل[2928]، وهذا إنّما يتصوّر فيما يمكن فيه الاشتراك بين المفضّل[2929] والمفضّل عليه وإلّا فيحمل على الزّيادة المطلقة نحو قولنا: الله أكبر؛ لأنّ الله تعالى منزّه عن أن يشاركه[2930] **[١٢٩/١ب]** أحد في كبريائه، فهو الكبير على الإطلاق من غير تقييد ومفاضلة، وقال بعض الكبراء: "كل أفعل[2931] من كذا المنعُوت به جلال الله تعالى فسببه دعوى المشاركة في تلك الصّفة لكن منها محمود ومذموم،

[2916] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 19؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 98/1؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 366/1-373.

[2917] في (د): الْمُستر، وفي (ق): المثتر.

[2918] في (ل): عايد.

[2919] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 18؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 96/1-104؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 376/1.

[2920] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: وجود.

[2921] في (ع): كتاب.

[2922] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تفضيله.

[2923] في (ق): تباعن، وفي (ع)، و(ط)، و(ل): بقاء.

[2924] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 298.

[2925] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: شَارَكَ.

[2926] في (ط): وبعد.

[2927] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، إلّا أنّه موجود في (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2928] في (د): الفعل.

[2929] في (د): المفصل.

[2930] في (د): شاركه.

[2931] في (ق): فعل.

فالمذموم ما ادّعاه فرعَوْن ونمرود وشدّاد، والمحمود مثل قوله تعالى عن نفسه أنّه ﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[2932]، فأتى بأَفْعل وأثنى على الرحماء من عباده وجعل نفسه أرحم منهم"[2933]. **(يَمْتَازُ)** ذلك الكتاب. والجملة صفة بعد صفة الكتاب[2934]. **(بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ)** أي: على كتاب مُسْلم[2935]. **(وَلَمْ يَنْفِ الْمُسَاوَاةَ)** أي: مساواة ذلك الكتاب لكتاب مُسْلم، فكأنّه قال: لو كان في الوجود كتاب غير كتاب مُسْلم لكان ذلك الكتاب مُساوياً لكتابه في الصحّة لا أَزْيد منه فيها نحو قولهم: ليس في الإمكان أَبْدع ممّا كان أي: لو كان لكان مثله لا أَزْيد منه في البداعة، لكن هذا بحسب أَصْل الْمَدلول اللّغويّ وإلّا فالعرف مطّرد بإطلاق هذه العبارة مراداً بها نفي الأفضل والْمُسَاوِي معاً كما قال بَعض أهل التّفسير[2936] في قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾[2937] الآية: "أنّه إنكار واستبعاده[2938] لأن يكون أحد أظلم ممّن فعل ذلك أو مُسَاوياً له وإن لم يكن سَبْك التركيب متعرضاً لإنكار المسَاواة ونفيها كما يشهد به العُرف الفاشي والاستعمال المطّرد [فإنّه][2939] إذا قيل مَنْ أَكْرمُ من فلانٍ أو لا أفضلَ من فلانٍ فالمراد به حتماً أنّه أكرم من كلّ كريم وأفضل من كلّ فاضل"[2940]، لا يُسَاويه أحد. فكيف أن يكون فوقه في الكرم والفضل؟ قال ابن الصّلاح: "وقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ كِتَابَ مُسْلِمٍ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، [إنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُودًا، غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ **[١٣٠/١أ]** الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ فِيمَا يَرْجِعُ[2941] إِلَى نَفْسِ الصَّحِيحِ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ][2942]. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحًا، فَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يَقُولُهُ[2943]"[2944]. انتهى كلامه. ومنه يُعْلم جَواب قوله أيضاً.

(وَكَذَلِكَ) أي: ومثل ما تقدّم في أنّ تقديم صحيح مُسْلم لا يَنفي الْمُسَاوَاة ولا يفيد تَفْضله[2945] على صحيح البخاريّ من جميع الوجوه[2946]. **(مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ)** أي: شيوخ المغرب وأئمّة الحديث منهم. وهو بفتح الميم وكسر الرّاء جمع مَغربيّ؛ لأنّ التّاء بدل عن ياء النّسبة[2947]. والأصل مغاربيّ، وذلك أنّه لما استثقل إبقاء ياء النّسبة في جمع ثقيل[2948] لفظاً ومعنًى حذفت فيه وعوّضت عنها تاء التّأنيث للمناسبة بينهما لمجيئهما[2949] للفرق بين المفرد والجنس كتمر

[2932] سورة الأعراف، الآية: 151؛ سورة الأنبياء، الآية: 83.

[2933] لم أجده.

[2934] في (د)، و(ر)، و(ع): لكتاب.

[2935] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 269.

[2936] المؤلّف يقصد به أبا السُّعود العمادي محمد بن محمّد بن مصطفى، المتوفّى: 982 هـ. ستأتي ترجمته.

[2937] سورة البقرة، الآية: 114.

[2938] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: استبعاد. وهو هكذا أيضاً في تفسير أبي السعود.

[2939] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، وفي تفسير أبي السعود، إلّا أنّه موجود في (ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2940] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 149/1.

[2941] في (د): رجع.

[2942] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[2943] في (د): يقول له.

[2944] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 19.

[2945] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تفضيله، وهو في (ع): تفضيل.

[2946] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 272.

[2947] انظر: حاشية المطوّل لحسن لحسن جلبي محمد شاه بن شمس الدين الفناري الحنفي (المتوفّى سنة 886 هـ)، ص 582.

[2948] في (ق): ثيقل.

وثمرة، ورُوم ورُوميّ؛ وللمبالغة[2950] كعلّامة ونشّابة[2951] وأَحْمَريّ وأوحديّ[2952]، ولا لمعنى كفرقة وكُرسيّ. وهذه التّاء لازمة؛ لأنّها عوض عن الياء فلا تُحذف بخلاف الاسم الأعجميّ المعرّب نحو جَواربة في جمع جَوْرب، فإنّ التّاء فيه[2953] ليست عوضاً عن ياء النّسبة بل إنّما أُدخلت عليه علامة لفرعيّته[2954] للاسم العربيّ، فيقال: جَوارب أيضاً بدون التّاء بقي أنّه لا ينسب إلى الجَمع قبل ردّه إلى واحده إلّا أن يكون جارياً مجرى الأَعلام كالأنصاريّ والمدائنيّ والفرائضيّ وغير ذلك. **(أَنَّهُ)** أي: بعض المغاربة. وإنّما أفرده مع أنّ المراد جمعٌ منهم باعتبار لفظ البَعض. "وبعض كل شيء: طائفةٌ منه"[2955] كما في القاموس، فيشمل ما فوق الواحد، وفي قوله[2956]: "وبعض كلّ شيء لطافة"؛ لأنّ البعض يُستَعمل في مقابلة الكلّ. **(فَضَّلَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)** ورجّحه عليه مع أنّ مُسْلماً قال للبخاريّ: "لا يُبغضك إلّا حاسد، وأشهد أنّه ليس في الدّنيا مثلك"[2957]. فإذا كان الصّحيح لا يَبْتني إلّا على الصّفات **[١/١٣٠ب]** الجليلة فالبخاريّ إذا لم يكن له مثل فيها لم يكن لكتابه مثل أيضاً فكيف يفضّل[2958] مُسْلم[2959] عليه. **(فَذَلِكَ)** أي: ما نُقل عنهم في التّفضيل واقع. **(فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حُسْنِ السِّيَاقِ)** أي: السّوق الحسن بين الأحاديث الواقعة في صحيح مُسْلم، فذلك تَفْضيل من جهة حُسن السّوق[2960] لا من جهة الصحّة. ولا بُعد في أن يكون الفاضل من وجوه مفضُولاً من بعض الوجوه؛ لأنّ ذلك لا يقدح في فضله المطلق. ألا ترى أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[2961] قال في قصة اللِّقاح: "أنتم أَعلم بأمور دنياكم"[2962] حيث أثبت الأعلميّة للمخاطبين في أمور الدّنيا مع أنّه أوتي علوم الأوّلين والآخرين فلا أعلم منه في المخلوقات. "والفرق بين السّباق بالباء الموحّدة والسّياق بالياء المثنّاة أنّ الأوّل يُستعمل فيما قبل الكلام كما أنّ اللّحاق يُستعمل فيما بَعده، والثاني يُستعمل فيما قبله وما بعده معاً"[2963]. **(وَجَوْدَةِ الْوَضْعِ)** "قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[2964] هذا الوضع عبارة عن الإيجاد والخلق [كما أنّ وَضْع هذا الوضع عبارة عن الإيجاد][2965]، كما[2966] أنّ وضع

[2949] في (ق): لمجيئها.

[2950] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 80-81.

[2951] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: نسّابة، وهو ساقط أصلاً من (ع).

[2952] سقط من (ع).

[2953] سقط من (د).

[2954] في (ق)، و(ع): لفرعيّة، وهو في (ط)، و(ل): لفرضيّته.

[2955] انظر: القاموس المحيط، ص 822.

[2956] هنا فوق الكلمة في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): قاموس.

[2957] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 29/2؛ تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل لابن عساكر، 70/52؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 88/1؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، 437/12؛ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، 495/1؛ فتح الباري لابن حجر، 513/1.

[2958] في (د): يفصل، وفي (ع): مفضّل.

[2959] في (ع): مثل.

[2960] هنا في هامشي الأصل، و(د): "وأكثر ما فضّل [في (د): فصل] عليه كتاب مسلم بأنّه يجمع المتون في موضع واحد ولا يفرقها في الأبواب ويسوقها تامّة ولا يقطعها في التّراجم ويحافظ على الإتيان بألفاظها ولا يروي بالمعنى ويفردها ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم، وأما البخاريّ فإنّه يفرقها في الأبواب اللايقة لها وربّما عدل عن سياق الحديث تام الإسناد إلى اختصاره معلقا [في توجيه النظر: مطلقاً]. كذا قاله السّيوطيّ." نقله طاهر الجزائري الدّمشقي عن بعض شراح كتاب البخاري انظر: توجيه النّظر إلى أصول الأثر، 221/1-222؛ 717/2.

[2961] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[2962] مسلم، "الفضائل"، 141، (رقم الحديث: 2363)؛ ابن ماجة، "الرهون"، 15، (رقم الحديث: 22471)؛ أحمد، المسند، 123/6.

[2963] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 241.

[2964] سورة الرحمن، الآية: 10.

[2965] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

البيت في قوله [تعالى][2967] ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾[2968]: بناؤه، ووَضع الكتاب"[2969]: تأليفه في أيّ فنّ كان[2970]. "وجاد الشّيء جوْدة بالفتح والضمّ: صار جيّداً"[2971]. وجودة وضع الكتاب راجع إلى تَبْوِيبه[2972] وتفضيله يعني أنّ وضع كتاب مُسْلم في أَبْوابه أَجْود من وضع كتاب البخاريّ. **(وَالتَّرتِيبِ)** قد سبق معنى التّرتيب مفصّلاً. وذلك أنّ مُسْلماً بدأ في كتابه بالمجمل والمشكل والمنسوخ والْمُعَنْعَن والمبهم، ثمّ أَرْدف المبيّن والنّاسخ والمصرّح والمنسوب والمعيّن. ألا ترى إلى ترتيب أَبْواب الفقه مثلاً فإنّ ترتيب بعض الكتب الفقهيّة في أبوابه أجود من تَرْتيب بعض، وكذلك تقديم الواو على الهاء في حروف التّهجّي أجود **[١٣١/١أ]** من عكسه بالنّسبة إلى الاستعمال الفاشي، فتقديم باب الهاء على باب الواو بناءً على أنّ الخمسةَ قبل السّتّة مذهب بعض الأعاجم وقد فعله الدّمِيري في كتاب حيوة الحيوان[2973]، والرّاغب في المفردات[2974]. أمّا كتاب الدّميريّ فكما قلنا فإنّ باب الهاء فيه مقدّم على باب الواو، و[2975]أمّا كتاب المفردات فهو وإن كان باب الواو فيه مقدّماً على باب الهاء لكن بيان ما فيه الهاء من المفردات مقدّم على ما فيه الواو وهو غلط؛ لأنّ ترتيب حروف التهجّي مبنيّ على اعتبار دقيق بيّنّاه في بعض رسائلنا[2976]. فمن وضع الهاء قبل الواو على ترتيب هوّز فقد جهل بالحقايق[2977] والأَسْرار.

(وَلَمْ يُفْصِحْ) الإفصاح: الإظهار والبيان[2978]. والباب يدلّ على الخلوص والنّقاء من[2979] الشّوب. **(أَحَدٌ مِنْهُمْ)** أي: من المغاربة وغيرهم من أئمّة الحديث[2980]. والفرق بين الأحد والواحد أنّ الأحد مخصوص بالآدميّين والواحد يعمّهم وغيرهم، وأيضاً أنّ الأصل في الأحد أن يُستعمل في النفي والواحد في الإثبات وقد يُستعمل أحدهما مكان الآخر[2981]، وقد سبق غير هذا، فارجع. **(بِأَنَّ ذَلِكَ)** التّفضيل والتّرجيح. **(رَاجِعٌ إِلَى الْأَصَحِّيَّةِ)** أي: أصحيّة كتاب مُسْلم من كتاب البخاريّ. والظّاهر من إطلاق التّفضيل التّعميم، فإنّه إذا قيل: فلان أفضل أهل البلدة، فالمراد به بيان زيادة فَضْل[2982] في كلّ ما يتصوّر، ويمكن أن يفضل به عليهم فيفهم من تفضيل كتاب على آخر رجحانه عليه في الأصحّية

[2966] في (ق): وكما.

[2967] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2968] سورة آل عمران، الآية: 96.

[2969] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 874.

[2970] هنا هوامش الأصل، و(د)، (ر)، و(ق): "وجودة الفهم: صحّة الانتقال من الملزومات إلى اللوازم. تعريفات." انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 142.

[2971] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 211.

[2972] في (ق): تبويه.

[2973] حيث ذكر فيه باب الهاء (509/2–532) قبل باب الواو (532/2–553).

[2974] حيث ذكر فيه كتاب الهاء (ص 832–851) قبل كتاب الواو (ص 852–888).

[2975] سقط من (ق).

[2976] ككتابه فروق حقّي حيث ذكر فيه فصل الواو (ص 180–186) قبل فصل الهاء (ص 186–189). وهذا من القرائن التي تدل على أنّه ألّف كتابه فروق حقّي قبل كتابه شرح نخبة الفكر.

[2977] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الحقائق.

[2978] انظر: القاموس المحيط، ص 299.

[2979] في (ق): و.

[2980] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 273.

[2981] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 25–26، 297.

[2982] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فضله.

وحُسن السّوق وجَودة الوضع والتّرتيب وغير ذلك من الاعتبارات. (**وَلَوْ أَفْصَحُوا بِهِ**)[2983] أي: برجوع التّفضيل إلى الأصحّية وكون كتاب مُسْلم أصحّ من كتاب البخاريّ كما أشعر[2984] به كلام أبي[2985] عليّ النّيسَابوريّ، فإنّ إثبات الأصحّية لكتاب مُسْلم وحصرها فيه ينفيها **[١/١٣١ب]** عن كتاب البخاريّ بحسب العرف والاستعمال. (**لَرَدَّهُ**) أي: إفصَاحهم به وكَلَامهم فيه. (**عَلَيْهِمْ**) أي: على الفصيحين[2986] يعني حكم بأنّ كلامهم في ذلك مَرْدود غير مقبُول عند العلماء أصلاً. (**شَاهِدُ الْوُجُودِ**) الإضافة بَيانيّة أي: الشّاهد الذي هو الوجود[2987] الخارجيّ المفصح عمّا عليه الشّيء في نَفْسه وإنكاره مكابرة[2988] كإنكار الشّمس بَعْد طلوعها. ومعنى[2989] الشّهادة سبق في أوّل الكتاب. ويقال للشيء: الوجُود باعتبار ظُهُوره للأَبْصار وتعيّنه في الأطوار كما أنّه يقال له: الذّات باعتبار بُطونه في الغَيب، فإذاً الوجُود ليس بزائد[2990] على الذّات والماهيّة إلّا بالاعتبار. (**فَالصِّفَاتُ**) الفاء للتّعليل أي: لأنّ الصّفات الجليلة. (**الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهَا الصِّحَّةُ**) أي: صحّة الحديث من العدالة وتمام الضّبط وُجود الاتصال وعدم الشّذوذ[2991] كما ذكرت في تَعْريف الصّحيح. (**فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ**)[2992] متعلّق بقوله: (**أَتَمُّ مِنْهَا**) أي: من تلك الصّفات. (**فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ**) يعني أنّ كتاب البخاريّ مفصل[2993] على كتاب مُسْلم من حيث إنّ [له][2994] الأَتَمِّيَّة في صفات القَبول، ولكتاب مُسْلم التماميّة فيها. ومنه يعرف أنّ مراد المصنّف بقيد التّمام في تعريف الصّحيح إنّما هو[2995] الإشعَار بالطّبقات؛ لأنّ المقيّد بالتّمام منقسم إلى تامّ وأتمّ فإنّ المنقسم إليها هو الصّحيح الْمُطلق كما سبق شرحه. (**وَأَسَدُّ**)[2996] بالسّين المهملة[2997] أي: أكثر[2998] سداداً[2999] وهو بالفتح الاستقامة[3000] وسهم سديد مستقيم. ومنه ما في الحديث: "اللهمّ اهدني وسَدّدني"[3001]. وسَداد السّهم

[2983] في (ق): وَلَوْ أَفْصَحُوا.

[2984] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: يُشعر.

[2985] في (د): أبو.

[2986] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الْمُفْصحينَ. وهذا هو الصحيح.

[2987] في (ق): الموجود.

[2988] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 273.

[2989] في (ق): ومضى.

[2990] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ع)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بزايد.

[2991] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 273.

[2992] هنا في هامشي الأصل، و(د): "اعلم أنّ البخاريّ لم يوجد عنه تصريح لشرط [في (د): بشرط] معيّن وإنّما أُخذ ذلك من تسمية الكتاب [في (د): من تسميته للكتاب] بالصحيح المسند فإنّه يعلم منه أنّه ليس شيء ضعيف عنده وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها وقد صحّ عنه أنّه قال: "ما أدخلت في الجامع إلّا ما صحّ" ويعلم من قوله "المسند" أنّ مقصوده الأصليّ تخريج الأحاديث الّتي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم سواء كانت في قوله أو فعله أو تقريره وسمّاه الجامع؛ لأنّه لم يخص بصنف دون صنف ولهذا ورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والوثائق [في (د): والرّقائق]." انظر: توجيه النّظر لطاهر الجزائري الدّمشقي إلى أصول الأثر، 220/1-221.

[2993] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: مفضّل. وهذا هو الصحيح.

[2994] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[2995] سقط من (د).

[2996] في طبعتي نور الدين عتر، ص63، وعلي حسن عبد الحميد، ص 87: وَأَشَدُّ.

[2997] في (د): المهمله.

[2998] في (د): كثر.

[2999] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 273.

[3000] انظر: القاموس المحيط، ص 367.

[3001] مسلم، "الذكر والدّعاء"، 78، (رقم الحديث: 2725)؛ أبو داود، "الزّينة"، 4، (رقم الحديث: 4225)؛ النّسائي، "الزّينة"، 52، (رقم الحديث: 5215)؛ أحمد، المسند، 154/1.

وُصوله إلى المنزل مُسْتقيماً بلا انحراف، وهكذا يلزم أن يكون سهم الدّعاء. ومن فسّره بأبعد من الخلل فقد جعله من السِّداد بالكسر وهو ما يُسدّ به الثّلمة والثغر[3002] وإلقاء وتره، وكلاهما سديد **[١/١٣٢أ]** في هذا المقام.

[شرط البخاريّ ومسلم]

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط البخاريّ. (**فِيهَا**) أي: في الصّحة[3003]. (**أَقْوَى**) القوّة في الأصل عبارة عن شدّة البنية وصلابتها المضادّة للضّعف في[3004] فالأقوى مقابل الأَضعف، والمفضّل عليه شرط مُسْلم. (**وَأَشَدُّ**)[3005] أي: أكثر شِدّةً وصلابةً وهو بالشين المعجمة يستعمل[3006] في العقدة، وفي البدن، وفي قوى[3007] النّفس من الشدّ، وهو العَقد[3008] القويّ[3009] والتقوية. وفي القاموس "الشدّة، بالكسر[3010]: اسم من الاشتداد، وبالفتح: الحَمْلةُ في الحَرْب"[3011] انتهى. وهي ضدّ اللّين.

(**أَمَّا**[3012] **رُجْحَانُهُ**) شروع في بَيان الأتميّة، وكون صفَات القَبول في كتاب البخاريّ أَعلى ممّا في كتاب مُسْلم وتَفصيل[3013] لذلك على وجه النَّشْر المشوّش. قال في القاموس: "أمّا حَرف للشّرط نحو قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[3014]، وللتّفصيل، وهو غالب أحواله، ومنه: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾[3015]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾[3016]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾[3017]، الآياتِ"[3018] انتهى. والحكم بأنّ أمّا للشّرط إنّما هو للزوم الفاء في جوابها وسببيّة الأوّل للثّاني وإلّا فالفاء في الآية الأُولى للتّفصيل كما في الثانية. تدبّر. والمعنى أمّا رجحان كتاب[3019] البخاريّ[3020] على

[3002] انظر: القاموس المحيط، ص 367.

[3003] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 273.

[3004] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في النّسخ الأخرى.

[3005] في طبعتي نور الدين عتر، ص63، وعلي حسن عبد الحميد، ص 87: وَأَسَدُّ.

[3006] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تستعمل.

[3007] في (د): القوى.

[3008] هنا تحت الكلمة في (د)، و(ر): الإتيان.

[3009] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 447.

[3010] في (ط)، و(ل): الشدّة الإتيان بالكسر.

[3011] انظر: القاموس المحيط، ص 372.

[3012] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص63، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 368/1، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 87، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 274، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 61: وأمّا.

[3013] في (ط)، و(ل): وتفصل.

[3014] سورة آل عمران، الآية: 26.

[3015] سورة الكهف، الآية: 79.

[3016] سورة الكهف، الآية: 80.

[3017] سورة الكهف، الآية: 82.

[3018] انظر: القاموس المحيط، ص 1392.

[3019] في (ط): كتا.

[3020] في (ط): ري.

كتاب مُسْلم. (**مِنْ حَيْثُ الاتِّصَالُ**)[3021] أي: من جهة اتصال السّند واعتباره، "فإنّ "حيث" للمكان في الأصل. أُسْتُعِير لجهة الشيء واعتباره، يقال: الموجُود من حيث هو موجود، أي: من هذه الجهة، وبهذا الاعتبار"[3022]. وهذا هو القيد الثّالث في تَعْريف الصّحيح قدّمه هنا؛ لأنّه أصل القُيود وأقواها، ولذا قدّمه ابن الصّلاح في تَعريفه. (**فَلِاشْتِرَاطِهِ**) أي: البخاريّ[3023]. (**أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي**) أي: ناقل الصّحيح. (**قَدْ ثَبَتَ لهُ لِقَاءُ مَنْ رَوَى عَنْهُ**) أي: رواية المرويّ عنه. ولا شكّ أنّ الغالب في اللقاء هو السّماع بلا وَاسطة احتياطاً لخطر[3024] المرويّ. وهذه غاية ما **[١٣٢/١ب]** يمكن في الاتّصال فيكون رواية[3025] البخاريّ في الطّبقة العُليا من [هذه][3026] جهة[3027]، فيكون الكتاب المشتمل على مثل هذه الرّواية راجحاً[3028] على غيره. (**وَلَوْ**) كان اللقاء. (**مَرَّةً**) ودفعة واحدة. و"لو" هذه[3029] وصليّة عند القدماء فلا يحتاج[3030] إلى الجواب، وشرط معطوف على شرط آخر مَحْذوف عند المتأخّرين وجوابها ما دلّ عليه الكلام المذكور. والمعنى لو لم يكن اللقاء مرّة بل مراراً ولو كان مرةً يشترط البخاريّ ذلك. "والمرّة واحد المرّ الّذي هو مصدر قولك، مَرّ يَمُرُّ مَرّاً ومُروراً، أي: ذهب"[3031]. فالمعنى ولو كان اللقاء في وَقْت ذي مرّ وذهاب بدون طول صُحبة وكثرة و[3032]لقاء في أوقات كما قال الرّاغب: "قولهم: مرّة أو مرّتين كَفَعْلَةٍ[3033] وفَعْلَتَيْنِ، وذلك بجُزْءٍ من الزّمان قال تعالى[3034] ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ﴾[3035]"[3036]، أي: يفعلون النقض في كلّ جزء من الزّمان وهم عاهدون فيه. قال المولى أبو السُّعود[3037]: "المرّة في الأصل اسم للمرور الواحد ثمّ أطلق على فَعْلة واحدة من الفَعلات متعدّية أو لازمة، ثمّ شاع في كلّ فرد واحد من أفراد ما له أفراد متّحدة، فصار علماً في ذلك حتى جعل معياراً لما[3038] في مَعناه من سائر الأشياء. فقيل: هذا بناء المرّة ويقرب منها الكرّة والتارة والدّفعة"[3039] انتهى. (**وَاكْتَفَى مُسْلِمٌ بِمُطْلَقِ الْمُعَاصَرَةِ**)[3040] الذي هو أعمّ من اللقاء، فيحمل[3041]

[3021] هنا في هامشي الأصل، و(د): "الاتّصال عندهم أن يعبّر كلّ من الرّواة في روايته عن شيخه بصفة صريحة في السّماع منه كسمعت وحدّثني وأخبرني أو ظاهرة فيه كعن أو أنّ فلاناً قال، وهذا الثاني في غير المدلّس الثقة أمّا هو فلا يقبل منه إلّا المرتبة [في (د): مرتبة] الأولى. سيوطي." انظر: توجيه النّظر لطاهر الجزائري الدّمشقي إلى أصول الأثر، 221/1.

[3022] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 79. ذكره فيه عن حواشي شرح المنار لابن الملك للرُّهَاوي.

[3023] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 274.

[3024] في (د)، و(ع): حطر.

[3025] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: راوي.

[3026] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3027] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الجهة.

[3028] في (د): راححاً.

[3029] في (د): هذا.

[3030] في (ر)، و(ل): تحتاج.

[3031] انظر: القاموس المحيط، ص 609-610. انظر أيضاً: انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 79. ذكره فيه عن حواشي ابن الشيخ.

[3032] غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل).

[3033] في (ق): كفعله.

[3034] سقط من (د). وهو في (ر): الله تعالى.

[3035] سورة الأنفال، الآية: 56.

[3036] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 764.

[3037] هو: أبو السُّعود العمادي محمد بن محمّد بن مصطفى (المتوفّى: 982 هـ). انظر لترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، 398/8-400؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، 253/2؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفيّة لمحمد عبد الحي اللكنوي، ص 82.

[3038] في (ق): لا.

[3039] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 14/6.

الرّواية على الاتّصال بحُسْن الظنّ بناءً على إمكان اللقاء[3042]. فاللقاء في اشتراط مُسْلم غير متحقّق يقيناً بل ممكنٌ محتملٌ. والعصر: الدّهر[3043]، وعَاصَرَه: جاء في عَصْره وشاركه[3044] فيه. ومنه سمّي القرن[3045] لأهل زمان واحد لاقتران بعضهم بعضاً في ذلك الزّمان. (**وَأَلْزَمَ**) مُسْلِمٌ. (**الْبُخَارِيَّ**) [من طريق الجرح. والإلزام في اصطلاح أهل المناظرة: إعجاز المعلّل[3046] السّائلَ **[١٣٣/١أ]**، والإفحام عكسه][3047]. (**بِأَنَّهُ**) أي: البخاريّ (**يَحْتَاجُ**) بسبب الاشتراط المذكورة (**أَنْ لَا**[3048] **يَقْبَلَ الْعَنْعَنَةَ**)[3049] مصدر قولهم عَنْعَن، أي: روى عن فلان عن فلان. فالحديث الْمُعَنْعَن ما يَرْويه شخص عن شيخه بلفظ "عن"[3050]. وهذا كالبَسْملة مصدر بَسْمَلَ[3051] أي: قال: بِسْم الله[3052]، والحمدلة مصدر قولهم حَمْدَل أي: قال: الحمد لله، أو[3053] الحوقلة مصدر قولهم حَوْقَل أي: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، والهَيْلَلة مصدر قولهم هَلَل[3054] أي: قال: لا اله إلّا الله، والحَيْعلة[3055] مصدر حَيْعَل أي: قال: حيّ على الصّلوة، ومثله الحسبلة وهي قول حسبنا الله، والسَّبحلة وهي قول[3056] سبحان الله[3057]، والجَعْلفة[3058] وهي قول جُعِلت فداك، والطّلبقة وهي قول[3059] أطال الله بقاءَك، والدّمْعزة[3060] وهي[3061] قول[3062] أدام الله عزّك[3063]، والفَذْلكة وهي قول أهل الحساب عند الجملة فذلك كذا

[3040] هنا في هامش الأصل: "شَرْطُ الْبُخَارِيِّ أَنْ يُخَرِّجَ مَا اتَّصلَ إِسْنَادُهُ بِالثِّقَاتِ الْمُتْقِنِينَ الْمُلَازِمِينَ لِمَنْ أَخَذُوا عَنْهُ مُلَازَمَةً طَوِيلَةً، وَقَدْ يُخْرِجُ أَحْيَانًا عَنْ أَعْيَانِ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي هَذِهِ فِي الْإِتْقَانِ. وَشَرْطُ مُسْلِمٍ أَنْ يُخَرِّجَ حَدِيثَ هَذِهِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَدْ يُخْرِجُ حَدِيثَ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ غَوَائِلِ الْجَرْحِ، إِذَا كَانَ طَوِيلَ الْمُلَازَمَةِ لِمَنْ أَخَذَ [في المصادر: أخذه] عَنْهُ، كَحَمَّادِ عن [في المصادر: بن] سَلَمَةَ فِي ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ وَأَيُّوبَ. هذا ما قاله الحازمي في شروط الأئمّة وهو المعتمد لا ما قاله محمّد بن طاهر، وكذا المعتمد أنّ المراد بالمثلثة في الشرط كون الرّواة مثل الرّواة لا كون الحديث من رواية أولئك الرّواة. من المقدّمة في أصول الحديث." انظر: شروط الأئمّة الخمسة لأبي بكر محمّد بن موسى الحازمي (المتوفّى سنة 584 هـ.)، ص 143-189. النّاقلون هذا الكلام عن الحازمي قالوا: قَالَ الْحَازِمِيُّ مَا حَاصِلُهُ: "...". انظر: شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفّى: 806 هـ.)، 65/1؛ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين السخاوي (المتوفّى: 902 هـ.)، 53/1؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 136/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 284.

[3041] في (ق): وفيحمل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى.

[3042] في (د)، و(ر): اللقيّ.

[3043] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 569؛ القاموس المحيط، ص 566.

[3044] في (د)، و(ر): فشاركه.

[3045] في (د): القرآن، وفي (ق): القران.

[3046] في (ط): العلل.

[3047] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[3048] في طبعة نور الدين عتر، ص63: أَلّا.

[3049] في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 87: إلى أَنْ لا يقْبَلَ العَنْعَنَةَ.

[3050] انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 13/2.

[3051] سقط من (ق).

[3052] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 133.

[3053] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: و.

[3054] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: هَيْلل.

[3055] في (ق): والجعلة.

[3056] في (د): قوله.

[3057] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 133.

[3058] في (د): والجَلْفة.

[3059] في (د): قولنا.

[3060] في (ع): والدّمغرة.

[3061] في (ر): وهو.

[3062] في (د): قولنا.

[3063] في (د): أعزّك، وفي (ع): غيرك.

وكذا[3064]، والبَلْكفة وهي قول[3065] بلا كيف. ويقولون في النّسبة إلى اسمين حَضْرميّ[3066]، وعَبْقسيّ، وعبسميّ[3067] في النّسبة إلى حَضْرموت، وعبد قيس، وعبد الشّمس. وهذه الأفعال كعنعن وبسمل [إلخ][3068] والنّسبه[3069] ونظائرها وإن كانت على خلاف القياس لكن ليست بموَلّدة كما وُهم، فإنّ أكثر أهل اللغة نقلها كصاحب القاموس[3070] وغيره. (**أَصْلاً**) أي: قطعاً. فهو قيده[3071] لعدم القبول أو سواء كانت العنعنة عَنْعنة مُعاصِر، أو عنعنة مُلَاقٍ؛ لأنّ المقصود من اشتراط اللّقي السّماع. والعنعنة يحتمل[3072]، إذ لا يلزم من اللّقاء السّماع قطعاً فقبول عنعنة الملاقي دون المعاصر تحكّم[3073]. واعلم أنّ المتقدّمين قالوا: يكفي في الْمُعَنْعَن إمكان اللقاء لمكان المعاصرة وادّعى مُسْلم الإجماع عليه فذهب إليه[3074]. وأمّا المتأخّرون فقد ذهبوا إلى ما ذهب إليه البخاريّ من ثُبُوت اللّقاء سواء حصل طُول **[١٣٣/١ب]** الصُّحبة أو لا، واشترط بعضهم طول الصُّحبة، وقال بعضهم: يشترط كونه مَعْروفاً بالرّواية. وأمّا أنّ فلاناً قال أو حدّث أو ذكر أو فعل أو روى ونحو ذلك ممّا ليس فيه اتّصال ظاهر فملحقٌ بالْمُعَنعن عند الجُمهور بأحد الشّروط السّالفة[3075]. وقال الإمام أحمد: "وبعض المحدّثين لا يلحق به بل هو منقطع حتى يتبيّن السّماع فإذا بين[3076] يكون مُعَنْعَناً"[3077]، "وإذا قال الرّاوي عن التّابعيّ يرفع الحديث ويبلغ به فمرفوع مرسَل فإذا[3078] قيل ذلك[3079] للصّحابيّ فمتّصل، وإذا قال التّابعيّ: من السنّة كذا فموقوف وقيل مرفوع مرسل، وإذا قال الصّحابيّ ذلك أو قال: أُمِرْنا بكذا أو نُهينا عن كذا، أو أُمِر فلان أو نهي [ونحو ذلك][3080] فمرفوع على الصّحيح سواء أَضافه إلى حيوة[3081] النّبيّ[3082] صلّى الله عليه وسلّم[3083] ولم[3084] يُضِفْه.

[3064] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 133.

[3065] في (د): قولنا.

[3066] في (ق): خضرميّ.

[3067] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عبشميّ. وهذا هو الصحيح.

[3068] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3069] في (د)، و(ر)، و(ع): والنّسب، وفي (ط)، و(ل): والنّسبة.

[3070] انظر: القاموس المحيط، ص 1571.

[3071] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: قيد. وهذا هو الصحيح.

[3072] في (د)، و(ر)، و(ل): تحتمل. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري.

[3073] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 275.

[3074] قال مسلم: "وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيماً وَحَدِيثاً، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثاً، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكَوْنِهِمَا جَمِيعاً كَانَا فِي عَصرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلاَ تَشَافَهَا بِكَلاَمٍ، فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لاَزِمَةٌ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلاَلَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِىَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً، فَأَمَّا -وَالأَمْرُ مُبْهَمٌ- عَلَى الإِمْكَانِ الَّذِى فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَداً، حَتَّى تَكُونَ الدَّلاَلَةُ الَّتِي بَيَّنَّا". المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنوويّ، 130/1. انظر: تدريب الرّاوي للسيوطي، 245/1.

[3075] سقط من (ق)، وهو في (ط)، و(ل): السّابقة.

[3076] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تبيّن.

[3077] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 62-63؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 248/1.

[3078] في (د)، و(ر)، و(ع): وإذا.

[3079] سقط من (ر).

[3080] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3081] في (ل): حياة.

[3082] سقط من (ق).

[3083] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[3084] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): أو لم. وهذا هو الصحيح.

وقيل موقوف وإذا قال كنّا نقول أو نفعل أو كانوا يقولون أو يفعلون أو لا يَرَوْن بأساً فإن أَضافه[3085] إلى عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[3086] فمرفوع وإلّا فموقوف وإذا قال التّابعيّ: أُمِرْنا أو نُهِينا فموقوف"[3087].

(**وَمَا أَلْزَمَهُ بِهِ**) أي: الّذي ألزم مُسْلمٌ البخاريَّ بالاحتياج المذكور. (**لَيْسَ بِلَازِمٍ**) للبخاريّ، ولا ينتقض به مذهبه. (**لِأَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا ثَبَتَ لَهُ اللِّقَاءُ**) أي: لقاء المرويّ عنه ورويته[3088]. (**مَرَّةً**) ودفعةً واحدةً. (**لَا يَجْرِي فِي رِوَايَاتِهِ**) أي: في روايات ذلك الرّاوي الملاقي. (**احْتِمَالُ أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ**[3089] **مِنْهُ**) يعني أنّ احتمال عدم السّماع بعد ثبوت اللقاء بعيد عادةً وإن كان ممكناً في نفس الأمر، وإنّما عبّر عنه بعدم الجريان قطعاً إرادة للمبالغة؛ لأنّ احتمال المغلوب[3090] لا يُسمع ولا يكون سَبَباً للإلزام لما أسلفنا من ظهور الاحتياط في محلّ الخفاء، لا سيّما في الأمر الخطير[3091]. (**لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ جَرَيَانِهِ**) أي: جريان الاحتمال المذكور. (**أَنْ يَكُونَ**) الرّاوي. (**مُدَلِّساً**) **[١٣٤/١أ]** بتشديد اللام المكسورة من التّدليس "وهو كتمان عيب السِّلْعة[3092] عن المشتري، ومنه التّدليس في الإسناد: وهو أن يُحدّث عن الشيخ الأكبر، ولعلّه ما رآه، وإنّما سمعه ممّن هو دُونه، أو ممّن سمعه منه[3093] و[3094]نحو ذلك. وفعله جماعة من الثّقات"[3095]كما في القاموس. قال أئمّة الحديث: "التّدليس قسمان؛ أحدهما تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمّن لقيه ولم يسمعه منه موهماً أنّه سمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه موهماً أنّه لقيه أو[3096] سمعه منه، ثمّ قد يكون بينهما واحد أو أكثر. ومن شأنه أن يقول[3097] في ذلك: أخبرنا فلان أو حدّثنا. وإنّما يقول: قال فلان أو عن فلان. والآخر تدليس الشّيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه[3098] منه[3099] فيُسمّيه[3100] [فيُسمّيه][3101] أو يكنّيه[3102] ويصفه[3103] بما لم يُعرف به كيلا يُعرف"[3104]. وقد ذمّ العلماء التّدليس حتّى قال الإمام الشّافعيّ: "التَّدْلِيسُ أَخُو الْكَذِبِ"[3105]، وقَالَ أيضاً: "لَأَنْ أَزْنِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

[3085] في (ق): أَضافة.

[3086] في (د): عليه الصلوة والسّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام، وفي (ر)، وفي (ط): عليه الصلوة والسلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[3087] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 46-51.

[3088] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): رُؤيته، وفي (ع): روايته.

[3089] في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 275، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 368/1: قد سمع.

[3090] في (د): المطلوب.

[3091] في (ط): الخطر.

[3092] في (د): السّلفة، وفي (ط): السلقة.

[3093] سقط من (د).

[3094] في (ر): أو.

[3095] انظر: القاموس المحيط، ص 703.

[3096] في علوم الحديث لابن الصلاح: و.

[3097] في علوم الحديث لابن الصلاح: أن لا يقول. وهذا هو الصحيح.

[3098] في (ع): يسمعه.

[3099] سقط من (ع).

[3100] في (ط)، و(ل): فتسمّيه.

[3101] ما بين المعقوفتين هكذا موجود هنا في الأصل، وهو غير موجود في النّسخ الأخرى.

[3102] في (ل): تكنّيه.

[3103] هو في علوم الحديث لابن الصلاح: ينسبه او يصفه.

[3104] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 73-74.

[3105] هذا قول شعبة بن الحجّاج لا الشّافعيّ. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عديّ، 47/1؛ مناقب الشّافعيّ للبيهقي، 35/2؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص 355؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 74؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 262/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 423؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 16/2.

أُدَلِّسَ"[3106]. وهذا محمول على المبالغة في الزَّجْر عنه والتّعيير. ولذا خصّ الزّنى بالذّكر؛ لأنّ الولد من الزّنى كَذِبٌ، وجعله أحبّ من التّدليس؛ لأنّه إفساد متعلّق بالدّنيا لما أنّ ولد الزّنى هالكٌ حكماً. والتّدليس إفساد متعلّق بالدّين وهو أشدّ. ومنه يعلم وجه اختيار لفظ أحبّ على أبغض أو أنكر أو نحوه وهو الإشارة إلى خُفّة الوزن في الزّنى بالنّسبة إلى التّدليس. ونظيره قول بَعْض المتكلّمين: المجوس أَسْعد حالاً من الْمُعتزلة، أي: من بعض الوُجوه كما أنّ النّصارى خير من اليهود كذلك، وإلّا فلا سعادة ولا خيريّة في المجوسيّة والنّصرانيّة. (**وَالْمَسْأَلَةُ**) "كتب نحو مسألة بحرف حركته. ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها[3107] بالنّقل فيكتبها على صورة مَسئلة"[3108]. وعلم أنّ الشّيء من حَيث إنّه يُسأل عنه **[١/١٣٤ب]** يسمّى مَسْأَلةً، ومن حيث إنّه يقع فيه البحث مَبْحَثاً، ومن حيث إنّه يطلب[3109] بالدّليل مَطْلوباً، ومن حيث إنّه يستخرج من الحجّة نتيجةً، ومن حيث إنّه يمثّل به مثالاً، ومن حيث إنّه قول يصحّ أن يقال لقائله: إنّه صادقٌ فيه أو كاذبٌ فيه قضيّةً وقولاً وخبراً. فالمسمّى واحد وإن اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات. (**مَفرُوضَةٌ**) أي: مقدّرة؛ لأنّ الفرض يجيء لمعان: منها: التقدير في قوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[3110] أي: قدّرناها. والمراد تقدير أحكامها للعباد. (**فِي غَيْرِ الْمُدَلِّسِ**) على ما سيجيء من أنّ عنعنه[3111] المعاصر[3112] محمولةٌ على السَّماع إلّا من المدلِّس.

[عدد رجال البخاريّ ومسلم الذين تُكُلِّمَ فيهم]

(**وَأَمَّا رُجْحَانُهُ**) أي: رجحان كتاب البخاريّ على كتاب مُسْلم. (**مِنْ حَيْثُ الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ**) لم يقل من حيث كمال العدالة[3113] وتمام الضّبط، إشارة إلى أنّ المراد بالعدالة والضّبط الواقعين في تعريف الصّحيح إنّما هو مطلقهما ليمكن الانقسام إلى المراتب المتفاوتة. وإنّما قيّد فيه الضّبط بالتّمام إشعاراً بأنّ التّماميّة أقلّ الدّرجات وأنزلها وفوقها الأتمّيّة، وما يليها من المراتب الإضافيّة كما اعتذرنا منه سَابقاً. (**فَلِأَنَّ الرِّجَالَ**) أي: رجال الحديث ورُواته. فرجل الحديث بمعنى راويه، وبه يصحّ الإضافة. (**الَّذِينَ تُكُلِّمَ فِيهِمْ**) على صيغة المجهول بمعنى طُعِن فيهم[3114]. وقوله: (**مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ**) بيان للموصُول. ومُسْلم هنا واقع موقع كتابه كصدر الشّريعة[3115] ونحوه، أو التّقدير من رجال صحيح مُسْلم. (**أَكْثَرُ عَدَداً مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ تُكُلِّمَ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ**) قال بعضهم: "إنّ الذين انفرد البخاريّ بهم أَرْبعمئة وخَمْسة وثلاثون رجلاً، والمتكلّم فيه منهم مئة وستّون رجلاً"[3116] بخلاف رجال مُسْلم فإنّهم أكثر. وقال الكرمانيّ: "وعدد الأحاديث الْمُسْندة في

[3106] هذا قول شعبة بن الحجّاج لا الشّافعيّ. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عديّ، 47/1؛ مناقب الشّافعيّ للبيهقي، 35/2؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص 355-356؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 74-75؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 262/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 423؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 16/2.

[3107] في (د): تخفيفا.

[3108] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 9.

[3109] في (ع): يطلق.

[3110] سورة النّور، الآية: 1.

[3111] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: عنعنة. وهذا هو الصحيح.

[3112] في (ع): المعاصي.

[3113] في (د): العداله.

[3114] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 277.

[3115] تقدّمت ترجمته.

[3116] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 278. انظر أيضاً: تدريب الراوي للسيوطي، 96/1-97؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 369/1. قال علي القاري: "فَإِن الَّذين انْفَرد الْبُخَارِيّ بهم: أَربع مئة وَخَمْسَة وَثَلَاثُونَ رجلاً، والمتكلّم فِيهِ مِنْهُم بالضعف نَحْو من ثَمَانِينَ رجلاً. وَالَّذين انْفَرد بهم

صحيح البخاريّ **[١/١٣٥أ]** سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، والمكرّرات منه قريب النّصف فأحاديثه بدون المكرّر تقارب أربعة آلاف"[3117]، "إلّا أنّ هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصّحابة والتّابعين"[3118] كما قال ابن الصّلاح. وعدد مشايخه الذين خرّج عنهم فيه مئتان وتسعةٌ وثمانون، وعدد من تفرّد بالرّواية عنهم دون مُسْلم مائة وأربعة وثلثون[3119]، وتفرّد أيضاً بمشايخ لم تَقع الرّواية عنهم لبقيّة[3120] أصحاب الكتب الخَمْسة إلّا بالواسطة، ووقع له اثنان وعشرون حَديثاً عالياً رفيعاً ثُلاثيّ الإسناد"[3121]. **(مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ)** أي: هو مقارن به؛ لأنّ الأصل في مع أن تكون داخلةً على المتبوع. والظّاهر أنّها في مثل هذا المقام يفيد فائدة[3122]كلمة على العلاويّة. **(لَمَ يُكْثِرْ)** بضمّ الياء من الإكثار. "والفرق بين الإكثار والتّكثير أنّ الإكثار يُستعمل في الأوصاف، والتّكثير يُستعمل في الذّوات"[3123]. **(مِنْ إِخرَاجِ حَدِيثِهِمْ)** أي: حديث الرّجال الذين تكلّم فيهم[3124]. والإضافة جنسيّة. وإخراج الحديث وتخريجه[3125] بمعنًى إلّا "أنّ الإخراج أكثر ما يقال في الأعيان، والتّخريج في العلوم والصّناعات"[3126] كما سبق. **(بَلْ غَالِبُهُمْ)** أي: أكثرهم؛ لأنّ الغَالب بمعنى القاهر، والأكثر قاهر[3127] للأقلّ وغالبٌ عليه. **(مِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ)** أي: الحديث وخرّجه. ومعنى أخذ الحديث عنهم أنّ الحديث وصل إليه منهم بدون زواله عنهم كما قالوا: "إن "مِنْ" تستعمل في المنقولات نحو: أخذتُ منه الدّارهم، و"عن" في غير المنقولات نحو: أخذتُ عنه العلم. وأيضاً إذا قلت: خرجتُ من البلد، فذا يدلّ على الرّجوع إليه، وعن البلد يدلّ على الانقطاع وعدم الرّجوع"[3128]. قال جعفر بن محمّد القطّان[3129] سمعت البخاريّ يقول: "كتبتُ عن ألف شيخ من العلماء وزيادة"[3130] **[١/١٣٥ب]**. أي: مقدار ثمانين. "ولم أكتب إلّا عمّن قال الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"[3131]. وهو إشارة إلى مذهب أكثر أهل الحديث، فإنّ العمل عندهم جزء من الإيمان ثمّ قال البخاريّ:

مُسلم سِتّ مئة وَعِشْرُونَ رجلاً، والمتكلم فِيهِ مِنْهُم مئة وَسِتُّونَ رجلا على الضعْف. كَذَا ذكره السخاوي فِي شرح ألفية العِرَاقِيّ". شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 278. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للسخاوي، 1/31-32.

[3117] الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 12/1.

[3118] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[3119] في (ل): وثلاثون.

[3120] في الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري: كبقيّة.

[3121] الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، 1/12-13.

[3122] في (د)، و(ل): فايدة.

[3123] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 241.

[3124] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 278.

[3125] في (د): وتخريجةً.

[3126] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 278.

[3127] سقط من (ق).

[3128] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 289.

[3129] هو: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَطَّانُ سَكَنَ الرَّيَّ، حَدِيثُهُ عِنْدَ الرَّازِيِّينَ، إمام الجامع بِكَرمينية. انظر لترجمته: تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان) لأبي نعيم (299/1 (رقم 517)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 10/2؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، 58/52؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 90/1)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 445/24؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 407/12؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 41/9.

[3130] رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، 10/2 بلفظ: "كتبت عن ألف شيخ أو أكثر وما عندي حديث إلا أذكر إسنادهُ". رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، 889/5 (رقم 1597)؛ وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 134/2؛ 253/3 بلفظ: "كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ولم أكتب إلّا عمّن قال: الإيمان قول وعمل". انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، 58/52؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 90/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 445/24؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 407/12؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 41/9.

[3131] ذكره البخاري في التاريخ الصغير، 9/1 بلفظ: "لم أكتب إلا عمن قال: " الايمان قول وعمل". رواه أيضاً بهذا اللفظ ابن منظور في مختصر تاريخ دمشق، 24/22؛ والذهبي في سير أعلام النّبلاء، 395/12؛ وابن حجر في هدي الساري، ص 503.

"وليس عندي حديث إلّا أذكر إسناده"[3132]. وذلك لأنّه رحل إلى بلاد كثيرة[3133] لطَلب العلم، وأقام في كلّ بلدة منها على مشايخها نحو خرسان والجبال ومدن العراق كلّها والحجاز والشّام ومصر وبغداد. ومن جملة شيوخه الإمام أَحمد والحُمَيْدي وإسحق بن زاهويه[3134] وغيرهم من الثّقات المتقنين[3135]. ولَمَّا كان حفظه وضَبطه في مرتبة الكمال لم يذكر حديثاً إلّا كان معه إسْنادُه إلى أن يبلغ أقصاه. وقد أخذ عنه جموع كثيرة لا تُحْصَى وكان يجتمع في مجلسه أكثر من عِشرين ألفاً[3136]. ذلك فضل الله يُؤْتيه من يشاء. **(وَمَارَسَ حَدِيثَهُمْ)** يقال: "مارَسَه أي: عالجه وزاوَله[3137]"[3138]. قال البيهقيّ: "الممارسة و الْمِراس: بَاكسى يا بچيزى[3139] واكُوشِيدن"[3140]، يعني "أنّ الذين انفرد بهم ممّن تُكُلِّم فيهم أكثرهم من شُيُوخه لَقِيهم، وعرف خبرهم وخبر حديثهم بحيث لم يْبق عنده شبهة من ذلك أصلاً بخلاف مُسْلم، فإنّ أكثر من تُكُلِّم فيهم من رجاله من المتقدّمين. ولا شكّ [أنّ المراد[3141]][3142] أَعرف بحديث شيخه من حديث غيره"[3143]، فلا يكون في ذلك مطعوناً. **(بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فِي الْأَمْرَيْنِ)** أي: أمر العدد المجروح، وأمر الإخراج المشروح؛ فإنّ المجروح من رجال ما انفرد به مُسْلم أكثر. وكذا أنّه أكثر من إخراج الأحاديث التي ليست مأخوذةً عن شيوخه فكان كتابه بسبب هذين الأمرين أيضاً مرجوحاً.

[الأحاديث المنتقدة على البخاريّ أقلّ عدداً ممّا انتُقِد على مسلم]

(وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الشُّذُوذِ وَالْإِعْلَالِ) أخّره لكونه من **[١٣٦/١أ]** قبيل الأَعدام[3144] وهي تُؤخّر[3145] عن الملكات إذ ليس فيها[3146] ما في الملكات من شرف الوجود. والمعنى وأمّا رجحان كتاب البخاريّ على كتاب مُسْلم من جهة العدم المضاف إلى الشّذوذ والعدم المتعلّق بالإعلال. والصّواب الاعتلال؛ لأنّ الإعلال متعدّ، وكأنّه اعتبر التّعليل في لفظ المعلّل الواقع في التّعريف لما أنّ الاعتلال إنّما يَحصل بسبب أمر خارجيّ، هو إعلال الغير. **(فَلِأَنَّ مَا انْتُقِدَ عَلَى الْبُخَارِيِّ)** بصيغة المجهول[3147]. والانتقاد التّزْييف وتمييز الجيّد عن الرّدي كما سبق مفصّلاً. **(مِنَ الْأَحَادِيثِ)**

[3132] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 10/2.
[3133] في (د): كثير.
[3134] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: رَاهَوَيْه. وهذا هو الصحيح.
[3135] في (د): المتّقين.
[3136] قد تقدّمت ترجمة الإمام البخاري.
[3137] في (ق): وزواله.
[3138] انظر: القاموس المحيط، ص 741.
[3139] تاج المصادر: يا با چيزى.
[3140] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 637/2-638.
[3141] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ع)، وفي الكتاب الذي نُقِل عنه هذا كلام وهو شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري: المرء. وهذا هو الصحيح.
[3142] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).
[3143] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 278 نقلاً عن السخاويّ. انظر: فتح المغيث للسخاوي، 32/1.
[3144] هو هكذا ضُبِط في (ل).
[3145] في (ع): يؤخّر.
[3146] في (د): فيهما.
[3147] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

بيان للموصُول. (**أَقَلُّ عَدَداً مِمَّا انْتُقِدَ عَلَى مُسْلِمٍ**) يعني "أنّ الأحاديث التي انتقدت عليها[3148] بلغت مائتي حديث وعشرة، واختصّ البخاريّ منها بأقلّ من ثمانين[3149]. ومُسْلم بالباقي منها"[3150]. فالكتاب المشتمل على قليل من الشّاذ والمعلّل أرجح من الكتاب المشتمل على كثير منها[3151]. فكما أنّ الصّحيح السّالم ليس كالعليل الْمُؤُف[3152]، فكذا ما تضمّن كثيراً من الصّحاح ليس كما تضمّن قليلاً منه. (**هَذَا**) أي: "خذ هذا[3153] أو مضى. هذا فهو فَصل خطابٍ لكونه فاصلاً بين الكلامين كلفظة "أمّا بعد" وغيرها[3154] من الكلمات"[3155]. (**مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ**) مطلقاً أهل الحديث وغيرهم. (**عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَجَلَّ**[3156]) وأعظم. (**مِنْ مُسْلِمٍ**) يعني جلالته وعظمته كانت فوق جلالة مُسْلم وعظمته. (**فِي الْعُلُومِ**) الشرعيّة النّافعة؛ لأنّ غيرها لا يليق بالتّفاضل لكونها من عُلُوم الفَلاسِفة وغيرهم. [وإنّما][3157] لم يقل كان أعلم من مُسْلم لئلّا يتوهّم أنّ ما بَعده من قبيل عطف التّفسير. (**وَأَعْرَفَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ**) من عطف الخاصّ على العامّ لبيان مزيد فضل علم الحديث؛ لأنّ أصل جميع العلوم **[١/١٣٦ب]** هو القرآن والحديث. ولولا الحديث لَما عُرِف القرآن؛ لأنّه تفسير له. وكان القُرّاء وأئمّة الحديث في الصّدر الأوّل وما يليه لا يقتصرون على معرفة المباني وحفظها بل كانوا يجتهدون في إدراك المعاني[3158] والوقوف على المقاصد ليتمّ لهم الأمر من الجانبَيْن، ثمّ تقاصرت[3159] الهمم حتى كثر الضّابط وقلّ العارف. وإنّما لم يقل "وأعلم بصناعة الحديث" لئلّا يكون كالتّكرار. ومن لطائف هذه العبارة أنّ الحديث لَمّا كان جزئيّاً من جزئيّات العلوم عبّر عن العلم المتعلّق به بالمعرفة المستعملة في الجزئيّات. وممّا يدلّ على أعرفيّة البخاريّ ما يحكى "أنّه كان يمشي في جنازة ومحمّد بن يحيى يَسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث، والبخاريّ يمرّ[3160] فيه مثل السّهم كأنّه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾"[3161]. قيل: لا يلزم من أعرفيّته[3162]

[3148] في (د)، و(ر): عليهما.

[3149] ويشتركان فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

[3150] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279. انظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 29؛ تدريب الرّاوي للسيوطي، 98/1؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 370/1. قال السيوطي: "اسْتَثْنَى ابْنُ الصلَاحِ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِصِحَّتِهِ فِيهِمَا، مَا تُكُلِّمَ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا فَقَالَ: سِوَى أَحْرُفٍ يَسِيرَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحُفَّاظِ كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَعِدَّةُ ذَلِكَ مِائَتَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، اشْتَرَكَا فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَاخْتَص الْبُخَارِيُّ بِثَمَانِينَ إِلَّا اثْنَيْنِ، وَمُسْلِمٌ بِمِائَةٍ وَعَشَرَةٍ". تدريب الرّاوي للسيوطي، 145/1. قال الملّا علي القاري: "وتكفل شَيخنَا فِي مُقَدّمَة شرح الْبُخَارِيّ بِمَا فِيهِ من ذَلِك. وَالْمولى الْعِرَاقِيّ بِمَا فِي مُسلم. وَقَالَ البِقَاعي: فِي النكت الوفية: قَالَ شَيخنَا الدَّارَقُطْنِيّ: ضُعّف من أحاديثهما مئتين وَعشرَة، يخْتَص الْبُخَارِيّ بِثَمَانِينَ، يخْتَص الْبُخَارِيّ بِثَمَانِينَ، واشتركا فِي ثَلَاثِينَ، وَانْفَرَدَ مُسلم بمئة". شرح شرح نخبة الفكر، 222/1.

[3151] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: منهما.

[3152] في (د): المؤلّف.

[3153] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

[3154] في (د): غير.

[3155] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 186.

[3156] في (ق): أحل.

[3157] ما بين المعقوفتين سقط من (ع). وهو في (د): وإن.

[3158] سقط من (د).

[3159] في (د): تقاصر.

[3160] في (ع): عبر.

[3161] سورة الإخلاص، الآية: 1. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 31/2؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 95/52؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 87/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 432/12؛ شرح علل الترمذي لان رجب الحنبلي، 495/1؛ وابن حجر في هدي الساري، ص 512؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 135/2.

[3162] في (ق)، و(ع): أعرفيّة.

أرجحيّة[3163] كتابه، وأجيب بأنّ الأصل: وهذا القدر كاف في المطالب[3164] الظنّيّة؛ لأنّ كلاًّ من اللّسان والقلم مُتَرْجم عمّا في الضّمير والفعل يتفرّع على القوّة. والكامل لا يلد منه إلّا الكامل غالباً. واعلم أنّ "المصدر الّذي يجيء على فِعالة بكسر الفاء إنّما يكون في الصّناعات الواقعة بمزاولة العمل كالكِتابة والخِياطة والزِّراعة والحِراثة والتِّجارة والقِصارة والصِّياغة[3165] والحِياكة والكِهانة"[3166]. وأمّا البِطالة بالكسر مع أنّها لَيْست ممّا يحتاج إلى المعالجة إنّما[3167] جيء بها على هذا الوزن بحمل[3168] النّقيض على النّقيض"[3169]. فالصّناعة هي العلم الحاصل من التّمرّن على العمل كما قال صاحب الكشّاف: "كلّ عامل لا يسمّى صَانعاً، ولا كلّ عمل يسمّى صُنْعاً حتّى يتمكّن فيه ويتدرّب وينسب إليه"[3170]. قالوا: العلم إن لم يتعلّق بكيفيّة العمل **[١٣٧/١أ]** كان مقصوداً في نفسه ويخصّ باسم العلم وإن كان متعلّقاً بها كان المقصود منه ذلك العمل، ويسمّى صناعة في عرف الخاصّة وينقسم إلى قسمَيْن: قسم يمكن حُصوله بمجرّد النّظر والاستدلال من غير معالجة وتمرّن على العمل كالطّبّ فهو من قبيل العلم [وإن كان متعلّقاً بكيفيّة العمل][3171]، وقسم لا يحصل إلّا بمزاولة العمل كالخِياطة، وهذا القسم يختصّ باسم الصّناعة في عرف العامّة[3172]. **(وَأَنَّ مُسْلِماً)** أي: "وعلى أنّ مسلماً" فهو معطوف على أنّ البخاريّ. **(تِلْمِيذُهُ)** بكسر التّاء، وجمعه تلاميذ كالقِنديل والقناديل والعِفريت والعفاريت ونحو ذلك[3173]. وهي فارسيّ مُعرّب استعمل في مقابلة الأستاذ، ويقال له بالفارسيّة: شاكرد[3174]. فمن سَلَّم نفسه لأستاذ[3175] لتعليم[3176] علم أو صَنعة فهو تلميذه. وأقول: كأنّه في الأصل اللّمد بالدّال المهملة وهو التّواضع بالذّال؛ لأنّ التّلميذ يتواضع ويَتذلّل للأستاذ. ويدلّ عليه أنّهم يقولون في التّلاميذ: التّلام كسَحاب بحذف الدّال والتِّلم بالكسر الغلَام[3177]. والأكثر أنّ التّلميذ هو الغلام سَواء كان رقيقاً[3178] و[3179] حرّ[3180] الأصل. وقد سبق تلمّذ مُسْلم من البخاريّ، وقراءته عليه. **(وَخرِّيجُهُ)**

[3163] في (د): وأرجحية.

[3164] في (د): المطالبة.

[3165] في (ق): والصياعة، وفي (ع): والصيافة، وفي (ط)، و(ل): والصناعة. وهو في فروق حقّي للمؤلّف كما هو في المتن: والصياغة

[3166] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 50. قال المؤلّف فيه: "وذكر ابن الشخ في الأنفال: ...". انظر: حاشية محي الدّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي لشيخ زاده، 421/4 (تفسير سورة الأنفال، الآية: 72).

[3167] في (د)، و (ر)، و(ع): فإنّما.

[3168] في فروق حقّي للمؤلّف: كحمل.

[3169] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 50. قال المؤلّف فيه: "وذكره سعدي المفتي في سورة النحل". انظر: حاشية سعدي جلبي على البيضاوي (سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بسعدى جلبي أو سعدي أفندي، المتوفّى سنة 945 هـ.)، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم :سليمانية، تحت رقم: 168، ورقة: 77 ب، في تفسير سورة النحل، الآية: 90.

[3170] انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، 654/1.

[3171] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ع).

[3172] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 254.

[3173] انظر: تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزَّبيدي، 330/31؛ القاموس المحيط، ص 1399.

[3174] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[3175] سقط من (د).

[3176] في (ل): تعليم.

[3177] انظر: المعرّب للجواليقي، ص 225-226 (رقم 151)؛ تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزَّبيدي، 330/31؛ القاموس المحيط، ص 1399.

[3178] في (ع): رفيقاً.

[3179] في (د)، و(ل): أو.

[3180] في (د): حرّر، وفي (ع): رحر.

"كعنّين وقسّيس فعّيل بمعنى مفعول أي: مُخرّج، يقال: خرّجه في الأدب فيخرّج[3181] فهو خرّيجه"[3182]، أي: ممّن خَرّجه. والمعنى أنّ البخاريّ علّمه الأدب والعلم وأخرجه من الجهل فصار مَعْروفاً بالعلم. وفيه رمز بأنّ مسلماً خرّج من البخاريّ بعض الأحاديث كما قال النّوويّ في التّهذيب: "وممّن يَرْوي عن البخاريّ من الأئمّة الأعلام الإمام أبو الحسين مُسْلم بن الحجّاج صاحب الصّحيح، وأبو عيسى التّرمديّ[3183]، وأبو عبد الرّحمن النّسائي وغيرهم"[3184]. فبطل قول من قال: إنّ البخاريّ لم يخرّج منه مُسْلمٌ شيئاً من الحديث إلّا أن يكون مراده لم يخرّجه في صحيحه. تدبّر. **[١٣٧/١ب]** (**وَلَمْ يَزَلْ**) [أي: مُسْلم][3185]. "والفرق بين[3186] زال يزال وزال يَزُول أنّ الأوّل من الأفعال النّاقصة ويلزمه النّفي بخلاف الثّاني"[3187]. (**يَسْتَفِيدُ**) العلوم[3188]. "والاستفادة: فائده[3189] گرفتن، والفائدة[3190]: استحداثُ مالٍ وخيرٍ"[3191]. (**مِنْهُ**) أي: من البخاريّ. قال محمّد بن يَعْقُوب الحافظ[3192] عن أبيه[3193]: "رأيت مسلم بن الحجّاج بين يدي البخاريّ يسأله سؤال الصبيّ المعلِّم، وكان يُعظّمه أشدّ التّعظيم حتّى جاء يَوماً فقبّل بين عَيْني البخاريّ وقال: دَعْني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدّثين، ويا طبيب الحديث في علله"[3194]. (**وَيتَّبِعُ**[3195] **آثَارَهُ**) أي: في تقريره وتحريره[3196] في الجملة. وفي بعض النّسخ: يَتَتَبَّعُ[3197] من التّفعّل. والتّتبّع بالفارسيّة: "ز پى[3198] فراشدن[3199]"[3200]، ومثله الاتّباع. والأثر ما يدلّ على حُصول الشيء[3201] كما مرّ. واعلم أنّ مُسْلماً وإن كان متّبِعاً لآثار البخاريّ في بعض الأمور لكنّه يخالفه في أشياء

[3181] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: فتخرّج. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[3182] انظر: القاموس المحيط، ص 237؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

[3183] في (ع)، و(ل): التّرمذيّ.

[3184] قال النوويّ: "وممن روى عنه من الأئمة الأعلام: الإمام أبو الحسين مسلم ابن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي الإمام، وصالح بن محمد جزرة الحافظ، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد الله مطين، وكل هؤلاء أئمة حفاظ، وآخرون من الحفاظ وغيرهم." تهذيب الأسماء واللغات، 91/1.

[3185] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3186] سقط من (د).

[3187] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 284. قال المؤلّف فيه: "... كما في الكرماني". انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 38/2.

[3188] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

[3189] في (د): فائده، وفي (ل): فائدة.

[3190] في (د): والفايدة.

[3191] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 510/2، 766.

[3192] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ الْمُتْقِنُ، الحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبِ بنِ يُوسُفَ الشَّيْبَانِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ ابنُ الأَخْرَمِ، وَيُعرفُ قَدِيماً: بِابنِ الكِرْمَانِيِّ، المتوفّى سنة 344 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 466/15-470 (رقم 263)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 362/2.

[3193] هو: وَالِدُ ابْنِ الأَخْرَمِ الإِمَامُ الفَقِيهُ، أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بنُ يُوسُفَ الشَّافِعِيُّ، الْمُلَقَّب بِالأَخْرَم ذَا حِشْمَةٍ وَمَالٍ، تفقَّه بِمِصرَ وَسَمِعَ فِي رِحلاَتِهِ مِنْ قُتَيْبَةَ، وَهِشَام بنِ عَمَّارٍ، وَسُوَيْد بنِ سَعِيدٍ، وَكَتَبَ عَنْهُ مُسْلِم. وَحَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُهُ، وَابْنُ الشَّرْقِيِّ، وَيَحْيَى العَنْبَرِيّ، وَجَمَاعَة. تُوُفِّيَ سَنَةَ 287 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 470/15 (رقم 264).

[3194] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 29/2؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 68/52؛ مختصر تاريخ دمشق لابن منظور، 26/22؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 88/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 432/12؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ أيضاً، 160/4؛ هدي الساري لابن حجر، ص 513.

[3195] في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 89، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 371/1، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 61: يتتبّع.

[3196] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279.

[3197] كما في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 89، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 371/1، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 61.

[3198] في (د)، و(ر)، و(ع): ازپى. وهو في تاج المصادر: از پى.

[3199] في (ع): فرانيدن.

[3200] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 795/2.

[3201] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 62.

كثيرة وإلّا لم يختلف العلماء في المفاضلة بينهما، فكتابه مُسْتقلّ في شأنه ككتاب البخاريّ. وقد خرّج بعض المصنّفين كَالبَيْهقيّ والبغويّ وغيرهما كتبهم على كتاب[3202] البخاريّ ومُسْلم لكن لم يلتزموا فيها موافقتهما في ألفاظ الحديث بعينها من غير زيادة ولا نقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخاريّ ومُسْلم طلباً لعلوّ الإسناد، فحَصل فيها بعض التّفاوت في الألفاظ. قال ابن الصّلاح: "يُسْتَفَادُ مِنَ التَّخَارِيجِ عَلَى كِتَابَيْهِمَا فَائِدَتَانِ[3203]: إِحْدَيهُمَا: عُلُوُّ الْإِسْنَادِ. وَالثَّانِيَةُ: الزِّيَادَةُ فِي قَدْرِ الصَّحِيحِ، لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ أَلْفَاظٍ زَائِدَةٍ[3204] وَتَتِمَّاتٍ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، تَثْبُتُ صِحَّتُهَا بِهَذِهِ **[١٣٨/١أ]** التَّخَارِيجِ؛ لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَخَارِجَةٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ الثَّابِتِ[3205]"[3206]. فما لم يضبط لفظ البخاريّ أو مُسْلم ليس للنّاقل أن يقول: "كذا في البخاريّ أو مُسْلم" لاحتمال أنّ تلك الزّيادة والتّتمّة غير ثابتة فيهما إلّا أن يقول صاحب التّخريج: "كذا في البخاريّ مثلاً بهذا اللفظ" فح[3207] يتّبِعه فيه؛ لأنّه عارٍ عن الكذب. **(حَتَّى لَقَدْ قَالَ)**[3208] حتّى غاية لما ذكر من كون مُسْلم تلميذه وخرّيجه مستفيداً[3209] منه العلوم. واللّام جَواب لقَسَم [مَحْذوف][3210] مَحْمول في مثل هذا الْمَوْضع على التّحقيق والتّأكيد[3211]. والمعنى واللهِ قد قال: **(الدَّارَقُطْنِيُّ)** دار القطن محلّة ببغداد[3212]. منها الإمام الحافظ فريد عصره في العلوم، وأمير المؤمنين في الحديث[3213] أبو الحسن عليّ بن عمر. سمع خلقاً كثيراً من الثقات، وروى عنه الحافظ أبو نُعيم وغيره. مات ببغداد [في ذي القعدة][3214] سنة خمس وثمانين وثلثمائة[3215]. **(لَوْلَا الْبُخَارِيُّ)** أي: وُجوده المتّصف بالملكات الفاضلة. "و"لولا" "بمعنى امتناع الشيء لوقوع غيره"[3216]، ويلزم خبره الحذف، ويُسْتغنى بجوابه عن الخبر. نحو ﴿لَوْلَا[3217] أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3218]"[3219]، "ويدخل على المظهر وعلى الضّمير المرفوع فقط عند المبرّد كما في الآية، وهو المشهُور. وأجاز سيبَوَيْه[3220] "لولاكم"، وجعل محلّ

[3202] في (د)، و(ر): كتابي.

[3203] في (د): فايدتان، وفي (ل): فائدان.

[3204] في (د)، و(ل): زايدة.

[3205] في (د): الثاني.

[3206] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 24.

[3207] كما في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنه في (ل): فحينئذ.

[3208] في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 89، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 61: حتّى قال.

[3209] في (د)، و(ر)، و(ع): ومستفيداً.

[3210] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

[3211] سقط من (د)، وهو في (ع): للتّأكيد.

[3212] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 422/2؛ تدريب الراوي للسيوطي، 886/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 416/1.

[3213] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 279-280.

[3214] ما بين المعقوفتين سقط من (ر)، و(ع)، وهو موجود في (د) في الهامش.

[3215] في (ل): وثلاثمائة. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 34/12-40 (رقم 6404)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 991/3-995 (رقم 925)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 449/16-461 (رقم 332).

[3216] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 342.

[3217] في (د): "لا"، وفي (ل): "لو" بدلاً من "لولا".

[3218] سورة سبأ، الآية: 31.

[3219] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 753.

[3220] أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ بنِ قَنْبَرٍ الفَارِسِيُّ البَصرِيُّ، الملّقب ب"سيبويه". هو إِمَامُ النَّحْوِ، وحُجَّةُ العَرَبِ، وأوّل من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد (المتوفّى سنة 175 هـ) ففاقه. وصنّف كتابه المسمّى ب"كتاب سيبويه" في النحو. وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أنيقاً جميلاً، توفّي شابّاً سنة 180 هـ. وقيل: وفاته وقبره بشيراز. انظر لترجمته: تاريخ بغداد (195/12-199، (رقم 6658)؛ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)

"كم" جرّاً بـ"لولا" قال: "فإنّ للمَورد مع المظهر حَالاً غير حالها مع المضمر"[3221]. (**لَمَا رَاح مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ**)[3222] راح بمعنى ذهب مقابل جاء يقال: "راح فلان إلى أهله إمّا أنّه أتاهم في السُّرْعة كالرّيح، أو أنّه استفاد برُجوعه رَوْحاً من المسرّة"[3223]. ورُحْنا رَواحاً أي: سِرْنا في العشي والغدوة[3224] بالفتح السَّير قبل الزّوال، والرَّوْحة السَّير بعده. والمعنى لَمَا ذهب لتعلّم العلم ولا جاء، فإنّه لو لم يكن البخاريّ فإلى أين يَتردّد للتّعلّم؟ فالبخاريّ كان **[١٣٨/١ب]** سبباً لمراحه ومجيئه، وباعثاً على تأدّبه وتعلّمه. فهذا يدلّ على كمال البخاري وتفرّده بالعلم وتعيّنه في ذلك الوقت للتّعليم حتّى كان مَرْجعاً لأَرباب الطّلب والاستعداد لاسيّما مُسْلم الذي كان زمام أمر الحَديث ونحوه مُسَلَّماً إليه. قال بعضهم[3225]: لا يلزم من كون البخاريّ سبباً في حصُول علمه أن يكون أَرْجح منه لجواز أن يكون التّلميذ أعلم من أستاذه وأكمل أي: بالنّسبة إلى نهاية الأمر وغاية العمر حتّى قال عبد الله بن حمّاد الآملي[3226] وهو شيخ البخاري: "وددتُ أنّي يشعره[3227] في صَدر محمّد بن إسمعيل البخاريّ"[3228]. ويكفي في فضله أنّ معظَم من أثنى عليه ونَشَر مناقبه شيوخه الأعلام والحُذَّاق أولوا[3229] الأحلام. فكما أنّ البخاريّ كان أجلّ من شيوخه فكذا يجوز أن يكون مُسْلم أعزّ من البخاريّ وأَكْمل منه في الفضائل النّفسانيّة والملكات المكتسبة فقد يتقدّم المتأخّر المتقدّم. ومطلق الاتّباع لا يدلّ على أكمليّة المتبُوع، ألا ترى أنّ الله تعالى قال لنبيّنا صلى الله عليه وسلّم[3230]: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[3231]، فإنّه مع هذا الاقتداء أكمل منهم لما فيه ما فيهم وأزيد. والحقّ أنّ التّلميذ لا يتخطّى مرتبة الأستاد[3232]، وهو [أي][3233]: الأستاد[3234] في الدّنيا ثمّ الأمر بعد الانتقال إلى الله العزيز المتعال قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[3235] يعني من طريق الإشارة ما تَستقلّونه وترفعونه بقدر

لياقوت الحموي، 2122/5-2129 (رقم 873)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 351/8-352، (رقم 97)؛ القاموس المحيط، ص 126؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 229/2-230 (رقم 1863)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 252/2؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 109-110.

[3221] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 163. قال المؤلّف فيه: "كذا في الكواشي". انظر: التلخيص في تفسير القرآن العزيز لأبي العبّاس موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسن الشيباني الكواشي الموصلي (المتوفّى سنة 689 هـ.)، مكتبة سليمانية، قسم :آياصوفيا، تحت رقم: 93، ورقة: 214 ب (تفسير سورة سبأ، الآية: 31).

[3222] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 102/13؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ، 430/6؛ هدي الساري لابن حجر، ص 514؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 98/1.

[3223] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 370-371.

[3224] في (د): والغدوه.

[3225] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر، ص 280-281.

[3226] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، البَارِع، الثِّقَة، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بنُ حَمَّادِ بنِ أَيُّوبَ الآمُلِيّ الأَمَوِيّ –بِفَتْحَتَيْنِ-؛ آمل جَيْحُون، وَهِيَ بليدَة مِنْ أَعْمَال مَرْو، المتوفّى سنة 273 هـ. انظر لترجمته: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 363؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 444/9-445 (رقم 5072)؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (429/14-431 (رقم 3232)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 611/12 (رقم 235)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 170/5-171 (رقم 3390)؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 834/2، 835.

[3227] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: شَعْرةٌ. ويبدو أنّ هذا هو الصواب؛ لأنّه هكذا في المراجع التالية.

[3228] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 28/2؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 89/52؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 88/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 437/12، 442؛ تاريخ الإسلام للذهبي أيضاً، 160/4؛ هدي السّاري لابن حجر، ص 509.

[3229] في (د)، و(ط): أولو.

[3230] في (ع): عليه السّلام، وفي (ق)، و(ط)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[3231] سورة الأنعام، الآية: 90.

[3232] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الأستاذ.

[3233] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3234] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: الأستاذ.

[3235] سورة الإسراء، الآية: 85.

استعداداتكم، فمن كان أقوى استعداداً وأزيد قابليّةً كان أكثر علماً وأوفر معرفةً نائلاً[3236] للقدح المعلّى و[3237]مُحْرِزاً[3238] لقَصب[3239] السَّبْق ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3240].

(**وَمِنْ ثَمَّ**)[3241] "قد سبق أنّ "مِنْ" سببيّة. وثمّ بالفتح والتّشديد وإن كان في الأصل **[١٣٩/١أ]** للإشارة إلى المكان [البعيد الحسّي الحقيقيّ كلفظ هناك إلّا أنّه في مثل هذا الموضع يستعار للإشارة إلى المكان][3242] الاعتباريّ"[3243]، ومن ثمّ فسّره المصنّف بقوله: (**أَيْ: وَمِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ**)[3244] وفي بعض النّسخ: "ومن هذه الجهة"[3245]. وحيث كلمة دالّة على المكان كحِينٍ في الزّمان، فالحيثيّة المكان[3246]. والجهة وتجيء لمعنى غيرهما كالإطلاق والتّعليل. (**وَهِيَ أَرْجَحِيَّةُ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ عَلَى غَيْرِهِ**) إن قلتَ: كيف أشار بثمّ إلى هذا المعنى ولم يَسْبق في المتن؟ قلتُ: أشار إليه باعتبار الدّمج، فإنّ ذكره في الشّرح كذكره في المتن. ويجوز أن يقال: إنّ ذكر تفاوت الرّتب في المتن يتضمّن معنى الأرجحيّة؛ لأنّ سببه تفاوت الأوصاف. [ولا شكّ][3247] أنّ شأن[3248] العاني[3249] الاحتياط فشرطه أوكد وأرجح. (**قُدِّمَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ**)[3250] بني الفعل[3251] على المجهول؛ لأنّ التّقديم فعل الجمهور وهم أكثر القوم وأَجِلّتهم فلا يمكن حصرهم وتعدادهم. وأمّا من قال بالتّساوي أو بالوقف فليس كذلك، وكذا[3252] من رجّح صحيح مُسْلم على صحيح البخاريّ والقول قول الجمهور كما قالوا: إنّ الأقلّ تابع للأكثر. واعلم أنّ البخاريّ سمّى كتابه: الجامع الصّحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسُننه وأيّامه. فعُلِم من قوله "الجامع" أنّه لم يخصّ بصنف دُون صنف، ولهذا أورد الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرّقائق. ومن قوله "الصّحيح" أنّه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها، وقد صحّ عنه أنّه قال: "مَا أَدْخَلْتُ فِي الْجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ"[3253]. وقال: **[١٣٩/١ب]** "أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، [وَمِائَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ

[3236] في (ر): نايلاً، وفي (ق): قائلاً.
[3237] سقط من (ق).
[3238] المحرز.
[3239] في (ق): القصب.
[3240] سورة آل عمران، الآية: 189؛ سورة المائدة، الآية: 19؛ سورة الأنفال، الآية: 41؛ سورة التوبة، الآية: 39؛ سورة الحشر، الآية: 6.
[3241] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 281: وَمِنْ ثَمَّةَ.
[3242] سقط من (د).
[3243] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63. ذكره فيه عن مختار الصحاح، وشرح الكافية. انظر: مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، ص 94؛ شرح الكافية للهندي (شرح الهندي على الكافية لابن الحاجب)، ص 28.
[3244] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 374/1، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 89، ونور الدين عتر، ص64، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 61: "أَيْ: مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ"، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 261: "أَيْ: وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ".
[3245] كما في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 261: "أَيْ: وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ". انظر: التعليق السابق.
[3246] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 79.
[3247] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
[3248] في (ع): إشارة.
[3249] في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): العالي، وفي (ع): المعاني.
[3250] في (ع): قدم صحيح البخاريّ س.
[3251] في (د): المفعول.
[3252] في (د): وكدا.
[3253] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 8/2–9؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 19، 26.

صَحِيحٍ"[3254]. وَجُمْلَةُ مَا فِي كِتَابِهِ بِإِسْقَاطِ الْمُكَرَّرَةِ أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ[3255] كما سبق. فصحّ أنّ ما أدرجه في كتابه "انتخبه من مائة أَلْف حديث صحيح"[3256][3257]، فكيف يكون فيه ضعيف؟ وفي قوله "المسند" إشارة إلى أنّ مقصوده[3258] الأصليّ يخرج[3259] الأحاديث الّتي اتّصل إسنادها ببعض الصّحابة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[3260] سواء كانت في قوله أو فعله أو تقريره. وأمّا ما[3261] وقع في الكتاب[3262] من غير ذلك كآثار الصّحابة والتّابعين فإنّما وقع تبعاً وعرضاً لا أصلاً مقصوداً. (**عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْحَدِيثِ**) قوله "من الكتب" بيان للغير. وقد سبق الفرق بين التّأليف والتّصنيف. واعلم أنّ الكتب المصنّفة في الحديث كثيرة جدّاً كالكتب السّتّة، ومستدرك الحاكم، وسنن ابن مَاجه، والسُّنن الكبير للبيهقي، وشرح السنّة والمصابيح للبغويّ، وجَمْع الحُمَيْديّ، [وجامع ابن الأثير][3263]، وكتب ابن خُزَيْمة وأبي عوانة والإسماعيليّ[3264] والبرقانيّ، وصحيح ابن حبّان[3265] وغيرها من كتب المتقدّمين والمتأخّرين. فإذا كان صحيح البخاريّ مقدّماً على الكتب الخَمْسة فكونه مقدّماً على الباقي أَوْلى. وقد اتّفق العلماء [على][3266] أنّ أصحّ الكتب بَعْد القرآن الصّحيحان والأكثر على أصحّيّة البخاريّ فيكون صحيح البخاريّ أصحّ الكتب بَعْد القرآن عند الجمهور.

(**ثُمَّ صَحِيحُ مُسْلِمٍ**) قد قال هو أيضاً: "لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ"[3267]. قال ابن الصّلاح: "أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ **[١٤٠/١أ]** الَّتِي وُجِدَ[3268] عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطُ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ"[3269]. وقال مُسْلم: "صنَّفتُ المسند الصّحيح من ثلثمائة[3270] ألف حديث مَسْموعة"[3271]. وهو كقول[3272]

[3254] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 25/2؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 86/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 415/12؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 40/1، 106؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 195/1.

[3255] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[3256] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 25/2؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 86/1، 91؛ سير أعلام النّبلاء، 415/12؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 40/1، 106؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 195/1.

[3257] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[3258] في (د): مقصده، وفي (ع): مقصود.

[3259] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تخريج.

[3260] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[3261] سقط من (د).

[3262] في (د): كتاب.

[3263] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3264] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: والإسمعيليّ.

[3265] في (د): حبّان.

[3266] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3267] مسلم، "الصلاة"، 63، (رقم الحديث: 404). انظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 104/1.

[3268] في علوم الحديث: وَجَدَ.

[3269] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 20.

[3270] في (ل): ثلاثمائة.

[3271] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 101/13؛ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج للنّوويّ، 15/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 565/12؛ 288/16-289؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 589/2؛ البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، 262/1؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 40/1.

[3272] في (د): كقو.

البخاريّ "لَيْس عندي حديث[3273] إلّا أذكر إسناده"[3274]. وصحيح مُسْلم أيضاً نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرّر[3275]، ومع المكرّر اثني[3276] عشر ألف حديث على ما قاله العراقيّ[3277]. واعلم أنّ الظّاهر من التّعليل الآتي وهو المشاركة أنّ تقديم صحيح مُسْلم على غير كتاب البخاريّ إنّما هو له كما أنّ تقديم صحيح البخاريّ على مُسْلم وغيره إنّما هو لأَرْجحيّة شرط[3278]. ومنه يُعْلَم أنّ قوله "صحيح مُسْلم" لَيْس بمعطوف[3279] على صحيح البخاريّ لئلّا يدخل تحت التّعليل بالأَرْجحيّة إذ ليس تقديمه على غيره من تلك الجهة بل هو معطوف على مجموع القيد والمقيّد وهو قوله "ومن ثمّ ... إلخ"[3280]. يعني قدّم صحيح البخاريّ لذاك[3281] وقدّم صحيح مُسْلم لهذا على أنَّا نَقول أنّ أَرْجحيّة شرط البخاريّ متضمّنة لمرجوحيّة شرط مُسْلم فعلى هذا يجوز عطفه على صحيح البخاريّ؛ لأنّه يكون التّقدير حينئذ "ومن أرجحيّة شرط البخاريّ قُدِّم صحيحه[3282] على غيره، ومن مرجوحيّة شرط مُسْلم أُخِّر عن صحيح البخاريّ لكنّه قدم على غيره للتّعليل الآتي"، ومثل[3283] هذه المسامحات[3284] يجري في كلام المصنّفين لكون المقصود[3285] مفهوماً من السّوق ومتبادراً إلى الأذهان بلا تعمّل. (**لِمُشَارَكَتِهِ الْبُخَارِيَّ**)[3286] أي: لمشاركة مُسْلمٍ البخاريَّ [بإضافة المصدر إلى الفاعل، وذكر المفعول منصوباً وهو تعليل لتقديم[3287] كتاب مُسْلم على غير كتاب البخاريّ][3288] صريحاً بعد تعليل تأخيره[3289] عن[3290] كتاب البخاريّ ضمناً. (**فِي اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ**) بأَجْمَعِهم. (**عَلَى تَلَقِّي كِتَابِهِ**) أي: كتاب مسْلْم. (**بِالْقَبُولِ**) متعلّق بالتّلقّي، و"على" بالاتّفاق، و"في" للمشاركة (**أَيْضاً**) **[١/١٤٠ب]** أي: كاتّفاقهم على تلقّي كتاب البخاريّ بالقَبول. (**سِوَى مَا عُلِّلَ**) أي: غير ما جُرِحَ[3291] وزُيِّفَ من الأحاديث كما سبق. "فسِوى [بمعنى الغير][3292] كما في قول الشّاعر:

فلم يَبق منها سِوى هامه[3293]"[3294].

[3273] سقط من (د): عندي حديث.

[3274] انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 10/2.

[3275] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 92/1؛ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، ص 15؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 109/1؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 377/1.

[3276] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: اثنا.

[3277] في التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص 15.

[3278] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ر)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: شرطه.

[3279] في (ق): معطوفاً.

[3280] في (د)، و(ر)، و(ق): إلخ.

[3281] في (د): لذلك.

[3282] في (د): صححه.

[3283] في (ع): وقيل.

[3284] في (ع): المسامحة.

[3285] في (ر): المقص.

[3286] هو هكذا في جميع النّسخ، إلّا أنّه في النّسخ المطبوعة للنّزهة: لِمُشَارَكَتِهِ لِلْبُخَارِيِّ.

[3287] في (ع): التّقديم.

[3288] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[3289] في (ع): تأخره.

[3290] سقط من (ع).

[3291] في (د): خُرِجَ.

[3292] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3293] في (د)، و(ر)، و(ع): هامد. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[3294] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 441.

فالمستثنى بَعده مَخفوض[3295]. والمراد من التعليل المعنى اللّغويّ فيشمل الشّاذ أو هو من قبيل الاكتفاء. ولو قال "سِوى ما انتقد" كان أَوْلى[3296] وأوفق بما سبق، لكنّه تفنّن في كلّ مقام بعبارة أخرى. فإن قلتَ: إنّ الأحاديث المنتقدة موجودة[3297] في[3298] البخاريّ أيضاً، فلم قيّد قبول كتاب مُسْلم لقوله[3299] سِوى ما علّل؟ قلتُ: إنّ ما انتقد منها في كتاب البخاريّ قليل ولذا لم يتعرّض له أو أنّه قيّد للقَبول بملاحظة. قوله "أيضاً" يعني أنّ العلماء تَلَقَّوْا كتابهما[3300] بالقَبول سوى ما انتقد منهما وهو الأظهر؛ لأنّ مثل هذا القيد يذكر في آخر الكلام حذراً عن التّكرار. والحديث المعلّل والمعلول: [ما][3301] فيه علّة خفيّة قادحة في صحّته[3302]. والشّاذّ: ما خالف راويه من هو أكثر عَدداً منه وأشدّ ضبطاً مخالفة تَسْتلزم المنافي ويتعذّر معها الجمع[3303] الّذي لا يكون مُتَعَسِّفاً.[3304] وقد سبق أنّ البخاريّ لم يوجد عنه تَصْريح بشرط مُعيّن، وإنّما أُخِذَ ذلك من تسمية[3305] للكتاب كما شرحناه. وكذا من الاستقراء من تصرّفه، وذلك أنّه يخرّج الحديث الذي اتّصل إسنادُه، وكان[3306] كلّ من رُواته عدلاً موصوفاً بالضّبط فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التّقصير وخلا عن أن يكون معلوماً أو شاذّاً.

(**ثُمَّ يُقَدَّمُ فِي الْأَرْجَحِيَّةِ**) غيّر الأُسْلوب بالانتقال إلى صيغة المضارع إشارة إلى أنّ هذا التّقديم ليس كالتّقديم الأوّل في القطع كما سيظهر من التّقرير الآتي. (**مِنْ حَيْثُ الْأَصَحِّيَّةُ**) أي: لا من حيث التّلقّي بالقبول [فإنّ ذلك مختصّ بهما][3307] فلا يشاركهما فيه غيرهما **[١/١٤١أ]**، وذلك في الحقيقة اختصاص إلهيّ وفيض رحمانيّ جار[3308] من عين المنّة. فافهم جدّاً. (**مَا وَافَقَهُ شَرْطُهُمَا**) [شرطهما][3309] "ما" عبارة عن الخبر وأَسْند الموافقة إلى الشّرط دون الموصُول بأن يقول: ما وافق شرطهما بترك الضّمير مع أنّه هو الظّاهر. وذلك تعظيماً للأَصْل المتبوع على أنّ الشّرط إنّما هو لتقوية الخبر، وتقريره: على ما هو عليه في نَفْسه من الصحّة، فلا بدّ فيه من الموافقة له. (**لِأَنَّ الْمُرَادَ**)[3310] أي: بشَرْطهما. (**رُوَاتُهُمَا**) يعني أنّ مدار اعتبار الحديث الواقع في كتابَيْهما رُواتهما فإن وُجد حديث[3311] برواية هؤلاء الرَّاوِين[3312] يكون

[3295] في (د)، و(ع)، و(ط): مخفوض.

[3296] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 282.

[3297] في (د): موجود.

[3298] سقط من (ع).

[3299] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بقوله.

[3300] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: كتابيهما.

[3301] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3302] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 460.

[3303] في (د): الجمع.

[3304] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 252-253.

[3305] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: تسميته.

[3306] سقط من (د): كان.

[3307] ما بين المعقوفتين في (ق): فإنّ ذلك مختص بالقبول فإنّ ذلك مختص بهما.

[3308] سقط من (د).

[3309] ما بين المعقوفتين هكذا هنا موجود في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى غير موجود. وهو في (ع): ش.

[3310] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ.

[3311] في (د): بحديث.

[3312] في (د): الرَّاوِيَيْن، وفي (ع): الرّاوي.

أَعْلى[3313] رتبةً من غيره وإن لم يخرّجاه، لكنّ الّذي لم يخرّجاه أَنْزل ممّا خرّجاه؛ لأنّ عدم تخريجهما له مظنّة عدم الاعتداد به. هذا على تقدير كون المخرِّج من الثّقات وإلّا فلا اعتبار بنَفْس الرّواة مع المخرِّج الضّعيف، ثمّ إنّه أراد بالرّواة من كان مَوصوفاً بالعدل والضّبط كما دلّ عليه قوله: (**مَعَ بَاقِي شُرُوطِ الصَّحِيحِ**) أي: من التّصال وعدم العلّة والشذوذ. فكأنّه قال: لأنّ المراد بشرطهما رواتهما العُدول الضّابطون مع باقي الشّروط. وإنّما أَفردهم عن هذين الوصفين إشارة إلى أنّهما من أَوْصافهم في أنفسهم لا ينبغي أن يُفارقوهما[3314]. (**وَرُوَاتُهُمَا**[3315] **قَدْ حَصَلَ الاتِّفَاقُ عَلَى الْقَوْلِ بِتَعْدِيلِهِمْ**) مقابل الجرح بالفارسيّة: "عَدْل خواندن، و راست كردن"[3316]. يقال: عدّل فلاناً زَكّاه وبرّأه من الجرح بفِسْق ونحوه. "فإن قلتَ: كيف هذا؟ وقد يوصف المجروح بالعدالة كما دلّ عليه قوله صلّى الله عليه وسلّم[3317]: "الظّالم عَدْل الله في أَرْضه [ينتقم به][3318] ثمّ ينتقم منه"[3319]. فإنّه وصفه بالظّلم مع نِسْبته إلى العَدْل، قلتُ: المراد [بالحديث][3320] ما يقابل بالفضل، فالعَدل أن يعامل كلّ أحد بفعله إن خيراً فخير **[١/١٤١ب]** إن شرّاً فشرّ، والفضل أن يعفو مثلاً عن الْمُسِيء"[3321]. (**بِطَرِيقِ اللُّزُومِ**) لأنّ الاتّفاق على التّلقّي بقبولهما يَستلزم الاتّفاق على تَعْديل رُواتهما والحُكم بكمال ديانتهم وتمام استقامتهم إذ لا يقبل إلّا خبر العَدل. فاللّازم هو الاتّفاق الثّاني والملزوم هو الأوّل واللازم هو ما يمتنع انفكاكه عن الشّيء. وقال الرّاغب: "لزوم الشّيء: طول مكثه مَعه[3322]"[3323]. والطّريق: ما به يتوصّل إلى الشّيء، ويجوز أَن يُراد به الجهة والاعتبار كَالحيثيّة كما مضى. (**فَهُمْ**) أي: البخاريّ ومُسْلم وصَاحِب شرطهما كذا قيل[3324]، والظّاهر أنّ الضّمير إلى الرّواة المذكورين وهم رجال الصّحيحين[3325]؛ لأنّ الكلام فيهم. (**مُتَقَدّمُونَ**)[3326] رتبةً وشرفاً. (**عَلَى غَيْرِهِمْ**) من الرّواة الذين

3313 سقط من (د).

3314 في (ع): يفرقوهما.

3315 في (ق): ورواهما.

3316 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 577/2.

3317 في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

3318 ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

3319 قال العجلونيّ: "رواه الطبرانيّ في المعجم الأوسط [346/3 (رقم 3358)] عن جابر رفعه بلفظ: "إن الله يقول: أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أصير كلًا إلى النار"، وساقه الديلميّ بلا إسناد عن جابر رفعه بلفظ: يقول الله –عز وجل: "أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أصيرهما إلى النار"، وهو في "المجالسة" للدينوريّ عن ابن المنكدر أنه قال: يقول الله عز وجل: "أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أصير كلًا إلى النار"، وقال الزركشيّ: حديث "الظالم عدل الله في الأرض، ينتقم من الناس، ثم ينتقم الله منه"، لم أجده. قال في "الدرر" عقبه: قلت في معناه ما أخرجه الطبراني في "الأوسط" عن جابر مرفوعًا: "إن الله يقول أنتقم ممن أبغض بمن أبغض، ثم أصير كلًا إلى النار"، وسنده ضعيف. وذكر في الحلية في ترجمة مالك بن دينار أنه قال: قرأت في الزبور "إني لأنتقم من المنافق بالمنافق، ثم أنتقم من المنافقين جميعًا"، ونظير ذلك في كتاب الله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: 129]. وفي تاريخ دمشق لابن عساكر [415/35] من ترجمة علي بن غنام أنه قال: كان يقال: "ما انتقم الله من قوم إلا بشر منهم"، قال في "المقاصد": وقرأت بخط شيخنا –يعني الحافظ ابن حجر– في بعض فتاويه هذا الحديث لا أستحضره الآن؛ ومعناه دائر على الألسنة، من الرواية بلفظ: الظالم عدل الله" كشف الخفاء، 64/2 (رقم 1687). انظر أيضاً: التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 126 (رقم 164)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 323–325 (رقم 666)؛ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملّا علي القاري، ص 242–243 (رقم 281)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، ص 184 (رقم 287)؛ تذكرة الموضوعات للفتنّي، ص 182؛ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، ص 210 (رقم 9)؛ أسنى المطالب للحوت، ص 181 (رقم 870)؛ الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث أحمد بن عبد الكريم العامريّ الغزيّ، ص 136–137 (رقم 258).

3320 ما بين المعقوفتين هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: بالعدل في الحديث.

3321 المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 324؛ كشف الخفاء للعجلوني، 64/2.

3322 في (ق): مع أنّه.

3323 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 739.

3324 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 284.

3325 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 284.

لَيْسوا من رجال الصّحيحين. **(فِي)** خصُوص[3327]. **(رِوَايَاتِهِمْ)** يعني أنّ رواياتهم أقوى من روايات غيرهم وأَرْجح، وأسانيدهم أَغْلى من أسانيد غيرهم وأصحّ. ولا شكّ أنّ أصحّيّة الكتب بأَرْجحيّة الرّجال. ومن بلاغات الزّمخشريّ: "كم بين العارف والبارع في المعرفة، وما ليلة المزدلفة كيوم عرفة"[3328]. ويقرب منه قَوله: شتّان فلان كالباقر، وفلان من الباقر يعني تميّز فلان عن فلان كتميّز الإمام محمّد الباقر[3329] عن جماعة البقر. **(وَهَذَا)** أي: ما ذكر من التّقديم على التّرتيب المذكور[3330]. **(أَصْلٌ)** اعلم أنّ الأصل يُسْتعمل على خمسة مَعان: أحدهما: بمعنى المقدّم كما يقال الأصل في الأشياء: العدم، أي: العدم مقدّم على الوُجود كما جاء في الحديث: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فِي ظُلْمَةٍ — أي: قدّرهم في ظلمة العدم – ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ"[3331]، وهو نور الوجود، وثانيهما: يُستعمل بمعنى المحتاج[3332] إليه كما يقال الأصل في الإنسان أن يحتاج إلى الغذاء، وثالثها: بمعنى الأَولى كما يقال الأصل في الإنسان: العلم يعني العلم أَوْلى من **[١٤٢/١أ]** الجهل وإن كان الله أخرجه من بطن أمّه جاهلاً كما ورد في النصّ[3333]، رابعها: يطلق ويراد به المتفرّع عليه كالأب بالنّسبة إلى الابن، فإنّ الابن متفرّع عن الأب، وخَامِسها: يُستعمل بمعنى القاعدة[3334] كما يقال التّصريف علم بأصول أي: بقواعد[3335]، وهو المراد ههنا أي: ما ذكر ضابط[3336] كلّي وقاعدة جميلة. **(لَا يُخْرَجُ عَنْهُ)** بصيغة[3337] المجهول، أي: لا يُعدل عنه[3338]؛ لأنّ الخروج لا يكون إلّا بالميل، والعُدولُ بمعناه. **(إِلاَّ بِدَلِيلٍ)** خَارجيّ يَصْرفه عنه[3339]. وسيأتي بيانه في كلام المصنّف. "والفرق بين الدّليل والدّالّ أنّ الدّالّ أعمّ؛ لأنّه يُستعمل في التّصوّرات والتّصديقات، والدّليل يُسْتعمل في التّصديقات فقط"[3340]. قال المتكلّمون: الدّليل يُسْتعمل فيما يوجب العلم والأمارة فيما لا يُوجبه.

3326 هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: مُقَدَّمُونَ.

3327 في (د): حصوص.

3328 انظر: الكلم النوابغ (مطبوع مع النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ لسعد الدين التّفتازانيّ) لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزّمخشريّ، ص 37.

3329 هو: السَّيِّدُ، الإمَامُ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بن عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ العَلَوِيُّ الفَاطِمِيُّ الْمَدَنِيُّ، الشهير بـ محمد الباقر، وَلَدُ زَيْنِ العَابِدِينَ، وُلِدَ سَنَةَ 54 فِي حَيَاة عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وتوفّي بالمدينة سنة 114 هـ. انظر لترجمته: انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 103/1 (رقم 18)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 136/26-142 (رقم 5478)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 124/1-125 (رقم 109)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 401/4-409 (رقم 158)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 303/9-304 (رقم 6441)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 149/1.

3330 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285.

3331 التّرمذيّ، "الإيمان"، 18، (رقم الحديث: 2642)؛ أحمد، المسند، 176/2، 197؛ الحاكم، المستدرك، 30/1 (صحّحه الحاكم ووافقه الذّهبيّ)؛ البزّار، المسند [كشف الأستار للهيثمي، 21/3-22، (رقم الحديث: 2145)]؛ وابن أبي عاصم، السنة، [ظلال الجنّة للألبانيّ، 91/1-92، (رقم الحديث: 241-244)]؛ وابنُ حبان، الصحيح، 43/14-45، (رقم الحديث: 6169، 6170)؛ والآجري، الشريعة، ص 175، واللالكائي، شرح أصول الاعتقاد، 604/4، (رقم الحديث: 1077-1079)؛ الحكيم الترمذي، نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلّم، 199/4. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: "رواه أحمد بإسنادين والبزّار والطّبرانيّ، ورجالُ أحد إسنادي أحمد ثقات." 193/7-194.

3332 في (د): المختاج.

3333 كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ سورة النحل، الآية: 78.

3334 في (د): القاعده.

3335 في (ق): بقول عدد.

3336 في (د): الصبط.

3337 في (د): بضيغة.

3338 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285.

3339 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285.

3340 انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 241.

(فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ) أي: الحديث. (عَلَى شَرْطِهِمَا) أي: شرط البخاريّ ومُسْلم. (مَعاً) أي: مجتمعَيْن. فهو حال من الضّمير، وإن كان مُضافاً إليه نحو قوله تعالى ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[3341] وذو الحال[3342] الجارّ والمجرور القائم[3343] مقام خبر كان. (كَانَ دُونَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) أي: أَدْنى منه وأَنْزل في الرّتبة. (أَوْ مِثْلَهُ) أي: مثل[3344] ما أخرجه ومساوياً له بلا تَفاوُت في المنزلة. قال المصنّف[3345]: "إنَّمَا قلتُ: أَو مثله؛ لِأَنَّ للحَدِيث[3346] الَّذِي على شرطهما يُرْوَى وَلَيْسَ[3347] عِنْدهمَا جِهَة[3348] تَرْجِيح على مَا كَانَ عِنْد مُسلم، وَلِمَا كَانَ عِنْد مُسلم جِهَة تَرْجِيح من حَيْثُ إنّه فِي الْكتاب الْمَذْكُور فتعادلا"[3349]. ثمّ إنّه لم يخرج[3350] بكونه أدنى منه نظراً إلى تلقّي العلماء له بالقبول، ومجيئه على الشّرطين جميعاً وجزم به غيره لترجيحهم التّلقّي على المجيء المذكور الخالي عنه. وأَوْرد عليه تلميذه[3351] "بأنّ[3352] الّذي يَقْتضيه النّظر أنّ[3353] ما كان على شرطهما معاً وليس له علّة مقدّم على ما أخرجه مُسْلم وَحده؛ لأنّ قوّة الحديث إنّما هي بالنّظر إلى **[١٤٢/١ب]** [رجاله لا بالنّظر][3354] إلى كونه في كتاب كذا، وما ذكره المصنّف شأن المقلّد في الصّناعة لا شأن الحاكم لهما[3355]"[3356] انتهى. أقول: هذا مع ما فيه من مخالَفة الجمهور سلفاً وخلفاً، فإنّهم أخّروا ما جاء على شرطهما ولم يخرّجاه عمّا انفرد به أحدهما ذهول عمّا في التّلقيّ من القوّة. فالتّرجيح ليس بالنّظر إلى كون الحديث في كتاب البخاريّ أو مُسْلم، بل بالنّظر إليه وإلى التّلقّي جميعاً. فربّ كتابٍ فات فيه التّلقّي فكان مرجوحاً بالنّسبة إلى ما لم يفت فيه ذلك. ألا ترى أنّ بعض الكتب إذا صنّف يعرض على العلماء الأعلام في الأَمْصار فإذا أَمْضوه[3357] كان أَقْوى ممّا لم يُوضع عليه قلم التّصحيح وإن كان كلّ منهما صَحيحاً في نفسه. وهذا ظاهر عند البَصير، وإن كان خفيّاً على الضّرير.

(وَإِنْ كَانَ) أي: الخبر[3358]. (عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا) أي: على شرط واحد من البخاريّ ومُسْلم لا على شرطهما معاً. (فَيُقَدَّمُ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ وَحْدَهُ) أي: حال كونه منفرداً عن شرط مُسْلم. (عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَحْدَهُ) أي: حال كونه

[3341] سورة البقرة، الآية: 135؛ سورة آل عمران، الآية: 95؛ سورة النّساء، الآية: 125؛ سورة الأنعام، الآية: 161؛ سورة النّحل، الآية: 123.

[3342] في (د): الحال.

[3343] في (ع): والقائم.

[3344] سقط من (د).

[3345] نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا. انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 58. ونقل كلام ابن قطلوبغا عن شيخه أيضاً الملّا علي القاري والمناوي. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 379/1.

[3346] في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر: الحديث.

[3347] هنا في (د) فوق الكلمة، وفي (ر) تحت الكلمة: والحال أنّ.

[3348] هنا في (د) تحت الكلمة، وفي (ر) فوق الكلمة: خبر أنّ

[3349] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 58؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 379/1.

[3350] في (د)، و(ر)، و(ع): يجزم.

[3351] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.

[3352] في (د): نان.

[3353] في (ق): إلى أنَ.

[3354] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3355] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: لها.

[3356] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 58؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 285؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 379/1-380.

[3357] في (ق): أَمْصوه.

[3358] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 286.

منفرداً عن شرط البخاريّ: (**تَبَعاً**) يقال: "تَبِعه كفَرِح، تَبعاً: إذا مشى خَلْفه، ومرّ به فمضَى معَه"[3359]. وأَتْبعه إتْباعاً إذا طلب الثّاني اللُّحوق بالأوّل، ولذا قال في القاموس: "وأَتْبعتُهم: تَبِعْتُهم[3360]، وذلك إذا كانوا سَبقوك فَلَحِقْتَهم"[3361] انتهى. (**لِأَصْلِ كُلٍّ مِنْهُمَا**) أي: كلّ من الشّرطَيْن وأصلهما نفس البخاريّ ونفس مُسْلم. فكما كان البخاريّ في نفسه وفَضْله مقدّماً على مُسْلم في علمه وشرفه باتّفاق من العلماء، فكذا شرطه مقدّم على شرطه؛ لأنّ شرط الأَفْضل أفضل وبالتّقديم أَجْدر، وكذا مُسلم وشَرطه بالنّسبة إلى من دُونه.

(**فَخَرَجَ**) يقال: "خرج خروجاً: برز من مقرّه[3362]، وحاله[3363]، سَواءٌ[3364] كان مَقرُّه[3365] داراً، أو بلداً، أو ثوباً، وسواءٌ كان حالُه حَالةً في نفسه، أو في أسبابه الخارجة"[3366]. "وخرجتْ خوارِجُه: ظهرَتْ نجابتُه وتوجّه لإبْرام الأُمور"[3367]. فيكون معنى خرج ههنا: **[١٤٣/١أ]** ظهر. (**لَنَا**) معشر[3368] أئمّة الحديث. (**مِنْ هَذَا**) الّذي ذكر من قَوْله وتتفاوت رُتَبه[3369] إلى هنا[3370]. (**سِتَّةُ أَقْسَامٍ تَتَفَاوَتُ دَرَجَاتُهَا**[3371] **فِي الصِّحَّةِ**) أوّلها: وهو على الأقسام صحيحٌ أخرجه البخاريّ ومُسْلم جميعاً، وهو المعبّر عنه بالمتّفق عليه وقد أشار إليه بقوله" "ويَلْتَحِقُ بهذا التّفاضلِ ما اتّفق الشّيخان على تخريجه"، وثانيها[3372]: صحيح أفرد به البخاريّ وهو دون الاوّل، وثالثها: صحيح أفرد به مُسْلم، وهو دون الثّاني وإلى كليهما الإشارة بقوله: "ومن ثمّ قدّم صحيح البخاريّ ثمّ صحيح مُسْلم"، ورابعها: صحيح على شرطهما ولم يخرّجه واحد منهما، وهو دون الثّالث عند الأكثرين وإليه الإشارة بقوله: "ثمّ شرطهما"، وخامسها[3373]: صحيح على شرط البخاريّ وَحْده ولم يخرّجه، وهو دُون الرّابع، وسادسها: صحيح على شرط مُسْلم وَحْده ولم يخرّجه، وهو أنزل الأقسام وإلى الخامس والسّادس الإشارة بقوله: "وإن كان على شرط أحدهما". وهذه الأقسام السّتّة ثلثة[3374] منها أُصُول هي الأُوَل، وثلثة[3375] منها فروع[3376] هي الأُخَر، والوجه في الأصليّة والفرعيّة ظاهر[3377].

[3359] انظر: القاموس المحيط، ص 911.

[3360] سقط من (د).

[3361] انظر: القاموس المحيط، ص 912.

[3362] في (ع): مقر. وهو في مفردات ألفاظ القرآن كما هو في المتن: مقرّه.

[3363] في (ع): ورحاله. وهو في مفردات ألفاظ القرآن: أو حاله.

[3364] في (د): سواه.

[3365] في (د): مقرّره، وفي (ع): مقر.

[3366] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 278.

[3367] انظر: القاموس المحيط، ص 237.

[3368] في (ق): معتبر.

[3369] في (ق)، و(ع): رتبة.

[3370] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 287.

[3371] سقط من الأصل، ومن (ق)، و(ط)، و(ل).

[3372] في (د): وثانيهما.

[3373] في (د)، و(ق): وخامسهما.

[3374] في (ل): ثلاثة.

[3375] في (ل): وثلاثة.

[3376] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 288.

[3377] سقط من (د).

(**وَثَمَّ**)[3378] بفتح الثّاء المثلّثة والميم المشدّدة، إشارة إلى المكان البعيد الاعتباريّ أي: هناك، وهو مقام تحقيق الأقسام[3379]. (**قِسْمٌ سَابِعٌ**) "أصل السّبع العدد، ولَمَّا كان السّبع من الأعداد التامّة[3380] عند العرب سمّي الأسد سَبُعاً لتمام قوّته وكمال شجاعَته"[3381]. (**وَهُوَ مَا**) أي: حديث صحيح[3382]. (**لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِمَا اجْتِمَاعاً**) بينهما. (**وَانْفِرَاداً**) يعني لم يجتمعا على ذلك الشّرط ولم ينفرد أحدهما عن الآخر في ذلك. وإنّما فَصَلَ هذا[3383] القسم عمّا قبله إشارةً إلى أنّه ليس من الأصول ولا من الفروع فهو أنزل من الأنزل[3384]، وقد ألحقه ابن الصّلاح في مقدّمته بما قبله بدون فصل بأن جعله آخر أقسام **[١٤٣/١ب]** السّبعة[3385]، وما فعله المصنّف أَوْلى لما ذكرنا. واعلم أنّ هذه الأقسام السّبعة إنّما هو على طريقة من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف وهم جمهور المتأخّرين. وأمّا من قسمه إلى صحيح وضعيف فقط كالمتقدّمين فيزداد[3386] عندهم قسم ثامن هو دون السّابع في الدّرجة وهو الحديث الحسن كما قال ابن الصّلاح: "مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ لَا يُفْرِدُ نَوْعَ الْحَسَنِ، وَيَجْعَلُهُ مُنْدَرِجاً فِي أَنْوَاعِ الصَّحِيحِ، لِانْدِرَاجِهِ فِي أَنْوَاعِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ" ثمّ قال: "ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَمَّى الْحَسَنَ صَحِيحاً لَا يُنْكِرُ أَنَّهُ دُونَ الصَّحِيحِ الْمُقَدَّمِ الْمُبَيَّنِ أَوَّلاً، فَهَذَا إِذاً اخْتِلَافٌ فِي الْعِبَارَةِ دُونَ الْمَعْنَى"[3387] انتهى. وقد سبق أنّه إذا كان راوي الحديث متأخّراً عن درجة أَهل الحفظ والإتقان غير أنّه من المشهورين بالصّدق والسّتر، ورُوِيَ مع ذلك حَديثه [من غير وَجْه فقد اجتمعت له القوّة من الجهتَيْن، وذلك يُرقي حديثه] من دَرَجة الحسن إلى درجة الصّحيح، هذا وإذا كان الحَسَن قاصراً عن الصّحيح فقول التّرمذيّ: هذا حَديث حَسن صحيح، جمعٌ بين نفي ذلك القُصور وإثباته. وجَوابه أنّ ذلك راجع إلى الإسناد فإذا رُوي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حَسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنّه حديث حسن صحيح أي[3388]: إنّه حسن بالنّسبة إلى إسناد [صحيح بالنّسبة إلى إسناد][3389] آخر على أنّه غير مُسْتنكر أنّ من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغويّ، وهو ما يميل إليه النّفس ولا يأباه القلب دون الاصطلاحيّ الّذي نحن بصدده.

(**وَهَذَا التَّفَاوُتُ**) المذكور في التقسيم بأن يكون المتّفق عليه أعلى الأقسام، ثمّ ما انفرد به البخاريّ تِلواً له، ثمّ، وثمّ [إلى آخرها][3390]. (**إِنَّمَا [١٤٤/١أ] هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ**) وهي أرجحيّة شَرط البخاريّ على غيره. فإنّها هي الحيثيّة المذكورة قريباً لا حيثيّة تفاوت الأوصاف المقتضية للتّصحيح المذكور[3391] بعيداً وإن كان مؤدّي هذه

[3378] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص 64، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 90، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 288، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 62: وَثَمَّةَ. وهو في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 380/1: وبقي.

[3379] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 63.

[3380] في (ق): والتامّة.

[3381] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 394.

[3382] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 288.

[3383] في (د): هذه.

[3384] في (ق): الإنزال.

[3385] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 27-28.

[3386] في (د): فيزاد.

[3387] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 40.

[3388] سقط من (ط)، و(ل).

[3389] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

[3390] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3391] في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): المذكورة.

الحيثيّة تلك الحيثيّة على أنّه فرقٌ بين الحيثيّتَيْن؛ لأنّ الأولى مُطْلَقة، والثّانية[3392] مقيّدة، وذلك أنّ المصنِّف لَمّا أشار إلى مطلق الأوصاف انتقل منه إلى بيان أوصاف البخاريّ لكماله فيها.

(**أَمَّا لَوْ رُجِّحَ**) على بناء المجهول من التّرجيح. (**قِسْمٌ**) من الأقسام السّبعة أو الثّمانية. (**عَلَى مَا هُوَ فَوْقَهُ**) أي: في المرتبة. وجُعل السّافل عالياً، والمفضول فاضلاً، والمؤخّر مقدّماً. "وفوق يُستعمل في الفضيلة دينيّة نحو ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ[3393] فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[3394] أو أُخرويّةً نحو ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3395]"[3396]، فيكون كقَبْل في المنزلة نحو السُّلطان قبل الوزير أي: هو فوقه في الدّرجة والشّرف، ويقابلهما "تَحْت" و"بَعْد". (**بِأُمُورٍ**) وأسباب. (**أُخْرَى**) غير ما تقدّم. (**تَقْتَضِي**) تلك الأمور الخارجيّة. (**التَّرْجِيحَ**) في التّصحيح. (**فَإِنَّهُ**)[3397] أي: ذلك القسم المرجّح[3398]. (**يُقَدَّمُ عَلَى مَا فَوْقَهُ**) بأن يُعْمل به ويترك الآخر[3399] فيكون المرجوح راجحاً وبالعكس. واعلم أنّ هذه الشّرطيّة فاسِدة؛ لأنّ مؤدّاها أنّ الْمُرجَّح مُرجّح أو المقدّم مقدّم والجزاء لا بدّ وأن يغاير الشّرط. فالصّحيح أَن يقال: أمّا لو عَرض لقسم ما يقتضي تَرْجيحه على ما فوقه فإنّه يقدّم عليه فح[3400] لا حاجة إلى قوله: (**إِذْ قَدْ يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ مَا يَجْعَلُهُ فَائِقاً**) لأنّه يكون كالتّكرار أو[3401] كان مفهوماً من الاقتضاء المذكور على أنّ قوله "ما فوقه" الثّاني من وضع المظهر موضع المضمر بلا نكتة. ثمّ قوله "إذْ" تَعليل للتّقديم كما في قوله تعالى ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾[3402] أي: لأجل ظلمكم. والعارض: ما يَبْدو **[١/١٤٤ب]** عُرضه بالضمّ أي: جانبه، فإنّ أوّل ما يظهر من الشّيء ناحيته[3403]، ومنه قيل لصفحة[3404]: الخدّ العارض[3405]. والْمَفُوق بفتح الميم وضمّ الفاء بوزن القبول اسم مَفْعول "مِن فَاقَ الرّجلُ أَصحابه يَفوُق فَوْقاً علاهم بالشّرف"[3406]، وذلك من فَوق المستعمل في الفضيلة، وتَفَوَّق تَرَفَّع استعمل الْمَفُوق بمعنى المرجوح[3407]، والفائق بمعنى الرّاجح "وهو يُرْسم بالهمزة ولا ينقط بنقطتين كـ"قائل" و"صائل" بخلاف نحو "كايل" و"بايع" حيث يكتب بالياء ويتلفّظ بالهمزة فرقاً بين الهمزة المقلوبة[3408] من الواو والياء"[3409]. حكي[3410] "أنّ أبا عليّ الفارسيّ[3411] دخل على واحد من

[3392] في (د): والثّاني.

[3393] في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: بَعْضَكُمْ. وهو خطأ. والصحيح ما أثبت في المتن.

[3394] سورة الزخرف، الآية: 32. وانظر أيضاً: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ سورة الأنعام، الآية: 165؛

[3395] سورة البقرة، الآية: 212.

[3396] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 649.

[3397] في الأصل، وفي (ق): فإنّ. وهو في النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: فإنّه.

[3398] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 289.

[3399] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 289.

[3400] كما في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنه في (ل): فحينئذ.

[3401] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ر)، و(ط)، و(ل): إذ، وفي (د)، و(ع): إذا.

[3402] ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ سورة الزخرف، الآية: 39.

[3403] في (د): ناحية.

[3404] في (ق): الصفحة.

[3405] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 559.

[3406] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 289.

[3407] في (د): المرجوع، وفي (ط): المرجوج.

[3408] في (د): الهمزه.

[3409] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 10.

[3410] في (ق): وحكي.

الْمُتَّسِمين بالأدب والعلم، فإذا بين يديه جزءٌ فيه مكتوب "قائل" منقوطاً بنقطتَيْن من تحت. فقال له أبو عليّ: هذا خطّ من؟ قال: خطّي. فالتفت إلى صاحبه كالمغضب[3412]، وقال: قد أَضَعنا[3413] خطواتنا[3414] في زيارة مثله". وخرج من ساعته[3415].

(**كَمَا**) أي: أمثاله مثل ما. (**لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَثَلاً**) بمعنى أنّ مسلماً انفرد به. "ومثلاً بفتح الميم والثاء المثلّثة نصب على المصدريّة أصله أمثل تمثيلاً. وهو أجزئيّ[3416] من جزئيّات[3417] قاعدة يذكر إيضاحاً لتلك القاعدة: فكلّ شاهِد مثال ولا عكس"[3418]. (**وَهُوَ مَشْهُورٌ**) أي: والحال أنّ ذلك الحديث مشهور[3419] عرفاً جارٍ على ألسنة الخواصّ، وهم أئمّة الحديث. (**قَاصِرٌ عَنْ دَرَجَةِ التَّوَاتُرِ**) صفة موضّحة[3420] للمشهور، وقد سبق بيانها في نظيرها. والظّاهر في العبارة المتواتر بالميم على أنّه اسم فاعل ليوافق المشهور إلّا أن يؤّل[3421] ويقال: قاصِرٌ درجة شهرته عن درجة التّواتر، وفيه من التّكلّف[3422] ما لا يخفى. (**لَكِنْ حَفَّتْهُ**) بتشديد الفاء من الحفّ بمعنى الإحاطة[3423] **[١/١٤٥أ]** ويعدّى إلى المفعول الثّاني بالباء وقد مرّ مفصّلاً. والمعنى أحاطت بذلك الحديث المشهور القاصر. (**قَرِينَةٌ**) أو قرائن[3424]. ومضى بيان القرينة. (**صَارَ**) [أي[3425]: الحديث][3426]. (**بِهَا**) أي: بتلك القرينة[3427]. (**يُفِيدُ الْعِلْمَ**) النّظريّ الذي هو العلم الظّنّي القريب من العلم اليقينيّ؛ لأنّ المراد الظنّ الغالب على ما سلف بَيانه، وقد يكون العلم النّظريّ يَقينيّاً[3428] كالمتّفق عليه بين الشّيخين، فإنّ هذا القسم جميعُه مَقْطوع بصحّته، والعلم اليقينيّ النّظريّ واقع به؛ لأنّ إجماع الأمّة حجّة مَقْطوعٌ بها. (**فَإِنَّهُ**) أي: حديث مُسْلم[3429] الموصوف المحفوف. (**يُقَدَّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُخْرِجُهُ الْبُخَارِيُّ**) مع أنّ الأصل تقديم تخريجه على تخريج مُسْلم. (**إِذَا كَانَ**) ذلك الحديث المخرّج[3430]. (**فَرْداً مُطْلَقاً**) أي: لا مشهوراً محفوفاً كما

[3411] هو: إِمَامُ النَّحْوِ، أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الغَفَّارِ الفَارِسِيُّ الفَسَوِيُّ، صاحِبُ التَّصانيفِ، المتوفّى سنة 377 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 379/16-380 (رقم 271)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 480/1-481 (رقم 1816)؛ لسان الميزان لابن حجر، 195/2 (رقم 883)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 496/1-498 (رقم 1030)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 88/3-89.

[3412] في (ع): كالمغضوب.

[3413] في (د): أَصعْنا.

[3414] في (ع): خطمناتنا.

[3415] انظر لهذه القصة: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني، 89/4-90. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 10.

[3416] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ع)، وفروق حقّي للمؤلّف: جزئيّ، وفي (ل): جزء.

[3417] في (د): حزئيّات.

[3418] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 165.

[3419] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 289-290.

[3420] في (ق): موصحة. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 290.

[3421] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى. ويبدو أنّه "يؤوّل" لموافقته للغة.

[3422] في (د): التّكليف.

[3423] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 290.

[3424] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 290.

[3425] سقط من (د)، و(ر).

[3426] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[3427] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 290.

[3428] في (ق): يقيناً.

[3429] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 290.

[3430] في (د): المجرّج.

عند مُسْلم، وقد تقدّم أنّ كلّاً من الفرد المطلق والفرد النّسبيّ من أقسام الغريب، وكلّ من المشهور والغريب وإن كان من قبيل الآحاد إلّا أنّ المشهور مُقدّم على الغريب في الدّرجة سواء كان مَحفوفاً بالقرائن أَوْ لا. فكان الظّاهر على ما تقدّم من الأصل [و[3431]هو التّرجيح على التّرتيب][3432] أن يقدم[3433] البخاريّ فيما انفرد به على مُسْلم وإن لم يكن مشهوراً لجلالة قدره وعظم شأنه لكن قدّم ما عند مسلم[3434] من المشهور على ما عند البخاريّ من الفرد المطلق لكونه محفوفاً بالقرينة وبما كان حَديثه فوق حديث البخاريّ في مثل هذا الموضع [كان مفضّلاً عليه في نفسه من هذا الوجه مع نزول درجته [عنه][3435] في سائر الموضع[3436]][3437]. والحاصل أنّه لا يعمل بفرد البخاريّ في جنب مشهور مُسْلم [إذا كان موصوفاً بما ذكر وإلّا كان فرد[3438] البخاريّ معمولاً به ومقدّماً على مشهور مُسْلم][3439] على ما هو الأصل.

[سلسلة الذهب]

(**وَكَمَا [لَوْ]**[3440] **كَانَ [١/١٤٥ب] الْحَدِيثُ الَّذِي لَمْ يُخْرِجَاهُ مِنْ تَرْجَمَةٍ**) قد سبق أنّ التّرجمة بفتح الجيم مَصْدر على وزن فَعْلَلَة[3441] من تَرجم وترجم عنه إذا فسّره. (**وُصِفَتْ**) تلك التّرجمة. (**بِكَوْنِهَا أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ**) لم يقل قُطِعت؛ لأنّ الموصوف بالأصحيّة كثير مختلف[3442] فيه كما سَبق على أنّه لا يحكم لإسناد أو حديث بأنّه الأصحّ على الإطلاق كما قال به ابن الصّلاح[3443] وغيره[3444]. (**كَمَالِكٍ**) الإمام[3445] الرّاوي. (**عَنْ نَافِعٍ**) الرّاوي. (**عَنِ**) عبد الله (**ابْنِ عُمَرَ**) رض[3446] كما قال البخاريّ: "أصحّ الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر"[3447]. وقد سمّاه بعضهم سلسلة الذّهب[3448] بالفارسيّة: "زنجير زَرْ"[3449] تشبيهاً للإسناد الأجود بالذّهب الّذي هو أَعْلى الأجساد. وقال مالك: "إذا

[3431] سقط من (ق).
[3432] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل).
[3433] في (ط)، و(ل): أنّ تقديم.
[3434] سقط من (د).
[3435] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ر).
[3436] في (د)، و(ر)، و(ل): المواضع.
[3437] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).
[3438] في (ر): فرده.
[3439] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[3440] هو غير موجود في جميع النّسخ، إلّا أنّه موجود في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.
[3441] في (د): فعلله.
[3442] في (د): مختلف.
[3443] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 15.
[3444] في (د): غير. وهو خطأ. والصحيح ما أثبت في المتن.
[3445] سقط من (د)، و(ع).
[3446] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط): رض، وفي (ع): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهما.
[3447] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 16؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 79/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 260، 291؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 350/1.
[3448] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 291.
[3449] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 256/1؛ 909/2.

سمعتُ من نافع حديثاً عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره"[3450]. وقد سبق ترجمة كلّ من مالك وابن عمر. وأمّا نافع فهو أبو عَبد الله نافع بن سَرْجِس كَنَرْجِس، وقال الحاكم: "ابن هرمز، ويقال: ابن كاوس"[3451]. "وأصله من المغرب أو كان دَيْلَمِيّاً أو من نيسابور أصابه ابن عمر في بعض غزواته أو سُبِيَ من خراسان فاشتراه وهو صغير، وهو تابعيّ جليل بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر يعلّمهم السُّنَن، سمع سيّدَه ابن عمر وغيره. مات بالمدينة سنة سبع عشر[3452] ومائة"[3453]. (**فَإِنَّهُ**) أي: الحديث الموصُوف بما ذكر. (**تُقَدَّمُ**[3454] **عَلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا مَثَلاً**) أي: فضلاً عن غيرهما[3455] من أصحاب التّخاريج وأرباب الكتب الّذين وثّقهم الأئمّة. يعني إذا كان مقدّماً على ما انفرد به أحد الشّيخين كان مقدّماً على ما انفرد به سَائر الشّيوخ بطريق الأَوْلى. (**لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ**) أي: في إسناد ما انفرد به أحدُهما[3456] أو غيرهما، ولا سيّما كلمة استثناء بمعنى إخراج ما بعدها **[١٤٦/١أ]** عمّا قبلها في أنّ الحكم فيه بطريق الأَوْلى. و"لا" لنفي الجنس، وخبرها محذوف هو مَوْجود، وكثيراً ما يحذف عنها كلمة "لَا"، فيقال: "أكرِم القوم سيّما زيدٍ" أي[3457]: لا مثل زيد[3458]. و"سِيّ" كمِثل وزناً ومعنًى، وأصله سِوْي أو سِيو، وما نكرة غير مَوصُوفة أي: "لا مثل تقديم وقت وُجود[3459] مقال في إسناده" فهو نظير الجملة الحَاليّة كقوله: "أحبّ الصّبيح سيّما وهو مَليح" أي: لا مثل محبّة في هذه الحَالة. فالعَامل في الظّرف ما في كلمة "ما" من معنى الفعل. ولكلمة لا سيّما تفصيل آخر بحسب ما يَرِدُ بَعدها من المفرد والجملة، لَيْسَ هذا محلّه[3460]. (**مَنْ**) أي: راوٍ. (**فِيهِ مَقَالٌ**) وكلام أي: طعنٌ في الجملة كما دلّ عليه التّنكير أي: سَواء أجيب عنه ودفعه[3461] دافع[3462] أَوْ لا. "فإنّ من تُكلِّم فيه ولو في الجملة لَيْس كمن لم يتكلّم فيه أَصْلاً"[3463]. وفيه إشارة إلى أنّ ما انتُقد[3464] من أحاديثهما؛ فإنّ ذلك يرجع إلى أحوال الرّواة. والحاصل أنّ الّذي انفرد به أحدهما قسمان: قِسْمٌ لم يكن في إسناده مقال أصلاً، وقسم في إسناده كلام ولو في الجملة. فإذا كان الحديث المذكور مقدّماً على القسم الأوّل فكونه مقدّماً على الثّاني بطريق الأَوْلى؛ لأنّ المطعون ساقط، والسّالم قائم، والغالب على القائم غالب على السّاقط.

[3450] انظر: التاريخ الكبير للبخاري، 85/8؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 20/1؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، 424/61؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 424/2-425؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، 303/29؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 369/10.

[3451] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 424/2.

[3452] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): عشرة.

[3453] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 424/2-425 (رقم 626)؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 367/5؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، 298/29.

[3454] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: يُقَدَّمُ.

[3455] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 291.

[3456] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 291.

[3457] في (ق): أبي.

[3458] القاموس المحيط، ص 1673.

[3459] في (د): وُجد.

[3460] انظر للتفصيل في ذلك: فروق حقّي للمؤلّف، ص 157. نقله فيه عن عدد من أهل اللغة.

[3461] في (ع): رفعه.

[3462] في (ع): رافع.

[3463] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 291.

[3464] في (ع): ما انقطع، وفي النّسخ الأخرى: ما انتُقِد.

[الحسن لذاته]

(**فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ**) تفريعٌ على حدّ الصّحيح. وكان الظّاهر أن يقول: فإن خفّ الضّبط مع وجود بقية الشّرط[3465] إلّا أنّ المتن والشّرح لَمَّا كانا[3466] شيئاً واحداً باعتبار[3467] الدّمج اكتفى عنه بما ذكره في الشّرح من قوله "والمراد" إلخ[3468]. وخصّ الضّبط بالذّكر إذ بالتّفاوت فيه يظهر كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً. (**أَيْ: قلَّ**) أي: ظهر قلّة ضبط[3469] الرّاوي[3470] الْمُسْتلزم **[١/١٤٦ب]** لضبط المرويّ. والمراد بهذا التّفسير وقع[3471] ما يَرِد أنّ الظّاهر أن يقول: فإن نقص الضّبط؛ لأنّه هو المقابل لتامّ الضّبط. وبيانه أنّ خفّ[3472] ههنا من الخُفوف[3473] لا من الخفة، وفي التّعبير به فائدتان: الأولى: الإشارة إلى أنّ العلم[3474] خفيف المحمل فإنّه من قبيل الرّيحان المعنويّ فلا يَنبغي أن يَردّه أحد بأن يثقل عليه حمله أو يتسامح فيه. والثانية: أنّ فيه رعاية للأدب في العبارة؛ لأنّ نقصان الضّبط يسري إلى القول بنقصان الحديث، وفي ظاهره سماحة على أنّ القلّة وما يؤدّي مؤدّاها تستلزم معنى النّقصان؛ لأنّ قليل العدد والأجزاء ناقص[3475] إلى كثيرهما فما كان قليلاً كان ناقصاً. (**يُقَالُ:**) أي: في اللّغة، وهو احتجاج على مدّعاه من مجيء خَفّ بمعنى قلّ. (**خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفاً**) أي: قلّوا عددًا. قال البيهقيّ: "الخِفَّةُ: سبك شدن و در حدمت[3476] بشتافتن[3477]، والخُفُوفُ: اندك شدن عن الجوهري، و بَزُودى رفتن عن البارابى[3478]"[3479]. وفي القاموس: "الخِفّ بالكسر: الخفيفُ، والجماعة القليلة"[3480]. ولم يَتعرّض للخُفوف[3481] لكن أشار إلى معنى القلّة بالتّفسير الثّاني للخفّ، فالخفيف باعتبار الكيفيّة، والجماعة القليلة باعتبار الكميّة. (**وَالْمُرَادُ**) أي: من خفّة الضّبط المستلزِمة[3482] لفقد تمام الضّبط الذي هو أحد شُروط الصّحيح[3483]. (**مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِّ الصَّحيح**) من العدالة واتّصال السّند وعدم العلة[3484]

3465 في (د)، و(ر): الشروط.

3466 في (د): كان.

3467 في (د): باعتبا.

3468 في (د): إلخ.

3469 في (ر): ظبط.

3470 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 292.

3471 في (ر): دفع.

3472 سقط من (د).

3473 في (د): الخفوف.

3474 سقط من (د).

3475 في (د)، و(ر): ناقص بالنسبة.

3476 هكذا في الأصل. وهو في النّسخ الأخرى: خدمت. وهو هكذا أيضاً في تاج المصادر.

3477 في (ق)، و(ع): شتافتن. وهو هكذا أيضاً في تاج المصادر.

3478 في تاج المصادر: الفارابى.

3479 انظر: تاج المصادر للبيهقي، 159/1.

3480 انظر: القاموس المحيط، ص 1041. نقله أيضاً عن القاموس الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر، ص 292.

3481 في (د): للخُفوف.

3482 في (د): المستلزم.

3483 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 292.

3484 سقط من (د).

والشّذوذ[3485]. والمقصود[3486] الضّبط الخفيف مع وجود بَقيّة الشّروط على حالها لا قلّتها أَيْضاً إذ لا يتصوّر فيها ذلك وإلّا كان الحديث ضعيفاً. وفيه أنّ مراتب العدل متفاوتة أيضاً؛ لأنّ التّقوى على طبقات إلّا أن يقال: **[١٤٧/١أ]** المراد بقلّة العدالة في الضّعيف عدمها، وكذا لَيْس فيه قلّة الضّبط بل سُوء الحِفْظ.

(**فَهُوَ**) أي: فذلك الخبر. و"هو" من الشّرح لا من المتن أَورده؛ لأنّه في مقابلة قوله هو الصّحيح. وأتى بالفاء؛ لأنّ الجملةَ الاسميّة الواقعة جزاءً للشّرط يجب فيها الفَاء للدّلالة على سببيّة الأول للثّاني. وفيه أنّه مع قطع النّظر عن الدّمج يبقى المتن عريّا عن الفاء. (**الْحَسَنُ لِذَاتِهِ**) قال تلميذ المصنِّف[3487]: "لم يحصل بهذا تمييز الحسن؛ لأنّ الخفّة المذكورة غير منضبطة"[3488] انتهى. أقول: إنّ الخفّة من الأمور الإضافيّة المعلومة عند الأئمّة ولو بطريق التّقريب دون التّحقيق، فإنّ مراتب العُلوم والأعمال والأحوال كمراتب الأموال. فاعرف جدّاً. وقد سبق ما يزيد على هذا فارجع. "والحسن الجميل والحسن[3489] لمعنى في نفسه: عبارة عمّا اتّصف بالحُسْن لمعنى ثبت في ذاته، كالإيمان بالله وصفاته"[3490]. "ولذا قالوا[3491]: الإيمان والطّاعة لا تنفع إلّا إذا كانت تلك الرّغبة رغبة فيه لكونه إيمانًا وطاعةً في نفسه حسناً لذاته، وأمّا الرغبة[3492] لطلب الثّواب وللخوف من العقاب فغير مفيدة[3493]"[3494]. "والحسن لمعنًى في غيره: هو الاتّصاف بالحُسْن لمعنى ثبت في غيره: كالجهاد، فإنّه ليس بحسن لذاته؛ لأنّه تخريب بلاد الله وتعذيب عباده وإفناؤهم، وقد قال عليه الصّلوة[3495] والسّلام[3496]: "الآدميّ بُنيانُ الرَّبِّ، ملعُونٌ من يهدم[3497] بنيان الربّ"[3498] وإنّما حسن من إعلاء كلمة الله وإهلاك أَعدائه، وذا باعتبار كفر الكافر"[3499] واستيلائه على العباد والبلاد لا باعتبار نفسه. "والحُسن بالضمّ: كون الشيء ملايماً للطّبع كالفرح، وكون الشيء **[١٤٧/١ب]** صفة كمال: كالعلم، وكون الشيء متعلّق المدح: كالعبادات"[3500]. "والفرق بين الحُسْن والجمال أنّ

[3485] في (د): الشذور.

[3486] في (ر): المقص.

[3487] أي: ابن قطلوبغا. قد تقدّمت ترجمته.

[3488] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 59. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 388/1.

[3489] سقط من (د).

[3490] انظر: كتاب التعريفات، ص 151.

[3491] القائل به محي الدّين شيخ زاده، المتوفّى سنة 951 هـ. تقدّمت ترجمته. قال البروسوي في روح البيان: "قال ابن الشيخ في سورة الأنعام: ..." 251/5 (تفسير سورة الكهف، الآية: 42). وقال أيضاً: "...كما في حواشي الشيخ في سورة الأنعام" 246/8 (تفسير سورة المؤمن، الآية: 85). انظر أيضاً: 124/4 (تفسير سورة هود، الآية: 26)؛ 277/4 (تفسير سورة يوسف، الآية: 40)؛ 337/8 (تفسير سورة الشورى، الآية: 20).

[3492] في (د)، و(ر): الرّغبة فيه.

[3493] في (د)، و(ر)، و(ع): مفيد.

[3494] انظر: حاشية محي الدّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي لمحي الدّين شيخ زاده (32/4 (تفسير سورة الأنعام، الآية: 28).

[3495] سقط من (ع). وهو في (ل): الصلاة.

[3496] في (ر)، و (ق): السّلم.

[3497] في (د)، و(ر)، و(ق): هدم.وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات.

[3498] الحديث روي بلفظين الآخرين هما: "الآدميّ بُنيانُ الرَّبِّ، ملعُونٌ من هدم بنيان الله"، "إن هذا الإنسان بنيان اللّه، ملعون من هدم بنيانه". هذا حديثٌ باطل لا أصل له، ليس في شيءٍ من كتب الحديث، وإنما انتشر عند بعض المفسرين، والأصوليين، وبعض أهل اللغة والبلاغة. قال جمال الدين الزيلعي: "غَرِيب جدًا". تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، 346/1 (رقم 355). وقال عبد الرؤوف المناوي: "وفي بعض الأحاديث التي لم أقف لها على طريق: "من هدم بنيان الله، فهو ملعون" أي: من قتل نفسا ظلما". التيسير شرح الجامع الصغير، 250/6 (رقم 8914).

[3499] انظر: كتاب التعريفات، ص 151.

[3500] انظر: كتاب التعريفات، ص 150.

الحسن[3501] يتّصف به ما كان شيئاً منفرداً كالنّعل. تقول: "نَعْلٌ حَسَنَة"، و"خاتم حسَن". فإذا اجتمعت من ذلك جملةٌ وُصِف صاحبها بالجمال وبالحُسن أيضاً. وأيضاً أنّ الحسن ما اسْتَحْسَنه[3502] وكان لك[3503] فيه غرض. فليس بصفة قائمة بالذّات. والجمال صفة عين. فهو جمال في حقك وفي حق غيرك"[3504]. كذا في الأمالي للسُّهَيليّ"[3505]. **(لَا لِشَيْءٍ خَارِجٍ)** من ذاته يصير به حسناً لغيره[3506]. **(وَهُوَ)** أي: الحسَن لشيء خارج[3507]. **(الَّذِي يَكُونُ حُسْنُهُ)** أي: مع كونه ضعيفاً في نفسه بالاعتبار الظّاهر. **(بِسَبَبِ الاعْتِضَادِ)** أي: التّقوّي والتّعاون. قال البيهقيّ: "الاعتضاد: كسى را يار گرفتن و چيزى در نظر[3508] بازو كردن"[3509]. والتّركيب يدلّ على عضو مخصوص "هو ما بَين المرفق إلى الكتف، ثمّ يُستعار في موضع القدرة والمعين؛ لأنّ قدرة الإنسان في ظهره وفي عضده[3510]. ولذا يقال: تعاضدوا وتظاهروا أي: تَعاونوا؛ لأنّ ضمّ العضد إلى العضد[3511]، والظّهر إلى الظّهر قوّة على قوّة. **(نَحْوُ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ)** أي: الرّاوي الذي لم يظهر عَدالته ولا فسقه، فهو ما دام مستور الحال لا يكون خبره حجة في باب الحديث. قال ابن الصّلاح: "الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مَسْتور لم يتحقق أهليّته[3512] غير أنّه ليس[3513] مُغَفَّلاً كثير الخطاء فيما يَرْوِيه ولا[3514] متّهم[3515] بالكذب في الحديث أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مُفَسِّق، ويكون مَتْن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتّى اعتضد **[١٤٨/١أ]** بمتابعة من تابَع راويه على مثله أو بما له على[3516] من شاهد وهو وُرُود[3517] حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، والقسم الثاني: أن يكون راويه من الْمَشْهورين بالصدق والأمانة غير أنّه لم يَبْلغ درجة رجال الصّحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما يَنفرد به من حديثه منكراً، ويُعْتَبَر في كل هذا -مع سَلامة الحديث من أن يكون شاذّاً أو منكراً- سلامته من أن يكون مُعَلَّلاً"[3518]. فقول[3519] المصنِّف: **(إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ)** "أي: طرق حديث المستور [وأسانيده. مَيْلٌ منه إلى القسم الأوّل، وهو الذي ذهب إليه التّرمذيّ يعني أنّ

[3501] سقط من (د).
[3502] في (د)، و(ر): استحسنتَه.
[3503] في (ر): ذلك.
[3504] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 292.
[3505] النص المذكور لم أجده في أماليه. وهو كتاب في النحو واللغة والحديث والفقه كما أشير إليه سابقاً. لعلّ السهيلي ذكره في كتاب آخر له. نقله عنه المؤلّف في فروق حقّي كما تقدّم.
[3506] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 293.
[3507] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 293.
[3508] سقط من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل). وهو غير موجود أيضاً في تاج المصادر.
[3509] انظر: تاج المصادر، 678/2.
[3510] انظر: كتاب التعريفات، ص 571؛ القاموس المحيط، ص 382.
[3511] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.
[3512] في (ق): أهلية.
[3513] سقط من (د).
[3514] في (د)، و(ر): ولا هو.
[3515] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): بمتّهم.
[3516] سقط من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل).
[3517] في (ق): ورد.
[3518] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 31-32.
[3519] في (د): قول.

حديث المستور][3520] ممّا يُتوقف فيه قبولاً وردّاً. وتعدّد طرقه قرينة تُرجّح جانب قَبوله[3521]، فهو حسنٌ لا لذاته بل لغيره. فكلّ من الحسَن لا لذاته والصّحيح لا لذاته إنّما يحصل بكثرة الطّرق والأسانيد، إلّا أنّ راوي الصّحيح ظاهر العدالة، وراوي الحسن مَسْتور العدالة"[3522]. فإن قلتَ: كثرة الطّرق والوُجوه لا تُوجب كون الحديث حَسَناً وإلّا كان بعض الضّعيف حسناً لوروده من طرق مختلفة عاضد[3523] بَعضها بعضاً. قلتُ: "ليس كلّ[3524] ضعيف[3525] في الحديث يَزُول بمجيئه من وُجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضَعْفٌ يزيله ذلك بأن يكون ضَعْفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصّدق والدّيانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وَجْه آخر عرفنا أنّه كما حفظه ولم يختلّ فيه ضبط[3526] له. فيصير الضّعيف إذاً حسناً وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال يزال[3527] بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يُرْسله إمام حافظ **[١٤٨/١ب]** إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضَعْف لا يزول بنحو ذلك لقوّة[3528] الضّعف[3529] وتقاعد هذا الجابر عن جَبْره ومقاومته، وذلك كالضّعف[3530] الذي ينشأ من كون الرّاوي متّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذّاً"[3531]، فلا يكون مثل هذا الضّعف حسناً ولا يعتبر كثرة طرقه كذا في مقدمة ابن الصّلاح[3532]. وهذا وإن كان قد أَسْلفناه[3533] لكن المقام يقتضي إيراده ثانياً ولذا كرّرناه.

(**وَخَرَجَ**) عن تعريف الحسن. (**بِاشْتِرَاطِ بَاقِي الْأَوْصَافِ**) من العدالة واتّصال السّند وعَدم العلّة والشّذوذ كما قال مع بقيّة الشّروط، فإنّه إشارة إلى قيود الحسَن. فالصّحيح والحسَن يَشْتركان في جميع القيود وما عدا الضّبط حيث إنّ كيفيّة الضّبط في الحسن خفيفة وفي الصّحيح تامّة تعني[3534] كما أنّ الحسن لغيره خرج بقيد لذاته، فكذا خرج بالقيود الباقية. (**الضَّعِيفُ**) هو لغةً: ضدّ القويّ[3535]. واصطلاحاً: "ما كان أدنى مرتبةً من الحَسَن، وضَعفُه يكون تارةً لضعف بعض الرّواة من عدم العدالة، أو سوءِ الحفظِ، أو تهمةٍ في العقيدة، وتارةً بعلل آخر، مثل: الإرسال، والانقطاع، والتّدليس"[3536]، ومن أقسام المقلوب والمجهول وغيرهما. وقسّمه ابن حِبّان تسعةً وأربعين قسماً[3537]. قال بعضهم: إنّما

[3520] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3521] في (ق): قبول.

[3522] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 294.

[3523] في (ر): عاضده.

[3524] في (ر): كله.

[3525] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): ضعف. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[3526] في (د)، و(ر)، و(ع): ضبطه. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[3527] في (د)، و(ر)، و(ع): زال.

[3528] في (ق): القوة.

[3529] في (ر): الضّعيف.

[3530] في (ر): كالضّعيف.

[3531] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 34.

[3532] انظر: التعليق السابق.

[3533] في (د): أسلفنا.

[3534] في (د)، و(ر)، و(ع): يعني.

[3535] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 774.

[3536] انظر: كتاب التعريفات، ص 212.

[3537] ذكره عن ابن حبان ابنُ الصلاح في علوم الحديث، ص 41. قال ابن حجر معلقاً عليه في النّكت على ابن الصلاح، 492/1: "لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك". انظر للتفصيل في ذلك: تدريب الراوي للسيوطي، 196/1؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 483/1-484.

يكون الحديث ضعيفاً إذا انفرد به بروايته ضعيف[3538]، [وإن لم يثبت انفراده فلا يحكم عليه بالضعف، فإنّ الصّحيح قد يرويه القويّ والضّعيف][3539] نعم. قالوا: إذا لم يعرف الحافظ المتقن له سوى طريقه[3540] حكم بضعفه ظاهراً، لا أنّه في نَفْس الأمر ضعيف للاحتمال السّابق.

(**وَهَذَا الْقِسْمُ [١٤٩/١أ] مِنَ الحَسَنِ**) إشارة إلى الحسن لذاته[3541]. ووضع المظهر موضع[3542] المضمر لئلّا يتوّهم عود الضّمير إلى الأَجْنَبِيّ الّذي هو الضّعيف أو إلى الحسن لغيره الّذي ليس بمقصود[3543] بالذّات في هذا المقام. ولذا أَخْرجه بقيد لذاته وسياق[3544] المتن لبيان الحسن لذاته وإن كان الحسن لغيره[3545] مشاركاً للصّحيح في صحّة الاحتجاج به[3546]. وذلك لأنّ حديث المستور وإن كان من[3547] مردود الآحاد كالمختلف فيه ما لم يرجح[3548] لكنّه إذا تعدَّدَتْ طرقه يصير مقبولاً واجب[3549] العمل به عند الجمهور كما أشار إليه سابقاً. وأمّا من قال: إنّ[3550] الإشارة إلى الحسن لذاته ويحتمل رجوعها إلى الحسن لغيره لقربه فيعلم حال الأوّل بطريق الأَوْلى، وقد ذهب إلى ما لا احتمال له وعكس الأمر بأن جعل الفرع أصلاً[3551] مقيساً عليه مع مخالفة[3552] لتقرير أئمّة الحديث في تصانيفهم المشهُورة المعتمدة. (**مُشَارِكٌ لِلصَّحِيحِ فِي الاحتِجَاجِ**) في الأحكام الخَمْسة وصفات الله تعالى. يعني هو ملحق بالصّحيح "في أصل الاستدلال والعَمَل به ولذا أدرجته طائفة من المحدّثين في نوع الصّحيح"[3553]كما سبق. (**وَإِنْ كَانَ**) أي: هذا القسم وإن للوصل. (**دُونَهُ**) أي: دون الصّحيح [وأدنى وأنزل منه في المرتبة والقوّة. وكذا عند من سمّاه صحيحاً فإنّه لا ينكر أنّه دون الصّحيح][3554]، وإنّما تَقاصر الحسن عن الصّحيح؛ لأنّ من شرط الصّحيح أن يكون جميع رُواته قد ثبت كمال عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إمّا بالنّقل الصّريح، وإمّا بطريق الاستفاضة وهي الاشتهار بين النّاس بخلاف الحَسن فإنّ ذلك غير مشترط[3555] فيه، بل نكتفي[3556] فيه بمجيء الحديث من وُجوه وغير ذلك. وأمّا الضّعيف فلا يحتج به لكن يجوز العمل **[١٤٩/١ب]** به في التّرغيب والتّرهيب والقصص وفضائل الأعمال[3557]، لا في العقائد والأحكام الشرعيّة، فإنّه لا يجري

[3538] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 296.

[3539] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3540] في (د)، و(ر): طريق.

[3541] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 296.

[3542] في (د): وضع.

[3543] في (د): بمقص.

[3544] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: ساق.

[3545] في (د)، و(ر)، و(ع): لغيره أيضًا.

[3546] سقط من (ق).

[3547] سقط من (ق).

[3548] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: يترجّح.

[3549] في (د): أجيب.

[3550] في (د): أمّا.

[3551] هو في الأصل مكتوب في الهامش.

[3552] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: مخالفته.

[3553] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 296.

[3554] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[3555] في (ل): مشروط.

[3556] في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): يُكتفى، وفي (ع): يكفي.

[3557] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 294-295.

التّساهل فيهما لكونهما من الأصُول فتبتني[3558] على القطع دون غيره. (**وَمُشَابِهٌ لَهُ**) أي: للصحيح[3559]. (**فِي انْقِسَامٍ**)[3560] أي: انقسام الحَسَن. (**إِلَى مَرَاتِبَ**) ودرجات. (**بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ**) بحسب مراتب العدالة والقرب من الضّبط، فإنّها أمور إضافيّة متفاوتة. وإنّما جعله مُشابهاً له في ذلك لا مُشاركاً إذ لو كان مشاركاً له فيه مطلقاً كان بعض مراتب الضّبط فيه تامّة وبعضها أتمّ كالصّحيح فلم يتميّز أحدهما من الآخر، لكن لَمّا شاركه في الضّبط في الجملة وكذا في[3561] باقي القيود أمكن اعتبار الانقسام فيه أيضاً ولو من بعض الوُجوه فكان مشابهاً له لا مشاركاً. "والشّبه يقال[3562] فيما[3563] يشارِك الغَير في الكيفيّة فقط"[3564]. والمراد هنا كيفيّة الانقسام. فَاعْرِف. وإنّما لم يقل: "إلى مَراتب بعضها تحت بَعض"؛ لأنّ الصّحيح والحَسَن ممّا يقتضي العلوّ والصّعود، كما أنّ الضّعيف ونحوه يقتضي السّفل والنّزول.

(**وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ**) أي: وبكثرة أسانيد الحسن وعدّة وُجُوهِهِ يعدّ من جملة الصّحيح ويحكم عليه بأنّه صحيح ومن عداده كما يقال: فَسَّقه إذا نَسبه إلى الفسق وحكم عليه به[3565]، يعني إذا جاءت للحسن المشهور رَاويه بالصّدق والأمانة والعدالة طرق أخرى حكم بصحّته كما أنّ الضّعيف الذي راويه مَوصوف بسوء[3566] الحفظ يخبر[3567] بمجيئه من طرق أخرى فيصير حسناً. ومن جملة من عدّ الحسن المذكور صحيحاً الحاكم أبو عبد الله الحافظ، والتّرمذيّ، والخطيب أبو بكر، وأبو الطّاهر السِّلَفيّ من الحفّاظ[3568]. قال السّخاويّ[3569]: **[١/١٥٠أ]** "وإنّما تعتبر الكثرة في الطريق[3570] المنحطّة [التي لا تساوي الطريق الأوّل أو لا يترجح عليه][3571]"[3572] "أمّا عند التّساوي أو الرّجحان فمجيئه من طريق آخر يكفي"[3573]. "وحاصله أنّ الحديث الحَسَن[3574] لذاته إذا رُوي من طرق مختلفة حيث كانت رُواته منحطّةً عن مَرتبة رُواة الأوّل، أو من طريق واحد مُساوٍ للأول، إذا[3575] رجح[3576] منه، يرتفع[3577] عن دَرجة الحَسَن إلى درجة الحسن[3578] الصّحيح، و[3579] يصير ثاني قِسمَي الصّحيح المسمّى بالصّحيح لغيره"[3580]. (**وَإِنَّمَا يُحْكَمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ عِنْدَ**

[3558] في (د)، و(ر)، و(ع): فتُبْنى، وفي (ل): فيبتني.
[3559] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 296.
[3560] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ل)، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة: في انقسامه. وهو في (ع)، و(ط): في أقسامه.
[3561] سقط من (ر)، و(ع).
[3562] في (ع): مقال.
[3563] سقط من (د).
[3564] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 257. نقلا عن مفردات ألفاظ القرآن، ص 759.
[3565] سقط من (ر).
[3566] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.
[3567] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: ينجبر. وهذا هو الصحيح.
[3568] في (د): لحفّاظ.
[3569] نقل المؤلف كلام السّخاويّ عن الملّا علي القاري كما أثبتناه في التعاليق الآتية.
[3570] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الطّرق. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر.
[3571] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب بين السطرين، وهو ساقط أصلاً من (ر)، و(ع).
[3572] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 296-297.
[3573] انظر: فتح المغيث للسخاوي، 84/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.
[3574] سقط من (ق).
[3575] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): أو. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر.
[3576] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): أرجح. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر.
[3577] في (د)، و(ر)،: ترتفع.
[3578] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود هنا في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو غير موجود أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر.

تَعَدُّدِ الطُّرُقِ) "أو طريق واحد مُساوٍ له، أو أرجح منه"[3581] كما أشير إليه آنفاً. وإنّما اكتفى بذكر تعدّد الطّرق؛ لأنّ مقصوده بيان فائدة[3582] الهيئة الإجتماعيّة وتلك الفائدة[3583] لا يظهر[3584] إلّا في كثرة الطّرق المنحطّة كما يقال: يحصل من السَّقِيمَيْن مُسْتقيم. أمّا صورة التَّسَاوي أو الرُّجْحَان فليس فيها[3585] كثرة محصِّلة للهَيئة المذكورة؛ لأنّ طريقها واحد على أنّ التَّسَاوي أو الرُّجْحَان ممَّا يعمل بنفسه في الحكم بالصحّة من غير حاجة إلى الكثرة. **(لِأَنَّ لِلصُّورَةِ الْمَجْمُوعَةِ)** أي: للهَيئة الاجتماعيّة التي حَصَلت من التعدّد والكثرة. والصّورة[3586] ما يتميّز به الأعيان عن غيرها كصورة الإنسان وغيره في الحسيّات التي لا يختصّ بإدراكها مُدْرِك دون مُدْرِك[3587] ومنها ما يقال[3588]: صورة الشيء ما به يحصل الشيء بالفعل كصُورة السّرير وما يقال: إنّ التمثال ما يصنعه[3589] وتصوره[3590] مُشَبِّهاً بخلق الله تعالى من ذوات الرّوح والصّورة عامّة وكصُورة العقل ونحوه في المعاني التي لا يُدركها كلّ أحد. ومنها ما أشار إليه قوله صلّى الله عليه وسلّم[3591] "إنّ الله خلق آدم على صورته"[3592]، أي: على صورة[3593] الحقيقة[3594] من الصّفات الجامِعة؛ فإنّ الصّورة بالنّسبة **[١/١٥٠ب]** إليه تعالى مجاز. وفيه كلام آخر[3595] لا يذكر هنا[3596]. وما قالوا[3597] من أنّ "صُورة الشيء ما يؤخذ عنه[3598] عند حذف المشخّصات"[3599]. **(قُوَّةً تَجْبُرُ)** بفتح الفوقانيّة وضمّ الباء[3600] الموحّدة التحتانيّة[3601]؛ لأنّه من الباب الأوّل. والجَبْر خلاف الكسر بمعنى إصلاح الشيء[3602]. **(الْقَدْرَ الَّذِي قَصُرَ)** بضمّ الصّاد[3603]؛ لأنّه من الخامس ككرُم، فيكون من

[3579] سقط من (ق).

[3580] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.

[3581] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.

[3582] في (د): فايدة.

[3583] في (د): الفايدة.

[3584] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تظهر.

[3585] في (ق): فيهما.

[3586] سقط من (ر).

[3587] "دون مدرك" في الأصل مكتوب في الهامش.

[3588] في (د): يقول.

[3589] في (د)، و(ر)، و(ع): تصنعه.

[3590] وفي (ل): يصوّره.

[3591] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[3592] البخاري، "الأنبياء"، 1، (رقم الحديث: 3326)؛ "الاستئذان"، 1، (رقم الحديث: 6227)؛ مسلم، "الجنّة"، 28، (رقم الحديث: 2841)؛ أحمد، المسند، 244/2.

[3593] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: صورته.

[3594] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الحقيقيّة.

[3595] سقط من (د).

[3596] انظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية لرمضان أفندي، ص 160.

[3597] القائل به هو الشريف الجرجانيّ.

[3598] في كتاب التعريفات: منه.

[3599] انظر: كتاب التعريفات، ص 210.

[3600] سقط من (ر).

[3601] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.

[3602] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 183).

[3603] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.

القِصَر كعِنَب خلاف الطّول، ويقال: قصر يقصر قصورًا، فيكون من الباب[3604] الأوّل[3605]. والقصور بالفارسيّة: "بازماندن از[3606] كارى"[3607]. ويقال: "قَصَرَ الصّلوةَ[3608]: جعلها قصيرةً بترك بعض أركانها. وقَصَرَ السّهمُ عن الهدف لم يَبلغه"[3609]. وكلا المعنيَيْن يتجه[3610] هنا؛ لأنّ مَرْجعهما إلى أَصْل واحد في الحقيقة. وقد مرّ تَحْقيقه. (**بِهِ**) أي: بسبب[3611] ذلك القدر[3612]. (**ضَبْطُ رَاوِي الْحَسَنِ عَنْ رَاوِي الصَّحِيحِ**) الجارّ متعلّق بقصر يعني أنّ الصّحيح لغيره والحسن المجبُور بكثرة الطّرق واحد في الحكم. وهو نظير ما يقال في مشروعيّة الصّلوة[3613] مع الجماعة أنّه يحصل للأجزاء المقبولة من كلّ مصلّ هَيْئة اجتماعيّة تجبر[3614] الأجزاء الغير المقبولة بشفاعتها عند الله تعالى[3615]؛ لأنّ تلك الهيئة الوحدانية الّتي هي صُورة صلوة[3616] واحدة مقبولة تصير كالإكسير حين يطرح في النّحاس. (**وَمِنْ ثَمَّ**)[3617] أي: لأجل الجبر[3618] المذكور. (**تُطْلَقُ الصِّحَّةُ عَلَى الْإِسْنَادِ**) فيه إشارة إلى أنّ الصحّة كما تطلق على حال المتن كذلك تطلق على حال الإسناد، فيقال: هذا المتن صَحيح، وهذا الإسناد صحيح. وقس عليه الحسن والضّعيف. (**الَّذِي يَكُونُ حَسَناً لِذَاتِهِ**) فإنّه[3619] إذا كان حسناً لغيره بأن يُروى من وجه آخر لا يحكم له بالصّحّة، بل بالحُسْن. (**لَوْ تَفَرَّدَ**) ذلك الإسناد ولم ينضمّ إليه أسانيد أخرى. و"لو" قيد لما قبله فلا يقتضي الجزاء أو جزاؤه[3620] **[١٥١/١أ]** مَحْذوف بقرينة ما قبله. (**إِذَا تَعَدَّدَ**) أي: الإسناد أيضاً سواء كان تعدّده بمجيئه من وَجه آخر عند التّساوي أو الرجحان أو من وجوه كثيرة عند عدمهما كما سبق. و"إذا" ظرف لقوله "تُطْلَقُ"[3621]. والحاصل أنّ للإسناد في هذا المقام اعتبارَيْن اعتبار التّفرد وبه يكون حسناً لذاته واعتبار التعدّد، وبه يكون صحيحاً وفي كلام المصنّف نوع تَعقيد كما لا يخفى.

(**وَهَذَا**) أي: الحكم بكَون الحديث صحيحاً أو حسناً بالقطع[3622]. (**حَيْثُ يَنْفَرِدُ الْوَصْفُ**) أي: في مَوْضع يَنْفرد وصف الصحّة والحسن بأن يقال: "هذا حديث صحيح"، و"هذا حديث حَسن" إذ لا وجه للتردّد في مثل ذلك الموضع فيكون كلّ من الصحّة والحُسن مجْزوماً به.

[3604] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[3605] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 672-673؛ القاموس المحيط، ص 595.

[3606] في (د): ار.

[3607] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 23/1.

[3608] في (ل): الصلاة.

[3609] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.

[3610] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: مُتَّجِه. وهو في (ع): متحد.

[3611] في (ر): سبب.

[3612] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 297.

[3613] في (ل): الصلاة.

[3614] في (ط): يجبر.

[3615] سقط من (د).

[3616] في (ل): صلاة.

[3617] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 298: وَمِنْ ثَمَّةَ.

[3618] في (د): الخبر، وفي (ع): جبر.

[3619] سقط من (ر). وهو في (ل): فأما.

[3620] في (د): جراؤه.

[3621] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 298.

[3622] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 298.

(**فَإِنْ جُمِعَا**) على صيغة المجهول[3623]. ولَمّا بَعُد قوله "هو الصّحيح لذاته" "هو الحَسن لذاته" وتوّسط كلام آخر في البَين أراد الإيضاح والتّفسير فقال في تثنية الضّمير: (**أَيْ: الصّحيح وَالْحَسَنُ**) بالرّفع؛ لأنّه تَفسير للمرفوع. (**فِي وَصْفِ وَاحِدٍ**)[3624] بإضافة الوصف إلى ما[3625] بَعده. والمعنى فإن جُمع بين الصّحيح والحسن في وصف حديثٍ واحد وأطلقا عليه كما سيأتي، فلا حُكم إذاً بالقطع لا بالصحّة ولا بالحُسن؛ فإنّ الحَسن قاصر عن الصّحيح، ففي الجمع بَينهما في حديثٍ واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته وهما مُتنافيان بخلاف ما إذا جُمع بينهما في وصف حديثين، فإنّه يجوز أن يكون الإسنَاد قاصراً بالنّسبة إلى أحدهما فيكون حسناً وتامّاً بالنّسبة إلى الآخر فيكون صحيحاً. (**كَقَوْلِ التّرمذيّ**) منسوب إلى الترمذة[3626] بالذّال المعجمة وبالمهملة أيضاً؛ لأنّ العجم تسوِّي بَيْنهما. وهي مدينة قديمة معروفة من ورآء نَهر بلخ الذي يقال له: جيحون بثلاثة فراسخ منه على شاطئه الشرقيّ[3627]. قال السّمعانيّ[3628]: "النّاس مختلفون في **[١٥١/١ب]** كيفيّتها: بعضهم يقولون بفتح التاء ثالث الحروف، [وبعضهم يقولون[3629] بضمّها][3630]، وبعضهم بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك[3631] المدينة بفتح[3632] التّاء وكسر الميم، والذي كنّا نعرفه قديمًا فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقول أهل المعرفة ضمّ التاء والميم، وكلّ واحد يقول معنًى لما يدّعيه"[3633] انتهى كلامه. والإمام التّرمذيّ هو أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سَوْرَة بفتح السّين الْمُهْملة البُوغِيُّ الضّرير. "وبوغ بالموحّدة[3634]، كَهُودٍ: قرية بترمذ"[3635]، "والضّرير: الذاهب البَصر"[3636]. وهو مراد من قال: إنّه كان[3637] أكمه إذ الأكمه وإن كان أكثر ما يقال في الذي يُولد مَطْموس العين بحيث لا يكون لعَينه شقّ، لكن قد يقال لمن يذهب عينه. والأولى عدم إطلاقه عليه فإنّه ما كان في هذه الأمّة أكمه بالمعنى الأوّل إلاّ قتادة بن دعامة السَّدُوسي الحافظ على ما في الكشّاف[3638]. فإنّه كان عَيْنه لحماً كوجهه ليس له[3639] أثر شقّ. وقد أصاب صاحب القاموس حيث عبّر عنه بالضرير[3640]، فإنّ الأكمه بالمعنى

[3623] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 298.

[3624] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة مثل طبعات: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 298، ونور الدين عتر، ص66، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 63: فِي وَصفٍ وَاحِدٍ. وهو في طبعات: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 396/1، وعلي حسن عبد الحميد، ص 93، ومحمد نبيل صلاح عبد المجيد، ص 119: فِي وَصفِ حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

[3625] سقط من (ر).

[3626] في (د)، و(ر): ترمذة.

[3627] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملاّ علي القاري، ص 304. نقله فيه عن السخاوي. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، 74/1.

[3628] هو: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، المتوفّى سنة 562 هـ.

[3629] في (ر): يقول.

[3630] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.

[3631] سقط من (د).

[3632] في (د)، و(ر)، و(ع): فتح.

[3633] انظر: الأنساب للسمعانيّ، ص 41 (رقم 711). انظر أيضاً: القاموس المحيط، ص 423.

[3634] في (د) مكتوب تحت السطر.

[3635] انظر: القاموس المحيط، ص 1007.

[3636] انظر: القاموس المحيط، ص 550.

[3637] سقط من (ر).

[3638] انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزّمخشريّ، 364/1.

[3639] في (د)، و(ر)، و(ع): لها.

[3640] انظر: القاموس المحيط، ص 527.

المشهور عندهم هو الأول. وقد رأيت في حُدود المائة الأولى بعد الألف من هو أكمه كقتادة وكان يَسأل في بَعض الطّرق. وقول المولى[3641] الجامي[3642] في حقّ رُودكي الشّاعر:

و أُو از مادر نا بينا زاده[3643]

لا يقتضي كونه أكمه، بل يدلّ على كونه أعمى، وهو الذي يكون لعينه شقّ كالضّرير هذا. والتّرمذيّ كان أحد العلماء الحفاظ الأعلَام وأفضل أئمّة الحديث بعد البُخاريّ ومُسْلم وبعد أبي داود على الأصحّ. وله تَصانيف كثيرة في علم الحديث، وكتابه[3644] الصّحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة[3645] وأحسنها ترتيباً حتى قال الشيخ أبو[3646] عبد الله الأَنصاريّ[3647]: "إنّ كتاب التّرمذيّ أنفعُ من كتاب البخاريّ لسُهولة[3648] العثور"[3649]. ويقال: عدد أَحاديثه ألفان وستّمائة[3650]. وعرض كتابه على **[١٥٢/١أ]** علماء حجاز[3651]، وعلماء خراسان فرَضوا به وكذا من بعدهم[3652]. وأخذ الحديث عن البخاريّ وغيره من الثّقاة[3653]، وأخذ عنه خلقٌ[3654] كثير كالإمام المحبوبيّ[3655] وغيره. توفّي بترمذ[3656] ليلةَ الإثنين الثالث عشر من رجب سنة[3657] تسع وسبعين ومأتين[3658]. **(وَغَيْرِهِ)** كيَعْقوب بن شَيْبة[3659]، فإنّه جمع بين

[3641] سقط من (ر).

[3642] هو: نور الدين عبد الرحمن بن نظام الدين أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسّر، فاضل. ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) وانتقل إلى هراة. وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها سنة 898 هـ. له تفسير القرآن، وشرح فصوص الحكم لابن عربي، وشرح الكافية لابن الحاجب وهو أحسن شروحها سمّاه بالفوائد الضيائيّة، والدرر الفاخرة في التصوف والحكمة، وشرح الرسالة العضدية في الوضع، وغير ذلك. وله كتب بالفارسية. انظر: الأعلام للزركلي، 296/3.

[3643] هذه الجملة باللغة الفارسيّة تعني "وهو ولد من أمّه أعمى".

[3644] في (د): كتاب.

[3645] في (د): فايدة.

[3646] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[3647] هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاريّ الهرويّ، المتوفّى سنة 481 هـ. صاحب كتاب منازل السائرين. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1183/3-1191 (رقم 1028)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 503/18-518 (رقم 260)؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملّا علي القاري، 72/1.

[3648] في (ق): سهولة.

[3649] انظر: شروط أئمّة الستّة لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ، ص 101؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 277/13؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملّا علي القاري، 71/1-72.

[3650] ما ذكره المؤلّف من عدد الأحاديث غير موافق لما هو موجود في جامع الترمذي.

[3651] هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الحجاز.

[3652] انظر: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 634/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 274/13؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 336/9؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملّا علي القاري، 72/1.

[3653] هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى:: الثقات.

[3654] سقط من (ق).

[3655] هو: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، مُفِيد مَرْوَ، أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مَحْبُوبِ بنِ فُضَيْلٍ الْمَحْبوبِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ، رَاوِي جَامِعِ أَبِي عِيسَى التِّرْمِذَيِّ عَنْهُ، المتوفّى سنة 340 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 537/15 (رقم 315)؛ الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، 31/2؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 373/2.

[3656] في (د): بترمد.

[3657] في (د): ستّة.

[3658] انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 250/26-252 (رقم 5531)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 633/2-635 (رقم 658)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 270/13-277 (رقم 132)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 678/3 (رقم 8035)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 335/9-336 (رقم 6497)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 174/2-175.

الصحّة والحُسن في مواضع في كتابه المسمّى بالأحكام[3660]. (**حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**) مقول للقول أي: هذا المذكور حديث حَسن صحيح. قال ابن الصّلاح: "وَتَخْتَلِفُ النُّسَخُ مِنْ كِتَابِ التِّرمذيّ فِي قَوْلِهِ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ " أَوْ "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ" وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَيَنْبَغِي أَنْ تُصَحِّحَ أَصْلَكَ بِهِ بِجَمَاعَةِ أُصُولٍ، وَتَعْتَمِدَ عَلَى مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ"[3661]. (**فَلِلتَّرَدُّدِ**) هو بالفارسيّة: "آمد شُد كَرْدن، ويُعدَّى بإلى"[3662]. استُعمل في التوقّف وعدم القطع؛ لأنّه لا يخلو عن الاضطراب[3663]، والمجيء والذّهاب والإقدام تارةً، والإحجام أخرى "كما يقال للمتردّد في أمر: أراك تُقَدِّم رِجْلاً وتُؤخّر أخرى"[3664]، أي: تارةً تريد الذّهاب فتقدّم رجلاً، وتارةً لا تُريد فتؤخّر أخرى. والمعنى فالجمع بين لفظي الحسن والصّحيح في وصف حديث واحد، إنّما هو للتوقّف وعدم القطع. (**الْحَاصِلِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ**) سَبق معنى المجتهد. والمراد به ههنا هُو التّرمذيّ وأمثاله ممّن جمع بَيْن اللفظين، فإنّ أصحاب التّصانيف المعتمدة بين أهل الحديث كأرباب المذاهب بَيْن الفقهاء. (**فِي النَّاقِلِ**) أي: في حقّ النّاقل وصفاته[3665] وشأن الرّاوي وما يعتبر في رواياته. (**هَلِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ**) أي: في الناقل[3666]. (**شُرُوطُ الصِّحَّةِ**) وقيودها على ما وَقعت الإشارة إليها في حدّ الصّحيح. (**أَوْ قَصُرَ عَنْهَا**) ككرم النّاقل[3667] أ[3668] قصر النّاقل عن تلك[3669] الشّروط فلم يَنَلْها ولم يَبْلغ شاؤها[3670] ولم يجتمع **[١٥٢/١ب]** فيه ذلك. هذا هو الذي يَقْتضيه السّوق؛ لأنّ ضمير فيه إلى النّاقل. فالظّاهر في العبارة أن يقول" "أو تقاصرَتْ"؛ لأنّ معنى "هل اجتمعت" إلخ[3671]: هل[3672] تكاملَتْ فيه الشّروط فيكون مقابله أو تقاصرَتْ فلم تتكامَلْ هي فيه. وأمّا إرجاع ضمير قصر إلى المنقول[3673] فهو وإن كان في المعنى سديداً كما يظهر من قولهم "إنّ الحَسن قاصر عن درجة الصّحيح"، لكن فيه ما ذكر من المخالفة المقتضية للفكّ بين الشقّين.

[3659] هو: يَعْقُوبُ بنُ شَيْبَةَ بنِ الصلْتِ بنِ عُصفُورٍ البَصرِيُّ، الحَافِظُ، الكَبِيرُ، العَلاَّمَةُ، الثِّقَةُ، أَبُو يُوسُفَ، السَّدُوسِيُّ، البَصرِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ (الْمُسْنَدِ الكَبِيرِ)، العديمُ النَّظيرِ المعلّل، الَّذِي تَمَّ مِنْ مسَانيدِهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلاَثِيْنَ مجلَّداً، وَلَوْ كَمُلَ لَجَاءَ فِي مائَةِ مُجَلَّدٍ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 14/281-283 (رقم 7575)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 2/577-578 (رقم 601)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 12/476-479 (رقم 174)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 2/146.

[3660] قال قاسم بن قطلوبغا: "قوله "كقول التّرمذيّ وغيره" كيعقوبَ بن شَيْبَة، فإنّه جمع بين الصحّة، والحُسن، والغريب في مواضع من كتابه. وكأبي علي الطوسيّ، فإنّه جمع بين الصحّة، والحُسن في مواضع من كتابه المسمّى بـ الأحكام." القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 60. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 298-299، وذكره المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 1/396-397. أبو علي الطوسي هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الرَّحَّالُ، أَبُو عَلِيٍّ الحَسنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصرٍ الطُّوسِيُّ، المِلَقَّبُ: بِكَرْدُوْشٍ، المتوفّ سنة 312 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 3/787-788 (رقم 869)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 15/6-8 (رقم 2). كتابه المسمّى بـ الأحكام مطبوع باسم مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الأحكام (جامع التّرمذيّ) بتحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي (مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1415).

[3661] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 36.

[3662] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 2/810.

[3663] في (د): الاضطرب.

[3664] انظر: كتاب التعريفات، ص 285.

[3665] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 299.

[3666] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 299.

[3667] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3668] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ع): أي. وهو ساقط أصلاً من (ل).

[3669] هو في الأصل مكتوب فوق السطر.

[3670] في (د): شأنها.

[3671] في (د)، و(ر): إلخ.

[3672] في (ر): بل.

[3673] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 299.

(**وَهَذَا**) أي: إطلاق الوصفين معاً للتردّد في النّاقل. (**حَيْثُ**) أي: واقع في مَوْضع[3674]. (**يَحْصُلُ مِنْهُ**) أي: من المجتهد[3675]؛ لأنّه هو المتردّد في النّاقل. (**التَّفرُّدُ**) أي: الانفراد[3676]. (**بِتِلْكَ الرِّوَايَةِ**) بأن لَيْس للحديث عنده إلّا إسناد واحد[3677]. قيل[3678]: يَرِدُ على هذا ما إذا كان المتفرِّد قد جَمع شُروط الصحّة عندهم"[3679]. وفيه أنّ هذا الاعتراض إنّما نشأ من إرجاع ضمير منه إلى النّاقل[3680]. وقد سبق أنّه راجع إلى المجتهد فالكلام لَيْس في النّاقل، واجتماع الشروط[3681] [أي: واجتماع شروط][3682] الصحّة فيه في نفس الأمر بل في المجتهد الذي ينقل الحديث عنه، فإنّه إذا لم يصل إلى حقيقة حاله في الكمال والنّقصان لم يكن له أن يحكم بشيء من الوَصْفين فلو كان عنده وجه آخر أو أكثر لم يبق للتردّد مجال؛ لأنّ كثرة الطّرق تُرقي الخبر من مرتبة إلى ما فوقها كما سيجيء.

(**وَعُرِفَ بِهَذا**) الجواب الذي هو أنّ الجمع بينهما للتردّد المذكور. (**جَوَابُ مَنِ اسْتَشْكَلَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ**) المتغايرَيْن في موصُوف وَاحد[3683] كالصحّة والحُسن، فإنّه كالجمع بين العالي والسّافل مع تنافي المشتقّ منه. والاستشكال عدّ الشيء مشكلاً، والْمُشكِل ما فيه شِكال وقيد يحتاج إلى الإزالة يقال: شكل الدابّة: قيّدها بالحبل ونحوه، وأشكل عليه الأمر: **[١٥٣/١أ]** التبس[3684] (**فَقَالَ**) أي: معترضاً[3685]. والفاء تفسير للاستشكال. (**الْحَسَنُ**) أي: الحديث الحسن. (**قَاصِرٌ عَنِ الصّحيح**) في الدّرجة لكون راويه قاصراً في الحفظ والوثوق عن راوي الصّحيح غير بالغ مرتبة[3686] وإن كان مرتفعاً عن حال مَن دُونه من راوي الضّعيف. فالقُصور في الحقيقة راجع إلى[3687] الرّاوي لا إلى المرويّ، فإنّ نسبة القُصور إلى المرويّ من ترك الأَدَب لكن لَمّا ألجأهم إلى ذلك ما أَحدثوا من اصطلاحاتهم قالوا: هذا الخبر قاصر عن هذا، وهذا الحديث منكر ونحوه. (**فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ**) القاصر والكامل. (**إِثْبَاتٌ لِذَلِكَ الْقُصُورِ**) من حيث الوصف القاصر. (**وَنَفْيُهُ**) أي: نفي لذلك القصور من حيث الوصف الكامل. والنّفي والإثبات لا يَتوارَدان على شيء واحد في حالة واحدة لإفضائه إلى الجمع بين المتناقضين. فقوله "ونفيُه" بالرّفع عطف على الإثبات[3688] كما دلّ عليه كلام ابن الصّلاح حيث قال في مقدّمته[3689]: "ففي الجمع بينهما في حديث واحد[3690] جمعٌ بين نفي ذلك القصور

[3674] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3675] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3676] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3677] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3678] القائل به هو أبو المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تلميذ ابن حجر.

[3679] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 61. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 300، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 397/1-398.

[3680] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3681] في (د)، و(ر)، و(ع): شروط.

[3682] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش. وهو موجود في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه ساقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[3683] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3684] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 462-463؛ القاموس المحيط، ص 1317-1318.

[3685] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3686] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، (ر)، وفي النّسخ الأخرى: مرتبته.

[3687] سقط من (د).

[3688] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3689] في (ق): مقدمة.

[3690] سقط من (د).

وإثباته"[3691] انتهى. وقيل[3692]: هو بالجرّ عطف على ذلك القُصور أي[3693]: وإثبات لنفي ذلك القصور[3694] أيضاً، فيكون كلّ من القصور ونفيه داخلاً تحت الإثبات، وعلى[3695] الأوّل تحت الجمع وهو واضح[3696] [وأوْفق باستعمالات أهل العربيّة. ومما قرّرنا يعلم أنّ الذي استشكل الجمع][3697] المذكور هو ابن الصّلاح ومن تَبِعه[3698].

[الكلام حول قولهم: حسن صحيح]

(**وَمُحَصَّلُ الْجَوَابِ**) المتقدِّم[3699]. وظاهر ما ذكره يقتضي أنّ المحصّل تَفْصيل[3700] بعد الإجمال لا عكسه كما ذهب إليه بعضهم[3701]. وقد سَبق أنّ التّحصيل في اللّغة: الجمع، وفي العُرف: جمع العلم مطلقاً. والمحصِّلون المريدُون لأن يجمعوا العلم. ومنه عبّر شارح الإيضاح[3702] عن التّفتازانيّ[3703] وذلك حين تأليفه المطوّل إذ لم يكن وقتئذ مُسْتكمِلاً **[١٥٣/١ب]** لجميع العلوم المطلوبة عرفاً. (**أَنَّ تَرَدُّدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ**) أي: اختلاف حُذَّاقِهِمْ وتغاير كَلْم نقّادهم العارفين بمحلّ الجَرح والتّعديل[3704]. وكونهم أئمّة بمعنى أنّ من بَعْدهم يقتدي بهم في أمر الحديث. (**فِي حَالِ نَاقِلِهِ**) أي: شأن رَاوي[3705] الحديث كمالاً وقُصوراً. والحال ما يختصّ به الإنسان وغيره من أموره المتحوّلة المتغيّرة في نفسه وجِسْمه وقنياته. فقول بعض النّاس لبعضهم: كيف حالك؟ سؤال عمّا يُلابسه من الأمر الذي من شأنه أن يتحوّل إلى ما يغايره كالصحّة والمرض[3706] والغنى والفقر والعزّ والذّل والقوّة والضّعف ونحو ذلك. (**اقْتَضَى لِلْمُجْتَهِدِ**) كالتّرمذيّ وأمثاله[3707] من أصحاب التّخاريج والأسانيد وأرباب الكتب الْمُوثّقة والمسانيد. ومعنى "اقتضى له" كان أمراً ضَروريّاً له بلا صارف يَلْويه.

[3691] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 39.

[3692] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3693] في (د) مكتوب في الهامش.

[3694] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 300.

[3695] في (د): "وعلى وعلى" بالتّكرار.

[3696] في (د)، و(ر)، و(ع): أوضح.

[3697] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[3698] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 39.

[3699] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 301.

[3700] في (ق): يتصل.

[3701] المؤلّف يقصد به أبا البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (المتوفّى سنة 1094 هـ.)؛ لأنّه قال في الفرق بين محصل الكلام وحاصل الكلام: "مُحَصل الْكَلَام: إِجْمَال بعد تَفْصِيل، وحَاصِل الْكَلَام: تَفْصِيل بعد الْإِجْمَال". الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص 288. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 333.

[3702] هو: برهان الدين حيدر بن محمد الخَوافي الصدر الهروي، مفسّر، متكلّم، فرضي، عالم بالمعاني والبيان والعربيّة، المتوفّى بعد سنة 820 هـ. هو من تلاميذ سعد الدين التّفتازانيّ. من تصانيفه: حاشية على حاشية سعد الدين على الكشاف للزمخشري في التفسير، شرح الإيضاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان، شرح المواقف للإيجي في علم الكلام، وشرح السراجية في الفرائض. انظر: معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 92/4.

[3703] هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازانيّ، الإمام العلامة، عالم النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والأصلين، والمنطق، وغيرهما. شافعيّ المذهب. وله : شرح العضد، شرح التلخيص – المطول – والمختصر، شرح القسم الثالث من المفتاح، التلويح على التنقيح في أصول الفقه، شرح العقائد، المقاصد في الكلام، شرحه، شرح الشمسية في المنطق، شرح تصريف العزي، الْإِرْشَاد فِي النَّحْو، حَاشِيَة الْكَشَّاف لم تتمّ، وغير ذلك. توفّي بسمرقند سنة 792 هـ. انظر لترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 285/2 (رقم 1992)؛ شذرات الذّهب لابن العماد، 547/8.

[3704] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 301.

[3705] في (ق): راى.

[3706] سقط من (د).

[3707] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 301.

(**أَنْ لَا يَصِفَهُ**) أي: الخبر المنقول. (**بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ**) أي: مقتصراً عليه لما عنده من التردّد. الحاصل من اختلاف الأئمّة من غير تَرجيح لأحد[3708] الجانبَيْن على الآخر بكثرة الطّرق وعدّة الوجوه. (**فَيُقَالُ فِيهِ:**) بالرّفع أي: في ذلك الخبر المردّد[3709] فيه. والأظهر "فيقول" أي: المجتهد القاضي عليه شاهد الحال. (**حَسَنٌ**) أي: هو[3710]حسن وذلك. (**بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ**) أي: وصف ذلك الْمَنْقول. (**عِنْدَ قَوْمٍ**) من الأئمّة وهم الذين وَصفوه بوَصْف الحُسن وحَطُّوا درجته عن درجة[3711] الوصف بالصحّة على ما أدّى إليه رأيهم بعد التّتبع الكثير والتفحّص الوفير. والقوم مذكور فيما سبق. وقول زُهَيْر[3712]:

"أَقَوْمٌ [آلُ حِصْنٍ][3713] أَمْ نِسَاءُ"[3714]

يقتضي اختصاص القوم بالرّجال؛ لأنّهم القوّام على النّساء، وعليه الجمهور. (**صَحِيحٌ**) أي: هو صحيح وذلك (**بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ عِنْدَ قَوْمٍ**) أخرى[3715] منهم[3716]. وهم الذين وَصَفوه بوَصْف الصحّة ورقّوا دَرجته تَرْقيةً **[١٥٤/١أ]** فكان أعلى عن الحَسن، وذلك أيضاً بحسب رأيهم فيه بعد التنقير[3717] الطّويل. فإن قلتَ: كان الظّاهر أن يؤخذ بقول من قال بالصحّة؛ لأنّه العمل بالأَعْلى. قلتُ: حُسن الظّن بكلّ من الفريقين سواء، فالميل إلى أحد الجانبَيْن عدول عن الاحتياط الذي هو التوقّف في مثل هذا المقام. وكلٌّ من الصّحيح والحَسن وإن كان ممّا يُحتجّ به، لكن قد سبق أنّ الصّحيح أقوى من الحَسن فالحكم بالأقوى مع عدم المرجّح والمصحّح مَردُود على أنّ كونه أقوى إنّما هو بَعد التّصحيح وهو ليس بثابت بعد من اتّفاق. وههنا قاعدة وهي "أنّ المعرّف إذا أُعيد يكون الثّاني عين الأوّل سَواء كان مَعْهوداً أو جنساً، وأمّا المنكّر فيحتمل أن يُراد بالثّاني فردٌ مغايرٌ لما أُريد بالأوّل"[3718]. فقوله عند قوم[3719] الثّاني غير الأوّل نحو: جِسْم وحسم[3720]، وغرض[3721] وعرض[3722]، ونظائر[3723] ذلك.

[3708] في (ر): أحد.

[3709] في (ق): المردود.

[3710] سقط من (د).

[3711] في (د): درجته.

[3712] هو أبو سُلْمى (أبو بجير) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث المزني المضري، المتوفّى سنة 609 م. شاعر جاهلي. ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة، وكان يقيم في الحاجز من ديار نجد. من آثاره: ديوان شعر. انظر: معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 186/4).

[3713] ما بين المعقوفتين في (ع): الأحصن.

[3714] هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 12، وصدره: وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي. وهو من قصيدة مطلعها: عفا من آل فاطمة الجواء فَيُمْنٌ فالقوادم فالحساء. انظر للبيت أيضاً: مفردات ألفاظ القرآن، ص 693.

[3715] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): آخرين، وفي (ل): آخر. وهو في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري: آخرين.

[3716] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 301.

[3717] في (د): التفسير، وفي (ر): تنفير.

[3718] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 173/9. انظر أيضاً: انظر: روح البيان للمؤلف، 473/10 (تفسير سورة الانشراح، الآية: 6).

[3719] في (د): عدم.

[3720] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): وجسم.

[3721] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): وعرض.

[3722] في (ط): وعرص.

[3723] في (ع)، و(ل): نظاير.

(**وَغَايَةُ مَا فِيهِ**) أي: في الجواب. "و"ما" مَوْصُولة، صلتها محذوفة تقديره: غاية ما وُجِد وما حصَل فيه. والموصول مع صلته مضاف إليه لـ"غاية". فاكتسب "الغاية" التعريفَ من المضاف إليه. فصلح أن يكون مبتدأً؛ لأنّ "ما" الموصولة[3724] [مع الصّلة][3725] معرفة وإن كانت نكرة بدون الصّلة" كما في الحواشي الحسنيّة على المطوّل[3726]. (**أَنَّهُ**) أي: قوله حَسن صحيح. (**حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ التَّرَدُّدِ**)[3727] والشكّ. فإنّ "أو" للدّلالة على أَحد الأمرين، أو الأمور حال كون ذلك الأحد غير معيّن عند المتكلّم. وأمّا "أو" في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[3728] فإنّها مُسْتعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها، والعموم مستفاد من وقوع أحد المبهم في سياق النّفي لا من كلمة "أَوْ" أي: لا تطع[3729] كلّ وَاحِدٍ منهما فـ"أَوْ" للتّقسيم، فإنّ المراد[3730] بالإثم ما عدا الكفر إذ العامّ إذا قوبل بالخاصّ يراد به ما عدا ذلك[3731] الخاصّ[3732]. (**لِأَنَّ حقَّهُ أَنْ [١/١٥٤ب] يَقُولَ: حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ**) الحقّ يجيء بمعنى الواجب، وبمعنى الجدير. [فالأوّل][3733] من حَقّ بالفتح، والثاني من حُقّ لك أن تفعل ذا بالضمّ، ومن الثاني قوله عليه الصّلوة[3734] والسّلم[3735]: "كان حقّاً على الله أن يُدخله الجنّة"[3736] إذ لا يجب على الله شيء عند أهل السنة، نعم يَجب بإيجابه لا بإيجاب الغير فيصير المآل إلى الوعد المؤكّد. والمعنى لأنّ ما يحقّ وينبغي أن يكون القول عليه أن يقول القائل: الجامع حسن أو صحيح. وفيه أنّ هذا إنّما يجري إذا قطع[3737] بالتردّد، فلعلّ القائل أراد الشقّ الثاني كما سيذكره. وعنه يُفصح عبارة ابن الصّلاح في مقدّمته[3738]، وجوابه أنّ هذا مفروض في صُورة التفرّد دون التعدّد كما سلف.

(**فَهَذَا**)[3739] الحذف[3740]. (**كَمَا حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ**[3741])[3742] الكاف للتّنظير[3743]، و"ما" مَصْدريّة[3744] كما في قوله تعالى ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ﴾[3745] أي: عنتكم. وأراد بحرف العطف الواو فإنّ "أَوْ" وإن كانت

[3724] في (د): الموصوله.

[3725] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3726] حاشية المطوّل لحسن جلبي محمد شاه بن شمس الدين الفناري الحنفي (المتوفّى سنة 886 هـ). النص المذكور لم أجده فيه. نسبه المؤلّف أيضاً إليه في فروق حقي، ص 129.

[3727] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 93، ومحمد نبيل صلاح عبد المجيد، ص 120: حَذَفَ مِنْهُ حَرْفَ التَّرَدُّدِ.

[3728] سورة الإنسان، الآية: 24.

[3729] في (ق): يقطع.

[3730] في (ق): أوها لإثم.

[3731] في (ر) مكتوب بين السطرين.

[3732] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 211.

[3733] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3734] في (ل): الصلاة.

[3735] في (د)، و(ل): والسّلام. وهو في (ع): عليه السّلام.

[3736] البخاري، "الجهاد"، 4، (رقم الحديث: 2790)؛ "التوحيد"، 22، (رقم الحديث: 7423)؛ أحمد، المسند، 335/2، 339.

[3737] في (د): طع.

[3738] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 39.

[3739] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: وهذا.

[3740] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 302.

[3741] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 302: يُعَدُّ.

[3742] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 93، ومحمد نبيل صلاح عبد المجيد، ص 120: كَمَا حَذَفَ حَرْفَ الْعَطْفِ مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ.

[3743] في (د): للتنطير.

من الحروف العاطفة أيضاً لكنّها حاملة لمعنى زائد[3746] على مطلق العطف، وهو الدّلالة على أحد الأَمرين كما مرّ. وبعده مقابل[3747] قبله[3748]. والضّمير عائد إلى القسم الأوّل وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار التردّد الذي حقّه أن يؤتى فيه بأو[3749] الفاصلة. والمعنى نظير حذف الواو من القسم الثاني الذي[3750] يجيء بعده وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار الإسناد[3751] الذي حقّه أن يؤتى فيه بالواو الجامعة فكما حُذف هناك الواو حذف هنا أَوْ؛ لأنّ أحدهما نظير الآخر في الحذف وإن كان من حيث هو مقابلاً له. وأمّا إرجاع الضّمير إلى حرف العطف على معنى من المعطُوف الواقع بعد حرف العطف كما إذا كان الخبر متعدّداً نحو: زيد عالم عاقل، فلا معنى له أصلاً إذ لَيْس هناك مَعطوف واقع بعد حرف العطف؛ [لأنّ حرف العطف][3752] فيه غير مذكور فحذف حرف **[١/١٥٥أ]** العطف من الذي يجيء بعد حرف العطف لغو من الكلام، ولو كان مراده هذا المعنى يقال كما حُذف حرف العطف من بعض المعطوفات. وإنّما قلتُ: بعده مقابل قبله؛ لأنّ بعض الحَمْقى[3753] ذهب إلى كَونه "يُعدّ" على أنّه مجهول من العدّ[3754] الذي بمعنى الإحصاء، وهو تصحيف جدّاً ولعب بالكلمة قطعاً؛ لأنّ العدّ إنّما يطلق على مثل قولهم: دارٌ، غلامٌ، جاريةٌ،[3755] ثوب. وليس في التّعداد تركيب[3756] بحيث يقتضي العامل، والذي هو بصَدده[3757] بخلافه. فعليك بعطف القلب إلى الحقّ الذي لا مَحيد عنه، وإيّاك إذا رأيت الجيّد أن تعدّ الزّيف والبنهرج[3758] منه.

(**وَعَلَى هَذَا**) أي: على ما مرّ من الجواب الذي يقتضيه القسم الأوّل. (**فَمَا**) أي: فالحديث الذي. (**قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ؛ دُونَ مَا قِيلَ فِيهِ: صَحِيحٌ**) "دون" خبر الْمَوْصُول، [وهو][3759] بمعنى أَدْنى وأَنْزل[3760]. أي: الحديث الذي جمع فيه بين الوَصفين أَدْنى وأَنْزل من الذي أُفرد فيه وصف الصّحيح .(**لِأَنَّ الْجَزْمَ**) أكرم[3761]. (**أَقْوَى مِنَ التَّرَدُّدِ**) أي: لأنّ القطع الذي يُفيدُه أفراد الوصف أقوى من التردّد والشكّ الذي يُفيدُه الجَمْع؛ لأنّ المسألة مَفْروضة في التردّد. والحاصل أنّ الصّحيح المقطوع أقوى من الصّحيح المشكوك. يقال: "جَزَمَ الأمرَ[3762] جزماً: قطعه[3763] قطعاً لا عودة

[3744] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 153.
[3745] سورة التوبة، الآية: 128.
[3746] في (د)، و(ر)، و(ل): زايد.
[3747] في (ع): مقابلة.
[3748] في (ر): لما قبله.
[3749] في (ر): بالواو.
[3750] سقط من (د).
[3751] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الإسنادين.
[3752] سقط من (ق).
[3753] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.
[3754] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 302.
[3755] في (د)، و(ر): جاريه، وفي (ع): جاية.
[3756] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303.
[3757] في (د): بصده.
[3758] في (ط)، و(ل): والنهرج.
[3759] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).
[3760] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 89.
[3761] سقط من (ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل).
[3762] في الأصل مكتوب بين السطرين.
[3763] في (ق): ما قطعه.

فيه"[3764]، وهو معنى العَزم؛ لأنّه فوقه[3765] الهمّ إذ الهمّ تَرجيح قَصْد الفعل، والعزم قوّة ذلك القصد[3766]. وجزم اليمين أَمْضاها فلم يَحْنث فيها. (**وَهَذَا**) أي: ما ذكر من الجواب بالتردّد. (**حَيْثُ التَّفَرُّدُ**) أي: في موضع ليس للحديث عند المجتهد كثرة طرق وتعدّد وُجوه بل إسناد واحد، فإنّه لا بدّ أن يُعتبر فيه التردّد إذ[3767] لا وَجْه [للحمل على وجه][3768] آخر، وإعادة[3769] ربطاً لما بَعده بما قبله؛ لأنّ المتن دمجٌ في ضمن الشرح كما سَبق **[١/١٥٥ب]**. وقد طالت المسافة فاحتيج إلى التذكر[3770] على أنّ فيه شائبة التعلّق بقوله "فما قيل فيه" إلخ[3771] فيكون كَالتّأسيس من حيث إنّ ذلك المعنى لم يذكر فيما مَضَى صريحاً ويؤيّده التّقرير الآتي.

(**وَإِلاَّ**؛ **أَيْ: إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّفَرُّدُ**) بل ثبت التعدّد في الإسناد. وهذا تصوير للمعنى وإلّا فالظّاهر من حيث اللفظ أن يقدّر "وإنْ لا". فإنّ "إلّا" في هذا الموضع[3772] مركّب من "إنْ" و"لا" وكلّ منهما يقتضي الفعل فحذف الفعل وقلب النّون لاماً ثمّ أُدغم أحدهما في الآخر[3773]. وفي القاموس: "إنْ المكسُورةُ الخفيفةُ: تكون في[3774] شرطية نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾[3775]، ﴿وَإِنْ تَعُودُوا[3776] نَعُدْ﴾[3777]، وقد يقترن[3778] بلا، فَيَظُنُّ [الغِرُّ][3779] أنّها إلّا الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[3780]، و﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾[3781]"[3782] انتهى. وهنا سؤال وهو أنّ "إذا" تردّ الماضي إلى المستقبل و"لم"[3783] بخلافها، فكيف جاز اجتماعهما؟ والجواب: "إنّ "إذا" عند نحاة البصرة حقيقة في الظّرف. وقد يجيء[3784] للشّرط من غير سُقوط معنى الظرف نحو: إذا قمتَ قمتُ. أي: أقوم[3785] وقت قيامك تعليقاً لقيامك بقيامه بمنزلة تعليق الجزاء بالشّرط"[3786]. فيكون المعنى وقت عدم[3787] حصول التفرّد. (**فَإِطْلَاقُ الْوَصْفَيْنِ**) المتبايِنَيْن[3788]

[3764] انظر أيضاً: القاموس المحيط، ص 1406.

[3765] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فوق. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[3766] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص227، 341؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 274.

[3767] في (ر) مكتوب بين السطرين.

[3768] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3769] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: وأعاده. وهذا هو الصحيح.

[3770] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: التذكير.

[3771] في (ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[3772] في (ر)، و(ق): المواضع. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت ههنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى.

[3773] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 36. نقله فيه عن شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النّسفيّة لرمضان أفندي. انظر: ص 120.

[3774] سقط من (د)، و(ر)، و(ع). وهو غير موجود أيضاً في القاموس المحيط.

[3775] سورة الأنفال، الآية: 38.

[3776] هو في جميع النّسخ: يَعُودُوا، إلّا أنّه في (ع): تَعُودُوا.

[3777] سورة الأنفال، الآية: 19.

[3778] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تقترن. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[3779] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، غير أنّه في (ع)، و(ل): الغير.

[3780] سورة التوبة، الآية: 40.

[3781] سورة التوبة، الآية: 39.

[3782] انظر: القاموس المحيط، ص 1519.

[3783] هنا في هامش (ر): "أي: لفظة لم".

[3784] في (د)، و(ر)، و(ل): تجيء.

[3785] في (د): قوم.

[3786] ذكره المؤلّف في روح البيان، 371/4 (تفسير سورة الرعد، الآية: 11) كما هنا من غير أن ينسبه إلى أحد، إلّا أنّه نقله في فروق حقّي، ص 28) عن تفسير السمرقندي المسمّى بـ بحر العلوم للشيخ الفاضل السيد علاء الدين علي بن يحيى السمرقندي. ستأتي ترجمته مفصلاً. انظر للنص المذكور في تفسير السمرقندي عند

وإرسالهما عبارةً أو كتابةً. (**مَعاً**) أي: حال كونهما مجتمعَيْن[3789]. (**عَلَى الْحَدِيثِ**) الواحد[3790] والخبر المنفرد متعلّق بالإطلاق. (**يَكُونُ**) أي: يصحّ ويجوز[3791]. فإنّ الكون كلّ أمر وُجوديّ وهو خلاف الباطل. فظهر أنّ الباطل المطلق وكذا الْمُمْتنع لا يَصحّ وُجوده ولا يجوز وُقوعه. (**بِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ**)[3792] "مختلفَيْن لا أنّ[3793] يجب، لجواز أن لا يلزم صحّة شيء من الإسنادين في بعض المواد، فح[3794] يجري فيه التّوجيه الأوّل المبنيّ على التردّد، فاندفع به قول تلميذه[3795] يرد عليه ما إذا كان كِلَا الإسنادين على شرط **[١/١٥٦أ]** الصّحيح"[3796]. (**أَحَدُهُمَا**) أي: أحد ذَيْنك الإسنادين. (**صَحِيحٌ**) واقع على شروطه. (**وَالْآخَرُ حَسَنٌ**) أي: والإسناد الآخر حَسن واقع دون شروط الصّحيح. والحاصل أنّ قولهم "هذا حديث حَسن صحيح" محمول على هذا المعنى عند تعدّد الإسناد لقُصور[3797] الحَسن عن الصّحيح ولعدم جواز إرادة اللفظ لتناوله الضّعيف. قال ابن الصّلاح: "عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ[3798] مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَرَادَ بِالْحُسْنِ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيَّ وَهُوَ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَلَا يَأْبَاهُ الْقَلْبُ، دُونَ الْمَعْنَى الِاصْطِلَاحِيِّ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ"[3799] انتهى. وفيه أنّ بعض الضّعيف قد يشارك الصّحيح في فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى، فلا يحصل الفرق بينهما فكيف الميل بأحدهما دون الآخر وليس عند كل أَحد ملكةُ ذَوْقٍ يُدرك بها الأمرَ على ما[3800] هو عليه كما يحصل للبلغاء من استقراء خواصّ تركيب[3801] أَهل البلاغة على أنّ الذَّوْق قرينة عقليّة وأمارة نفسيّة لا يجري[3802] في القطع بالنّقل، فلم يبق إلّا الرّجوع إلى التّفتيش عن أحوال الرّواة.

(**وَعَلَى هَذَا**) أي: على التّوجيه الثّاني من اعتبار الإسنادَيْن إذا كان للحديث غير وَجْه. (**فَمَا قِيلَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ؛ فَوْقَ مَا قِيلَ فِيهِ**[3803]: **صحيحٌ؛ فَقَطْ**) أي: بدون انضمام الحَسن إليه. (**إِذَا كَانَ**) ذلك الصّحيح. (**فَرْداً**) ليس له إلّا إسناد واحد، ثمّ علّل الفوقيّة الدرجيّة يقول: (**لِأَنَّ كَثْرَةَ الطُّرُقِ تُقَوِّي**) الحديث فيرقي بها من مرتبة الصّحيح إلى

قوله تعالى في سورة الرعد، الآية: 11 ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ﴾: (من سورة الفاتحة إلى سورة النحل)، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم لاله لي، تحت رقم: 00098، ورقة: 593 أ.

[3787] سقط من (ق).

[3788] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303.

[3789] في (د): مجتمعتَيْن. وهو في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303: مجتمعَيْن.

[3790] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303.

[3791] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303.

[3792] ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (ق) مكتوب في سطر المتن وفي الهامش أيضاً تنبيهاً على متن نخبة الفكر.

[3793] في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303: أنّه.

[3794] كما في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): فحينئذ.

[3795] أي: ابن قطلوبغا. وكلامه في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 62. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 304، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 1/403-404.

[3796] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 303-304.

[3797] في (ق): ولقصور.

[3798] سقط من (د).

[3799] علوم الحديث لابن الصلاح، ص39.

[3800] سقط من (د).

[3801] في (د)، و(ر)، و(ع): تراكيب.

[3802] في (د)، و(ر)، في (ط)، و(ل): لا تجري.

[3803] هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ل). وكذا هو موجود في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

مرتبة الأصحّ. والحاصل أنّه إذا انضمّ الحَسن إلى الصّحيح يكون الصّحيح أصحّ كما أنّه إذا جاء الحَسن من طرق كثيرة حكم بصحتّه، فالحُسن داخل في الصحّة ضمناً كما أنّ الصحّة داخلة في الأصحّ كذلك.

(**فَإِنْ قِيلَ**:) إشارة إلى قوّة السّؤال بحسب عُرف أَهل العربيّة. (**قَدْ صَرَّحَ التِّرْمِذِيُّ**)[3804] أي: ذكر صَريحاً لا **[١٥٦/١ب]** خفاء فيه. (**أَنَّ**[3805] **شَرْطَ**) الحديث. (**الْحَسَنِ أَنْ يُرْوَى**) ذلك الحَسن. فهو على صيغة المجهول، ورَوَيْتُ الحديث وحكيتُه وإن كان بمعنى واحد في اللّغة وهو نقلته، لكن قد يفرق بَيْنهما في الاصطلاح فيُجعل المرويّ عبارة عن القول والْمَحْكيّ عبارة عن الفعل. (**مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ**) التّنكير للوحدة، أي: من غير طريق واحد. فأقلّه أن يكون من إسنادين[3806]، فإنّه يؤخذ من كلامهم أنّ المراد بكثرة الطّرق ما فوق الواحد فإذا لم يكن من وَجْه واحد بل من وَجْهين فقد حكم له بكثرة الطّرق، وهو نظير الجمع عند أهل الميزان. "ووجه الشّيء طريقه الذي يُتوجّه منه إليه. وقد يجيء بمعنى حقيقة[3807] الشّيء وذاته وعينه. يقال: وَجه المسألة ووجه الحكم ونحو ذلك"[3808]. (**فَكَيْفَ يَقُولُ**) أي: التّرمذيّ في كتابه الجامع. "والغالب في كيف أن يكون استفهاماً. وقد يخرج مخرج التعجّب. وهو ههنا حال كما في قوله: كيف جاء زيد؟ قال سيبوَيْه: كيف ظرف. وقال الأخفش[3809]: لا يجوز ذلك. إذ ليس زماناً ولا مكاناً، نعم لَمَّا كان يُفَسَّرُ بقولك على أيّ حال، لكونه سؤالاً عن الأحوال، سُمِّيَ ظرفاً مجازاً"[3810]. والاستفهام[3811] هنا إنكاريّ بمعنى إنكار الواقع واستبعاده والتّعجّب منه، فإنّ القول الآتي قد وقع منه، ولَمّا كان كلّ[3812] موجود يجب أن يكون وُجوده على حال من الأحوال قطعاً، فإذا انتفى [جميع أَحوال وُجوده فقد انتفى][3813] وُجوده[3814] على الطّريق البرهانيّ. (**فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ**) الواردة فيه. وقد سَبق القول في الأحاديث مفصّلاً. (**حَسَنٌ غَرِيبٌ**) أي: هذا الحديث حَسن غريب. (**لَا نَعْرِفُهُ**) روايةً. (**إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ**) الواحد. "فهذا القَول منه يقتضي جواز أن يُروى الحَسن من وَجهٍ وَاحِدٍ فقط كما هو شرط الغريب"[3815] **[١٥٧/١أ]**. فبين الشرطين تنافٍ؛ لأنّ أحدهما يقتضي الكثرة والآخر الوحدة فكيف يجمع في حديث واحد بين الوصفين المتنافيين.

[3804] انظر: جامع التّرمذيّ، "العلل"، 711/5. وانظر أيضاً: شرح علل التّرمذيّ لابن رجب، 573/2.

[3805] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: بأنّ.

[3806] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 304.

[3807] في (ق): حقيقته.

[3808] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 181. نقله فيه عن الفتوحات المكية لابن عربي (تحقيق: أحمد شمس الدين، 1-9، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999/1420). انظر: الفتوحات المكية لابن عربي، 117/6-118.

[3809] هو: إِمَامُ النَّحْوِ، أَبُو الحَسَنِ سَعِيدُ بنُ مَسْعَدَةَ البَلْخِيُّ البَصرِيُّ، مَوْلَى بَنِي مُجَاشِعٍ، المتوفّ سنة 215 هـ. هو من أشهر نحاة البصرة. ومن أشهر كتبه: كتاب الأوسط في النحو، كتاب تفسير معاني القرآن، كتاب المقاييس، كتاب الإشتقاق. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء (206/10-209 (رقم 48)؛ بغية الوعاة للسيوطي، 590/1-591 (رقم 1244)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 36/2؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 26-27.

[3810] انظر: القاموس المحيط، ص 1101. نقل المؤلّف نهاية كلام الفيروزآبادي بتصرف مخلّ إذ حذف منه ابن ملك صاحب القول. ها هو نص كلامه: "... سِيبَوَيْهِ: كيفَ: ظَرْفٌ. الأَخْفَشُ: لا يَجُوزُ ذلك. ابنُ مالكٍ: صدَقَ، إذ ليسَ زَماناً ولا مكَاناً، نعم لَمَّا كان يُفَسَّرُ بقَوْلِكَ على أيِّ حالٍ، لكونِهِ سُؤالاً عن الأحوالِ، سُمِّيَ ظَرْفاً مجازاً ...".

[3811] في (د): واستفهام

[3812] في (د): كلّ منه.

[3813] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.

[3814] سقط من (د).

[3815] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 305.

(**فَالْجَوَابُ**:) "أي: الكَلام الذي يَجوب ويقطع سؤال السّائل أو "يقطع الجَوْبَة والمسافة فيصل من فم القائل إلى سمع الْمُسْتمع، وخصّ بما يعود من الكلام دون المبتدإ من الخطاب، فيقال في مقابلة السّؤال. والسّؤال على ضربَيْن[3816]: طلب[3817] مقال، وجوابه المقال نحو قوله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[3818]. وطلب نوالٍ، [وجوابه النّوال][3819] نحو قوله تعالى ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾[3820] أي: أُعْطِيْتُمَا ما سألتما"[3821]. (**أَنَّ التِرْمِذِيَّ**[3822] **لَمْ يُعَرِّفِ الْحَسَنَ**) من التعريف العام للحدّ والرّسم. وأراد بتَعْريفه ما سيُوردُه نقلاً عن التّرمذيّ من قوله "كلّ حديث" إلخ[3823]. فإنّ ما سَبق من قوله "أن يُرْوى من غَير وَجْه" بعض أجزاء التّعريف. فكان من حقّ العبَارة أن يَطوي ذكر الشّرط من البَيْن إلّا أن يقال: أراد به معنى الشّرط اللّغويّ[3824]، وهو العلامَة أو معنى الموقوف عليه مطلقاً لا الشّرط الاصطلاحيّ، وهو ما كان خارجاً عن الماهيّة موقوفاً عليه غير مؤثّر. (**مُطْلَقاً**)[3825] مفعول مُطلق، أي: تعريفاً مطلقاً يشمل جميع أنواعه الخاصّ والعامّ منه. (**وَإِنَّمَا عَرَّفَ بِنَوْعٍ خَاصٍّ**) أي: وإنّما عَرَّف تعريفاً مقيّداً بنوع خاصّ[3826]، أَو الباء زائدة[3827] كما تركت في بعض النّسخ وجعلُها بمعنى لام العلّة على معنى "وإنّما عرّفه لأجل نَوع خاصّ" كما وقع من بعض أهل العلّة[3828] تكلّف غير خال عن العلّة[3829]. (**مِنْهُ**) أي: من الحَسن. (**وَقَعَ**) ثبت من قولهم وقع الحقّ[3830] أي: ثبت. (**فِي كِتَابِهِ**) المسمّى بجامع التّرمذيّ. ومعنى الجامع أنّه لم يخصّه بصنف [دون صنفٍ][3831]، بل أَوْرد فيه الأحكام والفضائل والآداب وغير ذلك[3832] كما **[١٥٧/١ب]** فعله البخاريّ. وهو وباقي الكتب السّتّة جديرٌ بأن يطلق عليها الكتاب، فإنّها من سائر كتب الأحاديث بمنزلة الكتب الأربعة من الصّحف الإلهيّة على أنّ أكثر أصحاب المسانيد عادتهم أن يخرّجوا في مسند كلّ صَحَابيّ ما رَوَوْه من حديثه غير متقيدين[3833] بأن يكون حديثاً محتجّاً به. فلهذا تأخّرت مرتبتها عن مرتبة[3834] ما كان حديثه محتجّاً به.

[3816] في (د): ظربين.

[3817] في (د) مكتوب بين السطرين.

[3818] سورة الأحقاف، الآية: 31.

[3819] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[3820] سورة يونس، الآية: 89.

[3821] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 210. ذكره المؤلّف في هامش فروق حقّي، ص 68 من غير أن ينسبه إلى الرّاغب الأصفهاني.

[3822] هو هكذا هنا في الأصل، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل)، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنزهة: التِّرْمِذِيَّ. وهو الصحيح.

[3823] في (ر): إلخ.

[3824] في (د)، و(ر)، و(ق): اللغوي.

[3825] في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 94، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 64: المطلق.

[3826] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 305.

[3827] في (د): زايدة.

[3828] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[3829] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 305-306.

[3830] كما في قوله تعالى: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ﴾ سورة الأعراف، الآية: 118.

[3831] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[3832] قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة، ص 42: "الجامع عندهم: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك".

[3833] في (ق): مقتدين.

[3834] في (ق): مرتبته.

وقد رجّح بعض الأكابر جامع الترّمذيّ على كتاب البخاريّ في سهولة العثور[3835]. فسبحانه من إلهٍ قديرٍ قد جعل ضريراً غالباً في الإدراك على من كان بصيراً. (**وَهُوَ**) أي: ذلك النوع الخاصّ المعرّف[3836]. (**مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ؛ مِنْ غَيْرِ صِفَةٍ**[3837] **أُخْرَى**) مضمومة إليه من صحيح أو غريب. وإيّاه أراد الإمام أبو محمد حسين البغويّ صاحب المعالم[3838] والمصابيح[3839]، فإنّه قسّم أحاديثه إلى نوعَيْن: الصِّحاح والحِسان؛ مريداً بالصّحاح ما ورد [في أحد][3840] الصّحيحين أو فيهما[3841] فإنّ الشّيخين التزما الصحّة في كتابَيْهما. وليس لنا أن نحكم على حديث خرّجاه بأنّه حَسن عندهما لما تقدم من قصور الحَسن عن الصّحيح. ومريداً بالحِسان ما أَوْرَدَه أبو داود والتّرمذيّ وأشباههما في تصانيفهم من قسم الحَسن، فإنّهم لم يَشْترطوا الصّحيح فيما جَمَعُوه فكتبهم[3842] يشتمل[3843] على حَسن وغير حَسن، لكن كتاب التّرمذيّ أصل في معرفة الحديث الحَسن فإنّه هو الّذي نوّه باسمه وأكثر[3844] من ذكره في جامعه، ويُوجَد في متفرقات[3845] من كلام[3846] بعض مشايخه، والطّبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاريّ وغيرهما. (**وَذَلِكَ**) أي: بيان ما ادَّعَيْنَاه من أنّ المعرّف هو النّوع الخاصّ منه[3847] واقعٌ. (**أَنَّهُ**) أي: لأنّ التّرمذيّ. (**يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: حَسَنٌ**) بدون جَمْع بينه **[١٥٨/١أ]** وبين غيره من الأوصاف. (**وَ**) يقول: (**فِي بَعْضِهَا: صَحِيحٌ**) فقط وبه يظهر أنّه لم يشترط الصّحيح فيما جمعه وإلّا لما قيّد بَعض الأَحاديث بالصِّحَّة بخلاف الشيخَيْن وأبي بكر بن خُزَيْمة[3848] ونحوهم، فإنّهم التزموا ذلك في كتبهم. فمن روى عن كتاب[3849] [ابن][3850] حزيمة[3851] مثلاً فقد روى الصّحيح وإن كان صحاح الصّحيحين أصحّ منه ومن صحاح غيره لما سبق من الاتّفاق على القبول المتفرّع على التّوثيق التامّ. ثمّ إنّ الصّحيح والحَسن لَيْس بينهما مباينة تامّة فقد يجتمعان من حيث الإسنادَيْن كما مرّ. (**وَفِي بَعْضِهَا: غَرِيبٌ**) أي: بإفراد الوَصف كما في الأوّلين فيكون الأوصاف المفردة ثلاثةً[3852]. ثمّ إنها قدّم الحَسن مع أنّ الصّحيح فَوقه لما أنّ الكلام فيه ثمّ أشار إلى ما يتركّب منها، وذلك يتصوّر على أَرْبعة أَوْجه. فالأوّل ما ذكره بقَوله: (**وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ صَحِيحٌ**) بالجمع بين الوَصفين اللذين لَيْس بينهما منافرة من كلّ الوُجوه. وفي

[3835] انظر: شروط أئمّة السّتّة لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ، ص 101؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 277/13؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملّا علي القاري، 71/1-72.

[3836] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 306.

[3837] هنا في هامش (د) مكتوب: صفة بيانيّة.

[3838] سقط من (د)، و(ر)، و(ع). وهو اسم تفسير البغويّ المسمّى بـ معالم التنزيل في تفسير القرآن.

[3839] المسمّى بـ مصابيح السنّة.

[3840] ما بين المعقوفتين سقط من (ر)، و(ع).

[3841] انظر: مصابيح السنّة للبغويّ، 110/1.

[3842] في (ق): فكتبوه.

[3843] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تشتمل.

[3844] في (د): فأكثر.

[3845] في (د): متعرّفات، وفي (ع): متفرّقاته.

[3846] في (د): "من كلام من كلام" بالتّكرار.

[3847] هو في الأصل مكتوب فوق السطر.

[3848] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: خزيمة، غير أنّه في (ع): جزيمة.

[3849] في (ر): زيادة "ابن".

[3850] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (ر)، و(ع)، غير أنّه في (ع): "بن" بدون الألف.

[3851] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: خزيمة.

[3852] في (ل): ثلاثةٌ.

تأخير الصّحيح إشارة إلى تأكّد وُجوب القبول والعمل، فإنّه في صورة الترقّي من الأدنى إلى الأعلى فإذا وجب العمل بالأدنى. فَبِالجريّ[3853] أن يجب بالأعلى لا سيّما إذا كان مجتمعَيْن، والثاني ما ذكره بقَوله: (**وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ غَرِيبٌ**) بالجمع بين الوَصفَيْن المتنافرَيْن بالكلّيّة؛ لأنّ الحديث الغريب هو[3854] الذي ينفرد راويه والحَسن لَيْس كذلك، هذا باعتبار الرّواية لكن قد يكون راوي الغريب واحداً ثقةً مأموناً به فيكون مجتمعاً بالحَسن في العمل وكان من مذهب أبي عبد الرّحمن النّسائيّ أن يخرّج عن كلّ من لم يُجمع على تركه. وكذلك أبو داود السّجستانيّ كان يأخذ مأخذه ويخرّج الإسناد الضّعيف إذا لم يجد في الباب غيره **[١٥٨/١ب]**؛ لأنّه أقوى عنده من رأي الرّجال؛ لأنّ الدّين ليس بالرأي. والثّالث ما ذكره[3855] بقَوله: (**وَفِي بَعْضِهَا: صَحِيحٌ غَرِيبٌ**) قالوا: كما أنّ المشهور قسمان: مَشْهور صحيح، ومَشْهور غير صحيح، فكذا الغريب: غريب صحيح، وغريب غير صحيح وهو الأغلب. فظهر منه أنّ الصّحيح والغريب قد يجتمعان كالحَسن والغريب. والرَابع ما ذكره بقَوله: (**وَفِي بَعْضِهَا: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**) بالجمع بين الأوصاف الثلثة[3856]. فهذه الأربعة مع الثلاثة[3857] المذكورة قبل سبعة أَصْناف من الأحاديث أوردها التّرمذيّ في كتابه، وعبّر عن كلّ صنف منها بعبارة خاصّة، وعرّف من تلك الأصناف الحَسن بدون تعرّض لما عداه، وداخل[3858] في تعريفه كونه ممّا يُروى من غير وَجْه. فتحصّل من هذا التّفصيل أنّ الحَسن الْمُصطلح هو الذي أفرده بالذكر بدون جمعه بما عداه من الأوصاف، وأنّ الحَسن الذي من شأنه أن يجتمع بالغَريب ليس هو المعرّف فإنّه لا يُجامعه البتّة. وسيأتي سرّ تخصيص هذا الحَسن بالتّعريف.

(**وَتَعْرِيفُهُ**) المشار إليه بذكر بعض أَجْزائه. (**إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ**) أي: على الصّنف الّذي وقع عنوان السّبعة وذكر قبل الكلّ، وهو الحَسن المفرد. (**فَقَطْ**) أي: دون سائر الأَصناف[3859] من المركّبات[3860]. (**وَعِبَارَتُهُ**) أي: عبارة التّرمذيّ. وإنّما سمّيت العبارة عبارةً؛ لأنّك تجوز منها وتعبر[3861] [إلى][3862] المعنى المقصود منها[3863]، ويقرب [منه][3864] ما يقال: إنّ تعبير الرّؤيا تَفْسيرها فسمّيت الألفاظ الدالّة على المعاني عبارات؛ لأنّها تُفسّر ما في الضّمير الّذي هو مَسْتور. والعبرة الدّلالة التي يُعبر بها من الجهل إلى العلم. وقال الرّاغب: "أَصل العَبْر تجاوزٌ من حال إلى حال، وأمّا **[١٥٩/١أ]** العُبور فتختصّ بتجاوز الماء، إمّا بِسِبَاحَة، أو في سَفِينَةٍ، أو على بَعِيرٍ، أو قَنْطَرَةٍ، ومنه: عِبْرُ النَّهْرِ: لجانبه حيث يَعْبر إليه أو[3865] منه، واشتُقّ منه: عَبَرُ الْعَيْنِ لِلدَّمْعِ. والعبارة مختصّة بالكلام الْعَابِر الهواءِ من لسان المتكلِّم إلى سَمْع السَّامِع، والاعتبار والعِبْرة: الحالة التي يُتَوَصَّل بها[3866] من معرفة الْمُشاهَد إلى ما ليس بمُشاهَد. والتّعبير: مختصٌّ بتفسير الرُّؤيا وهو

[3853] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ل): فبالأحرى، وفي (ع): فالأحرى. ويبدو أنّ الصحيح هو " فبالأحرى".

[3854] سقط من (ر).

[3855] في (د): ذكر.

[3856] في (ط)، و(ل): ثلاثة.

[3857] هو هكذا هنا في الأصل، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: الثلثة.

[3858] في (د)، و(ر)، و(ع): أدخل.

[3859] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307.

[3860] في (ق): المركّباب.

[3861] في (ط): وتعبير.

[3862] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3863] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 543؛ كتاب التعريفات، ص 223.

[3864] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[3865] في (ق)، و(ل): و.

[3866] سقط من (د).

العابِرُ من ظاهرها إلى باطنها، وهو أخصّ من التّأويل، فإنّه يقال فيه وفي غيره"[3867] إلى هنا كلام الرّاغب. **(تُرْشِدُ)** تَدلّ وتَهْدي. **(إِلَى ذَلِكَ)** أي: إلى وقوع[3868] تعريفه على الأوّل فقط. **(حَيْثُ قَالَ)** ظرف لعبَارته أو تعليل بمعنى من جهة أنّه قال: **(فِي آخِرِ كِتَابِهِ**[3869]**)** الجامع. وإنّما ذكره في آخر كتابه؛ لأنّ الحَسن من قبيل الوَصْف فكما أنّ الوَصف يَسْتدعي تقدّم الموصوف. ولذا ذكر الحَسن وسائر الأوصاف بعد إيراد الحديث على وجه التّمام، فكذا بيان الوصف مقدّم على نفس الوَصْف. ولَمّا كان تمام الوَصْف إنّما يحصل بتمام الأحاديث كان من الواجب أن يؤخّر بيانه؛ لأنّ بيان المؤخّر مؤخّر. [**(وَمَا)** موصُولة[3870]][3871]. **(قُلْنَا فِي كِتَابِنَا:)** لم يقل: "وما قلتُ في كتابي"، وإن كان هو أَدَلّ على المراد من حيث تعيّن المتكلّم وحده إشارة إلى أنّه من رؤساء هذا الفنّ. فلا بدّ من تعظيم كلامه؛ لأنّ كَلام الملوك ملوك الكلام، وتلويحاً إلى أنّ ما ذكره لم يَهتد إليه غَيْره على الوجه الذي قرّره. ولذا قال ابن الصّلاح: "إنّ أبا عيسى التّرمذيّ هو الذي نوّه باسمِ الحَسَنِ"[3872]، أي: شَهَّره. ولا بدّ للاسم من مُسمًّى وماهيّته[3873] وهو الذي ذكره من التّعريف. فقوله "قُلنا" نظير قول أهل العربيّة ونحن نقول في مقام الأفراد. **(حَدِيثٌ حَسَنٌ)** مقول القول[3874]. والمراد **[١٥٩/١ب]** لَفْظه وهو المحكيّ. **(فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ)** أي: بلفظ الحَسن الواقع في قولنا حديث حَسن. قال في القَامُوس: "أنّما تفيد الحصر، كإنّما، واجتمعتا في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3875] فالأولى لقصر الصّفة على الموصُوف، والثّانية لعكسه. وقول من قال: إنّ الحصر خاصّ بالمكسُورة مَرْدود"[3876] انتهى. **(حَسُنَ إِسْنَادُهِ)**[3877] برفع إسناده على أنّه فاعل الصّفة هو الأَوْفق بما قبله أو بجرّه على أنّه مضاف إليه. فحسُن إذاً بضمّ الحاء ونصب النّون مَصْدر على أنّه مفعول "أردنا"، ويجوز أن يكون صيغة ماض فالإسناد مَرْفوع على الفاعليّة كما في الوجه الأوّل[3878]. **(عِنْدَنَا)** أي: في حكمنا ورأينا، كقولك: زيد أفضل من عَمْرو أي: في حكمي، وكقولهم: الْمَسْألة عند الإمام كذا أي[3879]: في رأيه. وفي التّنزيل: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[3880] أي: في حكمك قاله الرّاغب[3881]. **(فَكُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى)**[3882] مبتدأ وقوله "فهو عندنا حسن" خبره، وجملة "يُرْوَى" صفة حديث، فإنّ الكلّ إنّما جاء لإحاطة الأفراد دلّ على هذا قوله عليه

[3867] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 543.

[3868] في (د) مكتوب بين السطرين.

[3869] انظر: جامع التّرمذيّ، "العلل"، 711/5. وانظر أيضاً: شرح علل التّرمذيّ لابن رجب، 573/2.

[3870] سقط من (ل).

[3871] ما بين المعقوفتين هو غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل). وهو موجود أيضاً في النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[3872] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 36.

[3873] في (د)، و(ع): وماهيّة.

[3874] في (د) مكتوب في الهامش.

[3875] سورة الأنبياء، الآية: 108.

[3876] انظر: القاموس المحيط، ص 1519.

[3877] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، إلّا أنّه في النّسخ المطبوعة الأخرى للنّزهة: حُسْنَ إِسْنَادِهِ.

[3878] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307.

[3879] سقط من (د).

[3880] سورة الأنفال، الآية: 32.

[3881] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 590.

[3882] في طبعة نور الدين عتر، ص67): كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى، وفي طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 94، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 65: إِذْ كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى.

الصّلوة[3883] والسّلام[3884]: "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه[3885] ببسم الله فهو أبتر"[3886] حيث لم يقل: "ذو بال" فدلّ على أنّه [صفة للمضاف إليه لا المضاف على أنّه][3887] لا مانع من كونه صفة للمضاف أيضًا. (**لَا**[3888] **يَكُونُ رَاوِيهِ مُتَّهماً بِالكَذِبِ**[3889]) صفة أخرى لحديث. "والاتّهام: كسى را بچيزى[3890] تُهَمَت[3891] كردَنْ"[3892]. "يقال: اتّهمه، كافْتعله، أدخل عليه التُّهَمَةَ، كهُمَزَة،[3893] أي: ما يُتّهم عليه، ويذهب الوَهْم إليه فهو مُتّهِم بكسر الهاء"[3894]، وأمّا الفتح فغلط، كاسْتحكمه فهو مُسْتحكِم بكسر الكاف. وأصله أنّ افتعل في الأصل للمطاوعة يقال: غممتُه فَاغْتمّ فهو مغتمّ **[١/١٦٠أ]** أي: قابل للغم، واغتمّ لازم لا يجيء منه المفعول. وأصل التّهمة: وُهمة قلبت الواو تاءً كما في تُجاه وتُراث. فظهر من هذا التّقرير أنّ فتح المتّهَم وإسكان هاء التُّهْمة من أغلاط العامّة وأَلْحانهم. وما في الأختري[3895] من حكاية الإِسْكان[3896] لا يُعتدّ به عند الثّقات. ومعنى الاتّهام بالكذب أنّه "لم يظهر منه تَعمّد الكذب في الحديث ولا سَبَب آخر

[3883] سقط من (ر).

[3884] في (ر): عليه السلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[3885] سقط من (ق).

[3886] أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، 87/2، (رقم الحديث: 1232)، ومن طريقه السّمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، ص 51، وتاج الدّين السبكي في طبقات الشّافعيّة الكبرى، 12/1 بلفظ: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرّحيم أَقْطَعُ". وعزاه النّوويّ في الأذكار، ص 167-168، والسّيوطيّ في الجامع الصغير، ص391، (رقم الحديث: 6284)، وفي تدريب الرّاوي، 48/1 إلى الحافظ عبد القادر الرُّهَاوِيّ في الأربعين من حديث أبي هريرة. هذا الحديث رُوي بألفاظ مختلفة. ذُكر في بعضها لفظ: "بحمد الله" [انظر مثلاً: أبو داود، "الأدب"، 18، (رقم الحديث: 4840)؛ ابن ماجه "النكاح"، 19، (رقم الحديث: 1894)؛ النسائي، عمل اليوم والليلة، ص 345، (رقم الحديث: 494، 495)]، وفي بعضها لفظ: "بذكر الله" [انظر مثلاً: أحمد، المسند، 359/2؛ النسائي، عمل اليوم والليلة، ص 346، (رقم الحديث: 497)] مكان قوله: "ببسم الله". اختلف في حكمه أهل العلم قديماً وحديثاً فبعضهم حسّنه بمجموع طرقه كابن الصلاح، والنّوويّ، وابن حجر، والمناوي، والعجلوني، وضعّفه بعضهم كالسّيوطيّ، والألبانيّ، ومحقّقي مسند الإمام أحمد: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ومحقّق الأذكار: عبد القادر الأرنؤوط. انظر: الأذكار للنّوويّ، ص 167-168؛ تلخيص الحبير لابن حجر، 129/1؛ 315/3، (رقم الحديث: 1597)؛ الجامع الصغير للسّيوطيّ، ص 391، (رقم الحديث: 6284 ضعّفه بهذا اللفظ)؛ ص 391، (رقم الحديث: 6283، 6285 حسّن الأوّل بلفظ "بالحمد لله"، وضعّف الثاني بلفظ "بحمد الله")؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ أيضاً 48/1، 52؛ التّيسير شرح الجامع الصغير للمناوي، 32/5-33، (رقم الحديث: 6283، 6284، 6285 حسّن الأوّلين، وضعّف الأخير)؛ فيض القدير للمناوي أيضاً، 17/5-19، (رقم الحديث: 6283، 6284، 6285 حسّن الثّاني، وضعّف الأوّل والثالث)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 156/2، (رقم الحديث: 1964)، ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ، ص 613، (رقم الحديث: 4217)، إرواء الغليل للألبانيّ أيضاً، 29/1-30، (رقم الحديث: 1)؛ تحقيق مسند الإمام أحمد، 329/14-331، (رقم الحديث: 8712)؛ تحقيق الأذكار، ص 167-168. انظر أيضاً: إرواء الغليل، 30/1-32، (رقم الحديث: 2)؛ ضعيف الجامع الصغير، ص613، (رقم الحديث: 4216، 4218)؛ سلسلة الأحاديث الضّعيفة، 303/2، (رقم الحديث: 902)؛ ضعيف التّرغيب والتّرهيب، 475/1، (رقم الحديث: 958)، تحقيق مشكاة المصابيح، 942/2-943، (رقم الحديث: 3151). كلّها للألبانيّ رحمه الله تعالى.

[3887] سقط من (د).

[3888] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 94، نور الدين عتر، ص 67، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 65، إلّا أنّه في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307، وطبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 406/1: ولا.

[3889] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: بكذب.

[3890] في (ق): را بچيزي.

[3891] في (د): "تهمت تهمت" بالتّكرار.

[3892] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 708/2.

[3893] في (د): كهُمَزَه.

[3894] انظر: القاموس المحيط، ص 1507.

[3895] يقصد به أختري كبير وهو قاموس عربي تركي لمصلح الدين مصطفى بن شمس الدين القراحساري الأختري، المتوفّى سنة 968 هـ.

[3896] انظر: أختري كبير، ص 122.

مُفَسِّق"[3897]. (**وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ**) أي: لم يكن فرداً بل جاء من وجه آخر فأكثر[3898]. "وهو إشارة إلى حال المتن بعد بيان حال الرّاوي والمراد رواية مثله أو نحوه" كما صرّح به ابن الصّلاح[3899]. وقال تلميذ المصنِّف[3900]: "في عطف نحوه على مثله تأمّل لا سيّما كونه بأو التَّقْسيميّة[3901]"[3902] انتهى. أقول: قد فرّقوا بين المثل والنَّحو بأنّ المثل يشير إلى الاتّحاد من جميع الوُجوه، والنَّحو في بعضها[3903]. فصحّ عطف النَّحو على المثل بأو الفاصلة وصار رواية النّحو كرواية المثل؛ لأنّها لا يخلو[3904] عن التّأييد، فبعض المخالفة قد لا يضرّ. (**نَحْوِ ذَلِكَ**) بالجرّ صفة لغير[3905]؛ لأنّ النَّحو هنا بمعنى المثل. [والغير والمثل][3906] لتوغّلهما في الإبهام لا يتفرّقان[3907] فيكون الصّفة، والموصوف على حد[3908] سواء وإن كان فرق بين ما أضيف إليه غير ونحو في هذا المقام. وجعله مَنْصوباً حالاً "من غير وَجْه"[3909] ضعيف لوجود التّخصيص في جانب الحال أيضاً. والمراد أنّه لا يكون راوي الطريق الثاني أيضاً متّهماً بكذب في الحديث، وهكذا الثالث وما فوقه إذ لو كان متّهماً به سقط عن كونه طريقاً للحديث فلم يثبت التعدّد[3910] المشروط. (**وَلَا يَكُونُ شَاذّاً**) صفة آخر[3911] لمتن الحديث أيضاً. "والشاذّ من الحديث: هو الذي له إسناد واحد يَشِذّ بذلك أي: ينفرد شيخ **[١/١٦٠ب]** ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقبَل، وما كان عن ثقةٍ يُتوَقّف فيه ولا يُحتَجّ به"[3912]. فظهر أنّ المنفرد به إن كان بعيداً من العدل والضّبط فحديثه مَرْدُود فيكون منكراً[3913]. فالشاذّ المردود والمنكر من باب واحد. (**فَهُوَ**) أي: الحديث الموصُوف بما ذكر متناً وروايةً. (**عِنْدَنَا حَسَنٌ**)[3914] انتهى كلام التّرمذيّ[3915]. وصحّ دخول الفاء في الخبر لتضمّن المبتدإ معنى الشرط وهو سببيّة الأوّل للثّاني؛ لأنّه نكرة موصُوفة بفعل. وسيأتي فائدة التّقييد بالعنديّة.

(**فَعُرِفَ بِهَذَا**) أي: بما ذكر من قوله "وما قلنا" إلخ[3916]. (**إِنَّمَا عَرَّفَ**)[3917] الحديث الحسن. (**الَّذِي يَقُولُ فِيهِ:**) أي: [في شأنه وحقّه][3918]. (**حَسَنٌ فَقَطْ**) لأنّ كلامه صريح فيه فلا عُدول عنه. (**أَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ:**) أي: أمّا

[3897] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 31.
[3898] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307.
[3899] انظر: علوم الحديث، ص 31.
[3900] يقصد به أبا المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفّى سنة 879 هـ. كما تقدّم.
[3901] في (ع): التقسيمة. وهو خطأ، الصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى.
[3902] لم أجده في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا.
[3903] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 273.
[3904] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: لا تخلو.
[3905] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307.
[3906] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[3907] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: لا يتعرّفان.
[3908] سقط من (د).
[3909] المؤلّف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 307.
[3910] في (د): تعدّد.
[3911] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: أخرى.
[3912] انظر: كتاب التعريفات، ص 198.
[3913] انظر: كتاب التعريفات، ص 323.
[3914] هو هكذا هنا في جميع النّسخ، إلّا أنّه في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: عندَنا حديثٌ حسنٌ.
[3915] انظر: جامع التّرمذيّ، "العلل"، 711/5. وانظر أيضاً: شرح علل التّرمذيّ لابن رجب، 573/2.
[3916] في (د)، و(ر): إلخ.
[3917] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَّفَ.

الحديث الذي يقول فيه: (**حَسَنٌ صَحِيحٌ**) بالجمع بين الحُسن والصحّة. (**أَوْ: حَسَنٌ غَرِيبٌ**) بالجمع بين الحُسن والغرابة. (**أَوْ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**) بالجمع بين الكلّ. وإنّما لم يذكر القسم الذي هو الصّحيح الغريب كما ذكره في التّرتيب السّابق؛ لأنّه ليس من قبيل الحَسن كالصّحيح والغريب المفردَيْن. (**فَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيفِهِ**) بصيغة المبنيّ للفاعل من التّعريج. والفاعل هو التّرمذيّ. يقال: عَرَجَ عُرُوجاً من الأوّل بمعنى ذَهَب صاعداً. ومنه العرج في الرّجل؛ لأنّ صاحبه لا يزال يَصْعد وينزل حالة المشي[3919]. "والتعريج على الشيء: الإقامة عليه"[3920]. بالفارسيّة: "اِيسْتادن[3921]، ويُعدّى بعلى"[3922]. والمعرِّج بكسر الرّاء المقيم ويجيء بمعنى "چَسْبانيدن بنا"[3923] بفتح الجيم العربيّ بمعنى الْمَيْل كما يقال: "اين چيز[3924] چَسْبان"[3925]، وملايم "طَبْع نيست"[3926] أي: لا يميل إليه الطّبع لعدم ملايمته له. وفي القاموس: "عرّج: مَيَّلَ"[3927] من التمييل **[١٦١/١أ]**، "والميل على الشيء: الحمل عليه[3928] كما في قوله تعالى ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾[3929] أي: يحملون عليكم وتشدّون[3930] شدةً واحدةً"[3931]. فالمعنى على الأوّل فلم يُقم التّرمذيّ على تَعريفه إقامة المعتني[3932] به والمراعي[3933] له والمحافظة عليه، وعلى الثّاني لم يَمِل إليه ولم يَحمل نفسه عليه كما قالوا[3934]: إنّ عباد الله لم يعرّجوا على شيء سوى عبادته تعالى[3935] أي: لم يقيموا على شيء غير عبادته ولم يعكفوا على أمر سوى طاعته، أو لم[3936] يحملوا أنفسهم على شيء غيرها. وقد يُستعمل في معنى النّزول إذا عدّي بفي كما يقال: تعريجاً في أَوطان التّقصير أي: نزولاً فيه[3937]؛ لأنّ في النّزول الميل إلى المنزل. والشيء قد يُستعمل في ضدّه. (**كَمَا لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ: صَحِيحٌ فَقَطْ، أَوْ: غَرِيبٌ فَقَطْ**) يعني [أنّ][3938] الذي لم يلتفت إليه التّرمذيّ أمور ثلاثة: أحدها: تعريف الحسن الواقع في المركبات، والثاني: تعريف الصّحيح الواقع مُفرداً، والثالث: تعريف الغريب الوَاقع مُفرداً أيضاً. فإذا لم

[3918] ما بين المعقوفتين في (د)، و(ر)، و(ع): في حقّه وشأنه.

[3919] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 557. انظر أيضاً: القاموس المحيط، ص 253.

[3920] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 309.

[3921] في (ع): استادن، وفي (ط)، و(ل): اتستادن.

[3922] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 549/2.

[3923] هو في تاج المصادر للبيهقي، 184/1: چَسْبيدن.

[3924] في (ط): چير.

[3925] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 671/2.

[3926] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[3927] انظر: القاموس المحيط، ص 253.

[3928] في (د): إليه.

[3929] سورة النّساء، الآية: 102.

[3930] في (د)، و(ر)، و(ع): يشدّون.

[3931] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 783.

[3932] في (د): المعنى.

[3933] في (ع): والمراد الحمل.

[3934] سقط من (د).

[3935] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[3936] سقط من (د).

[3937] في (د)، و(ر)، و(ع): فيها.

[3938] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

يلتفت إلى تعريف الصّحيح والغريب المفردين فبالجري[3939] أن لا يلتفت إلى تعريف الصّحيح والغريب المركّبين، فبقي صنف واحد وهو الحسن المفرد فهو الذي اعتنى بشأنه ومال إلى تعريفه واهتم بتَوصيفه.

(وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ) أي: "تعريف ما يقول فيه: حَسن صحيح" إلخ[3940]، ويتّبعه "تعريف[3941] ما[3942] يقول[3943] فيه: صحيح فقط، أو: غريب فقط" كما يفهم من التّشبيه السّابق. "وكأنّ بالتّشديد للتّشبيه، وقد يُستعمل عند الظنّ بثبوت الخبر من غير قَصْدٍ إلى التّشبيه[3944] سَواء كان الخبر جامداً أو مشتقّاً نحو: كأنّ زيداً أخوك، وكأنّه قائم"[3945]. وقال الزّجّاج[3946]: "كأنّ للتّشبيه إن كان الخبر جامداً، وللشكّ إن كان **[١٦١/١ب]** مشتقّاً، وقد يكون للتّحقيق مثل أنّ وهو حرف برأسه على الصّحيح؛ لأنّ الأصل عدم التّركيب. وعند الخليل مركّبة من الكاف وإنّ المكسورة. وأصل كأنّ زيداً الأسد: إنّ زيداً كالأَسَد قدّمت الكاف ليُعلم إنشاء التّشبيه من أوّل[3947] الأمر وفتحت الهَمزة؛ لأنّ الكاف في الأَصل جَارّة، وهي إنّما تدخل على المفرد لكنّ المعنى على الكسر"[3948]. **(اسْتِغْنَاءً)** مفعُول له للتّرك حذفت[3949] اللام منه؛ لأنّه فعل الفاعل وهو التّارك. والاستغناء والغِني بمعنى واحد وهو ضدّ الفقر[3950]. فالسّين للتأكيد كما في قوله تعالى ﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾[3951] برفع الجلالة. وقد يكون للطّلب كما في قوله [تعالى][3952] "واستغنى اللّهَ" بنَصْبها أي: سأل الله أن يُغْنِيَه"[3953]. والمعنى ترك ذلك استغناءً عنه حيث لا ضرورة داعية إليه. **(لِشُهْرَتِهِ)**[3954] وتعريف المشهور تَشْهير له. "فإنّ الشُّهرة بالضمّ في الأصل ظهور الشيء في شنيعة[3955]"[3956]. وهو تعليل للاستغناء، وأورد اللام؛ لأنّ الشّهرة صفة التّعريف[3957] لا

[3939] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: فبالحري.

[3940] في (د)، و(ر): إلخ.

[3941] في (د): تعريفها. وهو ساقط أصلاً من (ل).

[3942] سقط من (د).

[3943] وفي (ط): نقول.

[3944] في (د): تشبيه.

[3945] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 144. نقله فيه عن مختصر المعاني للتفتازاني. انظر: ص 146.

[3946] هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِّي بن سهل الزجاج البغدادي، المتوفّى سنة 311 هـ. عالم بالنحو واللغة. وفي حداثته يخرُط الزجاج فنسب إليه. وله: كتاب معاني القرآن، كتاب الاشتقاق، كتاب النوادر وغيرها. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 89/6-93، (رقم 3126)؛ إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي،(194/1-201 (رقم 96)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 463/2-464 (رقم 712)؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، 49/1-50 (رقم 13)؛ بغية الوعاة للسيوطي، 411/1-413 (رقم 825).

[3947] في (د): الأوّل.

[3948] انظر: المفصل في صنعة الإعراب للزّمخشريّ، ص 398-399.

[3949] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: حذف.

[3950] انظر: القاموس المحيط، ص 1700.

[3951] سورة التغابن، الآية: 6.

[3952] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

[3953] انظر: القاموس المحيط، ص 1700.

[3954] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 309، ونور الدين عتر، ص 68، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 95، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 65، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 407/1: بشهرته.

[3955] في (د)، و(ر)، و(ع): شُنْعَة، وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط. وهو في (ل): شيعة.

[3956] انظر: القاموس المحيط، ص 540.

[3957] سقط من (د).

الْمُسْتغنِي. (**عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ**) أي: فنّ أصوله[3958] الحديث ونوعه. والتقييد به ليس للاحتراز، بل للإيضاح وبيان الواقع. ونظائره كثيرة لا تُحْصى. (**وَاقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ**) أي: في حقّه[3959] وشأنه. "واقتصر على كذا: اكتفى بالشيء القصير منه، أي: القليل"[3960]. والمعنى هنا على التّجريد أي: اكتفى بتعريفه على أنّ المكتفى به قصير بالنّسبة إلى ما عداه. وقد سَبَق الفرق بين الاقتصار والاختصار. (**فِي كِتَابِهِ:**) الجامع. وكلا الحرفين يتعلّق بالقول لكن على تغاير بينهما في المعنى. (**حَسَنٌ فَقَطْ**) مقول القول. (**إِمَّا لِغُمُوضِهِ**) تعليل للاقتصار أي: لخفائه وعدم وُضُوحه، فإنّ الغامض من الكلام خلاف الواضح منه. وأصله **[١٦٢/١أ]** أنّ "الغامض: [المطمئنّ من الأَرض[3961]"[3962] الْمُنْخَفِض منها الوهدة[3963]. ولَمّا فيه من الخفاء قيل لكل خفي: غامض][3964]. "وإغماض العين يستعار[3965] للتّغافل والتّساهل"[3966] كما في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا[3967] فِيهِ﴾[3968]؛ لأنّه نَوع من الغُمض بالضمّ وهو النّوم العارض، "يُقال: ما ذقتُ غُمْضاً ولا اكتحلتُ غَماضاً أي: ما نِمْتُ"[3969]. (**وَإِمَّا لِأَنَّهُ اصْطِلَاحٌ جَدِيدٌ**) خاصّ به ولا مناقشة في الاصطلاح. ولذا دَعت الضّرورة إلى بيان المراد منه؛ لأنّ المرء أعرف بشأنه في مقاله وحاله. وهذه هي العلّة في الحقيقة أخّرها لطول الكلام[3970] فيها، وذلك أنّ الحَسن لَيْس بأغمض من الصّحيح وغيره فتعريفه لغموض فيه دُون غيره ترجيح بلا مرجّح. "والجَدُّ في الأصل: قطع الأرض المستوية، ومنه: جَدَّ في سَيْرِه، وفي أثره، وتُصوّر من: جَدَدْتُ الأرضَ: القطع المجرد، فقيل: جددتُ الثوبَ إذا قطعتَه على وجه الإصلاح، وثوبٌ جديدٌ: أصله المقطوع، ثمّ جعل لكلّ ما أُحدِث إنشاؤه، وقُوبل الجديدُ بالخلق لما كان المقصود[3971] بالجديد القريب العهد بالقطع من الثوب، ومنه قيل لليل والنهار: الجديدان[3972]"[3973]. (**وَلِذَلِكَ**) أي: للتّعليل الثّاني[3974]. (**قَيَّدَهُ**) أي: التّعريف[3975]. (**بِقَوْلِهِ: عِنْدَنَا**) فكان احترازاً عمّا كان عند غيره من التّعريف. (**وَلَمْ يَنْسِبْهُ**)[3976] أي: لم يُسْنده[3977] مِنْ نَسَبَ كنَصَرَ وضَرَبض. (**إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ**) أي: إلى طائفة يَجمعهم العلم بالحديث وأُصوله. (**كَمَا فَعَلَ الْخَطَّابِيُّ**) قيد للمنفيّ أي: كما عرّف الخطّابيّ ونسبه إلى أهل

[3958] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: أصول. هذا هو الصحيح.
[3959] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 310.
[3960] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.
[3961] في (ر)، و(ق): الأرض أي.
[3962] انظر: القاموس المحيط، ص 837.
[3963] هنا مكتوب في الأصل تحت الكلمة: چقور ير. وفي (ر) فوق الكلمة: چقور، وفي (ع) في الهامش: چقور، وفي (ل) تحت الكلمة: حفرة.
[3964] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[3965] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: مستعار.
[3966] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 615.
[3967] في الأصل: يغمضوا.
[3968] سورة البقرة، الآية: 267.
[3969] انظر: القاموس المحيط، ص 837.
[3970] في (د)، و(ر)، و(ع): كلام.
[3971] في (ر): المقص.
[3972] في (د): الجدان.
[3973] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 187-188.
[3974] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 312.
[3975] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 312.
[3976] "وَلَمْ يَنْسِبْهُ" أو "وَلَمْ يَنْسُبْهُ" كما ضُبِّطَ في (د).
[3977] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 312.

الحديث حيث قال: "الحسن: مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتُهِرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ[3978] أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلَهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ"[3979]. قال ابن الصّلاح: "ليس فيما ذكره التّرمذيّ والخطّابيّ ما يفصل الحسنَ [من الصّحيح][3980]. وقد أمعنتُ النّظر في ذلك فاتّضح لي **[١٦٢/١ب]** أنّ الحديث الحَسن قسمان: أحدهما: الحديث الذي لا يخلو [رجال إسناده][3981] من مستور لم يتحقّق[3982] أهليّته غير أنّه لَيْس مُغفّلاً كثير الخطإ فيما يَرْويه ولا هو بمتّهم[3983] بالكذب في الحديث؛ أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث ولا سبب [آخر][3984] مُفَسِّقٌ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن يُرْوَى[3985] مثلُه أو نحوُه من وجهٍ واحد[3986] أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة مَنْ تابع راويه على مثله أو بما له من شاهدٍ وهو ورود حديث آخر بنحوه فيَخْرُج بذلك عن أن يكون شاذّاً ومنكراً، وكلام التّرمذيّ على هذا القسم يتنزّل. والقسم الثّاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصّدق والأمانة غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصّحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتْقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال مَنْ يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كلّ هذا – مع سلامة الحديث من أن يكون شاذّاً ومنكراً – سلامته من أن يكون معلّلاً. وعلى القسم الثّاني يتنزّل كلام الخطّابيّ. فهذا الذي ذكرناه جامعٌ لما تفرّق من[3987] كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأنّ التّرمذيّ ذكر أحد نَوعي الحَسَن، وذكر الخطّابيّ النوع الآخر مقتصراً[3988] كلّ واحد منهما على ما رأى أنّه مشكلٌ[3989]، مُعرِضاً عمّا رأى أنّه لا يُشْكِل، أو أنّه غَفِل عن البعض وذَهِل"[3990] إلى هنا كلام ابن الصّلاح. والخَطَّاب بالتّشديد كشَدَّاد، جدّ أبي سلمان[3991] محمد ابن[3992] إبراهيم السُّنِّيّ نُسب أبو سلمان[3993] إلى جدّه واشتهر به، كما اشتهر حُسَين بن المنصور الحَلَّاج[3994] باسم أبيه، وكذا أحمد بن حنبل، ولذا يقال: حَنْبليّ. كان الخطّابيّ إماماً مُشاراً إليه في عَصْره وفائقاً في الفقه والحديث والأدب **[١٦٣/١أ]** على علماء دهره، له "معالم السُّنَن" و"أعلام السُّنَن" و"غريب الحديث" وغير ذلك. مات سنة ثلثمائة[3995]

[3978] هنا مكتوب في (د) تحت الكلمة، وفي (ر) فوق الكلمة: ينقله.

[3979] معالم السّنن للخطّابيّ، 6/1. نقله عنه ابن الصلاح في علوم الحديث، ص 29–30، والنّوويّ والسّيوطيّ كما في تدريب الرّاوي، 166/1–167، 170، والملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 310.

[3980] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[3981] ما بين المعقوفتين في (ق): إسناد رجاله.

[3982] في (ل): لو تتحقّق. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[3983] في (ع): متّهم.

[3984] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى. وهو موجود أيضاً في علوم الحديث.

[3985] في علوم الحديث: رُوِي.

[3986] في علوم الحديث: آخر.

[3987] في علوم الحديث: في.

[3988] في (د): منقصراً. وهو في علوم الحديث: مقتصراً.

[3989] في علوم الحديث: يُشْكِل.

[3990] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 30–32.

[3991] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): سليمان. هذا هو الصحيح.

[3992] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: بن.

[3993] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): سليمان. هذا هو الصحيح.

[3994] تقدّمت ترجمته.

[3995] في (ل): ثلاثمائة.

وثمان وثمانين[3996]. وقيل له: السُّنيّ نسبةً إلى السُّنَّة. والسُّنِّيُّون من المحدثين طائفة. [وقال[3997] مبرك[3998]: الخطّابيّ[3999] أحد شرّاح الحديث، وليس من الرّواة ولا المخرّجين وكان من المتأخّرين][4000].

(**وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ**) هو ما كان من أوّل السّؤال إلى هنا. والتّقرير: جعل الشيء مقرّراً محقّقاً وبيان المعنى بالعبارة كما أنّ التّحرير بيانه بالكتابة[4001]. وقد مضى تفصيل[4002] ذلك. (**يَنْدَفِعُ**) "الدّفع إذا عُدِّيَ بإلى اقتضى معنى الإعطاء كما في قوله تعالى: ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾[4003]، وإذا عُدِّيَ بعن اقتضى معنى المنع كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[4004]"[4005]. وهو المراد هُنا[4006]. (**كَثِيرٌ مِنَ الْإِيرَادَاتِ**)[4007] الإيراد: الاعتراض؛ لأنّه كلام وارد من جهة[4008] الجرح والردّ. والمقصود[4009] بيان اندفاع الاعتراضات الكثيرة في نفسها الواقعة في مقام أوصاف الحديث لا اندفاع[4010] بعضها، وبقاء[4011] بعضها على حالها بلا تَوْجِيه، وجواب كما دلّ عليه ذكر المنّة والحمد المطلق عليها في آخر البحث. (**الَّتِي طَالَ الْبَحْثُ**) والتّفتيش وإيقاع النّسبة تارةً على إيجابه[4012] وأخرى على سَلْب. (**فِيهَا**) أي: في تلك الإيرادات مذ[4013] زمان طويل، فإنّ طول البحث والتفحّص[4014] يقتضي[4015] طول المدّة على أنّ المصنّف ممّن تأخّر زمانه جدّاً فبينه وبين الأوّلين الباحثين إلى زمانه دهر داهر. (**وَلَمْ يُسْفِرْ وَجْهُ تَوْجِيهِهَا**) وتَلفيقها لكمال احتجابه بحجاب

[3996] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، اللُّغَوِيُّ، أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ (أحمد) بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ خَطَّابٍ البُسْتِيُّ الخَطَّابِيُّ، صاحِبُ التَّصانيفِ، المتوفّ سنة 388 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1018/3–1020 (رقم 950)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 23/17–28 (رقم 12)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 127/3–128.

[3997] في الأصل مكتوب في الهامش.

[3998] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: ميرك. هذا هو الصحيح. يبدو أنّ المؤلّف يقصد به شمس الدين محمد بن مبارك شاه البخاري الجنكي، المتوفّ بعد سنة 784 هـ. له: شرح هداية الحكمة، شرح حكمة العين وغيرهما من الكتب. انظر لترجمته: مفتاح السعادة لطاشكبري زاده، 298/1–299؛ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لكاتب جلبي، 2029/2. أو يقصد به حسين بن معين الدين الميبذي، المعروف بقاضي مير، عالم بالحكمة والطبيعيات. المتوفّ في هراة سنة 870 هـ. أو 910 هـ. له: مختصر مقاصد حكمة فلاسفة العرب، شرح كافية ابن الحاجب، وشرح هداية الحكمة للأبهري، وشرح الكافية في النحو سمّاه مرضي الرضي. وله مجموعة من الرسائل في الفلسفة والطبيعيات. انظر لترجمته: كشف الظنون لكاتب جلبي، 802/1؛ الأعلام للزركلي، 260/2؛ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، 63/4. أمّا كلامه عن الخطابي لم أعثر عليه.

[3999] في (ع): الحطابي.

[4000] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[4001] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 17؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.

[4002] سقط من (ر).

[4003] سورة النّساء، الآية: 6.

[4004] سورة الحج، الآية: 38.

[4005] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 316.

[4006] سقط من (ع).

[4007] في (د): الإيراد.

[4008] في (د) مكتوب فوق السطر: جهة (بيان).

[4009] في (ر): المقص.

[4010] في هوامش الأصل، (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل) مكتوب: "نظيره [في (ط)، و(ل): ونظيره] قوله تعالى ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا﴾ (سورة الإسراء، الآية: 70) أي: فضّلناهم على من خلقنا وهم كثيرون في نفس الأمر".

[4011] في (ر): بقا.

[4012] في (د)، و(ر)، و(ع): إيجاب.

[4013] في (ع): من.

[4014] في (ر)، و(ع)، و(ل): والتفحص.

[4015] في (د)، و(ر)، و(ع): ممّا يقتضي.

الغُموض. ويُسْفر من الإسْفار؛ لأنّه مُسند إلى الوجه "ومختصّ بما له لون والوجه كذلك **[١٦٣/١ب]**، وفي التنزيل: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾[4016] أي: أَشْرق لونه وأضاء، ونحوه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ﴾[4017] أي: مُشْرِقٌ لونها"[4018]. وتوجيه الكلام إيراده على وَجه حَسن، وإضافة الوجه إليه من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبّه كلُجَيْن الماء. والمعنى لم ينكشف[4019] توجيهُها ولم يظهر تلفيقُها الذي هو كالوجه. وأسند الظّهور إلى الوجه؛ لأنّه أوّل ما يبدو[4020] من الإنسان، وهو في هذا المقام على حقيقته. وقد يُسْتعار للظّاهر[4021] المكشوف كما في وجه الزّمان. وإنّما لم يقل: "ولم يُسْفِر لأحد إلى الآن" تأدّباً مع العلماء. (**فَلِلَّهِ الْحَمْدُ**) أي: مخصوص به جنس الحمد والثناء من لسان الحال والقال. (**عَلَى مَا أَلْهَمَ**) أي: على الذي أَلْهمه في مقام التّوجيه. فـ"ما" موصولة، والعائد مَحْذوف لكونه ضمير المفعُول أو على إلهامه فـ"ما" مَصْدريّة. والأنسب بإطلاق الحمد[4022] إطلاق الإلهام وتعميمه للإلهامات كلّها، فيَنْدرج فيه إلهام التّوجيه اندراجاً أوّليّاً وهو إلقاء المعنى في القلب بطريق الفَيْض سواء كان بواسطة الملك وهو الأكثر أو لا، فإنّ للإنسان وجهَيْن إلى الله تعالى: وجه بواسطة، ووجه بلا واسطة، لا كما يَزْعمه الفلاسفة من حصر وَجْهه فيما كان بواسطة، فإنّه جهل بمقامه الجامع للحضرتَيْن: حضرة الكون، وحضرة الوجوب. والفرق بين الإلهام والعلم اللّدنيّ[4023] أنّ الإلهام عارضٌ يَزُول ويجيء غيره، والعلم اللّدنيّ ثابتٌ لا يَبْرح، وأيضاً أنّ الإلهام قد يكون في أصل الخِلقة وهو العلم الضّروريّ الحاصل للأطفال الصّغار والحيوانات أيضاً، وبه يَعرفون المضَارّ من المنافع وعليه يُحمل قوله تعالى ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[4024]. وأمّا **[١٦٤/١أ]** العلم اللّدنيّ فلا يكون في أصل الخِلقة وإلّا لاطّلع[4025] العَوامّ والخواصّ بل هو نتجة[4026] الأعمال الصّالحة كما ورد "من عمل [بما علم][4027] ورّثه الله[4028] علم[4029] ما لم يعلم"[4030]. فالعلم الأوّل هو علم الشّريعة والدّراسة، والعلم[4031] الثّاني هو علم الحقيقة والوراثة. فيا سَعَادة من اتّقى الله تعالى حتى يعلّمه كما قال تعالى[4032]: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[4033]. (**وَعَلَّمَ**) أي: على ما عَلّمه أو [على][4034] تَعْليمه. وهو من عطف [العامّ على][4035] الخاصّ؛ لأنّ

[4016] سورة المدثر، الآية: 34.
[4017] سورة عبس، الآية: 38.
[4018] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 412. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 313.
[4019] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 313.
[4020] في (ع): يبدأ.
[4021] في (د): المظاهر.
[4022] في (د) مكتوب بين السطرين.
[4023] ما ذكره المؤلّف من الفرق بين الإلهام والعلم اللّدنيّ منقول من الفتوحات المكية لابني عربي، 433/1-434 بتصرف.
[4024] سورة النّحل، الآية: 68.
[4025] في (د): لا طلوع.
[4026] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: نتيجة.
[4027] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[4028] سقط لفظ الجلالة من (د). وهو في (ط)، و(ل): الله تعالى.
[4029] في (د): العلم.
[4030] تقدّم تخريجه.
[4031] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).
[4032] سقط من (د)، و(ر)، و(ع). وهو في (ط): الله تعالى.
[4033] سورة البقرة، الآية: 282.
[4034] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).
[4035] في (ر) مكتوب في الهامش.

التّعليم قد يكون من الله[4036] ومن الملك ومن البشر. "والتعلّم[4037] عبارة عن فعل يترتّب عليه العلم بلا تخلّف عنه، ولا يحصل ذلك بمجرّد إفاضة المعلِّم، بل يتوقّف على استعداد المتعلّم لقبول الفيض وتلقنه[4038] من جهته"[4039]. وقال بعضهم[4040]: التّعليم تكرار العلم [ليثبت][4041] كما[4042] في جبلّة المعلَّم[4043] من النّسيان. وإنّما رتّب استحقاق الحمد على الإلهام والتّعليم؛ لأنّهما من النّعم الجليلة الرُّوحانيّة التي يُسْتَصغر دُونها النّعم الجسمانيّة[4044]. وفيه إشارة إلى أنّ المصنِّف لكونه ممّن يقبل التّعليم داخل تحت إشارة قوله تعالى ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[4045] ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾[4046] وغير ذلك. وقد أُسند التّعليم إلى الله تعالى في مواضع كثيرة من القرآن، لكن قال بعض العلماء[4047]: لا يُطلق المعلِّم على الله تعالى لاختصاص التّعليم بمن يجعله صناعةً لنفسه"[4048]. والصناعة عبارة عن العلم الحاصل بمُزاوَلة العمل[4049]. والله تعالى منزّه عن مُزاوَلة العمل، وعن هذا يقول أهل مِصر لأهل الذمّة: المعلِّم إذا كان مقدّم أهل الصّناعة كما يقول أهالي بلادنا: أستاد وپيشكار. فيكون المنع عن إطلاق المعلِّم على الله تعالى كالمنع عن إطلاق لفظ الطّبيب ونحوه عليه[4050]. والظّاهر المنع عند من **[١/١٦٤ب]** قال: إنّ أسماء الله توقيفيّة[4051]. وأمّا عند غيره فتعليم الله تعالى إعْلامه وإلقاؤه [في[4052] الرّوع[4053]، ولذا يقال: هذا تعريف إلهي أي: أن الله تعالى[4054] هو الذي جعل عبده عارفاً به بإلقائه][4055] في قلبه. فَاعْرِفْ. فإذا قرع سَمعك هذا الخطاب وعرفتَ أن الحَسن المعرّف في كتاب التّرمذيّ هو الحَسن المفرد لا ما انضمّ إليه غيره من الأوصاف فاعلم أنّه يرد على المصنِّف أنّه إذا كان المعرّف هو الحسن المذكور فماذا يقول التّرمذيّ في الحَسن المركّب؟ وكيف الجمع بينه وبين الغريب مع منافاة بينهما بحسب الوَضع الاصطلاحيّ؟ والجواب أنّ الحَسن المركّب هو الذي عرّفه الخطّابيّ: "وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصّدق والأمانة غير أنّه لم يبلغ درجة رجال الصّحيح

[4036] في (د)، و(ر)، و(ع): الله تعالى.

[4037] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: والتّعليم. هذا هو الصحيح كما هو تفسير أبي السعود.

[4038] في (د)، و(ر)، و(ع): وتلقّيه. هذا هو الصحيح كما هو تفسير أبي السعود.

[4039] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 84/1).

[4040] لم أعرف من هم.

[4041] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[4042] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: لما.

[4043] في (ع): المتعلم.

[4044] سقط من (ق).

[4045] سورة العلق، الآية: 5.

[4046] سورة البقرة، الآية: 31.

[4047] المؤلّف يقصد به أبا السُّعود العمادي محمد بن محمّد بن مصطفى صاحب التفسير.

[4048] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 86/1-87.

[4049] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 11.

[4050] سقط من (ر).

[4051] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 87/1؛ شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النّسفيّة لرمضان أفندي، ص 156.

[4052] في (ع): و.

[4053] في (ع): الردوع.

[4054] سقط من (د)، و(ع).

[4055] ما بين المعقوفتين في (ع) مكتوب في الهامش.

كما سَبَق تفصيله نقلاً عن ابن الصّلاح، فإنّ الحَسن بهذا المعنى يُجامع الغريب [إذ الغريب][4056] هو ما انفرد به الرّاوي لكن المنفرد قد يكون ثقةً فيُعمل بحديثه كالحَسن، ولَمّا كان هذا المعنى للحَسن مشهوراً عند أهل الحديث. ولذا نَسَبه الخطّابيّ إلى القوم دُون المعنى الآخر الذي اختاره التّرمذيّ، لم يلتفت التّرمذيّ إليه وجعله ممّا يفهم من المقام، وإنّما اهتمّ لشأن[4057] ما اختاره، ولذا قيّده بالعنديّة احترازاً عن المعنى الآخر المتداوَل بَينهم. فكان كتابه جامعاً بين قسمي الحَسن: الأوّل: ما صرّح بتَعْريفه وعليه عوّل[4058] الإمام البغويّ فجعل حِسَان كتابه المصابيح من ذلك القسم. والثّاني: ما اكتفى بالإشارة إليه في ضمن الحَسن المركّب[4059]، وبه يظهر أنّ ما قال ابن الصّلاح: "إن التّرمذيّ ذكر أحد نوعي الحَسن، وذكر الخطّابيّ النّوع الآخر؛ لأنّه غَفِل عن البعض وذَهِل"[4060]، ليس كما يَنْبغي إذ ليس فيه **[١٦٥/١أ]** ذُهول عنه على ما قرّرنا. فلله الحمد على ما علّمنا ما[4061] لم نعلم، ورفع ذكرنا بالعلم في العالم.

[زيادة الثّقة]

(**وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا**؛ **أَيْ**: **الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ**) فسّر الضّمير بهما؛ لأنّ الكلام فيهما. (**مَقْبُولَةٌ**) أمّا قبول زيادة راوي الصّحيح فلكونه في الدّرجة العالية من الصّفات المقبولة فزيادة المقبول مقبولة. وأمّا قبول زيادة راوي الحَسن؛ فلأنّه وإن لم يبلغ درجة رجال الصّحيح في الحفظ والإتقان، لكن لَمّا شاركهم في الصّدق والأمانة وكان حديثه كحديثهم في صحّة الاحتجاج به التحق بهم في درجة القَبُول فكانت زيادته كزيادتهم، فصحّ أنّ كلاًّ من الأصل والزّيادة عليه مقبول من الثّقة. وأمّا راوي[4062] المشهور [وراوي الغريب مثلاً[4063] فقد يكون ثقةً وقد يكون غير ثقة، ولذا قالوا: المشهور قسمان: مشهور][4064] صحيح، ومشهور غير صحيح. وكذا الغريب قسمان: غريب صحيح، وغريب غير صحيح. فإذا كان أصل روايتهما غير مقبولة فكيف الزّيادة عليه، وبه يتّضح سرّ الإضافة في المتن. والمراد بالزّيادة زيادة الثّقة لفظاً من متن الحديث لم يذكره سائر من رَوَى ذلك الحديث كما سيأتي مثاله. وقد أفرد ابن الصّلاح باباً لمعرفة زيادات الثّقات وحكمها[4065] وقال: "إنه فنّ لطيف يستحسَن[4066] العناية به. وقد كان أبو بكر بن زياد النّيسابوريّ[4067] وأبو نُعَيْم الجُرجاني[4068] وأبو

[4056] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[4057] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: بشأن.
[4058] في (ع)، (ط)، و(ل): قول.
[4059] انظر: مصابيح السّنّة للبغويّ، 110/1.
[4060] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 32.
[4061] في (د): مما.
[4062] سقط من (ل).
[4063] في (ر) مكتوب فوق الكلمة.
[4064] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[4065] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 85-88.
[4066] في (ل): تستحسن. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.
[4067] هو: الإمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادِ بنِ وَاصِلِ بن مَيْمُونٍ النَّيسَابُورِيُّ، مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَان بن عَفَّان الأُمَوِيُّ، الحَافِظُ، الشَّافِعِيُّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، المتوفّى سنة 324 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 120/10-122 (رقم 5248)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 485/2-486 (رقم 742)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 819/3-821 (رقم 805)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 65/15-68 (رقم 34)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 302/2.

الوليد القرشيّ[4069] الأئمّةُ مذكورين بمعرفة زيادة الألفاظ الفقهيّة في الأحاديث"[4070]. (**مَا لَمْ يَقَعْ**)[4071] أي: الزّيادة[4072] حال كونها. (**مُنَافِيَةً**) والظّاهر أنّ "لم تقع" بمعنى لم تكن فيكون[4073] منافيةً خبراً له، فإنّ الأفعال النّاقصة غير محصُورة. فقد يتضمّن كثير من الأفعال التامّة معنى الناقصة فيتعدّى[4074] تعديتها **[١/١٦٥ب]** كما تقول: تتمّ[4075] التّسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامّة، وكمل زيدٌ عالماً، أي: صار زيدٌ عالماً كاملاً، وما جاءت حاجتك، أي: ما كانت هذه قدرَ ما يُحتاج إليه. وقِسْ عليه نظائره. (**لِرِوَايَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ**) يقال: "وَثِق به كوَرِث، ثقةً: ائمه[4076]"[4077] وسكن إليه واعتمد عليه، "والوثيق: المحكم، والميثاق: عقد يؤكّد بيمين وعَهْد، والْمَوْثِق"[4078] الاسم منه. و"مِن" في قوله "ممّن" لَيس بإشارة إلى أنّ أَوْثق اسم تفضيل، وأنّ المفضّل[4079] عليه مَحْذوف مع "من" التّفضيليّة كما قيل[4080]. فإنّه خطأ، بل "من" فيه بيانيّة، والمبيّن هو قوله "مَن هو" فيكون راوي الزّيادة ثقةً وتاركها أوثق. وذلك بأن كانَتْ تلك الزّيادة بالنّظر إلى رواية الأوثق، لكنّها غير مُنافية لها أو كانت مُنافية لكنّها بالنّظر إلى رواية من هو مُسَاوٍ لراويها في الدّرجة أو دُونه في الوثوق. فهذه صُوَر ثلث[4081]: الأولى: حكمها القبول وعلى تقدير المنافاة حكمها الردّ. والثانية: حكمها القبول أيضاً إذا وجد المرجّح؛ لأنّ منافاة رواية المساوي لا يقدح[4082] في قبول زيادة حينئذ[4083] وإذا لم يوجد المرجّح يجب التوقّف ولا حاجة في الثّالثة إلى المرجّح من خارج لكون راوي الزّيادة أوثق، ثمّ أخذ في تقسيم الزّيادة فقال: (**لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ**) بحيث. (**لَا تَنَافِيَ**) ولا تَعَارُضَ[4084]. فإنّ التّنافي بالفارسيّة: "يك ديگر[4085] را نفى كَرْدن"[4086]. والنفي قد يكون بمعنى "نِيست كردن"[4087]، وقد يكون بمعنى "جُحود وإنكار كردن"[4088]. وعلى كلّ تقدير

[4068] هو: الإمَامُ، الحَافِظُ الكَبِيرُ، الثِّقَةُ، أَبُو نُعَيْمٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ مُحَمَّدِ بن عَدِيٍّ الجُرْجَانِيُّ الأَسْتَرَابَاذِيُّ الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ، المتوفّى سنة 323 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 428/10-429 (رقم 5586)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 816/3-818 (رقم803)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 541/14-547 (رقم 312)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 299/2.

[4069] هو: الإمَامُ الأَوْحدُ، الحَافِظُ، الْمُفْتِي، شَيْخُ خُرَاسَان، أَبُو الوَلِيدِ حَسَّانُ بنُ مُحَمَّدِ بن أَحْمَدَ بن هَارُونَ النَّيسَابُورِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الفَقِيهُ، العَابِدُ، المتوفّى سنة 349 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 895/3-897 (رقم863)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 492/15-496 (رقم 277)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 380/2.

[4070] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 85.

[4071] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ر)، إلّا أنّه في (د)، وفي النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: ما لم تقع.

[4072] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 315.

[4073] في (ق): فتكون.

[4074] في (د): فيعدّى.

[4075] في (ع): تمّ.

[4076] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (ط): ايتمنه، وفي (ل): ائيمنه، وفي (د)، و(ر)، و(ع)، وفي القاموس المحيط: ائْتَمَنَهُ.

[4077] انظر: القاموس المحيط، ص 1197.

[4078] انظر: القاموس المحيط، ص 1197.

[4079] في (ر)، و(ل): الفضل.

[4080] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 315.

[4081] في (ل): ثلاث.

[4082] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: لا تقدح.

[4083] في (د): ح.

[4084] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4085] في (د)، و(ر)، و(ع): كر.

[4086] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 872/2.

[4087] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 191/1.

فهو ضدّ الإثبات ومُعَارِضٌ له. (**بَيْنَهَا**) أي: بين تلك الزّيادة. (**وَبَيْنَ رِوَايَةِ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا**) أي: سواء كان أوثق من راوي الزّيادة أو لا، كما هو الظّاهر **[١٦٦/١أ]** من الإطلاق لكن سَوْق الكلام يقتضي الأوّل. (**فَهَذِهِ**) الزّيادة التي[4089] لا تنافي بينها وبين رواية من تركها. [(**تُقْبَلُ**) قبولاً (**مُطْلَقاً**)][4090] بلا تقييد بين حكم وحكم شخص وشخص. فلا فرق بين أن يكون راوي الزّيادة حافظاً أو[4091] من دُونه من الرّواة بعد أن كان ثقةً؛ (**لِأَنَّهَا**) أي: تلك الزّيادة. (**فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلِّ**) المنفرد برأسه كأنّها ليست بزائدة[4092] على الأصل. فإنّ الاستقلال "بخودى خود بكارى بايستادن"[4093] مِن "استقلّه: و[4094]حمله ورفعه"[4095]. ومنه الْمُقِلّة من الإقْلال للأَرْض؛ لأنّها[4096] تقلّ ما عليها أي: تحملها وترفعها. (**الَّذِي يَتَفَرَّدُ**[4097] **بِهِ**) أي: بروايته[4098]. (**الثِّقَةُ**) أي: المعتمد في العدالة والضّبط[4099]. (**وَلَا يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخِهِ غَيْرُهُ**) عطف تفسير لما قبله[4100]، أي: لا يَرْوي ذلك الحديث الْمُستقلّ عن شيخ الثّقة [غير ذلك الثقة][4101]، بل انفرد هو بروايته عنه. والمراد شيخ الحديث والإمام فيه. والحاصل أنّه كما يُقبل فرد الثّقة فكذا زيادته فإنّهما في حكم واحد، وكونها مَتْرُوكَةً من لفظ البَعْض بعد الاشتراك في الأصل لا يقدح في قبولها من الآخر لكونه ثقةً.

(**وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ**) الزّيادة المذكورة. (**مُنَافِيَةً**) بأن تُعَارِضَ روايةُ من ذكرها رواية[4102] من لم يذكرها تعارضاً لا يمكن الجمع بينهما[4103]. (**بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ قَبُولِهَا**) أي: الزّيادة[4104]. (**رَدُّ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى**) كما أنّه يلزم من قبول الأخرى ردّ الزّيادة عليها[4105]. (**فَهَذِهِ**) الزّيادة[4106] المنافية[4107]. (**هِيَ**[4108] **الَّتِي يَقَعُ التَّرْجِيحُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ**

[4088] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[4089] هنا في هامش (د): التي بيان.

[4090] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل) موضوع عليه خطّ أحمر مشيراً بذلك إلى أنّه متن النّزهة. والصحيح من متن النّزهة هو ما وضعناه بين القوسين في المتن.

[4091] في (ق): حافظاً و.

[4092] في (د)، و(ع)، و(ل): زايدة.

[4093] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 760/2.

[4094] غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع). وهو غير موجود أيضاً في القاموس المحيط.

[4095] انظر: القاموس المحيط، ص 1356.

[4096] في (د): "لأ" مكتوب في سطر المتن، "نّها" مكتوب في الهامش.

[4097] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 95، ونور الدين عتر، ص 68، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 66، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 411/1: ينفرد.

[4098] في (ق): برواية.

[4099] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4100] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4101] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، وفي (ع). وهو في (ل): غيره.

[4102] في (ر): ورواية.

[4103] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4104] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4105] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 316.

[4106] في (ع): هي الزيادة.

[4107] في (ر): هي المنافية.

[4108] سقط من (ر).

مُعَارِضِهَا)[4109] ومنافيها إذ[4110] لا يمكن العمل بكِلا[4111] المتنافيَيْن فيجب المصير إلى التّرجيح بوجه من الوُجوه. **(فَيُقْبَلُ الرَّاجِحُ وَيُرَدُّ الْمَرْجُوحُ)** "سواء كان المرجِّح في جانب راوي الزّيادة، أو غيره، وهذا إذا وُجد المرجّح. وأمّا إذا لم يُوجَد كما إذا كان زيادة الرّاوي منافية لرواية من هو مثله من جَميع الجهات لا أَدْنى منه ولا أوثق، فيجب التوقّف هُناك. والحاصل أنّ ما به التّرجيح إمّا كون أحد الرّاويين أوثق فهذا لا يحتاج إلى مُرجّح[4112] من خارج، وإمّا شيء آخر وذلك **[١٦٦/١ب]** فيما إذا كانت الزّيادة منافية لرواية من هو مُساوٍ له في الوُثوق"[4113]. ففي كلّ مادّة وجد المرجّح قُبِلَتْ وإلّا تُوقّف فيها من غير حكم لقَبُولٍ[4114] و[4115] رَدٍّ[4116].

(وَاشْتُهِرَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ) أي: جماعة كثيرة منهم وهم جمهور الفقهاء والمحدّثين على ما[4117] صرّح به[4118] بعض الأئمّة[4119]. **(الْقَوْلُ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ)** يعني أنّ الزّيادة من الثّقة مَقْبولة إذا انفرد بها قَبولاً. **(مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ)** بين زيادة وزيادة، وحكم وحكم، وشخص وشخص[4120]. فقوله "من غير تَفْصيل" بيان للإطلاق يعني أنّ الزّيادة مقبولة[4121] سواء كانت في اللفظ أو في المعنى تعلّق بها حكم شرعيّ أم لا غيرت الحكم الثّابت أم لا أَوْجبت [نقصاً من حكم ثَبَتَ بخبر آخر، أَمْ لا علم اتحاد المجلس، أم لا كثر السّاكتون أم لا، وسواء كان][4122] من شخص واحد بأن رواه مرّةً ناقصاً ومرّة بتلك الزّيادة أو كانت الزّيادة من غير من رواه ناقصاً، فتحصّل من هذا أنّه لا فرق بين كون الزّيادة منافية لرواية من هو أوثق منه وبين عدم منافاتها كالحافظ ومن دُونه من الرّواة فإنهما بعد[4123] كونهما من الثّقات لا يرجّح أحدهما على الآخر. فإن قلتَ: إن أكثر أَهل الحديث على أنّه إذا وَصَلَ الحديثَ قومٌ وأرسله آخرون فالحكم لمن أرسله مع أنّ وصله زيادة من الثّقة فكان من الواجب أن يقبل الوصل؛ لأنّه مُثبِت وغيره ساكت ويُرَدّ الإرسال؛ لأنّه نوع قدح في الحديث وأهليّة راويه فترجيحه[4124] وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التّعديل. [قلتُ: قُدِّم الجرح لما فيه من زيادة العلم. والزّيادة ههنا **[١٦٧/١أ]** مع من وصل][4125]. قال ابن الصّلاح: "رَأَيْتُ تَقْسِيمَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ الثِّقَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَقَعَ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ سَائِرُ الثِّقَاتِ، فَهَذَا حُكْمُهُ الرَّدُّ. الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ مُنَافَاةٌ وَمُخَالَفَةٌ أَصْلًا لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ. كَالْحَدِيثِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ جُمْلَتِهِ ثِقَةٌ، وَلَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ الْغَيْرُ بِمُخَالَفَةٍ أَصْلًا، فَهَذَا مَقْبُولٌ. وَقَدِ ادَّعَى الْخَطِيبُ

[4109] في (د): معارضاً.
[4110] في (د): إذٍ.
[4111] هنا في هامش (د): بكلا بيان.
[4112] في (د): المرجح.
[4113] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 317.
[4114] في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): بقبول، وفي (ع): مقبول.
[4115] في (ل): أو.
[4116] في (ق): ورود.
[4117] سقط من (د).
[4118] سقط من (د).
[4119] كما حكاه الخطيب عنهم. انظر: الكفاية في علم الرّواية، ص 425-429. انظر أيضاً شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 318.
[4120] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 318.
[4121] في (د): مقبوله.
[4122] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[4123] في (ق): من بعد.
[4124] في (د): فرجيحه.
[4125] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

أَبُو بَكْرٍ فِيهِ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ. الثَّالِثُ: مَا يَقَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ، مِثْلَ زِيَادَةِ لَفْظٍ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَذْكُرْهَا[4126] سَائِرُ مَنْ رَوَى ذَلِكَ الْحَدِيثَ. مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[4127] "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4128] فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ"[4129]. فَذَكَرَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: "أَنَّ مَالِكًا تَفَرَّدَ بَيْنَ الثِّقَاتِ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: "مِنَ الْمُسْلِمِينَ". وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ[4130] بْنُ عُمَرَ، وَأَيُّوبُ، وَغَيْرُهُمَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ دُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ"[4131] فَأَخَذَ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَاحْتَجُّوا بِهَا، مِنْهُمُ الشّافعيّ وَأَحْمَدُ. فَهَذَا وَ[4132]مَا يُشْبِهُهُ يُشْبِهُ[4133] الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَامٌّ، وَمَا رَوَاهُ الْمُنْفَرِدُ بِالزِّيَادَةِ مَخْصُوصٌ، وَفِي ذَلِكَ مُغَايَرَةٌ فِي الصِّفَةِ وَنَوْعٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ يَخْتَلِفُ بِهِ الْحُكْمُ. وَيُشْبِهُ أَيْضاً الْقِسْمَ الثَّانِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا"[4134]. (**وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ**) أي: لا يتهيّأ ولا يحصل ما ذكروه من الإطلاق من غير تَفْصيل[4135]. يقال: "تأتّى له الأمر أي: تهيّأ[4136]"[4137]. فإنّ الإتيان مجيء بسُهولة[4138]، أو لا يَسْتقيم من "الْأُتْوُ: وهو الاستقامة في السر[4139]"[4140]. (**عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ**) ولَمّا كان جمهور المحدّثين على القول الأوّل خصّ هؤلاء بقوله: (**الَّذِينَ**) إلخ[4141] لِأمرين: أحدهما: الإشارة إلى **[١/١٦٧ب]** أنّ منهم من ليس له الاشتراط الآتي فلا محذور بالنّسبة إليهم. والثّاني: الاعتراض[4142] على أَهْل الاشتراط بأنّهم كيف يَشترطون ما سَيأْتي، ثمّ يقولون بقبول الزّيادة مطلقاً مع المنافاة بينهما. وما ذلك إلّا غَفْلةً واضحةً وهَفْوةً فاضحةً. (**يَشْتَرِطُونَ فِي**) الحديث. (**الصَّحِيحِ**) وكذا في الحَسن، لكنّه اقتصر على الأوّل اكتفاء بقدر ما يثبت به المدّعي، ولأنهما[4143] كفرسَيْ رِهان في مضمار واحد، فحيث كان الأوّل كان الثّاني هناك وإن كان دُونه قليلاً فذكر أَحدهما يُغني عن الآخر على أنّه سيأتي التّصريح بهما جميعاً. فاكتفى بذكر أحد القرينَيْن في مقامٍ وبذكرهما في آخر

[4126] في (د): لم من يذكرها.

[4127] هو في الأصل: رص، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط): رض، وفي (ع): رضي الله تعالى، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[4128] في (ل): صلى الله تعالى عليه وسلّم.

[4129] البخاري، "الزكاة"، 70، 71، (رقم الحديث: 1503، 1504)؛ مسلم "الزكاة"، 12، (رقم الحديث: 984)؛ الترمذي "الزكاة"، 35، (رقم الحديث: 676)؛ مالك، الموطأ، "الزكاة"، 52، (236/1).

[4130] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: عُبَيْد. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[4131] انظر: الترمذي "الزكاة"، 35، (رقم الحديث: 676). انظر أيضاً: شرح علل الترمذي لابن رجب، 208/1. قال السّيوطيّ: "قال النّوويّ: (وَلَا يَصِحُّ التَّمْثِيلُ بِهِ فَقَدْ وَافَقَ مَالِكًا) عَلَيْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، مِنْهُمْ: (عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ)، وَرِوَايَتُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ، (وَالضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ)، وَرِوَايَتُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَكَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، وَرِوَايَتُهُ فِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ، وَسُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ فِي بَيَانِ الْمُشْكِلِ لِلطَّحَاوِيِّ، وَالْمُعَلَّى بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ فِي سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ." تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 289/1.

[4132] في (د): أو.

[4133] في (د): ليشبه.

[4134] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 86-87.

[4135] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 320.

[4136] في (ق): يتهيأ.

[4137] انظر: القاموس المحيط، ص 1624.

[4138] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 60، 212؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 307.

[4139] في (د)، و(ر)، و(ع): السّير. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[4140] انظر: القاموس المحيط، ص 1623.

[4141] في (د): إلخ.

[4142] في (ق): الإعراض.

[4143] في (ع): وأنّها.

دلالةً بالمذكور على المتروك حذراً عن وصمة التّكرار. **(أَنْ لَا يَكُونَ)** الحديث أو راويه[4144] والمآل واحد. **(شَاذّاً)** قال الشّافعيّ: "لَيْس الشاذّ من الحديث أن يَروي الثّقة ما لا يروي[4145] غيره. إنّما الشاذّ أن يروي الثّقة حديثاً يخالف ما رواه النّاس"[4146]. **(ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الشُّذُوذَ بِمُخَالَفَةِ الثِّقَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ)** "مَنْ" موصولة وهي مع صلتها مَفْعول المخالفة. وفي[4147] "ثمّ" نوع استبعاد للتّفسير المذكور بعد الاشتراط المسطور، وإشارة إلى أنّ الشاذّ قد فَسّروه على انحاءٍ شتّى، لكن المحذور إنّما يلزم على التّفسير الذي ذكر هنا فإنّه على تقدير قبول الزّيادة مُطلقاً، أي: سَواء[4148] كان فيها مخالفة الثّقة للأوثق أو لا، اقتضى أن لا يقوم حدّ الصّحيح، فإنّ من جملة قُيوده أن لا يكون شاذّاً، والنّوع لا يَتقوّم إلّا بفَصْله، فإذا عُدِم بَطَل.

(وَالْعَجَبُ) هو محركة تغيّر النّفس لأمر خارج عن العادة. "والعجيب: ما خرج عن حدّ أشكاله ونظائره"[4149]. والعجب صفة من صفات الله تعالى أيضاً لكن لا على المعنى **[١٦٨/١أ]** الذي يتصوّر من الخلق، بل على المعنى الذي أراده كالضّحك والفرح وغيرهما. وذلك أنّ الله تعالى منزّه عن التغيّر، وكذا لا يخفى عليه سبب شيء من الأشياء إذ هو عَلَّامُ الْغُيُوبِ[4150] فلا يصحّ التعجّب على الله تعالى[4151]. وفيه كلام آخر ليس هذا محلّه. **(مِمَّنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ)** "أي: الشّرط الذي ذكره المحدّثون في الصّحيح وهو أن لا يكون شاذّاً بأن أهْمله ولم يَذكره. يقال: أغفل الشيء إذا تركه على ذكر منه له فلا يرد أنّه لا مؤاخذة على الغفلة[4152]"[4153]. ويؤيّده ما قال الراغب[4154]: "إنّ الغفلة[4155] سَهْوٌ يَعْتَرِي الإنسانَ مِن قِلَّة[4156] التَّحَفُّظِ والتَّيَقُّظِ[4157]"[4158]. وذلك أنّ الإنسان وإن كان لا يُؤَاخَذ على ما ليس باختياريّ لكن يُؤَاخَذ على تفريط وقلّة مُبَالَاة يؤدّي به[4159] إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[4160]. فإذا نهى عن الغفلة فالمراد أَسْبابها[4161]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾. وفي القاموس: "غفل عنه غُفولاً: تركه، وسها عنه،

[4144] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 320.

[4145] في (ر): يرويه.

[4146] انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص 119؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 76. انظر أيضاً: تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 267/1؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 423/1.

[4147] في (د): من.

[4148] في (ق) مكتوب فوق الكلمة.

[4149] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، 623/4 (تفسير سورة الجن، الآية: 1). انظر أيضاً: انظر: روح البيان للمؤلف، 220/5 (تفسير سورة الكهف، الآية: 9)؛ 191/10 (تفسير سورة الجن، الآية: 1).

[4150] انظر: سورة المائدة، الآية: 109، 116؛ سورة التوبة، الآية: 78؛ سورة سبأ، الآية: 48.

[4151] سقط من (د).

[4152] في (د): العفلة.

[4153] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 321.

[4154] في (د): الرغب.

[4155] في (د): العفلة.

[4156] في (د): "من قلّة من قلّة" بالتّكرار.

[4157] في (د)، و(ر): التيقط. وهو في مفردات ألفاظ القرآن: التّيقّظ.

[4158] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 609.

[4159] سقط من (ر).

[4160] سورة البقرة، الآية: 286.

[4161] سورة الأعراف، الآية: 205.

كَأَغْفله،[4162] والاسم: الغفلة[4163]"[4164]، وهي معنى يمنع الإنسان من الوُقوف على حقيقة[4165] الأُمور. وإغفال الكتاب: تركه غير مُعجم، وقوله تعالى[4166] ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾[4167] أي: تركناه غير مكتُوب فيه الإيمان. قال البيهقيّ: "الإغفال: غافل كردن، و غافل يافتن، و بى نشان كردن، وأغفلتُ الشيءَ، إذا تركتَه على ذكر منك"[4168] انتهى. (**مِنْهُمْ**) "أي: من المحدّثين بيان لمن أَغْفل"[4169]. (**مَعَ اعْتِرَافِهِ**) "أي: الْمُغْفِل منهم في مَوْضع آخر"[4170]. والاعتراف: الإقرار، وأصله: إظهار معرفة الذّنب، وذلك ضدّ الجُحود"[4171]. (**بِاشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ الشُّذُوذِ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ**[4172]) فيه تصريح بأنّ ما ذكر من تعريف الصّحيح **[١/١٦٨ب]** هو حدّه التامّ لا النّاقص ولا الرَّسم. وذلك "أنّ الحدّ في اللّغة: المنع[4173] والحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، وحدّ الدّار: ما يتميّز به[4174] عن غيره، وحدّ الشيء: الوصف المحيط بمعناه المميّز له عن غيره، وحدّ الزّنا وحدّ الشرب[4175] سُمِّيَ بذلك لكونه مانعاً لمتعاطيه عن الْمُعاودة بمثله، ومانعاً لغيره أن يسلك مسلكه"[4176]. وفي الاصطلاح: "قول دالّ على كُنْه[4177] ماهيّة الشيء"[4178]. وهو إن كان تعريفاً بمجموع الذاتيّات فحدّ تامّ، وإن كان ببعضها فناقص فكونه حدّاً؛ لأنّه مانع عن دخول الأغيار[4179]. فالحدّ [بمعنى المنع[4180]][4181] مَصْدر[4182] بمعنى الفاعل وحملناه على التامّ؛ لأنّه المفهوم من الإطلاق ولاشتماله على مجموع الذاتيّات. (**وَكَذَا الحَسَنِ**) أي: الحَسن [من الحديث][4183] مثل الصّحيح في اشتراط انتفاء الشُّذوذ في حَدّه، فكما يُعتبر في كلّ من الصّحيح والحَسن سلامته من أن يكون مُعَلَّلاً فكذا يُعتبر سلامته من أن يكون شاذّاً ومنكراً. فهو مع اعترافه بكلّ ذلك يُخالِف شرطه ويَجعل الزّيادة مقبولةً مُطلقاً، فهذا[4184] محلّ التعجّب منه. وقد يقال: ليس بمحلّ التعجّب؛ لأنّهم

[4162] في (ق): كأغفلة.
[4163] في (د): العفلة.
[4164] انظر: القاموس المحيط، ص 1343.
[4165] في (ق): حقيقته.
[4166] سقط من (د).
[4167] سورة الكهف، الآية: 28.
[4168] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 477/2.
[4169] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 322.
[4170] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 322.
[4171] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 562.
[4172] سقط من (د).
[4173] انظر: كتاب التعريفات، ص 146.
[4174] سقط من (ر).
[4175] في (د)، (ر)، و(ع): الخمر. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.
[4176] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 221.
[4177] في (ر) مكتوب بين السطرين.
[4178] انظر: كتاب التعريفات، ص 146.
[4179] انظر: كتاب التعريفات، ص 146.
[4180] في (د): المنفي.
[4181] ما بين المعقوفتين في (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين. وهو ساقط أصلاً من (ع).
[4182] في (ط)، و(ل): مصدرٌ.
[4183] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[4184] في (د): فهدا.

إنّما سَكتوا عن ذلك اكتفاء بما ذكروه في تعريف الصّحيح وتعريف الحَسن من اعتبار السّلامة من الشُّذوذ[4185] فيهما إذ لو قبلوا الزّيادة المنافية لرواية الثقاة[4186] لناقض[4187] ذلك اشتراطهم السلامة من الشذوذ[4188] في التّعريفَيْن كذا قيل. وفيه أنّ ادّعاء الاكتفاء إنّما يفيد إذا عُلِم أنّهم صرّحُوا بردّ الزّيادة المنافية لرواية الأوثق وهم قد صَرّحوا لقبولها[4189]، إذ قالوا زيادة الثّقة مقبولة[4190] مُطلقاً فكلامه لا لدفع[4191] اعتراض المصنِّف[4192].

(**وَالْمَنقُولُ عَنْ أَئمَّةِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِينَ**) الواو للحال. وهو دليل **[١٦٩/١أ]** نقليّ على ما ادّعاه من ردّ قبول الزّيادة مطلقاً، وإثبات لاعتبار التّرجيح الذي به[4193] يصحّ الحكم في مظانّ التوقّف. (**كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ**) هو أبو سعيد عبد الرّحمن بن مهديّ بن حسّان بن عبد الرّحمن العَنْبَرِيّ، وقيل: الأَزْدِيّ مولاهم البصريّ اللُّؤْلؤيّ، إمام أهل الحديث في عَصره، حتى[4194] قال أَحْمد بن حنبل: "كان ابن مهديّ خُلق للحديث"[4195]. سمع مالك بن أنس، وشُعْبة، والماجِشون[4196] وغيرهم من الأعلام. وروى عن[4197] الإمام أَحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن الْمَديني، وغيرهم من الحذّاق. "كان يُحْيِي اللَّيلَ كلّه[4198]"[4199]، "وكان ورده في كل ليلة نصف القرآن[4200]"[4201]. توفّي سَنة ثمان وتسعين ومائة، وله من العمر ثلث[4202] وستّون[4203]. (**وَيَحْيَى القَطَّانِ**) هو أبو سَعيد يحيى بن سعيد بن فرّوخ كَتَنُّور التميميّ مولاهم البصريّ. القطّان الإمام من[4204] التابعي[4205] التّابعين. سمع مالكاً، والثّوريّ، وشعبة، وغيرهم من الأئمّة. وروى عنه الإمام

[4185] في (ق): الشّذود.

[4186] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: الثقات.

[4187] في (ل): لتناقض، وفي (د)، و(ق): لناقص، وفي (ط): لتناقص.

[4188] في (د): الشذود.

[4189] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: بقبولها.

[4190] في (د): مقبوله.

[4191] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): يدفع.

[4192] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر الفكر لابن قطلوبغا، ص 64؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 322.

[4193] سقط من (د).

[4194] سقط من (ق).

[4195] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 284/1.

[4196] هو: الإِمَامُ، الْمُفْتِي الكَبِيرُ، الفَقِيهُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ ويُقال: أَبُو الأَصبَغِ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ التَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَالِدُ الْمُفْتِي عَبْدِ الْمَلِكِ ابنِ الْمَاجِشُونِ، صاحِبِ مَالِكٍ، وَابْنِ عَمِّ يُوسُفَ بنِ يَعْقُوبَ الْمَاجِشُونِ، المتوفّى سنة 164 أو 166 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 436/10-439 (رقم 5601)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 152/18-158 (رقم 3455)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 222/1-223 (رقم 208)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 309/7-312 (رقم 102)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 629/2 (رقم 5105)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 301/6-302 (رقم 4256)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 259/1.

[4197] في (د)، و(ر)، و(ع): عنه.

[4198] سقط من (ر).

[4199] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 284/1؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 330/1.

[4200] سقط من (د).

[4201] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 284/1؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 331/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 203/9.

[4202] في (ل): ثلاث.

[4203] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 283/1- 284 (رقم 362)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 329/1-331 (رقم 313)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 192/9-209 (رقم 56).

[4204] سقط من (ط) و(ل).

[4205] في (د)، و(ر)، و(ع): تابعي.

أحمد، وابن مهديّ، وإسحاق بن رَاهَوَيْه[4206]، وغيرهم من كبار المحدّثين. "وكان من سادات أهل زمانه ورعاً وحفظاً وفهماً وعلماً وديناً. وهو الذي مهّد لأهل العراق رسم الحديث، وأَمْعن في البحث عن الثّقات، وترك الضّعفاء"[4207]. "وكان يختم القرآن في كلّ لَيْلة[4208]، ولم يفته الجماعة في المسجد أَرْبعين سنةً"[4209]، "ورويَ[4210] بعد وفاته عليه قميص مكتوبٌ بين كتفيه: بسم الله الرّحمن الرحيم بَراءة يحيى بن سعيد من النّار"[4211]. توفّي يحيى في صفر سنةَ ثمان وتِسْعين ومائة، وكان مولده سنة عشرين ومائة[4212]. والقطّان بالفتح كشَدَّاد: بايِع القُطن[4213]، وهو مَعْروف بالفارسيّة: پَنْبه. **(وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ)** هو أبو **[١٦٩/١ب]** عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشّيبانيّ المروزيّ، الإمام الصدّيق، الجامع بين الظّاهر والباطن، فهو منسوب إلى جدّه. وشَيْبان قبيلة. والْمَرْوَزي منسوب إلى مرو بلدة في خراسان[4214] على غير القياس، وينتهي سلسلة نسبه إلى نِزَار بن معد بن عدنان خرج من مرو حملاً، ووُلد ببغداد في شهر ربيع الأوّل سنة أربع وستّين ومائة، ونشأ بها، وسمع شيوخها، ثمّ رحل إلى البصرة والكوفة ومكّة والمدينة واليمن والشام والجزيرة[4215]، وكتب عن علماء العصر، روى عن الإمام الشّافعيّ، وسفيان[4216] بن[4217] عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة، وغيرهم، وروى عنه البخاريّ ومسلم وغيرهما من الأئمّة[4218]. "وتوفّي[4219] ضحوة يَوم الجُمعة الثاني عشر من شهر ربيع الأوّل سنة إحدى وأربعين ومائتين وله سبع وسبعون سنةً، ودُفن ببغداد، وقبره[4220] يُزار ويتبرك[4221] به. وكان وفاته في زمن المتوكّل جعفر بن محمّد العاشر من العبّاسيّة[4222]، وأمر المتوكّل أن يمسح[4223] الموضع الذي وقف الناس فيه للصّلوة[4224] على أحمد بن حنبل، فبلغ مقام ألفي

[4206] هو الإمامُ الكَبِيرُ، شَيْخُ الْمَشْرِقِ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ، أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ مَخْلَدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَطَرِ الحَنْظَلِيُّ، المعروف بِابْنِ رَاهَوَيْه الْمَرْوَزِيُّ، نَزِيلُ نَيْسَابُورَ، المتوفّى سنة 238 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 345/6–355 (رقم 2381)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 273/2–388 (رقم 332)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 433/2–435 (رقم 440)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 358/11–383 (رقم 79)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 182/1–183 (رقم 733)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 197/1–198 (رقم 365)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 89/2.

[4207] هو قول ابن منجويه. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 450/2.

[4208] في (د)، و(ع): يوم وليلة. وهو هكذا أيضاً في تهذيب الأسماء واللغات.

[4209] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 450/2؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 299/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 178/9، 179.

[4210] في (ر)، و(ل): رؤي.

[4211] قاله زهير البابي. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 450/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 184/9.

[4212] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 450/2 (رقم 683)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 298/1–300 (رقم 280)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 175/9–188 (رقم 53).

[4213] انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 416/1.

[4214] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 112/5–116.

[4215] في (د): الجريدة.

[4216] في (د): سفيا.

[4217] في (ق): ابن.

[4218] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 412/4–423، (رقم 2317) تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 122/1– 124 (رقم 45)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 431/2–432 (رقم 438)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 177/11–358 (رقم 78).

[4219] في (د): توفي في.

[4220] في (د): قبر.

[4221] في (د): تتبرك.

[4222] هو: الخَلِيفَةُ العَبَّاسِيُّ، أَبُو الفَضْلِ جَعْفَرُ ابنُ الْمُعْتَصِمِ بِاللهِ مُحَمَّدِ ابنِ الرَّشِيدِ هَارُونَ بنِ الْمَهْدِيِّ بنِ الْمَنْصورِ القُرَشِيُّ العَبَّاسِيُّ البَغْدَادِيُّ، المتوفّى سنة 247 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 165/7–172 (رقم 3612)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 30/12–41 (رقم 7)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 114/2–116.

[4223] في (د): بمسح. هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ط) مكتوب بين السطرين: "أي: يعرف مساحته ومقداره".

[4224] في (ل): للصلاة.

ألف وخمسمائة ألف من الرجّال والنّساء، وأسلم يَوم فوته[4225] عشرون ألفاً من اليَهود والنّصارى، والمجوس؛ ووقع[4226] المأثم في أربعة أَصْناف: المسلمين واليهود والنّصارى[4227] والمجوس[4228]"[4229]. (**وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ**) بفتح الميم[4230]. "فإن كان من "مَعَن الماء" إذا جرى[4231]، فالميم أصليّة. وإن كان من العين فزائدة"[4232]. قنطرة[4233] المدينة والمكان. وهو الإمام أبو زكريّا يحيى بن مَعين بن عون بن زياد[4234] بن بَسْطام البغدادي الْمُرّي من مرّة عطفان[4235] مولاهم. وقال الخطيب: "أصله من الأنبار"[4236]. كان إمام أهل الحديث في زمنه، سمع ابن المبارك[4237]، وابن عُيَيْنَة، وابن مهدي، ويحيى **[١٧٠/١أ]** القطّان، وابن عُليّة، وغيرهم من الثقات المتقنين، وروى عنه الإمام أحمد، والبخاريّ، ومُسْلم، وأبوداود، وخلائق لا يُحصَون. قال يحيى: "كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث"[4238]، وخلف والدة[4239] معين ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم فأنفقها يحيى كلّها في الحديث حتى لم يبق له نعل يَلْبسها. قال البخاريّ: "توفّي[4240] يحيى بن معين بالمدينة سنة ثلث[4241] وثلثين[4242] ومائتين[4243]، وله سبع وسبعون سنةً إلّا نحو عشرة أيّام[4244]، وغُسِل[4245] على السّرير الذي غُسِل عليه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم،[4246] وحُمل على السّرير الذي حُمل عليه رسول الله[4247]، ونُودي عليه: "هذه جنازة

[4225] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: موته.

[4226] في (ق): دفع.

[4227] في الأصل مكتوب بين السطرين.

[4228] في (ق): المحوس.

[4229] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 124/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 468/1-469؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 343/11.

[4230] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 322.

[4231] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 771؛ القاموس المحيط، ص 1593.

[4232] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 174. قال فيه: "وتفصيله في سورة المؤمنين". انظر: روح البيان للمؤلف، 94/6 (تفسير المؤمنين، الآية: 50). انظر أيضاً: 457/7 (تفسير الصافات، الآية: 45، نقله فيه عن المفردات للراغب)؛ 321/9 (تفسير الواقعة، الآية: 18، نقله فيه عن القاموس للفيروزآبادي).

[4233] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: ونظيره، إلّا أنّه في (ط): نظرة.

[4234] في (د)، و(ر)، و(ع): بن زياد.

[4235] في (د)، و(ر)، و(ع): غطفان.

[4236] نقله الخطيب البغدادي عن أبي العباس المروزي، وأحمد بن عبد الله العدلي. انظر: تاريخ بغداد، 177/14-178. ونقله عن الخطيب النّوويّ في تهذيب الأسماء واللغات، 451/2.

[4237] هو: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، عَالِمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيرُ الأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللهِ بنُ الْمُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ التُّرْكِيُّ الْمَرْوَزِيُّ، الحَافِظُ، الغَازِي، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ خُوَارِزْمِيَّةٌ، المتوفّى سنة 181 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 152/10-169 (رقم 5306)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 267/1-268 (رقم 329)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 5/16-25 (رقم 3520)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 274/1-279 (رقم 260)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 378/8-421 (رقم 112)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 338/5-341 (رقم 3687)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 295/1-297.

[4238] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 182/14؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 452/2؛ تهذيب الكمال للمزّي، 548/31؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 81/11.

[4239] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: والده. هذا هو الصحيح.

[4240] في (ق) مكتوب فوق السطر.

[4241] في (ل): ثلاث.

[4242] في (ل): وثلاثين.

[4243] سقط من (ر).

[4244] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 177/14-187، (رقم 7484)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 451/2-453 (رقم 686)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 543/31-568 (رقم 6926)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 429/2-431 (رقم 437)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 71/11-96 (رقم 28).

[4245] في (د): غُسِل.

[4246] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

يحيى بن معين ذابّ الكذب عن حديث رسول الله"[4248]، والناس يبكون[4249]. واجتمع في جنازته خلائق[4250] لا يُحْصَون ودُفِن بالبقيع[4251]. (**وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ**) هو الإمام أبو الحَسن[4252] عليّ بن عبد الله بن جعفر بن يحيى[4253] السَّعدي مولاهم المديني، مولى عُروة بن عطيّة السّعدي من بني سعد بن بكر. كان عليّ أحد أئمّة الإسلام ومقدّم الخلق في الحديث. سمع حماد بن زيد، وسفيان بن عُيَيْنَة، ويحيى القطّان، وغيرهم من أكابر أهل الحديث، وروى عنه الإمام أحمد، والبخاريّ، وخلائق[4254] من الأئمّة. وكان أحمد بن حنبل لا يُسمّيه بل يكنّيه أبا الحَسَن تعظيماً[4255]. وقال البخاريّ: "ما استصغرت نفسي عند أحد قطّ إلّا عند علي ابن المديني"[4256]. قال بعضهم: المديني هنا[4257] نسبة إلى المدينة المنورة[4258]. وقال الكرمانيّ: "إذا نسبتَ إلى مدينة النبي صلّى الله عليه وسلّم[4259]. قلتَ: مَدنيّ، وإلى مدينة المنصور قلتَ[4260]: مدِيني، وإلى مدائن كبرى[4261] مدائني. وقال البخاريّ[4262]: "المدينيّ هو الذي أقام بمدينة رسول الله عليه الصّلوة والسّلام[4263] ولم يُفارقها **[١٧٠/١ب]**. والمدني هو الذي تحوّل عنها وكان منها"[4264]. توفيّ[4265] ابن المديني ليومين بقيا[4266] من ذي القعدة سنة أربع وثلثين[4267] ومائتين بالعسكر[4268]، [وهي مدينة بسر[4269] من رأى ولَمّا بناها

[4247] في (ع): عليه السلام.

[4248] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 453/2.

[4249] في (د): يبكوا.

[4250] في (ع): خلايق.

[4251] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 453/2.

[4252] في (ر) مكتوب فوق السطر.

[4253] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: نجيح.

[4254] في (ع): خلايق.

[4255] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 321/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 18/21؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 43/11.

[4256] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 463/11؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 321/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 18/21؛ 451/24؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 428/2؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 46/11؛ 411/12؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 41/9.

[4257] في (ر): ههنا.

[4258] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 322؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 416/1. قال ابن الأثير: "الْمَدِينِيّ بِفَتْح الْمِيم وَكسر الدَّال وَسُكُون الْيَاء تحتهَا نقطتان وَفِي آخرهَا نون هَذِه النِّسْبَة إِلَى عدَّة من الْمدن فَالْأولى مَدِينَة رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَأكْثر مَا ينْسب إِلَيْهَا مدنِي وَقد ينْسب إِلَيْهَا بِإِثْبَات الْيَاء فَمِمَّنْ نسب كَذَلِك أَبُو الْحسن عَليّ بن عبد الله من جَعْفَر بن نجيح السَّعْدِيّ الْمَعْرُوف بِابْن الْمَدِينِيّ كَانَ أَصله من الْمَدِينَة نزل الْبَصرَة روى عَن ابْن عُيَيْنَة وَحَمَّاد ابْن زيد وَغَيرهمَا روى عَنهُ البخاريّ وَغَيره من الْأَئِمَّة وَكَانَ من أعلم أهل زَمَانه بعلل حَدِيث رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَمَات ليومين بقيا من ذِي الْقعدَة سنة أَربع وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ وَدفن بالعسكر وَكَانَ مولده سنة اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَة". اللباب في تهذيب الأنساب، 184/3-185.

[4259] في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4260] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[4261] في (د)، و(ر)، و(ع): كسرى. هو هكذا أيضاً في الكواكب الدّراري للكرمانيّ.

[4262] في (د): البحاري.

[4263] في (د): والسلم، وفي (ق): صلى الله عليه وسلم، وفي (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4264] انظر: الكواكب الدّراري للكرماني، 80/2.

[4265] سقط من (ق).

[4266] في (ر): لقيا.

[4267] في (ل): وثلاثين.

[4268] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 458/11-473، (رقم 6349)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 320/1-321 (رقم 431)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 21/5-35 (رقم 4096)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 428/2-429 (رقم 436)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 41/11-60 (رقم 22).

[4269] في (د)، و(ر): سُرّ.

المعتصم وانتقل[4270] إليها بعسكره قيل لها العسكر][4271]. وإنما نسب الحسن العسكري[4272] إليها؛ لأنّ المتوكل أشخص أباه عليّاً إليها، وأقام بها عشرين سنةً وتسعة أشهر فنُسب هو وولده إليها. (**وَالْبُخَارِيِّ**) سبق ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ، وبيان نسبته[4273]. (**وَأَبِي زُرْعَةَ**) بالضمّ وتقديم الزاي. وأبو زرعة هو عَبْد الله[4274] بن عبد الكريم الرّازي. سمع خلقاً كثيراً، وروى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل[4275] وغيره. كان إماماً حافظاً مُتْقِناً عارفاً بالمشايخ والجرح والتّعديل. ولد سنة مائتين ومات بالريّ سنة أربع وستّين ومائتين[4276] (**وَأَبِي حَاتِمٍ**) بن حِبّان البُسْتي صاحب الصّحيح. وحاتِم بالحاء المهملة وكسر التاء، وبه سُمّي حاتم الطّائي[4277] الشهير بالجود والكرم وفتح تائه غلطٌ من العوامّ. وحبّان[4278] بكسر المهملة وتشديد الباء الموحّدة. وبُسْت بضمّ الباء الموحّدة وسكون السّين والتاء مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة كثيرة الأشجار والأنهار[4279]. توفّي إمام وقته وعالم زمانه أبو حاتم محمّد بن حبّان البُسْتي سنة ثلثمائة[4280] وأربع وخَمْسين[4281]. (**وَالنَّسَائِيِّ**) بفتح النّون وتخفيف[4282] السّين المهملة وبالمدّ والهمزة. منسوب إلى مدينة نساء[4283] من خرسان[4284] وهي بلدة معروفة[4285] من نواحي آبِيوَرْد بثلثين[4286] فرسخاً[4287]. خرج منها جماعة من العلماء منهم: الإمام صاحب السُّنَن أبو عبد الرّحمن أحمد بن شُعَيْب النّسائيّ، أفضل أئمّة الحديث بعد الأَرْبعة وهم: البخاريّ، ومسلم، وأبوداود، والتّرمذيّ **[١٧١/١أ]**. لقي النّسائيّ المشايخ الحفّاظ وأخذ عنهم، وروى عنه خلق كثير كالطّبرانيّ وغيره. وُلد سنة خمس عشرة ومائتين، ومات سنة ثلث[4288] وثلثمائة[4289] بمكّة، ودُفن بين الصّفا والمروة، وقيل: مات بدمشق[4290].

[4270] في (د): المعل، وفي هامشه: انتقل.

[4271] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[4272] هو: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري. تقدّمت ترجمته.

[4273] في (ق): نسبه.

[4274] في هامش الأصل، و(د): وفي التاريخ عبيد الله بالياء المثناة بعد الموحّدة. انظر تاريخ الإسلام للذّهبيّ، 360/6.

[4275] في (ر): عبد الله بن حنبل أحمد بن حنبل.

[4276] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 326/10-337، (رقم 5469) تهذيب الكمال للمزّي، 89/19-104 (رقم 3660)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 557/2-559 (رقم 579)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 65/13-85 (رقم 48)؛ تاريخ الإسلام للذّهبيّ أيضاً، 360/6-365 (رقم 312)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 28/7-30 (رقم 4477).

[4277] هو: الشاعر الجاهلي، أبوسفّانة (أبو عدي) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، المتوفّى سنة 578 م. انظر لترجمته: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، 363/17-397.

[4278] في (ق): حبا.

[4279] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 414/1-419.

[4280] في (ل): ثلاثمائة.

[4281] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 920/3-924 (رقم 879)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 92/16-104 (رقم 70).

[4282] سقط من (ق).

[4283] في (ع): نشاء.

[4284] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4285] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 281/5-282.

[4286] في (ل): بثلاثين.

[4287] سقط من (ر).

[4288] في (ل): ثلاث.

[4289] في (ل): وثلاثمائة.

[4290] انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 698/2-701 (رقم 719)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 125/14-135 (رقم 67).

(وَالدَّارَقُطْنِيِّ) وهو الإمام أبو الحَسَن عليّ ابن[4291] عمرو. و[4292]دار القطن محلة ببغداد[4293]. وقد سبق ما يتعلق بترجمته[4294]. والدّارقطني بفتح الرّاء وهو الأفصح؛ لأنّه كَبَعْلبَك. وإنّما بُني الأوّل للتوسّط[4295] المانع من الإعراب، وعلى الفتح؛ لأنّه أَخفّ. **(وَغَيْرِهِم)** أي: غير المذكورين[4296] من الأئمّة. وهذا من قبيل التأكد[4297]، وإلّا فكان[4298] التمثيل في قوله كعبد الرّحمن يغني[4299] عنه؛ لأنّ المراد به هم[4300] وأمثالهم. وإنّما عبّر عن الأَمثال بالغير إشارة إلى أنّ كلّاً منهم من حيث استقلاله في فنّه وإحاطته بمزايا بها يمتاز عن الآخر كأنّه غيره. **(اعْتِبَارُ التّرجيح)** خبر قوله "والْمَنْقول"[4301]. **(فِيمَا)** متعلّق بالاعتبار، والموصول عبارة عن الرّواية أو الحكم[4302]. **(يَتَعَلَّقُ بِالزّيادة)** إذا كانت منافية[4303] لرواية الأوثق. **(وَغَيْرِهَا)** كما إذا وقع التّعارض بين الخبرين سواء وقعت هُناك زيادة أو لا، فإنّه لا بدّ حينئذ[4304] من التّرجيح بوجه من الوجوه ليندفع التّعارض أو التّوقّف إذا لم يُوجد ذلك. **(وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ)** أي: من الأئمّة المذكورين. **(إِطْلَاقُ قَبُولِ الزّيادة)** فيكون الزّيادة مردودة وإن كانت من الثقة إذا كانت منافية لرواية الأَوْثق إلّا إذا تَرَجَّحَتْ بوجه من وُجوه التّرجيح، فإنّ الحكم إذاً للرّاجح وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه إذ[4305] به يَسلم الأخبار عن التّعارض ويتميّز القويّ عن الضّعيف. قوله "لا يُعْرَف" بالبناء[4306] على المجهول. والمراد بعدم المعرفة عدم النّقل بطريق الاستلزام؛ لأنّ الشيء إذا نُقل عُرِف. "فلا يُعْرَفُ" **[١٧١/١ب]** محمول على مَعنى "لا يُنْقَلُ" بهذا الطّريق لا بالتّضمين كما وُهم[4307]. ويجوز أن يكون المعنى ولا يُدرك أثر هذا الإطلاق ولا يُشاهد في صحيفة من صحائف آثار[4308] أولئك الأَثْبات الثّقات، "فإنّ المعرفة والعِرفان: إدراك الشيء بتفكّر وتدبّر لأثره"[4309]، كمعرفة البشر لله تعالى. ولذا "أُمِرُوا بالتفكّر في صفات الله تعالى[4310]، ونُهوا عن التفكّر في ذات الله[4311]"[4312]. فالبشر مُدرك به تعالى من حيث شواهده وآثاره[4313] لا من حيث ذاته وتجرّده

[4291] في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع)، و(ل): بن.

[4292] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[4293] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 422/2؛ تدريب الراوي للسيوطي، 886/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 416/1.

[4294] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 34/12-40، (رقم 6404)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 991/3-995 (رقم 332)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 449/16-461 (رقم 67).

[4295] في (ر): لتوسط.

[4296] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4297] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: التأكيد.

[4298] في (د)، و(ر): فكاف.

[4299] في (ق): يعني.

[4300] في (د): لأنّ المراد بهم.

[4301] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4302] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4303] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4304] في (د)، و(ر)، و(ع): ح.

[4305] في (د): أو.

[4306] في (ر): مكتوب فوق السطر.

[4307] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 323.

[4308] في (ق): الآثار.

[4309] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 560.

[4310] سقط من (د).

[4311] في (ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): الله تعالى.

عن النّسب والإضافات. ومن ثمة[4314] لا يُطلق المعرفة على علم الله تعالى؛ لأنّ إدراكه ذاتيّ فهو مُسْتغن عن العلم بالنّظر إلى الأثر. ولذا قالوا: جميع الأشياء مَشْهُودة لله تعالى في علمه سواء كان لها آثار خارجيّة ووجودات عَيْنيّة أم لا. ويمكن أن يقال أيضاً: إنّ المعنى لا يَشتهر عن أحد منهم ذلك الإطلاق من قولهم: أنا أعرف للمُحسن والمسيء أي: لا يخفى عليّ ذلك ولا مقابلته[4315] بما يُوافقه، فما كان مشهوراً غير خفيّ[4316]، وما كان خفيّاً غير مشهور. فاعرف.

(**وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ**) إشارة إلى العجب المذكور. و"من" تفضيلية[4317]. وأعجب خبر مقدّم لقوله: (**إِطْلَاقُ كَثِيرٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ**) أي: من الطّائفة التّابعة للإمام الشّافعيّ في المذهب الذي هو منسوب إلى جدّه شافع[4318] كما سبق في تَرْجمته. وكان الظّاهر تكرار الياء في نِسْبة المنسوب إلى مَذهبه لكنّهم اقتصروا على ياء واحدةٍ احترازاً عن ثقله[4319] التّكرار مع كون المراد مفهوماً من الإطلاق. فإنّه إذا قيل: الإمام الشّافعيّ، فإنّ المراد منه[4320] [الإمام الْمَنْسوب إلى جدّه شافع. وإذا قيل: الرّجل الشّافعيّ فإنّ المقصود منه][4321] الرّجل الْمَنْسُوب إلى الإمام في مذهبه لا إلى جدّه شافع. فالمنسوب إلى المنسوب غير المنسُوب. فَاعْلم ذلك. وأمّا النّسبة في الحنفيّ **[١٧٢/١أ]**، والمالكيّ، والحنبليّ فواحدة، وهي أنّ هذا الرّجل مَنْسوب إلى الإمام أبي حنيفة أو إلى الإمام[4322] مالك[4323] أو إلى الإمام أحمد بن حنبل في مذهبه. (**الْقَوْلَ**) بالنّصب[4324] على أنّه مفعول الإطلاق. (**لِقَبُولِ**[4325] **زِيَادَةِ الثِّقَةِ**) أي: المعتمد المؤتمن المتّفق على صِدْقه وعدالته. وقد سبق أنّ هذا القَبول مُنَافٍ لتفسير المحدّثين الشّذوذ بمخالفة الثّقة من هو أَوْثق منه، فإنّه يلزم من هذا التّفسير أن لا يقبل

[4312] ورد في هذا المعنى عدد من الأحاديث بألفاظ متقاربة ترتقي بمجموع طرقها إلى درجة الحسن، منها: "تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله"، "تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله"، "تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله تعالى". انظر لصحة الأحاديث والكلام عليها: المعجم الأوسط للطبراني، 250/6، (رقم الحديث: 6319)؛ الأسماء والصفات للبيهقي، 6/2؛ شعب الإيمان للبيهقي أيضاً، 136/1، (رقم الحديث: 120)؛ حلية الأولياء لأبي نعيم، 66/6؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي، 56/2، (رقم الحديث: 2318)؛ شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، 525/3، 927؛ الإبانة (الرد على الجهمية) لابن بطة، 150/3-152، (رقم الحديث: 108)؛ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 2556/7؛ الترغيب والترهيب لقوام السنة، 388/1، 390، (رقم الحديث: 668، 673)؛ كتاب العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني، 210/1-211، 212، 213-214، 214-215، 216، 217-218، 240-241، (رقم الحديث: 1-6، 22)؛ أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني لابن القيسراني، 16/5 (رقم 4531)؛ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، ص 87 (رقم 107)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 187-188 (رقم 341)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 81/1؛ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسّيوطيّ، ص 201 (رقم 3345-3349)؛ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسّيوطيّ أيضاً، ص 111 (رقم 165)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 371/1-372 (رقم 1576)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 395/4-397 (رقم 1788)؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، 572/1 (رقم 2975-2976)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 363-364 (رقم 2470-2472).

[4313] في (د): أثره.

[4314] في (د)، و(ر): ثمّ.

[4315] في (د): ولا مقابلة.

[4316] في (د): حفي.

[4317] في (د): تفصيلية.

[4318] في (ق): وشافع. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4319] في (د)، و(ر)، و(ع): ثقلة.

[4320] سقط من (ر).

[4321] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

[4322] سقط من (ر).

[4323] في (د) مكتوب تحت الكلمة "ما م ما" تكملة "الإمام مالك".

[4324] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4325] في (د)، و(ر)، و(ع): بقبول. وهو هكذا أيضاً في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

زيادة هذا الفرد من الثّقة[4326] لكونها من قَبِيل الشّاذ. (**مَعَ أَنَّ نَصَّ**) الإمام. (**الشَّافِعِيِّ**) قيدٌ للإطلاق. والنّص: التّصريح والتَّعْيين[4327]، يقال: نصّ الشيء أظهره. قال البيهقيّ: "النصّ: آشكارا كَرْدن"[4328]. (**يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ**) "أي: على عدم إطلاق القول بقبولها"[4329]، فإنّ عدمه غيره. ففيه مخالفة التابع للمَتْبوع والْمُتَمَذْهِب لصاحب المذهب، ونقض للعهد المأخوذ في البين. ومنه يُعلم سرّ التّعبير عن الأوّل بالعجب، وعن الثّاني بالأعجب. وذلك أنّ الأوّل ليس فيه تَصْريح بالمعنى الّذي يناقش فيه، وإنّما يُعرف من اعتبار التّرجيح[4330] في مظانّ الزّيادة والتّعارض، فإنّه يدلّ على أنّ الزّيادة غير مَقْبولة مُطلقاً إذ لو كانت مَقْبولة لَمَا صِير إلى التّرجيح. فمخالفة القَوم في أَمر يُفهم[4331] من اعتبارهم، وإشارتهم ممّا يقضى[4332] منه العجب بخلاف الثّاني فإنّ فيه نصّاً من الإمام وتصريحاً من صاحب المذهب. فمخالفته في منطوق كلامه وما يُفهم من عبارته صريحاً أعجب العجب. (**فَإِنَّهُ**) أي: الشّافعيّ[4333]. (**قَالَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ**) أي: في خلاله[4334]. قال في القاموس: "أثناء الشيء ومثانيه: قُواه، وطاقاتُه، واحدهما: ثِنْيٌ، ومَثْناة ومِثْناة"[4335] انتهى. يشير إلى أنّ الشيء إنّما يقال باعتبار التّكرير الموجود في الشّيء. فالكلام لو لم يكن له تَعدّد لَمَا[4336] كان **[١٧٢/١ب]** له خِلال، فإنّ الفرد لا خلال له. (**عَلَى مَا يُعْتَبَرُ بِهِ حَالُ الرَّاوِي**) أي: راوي الصّحيح والحَسن. "وعلى متعلّق بالكلام"[4337]، [والكلام][4338] على الشيء قد لا يدلّ على جرحه. فالمراد ههنا[4339] هو الكلام المبنيّ عليه الواقع في خُصُوصه، واعتبر به جعله محلّ عُبور إلى المقصود[4340]؛ إذ في كلّ شيء عبرة ودلالة ينتقل[4341] بها إلى المعنى المراد. (**فِي الضَّبْطِ**) متعلّق بيَعْتَبِرُ[4342]. وقد سبق معنى الضّبط مفصّلاً. (**مَا**) موصولة، وهي مع صلتها مقول "قال"[4343]. (**نَصُّهُ**)[4344] بالرّفع مبتدأ، أي: نصّ كلام الشّافعيّ وعبارته[4345] المنصوصة ولفظه بعينه[4346]. والخبر قوله[4347]: (**وَيَكُونَ**) إلخ[4348]، فإنّه في تقدير هذا القَول

[4326] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4327] انظر: القاموس المحيط، ص 816.

[4328] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 65/1.

[4329] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4330] هنا في هامش (د) مكتوب: التّرجيح بيان.

[4331] في (د): يعهم.

[4332] في (ر)، و(ع): يقتضي.

[4333] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4334] في (د): هلاله.

[4335] انظر: القاموس المحيط، ص 1636.

[4336] في (ق): ولَمَا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

[4337] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4338] ما بين المعقوفتين غير موجود في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

[4339] في (د)، و(ر)، و(ع): هنا.

[4340] في (د)، و(ر): المقص.

[4341] في (د): ينتعل.

[4342] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4343] في (د): قول. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324. وهو فيه: قال.

[4344] نص الشّافعيّ بتمامه كالتالي: "ويكون إذا شَرِك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجد حديثه أنقص: كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه. ومتى ما خالف ما وصفت أضرَّ بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله." الرسالة للشافعيّ، ص 463-464 (رقم 1272، 1273).

[4345] في (د): عبارة.

[4346] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

[4347] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.

وفائدة[4349] توسيط النّص مع أنّه لو[4350] قال: فإنه قال في أثناء كلامه "ويكون" إلخ[4351] لكَفَى دفع توهّم أنّه نقل بالمعنى، فإنّ القول إذا جاء بلفظ القائل كان أقوى في الاستدلال. ومن قال[4352]: "إنّ التّقدير ما هو نصّه، ويكون بدل منه"[4353] فقد تكلّف بحيث يمجّه الفم كأنّه العلقم. ثمّ قوله "ويكون" منصوب عطفاً على[4354] مَنْصُوب[4355]. فإنّ عبارة الشّافعيّ هكذا، ثمّ يعتبر عليه بأن يكون إذا سمّي من روى عنه لم يُسَمِّ مجهولاً ولا مَرْغوباً عن الرّواية عنه، ويكونَ[4356]: (**إذَا شَرِكَ**[4357] **أَحَداً مِنَ الْحُفَّاظِ**) كأصحاب الكتب السّتّة وأرباب المسانيد والصّحاح. يقال: "شَرِكه في البيع والميراث كعَلِمه، شِرْكة[4358] بالكسر"[4359] بمعنى شارَكه. والمراد حُفّاظ الحديث في عُرف هذا[4360] الفَنّ، كما إذا[4361] أُطْلق عند أهل التّفسير يُراد به حُفّاظ القرآن. وسَبَق مَعنى الحفّاظ[4362]، والحاكم، والرّاوي. (**لَمْ يُخَالِفْهُ**) يعني أنّ حَقّ الحافظ إذا شاركه الرّاوي في الرّواية[4363] أن لا يخالفه الرّاوي لا بالزّيادة ولا بالنّقصان؛ لأنّ الحافظ أَقْوى منه ضبطاً وإتقاناً فلا يَجوز مخالفته، ولذا أسند المخالفة إلى الرّاوي فلو خالفه الحافظ. فالقَول **[١٧٣/١أ]** ما قالت حذام[4364]، فإنه أَوْثَق فكلامه أَسْمَع. (**فَإِنْ خَالَفَهُ**) بعد مُشَاركته له في أصل الرّواية، ولم يُراعِ ما هو حقّه[4365]. (**فَوُجِدَ حَدِيثُهُ**) على المجهول، أي: حديث الرّاوي. والفاء لترتيب الوِجدان على المخالفة لا للتّعقيب ولا للتّفصيل كما وُهِم[4366]. فإنّه قد لا يكون الوجدان عَقِب المخالفة، بل بعد زمان طويل. والوجدان: الإدراك بالحواسّ الظاهرة أو الباطنة، ومنه الوِجدانيّات. (**أَنْقَصَ**) أي: من رواية الحافظ[4367] هكذا قيل. وفيه أنّه يَسْتلزم اشتراك الرّوايتين في أَصل النّقص، لَيْس[4368] كذلك[4369]، فإنّ النّقص إنّما هو في رواية الرّاوي لا في رواية الحافظ. فالصواب أن يُقال: إنّ اسم التّفضيل قد يُسْتعمل على معنى إثبات أَصْل الفعل للموصُوف على وجه زيادة[4370] المبَالغة والكمال المطلق عن اشتراط الاشتراك بين المفضّل والمفضّل عليه في أصل الوصف

[4348] في (د): إلخ.
[4349] في (د): فايدة.
[4350] في (د) مكتوب تحت السطر.
[4351] في (د): إلخ.
[4352] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.
[4353] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.
[4354] سقط من (ق).
[4355] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 324.
[4356] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4357] في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 96، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 67: أشرك.
[4358] في (د): شركه.
[4359] انظر: القاموس المحيط، ص 1220.
[4360] سقط من (ق).
[4361] في (د)، و(ر)، و(ع): أنه إذا.
[4362] في (د)، و(ر)، و(ع): الحافظ.
[4363] في (د) مكتوب فوق السطر.
[4364] في (د)، و(ر): خدام، وفي (ع): خذام.
[4365] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4366] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4367] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4368] في (د)، و(ر): وليس.
[4369] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4370] في (د): الزّيادة.

كما في قول الفقهاء: "وهو الأصحّ والأصوب والأقرب للصّواب". فأنقص ههنا يجوز أن يكون معناه موصوفاً بالنّقص الكامل الزّائد[4371] أو بالنّقص المطلق عن معنى الكمال على التّجريد، فإنّ النّقصان على مراتب فقد يكون كثيراً وقد يكون قليلاً وهو في مقابلة الزّيادة. وفي القاموس: "النقص: الخسران في الحَظّ[4372]، وَنَقَصَ لازمٌ مستعدّ[4373]. ودخل عليه نقصٌ في دينه وعقله، ولا يُقال: نُقْصانٌ"[4374]. **(كَانَ فِي ذَلِكَ)** أي: في وجدان المخالفة بالنّقصان[4375]. **(دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَخْرَجِ حَدِيثِهِ)** بفتح الميم بمعنى السَّنَد كما يقال في الحديث الحسن: هو ما عُرِف مَخْرَجُه واشتُهر رجالُه. فإنّ مَعْروفيّته عبارة عن سَنَدٍ جميعُ رجاله مَذكورةٌ مبيّنةٌ فيه بالاسم وغيره، كل واحد منهم سَمِع ممَن فَوْقه وكما قال ابن الصّلاح في فائدة[4376] التّخاريج على الكتابَيْن "أنّها الزّيادة **[١٧٣/١ب]** فِي قَدْرِ الصَّحِيحِ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ أَلْفَاظٍ زائدة[4377] وَتَتِمَّاتٍ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ تَثْبُتُ صِحَّتُهَا بِهَذِهِ التَّخَارِيجِ لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَخَارِجَةٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ الثَّابِتِ"[4378] انتهى. فإنّه دلّ أيضاً على أنّ المخرج[4379] الثّابت هو الإسناد الثّابت إذ لا ثَبات للحديث إلّا بثبات إسناده. فالحديث إنّما يخرج ويظهر من الإسناد كأنّ الإسناد مُحيط به والرّاوي يخرجه من دَاخل إلى خَارج. **(وَمَتَى)** أي: في أيّ وَقْت. والظّاهر أنّه مُسْتعار في مثل هذا الموضع للموضع، أي: في أيّ مَوْضع من مَواضع الحديث. **(خَالَفَ)** أي: الرّاوي[4380]. **(مَا وَصَفْتُ)** أنا. "وذكرته من وِجْدان حديثه أنقص بأن يكون زائداً[4381] على ما رَواه الحافظ الأَوْثق"[4382]. **(أَضَرَّ ذَلِكَ)** المذكور وهو المخالفة بالزّيادة[4383]. "والإضرار: گزند رسانيدَنْ، ويُعدّى بالباء"[4384]. ولذا قال: **(بِحَدِيثِهِ)** أي: بحديث الرّاوي. وسيَجيء دليل كلّ من الصّحة في صُورة النّقص والضّرر في صُورة[4385] الزّيادة. ومقابل "الضَّرّ بالفتح هو النّفع كما أنّ مقابل الضُّرّ بالضمّ هو السّرّاء"[4386]. وفي كلمات الإمام المكّي[4387] حين جلس للوعظ ببغداد[4388]: "لا شيء أضرّ على الخَلْق من الخالق فتفرّق النّاس عنه"[4389]. ومراده أنّ الضّارّ والنّافع هو الله تعالى فكما أنّ

[4371] في (د)، (ر): الزايد.
[4372] في (د): الحظ. انظر أيضاً: مفردات ألفاظ القرآن، ص 821.
[4373] في (د)، و(ر)، و(ع): متعدّ، وفي (ط)، و(ل): مستبعد. وهو في القاموس: متعدّ.
[4374] انظر: القاموس المحيط، ص 817.
[4375] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 325.
[4376] في (ر): فايدة.
[4377] في (د)، و(ر): زايدة.
[4378] انظر: علوم الحديث، ص 24.
[4379] في (د): المحرج، وفي (ر): المخرح.
[4380] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 326.
[4381] في (د)، (ر): زايداً.
[4382] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 326.
[4383] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 326.
[4384] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 490/2.
[4385] في (ق): ضرر.
[4386] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 504؛ القاموس المحيط، ص 550.
[4387] هو: أبو طالب المكّي صاحب قوت القلوب، المتقدّم ترجمته.
[4388] في (د)، و(ر)، و(ع): في بغداد.
[4389] انظر: تاريخ بغداد الخطيب البغدادي، 89/3؛ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، 385/14؛ سير أعلام النبلاء للذّهبيّ، 537/16؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 655/3؛ لسان الميزان لابن حجر، 300/5؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 121/3. كلّهم بلفظ: "وَعَظَ أَبُو طَالِبٍ بِبَغْدَادَ، وَخلَّطَ فِي كلاَمِهِ، وَحُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ أَضرُّ مِنَ الخَالِقِ، فَبَدَّعُوهُ، وَهَجَرُوهُ".

نفعه في غاية الغايات وكذا ضرّه في أقصى النّهايات كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[4390]، [وقوله][4391] ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾[4392] وغير ذلك ممّا لا يسع بَيانه هذا الموضع. (**انْتَهَى كَلَامُهُ**) أي: بلغ كلام الشّافعيّ نهايته وتمّ. قال بعضهم[4393]: "قد يقال عليه: إنّ الرّاوي **[١/١٧٤أ]** الذي يختبر ضَبْطه [غير ثقة؛ لأنّ الثّقة هو العدل الضّابط وكلام الشّافعيّ في عدل لم يُعرف ضبطه"[4394]][4395]، فلا دلالة في كلامه على عدم قبول زيادة الثّقة"[4396] انتهى. وقال بعضهم[4397]: "إطلاق الشّافعيّة القول بالقبول محمول على تَقْييدهم الخبر المنقُول بأن لا يكون شاذّاً"[4398] انتهى. وقد سبق فَتَفَطَّنْ.

(**وَمُقْتَضَاهُ**) أي: ما يَقتضيه كلام[4399] الإمام[4400] ويُوجِبه بحسب الظّاهر. (**أَنَّهُ**) أي: الرّاوي[4401]. (**إِذَا خَالَفَ**) أحداً[4402] من الحُفّاظ[4403]. (**فَوُجِدَ حَدِيثُهُ**) أي: حديث الرّاوي[4404]. (**أَزْيَدَ**) أي: مَوْصُوفاً بالزّيادة على حديث الحافظ[4405] سواء كانَت زيادته قليلةً أو كثيرةً على نحو[4406] ما سَبَق في لفظ أَنْقص. ويَدلُّ على أنّ مراده ليس التّفضيل الْمَعْروف عدم مساعدة المعنى له والتّعبير عن كلّ من أنقص وأزيد بلفظ النّقصان والزّيادة. وذلك في أَثْناء تَقْريراته الواقعة في هذا المقام. (**أَضَرَّ ذَلِكَ**) أي: وِجْدان المخالفة بالزّيادة[4407]. (**بِحَدِيثِهِ**) أي: بحديث الرّاوي[4408]. وحَاصله أنّ الإمام جعل مخالفة الرّاوي للحافظ على وجهين: مُخالفة بالنّقصان فجعلها غير مُضِرّة بل مقبولة، ومخالفة بالزّيادة فجعلها مُضِرّة. ولا شكّ أن الإضْرار عبارة عن الردّ، فيكون المخالفة بالزّيادة مَرْدودة والحديث مَرْجوحاً مَتْروكاً. (**فَدَلَّ**) كلام الإمام[4409]. (**عَلَى أَنَّ لِزِيَادَةِ**[4410] **الْعَدْلِ**) راوياً كان أو حافظاً. [(**عِنْدَهُ**) أي: في مذهبه[4411] ورأيه. (**لَا يَلْزَمُ قَبُولُها مُطْلَقاً**) أي: من كلّ منهما. (**وَإِنَّمَا تُقْبَلُ**) الزّيادة. (**مِنَ الْحَافِظِ**) يعني يُشترط في قبول الزّيادة كون من رَواها حافظاً[4412]][4413] كأصحاب

[4390] سورة البروج، الآية: 12.

[4391] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع). وهو في (ط): "و" بدلاً من "وقوله".

[4392] سورة الحجر، الآية: 50.

[4393] المؤلّف يقصد به تلميذ ابن حجر: قاسم بن قطلوبغا.

[4394] انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر لابن قطلوبغا، ص 65؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 418/1، 419.

[4395] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[4396] هذه التكملة ليست من كلام ابن قطلوبغا.

[4397] المؤلّف يقصد به الكمال بن أبي شريف كما نقله عنه المناوي، ويبدو أنّه يقصد به أيضاً الملّا علي القاري.

[4398] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 326-327؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 418/1-419.

[4399] في (ق): الكلام.

[4400] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4401] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4402] في (ق): أحد.

[4403] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4404] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4405] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4406] سقط من (ط)، و(ل).

[4407] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4408] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4409] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4410] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): زيادة. وهو هكذا أيضاً في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[4411] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

[4412] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327.

التّخاريج على الصّحيحَيْن. فإنّهم استخرجوا أحاديثهما [بأسانيد غير][4414] أسانيدهما[4415] طلباً لعلوّ الإسناد، وأَلْحقوا ببعض الأحاديث تتمّات زائدة[4416] على ما فيهما لا تثبت صحّتها[4417] إلّا بهذه[4418] التّخاريج. وذلك كالحُمَيْديّ الأندلسيّ في الجمع بين الصّحيحَيْن، والإمام البَيهقيّ في السُّنن **[١/١٧٤ب]** الكبير، وكالإمام البَغوي في شرح السنّة، وغيرهم من الأئمّة الأَعْلام. بقي أنّ عبارة زيادة العدل زيادة من المصنِّف، فإنّه لايفهم من كلام الشّافعيّ كون صاحب الزّيادة عدلاً إذا لم يكن حافظاً. بل هو جعل زيادة غير الحافظ مضرّة بحديثه وذلك يَقدح في عَدالته، ويَدلّ عليه أنّ كلامه وقع في مقام اختبار ضبط[4419] الرّاوي. فإن قلتَ: إنّ الضّبط مُتفاوت[4420] فليكن ضبط غير الحافظ في صُورة الزّيادة دون ضبط الحافظ وذلك لا يقدح في كونه ثقةً. قلتُ: لو كان بمجرّد الضّبط ثقةً لوقع التّعارض بَينه وبَيْن الحافظ وقد ثَبَت رَدّه وقبول الحَافظ من غير أن يُعتبر التّرجيح سبب[4421] من الأسباب الخارجة. فالرّاوي إنّما يكون عدلاً ثقةً إذا وافق الحافظ أو جاء بحديث ينقص[4422] في اللّفظ من حديثه[4423]. **(فَإِنَّهُ)** أي: الشّافعيّ وهو دليل لعدم اللزوم[4424]. **(اعْتَبَرَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ هَذَا الْمُخَالِفِ أَنْقَصَ مِنْ حَدِيثِ مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْحُفَّاظِ)** أي: جعل نقصان حديثه في محلّ الدّلالة على قبوله كما دلّ على هذا المعنى قوله: **(وَجَعَلَ)** أي: الشّافعيّ[4425]. **(نُقْصَانَ هَذَا الرَّاوِي)** المخالف من الحديث بيان للنّقصان. **(دَلِيلاً)** يُسْتَدلّ به. **(عَلَى صِحَّتِهِ)** أي: صحّة حديثه وسَلامته من سُقم الجرحِ والردّ، وإنّما جَعل النّقصان دليلاً عَليها دُون الزّيادة؛ **(لِأَنَّهُ)** أي: نقصان حَديثه[4426] من نظم حديث الحافظ. **(يَدُلُّ عَلَى تَحَرِّيهِ)** أي: احتياطه وطلبه الأَوْلى والأَحْرى[4427]؛ لأنّ الزّيادة من عدم المبالات[4428] وإرسال الكلام جُزافاً. ومنه يقال الماجن: "وهو الذي لا يُبالي قولاً وفعلاً"[4429] فيُفتي بالحِيل ويقضي بالجهل. "والحَرا[4430]: الخَليق، ومنه: بالحَرَا[4431] أن يكون **[١/١٧٥أ]** ذاك[4432].

[4413] ما بين المعقوفتين غير موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).
[4414] سقط من (د).
[4415] في (ع): أسانيدها.
[4416] في (د)، و(ر): زايدة.
[4417] في (د): صحهما.
[4418] في (د): بهذا.
[4419] في (ق) مكتوب فوق السطر.
[4420] في (د): متفاوتت.
[4421] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: بسبب.
[4422] في (ق): نقيص.
[4423] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 327-328.
[4424] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 328.
[4425] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.
[4426] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.
[4427] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.
[4428] في (د)، و(ر)، و(ع): المبالاة.
[4429] انظر: القاموس المحيط، ص 1591.
[4430] في (ق)، و(ع): والحر.
[4431] في (ق): الحرّ.
[4432] في (ق): داك.

وتَحرّاه: طَلب ما هو أَحْرى بالاستعمال"[4433]. "وأصل حَرى الشيء يحري: قصد حَراه بالفتح، أي: جانِبه وناحِيته، وتحرّاه كذلك، وحرى الشيءُ يَحري أي: نقص، كأنّه لزم الحَرا ولم يمتدّ. قال الشّاعر:

والمرء[4434] بعد تمامه يَحري. ورماه الله بأفعى حارية"[4435].

"والحارية: الأفعى التي كَبِرَتْ ونقص جسمُها، ولم يبق إلّا رأسُها ونفسُها وسَمُّها"[4436]. **(وَجَعَلَ)** الشّافعيّ[4437]. **(مَا عَدَا ذَلِكَ)** النّقصان[4438] وتجاوَزه. فعدا هنا فِعل فاعله ضمير الموصُول. **(مُضِرّاً بِحَدِيثِهِ)** وجارحاً لروايته وقادحاً في عدالته. **(فَدَخَلَتْ فِيهِ)** أي: فيما عدا ذلك[4439]. **(الزِّيَادَةُ)** يعني أنّ الشّافعيّ قال: "ومتى خالف ما وصفتُ"[4440]. والذي وصَفه وذكره هو وجدان حديث الرّاوي على نقصان من حديث الحافظ فكانت المخالفة فيما عَداه مُطلقةً[4441] شاملةً للمخالَفة بالزّيادة وغيرها، إذ[4442] وجوه المخالفة كثيرة على ما يعرفه أهل الفنّ. **(فَلَوْ كَانَتْ)** الزّيادة[4443]. **(عِنْدَهُ)** أي: في رأي الشّافعيّ[4444]. **(مَقْبُولَةً مُطْلَقاً)** أي: سَواء كانَت من الرّاوي أو من الحافظ كما دلَّ عليه سباق الكلام. وأما من قال[4445]: "أعمّ من أن يكون الرّاوي مخالفاً للحافظ، أو لمن هو أوثق؟، أو لمثله، أَوْ لا"[4446] علم ضَبطه، فقد أتى بلغو[4447] من الكَلام. أمّا[4448] أوّلاً: فلأنّ الحافظ أوثق من الرّاوي فلا معنى لجعل الأوثق مقابلاً للحافظ، وأمّا ثانياً: فلأنّ الكَلام في الضّابط إذ من لم يُعلم ضبطه فحديثه موقوف عليه متروك عن الأصل[4449]. **(لَمْ تَكُنْ)** الزّيادة المذكورة[4450]. **(مُضِرَّةً بِحَدِيثِ صَاحِبِهَا**[4451] **)**[4452] أي: صاحب تلك الزّيادة بجعلها دليلاً[4453] على ضَعف مَخرج حديثه[4454]، فإنّه لو كان قويّاً لكان عند الحافظ أيضاً. والحاصل "أنّ حديث صاحب **[١٧٥/١ب]** الزّيادة ضَعيف لضَعْف إسناده ومخرجه فلا يُحتجّ

[4433] انظر: القاموس المحيط، ص 1643-1644.

[4434] في (د): المرا.

[4435] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 230-231.

[4436] انظر: القاموس المحيط، ص 1643.

[4437] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4438] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4439] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4440] انظر: الرسالة للشافعيّ، ص 464 (رقم 1273).

[4441] في (ر): مطلقاً.

[4442] في (د): إد.

[4443] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4444] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4445] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4446] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4447] في (ق): بلغوا.

[4448] في (ط)، و(ل): وأمّا.

[4449] في (د): أصل.

[4450] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4451] انظر: الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغدادي، ص 424-429؛ نصب الراية للزيلعي، 336/1؛ شرح علل الترمذي لابن رجب، 838/2؛ النّكت على ابن الصلاح لابن حجر، 604/2، 687، 779.

[4452] هنا بعد هذه الجملة في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة مكتوب: "والله أعلم" كما في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 97، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 67، وفي بعضها مكتوب: "والله سبحانه أعلم" كما في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

[4453] في (ق): وليلا.

[4454] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.

به"[4455]، بل ولا يُعمل به إلّا في نحو الفَضائل فلا يقاوم حديث الحافظ المحتجّ به والمعمول به مطلقاً. "وصاحب الشيء مُلازِمه وحافِظه، قد يُضاف إلى مَسُوسه نحو: صَاحبِ الجيش، وإلى سائِسِه نحو: صاحبِ الأمير"[4456]. ولَمَّا[4457] في الصُّحبة من كثرة الملازمة. قيل: لكلّ وزير صَاحب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾[4458] أي: وزيره، وهو الصّديق رضي الله عنه[4459].

[الْمَحْفُوظُ والشَّاذُّ]

(**فَإِنْ خُولِفَ**[4460] **بِأَرْجَحَ مِنْهُ**) الفاء للتّفريع. وخولف مُسْند إلى مَصْدره، فإنّ تقديره: فإن أُوقِع المخالفةُ. وهي وإن كانَتْ أعمّ من المعارضة لكنّه أُريد بها في هذا المقام معنى المعارضة. والباء للسّببيّة. والأَرْجح هو الرّاوي المعارِض بكسر الرّاء، والمرجُوح المراد بضمير منه هو الرّاوي المعارَض بفتحها. وعبّر عن الرّاجح بالأرجح[4461] لاشتراك الْمُعارِضين في مطلق الضّبط، إذ الكلام في راوي الصّحيح والحسن. فإن قلتَ: على ماذا يتفرّع[4462] هذه المخالفة بسبب وجود راوٍ أَرجح[4463] ولم يسبق ذكر الموافقة. قلتُ: بيان[4464] قبول زيادة راوي الصّحيح والحَسن إذا كانت موافقةً لرواية الأوثق، فإنّ عدم المنافاة[4465] عبارة عن الموافقة بأن يمكن الجمع بَينهما فكأنّه يقول: موافقة راوي الزّيادة لراوي الأَوْثق لا يُخْرِج[4466] حديثه عن أن يكون صحيحاً أو حسناً، فالصّحيح صحيح وُجدت فيه الزّيادة أَوْ لا، وكذا الحَسن حَسن وُجدت فيه الزّيادة أَو لا. وأمّا مخالفته له بحيث لا يمكن الجمع بين روايتَيْهما فلَيْست كذلك، بل يكون حَديثه إذاً شاذّاً، والشاذّ[4467] أعمّ من أن يكون مقبولاً ومردُوداً. وإنّما أَوقع المخالفة من جانب الأَرْجح؛ لأنّ الأرجح هنا **[١٧٦/١أ]** بمعنى القَوِيّ كما يدلّ عليه التّعبير فيما سيأتي عن مقابله بالضّعف. والقويّ هو الذي يقدر على معارضة الضّعيف لا العكس[4468]. والمعنى فإن عُورِض راوي الصّحيح والحَسن الذي وقع في حديثه الزّيادة أو النّقص في المتن والسَّنَد براوٍ هو أَرْجح منه وأَقْوى لا براو يساويه في الدَّرجة، فإنّه لا يثبت هُناك الرّاجحيّة والمرجُوحيّة، بل الحكم فيه التوقّف[4469] كما سَبَق. (**لِمَزِيدِ ضَبْطٍ**) وحفظ لما رَوَاه وهو متعلّق بأرجح[4470] وتعليل له. "والمزيد بمعنى الزّيادة"[4471] كما في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[4472]، "والزّيادة:

[4455] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 329.
[4456] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 475-476.
[4457] في (ق): فلما.
[4458] سورة التوبة، الآية: 40.
[4459] في (ط): رضي الله تعالى عنه.
[4460] هنا في (ع): ش راويهما.
[4461] في (د): بالراجح.
[4462] في (ق): يتضرع.
[4463] في (د): وأرجح.
[4464] في (د)، و(ر)، و(ع): على بيان.
[4465] في (ع): المنافات.
[4466] في (د)، و(ر)، و(ع): لا تخرج، وفي (ط)، و(ل): لا يخرجه.
[4467] في (د): الشاد.
[4468] في (د): للعكس.
[4469] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 330.
[4470] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 330.
[4471] انظر: القاموس المحيط، ص 365.

أن ينضمّ إلى ما عليه الشيءُ في نفسه شيءٌ آخرُ"[4473]. وفيه إشارة إلى معنى التّفضيل في أَرْجح، وإنّهما بعد اشتراكهما في أصل الضّبط فأحدهما راجح عليه فيه وزائد[4474]. (**أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ**) [والمراد كثرة عدد الرّاوي كما سيظهر من المثال][4475] "وإن كان كلّ واحد منهم دُونه في الحفظ والإتقان؛ لأنّ العَدَد الكثير أَوْلى بالحفظ من الواحد، وتطرّق الخطإ للواحد أكثر منه للجماعة"[4476]. ففي الجماعة من القوّة والإصابة ما ليس في الواحد. وقد سَبَق في المتواتر أنّ احتمال الكذب بالنّظر إلى كلّ واحد من الرّواة يرفعه الاجتماع واتّفاق الكلمة فقد يَحصل اليقين بخبر الجماعة فوق ما يحصل بخبر الواحد وهو أمر بديهيٌ لا يكابره إلّا مُعانِد. (**أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ**) المذكور من التعليلَيْن المفيدَيْن للتّرجيح. (**مِنْ وُجُوهِ التّرجيحاتِ**) وأَسْبابها: كفقه الرّاوي، فإنّ الأفقه أَرْجح كما في الإمامة، وكعلوّ سَنده[4477] كرواية مالك عن نافع عن ابن عمرو[4478] فإنّه سلسلة الذّهب فهي أَرجح من روَاية من دُونه من سلسلة الفضّة[4479]، وككونه في كتاب تلقّاه الأمّة بالقبول نحو الصّحيحين فهما أَرْجح من سائر الصّحاح وكتب المسانيد إذ كون الشيء في قمطر الأحفظ فوق كونه في قمطر **[١٧٦/١ب]** الحافظ وهو فوق كونه في قمطر الرّاوي مطلقاً. (**فَالرَّاجِحُ**) من الحديثَيْن باعتبار أرجحيّة الرّاوي لا من المحدثين المتخالفين كما ذهب إليه بعض الأوهام[4480]، فإنّ هذه الأسماء المتخالفة إنّما هي للأحاديث بالأصالة وإن كان التّخالف يأتي من قِبَل الرّواة واختلاف صِفاتهم. (**يُقَالُ لَهُ:**) في عُرف المحدّيثن[4481] واصطلاحاتهم[4482]: (**الْمَحْفُوظُ**) أي: من النّكارة والشّذوذ والعلّة والخطإ؛ لأنّ وجه التّرجيح حفظه منها ولولا ذلك لَدخل في القسم المقابل. والحفظ في الأصل: "ضبط صورة الشيء المدركة[4483] في النّفس، ويضاده النّسيان، ثمّ اسْتُعْمل في كلّ تفقّد وتعهّد ورعاية. والتّحفظ[4484]: تكلّف الحفظ لضعف القوّة الحافظة"[4485]. وهي قوّة محلّها التّجويف الأخير من الدّماغ من شأنها حفظ ما يُدركه الوهم من المعاني الجزئيّة، فهي خزانة للوهم كالخيال للحسّ المشترك. وفيه إشارة إلى أنّ وُجوه التّرجيح تجعل الحديث بمنزلة حديث الحافظ [فكما أنّ حديث الحافظ][4486] محفوظ من الطّعن فيه فكذا الحديث المرجّح بوجه من وُجوه التّرجيح (**وَمُقابِلُهُ**) بكسر الباء أي: نقيضه[4487] الذي يُقبل إليه بوَجْه غير وجهه. (**وَهُوَ الْمَرْجُوحُ**) من قبيل الإيضاح أو لدفع توهّم رُجوع ضمير مقابله إلى

[4472] سورة القيامة، الآية: 35.

[4473] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 385.

[4474] في (د)، و(ر): زايد.

[4475] ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين، وهو غير موجود في (ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4476] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 330.

[4477] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 331.

[4478] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ع): عمر، وفي (ل): عمر رضي الله تعالى عنهما.

[4479] في (د) مكتوب فوق السطر.

[4480] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، وفي النّسخ الأخرى. يبدو أنّ المؤلّف يريد أن يقول به: "كما ذهب إليه بعض أصحاب الأوهام". المؤلّف يقصد بـ"أصحاب الأوهام" الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 331.

[4481] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 331.

[4482] في (د): واصطلاتهم.

[4483] في (د): المذكور.

[4484] في (د): التحفط.

[4485] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 244–245.

[4486] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.

[4487] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 331.

المحفوظ[4488] وإن كان المعنى عليه؛ لأنّ المتقابلين بالذّات هما الرّاجح والمرجُوح ثمّ يَسْري التّقابل إلى مُسمّاهما المحفوظ والشاذ[4489]، و[4490] يقال: "رَاجَحْتُهُ فَرَجَحْتُهُ أي: كنت أَرْزن منه"[4491] أي: أثقل، "فإنّ[4492] الرزانة بتقديم المهملة الثِّقل فهو رزين"[4493] أي: ثقيل أو مَرْزون مرجوح. (**يُقَالُ لهُ:**) ويطلق عليه في ذلك العرف. (**الشَّاذُّ**) لأنّه[4494] منفرد[4495] لم[4496] يقارنه[4497] رواية أُخرى تُعاضِده أو سبب أخر من أسباب التّرجيح فكان بعيداً من القبول؛ لأنّ الرّاوي **[١٧٧/١أ]** كان بعيداً من درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرّده ولم يكن له مرجّح. قال ابن الصّلاح: "الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف لما رواه الثّقات[4498]، والثّاني: الفرد الذي ليس في رواية[4499] من الثّقة والضّبط ما يَقع جابراً لما يُوجبه التفرّد والشّذوذ من النّكارة والضّبط"[4500] انتهى. فالمنفرد به إن كان قريباً من العدل والضّبط فحديثه حَسن لا ضعيف، وقد سبق ما فيه من التّفصيل.

(**مِثَالُ ذَلِكَ**) أي: الشّذوذ في السّند[4501]. "والمثال جزئيّ من جزئيّات المفهوم الكلّي[4502] يُورد لإيضاحه"[4503].

(**مَا رَوَاهُ**) أي: حديث رواة[4504]. (**التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ**) وقد سبق ترجمتهما، وبيان نِسْبتهما. (**وَابْنُ مَاجَه**)[4505] قال في القاموس: "ماجه[4506]: لقب والد محمّد بن يَزيد القَزْوِيني صاحب السُّنَن لا جَدُّه"[4507] انتهى. كما قال بعضهم[4508]: هو أبو[4509] عَبْد الله محمّد بن يزيد بن ماجة[4510] الحافظ. وقال بعضهم[4511]: ماجة[4512] اسم أمّه نُسِب إليها كما نسب

[4488] في (د): محفوض.

[4489] في (ر): الشا.

[4490] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[4491] انظر: القاموس المحيط، ص 279.

[4492] هنا في (ق) بين كلمتي "فإن" و"الرزانة": "أرزن منه أي: أثقل فإنّ".

[4493] انظر: القاموس المحيط، ص 1549.

[4494] في (ع): فإنه.

[4495] في (ر): المنفرد.

[4496] في (ق): ولم.

[4497] في (ل): لم تقارنه.

[4498] في (ع): الثقاة.

[4499] في (د)، و(ر)، و(ع): رُوَاته. وهو في علوم الحديث: راويه.

[4500] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 79.

[4501] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 331.

[4502] في (ر): الكل.

[4503] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 61.

[4504] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل):رواه.

[4505] في (د)، و(ر): ماجة.

[4506] في (د)، و(ر): ماجة.

[4507] انظر: القاموس المحيط، ص 263.

[4508] كالمزّي في تهذيب الكمال للمزّي، 40/27، وابن حجر في تهذيب التهذيب لابن حجر، 457/9.

[4509] سقط من (ر).

[4510] في (ق)، و(ل): ماجه.

[4511] انظر: الحطّة لصديق حسن خان، ص 461؛ الرسالة المستطرفة للكتاني، ص 12.

[4512] في (ل): ماجه.

الحافظ أبو بكر ابن[4513] نقطة و[4514]هي جارية رَبّت أمّ أبيه أو أمّه فعُرِف بها[4515]، وإسمعيل بن عُليّة أحد الأعلام إلى أمّه عُلَيّة[4516]. سمع ابن ماجة أصحاب مالك والليث، وعنه أبو الحسن القطّان، وكان من جلالة شأنه أنّ بعض أئمّة الحديث ذكره بدل الإمام مالك من أصحاب الكتب الستّة فيكون كتابه المسمّى بالسُّنَن بدل كتاب الموطّإ. وُلد سنة تسع ومائتين، ومات يَوْم الإثنين ودُفن يوم الثلثاء[4517] لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلث[4518] وسبعين ومائتين، وله من العمر أربع وستّون سنةً، وقبره وقبر أحمد الغزّالي، وخير النّساج السّامَريّ[4519]، والإمام الرّافعيّ[4520] في قَزْوين مُعَرَّب كَشْوِين[4521] مدينة كبيرة في عراق العجم تعدّ من جنان الأرض[4522] **[١٧٧/١ب]**. **(مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ)** هو أبو محمّد سُفيان بن عُيَيْنَة مُصغّراً ابن أبي عمران مَيْمون الكوفيّ ثمّ المكيّ الهِلَاليّ مولاهم، مولى محمّد بن مُزاحم[4523] أخي الضّحّاك[4524]. سكن مكّة، وكان من تابعي التّابعين أدرك ثمانين نفساً منهم. سَمع الزهري وخلقاً كثيراً من الثّقات، وروى عنه الشّافعيّ وأحمد والنّوري[4525] وخلق كثير سِواهم من الأثبات. واتّفقوا على إمامته وجلالته وعِظم مرتبته، قرأ[4526] القرآن وهو ابن أربع سنين، وكتب الحديث وهو ابن سبع سنين، وحجّ سَبْعين، وكان أحد أجداد الشّافعيّة في طريق الفقه. وُلِد سَبع[4527] ومائة، وتوفّي بمكّة يوم السّبت غرّة رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، ودُفن بالحَجُون، ويقال له: الْمُعَلَّى[4528]

[4513] في (ع)، و(ل): بن.

[4514] في (ق): إلى نقطة و.

[4515] تقدّمت ترجمة أبي بكر ابن نقطة، والكلام على نسبه.

[4516] تقدّمت ترجمة ابن علية، والكلام على نسبه.

[4517] في (ع): الثلثا.

[4518] في (ل): ثلاث.

[4519] هو: الزّاهد الكبير، أبو الحسَن محمد بن إسماعيل البغداديّ، المعروف بخير النّسّاج، المتوفّى سنة 322 هـ. انظر لترجمته: حلية الأولياء لأبي نعيم، 307/10-308؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 48/2-50 (رقم 446)؛ (345/8-347 (رقم 4454)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 269/15-270 (رقم 118)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 294/2.

[4520] هو: الفقيه الشافعيّ، الإمام، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرّافعيّ القزويني، المتوفّى سنة 623 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 541/1-542 (رقم 846)؛ روضة الطالبين للنّوويّ أيضاً، 112/1-113؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 108/5-109؛ كشف الظنون لكاتب جلبي، 1612/2-1613.

[4521] في (ع): كسوين. وهو في معجم البلدان لياقوت الحموي، 342/4: كشرين.

[4522] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 342/4-344. انظر لترجمة ابن ماجه: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 636/2-637 (رقم 659)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 277/13-281 (رقم 133)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 40/27-42 (رقم 571)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 457/9-458 (رقم 6704).

[4523] هو: محمد بن مزاحم أخو الضّحّاك بن مزاحم. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 90/8 (رقم 387)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ، 34/4 (رقم 8160)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 379/9 (رقم 6576)؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً، 376/5 (رقم 1225)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 895 (رقم 6327). ولم يورده المزّي في تهذيب الكمال.

[4524] هو: أَبُو مُحَمَّدٍ (أَبُو القَاسِمِ) الضَّحَّاكُ بنُ مُزَاحِمٍ الهِلاَلِيُّ، صاحِبُ التَّفْسِيرِ، كَانَ مِنْ أَوعِيَةِ العِلْمِ، المتوفّى سنة 105 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 598/4-600 (رقم 238)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 325/2-326 (رقم 120)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 177/11-196 (رقم 2413)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 417/4-418 (رقم 3078)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 124/1.

[4525] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): الثوري. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[4526] في (ر): قراءة.

[4527] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): سنة سبع.

[4528] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

أيضاً[4529]. وفي تلك السّنة مات عبد الرّحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد من كبار المحدّثين كما مرّ. والمراد بالطّريق طريق الرّواية، ويقال له: السّند والإسناد أيضاً. **(عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ)** متعلّق بقوله رواه. وهو أبو محمّد عمرو بن دينار التّابعيّ المكّيّ الجُمَحِيّ مولاهم. والجُمَحِيُّ بضمّ الجيم وفتح الميم وكسر الحاء[4530] نسبة إلى بني جُمَح كزُفَر بطن من قُريش[4531]. سمع من الصّحابة: ابن عبّاس، و[4532]ابن عمرو بن[4533] العاص، وجابراً، وآخرين؛ ومن التّابعين: سعيد بن المسيّب، وطاوساً، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهداً، والزّهريّ، وغيرهم من الأئمّة. [وروى عنه جعفر الصّادق، وقتادة، والثّوريّ، وخلائق من الأئمّة][4534]. وأجمعوا على جلالته وإمامته وتوثيقه، ورجّحوه [في الفقه][4535] على طاوس، وعطاء، ومجاهد. توفّي بمكّة سنة ستٍّ وعشرين ومائة، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وهو ابن ثمانين سَنَةً[4536]. **(عَنْ عَوْسَجَةَ)**[4537] **[١٧٨/١أ]** [بن حَرْملة بن خزيمة الجُهَنِيّ][4538]. قال ابن مَندة[4539]: "ذكره البخاريّ في الصّحابة، وذكره إسحاق بن سُويد الرَّمْليّ[4540] في أَعْراب بادية الشّام ممّن له صُحبة". قال ابن الكلبيّ[4541]: "عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلّم[4542] على أَلْفٍ يوم الفتح وأَقْطعه [وأمر][4543]" كما في الإصابة لابن الحجر[4544]][4545]. ["والعَوْسَجَة في الأصل:

[4529] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 174/9-184 (رقم 4764)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 216/1-217 (رقم 216)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 262/1-265 (رقم 249)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 454/8-474 (رقم 120)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 177/11-196 (رقم 2413)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 106/4-109 (رقم 2544).

[4530] في (د)، و(ر)، و(ع): الحاء المهملة.

[4531] انظر: الأنساب للسمعاني، 326/3-328 (رقم 936).

[4532] في (د)، و(ر)، و(ع): ابن عمر و.

[4533] في (ط): ابن.

[4534] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش.

[4535] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[4536] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 343/2-344 (رقم 449)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 113/1-114 (رقم 98)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 300/5-307 (رقم 144)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 5/22-13 (رقم 4360)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 25/8-26 (رقم 5214)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 171/1.

[4537] في (د) هنا مكتوب بعده: الظّاهر أنه تابعيّ كما دلّ عليه روايته.

[4538] انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 262/4 (رقم 543)؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، 296/4 (رقم 4117)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 434/22-436 (رقم 4544)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ، 304/3-305 (رقم 6529)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 613/4-614 (رقم 6104)؛ (239/5-240 (رقم 6911)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 142/8 (رقم 5431).

[4539] هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّالُ، مُحَدِّثُ الإِسْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابْنُ المُحَدِّثِ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ ابْنِ الحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مَنْدَةَ العَبْدِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ، الحَافِظُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، المتوفّى سنة 395 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1031/3-1036 (رقم 959)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 28/17-43 (رقم 13)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 479/3-480 (رقم 7213)؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً، 70/5-72 (رقم 236)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 146/3.

[4540] هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبْرَاهِيم بن سويد البلوي الرملي، وقد ينسب إلى جده. توفّي بالرملة سنة 254 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 365/2-366 (رقم 327)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 194/1-195 (رقم 360)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 125 (رقم 329).

[4541] هو: العَلاَّمَةُ، الأَخْبَارِيُّ، النَّسَّابَةُ الأَوْحَدُ، أَبُو المُنْذِرِ هِشَامُ ابْنُ الأَخْبَارِيِّ البَاهِرِ مُحَمَّدِ بنِ السَّائِبِ بنِ بِشْرٍ الكَلْبِيُّ الكُوْفِيُّ الشِّيْعِيُّ، أَحَدُ المَتْرُوْكِيْنَ كَأَبِيْهِ، المتوفّى سنة 204 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 45/14-46 (رقم 7386)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 101/10-103 (رقم 3)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 304/4-305 (رقم 9237)؛ لسان الميزان لابن حجر أيضاً، 196/6-197 (رقم 700).

[4542] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4543] ما بين المعقوفتين في الطبقات الكبرى لابن سعد، 262/4، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 614/4: ذا مَرَّ.

[4544] انظر لجميع هذه الأقوال: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 614/4. انظر أيضاً: الطبقات الكبرى لابن سعد، 262/4؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، 296/4.

[4545] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

شوك، والجمع: عوسج"[4546]. وكانت شجرة مُوسى عليه السّلم عَوْسجةً على ما في بعض الأقوال[4547]][4548]. (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**)[4549] [فإنّ بعض الصّحابة يروي][4550] عن بَعْض [كما سبق من][4551] علقمة[4552] بن وقّاص الرّاوي حديث "الأعمال بالنّيّات"[4553] عن عمر رض[4554]. [ولأنّه لم يُذكَر في طبلة الصّحابة][4555]. (**أَنَّ رَجُلاً**) بيان للموصُول، أي: من أنّ رجلاً من الْمُسلمين. ومثل هذا الرّجل المبهم كثير في الأخبار ذكر النّوويّ بعضه في كتاب التّهذيب وعيّنه ولم يَسْتوعب[4556]. (**تُوُفِّيَ**) بضمّتين وتَشْديد الفاء المكسورة على أنّه ماض مجهول من التّوفّي، "وهو القبض أي: قُبِض رُوحه من بَدَنه"[4557] قبضاً كليّاً بحيث انقطع ضوءُه عن ظاهره وباطنه، وهو الموت الطّبيعيّ. فالقبض أكثر ما يطلق على قبض الرّوح، ولذا قيل لملك الموت: قابض الأرواح. وأمّا التّوفّي فأعمّ من أن يكون موتاً طبيعيّاً أو فناء مَعْنويّاً أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾[4558] أي: قابضك من الأرض ورافعك إلى السّماء أي: ببدنك لا كما تَزعم النّصارى من كون[4559] مَقْبوض الرّوح سَبْعة أيّام ثمّ أحياه الله تعالى. وعليه بنوا عيدهم في صَوْمهم الكبير، فإنّهم يَصُومون تسعةً وأربعين يوماً ويجعلون الموفي خمسين يوم عيدهم وهو يوم الأحد زعماً منهم أن الله تعالى أحيي عيسى عليه السّلام[4560] يوم الأَحَد، وفيه أيضاً يقوم[4561] القيامة[4562] الكبرى. وكذا قوله تعالى **[١٧٨/١ب]** ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[4563] فهو قبض الرّوح بالكليّة، ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾[4564] وهو قبضه في الجُملة يدلّ على ذلك الإمساك والإرسال في قوله تعالى ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[4565]. (**عَلَى**[4566] **عَهْدِ رَسُولِ اللهِ**[4567]

[4546] انظر: القاموس المحيط، ص 254.

[4547] روي ذلك عن قتادة، وابن جريج، والكلبي، وغيرهم في تفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة القصص، الآية: 30. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، 68/10-69، (رقم الحديث: 27423-27425)؛ الدر المنثور في التأويل بالمأثور للسيوطي، 242/5؛ روح البيان للمؤلف، 428/6-429.

[4548] ما بين المعقوفتين في (د) يأتي في شرح قوله "عن ابن عباس" بعد جملة "ولأنّه ... الصحابة".

[4549] في (د): عن ابن عباس رض. وهو في طبعات: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332، وعلي حسن عبد الحميد، ص 97، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 68: عن ابن عباس رضي الله عنهما.

[4550] ما بين المعقوفتين في (د): وإن كان بعض الصحابيّ قد يروي.

[4551] سقط من (د).

[4552] في (د): كعلقمة.

[4553] سبق تخريجه.

[4554] في (د)، و(ق)، و(ع): رض، وفي (ر): رضي الله عنهما، وفي (ط): رضي الله.

[4555] ما بين المعقوفتين موجود في (د) فقط. هو غير موجود في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4556] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 575/2-585.

[4557] انظر: القاموس المحيط، ص 1731.

[4558] سورة آل عمران، الآية: 55.

[4559] في (د)، و(ر)، و(ع): كونه. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[4560] في (د)، و(ر)، و(ق): السّلم، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[4561] في (ل): تقوم.

[4562] في (ر)، و(ع)، و(ل): القيمة.

[4563] سورة الزمر، الآية: 42.

[4564] سورة الزمر، الآية: 42.

[4565] سورة الزمر، الآية: 42.

[4566] في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 97: في.

[4567] في طبعة نور الدين عتر، ص 7168: النّبيّ.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4568]) أي: في زمانه[4569]. فعلى للظرفيّة كما في قوله تعالى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[4570] أي: في زمان ملكه. فإنّ حُروف الجرّ يقام بَعضها مُقام بعض. والعهد يجيء على معانٍ كثيرة، منها: الزّمان وهو المراد هُنا. وأمّا قولهم وَليّ العَهْدِ فالعهد فيه بمعنى "الوصيّة"[4571] وما يجب "حفظه ومراعاته"[4572] أي: القيّم بما عُهِد إليه وأُوصِي من أمر الْمُسْلمين، يقال: وُلِّيْتُ الأمرَ قمتُ به. (**وَلَمْ يَدَعْ**) أي: لم يترك[4573]. فهو بفتحتين من الباب الثالث، يقال: "وَدَع يَدَع كوَضَع يَضَع"[4574]. وهذا بحسب الأصل "وإلّا فقد أُمِيتَ مَاضيه فلا يقال: وَدَعه ولا وَادع، وإنّما يقال: تركه وهو تارك، وربّما جاء في الشعر[4575] وَدَعه، وهو مَوْدُوعٌ، وقرئ شاذّاً: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾[4576] وهي قرائته صلّى الله عليه وسلّم[4577]"[4578]. وكذا أُمِيت ماضي يذر ويَنبغي وهو وَذَرَ وانْبَغَى. واستعمال أمثال هذا المتروك في الجملة لا يدلّ على فصاحتها لجواز كونها عَربيةً[4579] وحشيّةً. (**وَارِثاً**) أي: باقياً بعده ينتقل ميراثه إليه. "ويقال لكلّ من حصل له شيء من غير تَعَب: قد[4580] ورث كذا"[4581] تَشْبيهاً له بالميراث في حصوله بلا كَدٍّ. (**إلاّ**[4582] **مَوْلًى**) المولى يجيء على معان كثيرة: منها: الْمُعْتَق[4583] اسم مفعول وهو المراد هنا، كما يَدلّ عليه ساقة الحديث؛ لأنّ الْمُعْتِق بالكسر وَلِيَ أمر عبده في العتق. (**هُوَ**) أي: ذلك الرّجل[4584] المتوفّى. (**أَعْتَقَهُ**) أي: ذلك المولى[4585] والمعتَق بالفتح. والإعتاق: إخراج العَبد

[4568] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4569] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4570] سورة البقرة، الآية: 102.

[4571] انظر: القاموس المحيط، ص 387.

[4572] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 591؛ القاموس المحيط، ص 387.

[4573] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4574] انظر: القاموس المحيط، ص 994.

[4575] قال أبو الأسود الدؤلي، قيل هو لأنس بن زنيم:

ليت شعرى عن خليلي ما الذى   غاله في الحب حتى ودعه.

انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، 1296/3؛ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 96/6.

[4576] سورة الضحى، الآية: 3. وهي قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾.

[4577] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وفي (ع): عليه السلام.

[4578] انظر: القاموس المحيط، ص 994. قال البخاريّ: "باب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾: تُقْرَأُ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ: مَا تَرَكَكَ رَبُّكَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا تَرَكَكَ وَمَا أَبْغَضَكَ" البخاري، "التفسير"، 2. وقال ابن حجر: "قَوْله (قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ مَا تَرَكَكَ رَبُّكَ) أَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ فَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ؛ وَقَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ عُرْوَة، وَابْنه هِشَام، وابن أَبِي عُلَيَّة، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ يَعْنِي بِالتَّشْدِيدِ من التوديع ﴿وَمَا وَدَعَكَ﴾ يَعْنِي بِالتَّخْفِيفِ مِنْ وَدَعْتُ انْتَهَى. وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُ كَوْنِهِمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ عَلَى أَنَّ التَّوْدِيعَ مُبَالَغَةٌ فِي الْوَدْعِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَدَّعَكَ مُفَارِقًا فقد بَالغ فِي تَرْكك". فتح الباري، 581/8. وقال أيضاً: "وَمِثْلُهُ دع وَيدع وَلَكِنْ سمع ودع كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي الشَّاذِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ قَرَأَ بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ وَطَائِفَةٌ". فتح الباري، 275/13.

[4579] في (د)، و(ر)، و(ع): غريبة.

[4580] في (د): وقد. وهو في مفردات ألفاظ القرآن: قد.

[4581] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 863.

[4582] في (ق): لا.

[4583] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332. انظر أيضاً: مفردات ألفاظ القرآن، ص 887؛ القاموس المحيط، ص 1732.

[4584] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4585] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[١٧٩/١أ] عن الرقّ، وتخليته منه. وفي الشّرع: "إثبات قوّة حكميّة يصير بها أهلاً للقضاء والشهادة وغيرهما"[4586]. ومن لطائف المرتضى كرّم الله[4587] وَجهه:

يا قنبر كنتَ بالأمس لي فصرتَ اليوم مثلي وهبتك لمن وَهَب لي.

(**الْحَدِيثَ**) يجوز إعرابه مُثَلَّثاً[4588] أي: الحديث مقروّ، فالخبر محْذُوف أو [اقرأه فالعامل محذوف أو][4589] اقرأ إلى آخر الحديث بحذف الجارّ كما[4590] "في الله لأفعلنّ" أي: بالله، فإنّه يجوز جرّه بإضمار الجارّ وإن كان نادراً قليلاً. وفي جرّه وَجه آخر خفي وهو كونه بدلاً من قوله: "أنّ رجلاً" إلخ[4591] أي: ما رواه من الحديث بتمامه، وهو أنّه قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[4592]: "هل له أَحد؟" فقالوا: "لا غلام[4593] أي: مملوك كان أعتقه فجعل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[4594] ميراثه له ودفعه إليه"[4595]. وذلك كان في أوائل الإسلام، ثمّ نُسِخ؛ لأنّ "الولاء إنّما هو لمن أَعْتَق"[4596] لا لمن أُعْتِق، فإن لم يُوجد من يستحقّ الميراث نسباً أو سَبَباً فيوضع[4597] في[4598] بيت[4599] المال؛ [لأنّ من[4600] مات ولا وارث له فوارثه جماعة الْمُسلمين ومعناه أنّه يُوضَع في بيت المال][4601] لكن لا[4602] على طريق الإرث، بل على أنّه مال ضايع فيقسم بين الْمُستحقّين، ثمّ إنّ ما ذكر من المنسوخ يجري أثره إلى هذا الآن ولو من طريق العادة. وذلك أنّ من كان من أَهل الحرمين

[4586] انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص87، 224. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 775.

[4587] سقط لفظ الجلالة من (د).

[4588] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4589] سقط من (د).

[4590] في (ر): في.

[4591] في (د)، و(ر)، و(ط): إلخ.

[4592] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وفي (ع): عليه السلام.

[4593] في (د)، و(ر)، وفي (ع): لا إلّا غلام.

[4594] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم، وفي (ع): عليه السلام.

[4595] الترمذي، "الفرائض"، 14، (رقم الحديث: 2106)؛ النسائي، السنن الكبرى، 132/6، (رقم الحديث: 6376)؛ ابن ماجة، "الفرائض"، 11، (رقم الحديث: 2741)؛ أحمد، المسند، 221/1؛ الحاكم، المستدرك، 347/4؛ الطبراني، المعجم الكبير، 337/11-338، (رقم الحديث: 12210)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 242/6؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، 413/3-414، (رقم الحديث: 1454) كلّهم عن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به. ضعّفه الألبانيّ في ضعيف سنن الترمذي، ص 203 (رقم 2106).

[4596] البخاريّ، "الصلاة"، 70، (رقم الحديث: 456)؛ "الزكاة"، 61، (رقم الحديث: 1493)؛ "البيوع"، 67، (رقم الحديث: 2155، 2156)؛ "البيوع"، 73، (رقم الحديث: 2168، 2169)؛ "المكاتب"، 1، (رقم الحديث: 2560)؛ "المكاتب"، 2، (رقم الحديث: 2561، 2562)؛ "المكاتب"، 3، (رقم الحديث: 2563)؛ "المكاتب"، 4، (رقم الحديث: 2564)؛ "المكاتب"، 5، (رقم الحديث: 2565)؛ "الهبة"، 7، (رقم الحديث: 2578)؛ "الشروط"، 3، (رقم الحديث: 2717)؛ "الشروط"، 10، (رقم الحديث: 2726)؛ "الشروط"، 13، (رقم الحديث: 2729)؛ "الشروط"، 17، (رقم الحديث: 2735)؛ "النكاح"، 19، (رقم الحديث: 5097)؛ "الطلاق"، 14، (رقم الحديث: 5279)؛ "الطلاق"، 17، (رقم الحديث: 5284)؛ "الأطعمة"، 31، (رقم الحديث: 5430)؛ "كفارات الأيمان"، 8، (رقم الحديث: 6717)؛ "الفرائض"، 19، (رقم الحديث: 6751، 6752)؛ "الفرائض"، 20، (رقم الحديث: 6754)؛ "الفرائض"، 22، (رقم الحديث: 6757)؛ "الفرائض"، 23، (رقم الحديث: 6759)؛ مسلم، "العتق"، 5-15، (رقم الحديث: 1504، 1505). كلاهما بلفظ: "الولاء لمن أعتق".

[4597] في (ع): فوضع.

[4598] سقط من (ع).

[4599] في (د): البيت.

[4600] سقط من (ر).

[4601] ما بين المعقوفتين غير موجود في (ق).

[4602] سقط من (ر).

وله وظيفة جارية بسبب من الأسباب فإنّه إذا مات ولم يترك وارثاً فعطاؤه يُعطى لمن أعتَقه هكذا تَوَارثوه فيما بَيْنهم كبعض الجهات في بلاد الرّوم يُعطى للذّكور من الأولاد بحسب القانون السّليمانيّ[4603]، فكان ذلك في صورة الميراث.

(وَتابَعَ ابْنَ عُيَيْنَةَ) بالنّصب على أنّه مفعول مقدّم[4604]. قال أهل الحديث: "إذا كان أحد الرّاويين[4605] رفيقاً للآخر من أوّل الإسناد إلى آخره يسمّى المتابعة **[١٧٩/١ب]** التامّة، وإذا كان رفيقاً له لا من الأوّل يسمّى بالمتابعة النّاقصة"[4606]. وسيجيء ذكرهما في كلام المصنِّف. **(عَلَى وَصْلِهِ)** أي: على وصل الحديث إلى ابن عبّاس[4607] وذكر إسناده إلى أن[4608] انتهى إليه **(ابْنُ جُرَيْجٍ)**[4609] بالرّفع على أنّه فاعل تَابَعَ[4610]. وهو أبو الوليد أو أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز ابن[4611] جُرَيْج بجيمين مُصَغَّراً[4612] القرشيّ الأُمَوِيّ مولاهم المكّيّ. وهو من تابعي التّابعين سمع طاوساً، ومجاهداً، ونافعاً[4613]، والزهري، وغيرهم. وروى عنه الأوزاعيّ، والثّوريّ، والليث، ويحيى القطّان، ونحوهم من الأئمّة. قال أحمد بن حنبل: "أوّل من صنّف الكتب بمكّة[4614] ابن جريج [و[4615]ابن أبي عروبة[4616]"[4617]. وقال عطاء بن أبي رَباح: سيّد أهل سعيد[4618] الحجاز: ابن[4619] جريج [بالبصرة][4620]"[4621]][4622]. ومناقبه أكثر من أن يُحْصَى[4623]. تُوفّي سنة خمسين ومائة على قول الأكثرين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: سنة ستّين وقد جاوز

[4603] في (د): السليمان. هو: السُّلْطَان سُلَيْمَان خَان القانوني ابْن السُّلْطَان سليم خَان بن السُّلْطَان بايزيد خَان العثماني، ولد بمدينة طرابزون سنة 900 هـ. وتولّى الحكم سنة 926، واستمرّ حكمه أكثر من 45 سنة إلى أن يموت في سنة 974 هـ. انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 402/1-403.

[4604] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4605] في (ق): الراويين.

[4606] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 344-345. انظر أيضاً: انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 278-279.

[4607] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4608] في (د): أنّه.

[4609] انظر: أحمد، المسند، 358/1؛ النسائي، السنن الكبرى، 132/6-133، (رقم الحديث: 6377)؛ عبد الزاق، المصنف، 16/9-17، (رقم الحديث: 16191)؛ الطبراني، المعجم الكبير، 337/11، (رقم الحديث: 12209) كلّهم عن طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار به.

[4610] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4611] في (ق)، و(ل): بن.

[4612] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4613] هنا في الأصل تحت الكلمة، وفي (د) مكتوب فوق الكلمة: مولى ابن عمر رضي الله عنهما، وهو (ق) في متن الشرح.

[4614] هو في الأصل، وفي (د) مكتوب فوق الكلمة، وفي النّسخ الأخرى مكتوب في متن الشرح.

[4615] هنا في الأصل، وفي (د) مكتوب تحت الكلمة: سعيد.

[4616] في (د)، و(ر) مكتوب فوق الكلمة: بالبصرة. سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، عَالِمُ أَهْلِ البَصرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ صنَّفَ السُّنَنَ النَّبَوِيَّةَ، أَبُو النَّضْرِ سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانَ العَدَوِيُّ البَصرِيُّ، المتوفّى سنة 157 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 214/1 (رقم 213)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 177/1-178 (رقم 176)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 413/6-418 (رقم 170)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 151/2-153 (رقم 3242)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 5/11-11 (رقم 2327)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 56/4-59 (رقم 2458).

[4617] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 400/10؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 569/2؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 169/1-170؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 327/6؛ تهذيب الكمال للمزّي، 346/18؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 354/6.

[4618] غير موجود (د)، و(ر)، و(ع).

[4619] في (ع): ابن أبي.

[4620] ما بين المعقوفتين هنا في الأصل مكتوب تحت الكلمة: بالبصرة، وهو في (ق) مكتوب في متن الشرح. وهو غير موجود في النّسخ الأخرى.

[4621] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 569/2.

[4622] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[4623] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تُحْصى.

المائة[4624]. وهو أحد شيوخ الشّافعيّة وأئمّتهم في سلسلة الفقه[4625]. فإنّ الشّافعيّ أخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي[4626] عن ابن جُرَيْج عن عطاء عن ابن عبّاس[4627] رض عنهم[4628]. قال في القاموس: "جَرِجَ الخاتَمُ في إِصْبَعِهِ، كفَرِحَ: حال[4629]، وقَلِقَ لِسَعَتِهِ. ومشى في الجَرَج: مُحَرَّكَةً: للأرض الغَلِيظَة، وجَوَادِّ الطّريق. والجُرْجَةُ بالضمّ[4630]: وِعاء كالجُرْج[4631]، والجمع: جُرْجٌ، ومنه: جُرَيْجٌ"[4632]. **(وَغَيْرُهُ)**[4633] بالرّفع عطف على ابن جُريج[4634]، أي: وغَير ابن جُرَيْج من الحفّاظ وأئمّة الحديث. أي: وتابَعه على وصله هو ومن تَبِعه من الأَعْلام.

(وَخَالَفَهُمْ) أي: خالف ابن عيينة والمتابعين كلّهم من ابن جريج وغيرهم[4635]. **(حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ)**[4636] وهو أبو إسمعيل حمّاد بن زيد بن درهم الأَزْديّ الجَهْضَمِيّ البصريّ، مولى آل جرير بن حازم. سَمِع ثابتاً البُنانيّ، ومحمّد ابن **[١٨٠/١أ]** سيرين، وعمرو بن دينار؛ ورَوى عنه جماعات من الأَعْلام[4637] الأئمّة كالثّوريّ، وابن عُيَيْنَة، وابن المبارك، ويحيى بن[4638] قطّان[4639]، ووكيع، وغيرهم. قال عبد الرّحمن بن مهديّ: "أئمّة النّاس في زمانهم أربعة: الثّوريّ بالكوفة ومالك بالحجاز والأوزاعيّ بالشّام وحماد بن زيد بالبَصرة"[4640]. والحمّاد حمّادان: حمّاد بن زيد، وحماد بن سلمة، وكذا السّفيان: سفيانان سُفيان الثّوريّ، وسُفيان بن عُيَيْنَة. والكلّ من أجلة الثّقات. وُلِد حمّاد بن زيد سنة ثمان وتِسعين، وتوفّي بالبصرة في شهر رمضان سنة تسع وتسعين ومائة[4641]. **(فَرَوَاهُ)** أي: روى حمّاد بن زيد الحديث المذكور مُرْسلاً لا[4642]

[4624] انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 400/10-407 (رقم 5573)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 569/2 (رقم 1000)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 169/1-171 (رقم 164)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 325/6-336 (رقم 138)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 338/18-354 (رقم 3539)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 352/6-355 (رقم 4345).

[4625] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 46/1.

[4626] هو: الإِمَامُ، فَقِيهُ مَكَّةَ، أَبُو خَالِدٍ مُسْلِمُ بنُ خَالِدِ الْمَخْزُومِيُّ الزَّنْجِيُّ الْمَكِّيُّ، مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ، المتوفّى سنة 180 هـ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 255/1-256 (رقم 241)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 176/8-178 (رقم 22)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 102/4-103 (رقم 8485)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 508/27-514 (رقم 5925)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 116/10-117 (رقم 6934)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 358/2.

[4627] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 46/1-47).

[4628] في (ق)، و(ط): رض عنهم، وفي (ع): رض، وفي (د)، و(ل): رضي الله تعالى عنهم، وفي (ر): رضي الله عنهم.

[4629] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: جال. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[4630] في (د): بالظم.

[4631] وهو في المطبوع للقاموس المحيط: كالخُرْج. أظنّه أنّه خطأ مطبعيّ.

[4632] انظر: القاموس المحيط، ص 233.

[4633] انظر: أبو داود، "الفرائض"، 8، (رقم الحديث: 2905)؛ مسائل الإمام أحمد، ص 296، (رقم الحديث: 1418)؛ الحاكم، المستدرك، 347/4؛ البيهقي، السنن الكبرى، 242/6 كلّهم عن طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار به.

[4634] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

[4635] في (ر): غيره.

[4636] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، 242/6، وأخرجه أيضاً من طريق روح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن عوسجة مرسلاً.

[4637] في (د)، و(ر)، وفي (ع): أعلام.

[4638] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[4639] في (د)، (ر)، و(ع): القطان.

[4640] تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 170/1؛ 385/2؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 1/-228؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 458/7؛ 76/8؛ تهذيب الكمال للمزّي، 245/7؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 9/3.

[4641] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 170/1-171 (رقم 129)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 228/1-229 (رقم 213)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 456/7-466 (رقم 269)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 239/7-252 (رقم 1481)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 9/3-11 (رقم 1573).

[4642] سقط من (ق).

مرفوعاً[4643]. (**عَنِ ابْنِ**[4644] **عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَوْسَجَةَ**) فكان شريكاً لابن عُيَيْنَة في الرّواية عنهما. (**وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ**)[4645] أي: لم يوصل السّند إلى ابن عباس، بل قطعه قبل الوصول إليه، فكان حديثه مرسلاً؛ وهو ما أسنده التّابعيّ أو تبع التّابعيّ إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[4646] من غير أن يذكر الصّحابيّ الذي روى الحديث عنه عليه الصّلوة[4647] والسَّلام[4648] كما يقول: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[4649]. قال ابن الصّلاح: "المرسل يُرْسِله[4650] إمام حافظ، وإن كان فيه ضعف قليل من حيث الإرسال لكنّه يزول بروايته من وجه آخر"[4651].

(**قَالَ أَبُو حَاتِمٍ**:)[4652] محمّد بن حِبّان البُسْتيّ صاحب الصّحيح[4653] وقد سبق ترجمته. هذا هو الظّاهر، ويبعد أن يكون المراد أبا حاتم محمود بن الحسن الطّبريّ المعروف بالقَزْوينيّ وقد كان حضر مجلس الشيخ أبي حامد الغزّالي[4654] وصنّف كتباً كثيرة في المذهب والخلاف والأصول والجدل ودرس ببغداد[4655]. فإن المشتهر بين المحدّثين **[١/١٨٠ب]** هو الأوّل. (**الْمَحْفُوظُ**) الرّاجح. (**حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ**) لا حديث حمّاد بن زيد كما سيأتي وجهه. (**انْتَهَى**)[4656] أي: بلغ كلام أبي[4657] حاتم نهايته، ووصل إلى مَقطعه في حقّ الفصل بين الرّوايتين. "ويفهم منه أنّ الحديث يُطلق على مجْموع كَلام الرّاوي المركّب من الرّواة وكلامِهِ عليه الصّلوة[4658] والسّلم[4659]"[4660]؛ لأنّ كلام الرّاوي بل [من ظ][4661] متمّمات الحديث، بل مُقوّماته كما عدّ التّفسير من القرآن والغِلاف من الْمُصحف. فاعرف.

4643 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 332.

4644 هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل)، وفي النّسخ المطبوعة للنّزهة، وهو الصحيح.

4645 في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 333 زيادة: رضي الله عنهما.

4646 في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى وسلّم.

4647 في (ل): الصلاة.

4648 هو هكذا هنا في الأصل، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق): والسّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

4649 في (ل): صلّى الله تعالى وسلّم.

4650 في (د)، و(ر)، و(ع): الذي يرسله.

4651 انظر: علوم الحديث، ص 34.

4652 نقله عنه ابنه ابن أبي حاتم في العلل، 4/563-565 (رقم 1643). وهذا هو نصه فيه: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلا تُوُفِّيَ على عهدِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا، إلا مَوْلًى هو أعتقَهُ ...، الحديثَ. فَقُلْتُ لَهُ: فإنَّ ابنَ عُيَينة، ومحمدَ بنَ مُسْلِم الطَّائِفِي يَقُولانِ: عَنْ عَوْسَجَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. فقلت له: اللذَيْنِ يَقُولانِ: ابنُ عَبَّاسٍ، محفوظٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ؛ قَصرَ حمَّادُ بنُ زَيْدٍ. قلتُ لأَبِي: يصحُّ هَذَا الحديثُ؟ قَالَ: عَوْسَجَةُ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ.

4653 بل هو أبو ابن أبي حاتم الرّازي: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ الْمُنْذِرِ بن دَاوُدَ بنِ مِهْرَانَ، المتوفّى سنة 277 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 2/73-77 (رقم 455)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 2/567-569 (رقم 592)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 13/247-263 (رقم 128)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 24/381-391 (رقم 5050)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 9/27-29 (رقم 5951).

4654 تقدّمت ترجمته.

4655 هو: أَبُو حَاتِمٍ مَحْمُودُ بنُ حَسَنٍ الطَّبَرِيُّ، القَزْوِينِيُّ، الشّافعيّ، الفَقِيهُ، الأُصولِيُّ، الفَرَضِيُّ، صاحِبُ التَّصانِيفِ الغزيرَةِ فِي الخلاَفِ وَالأُصولِ وَالْمَذْهَبِ، المتوفّى سنة 414 أو 415 أو 440 أو 460. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 2/493 (رقم 756)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 18/128 (رقم 66).

4656 هو في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 98، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 68: انتهى كلامه.

4657 سقط من (ق).

4658 في (ل): الصلاة.

4659 في (ق)، و(ط)، و(ل): والسّلام، وفي (ع): عليه السّلام.

4660 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 333.

4661 ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (ق) مكتوب فوق الكلمة. ويبدو أنّ كلمة "من" هي الصحيح.

(**فَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ**) كما عرف شأنه من تَرْجمته. وقد ذكر ابن أبي حَاتِمٍ الرّازيّ جملةً صالحةً من مَنَاقبه.

ولو لا كماله الفاشي لَمَا سار[4662] بذكره الركبان وانتشر صيته[4663] في أقاصي البُلْدان[4664].

(**وَمَعَ ذَلِكَ**) المذكور من أهليّته. (**رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ رِوَايَةَ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عَدَداً مِنْهُ**) أي: من حمّاد[4665]. وهي رواية ابن عُيَيْنَة، فإنّه ذكر في روايته: ابن عبّاس، وطوى عن رواية[4666] حمّاد. فكان ذلك من وُجوه التّرجيح إذ في كثرة عدد الرّواة من القوّة ما ليس في القلّة على ما سَبَق بيانه. فإذا كان حديث ابن عُيَيْنَة راجحاً مَحفوظاً من جهة كثرة عدد راويه كان مقابله مرجوحاً شاذّاً وإن كان راويه ثقة عدلاً. وفي بعض النُّسخ: "رواية مَنْ هم أكثر عدداً منه" فيكون الجمع باعتبار معنى "مَنْ" فإنّه مُفْرد اللفظ ومَجْموع المعنى وقد وَلِيَه كلّ من المفرد و[4667]المجموع، لكن الأوّل أكثر، ومن الثّاني قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ[4668]﴾[4669] ولا فرق في المعنى بين أن يَلِيَه مفرد أو جَمْع، فإنّ الرواية في معنى الرّوايات التي تَسْتلزم العدد الكثير. [وإنّما أُفردت اعتباراً بإفراد لفظ "من" فكأنّه قال: رجّح أبو حَاتِمٍ][4670] [روايات العدد[4671] الكثير][4672] على روايات العدد القليل، فكلّ راوٍ له رواية مُفْردة، والكلّ روايات.

(**وَعُرِفَ**) أي: **[١٨١/١أ]** عُلِمَ علماً جزئيّاً[4673]، فإنّ المعرفة تستعمل[4674] في الجُزئيّات[4675]. والظّاهر أنّ المصنِّفين لا يَعتبرون ذلك في مثل هذا المقام، بل يَستعملون المعرفة في مطلق العلم، والإدراك جزئيّاً أو كليّاً. (**مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ**) قد سبق أنّ التّقرير بيان المعنى بالعبارة، كما أنّ التّحرير بيانه بالكتابة، لكن كما يجيء التّحرير بمعنى تهذيب الكلام وأخذ خلاصته، كذلك يجيء[4676] التّقرير بمعنى جعل الشيء في قراره، وبمعنى التّحقيق والتّثبيت، وذلك قد يكون بالعبارة وقد يكون بالكتابة[4677]، وهو المراد هنا. فالإشارة في هذا التّقرير إلى تقرير المصنِّف في المتن، فإنّه فرع قوله "خُولِف على قوله: وزيادة راويهما" إلخ[4678] وفسّر الضّمير بالصّحيح والحسن. فقد تقرّر منه أن الفعل المجهول مُسند إلى ذَينك الرّاويين في الحقيقة، ولا شكّ أنّهما مَقْبولان وإن وقع بينهما تفاوت في الدّرجة، فالمقبول إذا خُولِف وعُورِض بمَقْبول آخر

[4662] هو في الصواعق المحرقة: سارت.

[4663] في (ق): صية.

[4664] انظر للبيتين: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة لابن حجر الهيتمي، 586/2.

[4665] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 333.

[4666] في (ق): روايته.

[4667] سقط من (د).

[4668] سقط من (ق).

[4669] سورة الأنبياء، الآية: 86.

[4670] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4671] سقط من (د).

[4672] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4673] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335.

[4674] في (د): يستعمل.

[4675] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 212، 279.

[4676] في (د): تجيء.

[4677] انظر للفرق بين التحرير والتقرير: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 17؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 305.

[4678] في (د)، و(ر)، و(ط): إلخ.

هو أولى منه وأقوى في التّوثيق والصّدق والأمانة، كان حديثه شاذّاً[4679] كما أشار إليه بقوله: (**أَنَّ الشَّاذَّ: مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ**) ثقةً أو صدوقاً. (**مُخَالِفاً**) في نفس المتن أو في سنده بالزّيادة أو النّقص[4680]. (**لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ**) أي: في الضّبط والإتقان حقيقةً أو حكماً كما في صُورة التّعدد[4681]، فإنّ العدد الكثير مرجّح على العدد القليل عند الثّقات. (**وَهَذَا**) الذي قرّرناه من معنى الشّاذّ[4682]. (**هُوَ الْمُعْتَمَدُ**) وَحْدَه. (**فِي تَعْرِيفِ الشَّاذِّ**) وَحَدِّهِ. (**بِحَسَبِ الاصْطِلَاحِ**) أي: اصطلاح أهل[4683] هذا الفنّ، فإنّه مُطابِق للمعنى اللّغوي الذي هو المنفرد[4684]. فأين المنفرد من الجماعة حقيقةً أو حكماً؟ وبه عرّف الشّافعيّ وجماعة من أهل الحجاز على ما حكاه الحافظ أبو يعلى القزويني[4685] و [قال][4686] بعض الحفّاظ: "الشاذّ ما ليس له إلّا إسناد واحد يشذّ[4687] **[١٨١/١ب]** أي[4688]: ينفرد[4689] بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة فمَتْروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقّف فيه ولا يحتجّ به"[4690]. وذكر الحَاكم أبو عبد الله الحافظ "أنّ الشّاذّ هو الذي يَنفرد به ثقة من الثّقات، وليس له أَصْل[4691] بمتابع لذلك الثّقة"[4692]، "وذكر أنّه يغاير الْمُعلّل [من حيث إنّ الْمُعلّل][4693] وُقف على علّته الدّالّة على جهة الوهم فيه، والشّاذّ لم يوقف فيه على علة كذلك"[4694]. وقال ابن الصّلاح: "ليس الأمر فيه على الإطلاق الذي أتى به القزويني والحاكم، بل الأمر في ذلك على تَفْصيل نُبَيِّنُهُ[4695]"[4696]. وقد بينّا هذا التّفصيل فيما سبق. فَارْجع. ثمّ إنّ المصنّف أتى بأداة القصر إشارة إلى ما وقع فيه من الخلاف، فبعضهم اعتبر كون الرّاوي ثقةً مخالفاً لمن هو أوثق منه، وبعضهم مخالفة الرّاوي مطلقاً سواء كان ثقةً أو لا، فهو أعمّ من الاعتبار الأوّل، وقد أشار إليه المصنّف في ذيل شرح تعريف الصّحيح فيما سبق. والذي ذكره في هذا المقام هو الذي وَعَدَه هناك

[4679] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335.

[4680] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335.

[4681] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335.

[4682] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335.

[4683] سقط من (د)، و(ط)، و(ل)، وهو في (ع): أحد.

[4684] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 335. وهو فيه: "... هو المتفرّد".

[4685] هو: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني، صاحب كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المتوفّى سنة 446 هـ.

[4686] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4687] في (ع): يسند.

[4688] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[4689] في (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين.

[4690] الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي القزويني، 176/1-177. انظر: العلل لابن أبي حاتم، 110/1؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 76-77؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 267/1؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 336-337.

[4691] في (ق): أهل.

[4692] انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص 119: العلل لابن أبي حاتم، 110/1؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 77؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 337.

[4693] ما بين المعقوفتين مكتوب في هامش الأصل، وهو ساقط أصلاً من (ط)، و(ل).

[4694] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 77.

[4695] في (ق): بيّنة، وهو خطأ.

[4696] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 78. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 337.

بقوله: "وله تفسير آخر سيأتي". وسيجيء منه أيضاً أنّ سُوء الحفظ إن كان لازماً للرّاوي في جميع حالته[4697] فهو الشّاذّ على رأي بَعض أهل الحديث. ويتحصّل[4698] من هذا كلّه أنّ المصنِّف ذكر في هذه الرّسالة ثلثة[4699] مَعانٍ للشاذّ.

[الْمَعْرُوفُ والْمُنْكَرُ]

(**وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ مَعَ الضَّعْفِ**)[4700] الظّاهر الموافقُ لما قبله من بناء[4701] المجهول من المزيد، ولفظ الأَرجح الْمُنْبِئ عن الموصُوف بالرّجحان أن يُقَال[4702]: "وإن أُوقِعت المخالفة مع الضّعيف" كما لا يخفى على الأُدباء، لكن العَرب لا يَعرفون العربيّة وما يقتضيه[4703] الفصاحة والبلاغة. وضَعْف الرّاوي المخالف: هو عدم عدالته وتوثيقه أو سُوء حفظه أو تُهمته في العقيدة أو اتّهامه بتعمّد الكذب وغير ذلك ممّا يكون جارحاً[4704] لحديثه **[١٨٢/١أ]** وطاعناً في صدقه. "والضّعيف[4705] خلاف القوّة"[4706] وهو نقص، "والضّعيف: ما يكون في ثبوته كلامٌ، كقُرْطَاسٍ بضمّ الكاف[4707] في قرطاس بكَسْرها"[4708]. (**فَالرَّاجِحُ**) من الحديثين[4709] الثقيل في ميزان الاعتبار والقبول. (**يُقَالُ لَهُ:**) في عُرْف المحدّثين[4710]. (**الْمَعْرُوفُ**) ويُسمَّى به في اصطلاحهم لكونه عُرِف عندهم ولم يُنكره عُقولهم. والمعرفة ضدّ الإنكار، ولذا قُوبل المعروف بالمنكر. قال الرّاغب: "المعروف: اسم لكلّ فعل يُعرف بالعقل والشّرع حُسْنُهُ، والمنكر: ما يُنْكَرُ بهما. ولذا قيل للاقتصاد[4711] في الجُودِ: مَعْروف؛ لَمَّا كان ذلك مُسْتَحْسَناً في العُقول والشّرع"[4712] انتهى. وقيل للحقّ تعالى: معروف لِمَا أنّه مُدْرَك بالنّظر في آثاره وشواهده، وكلّ علم لا يحصل إلّا عن عمل وتقوى وسلوك فهو معرفة؛ لأنّه عن كَشْف محقّق لا تدخله[4713] الشُّبَه[4714] بخلاف العلم الحاصل عن النّظر الفكريّ، فإنّه لا يَسْلم أبداً من دُخول الشُّبَه عليه

4697 في (د)، و(ر)، و(ع): حالاته.

4698 في (ع): ويحصل.

4699 في (ل): ثلاثة.

4700 في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 98، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 69: وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ لَهُ مَعَ الضَّعْفِ.

4701 في (د): بياء.

4702 في هوامش الأصل، و(د)، و(ر) مكتوب: "وليس هذا من قبيل وحيل بين العير والنزوان أي: أوقع [في (د)، و(ر): وقع] الحيلولة بينهما [في (ر): لأن الحيلولة بينهما]؛ لأنّ حيل ثلاثي".

4703 سقط من (د).

4704 في (ق): حارحاً.

4705 في (د)، و(ر)، و(ع): الضّعف.

4706 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 506.

4707 في هامش الأصل مكتوب: "كذا وقع في نسخة المصنّف لكن فيه سهو، والظّاهر أن يكون بضمّ القاف وبكسرها". وهو في كتاب التعريفات هكذا أيضاً أي: بضمّ القاف. وفي هامشي (ط)، و(ل): بضمّ القا قدر، الله أعلم. أصل نسخده [في (ل): نسخة] بضمّ الكاف بولمه مزله اويلجه يازوق بكسرها قولى دحى بضمّ القاف اوله سن كوسترر.

4708 انظر: كتاب التعريفات، ص 212.

4709 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

4710 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

4711 في (ر): الاقتصار.

4712 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 561.

4713 في (د): تدخل.

4714 في (ع): الشبهة.

والحيرة[4715] فيه والقدح في الأمر الْمُوصل إليه وإن كان صاحبه أعلم زمانه[4716]. (**وَمُقَابِلُهُ**) أي: ضدّه[4717] الذي يقبل إليه بوجه غير وَجْهه. يقال: "قابله أي: واجهه، وتقابلا أي: تواجها"[4718]. فيكون التّقابل بين المعروف والمنكر تقابل التضادّ كتقابل السّواد والبياض فيجوز ارتفاعُهما معاً. (**يُقَالُ لَهُ:**) ويُطلق عليه في اصطلاح أهل الحديث. (**الْمُنْكَرُ:**) لأنّهم أنكروه[4719] وما عرفوه، إذ قد سبق "أنّ العرفان: هو ضدّ الإنكار كما قال تعالى ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾[4720]"[4721]. فغير المعروف مَنْفور عنه بالقلب أو مَنَعوه باللّسان وردّوه ولم يقبلوه، فإنّ الإنكار قد يكون بالقلب وقد يكون باللسان[4722] وليس بمختصّ بما يكون باللّسان **[١٨٢/١ب]**، "لكن ربّما ينكر اللّسانُ شيئاً وصُورته في القلب حاصلة، ويكون ذلك كاذباً. وعلى هذا قوله تعالى ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾[4723]"[4724]. قال الرّاغب: "المنكر: كلّ شيء يحكم[4725] العُقولُ الصحيحةُ بِقُبْحِهِ، أو يتوقّف في استقباحه العُقولُ ويحكم بِقُبْحِهِ الشّريعة"[4726] انتهى. وهو تعريف للمنكر عند أهل الأُصول كالمعروف المنقول عنه فيما سبق. قال الحافظ البَرديجي[4727]: " الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ الرَّجُلُ، وَلَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ[4728] لَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ وَلَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ"[4729]. قال ابن الصّلاح: "أطلق البرديجي[4730] ذلك ولم يفصّل. وإطلاق الحكم على التفرّد بالردّ أو النّكارة أو الشّذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث. والصّواب فيه التفصيل كأنّ[4731] المنكر يَنقسم قسمَيْن كالشاذّ، فالأوّل: هو المخالف لما رواه الثّقات، والثّاني: هو الفرد[4732] الذي ليس في راويه من الثّقة والإتقان ما يحتمل معه تَفرّده. فمثال الأوّل: رواية مالك عن الزُّهريّ عن عليّ بن حُسَين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[4733] أنّه قال: "لا يَرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"[4734]. فخالف مالك غيره من الثّقات في قوله عُمر بن عثمان بضمّ العين. وذكر مسلم صاحب الصّحيح في

[4715] في (د): الخيرة.

[4716] في (د)، و(ر)، و(ع): أهل زمانه.

[4717] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

[4718] انظر: القاموس المحيط، ص 1351.

[4719] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

[4720] سورة يوسف، الآية: 58.

[4721] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 560-561، 823.

[4722] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 823.

[4723] سورة النحل، الآية: 83.

[4724] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 823.

[4725] في (ل): تحكم.

[4726] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 823.

[4727] في (د): البردبحئ. هو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ هَارُوْنَ بنِ رَوْحٍ البَرْدِيجِيُّ، البَرْذَعِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، التوفّى سنة 301 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 5/194-195 (رقم 2661)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 2/746-747 (رقم 747)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 14/122-124 (رقم 66)؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 764؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 2/409.

[4728] في (ق): رواية.

[4729] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 80.

[4730] في (د): البردبحئ

[4731] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): فإنّ.

[4732] سقط من (د).

[4733] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4734] مالك، الموطأ، "الفرائض"، 10 (1/411)؛ النسائي، السنن الكبرى، 6/122 (رقم الحديث: 6339) من طريق مالك عن الزُّهريّ عن عليّ بن حُسَين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد به. والذي في الموطإ و السنن الكبرى دون قوله "ولا الكافر المسلم". وعلى ذلك نبّه المزّي في تحفة الأشراف، 1/56.

كتاب التّمييز[4735] أنّ كل من رواه من أصحاب الزّهريّ قال فيه[4736]: عَمْرو بن[4737] عثمان[4738] [بفتح[4739] العين، وذكر أنّ مالكاً كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان[4740]][4741]، كأنّه يُعلم أنّهم يُخالِفونه وعَمْرو وعُمَر جميعاً ولد[4742] عثمان، غير أن هذا الحديث إنّما هو عن عَمْرو بفتح العَيْن، وحكم مُسلم وغيره[4743] على مالك بالوهم فيه"[4744]. ومثال الثّاني: رواية أبي زُكَيْر[4745] يحيى بن محمّد بن قَيْس عن هشام بن عُروة **[١٨٣/١أ]** عن عائشة[4746] رص[4747] أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[4748] قال: "كلوا البَلَح بالتّمر، فإنّ الشّيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول: عاش ابن آدم حتى أَكَلَ الجَديد بالخَلَق[4749]"[4750]. تفرد به أبو زكير[4751] وهو شيخ صالح أخرج عنه مُسْلم في كتابه[4752]، غير أنّه لم يبلغ مَبْلغ من يُحتمَل تفرّده"[4753]. قوله "البلح محرّكةً: ما بين الخَلَالِ والبُسْرِ[4754]"[4755]. والخلق: التمر[4756]. وفيه إشارة إلى ما ورد من

[4735] لم أجده في كتاب التمييز للإمام مسلم.

[4736] سقط من (ق).

[4737] "عمرو بن" في (ر) مكتوب بين السطرين.

[4738] انظر: البخاريّ، "المغازي"، 49، (رقم الحديث: 4283)؛ "الفرائض"، 26، (رقم الحديث: 6764)؛ مسلم، "الفرائض"، 1، (رقم الحديث: 1614)؛ أبو داود، "الفرائض"، 10، (رقم الحديث: 2909)؛ النسائي، السنن الكبرى، 121/6-124 (رقم الحديث: 6340-6347)؛ الترمذي، "الفرائض"، 15، (رقم الحديث: 2107)؛ ابن ماجه، "الفرائض"، 6، (رقم الحديث: 2729، 2730). كلّهم من طرق مختلفة عن الزُّهريّ عن عليّ بن حُسَين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد به.

[4739] في (د)، و(ر): يعني بفتح. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[4740] النسائي، السنن الكبرى، 123/6، (رقم الحديث: 6342).

[4741] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[4742] في (ل): ولدا. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[4743] في (د): غير.

[4744] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 81-82. انظر أيضاً: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، 181/1؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 277/1.

[4745] في (د): زكر.

[4746] في (د)، و(ر)، (ق)، وفي (ع)، و(ط): عايشة.

[4747] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر): رضي الله عنها، وفي (ل): رضي الله تعالى عنها، وفي (ق)، و(ع): رض.

[4748] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4749] في (ر) مكتوب فوق الكلمة، وفي (ط)، و(ل) مكتوب في الهامش: البالي والمراد العتيق. انظر: القاموس المحيط، ص 1137.

[4750] النسائي، السنن الكبرى، 250/6، (رقم الحديث: 6690)؛ ابن ماجه، "الأطعمة"، 40، (رقم الحديث: 3330)؛ أبو يعلى، المسند، 365/7، (رقم الحديث: 4399)؛ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 2698/7؛ الحاكم، المستدرك، 121/4؛ البيهقي، شعب الإيمان، 112/5، (رقم الحديث: 5999)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 353/5؛ الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، 243/3، (رقم الحديث: 4714). ذكره عدد من العلماء في كتب الموضوعات. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 2698/7؛ الموضوعات لابن الجوزي، 225/2-226؛ ترتيب الموضوعات للذّهبيّ، ص 224 (رقم 767)؛ تلخيص المستدرك للذّهبيّ أيضاً، 135/4 (رقم 7138)؛ اللآلىء المصنوعة للسّيوطيّ، 206/2؛ تنزيه الشريعة لابن عراق، 255/2 (رقم 80)؛ الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 181 (رقم 63)، ص 488 (رقم 58)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 401/1-403 (رقم 231)؛ (182/1/13-183 (رقم 6078)؛ ضعيف الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، ص 611 (رقم 4199)؛ ضعيف سنن ابن ماجه، ص 270 (رقم 3393).

[4751] هو: أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس المحاربي المدني البصري. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 296/9-299 (رقم 83)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 405/4 (رقم 9616)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 524/31-527 (رقم 9614)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 239/11-240 (رقم 7960).

[4752] في (ر): "في كتابه في كتابه" بالتّكرر.

[4753] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 82. انظر أيضاً: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص 100-101؛ المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، 184/1-186؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 278/1-279، 293.

[4754] في هوامش الأصل، و(د)، و(ط)، و(ل): فإنّ التمر من أوّل ما يبدو إلى آخره له مراتب متفاوتة وأسماء مختلفة.

[4755] انظر: القاموس المحيط، ص 273.

[4756] انظر: القاموس المحيط، ص 1137.

قوله "طُوبى لمن طال عمره وحَسُن عمله"[4757]، فإنّ الشّيطان إنّما يغيظه[4758] الإيمان والطّاعة، ونسأل الله التّوفيق لأسباب السّعادة. وذكر بعض أهل التَّصْنيف في هذا الفنّ أنّ لفظ الحديث "حتى أكل الجريد بالخلَق" بالرّاء المهملة وهو جريد النّخل فإنّه يُؤْكل رطباً في أوائل طلوعه كشعبة الكرم الرّطبة بعد ما تَبدو وتَنمو شِبراً ونحوه، فيكون من حيث إنّه مأكول في حكم التّمر، والشّعبة في حكم العنب. والخلق: الأجزاء[4759]، يقال: خلق الإفك افتراه. فالمعنى على هذا: افترى على الجريد بأنّه تمر فأكله. وهذا المعنى بعيدٌ جدّاً، وتخريج الحديث على هذا اللفظ[4760] من قبيل الوهم. والله أعلم.

(مِثَالُهُ) أي: مثال المنكر[4761]. وهذا المثال من قبيل المنكر الأوّل؛ لأن فيه مخالفة الثّقات. **(مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ)**[4762] هو أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازي صاحب التّفسير والتّاريخ، وله كتاب رتّب فيه الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشّأن في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن. وحَاتِمٍ بالحاء المهملة وكسر التاء. مات ابن أبي حاتم سنة سَبْع وعشرين وثلثمائة[4763]. والرازي بتقديم الرّاء المهملة [على الزّاي][4764] نسبة إلى الرّيّ وهي من مشاهير بلاد الدّيلم بين قُموس والجبال[4765]. والزّاي[4766] زائدة[4767] كما زادوها في المروزيّ[4768] عند النّسبة إلى مرو شاهجان[4769] أي: روح

[4757] أخرجه بهذا اللفظ: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 532/2، (رقم الحديث: 1356)؛ ابن الجعد، المسند، 1180/2، (رقم الحديث: 3556)؛ قوام السنّة، الترغيب والترهيب، 136/1، (رقم الحديث: 144)؛ 162/2، (رقم الحديث: 1352)؛ البغوي، شرح السنة، 16/5-17، (رقم الحديث: 1245)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 371/3؛ الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، 445/2، (رقم الحديث: 3925)؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 111/6. الحديث روي أيضاً بلفظ: "خير النَّاس من طَال عمره، وَحسن عمله". انظر: الترمذي، "الزهد"، 21، 22، (رقم الحديث: 2329، 2330)؛ أحمد، المسند، 190/4؛ 40/5، 43، 47، 48، 49، 50؛ الدارمي، "الرقاق"، 30 (1802/3-1803، (رقم الحديث: 2784، 2785)؛ الطيالسي، المسند، ص 116، (رقم الحديث: 864)؛ عبد بن حميد، المسند، ص 182، (رقم الحديث: 509)؛ ابن أبي شيبة، المصنف، 110/7، (رقم الحديث: 34409، 34413)؛ الحاكم، المستدرك، 339/1؛ الطبراني، المعجم الأوسط، 118/2-119، (رقم الحديث: 1441)؛ (327/5، (رقم الحديث: 5449)؛ المعجم الصغير، 81/2، (رقم الحديث: 818)؛ البغوي، شرح السنة، 287/14، 288، (رقم الحديث: 4094، 4095)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 371/3؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، 553/6؛ 51/9؛ الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، 83/9، (رقم الحديث: 66). الحديث صححه عدد من العلماء. انظر: الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 228 (رقم 244)؛ المقاصد الحسنة للسخاوي، ص 322 (رقم 662)؛ الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسّيوطيّ، ص 246 (رقم 4039)؛ ص 327 (رقم 5307)؛ مجمع الزوائد للهيثمي، 203/10؛ كشف الخفاء للعجلوني، 461/1-462 (رقم 1231)؛ (11/2)؛ (60/2 (رقم 1674)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانيّ، 286/3-287 (رقم 1298)؛ 451/4-453 (رقم 1836)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ أيضاً، 846/2/12 (رقم 5915)؛ 433/1/14؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، 624/1 (رقم 3296)؛ 729/2 (رقم 3928)؛ تحقيق مشكاة المصابيح للألبانيّ أيضاً، 702/2 (رقم 2270)؛ 1453/3 (رقم 5285).

[4758] في (ق): يغبطه.

[4759] في هامش الأصل: الافتراء، وهو في متن (د)، و(ر): الافتراء، وفي متن (ع): الاقتراء.

[4760] في (د): المعنى.

[4761] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

[4762] العلل لابن أبي حاتم، 358/5-359 (رقم 2043). ولم يروه بالسند، وإنما ذكر أنّ أبا زرعة سُئل عنه. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 76-77؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 279/1-280؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338-339؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر وللمناوي، 425/1-426.

[4763] في (ل): وثلاثمائة. هو: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ. انظر لترجمته: تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 829/3-832 (رقم 812)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 263/13-269 (رقم 129)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 587/2-588 (رقم 4965)؛ لسان الميزان لابن حجر، 432/3-433 (رقم 1691).

[4764] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[4765] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 116/3-122؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 504/1.

[4766] في (ع): والرّاء.

[4767] في (د)، و(ر)، و(ل): زايدة.

[4768] في (ر): المزوري.

[4769] هو في معجم البلدان: مَرْوُ الشاهِجَان.

الملِك[4770]. وأمّا أبو حاتم بن **[١٨٣/١ب]** حبّان البُسْتِيّ فالبُست فيه بضمّ الباء الموحّدة مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة كثيرة الأشجار والأنهار[4771]. وقد سبق تَرْجمته. (**مِنْ طَرِيقِ حُبَيِّبِ بْنِ حَبِيبٍ**)[4772] قال في القاموس: "الحبيب: الْمُحِبّ. وبِلا لامٍ: خمسةٌ وثلثون[4773] صحابيّاً، وجماعةٌ مُحدِّثون. ومُصَغَّراً: حُبَيِّبُ بنُ حَبِيبٍ أخو حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ"[4774] انتهى. فالأوّل بضمّ الحاء المهملة وتشديد الياء المثنّاة التحتيّة، والثّاني مثل طَبِيب. (**وَهُوَ**) أي: حُبَيِّب الْمُصَغَّر[4775]. (**أَخُو حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ**) كأنّه يريد به تعريف نِسبته وفضله وكَوْنه من ثقات الرّواة[4776] كما يقال:

"هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْداً فِي مَحَاسِنِه"[4777].

و"أمّا[4778] أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي"[4779].

وكون حديثه منكراً لا ينافي توثيقه كما ذكرنا نظيره في القسم الأوّل من المنكر من مخالفة مالكٍ غيره من الثّقات مع كونه ممّن لا يحوم حوله ضعيف[4780] أصلاً. والمراد من الأخ هنا هو الأخ الطِّينيّ، فإنّ أصله هو المشارِك[4781] لآخر[4782] في الولادة من الطّريقين، أو من أحدهما وفي حكمه المشارك في الرّضاع ويُستعار لكلّ مشارك في[4783] القبيلة، أو في الدّين، أو في صَنْعة، أو في معاملة، أو في مَودّة، أو في[4784] غير ذلك من المناسبات. والحَمْزة: الأسد"[4785] لحمازته وشدّته، ومنه سُمّي حَمْزة. قالوا: إذا لم يُعلم أنّ السِّقْط ذكر[4786] أو أُنْثى سمّي باسم يصلح لهما بأن يكون مونّث اللفظ دون المعنى كحمزة، وطلحة، وعمارة، وعَنْبسة[4787] كما في الأحياء وغيره. وكان حمزة بن حبيّب رأساً في القراءة والفرائض والورع مات سنة سِتّ[4788] وخمسين ومائة[4789]. (**الزَّيَّاتِ**) كشدّاد صفة[4790] حمزة. وهو بيّاع الزّيت الذي هو دُهْن الزّيتون، لا

[4770] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 112/5-116.

[4771] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 414/1-419.

[4772] انظر: المؤتَلِف والمختَلِف للدارقطني (627/2.

[4773] في (ل): وثلاثون.

[4774] انظر: القاموس المحيط، ص 90.

[4775] في (ق): بن المصغّر.

[4776] في (ر): الرّاوي.

[4777] هذا شطر بيت لابن الرومي، وعجزه: مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّال وَالسَّلَم. انظر: مفتاح العلوم للسكاكي، ص 183؛ المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني، ص 222؛ مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني أيضاً، ص 46؛ حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 229.

[4778] في (د)، و(ر)، و(ع): وأنا. وهو الصحيح لموافقته بمراجع اللغة.

[4779] هذا شطر بيت لأبي النجم العجلي الراجز (المتوفّ سنة 130 هـ.)، وعجزه: لله دري ما يُجِنُّ صدري انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص 77؛ المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني، ص 344؛ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، 255/1، 325؛ حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 345. انظر لمعنى البيت: فروق حقّي للمؤلّف، ص 179.

[4780] في (د)، (ر)، و(ع): ضَعْف.

[4781] في (ق) مكتوب فوق السطر.

[4782] في (ق): الآخر.

[4783] في (د)، و(ر)، و(ع): لغيره في.

[4784] سقط من (ر).

[4785] انظر: القاموس المحيط، ص 654.

[4786] في (د)، و(ع): ذكراً.

[4787] في (د): عنسبة، وفي (ع)، و(ط)، و(ل): وعيينة.

[4788] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

صانعه كما قيل[4791]. ونظيره البَزَّار بمعنى "بيّاع بَزْرِ الْكَتّان"[4792] أي[4793]: دُهْنه، ومنه صاحب **[١٨٤/١أ]** المسند أحمد بن عمرو البَزَّار[4794] كما سَبَق. (**الْمُقْرِئ**)[4795] أي: مقرئ الكوفة، وكان من قُرّاء زمانه وعَلَماً في القراءة والإقراء في الكوفة. والمقرئ بضمّ الميم وسكون القاف[4796] اسم فاعل من الإقراء بمعنى تعليم القرآن، يقال: قرأ القرآن أي: تلاه، وأقرأتُه أنا أي: علّمتُه. وقال أهل القراءة: "إنّ التّلاوة قراءة القرآن متتابعةً كالدّراسة والأوراد الموظّفة"[4797]. والأداء: الأخذ عن الشّيوخ بأن يسمع من لسانهم أو بأن يقرأ في حَضْرتهم وهم يَسْمعونها. والقراءة أعمّ[4798]. قال الرّاغب: "القراءة ضمّ الحروفِ والكلماتِ بعضِها إلى بعض في التّرتيل، وليس يقال ذلك لكلّ جَمْعٍ. لا يقال: قَرَأْتُ القومَ: إذا جَمَعْتَهم، ويدلّ على ذلك أنّه لا يقال للحَرْف الواحد إذا تُفُوِّهَ به قراءةٌ"[4799]. "وتلاه: إذا تبعه بحيث ليس بينهما ما ليس منهما، وذلك يكون تارةً بالجسم، وتارةً بالاقتداء في الحكم، ومصدره: تُلُوٌّ وتِلْوٌ، وتارةً بالقراءة وتدبُّرِ المعنى، ومصدره[4800]: تلاوة. والتّلاوة تختصّ باتباع كتب الله المنزلة، تارةً بالقراءة[4801]، وتارةً بالارتسام لما فيها من أمر ونهي وترغيب وترهيب. أو ما يتوهّم فيه ذلك، وهي أخصّ من القراءة" الكلّ[4802] كلام الرّاغب. "وقرأ عليه السّلم[4803]: أَبْلغه، كأَقْرأه"[4804] ولذا قال الكرمانيّ: "يُقْرِئُك السّلام[4805]، وقرأ عليك السّلام[4806] بمعنى واحد"[4807] انتهى. "أو لا يقال: أَقْرأه إلّا إذا كان السّلم[4808] مكتوباً"[4809] كما في القاموس. والظّاهر أن القارئ والمقرئ بمعنًى واحد في اصطلاح القُرّاء ونحوهم كما يفهم من اطلاقاتهم؛ لأنّ كون الرّجل بليغاً في علم القراءة هُو[4810] العلم المتعلّق بكيفيّة التلفّظ المخصوص بالقرآن، وهو ممّا

4789 هو: أَبُو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزّيّات الْقَارِئ التَّيْمِيّ الكوفيّ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 7/90-92 (رقم 38)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 1/605-606 (رقم 2297)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 7/314-323 (رقم 1501)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 3/24-25 (رقم 1593).

4790 في (ر): أو صفة.

4791 المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 338.

4792 انظر: القاموس المحيط، ص 446.

4793 في (ق): إلى.

4794 في (ق): البزاري.

4795 في (ط): المقرو.

4796 في (ق): الفاء.

4797 انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 239.

4798 انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 239.

4799 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 668.

4800 في (ر): مصدر.

4801 في (د): القراة.

4802 في (د): لكلّ.

4803 في (ع)، و(ل): عليه السّلام

4804 انظر: القاموس المحيط، ص 62.

4805 في (د)، و(ر)، و(ع): السلم.

4806 في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): السلم.

4807 الكواكب الدّراري للكرماني، 22/51.

4808 في (ل): السّلام.

4809 انظر: القاموس المحيط، ص 62.

4810 في (د)، (ر)، و(ع): الذي هو.

يُسْتمدّ منه في علم[4811] التّفسير يلزمه الإقراء والتعليم بحسب الغالب كالقرّاء السبعة ونحوهم. وكان علماء **[١/١٨٤ب]** الصدر الأوّل وما يليه يقال لهم القراء كما جاء في الحديث: "لا يزال[4812] هذه الأمة تحت يد أبيه[4813] وكَنَفِه ما لم يُمَالِ قرّاؤُها[4814] أُمَرَءَها[4815]"[4816]. قال السّمرقنديّ[4817] في تفسيره[4818]: "إنّما ذكر؛ القرّاء لأنّهم كانوا هم العلماء، وما[4819] كان علمهم بالقرآن[4820] ومعانيه إلّا بالسُّنّة[4821]. وما وراء ذلك من العلوم إنّما أُحدثت بَعدهم"[4822] انتهى. فويل لعلماء

[4811] سقط من (د).

[4812] في (د)، (ر)، و(ع)، وفي روح البيان للمؤلّف: تزال. هذا هو الصحيح.

[4813] في (د)، (ر)، و(ع)، وفي روح البيان للمؤلّف: يد الله. هذا هو الصحيح.

[4814] في (د)، و(ل): قراوها.

[4815] في (ع)، و(ط)، و(ل): أمراءَها، وفي (ر)، و(ق): أمرأها.

[4816] ذكره بهذا اللفظ علاء الدين علي بن يحيي السمرقندي في تفسيره بحر العلوم كما نقله عنه البروسوي في روح البيان، 210/4 (تفسير سورة هود، الآية: 113). وذكره الغزّالي في إحياء علوم الدين، 164/2 بلفظ: "لا تزال هذه الأمة تحت يد الله وكنفه ما لم يمالئ قرّاؤها أمراءها". قال العراقي: "رواه أبو عمر والدّاني في كتاب الفتن من رواية الحسن مرسلاً ورواه الدّيلمي في مسند الفردوس من حديث علي وابن عمر بلفظ "ما لم تعظم أبرارها فجارها ويداهن خيارها شرارها" وسندهما ضعيف". تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لأبي عبد اللّه الحدّاد، 1090/2 (رقم 1582). ما أشار إليه العراقي رواه الدّيلمي في الفردوس بمأثور الخطاب، 100/5-101، (رقم الحديث: 7595) من حديث ابن عمر بلفظ: "لَا تزَال هَذَا الْأمة فِي كنف الله وَيَد الله عَلَيْهِم مَا لم يعظم أبرارها فجارها ويميل قرّاؤها إِلَى امرائها ويداهن خِيَارهَا شِرَارهَا فَإِذا فعلوا ذَلِك رفع الله كنفه عَنْهُم وَألقى فِي قُلُوبهم الرعب وضربهم بالذل وَأنزل بهم الْفَاقة وسلط عَلَيْهِم شرار خلقه فتسومهم سوء الْعَذَاب".

[4817] هو: الشيخ الفاضل السيد علاء الدين علي بن يحيي السمرقندي ثمّ القرماني، المتوفّى بلارنده في حدود سنة 860 هـ. هو تلميذ الشيخ علاء الدين البخاري. انظر لترجمته: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكبري زاده، ص 51؛ كشف الظنون لكاتب جلبي، 225/1؛ الأعلام للزركلي، 32/5؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، 733/1؛ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، 261/7. هذا السمرقندي هو غير أبي الليث السمرقندي المتقدّم المشهور صاحب تفسير آخر باسم بحر العلوم، المتوفّى سنة 373 هـ. لقد تقدّمت ترجمته. ذكر طاشكبري زاده، وكاتب جلبي، والزركلي، وإسماعيل باشا البغدادي، وعمر رضا كحالة أنّ تفسير بحر العلوم أربع مجلدات، لم يكمله علي بن يحيي السمرقندي، بل بلغ فيه إلى سورة المجادلة. أمّا تفسير أبي الليث السمرقندي فهو تام ومطبوع. وقد وجدنا ما يؤيّد كلامهم بحيث إنّنا وصلنا إلى نسخة مخطوطة لبحر العلوم لعلي بن يحيي السمرقندي ينتهي فيه إلى سُورَة المجادلة: (من سورة الفاتحة إلى سورة النحل)، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم لاله لي، تحت رقم: 00098)؛ (من سورة النحل إلى سورة لقمان)، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم :قليج علي باشا، تحت رقم: 108؛ (من سورة لقمان إلى سورة المجادلة)، إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم: قليج علي باشا، تحت رقم: 109. وهناك نسخ أخرى منها أربعة مجلدات (المجلد الأوّل من سورة الفاتحة إلى سورة المائدة؛ المجلد الثّاني من سورة المائدة إلى سورة الإسراء؛ المجلد الثّالث من سورة الإسراء إلى سورة لقمان؛ المجلد الرّابع من سورة لقمان إلى سورة المجادلة)، ومنها غير ذلك. انظر لهذه النّسخ: Yazıcı, İshak, "Bahrü'l-Ulûm", *DİA*, IV, 517-518.

[4818] المسمّى بـ بحر العلوم لعلاء الدين علي بن يحيي السمرقندي كما تقدّم. قال البروسوي بعد أن نقل كلام السمرقندي: "كذا فى بحر العلوم للشيخ علي السمرقندي قدس سره". روح البيان، 210/4 (تفسير سورة هود، الآية: 113). ذكره الغزّالي أيضاً بنصه في إحياء علوم الدين (164/2) لكنّه لم ينسبه إلى أحد. فائدة: بعد بحث دقيق تبيّن لي من أسلوب البروسوي في شرحه شرح النخبة، وتفسيره روح البيان، وفروق حقي أنّه إذا قال الألفاظ التالية يقصد به علاء الدين علي بن يحيي السمرقندي: من ألفاظه في روح البيان: "قال السّمرقنديّ في تفسيره"، "قال الشيخ السّمرقنديّ في بحر العلوم"، "قال السّمرقنديّ (رحمه الله) في بحر العلوم"، "قال السّمرقنديّ قدّس سره في بحر العلوم"، "وقال في بحر العلوم"، "كما قال في بحر العلوم"، "كما في بحر العلوم للسّمرقنديّ"، "كما في بحر العلوم "، كذا في بحر العلوم للشيخ علي السّمرقنديّ"، "كذا في بحر العلوم"، "وفي بحر العلوم"، "على ما في بحر العلوم"، "انتهى ما في بحر العلوم"، "قوله في بحر العلوم"، "وعمّم في بحر العلوم"، "وعلى ما سبق من بحر العلوم"، "قال في البحر"، "كما قال في البحر"، "كذا في البحر"؛ ومن ألفاظه في فروق حقّي: "قال السّمرقنديّ في بحر العلوم"، "قال في بحر العلوم"، "وفي تفسير السّمرقنديّ المسمّى بـ بحر العلوم"، "وفي تفسير بحر العلوم للسّمرقنديّ"، "ذكره علي السّمرقنديّ في تفسير بحر العلوم"، "ذكره السّمرقنديّ في ذيل بحر العلوم"، "كما في بحر العلوم"، "كذا في بحر العلوم"، "قال في البحر"، "... مذكور في البحر"، "في البحر ..."؛ ولفظه في شرح النخبة: "قال السّمرقنديّ في تفسيره". وإذا قال الألفاظ التّالية يقصد بها أبا الليث السّمرقنديّ: من ألفاظه في روح البيان: "قال أبو الليث في تفسيره"، "قال في تفسير أبي الليث"، "وقال في تفسير أبي الليث"، "كما في تفسير أبي الليث"، "كذا في تفسير أبي الليث (رحمه الله)"، "كذا في تفسير الإمام أبي الليث رحمه الله"، "... وتفسير أبي الليث"؛ ومن ألفاظه في فروق حقّي: "قال الشيخ أبو الليث السّمرقنديّ في سورة ..."، "ذكره أبو الليث في سورة ..."، كما في تفسير أبي الليث". وهناك موضعان في روح البيان ذكرهما فيهما معاً بالألفاظ التالية: "كما في بحر العلوم، وقال في تفسير أبي الليث"، "كما في بحر العلوم، وفي تفسير أبي الليث".

[4819] في (د) مكتوب فوق السطر.

[4820] في (د): "بالقرآن بالقرآن" بالتّكرار.

[4821] في (ق): بالنّسبة.

الزّمان وقرّاءه[4823]، فالعلماء لا[4824] يَعْملون[4825] والقُرّاء لا يعلمون. **(عَنْ أَبِي إِسْحَقَ)**[4826] إبراهيم بن[4827] أحمد الْمَرْوَزِيّ[4828]، المتّفق على عدالته وتوثيقه في روايته ودرايته، إمام جماهير الشّافعيّة. تفقّه على أبي عبّاس[4829] بن شُرَيْح[4830]، ونشر مذهب الشّافعيّ في العراق وسائر الأَمْصار، وانتهب[4831] إليه رياسة العلم ببَغْداد، وخرج إلى مصر وتوفّي بها سنة أربعين وثلثمائة[4832]. وحيث أطلق أبو إسحق في كتب الْمَذهب هو المروزيّ، وقد يضيفونه بالمروزيّ، وقد يطلقونه[4833]. وأمّا أبو إسحق [الإسفرائيّ[4834]، وأبو إسحق][4835] الزّجّاج[4836]، وأبو إسحق السَّبيعيّ بالفتح، وأبو إسحق الشّيرازيّ[4837]، فبالإضافة[4838] وذكر النّسبة دفعاً للالتباس هذا[4839] لكن تاريخ وفاته قد لا يُساعد روايته[4840] عن التّابعيّ لبُعْد الزّمان، وإنّما يُسَاعدها تاريخ وفاة[4841] السَّبيعيّ، فإنّه توفّي سنة ستّ وعشرين ومائة إلّا أنّ السَّبيعيّ لم يشتهر بأبي إسحق اشتهار غيره به، ولذا نَسَبَه البخاريّ في صحيحه فقال: أبو إسحق السّبيعيّ. **(عَنِ الْعَيْزَارِ[4842] بْنِ حُرَيْثٍ)**

[4822] لم أجده في بحر العلوم للسمرقندي، لكنّه موجود بنصه في إحياء علوم الدين للغزّالي، 164/2.

[4823] في (د)، (ر)، و(ع): قرّائه، وفي (ق): قرّاؤه، وفي (ل): قرّايه.

[4824] سقط من (ق)، و(ط)، و(ل).

[4825] في (ر): يَعْلمون. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[4826] هو أبو إسحاق السّبيعيّ كما قال الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339، لا كما قال المؤلّف إنّه أبو إسحاق المروزي؛ لأنّ أبا إسحاق السّبيعيّ توفّي سنة سبع وعشرين ومائة، وهو الذي روى عن العَيزار بن حُرَيْث، وروى عنه حُبَيِّب بن حَبِيب كما ذكره علماء الرجال. انظر لترجمته: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 342/6-343 (رقم 1347)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 464/2-465 (رقم 713)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 114/1-116 (رقم 99)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 392/5-401 (رقم 180)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 270/3 (رقم 6393)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 102/22-114 (رقم 4400)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 53/8-56 (رقم 5263).

[4827] في (د): ابن.

[4828] في (د) مكتوب تحت السطر، وفي (ر) فوق السطر: مرو شاهجان كما سبق قبل ورقة.

[4829] في (د)، و(ر)، و(ع): العبّاس. هذا هو الصحيح لموافقته لما هو موجود في كتب التراجم.

[4830] في كتب التراجم: سريج. هو: الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، فَقِيهُ العِرَاقَين، أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ عُمَرَ بن سُرَيْجٍ البَغْدَادِيّ، القَاضِي الشَّافِعِيّ، صاحِبُ الْمُصنَّفَات، المتوفّى سنة 306 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 530/2-531 (رقم 817)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 201/14-204 (رقم 114)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 247/2-248.

[4831] في (د)، و(ط): انتهبت، وفي (ر)، و(ع)، و(ل): وانتهت. هذا هو الصحيح.

[4832] في (ل): وثلاثمائة. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 412/4-423 (رقم 2317)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 467/2 (رقم 715)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 11/6 (رقم 3040)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 429/15-430 (رقم 240)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 355/2-356.

[4833] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 467/2.

[4834] هو: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ الأَوْحَدُ، الأُسْتَاذُ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مِهْرَانَ الإِسْفَرَايِينِيُّ، الأُصولِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الْمُلَقَّبُ رُكْن الدِّين، التوفّى سنة 418 هـ. أَحَدُ الْمُجْتَهِدِين فِي عَصرِهِ وَصاحِبُ الْمُصنَّفَات البَاهِرَة. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 462/2-463 (رقم 462)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 353/17-356 (رقم 220)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 209/3-210.

[4835] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب فوق الكلمة. وهو في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى مكتوب في متن الشرح.

[4836] تقدّمت ترجمته.

[4837] تقدّمت ترجمته.

[4838] في (ق): لإضافة.

[4839] في (د): "هذا هذا" بالتّكرار.

[4840] في (د): رروايته.

[4841] في (د): وفات.

[4842] في هامش الأصل، و(د)، و(ر)، و(ق): العَيزار: "الغلام الخفيف الرّوح، وشجرٌ. وأبو العيزار طائر [في (د)، و(ر): طاير] طويل العُنُق في الماء أبداً، أو [في (د)، و(ر): و] هو الكُرْكِيُّ، كما في القاموس". انظر: القاموس المحيط، ص 564.

الكنديّ التّابعيّ [العبد بن[4843] الكوفيّ ثقة مات سنة عشر[4844] ومائة][4845]. "وكِنده[4846] بالكسر، ويقال: كِنديّ: لَقبُ ثور بن عُضَيْر[4847] أبي[4848] حيٍّ من اليَمن؛ لأنّه كَنَدَ أباه النّعمةَ، ولَحِقَ بأَخْواله[4849]. والكُنود: بالضمّ كُفْران النّعمة"[4850]. والعيزار بعين مهملة[4851] مفتوحة ثمّ يا[4852] مثنّاة ساكنة[4853] ثمّ[4854] زاي[4855] ثمّ ألف ثمّ راء مهملة[4856]. وحُرَيْث بالثّاء المثلّثة [في آخره][4857] مصغّراً كَزُبَيْر من الحرث وهو الزّرع **[١/١٨٥أ]**. **(عَنِ)** عبد الله **(بْنِ عَبَّاسٍ)**[4858] عمّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[4859]. [و[4860]عَبد الله][4861] سبقت تَرْجمته، وكان[4862] خير[4863] هذه[4864] الأمّة، ويظهر[4865] دعاء نبيّ الرّحمة، وترجمان القرآن، وعالم تأويلاته، وفقيه الدّين. مات بالطّائف في أيّام عبد الله بن الزُّبَيْر[4866] بالطّائف سنة ثمان وستّين، وهو ابن سَبْعين سنةً. وكان[4867] قد كُفَّ بَصرُه في آخر عُمره[4868]. "وأبوه عبّاس[4869] كان

[4843] عبارة "العبد بن" في (ر)، و(ع): العبدي.

[4844] في (ر)، و(ع): عشرة.

[4845] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د). انظر لترجمته: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 36/7-37 (رقم 196)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 578/22-580 (رقم 4614)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 176/8 (رقم 5503).

[4846] في (د)، و(ر)، و(ل): كندة. وهو هكذا أيضاً في القاموس.

[4847] في (د)، و(ر): عُفَيْر. وفي (ق): عُضَيْر، وفي (ع): عقير، وفي (ل): غضر. وهو في القاموس المحيط: عُفَيْر.

[4848] وهو في القاموس: أبو.

[4849] في (د): بأحواه. وهو في القاموس: بأخواله.

[4850] انظر: القاموس المحيط، ص 403.

[4851] في (ق): "مهملة مهملة" بالتّكرار.

[4852] وه هكذا هنا في الأصل، وهو في (د)، (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: ياء.

[4853] سقط من (ق).

[4854] في (ق): كنع ثم.

[4855] في (ر)، و(ع): زاء.

[4856] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.

[4857] ما بين المعقوفتين في (ر) مكتوب تحت السطر، وهو في (د): آخر، وهو ساقط أصلاً من (ع).

[4858] في طبعتي نور الدين عتر، ص73، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 69: رضي الله عنهما.

[4859] في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4860] سقط من (ق).

[4861] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[4862] سقط من (ر).

[4863] في (د)، و(ر): حبر.

[4864] في (د): هده.

[4865] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): مظهر.

[4866] في (ر): زبير. تقدّمت ترجمته.

[4867] في (د) مكتوب فوق السطر.

[4868] انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 66/3-71 (رقم 1606)؛ أسد الغابة لابن الأثير، 291/3-294 (رقم 3037)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 258/1-259 (رقم 312)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 40/1-41 (رقم 18)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 331/3-359 (رقم 51)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 35/21-40 (رقم 4097)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 121/4-131 (رقم 4799)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 245/5-248 (رقم 3521).

[4869] انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 358/2-362 (رقم 1386)؛ أسد الغابة لابن الأثير، 163/3-166 (رقم 2799)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 244/1-245 (رقم 282)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 78/2-103 (رقم 11)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 225/14-230 (رقم 3129)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 511/3-512 (رقم 4525)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 109/5-110 (رقم 3285).

رئيساً جليلاً في قريش قبل الإسلام، وكان إليه عمارة المسجد الحرام[4870] والسّقاية"[4871]، وقبّة السقاية موجودة إلى الآن، وهي في جانب باب زمزم. "خرج مع المشركين إلى بدر كرهاً وأُسِرَ وأَسْلم عقب[4872] ذلك، وكان عوناً للمستضعفين بمكّة"[4873]، وشهد[4874] غزوةَ حُنين، وكان صَيِّتاً يُسْمَع صوته من ثمانية أميال، وهي أربع ساعات نجوميّة، وكان آخر المهاجرين، فإنّه خرج بعياله مُهاجراً فلقيه صلّى[4875] الله عليه وسلّم[4876] بالجُحْفة حين خرج لفتح مكّة فرجع مَعه إلى مكّة وأرسل أهله وثقله إلى المدينة، وقال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[4877]: "هجرتك يا عمّ آخر هجرة كما أنّ نبوّتي آخر نبوّة"[4878]. وكان قبل ذلك يريد القُدوم إلى الْمَدينة ورسول الله[4879] [صلّى الله عليه وسلّم][4880] يقول له: "مقامك بمكّة خير"[4881]، وذلك لما سَبَق من كونه عوناً للضّعفاء بمكة. "توفّي بالمدينة سَنة ثنتين وثلثين[4882] في خلافة عثمان رضي الله تعالى[4883] عنه[4884]، وهو ابن ثمان وثمانين سنة. وقبره مشهور بالبقيع"[4885]، وعليه قبّة عالية. وفيها الإمام الحسن وأمّه فاطمة الزّهراء على أصحّ الرّوايات. "وكان أمّ العبّاس يقال لها: نُتَيْلَة بضمّ النّون وفتح المثنّاة فوق، وهي أوّل عربيّة كَسَتِ الكعبة الحريرَ والدِّيباجَ؛ لأنّه ضاع العباس **[١/١٨٥ب]** وهو صغير فنَذَرَتْ إن وَجَدَتْه أن تكسوها فوَجَدَتْه ففعلَتْ ذلك"[4886]، وكان قبل ذلك كُسي البَيت العصَب، وهو ضربٌ من البُرود، ثمّ كسي الأَنْطاع ثمّ كساه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[4887] الثياب اليَمانية، ثمّ كساه عمر وعثمان القباطي، ثمّ كساه الحجّاج الدِّيباج[4888]، وفي زمن النّاصر العبّاسيّ[4889] كسى السَّواد من الحرير، واستمرّ ذلك إلى الآن. (**أَنَّ**[4890] **النَّبِيَّ**) أي[4891]: من أنّ[4892] النّبيّ. فهو بيان للموصول. والنّبيّ

4870 سقط من (ر).

4871 انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 244/1.

4872 في (ق): عقب.

4873 انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 244/1.

4874 سقط من (ق).

4875 في (ر): النّبيّ صلّى.

4876 في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

4877 في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

4878 أخرجه أحمد في فضائل الصحابة، 1192/2-1193، (رقم الحديث: 1812)؛ وأبو يعلى في المسند، 55/5-56، (رقم الحديث: 2646)، والطبراني في المعجم الكبير، 154/6، (رقم الحديث: 5828)؛ وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، 297/1؛ وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، 26/؛ وابن الأثير في أسد الغابة، 163/3؛ والمزي في تهذيب الكمال، 228/14؛ والذهبي في سير أعلام النّبلاء، 99/2؛ وابن حجر في تهذيب التهذيب، 110/5 بلفظ: "يَا عَمِّ، أَقِمْ مَكَانَكَ الَّذِي أَنْتَ بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَخْتِمُ بِكَ الْهِجْرَةَ كَمَا خَتَمَ بِيَ النُّبُوَّةَ". قال الهيثمي في مجمع الزوائد، 269/9: "رَوَاهُ أَبو يَعْلَى وَالطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ أَبُو مُصعَبٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ".

4879 سقط من (د).

4880 ما بين المعقوفتين غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع). وهو في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

4881 انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 258/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 226/14؛ الجوهر النقي لابن التركماني (106/9.

4882 في (ل): وثلاثين.

4883 غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

4884 في (ل): عنهما.

4885 انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 244/1-245.

4886 انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 244/1.

4887 في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

4888 سقط من (د).

4889 هو: الخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيُّ، أَبُو العَبَّاسِ النَّاصِرُ لِدِينِ اللهِ أَحْمَدُ ابْنُ الْمُسْتَضِيءِ بِأَمْرِ اللهِ أَبِي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ ابْنِ الْمُسْتَنْجِدِ بِاللهِ يُوسُفَ ابْنِ الْمُقْتَفِي الهَاشِمِيُّ العَبَّاسِيُّ البَغْدَادِيُّ، المتوفّى سنة 622 هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 192/22-243 (رقم 131)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 97/5-99.

4890 هو في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: عن.

هو الْمُنْبِئُ عن الله تعالى نبأً، له شأن جليل أو الرّفيع قَدرُه عنده وعند الخلايق[4893] أجمعين. (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ)[4894] تَصْلِيةً لا يُكْتنه كُنْهها [إذ هي مخصوصة بمقامه الذي عمي عن إدراكه البصائر[4895]. (وَسَلَّمَ) تسليماً فيه نسيم تعظيمه][4896]، ورَوْح[4897] قُربه، وطَيِّب وَصْله، يَهُبّ عليه هُبوباً غير منقطع لا لَيْلاً ولا نهاراً. (قَالَ) قولاً مُحَقّقاً خرج من فيه[4898] بلا مِرية فيه. (مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ) "مَنْ" موصولة[4899]. "وإقامة الشيء: تَوْفِيَةُ[4900] حُقوقه"[4901]. ولم يأمر تعالى بالصّلوة[4902] حيث ما أَمر ولا مَدح [بها حيث ما مَدح][4903] إلّا بلفظ الإقامة تنبيهاً على أنّ المقصود[4904] منها توفية[4905] شرائطها الظّاهرة والبَاطِنة لا الإتيان بهَيْئآتها كيفما كانت. والاستغراق فيها هي إدامة الحضور من الأوّل إلى الآخر، ثمّ هذه الإدامة على مراتب بحسب حالات المصلِّي. (وَآتَى الزَّكَوةَ) أي: الصّدقة المفروضة التي بإتيانها[4906] يحصل الزّكوة[4907] والطّهارة للنّفس والزّكاء والنّموّ للمال. "والإيتاء[4908]: الإعطاء، وخُصَّ دفع الصّدقة في القرآن بالإيتاء"[4909] كما خصّ توفية شرائط الصّلوة[4910] بالإقامة. وعلى ذلك جرى[4911] اللّفظ النّبويّ. والإيتاء أقوى من الإعطاء كما سبق **[١٨٦/١أ]** الفرق بينهما[4912]. (وَحَجَّ) أي: "قصد بَيت الله تعالى إقامة للنّسك؛ لأنّ أصل الحجّ القصد للزيارة"[4913]. وأيضاً الحج الغلبة بالحجّة وبالحج يَغْلب[4914] المرء على هوى نفسِه؛ لأنّ فيه إتعاب البَدن وإنفاق المال، فيكون حُجّةً له عند الله تعالى. وأفضل الحجّ حجّ[4915] ربِّ البَيتِ بالفناء التّامّ كما أنّ أفضل القربات بذل المجهود وتطهير كَعبة القلب للطّائفين والعاكفين

[4891] في (ر): صلّى الله عليه وسلّم أي.
[4892] سقط من (د).
[4893] في (د)، و(ر)، و(ق): الخلائق.
[4894] في (ع): صلّى الله عليه وسلّم، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[4895] في (ق): الأبصار.
[4896] ما بين المعقوفتين في (ق) مكتوب في الهامش.
[4897] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): روح.
[4898] في (د) مكتوب فوق السطر: فيه بيان.
[4899] في (د): موصوله.
[4900] في (د): توفّيه.
[4901] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 692.
[4902] في (ل): بالصلاة.
[4903] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[4904] في (د)، و(ر): المقص.
[4905] في (د): توفيه.
[4906] في (د)، و(ر): بإيتائها.
[4907] في (ل): الزّكاة.
[4908] في (ع): الإتيان. وهو في مفردات ألفاظ القرآن: الإيتاء.
[4909] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 61.
[4910] في (ل): الصلاة.
[4911] في (ق) مكتوب تحت السطر.
[4912] انظر للفرق بين بين الإعطاء والإيتاء: فروق حقّي للمؤلّف، ص 325-326.
[4913] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 218.
[4914] في الأصل: مكتوب فوق الكلمة. وهو في (ق): لغلب.
[4915] سقط من (د).

والرّكع السّجود. ﴿وَصَامَ﴾ "الصّوم في الأصل: الإمساك عن الفعل مَطْعَماً كان، أو كلاماً، أو شيئاً[4916]"[4917]. جعل في "الشّرع[4918]: إمساك المكلّف[4919] بالنيّة من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود عن تناول الأطيبَيْن"[4920]، أي: الأكل والنّكاح، ودخل في الأكل الشرب؛ لأنّه قرينه بحيث لا يُفَارقه. والمراد ههنا[4921] "صيام شهر رمضان"[4922]؛ لأنّه ذكره في عداد الفرائض، وإنّما قدّم الحجّ مع أنّه فرض في السّنة الخامسة من الهجرة على الصّوم مع أنّه فرض في السّنة الثّانية منها إبانةً كشرفه[4923]؛ لأنّ في الصّوم قتل النّفس، وفي الحج إحياء القلب. والحيوة[4924] خير[4925] من الموت عند أرباب الحقائق، ولو لا دَفع استيلاء الكفّار لما شُرع قتالهم، ولذا كان الحجّ أفضل من الغزو إذا لم يكن النفير عامّاً، ومن طاعة الوالدين أيضاً إذا كان حجّاً فرضاً. ﴿وَقَرَى الضَّيْفَ﴾ قَرى: فعلٌ ماضٍ كهَدَى. يقال: قَريتُ الضّيفَ قِرًى بكسر القاف وتنوين الرّاء أضفتُه[4926]. قال البيهقيّ: "القِرء[4927] والقِرى أي: بالكسر فيهما: مهمان كردن، والقَرْى: أي: بالفتح: گرد كردن"[4928]. ومنه قريتُ الماء في الحوض جمعتُه. "والْمِقْراة بالكسر: القُصْعَة يُقرَى فيها"[4929] الطّعام، ويُجْمع ويُطعم للضّيف[4930]. وهو[4931]: "مَنْ مَالَ إليك نُزولاً بك، فإنّ أصل الضّيف مصدر **[١/١٨٦ب]** بمعنى الميل؛ ولذلك اسْتَوَى فيه الواحدُ والجمعُ في عامّةِ كلامِهم، وقد يُجْمَع على أَضْياف، وضُيُوف، وضِيفَان"[4932]. فمعنى "قرى الضّيف" جمع الطّعام لمن نزل عليه، وأَطْعمه[4933]. وهو وإن كان من باب مكارم الأخلاق في الأصل وهي ما يتعلّق بمعاملة غيرك، لكنّه لا ينافي وجوبه في الأحوال[4934]. ولذا ذكره مع الفرائض وأخّره؛ لأنّه من حُقوق العباد، وما قبله من حُقوق الله[4935]. وفي صحيح البخاريّ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضَيْفه جايزته[4936]. قال[4937]: وما جائزته[4938] يا رسول الله؟

[4916] في (د)، و(ر)، و(ع): مَشْياً. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.
[4917] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 500. انظر أيضاً: روح البيان للمؤلف، 177/7 (تفسير سورة الأحزاب، الآية: 35). نقله فيه عن المفردات.
[4918] في (ق): الشرك.
[4919] في (ع): الكف.
[4920] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 500. انظر أيضاً: روح البيان للمؤلف، 177/7 (تفسير سورة الأحزاب، الآية: 35). نقله فيه عن المفردات.
[4921] في (د)، و(ر)، و(ل): هنا.
[4922] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.
[4923] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): لشرفه.
[4924] في (ل): والحياة.
[4925] سقط من (ر).
[4926] في (ق): ضفته.
[4927] في (د)، و(ر)، و(ع): القراء. وهو هكذا أيضاً في تاج العروس.
[4928] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 188/1.
[4929] انظر: القاموس المحيط، ص 1706.
[4930] انظر: القاموس المحيط، ص 1706.
[4931] أي: الضّيف.
[4932] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 513. انظر أيضاً: القاموس المحيط، ص 1073.
[4933] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.
[4934] في (د)، و(ر)، و(ع): بعض الأحوال.
[4935] في (ر): زيادة "تعالى".
[4936] في (د)، و(ر)، و(ع): جائزته.
[4937] في هوامش الأصل، و(د)، و(ق)، و(ط)، و(ل): الرّاوي وهو شريح العدوي. وهو في (ر) فوق السطر. الراوي كما إسناد الحديث هو أبو شريح العدوي (الكعبي)، لا شريح العدوي.
[4938] في (د): ئزته. وفي (ق)، و(ط): جايزته.

قال: يوم وليلة، [والضّيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك صدقة[4939] عليه"[4940]. "والجائزة: العطاء"[4941]، وهي مشتقّه[4942] من الجواز؛ لأنّه حَقّ جوازه عليهم، وقدّره بيوم ولَيْلة][4943]؛ لأنّ عادة المسافرين ذلك. قال الخطّابيّ: "معناه أنّه يتكلّف له [يوماً وليلةً][4944] فيزيده في البرّ في اليَومين الآخرين يقوم له بحقّه فإذا مضى الثلاثة[4945] فقد قضى حقَّه، فإن زاد عليه فهو صدقة"[4946]. (**دَخَلَ الْجنَّةَ**)[4947] أي: بفَضْل الله تعالى وبرحمته، لا بعمله كما جاء في صحيح[4948] مُسْلم: "لا يُدْخِل أحداً منكم عملُه الجنّةَ ولا يجيره من النّار، ولا أنا إلّا برحمة الله"[4949]. أي[4950]: ولا أنا أَدخل الجنّة[4951] بعملي إلّا برحمته تعالى. فإن قلتَ: ترتيب الدّخول على الأعمال يقتضي سببيّتها[4952]، ويؤيّده قوله تعالى ﴿أُدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4953]. قلتُ: الآية تدلّ على السّببيّة، والمنفيّ في الحديث العلّيّة والإيجاب. فلا منافاة بين الآية والحديث، والله تعالى يفعل عند الأسباب لا بالأسباب. على أنّي أقول بفضل الله تعالى: يحتمل أن يكون المعنى: "ادخلوا الجنة برحمة الله[4954] واقتسموا دَرجاتها بما كنتم تَعْملون" **[١٨٧/١أ]** أي: بأعمالكم؛ لأنّ المقصود[4955] من الدّخول هذا[4956]

[4939] في (د)، و(ر)، و(ع): فهو صدقة.

[4940] البخاريّ، "الأدب"، 31، 85، (رقم الحديث: 6019، 6135)؛ "الرقاق"، 23، (رقم الحديث: 6476)؛ مسلم "اللقطة"، 14، (رقم الحديث: 48)؛ أبو داود، "الأطعمة"، 5، (رقم الحديث: 3748)؛ مالك، الموطأ، "صفة النّبيّ"، 22، (708/2)؛ أحمد، المسند، 31/4؛ 384/6، 385، 385-386.

[4941] انظر: القاموس المحيط، ص 651.

[4942] في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: مشتقّة.

[4943] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[4944] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[4945] في (ل): الثلاثة.

[4946] نقل المؤلِّف كلام الخطّابيّ عن الكواكب الدّراري للكرماني، 176/21. وهو في معالم السنن للخطّابيّ، 292/5 بالنص الآتي: "قلتُ: يريد أنّه يتكلف له في اليوم الأوّل بما اتسع له من بِرٍّ وألطاف، ويقدم له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرته. ولا يزيد على عادته. وما كان بعد الثلاث: فهو صدقة ومعروف، إن شاء فعل، وإن شاء ترك".

[4947] رواه عبد الرزاق في المصنّف، 274/11، (رقم الحديث: 20529)؛ وابن أبي شيبة في المصنّف كما في المطالب العالية لابن حجر، 88/1-89، (رقم الحديث: 309)؛ وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف، ص 33، (رقم الحديث: 51، 52)؛ والطبراني في المعجم الكبير، 106/12، (رقم الحديث: 12692)؛ وابن أبي حاتم في العلل، 358/5-359، (رقم الحديث: 2043)؛ وقوام السنّة في الترغيب والترهيب، 43/3، (رقم الحديث: 2039)؛ وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، 821/2؛ والبيهقي في شعب الإيمان، 93/7، (رقم الحديث: 9593). قال المنذري في الترغيب والترهيب، ص 151، 494، (رقم الحديث: 1106، 3814): "رواه الطبراني في الكبير، وله شواهد". وقَالَ أَبُو زُرْعَةَ كما في علل ابن أبي حاتم، 359/5: "هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفٌ". وقال ابن عدي في الكامل، 821/2 بعد روايته للحديث: "وهذان الحديثان الذي ذكرتهما لا يرويهما، عَن أبي إسحاق غيره وهما أنكر ما رأيت له من الرواية". وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، 46/1: "رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده حُبَيِّبُ بن حبيب أخو حمزة بن حبيبٍ الزياتِ وهو ضعيف". ولذا ضعّف الحديث الألبانيّ في ضعيف الترغيب والترهيب، 236/1، (رقم الحديث: 459)؛ 164/2، (رقم الحديث: 1537).

[4948] في (ق): حديث.

[4949] روي الحديث بألفاظ مختلفة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: وَلاَ أَنَا إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ سَدِّدُوا"، ومن حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: وَلاَ أَنَا إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ". انظر: البخاريّ، "المرضى"، 19، (رقم الحديث: 5673)؛ "الرقاق"، 18، (رقم الحديث: 6463، 6464)؛ مسلم "صفات المنافقين"، 71-78، (رقم الحديث: 2816-2818)؛ ابن ماجه، "الزهد"، 20، (رقم الحديث: 4201)؛ أحمد، المسند، 235/2، 264، 326، 344، 386، 390، 451، 466، 469، 495، 509، 514، 537؛ 337/3، 362؛ 273/6؛ الدارمي، "الرقاق"، 24، (رقم الحديث: 2775).

[4950] سقط من (د).

[4951] سقط من (د).

[4952] في (ق): سببتها.

[4953] سورة النحل، الآية: 32.

[4954] في (د): الله تعالى.

الاقتسام فوَضع مَوْضعه، فيكون الدّخول مَنوطاً بالفضل الإلهيّ، فلا يكون العمل مُوجباً كما عليه أهل السنّة. والحاصل أنّه كما كان الدّخول في العمل بتمكين الله تعالى [وهو فضل منه، فكذا دخول دار الثّواب برحمة الله[4957]][4958]. فللّه المنّة أوّلاً وآخراً. فالعبد يَسْتحقّ الدّخول بعمله بلا مُوجب، والله تعالى ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[4959] فكان الأمر فضلاً بالنّسبة إلينا، وإيجاباً بالنّسبة إليه تعالى. فقد اشتمل فضله على إيجاب [من الله][4960] بلا إيجاب [من العبد][4961]. تدبّر. والمراد بالدُخول ما كان على وجه الخلود إذ[4962] الجنّة بذاتها تعطي البقاء الدّائم والإقامة الأبديّة. وأمّا قصة آدم عليه السّلام[4963] ففيها كلام عريض ليس هذا محلّه. وسمّيت دار الثّواب بالجنّة وهي البستان[4964] الذي فيه الأشجار المثمرة مع أنّ فيها ما لا يُوصَفُ من الغُرفات والقُصور ونحو ذلك لما أنّها مناط نعيمها ومُعظم ملاذّها [ونحو ذلك[4965]][4966]، ولهذا قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾[4967] بياناً لمنته العظيمة. فلله الحمد والمنّة.

(قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:)[4968] البُسْتيّ المارّ ترجمته[4969]. **(هُوَ)** أي: الحديث المذكور، وإن كان معناه صحيحاً[4970] في نَفس الأمر لما يعضد[4971] من النّظائر لكنّه **(مُنْكَرٌ)** بسبب إسناده ومخرجه فإنّه مَوْصُول. وابن أبي حاتِم المشروح اسماً ورسماً ضَعيف وقد رواه القويّ مَوقوفاً كما قال: **(لِأَنَّ غَيْرَهُ)** أي: غير ابن أبي حاتم[4972]. **(مِنَ الثِّقَاتِ)** بَيانٌ للغير. فلا يلزم منه أن يكون ابن أبي حاتم ثقة وإلّا لم يكن حديثه منكراً. أقول: عجباً من أهل الحديث يطعن بعضهم في بعض، فَيُضَعِّف من وثّقه غيره. فإنّه يُفْهَم من كلام ابن الصّلاح[4973] جلالة شأن ابن أبي حاتِم من كلّ الوجوه **[١٨٧/١ب]**. **(رَوَاهُ)** أفرده باعتبار لفظ غير[4974]، فإنّه مفرد اللفظ مجموع المعنى كـ"المثل" و"من" و"ما" وغيرها. فالمعنى من جهة المعنى أنّ الثّقات ذوي الضّبط والإتقان رَوَوْا ذلك الحديث. **(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)** المذكور الموثّق أشدّ التّوثيق. **(مَوْقُوفًا)** على ابن

4955 في (د)، و(ر): المقص.

4956 في (ق): هذه.

4957 في (ل): برحمة الله تعالى، وفي (ر)، و(ع): برحمة منه تعالى.

4958 ما بين المعقوفتين سقط من (د).

4959 سورة الأنعام، الآية: 12.

4960 ما بين المعقوفتين في (د)، و(ر) مكتوب فوق السّطر. وهو ساقط أصلاً من (ع).

4961 ما بين المعقوفتين في (د)، و(ر) مكتوب فوق السّطر. وهو ساقط أصلاً من (ع).

4962 في (د): إد.

4963 في (د)، و(ر)، و(ق): السلم، وفي (ل): عليه الصلاة والسلام.

4964 هنا في (د) تحت السطر، وفي (ر) فوق السطر مكتوب: صفة كاشفة.

4965 سقط من (ط).

4966 ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر).

4967 سورة النساء، الآية: 57.

4968 في العلل لابن أبي حاتم، 359/5 نُسِب القول لأبي زرعة، ولكن ليس بهذا اللفظ، وإنّما قال: " هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفٌ". وقارن بـ الجرح والتعديل، 309/3 (رقم 1373.

4969 بل هو أبو ابن أبي حاتم الرّازي كما مرّ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ الْمُنْذِرِ بنِ دَاوُدَ بنِ مِهْرَانَ، المتوفّى سنة 277 هـ. تقدّمت ترجمته.

4970 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.

4971 في (د)، و(ر)، و(ع): يعضده.

4972 بل خُبَيِّب بن حبيب كما قال الملّا علي القاري، والمناوي. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 426/1.

4973 هذا الحديث لم يذكره ابن الصلاح في مقدّمته. انظر: ص 80-82.

4974 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.

عبّاس[4975]. وهو: ما يُروى من الصّحابة من أقوالهم وأفعالهم فيُوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[4976]. يعني يكون إسناده متّصلاً إلى الصّحابيّ، ولا يقول الصّحابيّ: قال رسول الله كذا، بل الرّاوي يقول: قال الصّحابيّ كذا. (**وَهُوَ**) أي: غير ابن أبي حاتمٍ لا غير حُبَيِّب المذكور كما وُهم[4977]؛ لأنّ الكلام في الأوّل دون الثّاني[4978]. (**الْمَعْرُوفُ**) ضدّ المنكر[4979]. والمراد أنّ حديث غيره الْمَعروف لكونه ممّا رواه الثّقات، وحديث ابن أبي حاتم المنكر[4980]؛ لأنّه ممّا رواه الضّعيف. وقد سبق أنّ المخالفة [إذا كانت][4981] مع الضّعيف فالقوي الرّاجح هو[4982] المعروف، والضّعيف المرجوح هو المنكر.

(**وَعُرِفَ**)[4983] المعرفة ههنا[4984] محمولة[4985] على المعنى اللغوي وهو العلم بأنّه[4986] يقال: "عَرَفَهُ مَعْرِفَةً وعِرْفَانًا: عَلِمَهُ" كما في القاموس[4987]. والمعنى أدرك إدراكًا يقينيّاً لا شبهة فيه. (**مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ**)[4988] والبيان الواقع في المتن الدّالّ على تحقيق المخالفة في كلّ من الشاذّ والمنكر، وأنّ أحدهما مقابل المحفوظ، والآخر مقابل المعروف. وفي الشّرح من حيث الأمثلة[4989] (**أَنَّ بَيْنَ الشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ**) أي: باعتبار المفهوم[4990] والاشتراط، لا باعتبار ما صدق عليه من الأفراد[4991] كما سيتضّح ذلك. (**عُمُوماً**) من وجه به يَجْتمعان، وهو اعتبار[4992] الاشتراط. (**وَخُصُوصاً مِنْ وَجْهٍ**؛) آخر به يفترقان[4993] وهو اعتبار[4994] المفهوم، فإنّه أُعتبر في مفهوم كلّ منهما شيء لم يُعتبر ذلك في الآخر. وإلى العُموم الإشارة **[١٨٨/١أ]** بقوله: (**لِأَنَّ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعاً فِي اشْتِرَاطِ الْمُخَالَفَةِ**) أي: مخالفة الأرجح فهما مشتركان في هذه المخالفة ومُجتمعان فيه. وإلى الخُصوص[4995] الإشارة بقوله: (**وَافْتِرَاقاً فِي أَنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَةٌ**)[4996] على صيغة اسم الفاعل وكذا راويه ضعيف.

[4975] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 339.

[4976] في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[4977] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري، والمناوي ويردّ عليهما؛ لأنّهما يقولان فيه: غير حُبَيِّب. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 340؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 426/1.

[4978] بل الكلام في الثّاني دون الأوّل كما مرّ.

[4979] انظر: القاموس المحيط، ص 1080؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 340.

[4980] بل حديث حُبَيِّب بن حبيب المنكر كما مرّ.

[4981] ما بين المعقوفتين غير موجود في (ر).

[4982] سقط من (د).

[4983] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: وعُرِفَ بهذا.

[4984] في (د): هنا.

[4985] في (د): محموله.

[4986] في (د)، و(ر): فإنه.

[4987] ص 1080.

[4988] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: "بِهَذَا" بدلاً من "مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ".

[4989] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 340.

[4990] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 341.

[4991] في (ع): الإقرار.

[4992] في (د): باعتبار.

[4993] في (ر): يغترقان.

[4994] في (د): باعتبار.

[4995] سقط من (ق).

[4996] في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 341، ونور الدين عتر، ص 73، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 70: وَافْتِرَاقاً فِي أَنَّ الشَّاذَّ رِوَايَةُ ثِقَةٍ.

وفي بعض النّسخ: "رِوَايَةُ[4997] ثِقَةٍ وَرِوَايَةُ[4998] ضَعِيفٍ" على أنّ المصدر بمعنى المفعول، أي: مَرْوِيّ ثقة ومَرْوِيّ ضعيف. والثّقة من يُوثق به وهو أهل الضّبط والإتقان. **(أَوْ صَدُوقٌ)**[4999] مبالغة صادق. وهو مَن لم يُنْقل عنه تعمّد الكذب لكنّه غير ضابط، وهذا افتراق الشاذّ من المنكر. وأشار إلى افتراق المنكر من الشّاذّ بقوله: **(وَالْمُنْكَرَ رَاوِيهِ ضَعِيفٌ)**[5000] أي: بسوء[5001] حفظه أو فساد عَقيدته أو جهالته أو نحو ذلك كما مرّ غير مرّة. فقد اعتبر في مفهوم الشاذّ مقبوليّة[5002] الرّاوي، وفي المنكر ضَعْفه. ودلّ التّعليل المذكور على أنّهما نوعان داخلان تحت جنس المخالفة كالإنسان[5003] والفرس الداخلين تحت جنس الحيوان لا يصدق شيء منهما على ما يصدق عليه الآخر فيكون بَينهما بحسب الصّدق مباينة كليّة. فظهر أنّه ليس المراد ههنا العُموم والخُصوص بالمعنى المتعارَف الميزانيّ، وهو[5004] اجتماعهما في الصّدق وافتراقهما فيه كالحَيوان الأبيض[5005] [الصّادق على الفرس الأبيض[5006]][5007] [وهو مادّة الاجتماع، وكالحَيوان الصّادق على الفرس الأَسْود][5008] وهو مادّة افتراق الحَيوان من الأبيض، وكالأبيض الصّادق على بعض الجَماد كالجصّ وهو مادّة افتراق الأبيض من الحَيوان. وذلك أنّ مفهومي الشاذّ والمنكر على التضادّ فلا يجتمعان صدقاً، بل المراد العُموم والخُصوص بحسب الاشتراط والمفهوم. وفيه أنّ إطلاق العُموم والخُصوص من وَجْه **[١٨٨/١ب]** على مثل هذا غير متعارَف[5009]. بل الظّاهر منه النّسبة التي اعتبرها أهل الميزان على أنيّ أقول الذي يفهم من كلام المحدثين: إنّ راوي الحديث قد يكون متأخّراً عن درجة الحفظ والإتْقان وإن كان من المشهورين بالصّدق والسّتر، فأهل سُوء الحفظ ليس من أهل الإتقان، فهو ضَعيف على ما هو المشهور، لكن قد يطلق عليه الثّقة لِصِدقه وجلالته. فعلى هذا[5010] يجوز أن يجتمع الشاذّ والمنكر في بعض الموادّ ويَصدق[5011] على بعض الأفراد وإن لم يساعده تقرير المصنِّف فإنّه جعل مادّة الاجتماع الاشتراط وهو ليس من قبيل الأمثلة والأفراد. فَاعْرِف.

(وَقَدْ غَفَلَ) واحتجب عن الفرق المذكور. والغفلة معنى يمنع الإنسان من الوقوف على حقيقة الأمور. **(مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا)** أي: بين الشاذّ والمنكر. وهو ابن الصّلاح[5012] حَيث قال في مقدّمته: "المنكر ينقسم قسمَيْن على ما[5013]

[4997] في (ق): راويه.

[4998] في (ق): راويه.

[4999] في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 341، ونور الدين عتر، ص 73، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 70: أَوْ ثِقَةٍ.

[5000] في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 341، ونور الدين عتر، ص 73، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 70: وَالْمُنْكَرَ رِوَايَةُ ضَعِيفٍ.

[5001] في (د)، و(ر): لسوء، وفي (ع): سوء.

[5002] في (ر): مقبولة.

[5003] في (ق) مكتوب تحت السطر.

[5004] في (د): هي.

[5005] سقط من (ق).

[5006] في (ق): الأسود.

[5007] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

[5008] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[5009] انظر: اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 428/1-429.

[5010] سقط من (د).

[5011] في (د)، و(ر): يصدقا.

[5012] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 342.

[5013] سقط من (د).

ذكرناه في الشاذّ فإنّه بمعناه"[5014]. وقال أيضًا: "إن كان المنفرد بعيداً عن[5015] درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرّدُه رَدَدنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذّ المنكر"[5016] انتهى. والظّاهر أنّه جعله بمعناه في الانقسام، ولا يلزم منه اتّحادهما من جميع الوُجوه. كيف وإيراد كلّ منهما في باب على حدة[5017] وتعريفهما بما يغاير تعريف الآخر يدلّ على عدم التّسوية[5018]. وقيل: يحتمل أن يكون مراده التّسوية[5019] باعتبار أَصل عدم القبول أي: ترك العمل بهما وإن تفاوتا باعتبار كون الرّاوي مَقبولاً أو[5020] ضَعيفاً. (**وَاللهُ أَعْلَمُ**) بحقايق[5021] العلوم. ومنه التعليم لأهل الفهوم. ففيه رَمز إلى الله[5022] ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾[5023]. فَافْهم. فقد أوضحتُ **[١٨٩/١أ]** لك فلم يَبْق أمر مُبهم.

[الْمُتَابع ومراتبه]

(**وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْفَرْدِ النِّسْبِيِّ**) لفظ الفرد بالنّسبة إلى الشّرح مجرور لأجل[5024] "مِنْ" البيانيّة، وإلى المتن مَرْفوع؛ لأنّه مبتدأ. ولَمّا كان المتن مُندمجاً في ضمن[5025] الشّرح وكانا كأنّهما رسالة واحدة لم يصح[5026] ذلك. قال بَعْضهم[5027]: "لو قال: والمتقدّم ذكره، وهو الفرد النّسبيّ، لكان أَوْلى"[5028] أي: ليكون[5029] المتن والشّرح متوافقين في الرّفع. أقول: هذا التّوافق وإن كان له وجه في الجملة لكنّه ليس بأَوْلى ممّا ذكره المصنِّف؛ لأنّ التّفنّن في الأُسلوب أَبْدع وأَوْقع في النّفس فيكون أقرب إلى البلاغة. والنسبيّ "نسبة إلى النّسبة المقابلة للحقيقة التي يُعَبِّرُ عنها المحدّثون بالفرد المطلق"[5030]. فالفرد المطلق الحقيقيّ: ما يكون التفرّد فيه في طرف الصّحابيّ [بأن يَرْوي عنها[5031] الصّحابيّ][5032] تابعيّ واحد. والفرد المقيّد الاعتباريّ: ما يكون التفرّد فيه في أثناء السّند وخلال الطّريق بأن يَرْويه أكثر[5033] عن الصّحابيّ أكثر من واحد ثم يتفرّد عن أحدهم واحد. فإن قلتَ: لم خصّ الفرد النّسبيّ بالذكر مع أنّ الفرد المطلق أيضاً يجري فيه المتابعة

[5014] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 80.
[5015] في (د): من.
[5016] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 79.
[5017] في (ع): حده.
[5018] في (ق): السوية.
[5019] في (ق): السوية.
[5020] في (ر)، و(ل): و.
[5021] في (د)، و(ر): حقائق.
[5022] في (د): ففيه رمز إلى الله قوله تعالى، وفي (ر)، و(ع): ففيه رمز إلى سرّ قوله تعالى، وفي (ق): ففيه رمز إلى سر ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾، وفي (ط)، و(ل): ففيه رمز إلى سرّ قوله.
[5023] سورة الأنبياء، الآية: 79.
[5024] في (ق): لأهل.
[5025] في (ق): صمن.
[5026] في (د)، و(ر)، و(ع): يقبح.
[5027] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.
[5028] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 343.
[5029] في (ع): يكون.
[5030] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 343.
[5031] في (د)، و(ر)، و(ع): عن. هذا هو الصحيح.
[5032] ما بين المعقوفتين من (ط)، و(ل).
[5033] سقط من (د)، و(ر)، و(ع). هذا هو الصحيح.

الآتية كما إذا روى ابن سيرين مثلاً عن أبي هُريرة وتفرّد[5034] به[5035] ثمّ وُجد رَاوٍ آخر غير ابن سيرين قد تابعه في رواية حديثه عن أبي هُريرة، فإنّه متابعة للفرد المطلق إذ التفرّد وقع في جانب التابعيّ وكذا المتابعة؟ قلتُ: قد قال بعضهم: إنّ تَقْييده بالفرد النّسبيّ مجرّد اصطلاح[5036] لجريان الحكم في الفرد[5037] المطلق أيضاً. وليس بذاك أي: ليس بموجّهٍ، بل وجه التّقييد أنّ الفرد المطلق قد لا يحتاج إلى المتابعة؛ لأنّ أكثر التّابعين كُبراء أَجِلّة. فالرّاوي **[١٨٩/١ب]** المنفرد غيرُ التابعيّ. إذا قيل[5038]: ما انفرد به لم يقدح الانفراد فيه إذا كان عَدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضَبطه فما بال التابعيّ الجليل؟ فإنّه أَوْلى بذلك بخلاف الفرد النسبي، فإنّه يقع في أثناء السّند وراويه يكون ضعيفاً غالباً فيحتاج إلى المتابعة لتقوية الّذي تفرّد به من الحديث. (**إِنْ وُجِدَ بَعْدَ ظَنِّ كَوْنِهِ فَرْداً**) أي: بعد ظنّ كون الفرد فرداً نِسْبيّاً. والوجدان: إدْراك بعد الطلب. فيُشير إلى الاعتبار أوّلاً وهو لغة التدبّر. وقال ثعلب[5039]: ردّ الشيء إلى نظيره. واصطلاحًا: تعرّف الحَديث والنّظر في طرقه هل تفرّد به راويه بأن لم يشاركه فيه[5040] راو و[5041]غَيره أَمْ لا؟ وهل هو مَعْروف أَوْ لا؟ فبعد هذا الاعتبار والتّعرّف والتّفتيش إن وُجِد[5042]. (**قَدْ وَافَقَهُ**) أي: تابَعَ راوي ذلك الفرد[5043]. (**غَيْرُهُ**) أي: غير راويه[5044]. وهذا أيضاً تجديد لأُسْلوب العِبَارة حيث جعل فعل الشّرط في المتن فاعلاً [أي[5045]: قائماً مقامه][5046] للشّرط في الشّرح بتَقْدير "قد". وفي ذلك تنشيط للسّامع وتكثير للمعنى. (**فَهُوَ**) أي: فذلك الغير[5047] الّذي تابعه. (**الْمُتَابِعُ**) لأنّه تابعه في رواية حديثه عمّن رواه هو. (**بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ**)[5048] أي: بكسر الباء الموحّدة. وقيل لها: مُوحّدة لتَوحيد نقطتها. فالتّقييد بالكسر احتراز عن الفتح وتخصيص للصُّورة الخطيّة باسم الفاعل؛ لأنّها تحتمل[5049] الفتح[5050] أيضاً[5051] على أنّها اسم مَفْعُول ولو كانت بحيث لا تحتمل غير الكسر في نفس الأمر بحسب المعنى لكان قوله بكسر الموحّدة بمنزلة الإعجام، فينبغي أن يُرى ولا يُقرأ[5052].

5034 في (ر): تفرده.

5035 سقط من (ر).

5036 في (ق): اصطلاحا.

5037 في (د) مكتوب تحت الكلمة.

5038 في (د)، و(ر)، و(ل): قُبِلَ.

5039 هو: العَلاَّمَةُ، الْمُحَدِّثُ، إِمَامُ النَّحْوِ، أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بن يَحْيَى بن زَيْدِ بن سَيَّار الشَّيْبَانِيُّ، إمام الكوفيين، صاحِبَ الفَصِيحِ وَالتَّصانِيفِ، وله معرفة بالقراءات. فقيل: كان يطالع كتاباً في الطريق فرمته فرس فأوقعته في بئر فاختلط وأخرج ومات في اليوم الثاني سنة 291 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 5/204-212 (رقم 2681)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 2/550-551 (رقم 898)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 2/666-667 (رقم 686)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 14/5-7 (رقم 1)؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، ص 86-87 (رقم 63)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 2/207-208.

5040 سقط من (د).

5041 سقط من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل).

5042 سقط من (ق).

5043 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 343.

5044 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 343.

5045 سقط من (ر).

5046 ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش. وهو ساقط أصلاً من (ع).

5047 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 343.

5048 في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 99: بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ.

5049 في (ع): يحتمل.

5050 في (ر): "الفتح الفتح" بالتّكرار.

5051 سقط من (ر).

5052 في (ع): يقرئ.

والموحّدة احتراز عن الياء المثنّاة التّحتيّة، والتّاء المثنّاة الفوقيّة، والثاء المثلّثة على عادة المصنّفين سَواء كان المقام من مظانّ الاحتمال أَوْ لا. فإن قلتَ: لم قيّده به مع استقامة **[١/١٩٠أ]** المعنى في صُورة الفتح أيضاً بإرجاع الضّمير إلى الفرد؟ فإنّه كما روى[5053] أنّ ذلك الرّاوي الآخر متتابعٌ[5054] بالكسر، والأوّل متابَع بالفتح فكذا الفرد الأوّل قد تُوبع بالفرد الثاني فكان مُتابَعاً بالفتح. قلتُ: قد قيل: إنّ كون ذلك الغير متابِعاً بالكسر مجرّد اصْطلاح وليس بذلك[5055]، بل لأنّ الكلام إنّما هو في الرّاوي وتعدّده، لا في المرويّ. فإنّ تعدّد المرويّ اعتباريّ دُون تعدّد الرّاوي فاقتضى الحال أن يكون الرّاوي[5056] الموافق متابِعاً سواء قلت: إن المرويّ متابع أَوْ لا. والحاصل أنّ المتابعة صفة الرواية[5057] فيسمّى المشارِك متابعاً، فظهر أنّ المتابعة ما يكون لحديث راويان فصاعداً.

(وَالْمُتَابَعَةُ) هي لغةً: الموالاة والاقتداء. يقال: تابعه إذا مشى خلفه ومرّ به فمَضَى مَعَه. واصطلاحاً: أن تجد لراوي الحَديث مشارِكاً فيه يعتبر بحَديثه، "فإذا كان أحد الرّاويَيْن رفيقاً[5058] للآخر من أوّل الإسناد إلى آخره يسمّى[5059] المتابعة التّامّة، وإذا كان رفيقاً له لا من الأوّل بل من بعض الطّبقات قريباً أو بعيداً يسمّى بالمتابعة النّاقصة"[5060]، فهذه متابعة أيضاً لكنّها دُون الأولى بسبب البُعد، ولاختلاف[5061] مراتب الطّبقات [أي: طبقات الرّجال وطبقات المتابعة][5062] قال: **(عَلَى مَرَاتِبَ:)** وإن كان مآلها إلى مرتبين[5063] التّامّة والقاصرة كما يجيء تصويرهما. قال ابن الصّلاح: "طريق الاعتبار في الأخبار مثاله: أن تَروي[5064] حمّاد بن سلمة حديثاً لم يُتابَع عليه، عن أيّوب عن ابن سيرين عن أبي هُريرة عن[5065] النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5066] فيُنظر هل روى ذلك ثقة غير أيّوب عن ابن سيرين عن أبي هُريرة أَوْ لا؟ فإن وُجِد علم أنّ للخبر أصلاً يَرجع إليه، وإن لم يُوجَد فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هُريرة، فأَيُّ **[١/١٩٠ب]** ذلك وُجِد يُعلم به أنّ للحديث أَصْلاً يرجع إليه وإلّا فلا"[5067]. ثمّ قال: "قلت: فمثال المتابعة أن يَرْوي ذلك الحديث بعَيْنه عن أيّوب غيرُ حمّاد، فهذه المتابعة التّامّة. فإن لم[5068] يروه أحدٌ غيره عن أيّوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هُريرة أو رواه غير أبي هُريرة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[5069] فهذه المتابعة القاصرة"[5070]. فظهر أن المتابعة التّامّة

[5053] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5054] في (د)، و(ر)، و(ل): متابع، وفي (ع): يتابع.

[5055] في (ق): بذاك.

[5056] هو في الأصل مكتوب تحت الكلمة.

[5057] في (د): الرّاوي الرّواية.

[5058] في (ق): فيقال.

[5059] في (ق): ويسمّى.

[5060] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 344-345. انظر أيضاً: كتاب التعريفات للشريف الجرجانيّ، ص 278-279.

[5061] في (ق): والاختلاف.

[5062] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب تحت السطر، وفي (ر) فوق السطر. وهو ساقط أصلاً من (ع).

[5063] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: مرتبتين. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 344.

[5064] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): يروي. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[5065] في (ر): رضي الله عنه عن.

[5066] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5067] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 82-83.

[5068] سقط من (ق).

[5069] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5070] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 83.

ما كان الرّفاقة من أوّل الإسناد كأيّوب إلى آخره كأبي هريرة، والقاصرة ما كان الرّفاقة من ابن سيرين أو من أبي هُريرة، فالمشاركة في إحدى هاتين الطّبقتين قَاصِرة وهو مراد من قال: "ولها مراتب وأقواها المتأخّرة ثمّ ما يليها على التّرتيب". يعني المتابعة أقوى في الدّرجة الأخيرة لكثرة فائدتها[5071]؛ لأنّ الانفراد فيه شديد الضّعف، فكثر الاحتياج إلى متابعة يتقوّى بها أشدّ التّقوى، وذلك في المتابعة التامّة أظهر. قال ابن الصّلاح: "إذا قالوا [في مثل][5072] هذا: تفرّد به أبو هُريرة، وتفرّد به عن [أبي هُريرة ابن سيرين، [وتفرّد به][5073] عن][5074] ابن سيرين أيّوب، وتفرّد به عن أيّوب [بن][5075] حماد بن سلمة، كان في ذلك إشعارٌ بانتفاء وُجوه المتابعات"[5076]. ثمّ قال: "اعلم أنّه قد يدخل في باب المتابعة والإستشهاد رواية مَنْ لا يُحتجّ بحديثه وحده بل يكون مَعدوداً في الضُّعفاء، وفي كتابي[5077] البخاريّ ومُسْلم جماعة من الضُّعفاء ذكراهم في المتابعات والشّواهد، ولَيْس كلّ ضعيف يَصْلح لذلك، ولهذا[5078] يقول الدّارقطنيّ وغيره في الضُّعفاء: فُلَانٌ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَفُلَانٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ"[5079].

(إنْ حَصَلَتْ)[5080] تلك المتابعة وهو إشارة إلى رُجوع تلك المراتب إلى مرتبتين[5081] وانحصارها فيهما بحسب المآل[5082]. **(لِلرَّاوِي نَفْسِهِ)** دُون مَن فَوقه من مراتب شُيوخه بأن يكون أحد الرّاويين رفيقاً **[١٩١/١أ]** للآخر من أوّل الإسناد إلى آخره كما إذا رَوى حمّاد بن سَلمة عن أيّوب عن ابن سيرين عن أبي هُريرة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5083] وروى ذلك الحديث بعَينه عن أيّوب إلى آخر الإسناد غير حمّاد من[5084] الثّقات. **(فَهِيَ التَّامَّةُ)** أي: فتلك المتابعة الكاملة الحقيقة[5085] بأن تسمّى[5086] متابعة؛ لأنّها مشاركة[5087] من أوّل الإسناد إلى آخره، وبها يتمّ الفائدة[5088] ويزول الضّعف الناشي من التفرّد بالكليّة.

(وَإِنْ حَصَلَتْ لِشَيْخِهِ) أي: وإن حصلت تلك المتابعة لشيخه دون الرّاوي نفسه بأن كانَتْ عمّن[5089] فَوق فوق[5090] المرتبة الأخيرة كما إذا روى الحديث عن حمّاد بن سلمة عن أيّوب عن ابن سيرين عن أبي هُريرة ولم يتابعْه غير

[5071] في (د): فايدتها.
[5072] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[5073] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[5074] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب فوق السطر.
[5075] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى غير موجود. وهو غير موجود أيضاً في علوم الحديث.
[5076] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 84.
[5077] في (د)، و(ع): كتاب.
[5078] في (د): لهذا.
[5079] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 84.
[5080] في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 100: لِأَنَّهَا إنْ حَصَلَتْ.
[5081] في (ق): مرتبين.
[5082] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 344.
[5083] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[5084] في (د): بن من.
[5085] في (ط)، و(ل): الحقيقيّة. ويبدو أنّه هو الصحيح.
[5086] في (ق)، و(ط): سمّى.
[5087] في (د): مشاركه.
[5088] في (د): الفايدة.
[5089] في (ع): لمن.
[5090] هو هكذا هنا بتكرار "فوق" في الأصل، وفي (ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى غير موجود.

حمّاد عن أيّوب بل تابعه عن ابن سيرين بأن رواه بعَينه غير أيّوب عن ابن سيرين فيكون أيّوب وغيره من الثّقات رفيقَيْن في الرّواية عن ابن سيرين لا حمّاد وغيره عن أيّوب. فهذه المتابعة تلي المتابعة الأولى وتقرب منها لكون التّفاوت بينهما بدرجة وَاحِدة، فإن كانت الرّفاقة مع ابن سيرين عن أبي هُريرة يكون التّفاوت بدرجتين وإن كانت مع أبي هُريرة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5091] يكون بدرجات ثلاث، وكلّما بَعدت المتابعة كانت الفائدة[5092] قليلة والقوّة ناقصة، ولهذا[5093] عدّت هذه الدّرجات كلّها ناقصة. (**فَمَنْ فَوْقَهُ**) أي: فمن فوق شيخه من مشايخه[5094] كما ذكرنا من ابن سيرين وأبي هُريرة. والفاء للعطف وترتيب ما بعدها على ما قبلها أي: وإن حصلت لشيخة فحَصلَتْ بعد هذه[5095] المرتبة لمن فوقه[5096] شيخه من شيخ شيخه[5097] فصاعداً. والواو لا تحسُن في مثل هذا المقام؛ لأنّها لا تدلّ على الترتيب المفروض[5098] هنا أن لا يكون المتابعة من [طبقة شيخه بل من][5099] طبقة شيخ شيخه راقيةً إلى ما فوقها من الطّبقات. (**فَهِيَ الْقَاصِرَةُ**) **[١٩١/١ب]** أي: فتلك المتابعة قاصرةٌ عن الأولى، وبعيدةٌ منها، وناقصة في القوّة على ما أشرنا إليه. والحاصل إن[5100] تُوبع الرّاوي ووقعت المفارقة ولو في الصّحابيّ بأن يَروي المتابع عن صحابيّ آخر لا يكون المتابعة تامّةً. يقال: "قَصَرَ السّهمُ عن الهَدَف أي: لم يبلغه، وقصّر عنه أي[5101]: لم ينله، وامرأة قاصِرة الطرف: لا تَمُدُّ طرفَها إلى ما لا[5102] يجوز. وقَصَّر شَعْرَه: جَزَّ بَعْضَه، واقتصر على كذا: اكتفى بالشيء القصير منه[5103]"[5104]. ففي كلّ هذا يُعتبر معنى عدم البلوغ. والبلوغ: هو الانتهاء إلى منتهى الشيء. وليس في المتابعة النّاقصة معنى البلوغ لكونها ممّا فوق الدّرجة الأخيرة فلذا سُمّيت قاصرةً. "وأمّا القصر الّذي جمعه القُصور[5105]، فمِنْ قصرتُ كذا: ضممتُ[5106] بعضه إلى بعض"[5107].

(**وَيُسْتَفَادُ**[5108] **مِنْهَا**) أي: تُستحصل من المتابعة مُطلقاً تامّةً[5109] كانت أو ناقصةً[5110]. من "الفيد" وهو استحداث المال والخير، والفائدة[5111] ما حصّلته من ذلك[5112]. (**التَّقْوِيَةُ**) أي: تقوية الفرد النسبيّ الذي هو المتابَع بالفتح

[5091] في (ع): عليه السّلام، وفي (ط)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[5092] في (د): الفايدة.
[5093] في (ر): ولهد.
[5094] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 344.
[5095] في (د): هذا.
[5096] في (د)، (ر)، و(ع)، و(ل): فوق.
[5097] سقط من (ر).
[5098] في (د)، و(ر)، و(ع): والمفروض.
[5099] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[5100] في (د)، و(ر)، و(ع): أنّه إن.
[5101] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).
[5102] سقط من (د).
[5103] سقط من (ق).
[5104] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.
[5105] في (د)، و(ر)، و(ع): قصور.
[5106] في (ق): صممت.
[5107] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.
[5108] في (د)، و(ر)، و(ع): تستفاد.
[5109] في (د): مامّة.
[5110] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 345.
[5111] في (د)، و(ر): الفايدة.

كما قيل: "عِلْمان خيرٌ من علم واحد"[5113]. ففي الروايتين ما لَيْس في رواية واحدة من القوّة، وفائدته[5114] قوّة الحديث وجوب العمل به وجواز الاحتجاج به. هذا إذا كان المتابِع بالكسر ثقةً أو صدوقاً، فإن كان ضعيفاً فلا يعتبر به كما مرّ إن كان بعيداً من درجة الثقة لقوّة الضّعف وعدم الجابر، وإن كان قريباً[5115] منها فضعفه القليل قد لا يُعتبَر به فيتعاضد بمتابعة[5116] الرّواية[5117] الأولى. والحاصل أنّ كلّ ضعيف لا يصلح للتّقوية فمن صالح ومن غير صالح، ويُعلَم **[١٩٢/١أ]** ذلك من القرائن والبحث عن الظّواهر. والله أعلم بالسّرائر.

(**مِثَالُ الْمُتَابَعَةِ:**) الشاملة للتامّة والقاصرة[5118]. فإنّ الذي أَوْرده من التّمثيل جامع لهما بحَسَب الاعتبارين. "والمثال ما يمثّل به فهو جزئيّ من جزئيّات الكلّيّ يُورَد لإيضاحه"[5119]. قال ابن الصّلاح: "مثال المتابع والشّاهد ما روينا من حديث سفيان بن عينية عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رَباح عن ابن عبّاس أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5120] قال: "لو أخذوا إيابها[5121] فدَبَغُوه فَانْتفعوا به"[5122] ورواه ابن جُرَيْج[5123] عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه الدّباغ، فذكر الحافظ أحمد البَيْهقيّ لحديث ابن عُيَيْنة متابِعاً وشاهِداً[5124]. أمّا المتابِع فإنّ أسامة بن زيد تابعه عن عطاء. وروى بإسناده [عن أُسامة عن عطاء][5125] عن ابن عبّاس أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[5126] قال: "أَلّا نَزعتم جلدها فدبغتموه فاستمتعتم به"[5127]. وأمّا الشّاهد فحديث عبد الرّحمن بن وَعْلة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[5128]: "أيّما إياب[5129] دُبِغ[5130] فقد طهر"[5131]"[5132] انتهى. "والطُّهْر: نقيض النّجاسة[5133] كالطّهارة، طَهَرَ كنَصَرَ

[5112] انظر: القاموس المحيط، ص 393؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 219/1، 261؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 132.

[5113] انظر: روح البيان للمؤلف، 293/4 (تفسير سورة يوسف، الآية: 54).

[5114] في (د): فايدة، و(ر)، و(ع): فائدة.

[5115] في (د): رقيباً.

[5116] في (د)، و(ر)، و(ع): بمتابعته.

[5117] سقط من (د).

[5118] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 345.

[5119] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 61.

[5120] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5121] في (د)، و(ر)، و(ع): إهابَها. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث.

[5122] مسلم "الحيض"، 102، (رقم الحديث: 363)؛ النسائي "الفرع والعتيرة"، 4، (رقم الحديث: 4243)؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، 469/1؛ الطبراني، المعجم الكبير، 167/11، (رقم الحديث: 11383)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 16/1.

[5123] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ق)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: جريج.

[5124] انظر: السنن الكبرى للبيهقي، 16/1.

[5125] ما بين المعقوفتين هكذا موجود في (د)، و(ر)، و(ع)، وهو موجود أيضاً في علوم الحديث، إلّا أنّه غير موجود في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل).

[5126] في (ع): عليه السّلام، وفي (ط)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5127] الدارقطني، السنن، 39/1-40، (رقم الحديث: 101)؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، 469/1؛ البيهقي، السنن الكبرى، 16/1.

[5128] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5129] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: إهَاب.

[5130] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[5131] مسلم "الحيض"، 105، (رقم الحديث: 63)؛ أبو داود "اللباس"، 38، (رقم الحديث: 4123)؛ الترمذي "اللباس"، 7، (رقم الحديث: 1728)؛ النسائي "الفرع والعتيرة"، 4، (رقم الحديث: 4246)؛ ابن ماجه "اللباس"، 25، (رقم الحديث: 3609)؛ أحمد، المسند، 219/1؛ الدارقطني، السنن، 42/1، (رقم الحديث: 111)؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، 469/1؛ البيهقي، السنن الكبرى، 16/1.

[5132] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 84-85.

[5133] سقط من (د).

وَكَرُمَ، فهو طاهرٌ" كما في القاموس[5134]. (**مَا رَوَاهُ الشّافعيّ فِي الْأُمِّ**)[5135] الأمّ بالضمّ ويكسر في الأصل "بإزاء[5136] الأب، وهي الوالدة قريبةً أو بعيدةً، ولذا يقال لحوّاء[5137] عليها[5138] السلم[5139]: هي أمّنا. ويقال لأصل كلّ شيء وعماده: أمّ، جمعه أُمّهات بضمّ الهمزة، وقرئ بالكسر أيضاً زيدت الهاء فيه كما زيدت في أَهْراق من أَرَاق، وشذّت زيادتها في الواحدة نحو أمّهتي فأَصْله من المضَاعف ويدلّ عليه أُمَيْمَة[5140] في تَصْغير أمٍّ إلّا[5141] أنّه أمّهة كما ذهب إليه بعضهم"[5142]. والمراد **[١٩٢/١ب]** بالأمّ هنا[5143] كتاب شافعي[5144] في الحديث في نحو خمسة عشر مجلّداً[5145] و[5146]هو مشهور. [وفيه كلام سيجيء[5147] في مختلف الحديث][5148]. قال المروزيّ[5149]: "قيل: إن الشّافعيّ صنّف مائة وثلثة[5150] عشر كتاباً في التّفسير والفقه والأدب وغير ذلك"[5151]، بعضها في مصر وبعضها في غيرها. "وهو أوّل من صنّف أُصول الفقه بلا اختلاف"[5152]. (**عَنْ مَالِكٍ**) ابن[5153] أنس أحد الأئمّة الأربعة. ويكفي في شأنه أن الشّافعيّ من أتباعه، وكان له حين أتى مالكاً ثلث[5154] عشر[5155] سنةً، قال له: "اتّق الله فإنّه سيكون لك شأن"[5156]. وقد سبق تَرْجمة كلّ منهما. (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ**) القرشيّ العدويّ المدنيّ مولى[5157] ابن عمر سمعه وأنساً وجماعات من التّابعين، وقد مرّ ذكره. (**عَنِ ابْنِ عُمَرَ**) أي: عن عبد الله بن عمر بن الخطّاب أحد العبادلة الأربعة كما سلف. وقلّ نظيره في

[5134] انظر: القاموس المحيط، ص 554.
[5135] الأمّ للشّافعيّ، 103/2.
[5136] في (د): باذاء.
[5137] في (ع): لحوا.
[5138] في (ع): عليه.
[5139] في (ع)، و(ل): السلام.
[5140] في (د): أميمه.
[5141] في (د)، و(ر)، و(ع): لا.
[5142] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 85-86.
[5143] في (ق): ههنا.
[5144] في (د)، و(ر)، و(ع): للشّافعيّ. هذا هو الصحيح.
[5145] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 73/1.
[5146] في (د): أو.
[5147] في (ع): يجيء.
[5148] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش.
[5149] هو: العَلاَّمَةُ، شَيْخُ الشّافعيّة بِخُرَاسَانَ، أَبُو عَلِيٍّ حُسَيْن بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد الْمَرُّوذِيُّ وَيُقَالُ: لَهُ أَيْضاً الْمَرْوَرُّوذِيّ الشّافعيّ، المتوفّى سنة 462 هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 164/1-165 (رقم 125)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 260/18-262 (رقم 131)؛ طبقات الشّافعيّة الكبرى لتاج الدين السبكي 356/4-365 (رقم 394)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 310/3.
[5150] في (ل): وثلاثة.
[5151] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 74/1. قال النوويّ فيه: "قال القاضي الإمام أبو محمد الحسن بن محمد المروزي في خطبة تعليقه". والصحيح هو أَبُو عَلِيٍّ حُسَيْن بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد الْمَرُّوذِيُّ، لا أبو محمد الحسن بن محمد المروزي كما تقدّم.
[5152] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 71/1.
[5153] في (د)، و(ر)، و(ع): بن.
[5154] في (ل): ثلاث.
[5155] في (د)، و(ع): عشرة.
[5156] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 69/1، 78.
[5157] في (ق): المولى.

المتابعة النّبويّة في كلّ شيء من الأقوال والأفعال والزّهادة وغيرها[5158] حتى كان ينزل منازله ويصلّي في مكان[5159] صلّى فيه، ويبرك ناقته في مبرك ناقته. وقد سبق أنّه توفّي بمكّة سنة ثلث[5160] وسَبْعين بعد قتل ابن الزّبير بثلثة[5161] أشهر أو ستّة أشهر. (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**)[5162] أي: من أنّ إلخ[5163] وهو بَيَان لما رَواه[5164]. (**قَالَ**) أي: قولاً لَفْظيّاً تحقيقيّاً. فإنّ العَرَب تَسْتعمل القول في غير الكلام أيضاً، نحو قال بإصبعه أي: أشار، وبرجله: مَشى، وبيده: أَخذه، وقال الحائط[5165] أي: مال. (**الشَّهْرُ**) "العدد المعروف من الأيّام؛ لأنّه يُشْهَرُ بالقمر، والجمع أَشْهر وشُهُور"[5166]. وكلاهما في القرآن نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[5167]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ **[١٩٣/١أ]** عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا[5168] عَشَرَ شَهْرًا﴾[5169]. (**تِسْعٌ وَعِشْرُونَ**) أي: أقلّ الشّهر هذا[5170] العدد، وأكثره[5171] ثلثون[5172]. فإن كان تِسعةً وعشرين فالقمر يختفي ليلةً واحدةً، وإن كان ثلثين[5173] فليلتين[5174]. وصام صلّى الله عليه وسلّم[5175] تسع رمضانات إجماعاً؛ بعضها تسع وعشرون، وبعضها ثلثون[5176]. وفي صحيح مسلم: "هكذا[5177] وهكذا، إشارة إلى أصابع يَدَيْه مكشوفة ثمّ نقص في الثّالثة إصْبعاً بأن ضمّ إصبعه في المرّة الثّالثة"[5178]. أراد به أنّ الشّهر قد يكون تسعاً وعشرين؛ لأن[5179] كلّ شهر يكون كذا. وإنّما حذف التاء عن العدد مع أنّ التّمييز مذكّر وهو اليوم؛ لأن التّمييز إذا لم يذكر جاز في العدد وجهان[5180]، ولأنّ الاعتبار عند العرب إنّما هو باللّيالي؛ فأوّل الحساب عندهم من أوّل الليلة لا من أوّل النّهار. فهذه الدّورة الأحمديّة على حساب القمر واعتباره، لا على حساب الشّمس واعتبارها كما عند العجم، فيكون التّقدير الشهر تسع وعشرون ليلة أو ليالي الشهر

[5158] في (د): غير.

[5159] في (د)، و(ر): كلّ مكان.

[5160] في (ل): ثلاث.

[5161] في (ل): بثلاثة.

[5162] في (ل): أنّ رسولَ اللهِ صلّى الله تعالى عليه وسلّم. وفي طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 345: أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وفي طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 100: أنّ رسولَ اللهِ صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم.

[5163] في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط): إلخ.

[5164] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 345.

[5165] في (د)، و(ر): الحايط.

[5166] انظر: القاموس المحيط، ص 540.

[5167] سورة البقرة، الآية: 197.

[5168] في جميع النّسخ ما عدا (د): اثني. وهو خطأ والصحيح ما أثبت في (د).

[5169] سورة التوبة، الآية: 36.

[5170] سقط من (د). وهو في (ع): هذه.

[5171] في (د): أكثر.

[5172] في (ل): ثلاثون.

[5173] في (ل): ثلاثين.

[5174] في (د): فليبلتين.

[5175] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه الصلوة والسّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5176] في (ل): ثلاثون.

[5177] في (د)، و(ر)، و(ع): الشهر هكذا وهكذا.

[5178] انظر: مسلم "الصيام"، 4، 10، 13، 14، 16، (رقم الحديث: 1080).

[5179] في (د)، و(ر)، و(ع): لا أنّ.

[5180] في (د)، و(ر)، و(ع): الوجهان.

تسع وعشرون. فإن قلتَ: من أين يؤخذ أَنّ أقلّ وأنقصه[5181] هذا العدد. قلتُ: من آخر الحديث وهو قوله "فأكملوا العدّة ثلثين[5182]" فإنّ الإكمال ضدّ النقص. ولَمَّا كان في الكامل زيادة بالنّسبة إلى النّاقص سواء كانت بحسب الأجزاء أو الجزئيّات عدّ الكامل أكثر والناقص أقلّ. ألا ترى أنّ القَصير [أقلّ بالنّسبة إلى الطّويل؛ لأنّ الطّويل من الطَّوْل بالفتح بمعنى الفَضل فكأنّ القَصير][5183] قَصُر عن ذلك الفضل فلم يَبْلغه. (**فَلَا تَصُومُوا**) أي: شهر رمضان[5184]؛ لأنّ الصّوم الفرض إنّما يتعلّق به. (**حَتَّى تَرَوُا الْهِلَالَ**) أي: هلال رمضان، فاللام للعهد[5185] بقرينة الصّوم **[١٩٣/١ب]**. وفيه حَثّ على تفقّد الهلال ليلة ثلثين[5186] من شعبان، فإنّه من السنّة؛ لأنّ الشّهر قد لا يَسْتكمل ثلثين[5187]. وفي النّهي عن الصّوم قبل الرُّؤْية إشارة إلى كراهيّة نيّة رمضان يوم الشكّ. "والهلال: غُرَّةُ القمر أو لِلَيْلَتَيْنِ[5188] أو إلى ثلثةٍ[5189] أو إلى سَبْعٍ، ولِلَيْلَتَيْنِ من آخر الشّهر ستٍّ وعشرين وسَبْعٍ، وفي غير ذلك قَمَرٌ" كما في القاموس[5190]. سمّي هلالاً لارتفاع الأصوات عند رؤيته كما قال الرّاغب: "الإهلال: رفع الصّوت عند رؤية الهلال، ثمّ استُعْمِل لكلّ صَوت، وبه شُبِّهَ إهلالُ الصَّبِيِّ"[5191]. قال بعضهم: يقال للنّيّر الأَصْغر أي: القمر هلالٌ إذا فارق[5192] النّيّر الأكبر أي: الشمس قدر ثنتي عشرة درجة، فإنّه لا يبدو قبل هذه المفارقة للمُحَاذات[5193] الواقعة بينَه وبين الشّمس، ثمّ إذا بدا يمتلئ شيئاً فشيئاً بقدر البُعد كما قالوا: نور القمر مستفاد من الشّمس أي: بواسطة مُشَاهدة تشكّلاته المختلفة قُرباً وبُعداً، ثمّ "الرّواية[5194]: إدراك الْمَرْئِيِّ"[5195] والمرئيّ إن كان من المحسوسات فإدراكه بحاسّة البَصر، وإن كان من المعقولات فإدراكه بقوّة البصيرة[5196]. ويقال للإدراك الأوّل: رُؤية بصريّة، وللثّاني: رُؤية قلبيّة[5197]. قال بعضهم[5198] في معنى قوله "حتى تروا الهلال": حتى تعلموا، ولو برواية عَدْل"[5199]. فجعل الرؤية قلبيّة، ولَيْس بذاك لما[5200] دلّ عليه مقابِله وهو قوله: "فإن غمّ عليكم". نعم أنّ الرؤية البصريّة قد لا يحصل[5201] لكلّ أَحد، إمّا لأنّ بَصره لَيْس بحديد أو كونه بين الجبال أو نحو ذلك، فيكون إخبار من شاهده مُورِثاً للعلم

[5181] في (د)، و(ر)، و(ع): الشهر وأنقصه.

[5182] في (ل): ثلاثين.

[5183] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[5184] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5185] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5186] في (ل): ثلاثين.

[5187] في (ل): ثلاثين.

[5188] في (ق): للتلتين، وفي (ع): الليلتين.

[5189] في (ل): ثلاثةٍ.

[5190] انظر: القاموس المحيط، ص 1384.

[5191] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 843.

[5192] في (ع): نارت.

[5193] في (د)، و(ر): للمحاذاة، وفي (ع): للمحازات.

[5194] في (د)، و(ر)، و(ع): الرؤية. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[5195] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 374.

[5196] سقط من (ق).

[5197] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 374.

[5198] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5199] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5200] في (ق) مكتوب فوق السطر.

[5201] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تحصل.

لمن لم يشاهده إذا كان عدلاً. وهذا العلم بمنزلة المشاهدة؛ فالمعنى: فلا تصوموا حتى تشاهدوا **[١٩٤/١أ]** الهلال مشاهدة مكشوفة إذا لم يكن في الهواء غَيْم. وهو تكليف بما في الوُسْع لا بما لا يُطاق. فلا بدّ من الرّؤية البصريّة عند عدم المانع. وقد شاهدنا ديار العرب أن لا سحاب على سمائها غالباً لعدم الأبخرة[5202] المتصاعدة من الرّطوبات الأرضيّة كما في بلاد الرّوم ونحوها. **(وَلَا تُفْطِرُوا**[5203] **حَتَّى تَرَوْهُ)** الفَطر بالفتح: الشقّ طُولاً. فهذا الأكل للصّائم شقّ[5204] أمعائه بالطّعام والشّراب بعد سدّها بالصّوم حيث قال عليه الصّلوة والسّلام[5205]: "سُدُّوا مجارِيَه بالجُوع والعطش"[5206]. والمعنى: "لا تدخلوا في إفطار شهر رمضان، بأن يتركوا[5207] صيامه، وتصلوا صلوة[5208] عيد الفطر حتى تروا هلال شوّال"[5209]. فالضّمير إلى الهلال وهو و[5210]إن كان عبارة عن هلال شوّال[5211] بالنّسبة إلى ما بعده وإعادة المعرفة لا توجب كون الثّانية عين الأُولى. والحاصل أنّ الهلال من حيث[5212] إطلاقه يصلح لأن يراد به هلال رمضان، وهلال شوّال فأريد به هلال رمضان بقرينة الصّوم، وهلال شوّال بقرينة الإفطار ومثل هذا يجري في كلام[5213] البليغ كما يُعلَم من مظانّه. **(فَإِنْ غُمَّ)** قال في القاموس: "غُمَّ الهلالُ بالضمّ [أي: بضمّ الغين وتشديد الميم][5214] فهو مَغْمُومٌ: حَالَ دُونَهُ غَيْمٌ رَقِيقٌ"[5215] انتهى. فالضّمير إلى الهلال. قال الرّاغب: "الغَمُّ: سَتْر الشيءِ، ومنه: الغَمام لكونه ساتراً لضَوْءِ الشمس. ومنه: غُمَّ الهلالُ. والغَمُّ الكَرْب"[5216]؛ لأنّه يحول بين المرء وقلبه. **(عَلَيْكُمْ)** أي: على جميعكم[5217]. والإقليم واحد والمطالع متّحدة. وذلك بما أفاده الغمّ من الغيم، فيكون المعنى فإن خفي عليكم الهلال بسبب الغيم ونحوه. وخصّ الغيم لكونه أغلب[5218].

[5202] في (ق): الأبخزة.

[5203] في (ق) مكتوب في الهامش.

[5204] في (ق)، و(ط)، و(ل): يشق.

[5205] في (د): عليه الصلوه السّلم، وفي (ق): عليه الصلوة السّلم، وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[5206] لم أجده بهذا اللفظ من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. إنّما ذكره الغزّالي بلفظ: "إنّ الشّيطان ليجري من ابن آدم مجرى الدم، فضيّقوا مجاريه بالجوع" إحياء علوم الدين، 274/1؛ 89/3. قال العراقيّ: "هو متّفق عليه من حديث صفية دون قوله "فضيّقوا مجاريه بالجوع" فإنه مدرج من بعض الصوفيّة". انظر: الأسرار المرفوعة لملّا علي القاري، ص 142 (رقم 78)؛ كشف الخفاء للعجلوني، 256/1 (رقم 671)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 79/3؛ صحيح الجامع الصغير للألبانيّ أيضاً، 341/1 (رقم 1658)؛ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين لأبي عبد اللّه الحدّاد، 607/2 (رقم 671)؛ 1551/4 (رقم 2388)؛ 1599/4 (رقم 2480). أمّا الجملة الأولى من الحديث فأخرجها الشيخان وأبو داود وابن ماجه وأحمد. انظر: البخاريّ، "الاعتكاف"، 8، 11، 12، (رقم الحديث: 2035، 2038، 2039)؛ "فرض الخمس"، 4، (رقم الحديث: 3101)؛ "بدء الخلق"، 11، (رقم الحديث: 3281)؛ "الأدب"، 121، (رقم الحديث: 6219)؛ "الأحكام"، 21، (رقم الحديث: 7171)؛ مسلم، "السلام"، 24، 25، (رقم الحديث: 2175)؛ أبو داود، "الصيام"، 79، (رقم الحديث: 2470)؛ ابن ماجه، "الصيام"، 65، (رقم الحديث: 1779)؛ أحمد، المسند، 337/6.

[5207] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تتركوا. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر.

[5208] في (ل): الصلاة.

[5209] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5210] سقط من (د).

[5211] في (د)، و(ر)، و(ع): رمضان بالنسبة إلى ما قبله لكنّه عبارة عن هلال شوّال.

[5212] سقط من (د).

[5213] في (د)، و(ر)، و(ع): الكلام.

[5214] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش، وهو ساقط أصلاً من (ر)، و(ع).

[5215] انظر: القاموس المحيط، ص 1476.

[5216] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 613-614.

[5217] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5218] في (د)، و(ر)، و(ع): الأغلب.

﴿**فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ**﴾ **[١/١٩٤ب]** أي: "أتمّوا عدد أيّام[5219] شهر رمضان"[5220]. فإنّ "العدة: مصدر عدّه يعدّه. وسئل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[5221]: "متى تكون القِسمة؟[5222] قال: "إذا تكاملت العدّتان"[5223] أي: عدّة أهل الجنة وعدّة أهل النار أي: عددهم. وسمّي الزّمان الذي يتربّص[5224] فيه المرأة عقب[5225] الطّلاق والموت عدّة؛ لأنّها تعدّ الأيام المضروبة عليها وتنتظر أو إنّ الفرج الموعُود لها"[5226]. قال الله تعالى ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾[5227] أي: عدد أيّام الشهر. "والعدد: آحاد مركّبة، والعدّ ضَمُّ الأعدادِ بعضِها إلى بعض، والعدّة أيضاً الشيء المعدود"[5228]. **(ثَلَثِينَ)**[5229] يوماً[5230]. وهو حال من العدّة؛ لأنّ الإكمال إنما يتعدّى إلى مَفْعول واحد. يقال: "كمل كنَصَر وكَرُم وعَلِمَ، كمالاً، فهو كامل. وأكمله: أتمّه"[5231]. ويجوز أن يُضمّن معنى الجعل والتّصيير. أي: اجعلوا العدّة ثلثين[5232] على الكمال، فيكون مفعولاً ثانياً. وفيه إشارة إلى أن الشّهور العربيّة لا يتجاوز[5233] الثلثين[5234] بخلاف الشّهور الرّوميّة، فإنّهم قد يجعلون الشهر أحداً وثلثين[5235]. ونصب ثلثين[5236] مع أنّه ليس بجمع ثلثة[5237]، بل موضُوع لعدد مخصُوص على حدة لكونه في صورة الجمع، ومن ذلك عليّون. ونظائره في اختلاف[5238] الإعراب: "وشهرا عيدٍ لا ينقصان"[5239] كما جاء في الحديث أي: في الحكم وإن نقص عدداً، وهذا إذا رؤي الهلال ليلة ثلثين[5240]. والمراد شهر رمضان وذو الحجّة وكون شهر رَمضان شهر عيد إنّما باعتبار انتهائه إليه وإلّا فشهر العيد شوّال؛ لأنّ العيد يقع فيه كذي الحجّة.

[5219] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[5220] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346. وهو فيه: "... أيّام شهر شعبان".

[5221] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5222] في (د)، و(ر)، و(ع): القيمة. وهو الصحيح كما سنبينه في التعليق الآتي.

[5223] لم أجده من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. إنّما ذكره المؤلِّف في تفسيره روح البيان، 26/10 نقلاً عن الاختيار لتعليل المختار للموصلي. انظر: الاختيار لتعليل المختار للموصلي، 172/3. وانظر أيضاً: البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق لابن نُجَيْم، 138/4.

[5224] في (ل): تتربّص. وهو هكذا أيضاً في روح البيان للمؤلِّف.

[5225] في روح البيان للمؤلِّف: عقيب.

[5226] نقله المؤلِّف في روح البيان، 26/10 عن الاختيار. انظر: الاختيار لتعليل المختار للموصلي، 172/3. وانظر أيضاً: البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق لابن نُجَيْم، 138/4؛ اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الميداني، 80/3.

[5227] سورة البقرة، الآية: 185.

[5228] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 550.

[5229] في (ق): وثلثين، وفي (ل): ثلاثين.

[5230] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5231] انظر: القاموس المحيط، ص 1362.

[5232] في (ل): ثلاثين.

[5233] في (د)، و(ر)، وفي (ل): تتجاوز.

[5234] في (ل): الثلاثين.

[5235] في (ل): وثلاثين.

[5236] في (ل): ثلاثين.

[5237] في (ل): ثلاثة.

[5238] في (د): الاختلاف.

[5239] ورد الحديث بلفظ: "شَهْرَانِ لاَ يَنْقُصانِ، شَهْرَا عِيدٍ: رَمَضَانُ، وَذُو الحَجَّةِ". انظر: البخاريّ، "الصوم"، 12، (رقم الحديث: 1912)؛ مسلم، "الصيام"، 31، 32، (رقم الحديث: 1089)؛ أبو داود، "الصيام"، 4، (رقم الحديث: 2323)؛ الترمذي، "الصوم"، 8، (رقم الحديث: 692)؛ ابن ماجه، "الصيام"، 9، (رقم الحديث: 1659)؛ أحمد، المسند، 38/5.

[5240] في (ل): ثلاثين.

(**فَهَذَا الْحَدِيثُ**) الذي رواه الإمام الشّافعيّ في كتاب[5241] الأمّ. وهو شروع في تحقيق معنى المتابعة فيه بعد ظنّ كونه فرداً. (**بِهَذَا اللَّفْظِ**) الذي تقدّم[5242]. واللفظ **[١/١٩٥أ]** بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق. سمّيت الكلمات الإلهيّة والكلمات النّبويّة ألفاظاً؛ لأنّها[5243] ممّا يتلفّظ به الإنسان. والأَوْلى إطلاق النّظم[5244] على كلمات الله تعظيماً. وفرقا بينهما وبين كلام المخلوق، فإنّ كلام الله تعالى معجز لكونه في أعلى طبقات الفصاحة والبلاغة بخلاف كلام غيره وإن كان بعضه قريباً من حدّ الإعجاز. (**ظَنَّ قَوْمٌ**) من أهل الحديث. أي: وَهِمُوا[5245] فإنّه لا حقيقة له في نفس الأمر. (**أَنَّ الشّافعيّ تَفَرَّدَ بِهِ**) أي: بهذا اللفظ[5246]. (**عَنْ مَالِكٍ**) بمعنى أنّه لم يكن فيه شيء من وجوه[5247] المتابعة[5248]. (**فَعَدُّوهُ**) أي: فجعل القوم الظانّون بالشّافعيّ ظنّ السّوء ذلك الحديث مَعدوداً[5249]. (**فِي غَرَائِبِهِ**) أي: غرائب الشّافعيّ ونوادره. وفيه إشارة إلى أنّ للشّافعيّ[5250] أحاديث غريبة غير هذا تفرّد بها بحسب زَعمهم أو[5251] في نفس الأمر. والغرائب جمع غريبة، كالرّغائب جمع رَغيبة؛ لأنّ هذا الوزن مُطّرد في أنّ[5252] مفرده على التّاء إلّا أن يحمل المجرّد عنها على الشّذوذ. والحديث الغريب: "هو الذي تَفرّد به بعض الرّواة، أو تفرّد به بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، أو في إسناده[5253] على ما فُصّل في الكتب المبسوطة. وقد أسلفنا نَبذا من بيان الغرايب[5254]. فارجع. قال أحمد بن حنبل: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنّها مناكير وعامّتها عن الضّعفاء"[5255]. أشار إلى أنّ منها ما هو صحيح مَقْبول وهو الأقلّ كأفراد[5256] البخاريّ[5257]؛ لأنّ كلّ واحد من النّقلة إذا كان ثقةً مأموناً به كان تفرّده على طرف القبول. (**لِأَنَّ أَصْحَابَ مَالِكٍ**)[5258] الذي لازموا صحبته واتّخذوه شيخاً[5259] وأخذوا عنه الحديث. وهو بيان لوجه ظنّهم **[١/١٩٥ب]** أنّ الشّافعيّ تفرّد به أي: إنّما ظنّوا هذا الظنّ السّوء بالشّافعيّ؛ لأنّ بعض أَصْحاب مالك. (**رَوَوْهُ**[5260]

[5241] هو في الأصل مكتوب بين السطرين، وهو ساقط أصلاً من (ق)، و(ط)، و(ل).

[5242] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5243] في (د): لأنّهما.

[5244] في (د): النطم.

[5245] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5246] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5247] في (د): الوجوه.

[5248] في (د)، و(ر)، و(ع): المتابعات.

[5249] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5250] في (د): الشّافعيّ.

[5251] في (ق): أي.

[5252] في (د): أنّه.

[5253] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5254] في (د)، و(ر)، و(ع): الغريب، وفي (ط): الغرائب.

[5255] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، 53/1؛ أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني، ص 58؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 271؛ شرح علل الترمذي لابن رجب، 623/2؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 634/2؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 330/1. انظر أيضاً: الكفاية في علم الرواية، ص 141، 142.

[5256] في (ق): كأفرا.

[5257] في (ق): والبخاريّ.

[5258] كما رواه يحيى الليثي في الموطإ، "الصيام"، 1، 2، (239/1)، وابن القاسم في الموطإ، (رقم الحديث: 282)، ومحمد بن الحسن الشيباني في الموطإ (154/2، (رقم الحديث: 345). انظر: البخاريّ، "الصوم"، 11، (رقم الحديث: 1907)؛ مسلم، "الصيام"، 3، (رقم الحديث: 1080).

[5259] في (ق): شيئاً.

[5260] في (د): روو.

عَنْهُ) أي: نقلوا ذلك الحديث عن مالك. **(بِهَذَا الْإِسْنَادِ)** "الذي أسنده الشّافعيّ إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5261]"[5262]، لا باللفظ الذي ذكره وهو "فإن غمّ عليكم فاكملوا العدّة ثلثين[5263]"، بل **(بِلَفْظِ: فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ)** ولا يخفى ما في اللفظين من التّفاوت الفاحش. قال السّمرقنديّ في تفسيره[5264]: "[فاقدروا[5265] له بكسر الدّال والضمّ خطأ روايةً أي: فقدّروا عدد الشهر حتى تكمّلوه ثلثين[5266]][5267] يوماً" انتهى. قال البيهقيّ: "القَدْر: اندازه[5268] كردن"[5269]، والغَابِرُ يفعل أي[5270]: بالضمّ والكسر من الأوّل والثّاني، ومنه الحديث: فَاقْدِرُوا له"[5271]، وهكذا قال صاحب القاموس[5272]. فمن قال[5273]: "إنّ الضمّ خطأ"[5274] فقد أخطأ إلّا أن يقال: مراد[5275] السّمرقنديّ أن المرويّ من أئمّة الحديث هو كسر الدّال لا ضمّها، فيكون الضمّ خطأ من حيث الرواية وإن كان صحيحاً صواباً من حيث اللغة، فينتقل[5276] الكلام إلى من رواه في الأصل بالكسر. هل ذلك عن اختيار الأفصح بزعمه مع جواز الوجهين أو عَن الذّهول عن الوجه[5277] الآخر؟ ويؤيّد الأوّل الاستمرار على رواية الكسر مع كثرة الفحول الواقفين على اللغة، وعلى كلا الوجهين فالمعنى واحد وهو التّقدير. والضمير في له[5278] إلى الصّوم والإفطار المفهومين من الفعلَين، أي: فقدّروا لكلّ[5279] من الصّوم والفطر عدد أيّام الشهر حتى تكمّلوه ثلثين[5280] يوماً. فبتكميل[5281] عدد شعبان ثلثين[5282] يتحقّق[5283] [الصّوم ويزول الشّبهة في دخول رمضان[5284] وبإتمام عدد رمضان ثلثين[5285] أيضاً يتحقّق[5286]][5287] الفطر ويزول الشكّ في دخول شوّال وحُصول العيد.

[5261] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5262] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 346.

[5263] في (ل): ثلاثين.

[5264] المسمّى ب بحر العلوم لعلاء الدين علي بن يحيى السمرقندي كما تقدّم. قال البروسوي: "وفي بحر العلوم: ...". روح البيان، 350/8 (تفسير سورة الشورى، الآية: 27).

[5265] في (د)، و(ر): قوله: فاقدروا.

[5266] في (ل): ثلاثين.

[5267] ما بين المعقوفتين غير موجود في (ق).

[5268] في (د): انداره

[5269] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 23/1.

[5270] سقط من (ر).

[5271] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 23/1.

[5272] انظر: القاموس المحيط، ص 591.

[5273] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[5274] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 347.

[5275] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): إن مراد.

[5276] في (د)، و(ق): فينقل.

[5277] سقط من (ر).

[5278] في (ر): قوله.

[5279] في (ق): والكل.

[5280] في (ل): ثلاثين.

[5281] في (د): فتكميل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى.

[5282] في (ل): ثلاثين.

[5283] في (ق): بتحقيق.

[5284] في (د)، و(ر): شهر رمضان.

(**لَكِنْ وَجَدْنَا لِلشَّافِعِيِّ مُتَابِعاً**) بكسر الموحّدة كما مرّ. وهو **[١٩٦/١أ]** إشارة إلى دفع الظنّ المذكور، وأنّ حديث الشّافعيّ ليس من قبيل الفرد النّسبيّ، فإنّ ذلك في صُورة فِقدان المتابع وهو ههنا مَوْجود فلا يكون القول بالتّفرّد وإلّا وهماً. (**وَهُوَ**) أي: ذلك[5288] المتابِع. (**عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ**) بالفتح كمَلْحمة، التّميميّ المدنيّ، الإمام[5289] الربّانيّ، زاهد بَصرة فإنّه سَكن بها. وكان مجابَ الدّعوة، ثقةً مأموناً مشهوراً بصُحبة مالك بن أنس. سمع هشام بن سعد[5290]، وغيره من الأئمّة، وروى عنه البخاريّ، ومُسلم، وأبو داود، والتّرمذيّ، والنّسائيّ. (**الْقَعْنَبِيُّ**)[5291] بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النّون المقدّمة على الباء الموحّدة المكسورة، نسبة إلى جده قَعْنب، وكان مشتهراً بهذه النّسبة. قال في القاموس: "القَعْنب: الأسد، والثَّعْلب الذَّكر، وجَدُّ محمّد بن مَسْلمة"[5292]. فذكر محمّداً بدل عبد الله وهو مخالف لما ذكره غيره. مات القعنبيّ بمكّة في المحرّم سنة إحْدى وعشرين ومائتين[5293]. (**كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ**)[5294] نصب ذلك على المصدريّة لِأَخْرَجَ. والكاف للتّأكيد. وله في القرآن نظائر كثيرة على ما حقّقه المولى أبو السّعود في تفسيره[5295]. والمعنى أخرج الإمام البخاريّ الحديث المذكور ذلك الإخراج، وهو إخراج الشّافعيّ باللفظ الذي رواه. فالجملة بيان لقوله "وجدنا" إلخ[5296]. (**عَنْهُ**) أي: عن عبد الله[5297]. (**عَنْ مَالِكٍ**) أي: أخرج البخاريّ عن عبد الله القَعْنبيّ وهو عن مالك إلى آخر السّند على أنّ مالكاً رواه عن ابن دينار بلفطين[5298] أحدهما: اللفظ الذي رواه الشّافعيّ، والآخر: اللفظ الذي رواه بعض أصحاب مالك. (**وَهَذِهِ**)[5299] المتابعة وهي متابعة عبد الله القعنبيّ للشّافعيّ في رواية الحديث السّابق بلفظ واحد من غير تفاوُتٍ. (**مُتَابَعَةٌ تَامَّةٌ**)[5300] لأنّها من أوّل **[١٩٦/١ب]** الإسناد [الذي هو مالك][5301] إلى آخره الذي[5302] هو ابن عمر من غير اختلاف فتقوّى حديث الشّافعيّ بهذه المتابعة لكون المتابع ثقة ولم يُعدّ ما تفرّد به من جملة غرائبه.

[5285] في (ل): ثلاثين.

[5286] في (ق) بتحقيق.

[5287] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[5288] سقط من (د).

[5289] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[5290] هو: الإمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الصادِقُ، أَبُو عَبَّادٍ هِشَامُ بنُ سَعْدٍ القُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، المتوفّى في حدود سنة 160. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 204/30-209 (رقم 6577)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 202/1 (رقم 196)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 344/7-346 (رقم 126) تهذيب التهذيب لابن حجر، 37/11-38 (رقم 7612)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 251/1.

[5291] في (ق): والقعنبيّ.

[5292] انظر: القاموس المحيط، ص 162.

[5293] انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 136/16-143 (رقم 3571)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 383/1-384 (رقم 382)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 257/10-264 (رقم 68)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 30/6-31 (رقم 3742)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 49/2.

[5294] البخاريّ، "الصوم"، 11، (رقم الحديث: 1906).

[5295] المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود العمادي محمّد بن محمد بن مصطفى، المتوفّى سنة 982 هـ. تقدّمت ترجمته. انظر لبعض أمثلة ذلك في تفسيره: 148/1، 187، 219، 260 (تفسير سورة البقرة، الآيات: 113، 167، 219، 266)؛ 33/2، 37، 67 (تفسير سورة آل عمران، الآيات: 40، 47، 103).

[5296] في (د)، و(ر)، و(ط): إلخ.

[5297] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 350.

[5298] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى: بلفظين. هذا هو الصحيح.

[5299] في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 350، وعلي حسن عبد الحميد، ص 100: فهذه.

[5300] نقل ابن حجر في فتح الباري، 145/4 عن البيهقيّ في معرفة السنن والآثار قوله: "إِنْ كَانَتْ رِوَايَةُ الشّافعيّ وَالْقَعْنَبِيِّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَحْفُوظَةً، فَيَكُونُ مَالِكٌ قَدْ رَوَاهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ". قلت: ويريد بالوجه الثاني رواية القعنبيّ؛ فقد رواه على الوجهين: "فاقْدُروا له"، و"فأكملوا العدّة ثلاثين"، وكلاهما في صحيح البخاريّ. ثمّ قال ابن حجر معقّباً: "وَمَعَ غَرَابَةِ هَذَا اللَّفْظِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَلَهُ مُتَابَعَاتٌ، مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الشّافعيّ أَيْضاً من طَرِيق سَالم عَن ابن عمر بِتَعْيِين الثَّلَاثِينَ. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابن

(**وَوَجَدْنَا لَهُ**) أي: للشّافعيّ[5303] في الحديث السابق. (**أَيْضاً**) أي: كما وجدنا له متابعةً تامةً. (**مُتَابَعَةً قَاصِرَةً**) وهي ما لم يكن من الدّرجة الأخيرة كما سَلَف. قال بعضهم[5304]: "قوله أيضاً موهم أن يكون[5305] لغير الشّافعيّ أيضاً متابعة قاصرة لكونه[5306] والياً لضمير الشّافعيّ"[5307]. وليس كذلك فكان حقه أن يذكر قبل قوله "له" وبعد قوله "متابعةً قاصرةً". وفيه أنّ المقام قرينة واضحة للتّعيين فلا إيهام عند أهل التّمكين. (**فِي صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ**)[5308] متعلّق بوجدنا. وأضاف[5309] الصّحيح إلى ابن حزيمة[5310]؛ لأنّه اشترط الصّحيح في كتابه، فهو جامع للصّحيح وليس فيه جمع بين الصّحيح وغيره كبعض كتب أهل الحديث. وحزيمة[5311] كجُهَيْنه مُصَغّراً. وابن حزيمة[5312] هو إمام الأئمّة، الفقيه الحافظ، أبو بكر محمّد بن إسحاق بن حزيمة[5313] النَّيْسابوريّ. وكان من حفظ الحديث ومعرفة السنّة بالغاية القاصية. توفّي سنة إحدى عشرة وثلثمائة[5314]. (**مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ**) متعلّق بِوَجَدْنَا[5315] أيضاً. (**عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ**) متعلّق بالرّواية. (**عَنْ جَدِّهِ**) الضّمير إلى محمّد. (**عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**) بن الخطّاب رضي الله عنهم[5316]. فيكون ترتيب السّلسلة: عاصم بن محمّد بن زيد بن عبد الله بن عمر. فعاصم سمع أباه محمّداً، ومحمّد سمع جدّه عبد الله بن عمر. قال في كتاب الإِكْمال[5317]: "محمّد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب القرشي العدويّ المدنيّ سمع جدّه وابن عبّاس وعبد الله بن الزبير[5318]. وروى عنه بَنُوه أبو بكر وعمر وعاصم وواقد وزيد، وكذا الأعمش. قال أبو حَاتِمٍ[5319] وأبو زرعة[5320]:

خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَن ابن عُمَرَ بِلَفْظِ "فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَكَمِّلُوا ثَلَاثِينَ" وَله شَوَاهِد من حَدِيث حُذَيْفَة عِنْد ابن خُزَيْمَة، وَأبي هُرَيْرَة وابن عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى عَنْهُمْ وَعَنْ غَيْرِهِمْ". ما نقله ابن حجر عن كلام البيهقيّ فهو ليس في معرفة السنن والآثار، بل في السنن الكبرى، 205/4 بلفظ: "وَإِنْ كَانَتْ رِوَايَةُ الشَّافِعِيِّ وَالْقَعْنَبِيِّ مِنْ جِهَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ مَحْفُوظَةً فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَالِكٌ رَوَاهُ عَلَى اللَّفْظَتَيْنِ جَمِيعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". انظر أيضاً: معرفة السنن والآثار للبيهقي، 354/3، (رقم الحديث: 2457).

5301 ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

5302 في (ر): حيث كان القعنبيّ رفيقاً للشّافعيّ من أوّل الإسناد الذي هو مالك إلى آخره الذي.

5303 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 350.

5304 المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 351.

5305 في (د): يكو.

5306 في (ط)، و(ل): لكون، وفي (ق): لكون ولكونه.

5307 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 351.

5308 في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

5309 في (د): إضافة.

5310 في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

5311 في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

5312 في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

5313 في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

5314 في (ل): وثلاثمائة. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنّوويّ، 95/1 (رقم 7)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 720/2-731 (رقم 734)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 365/14-382 (رقم 214)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 262/2-263.

5315 في (ق): بوجدانا. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى.

5316 في (ع): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهم.

5317 إن كان يقصد به إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفيّ، المتوفّى سنة 762 هـ. لم أجده فيه. إنّما وجدته في أصل كتاب الإكمال وهو تهذيب الكمال للمزّي. انظر فيه: 226/25-228.

5318 في (د): زبير.

5319 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 256/7 (رقم 1402)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 227/25-228؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 147/9.

5320 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 256/7 (رقم 1402)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 227/25؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 147/9 (رقم 6148).

ثقةٌ"[5321]. وكان **[١٩٧/١أ]** وفاة عبد الله بن عمر سنة ثلث[5322] وسبعين. فالظّاهر أنّ وفيات أَوْلاده وأحفاده الرّاوين[5323] عنه على مَهل من وفاته ولم أطّلع على تاريخ كلّ واحد على[5324] التّعيين. (**بِلَفْظِ: فَكَمِّلُوا ثَلَاثِينَ**)[5325] بإضافة لفظ إلى ما بعده؛ لأنّ المراد لفظه فاستفيد منه أَمْران: الأوّل: إنّ محمّد بن زيد كان رفيقاً لعبد الله بن دينار في رواية حدثت[5326] الأمّ عن ابن عمر ولَمَّا لم يكن الرّفاقة والمشاركة من الطّبقة الأخيرة بل من طبقة الصّحابيّ عدّت المتابعة قاصرة. و[5327]الثّاني: إن أكملوا وكمّلوا بمعنى واحد، والمفعول العدّة ذكرت أو حذفت فلم يقدح في المتابعة هذا القدر من الاختلاف اللفظيّ كما سيجيء الإشارة إليه.

(**وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ**) أي: وجدنا للشّافعيّ متابعةً قاصرةً أخرى في صحيح مُسْلم. وإنّما قدّم ما في الصحيح[5328] ابن حزيمة[5329] على ما في صحيح مُسْلم؛ لأنّ المتابعة فيه أظهر من حيث اللفظ وإلّا فصحيح مُسْلم كما أنّه أقدم تاريخاً فكذا أَرْجح من صحيح ابن حزيمة[5330] وغيره ما عدا صحيح البخاريّ كما مَضَى بيانه. (**مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**) متعلّق بوجدنا المقدّر. وعُبَيْد الله مُصغّراً أبو عثمان التّابعيّ الصّغير ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب. سمع نافعاً، والزّهريّ، وخلائق من التّابعين وغيرهم. وروى عنه جماعة من التّابعين كأبي أيّوب السّختيانيّ، وحُميد الطّويل، ومن[5331] غيرهم السّفيانان[5332]، والحمّادان، وخلائق من الأئمّة. وأجمعوا على توثيقه وجلالته. قال أحمد بن صالح[5333]: "عبيد الله أحبّ إليّ من مالك في حديث نافع"[5334]، وقال يحيى بن معين: "عبيد الله عن القاسم عن عائشة[5335] الذّهب المشبّك بالدرّ"[5336]. "وكان عُبَيد الله العمريّ[5337] من سادات أهل **[١٩٧/١ب]** المدينة وأشراف

[5321] انظر: تهذيب الكمال للمزّي، 226/25-228 (رقم 5225). انظر أيضاً: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 256/7 (رقم 1402)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 147/9 (رقم 6148).

[5322] في (ل): ثلاث.

[5323] في (د)، و(ل): الرّاويين، وفي (ع): الراوي.

[5324] في (د)، و(ر)، و(ع): منهم على.

[5325] صحيح ابن خزيمة، 202/3، (رقم الحديث: 1909) بلفظ: "... فأكملوا ثلاثين". انظر: السنن الكبرى للبيهقي، 205/4؛ فتح المغيث للسخاوي، 245/1.

[5326] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: حديث. هذا هو الصحيح.

[5327] سقط من (ق).

[5328] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): صحيح.

[5329] في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

[5330] في (د)، و(ط)، و(ل): خزيمة.

[5331] سقط من (ر): من.

[5332] في (ق): السنيانان.

[5333] هو: الإِمَامُ الكَبِيرُ، حَافِظُ زَمَانِهِ بِالدِّيَارِ الْمِصرِيَّةِ، أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ الطَّبَرِيُّ الْمِصرِيُّ، الْمَعْرُوفُ: بِابنِ الطَّبَرِيِّ، المتوفّى سنة 248 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 195/4-202 (رقم 1886)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 340/1-354 (رقم 49)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 495/2-496 (رقم 511)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 160/12-177 (رقم 59)؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 103/1-104 (رقم 406)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 37/1-39 (رقم 54)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 117/2.

[5334] انظر: تهذيب الأسماء واللغات، 291/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 128/19؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 160/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 305/6-306؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 35/7-36.

[5335] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: عايشة.

[5336] انظر: تهذيب الأسماء واللغات، 291/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 128/19؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 160/1؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 305/6؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 35/7.

قريش فضلاً وعلماً وعبادةً وشرفاً وحفظاً وإتقاناً"[5338]. توفيّ سنة سَبْع وأربعين ومائة بالمدينة[5339]. (**عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ**) سبقت تراجم هؤلاء فلا نعيدها. (**بِلَفْظِ: فَاقْدُرُوا**[5340] **ثَلَثِينَ**[5341])[5342] بدل "فأكملوا العدّة ثلثين[5343]". وفي هذا كان نافع رفيقاً لعبد الله بن دينار في رواية حديث الشّافعيّ عن ابن عمر فكانت المتابعة قاصرةً أيضاً.

(**وَلَا اقْتِصَارَ فِي هَذِهِ الْمُتَابَعَةِ**) كأنّه قيل: المثالان الأخيران ليس فيهما متابعة بناءً على تفاوُت الألفاظ مع اختلاف بالإثبات والحذف، فدفعه بقوله "ولا اقتصار في هذه المتابعة" أي: لا اكتفاء بالشّيء القصير في هذه المتابعة المذكورة، وهو[5344] كونها مقتصرةً على اللفظ كما سيجيء. بل المتابعة طويلة تبلغ ما كان باللفظ وما كان بالمعنى وتعمّهما[5345] ولَمّا كانت المتابعة القاصرة قريبةً. وكلمة "هذه"[5346] كالنصّ في الإشارة إليها، وهو خلاف المقصود عمّم الأمر فقال: (**سَوَاءٌ كَانَتْ**) المتابعة. (**تَامَّةً**) كالأُولى. (**أَوْ**[5347] **قَاصِرَةً**) كالأخيرتين[5348]. فاندفع ما قيل[5349]: "إن[5350] الأَوْلى حذف هذه لعُموم قوله سواء إلخ[5351]"[5352]. وذلك أنّ هذه إشارة إلى المتابعة المطلقة فلا مُنافاة[5353] بينها[5354] وبين المشار بها. وقوله ["سواء" لما بعده؛ لأنّه في حكم المفرد، إذ التّقدير مستو كونها تامة أو قاصرة. وذلك لأنّ ألف الاستفهام محذوفة من أوّل الفعل بقرينة "أو" أي: كانت[5355] كذا وكذا. ولا شكّ أنّ الاستفهام في مثل هذا المقام منسلخ عن معناه على ما قرّروه في تفسير قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[5356]، وقوله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[5357]. ويجوز أن يكون][5358] خبراً[5359] لمحذوف **[١٩٨/١أ]** أي: هي[5360] سواء، وما بعده بيان

[5337] هو: الإمَامُ، الْمُجَوِّدُ، الحَافِظُ، أَبُو عُثْمَانَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بن حَفْص بن عَاصم بن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ العُمَرِيُّ، المتوفى سنة 147 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الكمال للمزّي، 124/19-130 (رقم 3668)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 160/1-161 (رقم 154)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 304/6-307 (رقم 129)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 34/7-36 (رقم 4485)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 219/1.

[5338] قاله ابن مَنْجُويه. انظر: تهذيب الأسماء واللغات، 291/1؛ تهذيب الكمال للمزّي، 129/19؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 306/6؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 36/7.

[5339] انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات، 291/1 (رقم 382)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 124/19-130 (رقم 3668)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 160/1-161 (رقم 154)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 304/6-307 (رقم 129)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 34/7-36 (رقم 4485).

[5340] هو في صحيح مسلم مضبوط بالحركتين: "فَاقْدُرُوا"، و"فَاقْدِرُوا".

[5341] في (ل): ثلاثين.

[5342] مسلم، "الصيام"، 4، 5، (رقم الحديث: 1080).

[5343] في (ل): ثلاثين.

[5344] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[5345] في (ق): تعمما، في (ر)، و(ع): تعمّها.

[5346] في (د): هذا.

[5347] هو هكذا هنا في جميع النّسخ، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 439/1، إلّا أنّه في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: أم.

[5348] في (د): الأخرين، وفي (ع): الأخريين.

[5349] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[5350] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5351] في (د)، و(ر): إلخ.

[5352] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5353] في (ع): منافات.

[5354] في (د): بينهما.

[5355] في (ر)، و(ع): أكانت.

[5356] سورة البقرة، الآية: 6.

[5357] سورة المنافقون، الآية: 6.

له، ومآله أنّه يَسْتوي الأمران في المتابعة في أنّ كلّا منهما ليس بمقصور على اللفظ، وسواء يَسْتوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ لأنّه في الأصل مصدر. (**عَلَى اللَّفْظِ**) متعلّق بالاقتصار. يقال: "اقتصر على كذا: اكتفى بالشّيء القصير من الأمر"[5361]. (**بَلْ لَوْ جَاءَتْ**) المتابعة مطلقاً[5362] تامةً أو قاصرةً. (**بِالْمَعْنَى**) بأن يتّحد المعنى من اللفظين وإن اختلفت[5363] العبارتان[5364]. (**لَكَفَى**)[5365] في حصول المتابعة. وفاعل كفى هو المجيء بالمعنى. "والكفاية: بُلوغ المراد في الأمر"[5366]. والحاصل أنّه كما أنّ[5367] المتابعة اللفظيّة معمول بها، فكذا المتابعة الْمَعْنويّة؛ لأنّ هذا ليس من قبيل النّقل على المعنى الذي هو مَبْدأ التّأويلات والتّحريفات. بل من قبيل تأييد اللفظ المحكم باللفظ المحكم الذي يؤدّي معناه بلا شبهة، فكأنّ[5368] اللفظين لفظ واحد في الحقيقة. (**لَكِنَّهَا**) أي: المتابعة مُطلقاً[5369]. (**مُخْتَصَّةٌ بِكَوْنِهَا مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ**) بأن يكون الانتهاء من المشارِكَيْن إلى صحابيّ واحد مُعيّن كابن عمر وابن[5370] عبّاس وأبي هريرة وغَيْرِهم. فلو كان سند المتابِع بالكسر متّصلاً إلى ابن عمر مثلاً، وسند المتابَع بالفتح منتهياً إلى ابن عبّاس مثلاً، كان أحدهما مُفارقاً للآخر. والمفارق لا يكون متابعاً فلا يوجد[5371] المتابعة المقصودة[5372] فلا يتخلّص الرّاوي عن التفرّد وروايته[5373] عن الجرح. وبهذا القيد يَمْتاز المتابِع من الشاهِد، فإنّ الشّاهد أعمّ كما سيجيء. وقد كان الحاكم يسمّي المتابعات شواهد[5374]، وقد أسلفنا عن ابن الصّلاح "أنّ المتابعة التّامّة هي أن يروي حمّاد بن سلمة عن أيّوب عن ابن سيرين عن أبي هُريرة ويتابع حمّاداً غيره عن أيوب إلى **[١٩٨/١ب]** آخر السّند فإن لم يَروه أحد غيره عن أيّوب، بل عن[5375] ابن سيرين أو عن أبي هُريرة أو رواه غير أبي هُريرة فهي متابعة قاصِرة ويجوز أن يسمّى ذلك بالشّاهد أيضاً"[5376] انتهى بتغيير يسير. فانظر. ففيه إطلاق المتابعة على الشّاهد مُخالفاً للجمهور إلّا أن يكون ذلك على قول بعض المحدّثين كما سيجيء.

[5358] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

[5359] في (د)، و(ع): خبر.

[5360] سقط من (د).

[5361] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 673.

[5362] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5363] في (د)، (ر): اختلف.

[5364] في (د): عبارتان.

[5365] في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 101، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 72: لَكَفَى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص 74: كَفَى.

[5366] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 719.

[5367] في (ر): أنه أن.

[5368] في (د): فكان.

[5369] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5370] في (ق): بن.

[5371] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): توجد.

[5372] في (ر): المقصورة، وفي (ع): المقصود.

[5373] في (د): ووروايته.

[5374] قال نور الدين عتر في تحقيقه لعلوم الحديث، ص 83: "في حاشية الأصل هنا: قال المؤلّف: سمّى الحاكم في المدخل إلى الصحيح المتابعات شواهد. والله اعلم" انتهى. انظر للتفصيل في المسألة: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 355-356؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 441/1-443.

[5375] سقط من (د).

[5376] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 83.

[الشَّاهِد]

(**وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ**)[5377] المتن[5378] عند أهل هذا الفنّ بمعنى الحديث الذي يقوم به المعنى ويساق السّند لأَجله من قول أو فعل[5379]. مأخوذ من المتانة بمعنى الصّلابة وشدّة القوّة، وعبر عن المركوب بالمتن والظّهر[5380] إطلاقاً لاسم الجزء على الكلّ؛ لأن القوّة المقصودة في الظّهر. وكذا الحديث قوّة العَالِم؛ لأنّه يحتجّ به فيقطع الخصمَ كما يقطع الرّاكبُ الطريقَ بقوّة المركوب. وقد سبق غير هذا. فَارْجع. والمعنى و[5381]إِنْ وُجِدَ حَديث من الفرد النّسبيّ[5382]. (**يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ**) لا من ذلك الصّحابيّ بعينه. ومعنى آخر في الأصل أشدّ تأخّراً. فقولك: جاءني[5383] زيد ورجل آخر معناه في الأَصْل أشدّ[5384] تأخّراً من زيد في معنى من المعاني، ثمّ نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رَجُل غير زيد. وهذا معنى ما يقال من أنّ آخر كان في الأصل موضوعاً للاختلاف في الصّفة فنقل إلى الاختلاف في الذّات. والظّاهر أنّ "مِن" بيان للمتن الْمَروي؛ لأنّه[5385] لا يقال: يَروي منه بل عنه، والمرويّ[5386] عنه هو الصّحابيّ. (**يُشْبِهُهُ**) أي: تماثل[5387] الحديث الذي هو الفرد النّسبيّ[5388]. ولَمَّا كانت الْمُشابَهَة تعمّ القبيلتَيْن[5389] قال: (**فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى**) جميعاً. (**أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ**) دون اللفظ. فإن قلتَ: هنا قسم آخر هو الْمُشابِه في اللفظ فقط بأن يكون الحديثان مُتّحِدين في اللفظ ومختلفين في المعنى فلم لم يُعتبر المشابَهَة **[١٩٩/١أ]** في اللّفظ فقط حتى يتحقّق الشّاهد من ذلك الوجه أيضاً. قلتُ: الاشتراك في جميع الألفاظ مع اختلاف في المعاني نادر أو غير موجود[5390]. وعلى تقدير وجوده لا يسمّى مثل ذلك المختلف شاهداً؛ لأنّ المقصود[5391] من الشّاهد التّقوية، والمختلفان معنًى لا تقوّى[5392] أحدُهما الآخر. واعلم أنّ المشابهة في الحقيقة هي المماثلة في الكيفيّة فقط كاللون والطّعم وكالوجوب والنّدب وكالعدل[5393] والظّلم. وقد تكون من جهة الكمّيّة كالعُموم والخُصوص، ومن جهة الزّمان والمكان والشّروط واللفظ والمعنى. ويلتحق به زيد كالأسد أي: في الشّجاعة في التّشبيه المجازيّ، وزيد مثل عمرو أي: [في الشّكل أو][5394] في علم النّحو أو نحوه في التّشبيه الحقيقيّ، فالشّيئان يتشابهان عيناً

[5377] هو في الأصل، وفي (ق): وَإِنْ وُجِدَ حِين، إلّا أنّه مُصحَّحٌ في هامشيهما.

[5378] في (د): والمتن.

[5379] قال الحافظ ابن حجر في بداية الكتاب: "والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام".

[5380] انظر: القاموس المحيط، ص 1591.

[5381] سقط من (ر).

[5382] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5383] في (ق): جاء في.

[5384] في (د)، و(ر)، و(ع): رجل أشدّ.

[5385] سقط من (ر).

[5386] في (ق): بل مووى.

[5387] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): يماثل.

[5388] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5389] في (ق): القبلتين.

[5390] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 352.

[5391] في (ر)، و(ع): المقص.

[5392] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): يقوّي.

[5393] في (د) مكتوب فوق السطر.

[5394] سقط من (د).

ومعنًى ولا حرج[5395] في ذلك. (**فَهُوَ الشَّاهِدُ**) أي: فذلك[5396] المتن الموجود المشابه للفرد النسبيّ على أحد الوجهين هو المسمّى بالشّاهد. ومن قال[5397]: "المشابه[5398] لذلك المتن"[5399] هو الشّاهد فقد خلط. تدبّر. فالشّاهد من الشّهادة كما في قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[5400] أي: أَوجد[5401] ما[5402] يدلّ[5403] على وحدانيّته. وشواهد الحقّ حقايق[5404] الأكوان، فإنّها تشهد وتدلّ على الْمُكَوِّن، لا من الشّهود بمعنى الحضور. فإنّ الحديث المشَابِه للفرد النّسبيّ من رواية صحابيّ آخر يدلّ على صحّة ذلك الفرد تقوّيه[5405] فإن لم يوجد له تابع ولا شاهد فقد تحقّق فيه التفرّد المطلق حينئذٍ، وينقسم عند ذلك إلى مردُود منكر إن كان الرّاوي ضعيفاً متّهماً وإلى غير ذلك[5406] مَرْدود إن كان ثقةً أو صدوقاً.

(**وَمِثَالُهُ**) أي: جزئيٌّ من جزئيّات الشّاهد بقسميه[5407] حال كونه واقعاً. (**فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ**) أي: عن الشّافعيّ وغيره **[١/١٩٩ب]** عن ابن عمر، وهو قوله عليه الصّلوة[5408] والسّلام[5409]: "الشهر تسع وعشرون" إلخ[5410]. (**مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ**)[5411] أحد أصحاب الكتب السّتّة [كما مرّ][5412]. والنّساء[5413] بالفتح والمدّ[5414] [وبالقصر أيضاً وبالهمزة من مُدن خراسان[5415]، من قصّره على القَصر فقد قصّر؛ لأنّ أهل اللغة ذكروه في النّاقص لا في المهموز. ومن شأن النّاقص أن يمدّ ويقصّر كما أنّ من شأن المهموز أن يقصّر فقط، ودلّ قولهم نَسَوِيّ على ما ذكرنا][5416]. (**مِنْ رِوَايَةِ**

[5395] في (د)، وفي (ع): خرج.

[5396] في (د): فدلك.

[5397] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353.

[5398] في (د)، و(ر)، وفي (ع): فالمشابه. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري.

[5399] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353.

[5400] سورة آل عمران، الآية: 18.

[5401] في (ع): أوحد

[5402] سقط من (ر).

[5403] في (ع): يكون.

[5404] في (د)، و(ر): حقائق.

[5405] في (د)، و(ر)، و(ع): ويقويه، وفي (ق): تقوية، وفي (ط)، و(ل): وتقوّيه.

[5406] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5407] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353.

[5408] في (ل): الصلاة.

[5409] في (ر): السلم، في (ع): عليه السلام.

[5410] في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

[5411] النسائي، المجتبى، "الصيام" 12، (رقم الحديث: 2127)؛ السنن الكبرى، 102/3، (رقم الحديث: 2446)؛ أحمد، المسند، 221/1؛ الحميدي، المسند، 451/1، (رقم الحديث: 523)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 207/4 وفيهم جميعاً: محمّد بن حنين. أحمد، المسند، 367/1؛ الدارميّ، "الصوم"، 2، (رقم الحديث: 1728)؛ أبو يعلى، المسند، 276/4-277، (رقم الحديث: 2388) وفيهم جميعاً: محمّد بن جُبير بن مُطعم. ووقع الخلاف في اسم والد محمّد هل هو حنين أم جبير في نسخ النزهة أيضاً، وانظر ما سيأتي: ص 181. ولتحقيق الخلاف في ذلك انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ، 371/1؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، 420/1-421؛ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، 27/2؛ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزّي، 230/5-231، (رقم الحديث: 6435)؛ تهذيب الكمال للمزّي أيضاً، 120/25-121؛ النكت الظراف على الأطراف لابن حجر، 230/5-231، (رقم الحديث: 6435)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 115/9 (رقم 6088).

[5412] غير موجود في (د).

[5413] في (د): وقد سبقت ترجمته وأنّ النّسائيّ.

[5414] في (د) بعد كلمة "المدّ": وأنّ من قال هوبالقصر فقد قصر وخالف ما ذكره أهل اللغة والأنساب.

[5415] في (ع): خرسان. انظر لـ"نسا": معجم البلدان لياقوت الحموي، 281/5-282.

[5416] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

مُحَمَّدِ بْنِ حُنَيْنٍ) أي: ما أخرجه من روايته وصحّحه من طريقه ومحمّد[5417] بن حُنَيْن[5418] [المكّي مقبول. مات بعد المائة[5419]. "وكان أبوه حُنين كُزَيبر مولى للعباس عمّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5420]. وله صُحبة؛ لأنّه كان يخدمه عليه الصّلوة[5421] والسّلام[5422] فوهبه للعباس وكان يروي عن ابن عباس أيضاً"[5423]][5424]. **(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ)**[5425] متعلّق برواية. **(عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**[5426] متعلّق بالرّاوي المحذوف لقرينة[5427] عن الواقع صفةً لابن عبّاس أي: عن ابن عبّاس الرّاوي عنه صلّى الله عليه وسلّم[5428]. **(فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ)** الفاء للعطف على قوله "رواه النّسائيّ". فالذّاكر هو النّسائيّ لا محمّد بن حُنين كما وُهم[5429]. وهي في الحقيقة فاء التّفسير كما في قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾[5430] الآية، ونظائره كثيرة. **(سَوَاءً)** "هو يُسْتعمل وصفاً وظرفاً، وأصل ذلك مَصْدر بمعنى الاستواء"[5431]. وهو هنا[5432] وَصْف بمعنى الْمُسْتَوِي. والمعنى فذكر مثل حديثه ذكراً مُسْتَوِياً بذكره. فنصبه على الْمَصْدريّة أو فذكر مثل حديثه حال كون ذلك المثل مُسْتوياً بحديثه فنصبه على الحاليّة من مِثل بمعنى أنّهما ذكراه[5433] مُسْتَوِيَيْن فيه من غير تفاوت في ألفاظه[5434]، فحديثه حديثه بعَيْنه، فإنّ المثل عبارة عن المشابه لغيره **[١/٢٠٠أ]** في معنى من المعاني

[5417] في (د): وحُنين بالضمّ كزُبير ومحمد.

[5418] في (د) بعد كلمة "حنين": تابعيّ؛ لأنّه يروي عن الصحابيّ لكن لم يذكر في المحمّديّن مع ذكر بعض الضّعفاء والمتروكين، والذي يلوح من المقام أنّه من الضّعفاء الذين لَيْسوا في درجة الحفظ والإتقان فلا ينافي ضعفُه اعتباره؛ لأنّ بعض الضّعفاء قد يُعتبر به في المتابعات وغيرها.

[5419] لم أجد من ذكر من العلماء تاريخ وفاة محمّد بن حنين، إلّا إن كان المؤلّف يقصد به تاريخ وفاة محمّد بن جُبير بن مُطعم؛ لأنّه توفّي على رأس المائة. انظر لترجمة محمّد بن حنين: تهذيب الكمال للمزّي، 120/25-121؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 115/9 (رقم 6088)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 839 (رقم 5876). وانظر لترجمة محمّد بن جُبير بن مُطعم: تهذيب الكمال للمزّي، 573/24-575 (رقم 5113)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 543/4-544 (رقم 2185)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 77/9 (رقم 6025)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 832 (رقم 5817).

[5420] في (ع): عليه السلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5421] في (ل): الصلاة.

[5422] في (ر)، و(ق): السلم، وفي (ع): عليه السلام.

[5423] هو والد عبد الله بن حنين مولى ابن عبّاس، لا والد محمّد كما ذكره المؤلف. ووالد عبد الله بن حنين هو حنين القرشيّ الهاشميّ المكيّ، له صحبة. أمّا ابنه عبد الله هو عبد الله بن حنين القرشيّ الهاشميّ المكيّ، مات في أوّل خلافة يزيد بن عبد الملك في أوائل المائة الثانية. انظر لترجمة حنين القرشيّ: التاريخ الكبير للبخاري، 104/3 (رقم 358)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 285/3 (رقم 1274)؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 459/1 (رقم 603)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 458/7-459 (رقم 1569)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 121/2-122 (رقم 1878)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 59/3 (رقم 1666)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 280 (رقم 1599). وانظر لترجمة عبد الله بن حنين القرشيّ: التاريخ الكبير للبخاري، 69/5 (رقم 173)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 40/5 (رقم 177)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 439/14-440 (رقم 3237)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 604/4 (رقم 242)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 173/5 (رقم 3395)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 501 (رقم 3305).

[5424] ما بين المعقوفتين غير موجود في (د).

[5425] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353: رضي الله عنهما.

[5426] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم. وهو في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 100: صلّى الله عليه وآله وسلّم.

[5427] في (د)، (ر)، و(ع): بقرينة.

[5428] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5429] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353.

[5430] سورة هود، الآية: 45.

[5431] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 440.

[5432] في (ق): ههنا.

[5433] في (ر): ذكره.

[5434] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 353.

كان[5435] أُريد به ههنا المشابه في الألفاظ فيكون مماثلاً في المعاني أيضاً. ويجوز أن يكون حالاً من الحديث كقوله تعالى ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[5436]. والمعنى حال كون حديث عبد[5437] الله مُستوياً بما ذكره ولا بُعد في أن يُضاف كلّ من الْمُساويَيْن إلى الآخر، فيقال: هذا مُساوٍ لذاك وذاك مُساوٍ لهذا. فإن قلتَ: كان الظّاهر أن يقول: فذكر في كتابه مثل ما ذكره الشّافعيّ في الأمّ لاشتراكهما في الرّواية في كتابهما. قلتُ: اختلاف السّند منع من[5438] ذلك على أنّ المقصود[5439] إثبات رواية التّابعيّ عن الصّحابيّ ليتحقّق[5440] معنى الشّاهد. وهو إنّما يحصل ببيان رواية عَبْد الله بن دينار عن ابن عمر ورواية محمد بن حُنَين عن ابن عبّاس.

(**فَهَذَا بِاللَّفْظِ**) أي: فهذا الشّاهد الذي ذكرنا مثاله إنّما هو باللفظ ويلزم منه كونه بالمعنى أيضاً كما مرّ. فإذاً هو شاهدٌ باللفظ والمعنى جميعاً وهو أحد القسمَيْن قدّمه لقوّته في الشّهادة؛ لأنّ ما باللفظ والمعنى جميعاً فوق ما[5441] بالمعنى فقط وإن كان كلّ منهما محكماً لا يؤثّر فيه الاختلاف اللفظيّ.

(**وَأَمَّا**) الشّاهد[5442] ومثاله. (**بِالْمَعْنَى**) فقط[5443]. (**فَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ**[5444] **مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ**) بكسر الزّاي والياء المثنّاة التحتيّة[5445]. وهو أبو الحارث محمّد بن زياد القرشيّ الجُمَحِيُّ[5446] مَولى[5447] عثمان بن مظعون[5448] [بالظاء[5449] المعجمة[5450] أخ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5451] من الرّضاع، وقيل: مَولى آل قدامة بن مظعون][5452]. وكان مدنيّ الأصل سكن البصرة، وسمع أبا هريرة وغيره، وروى عنه كثير من الأثبات النُّبلاء. قال أحمد بن حنبل والتّرمذيّ[5453]: "هو ثقة فيُحْتَجُّ[5454] بحديثه"[5455]. (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**)[5456] أي: من رواية محمّد بن زياد الرّاوي عن

5435 في (د)، و(ر)، و(ع): "أي: معنى كان".

5436 سورة البقرة، الآية: 135؛ سورة آل عمران، الآية: 95؛ سورة النساء، الآية: 125؛ سورة الأنعام، الآية: 161؛ سورة النحل، الآية: 123.

5437 سقط من (ر).

5438 هو في الأصل مكتوب فوق الكلمة.

5439 في (د)، و(ر)، و(ع): المقص.

5440 في (ق): لتحقيق.

5441 سقط من (د).

5442 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354.

5443 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354.

5444 البخاري، "الصوم" 11، (رقم الحديث: 1909) عن محمّد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة. مسلم، "الصيام" 18، 19، (رقم الحديث: 1081)؛ النسائي، "الصيام" 9، (رقم الحديث: 2119)؛ أحمد، المسند، 415/2، 430، 454، 456، 469؛ الدارمي،"الصوم"، 2، (رقم الحديث: 1727).

5445 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354.

5446 في (ق): الجحمي.

5447 في (ع): مولا.

5448 في (ع): مطعون.

5449 في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين.

5450 في (د) مكتوب فوق السطر، وفي (ر): "بالظاء المعجمة" مكتوب فوق السطر.

5451 في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

5452 ما بين المعقوفتين سقط من (ع). هو: أَبُو السَّائِبِ عُثْمَانُ بنُ مَظْعُونِ بنِ حَبِيبِ بنِ وَهْبٍ الجُمَحِيُّ، المتوفّى سنة 2 هـ. وهو مِنْ سَادَةِ الْمُهَاجِرِينَ، وَمِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ الْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ فَازُوا بِوَفَاتِهِم فِي حَيَاةِ نَبِيِّهِم، فَصَلَّى عَلَيْهِم، وَكَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ دُفِنَ بِالبَقِيعِ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 300/3-306 (رقم 69)؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 165/3-167 (رقم 1798)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 300/1-301 (رقم 396)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 153/1-160 (رقم 9)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 381/4-382 (رقم 5469)؛ مجمع الزّوائد للهيثمي لابن حجر أيضاً، 302/9-303؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 9/1.

5453 في (د)، و(ر)، و(ع): يحيى والترمذي.

أبي هُريرة فهو متعلّق **[١/٢٠٠ب]** بالمحذوف. (**بِلَفْظِ: فَإِنْ غُمَّ**[5457] **عَلَيْكُمْ**) متعلّق بقوله "رواه البخاريّ". وغمّ الهلال فهو مغموم سبق بيانه. وفي بعض النّسخ "فإن غُمِّيَ" [بضمّ الغين[5458] المعجمة][5459] وكسر الميم المشدّدة وفتح الياء في آخره. هكذا ضَبَطه بَعض العلماء[5460]. "والتّغمية بالْمُعجمة: التغطية[5461] بالفارسية: نيك پُوشانيدن"[5462]. وهو في الأصل غمّم من التّغميم أُبدل الميم[5463] الآخيرة ياءً دفعاً لثقل التّضعيف[5464] كما في تقضّى البازي وتمطّى، فإنّ أَصلهما تقضّض وتمطّط ونظائرهما كثيرة. وأمّا "التّعمية بالمهملة فمعنى الإِخْفاء بالفارسية: پُوشيده كَرْدن"[5465]. "يقال: عمّى معنى البيتِ: أخفاه"[5466] فظهر الفرق بينهما. تدبّر. (**فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَثِينَ**[5467]) أي: أكملوا[5468] عدد أيّام شعبان ثلثين[5469] ثم صُومُوا شهر رمضان، فإنّ بذلك[5470] يزول الشكّ ويتحقّق[5471] يوم الصّوم. فهذا لفظه[5472] غير لفظ[5473] الأوّل، لكن معناه موافق له فيكون من قبيل الشّواهد بالمعنى فقط. وشعبان شهر معروف من الشّهور الاثني عشر سمّي بذلك؛ لأنّهم كانوا يتشعّبون ويتفرّقون[5474] فيه. قال بعض الأكابر: "أفضل الشّهور عندنا شهر رمضان، ثمّ ربيع الأوّل، ثمّ رجب، ثمّ شعبان، ثمّ ذو الحجّة، ثم شوّال، ثمّ ذو القعدة، ثمّ المحرّم على التّرتيب"[5475]. وما بقي فمساوٍ[5476] في الفضل. وربّما يقال لرجب[5477] وشعبان: رجبان تغليباً لرجب على شعبان، وربّما يقال: شعبانان تغليباً لشعبان على رجب، ومن التّغليب لا يلزم المماثلة، فإنّ رجب أفضل من شعبان لكونه من الأشهر الحُرم، وكون شعبان في حريم رمضان لا يَدْفعه

[5454] في (د): فتحتجّ.

[5455] توفّي محمّد بن زياد سنة نيفٍ وعشرين ومائة. انظر لترجمة: التاريخ الكبير للبخاري، 82/1–83 (رقم 222)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 257/7 (رقم 1407)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 217/25–219 (رقم 5222)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 262/5 (رقم 121)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، 144/9–145 (رقم 6143)؛ تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً، ص 845 (رقم 5925).

[5456] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354: رضي الله عنه.

[5457] في البخاري بلفظ: غُبِّيَ، وفي مسلم بلفظ: غُمِّيَ.

[5458] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5459] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش.

[5460] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354.

[5461] انظر: القاموس المحيط، ص 1700.

[5462] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 614/2، 616.

[5463] سقط من (د).

[5464] في (ر): الضعيف.

[5465] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 616/2.

[5466] انظر: القاموس المحيط، ص 1695.

[5467] في (ل): ثلاثين.

[5468] في (د): كملوا.

[5469] في (ل): ثلاثين.

[5470] في (ع): ذلك.

[5471] في (ق): بتحقيق.

[5472] في (د)، و(ر)، و(ع): لفظ، وفي (ل): اللفظ.

[5473] سقط من (د)، و(ر).

[5474] في (ق): يتعرفون.

[5475] المؤلّف نقل عن الشيخ المغربي كلاماً قريباً من هذا المعنى في تفسيره. انظر: روح البيان، 446/8.

[5476] في (د)، و(ر)، و(ع): فمتساوٍ.

[5477] في (ق): رجب.

وذلك مثل العُمرين مع كون الصّديق أفضل من الفاروق [رضي الله تعالى عنهما][5478] بإجماع العلماء. فالتّغليب أمر لَفْظيّ ليس بمبني على المعنى **[٢٠١/١أ]**.

(**وَخَصَّ قَوْمٌ**) من أهل الحديث منهم العِراقيّ[5479] ناظم مقدّمة ابن الصّلاح. (**الْمُتَابَعَةَ**) بالنّصب مفعول "خَصَّ". يقال: "خصّه خصّاً وخُصوصاً وخُصُوصيّةً، وَيُفْتَحُ"[5480]. (**بِمَا حَصَلَ بِاللَّفْظِ**) الباء داخلة على المقصور[5481] عليه كما في قولك: خصّ المال بزيد أي: المتابعة مقصورة على ما حَصل باللفظ لا تتجاوز إلى ما حصل بالمعنى كما أنّ المال مقصور على أن يكون لزيد لا يتجاوز إلى أن يكون لعمرو وغيره بخلاف المتابعة الأولى، فإنّه لا اقتصار فيها على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفى كما سَبق. (**سَوَاءٌ**) [إعرابه قد سبق قريباً][5482]. (**كَانَ**) أي: المتابعة. والتذكير[5483] باعتبار ما حصل على أنّ شريف[5484] المرتضى[5485] قال: "تأنيث المصادر قد لا يلتفت إليه لكونها مؤوّلةً[5486] بالفعل مع أنْ"[5487]. وعكسه ما قال المحقّق التّفتازانيّ[5488]: "إنّ المتكلّم إذا علم أنّ مدلول ما مؤنّث جاز تأنيث الضّمير العائد إليه وإن كان اللفظ مذكّراً"[5489]. (**مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الصّحابيّ**) أي: الصّحابيّ الذي انتهى إليه السّند في صورة التفرّد. (**أَمْ لَا**) أي: أم لا يكون من روايته، فإنّ الجُمل تحذف بعد "لا" كثيراً اختصاراً بخلاف "لم"، و"أم" حرف عطف كـ"أو". (**وَالشَّاهِدَ**) بالنّصب عطف على المتابعة، أي: وخصّ ذلك القوم الشّاهد[5490]. (**بِمَا حَصَلَ بِالْمَعْنَى**) يعني أنّ الشّاهد مقصور على ما كان بالمعنى لا يتجاوز[5491] إلى ما كان باللفظ بخلاف الشّاهد الأوّل، فإنّه عامّ لما حصل باللفظ والمعنى[5492] [كما مضى[5493]][5494]. (**كَذَلِكَ**) أي: سواء كان[5495] من رواية[5496] ذلك الصّحابيّ أَم لا[5497]. والكاف

[5478] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5479] تقدّمت ترجمته.

[5480] انظر: القاموس المحيط، ص 796.

[5481] في (ر): القصور.

[5482] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5483] في (د): التذكر.

[5484] في (د)، و(ر)، و(ع): لفظ، وفي (ل): الشريف.

[5485] هو: السيد الشريف الجرجانيّ الحنفي (أبو الحسن علي بن محمد بن علي)، المتوفّى سنة 816 هـ.

[5486] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، (ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى: مؤلة.

[5487] انظر: المصباح في شرح المفتاح للشريف الجرجانيّ، 489/2. انظر أيضاً: فروق حقّي للمؤلّف، ص 211. نقله فيه عن الشريف الجرجانيّ.

[5488] تقدّمت ترجمته.

[5489] يبدو أنّ التفتازانيّ قاله في حاشيته على الكشاف للزمخشري، وصل فيها إلى سورة الفتح اختصرها من حاشية الطيبي. الكتاب ما زال مخطوطاً. قد تقدّم الكلام عليه. وذلك أنّ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى سنة 1069هـ.) قال في حَاشِيته عَلَى تفسيرِ البَيضَاوِي (عِنَاية القَاضِي وَكِفَاية الرَّاضِي عَلَى تفسيرِ البَيضَاوي)، 20/3 (تفسير سورة آل عمران، الآية: 36): "الضمير "لما في بطنها" وتأنيثه إلخ في الكشاف؛ لأنّ ما في بطنها كان أنثى في علم الله. قال الشارح المحقق: يعني لما علم المتكلم أنّ مدلول ما مؤنث جاز له تأنيث الضمير العائد إليه وان كان اللفظ مذكراً هذا في قوله فلما وضعتها". انظر للتفصيل في ذلك: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزّمخشريّ، 355/1 (تفسير سورة آل عمران، الآية: 36)؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الآلوسي، 216/3 (تفسير سورة آل عمران، الآية: 36).

[5490] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 354.

[5491] في (ق): يتجاور.

[5492] في (د)، و(ر)، و(ع): بالمعنى.

[5493] في (د): سبق.

[5494] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[5495] سقط من (ق).

[5496] في (د): "رواية رواية" بالتّكرار.

بمعنى المثل على أنّه حال من الشّاهد أي: حال كون الشّاهد مثل المتابعة في التّسوية. ومثل لتوغّله في الإبهام كغير لا يتعرّف[5498] بالإضافة[5499] فيجوز أن[5500] يقع حالاً. والحاصل أنّ **[٢٠١/١ب]** الاختلاف بين قوم وقوم في هذا المقام حقيقيّ لا لفظيّ. وذلك لأنّ الأوّلين عمّموا المتابعة إلى ما كان باللفظ وبالمعنى وخَصُّوها بما كان من رواية ذلك الصّحابيّ، والآخرين عكسُوا الأمر فخصّوه[5501] بما كان بالمعنى[5502] وعمّموه[5503] إلى ما كان من رواية ذلك الصّحابيّ وغيره[5504]، فكان كلّ من متابعة الأوّلين وشاهدهم مخالفاً لمتابعة الآخرين و[5505]شاهدهم من حيث[5506] إنّ ما كان عامّاً عنده[5507] الأوّلين كان خاصّاً عند الآخرين، وما كان خاصّاً عندهم كان عَامّاً عِندهُم.

(**وَقَدْ يُطْلَقُ**[5508] **الْمُتَابَعَةُ عَلَى الشَّاهِدِ**) أي: يرسل عبارة المتابعة فيعبّر بها عن الشّاهد. ولفظ المتابعة وإن كان في الأصل مَصْدراً لكنّهم استعملوا[5509] في غير[5510] عُرفهم بمعنى المتابِع بكسر الموحّدة، فكانت[5511] حقيقة عرفيّة دلّ عليه قولهم المتابعات والشّواهد بعطف الشّواهد على المتابَعات بفتح الموحدة. [قال الفناريّ[5512]: "التّسمية في العُرف عين اللفظ [لا المعنى المصدريّ الذي هو تعيين لفظ لمعنى أو ذكر الاسم الموضوع][5513] إطلاقاً[5514] للمصدر على ما يتحقّق به كالدّلالة والبيان على الدّليل وهذا[5515] أمر عُرفيّ لا نزاع في الاصطلاح"[5516] انتهى. فمن][5517] قال[5518]: "فيه مسامحة والمراد المتابع ليلايم المقابلة"[5519]، فقد غفل عمّا ذكرنا وقابل الحقّ بالباطل. (**وَبِالْعَكْسِ**) أي: ويقع الإطلاق بالعكس أيضاً بأن يُرْسل العبارة فيعبّر بالشّاهد عن المتابعة من غير فرق بينهما كما فرّق الأوّلون والآخرون. (**وَالْأَمْرُ فِيهِ**) أي: في

[5497] سقط من (ر)، و(ع).

[5498] في (ق): يتصرف.

[5499] سقط من (د).

[5500] في (د): بالإضافة أن.

[5501] في (د)، و(ر)، و(ع): فخصوها.

[5502] في (د)، و(ر): باللفظ.

[5503] في (د)، و(ر): عمموها.

[5504] في (ر): غيرها. في (د)، و(ر) بعد هذه الكلمة: "وأيضاً أنّ الأوّلين عمّموا الشّاهد إلى ما كان باللفظ وبالمعنى لكن خصوه بما كان من رواية صحابيّ آخر والآخرين عكسُوا الأمر فخصوه بما كان بالمعنى وعمّموا إلى ما كان من رواية ذلك الصحابيّ وغيره...".

[5505] في (ع): كمز

[5506] في (ع): شاهد حيث.

[5507] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): عند.

[5508] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تطلق. وهو هكذا أيضاً في النّسخ المطبوعة للنّزهة، إلّا أنّه في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 441/1: يطلق.

[5509] في (د)، و(ل): استعملوه، وفي (ر): استعملوها.

[5510] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5511] في (ق): فكا.

[5512] في (ط): النفاري، وفي (ل): التفتازاني.

[5513] ما بين المعقوفتين مكتوب في الأصل، وفي (د) بين السطرين، وهو غير موجود في النّسخ الأخرى.

[5514] في (ر): إطلاق.

[5515] سقط من (د).

[5516] لم أجده. انظر قريباً من هذا المعنى: كتاب التعريفات، ص 120.

[5517] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[5518] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

[5519] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 355.

مثل هذا الإطلاق. (**سَهْلٌ**) قال البَيْهقيّ: "السُّهولة من الخامس: نرم شدن و آسان شدن، والنعت سَهْل"[5520] أي[5521]: يسير لا عسير، إذ المقصود[5522] الذي هو التّقوية والتّأييد حاصل بكلّ منهما سواء سمّي مُتابعةً وشاهداً، [وكأنّه إشارة إلى مذهب آخر ثالث هو التّسوية [٢٠٢/١أ] بينهما[5523] فيكون الخلاف أيضاً حقيقيّاً. والحقّ أنّ المذهب الأوّل أصحّ لموافقته[5524] اللغة، فإنّه لا يقال: تابعه إلّا إذا مشى خلفه ومَرَّ به فمضى معه. والسّند إذا لم يَنْته إلى ذلك الصّحابيّ لا يتحقّق معنى المتابعة بحسب الحقيقة. فإطلاق المتابعة على سند يفارق ذلك الصّحابيّ أمر عُرفيّ ناقص؛ لأنّه عند قوم دُون قَوم. وأمّا الشّاهدُ فلا دلالة فيه لغةً على ما دلّ عليه المتابعة فينبغي أن يكون المتابعة أعمّ، فكلّ متابعةٍ شاهدٌ دون العكس. أمّا المقدّمة الأولى فلأنّ في المتابعة معنى الشّهادة التي هي الدّلالة على صحّة الحديث. وأمّا الثّانية فلما فيه من المخالفة لوضع اللغة، والأنسب الأغلب في مثل ذلك الانتقال من أصل لا الارتحال[5525].

[الإِعْتِبَار]

(**وَاعْلَمْ**) الأمر بالعلم إشارة إلى الاعتناء بشأن المعلُوم. ففيه أنّ الاعتبار الآتي مستقلّ بالمعرفة كالمتابعات والشواهد. فَالجَرح الذي سيذكره في حقّ ابن الصّلاح عَين الجرح والإلزام لنفسه من حيث لَا يَشْعر. تدبّر. (**أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ**) والأَسانيد، وتتبّعها تطلّبها. فإنّ التّبع[5526] بالفارسيّة: "از پى فراشدن"[5527]. والمضيّ خلف شيء يلزمه تطلّبه إلى أن يُدْركه. وقوله: اعلم وأنّ من الشّرح والتّتبع منصوب بالنّسبة إليه، ومرفوع بالنّسبة إلى الْمَتن والشّيء الممزوج بآخر في حكم واحد[5528]. ولَمّا كان المتن مندمجاً في ضمن الشّرح كان الحكم للشّرح فوقع الإعراب حَسْبما يَقْتَضِيه. (**مِنَ الْجَوَامِعِ**)[5529] متعلّق بالتتبّع وتَعْيين لمحلّه. والجوامع من الكتب نحو جامع البخاريّ ومُسْلم والتّرمذيّ وغيرهم. قال الإمام السّيوطيّ في أوّل شرحه لصحيح البخاريّ: "سمّاه الجامع؛ لأنّه لم يخصّ بصنفٍ دُون صنف[5530]، ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية [٢٠٢/١ب] والآتية، وغير ذلك من الآداب والرّقائق"[5531] انتهى. فظهر أنّ من قال[5532]: "الجوامع الكتب الّتي جُمع فيها الأحاديث على ترتيب كُتب الفقه كالكتب السّتّة، أو على ترتيب الحروف الهجائيّة كالجامع الصّغير"[5533]. فهو لم يأت بمعنى الكلمة على حقيقته. نعم، قد يُطلَق الجامع على كتاب جُمع فيه بين

[5520] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 339/1.
[5521] سقط من (د).
[5522] في (د)، و(ر): المقص.
[5523] سقط من (ع): سواء سمّي مُتابعةً وشاهداً وكأنّه إشارة إلى مذهب آخر ثالث هو التّسوية بينهما.
[5524] في (د)، و(ع): لموافقة.
[5525] في (ر): الارتحال.
[5526] في (د)، و(ر)، و(ع): التتبع.
[5527] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 795/2.
[5528] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 356.
[5529] قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة، ص 42: "والجامع عندهم: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها: من العقائد، والأحكام، والرّقاق، وآداب الأكل والشرب، والسفر، والمقام، وما يتعلّق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب، والمثالب، وغير ذلك".
[5530] سقط من (ر).
[5531] التوشيح شرح الجامع الصحيح للسّيوطيّ، 43/1.
[5532] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 356.
[5533] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 356.

الصّحيح والحَسن والغريب ولم يشترط فيه الصّحيح فقط. فالصّحيحان وكتاب ابن حزيمة[5534] ونحوها لَيْس فيها غير الصّحاح، فإنّهم اشترطوا فيما جَمَعُوه الصّحاح بخلاف غيرهم من بعض الأئمّة. (**وَالْمَسَانِيدِ**)[5535] جمع مُسْند. والمسند من الحديث خلاف الْمُرْسَل، وهو الذي اتّصل[5536] إسناده إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[5537]. وهو ثلثة[5538] أقسام: المتواتر والمشهور والآحاد، وقد سبق بيان ذلك. والمراد هنا "الكتب التي جُمِع فيها مُسْند كلّ صحابيّ على حدة على اختلاف مراتب الصّحابة وطبقاتهم، وإلزام[5539] نقل جميع مَرْويّاتهم صحيحاً كان أو ضعيفاً"[5540]. وقد يجمع في كتاب واحد بين الأَمْرين بأن يُجعل قسم منه على ترتيب الحروف، وقسم آخر على ترتيب المسانيد كما فعل الجلال السُّيوطي في جامعه الكبير؛ فجعل القَوليّ على ترتيب الحروف والفعليّ على ترتيب المسانيد[5541]. قال ابن الصّلاح: "كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة الّتي هي الصّحيحان، وسُنن أبي داود، وسنن النّسائيّ، وجامع التّرمذيّ، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والرّكون إلى ما يورد فيها مطلقاً، كمُسْند أبي داود الطّيالسيّ، ومُسْند عبد الله بن مُوسى، ومُسْند أحمد بن حنبل، ومُسند إسحق بن راهَوَيْه ومُسند عَبْد[5542] بن حُمَيْد، ومُسْند الدّارميّ، ومُسْند أبي يَعْلَى الْمَوْصِلِيّ، ومُسْند الحَسن بن سُفْيان، ومُسْند البزّار أبي بكر، و[**٢٠٣/١أ**] أشباهها. فهؤلاء عادتهم فيها أَنْ يُخْرِجوا في مسند[5543]][5544] كلّ صحابيّ ما رَوَوْه من حديثه غير متقيّدين بأن يكون حديثاً محتجّاً به، فلهذا تأخّرت مَرْتبتها وإن جلّت لجلالة مُؤلّفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنّفة على الأبواب"[5545] انتهى. من هذا يُعرف وجه تأخير المصنِّف الْمَسانيد عن الجوامع، فإنّ الجوامع مُحْتجّ بها ومؤلّفة على الأبواب، فلها مزيّة على غيرها من كتب الأحاديث التي لَيْست على تلك الهيئة. (**وَالْأَجْزَاءِ**)[5546] جمع جزء. "وجزء الشّيء: ما يتقوّم به جملته، كأجزاء السّفينة، وأجزاء البيت، وأجزاء الجملة من الحساب، وقوله تعالى[5547]: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾[5548] أي: نصيب، وذلك جزء من الشّيء، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾[5549] أي: إناثاً"[5550]. وهي جزء من مطلق العباد، ولا فرق في اللّغة بين البعض

[5534] في (د)، و(ط): خزيمة.

[5535] قال النّوويّ: "وَالثَّانِيَةُ: تَصنِيفُهُ عَلَى الْمَسَانِيدِ فَيَجْمَعُ فِي تَرْجَمَةِ كُلِّ صحَابِيٍّ مَا عِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِهِ صحِيحِهِ وَضَعِيفِهِ" تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ للسّيوطيّ، 599/2.

[5536] في (د) مكتوب فوق الكلمة بين السطرين: "أي: من المبتدإ إلى المنتهى ويقال له المتّصل أيضاً".

[5537] وفي (ع): عليه السّلام.

[5538] في (ل): ثلاثة.

[5539] في (د)، و(ر)، و(ع): والتزام. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357، إلّا أنّه في نسخة: والتزام، وفي نسخة أخرى: والتزم.

[5540] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 356-357.

[5541] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.

[5542] في (د): عبد الله.

[5543] سقط من (د).

[5544] ما بين المعقوفتين بدءً من "وكأنّه إشارة إلى مذهب آخر" حتى هنا سقط من (ل).

[5545] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 35-36.

[5546] قال الكتّاني في الرسالة المستطرفة، ص 86: "والجزء عندهم: تأليف الأحاديث المرويّة عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئيّاً يصنفون فيه مبسوطاً".

[5547] سقط من (د).

[5548] سورة الحجر، الآية: 44.

[5549] سورة الزخرف، الآية: 15.

[5550] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 195.

والجزء. ولذا يُقابَل كلّ منهما بلفظ كلّ، فهما من الألفاظ المترادفة. وقال بعضهم[5551]: الجزء لا يتجزّى والبعض يتجزّى[5552]. وأيضاً جاء في السّلوب ليس بمتبعّض ولا متجزّ[5553]. فذو[5554] الأجزاء باعتبار انحلاله إلى أشياء وكان تركيبه منها متجزّياً، وباعتبار انحلاله إليها مُطلقاً يُسمّى متبعّضاً، فهما إذاً مُتَغايرين[5555] عُرفاً. والمراد بالأجزاء ههنا "ما دُوِّن فيه حديث شخص واحد، و[5556]أحاديث جماعة في مادّة"[5557]. وهي لَمَّا كانت بمَنْزلة الأجزاء المفردة من الكتب [الجامعة المركّبة قيل لها: الأجزاء، فالأجزاء أقلّ حالاً من الكتب][5558]كما قيل للمحلّة بالفارسيّة: كُوىْ[5559]، ثمّ أطلق على القرية كما يقال: كُوىْ وكَنْد [أصله كَنْتْ بالتّاء][5560] بمعنى القرية والبلدة؛ لأنّ القرية بمنزلة محلّة من محلّات البلدة. (**لِذَلِكَ**) "متعلّق بالتّتبّع، أي: لأجل معرفة حال الحديث"[5561] دلّ عليه **[١/٢٠٣ب]** قوله: (**الْحَدِيثِ الَّذِي نَظُنُّ**[5562] **أَنَّه فَرْدٌ**) يعني نظن[5563] المطلّع عليه تفرّد روايه به وظاهره الإطلاق الشّامل للنّسبيّ وغيره[5564]. كذا[5565] قيل[5566]. والظّاهر أنّه أراد الفرد النّسبيّ، وإنّما أَطْلَقه اعتماداً على ما قيّده به فيما سبق. وقد مرّ الاعتذار عن تخصيص الفرد النّسبيّ بالذّكر. (**لِيُعْلَمَ هَلْ لَهُ مُتَابِعٌ أَمْ لَا**) "وكذا هل له شاهد أم لا؟"[5567] وإنّما طوي ذكره اعتماداً على شهرته، فإنّ الاعتبار إنّما يجري في المتابعات والشّواهد جميعاً. وقول بعضهم[5568] "في قوله "هل له": أي: لروايه"[5569] بحذف المضاف، إنّما هو باعتبار ما سبق من قول المصنِّف فهو المتابِع بكسر[5570] الموحّدة، وإلّا فلا مناقشة في أن يكون الحديث متابِعاً أيضاً. وقد مضى البيان المشبع في ذلك. فَارْجع. (**هُوَ الْاِعْتِبَارُ**) لأنّ المتتبّع يَعْبر بِتَتبّعه وتَفْتيشه[5571] من الجهل إلى العلم، ويجوز من المتابعات والشّواهد الدوالّ إلى صحّة الأحاديث المدلُول بها عليها، فيعلم أنّها لَيْست من قبيل التفرّد المطلق. واعلم أنّ المصنِّف أَصَاب في إيراده[5572] من[5573] الفصل[5574] ليوافق ما قبله من قوله هو المتابع هو الشاهد، لكن في إيراد "اِعْلَمْ"

[5551] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 280.
[5552] في (د): يتجزّى.
[5553] في (د)، و(ر)، و(ع): بمتجزّ.
[5554] في (ع): فذوا.
[5555] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): متغايران.
[5556] في (د)، و(ر)، و(ع): أو. وهو هكذا أيضاً شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري.
[5557] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5558] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
[5559] في (ق): كوبى.
[5560] ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق) مكتوب بين السطرين. وهو غير موجود في النّسخ الأخرى.
[5561] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5562] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى، وفي جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة أيضاً: يُظَنُّ.
[5563] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، وفي النّسخ الأخرى: يظن.
[5564] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5565] في (ق): كذا.
[5566] القائل به الملّا علي القاري.
[5567] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5568] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5569] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 357.
[5570] في (د): بالكسر.
[5571] في (ع): وتفتّشه.
[5572] في (د)، و(ر)، و(ع): إيراد.
[5573] في (د)، و(ر): ضمير، وفي (ع): هو.

في عُنْوان الكلام نوع فصل له وإن كان مصدّراً بالواو الجامعة. وعلى كلّ حال ففيه الإلزام السّابق والوقوع في عين ما اعترض به على الغير. ثمّ اعلم أنّ "الواو لا تقع في أوّل الكلام، وما يذكر أهل اللغة أنّ الواو قد تكون للابتداء والاستيناف، فمرادهم أن يُبتدأ كلام بعد تقدّم جملة مفيدة من غير أن يكون[5575] الجملة الثّانية يُشارِك[5576] الأولى. فأمّا ابتداء الكلام من غير أن يتقدّمه شيء فغير موجود ولا جائز"[5577] ذكره صاحب البدايع[5578] في كتاب الأَيْمان. وقال أهل التّفسير في قوله تعالى [١/٢٠٤أ] ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[5579]: "أنّه كلام [مُبْتدأ أي[5580]:][5581] مستأنف لا محلّ له من الإعراب، ولا يلزم أن يكون الواو عاطفة البتّة"[5582]؛ لأنّ النّحويّين نصّوا على أنّ الواو قد يكون[5583] للاستيناف بدليل أنّ الشّعراء يأتون بها في أوائل أشعارهم من غير تقدّم شيء يكون ما بعدها معطوفاً عليه ويسمّون واو الاستيناف. ومن ذهب إلى أنّ الواو تكون عاطفة البتّة قدّر أنّ الشّاعر عطف كلامه على شيء مَنْويّ في نفسه، ولكنّ الأوّل أشهر القولين. فانظر ماذا ترى فإنّ عطف اللفظ على المنويّ في الضّمير يتعجّب منه الوري على أن وُقوعها في أوائل أشعار البلغاء ممّا يقال لقائله: لَغَا[5584].

(**وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ**) مبتدأ خبره قوله "قد يُوهم" إلخ[5585] أي: قوله في مقدّمته النّوع الخامس عشر. (**مَعْرِفَةُ الْإِعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ**)[5586] ثمّ قال: "هذه أمور يتداوَلُونها في نظرهم[5587] في حال الحديث هل تفرّد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا؟"[5588] انتهى. قوله والمتابعات بفتح الموحّدة جمع متابعة. والكسر[5589] كما وُهم خطأ[5590]. تفطّن. (**قَدْ يُوهِمُ**) الإيهام: الإيقاع في "القوّة والوهميّة الحاكمة على القوى الجِسمانيّة كلّها المستخدمة إيّاها استخدامَ العقل القوي العقليّة بأَسْرِها"[5591]. والإتيان بـ"قد" يشير إلى أنّه لا إيهام عند التأمّل[5592]، فإنّ قد الداخلة على المضارع تفيد التّقليل[5593] إن أُريد به الاستقبال والتّحقيق، كما إذا دخلت على الماضي إن أريد به الحال، وفي التّنزيل ﴿قَدْ نَرَى

[5574] في (ع): للفصل.
[5575] في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تكون.
[5576] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تشارك. وهو هكذا أيضاً في بدائع الصنائع.
[5577] انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاسانيّ، 24/3.
[5578] في (د)، و(ر): البدائع. هو صاحب كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانيّ الحنفيّ، المتوفّى سنة 587 هـ.
[5579] سورة آل عمران، الآية: 48.
[5580] في (ق): إلى.
[5581] سقط من (ر).
[5582] انظر: روح البيان للمؤلف، 38/2؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي، 264/3-265.
[5583] في (ر): تكون.
[5584] في (د)، و(ر)، و(ع): إنّه لغا.
[5585] في (د)، و(ر): إلخ.
[5586] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 82.
[5587] في (د): نطرهم.
[5588] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 82.
[5589] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 358.
[5590] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 358.
[5591] انظر: كتاب التعريفات، ص 362.
[5592] في (ع): القائل.
[5593] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 657؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 482.

تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[5594] وقد يعلم الله المعوّقين لكن القلّة بحسب الإضافة لا تنافي الكثرة في نفسه[5595] على أنّها قد يُسْتعار[5596] فيستعمل[5597] للتّحقيق أيضاً. فعبارة[5598] المصنِّف تحتمل احتمالين وإن كان **[١/٢٠٤ب]** احتمال القليل[5599] أظهر بحسب المقام. (**أَنَّ الْإِعْتِبَارَ قَسِيمٌ لَهُمَا**) أي: للمتابعات والشّواهد من حيث إنّ العطف يقتضي[5600] المغايرة[5601] بين المعطوف والمعطوف عليه، وإضافة المعرفة إلى كلّ منها[5602] تستلزم الاستقلال المنافي للاتّباع. فكان حقّ العبارة أن يقول: النّوع الخامس عشر اتّباع[5603] اعتبار المتابعات والشّواهد[5604]. "وقسيم الشّيء: ما كان مقابلاً للشّيء ومُندرجاً معه تحت شيء آخر، كالاسم المقابل للفعل الْمُندرج معه تحت الكلمة التي هي أعمّ منهما"[5605]. وكالإنسان المقابل للفرس المندرج معه تحت الحيوان الأعمّ. ونظائر ذلك لا تحصى كثرة. (**وَلَيْسَ**) الأمر. (**كَذَلِكَ**) في الواقع. أي: مثل ذلك المذكور من كون الاعتبار قسيماً لهما لعدم اندراج الثلثة[5606] تحت شيء أعمّ يشملها. وذلك أنّ التّقسيم إمّا حقيقيّ وهو ضمّ قيود[5607] متباينة في الخلوّ والاجتماع إلى المقسم[5608] الكلّي ليَحصل بانضام كلّ قيد قسم جزئيّ على حِدة كما يقال: الحيوان؛ إمّا حيوان ناطق كالإنسان، وإمّا حيوان مُفترس كالأسد، وإمّا حيوان صاهل كالفرس إلى غير ذلك. فكلّ من النّاطق والمفترس والصّاهل قيود متباينة يحصل بانضمام كلّ منها إلى الحيوان نوع من الأنواع الحقيقيّة وإمّا اعتباري وهو ضمّ قيود متخالفة مُتَغايرة إلى المقسم كما يقال: هذا الإنسان[5609]، إما ضاحك أو كاتب بالإمكان والقوّة؛ لأنّ التّغاير الواقع بين الضّاحك والكاتب لا يجعل الإنسان قسمين حقيقةً لعدم التّباين الكلّيّ بينهما. ولذا جاز اجتماعهما فيه بخلاف النّطق والافتراس مثلاً. وليس الاعتبار والمتابعات **[١/٢٠٥أ]** والشّواهد ممّا يجري فيها[5610] شيء من هذين القسمَيْن[5611] يعني لا تدخل تحت أمر واحد لا[5612] بالقيود[5613] المتباينة لتكون أقساماً حقيقيّةً، ولا بالقيود المتغايرة ليكون[5614] أقساماً اعتباريّةً. فكيف القول بقسمية[5615] الاعتبار لهما[5616]؟ (**بَلْ هُوَ**) إضراب عن الأوّل لكونه غلطاً أي:

[5594] سورة البقرة، الآية: 144.
[5595] في (ق): نفسها.
[5596] في (د)، و(ر): تستعار.
[5597] في (د)، و(ر)، و(ل): فتستعمل، وفي (ع): تستعمل.
[5598] في (د): فعباره، وفي (ق): فبعبارة.
[5599] في (د)، و(ر)، و(ع): التّقليل.
[5600] في (ع): تقتضي.
[5601] في (د): المعايرة.
[5602] في (د)، و(ط)، و(ل): منهما.
[5603] سقط من في (د)، و(ر)، و(ع).
[5604] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 358.
[5605] انظر: كتاب التعريفات، ص 256.
[5606] في (ل): الثلاثة.
[5607] هو في الأصل مكتوب فوق السطر، وهو في (ق): قيوده.
[5608] في (ر): القسم.
[5609] سقط من (د).
[5610] في (ط): فها.
[5611] في (د)، و(ر): التقسيمين.
[5612] سقط من (د).
[5613] في (ق): مكتوب في الهامش.
[5614] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): لتكون.

بل الاعتبار[5617]. (**هَيْئَةُ التَّوَصُّلِ إِلَيْهَا**[5618]) أي:ك كيفيّة التوسّل إلى المتابعات والشّواهد. فلا يكون قسيما لهما[5619] البتّة. والهيئة في الأصل: كَيفيّة وَضْع أعضاء الصّورة بَعضها من بَعض التي يُدركها[5620] ظاهر الحِسّ[5621]. والفرق بين التّوصّل والتّوسّل أنّ الأوّل أعمّ؛ لأنّ التّوصّل إلى الشيء قد يكون برغبة وبدونها. والتّوسّل متضمّن لمعنى الرّغبة فلا يكون بدونها، وكلّ منهما يُعدِّي بـ"إِلَى". قال البَيْهقيّ: "التَّوَسُّلُ: نزديكى جُسْتن. والتَّوَصُّلُ: بحيله[5622] فاچزى رسيدن"[5623]. فظهر الفرق بينهما من وَجه آخر، يقال: توصّل إلى الشّيء عمل عملاً تقرّب به إليه. قال بعضهم[5624]: "ما قاله ابن الصّلاح صحيح؛ لأنّه[5625] هيئة التّوصّل إلى الشّيء غير الشّيء"[5626] انتهى. فيكون[5627] في معنى العلّة[5628]. "وعلّة الشّيء: ما يتوقّف عليه ذلك الشيء"[5629]. ولا شكّ أنّ الموقوف عليه غير الموقوف. أقول: يكفي إلزاماً للمصنِّف أنّه غاير بين المتابع والشّاهد والاعتبار حيث عرّف كلّاً منها[5630] بما يغاير تعريف الآخر لا سيّما جعل في جانب الحكم ضمير الفَصل الْمُشْعِر بأنّ معنى أحدها لا يتجاوز إلى الآخر وهو غير المباينة، ولكن لا ينافي المباينة الجزئيّة في الحدود الاعتباريّة والماهيّات الغير **[١/٢٠٥ب]** الحقيقيّة[5631] اجتماع الْمَحدودَيْن في أمر واحد كاجتماع معنيي[5632] الضّاحك والكاتب في الإنسان مع المغايرة الواقعة بينهما في المفهوم وهو مراد ابن الصّلاح. فإنّه أراد أنّ هذه وإن كانت أموراً متغايرةً مفهومات متخالفة مُسْتقلّة في تعلّق المعرفة بكلّ[5633] منها على حِدة فقد يتقدّم أحدها الآخر لكونه في معنى العلّة له كالاعتبار، ولا يُوجب ذلك القسيميّة التي يدّعيها المصنِّف فإنّها[5634] تكون بين المتبايِنَيْن تبايناً كلّيّاً. ولهذا السرّ قدّم ابن الصّلاح معرفة الاعتبار على مَعْرِفة ما عداه[5635]، فلا إيهام في عبارته أصلاً. بل هي عبارة محكمة كالصّخرة فيا عجباً من المصنِّف حيث حَفر[5636] حَفراً [لأخيه][5637] فوقع فيه.

[5615] في (د)، و(ر)، و(ع): بقسيميّة.

[5616] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 358.

[5617] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 358.

[5618] في (د)، و(ر)، و(ع): إِلَيْهِمَا. هو هكذا أيضاً في النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[5619] سقط من (د).

[5620] في (ق)، و(ط): يدرك، وفي (ل): يدركه. هو في متن الأصل: يدرك، لكنّه صحّح في الهامش: يدركها.

[5621] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 850.

[5622] هو في تاج المصادر: بحيلت.

[5623] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 816/2.

[5624] القائل به هو قاسم بن قطلوبغا، تلميذ ابن حجر. انظر: القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 71.

[5625] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): لأنّ. وهو هكذا أيضاً في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر.

[5626] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 71. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 358، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 443/1-444.

[5627] في (د)، و(ع): فتكون.

[5628] في (ع): القلة.

[5629] انظر: كتاب التعريفات، ص 232.

[5630] في (د)، (ر)، و(ل): منهما.

[5631] في (د): الحقيقة.

[5632] في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): معنى.

[5633] في (ق): في كل.

[5634] في (ق): فإنه.

[5635] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 82.

[5636] في (ق): حفرا.

(**وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَقبُولِ**) وهي أَرْبعة: الصّحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره كما صرّح به نفسه في أوّل تقسيم المقبول. والجميع بمعنى المجموع كالمديد بمعنى الممدود. وهذا الشيء مجموع أي: جُمع من ههنا وههنا. (**يَحْصُلُ**)[5638] من الباب الأوّل. وحصل حُصُولاً وُجد وثبت. وهو من الأفعال العامّة المتناولة لجميع الأفعال المخصوصة[5639] يعني أنّ معناه ومعنى ما في معناه يتحقّق في ضمن[5640] جميع الأفعال الخاصّة كالضّرب والذّهاب والقيام ونحوها[5641]. (**فَائِدَةُ**[5642] **تَقْسِيمِهِ**) قد مرّ معنى الفائدة[5643] وما في لفظها من جواز الرّسم بالهمزة وبالياء المثنّاة التّحتيّة. أي: فائدة[5644] تقسيم ما تقدّم. وفيه أنّ ما تقدّم عبارة عن الأقسام، والتّقسيم يتعلّق بالمقبول لا بأقسامه، ولو أُعيد الضّمير إلى المقبول بقي الموصول بلا عَائِدٍ إلّا أن يقال: المراد من تقسيم الأقسام تقسيم المقبول إليها. وفيه تكلّف. (**بِاعْتِبَارِ مَرَاتِبِهِ**) متعلّق بالحُصول. والضّمير إلى ما تقدّم أيضاً لكن من غير تكلّف؛ لأنّ للأقسام مراتب **[٢٠٦/١أ]** مختلفة في الحقيقة. والمرتبة بمعنى المنزلة العليّة[5645] من رتَب إذا انتصب قائماً. والاعتبار صفة المعتبِر وهو العقل عند العقل. والأمور الاعتباريّة هي التي لا وُجُود لها إلّا في العقل، فهي في مقابلة[5646] الأمور الحقيقيّة التي لها وجود في [العقل وفي الخارج. قالوا: لولا الاعتبارات لبطلت الحقايق[5647] دلّ على أنّ الاعتبار[5648]][5649] العقليّ يَجْتمع هو والحقايق[5650]. فالعقل إذا اعتبرها حَصلت مراتب[5651] مختلفة مفيدة. (**عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ**) ظرف للحصول. و"عند" موضوع للقرب والحُضور[5652]. وعارضه أَخَذ عُرضاً وجانِباً غير عُرْضِه[5653] وجانبه. يعني إذا وقع التّعارض بين حديثين صحيح لذاته ولغيره قدّم ما هو لذاته على ما هو لغيره[5654]، وكذا الحسن لذاته ولغيره[5655] فيقدّم ما هو أعلى مرتبة على ما هو دونه[5656].

[5637] هو غير موجود في (د)، و(ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه موجود في (د)، و(ر)، و(ع).

[5638] في (ل): تحصل. وهو هكذا أيضاً في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[5639] في (د): المخصوصيّة.

[5640] سقط من (د).

[5641] سقط من (ر).

[5642] في (د): فايدة.

[5643] في (د): الفايدة.

[5644] في (د): فايدة.

[5645] انظر: القاموس المحيط، ص 113.

[5646] في (ق): المقابلة.

[5647] في (ر)، و(ق): الحقائق.

[5648] في (ع): الامتياز.

[5649] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[5650] في (د)، و(ر): والحقائق.

[5651] في (د)، و(ر)، و(ع): لها مراتب.

[5652] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 590.

[5653] في (د): عرصه.

[5654] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 71. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 359، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 444/1.

[5655] في (د): ولغير.

[5656] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 359.

فالأعلى هو الصّحيح لذاته، ثمّ لغيره، ثمّ الحَسن لذاته، والأدنى هو الحسن لغيره. (**وَاللهُ**) المحيط بالأزليّات والأبديّات. (**أَعْلَمُ**) له علم بالغ لجميع[5657] الكلّيّات والجزئيّات.

[الْمُحْكَمُ]

(**ثُمَّ الْمَقْبُولُ**) ثمّ حرف عطف يقتضي تأخّر ما بعده عمّا قبله؛ إمّا تأخّراً[5658] بالذّات والزّمان نحو الأب ثمّ الابن؛ أو بالمرتبة نحو الأمير ثمّ الوزير؛ أو بالوضع[5659] والنّسبة كقولك للخارج من الشّام المدينة ثمّ بدر ثم مكّة، وللخارج من مكة بدر ثمّ المدينة ثمّ الشّام؛ أو بالنّظام الصّناعيّ نحو الأساس ثمّ البنا[5660] وتعلّم حروف الهجاء ثمّ الخطّ. وثمّ ههنا تفيد التأخّر بالمرتبة، وذلك أنّ المقبول في التّقسيم الأوّل كلّه معمول به بخلافه في التّقسيم الثّاني، وما يشتمل [على غير][5661] معمول به متأخّر في الدّرجة عمّا ليس كذلك لفضل المعمول على غيره. وقد يكون ثمّ للتّراخي الرّتبيّ بطريق[5662] الاستعارة من التّراخي الزّمانيّ من حيث إنّ **[١/٢٠٦ب]** لكلّ[5663] واحد منهما بَعيد عن صاحبه[5664] فيعبّر عن المشبّه [بما وُضع للمشبّه][5665] به. والمراد بالتّراخي في الرّتبة أن يكون مَدْخول ثمّ أَعْلى مرتبةً بالنّسبة إلى ما قبله نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[5666] بعد قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[5667] فهو في الآية للتّعظيم أي: لتفاوت ما بين الخلقين، وفضّل خلق السماء على خلق الأرض، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[5668] بعد قوله تعالى ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[5669] الآية لفضل الإيمان على غيره من الأعمال، ولذا قال تعالى ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾[5670] حيث وصف النّبيّين[5671] بالإسلام مع أنّه أوّل الدّرجات. (**يَنْقَسِمُ أَيْضاً**) أي: كما انقسم أوّلاً إلى أَربعة أقسام. (**إِلَى مَعْمُولٍ بِهِ وَغَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ**) وإن لم[5672] يكن الغير المعمُول[5673] به[5674] مَرْدوداً[5675]؛ لأنّ[5676] المقبول لا ينقسم إلى مقبول ومَرْدود كما لا ينقسم المباح إلى حلال وحرام، بل إلى طيّب وغير طيّب وهو ما

[5657] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): بجميع.

[5658] في (ق): تأخر. في مفردات ألفاظ القرآن: تأخيراً.

[5659] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 176.

[5660] هو هكذا هنا في الأصل، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النذسخ الأخرى: البناء.

[5661] في (د) مكتوب بين السطرين.

[5662] في (د): طريق.

[5663] في (د)، و(ر)، و(ع): كلّ.

[5664] في (د): صاحبة.

[5665] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[5666] سورة البقرة، الآية: 29.

[5667] سورة البقرة، الآية: 29.

[5668] سورة البلد، الآية: 17.

[5669] سورة البلد، الآية: 13.

[5670] سورة المائدة، الآية: 44.

[5671] سقط من (د).

[5672] سقط من (د).

[5673] في (ق): معمول.

[5674] سقط من (ق).

[5675] في (ق): مردود.

[5676] في (ق): إلّا أنّ.

لا[5677] يَسْتلذّه الإنسان. (**لِأَنَّهُ**) أي: الخبر المقبول إشارة إلى وجه حصر الانقسام في معمول به وغير معمول به. وقد سبق "الحصر: عبارة عن إيراد الشّيء على عدد معيّن"[5678]، يكون عقليّاً دائراً بين النّفي والإثبات، واستقرائيّاً لا يوجد له قسم آخر، ووقوعيّاً كحصر الكلمة على ثلاثة[5679] أقسام، وجعليّاً كحَصْر الرّسالة على مقدّمة وثلث[5680] مقالات وخاتمة مثلاً[5681]. والحصر في هذا المقام يُشْبه الأوّل. تدبّر. (**إِنْ سَلِمَ**) بَرِئ ونجا وتعرّى. ومنه السُّلَّم كسُكّر لما[5682] يتوصّل به إلى الأمكنة العالية فيُرجى به السّلامة من الآفات والعوارض[5683]. (**مِنَ الْمُعَارَضَةِ**) "أي: من معارضة حديث آخر يُعارضه ويناقضُه [١/٢٠٧أ] في المعنى، فقوله"[5684]: (**أَيْ لَمْ يَأْتِ خَبَرٌ يُضَادُّهُ**) تفسيرٌ لحاصل المعنى: فلا يرد "أنّ المعارضة مصدرٌ، والخبر الذي يُضادّه اسمُ فاعل ولا حامل[5685] على هذا الاستعمال مع تيسّر استعمال الحقيقة"[5686]. وذلك أنّ التّفسير بالحاصل والمآل مستفيض بين الْمُصنّفين فلا غبار عليه أصلاً. "والإتيان: المجيء بسهولة فهو أخصّ من المجيء"[5687]. والمراد بالمجيء في مثل هذا المقام التفرّد والتحقّق والوصول كما في قوله تعالى ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[5688] ونظائره. (**فَهُوَ الْمُحْكَمُ**) أي: فذلك[5689] المقبول السّالم هو المحكم[5690] الذي لا يتوقّف في العمل به إذ لا شبهة فيه. فالمحكم من الآية والحديث "ما أُحكم المراد به عن التّبديل والتّغيير، أي: التّخصيص والتّأويل والنّسخ، مأخوذ[5691] من قولهم: بناءٌ محكمٌ، أي: مُتقَنٌ مأمونٌ من الانتقاض"[5692]. (**وَأَمْثِلَتُهُ كَثِيرَةٌ**[5693]) ففي الآية نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5694]، فإنّه لا يعرض فيه شُبْهة لا من حيث اللفظ؛ لأنّ النّظم مُتَواتر[5695] [و[5696]لا من حيث اللفظ؛ لأنّ النّظم متواتر][5697] ولا من حيث المعنى وإلّا[5698] يلزم النّقص على الله وهو الجهل. تعالى الله العليم[5699]

[5677] سقط من (د)، و(ع).

[5678] انظر: كتاب التعريفات، ص 153.

[5679] في (ل): ثلاثة.

[5680] في (ل): وثلاث.

[5681] انظر لأقسام الحصر مفصلاً: كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، ص 153.

[5682] في (ق): لا.

[5683] في (ق): العوارص.

[5684] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 359.

[5685] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري: حاصل. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا كما في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، وفي اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر.

[5686] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 72. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 360، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 446/1.

[5687] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 212؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 217/1.

[5688] سورة النّساء، الآية: 174.

[5689] في (د): فدلك.

[5690] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 360.

[5691] في (ق): مأخود.

[5692] انظر: كتاب التعريفات، ص 288.

[5693] في (ق): كثرة. وهو خطأ، والصحيح ما أثبت هنا، وفي النّسخ الأخرى.

[5694] سورة الأنفال، الآية: 75؛ سورة التوبة، الآية: 115؛ سورة العنكبوت، الآية: 62؛ سورة المجادلة، الآية: 7. والآية في سورة البقرة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ الآية: 231.

[5695] في (ق): متواتره.

[5696] سقط من (ق).

[5697] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل).

عن ذلك. وقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[5700]، فإنّ المراد هي العبادة الظّاهرة من غير تأويل. وأمّا تَفْسيرها بالمعرفة فإشارةٌ إلى أنّ المعرفة المقبولة هي ما حَصَلت من طريق العبادة الشرعيّة، وقوله تعالى[5701] ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾[5702] وغير ذلك. وقد سمّى الله[5703] القرآن هدًى[5704] لما فيه من المحكمات التي لا يَدْخلها الاحتمال، ولا يُفهم منها إلّا الظّواهر بأوّل وَهْلة وفي الحديث[5705] نحو الأَخْبار المتعلّقة بالأركان الخمسة وغيرها من الفروع التي لا يريب[5706] العاقل في أنّ المراد ظواهرها بخلاف نحو **[١/٢٠٧ب]** قوله عليه الصّلوة[5707] والسّلم[5708]: "إن الله خلق آدم على صُورَته"[5709]، فإنّ المراد بالصّورة فيه هي الصّورة الحقيقيّة[5710] المتعلّقة بالصّفات الإلهيّة لا الصُّورة الحسيّة التي ذهب إليها المجسّمة والمشبّهة. وقوله "لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رَبُّ العزّة قَدَمَهُ"[5711]، فإنّ المراد بالقدَم فيه هي قدم الإنسان الكامل أضيفت إليه تعالى تعظيماً كبيت الله[5712] وهي مرتبة طبيعيّة[5713]، فإنّها تطرح في النّار في صورة خلق من الخلايق[5714]. وقوله "لا[5715] تسبّوا الرّيح فإنّها من نفَس الرّحمن"[5716] و"أجد[5717] نفس ربّكم من قبيل[5718] اليمن"[5719]، فإنّ النّفس فيه من التّنفيس[5720]، ففي الرّيح الطيّبة لا سيّما الصّباء[5721] في السّحر الأعلى

[5698] في (ق): لا.

[5699] سقط من (ر). وهو في (ل): العظيم.

[5700] سورة الذاريات، الآية: 56.

[5701] سقط من (د).

[5702] سورة البقرة، الآية: 179.

[5703] في (ر)، وفي (ل): الله تعالى.

[5704] الآيات التي سمّى الله فيها القرآن هدًى كثيرة، منها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ سورة البقرة، الآية: 2.

[5705] في (ر) مكتوب بين السطرين فوق الكلمة: عطف على قوله في الآية.

[5706] في (د)، و(ر)، و(ع): يستريب.

[5707] سقط من (ر). وهو في (ل): الصلاة.

[5708] وفي (ط)، و(ل): السلام، وفي (ع): عليه السلام.

[5709] الحديث عن أبي هريرة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: "إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته" أحمد، المسند، 244/2. وعنه أيضاً قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "خلق الله تعالى آدم على صورته، طوله ستون ذراعا..." إلخ. البخاري، "الأنبياء"، 1، (رقم الحديث: 3326)؛ "الاستئذان"، 1، (رقم الحديث: 6227)؛ مسلم، "الجنّة"، 28، (رقم الحديث: 2841)؛ أحمد، المسند، 134/3.

[5710] في (ق): الحقيقة.

[5711] البخاري، "التفسير"، 1، (رقم الحديث: 4849، 4850)؛ "التوحيد"، 25، (رقم الحديث: 7449)؛ مسلم، "الجنة"، 37، 38، (رقم الحديث: 2848).

[5712] سقط من (ر).

[5713] في (ر): طبيعته.

[5714] في (د)، و(ر)، و(ق): الخلائق.

[5715] في (د)، و(ر)، و(ع): ولا.

[5716] النسائي، السنن الكبرى 242/9-243، 243، (رقم الحديث: 10705، 10706)؛ عمل اليوم والليلة، ص 521، (رقم الحديث: 935، 936)؛ الحاكم، المستدرك، 272/2؛ والبيهقي، الأسماء والصفات، 210/2. كلهم رووه بإسناد صحيح؛ قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: على شرط البخاري".

[5717] وفي (ع): أحد.

[5718] في (ر)، و(ط): قبل. وهو الصحيح كما في المراجع الحديثيّة.

[5719] الحديث روي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "ألا إنَّ الإيمان يمان والحكمة يمانية، وأجد نَفَسَ ربكم من قبل اليمن". رواه أحمد في المسند، 541/2 واللفظ له، والطبراني في المعجم الأوسط، 57/5، (رقم الحديث: 4661)، وفي مسند الشّاميّين، 149/2، (رقم الحديث: 1083)؛ من طريق حريز بن عثمان، عن شبيب أبي روح. وشبيب؛ ذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه شيئاً، ووثقه الهيثمي في مجمع الزوائد، والحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب، وفي تهذيب التهذيب عن أبي عبيد الآجري عن أبي داود: "شيوخ حريز كلّهم ثقات"، وشبيب من شيوخه، لكن للشيخ الألبانيّ في السلسلة الضعيفة (217/3) تحفّظاً على شبيبٍ هذا، وحكم على زيادة "وأجد نَفَس ربكم من قبل اليمن" بالنّكارة أو الشّذوذ. قلت: لكن

تفريج[5722] الكرب عن المحزون [أيّ محزون][5723] كان، وبالأنصار الذين هم من أهل اليمن نفّس الله تعالى عن نبيّه صلّى الله عليه وسلّم[5724] ما كان أكربه من المكذّبين له والأعداء، فإنّ الله يتعالى[5725] عن النّفس الذي هو الهواء الخارج من الجسم المتنفّس، ونظائر ما ذكر من المؤلات[5726] كثيرة كالمحكمات. فعليك بالاعتبار إن كنتَ من أُولي الألباب، وإيّاك أن تأتي البيت من غير الباب.

(**وَإِنْ عُورِضَ**) "أي: ناقضه في المعنى حديث آخر"[5727] بحيث لم يأتلف مدلولاهما بل اختلفا. (**فَلَا يَخْلُو**) "الحال من أحد الشيئَيْن"[5728]. (**إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَارِضَة**[5729]) "بكسر الرّاء، وهو الحديث الآخر"[5730]. (**مَقْبُولاً مِثْلَهُ**) أي: مقبولاً قبولاً مثل قبوله بأن يكون صحيحاً لذاته أو لغيره، أو حسناً لذاته أو لغيره. فإنّ هذه الأقسام الأربعة كلّها مقبولة معمول بها كما سبق. والمراد المماثلة في أصل القبول لا المماثلة في الرّتبة من حيث ضبط الرّاوييْن وإتقانهما بدليل مُقابليته[5731] بالمردود **[٢٠٨/١أ]**، وهو قول المصنِّف في تقريره: "المراد أصل القبول لا التّساوي فيه حتى يكون القويّ ناسخاً للأقوى، بل الحسن يكون ناسخاً للصّحيح لوجود أصل القبول"[5732] انتهى. ومراده أن تاريخ النّاسخ القويّ أو الحَسن إذا كان متأخّراً يَنْسخ[5733] المتقدّم الأقوى أو الصّحيح. وإذا لم يثبت التّاريخ ولم يعلم المتأخّر من المتقدّم فيُفْزَعُ[5734] حينئذ إلى التّرجيح بكثرة الرّواة أو بصفاتهم من الضّبط والإتقان وقوّة الصّدق وكمال التّوثيق أو بنحو ذلك من الوجوه الكثيرة التي عدّها أهل الحديث في تصانيفهم، وبه يندفع ما اعترض على تقرير[5735] المصنِّف: "من أنّ في[5736] هذا مخالفة لما تقدّم من قوله "يَحْصل" فائدة[5737] تقسيمه"[5738] إلخ[5739]. فإنّ ذلك إنّما هو في غير صُورة النّسخ فلا يدافع[5740]

للحديث شاهدان من حديث سلمة بن نفيل، ومن حديث أبي بن كعب موقوفاً عليه، ولذلك قال الحافظ العسقلاني في تخريج الكشاف، ص 189: "رواه الطبراني في الأوسط وفي مسند الشاميين من طريق حريز عن عثمان عن شبيب أبي روح عن أبي هريرة به، في حديث أوّله: "الإيمان يمان"، ولا بأس بإسناده، وله شاهد من حديث سلمة بن نفيل السكوني في مسند البزار، والطبراني في الكبير، والبيهقي في الأسماء، وفي إسناده إبراهيم بن سليمان الأفطس، قال البزار: إنه غير مشهور".

[5720] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 818؛ القاموس المحيط، ص 745.

[5721] في (د)، و(ر)، و(ل): الصبا، وفي (ق): الصباو.

[5722] في (ق): تفريح.

[5723] ما بين المعقوفتين سقط من (ط)، و(ل).

[5724] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5725] في (ع): تعالى.

[5726] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ. يبدو أنّه: المؤوّلات.

[5727] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 360.

[5728] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 360.

[5729] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ع)، و(ل): مُعَارِضُهُ. وهو الصحيح كما في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[5730] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 360.

[5731] في (ق): مقابلية، وفي (د)، (ر)، وفي النّسخ الأخرى: مقابلته، وهو الصحيح كما أثبت في هذه النّسخ.

[5732] نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 72. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 361، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 448/1.

[5733] في (د)، و(ر)، و(ع): فإنّه ينسخ.

[5734] في (د)، و(ر)، و(ع): فيُفْزَع، وفي (ط): ينفزع، وفي (ل): يتفرع.

[5735] في (ق): تقدير.

[5736] سقط من (د).

[5737] في (د): فايدة.

[5738] نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا في القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 72. نقل كلام ابن قطلوبغا الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 361، والمناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 449/1.

بين كلاميه، وما[5741] اعترض أيضاً من أنّ التّقسيم غير حاصر؛ لأنّه جاز أن يكون مُعارِضه دُونَه في القبول ولَيْس بمردود، فإنّه من الذُّهول عن معنى المماثلة، فإنّ المعارِض وإن كان دُونه في القَبُول إلّا أنّه مثله في أصل القبول فيدخل ما دُونه فيما هو مثله من غير حاجة إلى جعله قسماً برأسه[5742]. (**أَوْ مَرْدُوداً**)[5743] بأن يكون راويه متّهماً بسوء العقيدة أو متعمّداً للكذب أو نحو ذلك. فإنّ ردّ الحديث تابع لردّ[5744] راويه كما أنّ قبوله تابع لقبوله: (**فَالثَّانِي**)[5745] وهو القسم المردود[5746]. (**لَا أَثَرَ لَهُ**؛) الأثر[5747] في الأَصْل: "حُصول ما يدلّ على وجود الشّيء"[5748]. وهو هنا بمعنى التّأثير كما دلّ عليه ما بعده. والتأثير: إعطاء الوجود. والمعنى لا تأثير له في[5749] أن يكون مُعارِضاً ومناقِضاً للمقبول إذ ليس له وجود في نفس الأمر، فكيف يُعطي الوُجودَ؟ (**لِأَنَّ الْقَوِيَّ**) وهو المقبُول **[١/٢٠٨ب]** الذي تقوّى بصفات راويه فوقع في موقع القبول، أعمّ من أن يكون صحيحاً أو حَسَناً[5750]. (**لَا تُؤَثِّرُ**[5751] **فِيهِ**) أي: في ذلك القويّ بإعطاء وجود مّا. (**مُخَالَفَةُ الضَّعِيفِ**) أراد بالضّعيف أحد قِسمَيْه وهو المردود؛ لأنّ كلّ ضعيف لَيْس بمردود كما سلف. وإنّما لم يقل: "لأنّ[5752] مخالفة الضّعيف لا يؤثر[5753] في القويّ" مع كونه أخصر[5754]؛ لأنّ الأوّل أوقع لتكرّر الإسناد فيه. والحاصل أنّ المردود من حيث ضعفه الذّاتيّ لا يُقاوم[5755] المقبول من حيث قوّته الذّاتيّة، فمثَله مثَل الرّصاص[5756] مع الخارُصينيّ[5757] إلّا في مادّة وهي أن الرّصاص[5758] والأُسْرب[5759] مع رخاوتهما يعملان في الحجر المسمّى بأَلْمَاسْ مع صلابته فيكسرانه[5760] ويَثْقبانه[5761]. فهما بمنزلة الضّعيف المقبول، فإنّه وإنْ كان ضَعيفاً لكنَه يقاوم[5762] المقبول[5763] من جهة قبوله. فيا عجباً

[5739] في (د)، و(ر): إلخ.

[5740] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تدافع.

[5741] في (د): أما.

[5742] في (د)، و(ر)، و(ع): آخر برأسه.

[5743] في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة: أَوْ يَكُونَ مَرْدُوداً.

[5744] في (د): لردّنا.

[5745] في (ر): والثاني. وهو هكذا أيضاً في شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 361.

[5746] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 361.

[5747] هو في الأصل مكتوب في الهامش، وهو ساقط أصلاً من (ط)، و(ل).

[5748] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 62.

[5749] سقط من (ر).

[5750] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.

[5751] هو في بعض النّسخ المطبوعة: يُؤَثِّر. كما في طبعات شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362، ونور الدين عتر، ص 76، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 74.

[5752] في (د): لا.

[5753] في (د)، و(ر)، و(ل): تؤثر.

[5754] في (ق): أحصر.

[5755] في (ق): يقام.

[5756] سقط من (ق). وهنا في (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: قلاى. وهو في (ط) فوق الكلمة.

[5757] في الأصل، وفي (د) في الهامش، و(ر)، و(ق): مكتوب فوق الكلمة: توج. وهو في (ط) تحت الكلمة. هو في (ل) في الهامش: توح.

[5758] في (د): الرصاد، وفي (ق): الرصاض، وفي الأصل، وفي (ق) مكتوب تحت الكلمة: قلاى.

[5759] في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق) مكتوب بين السطرين: قورشن. وهو في (ط)، و(ل) مكتوب في الهامش.

[5760] في (ق)، و(ط): فيكسر أنّه.

[5761] في (ق)، و(ط): وثيقبانه.

[5762] في (د): يقام.

من العَبْد الضّعيف[5764] كيف يعصي[5765] القويّ[5766]؟ والحاصل أنّ الضّعيف لا أثر له[5767] لكونه غير معمول به، وإنّما يُعْمل به إذا لم يكن هناك حديث قوي فيقدّم على الرأي عند الشّافعيّ ومن تبعه، وكذا عند أرباب الحقائق بناءً على أنّ الدّين ليس بالرّأي. أمّا العمل به في فضائل الأعمال فلا كلام فيه، وأمّا في غيرها فإذا لم يكن مدافعاً[5768] لأصل من الأصول[5769].

[مُخْتَلِفُ الحَدِيث]

(**وَإِنْ كَانَتِ**[5770] **الْمُعَارَضَةُ**) أي: معارضة حديث[5771] للمقبول واقعةً. (**بِمِثْلِهِ**) أي: بمثل المقبول بأن يكون كلّ منهما مقبولاً وإن اختلفت درجتهما. وذلك لأنّ المراد أصل القبول لا التّساوي فيه كما مضى. (**فَلَا يَخْلُو**) الحال من أحد الشّيئَيْن. (**إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا**) أي: مدلولي الحديث المعارِض بالكسر **[١/٢٠٩أ]** والمعارَض بالفتح. وذلك إمّا بتأويل أَوْ بتَقْييد أو بتخصيص[5772] من أحد الجانبَيْن. والمراد بالإمكان: عدم الامتناع، فيَشْمل ما كان واجباً و[5773] جائزاً[5774]. والظّاهر هنا هو الثّاني. تدبّر. (**بِغَيْرِ تَعَسُّفٍ**) هو الأخذ على غير الطّريق. يقال: "عسَف عن الطّريق يَعْسِف: مال وعَدَل كَاعْتَسَف وتعسّف أو خبطه على غير هِدايةٍ" كما في القاموس[5775]. والخبط[5776]: الضَّرب[5777] على غير استواء، كخبط[5778] البعير الأرض بيده"[5779]. والتعسّف في الاصطلاح: "حمل الكلام على معنًى لا يكون[5780] دلالتُه عليه ظاهرةً"[5781]. والتكلّف: هو ارتكاب ما فيه كلفةٌ ومشقّةٌ[5782]. فالفرق بينهما لغةً بالعُموم والخُصوص فكلّ مُتَعَسِّف مُتَكَلِّف دون العكس، سواء أريد بالتّعسّف المعنى الأوّل أو[5783] الثّاني الذي هو الخبط.

[5763] في (ر): القبول.
[5764] سقط من (د).
[5765] في (ع): يعطي، وفي (ط)، و(ل): يفصي.
[5766] في (د)، و(ر)، وفي (ع): المولى القوي.
[5767] سقط من (ر).
[5768] في (ق): هذا فعالا.
[5769] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.
[5770] في (د): نت.
[5771] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.
[5772] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.
[5773] في (ق)، و(ط): أو.
[5774] في (ل): جايزاً.
[5775] انظر: القاموس المحيط، ص 1082.
[5776] في (د): والحبط.
[5777] في (د)، و(ر)، و(ق): الضرب.
[5778] في (د)، و(ط): كحبط، وفي (ع): لخبط.
[5779] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 273.
[5780] في (ل): تكون. وهو أيضاً في كتاب التعريفات.
[5781] انظر: كتاب التعريفات، ص 125.
[5782] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 721؛ روح البيان للمؤلف، 252/2-253.
[5783] في (ق)، و(ط): و.

فالتكلّف أعمّ على التّقديرَيْن؛ لأنّه لا يتقيّد بحال دون حال. تدبّر. وأمّا اصطلاحاً فبينهما المساواة[5784] لاشتراكهما في حمل الكلام على معنى لا يكون دلالته عليه ظاهرة[5785]. وفيه تبينه على أنّه إذا لم يمكن الجمع بينهما إلّا بتعسّف انتقلنا إلى ما بعد الجمع من المراتب ونظرنا في التّاريخ، ثمّ في التّرجيح؛ لأنّ للخصم أن يردّه ويقول: هذا جمع بتعسّفٍ وتكلّفٍ، فلا تعويل عليه. (**أَوْ لَا**) أي: أو لا يمكن الجمع بينهما مطلقاً، أو يمكن، ولكن بتعسّف[5786] فكلاهما من باب واحد.

(**فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ**) بين المتعارضَيْن بسُهولة من غير تعسّف. (**فَهُوَ**) أي: فهذا القسم الذي هو الحديث المعارِض للغير الممكن[5787] الجمع[5788] بين مَدْلولَيْهما[5789]، والتّلفيق بين مفهومَيْهما بحيث يحصل الاستيناس[5790] للنّاظر. (**النَّوْعُ**) "هو كلّ ضرب من الشّيء **[٢٠٩/١ب]**، ويُطلق على كلّ صِنْفٍ من الشّيء كالجنس"[5791]، فإنّه قد يُطلق على كلّ شَيْئين بينهما تمايز في الجملة كالرّجل والمرأة المتمايزين بالذكورة والأنوثة، فهما جنسان. والنّوع على المعنى الأوّل المشهور أخصّ من الجنس؛ لأنّه داخل تحته كنوع[5792] الإنسان الدّاخل تحت جنس الحيوان و[5793]الذي سبق. وسيأتي من أقسام الحديث المصطلح كلّها أنواع الحديث. (**الْمُسَمَّى مُخْتَلِفَ الْحَدِيثِ**) مرفوع ومنصوب متناً وشرحاً، والثّاني هو المعمول؛ لأنّ المتن مندمج في ضمن الشّرح فلا أثر له باعتباره. واعلم أنّ كلّ موضُوع للدّلالة فله واضع وهو المسمِّي بالكسر، وموضوع له وهو المسمَّى بالفتح أي: المدلول عليه [و[5794]وضع][5795] وهو تعيين لفظ لمعنى وهو التّسمية بالمعنى المصدر[5796]، يقال: سمّى فلانٌ ولدَه إذا وضع لفظاً يدلّ عليه. وقد يطلق لفظ التّسمية على ذكر الاسم الموضوع بالمعنى المصدريّ أيضاً كالذي ينادي شخصاً ويقول: يا زيد! فيقال: سمّاه، فإن قال: يا أبا بكر! يقال: كنّاه. وقد يطلق في العرف على عين اللفظ كالبَسْملة إطلاقاً للمَصْدر على ما يتحقّق به كالدّلالة والبيان على الدّليل، وهذا أمر عُرفيّ لا نزاع في الاصطلاح فلا وَجْه لما في التّفسير الكبير والأصفهانيّ[5797]: "من أنّ التّسمية تعيين لفظ لمعنًى ولَيْست شيئاً منهما"[5798] يعني أنّ التسمية لكونها مَصْدراً غير اللفظ والمعنى، وهذا اعتبار لغويّ لا عرفيّ. ومنه يُعلم أنّ قول المحدّثين لهذا مُتَابعة في مقام متابِع بالكسر مبنيّ على ما ذكرنا من العُرف. فمن نازع فيه وقال: إنّ هذا الإطلاق[5799] من قبيل المسامحة

[5784] في (د): المساواه.

[5785] في (ر) مكتوب بعد "ظاهرة": بالعموم والخصوص فكلّ متعسّف متكلّف دون العكس سواء.

[5786] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.

[5787] سقط من (ر).

[5788] في (د): لجمع.

[5789] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 362.

[5790] في (د): استيناف.

[5791] انظر: القاموس المحيط، ص 691، 993.

[5792] في (د): "كنوع كنوع" بالتّكرار.

[5793] في الأصل: "و و" بالتّكرار. وهو ساقط أصلاً من (ر).

[5794] سقط من (ق).

[5795] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[5796] في (ر)، و(ع)، و(ل): المصدريّ.

[5797] يبدو أنّ المؤلّف يقصد به أبا القاسم الحسين بن محمد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ، المتوفّى سنة 502 هـ.

[5798] لم أجده في تفسير الرّاغب الأصفهاني، ولم أجده أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن للرّاغب الأصفهاني. انظر للقول المذكور: مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير لفخر الدين الرازي، 107/1.

[5799] في (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين فوق الكلمة: "أي: إطلاق المتابعة على المتابع".

فقد استحقّ أَنْ يقال فيه: مسامحه[5800] الله تعالى. وقد [١/٢١٠أ] أَسْلفنا بعض هذا المقال، ولكن زدنا عليه في هذا[5801] المقام تكميلاً للبيان. هذا وإنّما لم يقل بمختلف الحديث بإيراد الباء الموحّدة في المفعول بناءً على أنّ التّسمية يتعدّى[5802] إلى مَفْعولَيْن بنَفْسها وبالحرف أيضاً تقول: سمّيته[5803] زيداً وسمّيته[5804] بزيد في معنى المسمّى المدعوّ، قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[5805] أي: أيّ شيء[5806] تُسمّونه، وقال الله[5807] تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾[5808] أي: فسمّوه بها كما في الكشّاف[5809]. ويجوز أن يعتبر تضمين معنى الاشتهار على أن يكون المدعوّ بفلان [و[5810]المسمّى به بمعنى][5811] المشتهر به. وقوله مُختلِف الحديث بكسر اللّام يقال: اختلف هو وهو صارا مختلِفين في معنى من المعاني فهو بمعنى المختلف من الحديث، دلّ عليه قولهم الغريب والضّعيف من الحديث؛ لأنّ ما أورده من الأسماء المختلفة الاصطلاحيّة إنّما هو من صفات الأحاديث. ويؤيّده قَولهم الْمُؤتلِف والْمُختلِف بالكسر فيهما بمعنى المؤتلف من الأسماء والأنساب والمختلف منها. وقول الشّافعيّ في كتاب الأمّ له كتاب "اختلاف الحديث"[5812] فإنّه جعل الاختلاف صفة الحديث، فليس هذا مثل قولهم: هو واهي[5813] الحديث أو مَتْروك الحديث أو منكر الحديث، فإنّ ذلك صفة الرّاوي من وَجْه. فإنّ كون الحديث مضعّفاً أو متروكاً أو منكراً يرجع إلى حال الرّاوي بسبب من الأسباب القادحة بخلاف الاختلاف في المعنى ويجوز الفتح على المفعوليّة؛ لأنّ المراد اختلاف مدلوله فصار مختلَفاً فيه. وله نظائر أيضاً كالمنسُوخ والمقلوب والموقوف وغيرها. وأمّا قول بعضهم[5814]: "وضبطه بعضهم بفتح [١/٢١٠ب] اللام مصدراً ميميّاً، ويلايمه قوله فيما بعده: فالتّرجيح"[5815] انتهى. فخارج عن الملايمة بالمقام، ولَيْس له مَساس بضبط أطراف الكلام. وذلك أنّ

[5800] في (د)، و(ر)، و(ل): سامحه، وفي (ع): مسامحة.

[5801] سقط من (د).

[5802] في (د)، و(ل): تتعدّى.

[5803] في (ق): سمية.

[5804] في (ق): سمية.

[5805] سورة الإسراء، الآية: 110.

[5806] في (د)، و(ر)، و(ع): اسم.

[5807] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[5808] سورة الأعراف، الآية: 180.

[5809] انظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، 169/2.

[5810] سقط من (ع).

[5811] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[5812] كتاب "اختلاف الحديث" للشّافعيّ طبع كتاباً مستقلاً أيضاً بعدّة طبعات في مجلّد واحد. قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث ص 174): "وقد صنّف فيه الشّافعيّ فصلاً طويلاً من كتابه "الأم" نحواً من مجلد". وقال ابن حجر في نزهة النّظر، ص 104 كما سيأتي: "وقد صنَّفَ في هذا النَّوعِ الإمامُ الشّافعيّ كتابَ "اختِلافِ الحديثِ"، لكنَّهُ لم يَقْصدِ استيعابَه". قال الشّارح الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 374-375: "كِنَايَة عَن عدم استيعابه، وَإِلَّا فَمن أَيْن يعلم قَصده؟ لَكِن يُشِير إِلَيْهِ أَنه لم يفرده بالتأليف، بل جعله جُزْءً من كِتَابه "الْأُم". وَأَقُول: بل لَا يُمكن الِاسْتِيعَاب لاخْتِلَاف فهوم أولي الْأَلْبَاب، وَإِنَّمَا أظهر الإِمَام فِي "الْأُم" طَرِيق الْجمع فِي بعض الْأَحَادِيث، ليعلم كَيْفيَّة أَنْوَاع الْجمع، وَلَا يلْزم بَعْدَ ضبط الْقَوَاعِد الْأُصوليَّة اسْتِيعَاب الْأَمْثِلَة الْجُزْئِيَّة، وَحَاصله: أَنه ذكر جملَة إجمالية تُنَبِّه العارفَ على طَرِيقَة الْجمع التفصيلية". وقال السخاويّ في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقيّ، 67/4: "وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ إِمَامُنَا الشَّافِعِيّ، وَلَهُ فِيهِ مُجَلَّدٌ جَلِيلٌ مِنْ جُمْلَةِ كُتُبِ الْأُمِّ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ اسْتِيعَابَهُ، بَلْ هُوَ مَدْخَلٌ عَظِيمٌ لِهَذَا النَّوْعِ، يَتَنَبَّهُ بِهِ الْعَارِفُ عَلَى طَرِيقِهِ". وقال المناوي في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 463/1-464: "وَقد صنّف فِي هَذَا النَّوْع (أَي: فِيمَا يخصص بمختلف الحَدِيث) الإِمَام الشَّافِعِيّ -رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ-، وَهُوَ أول من تكلم فِيهِ واخترعه كِتَابه اخْتِلَاف الحَدِيث لكنه لم يقْصد استيعابه بل ذكر جملا مِنْهُ فِي الْكتاب الْمَذْكُور، وَفِي الْأُم".

[5813] في (ق): وهي.

[5814] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 363.

[5815] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 363.

التّرجيح ليس عين الاسم وإنّما المراد به باعتباره بل الأم[5816] هو الرّاجح والمرجوح كالناسخ والمنسوخ وغيرهما على أنّ الفتح مصدر[5817] أرجح منه الفتح على المفعوليّة ليتوافق الأسماء ولئلّا يلزم ردّ المصدر إلى معنى الصّفة مع مساعدة اللفظ لها من غير اعتبار الردّ؛ لأنّ مآل اختلاف الحديث إمّا إلى مختلِفة[5818] أو إلى المختلَف فيه. فَاعْرِف. (**وَ**[5819]**مَثَّلَ لَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ**) لَمّا كان النّوع من الكليّات احتاج إلى إيراد مثال جزئيّ لإيضاحه. والمعنى وأورد ابن الصلاح في مقدّمته[5820] مثالاً جزئيّاً لهذا النّوع المسمّى مُختلف الحديث لِأَجْل أن يفهمه السّامع بلا خفاء. (**بِحَدِيثِ: لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ**)[5821] "ولا غُولَ" كما في الصّحيحَيْن، وجاء في بعض الأحاديث: "لا عَدْوى ولا هامةَ ولا صَفَرَ". وأورد الباء لأنّه يُقال: مثّل به[5822] تمثيلاً. أمّا العَدوى فهو "اسم من الإعْداء كالدّعوى والتّقوى من الاِدّعاء والاِتّقاء، وهو مجاوزة[5823] العلّة من صاحبها إلى غيره بمجاورة[5824] غيره"[5825] كالجَرَب بفتحتين وهو مرض معروف في ظاهر الجلد، وكالبَرَص والحَصْباء[5826] والوباء وغيرها ممّا هو مذكور في علم الطبّ[5827] من الأمراض الْمُعْدية. "وأمّا الطِّيَرة بكسر الطّاء وفتح الياء، والطِّيْرة بسكونها والطُّيورة[5828] بالضمّ: فهو اسم لما يُتَشاءَم به من الفأل[5829] الرّدي[5830] ويطيّر[5831] به"[5832]. و[5833]في النّهاية: "إنّه مصدر تطيّر. كما يُقال: تَخَيّر خِيَرَةً، ولم يجيء من المصادر على هذه الزّنة غيرهما"[5834]. وأصل التطيّر التّشاؤم بالطّير ثمّ استعمل في كلّ ما يُتشاءم به. وكان أهل الجاهليّة إذا قصد واحد إلى **[٢١١/١أ]** حاجة وأتى من جانبه الأيسر طير أو ظبي أو غيرهما يتشاءم به فيرجع[5835]. فأَبْطله الشّرع وأَخْبر أنّه ليس له تأثير في جلب نَفْع أو دفع ضرّ[5836]. وأما الفأل

5816 في (د)، و(ر)، و(ع): الاسم.

5817 في (د)، و(ر)، و(ع): على المصدريّة.

5818 في (د): مختلِفه، وفي (ع): مختلف راو.

5819 وهو غير موجود في بعض النّسخ المطبوعة للنّزهة. كما في طبعتي شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 364، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 458/1.

5820 انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 284.

5821 في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 103، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 74: "بِحَدِيثِ: لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ ولا هامَّةَ ولا صفَرَ ولا غُولَ". انظر للحديث: البخاري، "الطب"، 19، (رقم الحديث: 5707)، 53، (رقم الحديث: 5770)، 54، (رقم الحديث: 5773، 5775)؛ مسلم، "السلام"، 101-103، (رقم الحديث: 2220) [انظر أيضاً: 104-106، (رقم الحديث: 2220)، 107-109، (رقم الحديث: 2222)]؛ أحمد، المسند، 174/1، 180، 269، 328.

5822 سقط من (د).

5823 في (ر): محاوزة.

5824 في (د)، و(ط): بمجاوزة.

5825 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 364.

5826 في (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: قِرَامِق.

5827 في (د): طلب العلم.

5828 في (د)، و(ر)، و(ع): الطُّورة. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

5829 في (ق): المال.

5830 في القاموس المحيط، وفي شرح شرح نخبة الفكر: الرّديء.

5831 في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): تطيّر. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

5832 انظر: القاموس المحيط، ص 555. وانظر أيضاً: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، 728/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 365؛ روح البيان للمؤلف، 231/3.

5833 في (د)، و(ر)، و(ع): منه و. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

5834 انظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، 152/3.

5835 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 364؛ روح البيان للمؤلف، 231/3.

الحسن فمَشْروع كأن يسمع مريض يا سالم! وابن السّبيل يا راشد! فإنّ[5837] فيه حُسْن ظنّ[5838] بالله ورجاء الخير منه، والطّيرة لَيْست كذلك. كان[5839] عليه الصّلوة[5840] والسّلم[5841] يتفأّل ولا يتطيّر[5842]. وأمّا الغُول فواحد الغِيلان. كان العرب يَعْتقدون أنّ في الفلاة نوعاً من الجنّ يتغوّل أي: يتلوّن بألوان مختلفة ويتراءى للنّاس ويُضِلّهم عن الطّريق فيُهْلكهم. فأَبْطله النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5843] ونفى استطاعة الغُول على ما زعموا من الإضلال والإهلاك[5844]، وإن كان الجنّ قادرين على التشكّل بأشكال مختلفة بإقدار الله تعالى؛ لأنّهم أَجْسام لطيفة كالملائكة، ويشهد له حديث آخر وهو "لا غُول ولكن السَّعَالي"[5845] بالسين المفتوحة والعين المهملة أي: ولكن في الجنّ سحرة تتلبّس وتتخيّل لهم فيُوقعهم في الحَيرة[5846]، ولذا قال عليه الصّلوة[5847] والسّلام[5848]: "إذا تغوّلت الغيلان فعليكم بالأذان"[5849] أي: إذا التبس الأمر عليكم في الفلاة [ونحوها][5850] فعليكم بالأذان، فإنّ الشّيطان إذا سمع الأذان أَدْبر، ويخلق الله عقبه الهداية لمن يشاء. فهو عليه الصّلوة[5851] والسّلام[5852] لم ينكر وجود الجنّ والسّعالي وإنّما أنكر ما زعموا[5853]. "قال المحقّقون: الغُول شيء يُخَوِّفُ به ولا وجود له"[5854] كما قال الشّاعر:

الْجُودُ وَالْغُولُ وَالْعَنْقَاءُ ثَلِثُهَا[5855] أَسْمَاءُ أَشْيَاءَ لَمْ تُوجَدْ[5856] وَلَمْ تَكُنِ[5857].

[5836] سقط من (د)، و(ر).

[5837] في (ق): فإنّه.

[5838] في (د)، و(ر)، و(ع): الظنّ.

[5839] في (د)، (ر)، و(ع): وكان.

[5840] سقط من (ر)، و(ل).

[5841] في (ق): والسلام، وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[5842] انظر للمسألة: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 364-365.

[5843] في (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام، وفي (ط)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5844] انظر للمسألة: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 365-366.

[5845] لم أجده من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. ذكره المؤلّف أيضاً في تفسيره روح البيان، 476/4 مرفوعاً إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلّم.

[5846] في (د): الخيرة.

[5847] في (ل): الصلاة.

[5848] في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ط): والسلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[5849] روي الحديث بألفاظ مختلفة، أشهرها: "إذا تَغَوَّلَتْ لَكُمُ الغِيلانُ فَنادُوا بالأذَانِ فإِنَّ الشَّيْطانَ إذا سَمِعَ الأذَانَ أَدْبَرَ وَلَهُ حُصاص". انظر: أحمد، المسند، 305/3، 381-382؛ النسائي، السنن الكبرى، 349/9، (رقم الحديث: 10725)؛ عبد الرزاق، المصنف، 160/5، 163، (رقم الحديث: 9247، 9252)؛ أبو يعلى، المسند، 153/4، (رقم الحديث: 2219)؛ ابن أبي شيبة، المصنف، 94/6-95، (رقم الحديث: 29732)؛ البزار، المسند، [كشف الأستار للهيثمي، 34/4، (رقم الحديث: 3129)]؛ ابن خزيمة، الصحيح، 144/4، 145، (رقم الحديث: 2548، 2549)؛ ابن السني، عمل اليوم والليلة، ص 468-471، (رقم الحديث: 523)؛ الطبراني، المعجم الأوسط، 256/7، (رقم الحديث: 7436)؛ الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، 273/1 (رقم 1063)؛ البغوي، شرح السنة، 173/12. قال الهيثمي: "رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعْدٍ فِيمَا أَحْسَبُ" مجمع الزوائد، 134/10. وقال أيضاً: "وَفِيهِ عَدِيُّ بْنُ الْفَضْلِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ" 134/10. وقال أيضاً: "وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصحِيحِ" 213/3. ضعّفه الألبانيّ في أماكن مختلفة في كتبه. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 277/3-278، (رقم الحديث: 1140)؛ ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألبانيّ، ص 63، 78، (رقم الحديث: 436، 545)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، 295/2.

[5850] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ع).

[5851] في (ل): الصلاة.

[5852] في (د)، و(ر)، و(ط): السّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[5853] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366؛ روح البيان للمؤلف، 476/4.

[5854] انظر: روح البيان للمؤلف، 476/4. نقله فيه المؤلّف من أنوار المشارق.

[5855] في (ل): ثالثها. وهو في روح البيان للمؤلف، 476/4: ثَالِثَةٌ.

قال بعضهم: الصّواب[5858] الخِلّ بَدل الجُود وهو بالكسر الصَّدِيق المختصّ. والكلام محمول على المبالغة كقول من قال:

أمين مجوى ومكو با كسى امانت **[١/٢١١ب]** عِشق درين زمانه مكر جبرئيل أمين باشد[5859].

"وأمّا الهامة بالتخفيف، فطائر[5860] من طير الليل[5861]"[5862] يُسمّى الصَّدى[5863]، وبالفارسيّة: كُوف[5864]. "كانت العرب تزعم أنّ روح القتيل الذي لا يُدْرَك بثَأْرِه أي: انتقامه تصير هامةً فتنتشر[5865] جَناحَيْها عند قبره فتصيح وتقول: "اسقوني اسقوني من دم قاتلي، فإذا أخذ ثأره طارَتْ"[5866]، فأبطله الشّارع. وهذا هو التّفسير المشهور عند أكثر العلماء، وقال بعضهم: كانت العرب تتشأّم[5867] بالهامة وكانت إذا سَقطت على دار أحدهم قالوا: "نَعَت إليه نفسَه أو بعض أَهْله". وفي كتب الفَتاوى: لو صاحت الهامة أو طير آخر كالبُومة والغُراب، فقال أحد: يموت رجل أو يموت المريض، قال بعضهم: يكون ذلك كفراً، وهو من جنس الطِّيرة المنهيّة[5868]. والنّاس يتشأّمون بصيَاح نحو البُومة، ولهذا قيل بالفارسيّة:

بُلبلا مژدهء بهار بيار خبرى بد ببوم باز كذار[5869].

وأمّا صفر فأريد به النَّسِيءُ المجعول في الجاهليّة بتأخير المحرّم إلى الشهر الذي بعده وهو صفر، وجعلهم إيّاه الشّهر الحرام فيقاتلون في المحرّم ويحرّمون الحرب في صفر بدله، وكان يقال لهما: صَفران سمّي أحدهما في الإسلام المحرّم وفي التّنزيل: ﴿[إِنَّمَا النَّسِيءُ][5870] زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾[5871]. وقيل: الصّفر حَيَّة في البَطْن تعضّ كبد الجايع[5872] أو حيّة في بطن الإنسان والماشية تؤذيه[5873] وتلدغه إذا جاعت أي: تلك الحيّة[5874] أو داء في البطن يُصَفّر الوجه. وكانوا يزعمون أنّه يُعدّي، وقيل: كانوا[5875] يتشأّمون بشهر صفر فنفاه النّبيّ عليه الصّلوة[5876] والسّلام[5877] بقوله: "ولا صفر" واحترز النّاس السّفر في

[5856] هو في البصائر والذخائر، وفي معجم الأدباء المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: تُخْلَقْ.

[5857] البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيدي، 129/5؛ 200/8؛ معجم الأدباء المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، 1517/4؛ 2276/5؛ روح البيان للمؤلف، 476/4.

[5858] هو في الأصل مكتوب فوق السطر.

[5859] انظر: روح البيان للمؤلف، 464/2؛ 157/5.

[5860] في (د)، و(ر): فطاير.

[5861] هنا في الأصل، وفي (ق): تحت الكلمة: أوغو قوشى، وفي (د)، و(ر): أوكى قوشى. يبدو أنّ المؤلّف يقصد به البوم (Baykuş). انظر: Küçük, Serhat, "Eski Türkçede Kuş İsimleri", *İnternational Periodical For The Languages Literature and History of Turkish or Turkic*, 8/13, 1242.

[5862] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 365.

[5863] في (ع): الصيدى.

[5864] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[5865] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): فتنشر.

[5866] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 365.

[5867] في (د)، و(ع): يتشأّم.

[5868] انظر: روح البيان للمؤلف، 338/9.

[5869] انظر: روح البيان للمؤلف، 338/9. نقله فيه المؤلّف من كلام الشيخ السّعدي.

[5870] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[5871] سورة التوبة، الآية: 37.

[5872] في (د)، و(ر): الجائع.

[5873] في (د)، و(ر): توذيه.

[5874] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 365.

[5875] في (د): كا.

[5876] سقط من (ر).

صفر منذ كانت الواقعة العظمى بصفّين **[١/٢١٢أ]** بين علي ومعاوية [رضي الله عنهما][5878]، وهو غرّة صفر سنة سَبْع وثلثين[5879]. وصفِّين كسجِّين: "موضع قرب الرقّة بشاطئ الفرات"[5880]. **(مَعَ حَدِيثِ: فِرَّ)** "بكسر الفاء، وفتح الراء المشدّدة وكَسْرِها"[5881]. أمر من فَرَّ يفرّ والفِرار بالكسر والفَرّ بالفتح الرَّوَغان[5882] والهرب. [وإنّما كسر الفاء][5883] في فرّ كالخاء في "خِفَّ في العمل"، وفتح الباء في "بَرَّ أباك" على الأمر، وضمّ الميم في "مُدَّ الحبل". لأنّ حركة أوّل فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحرّكاً فكسر الفاء في "فِرَّ" والخاء في "خِفَّ" لانكسارهما في تفرّ وتخفّ، وفتح الباء في "بَرَّ أباك" لانفتاحها في قولك برَّ، وضمّ الميم في "مُدَّ" لانضمامها في تمدّ. وإنّما اعتبر بحركة ثانيه دون أوّله؛ لأنّ أوّله زائد[5884] والزّائد[5885] لا اعتبار به، اللهم إلّا أن يَسكُن ثاني الفعل المضارع كالضّاد في تَضْرب والسّين في تَسْتخرج فيختلف[5886] همزة الوصل لفعل الأمر الْمَصُوغ منه ليمكن افتتاح النّطق به كقولك: اضرب استخرج. **(مِنَ الْمَجْذُومِ)** "هو الذي أصابه الجُذَامُ"[5887]. "وَهُوَ كغُرابٍ: عِلَّةٌ تَحْدُثُ من انْتِشارِ السَّوْدَاءِ[5888] في البَدَنِ كلِّه فَيَفْسُدُهُ[5889] مِزاجُ الأَعْضاءِ وَهَيْئاتُهَا ورُبَّما انتهى إلى تَأَكُّلِ الأعْضاءِ وسُقوطِها عن تَقَرُّحٍ" كما في القاموس[5890]. "كأنّه من جُذِمَ بمعنى قُطِعَ"[5891]. "وجَذَمَهُ: قَطَعَهُ، ورجُلٌ مِجْذامٌ ومِجْذامةٌ: قاطِعٌ للأُمورِ فَيْصَلٌ. والأجْذَمُ[5892]: الْمَقْطوعُ اليَدِ أو[5893] الذاهِبُ الأَنامِلِ"[5894]. **(فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ)**[5895] أي: كفرارك من الأسد[5896]. فنصبه على نزع الخافض[5897]. ومثّل بالأسد؛ لأنّه

[5877] في (د)، و(ق): السلم، وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5878] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع). وهو في (ل): رضي الله تعالى عنهما.

[5879] في (ل): وثلاثين.

[5880] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 414/3؛ القاموس المحيط، ص 1563.

[5881] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366.

[5882] في هامش (د) مكتوب: "راغ الرجل والثعلب: مال وحادَ عن الشيءِ". وهو في القاموس المحيط، ص 1011: "راغ الرجلُ والثَّعْلَبُ رَوْغاً وَرَوَغاناً: مالَ وحادَ عن الشيءِ". انظر: روح البيان للمؤلف، 468/7.

[5883] ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[5884] في (د)، و(ر): زايد.

[5885] في (د)، و(ر): والزايد.

[5886] في (د)، و(ر)، و(ع): فتجتلب، وفي (ل): فتختلف.

[5887] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366.

[5888] في (ر): السّواد.

[5889] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): فيفسد. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[5890] انظر: القاموس المحيط، ص 1404. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366؛ روح البيان للمؤلف، 152/7.

[5891] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366.

[5892] في (د)، و(ر): الأجذام.

[5893] في (ر): و.

[5894] انظر: القاموس المحيط، ص 1404.

[5895] رواه البخاري في صحيحه "الطب"، 19، (رقم الحديث: 5707) معلّقاً بصيغة الجزم، ووصله أحمد في المسند، 443/2؛ والبيهقي في السنن الكبرى، 135/7، 218؛ والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق، 1086/2، (رقم الحديث: 672)؛ وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث، ص 199. قال الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ "وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ" لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ فِي الطِّبِّ لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ. وَأَخْرَجَ ابن خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ التَّوَكُّلِ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَلَفْظُهُ "لَا عَدْوَى وَإِذَا رَأَيْتَ الْمَجْذُومَ فَفِرَّ مِنْهُ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ"، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْذُومٌ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ" فتح الباري، 159/10. وقال أيضاً: "قَوْلُهُ: "وَقَالَ عَفَّانُ" هُوَ ابن مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ لَكِنْ أَكْثَرُ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُعَلَّقَاتِ الَّتِي لَمْ يَصِلْهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَقَدْ جَزَمَ أَبُو نُعَيْمٍ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْهُ بِلَا رِوَايَةٍ. وعَلى طَرِيقَة ابن الصلاح يَكُونُ مَوْصولًا. وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَأَبِي قُتَيْبَةَ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ شَيْخِ عَفَّانَ فِيهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ سَلِيمٍ لَكِنْ مَوْقُوفاً وَلَمْ يَسْتَخْرِجهُ الْإِسْمَاعِيلِيّ، وَقد وَصله بن خُزَيْمَةَ أَيْضاً" فتح الباري، 158/10.

لا يغلبه أَحد بقوّته وحيلته غالباً، ومن شأنه الافتراس من غير تفرقة بين نفّاع وضرّار، ومنزلته من السّباع **[١/٢١٢ب]** منزلة الملك الْمُهاب ذي البطش والصّولة والنّجدة. وله أسماء كثيرة كأُسامة والليث وحيدر وزفر والضّرغام[5898] والهزبر والغضنفر والقسورة والسَّبع إلى غير ذلك. وفي بعض الأحاديث خطاباً للخليل عليه السّلام[5899]: "يا إبراهيم! خَفْ منّي كما تخاف من السَّبع الضّاري"[5900] أي: خف منّي خوفاً شديداً. فيكون حاصل معنى الفرار أنّه فرّ من المجذوم ومن مقارنته، بل ومن مكالمته من القرب وإدامة النّظر إليه فراراً شديداً. ومرّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[5901] بوادي المجذومين فقال: "أسرعوا السّير إسراعاً فإنْ كان[5902] شيء يُعدي فهو هذا"[5903] كما في شرعة الإسلام[5904]. وهو نصّ في أنّ العلّة في الأمر بالفرار والإسراع هي سراية العلّة، لا أن يحزن المجذوم برؤية الأصحّاء وما فُضِّلوا به عليه فقلّ[5905] صبره وحمدة[5906] على البلاء أو ينظر إليه الأصحّاء فيزورونه[5907] ويَرَوْن لأنفسهم عليه فضلاً فيدخلهم العجب وإن كان ذلك من المعاني المعقولة. ولابن الصّلاح حديث آخر في مقدّمته[5908] في معنى الحديث[5909] الفرار، وهو قوله عليه الصّلوة[5910] والسّلام[5911]: "لاَ يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"[5912]. فقوله "لا يورِد" بكسر الرّاء نفي بمعنى النّهي، ومفعوله محذوف أي إبله. والممرِّض بكسر الرّاء، صاحب الإبل الْمِرَاض والْمُصِحّ بكسر الصّاد، وصَاحب الإبل الصِّحاح كما يقال: مُضْعِف لمن ضَعفَتْ دابّته ومقوّ لمن قويت دابّته. وفي القاموس: "أَصَحَّ: صحّ أهلُه وماشية[5913]"[5914] "وأَمْرض[5915]: صار ذا

[5896] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 366.

[5897] في (د): الحافظ.

[5898] في (ق): الضرعام.

[5899] في (د)، و(ر)، و(ق): السّلم، وفي (ل): عليه الصلاو والسّلام.

[5900] لم أجده من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. ذكره المؤلّف أيضاً في تفسيره روح البيان، 448/2 مُضِيفاً القول إلى الله تعالى حيث قال: "قال الله تعالى مخاطباً لخليله" ثمّ ذكره.

[5901] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[5902] هنا في (د) تحت الكلمة: وجد.

[5903] الحارث بن أبي أسامة، المسند، [انظر: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة للهيثمي، 599/2، (رقم الحديث: 562)]؛ وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 930/3 (في ترجمة الخليل بن زكريا بصري). قال الألبانيّ: موضوع. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 506/6-507، (رقم الحديث: 2946)؛ ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألبانيّ، ص 186-187، (رقم الحديث: 1296).

[5904] انظر: مفاتيح الجنان في شرح شرعة الإسلام ليعقوب بن سيد علي البروسوي المعروف بسيد علي زاده (المتوفّى سنة 931 هـ.)، ص 691. أصل الكتاب هو شرعة الإسلام لأبي المحاسن ركن الإسلام سديد الدين محمد بن أبي بكر إبراهيم الجوغي البخاري الحنفي، المعروف بإمام زاده، المتوفّى سنة 573 هـ. انظر لترجمته: كشف الظنون لكاتب جلبي، 1044/2، 1056؛ الأعلام للزركلي، 54/6؛ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، 116/9.

[5905] في (د)، و(ر)، و(ع): فيقلّ.

[5906] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): حمده.

[5907] في (د)، و(ر)، و(ق): فيَزْدرونه.

[5908] قال ابن الصلاح: "وَمِثَالُهُ: حَدِيثُ: "لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ"، مَعَ حَدِيثِ: "لَا يُورَدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"، وَحَدِيثِ: "فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ" علوم الحديث، ص 284-285.

[5909] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): حديث.

[5910] سقط من (ر). وهو في (ل): الصلاة.

[5911] في (ق): والسّلم، وفي (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام

[5912] البخاري، "الطب"، 53، (رقم الحديث: 5770، 5771)؛ 54، (رقم الحديث: 5773، 5775)؛ مسلم، "السلام"، 104-105، (رقم الحديث: 2221)؛ وأبو داود، "الطب"، 24، (رقم الحديث: 3911)؛ ابن ماجه، "الطب"، 43، (رقم الحديث: 3541)؛ أحمد، المسند، 406/2، 434؛ البيهقي، السنن الكبرى، 135/7، 216-217، 217.

[5913] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): ماشيتُه. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[5914] انظر: القاموس المحيط، ص 291.

مرض"[5916] [انتهى. فالهمزة للصَّيْرورة[5917] لكن الفاعل إمّا أن يصير صاحب أصل الفعل نحو أَمْرض إذا صار ذا مرض][5918] في نفسه ونحو "أغدّ البعيرَ [١/٢١٣أ] إذا صار ذا غُدّة[5919]"[5920] أو يصير صاحب شيء هو صاحب أصل الفعل نحو أَصحّ الرّجل أي: صار ذا إبل[5921] وماشية [صحاح، وأمرض أي: صار ذا إبل[5922] وماشية][5923] مراض، وأجرب أي: صار ذا إبل ذات جَرب. قال بعضهم: يقال: أصحّ القوم فهم مُصِحّون إذا كانت[5924] قد أَصابَت أموالهم عاهَة ثم ارتفعت. فالظّاهر أنّه لا يقال ذلك إذا أبقيت[5925] الأَمْوال والمواشي على الصحّة الأصليّة. وفي الحديث: "لا يوردنّ ذو عاهة[5926] على مُصحّ"[5927]. والمعنى ولا يُورد من إبله مرضى أي: إبله على من إبله صحاح فيَسْقيها معه في مورد واحد حتى لا يقع الإِعْداء بالمجاورة.

(وَكِلَاهُمَا) هو اسم مُفرد اللفظِ ومثنى المعنى عند البصريّين، ومثنى لفظاً ومعنًى عند البغداديّين. وقال الحريري[5928]: "الاختيار[5929] أن يوجد[5930] لفظ الخبر فيه، فيقال: كلا الرّجلَيْن خرج؛ لأنّه اسم مفرد وُضع لتأكيد الاثنين وليس في ذاته مثنّى. فلذا وقع الإخبار عنه كما يخبر عن المفرد. وكذا كلتا؛ لأنّه فرعه قال الله تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[5931] لم يقل آتتا[5932]. وفي الشّعر:

كِلَانَا غنيّ عَن أَخِيه حَيَاتَه وَنحن إذا متْنا أَشدّ تغابناً[5933].

لم يقل غنيّان فإن وُجد في بعض الأخبار تثنية خبر عن كلا أو كلتا فهو ممّا حُمل على المعنى أو على ضرورة الشّعر"[5934]. والمعنى كلا الحديثين المذكورين، وكذا لا يورد إلخ[5935] واقع وثابت. **(فِي الصَّحِيحِ)** لم يقل في الصّحيحين؛ لأنّ الأوّل متّفق عليه، وكذا لا يورد إلخ[5936]. والثّاني ممّا انفرد به البخاريّ[5937]، أو المراد أنّ كلَيْهما جاء في كُتُب من جمع[5938]

[5915] في (د)، و(ر)، و(ق)، وفي جميع النّسخ الأخرى: أَمْرَض. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[5916] انظر: القاموس المحيط، ص 843.

[5917] في (د): للصيرة، وفي (ط): للصيروة.

[5918] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[5919] هنا في (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: بز.

[5920] انظر: روح البيان للمؤلف، 374/4.

[5921] في (د)، و(ر)، و(ع): أهل.

[5922] في (د): أهل.

[5923] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[5924] في (د): كان.

[5925] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): بقيت.

[5926] في (د)، و(ر) مكتوب فوق الكلمة: "أي: آفة".

[5927] لم أجده بهذا اللفظ، وإنّما الموجود في كتب الحديث بلفظ: "لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"، وقد تقدّم تخريجه.

[5928] هو: أبو محمّد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريريّ البصريّ المتوفّى سنة 516 هـ. قد تقدّمت ترجمته.

[5929] في (د): الاحتيار.

[5930] في (د)، و(ر): يوحّد. وهو هكذا أيضاً في درة الغواص في أوهام الخواص.

[5931] سورة الكهف، الآية: 33.

[5932] في (د): أتتا.

[5933] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): تَغَانياً. وهو هكذا أيضاً في درة الغواص في أوهام الخواص.

[5934] انظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، 122/1-123.

[5935] هو في الأصل مكتوب فوق السطر. في(د)، و(ر): إلخ. وهو ساقط أصلاً من (ط)، و(ل).

[5936] في (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل): إلخ.

الصّحاح مُطْلَقاً[5939]. (**وَظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ**) والتّخالف التامّ في المعنى[5940] المدلول بهما، إذ الأوّل يدلّ **[٢١٣/١ب]** على نفي الإعداء صريحاً وأنّه غير واقع قطعاً، والثّاني يدلّ على إثباته ضمناً[5941]؛ لأنّ حقيقة[5942] الأمر الوجوب. ومتعلّق الفرار هو المجذوم[5943]. لا يجب الفرار منه من حيث نفسه، بل من حيث جُذامه. فلو لم يكن الجذام من الأمراض السّارية لَمَا وجب الفرار من صاحبه. ألا ترى أنّ الشّرع أمر بعيادة المرضى؟ ولو كان كلّ مرض سَارياً لَنُهِيَ عنها. وسرّ الإِعْداء اتّصال الهوى بين الشيئَيْن فيسري عفونة أحدهما إلى الآخر بواسطة الهواء الرديّ كما يعمل البرد في الخَريف بالأشجار. ونحوه إصابة العين، فإنّ سَمِّيّة[5944] عين العاين إنّما يتّصل[5945] بالمعَين بواسطة الهواء المتكيّف بكيفيّة السمّ. وعلى تقدير وقوع التّأثير من الأعمى بالتّوجه النّفسيّ، فذلك من تكيّف الجسد بكيفيّة النّفس واتّصال الهواء بالجَسد، هذا في الاتّصالات الصُّوريّة الجسمانيّة. وقد يكون مَعْنويّة روحانيّة فتعمل عملها، ومنه نهي عن صحبة الفاسق. فبَيْن الشيئين[5946] تأثيرات عجيبة بحكم الجوار عرفها الحكماء مطلقاً. وإنّما قال بتعارض الظّاهر؛ لأنّه لا تعارض في الحقيقة بحكم الجمع والتّلفيق[5947] على ما سيجيء.

(**وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا**) أي: بين الحديثين[5948] حتى يرتفع الاختلاف ويظهر الايتلاف[5949]. ووَجْه كلّ شيء: حقيقتُه، كما يقال: وَجْه الْمَسْألة ووجه الحكم. ويُسْتعمل في مستقبل[5950] كلّ شيء كوجه الإنسان وغيره. (**أَنَّ هَذِهِ**[5951] **الْأَمْرَاضَ**) المفهومة من لفظ العَدْوى والمجذوم أي: الجذام والجرب والبَرص والحَصباء وغيرها[5952]. وسبق معنى المرض وما يتعلّق به من التّفصيل. (**لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا**) كما يقول به الطبيعيّة[5953] من غير أن يكون **[٢١٤/١أ]** ذلك مُسنداً إلى فعل الله تعالى كما يقول به المسلمون. والفرق بين الطَّبع والطّبيعة أنّ الطّبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شُعور بما يصدر عنه كحركة الحجر إلى أَسْفل، فإنّه ليس له شُعور بصدور ذلك عنه وكذا حركة الحيوان. والطّبع ما يكون مبدأً مطلقاً أي:

[5937] هذا يدلّ على دقّة المؤلّف وتحرّيه؛ لأنّ الحديث الثاني لم يخرّجه مسلم، إنّما أخرجه البخاريّ كما تقدّم. وقد تساهل بعض الْمُخَرِّجين منهم الزَّرْكَشي وغيره بإطلاق قولهم في تخريجهم الحديث: متّفق عليه، أو: رواه الشيخان، وهذا ليس بدقيق، بل المتّفق عليه الحديث الأوّل "لا عدوى ..."، أمّا الثاني "فرّ من المجزوم ..." فليس عند مسلم. فَتَنَبَّهْ.

[5938] سقط من (د).

[5939] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

[5940] في (د): معنى.

[5941] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

[5942] في (د) مكتوب بين السّطرين.

[5943] في (د): المجذوم.

[5944] في (ل): سميّت.

[5945] في (د)، و(ر)، و(ل): تتّصل، وفي (ع): متّصل.

[5946] في (د): الشيئان.

[5947] ذكر العجلوني جمعاً آخر بين هذين الحديثين حيث قال: "وفي طبقات ابن سعد عن عبد الله بن جعفر: اتقوا صاحب الجذام كما يتقى السبع، إذا هبط وادياً فاهبطوا غيره ... – ثم ذكر الحديث – وقال: فيمكن أن يكون المعنى: باتقاء ذوي العاهات الفرار منها خوفاً من العدوى لا كما تتوهمه العامّة يعني من عدم معاملتهم، ثم إنّ هذا في حق ضعيف اليقين، وإلّا فقد ورد "لا يعدي شيء شيئًا"، ولا عدوى ونحو ذلك" كشف الخفاء، 1/40-41 (رقم 77).

[5948] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

[5949] في (د)، و(ر): الائتلاف.

[5950] في (د): المستقبل.

[5951] في (د): هذا.

[5952] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

[5953] في (د)، وفي (ط): الطّبيعة. وهو في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367: الطَّبْعِيَّة.

سواء كان له شُعور[5954] أو لا. فالحركة في صُورة الشّعور إراديّة في صُورة عدم الشعور طبيعيّة، فظهر أنّ الطّبع أعمّ وأنّ الطّبيعة [لا[5955] تُقال][5956] في الآدميّ إلا غلطاً؛ لأنّه من تنزيل العاقل منزلة ما لا شعور له من الجماد والحيوان. ومنه التّسوية بينهما في اللغة الشاهديّة حيث جعلهما بمعنى "نهاد و سرشت"[5957] اللهم إلّا أن يقال: إنّ الفرق أمر عرفيّ والتّسوية أمر لغويّ، ولذا قال في القاموس: "الطَّبْعُ والطَّبيعَةُ: السَّجِيَّةُ جُبِلَ عليها الإنسانُ"[5958] انتهى. قال الرّاغب: "الطَّبْع أن يُصَوِّر الشيءَ بصُورةٍ ما، كطَبْع السِّكَّة، وطَبْع الدّراهم، وهو أعمّ من الخَتْم وأخصّ من النَّقْش"[5959]. وقيل: للسجيّة الطّبيعة، فإنّ ذلك هو تنقّش النّفس بصُورة ما، إمّا من جهة الخلقة أو من حيث العادة وهو أغلب فيما كان من جهة الخلقة. ولهذا قيل: وتأبى الطّباع على النّاقِل، وذلك أنّ الطّباع لَيْست من المنقولات كالنُّقوش على الأوراق وإنّما تُنْقل بانتقال الأجساد والأرواح، ولهذا يقال: إنّ الخلق الذّميم تحت النّفس والرّوح فلا يخرج إلّا معها[5960]. و[5961] من الله[5962] التّزكية. (**وَلَكِنَّ**[5963] **اللهَ سُبْحَانَهُ**) "أي: تنزّه بالذّات، تنزّهه اللايق به على أنّ "سبحان" مَصْدر مِن "سبح" أي: بَعُد، أو "أُسبّحه تَسْبيحاً" على أنّه عَلَم للتّسبيح"[5964] بمعنى التّنزيه لا بمعنى أن يقول: سبحان الله[5965] **[١/٢١٤ب]**. والعلم كما يكُون علماً للأعيان كذلك[5966] يكون علماً للمعاني ولا يكاد يُسْتعمل إلّا مضافاً منصوباً لفعل[5967] مضمر وقولهم[5968]: يا سُلْطان يا سُبْحان! وإن كانت أسماء الله[5969] توقيفيّة عند الأكثرين[5970] فإنّما هو لدلالته على التّعظيم، وقد أَطْلَقه المولى أبو السّعود[5971] في تفسيره[5972] على الله تعالى، ولو كان خطأً لتنبّه ذلك[5973] الفاضل، وعليه أرباب الحقائق[5974]، وأنا معهم أينما سَارُوا. وفي نسخة ابن الصّلاح: "ولكنّ الله تبارك"[5975] بمعنى[5976] تكاثر بركته وخيره فقوله

[5954] في (ر): شعوراً.

[5955] في (ق): الا.

[5956] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب فوق السطر.

[5957] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[5958] انظر: القاموس المحيط، ص 960.

[5959] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 515.

[5960] في (ع): معه.

[5961] في (ع): أو.

[5962] سقط لفظ الجلالة من (د).

[5963] في (ع): "لكنّ" بدون الواو. وهو هكذا أيضاً بدون الواو في جميع النّسخ المطبوعة للنّزهة.

[5964] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 104. نقله فيه المؤلّف عن إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي سعود. انظر فيه: 63/6؛ 242/7. انظر أيضاً: روح البيان للمؤلف، 474/5.

[5965] انظر: حاشية المطوّل لحسن جلبي، ص 34.

[5966] في (ر): مكتوب تحت السطر.

[5967] في (د)، و(ر)، و(ع): بفعل.

[5968] في (ر): وقوله.

[5969] سقط من (د).

[5970] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 104.

[5971] هو: أبو السّعود العمادي محمّد بن محمد بن مصطفى، المتوفّى سنة 982 هـ. تقدّمت ترجمته.

[5972] المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. انظر فيه: 85/1؛ 100/3-101؛ 154/5.

[5973] في (د)، و(ر)، في (ع): له مثل ذلك.

[5974] في (ق)، و(ع)، و(ط): الحقايق.

[5975] قال ابن الصلاح: "وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ" علوم الحديث، ص 285.

[5976] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾[5977] تنبيه على ما يفيضه علينا من النّعم الدّينيّة بواسطة تَنْزيل الفرقان، وقوله[5978] ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾[5979] تنبيه على ما يفيضه علينا من النّعم الدُّنيويّة بواسطة هذه البروج. ويجيء تبارك بمعنى تصاعد لكن حملناه هنا على المعنى الأوّل حذراً عن التّكرار بما بعده وهو قوله: (**وَتَعَالَى**) أي: علا علوّاً كبيراً لا[5980] يكتنه كنهه من أن يُحيط به وَصْف الواصفين بل علم العارفين. فتخصيص لفظ التّفاعل لمبالغة ذلك منه لا[5981] على سبيل التكلّف كما يكون من البشر. والعُلُوّ: الارتفاع، وهو في الأمكنة والأَجْسام أكثر، ويُسْتعمل في علوّ الشّأن وارتفاع القدر. وعُلوّه تعالى علوّ ذاتيّ وصفاتيّ إذ لا يُشبهه شيء في ذاته وصفاته ولا يشاركه أحد في كمالاته فيَعْلو عن إحاطة الإدراك به. (**جَعَلَ**) بمعنى صيّر[5982]، ولذا تعدّى إلى مفعولين. والتّصيير يكون بالفعل تارةً نحو صيّرتُ الفضّة خاتماً، وبالقول والعقد أُخرى نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[5983] أي: سمّوهم إناثاً وقالوا: إنّهم إناث، أو[5984] اعتقدوا في حقّهم أنّهم إناث. والظّاهر **[١/٢١٥أ]** في مثل هذا المقام بمعنى الوضع وهو وضع شيء سبباً لشيء أو بمعنى الحكم وهو الحكم بأنّ هذا سَبَبٌ لذاك، وهو حكم إلهيّ في العلم ووضع شرعيّ في العَين. (**مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا**) بإضافة المصدر إلى فاعله، يقال: "خالطه مُخالَطَةً وخِلاطاً: مازَجَه" كما في القاموس[5985]. وقال الرّاغب: "الخَلْط هو الجمع بين أجزاء الشيئين فصاعداً، سواء كانا مايعَيْن، أو جامدَيْن، أو أحدهما مايع والآخر جامد، هو أعمّ من المزج، ويقال للصّديق والمجاور والشريك: خليط، والخليطان في الفقه من ذلك"[5986]. الباء متعلّقة بالمريض، [والضّمير إلى الأمراض[5987]][5988]. والظّاهر أن يقال مخالطة الْمُبتلى بهذه الأمراض؛ لأنّ في تعلّق الباء بالمريض نوع خفاء لكنّه جرى على عبارة ابن الصّلاح[5989]. (**لِلصَّحِيحِ**) متعلّق بالمخالطة[5990]. واللام لتقوية العمل؛ لأنّ المخالطة يتعدّى[5991] إلى مفعولها بنَفْسها. يقال: خالط[5992] المريضُ الصحيحَ. بالفارسيّة: آميخت[5993] باؤور[5994] نَزْديك شد[5995]. والصّحة: زوال السّقم والْمَرض. (**سَبَباً**) مفعول ثان لجعل[5996]. والسّبب في الأصل: "الحبل الذي يُصعَد به النّخل، ثم يسمّى[5997]

[5977] سورة الفرقان، الآية: 1.

[5978] في (د): وقوله تعالى.

[5979] سورة الفرقان، الآية: 61.

[5980] في (ق): ألّا.

[5981] سقط من (د).

[5982] انظر: القاموس المحيط، ص 1262.

[5983] سورة الزخرف، الآية: 19.

[5984] في (د): و.

[5985] انظر: القاموس المحيط، ص 859.

[5986] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 293.

[5987] في (ق): إلى الأمر إلى الأمراض.

[5988] ما بين المعقوفتين سقط من (ط)، و(ل).

[5989] قال ابن الصلاح: "وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ" علوم الحديث، ص 285.

[5990] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

[5991] في (د)، و(ر)، و(ل): تتعدّى.

[5992] في (د)، و(ع): خالطه، وفي (ر): حالط.

[5993] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 134/1؛ 639/2. وفيه: آميختن.

[5994] في (د)، و(ر)، و(ط)، و(ل): باؤودر، وفي (ع): باوودرد.

[5995] في (د)، و(ر)، و(ع): اوشد.

[5996] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.

كلّ ما يُتوصّل به إلى شيء سبباً، قال تعالى ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا (84) فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾[5998] ومعناه: إنّ الله تعالى آتاه من كلّ شيء معرفةً، وذريعةً يتوصّل بهما، فأتبع واحداً من تلك الأسباب، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾[5999] أي: لعلّي أعرف الذّرايع[6000] والأسباب الحادثة في السّماء، فأتوصّل بها إلى معرفة ما يدّعيه مُوسَى"[6001]. وقد سبق أنّ السّبب ما به وجود الشيء ولا يخلو عن تأثير في المسبّب والآلة هي الواسطة بين الفاعل والفعل ومنفعله[6002] **[١/٢١٥ب]**، فاللسان آلة الذكر لا سببه [بل سببه][6003] هو الذّاكر. (**لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ**) الإعداء متعدّ مضاف إلى فاعله وهو الضّمير الرّاجع إلى الله تعالى. والمرض مَنصوب على المفعولية وضميره إلى المرض[6004] "أي: لإعداء الله تعالى [مَرض المريض][6005] إلى الصّحيح"[6006] وتَعْديته منه إليه يعني أنّ الله تعالى هو الفاعل والمؤثّر الحقيقيّ، وأن المخالطة والمجاورة هي السّبب الصّوري، والله تعالى يفعل عند الأسباب لا[6007] بالأسباب، فإن كان شيء من التأثير من جانب الأسباب فذلك[6008] إنما هو بخلق الله تعالى وتأثيره، فالأسباب بمنزلة الآلات في الحقيقة فكما أنّ الآلة يسند تأثيرها إلى الفاعل كالنجّار. فكذا يُضاف تأثير السّبب إلى المسبِّب فكأنّ السّبب لا تأثير له في الحقيقة كما قال تعالى في حق السّحرة: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ﴾[6009] أي: بما تعلّموه وَاسْتعملوه من السِّحر من أحد أي: أحدًا إلّا[6010] بإذن الله. فقد يُحدث الله[6011] عند استعمالهم السّحر فعلاً من الأفعال ابتلاءً وقد لا يُحدثه بأن يتخلّف الفعل عن السّبب كما قال: (**ثُمَّ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ**)[6012] أي: الإعداء[6013]. و"ثمّ" هنا للتعقيب في الذِّكر سواء كان بين الْمَتْبوع والتابع تراخ ومُهْلَة أو لا وسواء كان الثاني بعد الأوّل بزمان أو لا. (**عَنْ سَبَبِهِ**) الذي هو المخالطة[6014]. ومعنى التخلّف التأخّر بأن يُوجَد السّبب بدون الأثر. (**كَمَا**) يقع التخلّف. (**فِي غَيْرِهِ**) أي: في غير هذا السّبب. (**مِنَ الْأَسْبَابِ**) الكثيرة المختلفة كعدم الشّبع بالأكل لمن له جوع البقر وعدم الرّي بالشرب لمن به الاستسقاء. قال العراقي: "وهذا مذهب أهل السنة. كما أنّ النّار لا تُحْرِقُ[6015] بطَبْعها، ولا الطّعامُ لا[6016] يُشْبِعُ بطبعه، ولا الماءُ يُرْوِي بطَبْعه، وإنّما **[٢/١أ]** هي

[5997] في (ر)، و(ق): سمّي.
[5998] سورة الغافر، الآية: 36-37.
[5999] سورة الكهف، الآية: 84-85.
[6000] في (د)، و(ر): الذّرائع.
[6001] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 391.
[6002] في (ر): ومنفعله.
[6003] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.
[6004] في (د)، و(ر): المريض.
[6005] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.
[6006] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.
[6007] سقط من (د).
[6008] سقط من (ق).
[6009] سورة البقرة، الآية: 102.
[6010] سقط من (د).
[6011] سقط من (د).
[6012] في (د)، و(ر)، وأيضاً في جميع النّسخ المطبوعة لنزهة النظر: ثمّ قد يتخلّفُ ذلك.
[6013] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.
[6014] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 367.
[6015] في (ق): تحترق.
[6016] هو هكذا موجود هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه غير موجود في (د)، و(ر)، و(ع). وهو غير موجود أيضاً في شرح التبصرة والتذكرة.

أسباب، والقدر وراء ذلك"[6017] [انتهى][6018]. فدلّ التخلّف عن الأسباب على أنّ الطّبع لا تأثير له [فالجمرة كما تقبل الحرارة][6019] تقبل البُرودة بإذن الله تعالى ومن ذلك ما وقع للخليل عليه السّلام[6020] في نار نَمْرود كما قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾[6021] فوُجد السّبب وهو النّار بدون الإحراق فبطل القول بالطّبع. وكذا الماء كما يقبل البرودة يقبل الحرارة كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾[6022]. وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: "إذا رأى بحرًا[6023] يا بحر! متى تَعُود نارًا"[6024]، ولذا كان يكره الوُضُوء بماء البحر ويقول: "التيمّم أعجب إليّ منه"[6025]، ولو كشف الله عن أبصار الخلق النوم[6026] لرأوه يتأجج نارًا ولكن الله يظهر ما يشاء ويخفي ما يشاء دلّ على ذلك قوله تعالى في آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[6027]، وقد أُغرقوا في بحر القُلْزُم على [الصّحيح][6028] لا في النّيل فكان البحر ناراً حتى كانوا يعذبون بها إلى الآن[6029]. (**كَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا ابْنُ الصَّلَاحِ**) الكاف زائدة[6030] للتأكيد، وذا[6031] نصب على المصدريّة للفعل الذي بعده أي: هذا[6032] الجمع الذي ذكر جمع ابن الصّلاح بين الحديثين[6033]. (**تَبَعاً لِغَيْرِهِ**) بفتح الموحّدة بمعنى التابع[6034] أي: حال كونه تابعاً في هذا الجمع والتلفيق لغيره من العلماء، فذلك ليس [من عنده بل][6035] من عند غيره، كأنّه يقول: وأمّا أنا قلتُ[6036] بتابع لغيري في ذلك، بل لي قول في هذا المقام وأستقلّ به من غير متابعة لأحد كما سيجيء. وهو الشرط[6037] في تصريح تبعيّته[6038] لغيره وعدم اكتفائه بأن يقول: هكذا قالوا؛ لأنّ ابن الصّلاح إمام مشهور في هذا الفنّ، وأنّ اعتبار[6039] المتأخّرين بكتابه فوق اعتنائهم بكتب السّلف، فصرّح بذلك ليظهر

[6017] شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفّى: 806 هـ)، 2/109-110.

[6018] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ر) فقط.

[6019] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.

[6020] في (د)، و(ر)، و(ق): السّلم.

[6021] سورة الأنبياء، الآية: 69.

[6022] سورة التكوير، الآية: 6.

[6023] في (د)، و(ر): البحر.

[6024] انظر: روح البيان للبروسوي، 10/350؛ روح المعاني لمحمود الآلوسي، 1/319.

[6025] انظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفّى سنة 319 هـ)، 1/248-249 (رقم 162، 163)؛ روح المعاني لمحمود الآلوسي، 1/319.

[6026] في (د): اليوم.

[6027] سورة غافر، الآية: 46

[6028] هو في الأصل مكتوب على السطر. انظر: القاموس المحيط، ص 1486.

[6029] انظر: روح البيان للبروسوي، 1/133 (تفسير سورة البقرة، الآية: 50).

[6030] في (د): زايدة.

[6031] في (ق): إذا.

[6032] سقط من (د).

[6033] انظر: علوم الحديث، ص 284-285.

[6034] في (ق): التا.

[6035] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[6036] في (د)، و(ر) "فلست" بدلاً من "قلت". هذا هو الصحيح.

[6037] في (د)، و(ر): "السرّ" بدلاً من "الشرط". هذا هو الصحيح.

[6038] في (ق): تبهيّة.

[6039] في (د)، و(ر): اعتناء.

[١/٢ب] فَضْله عليه فيما يقصده ولم يعرف أنّ الفضل للمتقدّم[6040] حتى أنّ المصنّف طفيل مائدته[6041] كما لا يخفى على من دقق[6042] النّظر في الكتابَيْن وعرف الدّخيل في[6043] الأصيل في البين. ثمّ إنّ[6044] المصنّف لم يذكر كلام ابن الصّلاح تماماً فإنّه قال بعد ذكر ما تقدّم[6045]: "ففي الحديث الأوّل نفي صلّى الله تعالى عليه وسلّم ما كان يَعْتقده الجاهليّ من أنّ ذلك يُعدي بطَبْعه، ولهذا قال: فمن أَعْدى الأوّل؟ وفي الثّاني أَعْلم بأنّ الله تعالى قد يجعل ذلك مسبّباً[6046] لذلك وحذّر من الضّرر الذي يَغلب وُجوده [عند وجوده][6047] بفعل الله"[6048] انتهى. واستدلّ بعض العلماء[6049] بما ذكر من أنّ الأمّ إذا كان بها بَرص أو جذام سقط حقّها من الحضانة. ويتصّل بذلك أنّ من عُرف بإصابة العين حَبَسَه الإمام وأجرى له النفقة إلى الموت دفعاً لضرر عَيْنه، وأنّ من به الآفة المنفرة يمنع عن مخالطة النّاس ويُسكن في مكان مُنفرد، وعليه العمل اليوم[6050] في بعض البلاد. فإن قلتَ: إنّه عليه السّلم[6051] أكل مع الْمَجْذوم فما وَجْهه؟ قلت: حاله أقوى من حال الأمّة فجاز أن لا يخاف عليه ما يخاف على غيره من العلل المعدية مع أنّ الأنبياء[6052] معصومون من مثل هذه[6053] الأمراض المنفرة. فإن قلتَ: كيف هذا؟ وأيّوب النبيّ عليه السّلم[6054] ابتلي[6055] بتأكّل الجسد حتى تنفر عنه النّاس على ما قالوا. قلتُ: ما حكي فيه من الجذام فغير صحيح؛ لأنّ مبنى الجُذام على فساد المزاج كما مرّ. ومبنى حال أيّوب على ابتلاء الله تعالى بأكل الدّيدان وكان ذلك بعد تبليغ أحكام النبوّة، ولذا لم يضرّه تنفّر النّاس عنه. ويعلم منه الفرق بين المرض المنفور منه والْمُعدي، وذلك أنّه لَيْس كل منفور منه بحسب الطّباع مُعدياً فالأوّل أعمّ **[٢/٢أ]**.

(وَالْأَوْلَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا) قال في القاموس: "هو أولى به وأَحْرى"[6056] انتهى. وفرّق بعض أهل العربيّة بين الأَوْلى والْمُهِمّ[6057] "بأنّ الأَوْلى ما لا يَحْسُن أن يكون غيره، [والمهمّ ما يَحْسُن أن يكون غيره"][6058]. **(أَنْ يُقَالَ: إِنَّ نَفْيَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[6059] لِلْعَدْوَى)** بقوله "لا عَدْوى". **(بَاقٍ عَلَى عُمومِهِ)** بأن لا يكون هناك تأثير بالطّبع ولا سببيّة

[6040] في (د): للمقدّم.

[6041] في (د): مايدته.

[6042] في (د): دقّ، وفي (ق): وفق.

[6043] في (ق): من.

[6044] سقط من (ق).

[6045] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 285.

[6046] في (د)، و(ر): سببًا.

[6047] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[6048] في (د) زيادة "تعالى" بعد لفظ الجلالة.

[6049] سقط من (د).

[6050] هو في الأصل مكتوب فوق السطر.

[6051] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع)، و(ط): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة.

[6052] في (ط): الأنبياء عليهم السّلام، وفي (ل): الأنبياء عليهم الصلاة والسّلام.

[6053] في (د): هذا.

[6054] في (ط): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام. وهو ساقط أصلاً من (ع).

[6055] سقط من (د).

[6056] في (د)، و(ر): أحرى، بدون واو العطف، وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط، ص 1732.

[6057] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 278.

[6058] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[6059] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

جعلته[6060] أَصْلاً. وقد نفى الأوّل ابن الصّلاح وأثبت الثاني بقوله "أنّ هذه الأمراض إلخ". فأخرج قوله "لا عَدْوى" عن عمومه، فكأنّه قال: لا عَدْوى بالطّبع بل بالسّبب المجعولة وليس ذلك إلّا التخصيص بمعنى دون معنى والخاصّ غير العامّ[6061]. (**وَقَدْ صَحَّ**) تأييد لمدّعاه من البقاء على العموم أي: وقد ثبت في الصّحيح أو مُطلقاً سواء كان ذلك في الصّحيح أو في الحَسن؛ لأنّ الحَسن ممّا يحتجّ به أيضاً وإن لم يكن مثله في القوّة. والمعنى الأوّل أوفق بالفنّ[6062]، والثاني أظهر في مثل هذا المقام. (**قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَمُ**[6063]: **لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً**)[6064] من الإعداء، فإنّه متعدّ كالتّعدية وقد سبق معناه. والتّنكير للتّعميم أي[6065]: لا يُجاوز مرض من الأمراض أيّ مرض كان ممّا يتعارفه النّاس حَيواناً [من الحيوانات][6066] أيّ حيوان كان كذلك؛ لأنّ الكلام في مُجاوزة العلّة من صاحبها إلى غيره وذا لا يتصور حقيقة إلّا في الحيوان إنساناً كان أو غيره. وقد سبق أنّ الشيء أنكر النّكرات. (**وَقَوْلُهُ صلّى الله عليه وسلّم**)[6067] هذا لَيْس بحديث آخر ليكون مؤيداً ثانياً وإن دخل تحت الصّحة كما وهم[6068]. بل هو من تتمّة الأوّل أَوْرده؛ لأنّه به[6069] يظهر العُموم المدّعى. فقوله: (**لِمَنْ عَارَضَهُ**) معناه قابله صلّى الله عليه وسلّم[6070] في كلامه هذا وهو "لا يُعدي شيء شيئاً". فالْمُعارِض: المقابِل بالكسر هو الموصول، و**[٢/٢ب]** المعارَض: المقابَل بالفتح هو النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6071]. فالمراد بالمعارضة هنا المقابلة بالكلام والمواجهة بالسّؤال إلّا[6072] ما كان بمعنى الممانعة وإن كان كل منهما من المعاني اللغويّة كما قال في القاموس: "عارضه: جانبه، وعدل عنه، وسار حِيَاله والكتاب: قابله"[6073]، وقال[6074] في "قابله: واجهه"[6075]. فالمجانبة أن يكون هذا في جانب وذاك في جانب آخر[6076]، وهي المدابرة. والمقابلة أن يقبل بعضهم بعضاً ويواجهه، بالفارسيّة: "رُوى فرا زوى[6077] كَرْدن"[6078]. وهي ضدّ المدابرة. فظهر[6079] من هذا التقرير أنّ من قال[6080]: "إنّ معارضة النبيّ كفر فيجب حَمْلها على

[6060] في (د)، و(ر): جعليّة.
[6061] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 369.
[6062] في (د): في الفنّ.
[6063] في (د): صلّى الله وسلّم، وفي (ر): صلّى الله عليه وسلّم، وفي (ط): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.
[6064] الترّمذيّ، "القدر"، 9، (رقم الحديث: 2143)؛ أحمد، المسند، 440/1.
[6065] سقط من (د).
[6066] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[6067] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6068] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 370.
[6069] سقط من (ق).
[6070] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6071] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6072] في (د)، و(ر): لا.
[6073] انظر: القاموس المحيط، ص 834.
[6074] أي: صاحب القاموس المحيط.
[6075] انظر: القاموس المحيط، ص 1351.
[6076] انظر: القاموس المحيط، ص 88.
[6077] في (د)، و(ر)، و(ع): فرا روى. وهو هكذا أيضاً في تاج المصادر للبيهقي.
[6078] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 645/2.
[6079] في (د): فظهر.
[6080] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه.

اللغويّة وهي المقابلة"[6081] فقد عارض اللغة، وظنّ أنّ اللغة اصطلاح. فيا له من علم بليغ! وأيضاً أنّ شيوع المعارضة الاصطلاحيّة إنّما هو عند النظّار، وأمّا المحدثون فيَسْتعملون المعارضة في معنى المقابلة غالباً دلّ عليه ما جاء في الحديث: "إنّ جبرئيل[6082] كان يُعارِضُني بالقرآن كلّ عام مرّة، وأنّه قد عارضني به العام مرتَيْن، ولا أرى الأجل إلّا قد اقترب"[6083]. فإنّ أهل الحديث فسّروا هذه المعارضة بالمدارسة. ولا شكّ أنّ المدارسة لَيْست من معاني المعارضة فهذا التفسير إنّما هو من طريق اللزوم، فإنّ المدارسة يلزمها المقابلة والمواجهة فهي كمقابلة الكتاب. والحاصل أنّ المعارضة في مثل هذا المقام لَيْست بمعنى أن يكون هذا في عُرض بالضمّ أي: جانب وذاك[6084] في عُرض آخر وناحية، بل بمعنى أن يَعْرِض أحدهما للآخر وجهه أي: يُظْهره له وأقبل به إليه كما في حال المكالمة والمدارسة والمساءلة. **(بِأَنَّ الْبَعِيرَ الْأَجْرَبَ)** "البعير: الجمل البَازل أي: الّذي **[٣/٢أ]** شقّ نابَه، وقد يكون للأُنثى"[6085]. وأمّا "الجمل فشذّ الأنثى[6086]، فقيل: شربتُ لبن جملي"[6087] وصرعَتْني بعيري[6088]. "والبقر[6089]: رجيع الخفّ والظِّلف"[6090]. وقال الإمام الدّميري: "البعير من الإبل [بمنزلة الإنسان من النّاس[6091]، والجمل][6092] بمنزلة الرّجل فهو زوج الناقة كما قال الفرّاء[6093]: كما أنّ الرّجل زوج المرأة والنّاقة بمنزلة المرأة، والعَقُود[6094] بمنزلة الفتَى، والقَلوص بمنزلة الجارية. ولو أَوْصى ببعير تناول النّاقة على الأصحّ، وهو كالخلاف في تناول الشّاة الذكر. ويُطلق البَعير على الحمار أيضاً على قول مُجاهد وابن خَالَوَيْه[6095]، لكنّه شاذّ. فالبعير في قوله تعالى ﴿لِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾[6096] هو الجمل لا الحمار على ما قيل"[6097]. والأَجْرب الذي أصابه الجَرَب وهو بفتحتَيْن مرض مَعْروف في ظاهر الجلد كما سبق. ويقال له: الحِكّة بالكسر وتشديد الكاف، فإنّ صاحب القاموس فسّر الحِكّة بالجرب[6098]، وكذا الأختري سوّى بينهما[6099]. **(يَكُونُ فِي الْإِبِلِ الصَّحِيحَةِ)** أي: يُوجَد فيما بينها[6100] في المورد[6101] وغيره. قال الرّاغب:

[6081] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص370.

[6082] في (د)، و(ر): جبريل.

[6083] البخاري، "الاستئذان"، 43، (رقم الحديث: 6285، 6286).

[6084] في (د): وذلك.

[6085] انظر: القاموس المحيط، ص 449.

[6086] في (د)، و(ر): للأنثى. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[6087] انظر: القاموس المحيط، ص1265.

[6088] انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري، 193/1.

[6089] في (د)، و(ر): والبعر. وهو هكذا أيضاً في القاموس المحيط.

[6090] انظر: القاموس المحيط، ص 449.

[6091] سقط من (ق): من النّاس.

[6092] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.

[6093] هو: العَلاَّمَةُ، صاحِبُ التَّصانِيفِ، أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ زِيَادِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَنْظُورٍ الأَسَدِيُّ الكُوْفِيُّ، النَّحْوِيُّ، صاحِبُ الكِسَائِيِّ، المتوفّى سنة 207 هـ. من مصنّفاته : معاني القرآن، كتاب اللغات، كتاب النّوادر. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 149/14-155 (رقم 7467)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 118/10-121 (رقم 12)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 372/1 (رقم 368)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 333/2 (رقم 2115).

[6094] في (د)، و(ر): والقَعُود. وهو هكذا أيضاً في حياة الحيوان الكبرى للدميري.

[6095] هو: أَبُو عبد الله الْحُسَيْن بن أَحْمد بن خالويه بن حمدَان الهمذاني النَّحْوِيّ، إِمَام اللُّغَة والعربية وَغَيرهمَا من الْعُلُوم الأدبيّة، المتوفّى سنة 370 هـ. وَله من التصانيف: الْجمل فِي النَّحْو، الِاشْتِقَاق، اطرغش فِي اللُّغَة، الْقرَاءَات، إِعْرَاب ثَلَاثِينَ سُورَة، شرح الدريدية، الْمَقْصُور والممدود، الألفات، الْمُذكر والمؤنث. انظر لترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 529/1-530 (رقم 1099)؛ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 310/3-311.

[6096] سورة يوسف، الآية: 72.

[6097] انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري، 193/1. انظر أيضاً: مفردات ألفاظ القرآن، ص133-134؛ القاموس المحيط، ص449.

[6098] انظر: القاموس المحيط، ص1209.

[6099] انظر: أختري كبير، ص133، 160.

"الإبل يقع على البُعْران الكثيرة ولا واحد له من لفظه"[6102] انتهى. فيكون من أسماء الجموع ومؤنّثاً، وهو أقرب من قول الدّميري الإبل: الجمال[6103]؛ [لأنّ الجمل لا يتناول][6104] الإناث كما سبق. و[6105]في القاموس[6106]: "الإبل بكسرتين ويُسكن الباء، معروف وَاحِدٌ يقع على الجمع، ليس بجمع ولا اسم جمع، والجمع آبال وتصغيرها أُبَيْلَة"[6107] أي: بالهاء. (**فَيُخَالِطُهَا**) أي: فيقارب البعير الأجرب الإبل السّالمة من الجرب ويُجاورها. قيل: هذه العبارة مُسْتغنًى عنها[6108]؛ لأنّ كونه فيما بينها يقتضي المخالطة. أقول: معنى المخالطة المقاربة والمجاورة بمرتبة المزج، وفي بين معنى الانفصال فيجوز أن يكون الشيء بين أشياء من **[٢/٣ب]** غير مخالطة تامّة فلا يغني الأوّل عن الثاني. وأمّا القرب في قولهم هو بين يديك أي: قريب منك، فإنّما يفيده قلّة المسافة بين اليدين بخلاف قولهم هو بين البلاد لطول المسافة بينهما. نعم، يجوز أن يُعتبر القرب في بين إذا كان الإبل في المورد أو الْمُناخ لا في المرعى والْمَسرح، فإنّ قلّة الماء في ديار العرب تقتضي مزاحمة[6109] بعض الإبل بعضاً في المورد. وكذا العادة أن تجمع في المناخ بحيث يتّصل بعضها بعضاً[6110] فيسري العُفونات البدنيّة من بعضها إلى بعض أو يقارب بَعْضها بعضاً فيحصل ذلك بواسطة الهواء المتعفّن. (**فَتَجْرَبُ**) الفاء لترتيب الجرب على المخالطة. "وجَرِب كفرح، فهو جَرِبٌ وجَرْبانُ وأَجْربُ"[6111]. أصابه الجرب أي: تصير الإبل الصّحيحة ذات جَرب بسبب مخالطة الأجرب وما ذلك إلا العَدْوى. (**حَيْثُ رَدَّ**) النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6112]. وفي حيث معنى العلّة. والردّ الرّجع، يقال: ردّ إليه جواباً أي: رجع وردّ الأمانة. والباب يدلّ على رجع الشيء وبمعنى الصّرف[6113]، يقال: ردّه [إلى منزله][6114] أي: صرفه، ومنه الحديث[6115]: "ابنتك مردودة عليك"[6116]. والمردودة المطلقة وبمعنى عدم القبول، يقال: ردّ عليك[6117] الشيء إذا لم يقبله، وكذا إذا خطّأه، ومنه ما في هذا المقام. (**عَلَيْهِ**) أي: على من عارضه بما ذكر. (**بِقَوْلِهِ**) متعلّق بالردّ. (**فَمَنْ**) استفهام فيه تَقْريع للمخاطب. (**أَعْدَى الْأَوَّلَ؟**)[6118] أي: الأَجْرب الأوّل المخالِط التي سلمت منه. وكان الظّاهر أن يُسْقط قوله "حيث إلخ" من البين ليكون قوله "فمن أَعْدى الأوّل؟" معمولاً للقول السّابق. ويمكن أن يقال: إنّ المراد

6100 في (د): بينهما.

6101 سقط من (د).

6102 انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص59.

6103 انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري، 26/1.

6104 ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش، وعبارة "الإناث كما سبق" التي يأتي بعده سقط من (د)، وعبارة "لأنّ الجمل لا يتناول الإناث كما سبق" في (ر) مكتوب فوق السطر.

6105 في (د)، و(ر) زيادة "قال".

6106 انظر: القاموس المحيط، ص1239.

6107 في هوامش الأصل، و(د)، و(ر)، و(ق) مكتوب: أُبَيْلة كقسيمة في غنم لوقوعها على الجنس.

6108 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص370.

6109 في (د): المزاحمة.

6110 في (د): بعضاً في المورد.

6111 انظر: القاموس المحيط، ص85.

6112 في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

6113 انظر: القاموس المحيط، ص 360.

6114 ما بين المعقوفتين سقط من (د).

6115 الحاكم، المستدرك، 195/4، (رقم 7345).

6116 في (د): إليك.

6117 في (ر): عليه.

6118 البخاري، "الطب"، 25، (رقم الحديث: 5717)؛ مسلم، "السلام"، 101، (رقم الحديث: 2220).

"بقوله" فيما سبق "وقوله صلّى الله عليه وسلّم"[6119]، وقوله المعهود وهو **[٢/٤أ]** "فمن أَعْدى الأوّل؟" فيكون حيث تَعليلاً له إلّا أنّه أظهر قوله "فمن أَعْدى الأوّل" ولم يُضمره بأن يقول: حيث ردّ عليه به؛ لأنّه لم يجر ذكره أوّلاً بل اكتفى بتعيّنه فاحتيج إلى الإظهار في مقام التعليل ليحصل الرّيّ للغليل والشفاء للعليل. فَاعْرِف. فإنّه من دقايق[6120] الاعتبارات التي لا يَتنبّه لها إلّا القليل. وقد قلنا: إنّ بعض العرب لا يعرف البلاغة ومنهم المصنّف، فإنّ أكثر كلامه خال عن الاعتبارات اللّطيفة، وعلى تقدير اشتمالها عليها فذلك رمية من غير رام[6121]. (**يَعْنِي**) أي: يقصد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6122] بقوله "فمن أعدى الأوّل؟". يقال: عنى بالأمر كذا أراد. "والفرق بين التّفسير بـ أي والتّفسير بـ يعني أنّ التّفسير بـ أي للبيان والتّوضيح، والتّفسير بـ يعني لدفع السؤال وإزالة التوهّم"[6123]. (**أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**)[6124] أي: أسبّحه وأنزّهه عمّا لا يليق بشأنه الأقدس من أن لا يكون الأشياء[6125] مُسندةً إلى فعله وخلقه أو تنزّه ذاته الأقدس، وتعالى[6126] أن يجري في ملكه إلّا ما يشاء. (**ابْتَدَأَ ذَلِكَ**) الجرب. (**فِي الثَّانِي**) أي: في البعير الثاني السّالم، أي: خلقه فيه ابتداءً من غير إعداء. (**كَمَا ابْتَدَأَهُ**[6127] **فِي الْأَوَّلِ**) أي: مثل ابتدائه في البعير الأوّل الأجرب. فـ ما مصدرية. والحاصل أنّه[6128] كان الابتداء الثاني مثل الابتداء الأوّل حيث[6129] لم يكن فيه معنى الإعداء كما في الأوّل، فإنّ الله تعالى قادر على ذلك. "والابتداء: تقديم الشيء على غيره ضرباً من التقديم، قال تعالى ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ﴾[6130]، ومَبْدأ الشيء: هو الذي يتركّب منه، أو منه يكون، فالحروف مبدأ الكلم، والخشب[6131] مَبْدأ الباب والسّرير، والنواة مَبْدأ **[٢/٤ب]** النّخل، والله هو المبدئ والمعيد، أي: السّبب الأوّل في البداية والنّهاية"[6132]. هذا والظّاهر من كلام المصنّف أنّه رفع السّبب ولم يَعتبره. وقد قال بعض الكبار: "رافع السّبب سيّء الأدب مع الله تعالى"[6133]. ومن ترك ما قرّره الحقّ فهو جاهل. وما خرج نبيّ ولا وليّ ولا عدوّ عن سبب أدناه التنفّس، فإنّه سبب الحيوة[6134]. فمن ترك السّبب فليترك التنفّس حتى يَموت ويدخل في[6135] النّار مع الدّاخلين. وقد جعل الله الفرار من الزّحف والطّاعون سببًا لِقِصر العمر كما جعل الصَّدقة والصّلة

[6119] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6120] في (د)، و(ر): دقائق.

[6121] قال البروسوي في فروق حقّي، ص 99: "قيل: أصل المثل أن رجلاً وجد صيداً في البادية قد أصابه السهم ولم يكن راميه حاضراً عنده. فقال: "رمية من غير رام". أي: هذه رمية. ثم يقال في كل نعمة حصلت من غير تعب ومشقة في تحصيله. وقال بعضهم: إنما مأخوذ من مثل "هو رب رمية من غير رام". يضرب لمن تكلم بكلام مشتمل على نكتة تناسب المقام وهو غافل عنها".

[6122] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6123] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 313.

[6124] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 372: أَنَّ اللهَ تَعَالَى.

[6125] هو في الأصل، وفي (ق)، و(ط): الأشيئا. والصحيح ما أثبت في المتن كما في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل).

[6126] في (د)، و(ر) زيادة "عن" بعد كلمة "وتعالى".

[6127] هو هكذا أيضاً في طبعة نور الدين العتر، ص 77، إلّا أنّه في النّسخ المطبوعة الأخرى للنّزهة: ابتدأ.

[6128] سقط من (د).

[6129] في (د)، و(ر) زيادة "أنه" بعد "حيث".

[6130] سورة السجدة، الآية: 7.

[6131] في (د): والخشب.

[6132] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 113.

[6133] لم أجده بهذا اللفظ، لكن هناك عبارات في هذا المعنى، منها: كلُّ مؤمن يستخفّ بالأسباب فهو سيء الأدب مع الله عزّ وجل.

[6134] في (ل): الحياة.

[6135] سقط من (د)، و(ر).

سببًا لطُوله، فدلّ على أنّ المراد النبويّ من قوله "فمن أعدى الأوّل؟" وما قبله لَيْس رفع السّبب والواسطة بل إرشاد للمخاطب إلى أن لا[6136] يَعتقد الاعتقاد الجاهليّ من التأثير الطبيعيّ؛ لأنّ مقتضى مقام النبوّة إصلاح العقائد والأعمال وسوق العباد إلى ما فيه الخير في الحال والمآل. ومن ثمّ منع تأبير النخل حدبًا[6137] من السّبب إلى المسبِّب وهو الله تعالى، ثمّ قال: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"[6138] تنزيلاً من المسبِّب إلى السّبب لئلّا يحتجبوا بالسّبب عن المسبّب ولا بالمسبِّب عن السَّبب، وهو الكمال الجامع الإنسانيّ. ومن مشى على المراتب لم يَعثر، والمصنّف لَمَّا لم يتنبّه لهذا الأمر الدّقيق حاد عن الطّريق. والله وليّ الإرشاد والتّوفيق.

(**وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ**) لَمَّا أوّل الحديث الأوّل وأبقاه على عمومه وردّ الاعتراض بأنّ الحديث الثاني يدلّ على خلافه وهو إثبات السّبب الذي هو الإعداء؛ إذ لولاه لما أمر بالفرار من المجذوم دفعه بقوله وأمّا أمره عليه الصّلوة[6139] والسّلم بفرار السّالم من مُخالطة المبتلى **[٢/٥أ]** بالجذام فليس ذلك مَبْنيَاً على وقوع الإعداء بل على معنًى آخر وهو ما عنى بقوله: (**فَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ**) الباب[6140] في الأصل يقال لمدخل الشيء وما يُتوصل به إليه، وربّما قيل هذا من بابه كذا، أي: ممّا يصلح له ويليق به. والسدّ بالفارسيّة: "استوار ببستَنْ"[6141]. فهو "مَصْدر سَدَدْته"[6142]، والغابر يفعل بالضّم والكسر "وسَدَّ الثُّلْمة كمَدَّ: أَصْلحها ووَثَّقها"[6143]. "والذّرائع: جمع ذريعة كسَفينة بمعنى الوسيلة، كالذُّرعة بالضمّ"[6144]. وهي هنا عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوُقوع في مَمنوع. فالذّرائع الوسائل إلى الرّذائل كسُوء الاعتقاد ونحوه وما يؤدّي إلى ما هو رذيلة وضرر ينبغي أن يكون بابه مَسْدودًا وإن كان في نفسه نفعًا[6145]. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا﴾[6146]، وفيه سدّ الذّريعة وحمايتها، وذلك أنّ اليهود كانوا يقولون راعنا وهو سَبٌّ بلغتهم فلمّا علم الله ذلك منهم منع من إطلاق ذلك اللفظ؛ لأنّه ذريعة للسبّ وما يؤدّي إلى المحظور محظور. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[6147] فمنع من سبّ آلهتهم مخافة[6148] مقابلتهم بمثل ذلك[6149]. وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾[6150] الآية فحرّم الله عليهم الصّيد في يوم السَّبْت فكانت الحيتان تأتيهم[6151] يوم سَبتهم شرعًا[6152] أي: ظاهرة فسدّوا عليها يوم السَّبْت

[6136] سقط من (د).

[6137] في (د)، و(ر): جذباً. هذا هو الصحيح.

[6138] مسلم، "الفضائل"، 141، (رقم الحديث: 2363)؛ ابن ماجة، "الرهون"، 15، (رقم الحديث: 22471)؛ أحمد، المسند، 123/6.

[6139] سقط من (ر).

[6140] سقط من (ق).

[6141] ذكره البيهقي تعريفاً للشَّدّ لا للسَّدّ. انظر: تاج المصادر للبيهقي، 59/1. قال في تعريف السّدّ: رخنه استوار كردن. انظر: تاج المصادر للبيهقي، 59/1.

[6142] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 403.

[6143] انظر: القاموس المحيط، ص 367.

[6144] انظر: كتاب التعريفات، ص 190؛ القاموس المحيط، ص 926.

[6145] انظر: كتاب التعريفات، ص 189-190.

[6146] سورة البقرة، الآية: 104.

[6147] سورة الأنعام، الآية: 108.

[6148] في (د): مخالفة.

[6149] انظر: كتاب التعريفات، ص 190.

[6150] سورة الأعراف، الآية: 163.

[6151] "تأتيهم" في (د) مكتوب في الهامش.

[6152] سقط من (ق).

وأخذوها يوم الأحد وكان السدّ ذريعةً للاصطياد فمسخهم الله قردةً وخنازير. وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[6153] نُهوا عن الرّفع والجهر لئلّا **[٢/٥ب]** يؤدّي إلى عدم المبالاة بشأن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6154] فإنّه من قبيل الاستخفاف وهو كفر. ولأمرٍ مّا قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾[6155] بعد ما قال: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾[6156]، فإنّ المقصود وإن كان عدم اعتداء الحدود إلى ما ورائها من المحرّمات، لكن نهى عن القرب منها أيضًا سدّاً للذّريعة فإنّهم إذا قاربوها ربّما جاوزوها. ومن الله العِصْمة. والظّاهر أنّ قوله عليه السّلم[6157]: "إنّ من القَرَف التلف"[6158]. والقرف بفتحتَيْن مُدَاناة المرضى. وكذا نظائره من باب سدّ الذّرائع[6159] أيضًا عند المصنّف، وهو يُشْبه إنكار البديهيّ وينادي على الجهل بالحقائق[6160] والخواصّ. قال حضرة الشيخ صدر الدّين[6161] قدس سرّه في شرح الأربعين حديثاً: "هذا في باب المآكل. وهكذا الأمر في الملابس إذا فُصِّلتْ وخِيطَتْ في وقت رديٍّ[6162] اتّصل بها خواصُّ رديّةٌ. وكذلك ما ورد التّنبيهُ عليه في الشّريعة من شُومِ المرأة والفرَس والدّار[6163] وشهِدتْ بصحّته التّجاربُ المكرّرةُ. فإنّ لجميع هذه في بواطن أكثرِ النّاس بل في ظواهرهم أيضًا خواصَّ مُضِرَّةً تتعدّى من بَدن[6164] المفتدي[6165] والمباشِر والمصاحِب إلى نفسه أخلاقه[6166] وصفاته. فيَحْدُث بسببها للقُلوب والأرواح تلويثاتٌ هي من أقسام النجاسات"[6167]. انتهى كلامه. فهذا إمام أئمّة الظواهر والحقائق قال بسراية الخواصّ الرديّة إلى الأجساد والأرواح بحكم الجوار زمانًا أو مكانًا جمادًا أو حيوانًا أو إنسانًا ولم يَكتف بما يُعطيه الحقائق لاحتجاب النّاس[6168] عنه، بل صرّح بشهادة التجارب بصحّته لرسوخها في العُقول وقربها من القبول. فأين ما ذكره المصنّف من هذه المعنى الحقيق[6169] بالتلقيّ؟ ولا يتلقّاه إلّا الرّبانيّ الحقيّ قال الله سبحانه: ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ **[٢/٦أ]** هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[6170] فهو تعالى بعزّته قهر الأشياء كلّها فلم يكن في الوُجود مؤثّر إلّا هو وبحكمته رتّب المراتب ووضع الأسباب وقرّب وبعّد. فلكل جليسٍ حظُّه من

[6153] سورة الحجرات، الآية: 2.

[6154] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6155] سورة البقرة، الآية: 187.

[6156] سورة البقرة، الآية: 229. عبارة المؤلّف يجب أن تكون: "ولأمرٍ مّا قال تعالى ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ بعد ما قال ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ ...".

[6157] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع)، و(ط): عليه السّلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسّلام.

[6158] أبو داود، "الطب"، 24، (رقم الحديث: 3923)؛ أحمد، المسند، 451/3. انظر للكلام على الحديث: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس للعجلوني، 256/1-257، (رقم 792)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألبانيّ، 210/4، (رقم 1720).

[6159] في (د): الذّرايع.

[6160] في (ق): الحقايق.

[6161] هو: صدر الدين محمد بن إسحاق الْمَلَطي القُونَوي المتوفّى سنة 673 هـ.

[6162] في (ق): روى.

[6163] يقصد به ما رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالدَّارِ". انظر: البخاري، "الجهاد"، 47، (رقم الحديث: 2858، 2859)؛ "النكاح"، 18، (رقم الحديث: 5093-5095)؛ مسلم "السلام"، 115-119، (رقم الحديث: 2225، 2226).

[6164] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[6165] في شرح الأحاديث الأربعين، ص 49: الْمُتَغَذِّي.

[6166] في (د)، و(ر) زيادة واو العطف: وأخلاقه. وهو هكذا أيضاً في شرح الأحاديث الأربعين، ص 49.

[6167] شرح الأحاديث الأربعين لصدر الدين القنوي، ص 49. قارن بـ الكواكب الدرية للمناوي، 554/2.

[6168] في (د)، و(ر): أكثر النّاس.

[6169] في (ع): الحقيقي. وهذا هو الصحيح لموافقته للغة.

[6170] سورة آل عمران، الآية: 6.

جاره بحكم الجوار، وذلك بتقدير الله وخلقه، "فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلّا نفسه"[6171] الخاطئة. (**لِئَلاَّ يَتَّفِقَ**) أي: وإنّما كان الأمر المذكور من باب سدّ الذّرائع. وإنّما حملناه على كونه من هذا الباب "لئلّا يتّفق إلخ". واللام "لام كي" دخلت على "أنّ"[6172] الناصبة فوجب إظهار أنّ لاستكراه اللامين المتواليين: "لام كي"، و"لام لا". والأصل "لأن لا" فأدغمت النّون في اللام وبقيت الهمزة فاصلةً. والاتّفاق ما كان بغير علم وإرادة وعلاقة. والأمر الاتفاقيّ صحيح بالنّسبة إلى الخلق لا بالنّسبة إلى الحقّ، فإن الله لا يحدث شيئاً بالاتّفاق وإنّما يُحدثه عن علم صحيح وإرادة وقضاء غيبيّ وقدر، فلا بدّ من كون ما هو كائن في علمه. والاتّفاق أيضاً "موافقة فعلِ الإنْسانِ القدرَ، ويقال ذلك في الخير والشرّ[6173]، يقال: اتّفق لفلان خيرٌ واتّفق، لفلان شرٌّ. والتّوفيق نحوه، لكنّه مختصّ في التّعارُف بالخير دون الشرّ"[6174] كذا قاله الرّاغب. وهو المراد في مثل هذا المقام؛ فإنّ فعل الإنسان لا بدّ وأن يُوافق القدر لكنّه إن كان بلا سبب ظاهر ومادة يَسْتند إليها فهو ابتدائيّ كفعل الله تعالى في خلق آدم؛ فإنّ خلقه ابتدائيّ غير مُسْتند إلى سبب ومادّة بخلاف خلق ذريّته فإنّه أخرجهم منه بواسطة النّطفة والعُلوق. (**لِلشَّخْصِ**) "الشّخص: سواد الإنسان وغيره تراه من بُعْد"[6175] كما في القاموس. "وهو أخصّ من الذاتّ؛ لأنّ الذّات يطلق على الجسم وغيره كذات الله تعالى، والشّخص **[٦/٢ب]** لا يطلق إلا على الجسم"[6176]. فاعرف. (**الَّذِي يُخَالِطُهُ**) أي: المجذومَ[6177]. (**شَيْءٌ**) فاعل "يتّفق". ونكّره؛ لأنّ الجذام على مراتب كسائر الأمراض البدنيّة. (**مِنْ ذَلِكَ**) أي: الجذام الذي دلّ عليه المجذوم[6178]. (**بِتَقْدِيرِ اللهِ تَعَالَى**) متعلّق بقوله "يتّفق". "والتّقدير لغةً: تبيينُ كمّيّة الشيء"[6179]. واصطلاحاً: "تَحْديد كلّ مخلوق بحدّه الذي يُوجد من حُسْن، وقُبْح، ونفع، وضرّ، وغيرها"[6180]، "وجَعْلُه على مقدار مخصوص ووجه مخصوص حَسْبما يقتضيه الحكمة"[6181]. "والقدر: تعلّق الإرادة الذاتيّة[6182] بالأشياء في أَوقاتها الخاصة، فتعليق كلّ حال من أحوال الأعيان بزمان مُعيّن وسبب معيّن عبارة عن القدر"[6183]. قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾[6184] أي: قضاءً مَثْبوتًا[6185] واقعاً في وقته المعيّن من غير تقديم وتأخير. "والقضاء: هو الحكم الكليّ الإلهيّ في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد"[6186]. فظهر الفرق بينهما[6187]. وقولهم: "إنّ القدر ما لم يكن قضاء فمرجوّ أن يدفعه الله فإذا قَضى فلا

[6171] انظر: مسلم، "البر"، 55، (رقم الحديث: 2577).
[6172] هو في الأصل مكتوب فوق السطر.
[6173] في (د)، و(ر): وفي الشر، بزيادة "في".
[6174] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 877-878.
[6175] انظر: القاموس المحيط، ص 802.
[6176] انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 280.
[6177] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 372.
[6178] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 372.
[6179] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 658.
[6180] انظر: كتاب التعريفات، ص 129.
[6181] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 658.
[6182] سقط من (ر).
[6183] انظر: كتاب التعريفات، ص 253.
[6184] سورة الأحزاب، الآية: 38.
[6185] في (د): مَبْثوتاً.
[6186] انظر: كتاب التعريفات، ص 258.

مَدْفع له". فالمراد بالقضاء فيه القضاء الْمُبْرَم والفصل المحكم؛ لأنّه لا رادّ لهذا القضاء. وأما القضاء المعلّق فليس كذلك، ومنه الصّدقة تردّ البلاء وتزيد في العمر[6188]. فمآله أنّ القضاء يُرَدّ بالقضاء الآخر، فإنّ البلاء مثلاً كما أنّه مقضّى فكذا اندفاعه بالصّدقة. (**ابْتِدَاءً**) ظرف لـ"يتّفق" أي: في الابتداء من غير سبب ظاهر متقدّم يتوهم منه الابتلاء كما قال: (**لَا بِالْعَدْوَى الْمَنْفِيَّةِ**) أي: لا بطريق العدوى المنفيّة في الحديث. وهو تأكيد للابتداء؛ لأنّ الابتداء هو ما كان بلا عدوى. وتفسير الابتداء بالاتّفاق لا ينافيه؛ لأنّهما بمعنى في الاستعمال. ويقول العجم أيضاً: اتفاقاً "قضارا ناكهاني"[6189] على أن يكون الكلّ **[٧/٢أ]** بمعنى واحد. والمقصود بيان موافقة الفعل الذي هو حصول الجذام القدر وكونها بطريق الابتداء من غير أن يكون هناك عدوى، وهذا على مذهب المصنّف. وأمّا على مذهب غيره وهو المذهب المنصور، فتلك الموافقة كما تكون بطريق الابتداء فكذا تكون بطريق العدوى والكلّ بقضاء الله تعالى وتأثيره، لكن المحجوب قد يغفل عن الله تعالى فيُسند الفعل في صورة العدوى إلى غيره وهو من قبيل الشرك الخفيّ. وأمّا الموحّد الحقيقيّ فيتمشى على المراتب. ثمّ إنّ تأنيث وصف العدوى يدلّ على أنّه اسم مؤنّث مقصور غير مصروف نحو سَلْمى وسَكْرى وجَدْوى وغيرها فلا تنوين فيه. (**فَيَظُنَّ**) ذلك الشخص المخالط المصاب بسبب حصول الجذام اتفاقاً. فالأوّل سبب للثّاني فينتفي بانتفائه، وقد لا يعتبر السّببيّة في مثل هذا التركيب نحو ما تأتينا فتحدثنا بالنّصب، فإنّ المراد نفي اجتماعهما من غير اعتبار السّببيّة يعني لم يكن منك إتيان ولا تحديث. ومنه الحديث: "لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسّه النّار"[6190]؛ لأنّه ليس موت الأولاد ولا عدمه سبباً لمس النّار. "والظنّ: التردّد الرّاجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم"[6191]، ويُستعمل في اليقين وفي الشكّ والوَهم أيضاً[6192]. والفاء هي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن فيظنّ منصوب على جواب النّفي؛ لأنّ قوله "لئلّا يتّفق" تعليل لنفي الاستقبال المصدريّ نحو لئلّا يعلم ولكيلا يعلم. والمعنى لِكَيْلَا يكون اتّفاق حصول شيء من ذلك فَظَنٌّ[6193]. (**أَنَّ ذَلِكَ**) أي: حصول الجذام مع كونه اتفاقيّاً. (**بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِ**) أي: مخالطة ذلك الشخص **[٧/٢ب]** ذلك المجذوم وقربه الجواريّ. وقوله "بسبب" من قبيل الجمع بين الحرف وبين ما يدلّ عليه كما إذا قيل كتبتُ باستعانة القلم، ودخلت عليه بمصاحبة[6194] ثياب السّفر وقد سبق تحقيقُه بما لا مزيد عليه. (**فَيَعْتَقِدَ صِحَّةَ الْعَدْوَى**) أي: يجعل

[6187] قال المؤلّف للفرق بينهما: "الفرق بين القضاء والقدر أن القضاء هو الإرادة الأزليّة والعناية الإلهيّة المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقدر تعلّق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها الخاصة بها. وفي هذا مذاهب مختلفة من طائفة متفرقة موضعه علم الكلام كما في شرح المصابيح لابن الملك". فروق حقّي للمؤلّف، ص 347. انظر: شرح مصابيح السنة لابن الملك، 95/1–129.

[6188] وردت في هذا المعنى عدد من الأحاديث بألفاظ مختلفة لكنّها لا تخلو عن ضعف؛ منها: "باكروا بالصدقة، فإنّ البلاء لا يتَخَطَّاها" الطبراني، المعجم الأوسط، 9/6، (رقم الحديث: 5643)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 189/4. قال الهيثمي: "وفيه عيسى بن عبد الله بن محمد وهو ضعيف" مجمع الزوائد، 110/3. "الصدقة تسدّ سبعين باباً من السُّوء" الطبراني، المعجم الكبير، 274/4، (رقم الحديث: 4402). قال الهيثمي: "وفيه حمّاد بن شعيب وهو ضعيف" مجمع الزوائد، 109/3. "الصدقة تمنع سبعين نوعاً من أنواع البلاء أهونها الجذام والبرص" الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 208/8. ضعّفه السيوطي في الجامع الصغير، ص 317 (رقم 5144). "إنّ صدقة المسلم تزيد في العمر وتمنع ميتة السّوء، ويذهب الله بها الكبر والفخر" الطبراني، المعجم الكبير، 22/17–23، (رقم الحديث: 31). قال الهيثمي: "وفيه كثير بن عبد الله المزي وهو ضعيف" مجمع الزوائد، 110/3.

[6189] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي.

[6190] البخاري، "الأيمان"، 9، (رقم الحديث: 6656)؛ مسلم، "البر"، 150، (رقم الحديث: 2632).

[6191] انظر: القاموس المحيط، ص 1566.

[6192] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 539–540.

[6193] في هوامش الأصل، و(ر)، و(ط)، و(ل) مكتوب: [في الأصل، وفي (ط): فَظَنٌّ، وفي (ل): فيظن] فالخبران جملة واحدة وتسميته جواباً إنما هي من حيث المعنى؛ لأنّ الثاني سبب عن الأوّل.

[6194] في (د)، و(ر): مصاحبة، بدون حرف جر.

صحة العَدْوى في عقد قلبه[6195] عليها ويربطه بها مع عَدم صحّتها في نفس الأمر. ونصبه كنَصْب ما قبله، وكذا نصب قوله: (**فَيَقَعَ فِي الْحَرَجِ**) أي: في الإثم؛ لأنّ اعتقاد ما لَيْس له صحّة في الشّرع إثم. وفي جعل الحرج ظرفاً للوُقوع مبالغة [كأنّ الجرح أحاط به لعظم جُرمه إحاطة الظرف بالمظروف[6196]. عفى[6197] الله عنه حرج مبالغته][6198]. "وأصل الحرج بتقديم الحاء المهملة بوزن الفرح مُجتمع الشيء كالشّجر[6199] إذا كان كثيراً في مكان ضيّق تُصوِّر منه ضيق ما بينهما، فقيل للضيّق: حرجٌ، وللإثم حرجٌ"[6200]؛ لأنّ القاضي[6201] يقع به في الضيق إمّا في الدّنيا ففي ضيق القلب، وإمّا في الآخرة ففي ضيق المكان؛ لأنّ جهنّم سجن الله، وكذا في ضيق الرُّوح الذي هو العذاب الرّوحانيّ. (**فَأَمَرَ بِتَجَنُّبِهِ**) هذا كفذلكة الحِساب ونتيجة القياس. والتّجنب: الاجتناب والبعد[6202]؛ [لأنّ من أراد البعد][6203] عن شيء يجعل جَنْبه إلى جنبه[6204] ويُدبر عنه[6205]. والمعنى فأمر المخاطب في قوله "فرّ من الأسد إلخ" بالتبعّد والاجتناب عن مُقاربة المجذوم ومُصَاحبته. وراوي الحديث أبو هريرة وقد روى البخاريّ عنه فيحتمل أن يكون هو المأمور أو غيره، وعلى كلا التقديرين فحكم الخطاب يعمّ المكلّفين الموجودين في ذلك الوقت والحادثين بعده إلى يوم القيمة إما بطريق التغليب أو بدليل خارجيّ، فإنّ الإجماع مُنعقد على أن آخر الأمّة مأمور ومكلّف بما أُمر به أوّلها وكُلّف، وهذا[6206] حكم الخطابات **[٢/٨أ]** التنزيليّة. (**حَسْماً لِلْمَادَّةِ**) أي: قطعًا للذّريعة وسدّاً لبابها. "والحسم: القطع وإزالة أثر[6207] الشيء، يقال: قطَعه فحسمه، أي: أزال مادّته، ومنه يعلم حُسن موقعه مع المادّة، وبذلك سُمّي السّيف حُسَاماً. وحسم الدّاء: إزالة أثره بالكيّ"[6208]. ومادّة الشيء هي التي يَحصل الشيء[6209] معها بالقوّة كالخشب للسّرير. وقيل: "المادّة الزّيادة المتّصلة"[6210] وبها فسّرها صاحب القاموس. وفي شرح الحكمة: "الفرق بين العُنصر وبين المادّة والموضوع والركن وبين سائر الألفاظ التي يُتَوهّم كونها مُتَرادفة هو أنّ القابل من حيث إنّه قابل بالقوّة يسمّى هَيُولي، ومن جهة أنّه بالفعل حامل للصّورة ويسمّى موضوعاً، ومن حيث كونه مشتركاً بين الصُّور يسمّى مادّةً وطينةً، ومن حيث إنّه آخر ما ينتهي إليه التحليل يسمّى عُنْصرًا، ومن حيث إنّه أحد المبادئ الدّاخلة في الجسم يسمّى ركناً"[6211]. (**وَاللهُ**) الْمُحيط بكلّ شيء علماً. (**أَعْلَمُ**) بما لا[6212] نعلم، فإنّه هو

[6195] في (د)، و(ر) زيادة "بأن يعقد قلبه" بعد "قلبه".

[6196] في (د): في المظروف.

[6197] في (د)، و(ر): عفا.

[6198] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[6199] انظر: القاموس المحيط، ص 234-235.

[6200] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 226.

[6201] في (د)، و(ر): العاصي.

[6202] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 206.

[6203] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[6204] في (د)، و(ر): جانبه.

[6205] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 206؛ القاموس المحيط، ص 89.

[6206] في (د)، و(ر): وهكذا. هذا هو الصواب.

[6207] سقط من (ر).

[6208] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 235.

[6209] سقط من (د).

[6210] انظر: القاموس المحيط، ص 407.

[6211] انظر: شرح هداية الحكمة للقاضي مير الْمَيْبُدِي، ص 20، 21، 25، 27، 33. القاضي مير الْمَيْبُدِي، هو: قاضي مير حسين بن معين الدين الْمَيْبُدِي (قيل: الْمَيْبُذِي)، حكيم، صوفي، نحوي، المتوفى سنة 910 هـ. من آثاره: مختصر مقاصد حكمة فلاسفة العرب، الهداية، شرح هداية الحكمة، وشرح الكافية في النحو سمّاه

الذي ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[6213]، ولكن قدر ما تعلّقت به مشيته[6214] كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾[6215] أي: لا يدركون من معلوماته إلّا ما شاء أن يعلموه. وفي قول المصنّف "والله أعلم" إنصاف من نفسه وإثبات لجَهْله، فإنّه وإن أظهر العلم الزائد[6216] في هذا الباب لكن ما خفي عليه أكثر ممّا ظهر له من الله الوهّاب. فعلمه بل وجميع عُلوم العالمين بالنّسبة إلى علمه تعالى كقطرة من سبعة أبحر. ولا شكّ أنّه لا قدر للقطرة في جنب سبعة أبحر بل هي بمنزلة العَدم بالنّسبة إليها. فإذاً ثبت الجهل في الحقيقة، وأقول: العلم هو العلم الأوّل كما أَسْلفنا؛ لأنّ الاعتبار **[٨/٢ب]** بحال الموحّد الحقيقيّ فإنّه السّواد الأعظم، ولا عبرة بشأن المقلّدين على أنّ دين العجائز دين قديم. والله[6217] الغفور الرّحيم.

(**وَقَدْ صَنَّفَ**) مضى ما مضى من الفرق بين التّصنيف والتأليف فلا نعيده. والظّاهر أنّه لا فرق بينهما عند أهل الرّسوم فيَسْتعملون أحدهما[6218] مقام الآخر؛ لأنّ جعل الشيء صنفاً صنفاً يَسْتلزم التأليف والتّركيب. (**فِي هَذَا النَّوْعِ**) وهو النوع المسمّى بمختلف الحديث. (**الشّافعيّ**)[6219] فإنَ له كتباً كثيرةً مصنّفة في أنواع العلوم تتجاوز المائة. فكان أولى بالتصنيف في فنّ الحديث؛ لأنّه وأتباعه[6220] أصحاب الحديث لا أهل الرّأي كغيرهم. [(**كِتَابَ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ**) بالنّصب على أنّه مفعول "صنّف". وفيه إشارة إلى أنّ الاختلاف صفة الحديث لا صفة الرّاوي. فمعنى مُختلف الحديث المختلف من الحديث اختلفا[6221] في مدلوليهما إثباتاً ونفياً][6222]. (**لَكِنَّهُ**) أي: الشّافعيّ وجه الاستدراك دفع ما يَرد من أنّ الشّافعيّ إذا كان له في أنواع العلوم تلك الإحاطة فلِمَ لم يَسْتقص ذكر الأحاديث المختلفة في كتابه المسمّى اختلاف الحديث حتّى يكون كتاباً لفظاً ومعنى مُشتملاً على الفتوى[6223] مُتَضمّناً للأنواع. فإنّه ليس عند النّاس عيبٌ كنقص القادرين على التمام، ولذا قال "لكنّه". (**لَمْ يَقْصِدِ اسْتِيعَابَهُ**) أي: استيعاب هذا النّوع، واستقصاء جزئياته، وجمع جميع ما[6224] في بابه. فإنّ الاستيعاب بالفارسيّة كالاستغراق: "و همه[6225] را فرارسيدن[6226]"[6227]. يقال: "وعبه كوعده، أَخَذَهُ

مرضي الرضي. انظر لترجمته: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا، 316/1؛ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 63/4. أما هداية الحكمة هو كتاب مؤلّف في الفلسفة والمنطق لمؤلّفه أثير الدّين المفضّل بن عمر السمرقندي الأَبْهَري، حكيم، منطقي، فلكي، المتوفّى سنة 663 هـ. من تصانيفه: هداية الحكمة، تنزيل الافكار في تعديل الاسرار، شرح إيساغوجي وكلاهما في المنطق، درايات الافلاك، والزيج الشامل. انظر لترجمته: كشف الظنون لكاتب جلبي، 206/1–207؛ 969/2، 2028–2030؛ معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة، 315/12.

[6212] في (د)، و(ر): لم.

[6213] سورة العلق، الآية: 5.

[6214] أي: مشيئته.

[6215] سورة البقرة، الآية: 255.

[6216] في (د)، و(ر): الزايد.

[6217] في (د)، و(ر) زيادة "هو" بعد لفظ الجلالة.

[6218] في (د)، و(ر) زيادة "في" بعد "أحدهما".

[6219] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص77، إلّا أنّه في طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 104، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 374، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 75، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 463/1: الإمام الشّافعيّ.

[6220] في (د): وأعتابه.

[6221] في (ع): اختلافاً.

[6222] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[6223] في (د)، و(ر): الفُنون.

[6224] في (د)، و(ر) زيادة "يكون".

[6225] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): همه.

[6226] في (ق): را فررسيدن.

أَجْمَعَ، كأَوْعبه واسْتوعبه، وأَوْعَبَ: جمع. وجاؤا مُوعِبين: إذا جمعوا ما **[٩/٢أ]** استطاعوا من جَمْع"[6228]، وهذا أَوْعبُ لكذا أَحْرى لاستيفائه. وفي الحديث: "فهو أَوْعب للغسل"[6229] أي: أحرى أن يخرج كل بقيّة في ذكره من الماء. وإنّما لم يقصده الشّافعيّ إمّا لتعسّره فإنّ إحاطة كلّ شيء من شأن المحيط بكلّ شيء، وإمّا لأنّه جعله جزءاً من كتاب الأمّ ولم يُفرده بالتأليف ولو أفرده لجاز أن يَسْتوعبه. قال النّوويّ الذي لم يفتخر بشيء كافتخاره بالشّافعيّ[6230] في كتاب التهذيب: "مصنّفات الشّافعيّ في الأُصول والفروع التي لم يسبق إليها كثرةً وحسناً، كثيرة مشهورة، كالأمّ في نحو خمسة عشر مجلّداً، وهو مشهور"[6231] انتهى. أشار بتعيين المجلّدات إلى أنّه كتاب كبير[6232] جدّاً، فلو قصد الشّافعيّ استيعاب اختلاف الحديث في مثل ذلك الكتاب لكان أكبر شيء حَجْماً. وفيه تصريح أيضاً بأنّ كتاب الأمّ من مصنّفات الشّافعيّ نفسه، لكن قال بعض العلماء: كتاب الأمّ صنّفه تلميذ الشّافعيّ أبو يعقوب البُوَيْطِيُّ[6233] القائم مقامه بعده، ويؤيّده ما في الإحياء: "من أنّه صنّف البويطي [كتاب الأمّ الذي ينسب الآن إلى الرّبيع بن سليمان[6234] (صاحب الشّافعيّ)[6235] ويُعرف به، وإنّما صنّفه البويطي][6236] ولكن لم يذكر نفسه فيه ولم ينسبه إلى نفسه فزاد الرّبيع فيه وتصرّف وأظهره"[6237] انتهى. فتحقّق من هذا كون الأمّ من مصنفات البُويطيّ دون الشّافعيّ لكن مع اختلاف في النّسبة، فإن النّوويّ نسبه إلى الشّافعيّ وصاحب الإحياء إلى الرّبيع اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ أمّ البويطيّ غير أمّ الشّافعيّ وإن اشتركا في الاسم كالدّرر والغرر للشريف المرتضى[6238] وللمولى خسرو[6239]. وممّا **[٩/٢ب]** يقضى منه العجب أيضاً أنّ كتاب منهاج العابدين[6240] نسبوه إلى أبي حامد الغزّالي [حتى قالوا][6241]: إنّه آخر مصنّفاته. وقد قال بعض الكبار: إنّه لأبي الحسن علي المشفر[6242] وليس لأبي حامد، ولكن عُزي إليه. وكذا كتاب النفخ والتسوية عزي إلى أبي حامد وهو لأبي الحسن

[6227] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 761/2.

[6228] انظر: القاموس المحيط، ص 181.

[6229] انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهروي، 204/3.

[6230] في (ق): الشافي.

[6231] تهذيب الأسماء واللغات، 73/1.

[6232] سقط من (د).

[6233] هو: يُوسُفُ أَبُو يَعْقُوبَ بنُ يَحْيَى الْمِصرِيُّ، البُوَيْطِيُّ، صاحِبُ الإِمَامِ الشّافعيّ، لازَمَهُ مُدَّةً، وَتَخَرَّجَ بِهِ، وَفَاقَ الأَقْرَانَ، المتوفّى سنة 231 هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 299/14-303 (رقم 7613)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي 550/2، (رقم 897)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 58/12-61 (رقم 13)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 71/2-72.

[6234] هو: أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ كَامِلٍ الْمُرَادِيُّ الْمِصرِيُّ، الْمُؤَذِّنُ، صاحِبُ الإِمَامِ الشّافعيّ، وَنَاقِلُ عِلْمِهِ، المتوفّى سنة 270 هـ. انظر لترجمته: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 187/1-188 (رقم 165)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ، 586/2-587 (رقم 611)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 587/12-591 (رقم 222)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 159/2.

[6235] ما بين المعقوفتين في الأصل، وفي (ق) مكتوب تحت السطر، وفي (ر) فوق السطر.

[6236] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش.

[6237] إحياء علوم الدين للغزالي، 188/2.

[6238] صاحب كتاب "غرر الفوائد ودرر القلائد" أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد العلوي الشريف المرتضى، المتوفّى سنة 436 هـ.

[6239] في (د)، و(ر): خسر. صاحب كتاب "درر الحكام في شرح غرر الأحكام" العالم العثماني الملا خُسْرو، المتوفّى سنة 885 هـ.

[6240] منهاج العابدين إلى جنة ربّ العالمين.

[6241] ما بين المعقوفتين في (د): حتى لو قالوا.

[6242] في هوامش جميع النّسخ ماعدا (ع) مكتوب: "كان أبو الحسن شيخًا جليلاً صاحب تصانيف ولكن كان مخمول الذكر رآه القائل في سبته". قال خير الدين الزركلي في الأعلام، 285/4: "علي بن خليل الْمُسَفِّر السَّبْتِي، أبو الحسن: حكيم، من القائلين بوحدة الوجود. من أهل سبتة. رآه فيها محيي الدين ابن عربي (قبل سنة 598 هـ.) له تصانيف، منها "منهاج العابدين" يعزى لأبي حامد الغزالي وليس له، وكذلك كتاب "النفخ والتسوية" يعزى إلى أبي حامد أيضاً ويسمّيه النّاس "المضنون الصغير" وهو صاحب القصيدة – المنسوبة للغزالي أيضاً – ومطلعها:

أيضاً. ومن ذلك كتاب آكام المرجان في أحكام الجانّ[6243] فإنّه في الأصل للحافظ العلّامة شمس الدين محمّد بن القيّم الحنبلي[6244]، ظفر بمسودته القاضي بدر الدّين محمد بن عبد الله الشِّبلي[6245] الحنفيّ ثمّ ألّف له أبواباً ورتّبه ترتيباً فأضافه إلى نفسه. فقول صاحب الأشباه[6246]: "أحكام الجانّ قلّ من تعرّض لها، وقد ألّف فيها من أصحابنا القاضي بدر الدين الشّبلي"[6247] غلط. وذلك أنّ في هذا التأليف[6248] من كلام أئمّة الحنابلة ما يقطع النّاظر فيه بأنه آكام[6249] حنبلي[6250]، فإنّه يتعجّب من حنفيّ يُؤلّف كتاباً مثل هذا ثمّ لا ينقل فيه شيئاً[6251] من كلام الحنفيّة وإن وُجد نادراً فلا يكون صدراً بل استطراديّاً. ومن عادة كلّ مصنّف أن يصدّر مذهبه ثمّ يذكر مذاهب النّاس.

(**وَصَنَّفَ فِيهِ بَعْدَهُ**)[6252] أي: صنّف في هذا النّوع بعد الشّافعيّ[6253] وتصنيفه. (**ابْنُ قُتَيْبَةَ**) تصغير القِتْبة[6254] بالكسر، والنّسبة قُتَبِيّ[6255] كجُهَنِيّ. وهو العلّامة أبو محمّد عبد الله بن مُسلم بن قُتَيْبَة الدِّينَوَرِيّ، صاحب التّصانيف الجليلة. تُوفّي سنة ستّ وسَبْعين ومائتين[6256]. "ودينور بكسر الدّال وفتح النّون بلدة من بلاد الجبل، خرج منها خلق كثير من العلماء"[6257]. قال ابن الصّلاح: "كتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن **[٢/١٠أ]** فيه من وجه فقد أساء في أشياء منها قَصُرَ باعه فيها وأتى بما فيه غيرُه أولى وأقوى. وقد روينا عن محمد بن إسحق بن حزيمة[6258] الإمام أنه قال: لا أعرف أنّه رُوِيَ عن النبي صلّى الله عليه وسلّم حديثان بإسنادين صحيحين مُتضادَّيْنِ، فمن

قل لاخوان رأوني ميتا فبكوني ورثوني حزناً.

وكان شيخا حين لقيه ابن عربي وهو شاب، فهو من أهل أواخر القرن السادس ظنا. توفّي أبو الحسن المسفر حوالي سنة 600 هـ.".

[6243] طبع الكتاب منسوباً إلى القاضي بدر الدّين محمد بن عبد الله الشِّبلي باسم "آكام المرجان في أحكام الجان" بتحقيق إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، القاهرة، 1983، وباسم "آكام المرجان في غرائب الأخبار وأحكام الجان" بتحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

[6244] هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المتوفّى سنة 751 هـ.

[6245] هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الشِّبْلي الدمشقيّ الطرابلسي، فقيه حنفي، المتوفّى سنة 769 هـ. انظر لترجمته: تاج التراجم لابن قطلوبغا، ص 263-264 (رقم 239)، الأعلام للزركلي، 234/6.

[6246] المؤلّف يقصد به صاحب كتاب الْأَشْبَاه وَالنَّظَائِرِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري، المتوفى سنة 970 هـ.

[6247] انظر: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ لابن نجيم المصري، ص 326.

[6248] هنا في (د)، و(ر) فوق الكلمة: آكام.

[6249] سقط من (ر).

[6250] في (د) "حنفيّ" بدلا من "آكام حنبلي".

[6251] سقط من (د).

[6252] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعة نور الدين عتر، ص77، إلّا أنّه في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 464/1: وصنّف بعده، وفي طبعات علي حسن عبد الحميد، ص 105، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 375، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 75: وقد صنّف فيه بعده.

[6253] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 375.

[6254] هنا في (د) مكتوب فوق الكلمة: بمعنى المِعَى وغيره. انظر: القاموس المحيط، ص 157.

[6255] في (ق): فقتبي.

[6256] في هوامش الأصل، و(ق)، و(ط)، و(ل) مكتوب: "هذا غير بكّار بن قتيبة الحنفيّ، الفقيه [في (ق): بفقيه] العابد، قاضي مصر، فإنّه مات سنة سبعين ومائتين. سمع أبا داوود الطيالسي، وروى عنه الطحاويّ وأبو عوانة [في (ط): وأبو عوانه] في صحيحه، وأبو بكر بن خزيمة [في (ط): حزيمة] إمام الأئمة، وصنّف كتباً منها كتاب فيه ردّ على الشّافعيّ فيما ردّ على أبي حنيفة، وهو في الطبقة الثالثة من الفقهاء". انظر لتفصيل ترجمة ابن قتيبة: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 170/10-171 (رقم 5309)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 296/13-302 (رقم 138)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 633/2؛ ميزان الاعتدال للذّهبيّ أيضاً، 503/2 (رقم 4601)؛ لسان الميزان لابن حجر، 357/3-359 (رقم 1449)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطيّ، 63/2-64 (رقم 1444)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 169/2-170.

[6257] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 545/2-546.

[6258] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، و(ط)، و(ل)، إلّا أنّه في (د)، و(ر): خزيمة. وهو هكذا أيضاً في علوم الحديث لابن الصلاح.

كان عنده فليأتني به لِأُؤَلِّفَ بينهما"[6259] انتهى. ومن ثمة[6260] قال العراقيّ: "وقد جعلها بعضهم مُتعارضةً، وأدخلها بعضهم في النّاسخ والمنسوخ، كأبي حفص بن شاهين[6261] والصّواب الأوّل"[6262] انتهى. ونعم الكلام ما قال ابن خُزيمة لو أمكن الخروج عن عُهدته. (**وَالطَّحَاوِيُّ**) هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن سلامة بن سليم بن عبدالملك الأَزْديّ الطّحاوِيّ الحنفيّ. انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة في مِصر، وكان شافعيّاً ثم تحنّف[6263]. ومن مصنّفاته شرح الآثار، وأحكام القرآن، ومعاني الآثار[6264]، وبيان مشكل الآثار[6265]، والمختصر في الفقه، وشرح الجامع الكبير والصّغير، ومناقب الإمام في مجلد وغيرها. وُلد سنة تسع وعشرين ومائتين ومات سنة إحدى وعشرين وثلثمائة[6266]. وأَزْد بن الغوث وبالسّين أفصح أبو حيٍّ باليمن من أولاده الأنصار كلّهم. "وطحا قرية بصعيد مصر[6267]، "وتُمُدُّ" كما في القاموس[6268].

(**وَغَيْرُهُمَا**) من العلماء الموثّقين في نفوسهم وتصانيفهم.

(**وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ**) بين مدلولَيْهما بغير تعسّف سواء لم يكن الجمع أصلاً أو أمكن ولكن بتعسّف وخروج عن جادّة العقل السَّليم. وذلك أنّ المعنى إذا كان بحيث لا يتبادر [من حَاقّ][6269] اللفظ [أي[6270]: وسطه][6271]، ولا يَنْساق إليه الذّهن ولا ينشط **[٢/١٠ب]** له الرّوع لا يلتفت إليه على أنّ التكلّف في كلّ شيء علماً أو دعاءً أو نحو ذلك، مذموم ليس من شأن الأتقياء. (**فَلَا يَخْلُو**) الأمر. (**إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التّاريخ**) أي: تاريخ الحديثين[6272] تقدّماً وتأخّراً، فإنّ المتخالفين لا يقع من حكيم إلهيّ في زمان واحد البتّة. فوقت الأمر غير وقت النهي سواء كان من الحكيم [أو من][6273] الطّبيب. ومعنى التّاريخ عرف فيما سَبق فلا يُعاد. (**أَوْ لاَ**) يُعرف بأن لم يَضْبطه الأوّلون لاشتغالهم بأهمّ من ذلك أو ضبطوه، ولكن لم ينقل ذلك منهم بسبب من الأسباب فبقي مجهُولاً.

[6259] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 285. ذكر كلام ابن خزيمة أيضاً الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 375، والمناوي مختصرًا في اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، 464/1.

[6260] في (د)، و(ر): ثم.

[6261] هو: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، المتوفّى سنة 385 هـ. صاحب كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه. انظر لترجمته: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 265/11-268 (رقم 6028)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 431/16-435 (رقم 320)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 987/3-990 (رقم 923)؛ لسان الميزان لابن حجر، 283/4-285 (رقم 910)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 117/3.

[6262] شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين العراقي، 109/2.

[6263] في هوامش الأصل، و(ق)، و(ط)، و(ل) مكتوب: سبب تحنّفه أنّه كان تلميذ المزنيّ من أصحاب الشّافعيّ، فقال له يومًا: "والله ما أفلحت أبداً" فتركه ومذهبه وأخذ بمذهب أبي حنيفة، وقيل: إنّه ماتت أمّه وهو في بطنها فشق بطنها وأخرج هو، فلما أخبر وقت طلبه بذلك قال: "رحمه الله أبا حنيفة، كان سبباً لحياتي" فتحنّف.

[6264] في الأصل، وفي (ق) مكتوب تحت الكلمة: أول مصنفاته.

[6265] في الأصل، وفي (ق) مكتوب تحت الكلمة: آخر مصنفاته.

[6266] في (ل): وثلاثمائة. انظر لتفصيل ترجمة الطحاوي: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 27/15-32 (رقم 15)؛ تذكرة الحفاظ للذّهبيّ أيضاً، 808/3-811 (رقم 797)؛ لسان الميزان لابن حجر، 274/1-282 (رقم 836)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 288/2.

[6267] انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، 22/4؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 464/1.

[6268] انظر: القاموس المحيط، ص 1684.

[6269] ما بين المعقوفتين في (ع): مرجات.

[6270] سقط من (د)، و(ر).

[6271] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[6272] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 375.

[6273] سقط من (ر).

[النّاسخ والمنسوخ]

(**فَإِنْ عُرِفَ**) تاريخهما وزمان صُدورهما عن نبيّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[6274]. (**وَ**) الواو من الشّرح للعطف على[6275] عُرف باعتبار الدّمج لا للحال كما وُهم[6276]. (**ثَبَتَ الْمُتَأَخِّرُ**)[6277] أي: الحديث المتأخّر. والمراد بالثبوت[6278] تأخّره، فإنّ المتأخّر نفسه ثابت قبل ثُبوت تأخّره. وإنّما عدل عنه ولم يقل: "وإن ثبت التأخّر"؛ لأنّ النّاسخيّة أو[6279] المنسوخيّة صفة المتأخّر والمتقدّم لا صفة التأخّر والتقدّم، وإنّما [لم يقل][6280]: "وإن ثبت المتقدّم"؛ لأنّ الكلام إنّما هو في المتأخّر النّاسخ المعمول به لا في المتقدّم المنسوخ المتروك. (**بِهِ**) أي: بالتّاريخ. (**أَوْ بِأَصْرَحَ مِنْهُ**) اسم تفضيل بوزن أفعل من الصّراحة. وهي الظهور والبيان، ومن ذلك سمي القصر صرحاً[6281] لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية. والمعنى بأظهر وأبين وأوضح من التّاريخ كحديث بريدة، وحديث جابر الآتين[6282]؛ لأنّ نص الشارع أو الصّحابيّ بالتقدّم والتأخّر أظهر من التّاريخ. (**فَهُوَ**) أي: الحديث المتأخّر. (**النَّاسِخُ**) لأنّه نسخ حكم الأوّل وأزاله. (**وَالْآخَرُ**) أي: المتقدّم هو: (**الْمَنْسُوخُ**) **[٢/١١أ]** لأنّه أزيل حكمه وأقيم الحديث الثاني مقامه، قال في القاموس: "نسخه كمنعه: أزاله، وغيّره، وأبطله، وأقام شيئاً مقامه، والشيءَ: مَسَخه، والكتابَ: كتبه عن معارضة[6283]، كانتسخه، وَاسْتَنْسخه، والمنقول منه: النّسخة بالضمّ"[6284] انتهى. وقال الرّاغب: "النّسخ: إزالة شيء بشيء يتعقّبه، كنسخ الشمس الظلّ، وبالعكس، فتارةً يُفهم منه الإزالة، وتارةً الإثبات، وأخرى الأمران. ونَسْخ الكتاب: إزالة حكم بحكم يتعقّبه. ونسخ الكتاب: نقل صورته المجرّدة إلى كتاب آخر، وذلك لا يقتضي إزالة الصّورة الأولى بل يقتضي إثبات مثله في مادّةٍ أخرى، كاتّخاذ نقش الخاتم في شموع كثيرة، والاستنساخ: التقدم بنسخ الشيء"[6285] انتهى. وفي التّعريفات "النّسخ: في اللغة: الإزالة والنّقل. وفي الشرع: هو أن يَرِد دليلٌ شرعيٌّ متراخياً عن دليل شرعيّ، مقتضياً خلاف حكمه، فهو تبديلٌ بالنّظر إلى علمنا، وبيانٌ لمدّة الحكم بالنّظر إلى علم الله تعالى"[6286] انتهى. وسيأتي تعريف آخر للمصنّف. فانظر في الفرق والتّفاوت فيما بينهما. قال الزُّهريّ: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن تعرّفوا[6287] ناسخ حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من منسوخه"[6288] انتهى. ولذلك

[6274] في (ع): عليه السّلام، وفي (ط)، و(ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6275] في (ر): على ما.

[6276] المؤلف هنا يرد على الملّا علي القاري الذي قال: (وثبت) يحتمل العطف والحال.

[6277] في (د): إن ثبت المتأخّر.

[6278] في (د)، و(ر): ثبوت.

[6279] في (ق): و.

[6280] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[6281] في (ر): قصراً.

[6282] في (د)، و(ر)، (ق) وهامش الأصل: الآتيَيْن. هذا هو الصحيح.

[6283] هنا كلمة "مقابلة" في الأصل مكتوب تحت السطر، وفي (د)، و(ر) فوق السطر.

[6284] انظر: القاموس المحيط، ص 334.

[6285] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 801.

[6286] انظر: كتاب التعريفات، ص 330.

[6287] في (د)، و(ر): يعرّفوا

[6288] انظر: ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المتوفّى سنة 385 هـ.)، ص 36؛ الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (المتوفّى: 584 هـ.)، ص 3؛ علوم الحديث لابن الصلاح، ص 276-277.

كان أبو حنيفة رحمة[6289] الله تعالى يَعْتني به ويتتبّعه[6290]، "وكان للشافعي يد طُولى فيه[6291] وسابقة[6292] أولى. وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل[6293] فيه ما ليس منه لخفاء معنى النّسخ وشَرطه"[6294].

(**وَالنّسخ:**) أي: في الاصطلاح وقد سبق معناه اللغوي. قال بعضهم[6295]: "النّسخ في اللغة حقيقة في الإزالة، مجاز في النّقل، أو بالعكس أو مشترك، وتمثيل النّقل بنسختُ ما في الكتاب تساهل"[6296] انتهى. وجوابه ما أَسْلفنا من نقل القاموس **[٢/١١ب]**، و[6297]البيان المرغوب للرّاغب. فتفطّن. (**رَفْعُ تَعَلُّقِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ**) الرّفع في الحقيقة صفة الرافع[6298] وهو الشارع، [وكونه صفة الحديث مجاز كما سيجيء. قال ابن الصّلاح: "هو عبارة عن رفع الشارع][6299] حكماً منه متقدّماً بحكم منه متأخر"[6300] انتهى. ولَمّا أَوْرد عليه العراقيّ "بأنّ المراد من رفع الحكم رفع تعلّقه بالمكلفين"[6301] وإلّا فنفس الحكم قديم وما ثبت قدمه استحال عدمه فَارْتفاعه محال. زاد المصنّف[6302] قيد التعلّق حتى يَنْدفع الإيراد ولا يحتاج إلى الجواب، وذلك أنّ الحكم لغةً: منع الشيء[6303] من الفساد[6304] للإصلاح[6305]. وشرعاً: مشترك بين معانٍ؛ منها: خطاب الله ويقال له: الكلام النّفسيّ ومدلول الأمر والنّهي والإيجاب والتحريم. ومنها: الأثر المترتّب على الخطاب من الوُجوب والحُرمة والندب والكراهة والإباحة وما هو من صفات أفعال المكلّف ممّا ثبت بالخطاب، فالحكم على هذا بمعنى المحكوم من قبيل إطلاق المصدر على المفعول مجازاً كالخلق على المخلوق، فمعنى حكم الشّرع مثلاً الأثر الثابت بخطابه تعالى. ومنها: الأثر المترتّب على الأفعال الشرعيّة أي: الأعراض[6306] المترتّبة على العُقود[6307] والفُسوخ كملك الرّقبة في البيع وملك المتعة في النّكاح وملك المنفعة في الإجارة والبينونة في الطّلاق. قال في القاموس: "الحكم: القضاء، [والحاكم منفّذ[6308] الحكم"[6309]. وفي تفسير الإرشاد: "أصل القضاء][6310] الإحكام أطلق

[6289] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (د)، و(ر)، و(ل): رحمه. وهذا هو الصحيح لموافقته للغة.

[6290] في (ر): يتتبّعه.

[6291] العبارة في (د)، و(ر) هكذا: "وكان للشافعي فيه يد طولى" بتقديم كلمة "فيه" على "يد".

[6292] في هوامش الأصل، و(د)، و(ق) مكتوب: "يقال لفلان في هذا الأمر سابقة قدم يريد أنّ له أساساً ثابتاً قديماً في هذا الأمر". انظر: فروق حقّي للمؤلّف، ص 139.

[6293] في (د): أخل.

[6294] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 277.

[6295] قال الزركشي: "فَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ كَمَا قَالَهُ الْهِنْدِيُّ إلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْإِزَالَةِ، مَجَازٌ فِي النَّقْلِ. وَعَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصرِيُّ، وَالرَّازِيّ، وَنَقَلَهُ ابْنُ بَرْهَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصرِيِّ". البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، 195/5.

[6296] انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري، 232/3؛ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، 195/5.

[6297] في (ر): في.

[6298] في (د): الرفع.

[6299] ما بين المعقوفتين في (د) مكتوب في الهامش.

[6300] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 277.

[6301] انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، ص 239.

[6302] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[6303] قال في هامش الأصل، (د): ومنه سمي حكَمَة الدّابة "فقيل: حكمتُ الدّابة: منعتُها بالحكَمَة "وهي محرَّكة: ما أحاط بحَنْكى الفرس من لجامه وفيها العِذران." انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 248؛ القاموس المحيط، ص 1415.

[6304] هو في الأصل، وفي (د) مكتوب فوق السطر.

[6305] في (د): للاصطلاح.

[6306] في (د)، و(ر): الأغراض.

[6307] في (ق): القعود.

[6308] في (ق): متنقّذ.

على الإرادة الإلهيّة القطعيّة المتعلّقة بوجود الشيء لإيجابها إيّاه البتة"[6311] انتهى. والحكم يفتقر إلى الحاكم وهو الله تعالى لا العقل؛ لأنّه آلة المعرفة وإلى المحكُوم به، وهو فعل المكلّف والمحكوم عليه وهو المكلّف، والحكم الشرعيّ عبارة عن حكم [١٢/٢أ] الله المتعلّق بأفعال المكلّفين. قال بعضهم: "ما قالوه في تعريف النّسخ يختصّ بنسخ القرآن لا بنسخ الحديث"[6312] انتهى. وفيه أنّ تعريف نسخ القرآن مغن عن تعريف نَسْخ الحديث؛ لأنّ الحكم الشرعيّ وإن كان مُتعارفاً في حكم الله تعالى لكن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6313] شارع أيضاً؛ لأنّ أمره ونهيه من حيث إنّه خليفة الله أمر الله[6314] ونهيه في الحقيقة دلّ عليه الإطلاقات الواردة في القرآن نحو ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ﴾[6315]، ونحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللَّهَ﴾[6316]. فللّه وللرّسول الإثبات والمحو حَسْبما تعلّقت إرادتهما إلّا أنّ الحكم والإرادة النبويّة ليس كحكم الله تعالى في القدم؛ لأنّ ما كان من البشر فهو حادث والحادث يجوز رفعه كرفع تعلّقه. وقال البُلْقَيْني[6317]: "ينبغي أن يقال يرفع[6318] الشارع حكماً منه متقدّماً متعلّقاً بالمحكوم عليه بحكم منه متأخّر[6319] ليخرج بذلك تخفيف الصّلوة[6320] ليلة الإسراء"[6321] انتهى. أي: لأنّ[6322] الحكم كان قبل التعلّق بالمكلّفين. وقد اتّفق أهل السنّة والمعتزلة على منع وقوع النّسخ قبل البلاغ وقبل التمكّن من الفعل. ورُدَّ بأّن هذا وقع بعد البلاغ بالنّسبة إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6323]؛ لأنّه كلّف بذلك ثمّ نُسِخ وإذا نسخ [في حقّه نُسخ][6324] في حق أمّته كما هو الأصل إلّا أن تثبت الخصوصيّة بدليل صحيح. أقول: إنّه كيف يكفي البلاغ في النّسخ قبل التمكّن من الفعل وقد كان ذلك في الليلة، وقد قالوا: إنّ أوّل الفرائض كان صلوة[6325] الفجر ولم يدخل وقتها بعدُ. ولزوم التّبليغ يُفهم[6326] من أنّه صلّى الله تعالى[6327] عليه وسلّم[6328] لَمّا نزل لم يبدأ بصلوة[6329] الفَجْر، بل بالظهر إذ[6330] كان التّبليغ [١٢/٢ب] غير حاصل وقتئذ إلى أن

[6309] انظر: القاموس المحيط، ص 1415.
[6310] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).
[6311] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السّعود، 37/2.
[6312] لم أجده.
[6313] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6314] سقط من (ر).
[6315] سورة النساء، الآية: 80.
[6316] سورة الفتح، الآية: 10.
[6317] تقدّمت ترجمته.
[6318] في (د)، و(ر): رفع الشارع.
[6319] هو في الأصل مكتوب في الهامش.
[6320] في (ل): الصلاة.
[6321] انظر: محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح للبُلْقَيْني، ص 110، 466-467.
[6322] في (د)، و(ر): لأنّ ذلك.
[6323] في (ر): عليه الصلوة والسّلم؛ وفي (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6324] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.
[6325] في (ل): صلاة.
[6326] في (ع): تفهم.
[6327] سقط من (د)، و(ر).
[6328] في (ع): عليه السّلام.
[6329] في (ل): بصلاة.
[6330] في (ق): إذا.

أشرقت الأرض بنور ربّها. والتّكليف بالشيء مشروط بدخول وقته وَوُجود شرائطه. ومنه يعلم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6331] لم يصلّ الفجر صباح المعراج وإن كان منفرداً إلى أن جاء جبرائيل[6332] يعلّمه أوقات الصّلوات وكيفيّتها؛ لأنّ علمه بفرضيّتها لا يقتضي العلم بكيفيّتها وأوّل وقتها وآخر[6333] وقتها[6334]. فمجرّد التكليف غير كاف في جواز النّسخ عند الجمهور. فتأمّل في هذا المقام، لعلّ الله يعلّمك حقيقة الحال من طريق الإلهام. (**بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ**) متعلّق بالرفع. "والدّليل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[6335]، فما لا يُوجب العلم[6336] لا يكون دليلاً بل أمارةً. واعلم أنّ الدّليل الشرعيّ هو الذي يقال له: الدّليل النّقليّ بالنّسبة إلينا[6337]. ودليل الشارع تكوينيّ وتَنْزيليّ وما صدر عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6338] فكلّه وَحْي لقوله تعالى ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[6339]. وجواز اجتهاده لا يُوجِب وقوعه، ثمّ الدّليل قد يكون على صورة الشكل الميزانيّ وقد لا يكون. والمراد بالدّليل الشرعيّ في مثل هذا المقام هو الدّليل التنزيليّ والدّليل القوليّ. (**مُتأَخِّرٍ عَنْهُ**) أي: عن ذلك الحكم الشرعيّ نزولاً ووقوعاً. فقوله تعالى ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا[6340] إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾[6341] منسوخ بما بعده من قوله تعالى ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾[6342] إلخ، فإنّه وإن كان[6343] متصلاً به تنزيلا[6344] لكنّه متراخ عنه نُزُولاً. وفي الآية دليل على أنّ النّسخ لا يكون إلّا بعد التمكّن من الفعل وبعد التّراخي ولو ساعة، فإنّه قال بعض أهل التفسير: "لم يكن بين النّاسخ والمنسوخ إلّا ساعة **[١٣/٢أ]** ولم يتّفق[6345] العمل في تلك السّاعة بالحكم الّذي هو وجوب تقديم الصّدقة إلّا بعليّ[6346] رضي الله عنه"[6347].

(**وَالنّاسخ:**) إنّما تعرّض لبيان النّاسخ دون المنسوخ؛ لأن في مفهومه إبهامًا من حيث إنّه لم يرد به معناه الحقيقيّ، بل المجازيّ والمنسوخ ليس في مفهومه[6348] إبهاماً فلا يحتاج إلى الإيضاح وَالْبيان. (**مَا دَلَّ**[6349] **الرَّفْعِ الْمَذْكُورِ**) فيكون نظير الإجماع[6350]، فإنّه لَيْس بناسخ حقيقةً بل هو دالّ على النّسخ كما سيجيء. فورد أنّ المتأخّر إذا لم يكن ناسخاً حقيقةً

[6331] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6332] في (د)، و(ر): جبريل.
[6333] في (د)، و(ر): في آخرها.
[6334] سقط من (د)، و(ر).
[6335] انظر: كتاب التعريفات، ص 171.
[6336] سقط من (د).
[6337] انظر: كتاب التعريفات، ص 172.
[6338] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6339] سورة النجم، الآية: 3.
[6340] سقط من (ق).
[6341] سورة المجادلة، الآية: 12.
[6342] سورة المجادلة، الآية: 13.
[6343] سقط من (ر).
[6344] في (د)، و(ر): تلاوةً.
[6345] في (ر): ولم يتّفق في.
[6346] في (د): لعلي.
[6347] في (ل): رضي الله تعالى. النقل المذكور لم أجده.
[6348] سقط من (د)، و(ر).
[6349] في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 105، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 76: يدلّ.
[6350] سقط من (د).

فكيف أطلق عليه ذلك الاسم وسُمّي به؟ فأجاب عنه بقوله: **(وَتَسْمِيَتُهُ)** أي: تسميته[6351] ما دلّ على الرّفع. وقول بعضهم[6352] "أي: تسمية الرفع"[6353] خطأ كما لا يخفى. وهي ههنا بمعنى الوضع في الأصل من قبيل سمّى فلانٌ ولدَه إذا وضع لفظاً يدلّ عليه أطلقت على معنى الإطلاق، والإطلاق قد يكون حقيقةً وقد يكون[6354] مجازاً. **(نَاسِخاً)** كما قال: فهو النّاسخ، أي: ذلك المتأخّر هو المسمّى بالنّاسخ كما يدلّ عليه نظائره من الأسماء المختلفة المصطلح عليها. **(مَجَازٌ)**[6355] في الإسناد؛ لأنّه من إسناد الشّيء إلى غير ما هو له، وهو أَولى من قول بعضهم[6356]: "من باب إضافة الفعل إلى السّبب"[6357]؛ لأنّه قد يُطعن فيه بأنّ المتأخّر ليس بسبب للنسخ حقيقة، بل هو دالّ عليه إذ السّبب الحقيقيّ هو الله تعالى إلّا أن يقال: إنّ السّبب في الشّريعة عبارة عمّا يكون طريقاً للوُصول إلى الحكم غير مؤثّر فيه، وههنا كذلك فإنّ المتأخّر طريق للوُصول إلى المقصود. "والمجاز: اسم لما أُريد به غير ما وُضع له لمناسبةٍ بينهما، كتسمية الشجاع أسداً، ويكون عقليّاً ولغويّاً ومركّباً وغير ذلك[6358] كما عُرف في محلّه، وهو مَفْعَل بمعنى فاعل، مِن جاز **[١٣/٢ب]** إذا تعدّى، كالْمَوْلى بمعنى الوالي[6359]، سُمّي به؛ لأنّه متعدّ من محلّ الحقيقة إلى محلّ المجاز"[6360]. قال العلامة الشّيرازي[6361]: "أمّا المجاز فلأنّه من جاز الشيء يَجوزُه إذا تعدّاه وإذا استعمل اللفظ في المعنى المجازيّ فقد جاز مكانه الأوّليّ وموضوعه الأصليّ"[6362] انتهى. قال السّيد: "فعلى هذا يكون المجاز مَصْدراً ميميّاً استعمل بمعنى[6363] اسم الفاعل [أي: الجائز بمعنى المجاوز][6364] ثمّ نقل إلى اللفظ المذكور وقد يُوجّه بأن المتكلّم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصليّ إلى معنًى آخر فهو محلّ الجواز"[6365] انتهى كلامه. **(لِأنَّ النّاسِخَ فِي الْحَقِيقَةِ)** ونفس الأمر. "الحقيقة[6366]: اسم لما أُريد به ما وُضع له فَعيلة، بمعنى فاعل أي: حقيق، والتاء فيه: للنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة، كما في العلّامة لا للتأنيث"[6367]. وكذا في نحو الخليفة والقصيدة والمقدمة فالوقف عليها وكون الكلمة صفة لمؤنّث إنّما هو باعتبار وجودها في الظّاهر كما في سائر المؤنّثات اللفظيّة وجعلُها للتأنيث بتقدير موصوف مؤنّث نحو الكلمة الحقيقة أي: الثانية[6368] في مكانها الأصليّ. والنّفس الخليفة أي: القائمة مقام الغير

[6351] في (ق): تسمية، وفي (د) مكتوب تحت السطر: "أي: تسمية".
[6352] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويرد عليه.
[6353] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 378.
[6354] سقط من (ر).
[6355] في (د): مجازاً.
[6356] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويرد عليه.
[6357] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 378.
[6358] انظر: كتاب التعريفات، ص 283-285.
[6359] في (د): الوليّ.
[6360] انظر: كتاب التعريفات، ص 283.
[6361] هو: أبو إسحق الشّيرازيّ. تقدّمت ترجمته.
[6362] لم أجده في اللمع في أصول الفقه لأبي إسحق الشيرازي، إنّما وجدته في دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النّبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، 152/3.
[6363] هو مكتوب في (ق) فوق السطر.
[6364] ما بين المعقوفتين مكتوب في الأصل تحت السطر، وفي (ر) فوق السطر، وهو ساقط أصلاً من (د).
[6365] لعله من كلام السيد الشريف الجرجاني. وجدت له كلاماً قريباً من هذا المعنى في كتابه التعريفات، ص 283. وجدت هذا الكلام بنصه تماماً في دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النّبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، 152/3.
[6366] في (د)، و(ر)، و(ع): والحقيقة. وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات.
[6367] انظر: كتاب التعريفات، ص 154.
[6368] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط): الثابتة.

تكلّفٌ بارد والذي يدلّ عليه الاستعمال هو الأوّل. قال العلّامة[6369]: أمّا الحقيقة فلأنّها من حقّ فلان الأمر إذا أثبتَه ومن حقيقة[6370]، إذا كنتَ منه على يقين. وإذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الأصليّ فهو شيء مُثْبَتٌ في مقامه ومعلوم الدّلالة [على ذلك المعنى]"[6371] انتهى[6372]. والحقيقة عقليّة ولغويّة وقاصرة كما عرفت في مَوْضعها. (**هُوَ اللهُ تَعَالَى**)[6373] وحده. ليس للفظ ولا لغيره مدخل فيه كما دلّ عليه قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[6374]، والمعنى أيّ آية نُزِيل العمل **[٢/١٤أ]** بها أي: بِمَضْمونها أو نمحُها عن قلوب العباد. قال القرطبي: "الجمهور على أن النّسخ إنّما هو مختصّ بالأوامر والنّواهي والخبر لا يدخله النّسخ لاستحالة الكذب على الله تعالى"[6375]. وأنواع النّسخ مذكورة في التفاسير.

(**وَيُعْرَفُ النَّسْخُ**) أي: كون الشيء منسوخاً أو نسخ الشارع إيّاه. (**بِأُمُورٍ**) ثلاثة كما قال ابن الصّلاح في مقدّمته: "ثمّ إنّ ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً فمنها... إلخ"[6376]. فذكر أقساماً ثلاثة لا غير على التّرتيب الواقع في كلام المصنِّف.

(**أَصْرَحُهَا**) أي: أظهر تلك الأُمور وأوضحها. وقد سبق معنى الصّراحة. (**مَا وَرَدَ**) وجاء. (**فِي النَّصِّ**) أي: في كتاب وسنّة وصرّح به الشّارع. والنصّ قد يطلق على كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنّة سواء كان ظاهراً أو مفسّراً أو خفيّاً أو خاصّاً أو عامّاً أو صريحاً أو كنايةً. وإنّما أطلق النّص على كلّ ما كان من الكتاب والسنّة اعتباراً للغالب[6377]، فإنّ غالب ما ورد منها نصّ "وهو[6378] ازداد وضوحاً على الظّاهر بمعنى في المتكلم، وهو سوقه[6379] الكلام لأجل ذلك المعنى، كما يقال: أَحْسِنُوا إلى فلان الذي يَفْرح بِفَرَحِي ويَغْتَمُّ بغمّي، فإنّه نصّ في بيان محبّته"[6380]. (**كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ**) مصغّراً تصغير بُرْدَة ابن[6381] الحُصَيْب[6382]، كزُبَيْر تصغير الحَصب الأسلميّ، نسبة إلى بعض أجداده وينتهي نسبه إلى يعرب بن قحطان. أَسْلم قبل بدر ولم يشهدها، وبايع بيعة[6383]، وسكن المدينة ثمّ انتقل إلى البصرة ثمّ خرج منها إلى خراسان غازياً، فمات بِمَرْو زمن يزيد[6384] بن مُعاوية ودُفن بالجَصين[6385] بالجيم والصّاد المهملة وآخره نون

[6369] يبدو أنّ المؤلّف يعني به الإمام الزمخشري كما عرف ذلك من عادته في كتابيه روح البيان وفروق حقي.

[6370] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه مكتوب في الأصل فوق هذه الكلمة: حقّقتُه. وهو أيضاً في (د)، والنّسخ الأخرى: حقّقتُه.

[6371] ما بين المعقوفتين في (د)، و(ر) مكتوب فوق السطر.

[6372] لم أتمكّن من العثور على هذا النص في كتب الزمخشري.

[6373] في طبعة شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 378: هو الله سبحانه وتعالى.

[6374] سورة البقرة، الآية: 106

[6375] انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 45/2. انظر أيضاً: روح البيان للبروسوي، 203/1.

[6376] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 277.

[6377] في (ق): للغايب.

[6378] في (د)، و(ر): وهو ما.

[6379] (د): سوق. وهو هكذا أيضاً في كتاب التعريفات.

[6380] في (ق): محبة. انظر: كتاب التعريفات، ص 331.

[6381] في (د)، و(ر)، و(ط): بن.

[6382] في (د)، و(ع): الخصيب.

[6383] في (د)، و(ر)، و(ع): بيعة الرّضوان.

[6384] في (د): معاوية.

[6385] في (ق): بالحصين.

مقبرة بمرو سنة اثنتين وستّين، وهو آخر من مات من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6386] بخراسان[6387]. (**فِي صَحِيحِ [٢/١٤ب] مُسْلِمٍ**:)[6388] أي: كحديثه المثبت في صحيحه فإنّه رُوي لبُريدة مائة[6389] وأربعة وستّون حديثاً اتّفق البخاريّ ومُسلم على حديث واحد وانفرد البخاريّ بحديثَيْن ومُسلم بأحد عشر[6390]. (**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ**) أي: ذلك الحديث هو قولهُ "كنتُ... الخ" أو بدل[6391] من الحديث. وكان قد يكون لمجرّد التّحقّق والوجود كما ذهب إليه سيبويه، ومنه ما في الحديث القدسي المخاطب به داود النبيّ عليه السلم[6392]: "كُنْتُ كنزاً مَخْفيّاً"[6393]؛ لأنّ الأخبار بالنّسبة إلى الأزل لا يتّصف بشيء من الأزمنة إذ لا ماضي ولا مستقبل [ولا حال][6394] بالنّسبة إلى الله تعالى، وما كان في صورة الماضي فهو إخبار مَحض خال عن الزّمان. والظّاهر أنّ[6395] كان في نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[6396] من هذا القبيل، وإليه مآل قول النّحاة [أنّ كان][6397] للدّلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمان التكلّم من غير تعرّضٍ لعدم سَابق وانقطاع لاحق. وهو معنى الاستمرار أو[6398] منقطعاً، وح[6399] لا بدّ من قرينة تدلّ على الانقطاع كقوله تعالى ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾[6400] فإنّ ما بعده من التأليف يدلّ على انقطاع العداوة. ومنه ما نحن بصدده فإن النّهي كان مستمراً إلى زمان النّطق ثمّ انقطع بالأمر الذي بعده. "والنهي لغةً: الزّجر عن الشيء سواء كان بالفعل أو بالقول"[6401]، "وشرعاً: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل"[6402]. قال الرُّهاوي[6403]: "وليس المراد من لا

[6386] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6387] هو: أَبُو عَبْدِ اللهِ بُرَيْدَةُ بنُ الحُصَيْبِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسْلَمِيُّ، المتوفّى سنة 63 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 263/1-264 (رقم 219)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 141/1 (رقم 81)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 53/4-55 (رقم 661)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 469/2-471 (رقم 91)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 418/1 (رقم 632)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 394/1-395 (رقم 711)؛ تدريب الراوي للنوويّ، 697/2؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 70/1.

[6388] مسلم، "الجنائز"، 106، (رقم الحديث: 977)؛ "الأضاحي"، 37، (رقم الحديث: 977)؛ "الأشربة"، 63، (رقم الحديث: 977)، ولكن بغير لفظ "فإنها تُذَكِّرُ الآخرة"، وهذه الزيادة أخرجها ابن ماجة، "الجنائز"، 47، (رقم الحديث: 1571)؛ أحمد، المسند، 452/1؛ 355/5؛ الحاكم، المستدرك، 376/1؛ البيهقي، السنن الكبرى، 77/4. ولم ترد لفظة "ألا" في صحيح مسلم، ولا في السنن الأربعة، ولكنها وردت عند الحاكم، فليتنبه.

[6389] في (د)، و(ر)، و(ع): مائة حديث.

[6390] انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 141/1. انظر أيضاً: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 471/2.

[6391] في (د)، و(ر)، و(ع): يدلّ.

[6392] في (ع): عليه السّلام، وفي (ط): عليه وسلم، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6393] حديث "كنت كنزا مخفيا لا أعرف، فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقا وتعرفت إليهم فبي عرفوني". قال فيه ابن تيمية: ليس من كلام النّبيّ صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف له سند صحيح، ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في اللآلئ والسيوطي وغيرهم. انظر: مجموع الفتاى لابن تيمية، 122/18، 376؛ كشف الخفاء للعجلوني، 173/2 (رقم، 2016)؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانيّ، 50/1/13-51 (رقم 6023).

[6394] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).

[6395] في (ق): أنّه.

[6396] سورة النساء، الآية: 96.

[6397] ما بين المعقوفتين في (ر) مكتوب فوق السطر.

[6398] (د): و.

[6399] كما في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنه في (ل): وحينئذ.

[6400] سورة آل عمران، الآية: 103.

[6401] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 826.

[6402] كتاب التعريفات، ص 339.

[6403] قد تقدّمت ترجمته.

تفعل خصوص هذه الصّيغة، بل أعمّ من أن تكون صريحةً أو مُؤلّة ليدخل ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[6404]، فإنّه في المعنى لاتبايعوا[6405]. وفيه أنّه وإن كان يدخل فيه مثل هذا ولكن يخرج عنه المحرّمات الإخبارية كحُرِّمَتْ أمّهاتُكم"[6406]. وقال الرّاغب: "قوله ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ﴾[6407] أي: ويَزْجُرُ **[١٥/٢أ]** عن الشرّ"[6408] انتهى. ومؤدّاه لا تفعلوا الشرّ فيمكن أن يقال في حرّمت أي: مُنِعْتُمْ من نكاح أمّهاتكم فلا تفعلوه. والمعنى كنت في الماضي وأوائل الإسلام زجرتكم. **(عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ)** ومنعتُكم عنها بأن أقول لكم: أصحابي[6409] لا تَفْعلُوها. والزّيارة من قولهم "زُرْتُ فلاناً: تنقيه[6410] بزَوْرِي وهو بالفتح وسط الصّدر، أو قصدتُ زَوْره [وَجَهْتُهُ، ولأزور[6411]: المائل الزّور[6412]][6413]. وقيل للكذب: زُورٌ بالضمّ، لكونه مائلاً[6414] عن جهته"[6415]. والقبور جمع قبر[6416] وهو مقرّ الميّت، والمقابر جمع مَقْبرة بمعنى موضع القُبور. والقبر ممّا أكرم به الإنسان كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[6417] أي: جعله ذا قبر يُوارَى فيه تكرمةً له إذ لو أمر بطرحه على وجه الأرض كسائر الحيوان كان طعمةً للطّير والسّباع وعُرضةً للكراهة من نَتْنِه يقال: قبر الميّت قبرًا[6418] إذا دفنه بيده، فالقابر هو الدّافن أو[6419] أقبره[6420] إذا أمر [بالدفن أي: يقال: أقبره إذا أمر][6421] بدفنه أو مكّن منه. فالْمُقبر هو الله تعالى؛ لأنّه الذي أَمر بالدّفن في القبور. وقال الرّاغب: "أقبرته: جعلتُ له مكاناً يُقْبَرُ فيه. نحو أَسْقيتُه: جعلتُ له ماءً يستقي منه"[6422]. ففرق بين القبر والإقبار كما بين السّقي والإسقاء، وقيل: معناه أَلْهم كيف يُدفن. **(أَلَا)**[6423] بالتخفيف. كلمة تنبيه على تحقيق ما بَعدها وجمع للقلوب على سَماعه. معناها بالفارسيّة: "بدانيد[6424] و اكاه[6425]

[6404] سورة الجمعة، الأية: 9.

[6405] في (د): لا يبايعوا.

[6406] يقصد به قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ سورة النساء، الآية: 23. ويبدو أنّ الرهاوي قاله في حواشي شرح المنار لابن الملك. وللكتاب نسخة جميلة الخطّ في مكتبة سليمانية كما أشرنا إليه سابقاً. والمؤلّف يكثر نقله عن الرهاوي في فروق حقي. انظر مثلاً: ص 79، 339.

[6407] سورة النحل، الآية: 90.

[6408] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 826.

[6409] في (د)، و(ر)، و(ع): يا أصحابي.

[6410] في هامش الأصل: تنقيته، وهو هكذا أيضاً في (ط)، و(ل)، إلّا أنه فيهما في سطر المتن. وهو في (د)، و(ر)، و(ع): تلقَّيْتُه، وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[6411] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ق)، و(ط)، إلّا أنّه في (ر)، و(ع)، و(ل): والأَزْوَر. وهو هكذا أيضاً في مفردات ألفاظ القرآن.

[6412] سقط من (ع).

[6413] ما بين المعقوفتين سقط من (د). والعبارة في (ر)، وفي (ل): "وجهته والأَزْور المايل الزّور"، وفي (ع): "وجهته والأَزْور المائل".

[6414] في (د)، و(ر): مايلاً.

[6415] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 387.

[6416] في (ق): قبره.

[6417] سورة العبسة، الآية: 21.

[6418] في (د)، و(ر) مكتوب في الهامش: إشارة إلى أنّ القبر يجيء مصدرًا أيضاً.

[6419] في (د)، و(ر)، و(ع): و.

[6420] في (ط)، و(ل): قبره.

[6421] ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[6422] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 651.

[6423] ليس في طبعات نور الدين عتر، ص78، وعلي حسن عبد الحميد، ص 105، ومحمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 76.

[6424] في (ع): بدانيه.

[6425] في (ع): راكاه.

شويد"[6426]. "وذلك أنّ همزة الاستفهام الّتي للإنكار إذا دخلت على النّفي أفادت تحقيقاً؛ لأنّ إنكار النّفي تحقيق للإثبات وأختها[6427]، أما الّتي من طلائع[6428] القسم ومقدّماته: نحو أما والله. فإنّ الهمزة فيها أيضاً للإنكار وما للنّفي"[6429]. هذا ما اختاره صاحب الكشّاف ومن تَبعه. والأكثرون **[٢/١٥ب]** على أنّهما حرفان موضوعان للتّنبيه والاستفتاح لا تركيب فيهما. **(فَزُورُوهَا)** أي: القُبور بالدّخول في المقابر كما يدلّ عليه ما بَعده من قوله: **(فَإِنَّهَا)** أي: الزيارة المفهومة من الفعل، وقيل: الضمير راجع إلى القبور على حَذف المضاف أي: رؤية القُبور والاطلاع عليها من قريب. **(تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ)** أي: الفناء والانتقال إليها، وتُعين على التهيّؤ بالتوبة والاستغفار والرّغبة في الطاعات والخلوّ عن التعلّقات مطلقاً. والتذكير: ردّ الصّورة الزّائلة، والتذكّر: محاولة النّفس استرجاع تلك الصّورة، والذكر: حُصولها [بعد الاسترجاع][6430]. والآخرة والأُخْرى والدّار الآخرة: دار[6431] البقاء والثواب والعقاب، سمّيت آخرة لتأخّر خلقها عن خلق الدّنيا بتسعة آلاف سنة. وإنّما نهاهم في أوائل الإسلام عن زيارة القبور إمّا لأنّه لم يرد فيها وقتئذ[6432] شيء من الوَحي كما دلّ عليه أنّه صلّى الله عليه وسلّم[6433] لَمَّا رآى قبر أمّه عام الحديبية بالأَبْواء بكى وأبكى من حوله، وقال: "استأذنت ربّي أن أستغفر لأمّي فلم يأذن لي واستأذنت أن أزورَ قبرها فأذن لي"[6434] انتهى. والمنع أولى؛ لأنّه خاف عليهم أفعال الجاهليّة عند القُبور لقرب عهدهم منها، وإمّا لأنّ زيارة قبور المشركين وإن كان يترتّب عليها الفائدة[6435] في الجُملة وهي الاعتبار، لكنّه أراد أن يقطعهم عن التعلّق بأهل الشرك أحياءً وأمواتاً ليخلص لهم التوحيد كما دلّ عليه الآيات والسُّور المكيّة على أنّ الفائدة[6436] للزائر والمزور جميعاً إنّما هي في زيارة قبور المؤمنين. فإن قلتَ: ممّ اكتفى ببيان الفائدة[6437] العائدة إلى جانب الزائر وهي التذكير المذكور وسكتَ **[٢/١٦أ]** عن ذكر ما يتعلّق بالمزور من الانتفاع بالدّعاء والاستيناس بالزّائر ونحو ذلك؟ قلتُ: لأنّ الزائر في محلّ التَّكْليف فالتّعرض لما هو من صَلَاح حاله أقدم وأهمّ، فإن قلتَ الانتفاع بالدّعاء قد يحصل[6438] من بعيد أيضاً فلا ضرورة في الزّيارة بالنّسبة إلى المرور[6439] قلت: الذين يُزَارُون إمّا من قبيل الكمّل فهم أحياء عند ربّهم محفوظون عن التّفسّخ والانحلال بسراية[6440] بركات نفوسهم المطهّرة في أبدانهم اللّطيفة، فزيارتهم في حكم زيارة الأحياء. ولذا نهى عن أن يقال في الشهداء: أموات[6441]، وإمّا من غيرهم[6442] وإن كانوا

[6426] لم أجده في تاج المصادر للبيهقي. لكن ذكره في فروق حقّي، ص 36.

[6427] في (د)، و(ر) مكتوب تحت الكلمة: "أي: إلا".

[6428] في (ع): طلايع.

[6429] انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، 62/1-63.

[6430] ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[6431] في (د): دا.

[6432] كلمة "وقتئذ" في (ر) مكتوب فوق السطر.

[6433] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6434] مسلم، "الجنائز"، 105، 108، (رقم الحديث: 976)؛ أبو دود، "الجنائز"، 75، (رقم الحديث: 3234)؛ النسائي، "الجنائز"، 101، (رقم الحديث: 2036)؛ ابن ماجة، "الجنائز"، 47، (رقم الحديث: 1572).

[6435] في (د): الفايدة.

[6436] في (د): الفايدة.

[6437] في (د): الفايدة.

[6438] في (د): "قد يحصل قد يحصل" بالتّكرار.

[6439] هو هكذا في الأصل، وفي (ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المزور. هذا هو الصحيح.

[6440] في (د): بسريارة، وفي (ع): بسترات.

[6441] كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ سورة البقرة، الآية: 154.

[6443] عظاماً[6444] رميماً لكن[6445] أنّ لأرواح[6446] الكاملين اتّصالاً بأبدانهم اتّصال شعاع الشّمس بالأرض، فكذا لأرواح النّاقصين اتّصال وتعشّق بعناصرهم على الدّوام، فالكلّ لهم اطلاعٌ على الزّوار واستيناس بهم وبدعائهم، فالزّيارة من باب التكميل[6447] الزّائر والمزور جميعاً وآخر الحديث "ولا تقولوا هُجْراً"[6448] بالضمّ والسكون أي: ولا تقولوا عند الوصول إلى القبور فُحشاً لما فيه من كمال الغفلة والجهل بالمقام[6449] وحقيقة الحال[6450]. وممّا يلتحق بالفحش الضحك، ومن هنا كره بعض العلماء زيارة النّساء لقلة صَبرهنّ وكثرة جزعهنّ وانطلاق أَلْسنتهنّ، وإليه الإشارة بما روي من أنّه عليه الصّلوة[6451] والسّلام[6452] "لعن زوّارات القبور"[6453]. ويجوز أن يكون ذلك قبل الترخيص في الزّيارة وفي النّصاب، والأولى للمرأة أن لا تزور قبراً سوى قبر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6454] لقوله "لعن الله زوّارات القبور"[6455]. والحديث وإن كان يدلّ على الحُرمة ولكنّه نسخ بقوله "كنت نهيتكم... إلخ" انتهى. فظهر أنّ الاكتفاء بذكر الرّجال والرّخصة لهم في الزّيارة لا ينافي دخول النساء **[١٦/٢ب]** فيه؛ لأنّهن توابع لهم كما في سائر الأحكام. واستبان أيضاً أنّ[6456] تصريح الشّارع بالأمر والنّهي ومعرفتهما به فَوق معرفتهما بالتّاريخ، ولذا قدّمه على غيره ومن ذلك أيضاً "وكنتُ نهيتكم عن الانتباذ في الأوعية فَانْتَبِذُوا في كلّ وعاء[6457] ولا تشربوا مسكراً"[6458] أخرجه مسلم أيضاً. والانتباذ اتخاذ النَّبيذ[6459] "وهو التّمر أو الزّبيب الْمُلْقَى مع الماء في الإناء، ثم صار اسماً للشّراب المخصوص" كما[6460] في المفردات[6461].

[6442] في (د)، و(ر)، و(ع): غيرهم فهم.

[6443] في (ر): كان كانوا.

[6444] في (ق): عظمًا.

[6445] في (د)، و(ر)، و(ع): لكن كما. هذا هو الصحيح.

[6446] في (د): الأرواح.

[6447] في (د)، و(ر)، و(ع): تكميل. هذا هو الصحيح.

[6448] أحمد، المسند، 237/3؛ الحاكم، المستدرك، 375/1، 375-376؛ البيهقي، السنن الكبرى، 77/4.

[6449] في (ر): والمقام.

[6450] سقط من (ق).

[6451] في (ل): الصلاة.

[6452] في (ر): عليه السّلم، وفي (ق): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[6453] الترمذيّ، "الجنائز"، 61، (رقم الحديث: 1056)؛ ابن ماجة، "الجنائز"، 49، (رقم الحديث: 1574-1576)؛ أحمد، المسند، 337/2، 356؛ 442/3-443؛ البيهقي، السنن الكبرى، 78/4.

[6454] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6455] الطيالسي، المسند، ص 311، (رقم الحديث: 2358)؛ أبو يعلى، المسند، 314/10، (رقم الحديث: 5908)؛ ابن حبان، المسند الصحيح، 452/7-453، (رقم الحديث: 3178)؛ البيهقي، السنن الكبرى، 78/4.

[6456] سقط من (ق)، وهو في (د): أنّه.

[6457] في (ق): دعاء.

[6458] مسلم، "الجنائز"، 106، (رقم الحديث: 976)، البيهقي، السنن الكبرى، 298/8، كلاهما بلفظ: "نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيّذِ إِلاَّ فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلاَ تَشْرَبُوا مُسْكِرًا".

[6459] هنا في هامشي الأصل، و(د) مكتوب: "النّبِيذ: الْمُلقَى، وما تُنْبذ [في (د): نُبِذَ] من عصيره [في (د): عصير] ونحوه، وقد انتبذه. قاموس ". انظر: القاموس المحيط، ص 432. وما نُقِل في نسخة (د) هو الموافق لما ذُكِر في القاموس المحيط.

[6460] في (د) مكتوب فوق السطر.

[6461] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 788.

(وَمِنْهَا) أي: من تلك الأمور وهي الأمور التي يعرف بها النّسخ. **(مَا يَجْزِمُ الصّحابيّ)** أي: الحديث الذي يقطع الصّحابيّ فيه. **(بِأَنَّهُ)** أي: ذلك الحديث، فإنّ الضمير راجع إلى الموصول وهو عبارة عن الحديث[6462] كما فسّرناه به آنفاً. ومن قال[6463]: "أي: النّاسخ أو أحد الحديثين"[6464] فقد أتى بحديث نَفْسه، وإن كان مآل المعنى إلى ذلك. **(مُتأَخِّرٌ)**[6465] أي: عن الحديث الآخر الذي وقع التّعارض بينهما. **(كَقَوْلِ جَابِرٍ)**[6466] تمثيل للموصُول وهو في مُقَابلة قوله "كحديث بُريدة"، ولذا غيّر العبارة فأتى بالقول بدل الحديث. وهو جابر بن عبد الله الخزرجيّ الأنصاريّ المدنيّ رضي الله عنه. وحيث أطلق جابر في هذه[6467] الكتُب فهو جابر بن عبد الله، وإذا أُريد غيره قيّد كجابر بن سمرة وغيره. كان من مشاهير الصّحابة والْمُكثرين من الرّواية، روى ألف حديث وخمسمائة حديث وأربعين حديثاً، وروى عنه جماعات من أئمّة التّابعين منهم: سعيد بن المسيّب، وعمرو بن دينار، وعطا[6468]، ومجاهد، والشّعبي. ومناقبه كثيرة. استشهد [أَبُوه[6469] يوم أُحد وأحياه الله وكلّمه وقال: "يا عبد الله ما تريد؟ قال: أريد[6470] أن أرجع إلى الدنيا، فاستشهد][6471] مرّة أخرى"[6472]. وذهب بصر جابر في آخر عمره[6473]. قال[6474]: "قال لنا رسول الله صلّى الله **[١٧/٢أ]** عليه وسلّم[6475] يوم الحُدَيْبية: أنتم اليوم خير أهل الأرض، وكنّا ألفاً وأربعمائة، قال جابر: لو كنت أبصر اليوم لأريتُكم مكان الشجرة"[6476]. وإنّما كان[6477] مكان[6478] الشّجرة؛ لأنّ عمر رضي الله عنه[6479] لَمَّا رأى حرص النّاس[6480] على التعبّد

[6462] سقط من (د).

[6463] يقصد به الملّا علي القاري ويرد عليه.

[6464] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 380.

[6465] في (د)، و(ع): متأخراً.

[6466] في هامش (د)، وتحت السطر في (ر): خرّجه عنه النسائيّ.

[6467] في (ر): مكتوب فوق السطر.

[6468] في (د)، و(ر)، و(ل): وعطاء.

[6469] هو: أَبُو جَابِرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ حَرَامِ بنِ ثَعْلَبَةَ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ السَّلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ، أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ، شَهِدَ بَدْراً، وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ سنة 3 هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، 423/3-425 (رقم 260)؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 84/3-85 (رقم 1633)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 324/1-328 (رقم 67)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 162/4-163 (رقم 4856).

[6470] سقط من (د)، و(ر).

[6471] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[6472] انظر: الترمذي، "التفسير"، 3، (رقم الحديث: 3010)؛ ابن ماجة، "السنة"، 13، (رقم الحديث: 190)، "الجهاد"، 16، (رقم الحديث: 2800)؛ الحاكم، المستدرك، 204/3. انظر أيضاً: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 327/1-328؛ الإصابة لابن حجر، 162/4.

[6473] انظر: تهذيب الكمال للمزّي، 452/4؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 192/3، 193؛ الإصابة لابن حجر، 546/1.

[6474] في (ر) مكتوب فوق السطر. هو: أَبُو عَبْدِ اللهِ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ السَّلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ، الإِمَامُ الكَبِيرُ، الْمُجْتَهِدُ، الحَافِظُ، صاحِبُ رَسُولِ اللهِ صلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الفَقِيهُ، المتوفّ سنة 68 أو 73 أو 77 أو 78 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 292/1-293 (رقم 290)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 149/1-150 (رقم 100)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 443/4-454 (رقم 871)؛ تذكرة الحفاظ النّبلاء للذّهبيّ، 43/1-44 (رقم 21)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ أيضاً، 189/3-194 (رقم 38)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 546/1-547 (رقم 1028)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 38/2-39 (رقم 924)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 84/1.

[6475] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6476] انظر: البخاري، "المغازي"، 36، (رقم الحديث: 4154)؛ مسلم، "الإمارة"، 71، (رقم الحديث: 1856). انظر أيضاً: سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 192/3؛ تهذيب الكمال للمزّي، 449/4.

[6477] في (د)، و(ر)، و(ع): قال. هذا هو الصحيح.

[6478] هو في الأصل مكتوب تحت السطر.

[6479] في (ع): رض، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

[6480] سقط من (ق).

تحتها قطعها[6481] حتّى لا تُعبد من دون الله[6482] ولو بعد حين. وفي رواية "لبّس الله عليهم الشجرة ومكانها فلم يَعْرفوا أَيْن هي"[6483]. توفّي جابر بالمدينة سنة ثلاث وسبعين، وهو ابن أربع وتسعين سنةً[6484]. وهو آخر من مات بالمدينة من الصّحابة[6485]، وآخر من مات بمكّة منهم أبو الطفيل عامر بن واصلة[6486] رضي الله عنهم[6487] أجمعين. (**كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِن رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ[6488] النَّارُ**) وفي مقدمة ابن الصّلاح: "ممّا مسّت النّار" بدون الضمير[6489]. وقوله آخر الأمرين بالنّصب على أنّه خبر[6490] كان واسمه ترك[6491] الوضوء أو بالعكس هكذا قيل. وفيه أنّ الْمُبتدأ والخبر إذا كانا مَعْرفتين أو متساويَيْن في أصل التخصيص وجب تقديم المبتدإ على الخبر دفعاً للاشتباه. وههنا كذلك فإنّ قوله "آخر الأمرين" وقوله "ترك الوضوء" متساويان في التّعريف من حيث إنّ كلّاً منهما مضاف إلى المظهر فوجب أن يكون الأوّل هو الاسم لكونه[6492] الأصل مبتدأ، وأمّا إذا اجتمعت معرفتان وفي[6493] إحديهما أَعْرف فالأَوْلى أن يُجعل الأعرف اسماً كما في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[6494]، فإنّ جمهور القرّاء غير ابن كثير في رواية على نَصب قولهم على الخبريّة[6495]؛ لأنّ "أن قالوا" أعرف منه فتعيّن[6496] للاسميّة، وذلك لوجهين[6497]: الأوّل: إنّ "أن قالوا" يشبه المضمر من حيث إنّه لا يوصَف **[١٧/٢ب]** ولا يُوصَف به فكان في حكمه. وأمّا المضاف إلى المضمر وهو "قولهم" فهو في رتبة العلَم ولا شكّ أنّ المضمر وما في حكمه أكثر تعريفاً من العلَم وما في رتبته. والثّاني: إنّ "أن قالوا" يدلّ على جهة النّسبة وزمان الحدث؛ لأنّ الفعل يدلّ صَريحاً على أنّه مُسْند إلى الفاعل منسوب إليه بخلاف المصدر المضاف فإنّه مع قطع النّظر عن الدّلائل الخارجيّة يحتمل الإضافة إلى الفاعل وإلى[6498] المفعول ويمكن أن يقال: إنّ الاعتبار في مثل هذا المقام إنّما هو بالخبر لكونه مَحطّ[6499] الفائدة[6500]، وذلك أنّ

[6481] في (د) مكتوب فوق السطر.

[6482] انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، 76/2؛ المصنف لابن أبي شيبة، 152/2، (رقم 7544)؛ البدع والنهي عنها لابن وضّاح، ص 91، (رقم 105). انظر أيضاً: فتح الباري لابن حجر، 137/6-138؛ 513/7؛ تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للألبانيّ، ص 93-94.

[6483] لم أجده.

[6484] الإصابة لابن حجر، 547/1.

[6485] في (د): الصحابيّ، وفي (د): الصحابيّ في قول، وفي (ر)، و(ع): الصحابة في قول. انظر: تهذيب الكمال للمزّي، 453/4؛ الإصابة لابن حجر، 546/1.

[6486] في (د)، و(ر)، و(ق)، و(ع)، و(ل): واثلة. هذا هو الصحيح. هو: أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ الكِنَانِيُّ، المتوفّى بمكة سنة 100 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 347/2 (رقم 1352)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 198/1-199 (رقم 37)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 79/14-82 (رقم 3064)؛ سير أعلام النبلاء للذّهبيّ، 467/3-470 (رقم 97)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 491/1 (رقم 4454)؛ 193/7 (رقم 10166)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 74/5-75 (رقم 3219)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 118/1.

[6487] في (ع): رض.

[6488] هو هكذا هنا في جميع النّسخ، وفي طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 469/1، إلّا أنّه في جميع النّسخ المطبوعة الأخرى للنّزهة: مَسَّتْ.

[6489] انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص 277-278.

[6490] في (د) مكتوب تحت السطر.

[6491] سقط من (د).

[6492] في (د)، و(ر)، و(ع): لكونه في.

[6493] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).

[6494] سورة آل عمران، الآية: 147

[6495] انظر للخلاف في ذلك: تفسير الطبري، 465/3-466؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 149/4؛ روح البيان للمؤلف، 111/2.

[6496] في (د)، و(ر)، و(ع): فيتعيّن.

[6497] في (ق) "الوجهين" بزادة الهمزة.

[6498] سقط من (ر).

[6499] سقط من (ع).

المقصود[6501] في مقام بيان النّاسخ الذي يقتضي التأخّر عن المنسوخ أن يحكم بأنّ ترك الوضوء آخر الأمرين لا العكس فح[6502] يكون خبريّة قوله "آخر الأمرين" أَرْجح من اسميّته. ونظيره قولنا: أبو يُوسف أبو حنيفة أي: مثله في العلم والكمال. فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لأجله فهو الخبر ثمّ الأمر الأوّل هو الوضوء الذي أفاده قوله[6503] عليه الصّلوة[6504] والسّلم[6505]: "توضّئوا ممّا مسته النّار"[6506] أي: من أكل ما لَمَسَتْهُ النّار وطَبَخَتْهُ كقوله تعالى ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾[6507] أي: أوّل ما ينالكم منها كقولك: وَجَد مسّ الحمّى، ومآله مقاساة[6508] حرّها[6509] وأَلمها؛ لأنّ النّار إذا لمسَتْ شيئاً أَحْرقته. والمقصود[6510] أنّ من أكل ممّا[6511] طبخته النّار ثمّ أَراد أَنْ يُصلّي فعليه أن يتوضأ[6512] ثمّ يصلّي. "والمراد بالتّوضؤ غَسْل اليدين والكفّين" كما قاله ابن الملك[6513] في شرح المشارق[6514]. وفيه قُصور، بل المراد غَسْل يَديه لإزالة الرايحة الكريهة التي يُعطيها[6515] دسومة اللحم وما في[6516] حكمها ممّا يقتضيه المطبُوخ ولو غير لحم ويتنفّر عنها النّاس والملائكة، وغسل فمه أيضاً لما ذكر ولدفع التشويش فإنّه إذا بقي في الفم شيء من الطّعام **[١٨/٢أ]** كان مانعاً من الحُضور. فالمراد به الوُضوء اللغويّ كالوضوء قبل الطّعام وبعد النّوم فإنّه لا يَدري أين باتَتْ يده، ومن الثوم بضمّ المثلثة لدفع كراهة الرّائحة، والوضوء من مسّ الذّكر والفرج. والظّاهر الوضوء الشّرعيّ بالنّسبة إلى الصّلوة[6517] كالوضوء بعد الجماع لمن أراد أن ينام قبل الاغتسال؛ لأنّ الوضوء الشّرعيّ نصف الغُسل، وذلك أنّ الأُمور الطبيعيّة السّافلة التي أقواها المطبوخ [قد حالت][6518] بعين[6519] الوضوء الذي هو صُورة الانقطاع والصّلوة[6520] والّتي هي صورة الاتّصال فوجب

[6500] في (د): الفايدة.

[6501] في (د)، و(ر): المقص.

[6502] كما في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى، إلّا أنّه في (ل): فحينئذ.

[6503] سقط من (د).

[6504] في (ل): الصلاة.

[6505] في (ط): عليه الصلوة والسّلام، في (ر): عليه السّلم، في (ع): عليه السّلام.

[6506] مسلم، "الحيض"، 90، (رقم الحديث: 352، 353)؛ أبو داود، "الطهارة"، 75، (رقم الحديث: 195)؛ النسائي، "الطهارة"، 122، (رقم الحديث: 175، 176)؛ السنن الكبرى، 145/1-147، (رقم الحديث: 178-184)؛ ابن ماجة، "الطهارة"، 65، (رقم الحديث: 486، 487)؛ أحمد، المسند، 28/4، 397، 413؛ الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 85، 217. رواه أكثرهم بلفظ: "تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتْ النَّارُ".

[6507] سورة القمر، الآية: 48

[6508] في (ع): مقاسات.

[6509] في (ق)، في (ط)، و(ل): أحّرها.

[6510] في (د)، و(ر): المقص.

[6511] في (د)، و(ر)، و(ع): ما.

[6512] في هامشي الأصل، (ر) مكتوب: "وكما يغسل يده وفمه وشفتيه من الطّعام وكذا من شراب فيه دسم، وكان النّبيّ عليه السلام يغسل بِبَلَلٍ يديه وجهَه وذراعيه ويمسح رأسه ولا يغسل قدميه ولا يمسحها، ويقول: هكذا الوضوء مما مسته النار". كذا في الشرعة وشرحه. انظر: مفاتيح الجنان في شرح شرعة الإسلام ليعقوب بن سيد علي البروسوي المعروف بسيد علي زاده، ص 316-317.

[6513] هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن ملك، المتوفّ سنة 801 هـ.

[6514] انظر: مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار لابن الملك، 191/3 (شرح حديث رقم: 1907).

[6515] في (د)، و(ر)، و(ع): تعطيها.

[6516] سقط من (ر).

[6517] في (ل): الصلاة.

[6518] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[6519] في (د)، و(ر): بين.

[6520] في (ل): والصلاة.

تجديد المفتاح والواسطة لينفتح الباب، ولئلّا يبقى بينه وبين المطلوب واسطة وحجاب كما قالوا بتجديده لكلّ صلوة[6521] وإن كان على الطّهارة؛ لأنّه ربّما يجري على لسانه كذب أو غيبة أو يتعاطى شيئاً ممّا يؤثم. ولَمّا كان في ذلك حرج للأمّة لا سيّما في البلاد التي يقلّ فيها الماء نسخ ذلك وبقي الأمر على الاستحباب. وقد صحّ أنّه عليه الصّلوة[6522] والسّلم[6523] "أكل من كتف شاة ثمّ صَلّى ولم يتوضأ"[6524] [بيانًا للرّخصة لضعفاء الأمّة. فمن أراد العزيمة فليجدّد الوُضوء لكلّ صلوة[6525] وليحترز عن حَيلولة][6526] أمر عاديّ طبيعيّ، فإنّ التّقوى فوق أمر الفتوى. هذا فهذان الحديثان متعارضان؛ لأنّ أحدهما يقتضي خلاف ما يقتضه الآخر ولكن أخبر جابر بأنّ الأوّل متأخّر فثبت به النّسخ. وفي المسألة خلاف فإنّه اختلف أصحاب الأصُول في أنّ قول الصّحابيّ "نُسخ كذا بكذا" هل يكون حجّةً يثبت به النّسخ أَم لا؟ والمحقّقون على أنّه لا يثبت حتى يَنقله عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6527] لاحتمال أن يكون قوله عن اجتهاد، كذا قالوا. وفيه سوء ظنّ بالصّحابيّ[6528] فيما يتعلّق بالأحكام، وقد قالوا **[١٨/٢ب]** في الحديث الغَريب أنّه لَيْس في الصّحابة ما يُوجِب قدحاً حتى كان انفرادهم أرجح[6529] من تعدّد غَيْرِهم. فالصّحابيّ لا يقول بالاجتهاد في أُصول الدّين. **(أَخْرَجَهُ)** أي: ما قاله جابر ورواه. **(أَصْحَابُ السُّنَنِ)**[6530] الأَرْبعة وهم: مالك وأبو داود والتّرمذيّ والنّسائيّ رضي الله عنهم[6531] كما يقتضيه الإطلاق، وإن كان أصحاب السُّنن كثيرين فتخصيصهم بالإضافة إمّا مجرّد اصطلاح ككونهم أصحاب الكتب، وإمّا لأنّ[6532] كتبهم ليس فيها غير السّنن بخلاف الصّحيحين وغيرها فإنّهما مشتملة على ذكر الأيّام والوقايع[6533] والأخبار المستقلة وغيرها من الرّقائق واللطائف. والمراد بأَصْحابها ملازموها والمتصرّفون فيها بالتّخريج والتّرتيب وغير ذلك. والسّنن تعمّ القوليّة والفعليّة؛ لأنّها كلّها طريقة نبويّة مأثورة، وممّا يُعرف بقول الصّحابيّ ما رواه التّرمذيّ وغيره عن أُبيّ بن كعب[6534] رض[6535] أنّه قال: "كان الماء من الماء رخصةً في أوّل الإسلام ثمّ نهي عنها"[6536] أراد وجوب الاغتسال من الْمَنِيِّ.

[6521] في (ل): صلاة.

[6522] في (ل): الصلاة.

[6523] في (ر): عليه السّلم، وفي (ع): عليه السّلام.

[6524] البخاري، "الوضوء"، 50، (رقم الحديث: 207، 208)؛ "الأذان"، 43، (رقم الحديث: 675)؛ "الجهاد"، 92، (رقم الحديث: 2923)؛ "الأطعمة"، 18، (رقم الحديث: 5404، 5405)؛ "الأطعمة"، 20، (رقم الحديث: 5408)؛ "الأطعمة"، 26، (رقم الحديث: 5422)؛ "الأطعمة"، 58، (رقم الحديث: 5462)؛ مسلم، "الحيض"، 91-96، (رقم الحديث: 354، 359).

[6525] في (ل): صلاة.

[6526] ما بين المعقوفتين في (ق) مكتوب قي الهامش.

[6527] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6528] في (ر): بالصحابة.

[6529] في (ر) مكتوب فوق السطر.

[6530] أبو داود، "الطهارة"، 74، (رقم الحديث: 192)؛ التّرمذيّ، "الطهارة"، 59، (رقم الحديث: 80)؛ النسائي، "الطهارة"، 123، (رقم الحديث: 185)؛ ابن ماجة، "الطهارة"، 66، (رقم الحديث: 490)؛ أحمد، المسند، 307/3، 322.

[6531] في (ع): رضي الله، وفي (ل): رضي الله تعالى عنهم.

[6532] في (ق): لأ.

[6533] في (ر): والوقائع.

[6534] هو: أَبُو مُنْذِرٍ (أَبُو الطُّفَيْلِ) أُبَيُّ بنُ كَعْبِ بنِ قَيْسِ بنِ عُبَيْدٍ الأَنْصارِيُّ، المتوفّى سنة 33 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 161/1-164 (رقم 6)؛ تهذيب الأسماء واللغات للنوويّ، 121/1-122 (رقم 44)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 262/2-273 (رقم 279)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 389/1-402 (رقم 82)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 180/1-182 (رقم 32)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 169/1-170 (رقم 309)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 32/1-33.

(**وَمِنْهَا**) ما[6537] أي: من تلك الأُمور وهو الأمر الثالث. (**مَا يُعْرَفُ بِالتّارِيخ**) فيه أنّ الأمر الذي يُعرف به النّسخ هو التّاريخ نفسه لا ما يعرف به. فكان عليه أن يقول: "ومنها التّاريخ" لكنّه لا يَعرف العربيّة، ولذا جعل الأمر الأوّل ما ورد في النّص، والمراد منه تصريح الشّارع، وجعل الأمر الثاني الحديث الذي جزم الصّحابيّ بتأخيره[6538]، والمراد الجزم فيه بالتأخّر، وجعل الأمر الثالث أفحش من الأوّلين. وحق العبارة أن يقول: منها وهو أصرحها تصريح الشارع، ومنها جزم الصّحابيّ بالتأخير[6539]، ومنها التّاريخ. ولله دَرُّ[6540] ابن الصّلاح حيث قال في مقدمته[6541]: "ثمّ إنّ ناسخ الحديث ومنسُوخه ينقسم **[١٩/٢أ]** أقساماً: فمنها ما يُعرف[6542] بتَصريح رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[6543] ... إلخ"، "ومنها: ما يُعرف بقول الصّحابيّ ... إلخ"، "ومنها: ما يُعرف بالتّاريخ ... إلخ" فجعل النّاسِخ والنّسخ ممّا يُعرف بثلثة[6544] أشياء، والتّاريخ آخر هذه الأشياء؛ لأنّ كلّاً من تصريح الشارع وجزم الصّحابيّ لا يحوج[6545] إلى مَعرفة التّاريخ بل يكفي ذلك في معرفة النّاسِخ والمنسُوخ. (**وَهُوَ**) أي: مثال ما يُعرف بالتّاريخ. (**كَثِيرٌ**) لا احتياج إلى ذكره[6546]كاحتياج الأوّلين. قال ابن الصّلاح: "كحديث شدّاد بن أَوْس[6547] وغيره أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[6548] قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"[6549]، وحديث ابن عبّاس [رضي الله عنه][6550] "[أنّ النبيّ][6551] [صلّى الله عليه وسلّم][6552] احتجم وهو صائم"[6553]، ثمّ[6554] بيّن الشّافعيّ أنّ الثاني ناسخٌ للأوّل من حيث إنّه رُوِيَ في حديث شدّاد أنّه كان مع النبي

6535 في (د)، و(ر): رضي الله عنه، وفي (ل): رضي الله تعالى عنه.

6536 أبو داود، "الطهارة"، 83، (رقم الحديث: 215)؛ الترمذيّ، "الطهارة"، 81، (رقم الحديث: 110)؛ ابن ماجة، "الطهارة"، 111، (رقم الحديث: 609)؛ أحمد، المسند، 115/5، 115-116، 116؛ والبيهقي، السنن الكبرى، 165/1.

6537 سقط من (د)، و(ر).

6538 في (د)، و(ر)، و(ع): بتأخّره.

6539 في (د)، و(ر)، و(ع): بالتأخّر.

6540 معنى "لله دَرُّهُ": ما أعجب فعله. انظر: القاموس المحيط، ص 500؛ فروق حقّي للمؤلّف، ص 86-87.

6541 ص 277-278.

6542 في (ر): ما لم يُعرف.

6543 في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

6544 في (ل): بثلاثة.

6545 ق (د): لا يجوع.

6546 انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 380.

6547 هو: أَبُو يَعْلَى (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) شَدَّادُ بنُ أَوْسِ بنِ ثَابِتِ بنِ الْمُنْذِرِ بنِ حَرَامٍ الأَنْصارِيُّ النَّجَّارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، المتوفّى سنة 58 هـ. انظر لترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، 251/2-252 (رقم 1163)؛ تهذيب الكمال للمزّي، 389/12-392 (رقم 2704)؛ سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ، 460/2-467 (رقم 89)؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، 258/3-259 (رقم 3866)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر أيضاً، 286/4-287 (رقم 2847)؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، 64/1.

6548 في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

6549 أبو داود، "الصيام"، 28، (رقم الحديث: 2369)؛ الترمذيّ، "الصوم"، 60، (رقم الحديث: 774)؛ ابن ماجة، "الصيام"، 18، (رقم الحديث: 1681)؛ أحمد، المسند، 123/4، 124؛ والبيهقي، السنن الكبرى، 265/4.

6550 ما بين المعقوفتين سقط من (د)، و(ر)، و(ع). وهو في (ل): رضي الله تعالى عنه.

6551 ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

6552 ما بين المعقوفتين غير موجود في الأصل، وفي (ق)، و(ع)، و(ط)، إلّا أنّه موجود هكذا في (د)، و(ر)، وهو في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

6553 أبو داود، "الصيام"، 29، (رقم الحديث: 2372)؛ الترمذيّ، "الصوم"، 61، (رقم الحديث: 776)؛ ابن ماجة، "الصيام"، 18، (رقم الحديث: 1682)؛ أحمد، المسند، 244/1، 280، 286، 344؛ البيهقي، السنن الكبرى، 263/4.

6554 سقط من (ع).

[صلّى الله عليه وسلّم][6555] زمان الفتح فَرَأَى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم". وَرُوِيَ في حديث ابن عبّاس أنّه صلّى الله عليه وسلّم[6556] "احتجم وهو مُحْرِمٌ[6557] صائمٌ"[6558]. فبان بذلك أنّ الأوّل كان زمن الفتح في سنة ثمانٍ، والثاني في حجّة الوداع في سنة عشر"[6559].

(**وَلَيْسَ مِنْهَا**) أي: من الأمور التي يُعرف بها النّسخ[6560]. "وليس: فعل ماض للنّفي، وأَصله بكسر ثانيه فسُكِّن استثقالاً"[6561]، ولم يقلب ألفاً لعدم تصرّفه من حيث استعماله بلفظ الماضي للحال والحكم بأنّه فعل وإن لم يتصرّف تصرّف الأفعال. قولهم: لَسْت لَسْتما لَسْتم كقولهم ضربتَ ضربتما ضربتم كذا في شرح الشفاء[6562] للدُّلجي[6563]. وقال السيّد: "أصل لَيْس "لا أَيْس". والأَيْس اسم للموجود. فإذا قيل: "لا أَيْس" فمعناه "لا مَوجُود ولا وُجود". ثمّ كثر استعماله فحُذفت الألف فبقي لَيْس"[6564] انتهى. (**مَا يَرْوِيهِ الصَّحَابِيُّ [١٩/٢ب] الْمُتَأَخِّرُ الْإِسْلَامِ**) قوله المتأخّر الإسلام كالقائم الغلام من إضافة الصّفة إلى معمولها. والأصل المتأخّر إسلامه كَالْقائم غلامُه حذف الضمير من إسلامه واستتر في المتأخّر وأضيف المتأخّر إليه للتّخفيف في المضاف إليه. والإسلام: انقياد الظّاهر كما أنّ الإيمان إذعان الباطن. ولَمّا لم يتمّ أحدهما إلّا بالآخر أطلقا على معنى واحد كما حُقّق في محلّه. (**مُعَارِضاً**) بالكسر على أنّه حال عن الصّحابيّ كما يَدُلّ عليه ظاهر قوله: (**لِمُتَقَدِّمٍ عَنْهُ**)[6565] والظّاهر أنّه حال عن الموصول على[6566] مَعْنى حال[6567] ذلك الْمَرْوي مخالِفاً لما يرويه صحابيّ آخر متقدّم في الإسلام عنه أي: عن ذلك الصّحابيّ، فإنّ مآل معارضة الرّاويَيْن إلى معارضة الْمَرويّين في مدلولَيْهما. والحاصل أنّ تأخّر الرّاوي لا يستلزم تأخّر المروي حتى يلزم[6568] النّسخ إذ يجوز أن يكون المرويّ مُتقدّماً، والمتقدّم لا ينسخ المتأخّر وإليه الإشارة بقوله: (**لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ**) أي: الصّحابيّ المتأخّر. والاحتمال بالفارسيّة: "برداشتن"[6569] يعني أنّ ظاهر ذلك الصّحابيّ المتأخّر حامل لهذا الكون. (**سَمِعَهُ**) الضمير المنصوب إلى ما يَرْويه أي:

[6555] ما بين المعقوفتين سقط من (ع). وهو في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6556] في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6557] في (د) مكتوب بين السطرين.

[6558] البخاري، "الصيد"، 11، (رقم الحديث: 1835)، "الصيام"، 32، (رقم الحديث: 1938، 1939)، "الطب"، 11، 12، 15، (رقم الحديث: 5694، 5695، 5700، 5701) ؛ مسلم، "الحج"، 87، (رقم الحديث: 1202)؛ أبو داود، "الصيام"، 29، (رقم الحديث: 2373)؛ التّرمذيّ، "الصوم"، 61، (رقم الحديث: 775، 777)؛ ابن ماجة، "الصيام"، 18، (رقم الحديث: 1682)؛ أحمد، المسند، 215/1، 222، 286؛ البيهقي، السنن الكبرى، 64/5، 65.

[6559] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 278.

[6560] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6561] انظر: القاموس المحيط، ص 740.

[6562] في (ق)، و(ل): الشفا.

[6563] هو: الاصطفاء لبيان معاني الشفاء لمحمد بن محمد بن محمد الدّلجي، المتوفّى سنة 947 هـ. الكتاب ما زال مخطوطاً. إستانبول، مكتبة سليمانية، قسم: أسعد أفندي، تحت رقم: 357. انظر لترجمة الدّلجي: الأعلام للزركلي، 56/7.

[6564] لعله من كلام السيد الشريف الجرجاني. نقله عنه المؤلّف أيضاً في فروق حقّي، ص 163. وجدنا نفس العبارة في مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، 436/1.

[6565] هو هكذا هنا في الأصل، وفي جميع النّسخ الأخرى، وفي طبعتي نور الدين عتر، ص78، واليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 472/1، إلّا أنّه في طبعتي علي حسن عبد الحميد، ص 106، وشرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381: للمتقدِّم عليه، وفي طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 77: للمتقدِّم عنه.

[6566] في (ط)، و(ل): عن.

[6567] في (د)، و(ر)، و(ع): حال كون.

[6568] في (د): يستلزم.

[6569] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 695/2.

أدركه من طريق السّمع والأُذُن. (**مِنْ صَحَابيٍّ آخَرَ**) أي: غير المتقدم. (**أَقْدَمَ**) أشدّ تقدّماً. (**مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْمَذْكُورِ**) الذي عُورِض في حديثه فلا يُعرف تأخرّه حتى يكون ناسخاً. وقوله "أقدمَ" بالنّصب على الوصفيّة للمجرور إذ جرّ أفعل تابعٌ لنصبه واصل التقدّم من القَدم وهو قدم الرّجُل؛ لأنَه بالقَدم يتقدّم ويتأخّر. (**أَوْ مِثْلَهُ**) بالنّصب[6570] على أنّه عطف على أَقْدَمَ بحسب ظاهره، والمجرور عائد إلى المتقدم. والمعنى لاحتمال **[٢/٢٠أ]** أن يسمعه[6571] من صحابيّ آخر مثل المتقدّم في التّقدم لا[6572] أَقدم منه، فإنّ بذلك [أيضاً يحصل المطلوب[6573] ويثبت المدّعى وهو عدم النّسخ، فإنّه كما أنّ المتقدّم][6574] لا يكون ناسخاً للمتأخّر. فكذا الْمُساوي في التقدّم والتأخّر إذ لا بدّ للنّسخ من تقدّم للأوّل وتأخّر للثاني. والحاصِل أنّ المعارِض بالكسر إذا سمع ما رواه من مثل المعارَض له في التقدّم كان الْمَسْموع منه والمعارَض[6575] له مماثلين فيه فلا يتحقّق النّسخ بل التعارض فيحتاج دفعه إلى وجه آخر غير النّسخ. (**فَأَرْسَلَهُ**) الفاء للعطف والتّرتيب والمنصُوب إلى المرويّ أي: "فأسند المتأخر مرويّه إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6576]، وحذف ذكر الصّحابيّ الذي رواه عنه اختصاراً، وسمّي هذا مرسَل الصّحابيّ وهو غير مرسل التّابعيّ"[6577]، وهو ما أَسْنده التّابعيّ أو تبع التّابعيّ إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6578] من غير أن يذكر الصّحابيّ الذي[6579] رَوى الحديث عن غير[6580] النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6581].

(**لَكِنْ؛**) يعني هذا الاحتمال الذي يمنع النّسخ إنّما هو في صورة عدم التّصريح لكن. (**إِنْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ**) أي: بسماع الصّحابيّ المتأخّر[6582]. (**لَهُ**) أي: لمرويّه[6583]. (**مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ**)[6584] متعلّق بالسّماع أي: بأن يقول: سمعته من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[6585] فح[6586] لا يبقى للاحتمال محال[6587]. (**فَيَتَّجِهُ**) أي: يتوّجه ويتعيّن[6588] من الاتّجاه بمعنى "متوجّه شدن" كما في تاج المصادر[6589]. وأصله الإوتجاه من الوجه قال في القاموس:

[6570] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6571] في (ط): يسمع، وفي (ل): سمع.

[6572] سقط من (ل).

[6573] في (ر): المط.

[6574] ما بين المعقوفتين سقط من (ل).

[6575] في (د): والمعارَص.

[6576] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6577] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6578] في (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6579] سقط من (د).

[6580] سقط من (د)، و(ر)، و(ع). ويبدو أنّ هذا هو الصواب.

[6581] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه الصلوة والسّلام.

[6582] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6583] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6584] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه السلام، وفي (ل): عليه الصلاة والسلام. وهو في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 106: صلّى الله عليه وآله وسلّم.

[6585] في (د)، و(ر): عليه الصلوة والسّلم، وفي (ع): عليه السّلام، وفي (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

[6586] في (ل): فحينئذ.

[6587] في (د)، و(ر): مجال.

[6588] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.

[6589] 708/2.

"الوجه من الكلام: السّبيل المقصود"[6590] انتهى. (**أَنْ يَكُونَ**) مَرويّه[6591]. (**نَاسِخاً**) لما تقدّم من الحديث أو لحديث من تقدّم؛ لأنّ الصّحابيّ متقدّماً[6592] متأخّراً[6593] أَعْدل[6594]، فإذا صرّح بالسّماع **[٢/٢٠ب]** والتّاريخ يتحمّل النّسخ وقع ذلك بلا خلاف، ويتجه أن يكون المعنى على ما قاله صاحب القاموس في الوجه فيكون المرويّ من جهة تَصْريح السّماع وجهاً وطريقاً إلى النّسخ، وهذا أوفق بالعربيّة. (**بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ**) أي: الصّحابيّ. (**الْمُتَأَخِّرُ**) الإسلام والباء متعلّقة بالفعل. (**لَمْ يَتَحَمَّلْ عَنِ**[6595] **النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ**[6596] **شَيْئاً**) من الحديث. (**قَبْلَ إِسْلَامِهِ**) لأنّه على تقدير التحمّل يجوز أن يكون ما رواه متقدماً فلا يثبت به النّسخ. وفيه إشارة إلى جواز أن يَرْوي بعد إسلامه[6597] بالجملة[6598] قبله، فإنّ المانع كان هو الجاهليّة والعلم من حيث هو باق على حاله. فإذا زال المانع جازت الرّواية؛ لأنّ الإسلام ينافي الكذب، وكذا حسنات الكافر فإنّها مقبولة بعد إسلامه[6599] [بسبب الإسلام][6600]، فإنّه يجبّ ما قبله من المعاصي ويُثْبت ما كان من قبيل الطّاعات وفيه شرف[6601] الإسلام والتّقوى ما لا يخفى.

(**وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ**) "أي: على حكم شرعيّ مُعارضٌ لحكم آخر شرعيّ متقدّم"[6602]. وسبق معنى الإجماع بما لا مزيد عليه. وهو جواب عمّا يرد من أنّ الأُمُور التي يُعرف بها النّسخ ينبغي أن تكون أَرْبعة لا ثلاثة كما فعله المصنّف؛ لأنّ الإجماع أيضاً من تلك الأُمور. ولذا قال ابن الصّلاح: "ومنها ما يعرف بالإجماع كحديث "قتل شارب الخمر في المرّة[6603] الرابعة"[6604]، فإنّه منسُوخٌ عُرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به"[6605]. (**فَلَيْسَ بِنَاسِخٍ**) "بمجرّده لا حقيقة ولا مجازاً؛ لأنّه إنّما يَنْعقد بعد وفات[6606] رسول الله صلّى الله عليه وسلّم"[6607]. ولا نسخ بعد ذلك لانقطاع الوَحي واستكمال الدّين، "فالإجماع لا ينسخ ما أتى به الشّارع[6608] ولا يُنسخ"[6609]. (**بَلْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ**) على[6610] وجود

[6590] في (د)، و(ر): المقص. انظر: القاموس المحيط، ص 1620.
[6591] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 381.
[6592] في (د)، و(ر)، و(ع): متقدماً أو.
[6593] (ع): متأخر.
[6594] في (د)، و(ع): عَدْل.
[6595] طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 106: من.
[6596] في (ر)، و(ع): عليه السلام. وهو في طبعة علي حسن عبد الحميد، ص 106: صلّى الله عليه وآله وسلّم.
[6597] في (ع): إسلام.
[6598] في (د)، و(ر): ما تحمّله، وفي (ع): تحمله. هذا هو الصحيح.
[6599] في (ر): "بعد الإسلام".
[6600] ما بين المعقوفتين سقط من (ر).
[6601] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): من شرف. ويبدو أنّ هذا هو الصواب.
[6602] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 382.
[6603] في (د): مرّة.
[6604] أبو داود، "الحدود"، 36، (رقم الحديث: 4482، 4484)؛ الترمذيّ، "الحدود"، 15، (رقم الحديث: 1444)؛ ابن ماجة، "الحدود"، 17، (رقم الحديث: 2572)؛ أحمد، المسند، 93/4، 95، 96، 97؛ البيهقي، السنن الكبرى، 313/8، 314.
[6605] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 278.
[6606] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (د)، و(ر)، و(ق)، وفي النّسخ الأخرى. القصود به: وفاة.
[6607] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 382. في (ل): صلّى الله تعالى عليه وسلّم.
[6608] في (ق): الشارح.
[6609] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 278.
[6610] في (د)، و(ر)، و(ع): "أي: على".

النّاسخ؛ لأنّ الإجماع لا بدّ له من مُستند يَسْتند إليه من كتاب أو سنّة **[٢١/٢أ]**، وهو النّاسخ في الحقيقة فيستدل به على وجود خبر يقع به النّسخ. هذا وكلام المصنّف لا يخ[6611] عن التعرّض لابن الصّلاح[6612] في جعل الإجماع من تلك الأُمُور، لكن ابن الصّلاح لا ينكر كون الإجماع دالّاً على وجود ناسخ غيره حسبما صرّح به في مقدّمته. فلا بأس في أن يُجعل الدالّ على النّاسخ ناسخاً مجازاً ويجعل الأُمور الدّالة على النّسخ أَرْبعة، وهو الحقّ الذي لا محيد عنه. فَالْقول ما قالت حذام.

(وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّارِيخُ) عطف على قوله "فإن عُرِفَ وثبت المتأخّر عنه"[6613] أي: وإن لم[6614] يُعرف تاريخ تأخّر أحدهما ولم يقم دلالة على أنّ النّاسخ أيّهما والمنسوخ أيّهما. **(فَلَا يَخْلُو)** الحال من أحد الأمرَيْن[6615]. **(إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ تَرْجِيحُ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ)** حتّى يُعمل بالأَرْجح منهما والأَثْبت. **(بِوَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحِ)** متعلّق بالتَّرجيح. ووجُوهه خمسون على ما ذكره الحازميّ[6616] بالحاء المهملة والزّاي من المحدّثين، وأكثر [من الخمسين][6617] على[6618] ما ذكره العراقيّ[6619]. **(الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَتْنِ)** أي: الحديث المرويّ نفسه "ككونه متناً اتفق عليه الشيخان فإنّه يقدم على غيره كما سلف. قيل: هذا عند الشّافعيّ وأَتْباعه، وأمّا عند أبي حنيفة وأَصْحابه فيرجّح ما مَدلوله الحظر[6620] على ما مدلوله الإباحة للاحتياط"[6621] سواء وقع عليه الاتّفاق أَوْ لا. **(أَوْ بِالْإِسْنَادِ)** ككونه بإسناد اتّصف بالأصحيّة مثلاً، وكون أحدهما سَماعاً وعَرْضاً، والآخر كتابةً أو وجاوةً أو مناولةً. وكون راوي أحد الحديثين له زيادة ضبط وتوثيق أو فطنة دون الآخر أو أكثر عدداً من راوي الآخر"[6622] كما قال ابن الصّلاح: "كالترجيح بكثرة الراوي[6623] أو بصفاتهم"[6624]. وعند البعض لا عبرة بالكثرة بل بالصّفات فواحد من العُدول أرجح من ألف **[٢١/٢ب]** من غيرهم من أهل الفُضول إلّا أن يكون الكثير ممّن له خَطر غير يسير. "وقد يقال قوله "أو بالإسناد" ممّا لا معنى له؛ لأنّ ركن المعارضة تساوي الحجّتَيْن في

[6611] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل): لا يخلو.

[6612] وأيضاً للطيبي (المتوفّى سنة هـ.) صاحب كتاب "الخلاصة في أصول الحديث" انظر لكلامه فيه: ص 61. انظر أيضاً: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 383-384.

[6613] في (د)، و(ر)، و(ع): به. وهو هكذا أيضاً في متن النزهة.

[6614] سقط من (د).

[6615] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384.

[6616] هو أبو بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، المتوفّ سنة 584 هـ. صاحب كتاب الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ من الآثار انظر فيه: ص 5. انظر أيضاً: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين العراقي، ص 245؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 654/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 478/1.

[6617] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش. وهو ساقط أصلاً من (د)، و(ر)، و(ع)، و(ط)، و(ل).

[6618] سقط من (ع).

[6619] هو أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (المتوفّى: 806 هـ.) صاحب كتاب التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. انظر لوجوه الترجيح فيه: ص 245-250. انظر أيضاً: تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 654/2-659؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384؛ اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 478/1-479.

[6620] في (ع): الحصر.

[6621] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384.

[6622] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 384.

[6623] هو هكذا هنا في الأصل، وهو في النّسخ الأخرى: الرواة.

[6624] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 286.

الثبوت. فإذا كان أحد السّنديْن أرْجح لم يتحقّق المعارضة"[6625]، ويُدفع بأنّ المعارضة هنا هي المقابلة في الجُملة. (**أَوْ لاَ**) يمكن ترجيح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر بوجه من الوجوه.

(**فَإِنْ أَمْكَنَ التَّرْجِيحُ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ**) أي: تعيّن الرّجوع إلى التّرجيح فيُؤخذ بالراجح ويُعمل به. والْمَصير مصدر ميميّ بمعنى الصَيْرُورةَ والرّجوع. وبالفارسيّة: "گشْتن"[6626] بفتح الكاف العجميّ يقال: "صار الأمر إلى كذا صَيْراً وصَيْرُورةً"[6627] ومصيراً. وصار عبارة عن التنقّل من حال إلى حال، وإنّما لم يقل: "تعيّن المرجع إليه"؛ لأنّ المرجع هو الرُّجوع إلى الموضع الذي كان فيه، والمصير هو الرّجوع إلى الموضع الذي لم يكن فيه فهو يجب أن يخالف الحَالَة الأولى ولا كذلك المرجع والمقام يقتضي المصير لا المرجع كما لا يخفى. (**وَإِلَّا**) أي: وإن لم يمكن[6628] الترجيح، هذا باعتبار المزج. وأمّا المعنى بحسب أصل عبارة[6629] المتن وإن لم يثبت المتأخّر. وقد سبق أنّ "إلّا" في مثل[6630] هذه المواضع ليس للاستثناء بل هو مرّكب من "إنْ" و"لا" ثمّ أُدغم أحدهما في الآخر. (**فَلَا**) أي: فلا يتعيّن المصير إليه بل يجب التوقّف كما سيأتي.

(**فَصَارَ مَا ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ**) هذا لَيْس كالفذلكة لما قبله؛ لأنّ بيان التّرتيب لم يتمّ بعدُ، بل هو من[6631] تمهيد لترتيب ما بعده [على ما قبله][6632] باعتبار الدّمج، والموصول عبارة عن الحديث وظاهره مبتدأ والتعارض خبره، والجملة صلة للمَوصول وهو مع صلته اسم صار، وقيّد بالظّاهر ولم يقل فصار الْمُتعارِض إذ لا تعارض بين النّصين في الواقع؛ لأنّ الشّارع مصون من مناقضة **[٢/٢٢أ]** نفسه في كلامه ولا يَجري عليه سَهْو ولا نسيان فيما هو من قبيل الشّرائع والأحكام؛ لأنّه الذي قال: "اللّهمّ علّمنا ما جهلنا وذكرّنا ما نسينا"[6633] ولا شكّ أنّ دعاءه مستجابٌ في ذلك ومن ثمّ قال ابن خُزَيْمة الإمام: "لا أعرف أنّه رُوي عن النبيّ صلّى الله تعالى[6634] عليه وسلّم[6635] حديثان بإسنادَيْن صحيحَيْن متضادَّيْن فمن كان عنده فليَأْتني به لِأؤلّف بينهما"[6636]. ولله درّه، فإنّه فهم حَسَناً وأحسَن الظنّ بمن لا ينطق إلّا عن الوَحي[6637] ولا يتكلّم إلّا بما يقتضيه الوقت لِيَهْنَه العلم. فله الفضل في ذلك على غيره. (**وَاقِعاً**) ومتحقّقاً. (**عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ:**) إشارة إلى ما بعده وسبق معنى الترتيب والتركيب فالفرق بينهما.

(**الْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَ**) بالرّفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف[6638] "هو". هو وقوله "إن أمكن" قيدٌ للجمع، فإن أُخِذ شرطاً فلا بدّ من تقدير الجزاء بمعنى إن أمكن الجمع. فالجمع وإن أُخذ قيداً مجرّدا كـ "لَوْ" الوصليّة فلا يحتاج إلى الجزاء وقدّم الجمع؛ لأنّه الأمر الأوّل المشار إليه بقوله "فإن أمكن الجمع".

[6625] القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، ص 76. نقل كلام ابن قطلوبغا أيضاً الملّا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر، ص 385.
[6626] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 178/1.
[6627] انظر: القاموس المحيط، ص 549.
[6628] في (د)، و(ع): لم يكن.
[6629] سقط من (ر).
[6630] سقط من (د).
[6631] سقط من (د)، و(ر)، و(ع).
[6632] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[6633] لم اجده حديثاً، وهو من الأدعية المنتشرة على ألسنة العلماء.
[6634] سقط من (د).
[6635] في (ع): عليه السّلام.
[6636] علوم الحديث لابن الصلاح، ص 285؛ تدريب الرّاوي للسّيوطيّ، 652/2؛ شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 375.
[6637] يقصد به قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ سورة النجم الآية: 3-4.
[6638] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 386.

(**فَاعْتِبَارُ النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ**) عطف على الجمع والفاء للتّرتيب والتّعقيب وهو الأمر الثاني المشار إليه بقوله "وإن لم يمكن الجمع".

(**فَالتَّرْجِيحُ إِنْ تَعَيَّنَ**) "المصير إليه بعد إن أمكن"[6639] وهو الأمر الثّالث وهو جواب وإلّا في المتن. وأمّا باعتبار المزج فعطف على قوله "فاعتبار النّاسخ والمنسوخ"؛ لأنّه لا يُصار إليه إلّا بعد الجهل بالتّاريخ فهو متأخّر عنه في الاعتبار. والتّعيّن[6640]: التّحقّق في العين[6641] الخارجيّ فهو مقابل العلم. وفي التّعريفات: "التّعيّن ما به امتياز الشيءِ عن غَيره، بحيث لا يُشاركه فيه غيره"[6642].

(**ثُمَّ التَّوقُّفُ عَنِ العَمَلِ بأَحَدِ الحَدِيثَيْنِ**) إلى أن يتبيّن أَمره وهو الأمر الرّابعُ **[٢٢/٢ب]**. ولَمّا كانت رُتبته مُتأخِّرة عن الكلّ أورده بكلمة المهلة[6643]، ويجوز أن يكون ثمّ من قبيل التفنّن فإنّها تجيء لمجرّد التعقيب في الذكر سواء كانت بين المتبوع والتابع تراخ ومُهلة[6644] أو لا، والتوقّف ممّا يتعقّب ما قبله ذكراً ورتبةً. والتوقّف بالفارسيّة: "دِرَنْگ[6645] كردن در چيزى"[6646]. وفي القاموس: "التوقّف في الشيء: كَالتَّلَوُّم"[6647]. يقال: توقّف في الأمر وتلوّم تمكّث وانتظر[6648]، وأصله إمّا من "وقَف يَقف وقوفاً: بمعنى دام قائماً"[6649] وإمّا من[6650] "وقفه وقفاً[6651] حَبسه"[6652]؛ لأنّ في الانتظار حبس النّفس عن الإقدام، ولكونه بمعنى التمكّث والانتظار [يعدّى بـ "فِي" وبمعنى الحبس][6653] يعدّى بـ"عَنْ" كما في هذا المقام، والباء متعلّقة بالعمل، والعمل[6654] فعل بني على قصد وعلم أو زعمه.

(**وَالتَّعْبِيرُ بِالتَّوَقُّفِ**) هو في العُرف مختصّ بتفسير الرّؤيا؛ لأنّ المفسِّر يعبر من ظاهرها إلى باطنها. والمراد هنا أن يأتي بعبارة بدل عبارة و[6655]سمّيت عبارة؛ لأنّك تجوز[6656] منها إلى المعنى المقصود منها أو تفسّر[6657] بها ما في الضّمير الذي هو مَسْتور. وهذا الكلام إشارة إلى دفع ما يرد من أنّ أهل أُصول الحديث وأُصول الفقه وغيرهم عبّروا عن التوقّف بالتّساقط حيث[6658] "قالوا: إنّ الدّليلين إذا تعارضا تساقطا فكان الظّاهر أن يُعبّر عن التوقف بالتساقط لا العكس

[6639] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 386.
[6640] في (ع): والتعيين.
[6641] في (د): عين.
[6642] كتاب التعريفات، ص 125.
[6643] هو هكذا هنا في الأصل، وفي (ر)، و(ق)، إلّا أنّه في النّسخ الأخرى: المهملة.
[6644] في (د): مهملة.
[6645] في (ر): رنك.
[6646] انظر: تاج المصادر للبيهقي، 815/2.
[6647] انظر: القاموس المحيط، ص 1113.
[6648] في (ق): انتصر.
[6649] انظر: القاموس المحيط، ص 1112.
[6650] سقط من (ر).
[6651] في (ق): وقفه.
[6652] انظر: القاموس المحيط، ص 1112.
[6653] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[6654] في (ر): تحت السطر.
[6655] سقط من (د).
[6656] في (د): تجور.
[6657] في (ق)، و(ع)، و(ط): تفسير.
[6658] سقط من (ر).

لِيَحْصل الْمُتابعة للسَّلف"[6659]. **(أَوْلَى)** أي: أَحْرى. **(مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّسَاقُطِ)** كأنّه قال: تعبيرنا في الرتبة الرّابعة الأخيرة بالتوقّف أَوْلى من تعبير غيرنا بالتساقط". وهو والْمُسَاقطة والسِّقاط بالكسر بمعنى واحد بالفارسيّة: "بيفتادن"[6660]. و[6661]في التنزيل ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ﴾[6662] "أي: تسقط النّخلة"[6663]. و**[٢/٢٣أ]** في القاموس: "تساقط: تتابع سقوطُه"[6664]، كأنّ الدّليلين إذا سقط أحدهما تبعه الآخر، وكأنّ المصنّف فهم الاستمرار من التّساقط كما يلوح[6665] من تعليله فحكم بأَوْلويّة التّوقف من حيث إنّه مشعر بالظّفر بوجه التّرجيح في الزّمان الثاني[6666] ومُطمع له ومُبقٍ للاحتمال. وفيه أنّ عبارة التّساقط وإن كانت مُوهِمةً للاستمرار لكن لا يلزم منه التّساقط بالكليّة في نفس الأمر بحيث لا يرجى التّدارك في المستقبل وإليه الإشارة بالأولويّة[6667]، فإنّ الإيهام إنّما هو بالنّسبة إلى أهل الأوهام، وأمّا أصحاب العقول الصّافية فالمعاني[6668] لهم غير خافية. نعم، إطلاق التّساقط على الأدلّة الشرعيّة خارج عن سنَن الآداب كإلقاء الألواح على التّراب. **(لِأَنَّ خَفَاءَ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمْ)** أي: أحد الحديثين المتعارضين[6669]. **(عَلَى الْآخَرِ)** والخفاء مقابل الظّهور. وهو بالقصر ويمدّ؛ لأنّه ناقص كالعطاء والجفاء والصّفاء ونظائرها. والألف مُنقلبة وليست بصورة الفتحة بخلاف نحو الخطإ والكلإ والظمإ، فإنّه مهموز مقصور فقط؛ لأنّ الألف صورة الفتحة فلا وجه لمدّها. ومن قال[6670]: "لم أَعرف وجه كون الخطإ بالقصر صَواباً وبالمدّ خطأً"[6671]، فقد همز بمولويّته وأظهر نقصان شأنه ومنزلته. وأمّا قراءة المدّ في قوله تعالى: إنّه[6672] ﴿كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[6673] فمن قبيل التّنبيه كالإشباع في قوله[6674]: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ [مُهَاناً][6675]﴾[6676]. تفطّن. **(إِنَّمَا هُوَ بالنّسبة لِلْمُعْتَبِرِ)** النّسبة تعدّى بـ"إلى" لا باللام، لكن اللام قد يقام[6677] مُقام "إلى" كما في قوله تعالى ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾[6678] أي: إلى أجل، وفي قوله تعالى ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[6679] أي: إليها. وكذا سائر الحُروف يقام بعضها مقام **[٢/٢٣ب]** بعض في المواطن التي ينتفي فيها اللبس ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ. فلو قيل: رَمى

[6659] انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 387.

[6660] في (د): بيفتاد، وفي (ع): بيتمادن. وهو في تاج المصادر للبيهقي، 639/2: بيوكندن.

[6661] سقط من (د).

[6662] سورة مريم، الآية: 25.

[6663] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 415.

[6664] انظر: القاموس المحيط، ص 866.

[6665] في (د): يلوه.

[6666] سقط من (ق).

[6667] بالأوليّة.

[6668] في (د): في المعاني.

[6669] في (د): متعارضين.

[6670] في الأصل، وفي (د)، و(ر) مكتوب بين السطرين: أبو السعود.

[6671] انظر: تفسير أبي السعود المسمّى بـ إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 92/2؛ 169/5.

[6672] ليس من لفظ الآية. الآية في سورة الإسراء: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾.

[6673] سورة الإسراء، الآية: 31.

[6674] في (د): قوله تعالى.

[6675] ما بين المعقوفتين موجود في (د)، و(ل) فقط.

[6676] سورة الفرقان، الآية: 69.

[6677] في (ر): يقال.

[6678] سورة الرعد، الآية: 2.

[6679] سورة الزلزلة، الآية: 5.

بالقوس بدل عن القوس مع مجيء الباء بمعنى عن كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾[6680] أي: عن الغمام[6681] [لم يجز][6682]؛ لأنّ ظاهر الكلام يدلّ على أنّه نبذها من يده وهو ضدّ المراد بلفظه، ولا لبس في هذا المقام كما لا يخفى. وسبق معنى الاعتبار ومآله أن ينظر في الشيء ليُعبر منه إلى شيء آخر. (**فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ**) متعلّق بالمعتبر. والحالة والحال كنية الإنسان وما هو عليه من أموره المتغيّرة؛ لأنّ الأحوال العارضة تَحُول وتتغيّر حالاً بعد حال. "وأصل الحَول تغيّر الشيء وانفصاله عن غيره، فباعتبار التغيّر. قيل: حَالَ الشيءُ يَحُول حولاً، واستحال: تهيّأ لِأَنْ يَحول، وباعتبار الانفصال. قيل[6683]: حال بيني وبينك كذا"[6684]. والمراد بالحالة الرّاهنة الحالة الحاضرة الموجودة الثابتة؛ لأنّ "رهن بمعنى ثبت ودام" كما في القاموس[6685]. والزّمان الحاضر ثابت وقائم بالنّسبة إلى المعتبر حيث أدركه وكان فيه بالفعل، فإنّ الماضي قد فات والمستقبل لم يقم بعد، فما فات في الماضي ولم يحصل في الحال يُرْجَى تداركه في المستقبل، فهو ليس[6686] بساقط غير مَرْجوّ بالكليّة، وإنّما قيل للحال: قائم وثابت بالاعتبار الظاهر، وإلّا فالزّمان غير قارّ في نَفْسه. وكذا جميع أجزاء العالم متحركة وكون بعض الأجرام النيّرة ثوابت إنّما هو بالنّسبة إلى بُطوء سَيْرها وعدم ظهور حركتها في مَرْأى العين وإلّا فهي كسائر السّيّارات. والحاصل أنّ الحال الراهنة في الأصل احتراز عن الماضي والمستقبل وفي هذا المقام عن الْمُسْتقبل فقط؛ لأنّ الماضي غير مَرْجوّ فلا وجه لاعتباره[6687]. تدبّر **[٢/٢٤أ]**. وقال الرّاغب: "الرّهن: ما يُوضَع وثيقةً لِلدَّيْن"[6688]، فهو توثيق لِلدَّيْن بالعَيْن، وبعبارة أخرى "ما وُضِعَ عندك ليكون مناب[6689] ما أُخِذ منك"[6690]، "ولَمّا كان الرّهن يُتَصَوَّرُ منه حَبْسُه استُعِير ذلك للمُحْتَبِس أيَّ شيءٍ"[6691] كان كما في القاموس: "وكل ما احتُبِس به شيءٌ فهو رَهْنُه[6692] ومُرْتَهَنُه"[6693]. وفي التنزيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[6694] أي: مرهونة عند الله تعالى بكسبها محبوسة به. وكذا الزّمان الحاضر فإنه مُحْتَبِسٌ للمَرء باعتبار ثبوته وقيامه إلا[6695] "أنّ المرء مَحْبوس في الحالة الموجُودة لا فيما قبلها ولا فيما بَعْدها"[6696] كما وُهِم، فإنّ الحبس إذاً يكون صفةً للمرء ولَيْس بذلك. وغاية ما قلنا: إنّ الحالة الرّاهنة [إمّا بمعنى الثابتة فصيغة الفاعل على حالها وهو المعنى الأوّل، وإمّا بمعنى المحبوسة فالحالة الرّاهنة][6697] من قبيل[6698] عيشة راضية وهو

[6680] ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ سورة الفرقان، الآية: 25.
[6681] في (د): العمام.
[6682] ما بين المعقوفتين سقط من (د).
[6683] سقط من (د).
[6684] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 266.
[6685] انظر: القاموس المحيط، ص 1551.
[6686] سقط من (د).
[6687] في (د): الاعتبار، وفي (ع): لاعتبار.
[6688] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 367.
[6689] في (ق): مناسب.
[6690] انظر: القاموس المحيط، ص 1551.
[6691] انظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص 368.
[6692] في (د): رهينه، وفي (ر): رهينة.
[6693] انظر: القاموس المحيط، ص 1551.
[6694] سورة المدثر، الآية: 38.
[6695] في (د)، و(ر)، و(ع): لا.
[6696] المؤلف يقصد به الملّا علي القاري ويردّ عليه. انظر: شرح شرح نخبة الفكر للملّا علي القاري، ص 387.
[6697] ما بين المعقوفتين في الأصل مكتوب في الهامش.
[6698] سقط من (د).

المعنى الثاني. ثمّ لا ضرورة لاعتبار الاستعارة كما فعله الرّاغب[6699] بعد ما سَاعَد اللغة لكلا المعنيين الثّبوت والحَبْس، فإنّ ما قاله إنّما ينشأ من اعتبار المعنى الشرعيّ للرَّهْن ولا حاجة إليه؛ لأنّ الرهن في اللغة مطلق الحَبْس ويطلق على المرهُون تسمية للمفعُول باسم المصدر. (**مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ لِغَيْرِهِ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ**) حال. نحو جاء زيد مع عمرو أي: كائناً ذلك الخفاء بالنّسبة إليه "مع احتمال ... إلخ". فالأوّل بالنّسبة إلى حال المعتبِر نَفْسِه، والثاني بالنّسبة إلى حال غيره من الْمُعْتَبِرين في الحال فقد يَجْمعهما الظّهور. فللأوَّل بالنّسبة إلى الزّمان الثاني، وللثاني بالنّسبة إلى الحال، وقد يبقى الأوّل معقوداً عن الحلّ حالاً واستقبالاً. وقوله "ما خفي عليه" أي: استتر ولم يظهر، والجملة من الموصول والصّلة فاعل يظهر ففي إيراد الخفاء في مقابلة الظهور إشارة إلى أنّه مقابل له. وفي معنى الإظهار الإعلان والإبْداء ثمّ في الكلام[6700] إشارة إلى معنى قوله تعالى ﴿فَوْقَ كُلِّ **[٢/٢٤ب]** ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[6701] "أي: فوق كلّ ذي علم من الخَلْق أرفع درجة منه في العلم يعني ليس من عالِمٍ إلّا وفوقه أعلم منه حتى ينتهي العلم إلى الله تعالى"[6702].

دَسْت شُد بالاى دَسْت اين تابكجا[6703] تابيزدان[6704] كه[6705] اليه المنتهى[6706].

وهذه الآية، وكذا قوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[6707] تدلّ على أنّه لَيْس للمفتي أن يفتي بالرّأي فيما لا يعلمه وإن[6708] استقصى في التتبّع فقد يكون من علماء الأقطار من يعلمه بالنصّ وهو مقدّم على الرأي عند الكلّ. والحاصل أن الخفاء بالنّسبة إلى البعض لا يستلزم الخفاء بالنّسبة إلى الكلّ وإلّا لما جعل الله عالِماً وأعلم، ولما أمر عند عدم العلم لسؤال[6709] أهل العلم فمع احتمال العلم والتّلفيق لا يثبت الجهل والتّعارض مطلقاً فيلزم التوقّف وتفتيش ذلك عن مظانّه. (**وَاللهُ**) العليم الذي له الاطّلاع على كُنْه الشيء، والإدراك بما هرب عن الضّمائر. (**أَعْلَمُ**)[6710] [فتفويض العلم إليه أَسْلم كما كان يقول الصّحابة رضي الله عنهم: "اللهُ[6711] وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"[6712]][6713] أي: الله أعلم من الرّسول، والرّسول أعلم من الأمّة؛ لأنّ علومهم بالنّسبة إلى علمه كالقطرة بالنّسبة إلى سبعة أبحر. فالقلّة في قوله تعالى ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[6714] إضافيّة. فاعلم ذلك ولا تجهل، فإنّ الجاهل[6715] هالك. وقولهم "العلم حجاب"

[6699] كما في مفردات ألفاظ القرآن. انظر: ص 368.

[6700] في (د): "ثمّ في الكلام ثمّ في الكلام" بالتّكرار.

[6701] ﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ سورة يوسف، الآية: 306.

[6702] انظر: روح البيان في تفسير القرآن للمؤلف، 317/4.

[6703] في (د): تاكجا، و(ع): كجا، وفي (ط)، و(ل): تابكجا.

[6704] في (ع): تابندان.

[6705] في (ع): له.

[6706] المؤلف يذكر البيتَيْن نقلاً عن المثنوي في تفسيره روح البيان، 47/3؛ 318/4؛ 213/5 باللفظ الآتي:

دست شد بالاى دست اين تاكجا تابيزدان كه اليه المنتهى.

[6707] سورة النحل، الآية: 43.

[6708] في (د): "وإن وإن" بالتّكرار.

[6709] في (د)، و(ر)، و(ع): بسؤال.

[6710] لفظ "والله أعلم" غير موجود في طبعة اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي، 481/1، وهو في طبعة محمد صبحي بن حسن حلّاق، ص 78: "والله أعلم، وإلى هنا انتهى القول في المقبول" بالزيادة.

[6711] سقط من (د).

[6712] انظر مثلاً: البخاري، "المغازي"، 78، (رقم الحديث: 4406)؛ مسلم، "القسامة"، 29، (رقم الحديث: 1679).

[6713] ما بين المعقوفتين سقط من (ع).

[6714] سورة الإسراء، الآية: 85.

معناه أنّه حجابٌ عن الجهل، فإنّ ما كان صفةً شريفةً لله تعالى لا يكون حجاباً للخلق، بل الوصول إلى المعلوم بقَدْر العلوم، ويجوز أن يرجع معنى الحجابيّة إلى الاغترار به؛ لأنّه[6716] يؤدّي إلى الجهل بالحقايق[6717] فيكون سبب الكشف سبب الحجاب كما عليه أهل القوانين والرّسوم في هذا الزّمان وهم الّذين يريدون علوّاً في الأرض. وحقيقة العلم لا يُعطي[6718] إلّا التواضع **[٢٥/٢أ]**.



[6715] في (د) الجهل.
[6716] في (د)، و(ر)، و(ع): فإنّه.
[6717] في (د)، و(ر): الحقائق.
[6718] في (د)، و(ر)، و(ع)، و(ل): لا تعطي. هذا هو الصحيح.

فهرس الموضوعات

